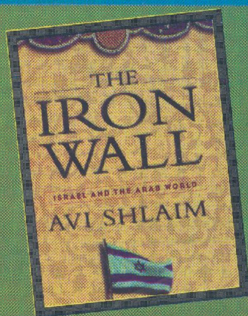
الكتاب الذهبي
مؤسسة روز اليوسف

الحائط الحديدي

تأليف : آفى شليم ◆ تقديم : محمد عبد المنعم
ترجمة : ناصر عفيفى



إهـــــــداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / قدري محمود حفني
جمهورية مصر العربية

الحائط الحديدى

مؤسسة روز اليوسف
الكتاب الذهبى



رئيس التحرير : **محمد عبد المنعم**

اسم الكتاب : **الحائط الحديدى**

المؤلف : **آفى شليم**

المترجم : **ناصر عفيفى**

الغلاف : **محمد الصباغ**

الإخراج : **أحمد رزق**

المراجعة : **محمد جمال الدين**
عاطف حلمى
إسلام كمال



المراسلات باسم السيد رئيس التحرير : **محمد عبد المنعم**

مؤسسة روز اليوسف - ٨٩ أ شارع قصر العينى

الكتاب الذهبى
مؤسسة روز اليوسف

الحائط الحديدى

تأليف : آفى شليم ♦ تقديم : محمد عبد المنعم
ترجمة : ناصر عفيفى

في نهاية شهر فبراير الماضي، تعرضت من خلال مقالتين متتاليتين للفكرة الأساسية لكتاب «الحائط الحديدي بين العرب وإسرائيل» الذي صدر باللغة الإنجليزية للمؤرخ «آفي شليم» أحد المنتمين إلى «حركة المؤرخين الجدد».. تلك الحركة التي بدأت في التبلور عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكانت نتائج الحرب بمثابة الصدمة لها، مما دفعها لتوليد طاقات دفينة قوية، تهدف بالدرجة الأولى إلى إيضاح الأفكار السلبية والأكاذيب التي اقتنع بها الإسرائيليون حول دولتهم وتاريخهم واقتنع معهم العالم كله بسبب سطوتهم على وسائل الإعلام العالمي!

وبسبب ردود الفعل الواسعة حول الحقائق الجديدة التي تضمنتها هاتان المقالتان كان أن قررت «روزاليوسف» أن تحصل على هذا الكتاب. وأن تقوم بترجمته إلى اللغة العربية، حتى نستوعب كل ما جاء فيه، ونسلط الضوء على مؤرخي هذه الحركة الجديدة.. حيث يقوم هؤلاء المؤرخون بكشف الكثير من الحقائق حول الأكاذيب والأساطير الإسرائيلية.. وخاصة أنها تجاوزت مايمكن أن نقوله نحن العرب.. فهي شهادة تخرج من قبل مؤرخين إسرائيليين أيقنوا فساد كل الأساطير والأفكار التي ابتدعها الرواد الأوائل!

وترجع أهمية تسليط الأضواء على مثل هذه الكتب والأفكار، ليس فقط من أجل أن نعرف نحن هذه الحقائق.. ولكن في المقام الأول لكي تكون هذه الأفكار نواة لمجهود إعلامي ودبلوماسي متقن من الجانب العربي يقدم فيه للرأي العام العالمي الصورة الحقيقية عن طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، الذي مازال دائراً حتى يومنا هذا بصور مختلفة، والذي فشلنا طوال أكثر من نصف قرن من الزمان، في تقديم صورة واقعية عنه تستقطب الرأي العام العالمي إلى جانب الحق العربي، وكشف زيف الأساطير والادعاءات الإسرائيلية.

وتعد حركة المؤرخين الجدد من أخطر الحركات الثقافية في تاريخ الدولة العبرية، إلى الدرجة التي يضعها البعض في الترتيب التالي مباشرة بعد حركة «الهسكلاة» التنويرية

والتي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وضمت بين جنباتها فكرة قيام إسرائيل كدولة.. ويأتي هذا الترتيب رغم التباين الشديد بين الحركتين، فالأولى تعد من أبرز الحركات الصهيونية الثقافية، أما الحركة الثانية «المؤرخون الجدد» فهي تعمل على تكذيب فكرة الصهيونية بصورة أو بأخرى.. ومن هنا كان الصراع محتدما بين أعضاء الحركتين، وكان من المؤسف أن أغفلنا الحركة الأولى، فكان ما كان من أحداث مازلنا نعاني منها.. والأكثر أسفاً أننا لا ننتبه إلى الحركة الجديدة التي يمكن استغلالها في خدمة قضايانا ووجهات نظرنا التي لم يستمع إليها أحد حتى الآن.

ومن أبرز أعضاء هذه الحركة الذين يجاهرون الصهيونية بالعداء، يأتي في المقدمة «عاموس عوز» و«ساميخ يزهار» و«تيد كاتس» و«إسرائيل شاحاك».. الذين تتركز مؤلفاتهم على فضح الأكاذيب الصهيونية قبل وأثناء حرب ١٩٤٨.. والأكاذيب التاريخية والأسطورية المتعلقة بقصص الارتباط الثقافي والتاريخي بأرض فلسطين والتي يحلو للصهاينة أن يرددوها بين الحين والآخر، ويعتبروها أوتادا صلبة ترسخ بقاءهم واستمرارهم فوق هذه الأرض التي يعرف الجميع أنها أرض عربية.

ويتحدث أدباء «حركة المؤرخين الجدد» في أغلب كتبهم عن المذابح التي قامت بها العصابات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية وعن الانتهاكات التي قامت بها في جنوب لبنان، وبذلك فإن صورة الجندي الإسرائيلي في أذهانهم لم تختلف عن صورة هذا الإرهابي الصهيوني الذي كان يحارب بين صفوف عصابات «شترن» و«الهاجاناه» و«البالماح» و«الماخال».

وهناك العديد من أعضاء الحركة الذين يعتبرون حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة انتصار لأفكارهم ونظرياتهم، وبذلك يعتبرونها بداية لنهاية العدوانية الصهيونية وكشف الحقائق وفضح الأكاذيب التي يمتلىء بها التاريخ الصهيوني حتى أن رجلا مثل «ساميخ يزهار» ركز بشكل خاص على الجرائم التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون ضد الأسرى العرب والتي كان أحد شهودها العيان أثناء خدمته كضابط صف في جيش الدفاع الإسرائيلي، وفي هذا الإطار فإنهم ينتهون إلى فكرة خطيرة تقول أن إقامة دولة إسرائيل بهذا الأسلوب وعلى هذه الشاكلة، إنما تجعل في النهاية من أرض إسرائيل «أرضا عفنة مليئة بالروث والخراب والمستنقعات».

لم يتوقف دور هؤلاء المؤرخين الجدد عند حد فضح الممارسات الإرهابية للدولة العبرية.. بل قاموا بنسف كثير من الأساطير التاريخية، كان ولايزال يعتمد عليها الصهاينة في خلق دولة قوية ومتماسكة، وقد لعبت هذه الأساطير دورا هائلا في تماسك المجتمع الإسرائيلي ولم شتاته من مختلف بقاع الأرض.

ومن بين هذه الأساطير المزيفة التي تم فضحها، كانت أسطورة «الماسادا»، والتي عملت أكثر من غيرها على بناء القوة العسكرية الإسرائيلية ومفاهيم القتال عندهم، حتى أن العسكريين عندهم يرددونها في قسم التخرج عندما يقسم كل ضابط وكل جندي إسرائيلي بأنه لن يسمح بوقوع «ماسادا» أخرى، بل تجاوزت الأسطورة هذه الحدود الضيقة ووصلت إلى الاستراتيجية العليا للدولة العبرية، وسياستها النووية التي تهدف ـ كما فعل شمشون ولعله يتضح أنه كان أسطورة زائفة هو الآخر ـ إلى هدم المعبد على كل من فيه: «علي وعلى أعدائي».

وتقول أسطورة «الماسادا» وأصلها بالعبرية «ميتسادة» أي القلعة أو الحصن: إنه في عام ٧٠ بعد الميلاد، قام الرومان بتدمير مدينة القدس، واستطاع عدد من اليهود أن يهربوا ويلجأوا إلى قلعة منيعة فوق جبل شاهق، وعندما حاصرهم الرومان وأيقنوا أنه لا فرار ولا نجاة.. قرر هؤلاء المقاتلون اليهود أن يقتلوا أنفسهم في عملية انتحار جماعي بدلاً من الاستسلام والوقوع في الأسر والذل والعبودية، هذا هو المضمون العام لقصة «الماسادا» التي تطورت بعد ذلك إلى عقدة نفسية لدى اليهود، وترسخت في أعماقهم عقيدة راسخة تفضل الموت على الاستسلام أو الوقوع في الأسر.

ولكن في عام ١٩٨٧، كان هناك أستاذ للاجتماع بالجامعة العبرية يدعى «ناخمان بن يهودا» وهو أحد المؤرخين الجدد، يشارك في دراسة بحثية أكاديمية تدور حول الاغتيالات السياسية، التي مارسها اليهود في فلسطين، وفي ذلك اطلع على دراسة مقارنة من إعداد باحث أمريكي «ديفيد رابو بوت» حول ثلاث جماعات من القتلة والسفاحين هي: جماعة «السفاحين اليهودية» وجماعة «الحشاشين الإسلامية»، وجماعة «السيكاري المتعصبين»، وهي أيضا جماعة يهودية.. ولاحظ «ناخمان» أن جماعة السيكاري هذه كانت تمارس عمليات الاغتيال والإرهاب ضد الرومان، وضد اليهود أيضا في الفترة من عام ٦٦ حتى عام ٧٣ بعد الميلاد، وكم كانت دهشة الباحث الإسرائيلي من اكتشاف أن هؤلاء السيكاري الإرهابيين «كانوا هم بعينهم الذين يقطنون تلك القلعة الأسطورية فوق جبل «ماسادا»، وأن أفراد تلك الطائفة كانوا منبوذين من الجميع حتى أن اليهود قاموا بطردهم من القدس قبل فترة طويلة من الغزو الروماني.. فقرر هؤلاء الفرار إلى جبل «الماسادا» ومنه كانوا يشنون غارات إرهابية على القرى اليهودية المجاورة يقتلون سكانها وينهبون الطعام والمال، بعد ارتكاب مذابح بشعة ضد السكان اليهود.. كانت أكثرها بشاعة مذبحة ارتكبوها في قرية «عين جدي» وراح ضحيتها عدد كبير من النساء والأطفال اليهود.

وطبقا لما يذكره المؤرخ القديم «يوسف فلافيوس» فإنه بعد أن دمر الرومان القدس في عام ٧٠ بعد الميلاد طاردوا الإرهابيين من جماعة السيكاري إلى أن نجحوا في فرض

حصار على قلعة «الماسادا» في عام ٧٢ بعد الميلاد.. واستمر هذا الحصار من أربعة إلى ثمانية أشهر، حيث كانت تضم القلعة ٩٦٧ فردا من النساء والرجال والأطفال بقيادة «إليعازر بن يائير» الذى أمرهم أن يقتل بعضهم بعضا خوفا من الاستسلام للرومان والوقوع فى الأسر، ولم ينج من هذه المذبحة سوى سبعة من النساء والأطفال.

وكما نرى فإنه ليست هناك أية بطولات أو فروسية أو رومانسية فى عمليات القتل الجماعي التي ارتكبها مجموعة من السفاحين الذين كان أول ضحاياهم الكاهن الأكبر «يوناثان بن هامان». وقد كان الهدف من وراء هذه الأسطورة الزائفة هو تشجيع اليهود على الهجرة لأرض فلسطين وإقامة دولة على تلك الأرض العربية.. ولكن جاءت دراسات حركة المؤرخين الجدد لتهدم هذه الخرافات.

ونتيجة لكل هذا المجهود غير المنحاز والبعيد عن العنصرية من قبل أعضاء حركة المؤرخين الجدد.. نجد أن هناك جهات داخل إسرائيل ستعمل بكل تأكيد على هدم هذه الحركة، أو على الأقل تضييق الخناق على أعضائها ومنع انتشار كتبهم ودراساتهم.. ومن ثم يجب علينا كعرب أن نستقطب هؤلاء المؤرخين ونستكتبهم فى صحفنا، ونعمل على ترجمة كتبهم وأبحاثهم.. حتى يتأكد الجميع من قوة الحق العربى وزيف الادعاءات الإسرائيلية.

أيضا، وهذا هو الأمر بالغ الأهمية الذى لابد من إعطائه الأولوية المطلقة، يجب أن ننشيء هيئة أو منظمة عربية، يكون هدفها نشر هذه الأفكار داخل المجتمع الغربى من أجل خلق رأى عام عالمى يعى تماما مدى زيف الأساطير الإسرائيلية، وخاصة أن مثل هذه الآراء والدراسات تخرج من داخل المجتمع الإسرائيلى نفسه، ومن ثم تستطيع أن تؤثر فى الرأى العام العالمى، وتنجح فيما فشلت فيه جهودنا السابقة ومحاولاتنا لتوضيح الصورة الحقيقية للأعمال الإرهابية الإسرائيلية.

وفى هذا المضمون يأتى هذا الكتاب.. الذى قد يكون الباكورة فى هذا الصدد.

محمد عبدالمنعم

تمهيد

فى عـام ١٩٠٧ قـام إسـحاق إبشـتـاين، وهو مـدرس روسى المولد كـان مـقـيـمـاً بفلسطين، بنشر مـقـال بعنوان " سـؤال مـسـتـتـر " وذلك فى المطبـوعـة العبـرية المسـمـاة "هاشلوحاه". وتضمن موضوع المقال موقف اليهود من عرب فلسطين. كتب إبشتاين يقول " ضمن الأسئلة الخطيرة المثارة حول مفهوم نهضة شعبنا على وطنه الخاص، هناك سؤال أكثر أهمية من كل الأسئلة الأخرى مجتمعة ، وهذا السؤال يدور حول علاقتنا بالعرب ". وأضـاف قـائلاً "هذا السـؤال لم ينس ولكنه ظل خـافـيـاً تمامـاً عن الصـهـاينة ولم يطرح بصيغته الحقيقية فى كل الكتابات التى تناولت حركتنا ". ولم يلق معظم معاصرى إبشتاين من الصهاينة بالاً إلى ما يقلقه. ولكن هاهو السؤال المستتر يعود مرة أخرى ليراود الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل عبر الخمسين عاماً الأولى من وجودها.

كان هدف الحركة الصهيونية، التى ظهرت فى أوروبا فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، إعادة بعث الشعب اليهودى على أرض أجداده بعد ما يقرب من ألفى عام من النفى. ولقد تمت صياغة مصطلح " الصهيونية " فى عام ١٨٨٥ بواسطة الكاتب النمساوى اليهودى ناثان بيرنباوم، حيث أن كلمة "صهيون" هى أحد الأسماء الواردة فى التوراة لمدينة القدس.

والصهيونية كانت فى جوهرها حلاً للمشكلة اليهودية التى نشأت من حقيقتين أساسيتين : إن اليهود كانوا مشتتين فى مختلف بلدان العالم، ويمثلون أقلية فى كل بلد من هذه البلدان. وكان على الحل الصهيونى أن يضع حداً لهذا الاغتراب والاعتماد على الآخرين، والعودة إلى صـهـيـون، وتكوين أغلبية، وفى النهاية الوصول إلى الاستقلال السياسى وبناء الدولة.

ومنذ تدمير المعبد الأول فى عام ٥٨٦ قبل الميلاد والنفى إلى مدينة بابل، واليهود يتحرقون شوقاً للعودة إلى صهيون. وقد تجلى هذا الحنين فى الصلوات اليهودية وعبر عن نفسه فى عدد من الحركات التبشيرية. أما الصهيونية المعاصرة، على النقيض من ذلك،

فقد كانت حركة علمانية ذات توجه سياسى نحو فلسطين. وكانت الصهيونية المعاصرة إحدى ظواهر أوربا أواخر القرن التاسع عشر. و كانت تستمد جذورها من فشل المحاولات اليهودية فى الذوبان فى المجتمع الغربى وزيادة العداء للسامية فى أوربا ومن تصاعد الوعى القومى الأمر الذى كان موازياً وغير منفصل عن بقية الأحداث. وإذا كان تنامى الشعور بالقومية قد شكل مشكلة لليهود من خلال تصنيفهم على أنهم أقلية غريبة وغير مرغوب فيها، فإنه قد اقترح أيضاً حلاً لهم ألا وهو حق اليهود فى أن تكون لهم دولتهم الخاصة التى يمكن أن يمثلون فيها أغلبية. ومع ذلك، شكلت الصهيونية حافزاً لإنشاء ليس فقط دولة يهودية فى فلسطين ولكن أيضاً مجتمعاً جديداً يقوم على المبادئ العالمية من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية.

والأب الروحى للصهيونية السياسية ومهندس الدولة اليهودية هو ثيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) ذلك اليهودى الذى ولد فى المجر وكان يعمل صحفياً وكاتباً مسرحياً فى فيينا عاصمة الإمبراطورية النمساوية المجرية. وكان هرتزل يهودياً ذائباً فى المجتمع الذى يعيش فيه وليس لديه اهتمام خاص بالديانة اليهودية أو الشئون اليهودية. وقد أدى الجو المسمم المعادى للسامية الذى كان يحيط بفضيحة درايفوس فى أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر والتى قام بتغطيتها بصفته مراسلاً صحفياً فى باريس لإحدى الجرائد اليومية بفيينا إلى إيقاظ وعيه بالمشكلة اليهودية. فقد توصل إلى أن الذوبان فى المجتمع والانفلات من أسر العزلة لن يوجد الحل، لأن اليهود يشكلون قومية واحدة. فلم تكن مشكلتهم اقتصادية أو اجتماعية أو دينية ولكنها مشكلة قومية.

وبالتالى وبناء على كل ما تقدم يكون الحل الوحيد للمشكلة اليهودية مغادرة المنفى والحصول على وطن يمارسون فيه السيادة على أرضه ويقيمون دولتهم.

هذا هو الحل الذى دافع عنه هرتزل فى كتابة الصغير الشهير الذى نشره عام ١٨٩٦ باسم "الدولة اليهودية". لقد أصر على أن اليهود ليسوا مجرد جماعة دينية ولكنهم أمة حقيقية تنتظر الميلاد. وقدم الكتاب خطة مبدئية مفصلة للدولة اليهودية ولكنه ترك السؤال الخاص بما إذا كان يجب أن يكون موقع هذه الدولة هو فلسطين - بسبب ارتباطاتها التاريخية - أو فى بعض الأراضى الخالية بالأرجنتين مثلا. ويعتبر نشر كتاب الدولة اليهودية علامة فاصلة تشير إلى بداية تاريخ الحركة الصهيونية.

فقد ارتبط اسم المؤلف على نحو وثيق بالصهيونية السياسية، باعتبار أن المشكلة اليهودية هى مشكلة سياسية ذات تشعبات عالمية وأنها تحتاج إلى أن تناقش فى منتدى السياسة الدولية. وكان هذا مناقضاً للصهيونية العملية المتمثلة فى حركة "محبى صهيون"

التي بدأت عام ١٨٨١ في عدد من المدن الروسية، في جو من الاضطهاد والمذابح، في تشجيع الهجرة والاستيطان في فلسطين. وقد أدى أيضاً نشر كتاب الدولة اليهودية إلى رفع هرتزل إلى مرتبة الزعامة في الشئون اليهودية، تلك المنزلة التي ظل ينعم بها حتى وفاته عام ١٩٠٤.

على نحو يتوافق مع توجهه السياسي الواضح، قام هرتزل بعقد المؤتمر الصهيوني الأول في عام ١٨٩٧ بمدينة بازل بسويسرا. وكان من المقرر أن يعقد المؤتمر في ميونخ بسبب احتوائها على مطاعم تقدم الطعام الديني اليهودي " الكوشير ". ولكن زعماء الجالية اليهودية بميونخ قد أحجموا عن استضافة المؤتمر، بحجة عدم وجود مشكلة يهودية وأن عقد المؤتمر يمكن أن يوفر الوقود اللازم للحركات المعادية للسامية. وقد نص برنامج المؤتمر على أن "هدف الصهيونية» هو إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين يحميه القانون العام ".

ومن خلال تبني هذا البرنامج اعتمد المؤتمر مفهوم هرتزل السياسي للصهيونية. وقد تعمد برنامج مؤتمر بازل الحديث عن وطن وليس دولة للشعب اليهودي، ولكن من الآن فصاعداً أصبح الهدف الواضح والمتجدد للحركة الصهيونية إنشاء دولة للشعب اليهودي في فلسطين. وقد كتب هرتزل في مذكراته يقول " لقد وضعت أسس الدولة اليهودية في بازل. فإذا قلت ذلك اليوم بصوت مرتفع، فإنني قد أجابه بسخرية العالم. ولكن في غضون خمسة أعوام على وجه التقريب وفي غضون خمسين عاما على وجه التأكيد، سوف يراها الجميع رؤية العين."

وقد فجر نشر كتاب الدولة اليهودية العديد من ردود الأفعال في المجتمع اليهودي، بعضها ودود وبعضها عدواني وبعضها يدعو إلى الشك. وبعد مؤتمر بازل قرر حاخامات فيينا سبر غور أفكار هرتزل وأرسلوا مندوبين عنهم إلى فلسطين. هذه المهمة الخاصة بتقصي الحقائق قد انتهت ببرقية أرسلت من فلسطين كتب فيها الحاخامان " العروس جميلة، ولكنها متزوجة من رجل آخر ".

لخصت هذه البرقية المشكلة التي كان يجب على الحركة الصهيونية أن تضع يدها عليها منذ البداية، ألا وهي مشكلة السكان العرب الذين يعيشون بالفعل على الأرض التي تتعلق بها قلوب اليهود. و كانت وجهة النظر السائدة تقول بأن الحركة الصهيونية، باستثناء القليل من الجماعات الهامشية، قد نزعت إلى تجاهل العرب الذين يعيشون في فلسطين وشكلوا ما أصبح يعرف باسم المشكلة العربية. ويضيف بعض النقاد أن ذلك التجاهل للسكان العرب من جانب الصهاينة هو الذي أطاح بإمكانية التفاهم بين الحركتين القوميتين اللتين تدعيان أن فلسطين هي وطنهما الأم.

والحقيقة أن الغالبية العظمى من الصهاينة الأول قد أظهروا على نحو يثير الدهشة القليل من الاهتمام بأرض فلسطين. والحقيقة أيضاً أن الشغل الشاغل لأولئك الصهاينة لم يكن واقع فلسطين بقدر ما كان المشكلة اليهودية والارتباط اليهودي بهذا البلد. ومع ذلك ليس صحيحاً أن نقول أن الصهاينة كانوا يجهلون وجود السكان العرب في فلسطين أو احتمال معاداة هؤلاء السكان للمشروع الصهيوني. وعلى الرغم من وعيهم بالمشكلة، فقد قللوا من خطورتها وعقدوا الآمال على أن الحل سوف يجئ من تلقاء نفسه.

لقد قام هرتزل نفسه باختبار النزعة الصهيونية للانغماس في تفكير قائم على الأمنيات. وكان بالتأكيد على وعى بأن فلسطين تسكنها بالفعل أعداد غفيرة من العرب على الرغم من أنه لم تكن لديه المعلومات الكافية عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد. وكان ينظر إلى أهل فلسطين على أنهم بدائيين ومتخلفين ومع ذلك فقد كان متعاطفاً معهم على نحو متعال. فقد كان يؤمن بأنهم كأفراد يجب أن يتمتعوا بحقوق مدنية كاملة فى الدولة اليهودية ولكنه لم يعتبرهم مجتمعاً له حقوق سياسية كاملة فوق الأرض التى يمثلون فيها الأغلبية الساحقة. ومثل الكثير من الصهاينة الأوائل الآخرين، كان يأمل فى أن تؤدى المكاسب الاقتصادية إلى تصالح السكان العرب مع المشروع الصهيونى فى فلسطين. لقد اعتقد أن اليهود، باعتبارهم حاملى لواء الحضارة الغربية بكل مزاياها، يمكن أن يجدوا الترحيب من قبل مواطنى الشرق المتخلف. وقد تجلت هذه النظرة المتفائلة للعلاقات العربية - اليهودية في فلسطين كأوضح ما يكون في رواية نشرت لهرتزل في عام ١٩٠٢ تحت اسم " الأرض الجديدة - القديمة ". ويصف رشيد بك، أحد المتحدثين باسم السكان الأصليين في فلسطين، الاستيطان اليهودى على أنه نعيم مقيم حيث يقول " إن اليهود قد جعلونا ننعم بالرخاء، فلماذا يجب أن نغضب منهم؟ إنهم يعيشون معنا مثل الأشقاء، فلماذا لا نحبهم ؟ ". ومع ذلك لم تكن تلك الصورة الوردية سوى حلم بعيد المنال. لقد أغفل مؤلف الرواية تماماً إمكانية تصاعد الحركة الوطنية في فلسطين كرد فعل تجاه المحاولات الصهيونية لتحويل البلد إلى وطن قومى لليهود يحتوى أغلبية يهودية.

وفى معرض الدفاع عن هرتزل يجب الإشارة إلى أنه فى نهاية القرن التاسع عشر كانت فلسطين إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، وكانت الحركة القومية العربية فى بداية نموها هناك. وكان لا يزال تفضيله لأن يلعب لعبة السياسة العليا واضحاً. وكانت معظم جهوده المستمرة موجهة نحو إقناع السلطان العثمانى بإصدار فرمان يسمح بالاستيطان اليهودى فى فلسطين وإقامة وطن يهودى فى فلسطين. كما أنه أيضا قد تقرب إلى الكثير من زعماء العالم وأصحاب النفوذ للمساعدة في تنفيذ مشروعه الأثير.

وضمن أولئك الذين وجد لديهم أذاناً صاغية البابا وملك إيطاليا والقيصر الألماني وجوزيف تشامبرلين وزير المستعمرات البريطانية. وفي كل مرة كان هرتزل يقدم مشروعه بأفضل طريقة تروق لمن يستمع إليه. فبالنسبة للسلطان وعده برأس المال اليهودي، وتعهد لقيصر ألمانيا بأن الدولة اليهودية سوف تكون نقطة مراقبة لبرلين، كما وعد تشامبرلين بأن الأرض اليهودية يمكن أن تكون مستعمرة للامبراطورية البريطانية. وأياً كانت الحجج التى كان يستخدمها فقد ظل هدفه الأساسى ثابتاً لا يتغير ممثلاً فى الاستحواذ على تأييد القوى العظمى لتحويل فلسطين إلى مركز سياسى للشعب اليهودي. وفى مرحلتها المبكرة،، وطبقا لتوجيه هرتزل، كشفت الحركة الصهيونية عن سمتين أساسيتين كانتا لهما أهمية جوهرية ومستمرة فى تاريخها اللاحق، وهما عدم الاعتراف بالكيان القومى الفلسطينى والسعى نحو التحالف مع أى قوة عظمى غربية عن الشرق الأوسط. وكان تجاهل الفلسطينيين اتجاها مميزاً للسياسة الصهيونية منذ المؤتمر الصهيونى الأول.

كان الافتراض الخفى لهرتزل وخلفائه يتلخص فى أن الحركة الصهيونية يمكن أن تحقق هدفها ليس من خلال مع التفاهم مع الفلسطينيين المحليين ولكن من خلال التحالف مع القوى العظمى المهيمنة فى أى وقت من الأوقات. وقد اجتمع ضعف المجتمع اليهودى فى فلسطين قبل الاستقلال "اليوشوف" Yishuv، والعداء المتزايد للفلسطينيين معاً لكى يجعلا من الاعتماد على إحدى القوى العظمى عنصراً محورياً فى الاستراتيجية الصهيونية. وتغيرت القوى العظمى المهيمنة على الشرق الأوسط مرات عديدة خلال القرن العشرين حيث كانت فى البداية الامبراطورية العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت بريطانيا العظمى، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن التأكيد الصهيونى على استخدام دعم القوى العظمى فى الصراع من أجل إنشاء الدولة وترسيخ جذورها قد ظل ثابتاً.

كان حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢) هو مهندس التحالف بين الحركة الصهيونية وبريطانيا العظمى. والفرمان الذى أخفق هرتزل فى الحصول عليه من الأتراك العثمانيين قد حصل عليه وايزمان من البريطانيين عام ١٩١٧ فى صورة تصريح بلفور.

فقد قام وايزمان بتعضيد التحالف مع بريطانيا وجعله حجر الزاوية فى السياسة الصهيونية طوال الفترة الطويلة والمميزة التى استمرت عبر النصف الأول من القرن العشرين.

ولد وايزمان فى روسيا، وتلقى تعليمه الجامعى فى برلين وجنيف وكان عضواً

نشطاً فى الحركة الصهيونية منذ بدايتها، كما حضر بعض المؤتمرات المبكرة. وفى عام ١٩٠٤ انتقل إلى بريطانيا وشغل إحدى وظائف التدريس لمادة الكيمياء بجامعة مانشستر، ولكنه فى منتصف الحرب العالمية الأولى توجه إلى لندن للإشراف على معمل خاص أنشأته الحكومة البريطانية لتحسين إنتاج قنابل المدافع. وفى لندن قام بتدعيم القضية الصهيونية من خلال إجراء الاتصالات والاجتماعات فى الدوائر السياسية العليا. ومن خلال مهاراته المتميزة فى الدبلوماسية والإقناع سرعان ما وصل إلى القمة. وفى عام ١٩٢٠ تم انتخابه رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، وظل فى هذا المنصب حتى عام ١٩٤٦ باستثناء فقط الفترة من ١٩٣١ وحتى ١٩٣٥. وعندما أنشئت دولة إسرائيل، شغل منصب أول رئيس لها حتى وفاته عام ١٩٥٢. وقد تجلى أحد إسهامات وايزمان المبكرة فى حل الصراع الدائم بين الصهاينة السياسيين والصهاينة العمليين. وقد أعطى الصهاينة السياسيين، متتبعين فى ذلك خطى هرتزل، الأولوية للنشاط الدبلوماسى للحصول على التأييد العالمى للوطن اليهودى فى فلسطين.

أما الصهاينة العمليون، على الجانب الآخر، فقد ركزوا على تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين وحيازة الأراضى والاستيطان وبناء اقتصاد يهودى هناك.

لم يكن الخلاف مجرد خلاف على أشياء ظاهرية ولكنه كان خلافاً حول المغزى الفعلى للصهيونية. وفى المؤتمر الصهيونى الثامن، عام ١٩٠٧، أدخل وايزمان مصطلحاً جديداً وهو " الصهيونية التوفيقية " وأثبت أن المنهجين يدعم أحدهما الآخر، ويمثلان فى الواقع، وجهان لعملة واحدة.

والمضمون السياسى للمصطلح الجديد، المتمثل فى أن المنهجين يجب أن يمارسا على نحو متزامن، بدا أنه قد أرضى الفريقين.

وكانت معظم جهود وايزامان الخاصة موجهة نحو تجنيد دعم الحكومة البريطانية لصالح المشروع الصهيونى فى فلسطين. ولم تكن لديه أية معرفة مباشرة بالمشكلة العربية ولا سياسة محددة للتعامل معها. وبشكل عام بدا له أن عرب فلسطين لا يشكلون مجتمعاً سياسياً منفصلاً له طموحاته القومية الخاصة به ولكنهم جزء ضئيل من الأمة العربية المترامية الأطراف وتوقع أيضاً أن تخفف المصلحة الشخصية من حدة معارضتهم للصهيونية.

ولم يكن يخامره أى شك فى التفوق المعنوى للمزاعم اليهودية على المزاعم العربية فى أرض فلسطين كوطن أم.

وقد تبلور موقف وايزمان تجاه عرب فلسطين، إلى حد بعيد، من خلال استراتيجيته

الأوسع المتمثلة في الحصول على الدعم البريطاني للصهيونية وكلما أصبحت مباحثاته مع الحكومة البريطانية أعمق وأكثر تعقيداً في إطار الحرب العالمية الأولى، كلما قل اهتمامه بالمتاعب المحلية مع عرب فلسطين. ومن أجل الحصول على تأييد بريطانيا لما أطلق عليه على نحو غامض كومنولث يهودي في فلسطين، فإنه قلل إلى أدنى حد من مدى خطورة المقاومة العربية المنظمة. ومع ذلك فقد وضع في اعتباره وهو يعرض قضيته ليس فقط إرضاء المصالح الإمبريالية البريطانية من خلال وجود دولة صديقة في منطقة ذات أهميه إستراتيجية كبرى ولكن أيضاً اللعب على وتر المثالية البريطانية. وقد كللت جهوده بالنجاح، في ٢ نوفمبر ١٩١٧، عندما كتب وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد خطاباً جاء فيه :

"إن حكومة جلالة الملكة تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وسوف تسخر كافة إمكانياتها لتسهيل تحقيق هذا الغرض، ويجب أن يكون واضحاً أنه لن يتم عمل أي شئ من شأنه أن يمس الحقوق المدنية والدينية للتجمعات غير اليهودية في فلسطين أو الحقوق والمنزلة السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر".

ولقد اعتبر تصريح بلفور، بمجرد أن ترامى إلى الأسماع، انتصارا ساحقا للدبلوماسية الصهيونية. وفي وقت صدوره، كان عدد اليهود المقيمين في فلسطين حوالي ٥٦٠٠٠ نسمة مقابل ٦٠٠ ألف من السكان العرب، أي أقل من ١٠ ٪. وإذا وضعنا في اعتبارنا أن العرب كانوا يمثلون ما يزيد على ٩٠ ٪ من عدد السكان، فإن الوعد الخاص بعدم المساس بحقوقهم المدنية والدينية كان وعداً أجوف، لأنه قد أغفل تماماً حقوقهم السياسية. والوعد البريطاني لليهود كان لا يمكن أن يتفق مع وعدهم الأسبق للشريف حسن شريف مكة بدعم إقامة مملكة عربية مستقلة بعد انتهاء الحرب مقابل ثورة العرب على الإمبراطورية العثمانية أو اتفاقيات سايكس - بيكو السرية في عام ١٩١٦ لتقسيم الشرق الأوسط إلى دوائر نفوذ بريطانية وفرنسية في حالة انتصار الحلفاء. هذه الوعود المتضاربة في وقت الحرب قد أطلت برأسها مرة أخرى لتقض مضجع بريطانيا غداة انتصار الحلفاء. ومع ذلك، على نحو يوازي مقدار اهتمام وايزمان، منح تصريح بلفور اليهود، على الرغم من جوانب الغموض والقصور الموجودة به، مفتاحاً ذهبياً لفتح أبواب فلسطين وتنصيب أنفسهم سادة عليها.

وفي أعقاب الحرب، ظل موقف وايزمان من عرب فلسطين محكوماً بالحاجة إلى الدعم البريطاني لإقامة وطن يهودي قومي.

ومع رعاية بريطانيا لحركة عربية شاملة تحت قيادة شريف مكة أثناء الحرب، لم يكن لديها أى تعاطف مع الفكرة القائلة بأن عرب فلسطين يألفون كيانا سياسيا محددا. وكانت سياستها تتلخص فى جعل الأمراء الهاشميين، أبناء شريف مكة، حكاماً لدول عربية شبه مستقلة. وقد أصبح الأمير فيصل، قائد الثورة العربية ضد الأتراك، ملكاً على سوريا، ولكن بعد أن طرده الفرنسيون من دائرة النفوذ، أسند إليه البريطانيون عرش العراق. وقد تم تعيين شقيقه الأكبر عبد الله حاكماً لإمارة الأردن، التي أنشأتها بريطانيا عام ١٩٢١. وبذلك أصبح العراق والأردن دعامتين أساسيتين من دعائم الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الأولى(انظر الخريطة ١).

لم يتطلب الأمر كثيراً من الوقت لكي يتكيف وايزمان مع الخريطة الجديدة للشرق الأوسط. وفور حصوله على الضوء الأخضر من البريطانيين، شرع في تجاهل مطالب عرب فلسطين وسعى إلى التوصل إلى اتفاق مع الحكام الهاشميين للدول العربية المجاورة: وكان هذا أساس اتفاقيته التي وقعها مع فيصل في ٣ يناير ١٩١٩. وقد تم فيها اعتماد تصريح بلفور والإعراب عن " النوايا الحسنة والتفاهم " بين العرب واليهود لتحقيق طموحاتهم القومية على أرضهم في فلسطين. ومع ذلك فإن الاتفاقية لم تكتب لها الحياة، لأنها كانت ضد الرأى العام في العالم العربي. وسواء كان فيصل يمتلك السلطة أم لا لتوقيع اتفاق يؤثر على عرب فلسطين في المقام الأول، فقد أرغم من خلال رعاياه القوميين على إعلان أن فصل فلسطين عن سوريا غير مقبول وأن الطموحات الصهيونية لإنشاء دولة يهودية تتناقض مع الأفكار العربية.

و كانت النتيجة الأساسية لذلك الفاصل المسرحي وايزمان – فيصل، من وجهة نظر العرب، النظر إلى الصهيونية على أنها حليف للإمبريالية البريطانية فى الشرق الأوسط وعلى أنها عقبة فى طريق كفاحهم من أجل تقرير المصير.

وخلال الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ ألقى الصهاينة بكل ثقلهم من أجل التوسع فى تفسير تصريح بلفور إلى أقصى مدى ممكن. فقد سعوا نحو الاعتراف الدولى بحق اليهود فى فلسطين وأعلنوا عن رغبتهم في أن يمتد الوطن القومي اليهودى لكي يشمل ضفتي نهر الأردن. وعندما سأل وايزمان في مؤتمر باريس للسلام ما الذى يعنيه بالوطن القومي اليهودى، أجاب إجابته الشهيرة " أن نجعل فلسطين يهودية تماماً مثلما تكون انجلترا انجليزية". ومع ذلك فقد كان حريصاً على عدم ذكر ما يشير إلى كلمة دولة، حتى لا يمنح أى دعم للاتهام القائل بأن الأقلية اليهودية تخطط لكي تكون لها السيادة على الأغلبية العربية وعلى الرغم من أن إنشاء دولة يهودية ذات غالبية يهودية كان هدفه

النهائي والثابت، فإنه قد آمن بالعمل على نحو تدريجي ومتطور، وبلا صخب من أجل تحقيق هذا الهدف.

كانت سياسة وايزمان تجاه عرب فلسطين توصف عادة بأنها معتدلة، ولكنها كانت معتدلة في أسلوبها أكثر منها في جوهرها. وعلى الرغم من صبره وتعقله ورغبته في الإنصات إلي العرب، فقد كان متشدداً في الدفاع عن المصالح اليهودية في فلسطين. لقد كان مستعداً لقبول العرب كشركاء في إدارة فلسطين من خلال مجلس منتخب يعتمد على التكافؤ بين المجتمعين، ولكنه لم يقبلهم كشركاء أكفاء في التفاوض حول مستقبل البلد. وفي رأيه أن هذا التفاوض يجب أن يتم فقط بين بريطانيا واليهود.

ولا يثير تدهور العلاقات اليهودية – العربية بعد صدور تصريح بلفور الكثير من الدهشة. وافتراض وايزمان أن عرب فلسطين سوف يظلون سلبيين سياسياً وأن الصراع العربي –اليهودي يمكن أن يجد طريقه إلى الحل عبر المستويين الاجتماعي والاقتصادي قد ثبت خطأه في نهاية المطاف. فقد ظهرت حركة قومية فلسطينية أثناء الحرب وكان أحد أسباب ظهورها التحدي الصهيوني. وتحت قيادة الحاج أمين الحسيني، المفتي الأكبر للقدس، أصبحت الحركة القومية الفلسطينية ليست نشطة فقط ولكن أيضاً عدوانية في مناهضتها للصهيونية. وقد رفض المفتي مراراً وتكراراً كل مقترحات التسوية التي قدمها البريطانيون وحرض على القيام بأعمال الشغب وإثارة الاضطرابات ضد اليهود الأمر الذي أدى في النهاية إلى ثورة شاملة في الفترة من ١٩٣٦ – ١٩٣٩ ضد السلطات البريطانية ورعاياها اليهود.

وجد وايزمان أيضاً أنه قد جانبه الصواب فيما يتعلق بافتراضه الخاص بالارتباط القوي بين المصالح البريطانية واليهودية في فلسطين. وقد أدى تصاعد المقاومة العربية، مع اندلاع أعمال العنف من وقت إلى آخر، إلى إجبار بريطانيا على إعادة تقييم التزاماتها نحو الصهيونية التي قطعتها على نفسها في وقت الحرب. وكانت نتيجة ذلك تملصاً تدريجياً من وعدها المتمثل في إعلان بلفور وانتهاج سياسة أكثر توازناً تجاه الطرفين المتشاحنين على أرض فلسطين. وقد قصر البيان الحكومي "الكتاب الأبيض" الذي أصدره ونستون تشرشل عام ١٩٢٢ الدعم البريطاني للوطن القومي اليهودي على ثلاث وسائل حيث وضع للمرة الأولى معايير اقتصادية للهجرة اليهودية، واقترح إنشاء مؤسسات منتخبة تعتمد على التمثيل حسب عدد السكان، واستبعد الأردن من المساحة المتاحة للاستيطان اليهودي. وقد استمر هذا التحول المعاكس في السياسة البريطانية طوال فترة الحرب حتى وصل إلى الذروة في البيان الحكومي لعام ١٩٣٩.

كانت خيبة أمل وايزمان في البريطانيين مريرة مثل أي زعيم صهيوني آخر. ومع ذلك فقد كان رده حقيقياً وعملياً. فبسبب أنه قد عقد كل آماله على العلاقة ببريطانيا، أدرك أنه ليس هناك بديل الآن للاعتماد على سلطة الانتداب إذا أراد للوطن القومي اليهودي الحياة. وهذا هو سبب رفضه كشف أوراقه كاملة أمام بريطانيا، فليست هناك طريقة يمكن بها للصهاينة أن يفرضوا تفسيرهم الخاص لتصريح بلفور على بريطانيا. وكانت نصيحته الاستمرار في بناء الوطن القومي اليهودي خطوة بعد خطوة ومهاجر بعد مهاجر ومستوطن بعد آخر.

لم تحظ هذه النصيحة بموافقة جماعية من المعسكر اليهودي. وفي أوائل العشرينيات، وسط جو من تنامي القوى العسكرية العربية ومحاولات بريطانيا تهدئة العرب، تصاعدت الأصوات مطالبة بتعديل السياسة الرسمية للحركة الصهيونية. وكان صوت زائيف فلاديمير جابوتنسكي أقوى هذه الأصوات.

كان زائيف جابوتنسكي (١٨٨٠ - ١٩٤٠) يهودياً قومياً متقد الحماس وهو مؤسس الصهيونية الجديدة والأب الروحي للحق الإسرائيلي. وقد ولد في أوديسا لعائلة يهودية روسية ليبرالية، وعمل كصحفي في روما وفينا وبدأ في مرحلة مبكرة تكريس مهاراته المميزة ككاتب وخطيب ومناظر لا يشق له غبار لخدمة القضية الصهيونية. وأثناء الحرب العالمية الأولى أقنع البريطانيين بتكوين وحدات من المتطوعين اليهود داخل الجيش البريطاني وخدم هو نفسه كضابط في فريق المشاة الصهيوني في مصر.

وفي عام ١٩٢١ تم انتخاب جابوتنسكي للمجلس التنفيذي الصهيوني. ومنذ بداياته الأولى كان على خلاف عميق مع حاييم وايزمان، زميله اللدود الذي استمر معه طوال حياته. وفي عام ١٩٢٣ استقال من المجلس التنفيذي الصهيوني متهماً سياساته وخاصة قبوله لبيان ١٩٢٢، بأنها سوف تؤدي إلى ضياع فلسطين. وفي المؤتمرات الصهيونية المتوالية أثبت جابوتنسكي أنه أحد الخطباء العظماء وأصبح المتحدث بلسان المعارضة. ولقد أنشأ حزباً جديداً، وهو الاتحاد الدولي لمجددي الصهيونية (الصهاينة الجدد) في عام ١٩٢٥، وحركة الشباب. وبعد عقد من معارضة القيادة الرسمية للصهيونية، قام هو ومجموعته بالانسحاب من الحركة برمتها وأسس المنظمة الصهيونية الجديدة، التي انتخبته كرئيس لها. وقد عارض جابوتنسكي تقسيم فلسطين.

ودفعه تصاعد العمليات العسكرية إلى تولي قيادة المنظمة العسكرية المنشقة «أرجون». وقد توفي في أمريكا عام ١٩٤٠ أثناء إحدى المهام لتنظيم المشاركة اليهودية في المجهود الحربي للحلفاء. وكان جابوتنسكي موهوباً بدرجة غير عادية كما كان متعدد

المهارات، ومفكر أصيل وصاحب أيديولوجية وزعيم سياسي محنك. وقد أحبه أتباعه إلى درجة العبادة بينما كرهه أعداؤه إلى درجة التحريم.

وعلى الرغم من أن الحركة ذات الاتجاه الجديد كانت سائدة بدرجة كبيرة من خلال جابوتنسكي وأفكاره، فإنها لم تكن تعتمد على الفردية. ولقد حصلت على تأييد راسخ الجذور في العشرينيات أثناء فترة الأزمة في تاريخ الصهيونية. وقد أحيا تصريح بلفور الأمل في أن الصهيونية سوف تتحقق على جناح السرعة بمساعدة بريطانيا العظمى، ولكن سياسة بريطانيا بعد الحرب قد خلفت مناخاً يخيم عليه الإحباط وخيبة الأمل. وقد استغل جابوتنسكي هذا المناخ لبناء حركته وترسيخ أيديولوجية الصهيونية الجديدة.

كانت إحدى المفارقات الخاصة بهذه المرحلة في التاريخ الصهيوني تنحصر في عدم وجود أي فرق جوهري بين جابوتنسكي ووايزمان من حيث دور بريطانيا العظمى. فكلاً الرجلين، مع اختلاف الوسائل، كان من أتباع ثيودور هرتزل المخلصين حيث افترض كلاهما أن دعم وحماية إحدى القوى العظمى أمر محتم في الصراع من أجل بناء الدولة. وقد نبع توجه جابوتنسكي القوى الموالي للغرب من وجهة نظره العالمية المحددة. فقد رفض النظرة الرومانسية للشرق وآمن بالتفوق الثقافي للحضارة الغربية. وقد أعلن ذات مرة «إننا نحن اليهود ليس لدينا شئ مشترك مع ما يسمى(الشرق) ونحن نشكر الله على ذلك» فالشرق، من وجهة نظره، يمثل السلبية السيكولوجية والركود الاجتماعي والثقافي والاستبداد السياسي. وعلى الرغم من أن أصل اليهود يعود إلى الشرق،، فإنهم ينتمون إلى الغرب ثقافياً ومعنوياً وروحياً. وكانت الصهيونية كما تصورها جابوتنسكي ليست عودة اليهود إلى موطنهم الروحي ولكنها بمثابة غرس أو زرع الحضارة الغربية في الشرق. وهذه النظرة العالمية ترجمت إلى تصور جغرافي استراتيجي تتحالف فيه الصهيونية بشكل دائم مع الاستعمار الأوربي ضد كل العرب في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وقد تجلى السبب الجوهري لاختلاف جابوتنسكي مع القيادة الصهيونية الرسمية في تصوره للدولة اليهودية. فقد وضع قاعدتين أساسيتين شكلتاً أيديولوجية الصهيونية الجديدة وبرنامجها السياسي. القاعدة الأولى تتمثل في تكامل أرض إسرائيل، على ضفتي نهر الأردن داخل الحدود الأصلية لانتداب فلسطين. أما القاعدة الثانية فهي الإعلان الفوري عن الحق اليهودي في السيادة على المنطقة ككل.

وقد أثار التحديد الأقصى لأهداف الصهيونية مرة أخرى تساؤلاً يقول : هل يشكل

عرب فلسطين كياناً مميزاً، وإذا كان ذلك كذلك، ما الذى يجب أن يكون عليه الموقف الصهيونى نحوهم وما الذى يجب أن يكون عليه موقفهم تجاه الدولة اليهودية المزعومة ؟. تأتي إجابة جابوتنسكي في مقالين غاية في الأهمية تم نشرهما عام ١٩٢٣ بعنوان «الحائط الحديدى». فقد قدما جوهر النظرية الجديدة فما يختص بالمشكلة العربية وأعلنا عن شعارها المحارب.

المقال الأول عنوانه " خلف الحائط الحديدى (نحن والعرب) ". وهو يبدأ بملاحظة شخصية يصف فيها جابوتنسكي موقفة المعنوى من العرب على أنه غير متحيز. و ذهب إلى رفض أي فكر خاص باستئصال العرب من فلسطين، باعتباره مرفوضا تماماً. وأضاف، منتقلاً إلى منظور فلسفي، أن المشكلة الحقيقية هى ما إذا كان المرء يستطيع دائماً تحقيق الأهداف السلمية بوسائل سلمية أم لا.

وقد أصر علي أن إجابة هذا السؤال تعتمد بلا شك على موقف العرب من الصهيونية وليس موقف الصهيونية منهم. وتحليل جابوتنسكي لموقف العرب قد قاده إلى ذكر أن " الاتفاق الاختياري بيننا و بين عرب فلسطين هو أمر لا يمكن تخيله الآن أو في المستقبل القريب ". وكما اكتشف ذلك معظم الصهاينة المعتدلين، فإن الفرصة البالغة الضالة الخاصة بالتوصل إلى اتفاق مع عرب فلسطين لن تؤدى إلى تحويل فلسطين إلى بلد ذى أغلبية يهودية. وهذا لأنهم يعتبرون بلدهم هو وطنهم القومي ويريدون أن يظلوا هم ملاكه المنفردين. وقد انقلب جابوتنسكي بشكل حاد على أولئك الصهاينة الذى صوروا عرب فلسطين إما على أنهم حمقي يمكن خداعهم بسهولة من خلال تقديم رواية ساذجة عن الأهداف الصهيونية أو تصويرهم على أنهم جماعة من المرتزقة على استعداد للتنازل عن حقهم فى وطنهم مقابل المكاسب الاقتصادية. وقد كتب يقول " إن أى شعب فطري سوف يقاوم المستوطنين الغرباء طالما لاحت له أي بارقة أمل في التخلص من خطر الاستيطان الأجنبي. هكذا سوف يتصرف العرب وسوف يظلون يتصرفون كذلك طالما بقي لديهم بارقة أمل في أنهم يستطيعون منع (فلسطين) من أن تصبح أرض إسرائيل ".

وبعد أن أوضح جابوتنسكي منطق العداء الفلسطيني للصهيونية انتقل إلى مضامين السياسة. وأفاد بأن أحد الخيارات المتاحة يتمثل فى منح العرب غير الفلسطينيين المال أو التحالف السياسي مقابل موافقتهم على السيطرة اليهودية على فلسطين. وقد رفض هذا الخيار لسببين. الأول: أنه لا فائدة من تغيير العداء الدفين لعرب فلسطين نحو الاستعمار اليهودي. والثاني: أن تقديم المال اليهودى والدعم السياسى لعرب الشرق الأوسط قد يعد خيانة للقوى الاستعمارية الأوروبية، وخاصة بريطانيا، وهذا يعد

عملاً انتحاريا. وعلى ذلك يصل جابوتنسكي إلى استنتاج يقول :

إننا لا نستطيع أن نعد بتقديم أي مكافأة لعرب فلسطين ولا للعرب خارج فلسطين. والتوصل إلى اتفاق اختيارى أمر مستبعد. وعلى أولئك الذين يعلقون الآمال على التوصل لاتفاق مع العرب باعتباره شرطاً لازماً للصهيونية أن يعترفوا لأنفسهم اليوم بأن هذا الشرط لا يمكن أن يتحقق، مما يعني أننا يجب أن نكف عن السعي نحو تحقيق الصهيونية ويجب علينا إما أن نجمد جهود الاستيطان أو نستمر فيها بدون أن نلقى بالاً إلى رد فعل السكان الأصليين.

وعلى ذلك فالاستيطان يمكن أن يتنامى تحت حماية قوة ما لا تعتمد على السكان المحليين، خلف حائط حديدى لا يستطيعون اختراقه.

كانت هذه، بإيجاز، سياسة جابوتنسكي تجاه المشكلة العربية : إقامة حائط حديدى من القوة العسكرية اليهودية. وهذه الحاجة لبناء الحائط الحديدى، كما زعم، وجدت موافقة شاملة من كل الصهاينة.

الفرق الطفيف الوحيد كان يتمثل فى أن " العسكريين " قد أرادوا أن يكون الحائط من الحراب اليهودية، بينما أراد " المدنيون " بناء الحائط من الحراب البريطانية. ولكنهم أرادوا جميعاً حائطاً حديدياً. إن التكرار المستمر للرغبة الصهيونية فى التفاوض مع العرب لم يكن فقط نوعاً من أنواع الرياء الكاذب ولكنه كان ضاراً أيضاً واعتبر جابوتنسكي أن مهمته المقدسة هي كشف هذا الرياء. وعند الاقتراب من نهاية المقال أسهب جابوتنسكي بعض الشيء فى تبديد أى انطباع من المحتمل تكونه من خلال تحليله بأنه ليس لديه أى أمل فى التوصل إلى اتفاق مع عرب فلسطين حيث يقول :

"إننى لا أهدف إلى التأكيد على عدم وجود أى احتمال للتوصل إلى اتفاق مع عرب أرض إسرائيل. ولكن الاتفاق الاختيارى فقط غير ممكن. فطالما يحتفظون ببارقة أمل فى أنهم سوف ينجحون في طردنا، فلا يوجد شيء فى هذا العالم سوف يثنيهم عن هذا الأمل، بالتحديد لأنهم ليسوا أفرادا متناثرين ولكنهم شعب يقطن هذه الأرض. والشعب الذى يقطن الأرض سوف يتخلى عن هذه القضايا المصيرية فقط عندما يفقد كل أمل فى طرد المستوطنين الغرباء.عندئذ فقط تفقد الجماعات المتطرفة التى ترفع شعار" لا إلى الأبد " تأثيرها، وينتقل نفوذها إلى جماعات أكثر اعتدالا. والذين سيقدمون مقترحات من أجل التسوية. ويبدءون مساومتنا على أمور عملية، مثل ضمانات عدم طردهم والمساواة فى الحقوق المدنية والقومية".

وقد انتهى المقال باعتراف على رؤوس الأشهاد بأن التعايش السلمى بين العرب

واليهود قد يكون ممكناً، ولكن فقط نتيجة بناء حائط منيع :

"إنني آمل وأومن بأننا سوف نقدم لهم حينئذ ضمانات ترضيهم وسوف يتعايش الشعبان في سلام كجيران طيبين. ولكن الطريق الوحيد لهذا الاتفاق يمر بالحائط الحديدي، بمعنى أن يتم بناء قوة في فلسطين لا تتأثر بضغط العرب. بمعنى آخر، أن الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار في المستقبل يتمثل في تجنب كل محاولات التوصل لتسوية في الوقت الراهن". وقد انتقد الصهاينة المعتدلون المقال، خاصة أنه قد كتب عبر منظور غير أخلاقي. وعلى ذلك فقد كتب جابوتنسكي مقالاً ثانياً بعنوان " مدى أخلاقية الحائط الحديدي "، قلب فيه المائدة على منتقديه. فقد كان يؤمن، من المنظور الأخلاقي، بأن هناك احتمالين : إما أن تكون الصهيونية ظاهرة إيجابية، أو أن تكون ظاهرة سلبية. هذا السؤال يحتاج إلى إجابة قبل أن يصبح المرء صهيونياً. وجميعهم قد توصلوا إلى أن الصهيونية قوة إيجابية، حركة أخلاقية يقف العدل إلى جانبها. والآن " إذا كانت القضية عادلة، فالعدل يجب أن ينتصر، دون النظر إلى موافقة أو عدم موافقة أي شخص آخر.

كانت إحدى الحجج الذائعة الانتشار ضد الصهيونية تتمثل في أنها تنتهك الحق الديمقراطي للأغلبية العربية في تقرير مصيرها القومي على أرض فلسطين. وقد رد جابوتنسكي بأن اليهود لديهم حق معنوي في العودة إلى فلسطين والعالم المستنير يعرف جيداً هذا الحق. وعلى ذلك فقد عاد إلى القول بأن وسيلة الحائط الحديدي غير أخلاقية لأنها تحاول توطين اليهود في فلسطين بدون موافقة سكانها.

وأشار إلى أنه بما أنه ليس هناك أي سكان أصليين في أي مكان في العالم يمكن أن يقبلوا بأغلبية أجنبية، فإن النتيجة المنطقية سوف تكون التراجع التام عن فكرة الوطن القومي اليهودي، وحينئذ فإن حتى مجرد الحلم بوطن قومي قد يصبح لا أخلاقي. وانتهى المقال بالتأكيد على مدى أخلاقية الحائط الحديدي: " إن الحقيقة المقدسة، التي يحتاج تحقيقها إلى استخدام القوة، لا تتوقف عن كونها حقيقة مقدسة. هذا هو أساس موقفنا تجاه المقاومة العربية، ويجب علينا الحديث عن التسوية فقط عندما نكون متأهبين لمناقشتها."

وعلى الرغم من أن مقال " خلف الحائط الحديدي " قد أصبح دستوراً للصهيونية الجديدة، فإن رسالته الحقيقية قد أسيء فهمها في الغالب، ليس فقط من خلال أتباع جابوتنسكي. فالحائط الحديدي بالنسبة له لم يكن غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحطيم مقاومة العرب لمسيرة الصهيونية. وبمجرد تحطيم المقاومة العربية، يمكن أن تحدث عملية تغيير داخل الحركة القومية الفلسطينية، مع وصول المعتدلين إلى الطليعة. وعندئذ فقط قد يحين الوقت للبدء في التفاوض الجاد. وفي هذه المفاوضات يجب على الجانب اليهودي أن

يقدم للفلسطينيين حقوقا مدنية وقومية ولم يقدم جابوتنسكي في هذا المقال تفسيرا لما كان يعنيه بالحديث عن " حقوق قومية "، ولكن هناك آراء أخرى تقترح أن ما يقصده هو الاستقلال السياسي الفلسطينيين داخل الدولة اليهودية. ويتضح من هذا المقال أنه قد أدرك أن العرب الفلسطينيين يشكلون كياناً قومياً مستقلاً وأنه يرى أن لهم بعض الحقوق القومية، على الرغم من أنها محدودة، وأنها ليست مجرد حقوق فردية.

ومن حيث عالم الفكر، كان جابوتنسكي له أهميته بصفته مؤسس الصهيونية الجديدة. ومن حيث عالم السياسة كان تأثيره أكبر كثيراً مما تم تصوره. إن أنصار الصهيونية الجديدة ليسوا هم فقط الذين تأثروا بأفكاره ولكن الحركة الصهيونية ككل. ومقال «خلف الحائط الحديدي " وحسب تعبير أحد المراقبين المتمعين بالبصيرة، يجب أن يعالج على أنه» جهد نشيط وأمين من أجل التصدي لأخطر المشاكل التي تواجه الحركة الصهيونية وتنظير منهجي لما أصبح، في الواقع، منطقياً سائداً في السياسة الصهيونية والإسرائيلية والمواقف نحو عرب فلسطين من العشرينيات وحتى الثمانينيات.

لم تكن الحركة الصهيونية حركة سياسية متناغمة ولكنها كانت تجمع بين أحزاب سياسية متنافسة، وكان أكبرها حزب العمل، الذي اعتمد في نشأته على الأفكار الماركسية والمبادئ الاشتراكية. إن أحد الفروق الجوهرية بين صهيونية حزب العمل والصهيونية الجديدة يتعلق باستخدام القوة. فقد كان صهاينة العمل معارضين للاعتراف بأن القوة العسكرية يمكن أن تكون ضرورية من أجل أن تحقق الحرية الصهيونية أهدافها. وقد فطن جابوتنسكي إلى تلك الحقيقة على نحو واضح ومحدد. وقد مضى إلى أبعد من ذلك من خلال اقتراح عكس قائمة الأولويات الصهيونية. وقد رغب صهاينة حزب العمل في المضي قدماً نحو بناء الدولة من خلال الهجرة والاستيطان وتخصيص أولوية أقل لبناء القدرة العسكرية. ولكن جابوتنسكي لم يتخل أبداً عن قناعته بأن القوة العسكرية اليهودية هي العامل الجوهري في الصراع من أجل بناء الدولة. وقد توصل صهاينة حزب العمل إلى وجهة النظر هذه تدريجياً دون الاعتراف بها صراحة.

وعلى ذلك فإن التحليل النهائي يقول بأن الفجوة لم تكن واسعة بالقدر الذي تبدو عليه، حيث إن قادة حزب العمل، أيضاً، قد وصلوا إلى مرحلة الاعتماد بشكل متزايد على استراتيجية الحائط الحديدي.

يتجلى تحول صهيونية حزب العمل نحو منطق واستراتيجية الحائط الحديدي في أوضح صورة من خلال مسيرة دافيد بن جوريون (١٨٨٦ - ١٩٧٣)، منشأ القوة العسكرية اليهودية ومؤسس دولة إسرائيل. ولد دافيد بن جوريون في بلونسك ببولندا،

حيث قام في مرحلة مبكرة من عمره بالالتزام العميق بالاشتراكية والصهيونية وفي عام ١٩٠٦ سافر إلى فلسطين للعمل كعامل زراعي. و قد كان في البداية عضواً نشطاً في الحزب الاشتراكي الصهيوني، الذى اتحد مع جماعات أخرى لتكوين حزب أحدوت هافوداح Ahduth Ha'avodah في عام ١٩١٩ واندمج مع هابوئيل حتسائير Hapoel Hatza'ir عام ١٩٣٠ لتكوين الماباى، حزب العمل الإسرائيلي. وسرعان ما تقلد مناصب ذات منزلة رفيعة في حركة اتحاد العمال وحزب العمل والحركة الصهيونية. وقد عمل منذ ١٩٢١ حتى ١٩٣٥ سكرتيرا عاما للهستدروت، الاتحاد العام للعمال في فلسطين. وفي عام ١٩٣٥، تم انتخابه رئيساً للمجلس التنفيذى للوكالة اليهودية وظل في هذا المنصب حتى إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨. ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى تقاعده عام ١٩٦٣، باستثناء فترة قصيرة، عمل رئيساً لوزراء إسرائيل ووزيراً للدفاع.

وطوال حياته السياسية الطويلة كان بن جوريون منغمساً بشكل عميق ومستمر في المشكلة العربية. وكان دائم الحديث عن هذا الموضوع، كما قام بنشر عدد لا يحصى من الكتب والمقالات. ومع ذلك فإن الخوض في غمار هذه المواد مسألة لا جدوى منها لأن هناك هوة واسعة تفصل بين تصريحاته العامة عن المشكلة العربية وقناعاته الخاصة بسبب أنه كان قبل كل شئ، سياسياً براجماتياً. وقد مالت تصريحات بن جوريون العامة في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات إلى التأكيد على المعارضة الرسمية لحركة العمال، التي كانت تؤمن بأن عرب فلسطين لا يشكلون كياناً قومياً منفصلاً ولكنهم جزء من الأمة العربية وعلاوة على ذلك ليس هناك تعارض جوهرى بين مصالح عرب فلسطين ومصالح الصهاينة. فصراع الصهيونية، حسب التفسير الشيوعي، هو مجرد صراع طبقي مع ملاك الأراضي العرب والأفندية، وهذا الصراع يمكن أن يحل إذا أدرك الفلاحون العرب أن مصالحهم الحقيقية تتفق مع مصالح الطبقة العاملة اليهودية.

وبشكل شخصي لم يكن بن جوريون يؤمن بذلك التحليل الطبقي أو بنبوءته المتفائلة. وقد تخير منهجه تجاه المشكلة العربية بواقعية مفرطة. وقد أدرك باعتباره عاملاً زراعياً مدى حدة المشكلة. وقد ازدادت مخاوفه وهواجسه عندما أدرك أن المعارضة العربية كانت راسخة الجذور وأنها تصاعدت حتى وصلت إلى مرتبة الرفض المطلق للمشروع الصهيوني برمته. وعلى ذلك، في مرحلة مبكرة جداً من نشاطه السياسي، توصل بن جوريون إلى قناعة بأن الصراع بين الصهيونية والعرب لا مفر منه وأنه يمثل تحدياً هائلاً.

وقد أدى تقدير بن جوريون لقوة المعارضة العربية إلى سعيه إلى تأييد إحدى القوى الخارجية العظمى من أجل تعويض ضعف الحركة الصهيونية. وكان توجهه إلى إحدى

القوى العظمى أمراً عملياً أكثر منه أيديولوجياً. ومن خلال سعيه الدؤوب قام بتأييد التوجه العثماني والبريطاني والأمريكي. وكان يحكم التغير في التوجه صعوداً أو هبوطاً من خلال تأثير هذه القوى العظمى. فعندما حلت بريطانيا محل الإمبراطورية العثمانية كقوة مهيمنة في فلسطين، تتبع خطى حاييم وايزمان في الدفاع عن التحالف مع بريطانيا. والواقع أن التحالف مع بريطانيا، بالنسبة لدافيد بن جوريون، كان يعتبر شرطاً لازماً لنجاح الصهيونية. فقد اعتبر التعاون مع بريطانيا أكثر أهمية من التعاون مع العرب. والكثير من المقترحات التي قدمها للعرب لم تكن نابعة من قناعة حقيقية ولكن كان الهدف منها إرضاء البريطانيين. وقد رغب البريطانيون في تفاهم يهودي – عربي، ولذلك أراد بن جوريون أن يظهر بمظهر الساعي نحو هذه الغاية حتى لو بدا أن مقترحاته ليست أمامها أي فرصة للموافقة عليها من جانب العرب. وقيام تحالف ضد الإمبريالية مع العرب كان أمراً مستبعداً تماماً بالنسبة لقناعاته، على الرغم من أن الأيديولوجية الاشتراكية كانت تشير إلى ذلك الاتجاه.

ولقد صنعت الثورة العربية، التي اندلعت في إبريل ١٩٣٦، نقطة تحول في تطور موقف بن جوريون من المشكلة العربية. فقد أعلن للمرة الأولى عن الطبيعة القومية للمعارضة العربية للصهيونية. وقد صرح للمجلس التنفيذي للوكالة اليهودية في ١٩ مايو ١٩٣٦ بأن هناك صراعا هائلا : " فنحن وهم نريد نفس الشيء، كلانا يريد فلسطين. وهذا هو الخلاف الجوهري بيننا. "

ولأنه كان من الناحية الأيديولوجية أقل تزمتاً من رفاقه، فقد كان يرغب في الاعتراف من الناحية السياسية بأنهم المعتدون، بينما العرب يدافعون عن أنفسهم. ولكن إدراكه لطبيعة الثورة العربية الراسخة الجذور جعله لا يميل إلى التفاوض والحلول الوسط. بل على النقيض، جعله ذلك يقتنع بأن الحرب فقط، وليست الدبلوماسية، هي التي ستحسم الصراع.

كان بن جوريون على قناعة تامة بوجوب التحقق الكامل للصهيونية بصرف النظر عن نطاق وعمق المعارضة العربية. وفي خطابه إلى المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية في يونيو ١٩٣٦، أصر على أن السلام مع العرب هو مجرد وسيلة للوصول إلى غاية : " *إننا لا نريد الوصول إلى اتفاق من أجل إقرار السلام في هذا البلد. والواقع أن السلام أمر حيوي بالنسبة لنا. ومن المستحيل بناء بلد ما في حالة حرب دائمة، ولكن السلام بالنسبة لنا هو وسيلة وليس غاية. والغاية هي التحقيق الكامل والتام للصهيونية. ونحن لهذا السبب فقط نرغب في التوصل إلى اتفاق* ".

كان بن جوريون يؤمن بأن التوصل إلى اتفاق مع العرب من أجل تحقيق الهدف النهائى للصهيونية هو أمر ممكن، ولكن فقط على المدى الطويل :

"إن الاتفاق الشامل هو بلا شك أمر مستبعد الآن. فقط بعد أن يدب اليأس الكامل فى نفوس العرب، ذلك اليأس الذى سوف يأتى ليس فقط من فشل الاضطرابات ومحاولة التمرد، بل سوف يأتى أيضاً من تنامى قوتنا فى هذا البلد، يمكن عندئذ أن يذعن العرب لوجود إسرائيل اليهودية." إن التشابه بين النتيجة التى توصل إليها بن جوريون وتلك التى توصل إليها زائيف جابوتنسكى فى مقاله" خلف الحائط الحديدى " قبله بثلاثين عاماً هو أمر يثير الدهشة.

فقد اعتبر كلاهما عرب فلسطين حركة قومية فى جوهرها ملتزمة بمقاومة المعتدى الصهيونى. وقد أدرك كلاهما أن أولئك العرب لن يسمحوا أبداً بقيام دولة يهودية وأن الدبلوماسية لن تكون قادرة على حل الصراع. وقد آمن كلاهما بأن العرب سوف يواصلون القتال طالما بقى لديهم أدنى أمل فى منع اليهود من السيطرة على بلدهم. وقد توصل كلاهما إلى أن القوى العسكرية اليهودية فقط هى القادرة على جعل اليأس يدب فى نفوس العرب والقبول بدولة يهودية فى فلسطين. ولم يستخدم بن جوريون مصطلح الحائط الحديدى، ولكن تحليله واستنتاجاته كانت متطابقة تماماً مع تلك الخاصة بجابوتنسكى.

قامت الحكومة البريطانية بالرد على اندلاع الثورة العربية فى فلسطين بتعيين لجنة ملكية، برئاسة اللورد بيل، وذلك من أجل التحقيق فى أسباب الاضطرابات والتوصل إلى حل. وقد توصلت اللجنة إلى أن القومية اليهودية قومية متشددة متمردة حول نفسها مثلها مثل القومية العربية، وأن الهوة بينهما تزداد اتساعا، وأن الحل الوحيد هو تقسيم البلد إلى دولتين منفصلتين. وفى تقريرها النهائى الصادر فى يوليو ١٩٣٧، اقترحت اللجنة إنشاء دولة يهودية صغيرة جدا مساحتها ٥٠٠٠ كم٢، ودولة عربية كبيرة ومقاطعة تمتد من القدس إلى يافا فى ظل انتداب بريطانى دائم(انظر الخريطة ٢).

اعتبر بن جوريون خطة بيل للتقسيم بداية لنهاية الانتداب البريطانى فى فلسطين وميلاد الدولة اليهودية كبرنامج سياسى واقعى. وقد انقسمت الحركة الصهيونية فى رد فعلها تجاه خطة التقسيم، على الأقل بالنسبة لصغر حجم الدولة اليهودية والشكوك المحيط بصلاحيتها.

ولكن فى المؤتمر الصهيونى العشرين، الذى عقد بمدينة زيورخ فى أغسطس ١٩٣٧، تم التوصل إلى قرار بقبول الخطة كقاعدة للتفاوض مع الحكومة البريطانية. وقد انطوى ذلك القرار بوضوح على مفهوم مغزاه أنه من الآن فصاعداً يكون لإنشاء الدولة

اليهودية المستقلة الأسبقية على أى اتفاق يهودى عربي. وكان ذلك يتماشى مع القاعد التى أرساها بن جوريون فى العام السابق والتى تقول إنه بينما نواصل السعى نحو التوصل إلى اتفاق مع العرب، لا يجب أن يعتمد تحقيق الصهيونية علي ذلك.

كان قادة المعسكر المؤيد للتقسيم حاييم وايزمان ودافيد بن جوريون وموشى شيرتوك، رئيس الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية، والذى كان عليه أن يغير اسمه بعد ذلك ليصبح شاريت والذى أصبح أول وزير خارجية لدولة إسرائيل. وكانت الحجة الأساسية المؤيدة للتقسيم تتمثل في أن إقامة دولة يهودية مستقلة حتى ولو على جزء صغير من أرض فلسطين يعتبر أمراً أكثر فائدة على طريق تحقيق الصهيونية من أى بديل آخر. وكان وايزمان يؤمن بأن اليهود سوف يكونون أغبياء إذ لم يقبلوا خطة بيل للتقسيم حتى ولو كانت الدولة اليهودية المقترحة فى حجم مفرش المائدة. ولكن بينما قبل وايزمان بالتقسيم كجزء من التوجه المستمر المؤيد لبريطانيا، فقد بن جوريون إيمانه ببريطانيا وأعلن عن تقديره لخطة بيل من أجل الفرصة التى تقدمها لبناء قوة مستقلة للمجتمع اليهودى فى فلسطين.

لكن رغم أن بن جوريون وافق على التقسيم، فإنه لم ينظر أبداً إلى الحدود التى رسمتها خطة لجنة بيل على أنها حدود دائمة.

إن طبيعة ومدى النزعة التوسعية لدى بن جوريون كشف عنها النقاب وبدت سافرة في خطاب بعث به إلى ابنه آموس من لندن فى ٥ أكتوبر ١٩٣٧. وفى هذا الخطاب أماط بن جوريون اللثام عن شدة حماسه لإقامة الدولة اليهودية، حتى لو تضمن ذلك تقسيم فلسطين، وذلك لأنه كان يعمل على أساس أن هذه الدولة لن تكون النهاية ولكنها مجرد بداية. فهذه الدولة سوف تمكن اليهود من الهجرة بلا حدود، وبناء الاقتصاد اليهودى، وبناء جيش من الطراز الأول. وكتب يقول " إننى على يقين، أننا سوف نكون قادرين على الاستيطان فى كل أنحاء البلد، سواء عن طريق الاتفاق والتفاهم المتبادل مع جيراننا العرب أو بأية وسيلة أخرى ".

إن كلاً من عقل وقلب بن جوريون قد قالا له " أقم الدولة اليهودية فى الحال، حتى لو لم تكن على كل الأرض، فالبقية سوف تأتى مع الوقت، لابد أن تأتى ".

أيدت الغالبية العظمى من الصهاينة بن جوريون فى قبول التقسيم وبناء الدولة اليهودية. وفى المؤتمر الصهيونى العشرين، الذى عقد بمدينة زيورخ، تمت مناقشة كل الذرائع المؤيدة والمعارضة للتقسيم. كانت أول مناقشة واسعة النطاق للتقسيم وأيضاً أكثر

المناقشات خطورة وحدة في تاريخ الصهيونية. حيث عرض كل من العسكرين قضيته بقدر عظيم من الحماس والاقتناع. وقام المحللون بتناول ثلاث قضايا وهي :

عدم التفريط في أرض الميعاد وما جاء في التوراة، وأن الدولة اليهودية ليست مؤهلة حتى الآن للوقوف على قدميها، وأن بريطانيا يجب أن تلتزم بتعهداتها في ظل تصريح بلفور والانتداب.

وصوت ٢٩٩ مندوبا لصالح اقتراح بن جوريون وصوت ١٦٠ مندوبا ضده وامتنع ٦ مندوبين عن التصويت. وانتهى النقاش بإصدار القرار الاستراتيجي الخاص بتأييد التقسيم وإقامة دولة يهودية على جزء من أرض فلسطين. وفي نهاية المؤتمر، تقدم بن جوريون لإعادة الترشيح كرئيس للمجلس التنفيذي للوكالة اليهودية وذلك بهدف العمل على إقامة الدولة اليهودية. وكان عليه أن يكرس العشرة أعوام التالية من حياته لتنفيذ هذا الهدف الأوحد.

كان الصراع من أجل إقامة الدولة مصحوباً بالكثير من الخلافات، ولكنها كانت خلافات حول الوسائل وليست حول الهدف الطويل الأمد. والتزام بن جوريون الخاص بإقامة الدولة لم يتزحزح أمام المعارضة العربية أو المراوغات البريطانية. وعلى الرغم من أنها كانت صاحبة المبادرة في مشروع التقسيم عام ١٩٣٧، فإن الحكومة البريطانية بدأت التراجع عنه مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، كان الحصول على دعم الدول العربية والعالم الإسلامي بشكل عام أكثر أهمية لبريطانيا في صراعها مع دول المحور من دعم اليهود. فعلى حين غرة احتوى البيان الرسمي الصادر في ١٧ مايو ١٩٣٩ ما يخالف تماماً التأييد البريطاني للصهيونية وللدولة اليهودية. بحكمه على اليهود بأن يظلوا أقلية في دولة فلسطينية مستقلة. ولذلك كان على الحركة الصهيونية أن تسارع إلى بناء قوتها العسكرية الخاصة، من خلال المنظمة العسكرية المسماه الهاجاناه " Haganah " وهي كلمة عبرية تعني الدفاع " وذلك من أجل التصدي للمقاومة العربية.

ولأن هذا التنظيم قد اعتنق نهجاً دفاعياً احتفظ له بصورة جيدة أمام الرأي العام، فإنه تبنى سياسة قائمة على استخدام القوة من أجل مواجهة استخدام القوة والتهديد باستخدامها من جانب خصومه العرب. والروح العدوانية التي كانت مغلفة دائماً بالروح الدفاعية أصبحت أكثر تجلياً فور اندلاع الثورة العربية.

في نفس الوقت صعّد اليهود من مقاومتهم النشطة لسياسة الكتاب الأبيض (البريطاني) الذي قيد شراء اليهود للأرض والهجرة اليهودية إلى فلسطين. وأدى قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ إلى وضع اليهود في ورطة قاسية، فهم كانوا

يقفون خلف بريطانيا فى كفاحها ضد ألمانيا النازية ولكنهم كانوا يقفون أيضا ضدها فى الكفاح من أجل فلسطين.

ومع ذلك تم العثور على وسيلة للخروج من الورطة يمكن إيجازها ببلاغة فى شعار بن جوريون القائل : " سوف نقاتل مع البريطانيين ضد هتلر كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض، وسوف نقاتل الكتاب الأبيض كما لو لم تكن هناك حرب ".

وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح بن جوريون أكثر تأكيداً على الحق اليهودى فى السيادة السياسية، بينما ينكر هذا الحق على الأغلبية العربية فى فلسطين. والحل الذى قدمه للمشكلة السكانية اليهودية تضمن هجرة اثنين أو ثلاثة ملايين يهودى إلى فلسطين فور انتهاء الحرب. وزعم ان المشكلة العربية تتضاءل مقارنة بالمشكلة اليهودية لأن العرب لديهم مساحات شاسعة من الأرض خارج فلسطين، بينما اليهود، الذين كانوا مضطهدين فى أوربا، فتمثل فلسطين لهم الجنة الوحيدة.

ولذلك أصبح ينظر إلى المشكلة العربية على أنها مجرد حالة أقلية عربية داخل دولة ذات أغلبية يهودية واسعة. وقد تم التعبير عن المفهوم الجديد للدولة اليهودية على كل فلسطين من خلال ما أطلق عليه برنامج بيلتمور. ففى اجتماع غير عادى للصهاينة الأمريكيين، حضره كل من وايزمان و بن جوريون، بفندق بيلتمور بنيويورك فى مايو ١٩٤٢، تم تبنى قرار ينادى باعتبار " فلسطين كومنولث يهودى يمثل جزءا لا يتجزأ من العالم الديموقراطى الجديد " بعد الحرب العالمية الثانية. بهذا القرار ولأول مرة تطالب الحركة الصهيونية على الملأ بكل فلسطين. والهدف الخاص بالتوصل إلى اتفاق يهودى - عربى لم يتم إغفاله، ولكنه أصبح الآن وبشكل واضح من المتوقع أن يلى من حيث الأولوية إنشاء الدولة اليهودية أو الكومنولث ولا يأتى قبلها.

وتم تبنى برنامج بلتيمور قبل أن ينتشر رعب الحملة النازية لإبادة يهود أوربا. وافترض الزعماء الصهاينة إنه بعد انتهاء الحرب سوف يكون هناك الملايين من اللاجئين اليهود فى أوربا يمكن أن تؤدى مشكلتهم إلى تقديم المزيد من الدعم لقضية إنشاء دولة يهودية واسعة فى فلسطين. ولم يتوقع أحد منهم محارق الإبادة الجماعية، ذلك الحادث الأكثر مأساوية فى التاريخ اليهودى، حيث أبيد نحو ستة ملايين يهودى. ومع ذلك، أصبحت مأساة يهود أوربا فى النهاية مصدراً لقوة الصهيونية.

فالقضية الأخلاقية المتمثلة فى إقامة وطن للشعب اليهودى فى فلسطين والتى كانت مقبولة على نطاق واسع منذ البداية، أصبحت بعد محارق الإبادة الجماعية لا تقبل الجدل وقد وصف الشاعر روبرت فروست الوطن بأنه المكان الذى إذا ذهبت إليه فإنهم يجب أن

يسمحوا لك بالدخول. وأنكر القليل على اليهود حقهم في أن يكون لهم وطن بعد المأساة التي تعرضوا لها في وسط أوربا.

وخرج من أتون الحرب العالمية الثانية نوع من الصهيونية أشد صلابة، وأصبح الإصرار على إقامة الدولة اليهودية أكثر عمقاً وأكثر إلحاحاً في ظل محارق الإبادة الجماعية. فمن ناحية، زادت الهولوكست من اقتناع الصهاينة بأن الحق في جانبهم في صراعهم في فلسطين، ومن ناحية أخرى، جذبت أنظار الرأى العام العالمي إلى فكرة الدولة اليهودية المستقلة.

وقد قام بن جوريون بتجسيد مفهوم " الصهيونية المقاتلة " التي بعثت من بين أنقاض الحرب العالمية الثانية، وانتزع الزعامة من بين يدى وايزمان، الذى كان لا يزال ملتصقاً "بالصهيونية الدبلوماسية " والتحالف مع بريطانيا. وأصر المؤتمر الصهيوني الذى عقد في أغسطس ١٩٤٥ - على نحو يتناقض مع نصيحة وايزمان - على سياسة المعارضة النشطة للحكم البريطاني، وفي شهر أكتوبر بدأ التنفيذ العسكري. فصدرت الأوامر للهاجاناه بالتعاون مع الجماعات المنشقة التي تكونت استجابة للصهيونية الجديدة وكانت الجماعة الأساسية تسمى المنظمة العسكرية القومية (أرجون) التي بدأت توجيه عملياتها ضد الإدارة البريطانية في فلسطين بعد نشر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩. وفي وقت لاحق من ذلك العام، عندما أوقفت أرجون حملتها ضد البريطانيين، حدث الانشقاق. وانسحب الجناح الأكثر تشدداً بقيادة أفراهام شتيرن من أرجون لكن يشكل ما يعرف باسم (المقاتلون من اجل حرية إسرائيل)، أو Lehi ليحيي تبعاً لأوائل الكلمات العبرية، أو عصابة شتيرن. كانت عصابة شتيرن شديدة العداء للبريطانيين لدرجة أنها سعت إلى الاتصال بقوات المحور من أجل طرد البريطانيين من فلسطين. وعلى الرغم من أن عدد أعضاءها لم يتجاوز ثلاثمائة عضو إلا أنها كانت شوكة في ظهر البريطانيين. وفيما بين نوفمبر ١٩٤٥ و يوليو ١٩٤٦ توحدت المنظمات السرية الثلاثة معاً لكي تشكل ما عرف باسم "حركة الثورة اليهودية."

وأجبرت الإجراءات العسكرية البريطانية الصارمة القادة الصهاينة على وقف نشاط الثورة اليهودية، وحاولوا بدلاً من ذلك دق إسفين بين بريطانيا والولايات المتحدة على الساحة الدبلوماسية. حيث كانت بريطانيا تسعى إلى الحصول على التأييد الأمريكي لخطتها الخاصة بإنشاء ولايات يهودية وعربية تتمتع بالحكم الذاتي، وهي خطة رفضت تماماً من جانب الصهاينة. ومن أجل الحصول على التأييد الأمريكي قرر أعضاء المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية في أغسطس ١٩٤٦ الموافقة على إنشاء دولة يهودية على مساحة

كافية من أرض فلسطين. وعبر هذا القرار عن التخلي عن برنامج بيلتمور والعودة إلى مبدأ التقسيم. ولم ينظر إلى هذا القرار على أنه بمثابة تقديم تنازل للعرب ولكن كوسيلة للحصول على الدعم الأمريكي لفكرة الدولة اليهودية. وفي فبراير ١٩٤٧، قامت الحكومة البريطانية - بعد عجزها عن التوصل إلى حل يقبله الطرفان - بإحالة مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي رقم ١٨١ لصالح تقسيم فلسطين. وفي مثال نادر للاتفاق أثناء الحرب الباردة، صوتت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لصالح القرار بينما امتنعت بريطانيا عن التصويت. وقد وضع القرار جدولاً زمنياً لإقامة دولة يهودية و دولة عربية يرتبطان معاً باتحاد اقتصادي، ونظام دولي لإدارة القدس. وتم وضع حدود طويلة ومتعرجة تفصل الدولة اليهودية عن الدولة العربية، مع وجود نقاط عبور لربط المناطق المعزولة في شرق الجليل والسهل الساحلي والنقب. وحدود هاتين الدولتين ذات الشكل الشاذ والتي تشبه ثعبانين يتقاتلان كانت عبارة عن كابوس استراتيجي (انظر الخريطة ٣). ولم يكن التركيب السكاني للدولة اليهودية المقترحة أقل غرابة أو أكثر قابلية للتطبيق حيث تتكون من ٥٠٠ ألف يهودي و٤٠٠ ألف عربي. وعلى الرغم من كل عيوبه وغرابته، فإن قرار الأمم المتحدة عبر عن انتصار كبير للدبلوماسية الصهيونية. وعلى الرغم من أن القرار لم يرق إلى مرتبة الطموح الصهيوني الهائل في دولة تشتمل على كل فلسطين والقدس، فإنه قدم وثيقة لاتقدر بمال تبرهن على الشرعية الدولية لإقامة دولة يهودية مستقلة. وقوبلت أنباء تصويت الأمم المتحدة بالهتاف والتهليل من جانب اليهود في كل مكان. ولكن أتباع جابوتنسكي في أرجون وعصابة شتيرن لم ينضموا إلى الاحتفالات العامة. وبعد مرور يوم من تصويت الأمم المتحدة أعلن مناحم بيجين قائد أرجون بيان مقاتلي الجماعات السرية : " إن تقسيم فلسطين غير شرعي ولن نقبل به أبداً ...... والقدس كانت وستظل عاصمتنا إلى الأبد. وإسرائيل الكبرى سوف تعود إلى شعب إسرائيل. كل إسرائيل. وإلى الأبد ".

وافقت الوكالة اليهودية رسمياً على مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، ولكن معظم زعمائها قد فعلوا ذلك بقلب حزين. فهم لم يستحسنوا فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وكانوا يشعرون بالأسى لاستبعاد القدس، كما أنهم تشككوا في مدى إمكانية قيام دولة يهودية داخل الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، اعتبر قرار الأمم المتحدة كسباً هائلاً للتأييد الدولي لإقامة دولة يهودية بصرف النظر عن مدى إمكانية تطبيق ذلك.

وقام عرب فلسطين - الذين هم بخلاف اليهود ولم يحاولوا تهيئة أنفسهم لقبول إقامة الدولة برفض قرار التقسيم قلباً وقالباً. وقد شجبت اللجنة العربية العليا الممثلة للعرب مشروع التقسيم ووصفته بأنه " مناف للعقل وغير عملى وغير عادل ". كما أعلنت الدول العربية المنتظمة فى جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤٥- أيضاً أن مشروع الأمم المتحدة غير شرعى وهددت بمنعه باستخدام القوة. وفى الأول من ديسمبر عام ١٩٤٧ أعلنت اللجنة العربية العليا الإضراب لمدة ثلاثة أيام والذى كان مصحوباً بهجمات عنيفة على المدنيين اليهود.

إن اقتراع الأمم المتحدة المؤيد للتقسيم لم يقدم فقط الشرعية الدولية لإنشاء دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية ولكنه أيضاً - على نحو غير متعمد - كانت إشارة البدء لاندلاع حرب طاحنة بين الطرفين فى فلسطين.

إنشاء دولة إسرائيل

١٩٤٧ ـ ١٩٤٩

ولدت دولة إسرائيل في غمرة الحرب مع عرب فلسطين والدول العربية المجاورة. تلك الحرب التى أطلق عليها الإسرائيليون حرب الاستقلال وأطلق عليها العرب النكبة أو الكارثة، كانت ذات مرحلتين. المرحلة الأولى استمرت من ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، حين أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم، وحتى ١٤ مايو ١٩٤٨ عندما تم إعلان دولة إسرائيل. وامتدت المرحلة الثانية من ١٥ مايو ١٩٤٨ وحتى وقف القتال فى ٧ يناير ١٩٤٩. المرحلة الأولى وغير الرسمية من الحرب التى كان طرفاها اليهود وعرب فلسطين قد انتهت بانتصار لليهود وبمأساة للفلسطينيين. أما المرحلة الثانية والرسمية والتى كانت تضم الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة فقد انتهت أيضاً بانتصار يهودى وهزيمة عربية شاملة.

كانت الشخصية المحورية فى الجانب الإسرائيلى أثناء الحرب العربية – الإسرائيلية ممثلة فى دافيد بن جوريون - وبصفته رجل اليهود القوى، فإن بن جوريون جمع كل السلطات فى يده بعزيمة لا تلين. وفى عام ١٩٤٦ قدم مقترحاته الخاصة بالسيناريو الدفاعى فى المجلس التنفيذى للوكالة اليهودية وبدأ على الفور تجهيز اليهود للمواجهة العسكرية مع العرب والتى كانت محتمة من وجهة نظرة. وأعلن قبوله مشروع الأمم المتحدة للتقسيم ولكن لم يقبل الحدود على أنها نهائية للدولة اليهودية. وعلى الرغم من أنه أعلن تقديره للتأييد العالمى، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لفكرة الدولة اليهودية إلا أنه لم يتوقع أن يتم تقديم الدولة اليهودية على طبق من فضة. بل كان على يقين أن اليهود فى النهاية يجب أن يقاتلوا من أجل دولتهم، أرادا إحراز نصر عسكرى يهودى حاسم. من أجل هذا أعلن مسئوليته عن توجيه الصراع العسكرى وترك لموشيه شاريت ـ فى نيويورك ـ مهمة القيام بالحملة الدبلوماسية من أجل الدولة اليهودية.

وقد تمتع بن جوريون أيضاً بالتأييد القوى من جولدا مائير (مايرسون سابقاً) أثناء الصراع من أجل الاستقلال.

وكانت مسز مائير قد ولدت في روسيا عام ١٨٩٨ وأكملت تعليمها في ميلوكي كمدرسة، ثم هاجرت إلي فلسطين عام ١٩٢١، حيث برزت بين صفوف اتحادات العمال حتى تقلدت منصباً بارزاً في حزب العمل. وفي عام ١٩٤٦ عندما تم القبض على موشى شاريت بواسطة البريطانيين، أصبحت مسز مائير رئيسة للقسم السياسي بالوكالة اليهودية. وفى الفترة ٤٧ - ١٩٤٨ أخذت على عاتقها مسئولية جمع التبرعات فى الولايات المتحدة مفسحة الوقت لبن جوريون للتركيز على الجانب العسكرى في الصراع.

إن قبول مشروع الأمم المتحدة تضمن الموافقة على الدولة الفلسطينية، ولكن الواقع أن الزعماء الصهاينة فضلوا السعى نحو التفاهم مع أحد حكام الدول العربية المجاورة. وبالفعل حققوا نجاحاً باهراً مع جارهم باتجاه الشرق الملك عبد الله ملك الأردن. هل كان لديهم أى بديل دبلوماسى ؟ هل كان لديهم أى خيار فلسطينى فى ٤٧ - ١٩٤٩ ؟ الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تكون بالنفى، لأنه فى ظل قيادة الحاج أمين الحسينى ظلت الحركة القومية الفلسطينية لا تقبل المهادنة في معارضتها للصهيونية في أواخر الأربعينيات كما كانت طوال الخمسة وعشرين عاماً السابقة عليها.

كان الصهاينة يبحثون عن زعيم عربي يمكن أن يقبل مبدأ التقسيم، ويوافق على قيام دولة يهودية، ويكون راغباً فى التعايش فى سلام مع تلك الدولة بعد قيامها. وفى عام ١٩٤٧ كان هناك حاكم عربي واحد تنطبق عليه الشروط هو الملك عبدالله. كانت هناك علاقات ودية بين الملك عبد الله والصهاينة منذ إقامة إمارة الأردن في عام ١٩٢١. قام عبد الله بعمل تقدير واقعي لتوازن القوى بين الحركة الصهيونية والحركة القومية العربية. ربما لم يكن يستوعب تماماً الأيدلوجية التى تحث اليهود على الكفاح بلا هوادة من أجل دولة مستقلة فى فلسطين، ولكنه عرف مدى اهتمامهم بذلك عندما رآه رأى العين.

لقد وجد عبد الله والصهاينة فى بعضهما البعض وسيلة لتحقيق غاية ما. فبالنسبة لعبد الله، مثل الصهاينة له مصدر دعم محتمل لتحقيق حلمه فى سوريا الكبرى. أما بالنسبة للصهاينة، فإن عبد الله كان يمكن أن يقدم لهم وسيلة تحطيم حصار العداء العربي الذى يحيط بهم من كل جانب. كان عبدالله والصهاينة يتكلمون نفس اللغة - لغة الواقعية - ولكن من خلال سيناريوهات مختلفة. لقد قويت أواصر الصداقة الهاشمية - الصهيونية من خلال مصدر الحماية المشترك المتمثل في بريطانيا والعدو المشترك المتمثل فى شخص الحاج أمين الحسينى مفتى القدس.

كانت القومية الفلسطينية تمثل تهديداً لكلا الجانبين، ولذلك فإنهما أصحاب مصلحة مشتركة في قمعها. ومع اقتراب الانتداب البريطاني من الوصول إلى نهايته المحتومة، وحد الجانبان جهودهما من أجل تنسيق استراتيجيتها.

وفي ١٧ نوفمبر ١٩٤٧، قبل اثنى عشر يوماً من اجتماع الأمم المتحدة لتقرير مصير فلسطين، التقت جولدا مائير – ممثلة الوكالة اليهودية في غياب شاريت – سراً مع الملك عبد الله في نهاريم على نهر الأردن، ووصلت معه إلى قدر كبير من التفاهم. وقد بدأ عبد الله بعرض خطته في أن يحل محل المفتي، ويضع يده على الجزء العربي من فلسطين، ويضمه إلى مملكته وطلب الرد اليهودي على خطته. وأجابت مسز مائير بأن اليهود سوف ينظرون بعين العطف إلى ذلك، وخاصة إذا لم يتدخل عبد الله في مسألة إقامة دولة يهودية، وتجنب المواجهة العسكرية، وتعاون مع الأمم المتحدة. ولم تمنح مائير عبد الله أي وعد بدعم يهودي فعال فيما يختص بعرضه ضم الجزء العربي من فلسطين إلى مملكته. بدلاً من ذلك، تم التفاهم على أنه يمكن أن يقوم بذلك بنفسه وأن يقيم اليهود دولتهم، وبعد أن ينقشع الغبار يمكن للطرفين تحقيق السلام. هذا الاجتماع لم يلزم أى طرف من الطرفين رسمياً بالقيام بتصرف معين، وبالتأكيد ليس قبل صدور قرار الأمم المتحدة. ولكنه أدى إلى التقاء الأفكار ووضع أسس لتقسيم فلسطين عبر خطوط مختلفة تماماً عن الخطوط التي تم تصورها في النهاية بواسطة الأمم المتحدة.

وسرعان ما تدهور الموقف في فلسطين بعد اقتراع الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر لصالح التقسيم، وبدأت حرب العصابات العربية ضد الأهداف اليهودية وكان بن جوريون على يقين بأن هذه الهجمات هي مجرد مقدمة لمواجهة عسكرية شاملة مع الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة. وفي يومي ١و٢ يناير ١٩٤٨ اجتمع مع كبار مستشاريه المدنيين و العسكريين، وساعدته هذه الاجتماعات على صياغة استراتيجية يهودية لمواجهة الصراع المتصاعد. وقلل الخبراء العرب في الوكالة اليهودية من شأن الخطر العسكري الذي يمثله العرب المحليون وطالبوا بالمرونة السياسية في التعامل معهم.

أما قادة الهاجاناه، على الجانب الآخر، فقد طالبوا بالقيام بهجمات انتقامية شديدة الوطأة. وأيد بن جوريون هذا الرأي وأعلن إن أفضل بديل في الظروف الحالية ليس احتواء وتهدئة الأحداث ولكن تصعيد الصراع العسكري. وبالتالي، لجأت الهاجاناه إلى سياسة "الدفاع الهجومي " مصحوباً بالتدمير الاقتصادي والحرب النفسية. وكانت الخطة D المعدة بواسطة قادة الهاجاناه في أوائل مارس علامة بارزة على طريق تطوير الاستراتيجية الهجومية. وفي الشهر السابق قام الجنود الفلسطينيون غير النظاميين

بقيادة عبد القادر الحسيني بقطع الطريق الرئيسي بين تل أبيب والقدس وأصبحت لهم اليد العليا في حربهم مع الهاجاناه.

وبعد المعاناة من جراء العديد من الهزائم على أيدي المقاتلين الفلسطينيين، قرر زعماء الهاجاناه أخذ زمام المبادرة والقيام بالهجوم. وكان هدف الخطة D تأمين كل المناطق المخصصة للدولة اليهودية طبقاً لقرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم وكذلك تأمين المستوطنات اليهودية خارج هذه المناطق والممرات المؤدية إليها، وبذلك يتم وضع قاعدة صلبة ومستمرة للسيادة اليهودية. إن حدة وجرأة هذه الخطة تكمن في الأوامر الصادرة باحتلال القرى والمدن العربية وهى أمر لم تحاوله الهاجاناه أبداً من قبل.

وعلى الرغم من أن تعبير الخطة D كان غامضاً، فإن هدفها كان يتلخص في تطهير البلد من العناصر العربية المعادية أو التي من المحتمل أن تصبح معادية، وبذلك وجدت ذريعة لطرد المدنيين ومن خلال تنفيذ الخطة D في أبريل ومايو، ساهمت الهاجاناه على نحو مباشر ومحدد في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

تفسخ المجتمع الفلسطيني نتيجة للعدوان العسكري اليهودي الذى حدث في أبريل، وكان طرد الفلسطينيين يتم دون إبطاء. كانت هناك أسباب عديدة لخروج الفلسطينيين، تشتمل على الرحيل المبكر للقادة الفلسطينيين عندما ساءت الأمور ولكن السبب الأكثر أهمية كان يتمثل في الضغط العسكري اليهودي. لم تكن الخطة Dمخططاً سياسياً لطرد عرب فلسطين ولكنها كانت خطة عسكرية ذات أهداف عسكرية وإقليمية.

ومع ذلك، من خلال الأمر باحتلال المدن العربية وتدمير القرى، بررت وسمحت بالخروج الإجباري للمدنيين العرب. وبحلول نهاية عام ١٩٤٨ وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى حوالي ٧٠٠ ألف لاجئ. ولكن أول وأكبر موجة من اللاجئين قبل الاندلاع الرسمي لهجمات ١٥ مايو. وقد انتهى المطاف بمعظم اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن وسوريا ولبنان.

أدى انهيار المقاومة الفلسطينية إلى قيام جامعة الدول العربية بحشد الجيوش النظامية للدول الأعضاء من أجل الكفاح ضد التقسيم وهذا يتنافى مع قرارها السابق بالقيام فقط بتمويل وتسليح العرب المحليين بينما على الجانب اليهودي، أدى انقلاب الموقف إلى تعزيز الإيمان بأن القوة العسكرية هي الحل الوحيد للمشكلة العربية. وقد رفضت الوكالة اليهودية اقتراحا أمريكياً تم تقديمه في الأسبوع الأول من مايو يقضي بوقف إطلاق النار بلا شروط ومد فترة الانتداب عشرة أيام لإفساح الوقت للتفاوض في

فلسطين. كما تم إجهاض اقتراح بريطاني للهدنة في القدس بسبب المراوغة المستمرة من جانب الوكالة اليهودية.

لم تكن الجهود الدبلوماسية للوكالة اليهودية موجهة نحو الهدنة مع الفلسطينيين ولكنها كانت مكرسة لإثناء الملك عبد الله عن الانضمام لخطة جامعة الدول العربية لغزو فلسطين فور انتهاء الانتداب البريطاني. وفي ١١ مايو، تخفت جولدا مائير في زى امرأة عربية وقامت برحلة محفوفة بالمخاطر إلى عمان كمحاولة أخيرة لإنقاذ اتفاقها الذى توصلت إليه مع الملك في اجتماعهما معا قبل ستة أشهر مضت. استقبل الملك زائرته الليلية بترحاب، ولكنه بدا مكتئباً ومعتل المزاج وواقع تحت ضغط كبير. واقترح أن تظل فلسطين غير مقسمة وأن تخضع المناطق التى يسيطر عليها اليهود للتاج الأردني، وهذا ما تم رفضه من جانب مسز مائير بشكل قاطع. واقترحت بدلاً من هذا العرض الجديد أنه يجب الالتزام بالخطة الأصلية الخاصة بتقسيم فلسطين. لم ينكر عبد الله اتفاقه معها ولكنه أفاد بأن الموقف قد تغير وأنه الآن غير قادر على الوقوف في وجه أنصار التدخل العسكرى في فلسطين وقد حذرت مسز مائير الملك من أن اليهود قد زادوا من قوتهم العسكرية فى الشهور الأخيرة بدرجة كبيرة، وأنهم رغم كونهم يرغبون فى احترام حدود الأمم المتحدة فى حالة التقسيم السلمي، سوف يحاربون فى كل مكان وبكل قوتهم فى حالة نشوب حرب. وقد حثها الملك على التفكير مرة أخرى فى عرضه وأن تتصل به فى أى وقت قبل ١٥ مايو. وقد أخبرته قبل انصرافها بأن عرضه غير مقبول وأنه إذا كان قد تراجع عهد اتفاقهما واختار الحرب فإنهما سوف يلتقيان مرة أخرى بعد الحرب.

وفى ١٢ مايو تم استدعاء مجلس الدولة المؤقت من أجل إصدار قراره النهائى بشأن قبول أو رفض الاقتراح الأمريكي الخاص بالهدنة وتأجيل إعلان الاستقلال أو تنفيذ الخطة الأصلية الخاصة بإعلان إنشاء الدولة اليهودية فور انتهاء الانتداب البريطانى. وفى هذا الاجتماع أعلنت جولدا مائير عن فشل مهمتها فى عمان. وقام موشى شاريت بتوصيل النصيحة التى تلقاها في واشنطن من وزير الخارجية جورج مارشال لتأجيل إعلان الاستقلال وتجنب المواجهة العسكرية مع العرب. وقدم القادة العسكريون تقييماً متشائماً للموقف العسكرى وحذروا من أن فرص النصر والهزيمة متعادلة.

وكان هذا التخمين بأن اليهود لديهم فرصة قدرها فقط ٥٠٪ للبقاء قد اعتمد على افتراض مغزاه أنهم عليهم أن يصمدوا فى وجه هجوم كاسح لكل الجيوش العربية بما فيها الفيلق العربى فى الأردن. وعلى الرغم من مخاطر ذلك، ألقى بن جوريون بكل ثقله باقتراحه المتمثل فى الإعلان الفورى للاستقلال، وذلك حتى لا تفوته هذه الفرصة

التاريخية. وتم تأييد الاقتراح الخاص برفض الهدنة وإعلان الاستقلال من قبل ستة من أعضاء مجلس الدولة المؤقت ورفضه أربعة من الأعضاء. وتقرر أيضاً، بعد إعلان بن جوريون عن رأيه الصريح، عدم الإشارة إلى حدود الدولة الجديدة في إعلان الاستقلال، وذلك من أجل ترك إمكانية التوسع إلى ما وراء الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة مفتوحة. كما تقرر أننا اسم الدولة الجديدة يجب أن يكون إسرائيل. وفي الرابعة من بعد ظهر ١٤ مايو ١٩٤٨، وأمام حشد كبير من الشخصيات البارزة في متحف تل أبيب، قرأ دافيد بن جوريون إعلان الاستقلال وأعلن قيام الدولة اليهودية في فلسطين والتي أطلق عليها اسم دولة إسرائيل. وتعهد إعلان الاستقلال بأن دولة إسرائيل سوف تقوم على مبادئ الحرية والعدل والسلام كما جاء بها أنبياء إسرائيل، وسوف تحافظ على المساواة الاجتماعية والسياسية الكاملة لكل مواطنيها، بدون تمييز للديانة أو العرق أو الجنس، وسوف تحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بكل أمانة. وتعهد بوجه خاص بمنح المواطنين العرب المقيمين في إسرائيل نفس الحقوق ومد الأيدي بالسلام لكل الدول العربية المجاورة.

وفي صدر القاعة الرئيسية تم وضع صورة ثيودور هيرتزل حيث بدا وهو يحدق في القادة المجتمعين لتحقيق حلم الدولة اليهودية التي تحدث عنها منذ خمسين عاماً في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل. ومنذ البداية، أعرب هيرتزل عن الحاجة إلى دعم إحدى القوى العظمى، وهذه الرؤية أيضاً تحولت إلى حقيقة. وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بدولة إسرائيل، حيث كان الرئيس هاري ترومان يتصرف على نحو يناقض نصيحة وزارة الخارجية. وفعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء. وعلى ذلك خرجت إسرائيل إلى الوجود ولديها أبوين روحيين، وهما القوتان العظميان في حقبة ما بعد الحرب، واللتين بدأتا في حل محل القوى الأوروبية في الشرق الأوسط.

في يوم ١٥ مايو قامت الجيوش النظامية لمصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق بغزو فلسطين، مدعمة للقوات الفلسطينية غير النظامية وجيش التحرير العربي، والتي كانت ترعاها جامعة الدول العربية. وبذلك تكون إسرائيل قد ولدت في غمرة الحرب. كان الهدف الأول لسياستها الخارجية هو البقاء. ولقد تمت إعادة تسمية الهاجاناه وأصبح اسمها جيش الدفاع الإسرائيلي، وتم بعد ذلك حل جماعة أرجون وعصابة شتيرن و انضمت إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. كانت حرب استقلال إسرائيل طويلة ومريرة وباهظة التكلفة من حيث الأرواح. سقط فيها ستة آلاف جندي ومدني، أو ما يوازي ١٪ من عدد السكان اليهود البالغ عددهم حوالي ٦٥٠ ألف نسمة. كانت الحرب مقسمة إلى ثلاث جولات تخللها قراران للهدنة من الأمم المتحدة. استمرت الجولة الأولى من ١٥ مايو وحتى ١١ يونيو، والثانية من ٩ إلى ١٨ يوليو، أما الثالثة استمرت من ١٥ أكتوبر وحتى ٧

يناير ١٩٤٩. وإن الرواية الصهيونية التقليدية تصور حرب ١٩٤٨ على أنها صراع ثنائي بين العدو العربي الموحد الصفوف وإسرائيل البالغة الصغر. وتبعاً لهذه الرواية، قامت سبعة جيوش عربية بغزو فلسطين فور انتهاء الانتداب البريطاني وفي ذهنها هدف واحد : خنق الدولة اليهودية في مهدها.

أما الصراع التالي فهو صراع غير متكافئ بين دافيد اليهودي وجولياث العربي. حاربت الدولة اليهودية الوليدة معركة يائسة وبطوليةً وناجحة من أجل البقاء. وأثناء الحرب فر مئات الألوف من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة، في الغالب استجابة لأوامر قادتهم وانتظارا للعودة المظفرة. وبعد انتهاء الحرب، كما تقول الرواية، سعى القادة الإسرائيليون نحو السلام من كل قلوبهم وبكل الوسائل الممكنة، ولكن لم يجدوا أذاناً صاغية من الجانب الآخر. فالتعنت العربي كان وحده المسئول عن الجمود السياسي الذي استمر ثلاثة عقود بعد أن صمتت المدافع.

هذه الرواية البطولة الأخلاقية الشائعة لحرب ١٩٤٨ استخدمت بشكل موسع في الدعاية الإسرائيلية ولإنزال تدرس في المدارس الإسرائيلية. وهي مثال نموذجي على استخدام السرد القومي للتاريخ في عملية بناء الأمة. إن التاريخ - إلى حد كبير - هو الدعاية للمنتصرين، وتاريخ حرب ١٩٤٨ ليس استثناء لذلك. إن ذلك لا يعني أن الرواية الصهيونية التقليدية للحرب العربية - الإسرائيلية الأولى تقوم على الأساطير وليس على الواقع. على العكس، فهذه الرواية تعتمد بدرجة كبيرة على حقائق تاريخية، ولكنها تفسير انتقائي وذاتي لهذه الحقائق. ولأن هذه الروية تتوافق إلى حد بعيد مع التجربة الشخصية والمفاهيم الخاصة بالإسرائيليين الذين شهدوا حرب ١٩٤٨ أثبتت أنها تستعصى على التغيير والتعديل. ومع ذلك بعد إطلاق حرية الإطلاع على الوثائق الرسمية أصبحت هذه الرواية خاضعة للنقد. إن الزعمين الأساسين المرتبطين بالمرحلة الرسمية لحرب ١٩٤٨ يتعلقان بالتوازن العسكرى العربي - الإسرائيلي وأهداف العرب من الحرب

عند الحديث عن التوازن العسكرى، كان يفترض دائماً أن العرب يتمتعون بتفوق عددى ساحق، وكانت الحرب تصور دائماً على أنها صراع القلة ضد الكثرة. إن بطولة واستبسال المقاتلين اليهود ليست محل شك. و صحيح أنهم كانت لديهم أسلحة متخلفة، على الأقل حتى إعلان الهدنة الأولى، عندما قلبت صفقة الأسلحة التشيكية غير المشروعة الموازين لصالحهم. ولكن في منتصف مايو ١٩٤٨ كان العدد الكلي للقوات العربية - النظامية وغير النظامية - في مسرح العمليات بفلسطين ٢٥ ألف مقاتل، بينما زاد عدد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي على ٣٥ ألف جندي. وفي منتصف يوليو قام الجيش الإسرائيلي بحشد ٦٥ ألف مقاتل وبحلول شهر ديسمبر بلغ عدد أفراد الجيش

الإسرائيلى ٩٦٤١٤ جنديا. قامت الدول العربية أيضاً بتدعيم قواتها، ولكنها لم تصل أبداً لهذا المعدل. وعلى ذلك، فى كل مرحلة من مراحل الحرب، كان الجيش الإسرائيلى يفوق القوات العربية المحتشدة ضده عدداً، وفى المرحلة النهائية من الحرب كانت نسبة تفوقه بلغت ٢ : ١ تقريباً. وعلى ذلك فإن المحصلة النهائية للحرب لم تكن معجزة ولكنها كانت انعكاسا للتوازن العسكرى العربى – الإسرائيلى. وفى هذه الحرب، كما يحدث فى معظم الحروب، كانت الغلبة فى النهاية للطرف الأقوى. وعند الحديث عن الأهداف العربية للحرب، فإن الجيل القديم من المؤرخين الإسرائيليين كانوا يؤمنون بأن كل القوى المرسلة إلى فلسطين كان يجمعها هدف واحد وهو تدمير الدولة اليهودية الوليدة وإلقاء اليهود فى البحر. وقد عبروا بذلك عن الشعور السائد لدى الجانب اليهودى فى ذلك الوقت.

الواقع أن الخبراء العسكريين للتحالف العربى وضعوا خطة موحدة للغزو، ولكن الملك عبد الله الذى وضعت فى يده سلطة قيادة كل الجيوش العربية فى فلسطين خرب هذه الخطة من خلال إدخال تعديلات عليها فى الدقيقة الأخيرة. إن هدفه من إرسال جيشه إلى فلسطين لم يكن منع إقامة الدولة اليهودية ولكن أن يصبح حاكماً على الجزء العربى من فلسطين. ولم يكن هناك ود بين الملك عبد الله وبقية الحكام العرب، كانوا مستائين من أطماعه التوسعية ومتشككين فى احتمال تعاونه مع العدو. أيضاً كل دولة من الدول العربية كانت تحركها مصالح قومية أو شخصية، كانت تختفى خلف حجة تأمين فلسطين للفلسطينيين. إن عجز العرب عن تنسيق خططهم الدبلوماسية والعسكرية كان مسئولاً بدرجة كبيرة عن الكارثة التى حاقت بهم. وكان قادة إسرائيل على علم بهذه الانقسامات واستغلوها لأقصى مدى ممكن بعد نشوب الحرب الرسمية تماماً كما استغلوها من قبل. إن المرء إذا انحصرت رؤيته فقط فى العمليات العسكرية لحرب ١٩٤٨ – كما فعل ذلك عدد لا يحصى من المؤرخين – فسوف يرى الصورة الشائعة لإسرائيل التى تقف فى مواجهة العالم العربى بأكمله. ولكن عندما يسبر المرء غور سياسة الحرب، سوف تتكشف له صورة أكثر تعقيداً. وفى حالة بن جوريون يجب أن يتم فهم أهدافه السياسية لأنها كانت دائماً مختلفة عن أهدافه المعلنة. والحقيقة أن أهدافه السياسية هى التى حددت إلى حد كبير سلوك إسرائيل العسكرى أثناء الحرب وحدودها عند انتهاء الحرب.

كان لدى بن جوريون استراتيجية شاملة، والتى قدمها إلى الأركان العامة للقوات المسلحة فى ٢٤ مايو بعد مرور عشرة أيام على إعلان الاستقلال، شدد فيها على عدة نقاط جوهرية. أولاً، أنه لديه ترتيب واضح للأولويات : القدس ثم الجليل فى الشمال ثم النقب فى الجنوب. ثانياً، إنه يفضل استراتيجية الهجوم على استراتيجية الدفاع. ثالثاً،

إن وسيلته فى التعامل مع القوات العربية المعادية، والتى أصبحت بعد ذلك عقيدة ثابتة فى مذهب الأمن الإسرائيلى، تتلخص فى التقاط العرب دولة بعد أخرى: أى الهجوم على جبهة واحدة فى كل مرة والامتناع عن الهجوم على الجبهات الأخرى. رابعاً، رغب فى استعراض القوة مع الفيلق العربى بالأردن، اعتقادا منه بأنه إذا تمت هزيمة ذلك الفيلق الجبار، فإن كل الجيوش العربية الأخرى سرعان ما يصيبها الانهيار.

فى تلك المرحلة المبكرة من الحرب كان هناك خلاف عميق بين بن جوريون وجنرالاته. فقد اعتبر الفيلق العربى العدو رقم واحد، بينما كان من رأيهم أن الجيش المصرى هو مصدر التهديد الأساسى. وقد أراد حشد الجانب الأكبر من قوات إسرائيل داخل وحول القدس، بينما أرادوا إعطاء الأولوية للجبهة الجنوبية. ومن الواضح أن بن جوريون لم يعتبر نفسه ملزماً بالاتفاق السابق مع عبد الله بمجرد تراجع عبد الله نفسه عن هذا الاتفاق. وعلى أى حال فإن الاتفاق السابق لم يكن يشمل القدس، والتى كانت طبقاً لمشروع الأمم المتحدة من المفترض أن تصبح كياناً منفصلاً خاضعاً لإدارة دولية. وقد بدأت معركة القدس بواسطة هجوم إسرائيلى وذلك قبل أيام قليلة من انتهاء الانتداب البريطانى، وبسبب هذا الهجوم أمر الملك عبد الله الفيلق العربى فى ١٧ مايو بالتحرك للدفاع عن المدينة القديمة.

بمجرد توقف الهجوم الإسرائيلى، انتقل محور القتال إلى لا ترون وهى هضبة تمتلئ بالتحصينات تسيطر على الطريق الرئيسى الواصل بين تل أبيب والقدس. وقد خصص مشروع الأمم المتحدة للتقسيم لا ترون للدولة العربية، ولكن أهميتها الاستراتيجية جعلت بن جوريون مصراً على الاستيلاء عليها. وعلى غير رغبة جنرالاته، أصدر أوامره، بالقيام بثلاث هجمات أمامية على لا ترون، وتم صدها جميعاً بواسطة الفيلق العربى قبل أن تعلن هدنة الأمم المتحدة نهاية الجولة الأولى من القتال. كانت هذه الهدنة بالنسبة للإسرائيليين حسب كلمات الجنرال موشى كارمل بمثابة " رحمة من السماء ". استثمروها فى تجنيد المزيد من الجنود وإعادة التدريب وإعادة التنظيم وإعادة التسليح. وقام الكونت فولك برنادوت – وسيط الأمم المتحدة – بتقديم اقتراحات للتسوية فى ١٧ يونيو، ولكنها رفضت من قبل الجانبين. وفى ١٧ سبتمبر، بعد يوم واحد من إرسال برنادوت لتقريره الثانى إلى الأمم المتحدة، تم اغتياله فى القدس على أيدى أعضاء عصابة شتيرن القومية المتطرفة، التى اعتبرت النبيل السويدى عميلاً للحكومة البريطانية. والقيادة الثلاثية التى أمرت باغتيال وسيط الأمم المتحدة كانت تضم إسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل فى وقت لاحق. استمرت عصابة شتيرن ووحدات أرجون فى السعى نحو انتهاج سياسات مستقلة فى القدس، والتى لم تكن سيادة اليهود أعلنت عليها وقد رفض كلا

التنظيمين الهدنة وخططاً للقتال من أجل إقامة " Free Judea " خارج دولة إسرائيل. ودفع اغتيال برنادوت الحكومة إلى فرض إجراءات صارمة على المنظمات المنشقة ودمجها في جيش الدفاع الإسرائيلي ولم يتم أبدا تقديم الذين اغتالوا برنادوت إلى العدالة.

عندما قامت مصر بخرق الهدنة في ٨ يوليو، كان جيش الدفاع الإسرائيلي متأهباً للقيام بهجوم مضاد. وكان الفيلق العربي هو الهدف الرئيسي للهجوم المضاد. وكانت عملية داني تهدف إلى التخلص من حاجز ليدا - رامل، الذي كان يهدد الطريق إلى القدس، وتوسيع الممر المؤدي إلى القدس من خلال الاستيلاء على لا ترون ورام الله. وكل هذه الأماكن خصصت في مشروع الأمم المتحدة للدولة العربية وكانت تقع في نطاق المناطق التي يسيطر عليها الفيلق العربي. وتم الاستيلاء على ليدا ورامل اللتين تركتا بلا حماية، بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٢ يوليو وتم إجبار سكانهما على الفرار وفي لا ترون ورام الله ومدينة القدس القديمة، نجح الفيلق العربي في الدفاع عن مواقعه. ومع ذلك لم يحاول الفيلق العربي - وهذا أمر له مغزى عميق - الاستيلاء على أي أرض تابعة للدولة اليهودية. وتخلت كل الجيوش العربية الأخرى عن مواقعها لإسرائيل. وحسنت إسرائيل موقفها إلى حد كبير كمحصلة لعشرة أيام من القتال : لقد أخذت زمام المبادرة واحتفظت بها حتى نهاية الحرب.

في النصف الثاني من الحرب، بدأت العلاقة الخاصة بين إسرائيل والأردن تتوطد أواصرها تدريجياً. وفي صيف ١٩٤٨ بدأت جيوشهما تسترد وعيها، ولكن حتى في ذروة الحرب ظلت الدولتان حسب تعبير أوري بار جوزيف " من أفضل الأعداء ". وفي أثناء الحرب واصل الملك عبد الله السعي نحو أهداف محددة ولم يقم بأي محاولة لاختراق أراضي الدولة اليهودية. أما بن جوريون، من جانبه، فإنه لم يحجم عن فعل ذلك، وفي أول جولتين للحرب على الأقل، عمل حسب المثل الشائع " الحرب حرب ". ومع ذلك أثناء الهدنة الثانية المطولة كان لديه الوقت الكافي للتفكير في للالتزام بالاتفاق الأصلي لتقسيم فلسطين العربية بين إسرائيل و الأردن، وهو اتفاق أظهر عبد الله بشأنه الكثير من الإيماءات التي تشير إلى رغبته في إعادته إلى الحياة.

وفي ٢٦ سبتمبر، اقترح بن جوريون على مجلس الوزراء القيام بهجوم عسكري كبير من أجل الاستيلاء على مساحات واسعة من الضفة الغربية. وفي هذا الوقت كان جيش الدفاع الإسرائيلي لديه القدرة العسكرية التي تمكنه من الاستيلاء على الضفة الغربية بأكملها، وكل ما كان يحتاج إليه هو الأمر بالتحرك. في مجلس الوزراء صوت ستة وزراء لصالح الاقتراح وستة وزراء آخرين ضده، وبذلك تم إلغاء الاقتراح. وصف بن

جوريون هذا القرار بأنه سيسبب "الحزن للأجيال القادمة". ولكن من المؤكد أنه وانته أفكار أخرى بشأن مدى عقلانية اقتراحه، لأنه لم يتحدث عنه مرة أخرى. وقد اقترح أولئك الذين يعرفونه عن كثب العديد من الأسباب التي جعلته يحجم عن الإلحاح من أجل الاستيلاء على الضفة الغربية أو جانب كبير منها. أول هذه الأسباب وأهمها، أنه قد خشي التدخل العسكرى البريطاني تبعاً لبنود اتفاقية الدفاع المشترك الأنجلو - أردنه. ثانياً، توقع أن سكان الضفة الغربية قد لا يفرون منها وهو لا يسمح بوجود أعداد كبيرة من العرب تزيد عن الحد الضرورى داخل حدود الدولة اليهودية. ثالثاً، أدرك أن الاستيلاء على جانب كبير من الضفة الغربية يمكن أن يدمر العلاقة مع الملك عبد الله. وأياً كانت دوافعه، فإن بن جوريون تحمل المسئولية الكاملة عن قراره السياسى بترك كامل الضفة الغربية في أيدى الملك عبد الله. وبعد التخلى عن خطة الهجوم العسكرى على الجبهة الشرقية، أبدى بن جوريون اهتماما متزايداً بفكرة الهجوم على الجيش المصرى الذى كان لا يزال يحتل النقب.وفى هذا الوقت بالتحديد تلقت إسرائيل مبادرة سلام من البلاط الملكي المصرى الذى كان يعتريه القلق ويتلهف على تخليص نفسه من المستنقع الفلسطيني. التقى كامل رياض مبعوث الملك فاروق، فى باريس، مع إلياس ساسون، رئيس قسم الشرق الأوسط بوازرة الخارجية الإسرائيلية وهو يتحدث العربية بطلاقة ومن القادة المعتدلين اقترح رياض اعتراف مصر بإسرائيل فى مقابل الاتفاق على ضم قطاع كبير من النقب إلى مصر. وأراد موشى شاريت دراسة مبادرة السلام هذه، ولكن بن جوريون نحاها جانباً. وانقسم مجلس الوزراء إلى فريقين، أحدهما يميل للسلام مع مصر، والآخر - الذى ينتمى إليه بن جوريون - يميل للسلام مع الأردن.

وفى ٦ أكتوبر، تقدم بن جوريون باقتراح إلى مجلس الوزراء لاستئناف الحرب ضد مصر، دون أن يشير حتى إلى مبادرة السلام المصرية. بدلاً من ذلك أفاد بأن العلاقات بين الأردن ومصر فى غاية التوتر وأن الفيلق العربى ليس من المرجح أن يتدخل إذا استأنفت إسرائيل القتال ضد مصر. وفى ١٥ أكتوبر، خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار وبدأت الهجوم على القوات المصرية في الجنوب. وعند وقف إطلاق النار فى ٧ يناير ١٩٤٩، كانت النقب بأكملها فى حوزة إسرائيل. وخلال الحرب بين إسرائيل ومصر، ظل الفيلق العربى على الحياد. وقد خرجت إسرائيل والأردن من الحرب كأحسن ما يكون الأعداء.

إن العلاقة الخاصة بين إسرائيل والملك عبد الله كانت عاملاً جوهراً فى تحديد مسار ونتيجة الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. وهذا العامل يتم إغفاله بدرجة كبيرة فى التأريخ الصهيوني، بسبب أنه لا يتماشى مع الرواية البطولة للحرب التى وقفت فيها

إسرائيل الهزيلة وحيدة أمام العالم العربي بأكمله. إن لقاءات عبد الله مع جولدا مائير كانت معروفة على نحو شائع في إسرائيل قبل وقت طويل من إطلاق حرية الاطلاع على المستندات الرسمية. والاتهام المعتاد الموجه إلى الملك عبدالله هو أنه عندما حانت اللحظة تراجع عن اتفاقه وانضم إلى الحشود العربية لتدمير الدولة اليهودية التي لم تشب عن الطوق بعد. ومع ذلك فإن التحليل الأدق لحرب ١٩٤٨ يميط اللثام عن أن عبد الله قد ظل وفياً لاتفاقه الأصلي مع جولدا مائير على نحو ملحوظ. علاوة على ذلك، تم استغلال العلاقة الخاصة مع عبد الله بواسطة إسرائيل أبشع استغلال وبمهارة فائقة لكسر حصار الدول العربية المعادية، وتعميق الانقسامات في الصف العربي وتقليب الدول العربية على بعضها البعض. وبدون وجود هذه العلاقة الخاصة، لم يكن من المرجح تحقيق ذلك الانتصار الشامل والساحق في أول الحروب العربية الإسرائيلية.

خرجت إسرائيل من الحرب مستنزفة اقتصاديا ولكنها مرتفعة المعنويات وفائقة التنظيم ولديها إحساس هائل بالإنجاز، والتطلع بثقة إلى المستقبل، الأمر الذي شكل قاعدة متينة لازدهار الديمقراطية البرلمانية. وقد أجريت أول انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الكنيست أو البرلمان البالغ عددهم ١٢٠ عضواً في ٢٥ يناير ١٩٤٩. وتم تبني نظام التمثيل النسبي، الذي شجع على انتشار الأحزاب الصغيرة وأدى إلى تكوين حكومات ائتلافية لأنه لم يحقق أي حزب من الأحزاب أبداً أغلبية مطلقة. وقد حصل حزب ماباي على ٣٦٪ من الأصوات، وحزب مابام اليساري على ١٥٪، والحزب الديني المتحد على ١٢٪، وحزب حيروت اليميني على ١١.٥٪ ، والصهاينة العمومية على ٥٪، والحزب التقدمي على ٤٪، والحزب الشيوعية على ٣.٥ ٪ والسفارديم على ٣.٥ ٪، وبقية الأصوات قسمت على عدد من الأحزاب الأصغر. وبعد الانتخابات، شكل دافيد بن جوريون حكومة ائتلافية تتكون من ماباي والحزب الديني والحزب التقدمي والأحزاب السفاردية (أي اليهود الشرقيون). وقد ظلت المناصب الثلاثة العليا دون تغير، بن جوريون كرئيس للوزراء ووزيراً للدفاع، وموشي شاريت كوزير للخارجية، وإليعازر كابلان كوزير للمالية.

وعلى ذلك ظل حزب ماباي محتكراً لأنشطة الدفاع والشئون الخارجية، وقد نجح في إقصاء اليسار المتطرف واليمين المتطرف عن السلطة. وباعتباره زعيما صهيونيا أمريكيا معتدلا، أشار ناحوم جولدمان في مذكراته إلى أن نصر ١٩٤٨ العسكري قد أحدث تأثيراً سيكولوجياً في إسرائيل: " لقد بين مدى تميز الفعل المباشر عن التفاوض والدبلوماسية.... جاء النصر بذلك المجد الذي يتناقض مع قرون الاضطهاد والذل، والتنكيل والخضوع، إنه يبدو وكأنه يشير إلى الاتجاه الوحيد الذي يمكن المضي فيه من

الآن فصاعداً. ألا نحتمل شيئاً، وألا نتسامح في أي هجوم وأن نحل أصعب العقد وأن نصنع التاريخ من خلال جعل الحقائق تبدو بسيطة جداً، وقاهرة جداً، ومرضية جداً، هذا ما أصبحت عليه سياسة إسرائيل في صراعها مع العالم العربي ".

لم يظهر الأثر السيكولوجي للانتصار في أي موضوع آخر بهذا الوضوح الذي ظهر به في حالة دافيد بن جوريون. نزع بن جوريون دائماً إلى التفكير في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال التوازن العسكري للقوى. وفي عام ١٩٤٨ كان من الطبيعي أنه يجب أن يركز فقط على الصراع العسكري. ولكن بحلول نهاية عام ١٩٤٨ كانت انتصارات جيش الدفاع الإسرائيلي تتطلب بعض التخطيط السياسي المستقبلي. وقد أصدر شاريت أوامره لقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية لكي يستكشف خططاً متعددة من أجل حكومة فلسطينية. أما بن جوريون، على الجانب المقابل، كان يحبط أي تخطيط سياسي من أي نوع ويؤكد على التفوق العسكري لإسرائيل. نتيجة لذلك، فإن عرب إسرائيل زاد لديهم الشعور بالتجاهل والإحباط. ويبدو هذا واضحاً من خلال خطاب تم إرساله في الثاني من نوفمبر ١٩٤٨ بواسطة ياكوف شيموني، نائب رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، إلى رئيسه إلياس ساسون، والذي كان في باريس في وقت إجراء حوار مع العديد من المسئولين العرب والفلسطينيين. وقد شكا شيموني من أن بن جوريون " يسعى إلى حل معظم المشاكل بالوسائل العسكرية، وبهذه الطريقة لا تكون هناك أي قيمة للمفاوضات أو التحركات السياسية."

ولأن هناك جيشاً منتصراً يقف وراءه، لم يتجاهل بن جوريون فقط نصيحة الخبراء السياسيين ولكنه تجاهل أيضاً نداءات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار. ومع نهاية ديسمبر، شن هجوماً ثانياً على الجنوب، فيما سمي بعملية حوريف، بهدف إرغام الجيش المصري على التقهقر إلى الحدود الدولية وقد اخترق جيش الدفاع الإسرائيلي سيناء ووصل إلى ضواحي العريش ولكن الضغط الأمريكي الكثيف أجبره على الانسحاب وترك قطاع غزة في أيدي المصريين. وافق الجانبان على نداء مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في ٧ يناير ١٩٤٩ كما وافق على بدء مفاوضات الهدنة.

وأجريت مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بمساعدة دكتور رالف بانش، بجزيرة رودس في ١٣ يناير. عينت الأمم المتحدة بانش للعمل كوسيط في فلسطين بعد اغتيال الكونت برنادوت ومن أجل هذه المهمة الشاقة حشد المسئول الأمريكي الأسود كل مهاراته الدبلوماسية التي سرعان ما أعطيت حق قدرها من خلال منحه جائزة نوبل للسلام. قامت إسرائيل بالتفاوض مع كل دولة عربية على حدة، بادئة بمصر، وأبرمت اتفاقية هدنة منفصلة مع كل منها. ولقد تم توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومصر في فبراير

وبين إسرائيل ولبنان فى ٢٣ مارس وبين إسرائيل والأردن فى ٣ إبريل وبين إسرائيل وسوريا فى ٢٠ يوليو. وكل مجموعة من المفاوضات كانت لها طبيعة منفصلة، ووضعت لها شروطاً خاصة بها حسب الظروف العسكرية والسياسية للجبهة الخاصة بها. أما الشىء المشترك بين كل المفاوضات فهو أنها قد أجريت جميعاً تحت رعاية الأمم المتحدة. وبدأت المفاوضات بين إسرائيل ومصر فى ١٣ يناير واستمرت لمدة ستة أسابيع.

إن إسرائيل الثملة بنشوة النصر فى الحرب والسيطرة عسكرياً على معظم النقيب ثابت إلى رشدها إلى حد ما من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة التى جاءت لصالح مصر. واختلف الوفد الإسرائيلى حول بعض الموضوعات التى جاءت فى جدول الأعمال: فالممثلون العسكريون بقيادة إيجال يادين قد شعروا أن موقف الحكومة متساهل جداً، بينما الدبلوماسيون بقيادة دكتور وولتر إتيان - المدير العام لوزارة الخارجية - قد حذروا من أن الخط الذى تنتهجه الحكومة ليس مرناً بما يكفى.

وفى يوم ٢٤ فبراير تم توقيع اتفاقية الهدنة التى تنهى رسمياً حالة الحرب بين إسرائيل ومصر. وكان يجب على كلا الطرفين قطع شوط كبير انطلاقاً من موقفهم الاستهلالى من أجل جعل هذه الاتفاقية ممكنة التنفيذ. وكان على إسرائيل أن توافق على وجود عسكرى مصرى فى قطاع غزة، وأن تكون منطقة الأوجاع منزوعة السلاح. وفى جلسات مباحثات خاصة أخبر اللبنانيون الإسرائيليين بأنهم لايستطيعون أن يكونوا أول دولة عربية تتفاوض بشكل مباشر مع إسرائيل ولكنهم يتوقعون أن يكونوا هم الدولة الثانية التى تفعل ذلك. قالوا أيضاً بأنهم فى الواقع ليسوا عرباً وأنهم قد انجرفوا إلى مغامرة فلسطين رغماً عنهم. وعندما بدأت المحادثات الرسمية، قام جيش الدفاع الإسرائيلى باحتلال شريط ضيق من الأراضى اللبنانية يحتوى على أربع عشرة قرية. وكانت إسرائيل ترغب فى الانسحاب إلى الحدود العالمية ولكن على شرط أن ينسحب الجيش السورى بالمثل من قطعة من الأرض لازال يحتلها على الضفة الشرقية لبحر الجليل. وفى النهاية فإن محاولة الربط بين الجبهتين اللبنانية والسورية قد تم التخلى عنها. وكان بن جوريون يؤمن بأنه ليس من المستحب الربط بين بلد عربى وآخر، وأن مصلحة إسرائيل يمكن خدمتها على نحو أفضل من خلال التعامل مع كل بلد عربى على حدة. وقد أدرك أيضاً بأن اتفاقية الهدنة مع لبنان يمكن أن تحسن سمعة إسرائيل العالمية وتضعها فى موقف أقوى للتفاوض مع الأردن.

اختلفت مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والأردن عن المفاوضات التى سبقتها مع مصر ولبنان والمفاوضات التى سوف تليها مع سوريا. وكانت المفاوضات متأثرة بالسمات

الفردية للجبهة الأردنية، وبالسيطرة العراقية على جزء من الجبهة، وبالعلاقات السياسة الخاصة بين الملك عبد الله والدولة اليهودية وبعد أن امتلك زمام السيطرة العسكرية على الضفة الغربية، ظل عبد الله في حالة زحف مستمر من أجل الضم بلغت ذروتها بصدور قانون الاتحاد في إبريل ١٩٥٠. وقد أعلن العرب رفضهم سياسته لضم الضفة الغربية مما جعل عبد الله أكثر اعتمادا على حسن نوايا إسرائيل. والواقع، أنه اعتمد على إسرائيل لكي تساعده في حشد التأييد العالمي، وخاصة، التأييد الأمريكي، من أجل دمج باقي فلسطين العربية داخل مملكته، وهذه كانت خلفية تجديد الاتصال المباشر بين الجانبين في خريف ١٩٤٨. إن القدس، التي تمثل أكثر المناطق تفجراً على طول الجبهة الشرقية، قد مثلت نقطة الانطلاق للمحادثات بين الجانبين. وقد كان بن جوريون متأهباً لتنفيذ وقف إطلاق نار فعلي في القدس من أجل جر عبد الله إلى محادثات شاملة. وفي نوفمبر ١٩٤٨ تم إجراء اتصال مباشر بين قائدين عسكريين محليين في القدس وهما المقدم موشي ديان والمقدم عبد الله ألطال. وقد أدت هذه الاتصالات إلى توقيع " وقف إطلاق نار تام وصادق " في القدس في ٣٠ نوفمبر. وهذه الخطوة من جانب بن جوريون قد مثلت تخليا كاملا عن هدف جعل القدس بأكملها خاضعة للسيادة الإسرائيلية ووضع بدلاً منه هدفا أكثر تواضعاً وهو تقسيم القدس بين إسرائيل والأردن. ولقد بدا هذا التقسيم الاستراتيجي أكثر واقعية في هذا الوقت من أجل تجنب الضغط المستمر من جانب القوى العظمى والأمم المتحدة لتدويل المدينة.

فيما يختص بموضوع الضفة الغربية، انقسمت الآراء. كان إلياس ساسون يؤمن بأن إسرائيل يجب أن تؤيد خطة عبد الله لضمها. أما الخبراء العسكريون فقد اعتبروا أن خط وقف إطلاق النار على الضفة الغربية يتعذر الدفاع عنه وأعربوا عن مخاوفهم من أن التفاوض مع عبد الله يمكن أن يفقد إسرائيل خيارها العسكري. وعلى الرغم من معارضته تقديم الدعم الصريح لضم عبد الله للضفة الغربية، فإن بن جوريون أراد أيضاً وضع نهاية للحرب، وتحدث أمام مجلس الوزراء في ١٩ ديسمبر قائلاً «ربما يكون الحل الوحيد هو عبدالله». واعترض أعضاء حزب مابام اليساري على الضم وكانوا مازالوا يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً بفتح مفاوضات هدنة مع الأردن، ولكن بدون أي التزام مسبق لدعم خطط الملك التوسعية وبدون التخلي عن إمكانية القيام بعمليات عسكرية.

وعندما بدأت المباحثات المباشرة بين الجانبين في ٢٦ ديسمبر، كان الفيلق العربي يسيطر أيضا على أجزاء من جنوب النقب. وأثناء المباحثات، أصبح من الواضح أن عبدالله لن يكون راغباً في الانسحاب من هذه المواقع. وعلى ذلك قام القادة الإسرائيليون

بالتخطيط لعملية عسكرية من أجل إجبار الفيلق العربى على التقهقر إلى الجانب الخاص به من الحدود الدولية. لقد كان يحدوهم الأمل فى تنفيذ هذه العملية بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع مصر وقبل بدء مفاوضات الهدنة مع الأردن. ولأنهم قد جنوا من قبل ثمار الحياد الأردنى أثناء الحرب مع مصر، راهن القادة الإسرائيليون على الحياد المصرى أثناء الهجوم المخطط له على الأردن. ولكن محاولة تأخير بداية المفاوضات مع الأردن لم تكلل بالنجاح.

افتتحت مفاوضات الهدنة الرسمية برئاسة دكتور بانش فى ٤ مارس ١٩٤٩ واستمرت لمدة أسبوع. وأراد عبد الله إجراء مفاوضات هدنة حقيقية مع ممثلى إسرائيل بشكل خاص وسرى فى قصره الشتوى فى شونة. وعلى ذلك فقد بعث بضباط جيش صغار إلى المحادثات فى رودس، الأمر الذى جعل المشهد أشبه ما يكون بمسرح العرائس. وبعد يوم واحد فقط من افتتاح العرض، بدأت إسرائيل عملية أوفدا (الأمر الواقع) من أجل بسط سيطرتها على جنوب النقب، حتى إيلات. وقد ساقت هذه العملية مفاوضات الهدنة إلى أزمة عميقة، ولكن الحقائق التى أوجدتها كان لا يمكن قلبها.

هناك أزمة أخرى حدثت قرب منتصف مارس عندما وافق الأردن والعراق على أن الفيلق العربى يجب أن يتولى مسئولية المواقع التى يسيطر عليها الجيش العراقى فى القطاع الشمالى من الضفة الغربية. وقد اقتنصت إسرائيل الفرصة بممارسة ضغوط عنيفة على عبد الله من أجل التنازل عن قطاع ضخم من الأرض فى منطقة وادى أرا. وقد أصبح واضحاً لعبد الله أن إسرائيل على استعداد تام للجوء إلى القوة العسكرية إذ لم يستجب لمطالبها، فأذعن مرة أخرى.

تم توقيع اتفاقية الهدنة الإسرائيلية - الأردنية العامة، مصحوبة بالخرائط، فى رودس بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٩. وقد تطابقت الحدود فى الجنوب مع الحدود الدولية، وعكست الحدود مع العراق تنازلات عبد الله، وفى القدس كانت قائمة على (وقف إطلاق النار التام والصادق) بتاريخ ٣٠ نوفمبر. ومنح البند الثامن السلطة للجنة خاصة، مؤلفة من ممثلى الطرفين للتعامل مع كل المشاكل البارزة، مثل حركة المرور على الطرق الحيوية والوصول إلى الأماكن المقدسة فى مدينة القدس القديمة.

مثلت اتفاقية الهدنة مع الأردن انتصارا عظيماً للدبلوماسية الإسرائيلية. ومصطلح "دبلوماسية الإكراه" يمكن أن يكون أكثر ملاءمة، بما أن المفاوضات كانت مصحوبة بالتهديد، والاستخدام الفعلى للقوى العسكرية. هذا الجمع بين الدبلوماسية والقوة قد ضمن لإسرائيل الحصول على مناطق هامة وتحقيق مكاسب استراتيجية فى النقب وفى

منطقة وادي أرا. ومن أجل تجنب الصدام العسكري، كان على عبد الله أن ينسحب. ومع ذلك، اعترفت إسرائيل ضمناً من خلال توقيعها لاتفاقية الهدنة، بسيطرته على مساحة كبيرة من الأراضي التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة الفلسطينية وقد تم توقيع الاتفاقية باسم المملكة الأردنية الهاشمية، وهذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها هذا الاسم بصفة رسمية.

بذلك أفسحت فلسطين والأردن الطريق لإسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، وعكست هذه المسميات الجديدة الواقع الجديد. أما فلسطين العربية أو ما تبقى منها فقد عرف رسمياً باسم الأردن الغربية، أو بشكل غير رسمي باسم الضفة الغربية، بينما الأردن السابقة أصبحت تعرف باسم الأردن الشرقية أو الضفة الشرقية. بعد الأردن جاء دور سوريا في التفاوض على الهدنة مع إسرائيل ومن بين كل الدول العربية أثبتت سوريا أنها الدولة الأكثر صلابة والمستعصية على الكسر. وكانت مفاوضتها هي الأكثر طولاً، حيث استمرت من ٥ أبريل وحتى ٢٠ يوليو. وفي أثناء القتال، أقامت القوات السورية عدداً من رؤوس الكباري على الأراضي السورية، شمال وجنوب بحر الجليل، وقد باءت كل محاولات جيش الدفاع الإسرائيلي لإرغامها على التقهقر إلى الحدود الدولية بالفشل. وبذلك فإن إسرائيل كانت في موقف عسكري ضعيف عند بدء المحاولات، ولكن موقفها الدولي كان قوياً بسبب اتفاقيات الهدنة الثلاثة التي أبرمتها بالفعل تحت رعاية الأمم المتحدة ومن خلال قبولها كعضو في الأمم المتحدة. كانت سوريا في موقف عسكري قوي ولكنها كانت غير مستقلة داخلياً. وفي ٣٠ مارس، قبل أقل من أسبوع بدء مباحثات الهدنة، قام الكولونيل حسني الزعيم قائد الأركان بالإطاحة بالنظام الحاكم في سوريا من خلال انقلاب سلمي، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تهيئة الساحة لتدخل العسكريين في السياسة العربية والانقلاب على النظام القديم الذي اعتبر مسئولا عن ضياع فلسطين. وعلى الرغم من أن الزعيم وعد شركاءه بقتال الصهيونية حتى النهاية، فإنه بمجرد استيلائه على السلطة لم يأل جهداً في محاولة الوصول إلى سلام مع إسرائيل. وقد أعلن على رؤوس الأشهاد عن أمله في أن يكون أول زعيم عربي يعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل وأعرب مرارا عن رغبته في لقاء بن جوريون لكي يعملا معاً على الوصول إلى هذه الغاية. وقد انتهت المرحلة الأولى من مفاوضات الهدنة بالجمود التام لأن المواقف الافتتاحية لإسرائيل وسوريا كانت تفصل بينها هوة واسعة، ولم يكن أياً منهما لديه أي استعداد للتزحزح قيد أنملة.

أصرت إسرائيل على وجوب حدوث انسحاب سوري غير مشروط إلى الحدود الدولية، بينما أصرت سوريا على أن خط وقف إطلاق النار الحالي يجب أن يصبح هو

الحدود الجديدة ومن أجل كسر هذا الجمود، تقدم الزعيم باقتراح بالغ الجرأة والتهور. أراد تخطي مباحثات الهدنة تماماً والانتقال مباشرة إلى عقد اتفاقية سلام، مع تبادل السفراء، وفتح الحدود، وإقامة علاقات اقتصادية طبيعية. وكحافز إضافي، عرض الزعيم - في سياق التسوية الشاملة - توطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، أي ما يقرب من نصف عددهم الكلي في شمال سوريا. وكان لدى سوريا في هذا الوقت ١٠٠ ألف لاجئ، وبذلك فإن العرض قد تضمن التوطين الدائم في سوريا لمائتي ألف لاجئ إضافي موجودين في دول عربية أخرى. وفي المقابل طلب تعديل الحدود الدولية لإعطاء سوريا نصف بحر الجليل. وقد عرض الزعيم أيضاً اللقاء مع بن جوريون وجها لوجه من أجل الخروج من مأزق المباحثات ذات مستوى التمثيل المنخفض. وقد رفض بن جوريون عرض الزعيم قلباً وقالباً وبعد ذلك أصدر أوامره لممثلي إسرائيل بأن يخبروا السوريين بشكل قاطع بأن عليهم أولاً التوقيع على اتفاقية هدنة بناء على الحدود الدولية القديمة وحينئذ فقط يمكن أن تكون إسرائيل مستعدة لمناقشة السلام والتعاون. وقد واصل بن جوريون المراجعة المستمرة والنشطة لخطط عسكرية تهدف إلى طرد القوات السورية من مواقعها على الجانب الإسرائيلي للحدود الدولية. وبسبب عدم تحقيق أي تقدم تم تعليق مفاوضات الهدنة في ١٧ مايو. كانت خطوة الزعيم التالية هي التقدم بعرض سري إلى إسرائيل من خلال الأمم المتحدة اشتمل على العناصر التالية : وقف إطلاق نار قائم على الخطوط العسكرية الحالية وتسوية سلام في غضون ثلاثة شهور بناء على الحدود الدولية القديمة وتوطين ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا. و تم إسقاط المطلب الخاص بإعادة ترسيم الحدود الدولية. وقد علق موشي شاريت – الذي قام بإبلاغ مجلس الوزراء بهذا التطور في ٢٤ مايو – أهمية كبرى على عرض الزعيم، وخاصة اقتراح توطين ٣٠٠ ألف لاجئ، وشدد على رغبته في عقد لقاء عالي المستوى مع الزعيم. من ناحية أخرى، أعرب بن جوريون عن تشككه في أن يكون ذلك مصيدة دبلوماسية وأصر على رفضه الالتقاء بالزعيم وقرأ بن جوريون على مجلس الوزراء رده على بانش الذي حثه على إجابة مطالب الزعيم للالتقاء به. وتضمن الرد استعداد بن جوريون للالتقاء بالكولونيل الزعيم من أجل تشجيع السلام ولكنه لا يرى أي جدوى من هذا اللقاء حتى يعلن ممثلو سوريا في مباحثات الهدنة بوضوح تام عن استعدادهم للانسحاب إلى خطوط ما قبل الحرب.

حينئذ أخذ بانش زمام المبادرة باقتراح حل وسط أرضى الطرفين. تلخص مشروعه في نزع السلاح، بالمنطقة التي تقع بين الحدود الدولية وخطوط وقف إطلاق النار وذلك بعد انسحاب القوات السورية من مواقعها الأمامية. عوض هذا الاقتراح سوريا عن القيام بانسحاب كامل بينما حرر إسرائيل من وجود قوات سورية على أراضيها. كانت

هذه الصيغة للتسوية معقدة وغامضة فيما يتعلق بكثير من القضايا الهامة مثل وضع المناطق المنزوعة السلاح. والتي سوف تكون مصدراً لنزاعات وصدامات لا تنتهي في الأعوام القادمة. ولكن هذا الاقتراح مكن إسرائيل وسوريا في النهاية من توقيع اتفاقية هدنة في يوم ٢٠ يوليو. وبعد مرور ثلاثة أسابيع تمت الإطاحة بحسني الزعيم في انقلاب عسكري دموي. ومع إبرام الاتفاقية بين إسرائيل وسوريا في ٢٠ يوليو، اكتملت مفاوضات الهدنة برودس. وانتهت أول حرب عربية - إسرائيلية رسمياً. وفي أثناء الحرب، قامت إسرائيل بتوسيع أراضيها من ٥٥٪ من فلسطين الواقعة تحت الانتداب، وهي النسبة التي خصصت لها بواسطة الأمم المتحدة إلى ٧٩٪. ونجحت إسرائيل في طرد كل القوات العربية من فلسطين باستثناء الفيلق العربي، والذي ظل مسيطراً على الضفة الغربية وقضى ذلك على مشروع الأمم المتحدة الخاص بالدولة الفلسطينية المستقلة. وترك الفلسطينيون في العراء. وتم محو اسم فلسطين من على الخريطة (انظر الخريطة رقم ٤) . ومما يثير الدهشة، أن تسوية ما بعد الحرب قامت على نفس القاعدة التي اتفق عليها الملك عبدالله وجولدا مائير في نوفمبر ١٩٤٧ ألا وهي تقسيم فلسطين على حساب الفلسطينيين. إنه مثال صارخ على النهج السياسي الواقعي المتبلد الشعور الذي ساد المسلك الإسرائيلي أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

كان الهدف من اتفاقيات الهدنة أن تكون بمثابة خطوات على طريق السلام. وجاء في المقدمة الموحدة لاتفاقيات الهدنة الأربعة أن هدفها هو " تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية إلى السلام الدائم في فلسطين." ومع ذلك لم يحدث في أي حالة من الحالات أن تحولت اتفاقية الهدنة إلى أداة للوصول إلى تسوية سلام رسمية. لماذا لم تحدث تسوية سياسية بين إسرائيل وجيرانها بعد أن هدأت المدافع ؟ لماذا أثبت السلام أنه بهذا القدر من المراوغة ؟ هذا أحد الموضوعات الأكثر إثارة للجدل المستمر حول ١٩٤٨.

إن الإجابة الصهيونية التقليدية يمكن تلخيصها في كلمتين : تعنت العرب. وتبعاً لهذه الرواية، كافح قادة إسرائيل بلا هوادة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بعد محنة ١٩٤٨ المروعة، ولكن كل جهودهم تحطمت على صخرة التعنت العربي. أي أن قادة إسرائيل كانوا متلهفين على تحقيق السلام، ولكنهم لم يجدوا آذاناً صاغية من الجانب الآخر. هذا الحائط المنيع من العداء العربي لم يترك لهم أي خيار ولم يمنحهم أي سبيل للوصول إلى السلام. أما المؤرخون الإسرائيليون الجدد (أو أصحاب الصياغة الجديدة للتاريخ)، على الجانب الآخر، فيؤمنون بأن إسرائيل ما بعد الحرب كانت أكثر تعنتاً من الدول العربية، ولذلك فإنها تتحمل قدراً أكبر من المسئولية عن الجمود السياسي الذي تلى الانتهاء الرسمي لأعمال الحرب وتجئ في قلب الرؤية الجديدة للأحداث مقولة

تعدد الخيارات، حيث توجد خيارات سياسية فعلية أمام إسرائيل فيما يتعلق بالعلاقات المستقبلية مع العرب. والسؤال الحقيقي الذي يواجه إسرائيل في تلك المرحلة الحرجة من تاريخها ليس هل السلام مع العرب ممكناً أم لا ولكن ما هو ثمن السلام.

إن الدلائل على صحة تفسير المؤرخين الجدد تأتي في الأساس من مصادر إسرائيلية رسمية. فملفات وزارة الخارجية الإسرائيلية، على سبيل المثال، تكتظ بالمستندات التي تدل على مبادرات السلام العربية واستعداد العرب للتفاوض مع إسرائيل منذ ١٩٤٨ وحتى الآن. وكان الموضوعان الأساسيان في النزاع هما اللاجئون والحدود. وكل دولة من الدول العربية المجاورة كانت على استعداد للتفاوض المباشر مع إسرائيل والتفاهم حول الحدود. فيما يتعلق بالموضوع الجوهري الآخر، وهو موضوع اللاجئين، كان لدى الدول العربية منفردة حرية أقل في اتخاذ القرار. فقد كان هناك موقف عربي موحد وواضح، يلزم كل أعضاء الجامعة العربية والموقف يتلخص في أن إسرائيل وحدها هي التي خلقت مشكلة اللاجئين ويجب عليه ألا تتملص من مسئوليتها في حل هذه المشكلة. ولذلك فإن الحل كان يجب أن يكون عبر قرارات الأمم المتحدة التي أعطت اللاجئون نفسهم حق الاختيار بين العودة إلي ديارهم أو الحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم من إسرائيل. وقد سمح الموقف الموحد للدول العربية المنفردة أن تتعاون مع وكالة الأمم المتحدة للغوث والرعاية (UNRWA) لفلسطين والشرق الأوسط، ولكن على شرط ألا يفرط هذا التعاون في الحقوق الأساسية للاجئين. إن موقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كان متناقضاً تماماً مع موقف الجامعة العربية. فقد زعمت إسرائيل أن العرب خلقوا المشكلة من خلال أبدأ بالحرب وأن إسرائيل غير مسئولة بأي شكل من الأشكال. ولذلك فإنها لم تقبل قرارات الأمم المتحدة التي أعطت اللاجئين حق العودة، أو حق التعويض. كانت إسرائيل مستعدة للتعاون مع الوكالات الدولية بحثا عن حل لمشكلة اللاجئين، ولكن على شرط أن تتم إعادة توطين الغالبية العظمى منهم خارج حدودها وفي الحرب الدعائية المصاحبة للصراع، كرر المتحدثون بلسان إسرائيل اتهامهم للحكومات العربية بأنها لم تكن مهتمة بحل مشكلة اللاجئين، لكنها ترمي فقط إلى تحقيق مكاسب سياسية من وراء ذلك.

هذا الاتهام يحمل قدرا من الحقيقة، فبعد أن خسرت الحرب، استخدمت الحكومات العربية أي سلاح في متناول يدها لمواصلة الكفاح ضد إسرائيل، وكانت مشكلة اللاجئين بوجه خاص سلاحا ماضيا لوضع إسرائيل في قفص الاتهام أمام محكمة الرأي العام العالمي. من ناحية أخرى، لم يكن الموقف الجماعي لجامعة الدول العربية قائما على المكاسب السياسية ولكن كان قائما على المبدأ. وكل حكومة عربية كانت لديها سياستها

الخاصة تجاه معيشة اللاجئين على أراضيها. فالحكومة الأردنية كانت تنتهج سياسة إعادة تأهيل اللاجئين على أراضيها وإعطاءهم الجنسية الأردنية ودمجهم داخل الدولة. أما الحكومة المصرية، على النقيض، فلم تقدم الكثير لما يتراوح بين ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف لاجئ كانوا يعيشون في قطاع غزة، ورفضت إعطاءهم الجنسية المصرية. ولكن لم تشعر أى حكومة عربية بأنها تملك حرية المضى قدما نحو عقد سلام شامل مع إسرائيل والإغفال الكامل لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

إن الموقف العربى الموحد إزاء مشكلة اللاجئين كان أحد عوائق عقد أى سلام مع إسرائيل، والرأى العام العربى كان عائقا آخر. ومن المهم التمييز فى هذا السياق بين الشعوب العربية والحكام العرب. فالبغض والعداء على المستوى الشعبى تجاه الدولة اليهودية فاق الحدود بعد ضياع فلسطين والمرور بتجربة الهزيمة العسكرية الأليمة. أما الحكام العرب، على الجانب الآخر، فقد أظهروا مسلكا نفعيا ملحوظا فى أعقاب هذه الأحداث. والواقع أنهم بعد أن استوعبوا تجربة الهزيمة العسكرية على أيدى الدولة اليهودية التى لم تشب عن الطوق، أصبحوا أكثر استعدادا للاعتراف بإسرائيل والتفاوض المباشر معها بل حتى إبرام معاهدة سلام. وكان كل حاكم من أولئك الحكام يمتلك الثمن الإقليمى المطلوب لصنع السلام مع إسرائيل، ولكنهم جميعا رفضوا ذلك.

على الجانب الإسرائيلى، أدت القوة العسكرية إلى توسيع هامش الخيار السياسى. ونصل هنا إلى الشخصية المهيمنة على صنع القرار والمتمثلة فى رئيس الوزراء، وذلك بحكم منصبه و حكم شخصيته. كان بن جوريون فى السلم وفى الحرب على حد سواء قابضا بقوة على عملية صياغة السياسة المتبعة. فهو لم يشجع النقاش فى حزب ماباى ولا فى الحكومة ذات الاختيارات السياسية المتعددة المتاحة لإسرائيل فى نهاية حرب الاستقلال. كما أنه لم يرغب فى عرض الاتجاهات المختلفة للآراء حول قضايا مصر والفلسطينيين والأردن. وقد نجح إلى حد بعيد فى الحفاظ على احتكاره لصنع السياسة العليا فى دائرة الدفاع والشئون الخارجية. وكان هو الذى يقوم فى أغلب الأحوال بتحديد الاستراتيجيات الأساسية لإسرائيل والأولويات القومية فى نهاية الحرب. وبينما ساعدت الصلاحيات التنظيمية التى يتمتع بها رئيس الوزراء بن جوريون على القبض بقوة على دفة توجيه السياسات المتعلقة بالعرب، فالحقيقة الأكثر أهمية تكمن فى أنه كان ينتهج سياسة يتفق معه فيها معظم المنتمين للصفوة الإسرائيلية، وخصوصا العسكريين.

كان بن جوريون يعتبر السلام مع العرب شيئا مطلوبا، ولكنه لم يكن يمثل له أولوية أساسية فى ذلك الوقت على وجه الخصوص. فقد كانت أولوياته الأولى هى بناء الدولة

والهجرة الواسعة النطاق إلى إسرائيل والتنمية الاقتصادية و إرساء قواعد استقلال إسرائيل الحديث العهد. وكان يؤمن بأن اتفاقيات الهدنة تفي باحتياجات إسرائيل الأساسية من حيث الاعتراف الخارجي بها والأمن والاستقرار. وقد أدرك أنه من أجل الوصول إلى اتفاقيات سلام يعتمد عليه يجب على إسرائيل أن تدفع الثمن من خلال التنازل عن أراض لجيرانها ومن خلال الموافقة على عودة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، وهو لا يعتقد أن ما سوف يأخذه يساوى الثمن الذى سوف يدفعه. ومن حيث كون اختياره صحيحا أم غير ذلك، فهذا ما تختلف بشأنه الآراء. وقد كان لديه خيار لاينازعه فيه أحد.

وعلى ذلك فإن أحد العوامل الهامة التى ساهمت فى فشل الانتقال من اتفاقيات الهدنة إلى اتفاقيات السلام كان عدم مرونة بن جوريون. كما أن السبب فى عدم مرونته كان يكمن فى اعتقاده أن الوقت فى صالح إسرائيل. وفى يوم ٢٩ مارس ١٩٤٩ قام بشرح وجهة نظره لمجلس الوزراء. وقد مهد لكلمته من خلال الإشارة إلى أن الفشل فى التوصل إلى سلام رسمى مع العرب لا يجب النظر إليه على أنه كارثة كبرى: "فبالنسبة لكل القضايا الكبرى، الوقت يعمل لصالح إسرائيل: الحدود واللاجئون والقدس. ومع مرور الوقت، سوف يعتاد العالم على حدود إسرائيل الموجودة وينسى حدود الأمم المتحدة وفكرة الأمم المتحدة عن الدولة الفلسطينية المستقلة. بالمثل، فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، فإن موقف إسرائيل فى تحسن مستمر بالرغم من الضغوط التى تمارسها الأمم المتحدة من أجل السماح لهم بالعودة. ونفس الشيء ينطبق على القدس، فالشعب قد بدأ الاعتياد على الوضع الحالى وبدأ يدرك مدى سخافة فكرة إقامة نظام عالمى على حين غرة لإدارة المدينة» وتطرق بن جوريون إلى موضوع المحادثات الثنائية قائلا: «من الصواب ألا تمنعنا هذه الأشياء عن دفع عجلة السلام، لأن موضوع السلام مع العرب هو موضوع هام، كما أنه باهظ الثمن. ولكن عندما توضع العراقيل سوف نجنى الثمار، كما ساعدنا المفتى فى الماضى.» ثم واصل بن جوريون حديثه قائلا: " فقط فى حالة مصر، يجب بذل جهود جادة لإقرار السلام. فهناك أسباب كثيرة تدعونا لذلك، منها عدم وجود تعارض موضوعى فى المصالح بين مصر وإسرائيل، كما أن هناك صحراء كبيرة تفصل بينهما، ومصر هى الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى تعتبر دولة بحق، كما أنها ذات شعب له ثقله. إنها دولة كبيرة. فإذا استطعنا التوصل إلى إبرام سلام معها فربما يكون ذلك فتحا هائلا لنا."

يكشف ذلك بوضوح عن أنه حتى عندما تحدث بن جوريون عن السلام فإنه قد استخدم مصطلحا عسكريا وهو الفتح. على أى حال فإن خاتمة حديثه واضحة بما فيه الكفاية: " ولكن بشكل عام يجب علينا ألا نأسف كثيرا إذا رفض العرب السلام." أما

موسى شاريت فقد كان أكثر التزاما بالسعي الجاد للتوصل إلى سلام لأنه أدرك أن إسرائيل - على المدى البعيد - لن تستطيع أن تحيا في عزلة تامة، كما أنها لن تستطيع تجاهل المكاسب الاقتصادية المتعددة التي يمكن أن يأتي بها السلام وحده. وقد اتفق بن جوريون مع أبا إيبان، الذي كان يشغل منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة ومندوبها بالأمم المتحدة في نفس الوقت، على أن اتفاقيات الهدنة كافية تماما، وأن تعجل إسرائيل السلام يمكن أن يشجع العرب على توقع تقديمها تنازلات فيما يتعلق بالحدود واللاجئين، ولذلك قد يكون من الأفضل الانتظار بضع سنوات، لأنه سوف تكون هناك فرص سانحة دائما للتباحث مع القادة العرب.

وفي لقاء مع كنيث بيلبي، مراسل صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون، لخص بن جوريون موقفه المتناقض بقوله : «إنني على استعداد تام للاستيقاظ في منتصف الليل لتوقيع اتفاقية سلام، ولكنني لست في عجلة من أمري وأستطيع الانتظار عشر سنوات. إننا لسنا واقعين تحت ضغط من أي نوع».

إن رد بن جوريون على مبادرات السلام العربية يجب النظر إليه على ضوء اقتناعه بأن موقف إسرائيل التفاوضي يمكن أن يتحسن مع مرور الوقت. وهذا هو سبب رفضه لمبادرة السلام التي تقدم بها مبعوث الملك فاروق في أواخر سبتمبر ١٩٤٨ واقتراح سلام حسني الزعيم في ربيع ١٩٤٩. فقد كان الزعيم تواقا إلى حوار مباشر على مستوى القمة،، ولكن لم تكن هناك أذن صاغية. رفض بن جوريون كل دعوات التفاوض، وفي النهاية تسرب الوقت من بين يديه. بالطبع لم تكن هناك وسيلة لمعرفة ماذا سوف يحدث لو استمر الزعيم فترة أطول في السلطة، ولكن أثناء فترة حكمه القصيرة، منح إسرائيل فرصة ثمينة للتخلي عن عدة الحرب وإرساء دعائم التعايش السلمي فعندما ترفض مبادراته بازدراء ولا توضع مقترحاته البناءة موضع الاعتبار وتضيع الفرصة السانحة لتحقيق إنجاز عظيم، فإن مسئولية ذلك لا تقع على عاتق الزعيم ولكنها تقع على عاتق إسرائيل. وهذه المسئولية يمكن أن تعود مباشرة إلى مدرسة كاملة للفكر، تلك المدرسة التي كان بن جوريون أقوى دعائمها، والتي كانت تؤمن بأن الوقت إلى جانب إسرائيل، وأن إسرائيل تستطيع المضي قدما بلا سلام مع الدول العربية وبدون حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

إرساء دعائم الدولة
١٩٤٩ـ١٩٥٣

فى الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٤٩ كانت الحركة الصهيونية هى العامل الرئيسى الذى يعمل على تغيير الواقع الراهن فى الشرق الأوسط. وفى عام ١٩٤٩ بعد تحقيق الاستقلال، أصبحت دولة إسرائيل لها قوة الأمر الواقع. لقد تقبلت الوضع الذى تمخضت عنه الحرب وعملت على الحفاظ عليه إزاء المحاولات العربية لتغييره. وكان هذا الوضع الراهن له جانبان أساسيان، أحدهما يتعلق بالسكان، والآخر: يتعلق بالأرض. فداخل أرض دولة إسرائيل فى نهاية حرب الاستقلال كان هناك ٧١٦ ألف يهودى و٩٢ ألف عربى، وانتهى المطاف بسبعمائة ألف مواطن عربى كانوا يسكنون فلسطين إلى الرحيل إلى الدول العربية المجاورة كلاجئين، وذلك أثناء دوران رحى الحرب. وقد اتخذ التزام إسرائيل بالوضع الديموجرافى الجديد شكل المعارضة الصارمة لعودة اللاجئين.

لقد تأكد الأمر الواقع الإقليمى لفترة ما بعد الحرب من خلال اتفاقيات الهدنة التى وقعتها إسرائيل مع مصر ولبنان والأردن وسوريا فى النصف الأول من عام ١٩٤٩. وقد حظيت كل هذه الاتفاقيات بتأييد شعبى وبرلمانى عظيم فيما عدا اتفاقية واحدة. وهذه الاتفاقية هى تلك الخاصة بالأردن. ففى مناقشات الكنيست بتاريخ ٤ أبريل تعرضت الحكومة لنيران المدفعية الثقيلة من اليمين واليسار على حد سواء بسبب هذه الاتفاقية. ولقد تم تقديم اقتراحين بسحب الثقة من الحكومة، أحدهما: بواسطة حزب حيروت والآخر: بواسطة حزب مابام. وقد اتهم المعارضون اتفاقية الهدنة بأنها تماثل الاعتراف بدمج الضفة الغربية ومدينة القدس القديمة فى مملكة الأردن. وتمسك حزب حيروت اليمينى، الذى تم تشكيله بعد حل منظمة أرجون المسلحة بواسطة مناحم بيجن وأنصار

زائيف جابوتنسكى الآخرين، بأيديولوجية الصهيونية الجديدة التى زعمت أن الشعب اليهودى له حق تاريخى فى كل أرض إسرائيل. وقدم بيجين اقتراح سحب الثقة الأول على أساس أن حكومة إسرائيل تنازلت للمملكة الأردنية الهاشمية عن جانب كبير من الجزء الغربى لأرض إسرائيل. كان انطباع دافيد بن جوريون سيئاً بشأن ما يقوله مناحم بيجين والمدافعين الآخرين عن الحدود التاريخية وكل أرض إسرائيل، وأشار إليهم بازدراء على أنهم متطرفون فى التشدق بالكلمات. وفى الكنيست، وجه حديثه إلى بيجين قائلاً أنه من الأفضل أن تكون هناك دولة يهودية ديموقراطية بدون كل أرض إسرائيل، بدلاً من أن يكون لدينا كل الأرض بدون دولة يهودية. فالدولة اليهودية لا يمكن أن تتحقق على كل أرض إسرائيل إذا كان يراد لهذه الدولة أن تكون ديموقراطية، وذلك لأن عدد العرب فيها يفوق عدد اليهود. فالخيار يجب أن يكون بين دولة إسرائيل الديموقراطية على جزء من الأرض ودولة يهودية على كل الأرض مع طرد سكانها العرب. أما معارضو بن جوريون المنتمين لليسار، مابام والشيوعيون، فقد اتهموه بفتح إسرائيل للنفوذ الأنجلو - الأمريكى من خلال السماح للملك عبد الله بالسيطرة على الضفة الغربية. ووصف توفيق طوبى، وهو أحد أعضاء الحزب الشيوعى الإسرائيلى العرب، اتفاقية الهدنة بأنها حجر الزاوية فى السياسة التى اتخذتها حكومة بن جوريون أثناء حرب الاستقلال، سياسة المقاومة النشطة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ورفض حزب مابام الاتفاقية على أساس أنها تعترف للملك عبد الله بضم أجزاء من أرض إسرائيل وتوسع الامبريالية الأنجلو - أمريكية داخل هذه الأجزاء. وقد أيد مابام بفتور الاستحواذ على الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة فيها بقيادة " العناصر التقدمية " التى يمكن أن تقيم السلام مع إسرائيل. واقترح أيضاً حشد المقاتلين الفلسطينيين ودعمهم فى كفاحهم من أجل إقامة دولتهم المستقلة. دفع هذا الاقتراح بن جوريون إلى القول بأنه ليس من مسئوليات إسرائيل إنشاء دولة لعرب فلسطين. وأضاف بتهكم : " إننا لسنا مقاولين لنقوم بتشييد دولة فلسطينية مستقلة " ثم أردف إننا نؤمن بأن هذا شأن العرب ". ولأن بن جوريون كان واقعيا دائماً، فإنه قد قصر تفكيره على قاعدة بسيطة واحدة سجلها فى يومياته بتاريخ ١٨ يناير ١٩٤٩ : " إن السلام أمر حيوى ولكن دون أى مقابل. السلام مع العرب الموجودين فى الواقع وليس العرب الموجودين فى الخيال. ولن تكون هناك حرب لوضع جماعة عربية معينة فى السلطة. فإذا كانت هناك حاجة لتلك الحرب، فلتكن حرباً بين العرب والعرب وليست حرباً معنا ".

وفى المراحل الأخيرة من حرب الاستقلال، عرض إيجال آلون، قائد الجبهة الجنوبية،على بن جوريون عدة خطط لغزو الضفة الغربية، ولكن بن جوريون رفضها جميعاً. فقد أدرك أن الضفة الغربية تحتوى عدداً كبيراً من اللاجئين، بالإضافة إلى سكانها الأصليين، وخشى

عاقبة ذلك. وبالنظر إلى ظروف عام ١٩٤٩، مع حتمية امتصاص المهاجرين على نطاق واسع، اعتبر بن جوريون اتفاقيات الهدنة بداية مبشرة جداً من أجل تحقيق الأمن والاعتراف الدولي. ولأنه كان على أهبة الاستعداد لإقرار السلام الدولي على أساس الوضع الراهن الإقليمي الجديد، فقد كان يحدوه الأمل في أن اتفاقيات الهدنة يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق السلام. وبشكل مبدئي على الأقل، وافق بن جوريون على اتفاقيات الهدنة برمتها. وقد نظر إلى الاتفاقيات على أنها تضع نهاية محددة للحرب وتوقع أن تحترم حرفياً من الطرفين. لم يكن هناك اختلاف جوهري في الرأي بين وزارتي الخارجية والدفاع فيما يتعلق بالوضع الإقليمي الراهن الجديد، ولكن بعض المنتمين إلى الفريق العسكري شعروا بأن إسرائيل لم تستثمر انتصارها الحربي كما يجب وأن إسرائيل حسب تعبير إيجال آلون "ربحت الحرب ولكنها خسرت السلام". ولكن كانت هذه وجهة نظر الأقلية. كانت وجهة النظر السائدة للمؤسسة الإسرائيلية - مجلس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع - أن إسرائيل تحتاج إلى المزيد من السكان، وليس المزيد من الأرض. وبالنسبة لاتفاقيات الهدنة، كان هناك اتفاق جماعي على أنها تمثل خطوة إيجابية جداً على طريق السلام وأن السلام أصبح على مرمى البصر. ومع ذلك، سرعان ما أصبح جلياً أن كل إسرائيل والعرب فسروا اتفاقيات الهدنة على نحو مختلف تماماً. فقد آمنت إسرائيل أن الاتفاقيات تمنحها ثلاثة حقوق لاشك فيها. الحق الأول: هو وقف إطلاق النار التام، والذى يجب أن يكون ملزماً ليس فقط للجيوش النظامية ولكن أيضاً للقوات غير النظامية والمدنيين. الحق الثاني: هو التعامل مع خطوط وقف إطلاق النار على أنها حدود دولية بالنسبة لكل المقاصد والأغراض، انتظارا لعقد اتفاقيات سلام نهائية. وكان هذا يعني السيادة الكاملة على الأرض الإسرائيلية، والقيد الوحيد يتمثل فقط في عدم دخول أى قوات مسلحة إلى المناطق منزوعة السلاح. الحق الثالث هو حق توطين اليهود في كل الأراضي التي تقع ضمن حدودها وتنمية الاقتصاد بدون الأخذ في الاعتبار حقوق الملاك السابقين الذين أصبحوا لاجئين. العرب، على الجانب الآخر، يدعون ثلاثة حقوق في ظل اتفاقيات الهدنة. الأول: أن الاتفاقيات لا تنهي حالة الحرب مع إسرائيل وعلى ذلك فإن القانون الدولي لا يمنعهم من إنكار حرية الملاحة على إسرائيل، وتطبيق المقاطعة الاقتصادية عليها وشن حملة دعائية عليها. الثاني: إنهم يصرون على أن خطوط الهدنة كانت فقط خطوطا لوقف إطلاق النار وليست حدوداً دولية وأن إسرائيل لذلك تخضع لقيود على حقوقها في تنمية المناطق منزوعة السلاح واستغلال ثرواتها المائية. الثالث: إنهم يزعمون أن اتفاقيات الهدنة لا تنكر على الفلسطينيين النازحين حقهم في العودة إلى أراضيهم وأن استغلال إسرائيل لهذه الأرض غير مشروع. علاوة على ذلك، فإن

الفلسطينيين يحق لهم الكفاح ضد احتلال أرضهم، وأن الدولة العربية غير ملزمة بقمع هذا الكفاح.

إن مهمة التوفيق بين هذين التفسيرين المختلفين جذرياً وتحويل اتفاقيات الهدنة إلى معاهدات سلام قد أوكلت بواسطة الأمم المتحدة إلى لجنة توفيق أوضاع فلسطين (PCC) والتى وجهت الدعوة إلى إسرائيل وجيرانها لحضور مؤتمر يتم عقده فى لوزان، والذى استمر من إبريل وحتى سبتمبر ١٩٤٩ تتخلله بعض فترات الراحة القصيرة. وكان الإسرائيليون راغبين عن المؤتمر، حيث إنهم اعتبروه منذ البداية جهدا دبلوماسيا عقيما ولم يعلقوا أى أمل عليه. ومن حيث الإجراءات، كانت إسرائيل تفضل المفاوضات الثنائية المباشرة مع كل طرف عربى على حدة، بينما اللجنة تستطيع فقط توفير المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والوفود العربية ككل. أما من حيث الجوهر، كان من المتوقع أن ترضخ إسرائيل للضغط الواقع عليها وتقدم تنازلات لصالح السلام طالما كان هدفها الجوهرى هو الحفاظ على الوضع الراهن ديموجرافياً وإقليمياً. ولذلك فإن الإسرائيليين جاءوا إلى مؤتمر لوزان وهم يتخذون موقفاً دفاعياً حذراً، وأمضوا كل وقتهم فى تخفيف الضغط الواقع عليهم من اللجنة ومن حكومة الولايات المتحدة، وأطلقوا زفرة الارتياح حينما أسدل الستار على المؤتمر دون الوصول إلى شئ محدد. والمؤتمر بأكمله، على حد زعم أحد أعضاء الوفد الإسرائيلى، كان " تدريباً على العبث ". الحكومات العربية أيضاً جاءت إلى مؤتمر لوزان وهى تنتهج نهجاً متشدداً. فلقد نجحت، إلى حد ما فى توحيد الصف العربى ضد العدو المشترك وعواقب الهزيمة المرة ونسقت سياساتها وشكلت جبهة متحدة للتعامل مع لجنة توفيق الأوضاع. ومع رفضها لقرار الأمم المتحدة بالتقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، فإنها الآن ترغب فى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء واستخدام القرار كقاعدة للتسوية مع إسرائيل. و لم يكن الوضع الراهن لما بعد الحرب مقبولاً بالمرة كأساس للتسوية. وكان موقفها فى الحقيقة أكثر تطرفاً مما بدا عليه فى ذلك الوقت. ولأن هذا الموقف تم الاتفاق عليه فى جامعة الدول العربية فإنه كان ملزماً، نظرياً على الأقل، لكل الدول الأعضاء. ويكشف أحد التقارير الداخلية للأمين العام لجامعة الدول العربية النقاب عن أن الموقف الرسمى يتلخص فى أن حدود الدولة اليهودية يجب أن تكون كما جاءت فى قرار التقسيم الصادر بواسطة الأمم المتحدة، ولكن بشرطين. الأول: أن يتم الاحتفاظ ببعض أجزاء من هذه الدولة اليهودية لسكنى اللاجئين الذين لم يمارسوا حقهم فى العودة إلى منازلهم. الثانى: إذا اختارت إسرائيل الاحتفاظ ببعض الأراضى التى استولت عليها فى الحرب، فإنها يجب أن تعوض العرب من خلال منحهم أجزاء أخرى مخصصة للدولة اليهودية حسب قرار الأمم المتحدة. بإيجاز، تقترح الجامعة العربية، بعد الحرب التى

خسرها أعضاؤها، أن تسمح لإسرائيل بأراض أقل مما تم رسمها في خرائط الأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

في مؤتمر لوزان كان هناك جانبان أساسيان للنزاع هما اللاجئين والأراضي. وموقف إسرائيل من الموضوع الأول واضح ومؤكد: إن الدولة العربية مسئولة عن مشكلة اللاجئون، ولذلك فإن مسئولية الحل تقع علي عاتقها. وكانت إسرائيل راغبة في تقديم مساهمة مالية متواضعة لحل هذه المشكلة، ولكن فقط كجزء من تسوية شاملة للصراع وإذا كان سوف يتم توطينهم في دول عربية. وبالنسبة للموضوع الثاني فإن موقف إسرائيل كان يتلخص في أن الحدود الدائمة بينها وبين جيرانها يجب أن تعتمد على خطوط وقف إطلاق النار، ومع تعديلات طفيفة فقط. ورفض ممثلو الدول العربية التفاوض المباشر مع إسرائيل وأصروا علي التعامل مع اللجنة فقط، كوفد واحد متحد. وأرادوا وضع مشكلة اللاجئين علي قمة جدول الأعمال، زاعمين أن إسرائيل وحدها هي المسئولة عن خروج الفلسطينيين. وطالبوا أيضاً بأن يتم منح جميع اللاجئين الخيار للعودة إلى منازلهم أو الحصول علي تعويض. وأيضا تم رفض اقتراح إسرائيل بأن تعتمد الحدود الدائمة علي خطوط وقف إطلاق النار، وطالب كل وفد عربي بتغييرات جوهرية في حدود بلده مع إسرائيل. في نفس الوقت عقدت لقاءات سرية بين مسئولين إسرائيليين وبعض أفراد الوفود العربية، ولكنها فشلت في إحراز أي تقدم وجلبت فقط الاتهامات المتبادلة من قبل لجنة توفيق الأوضاع. فقد اتهمت اللجنة المسئولين الإسرائيليين بالالتفاف حولها، ورد الإسرائيليون بأن إجراءات اللجنة هي التي أجبرتها على السعي إلى الاتصال المباشر بنظرائهم العرب.

وقام إلياس ساسون بإرسال تقرير إلى رؤسائه يخبرهم فيه بخطورة الموقف وحثهم على تبني منهج مختلف. وأضاف أن إسرائيل لا تستطيع أن تتوقع أن تستجيب الدول العربية لكل مطالبها كاملة بينما تكون هي نفسها غير مستعدة لإجابة أي من مطالبهم. ورفض موشيه شاريت في البداية نصيحة ساسون، ولكن الضغط الأمريكي الذي لا يلين دفعه إلى أن يقترح علي مجلس الوزراء إصدار تصريح يعرب فيه عن رغبة إسرائيل في عودة ١٠٠ ألف لاجئ. وهذا العدد يشتمل على ٣٠ ألف لاجئ تم السماح لهم بالفعل بالانضمام إلى أسرهم. ومع ذلك فإن بن جوريون عارض هذا الاقتراح على أساس أن ذلك لن يكون مرضياً للأمريكان ولا للعرب ويمكن أن يعرض أمن إسرائيل للخطر. وفي النهاية منح مجلس الوزراء شاريت السلطة لكي يحاول عرض صورة مخففة من هذا الاقتراح على الأمريكيين. ورحبت أمريكا بالفكرة ولكنها أعربت عن إحباطها بسبب العدد الضئيل للاجئين الذي أعلنت إسرائيل عن استعدادها لعودتهم. واعتبر العرب العرض

الخاص باستقبال ١٠٠ ألف لاجئ غير كاف تماماً، ووصلت المباحثات الرسمية في لوزان إلى طريق مسدود. لم يؤد فشل مؤتمر لوزان إلى إثارة دهشة إسرائيل. ولكنه أدى فقط إلى زيادة الاقتناع بأن المباحثات الثنائية المباشرة تبشر بقدر أكبر من التقدم مما يمكن أن تحققه وساطة طرف ثالث. وفي لوزان، نجحت إسرائيل في الدفاع عن الوضع الراهن ولكنها فشلت في إحراز أي تقدم في التعايش مع جيرانها. في النصف الثاني من عام ١٩٤٩ واصل خط بن جوريون المتشدد هيمنته على الساحة. هذا النهج كان يتلخص في أن إسرائيل لا تستطيع أن تقدم أية تنازلات من أجل السلام، ناهيك عن التنازلات التي يمكن أن تعرض أمنها للخطر، وأن اتفاقيات الهدنة توفر في الوقت الحالي بديلاً مرضياً للسلام.

إن إحدى القضايا الحيوية التي فشلت لجنة توفيق الأوضاع في جعل إسرائيل تتزحزح عن موقفها فيها تمثلت في وضع القدس. فالقدس كانت ذات أهمية هائلة للشعب اليهودي بسبب ارتباطاتها التوراتية والدينية والروحية. وكانت أيضاً قبلة الدولة اليهودية التي تريد أن تجعلها " منارة العالم ". ولكن موقف إسرائيل الدبلوماسي من القدس لم يكن مريحاً. فمن خلال قبول قرار التقسيم قبلت الوكالة اليهودية شرط وضع القدس تحت الإدارة العالمية. ومع ذلك، فإن الدولة اليهودية الوليدة كانت لديها رغبة ملحة في جعل القدس عاصمة لها. وفي نهاية عام ١٩٤٨ كانت القدس مقسمة عبر خطوط وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن. و مع اقتراب نهاية عام ١٩٤٩ لاح في الأفق خطر تدويل القدس على نحو ينذر بالسوء. وكان هناك حليفان غير مقدسين منخرطين في معركة سياسية حول المدينة المقدسة. فقد كان الإسرائيليون والأردنيون يقاتلون من أجل الاحتفاظ بالأجزاء التي يسيطرون عليها في المدينة المقدسة. وظهر ضدهم تحالف مكون من ثلاثة تكتلات من الدول التي تؤيد تدويل القدس: وهذه التكتلات هي كل الدول الإسلامية تقريبا، والفاتيكان والدول الكاثوليكية، والاتحاد السوفيتي والدول التي تدور في فلكه.

وبينما كانت الدبلوماسية الإسرائيلية تشن حملة عنيفة على تدويل القدس، فإن مجلس الوزراء كان يشهد نزاعات داخلية مدوية. فقد أراد رئيس الوزراء إعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل أكبر عدد ممكن من المكاتب الحكومية إلى هناك، وحذره وزير الخارجية من فعل ذلك. وفي ٥ ديسمبر ١٩٤٩ قرأ رئيس الوزراء بياناً على الكنيست أعلن فيه بكل وضوح أن إسرائيل لن تقبل أبداً أي حكم أجنبي للقدس. ووافق على قيام الأمم المتحدة بالإشراف على الأماكن المقدسة ولكنه أضاف، " في الوقت نفسه، نرى أن من واجبنا أن نعلن أن القدس اليهودية هي جزء لا يتجزأ من الدولة اليهودية وعضو لا ينفصم من أعضائها. كما أنها جزء لا يتجزأ من تاريخ إسرائيل وعقيدة إسرائيل وروح شعبها ".

ومع ذلك فإن هذا البيان قد أخفق في ردع مؤيدي التدويل. وفي ٩ ديسمبر تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كبيرة قرارا بالتعامل مع القدس ككيان منفصل ووضعها تحت إدارة الأمم المتحدة. أدى قرار الأمم المتحدة إلى اشتعال الجدل من جديد داخل مجلس الوزراء الإسرائيلي. ورد رئيس الوزراء على هذا التحدي بالقول وبالفعل. واقترح شجب قرار الأمم المتحدة بعنف واتخاذ إجراءات عملية فورية لتأكيد الأمر الواقع وتعزيز سيادة إسرائيل. وأعلن شاريت، من نيويورك، موافقته على الإجراءات العملية ولكنه اعترض على إعلان الحرب على الأمم المتحدة وبعد مناقشات عاصفة وافق مجلس الوزراء على نص البيان المرسل بواسطة رئيس الوزراء مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة. وفي اجتماع أعضاء حزب ماباي بالكنيست، مرة أخرى كانت هناك أغلبية كبيرة لصالح اقتراح رئيس الوزراء. وتبعاً لذلك، في ١٣ ديسمبر، من فوق منصة الكنيست، أعلن بن جوريون قرار نقل الكنيست والمكاتب الحكومية من تل أبيب إلى القدس. ولم يتم إهدار أي وقت بين إعلان القرار وتنفيذه. ورد شاريت على هزيمته الثلاثية تلك - في الأمم المتحدة، وفي مجلس الوزراء وفي الحزب - بتقديم استقالته كوزير للخارجية في برقية بعث بها من نيويورك. ومع ذلك رفض بن جوريون قبول استقالته وكانت خطوة شاريت المفاجئة التالية تتمثل في إشارته إلى عدم رضائه عن تصرفات الحكومة واستخفافها بسلطته. وكان هذا يعني تحذير زملائه من أن هذه التصريحات التي هي نتاج فكر مريض يمكن أن تضر بمنزلة إسرائيل وسمعتها الدولية. وكانت وجهة نظر شاريت أن قرار الأمم المتحدة غير عملي وسوف يسقط من تلقاء نفسه، ولذلك فليس من الحكمة ولا من الضروري أن تمضي إسرائيل على طريق الصدام مع المنظمة الدولية. ورفض بن جوريون هذه الذرائع. فلقد نظر إلى قرار الأمم المتحدة على نحو أكثر جدية وقرر أن رد إسرائيل يجب أن يكون فورياً ولافتاً للنظر. وكان الهدف الأسمى في نظره هو جعل القدس عاصمة لإسرائيل ومن أجل ذلك فهو على استعداد للمجازفة بالتصادم مع الأمم المتحدة. ولم يكن واضحاً حتى لرفاقه المقربين في الحزب أن موقفه العلني الحازم كان يخفي مخاوف وشكوكاً داخلية عميقة. وقد اعترف في يومياته بأن القرار الخاص بالقدس كان من أصعب وأخطر القرارات المصيرية التي يجب عليه اتخاذها، لأنه لم يكن يمثل تحدياً فقط للأمم المتحدة ولكنه كان يمثل أيضاً تحدياً للمسلمين والكاثوليك والسوفيت وأنصارهم. لقد كانت المرة الأولى في تاريخ إسرائيل القصير التي تقف فيها أمام العالم أجمع وبرر بن جوريون ذلك بالقول بأنه لو سمحنا للعالم بأن يملي إرادته علينا لكان هناك الآن ١٠٠ ألف يهودي خارج حدود إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن ضياع القدس سوف يكون مجرد بداية فقط. و لسوف يتبعه ضغط عالمي لإعادة اللاجئين ووضع مناطق دينية أخرى تحت الإشراف الدولي، وسوف

تكون النتيجة النهائية فقدان الاستقلال وفقدان هيبة الدولة. لكل هذه الأسباب فإن قضية القدس تعتبر اختيارا مصيريا. فإذا هزمت إسرائيل قرار الأمم المتحدة، فإن مشكلة الحدود يمكن أن تحل ويمكن أن تتوقف الضغوط لإعادة اللاجئين: " إن نجاحنا فى القدس سوف يحل كل المشاكل العالمية المحيطة بدولة إسرائيل. " وأثبتت الأحداث اللاحقة أن بن جوريون بالغ فى تقديره للمخاطر الكامنة فى قرار الأمم المتحدة. وبالمثل كانت آماله فى أن النجاح فى حل مشكلة القدس سوف يحل مشاكل إسرائيل العالمية ضربا من ضروب الخيال. لقد كسبت إسرائيل هذه المعركة ولكن الحرب من أجل القدس استمرت عشرات الأعوام. وكذلك الضغوط على إسرائيل من أجل التنازل عن الأرض وإعادة اللاجئين. وكان تقييم شاريت للموقف أكثر توازناً وواقعية. والخلاف الذى لم يحل حول هذا الموضوع كان لابد أن يلقى بظلاله القاتمة على العلاقة بين الرجلين.

أدت الحرب الباردة إلى زيادة تنافس القوى العظمى وارتباطها بالشرق الأوسط. وأدى ذلك فى المقابل إلى زيادة تعقيد البحث عن تسوية بين إسرائيل والعرب. فأثناء مؤتمر لوزان، على سبيل المثال، كانت إسرائيل واقعة تحت ضغوط قوية من قبل الأعضاء الأمريكيين للجنة توفيق الأوضاع من أجل تقديم تنازلات للعرب. وعلى الرغم من عدم حل اللجنة، فإن مؤتمر لوزان دل على فشل الأمم المتحدة فى الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع العربى – الإسرائيلى. واستمرت مباحثات السلام بعد لوزان، ولكنها كانت فى معظم الأوقات مباحثات سرية بين إسرائيل ودول عربية منفردة. ومن بين المحادثات الثنائية المتنوعة، كانت المحادثات مع الأردن هى الأكثر طولاً والأكثر قابلية لتحقيق نتائج مثمرة. ومهدت اللقاءات السرية بين إسرائيل والوفد الأردنى الطريق للمفاوضات المباشرة التى بدأت فى نوفمبر ١٩٤٩ واستمرت على نحو متقطع حتى وفاة الملك عبد الله فى يوليو ١٩٥١.

وقد عقدت معظم اللقاءات فى القصر الشتوى للملك فى شونة، بالقرب من جسر اللنبى وكان المشارك الأردنى الرئيسى فى المباحثات، بصرف النظر عن الملك، يتمثل فى شخص سمير رفاعى، الذى كان يشغل منصب وزير البلاط الملكى والذى شغل منصب رئيس الوزراء فى وقت لاحق. أما ممثلو إسرائيل الأساسيون فى المباحثات فقد كانا ريفين شلواح Reuven Shiloah وإلياس ساسون وزير الخارجية. وحضر بعض المحادثات أيضاً وولتر إتيان، المدير العام لوزارة الخارجية، وإيجال يادين رئيس الأركان والميجور جنرال موشيه ديان.

وعندما أصبح إلياس ساسون وزيرا مفوضا فى تركيا، فإن ابنه موشيه ساسون، قد خلفه فى منصبه من أجل الاحتفاظ بالتواصل الشخصى فى علاقته بالملك عبد الله. وقد

أورد السير إليك كيركبرايد، الوزير البريطاني في عمان، المقطع التالي عن المباحثات ذات المستوى الرفيع: اعتاد الزائر [ريفين شيلواح] السفر عبر القدس في سيارة مرسلة بواسطة الملك، والعشاء على المائدة الملكية مع رئيس الوزراء و الاختلاء في إحدى الغرف والبدء في مباحثات تبدو وكأنها لا تنتهي. وقد اعتاد الملك عبد الله البقاء مادامت لديه القدرة على إبقاء عينيه مفتوحتين على أمل التوصل إلى بعض النتائج الإيجابية. وكان تبادل الآراء ينتهي عادة في حوالي الثالثة صباحاً حيث يعود شيلواح مرة أخرى عبر الحدود. لقد تعجبت من مقدار الوقت الذي كانت تستغرقه هذه المناقشات.وبدأت المرحلة الأولى من المباحثات في نوفمبر ١٩٤٩، وكان الهدف منها التوصل لتسوية سلام شاملة. وعلى الجانب الإسرائيلي كان هناك أمل في أن السلام مع الأردن من الممكن أن يكون ثميناً في حد ذاته ولكنه أيضاً من الممكن أن يفتح الطريق للسلام مع مصر ولبنان.ومع ذلك فإن نزعة الحكومة لتقديم تنازلات كانت مقيدة باعتبارات محلية متنوعة. وقد اعترض حزب مابام والشيوعيون على التفاوض مع الأردن لأنهم كانوا يعتبرون عبد الله دمية تحركها الأصابع البريطانية، بينما كان حزب حيروت معارضاً شرساً للاعتراف بسيادته على الضفة الغربية لأنه كان يزعم أن هذه المنطقة هي جزء من أرض إسرائيل. ويبدو أن بن جوريون كان يشارك اليسار الرأى في تشككه في عبد الله وأسياده البريطانيين ويشارك اليمين الرأى في عدم ارتياحه إلى التخلي عن المطالبة بكل أرض فلسطين الواقعة تحت الانتداب. ولكن بصفته سياسيا براجماتيا أدرك أن السلام لن يكون ممكناً بدون بعض التنازلات الإسرائيلية، وكان على استعداد للقيام بتغيرات أوسع قائمة على تبادل الأرض.

وقد ركز رفاعي في المباحثات على أن الملك يحتاج إلى سلام يستطيع الدفاع عنه أمام العالم العربي، وطالب أولاً بكل جنوب النقب، وشريط من الأرض ـ كاختيار ثان ـ يمتد من الأردن حتى ساحل البحر المتوسط تحت السيادة الأردنية الكاملة. وتم تحقيق تقدم مفاجئ في ١٣ ديسمبر عندما مكنت إسرائيل الملك من الوصول إلى البحر. ففي هذا اللقاء تمت صياغة ورقة عنوانها " قواعد التسوية الإقليمية ". واشتملت هذه القواعد على تقسيم القدس، ونقل الضفة الغربية للبحر الميت إلى السيادة الإسرائيلية، وإجراء تعديلات في الحدود عند منطقة لاطرون، والشيء الأكثر أهمية، أن يكون هناك شريط من الأرض يمتد من حبرون "الخليل " إلى غزة تحت السيادة الأردنية. ومع ذلك، فإن العرض كان خاضعاً لثلاثة شروط: أن تتمتع إسرائيل بحرية المرور إلى عدد من النقاط، وألا تحتفظ الأردن بأى قوات عسكرية أو تقيم أى منشآت عسكرية في هذا الشريط، وألا يتم تطبيق المعاهدة الأنجلو – الأردنية على الشريط.

وبعد مرور أسبوع فقط من هذا التقدم المفاجئ، دخلت المباحثات فى أزمة كبرى. كانت النقطة الأكثر تعقيداً هى مدى اتساع شريط الأرض: فقد طالب الأردنيون ببضعة كيلو مترات، بينما وافق الإسرائيليون فقط على ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ متر. كانت هناك مشكلة أخرى وهى أن إسرائيل قدمت فقط ثلاثة كيلو مترات من جهة البحر فى منطقة مغطاة بالكثبان الرملية وغير مناسبة لاتخاذها ميناء. وأصدر بن جورين أوامره لوزارة الخارجية لكى تخطر عبد الله كتابة أن تصوره لشريط الأرض غير مقبول تماماً، وأنه إذا أراد الاستمرار فى المحادثات عليه أن يقدم اقتراحاً جديداً. وفسر سمير رفاعى هذه الخطوة على أنها تأجيل غير مباشر للمفاوضات. وخلال المباحثات كان رفاعى أكثر تشدداً ويطلب ما يتجاوز مطالب سيده. وبدأت المرحلة الثانية من المباحثات فى منتصف يناير ١٩٥٠ نتيجة لمبادرة ملكية. وبسبب الفشل فى تحقيق تسوية شاملة، تواضعت طموحات المفاوضات لتهبط إلى مستوى إبرام اتفاقية خاصة بالقدس. وكان يمثل إسرائيل شيلواح وديان. وقد صرح الإسرائيليون فى المستهل بأن هدفهم الجوهرى لا يزال متمثلاً فى تحقيق السلام الشامل، وأن هذا الهدف هو الذى يفرض عليهم أسلوب التعامل فى مشكلة القدس ومع ذلك، وصلت المباحثات هنا أيضاً إلى طريق مسدود لأن الأردنيين طالبوا باستعادة الأحياء العربية فى المدينة الجديدة وعرضوا فقط تنازلات محدودة فى المقابل. بدأت مرحلة ثالثة من المحادثات فى منتصف فبراير ووصلت إلى أوجها مع التوصل إلى معاهدة عدم الاعتداء فى فبراير.

وفكرة إبرام معاهدة عدم الاعتداء لمدة خمس سنوات قد قدمت بواسطة الملك عبدالله فى اجتماع عقد فى شونة SHUNEH بتاريخ ١٧ فبراير عندما تدخل بشكل شخصى ومفاجئ لإنقاذ المباحثات من الغرق. ولأن رفاعى كان مراوغاً، فقد قدم الملك اقتراحه إلى شيلواح مباشرة. وكانت عناصره الأساسية عقد معاهدة عدم اعتداء بين إسرائيل والأردن لمدة خمس سنوات، بناء على الحدود الحالية، كما جاءت فى اتفاقيات الهدنة، وتقديم ضمانات إلى الأمم المتحدة بأن إسرائيل والأردن سوف تحترمان حق كل الأديان فى ممارسة شعائرها الدينية فى الأماكن المقدسة بالقدس، وتقديم تعويض خاص لسكان القدس عن ممتلكاتهم والتفاوض حول استئناف العلاقات التجارية بين البلدين وإنشاء منطقة حرة للأردن فى ميناء حيفا، والتصريح لكل أصحاب الممتلكات بالعودة إلى إسرائيل أو إرسال محامى لتصفية ممتلكاتهم، وتعيين لجان مشتركة لوضع تفاصيل التسوية النهائية. وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح الملك كأساس للتفاوض، وعقد الاجتماع التالى فى شونة يوم ٢٤ فبراير. ومثل الحكومة الأردنية فوزى المالكى، وزير الدفاع، بالإضافة إلى الملك ورفاعى وطلب الملك من شيلواح قراءة اقتراحه بالنيابة عن

المالكى، بحيث يستطيعون مناقشته وجعل نصه الشخصى أكثر دقة. وبعد اكتمال عملية التنقيح، تم عمل نسختين واضحتين من الاتفاقية، حيث التفت الملك إلى رفاعى والمالكى أولاً ثم شيلواح وديان طالباً منهم توقيع النسختين، ثم أضاف وهو يبتسم «أنتم سوف توقعون وأنا سوف أكون شاهداً ". وتم الاتفاق على أن يقوم الوافدان فى الاجتماع التالى بإحضار النسخ الأولية المعتمدة على هذه التعليمات وذلك بهدف الوصول إلى إصدار صياغة موحدة. وأظهر الملك الكثير من الابتهاج وأبدى ترحيبه بالاتفاقية كنقطة تحول فى المفاوضات، وكان على صواب فى ذلك. ولكنها كانت نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الإسرائيلية - الأردنية فشل عندها التاريخ فى التحول. فبعد مرور أربعة أيام كان هناك اجتماع آخر لدراسة النسختين الأوليين. وأعد الإسرائيليون نصاً طويلاً وقانونياً، ولكنه كان يعالج على الأقل كل النقاط الواردة فى اقتراح الملك. وعلى الجانب الآخر وضع النص الأردنى عبارة " تعديل الهدنة " بدلاً من " معاهدة عدم الاعتداء " وأغفل أى ذكر " لحرية التجارة والنشاط التجارى ". وأوضح الإسرائيليون أنهم ليس لديهم أية نية فى توقيع نسخة جديدة من اتفاقية الهدنة، ورغم المساعى الحثيثة للملكأنتهى الاجتماع دون التوصل لأى اتفاق. وفى الاجتماع التالى فى ٧ مارس، كان من الواضح أن الملك غير قادر على التغلب على معارضة حكومته لتوقيع اتفاقية منفصلة مع إسرائيل. وفى ذلك الوقت كانت الأردن تواجه حملة دعاية عدائية كما تواجه احتمال الطرد من جامعة الدول العربية بسبب تعاملها مع إسرائيل. وكان الملك على استعداد للتغاضى عن هذا الضغط، ولكن حكومته لم تكن كذلك. وفى الاجتماع أفاد الملك بأن الأردن قد أرغمت على الإبطاء من مسيرتها ولكن هذا الإبطاء يعنى تعليقا وليس إلغاء المباحثات. وشعر الإسرائيليون بالإحباط الذى جعلهم على شفا اليأس - حيث بذلت العديد من المحاولات ولكن لم يتحقق إلا القليل - ومع ذلك فإنهم لم يحملوا الملك مسئولية فشل جهودهم المشتركة.. حيث اعتبر شاريت الملك عبدالله ممثلاً للتيار الباحث عن تسوية مع إسرائيل، وذلك فى مواجهة التيار السائد فى العالم العربى لعدم الاعتراف بحقيقة إسرائيل، ومنحه كامل الثقة للتعبير عن شجاعة قناعاته.
وأثناء توقف المباحثات، تدهور الموقف عبر حدود إسرائيل الطويلة وغير الطبيعية مع الأردن على نحو مستمر، مما أدى فى النهاية إلى حدوث اشتباك مسلح بين جيش الدفاع الإسرائيلى والفيلق العربى بحلول نهاية العام. ومع غياب الانضباط المصاحب لمحادثات السلام، تبنى جيش الدفاع الإسرائيلى سياسة بالغة العداء فى التعامل مع الغارات على الأراضى الإسرائيلية والتى كان يشنها بشكل أساسى اللاجئون الفلسطينيون لأسباب اقتصادية. وعلى ذلك فإن الأزمة الدبلوماسية أدت إلى التصعيد العسكرى، والذى أيقظ الآمال فى التوسع الإقليمى، على الأقل فى بعض الأحياء. وأدى مؤتمر سفراء إسرائيل

الذى عقد فى يوليو ١٩٥٠ إلى تهيئة الموقف لإحدى المواجهات المبكرة بين مؤيدى السلام القائم على الوضع الراهن و مؤيدى التوسع الإقليمي. وشدد موشيه شاريت فى خطابه على الحاجة إلى السلام والعلاقات الطبيعية مع جيران إسرائيل وركز على أن السلام مع الأردن شيئاً هاماً، ليس كفاية في حد ذاته، ولكن بالنظر إلى موقف الأردن المتعقل من مشكلة اللاجئين، فإنه يعتبر وسيلة لتسوية سلمية لا تضمن عودة اللاجئين.

وناقش الميجور جنرال دايان بعد وزير الخارجية، مدى قيمة اتفاقيات السلام مع الدول العربية. وقد أشار إلى أن الأردن فقط هو الذى لديه اهتمام حقيقى بالسلام، لأنه يتطلع إلى الحصول على تعويض. أما الدول العربية الأخرى فهى ليست مدفوعة بأى أسباب عملية لصنع السلام، ولكنها على العكس، قد تتعرض مكانتها للاهتزاز بسبب هذا السلام. وزعم ديان أن إسرائيل ترى أن الأمر الأكثر أهمية هو اختراق المنطقة اقتصادياً، لكى تصبح جزءاً من الاقتصاد الشرق أوسطى، بدلاً من تحقيق السلام. واقترح أنه بدلاً من التفاوض حول معاهدة سلام رسمية مع الأردن ودفع ثمنها، فإن إسرائيل يجب أن تستولى على كل الأراضى حتى نهر الأردن. وقدم هذا الاقتراح على نحو ملتو وليس بشكل مباشر، ولكنه قوبل برد حاسم من قبل وزير الخارجية. إذ رد عليه شاريت قائلاً " إن دولة إسرائيل لن تتورط فى مغامرات عسكرية من خلال المبادرة بالهجوم للاستيلاء على الأراضى والتوسع. وهى لن تفعل ذلك، لأننا لا نستطيع أن نتحمل اتهام العالم لنا بالعدوان، ولأننا لأسباب أمنية واجتماعية، لا نستطيع امتصاص هذا العدد الكبير من السكان العرب........ كما أننا لا نستطيع التضحية بالمقاتلين اليهود ولا إلحاق الأذى بالآخرين على نحو مستبد لمجرد إرضاء شهوة التوسع ". وفى إبريل ١٩٥٠ قامت الأردن بضم الضفة الغربية رسمياً، وفى ديسمبر اقترح عبد الله استئناف المفاوضات مع إسرائيل.

تم إجراء هذه المباحثات بواسطة شيلواح ورفاعى، الذى أصبح رئيساً للوزراء فى ذلك الوقت. وكان الهدف من المباحثات التنفيذ الكامل لاتفاقية الهدنة، وخاصة المادة الثانية، التى أعطت إسرائيل حق الوصول للمنشآت الإنسانية، مثل الجامعات والمستشفيات، فى مونت سكوبس، وإلى حائط المبكى، والمدينة القديمة بالقدس. وكان هناك نزاع إقليمي حول نهاريم فى الشمال ووادى عربة فى الجنوب، وقد وعد الملك بتنفيذ البند الثامن كخطوة أولى نحو السلام إذا تم حل هذه النزاعات على نحو يرضى الأردن. ومع ذلك، كان بن جوريون فى ذلك الوقت يناقش ليس فقط مدى إمكانيته ولكن أيضاً مدى الحاجة إلى تحقيق تسوية سياسية مع الأردن. وقدم بن جوريون لشيلواح، الذى جاء للتشاور معه قبل الاجتماع مع عبد الله فى ١٣ فبراير ١٩٥١، ما لا يقل عن سبعة أسباب

لشكوكه. أولاً: إن الأردن لا يمثل كياناً طبيعياً أو سياسياً مستقراً ولكنه نظام قائم على شخص واحد يمكن أن يموت في أى لحظة، كما أنه يعتمد تماماً على بريطانيا. ثانياً: إن التسوية السياسية مع الأردن يجب أن تمهد الطريق للتسوية مع مصر. ثالثاً: إن الاتفاق مع عبدالله بدون سلام مع مصر يمكن ألا يؤدى إلى رفع الحصار الذى يحيط بإسرائيل فى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. رابعاً: هذه الاتفاقية يمكنها أن تؤدى إلى إحكام قبضة بريطانيا على المنطقة المحيطة. أما السبب الخامس فكان على هيئة سؤال: " هل لدينا أى مصلحة فى إلزام أنفسنا بتلك الحدود السخيفة؟ ". سادساً: إن الاتفاق مع مصر يمكن أن يصلح من علاقات إسرائيل مع العالم العربى والإسلامى ككل ويؤدى إلى إقامة علاقات اقتصادية هامة. وأخيراً، فإن مصر بلد طبيعى ومستقر، وليس لديه صراع حقيقى مع إسرائيل. والمضمون الواضح لكل هذه الأسباب هو أن الأولوية يجب أن تعطى لمصر وليس للأردن فى البحث عن السلام. وكان عدم التزام بن جوريون بالتسوية السياسية مع الأردن عاملاً رئيسياً فى فشل المباحثات. واستمرت المباحثات رسمياً حتى وفاة الملك عبد الله، ولكن لم يكن التقدم هو السمة الغالبة عليها. وفشل تبادل المذكرات الرسمية بين شيلواح ورفاعى فى أبريل ١٩٥١ فى حل أى مشاكل بارزة وخلق مشاكل جديدة فيما يتعلق بمونت سكوپاس. وفى مايو وصلت العلاقات بين البلدين إلى طريق مسدود على المستوى الرسمى. واستمرت الاتصالات قائمة، ولكن لم يكن هناك أى التقاء فى الآراء ولم تحدث أى مفاوضات حقيقية. وكان الملك يفعل كل ما بوسعه، ولكن حتى تدخله ومحاولته التوسط بين شيلواح ورفاعى لم ينقذ المباحثات. وعلى الرغم من أن تصميم الملك على التوصل إلى تسوية مع إسرائيل لم يفتر أبداً، فقد كانت عزلته وعجزه فى ازدياد مستمر بسبب سعيه للسلام. وقوبل اقتراحه بالذهاب إلى القدس والاجتماع برئيس الوزراء الإسرائيلى بالصمت المطبق. ولم يظهر بن جوريون من جانبه، أى تصور أو تخيل لموقفه من الأردن. وما كان يمكنه الموافقة عليه هو مجرد إجراء تعديلات طفيفة فى الحدود يقوم على تبادل التنازلات، بينما كان الملك فى حاجة إلى صفقة سخية تعزز موقفه فى اتجاه القبول العربى لإسرائيل. وعلى ذلك فإن السعى نحو تسوية شاملة كان مطلوباً بقوة لأن إسرائيل كانت قوية ومتشددة بينما كان عبد الله ضعيفاً ومعزولاً.

كانت قصة حزينة ذات نهاية مأساوية. ففى يوم الجمعة ٢٠ يوليو ١٩٥١، قتل الملك عبد الله على يد أحد المتعصبين المسلمين أمام المسجد الأقصى فى مدينة القدس القديمة. ويموت الملك عبد الله وصلت حقبة الدبلوماسية الشخصية فى العلاقات الأردنية - الإسرائيلية إلى نهايتها المحتومة. وعند سماع الأنباء، تبادر إلى ذهن بن جوريون فى بادئ الأمر أن يستغل الفرصة لتصحيح أخطاء ١٩٤٨ من خلال تغيير الحدود مع الأردن.

فطلب من مستشاريه العسكريين إعداد خطة عاجلة للاستيلاء على الضفة الغربية، ومع عدم رضائه عن الخطة، فكر بن جوريون في وسيلة ما لكي تسمح بريطانيا لإسرائيل بالاستيلاء على شبه جزيرة سيناء من أجل تحويل قناة السويس إلى ممر مائي عالمي. كما أن طرد المصريين من سيناء يمكن أن يجعل الفرصة سانحة لإقامة قواعد عسكرية بريطانية هناك. وكلما فكر بن جوريون أكثر في فكرة الاستيلاء على سيناء بمساعدة البريطانيين، كلما راقت له أكثر، فهي بخلاف الضفة الغربية، لا تقطنها أعداد كثيفة من العرب. وفي النهاية، اضطر إلى التغاضي عن فكرة القيام بعمل أنجلو - إسرائيلي مشترك ضد مصر وهي الفكرة التي نفذت بعد مرور خمس سنوات، أما مهمة الاستيلاء على كل من سيناء والضفة الغربية فقد تركت لخلفائه بعد مرور ستة عشر عاماً. وقد أدى اغتيال عبد الله إلى إحداث بعض التحولات في فكر بن جوريون. فحتى عام ١٩٥١ كان يقبل مبدأ الوضع الراهن فيما يتعلق بالحدود ولم يفعل شيئاً لتغيير ذلك. وبمجرد اختفاء عبد الله من الساحة، بدأ إيمانه بالوضع الراهن في التزعزع واستغرق في أحلام التوسع الإقليمي. كما جعله الاغتيال أيضاً أكثر تشاؤماً بشأن احتمال التوصل إلى السلام مع بقية العالم العربي. وتوصل إلى أن السلام مع العرب لن يتحقق بالتفاوض ولكنه بدلاً من ذلك، سوف يتحقق بردعهم وقهرهم وإرهابهم.

كان اغتيال الملك عبد الله فترة حرجة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية - العربية. ولخص بن جوريون أثر ذلك أثناء مناقشته للسياسة العربية بعد مرور عام على حادث الاغتيال:

«كان لدينا رجل واحد هو الذى كان يريد السلام مع إسرائيل. وحاولنا التفاوض معه، ولكن البريطانيين تدخلوا وحينئذ جاءت رصاصة ما ووضعت نهاية للأمر. ومع اختفاء عبد الله، انتهى الموضوع برمته».

إذا كان الملك عبد الله أكثر الحكام العرب اعتدالاً في علاقته بإسرائيل، فإن السوريين كانوا أكثر أعداء إسرائيل عناداً وتصلباً. على الأقل كان هذا هو الانطباع السائد في إسرائيل. وكان يتم عادة تناسى أن إسرائيل تمتعت بعام ونصف من العلاقات السلمية مع سوريا بعد توقيع اتفاقية الهدنة في يوليو ١٩٤٩، وأن أول اشتباك عسكري، في ربيع ١٩٥١، كان رداً سورياً على محاولة إسرائيلية لتغيير الوضع الراهن في منطقة الحدود. كما أنه لم يكن معلوماً على نطاق واسع في ذلك المناخ المتجهم للخمسينيات المبكرة، أن هناك مفاوضات قد أجريت بين إسرائيل وسوريا من أجل حل الخلافات بشكل سلمي على الرغم من أنها لم تكلل بالنجاح.

إن حدود الهدنة الإسرائيلية السورية كانت مصدراً للنزاع لأنها كانت تمر بمنابع نهر الأردن الشديدة الحيوية لإسرائيل وبسبب التركيب الطبوغرافي الحساس لمنطقة الحدود، وفوق كل ذلك، لأنها كانت تحتوى على ثلاث مناطق منزوعة السلاح (DMZS) لم يتم تحديد موقفها بوضوح في اتفاقية الهدنة (انظر الخريطة رقم ٥). لقد كان السبب الجذرى للنزاع بين إسرائيل وسوريا والاشتباكات المسلحة بين الدولتين يتمثل في قضية السيادة على المناطق منزوعة السلاح. كانت سوريا تؤمن بأن هذه المناطق يجب أن تظل تحت إشراف الأمم المتحدة حتي يتم توقيع اتفاقية سلام. أما إسرائيل على الجانب الآخر فقد أصرت على أنها تقع داخل حدود سيادتها وأنها فقط ممنوعة من دخول الأسلحة إليها. ونادت اتفاقية الهدنة نفسها باستئناف الحياة المدنية الطبيعية في هذه المناطق، في انتظار التوصل إلى تسوية سلام نهائية. ولكنها لم تشر إلى أى سيادة إسرائيلية على هذه المناطق. وعلى ذلك فقد كان رجال الأمم المتحدة متفقين تماماً مع السوريين ومختلفين مع الإسرائيليين بشأن الوضع القانوني للمناطق منزوعة السلاح. وكانت هناك حفنة من المستوطنات اليهودية في المناطق منزوعة السلاح وعدد كبير من المزارعين السوريين، وكانت إسرائيل تخشى من استغلال سوريا لهؤلاء السكان السوريين لتوسيع نفوذها. وعلى ذلك فقد لجأت إسرائيل إلى سياسة نشطة ومتحجرة القلب لفرض الأمر الواقع على المناطق منزوعة السلاح فور توقيع اتفاقية الهدنة. وكان المهندسان الرئيسيان لهذه السياسة موشيه ديان، الذى كان يشغل منصب ضابط أركان جيش الدفاع الإسرائيلي لشئون الهدنة في الفترة من ٤٩ - ١٩٥٠ ويوسف تكواح، مدير شئون الهدنة بوزارة الخارجية وأحد الصقور الرواد الآخرين. وقد درس تكواح القانون الدولي بهارفارد، وكان يستطيع دائماً الاعتماد على صياغة اتفاقيات قانونية من أجل تبرير حتي أفظع الأعمال الإسرائيلية. وتبني منهج التعنت الخاص بالمؤسسة العسكرية، والذى كان أكثر اهتماماً بتوسيع سيطرة إسرائيل على الأرض والموارد المائية أكثر من اهتمامه بسمعتها العالمية. واعتبره رجال جيش الدفاع الإسرائيلي واحداً منهم، كرجل عسكرى بملابس مدنية. والحقيقة، أنه كان بالنسبة لهم حصان طروادة داخل اتجاه الإخاء الدبلوماسي الأنجلو سكسوني السائد. فالوظيفة الأساسية للدبلوماسية الإسرائيلية في رأيه هي خدمة احتياجات أمن الدولة. ووجد بن جوريون في تكواح رجله المنشود. فلقد كان بن جوريون يعتبر أن السيطرة الكاملة على المناطق منزوعة السلاح احتياجاً أمنياً إسرائيلياً بالغ الأهمية. ولذلك أراد لفظ السوريين خارج المناطق منزوعة السلاح حتى ولو كان ذلك لا يتفق مع روح أو نصوص اتفاقية الهدنة. وكانت سياسته هنا ليست الحفاظ على الوضع الراهن ولكن تغييره. وهذه السياسة كان لها ثلاثة أهداف أساسية: السيطرة الفعلية على

المناطق المتنازع عليها، واحتواء النفوذ السورى، وفعل ذلك بعيداً عن إشراف الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق الهدف الأول، قامت إسرائيل بشراء الأرض من القرويين السوريين، وبناء مستوطنات يهودية، وإقامة مستوطنات زراعية جديدة، وبناء التحصينات حولها، وإدخال الجنود متخفيين فى زى مدنيين أو رجال شرطة.

ولتحقيق الهدف الثانى، استغلت إسرائيل الفرصة السانحة فى مارس ١٩٥١ عندما رفض المئات من البدو قبول بطاقات الهوية الإسرائيلية و تم نقلهم بالقوة من المنطقة منزوعة السلاح المركزية إلى قرى عربية فى شمال إسرائيل. وسعياً وراء الهدف الثالث، رفضت إسرائيل الاعتراف بسلطة الأمم المتحدة على الأنشطة المدنية ووضعت حتى حواجز الطرق لمنع رجال الأمم المتحدة من دخول المناطق منزوعة السلاح. وشعرت سوريا وكذلك مراقبو الأمم المتحدة بأنهم خدعوا وأصابهم الاضطراب بسبب اتجاه السياسة الإسرائيلية. وفى أوائل ١٩٥١ تبنت إسرائيل مشروعاً تنموياً ضخماً وهو تجفيف بحيرة هوليح Huleh، والذى كان يهدف إلى استصلاح ١٥ ألف هكتار للزراعة. وعلى الرغم من أن البحيرة نفسها كانت خارج نطاق المناطق منزوعة السلاح، فإن المرحلة الأولى من هذا المشروع قد تضمنت العمل على أرض مملوكة للعرب فى المنطقة المركزية منزوعة السلاح. وطالما كان العمل مقتصراً على أرض مملوكة لليهود، حتى داخل المناطق منزوعة السلاح، لم تبد سوريا أى اعتراض. ولكن عندما وصلت المعدات إلى أرض القرى العربية، تقدم السوريون بشكوى إلى لجنة الهدنة السورية - الإسرائيلية المشتركة (MAC)، ورفض الميجور جنرال وليام رايلى، رئيس لجنة الهدنة المشتركة، الزعم السورى بأن المشروع سوف يعطى إسرائيل ميزة عسكرية ولكنه أمر بالتوقف عن العمل فى المشروع لحين التوصل إلى اتفاق مشترك لتعويض ملاك الأراضى العرب. وفسرت إسرائيل هذا الحكم على هواها وتبنت سياسة دفع الأمور إلى حافة الهاوية، مما أدى إلى حدوث شقاق مع الأمم المتحدة وإلى حادث عنيف مع السوريين. وفشل الاجتماع الذى تم بين رئيس الأركان السورى ونظيره الإسرائيلى فى حل النزاع وأدى إلى تصعيد حدة التوتر.

وفى يوم ٣٠ مارس، فى اجتماع برئاسة رئيس الوزراء فى غياب وزير الخارجية بسبب مرضه، تقرر الاستمرار فى تجفيف البحيرة، والامتناع عن أى عمل عسكرى إلا فى حالة الدفاع عن النفس، واتخاذ سلسلة من الإجراءات العملية للتأكيد على السيادة الإسرائيلية فى المنطقة المركزية منزوعة السلاح. وكان أحد هذه الإجراءات يتمثل فى الإخلاء الجبرى لثمانمائة مواطن يقطنون قريتين عربيتين فى المنطقة منزوعة السلاح. وقد أدان رجال الأمم المتحدة هذا العمل. وتبع ذلك عقد مباحثات غير رسمية وتم تحقيق بعض التقدم فيها. وقد تم الترتيب لاجتماع اللجنة المشتركة للهدنة MAC فى يوم ٤ إبريل. ومع

ذلك، ففي هذا اليوم بالتحديد، تم اتخاذ قرار على مستوى عال بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي لإرسال فرقة من الجنود يرتدون ملابس الشرطة إلى منطقة الهامة al - Ham-ma في النهاية الجنوبية للمنطقة منزوعة السلاح. وكان المقصود من ذلك أن تقوم هذه الفرقة برفع العلم الإسرائيلي في منطقة تخضع بالكامل للهيمنة السورية. ورد الجيش السوري على ذلك بعنف، من خلال إطلاق النار وقتل سبعة من أفراد الفرقة وأعاق إخلاء الباقين. وهاجم أعضاء لجنة الكنيست للدفاع والشئون الخارجية، وكذلك كبار المسئولين في وزارة الخارجية عملية إرسال الفرقة إلى منطقة الهامة بعنف شديد.

تم انتقاد قادة جيش الدفاع بسبب فشلهم في التشاور مع الخبراء السياسيين ولعدم وضعهم العواقب السياسة لقراراتهم العسكرية في الاعتبار. واعتبر شاريت إرسال الفرقة " تصرفاً أهوج وتفكيرا مريضا " واتهم المسئولين بتبلد الشعور وتعمد إلقاء الرجال إلى التهلكة واقترح أيضاً القيام بتنسيق دقيق يومي بين جيش الدفاع ووزارة الخارجية لإدارة شئون الهدنة. اجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ أبريل، في غياب وزير الخارجية، ووافق على تدمير ثلاث قرى عربية داخل المنطقة منزوعة السلاح، والقصف الجوي لمركز القيادة السوري ومركز الشرطة في منطقة الهامة، ومقاطعة اللجنة المشتركة للهدنة وإرسال شكوى إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشأن مقتل " رجال الشرطة " السبعة. وهذا الرد على الحادث الذي تسببت فيه إسرائيل كان عدوانياً بدرجة تثير الدهشة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها القوات الجوية الإسرائيلية بأعمال عسكرية منذ إبرام اتفاقيات الهدنة. وكان الهدف من هذه العمليات تطهير منطقة الحدود من المواطنين العرب، والإعلان عن تصميم إسرائيل على رفضها لأي قيود تفرض على السيادة التي تدعيها في المناطق منزوعة السلاح، وردع السورين عن اللجوء إلى القوة العسكرية مرة أخرى. ومع ذلك، فإن السورين لم يرتدعوا. وفي أوائل مايو، عبرت القوات السورية المنطقة المركزية منزوعة السلاح واحتلت منطقة تل المطيلة Tal al - Mutlla، وهي هضبة استراتيجية شمال بحر الجليل، تقع على بعد ميل غرب خط الهدنة.

نجح جيش الدفاع في استعادة هذه الضفة من خلال عملية نفذت بشكل ردىء مما أدى إلى سقوط أربعين قتيلا وتحطيم معنويات الجيش. وتقدمت إسرائيل بشكوى إلى الأمم المتحدة، ولكن مجلس الأمن في ١٨ مايو أدان إسرائيل بسبب هجومها على منطقة الهامة، وطلب منها إعادة المواطنين العرب الذين طردتهم من المنطقة منزوعة السلاح، واستئناف تجفيف البحيرة على شرط موافقة لجنة الهدنة المشتركة، وكانت المفاوضات مع الجنرال رايلي طويلة وقاسية، وأدت إلى تأخيرات وتغييرات في المشروع، الذي أعتبر ذو أهمية بالغة للنمو الاقتصادي لإسرائيل. وأقنعت التجربة ككل بن جوريون بأن العلاقات مع

سوريا قد وصلت إلى درجة الصفر وأن إسرائيل يجب أن تعمل من جانب واحد لاستكمال مشروع تجفيف البحيرة وعندما اكتمل المشروع، وبعد حمامات الدم والتضحية بسمعة إسرائيل الدولية، أجمع الخبراء على أنه ليس فقط غير ضرورى ولكنه أيضاً مدمر للزراعة والبيئة الإسرائيلية. وانتهت المواجهة العسكرية بين إسرائيل وسوريا فى مايو، ولكن بدون حل المشكلة الأساسية ألا وهى السيادة على المناطق منزوعة السلاح. وبعد مرور شهر اقترح السوريون على مندوب إسرائيل فى لجنة الهدنة المشتركة إجراء مباحثات سياسية على مستوى عال بشأن تقسيم المناطق منزوعة السلاح. ورفض المندوب الإسرائيلى الفكرة على أساس أن سوريا ليس لها حق التدخل فى شئون المناطق منزوعة السلاح، ولكنه اقتنع آخر الأمر بإرسال الاقتراح إلى حكومته. ونظر شاريت إلى ذلك العرض بارتياح، ولكن شيلواح اعتبره محفوفاً بالمخاطر وحذر رجال الجيش من أن الموافقة على التفاوض مع السوريين حول المناطق منزوعة السلاح يمكن أن يعتبر فى حد ذاته اعترافاً بحقوق سورية معينة فى هذه المناطق. وكان من رأيهم أن العرض السورى مدفوع فقط بالرغبة فى تحقيق مكاسب إقليمية وليس نابعاً من الرغبة فى مراجعة شاملة للعلاقات بين البلدين. ووافقت إسرائيل على إجراء المباحثات ولكن بشرط عدم اقتصارها على مشكلة الحدود. و لم يتم قبول جدول الأعمال المقترح بواسطة إسرائيل، والذى كان يشتمل على علاقات اقتصادية واتفاقية سلام، بواسطة السوريين، وبذلك لم يعقد الاجتماع. وتغير موقف سوريا تجاه إسرائيل عندما استولى أديب شيشاكلى، نائب رئيس الأركان على السلطة فى نوفمبر ١٩٥١، وقد أراد شيشاكلى، الذى كان موالياً بقوة للأمريكيين، التعايش مع إسرائيل من أجل أن يتمكن من التفرغ للإصلاح الداخلى وإعادة البناء. وكخطوة أولى سعى نحو تقوية سيطرة سوريا الراهنة على أجزاء من المناطق منزوعة السلاح مع التفاوض حول اتفاقية رسمية عبر لجنة الهدنة المشتركة. وبعد مفاوضات مطولة بشأن جدول الأعمال ومستوى المباحثات، تم عقد اجتماع فى ٩ أكتوبر ١٩٥٢ فى فندق شولاميت فى روش بينا، شمال بحر الجليل. ورأس الوفد الإسرائيلى الجنرال ديان، الذى تم تعيينه فى يونيو رئيساً للجبهة الشمالية، بينما كان يرأس الوفد السورى المقدم راسان جديد. وحضر مراقبو الأمم المتحدة الاجتماع بناء على إصرار سوريا، ولكن بعد جلسة واحدة انسحبوا وتركوا الوفدين لإجراء مباحثات مباشرة. واقترح السوريون تقسيم المناطق منزوعة السلاح بين الجانبين عبر خط يقع على الجانب الشرقى من البحيرات ونهر الأردن. ولم يقر الوفد الإسرائيلى هذا التقسيم ولكنه أصر على أن الاتفاق يجب أن يكون جزءاً من تسوية سلام شاملة أو على الأقل يتم وصفه على أنه خطوة ما انطلاقا من اتفاقية الهدنة على طريق السلام. وفضل السوريون التباحث حول تعديل نصوص الهدنة الحالية بموافقة الطرفين.

وانتهى الاجتماع دون التوصل إلى أى قرار ولكن مع الاتفاق على استمرار المباحثات. وأحس شاريت عند قراءته لتقارير الاجتماع أن الموقف الإسرائيلي لم يكن عقلانيا. وفصل ذلك قائلاً، إن أى شخص لا تربطه مصلحة بالموضوع يقرأ هذه التقارير، سوف يستنتج أنه بينما أبدى السوريون حسن نواياهم وحاولوا حل نقاط الخلاف بين الجانبين فى الأمور الهامة، فإن الإسرائيليين توقفوا عند القضايا الشكلية والأمور القانونية. كان من الواضح أن السوريين صامدون من أجل الوصول لأبعد من ذلك. وبصرف النظر عن ذلك، من حيث الوسيلة المستخدمة، كافح السوريون من أجل حل المشكلة بطريقة بسيطة وعملية، بينما عقد الإسرائيليون الأمر بدقائق قانونية اقتربت من درجة السفسطة.

وقد اختلف بن جوريون مع شاريت فى عدد من النقاط. أولاً، أشار إلى أن السوريين قد طلبوا أراضى وحقوق مياه ليست من حقهم. وعلى الرغم من أن هذه الأراضى منزوعة السلاح، فهى جزء من أرض إسرائيل، وهى فى الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

ثانياً : إن السؤال لا يتمثل فى هل ستتفاوض حول المناطق منزوعة السلاح أم لا أو عبر أى إطار سوف يكون التفاوض ولكن السؤال هو ما الذى يقدمه السوريون مقابل الأراضى التى يطالبون بها.

ثالثاً : وافق كلية على أنهم يجب أن يصروا على عدم إبرام معاهدة عدم اعتداء، لأن ذلك موجود بالفعل فى اتفاقية الهدنة. من ناحية أخرى، لم يوافق على أن تصفية النزاع على الأراضى مع سوريا سوف يكون إنجازاً هاماً، لأن أى نزاع يمكن حله بسهولة إذا قبل أحد الجانبين مطالب الآخر. وفى الختام، أفاد بن جوريون بأن إسرائيل يجب ألا تدخل فى أى مفاوضات رسمية عن تصفية الخلاف حول المناطق منزوعة السلاح طالما أن سوريا لم تقدم المقابل لتنازلات إسرائيل. وقبل كل شئ، يجب على إسرائيل ألا تتنازل عن حقها فى نهر الأردن وبحر الجليل بدون مقابل سورى مناسب، والذى هو – فى رأيه – غير متوقع فى الواقع.

لقد تقرر الاستمرار فى المباحثات مع السوريين ولكن مع تأهب إسرائيل لأن تكون أكثر حذراً وأن تتشاور مع خبراء المياه. وتم الاتفاق على قبول الموقف السورى بشأن أن المباحثات يجب أن تجرى فى إطار اتفاقية الهدنة. وتم الاتفاق أيضاً من حيث المبدأ على التنازل عن مناطق صغيرة، إذا كان يمكن الحفاظ على مصالح إسرائيل، من المنظور الاستراتيجى ومن منظور الاستيطان. وتم عقد تسعة اجتماعات فى الفترة من ١٥ يناير وحتى ٢٧ مايو ١٩٥٣، تحت إشراف الأمم المتحدة وبتشجيع أمريكى، فى محاولة للوصول إلى اتفاقية حول تقسيم المناطق منزوعة السلاح بين البلدين. وعقدت الاجتماعات ما بين إدارة الجمارك السورية فى منطقة جسر بنوت ياكوف وروش بينا. وبالإضافة إلى

المباحثات الرسمية في وجود مراقبي الأمم المتحدة، كان هناك العديد من اللقاءات غير الرسمية. ولم يتم الاحتفاظ بسجل لهذه المناقشات، ولكن المندوبين الإسرائيليين أعدوا تقريراً مفصلاً عن كل اجتماع لرؤسائهم. وفي الاجتماع الثامن، يوم ١٣ إبريل، بدأ المندوبون السوريون في تلهف للغاية على تحقيق تقدم ما، ومنحوا إسرائيل حوالي ٧٠ ٪ من المناطق منزوعة السلاح. وتم تحقيق نتائج هامة وكتابة عدد من الاقتراحات والملخصات، ولكنها كانت في انتظار قرار الحكومتين. واجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٦ أبريل من أجل النظر في الاقتراحات السورية الأخيرة لتقسيم المناطق منزوعة السلاح. وتمت دعوة - سمحة بلاس، رئيس هيئة تخطيط المياه، إلى الاجتماع، وعرض ديان على بلاس المقترحات السورية على الخريطة وقد أخبر بلاس ديان أنه على الرغم من أن معظم الأراضي التي من المتوقع أن تتخلى عنها إسرائيل غير صالحة للزراعة، فإن الخريطة لا تتواءم مع مشروعات تنمية المياه والري الإسرائيلية. فإذا تم نقل الحدود العالمية عند بانيساس، كما أفاد، فإن سيطرة إسرائيل على موارد المياه في هذه المنطقة سوف تتأثر بذلك. وأذعن ديان الذي سبق أن وافق على الخريطة، لمعلومات بلاس الرفيعة عن قضايا المياه وطلب بن جوريون من بلاس الالتقاء به قبل اجتماع مجلس الوزراء.

وقدم له بلاس أسباب رفضه للخريطة، وركز مرة أخرى على موضوع المياه وليس الأرض. ورد بن جوريون بالقول بأن هذه الاعتبارات هامة ولكن السلام أكثر أهمية. وأضاف أنه بما أن إسرائيل في حالة صراع مع كل الدول العربية، فمن المهم توقيع اتفاقية بين إسرائيل وإحدى الدول العربية على الأقل. وشرح بلاس اعتراضاته للمرة الثالثة أمام مجلس الوزراء بأكمله. وبعد ذلك قام بن جوريون بعرض وجهة نظره في الموضوع ببعض الإسهاب. وبدا الوزراء الآخرون في نظر بلاس وكأنهم أطفال مهذبون مرتعدون في إحدى رياض الأطفال. وكان أي شخص يرغب في قول أي شئ يرفع يده بتردد أمام السطوة الطاغية لرئيس الوزراء. وفي هذه المناسبة تحدث مؤيداً المشروع على الرغم من عيوبه، وركز على أهمية تنمية المنطقة الشمالية من أجل مستقبل إسرائيل والحاجة إلى الهدوء وتجنب الصراع على مدى العشر سنوات القادمة. وقرر مجلس الوزراء الاستمرار في التفاوض مع السوريين مع الأخذ في الاعتبار النقاط والتحفظات التي قدمها بلاس. وعلى الرغم من صياغة القرار بشكل إيجابي، فإن هذا القرار يبدو وكأنه قد اغتال المفاوضات.

إذ اشتمل على تغييرات في الاتفاقية الأصلية ووضع شروطا جديدة جعلت من الصعب المضي قدماً. وفي الاجتماعين الأخيرين، يومي ٤، ٢٧ مايو، قدمت إسرائيل شروطها الجديدة.

من جانبها رفضت سوريا هذه الشروط، وانتهت المفاوضات دون الوصول إلى اتفاق. إن فشل هذه المباحثات رفيعة المستوى يحتاج إلى تفسير. فمن الناحية الظاهرية، يبدو أن الاعتراض من جانب العسكريين الإسرائيليين أجهض المقترحات السورية، ولكن الأمر لم يكن كذلك. فالعسكريين كانوا راغبين بالفعل في التخلي عن مناطق هامشية صغيرة ليست لديهم سيطرة فعلية عليها، وذلك من أجل تحقيق سيطرة كاملة على الجانب الأعظم من مناطق الجهة الغربية من الحدود الدولية. وأبدى بعض كبار مسئولى وزارة الخارجية قلقهم من أن التخلي عن بعض الأراضي يمكن أن يمثل سابقة غير سارة لمفاوضات السلام المستقبلية. ولكن النهج الذى انتهجه شاريت كان نفعياً تماماً. وفكر فى أنه إذا كان من المهم تقديم تنازلات محدودة عن الأراضي من أجل تجنب مصدر رئيسى للنزا ع، فإن ذلك يستحق الثمن الذى يدفع فيه. لم يرفض بن جوريون أيضاً التنازلات الخاصة بالأراضي من حيث المبدأ، ولكنه أصر فقط على أخذ المقابل. وكانت العقبة على طريق الوصول لاتفاق ليست الأراضي ولكن حقوق المياه. وتلك المنظومة من المقترحات التي حظيت بتأييد الصفوة السياسية والعسكرية أجهضت لأنها لم ترض متطلبات أحد خبراء المياه والتي تبدو مثيرة للدهشة. وهذا يشير إلى غياب مهارة القيادة ومميزات رجل الدولة عن بن جوريون عندما وضع فى محك الاختبار.

وفى التحليل النهائى، نجد أن إصرار إسرائيل على التمتع بحقوق شاملة وغير منقوصة على البحيرات ونهر الأردن كان لابد أن يفسد الأمر. ففرصة الوصول لاتفاق مع أحد الخصوم الرئيسيين كانت سانحة وسمح لها بالتسرب من راحة اليد. ومع ذلك فإن حقيقة أن المفاوضات كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح هى فى حد ذاتها ذات مغزى لأنها تبين، على نحو يتناقض مع المفاهيم الإسرائيلية الشائعة، إن سوريا كانت قادرة على التصرف بطريقة عملية ونفعية وبناءة.

بعد اغتيال الملك عبد الله فى يوليو ١٩٥١، حولت إسرائيل مؤشر بوصلة السلام من الأردن إلى مصر. لقد كان هناك دائماً افتراض أساسى لدى السياسة الخارجية الإسرائيلية بأن مصر هى مفتاح التعايش مع العالم العربى. فتاريخ مصر وحجمها وتماسكها القومى وزعامتها تتضافر جميعاً لكى تجعل منها الشريك المفضل للسلام. وعقدت مباحثات مباشرة بين ممثلى إسرائيل ومصر فى رودس ولوزان وفى أماكن أخرى. واقترحت هذه المباحثات أن مصر يمكنها أن تعقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل فى مقابل الحصول فقط على تنازلات كبرى فى منطقة النقب ومقابل عودة اللاجئين الفلسطينيين. ولم يكن هناك أى سياسى جاد فى إسرائيل على استعداد لدفع هذا الثمن. ومثل الأردن كانت مصر يحكمها ملك، ولكن بينما كان الملك عبد الله معتدلاً ونفعياً فى

مسلكه تجاه إسرائيل، فإن الملك فاروق كان راسخ العداء. فكان هو الذى قرر أن يخوض الجيش المصرى المعركة ضد إسرائيل فى مايو ١٩٤٨، وهو من واصل مقاومة التسوية مع إسرائيل بعد الحرب إلا بشروطه الخاصة.

وعلى ذلك فإن ثورة الضباط الأحرار التى أطاحت بالملكية من خلال انقلاب سلمى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أنعشت الآمال فى أن فصلا جديدا فى تاريخ العلاقات الإسرائيلية المصرية على وشك أن يبدأ. كتب شاريت يقول " إن الإطاحة بفاروق تزيل على الأقل إحدى العقبات على طريق السلام، ذلك السلام الجريح الكبرياء بسبب ملك عنيد." وكانت إحدى الشكاوى العديدة للضباط الأحرار تتمثل فى أن الملكية ألقت بالجيش المصرى فى المستنقع الفلسطينى لأسباب ملكية ودون الاستعدادات والإمدادات الكافية. وأعلن الضباط الأحرار عن عزمهم على إدارة ظهورهم للمغامرات العربية والمواجهة مع إسرائيل والتركيز على الإصلاحات الداخلية. وأبقوا على ماهر، وهو أحد المحافظين المؤيدين للملك، كرئيس مدنى للوزراء وعملوا على التخفيف من احتكاكات الحدود مع إسرائيل. علاوة على ذلك، من الناحية الأيديولوجية كان النظام الجديد لديه الكثير من الأشياء المشتركة مع الحكومة الاشتراكية فى إسرائيل أكثر مما كان لدى النظام القديم ولم ينظر بن جوريون ورفاقه إلى الجنرال محمد نجيب وزملائه الضباط على أنهم خونة، ولكن كمصريين وطنيين حقيقيين يفضلون النظر إلى الصراع مع إسرائيل على أنه ليس فى صالح بلدهم. وقادهم هذا التحليل إلى تعليق كل آمالهم على التوصل إلى سلام مع النظام الجديد.

وفى يوم ١٨ أغسطس، فى خطابه أمام الكنيست، هنأ بن جوريون الضباط الأحرار على ثورتهم وعبر عن أمله فى بداية جديدة للعلاقات المصرية - الإسرائيلية. وأعلن بن جوريون أنه " ليس هناك أساس لأى صراع بين مصر وإسرائيل. فهناك صحراء شاسعة تفصل بين البلدين ولا تترك أى فرصة لنزاعات الحدود. ولم يكن هناك أبداً، ولا يوجد الآن، أى سبب للصراع السياسى أو الاقتصادى أو الإقليمى بين الجانبين وتتمنى دولة إسرائيل أن ترى مصر حرة ومستقلة ومتقدمة ". هذه الافتتاحية العلنية سرعان ما تبعتها رسائل خاصة إلى مجلس قيادة الثورة (RCC) الذى كان يرأسه محمد نجيب. وفى ٢٢ أغسطس، توجه شمئيل ديفون shmuel Divon سكرتير أول السفارة الإسرائيلية فى باريس، إلى مقر إقامة على شوقى القائم بأعمال السفارة المصرية هناك، وسلمه اقتراحا من الحكومة الإسرائيلية. وكان يتضمن الاقتراح عقد اجتماع سرى لمناقشة السلام بين البلدين أو إذا فضلت الحكومة المصرية ذلك، إجراء مفاوضات لاستكشاف مدى إمكانية التوصل لتسوية سلام. ولم يتم استقبال أى رد مباشر من مجلس قيادة الثورة، ولكن تم تسليم العديد من رسائل النوايا الحسنة بواسطة دبلوماسيين مصريين وبواسطة وسطاء،

وأثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام ممثلو مصر بتصعيد الهجوم على إسرائيل. هذه الرسائل المتناقضة قد أثارت الشكوك الإسرائيلية في أن نجيب كان يلعب لعبة مزدوجة : فهو يتصنع الاعتدال الذى يمكن أن يمكنه من الحصول على الأسلحة والمساعدات الاقتصادية بدون اتخاذ أى خطوات ملموسة نحو التسوية مع إسرائيل.

إن الشك المشوب بالإحباط قد أحاط بالنظام الجديد. أعرب الكثير من كبار المسئولين الذين اجتمعوا من أجل التشاور فى مكتب رئيس الوزراء فى أكتوبر عن أسفهم بسبب عدم حدوث أى تقدم فى العلاقات مع مصر واقترحوا أفكارا عديدة من أجل دفع عجلة السلام. ولكن بن جوريون، بإيجاز، قام بدس سموم التشكيك. فقد أفاد بأن حديث إسرائيل عن السلام ليس خدعة، وأضاف " ولكن فى نفس الوقت يجب علينا أن نتذكر أن هناك حدودا لرغبتنا فى السلام مع العرب. فهو أحد اهتماماتنا، ولكنه ليس اهتمامنا الأول أو كل اهتماماتنا. فأول الأشياء وأهمها إننا يجب أن ننظر إلى احتياجات إسرائيل، سواء أدى ذلك أو لم يؤد إلى تحسن علاقاتنا مع العرب. العامل الثانى فى وجودنا يتمثل فى اليهود الأمريكيين وعلاقاتهم بنا (وكذلك الدولة الأمريكية طالما أن هؤلاء اليهود يعيشون فيها). الشىء الثالث، السلام مع العرب. هذا هو ترتيب الأولويات." وعلى الرغم من أن السلام مع العرب كان مجرد أولوية ثالثة، فقد استمرت الاتصالات مع الدبلوماسيين المصرين. وفى أواخر أكتوبر، قام شمئيل ديفون بالاتصال بعبد الرحمن صادق، الذى أوفد من قبل مجلس قيادة الثورة لشغل منصب الملحق الصحفى بالسفارة المصرية فى باريس. وحذره صادق من أن هذه اللقاءات لا تمثل اتصالاً رسمياً بين البلدين، ولكنه كشف النقاب أيضاً عن أنه مكلف بإرسال تقارير مباشرة إلى مجلس قيادة الثورة. وعلى ذلك فقد كانت إسرائيل تمتلك قناة هامة لإرسال الرسائل والاقتراحات إلى الضباط الأحرار. وكان الضباط الأحرار غير قادرين على الموافقة على الرد على اقتراح السلام الإسرائيلى الجرىء، ولكنهم كانوا يرغبون فى استمرار هذه الاتصالات. وعلى ذلك، فقد ظلت قناة باريس مفتوحة لمدة تزيد على عامين. ولقد تم تبادل رسائل هامة للغاية عبر هذه القناة فى النصف الأول من عام ١٩٥٣ وداخل مجلس قيادة الثورة كان أحد المؤيدين الرئيسيين لاستمرار الاتصالات والسعى نحو التفاهم مع إسرائيل هو الكولونيل جمال عبد الناصر، الذى كان برتبة ميجور فى حرب فلسطين وكانت له اتصالات مع الضباط الإسرائيليين عندما كان لواؤه تحت الحصار فى الفالوجا. وكان ناصر فى ذلك الوقت الضابط المسئول عن الإشراف على الاتصالات مع الإسرائيليين فى مجلس قيادة الثورة. وكان صادق يكتب التقارير إليه مباشرة ويتلقى منه التعليمات. وفى نهاية يناير، أخبر صادق ديفون أن ناصر قد أمره بإجراء مباحثات معه بالنيابة عن مجلس قيادة الثورة على أن يخبره بأن مصر

حالياً لا تستطيع الخروج على الإجماع العربي بشأن قضية فلسطين. وفي غضون ذلك، طلب صادق تأييد إسرائيل لكي تحصل مصر على مساعدة اقتصادية من أمريكا، بالإضافة إلى الدعم المعنوى لمطالبة مصر بانسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس.

وتم التأكيد على أن ناصر يرغب في أن تظل هذه الاتصالات سرية تماماً وحذر من قطعها إذا حدث خلاف ذلك. وبعد التشاور مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أمر ريفين شيلواح ديفون أن يقدم الرد التالي. أولاً: إن إسرائيل ترحب بإقامة اتصال وتخول ديفون سلطة القيام به. ثانياً: تأسف إسرائيل لعدم رغبة مصر الخروج على الموقف العدائي للدول العربية. ثالثا: تأمل إسرائيل في حدوث تحول جوهرى في العلاقات بين البلدين ولكنها تعتقد أن مصر يجب عليها على الأقل أن تراعي اتفاقية الهدنة وقرارات مجلس الأمن بشأن حرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة. رابعاً: إن إسرائيل على استعداد لمساعدة مصر في المجال الاقتصادى من خلال طلب شراء ما قيمته خمسة ملايين دولار من القطن ومنتجات أخرى إذا قامت مصر برفع القيود على مرور ناقلات البترول الإسرائيلية عبر قناة السويس وخليج العقبة. خامساً: تبدى إسرائيل تعاطفها مع رغبة مصر في جلاء القوات البريطانية وترغب في تأييد مصر في ذلك إذا قامت مصر أولاً بتحسين العلاقات المصرية الإسرائيلية. وأخيراً تكرر إسرائيل اقتراحها بعقد اجتماع سرى على مستوى رفيع لإزالة العقبات في سبيل تحسين العلاقات بين البلدين. وفي يوم ١٢ مايو، التقى صادق مع ديفون في فندق رينولدز بباريس، وعرض عليه نسخة من خطاب مكتوب على إحدى المطبوعات الرسمية لمجلس قيادة الثورة، وموجه إلى صادق وموقع بواسطة ناصر كنائب لنجيب. وأوضح الخطاب أن الرأى العام في مصر والعالم العربي يرى أنه من الحكمة أن يبنى مجلس قيادة الثورة سياسته تجاه إسرائيل بالتدريج وأن التصريحات العدائية ضد إسرائيل خطوة أولى في هذا الاتجاه. وتعهد ناصر مرة أخرى بأن مجلس قيادة الثورة لا يضمر أى نوايا عدوانية، وأنه سعيد بقبول إسرائيل لكلمته على أساس الثقة المتبادلة. وحث إسرائيل على استعمال نفوذها في أمريكا من أجل دعم مطلب مصر بانسحاب القوات البريطانية وأفاد بأن هذا يمكن أن يسهل وصول مجلس قيادة الثورة لتسوية نهائية مع إسرائيل. كما أن مجلس قيادة الثورة ممتناً للعرض الإسرائيلي لشراء القطن المصرى ولكنه يشعر أن ذلك لم يأن أوانه بعد. وأخيراً، للتعبير عن النوايا الحسنة، اقترح مجلس قيادة الثورة دراسة موضوع مرور السفن الإسرائيلية وبدأ بالفعل التخفيف من القيود. ويمكن النظر إلى رسالة ناصر على أنها ذات مغزى شديد الأهمية لأنها أشارت للمرة الأولى التي يثنى فيها مجلس قيادة الثورة على حكومة

إسرائيل بسبب رغبتها في اتخاذ سلسلة من الخطوات لتحسين العلاقات بين البلدين وتمهيد الطريق لتسوية نهائية. ولكن بن جوريون لم ينظر إلى الأمر على هذا النحو. ففي خطاب موجز إلى شاريت، أشار إلى أن الموقف المصري يمكن تلخيصه على النحو التالي :

«نحن المصريون سوف نستمر في الهجوم على إسرائيل إلى جانب الشعوب العربية، ويجب على إسرائيل أن تثبت حسن نواياها تجاهنا من خلال شراء القطن واستغلال نفوذها في الولايات المتحدة لصالح مصر ". وقد أمر بن جوريون أن يقوم شاريت بتوضيح نقطتين للجانب الآخر: " (١) إننا مستعدون لحشد نفوذنا السياسي لصالح المطالب المصرية في موضوع السويس، ولكن فقط في حالة حصولنا على تعهدات واضحة بحرية المرور عبر قناة السويس إلى إيلات للسفن الإسرائيلية و السفن المتجهة إلى إسرائيل. (٢) طالما لم يتحقق سلام بيننا وبين مصر، فسوف نستمر في الاعتراض على إمداد مصر بالسلاح ". ولم يكن رد شاريت على ناصر فظاً كما أراد بن جوريون، ولكنه حمل القليل من ذلك. فقد كان شاريت ومعاونوه يؤمنون بأن ظروف مصر الصعبة يجب أن تستغل لاكتشاف ما إذا كانت مصر تمضي قدماً نحو التوصل لتسوية أم لا. وكان الهدف من رسالة شاريت توضيح أن إسرائيل ليست على استعداد للتسامح في لعبة الوعود الجوفاء، وأن مصر سوف يحكم عليها من خلال الأفعال وليس الأقوال والاختبار العملي لمصر يتمثل في السماح بحرية المرور عبر قناة السويس والتقدم في المجالات الأخرى نحو التسوية. ولكن كان هناك اختبار فوري يتمثل في الموافقة على عقد اجتماع سري على مستوى أعلى من المستوى الحالي. لم يتلق شاريت أي رد على خطابه، ولكن ديفون قد تناهى إلى سمعه عبر اتصالاته المصرية أن مجلس قيادة الثورة قرر التوقف عن طلب مساعدة إسرائيل في الحصول على معونة اقتصادية أمريكية، لأنه لا يريد تحمل مسئولية أي التزام. وقد علم ديفون من صادق في أكتوبر أن ناصر كان شديد الاهتمام بالسرية وأنه قد ترامى إليه أن الإسرائيليين قد أحاطوا الأمريكيين علماً باتصالاتهم معه. وقد استبعد ناصر فكرة الاجتماع بإسرائيل على مستوى عال حتى يتم حل نزاع السويس وحتى يحدث ذلك فإنه يأمل أن تتمتع العلاقات بين مصر وإسرائيل بالتفاهم المتبادل. ومع ذلك، استمرت الشكوك على الجانب الإسرائيلي في أن مجلس قيادة الثورة ليست لديه النية للدخول في مفاوضات سلام جادة. وبحلول نهاية العام، أصبحت الآمال العظام التي أيقظتها الثورة المصرية في النفوس رماداً تذروه الرياح.

صاحب عدم حدوث تقدم في المحادثات السرية بين إسرائيل وجيرانها تدهور في الموقف على الحدود الإسرائيلية. وقد وضع القائمون على تخطيط الدفاع الإسرائيلي حداً فاصلاً هاماً بين مشكلة " الأمن الأساسي " و مشكلة " الأمن اليومي ". فالأولى تشير إلى

جولة ثانية، هجوم واسع النطاق (أو شامل) من قبل الجيوش النظامية للدول العربية والذى يمكن أن يعرض وجود إسرائيل للخطر. أما الثانية فتشير إلى الاستفزازات، والأعمال العدائية عبر الحدود، والغارات الصغيرة على الأراضى الإسرائيلية بواسطة المدنيين والقوات غير النظامية. فبعد إبرام اتفاقيات الهدنة فى صيف ١٩٤٩، تمت إعادة توزيع جيش الدفاع الإسرائيلى على هيئة جيش دائم صغير ذى احتياطى كبير يمكن حشده فى وقت قصير. كان هذا هو الحل الذى اقترحه القائمون على التخطيط للأمن الأساسى للدولة. ومع ذلك كانت مشكلة تهديد الأمن القومى هى الأكثر إلحاحاً. وهذا التهديد قد تجلى على نحو أساسى فى صورة تسلل المدنيين العرب عبر خطوط الهدنة. هذا التسلل كان نتيجة مباشرة لنزوح وطرد حوالى ٧٠٠ ألف فلسطينى أثناء حرب ١٩٤٨، والى حد كبير، كانت الدوافع الكامنة وراءه اجتماعية واقتصادية أكثر منها سياسية أو عسكرية. وكان الكثير من المتسللين من اللاجئين الفلسطينيين الذين تراوحت أسباب عبورهم الحدود بين البحث عن ذويهم والعودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم ورعاية حقولهم والحصاد، وأحياناً، الانتقام. وكان بعض المتسللين من اللصوص والمهربين، وكان بعضهم متورطاً فى صفقات الحشيش وكان البعض الآخر من البدو الرحل المعتادين على حقوق الرعى أكثر من اعتيادهم على الحدود الدولية. وكانت هناك أعمال إرهابية وغارات ذات دوافع سياسية، مثل تلك التى كانت توضع خططها بواسطة المفتى السابق الحاج أمين الحسينى وتمول بواسطة المملكة العربية السعودية، ولكنها لم تكن كثيرة العدد. وتبعاً لأفضل التقديرات، أثناء الفترة من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٦ ككل، كان ٩٠ ٪ أو أكثر من المتسللين مدفوعين باهتمامات اجتماعية واقتصادية. ومع تعاقب السنوات، حدث تداخل بين التسلل الاقتصادى والتسلل السياسى أدى إلى مقتل وإصابة الإسرائيليين وإشاعة الرعب.

أدى تبنى الجيش الإسرائيلى لسياسة " حرية إطلاق النار " وكذلك حرس الحدود والشرطة فى التعامل مع المشتبه فيهم – وهى سياسة إطلاق النار أولاً ثم توجيه الأسئلة بعد ذلك – إلى المساهمة فى هذا التداخل. ومع مواجهتهم للجنود السعداء بإطلاق النار، بدأ المتسللون المجىء فى فرق منظمة والرد بالمثل. وقد قتل ما بين ٢٧٠٠ إلى ٥٠٠٠ متسلل فى الفترة من ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٦ ، وكان أغلبهم من غير المسلحين. والإشارة إلى الطبيعة التلقائية للكثير من المتسللين لا تنفى أنهم قد صنعوا مشكلة خطيرة لإسرائيل ككل ولاستقرار الحدود بشكل خاص. فالكثير من المزارعين فى مناطق الحدود كانوا مهاجرين حديثى العهد من دول عربية – اليهود الشرقيين كما كان يطلق عليهم أحياناً – يعانون من عملية التكيف المؤلمة مع بيئتهم الجديدة. والتسلل عبر الحدود، والذى كان يحدث

عادة تحت جنح الظلام، قد حطم معنوياتهم، وعرض حياتهم للخطر، وتطلب ضريبة اقتصادية باهظة، وأدى إلى تزايد احتمالات الهجرة الجماعية. كما كان هناك أيضاً خطر محاولة هؤلاء النازحين استئناف تمركزهم في منازلهم وقراهم السابقة داخل إسرائيل. بإيجاد، شكل التسلل تهديداً ليس فقط على الأمن اليومي للبلد ولكن أيضاً على تكامل حدوده. ومن أجل التغلب على هذا التهديد، أقامت إسرائيل مستوطنات جديدة على الحدود، ودمرت تماماً القرى العربية المهجورة، ومنحت المنازل العربية في مدن مثل يافا وحيفا لمهاجرين جدد من وسط أوربا، كان الكثير منهم من الناجين من الهولوكست. وبدأت الوحدات الإسرائيلية في حراسة الحدود ونصب الأكمنة وزرع الألغام وإقامة الشراك الخداعية. وتم تبني سياسة " حرية إطلاق النار " على المتسللين. كما تزايدت عمليات التفتيش الدورى على القرى العربية داخل إسرائيل لاصطياد المتسللين. ومن وقت لآخر كان الجنود الإسرائيليون القائمون بهذه العمليات يرتكبون جرائم وحشية، مثل الاغتصاب والقتل. وفي إحدى المرات تم إلقاء ١٢٠ من المتسللين المشتبه فيهم في صحراء عربة بدون ماء، وكانت هذه الأعمال الوحشية لا ترتكب في وطيس المعركة ولكن في معظم الأحوال ضد مدنيين أبرياء منهم النساء والأطفال. وعلى ذلك فإن التعامل مع مشاكل الأمن اليومي كان له أثر وحشي على جيش الدفاع الإسرائيلي. فجنود الجيش الذى كان لا يزال يزهو بنفسه بسبب تبنيه مبدأ " طهارة السلاح " قد أظهروا استخفافهم بأرواح البشر وارتكبوا أعمالاً بربرية لا يمكن وصفها إلا بأنها جرائم حرب. وبالإضافة إلى العمل داخل حدودها لمواجهة التسلل، لجأت إسرائيل أيضاً إلى سياسة الانتقام العسكرى ضد الدول التى يأتى المتسللون عبر حدودها، وخاصة الأردن ومصر. وهذه الغارات عبر خطوط الهدنة قد نفذت بواسطة وحدات جيش *الدفاع الإسرائيلي* ضد قرى عربية كان يشتبه في مساعدتها للمتسللين، وقد كانت في الواقع شكلاً من أشكال العقاب الجماعي لكل القرى. وقد وجهت أولى الهجمات الواسعة النطاق بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي ضد القرى الأردنية في منطقتي فلما وشرافات في فبراير ١٩٥١.

وكانت الغارة على فلما فشلاً عسكرياً ذريعاً. فقد نفذت بواسطة كتيبة مشاه إسرائيلية تحتوى على ١٢٠ جنديا. وعند الوصول إلى فلما واجهت الفرقة اثنى عشر رجلاً من رجال الحرس الوطني الأردني، الذين فتحوا عليها وابلا من النيران. وقد قامت الكتيبة بالانسحاب على الفور. وكان إخفاقها دليلاً على التدنى العام في القدرة القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي بعد انتهاء حرب ١٩٤٨. وبعد غارة فلما تم القيام بسلسلة من الغارات الانتقامية بواسطة جيش الدفاع الإسرائيلي عبر الحدود مع الأردن، كانت جميعا تستهدف أهدافاً مدنية وفشلت كلها تقريباً في تحقيق أهدافها. وحتى عندما كانت هذه العمليات

تحقق النجاح من وجهة النظر العسكرية، فإن تأثيرها كان محدوداً جداً وظلت المشكلة الأصلية قائمة. لقد كانت فترة عصيبة بالنسبة للجيش الإسرائيلي، فمعنوياته واستعداده وأداؤه كانت جميعاً في الحضيض. وبينما فشلت سياسة الانتقام العسكرى فى تحقيق أهدافها، فإنها أججت روح الكراهية العربية تجاه إسرائيل وقوبلت بانتقاد متصاعد من قبل المجتمع الدولي. واعتبرت القوى الغربية هذه السياسة سبباً فى اهتزاز واضطراب خططها للدفاع عن الشرق الأوسط فى مواجهة الاتحاد السوفيتي، ولذلك مارست ضغوطاً مكثفة على إسرائيل لكي تكف عنها. وعملت إسرائيل تبعاً لمبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع. فألقت بكل مسئوليات التوتر والعنف عبر الحدود على عاتق الحكومات العربية. فالخط الرسمى كان يتحدث عن تسلل فلسطيني إلى إسرائيل تساعده وتقويه الحكومات العربية بعد اندحار جيوشها النظامية فى ميدان المعركة، وأنه كان نوعاً من أنواع حروب العصابات غير المعلنة تهدف إلى إضعاف وتدمير الدولة اليهودية التى لم تشب عن الطوق وأن إسرائيل ضحية بريئة للاستفزاز والعدوان العربى وأن انتقاماتها العسكرية هى شكل من أشكال الدفاع الشرعى عن النفس. إن التصوير الإسرائيلى لموقف الحكومات العربية كان غير عادل وغير دقيق بمعنى الكلمة. كانت هناك دلائل قوية من مصادر عربية وبريطانية وأمريكية ومن الأمم المتحدة وحتى من مصادر إسرائيلية تشير إلى أن الحكومات العربية طوال السنوات الست التالية للحرب، كانت تعارض التسلل وتحاول كبح جماحه. وتعاملت كل حكومة عربية مع هذه المشكلة بطريقتها الخاصة، وبدرجات متنوعة من النجاح. فقامت السلطات اللبنانية بنقل العديد من اللاجئين الفلسطينيين إلى الشمال، وإلى معسكرات في بيروت وجبل الطير وصيداً ونجحت بشكل فعال فى إغلاق الحدود. قد مارست السلطات السورية أيضاً رقابة صارمة على حدودها مع إسرائيل، وأصبح التسلل نادراً. وقامت السلطات المصرية بحصر حى مكون من مليون لاجئ فلسطيني فى شريط ضيق من الأرض داخل قطاع غزة، ولكنها كانت فى نفس الوقت تسعى للوصول إلى سياسة ما لمنع التسلل حتى عام ١٩٥٥.

أما الأردن فكانت صاحبة أطول الحدود وأكثرها تداخلا مع إسرائيل، مع وجود أكبر عدد من المدنيين على الجانبين.فبعض القرى الأردنية كان يمر بوسطها خط الهدنة وكانت منازلها عادة على الجانب الأردني وأراضيها على الجانب الإسرائيلي. وكانت نتيجة ذلك عبور الحدود بأعداد غفيرة، وتوتر واهتياج دائمين، وانتقامات عسكرية إسرائيلية متكررة، وعدد لا يحصى من المقترحات الأردنية لتحسين الأمن فى مناطق الحدود، وفشل ذريع فى كبح موجات التسلل. وتبع مقتل الملك عبد الله في يوليو ١٩٥١ فترة من التشكيك السياسى فى المملكة الأردنية الهاشمية، ولكن نجله طلال وحفيده حسين، الذى جلس على

العرش فى مايو ١٩٥٢، واصلا ممارسة التقليد الهاشمي الطويل الأمد فى تفضيل التعايش السلمي مع جيرانهم اليهود. وتولى حسين العرش وهو فى عمر الثامنة عشرة. وفى ذلك الوقت، لحداثة عهده بالحكم، لم يكن يعلم شيئاً عن فكر القيادة الإسرائيلية، ولكنه كان فى غاية الاندهاش بسبب عنف الرد الإسرائيلى على الغارات الصغيرة عبر خط الهدنة. واستدعى إلى ذاكرته ردود الفعل الإسرائيلية تلك بعد مرور أربعة عقود من الزمن فوصفها قائلاً " كانت عنيفة للغاية، ومدمرة للغاية، مع الهجوم على القرى، وعلى مخافر الشرطة وعلى الناس على طول خط وقف إطلاق النار، ومن الواضح أننى لم أكن سعيداً بذلك، وقد سبب لنا ذلك مشاكل لا حصر لها من ناحية الموقف الداخلى فى الأردن ". والأمر الذى أدى إلى ازدياد حيرته لأقصى حد أن السلطات الأردنية كانت تفعل كل ما تستطيع عمله " لمنع التسلل ومنع الدخول إلى إسرائيل ". كانت إحدى الشخصيات البارزة، إلى جانب الملوك المتتابعين في الأردن، تتمثل فى جون باجوت جلوب، المعروف باسم جلوب باشا، ذلك الضابط البريطاني الذى كان يقود الفيلق العربي. فى هذا الخصوص، قام جلوب بفعل كل ما بوسعه من أجل وقف التسلل إلى إسرائيل ومنع حوادث الحدود. وفي فبراير ١٩٥٢ وقع الأردن اتفاقية القادة المحليين مع إسرائيل لمنع التسلل، وسهلت هذه الاتفاقية التعايش السلمي لبقية العام. كانت حجة جلوب الثابتة فى الرد على أى انتقاد تتمثل فى أن الفيلق العربي يقوم بعمل كل ما بوسعه للحفاظ على هدوء الحدود مع إسرائيل. وتكرر هذا أيضا مراراً وتكرارا فى كتاباته. وكان رد إسرائيل هو أن السلطات الأردنية تساعد وتشجع انتهاكات الحدود وأنها وحدها يجب أن تتحمل مسئولية الخرق المتواصل لنظام الهدنة. هذه التهم كانت تتناقض مع الدلائل المتوافرة للإسرائيليين فى ذلك الوقت وهذه الدلائل لم تكن مكونه فقط من تصريحات جلوب ولكن أيضاً من الموقف البناء والمتعاون لممثلى الحكومة الأردنية داخل لجنة الهدنة الأردنية الإسرائيلية المشتركة فى التعامل مع المشاكل المتصاعدة. وبوجه عام فضل الأردنيون تفكيك مركزية النظام وجعل القادة المحليين وضباط الشرطة يتعاملون مع الحوادث الصغيرة فى موقع حدوثها، ولكن الإسرائيليين أرادوا أن يتم التعامل مع كل الحوادث بواسطة آلية لجنة الهدنة المشتركة فى القدس. وكان لدى جلوب انطباع بأن المتحدثين الإسرائيليين فى اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة يخاطبون شعب إسرائيل أو الأمم المتحدة، أو الرأى العام الأمريكي بدلاً من محاولة تسوية المشاكل بطريقة عملية. والوثائق العسكرية الأردنية السرية التى استولى عليها الجيش الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ تثبت على نحو قاطع أن رواية جلوب عن السياسة الأردنية صحيحة وأن الرواية الإسرائيلية خاطئة تماماً. وهذه الوثائق تكشف النقاب عن الجهود المضنية من قبل السلطات الأردنية المدنية والعسكرية

بوجه عام ومن قبل جلوب على وجه الخصوص لمنع المدنيين من عبور الحدود. ففى ٢٧ فبراير ١٩٥٢، على سبيل المثال، كتب وزير الدفاع إلى رئيس الوزراء يطلب القيام بإجراءات صارمة لمنع التسلل، مثل فرض عقوبة قاسية بواسطة المحاكم على من يتم القبض عليهم. وتم إيراد سببين لذلك الاقتراح الأول، أن الممتلكات المصادرة بواسطة اليهود كانت دائماً تفوق قيمة ما تتم سرقته بواسطة المتسللين من المنطقة اليهودية، الثانى، أن ذلك قد يساعد على الحد من الأعمال الانتقامية للقوات اليهودية فى الأراضى العربية. وفى يوم ٢ يوليو ١٩٥٢ حضر جلوب أحد الاجتماعات مع القادة المحليين وركز فى ملاحظاته على مشكلة التسلل الهامة. وقدر أنهم إذا تخذوا إجراءات صارمة فإنهم سوف يكونون قادرين على منع ٨٥ ٪ من الحوادث من الحدوث. وحث القادة المحليين على توجيه جهودهم نحو هذه الغاية، وطالبهم بالمزيد من اليقظة، والمراقبة الدقيقة لسلوك رؤساء الشرطة فى أحيائهم. والأسباب التى ذكرها جلوب لانتهاج هذه السياسة تشبه إلى حد بعيد تلك التي ذكرها وزير الدفاع. والسبب الأول والأهم، أن منع التسلل كان يعتبر ضرورياً لمصلحة الأردن، وليس لمصلحة إسرائيل. والثانى، أن اليهود كانوا يحصلون بسبب المصادرة فى المناطق العربية على أكثر مما يحصل عليه المتسللون نتيجة السرقة من المناطق اليهودية. والثالث، أنه كان هناك خوف حقيقى من قيام الوحدات اليهودية بتنفيذ هجمات انتقامية داخل الأردن. إن أكثر الأشياء إثارة للدهشة تتمثل فى تلك الأولوية العليا التى كانت تعطى لمشكلة الحدود لدى أعلى مستويات الحكومة الأردنية والقوات المسلحة. وعلى الرغم من هذه الجهود المضنية، فإن التوتر عبر الحدود ازداد خلال عام ١٩٥٣. وفى يناير، ألغت إسرائيل اتفاقية القادة المحليين وتبعت ذلك بهجمتين انتقاميتين داخل الأردن. وحتى عندما كانت هذه الهجمات تعتبر غير ناجحة من المنظور العسكرى، فإنها كانت تسبب خسائر فى الأرواح والممتلكات بالقرى العربية.

اشتدت حدة المناقشات حول سياسة الانتقام العسكرى فى عام ١٩٥٣. وكان موضوع النقاش يدور حول مدى فائدة هذه السياسة والمزايا النسبية للبدائل المتاحة. وكان المتحدثون باسم المؤسسة العسكرية يؤمنون، فى ظل الظروف الراهنة، بأن الهجمات الموجهة إلى القرى العربية هى أكثر الوسائل فعالية لحماية الأمن اليومى الإسرائيلى. وكان هناك اتفاق جماعي على أن الحكومة الأردنية يجب أن تتحمل مسئولية كل انتهاكات الهدنة، على الرغم من المعلومات المتوافرة عن أن بعض الانتهاكات قد حدثت بسبب الظروف القاسية للاجئين الذين كانوا يعيشون بالقرب من الحدود. وكان المقصود من هذه الهجمات الانتقامية إرغام الحكومة الأردنية على التصرف بحسم والضغط على القرى من أجل إغلاق الباب فى وجه المتسللين. وكانت هناك أسباب إضافية للهجمات الانتقامية منها

الرغبة فى تحويل جيش الدفاع الإسرائيلى ثانية إلى جيش مقاتل بعد فترة من الخمول والرغبة فى بث الثقة فى مستوطنات الحدود. ولعبت الاعتبارات السياسية المحلية أيضاً دوراً ما فى قرارات اللجوء إلى القوة العسكرية من أجل مجابهة تحدى التسلل. وكانت أحزاب المعارضة، وخاصة حيروت في اليمين و مابام في اليسار، تنتقد الحكومة لفشلها في توفير الحماية الفعالة لمواطني إسرائيل. وكان حزب ماباى - الحزب الحاكم - أكثر نزوعاً للجوء إلى الأعمال الاستعراضية من أجل تجنب الوقوع ضحية لمقصلة الغضب الشعبي.

وكان ماباى أيضاً متأثراً بالرأى العام في إسرائيل إلى حد كبير من أجل الرد بمزيد من القوة على الاستفزازات العربية. وعلى ذلك فإن المناخ السياسى فى أوائل الخمسينيات كان مهيئاً بشكل عام لاستخدام القوة فى التعامل مع العرب. وأضفى بن جوريون على هذا المزاج القومى المقاتل طابعاً شخصياً، وكان داخل الحكومة وداخل الحزب قائداً لمدرسة الفعالية النشطة بلا منازع. وأراد أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلى بضرب المدنيين عبر الحدود بلا هوادة من أجل إعلان أن أى هجوم على المدنيين الإسرائيليين لن يمر بلا عقاب. وكانت غريزته تدفعه إلى إطلاق العنان للجيش وتنحية الآلية الكسيحة للأمم المتحدة جانباً. والأمم المتحدة تسمي بالعبرية أوم Oom، وكان بن جوريون يبين مدى تجاهله لها بتسميتها أوم - شموم . Oom - shmoom

وكان شاريت زعيما للمدرسة المعتدلة المعارضة لبن جوريون. وكانت الانتقامات العسكرية هى القضية المحورية فى الجدل الدائم بين أنصار الفعالية والمعتدلين. كان أنصار مذهب الفعالية (أى مواجهة المواقف من خلال اتخاذ مواقف عملية فعالة) يؤمنون بأن العرب يرغبون فى تدمير إسرائيل، وأنهم لا يفهمون إلا لغة القوة، وأن إسرائيل لاتستطيع الاعتماد على الأمم المتحدة فى الحفاظ على أمنها، ولذلك يجب على دولة إسرائيل - إذا أرادت البقاء - أن تلجأ دائماً إلى استعراض قوتها العسكرية، باختصار، كانوا يؤمنون بسياسة الحائط الحديدى. أما المعتدلون فإنهم كانوا غير معترضين على الانتقام العسكرى من حيث المبدأ، ولكنهم أرادوا أن يتم استخدامه على نحو انتقائى ومحكم وفقط بعد دراسة دقيقة للعواقب السياسية المحتملة. كانوا أكثر حساسية للمشاعر العربية والرأى العالمى، وأرادوا إشاعة مناخ يمكن أن يزيد من احتمالات التعايش السلمى فى الشرق الأوسط، وكانوا يخشون من أن الاستخدام المتكرر والمفرط للقوة يمكن أن يؤجج الكراهية العربية لإسرائيل ويسد الطريق أمام الأمل فى التسوية. وقام أبا إيبان، الذى كان مضطراً للدفاع عن الخط الرسمى لحكومته أمام الأمم المتحدة، بتحذير الحكومة من أن الاشتباكات والتوترات عبر الحدود تتناقض مع مصلحة إسرائيل الجوهرية، والتى

تتمثل في الحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن الذى أرست دعائمه اتفاقيات الهدنة. وأعرب وولتر إتيان عن شعوره بأن سياسة الانتقام فشلت تماماً في حل مشاكل الأمن اليومي الإسرائيلي ودافع عن اتخاذ الإجراءات الدفاعية بديلاً لها. واختلف أيضاً مع حجة جيش الدفاع الإسرائيلي التي تقول إن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة. وبعد كل حادث قتل أو تخريب، كان الانتقام العسكرى يناقش بواسطة مجلس الوزراء وعادة كان رئيس الوزراء ووزير الخارجية يجدان نفسيهما على طرفي نقيض. وفي عدد من المناسبات اقترح بن جوريون على مجلس الوزراء شن هجمات واسعة النطاق، وكان يقوم من جانبه بوضع خطة للاستيلاء على القرى عبر الحدود والاحتفاظ بها حتى يتعهد الأردنيون بعدم تكرار أعمال القتل مرة أخرى. ومن أجل تدعيم اقتراحه كان بن جوريون يشير إلى الرعب المنتشر عبر مستوطنات الحدود وانخفاض معنويات الجيش، وأشار إلى أنه في الأمور الحيوية المتعلقة بالأمن يجب ألا يسمح بتدخل حتى القوى العظمى أو الصديقة حتى لاتؤثر على قرارات إسرائيل. وكان مجلس الوزراء منقسماً بين النشطين والمعتدلين، حتى أن قراراته كانت غالباً تتخذ بأغلبية ضئيلة جداً وكان بعضها يعتمد على الوصول إلى توفيق ليس سهلاً بين المنهجين.

وفي صيف ١٩٥٣ فكر بن جوريون، البالغ من العمر ثمانية وستون عاماً في ذلك الوقت والمستنفد تماماً، في اعتزال السياسة، على الأقل لمدة عام أو عامين. وفي شهر يوليو حصل على إجازة من الحكومة لمدة ثلاثة أشهر لاختبار الموقف الأمني للبلد وتأمل شئون جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد أصبح شاريت رئيسا موقتا للوزراء، وتولى بنحاس لافوس، الذى كان وزيراً بلا حقيبة وزارية، منصب وزير الدفاع المؤقت. وعندما انتهت إجازته، أعلن بن جوريون قراره اعتزال منصبه لمدة عامين والإقامة في سيد - بوكر، وهو كيبوتز منعزل في جنوب النقب غير منتم لأي حزب سياسي. وكان على شاريت تولى المهمة الثقيلة لرئاسة الحزب والحكومة والدولة في الفترة السابقة على الاستقالة الرسمية لبن جوريون في نوفمبر ١٩٥٣. والطريقة التي رحل بها بن جوريون قد أضعفت الحكومة وأوهنت سلطة خليفته. وكانت إحدى المهام الأولى لشاريت كرئيس وزراء مؤقت هي معالجة الأزمة الحادثة بسبب المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن في الشمال إلى الأراضي الظمأى إلى الماء في النقب ناحية الجنوب. حيث كانت هناك مشكلتان تحيطان بهذا المشروع. الأولى، أن نهر الأردن هو ممر مائي عالمي، وأن كل الدول المطلة عليه تتمتع بالحقوق الخاصة به تبعاً للقانون الدولي. الثانية، كما حدث في مشروع تجفيف بحيرة هوليح Huleh، أنه كان يجرى تنفيذ بعض الأعمال في المنطقة منزوعة السلاح، جنوب جسر بنوت ياكوف Benot yaacov Bridge . كان موشيه ديان هو القوة الدافعة

للمشروع. وكان ديان يدرك أن إسرائيل ليس لديها حق قانوني في تحويل مجرى نهر الأردن، وأنه إذا تمت إحالة الأمر إلى الأمم المتحدة، فإن الحكم لن يكون في صالح إسرائيل. وعلى ذلك قرر فرض الأمر الواقع الذى تعجز الأمم المتحدة عن تغييره. وفي يوليو، قبل أن يحصل بن جوريون على إجازته، قرر مجلس الوزراء تحويل مجرى نهر الأردن ونقل مياهه إلى صحراء النقب. ومع ذلك فإن تنفيذ قرار مجلس الوزراء كان يعتمد كلية على التقنية التي سوف يلجأ إليها ديان. وسرعان ما ظهرت البلدوزرات وبدأت في شق قناة فى المنطقة منزوعة السلاح من أجل نقل المياه إلى منطقة النقب.

لم يحدد مجلس الوزراء المكان المحدد لتحويل مجرى النهر، واقتراح أحد خبراء المياه وهو أهارون فينر Aharon viner، بقعة ملائمة خارج المنطقة منزوعة السلاح. ولكن رفض ديان مشورته. واعتماداً على مشورة أحد مؤيدى مذهب الفعالية وهو سمحة بلاس Simha Blass، قرر ديان القيام بالتحويل ليس في الأراضي الإسرائيلية ولكن عند نقطة معينة داخل المنطقة منزوعة السلاح، والتي ترتفع عن مستوى البحر بمقدار ٥٤ متراً. وحتى لو تم إجراء التحويل فى المنطقة منزوعة السلاح، فإن القناة كان لابد أن تشق خارج المنطقة منزوعة السلاح أولاً وأن يتم توصيلها بالنهر بعد ذلك. ولكن ديان كان لديه هدفاً سياسياً يكمن وراء سعيه لتنفيذ هذا المشروع الهندسي. كان هدفه البعيد المدى التخلص من السوريين والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة منزوعة السلاح وموارد المياه في شمال البلاد. وقرر شاريت وضع الحقائق أمام بن جوريون. وذهب للاجتماع معه، ويصحبته جيديون رفائيل. وسعى ديان، مؤيداً بيوسف تكواح، إلى تقديم خطته المفضلة. واعترض شاريت قائلاً أن الطريقة التى ينفذ بها المشروع غير حكيمة وغير قانونية واستفزازية. وبمجرد أن بدا أن بن جوريون مذعناً لقوة هذه الحجج، تدخل تكواح ليقول أن الأمم المتحدة ليس لديها أى سند قانونى للتدخل فى هذا الأمر. واتجه بن جوريون إلى شاريت وقال «إن خبيرك القانونى يعتقد أنه ليس هناك ما يمكن عمله بشأن الأمم المتحدة» متأثراً برأى تكواح، قرر بن جوريون أن العمل يجب أن يمضى قدماً، وأن الأمم المتحدة يجب تجاهلها. وغادر شاريت الاجتماع وهو يشعر بالمرارة وفى طريق عودته إلى وزارة الخارجية تحدث عن الاستقالة. وكان يدرك أن الصدام مع الأمم المتحدة محتم وأنه يستطيع أن يخلص إسرائيل من هذه الورطة.

وتقدمت سوريا إلى لجنة الهدنة المشتركة بشكوى، وفى ٢٣ سبتمبر قام الميجور جنرال فاجان بنيك، رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة ورئيس لجنة الهدنة الإسرائيلية السورية المشتركة، بتوجيه خطاب إلى حكومة إسرائيل يطلب منها تعليق العمل فى المنطقة منزوعة السلاح حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين. وأصر مندوب

إسرائيل فى لجنة الهدنة المشتركة على أن العمل محصور فى أرض مملوكة لليهود فى المنطقة منزوعة السلاح، ولكن عندما زار شاريت المنطقة، اكتشف أنه خدع، وأن الأرض المملوكة للعرب تأثرت أيضاً. ومورست الكثير من الضغوط بواسطة الولايات المتحدة على إسرائيل لتعليق العمل. وعندما رفضت إسرائيل، أعلن جون فوستر دالاس وزير الخارجية تجميد المنحة التى طلبتها إسرائيل لتقسيم مياه نهر الأردن بين الدول صاحبة الحق فيها، وهذه الخطة وضعت بواسطة هيئة وادى تنيسى. كما قررت أيضاً إرسال إيريك جونستون، رئيس اللجنة الاستشارية للتنمية لكى يقوم بالوساطة بين بلدان المنطقة والتوصل إلى اتفاقية بشأن حصص المياه. وتم تقديم العديد من الاقتراحات بواسطة شاريت بتعليق العمل مؤقتاً من أجل التخلص من الضغوط الأمريكية والدولية على إسرائيل، ولكنها لم تحصل أى أغلبية ساندها فى مجلس الوزراء. وانتقد أبا إيبان الخط الحكومى على أساس أنه أفسد العلاقات مع إدارة إيزنهاور. وكان من الأفضل، فى رأيه، قبول طلب بنيك الخاص بالتجميد المؤقت للعمل فى المشروع. رفض بن جوريون النقد وعدد أسباب ذلك فى خطاب طويل وصريح إلى إيبان. وأعرب عن تفهمه ومشاركته اهتمام إيبان بالرأى العام فى الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ولكنه شرع فى وضع حد فاصل بين الأمور الثانوية وأمور الحياة والموت. وموضوع مياه نهر الأردن كان ينتمى إلى الفئة الثانية،، وبالتالى فإن عليهم الوقوف بحزم فى وجه الضغوط الخارجية. وعبر الخطاب أيضاً عن مواقف كانت سائدة داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى ذلك الوقت : عدم الثقة فى الأمم المتحدة، والشك حتى فى الدول الصديقة والحليفة، والرغبة فى الوقوف بشكل منفرد، واستغلال معاناة الماضى كمبرر لسياسات الحاضر. وفى ٢٥ أكتوبر قرر مجلس الوزراء بناء على نصيحة شاريت، تجميد العمل فى مشروع تحويل مجرى نهر الأردن، بينما كان الموضوع خاضعاً للفحص فى مجلس الأمن. وبعد مرور ثلاثة أيام أعلن دالاس منح إسرائيل منحة قدرها ٢٦ مليون دولار. انتهت الأزمة مع الولايات المتحدة، و لكن مجلس الأمن واصل مناقشة ذلك الموضوع حتى ٢٢ يناير ١٩٥٤، عندما استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو للاعتراض على اقتراح القوى الغربية. لم يتم استئناف العمل فى المنطقة منزوعة السلاح، وكان يجب وضع خطة مختلفة تماماً لنقل المياه من شمال إسرائيل إلى جنوبها.

بينما كانت إسرائيل فى قفص الاتهام بمجلس الأمن فى نيويورك، أخذت سياسة الانتقام منعطفاً بغيضاً مع هجوم جيش الدفاع الإسرائيلى على قرية قيبية Qibya الأردنية فى ليلة ١٤ - ١٥ أكتوبر ١٩٥٣. وقد أعطى أمر الهجوم بواسطة وزير الدفاع المؤقت، بنحاس لافون، بعد مقتل أم إسرائيلية وطفليها على يد المتسللين الذين عبروا خط الهدنة بالقرب من قيبية. لم يستشر لافون مجلس الوزراء ولكنه قام فقط بإخطار شاريت

بالأمر. وفى اجتماع لجنة الهدنة المشتركة يوم ١٥ أكتوبر أعلن مندوب الأردن شجبه لجريمة القتل، وتعهد بالتعاون الكامل لتعقب المجرمين، وسلمهم طلب جلوب الذى يناشد إسرائيل الكف عن العدوان. وعندما علم شاريت بهذا التقرير، قام بالاتصال بلافون تليفونياً وطلب منه إلغاء الهجوم. ورد لافون بأنه سوف يستشير بن جوريون. وزعم لافون فيما بعد أنه قد استشار بن جوريون بالفعل، وأنه وافقه الرأى، وهذا كان يعنى اثنين ضد واحد. وأفاد بن جوريون فيما بعد بأنه كان فى إجازة فى ذلك الوقت وأنه لم يستشر وأنه لو تمت استشارته لكان أيد الانتقام. تم تنفيذ أمر لافون بواسطة الوحدة ١٠١، وهى وحدة صغيرة للكوماندوز (المغاوير) أنشئت فى أغسطس من أجل تنفيذ المهام الخاصة وكان يقود الوحدة ١٠١ ميجور شاب عدوانى وطموح يسمى آريل (آريك) شارون. وكان الأمر المعطى لشارون يقضى باقتحام قيبية ونسف منازلها، وإلحاق أكبر قدر من الإصابات بسكانها. وفاق نجاحه فى تنفيذ هذا الأمر كل التوقعات. إن القصة الكاملة والمروعة لما حدث فى قيبية كشف عنها النقاب غداة يوم الهجوم. وتحولت القرية إلى كوم من الحجارة: تم نسف ٤٥ منزلاً، وتم قتل تسعة وستين مدنياً، ثلثاهم من النساء والأطفال. وزعم شارون ورجاله أنهم اعتقدوا أن كل السكان قد ولوا الأدبار وأنهم لم تكن لديهم أدنى فكرة عن وجود أشخاص مختبئين داخل المنازل. أما مراقب الأمم المتحدة الذى تفقد موقع الحادث فكان له رأى آخر : " قصة واحدة تم سردها المرة بعد الأخرى: الرصاص قد حطم الأبواب والأجساد ممددة خلفها، مما يشير إلى أن السكان قد فتحت عليهم النيران الكثيفة عند محاولتهم الهرب من أجل أن يظلوا داخل منازلهم حتى يتم نسفها فوق رؤوسهم ". فجرت مذبحة قيبية عاصفة من الاحتجاج الدولى العنيف ضد إسرائيل على نحو ليس له مثيل فى التاريخ القصير لهذه الدولة. واجتمع مجلس الوزراء فى ١٨ أكتوبر برئاسة بن جوريون، الذى كان عائداً لتوه من إجازة الشهور الثلاثة. واقترح شاريت، الذى روعه حجم ووحشية الحادث، إصدار بيان رسمى للاعتذار عن الحادث وعواقبه. وكان بن جوريون معترضاً على الاعتراف بأن الجيش الإسرائيلى نفذ الهجوم واقترح إصدار بيان يقول أن سكان القرى الإسرائيلية الغاضبون الذين نفد صبرهم بسبب جرائم القتل التى لاتنتهى قد نفذوا القانون بأيديهم. وأيدت الغالبية العظمى من الوزراء بن جوريون، وتقرر أن يقوم هو بإعداد البيان. وقام بن جوريون فى اليوم التالى بإعلان الرواية الرسمية لما حدث وذلك عن طريق الإذاعة. فأنكر أى دور لجيش الدفاع الإسرائيلى، ووضع مسئولية ما حدث على عاتق القرويين الذين بلغت روحهم الحلقوم ولم تعد لديهم أدنى قدرة على تحمل المزيد من الاستفزازات، وعبر عن أسف الحكومة لمقتل أناس أبرياء. لم تكن هذه أولى أكاذيب بن جوريون لما رأى

فيه صالح بلده، كما أنها لم تكن الأخيرة، ولكنها كانت واحدة من أكثر الأكاذيب وقاحة.

لم يتم تصديق الرواية الرسمية، كما أنها لم تفعل شيئاً للحد من الضرر الذى لحق بسمعة إسرائيل. وفي يوم ٢٤ نوفمبر أصدر مجلس الأمن قراراً بإدانة إسرائيل بسبب عملية قيبية وناشدها الامتناع عن مثل هذه العمليات فى المستقبل. وربما يكون النقد الذى كتبه أبا إيبان هو أكثر الانتقادات حدة وذلك بعد أن استغل كل مهاراته البلاغية فى الدفاع عن بلاده فى الأمم المتحدة. ففى خطاب بعث به إلى شاريت فى ٢٦ نوفمبر، كتب إيبان يقول، " إن إرسال القوات المسلحة النظامية عبر الحدود الدولية، دون نية إشعال حرب واسعة النطاق، هو خطوة تنفرد بها إسرائيل دوناً عن بقية دول العالم. وليست هناك دولة أخرى تتصرف على هذا النحو. إن هذا هو، وليس العدد الكبير من الجرحى، الذى صدم العالم ". ومع ذلك فإن المرتكبين الحقيقيين لجريمة قيبية لم يندموا على فعلتهم. فقد أخبر لافون مجلس الوزراء أنه أصدر الأمر بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى يونيو والذى خوله سلطة إصدار قرارات الانتقام.

وقد زعم أيضاً أن انتقامه كان ضرورياً من أجل منع قتل المزيد من الإسرائيليين فى المستقبل. وكان آريل شارون سعيداً بما صنعت يداه. كان يعتقد أن العملية سوف ترفع الروح المعنوية لجيش الدفاع الإسرائيلي. وزعم أيضاً أن بن جوريون قد هنأه بهذه العملية. وتبعاً لشارون، فإن رئيس الوزراء المنسحب قد قال له " لا يهم ما سوف يقال عن قيبية فى كل أنحاء العالم. المهم هو كيف سوف ينظر لنا فى هذه المنطقة. إن هذا سوف يمنحنا إمكانية الحياة هنا ". و تلقى شارون أوامره من موشيه ديان، المهندس الرئيسى لسياسة الهجمات الانتقامية وكان فى ذلك الوقت رئيساً لفرع العمليات بالأركان العامة. وطار ديان إلى نيويورك لتقديم المشورة لإيبان أثناء مناقشة الأمم المتحدة، وكان يصحبه جيديون رافائيل، الذى عينه شاريت حديثاً كمستشار مسئول عن شئون الشرق الأوسط والأمم المتحدة. وفى أول لقاء له مع بعثة إسرائيل إلى الأمم المتحدة، قام ديان بتحليل خلفية العملية. وقد ذكر أن الغارات الإرهابية المتصلة جعلت من تصعيد رد الفعل الإسرائيلى أمراً لا يمكن تجنبه، وأنه توقع أن دائرة العنف سوف تؤدى فى النهاية إلى إشعال حرب شاملة. وقد زعم أن الهجمات الإرهابية كانت ترعاها الحكومات العربية كمرحلة انتقالية وليس كبديل للحرب. ووجهة النظر التى عبر عنها ديان بكلمات قاطعة لم تؤد إلا إلى إضافة المزيد من الشكوك والهواجس لما يشعر به الدبلوماسيون بشأن سياسة الانتقام. كما أن زعم ديان أن الإرهابيين الذين أشعلوا فتيل الهجمات الانتقامية كان يرعاهم ويقودهم الفيلق العربى يفضح نفسه دون مواربة. فقد كان هذا غير صحيح.

في وزارة الخارجية، عندما طلب أريح إيلان من يبحوشافات هاركابي، نائب مدير المخابرات العسكرية، بعض المستندات الدالة على تورط الفيلق العربي في هذه الأعمال، أجاب هاركابي قائلاً " لا أستطيع أن أعطيك أي مستندات لأنه لا توجد أي مستندات". وأضاف هاركابي أنه" قام بنفسه بإجراء دراسة تفصيلية عن ظاهرة التسلل ككل، ووصل إلى نتيجة تقول أن الأردنيين وخاصة الفيلق العربي كانوا يبذلون أقصى جهد لوقف التسلل، الذي كان حركة طبيعية وغير مركزية وعشوائية ". ورد إيلان على هذه الرسالة القاطعة بالإصرار على أنه مهما كانت حقيقة الأمر، بما أن قادة إسرائيل يتحدثون دائماً عن سجل يؤكد التورط الأردني الرسمي، فإن المتحدثين الإسرائيليين يجب أن يؤكدوا على كلامهم ". إن انعدام الأمانة على مستوى القمة كان يغذي بشكل واضح عدم الأمانة والكذب في المستويات الأدنى بالحكومة.

وكان حادث قيبية يمثل إشارة البدء لاشتعال الكثير من النزاعات والخلافات حول سياسة الانتقام العسكري، ولكن الغضب المحيط به لم يؤثر على خطة بن جوريون بشأن التقاعد. وعقد اجتماع خاص لمجلس الوزراء في ١٩ أكتوبر من أجل الاستماع إلى تقييمه للدفاع. وأرسل خطة مفصلة تغطي مدة ثلاثة أعوام تحتوي ثمانية عشر اقتراحا خاصا لتقوية الجيش الإسرائيلي وتعزيز الأمن الأساسي للدولة. وكانت الخطة تعتمد على افتراض، وصفه بأنه لا يقبل الجدل، أن الدول العربية تستعد للحرب مع إسرائيل. وأنه يتوقع أن يكون العرب مستعدين لجولة ثانية في ١٩٥٦، وذلك بالنظر إلى المعدات والتدريب ووحدة القيادة. وتأثر موشيه شاريت بمحاضرة بن جوريون التي استمرت لمدة ساعتين ونصف الساعة. وكانت أكثر عمقاً من أي محاضرة سابقة سمعها منه عن قضايا الأمن، وكانت مدعمة بحقائق و أرقام دقيقة عن القوة المتنامية للدول العربية. ولكن بينما كان يستمع لهذه الدراسة الإحصائية، فكر شاريت في أنه لابد من وسيلة لنزع فتيل الخطر بطرق غير عسكرية: " مثل السعي الحثيث لحل مشكلة اللاجئين من خلال تقديم عرض واقعي ومحدد من جانبنا لدفع التعويضات، وإقامة علاقات طيبة مع القوى العظمى، والكفاح المستمر للتوصل إلى تفاهم مع مصر. وكل مسار من هذه المسارات يمكن أن يأخذنا إلى دائرة مفرغة، ومع ذلك فإننا غير معفيين من الكفاح والمحاولة». كان ذلك تناقضاً مثيراً للدهشة بين فلسفتين مختلفتين لرئيس الوزراء الذي يستعد للرحيل ورئيس الوزراء القادم إلى الساحة. وكان ذلك مشهداً افتتاحيا من البرنامج السياسي الذي يخطط شاريت لتقديمه بعد أن يتولى مقاليد السلطة خلفاً لبن جوريون. وفي يوم ٧ ديسمبر تخلى بن جوريون عن كل واجباته الوزارية ومع ذلك، وقبل أن يتجه إلى خلوته الصحراوية في سادية - بوكر، قام بعدد من التعيينات الهامة مثل تصديقه على تعيين بنحاس لافون

البالغ من العمر تسعة وأربعين عاماً في منصب وزير الدفاع، وقام بترقية شيمون بيريز البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً إلى منصب مدير عام وزارة الدفاع، أما آخر ما قام به كرئيس للوزراء فهو تعيين موشيه ديان البالغ من العمر سبعة وثلاثين عاماً رئيساً لأركان جيش الدفاع الإسرائيلي. وكان الرجال الثلاثة يجمعهم شيء مشترك : كانوا جميعاً مؤيدين متقدي الحماس لسياسة الدفاع الفعال. وعلق رئيس الوزراء بن جوريون الذي تخلى عن منصب أماله على هذا الثلاثي لمواصلة سياسة الدفاع الصارمة تلك السياسة التي أسسها لمواجهة الخط المعتدل للرجل الذي اختاره الحزب خلفاً له ضد رغبته.

محاولات التعايش
١٩٥٣ ـ ١٩٥٥

كانت الأعوام الثلاثة السابقة على حرب السويس فى أكتوبر ١٩٥٦ هامة وحاسمة فى تطور سياسة إسرائيل تجاه العالم العربى. فقد كان قادة إسرائيل منقسمين على أنفسهم بدرجة عميقة بشأن طبيعة التهديد الذى يواجهونه وأفضل الوسائل المتاحة لحماية أمن بلدهم. لم يكن هناك فهم متجانس لطبيعة وشدة التهديد العربى ولم يكن هناك إجماع عام على كيفية مواجهته. ولكن كان السلوك الإسرائيلى فى الصراع نتاجاً لصراع داخلى بين مدرستين للفكر. مدرسة الصقور، ومدرسة الحمائم، ومدرسة الفعالية، ومدرسة تفضل التفاوض. وهاتان المدرستان كانتا تتجسدان فى دافيد بن جوريون وموشيه شاريت، الذى شغل منصب رئيس الوزراء فى تلك الفترة الحرجة والمليئة بالأحداث.

يعتبر الإسرائيليون شاريت بوجه عام سياسى ضعيف ومتردد وغير فعال، وتابع لبن جوريون ومتوار فى ظله. فقط حفنة قليلة من الإسرائيليين كانت لها رؤية مختلفة – سوف يتم تقديمها هنا – تتلخص فى أن شاريت كان مفكراً أصيلاً ومستقلاً بشأن القضايا الجوهرية للأمن الإسرائيلى، والشىء الأكثر أهمية، أنه كان يمثل بديلاً جاداً لمدرسة الفكر السائد التى كان يقودها بن جوريون والتى استلهمت فكره حتى فى أثناء تقاعده المؤقت فى (ساديه بوكر)، الذى استمرت لمدة عام فقط. فالاتجاه العام يتمثل فى التهوين من شأن شاريت و استخدام اسمه كمرادف للاستكانة والجبن.

ومن حيث الفرق فى الشخصية والسمات بين بن جوريون و شاريت ليس هناك أدنى شك فى ذلك. ومن حيث المزاج والأسلوب كانا أيضاً مختلفين مثل أى رجلين وقد أقر شاريت نفسه بذلك " كان هناك عدم توافق مزاجى بيننا. فأنا هادئ ومحافظ وحريص، أما

بن جوريون فإنه مندفع ومتهور ويعتمد على البديهة والحدس. إن رأسمالي هو الحذر والتروى، أما رأس ماله فهو الشجاعة ". كان تنافراً بين رجل الفعل الحاسم وسيد الإقناع الهادئ، بين قائد متسلط لا يطيق المعارضة ومفكر واسع الأفق يختبر المشكلة من كل زاوية ممكنة ويتجشم عناء فهم وجهة نظر الآخر.

وعلى الرغم من التنافر المزاجي، فإن بن جوريون و شاريت قد عملا معاً بفاعلية لمدة عقدين من الزمن وربما يمكن القول أنهما قد أكملا بعضهما البعض. فقط منذ عام ١٩٥٣ فصاعداً، في ظل تأثير الوضع الأمني المتدهور، دخلت خلافات السياسة بينهما إلى منطقة أكثر وعورة وأصبحت علاقاتهما الشخصية أكثر توتراً وامتلاء بالمتاعب، مما أدى إلى نهايتها المحتومة بقطيعة مأساوية في عام ١٩٥٦.

وفي جوهر الفروق الخاصة بسياسة كل منهما نجد صورة مختلفة عن العرب. فبن جوريون كانت لديه معلومات ضئيلة للغاية إلى حد يثير الدهشة عن الحضارة العربية والتاريخ العربي ولم يكن لديه أي تعاطف مع العرب. وكانت اللغة العربية ليست ضمن الست لغات التي كان يجيدها. وكانت خبرته المقتصرة على الاحتكاك المباشر بالعرب العاديين محدودة ولم تخلق لديه أي ثقة فيهم أو حباً لهم. كانت صورته الأساسية عن العرب أنهم عدو بدائي بغيض ومتعصب لا يفهم سوى لغة القوة. وفي خطبه العديدة المطولة كان يشدد بشكل متكرر على الانسلاخ والهوة التي " بيننا " و " بينهم ". وقد أعلن في إحدى خطبه " إننا نعيش في القرن العشرين، بينما هم يعيشون في القرن الخامس عشر ". لقد كان فخوراً بأننا " صنعنا مجتمعاً متحضراً .... وسط عالم العصور الوسطي ". لم يستطع بن جوريون تصور مجتمع متعدد الأعراق، يضم اليهود والعرب. لقد اعتبر إسرائيل قارباً والعرب بحراً متلاطم الأمواج واستبعد أي احتمال للتجانس بينهما. وكان هدفه أن يجعل هذا القارب من القوة بحيث لا تؤدي العواصف ولا التيارات به إلى الجنوح.

أما شاريت، على النقيض، فقد قضى بعضاً من طفولته في إحدى القرى العربية، وكان يتحدث العربية بطلاقة، وكان متعمقاً في التاريخ العربي والثقافة والسياسة العربية. وكانت لديه أصدقاء من العرب وظل على علاقة بهم. ولأنه كان على قناعة بأن العرب يمكن الوثوق بهم، فقد كانت لديه المقدرة على كسب ثقتهم في العلاقات السياسية وكذلك العلاقات الاجتماعية. وقد نظر إلى العرب على أنهم شعب وليس على أنهم مجرد عدو – «شعب لديه كبرياء وإحساس»، كما وصفهم. وكانت فكرته عن العرب أكثر مرونة من بن جوريون، وكان أكثر حساسية لأثر السلوك الإسرائيلي على المشاعر العربية. وفي اجتماع

اللجنة السياسية لحزب مابای، وقف شاريت ضد وجهة النظر التى تقول بأن العرب بدائيون ومتوحشون وأن بغضهم لإسرائيل عميق الجذور وأنه لا يمكن أن يكون أسوأ من ذلك بسبب تصرفات إسرائيلية معينة. وقد صرح بأن العرب " لديهم ذكاء حاد ومشاعر رقيقة ". والواقع أنه قد أقر بأن " هناك حائطا يفصل بيننا وبينهم، وأن هناك تطورا مأساويا يتمثل فى أن هذا الحائط يزداد ارتفاعاً. ولكن مع ذلك، إذا كان يمكن منع هذا الحائط من الارتفاع، فإن واجبنا المقدس أن نفعل ذلك بكل ما أوتينا من قوة ".

ومن حيث التسوية مع العرب بمفهومها الواسع، لم يكن هناك فرق حقيقى بين شاريت وبن جوريون. فكلا الرجلين كان يؤمن بأن التسوية يجب أن تعتمد على الوضع الراهن. ومثل بن جوريون، كان شاريت ليست لديه رغبة فى عودة كل اللاجئين الفلسطينيين أو التخلى عن مساحات كبيرة من الأرض، إذا كان هذا هو الثمن المطلوب من إسرائيل دفعه مقابل السلام مع العرب. وخلافاً لبن جوريون، فقد علق أملاً كبيراً على الصبر والدبلوماسية النشطة، وعلى لغة التفاهم والنوايا الحسنة كمحاولة للحد من العداء العربى. كما أنه لم يرغب فى إضافة أسباب ثانوية إلى السبب الأساسى للصراع بين العرب وإسرائيل. فإذا كان العداء العربى لا يمكن استئصال شأفته، يكون من الضرورى محاولة التخفيف منه والإبقاء على كل خط ممكن من التواصل والحوار مفتوحاً.

كان هناك مكون هام آخر فى المنظومة السياسية لبن جوريون وشاريت تجسد فى موقفهما من "العامل الخارجى ". فالعقيدة الجوهرية لمذهب بن جوريون السياسى كانت تتمثل فى الاعتماد على النفس. فقد كانت لديه ثقة هائلة فى قدرة الشعب اليهودى على صناعة قدرة فى الشرق الأوسط من خلال الفعل المباشر وخلق الحقائق. وكانت النتيجة الطبيعية للاعتماد على النفس ازدراء دور " العامل الخارجى " فى خلق وبقاء الدولة اليهودية. وقد كتب ذات مرة فى أحد المقالات عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٥٤ " إننا يجب أن نعظم أنفسنا عن الوهم غير المبرر عديم الأسس والجذور والذى يقول بأن هناك خارج دولة إسرائيل قوة ما ورغبة ما فى العالم يمكنها أن تحمى مواطنينا. إن قدرتنا فى الدفاع عن النفس تتمثل فقط فى أمننا فقط ". ومع ذلك، فليس هناك شىء آخر يعبر بقوة عن اختلاف بن جوريون مع الأمم المتحدة والرأى العام العالمى أكثر من الاستشهاد بقوله " إن مستقبلنا لا يعتمد على ما يقوله الأغيار (أى غير اليهود) ولكن على ما يفعله اليهود ".

وعلى نحو يتناقض تناقضاً حاداً مع بن جوريون، كان شاريت بالغ الحساسية ليس فقط تجاه ما يقوله الأغيار ولكن حتى تجاه ما يفعلونه. فقد كان يدرك أن الأمم المتحدة قد لعبت دوراً لا يمكن إنكاره فى إنشاء دولة إسرائيل، وكان يميل إلى السماح لها بلعب دور

أكبر و أكثر فعالية في تنظيم الصراع العربي - الإسرائيلي. وكان يؤمن بأن الرأى العام العالمي لديه ما يمكنه القيام به بشأن أمن إسرائيل، ولذلك فهو عامل ينبغي أخذه في الاعتبار. وقبل كل شيء، فقد كان تواقاً إلى شحذ تعاطف وتأييد القوى الغربية للوقوف إلى جانب سعى إسرائيل للأمن والسلام. ومن أجل هذه الغاية رأى أنه من الضرورى الالتزام بالمبادئ المعمول بها للسلوك الدولي والامتناع عن الأعمال التي من شأنها إثارة البغض العربي.

وابتداء من عام ١٩٥٣ فصاعدا، شدد الجدل الداخلي الدائر في إسرائيل بين النشطين وغير النشطين على نحو متزايد على قضية الهجمات الانتقامية. وقد دافع بن جوريون وتابعوه عن سياسة الانتقام العسكرى الشرس والفورى رداً على الغارات عبر الحدود الإسرائيلية. ولم يكن شاريت معارضاً للانتقام من حيث المبدأ. ولكن اهتمامه كان منصباً في الأساس على العواقب السلبية على المدى الطويل التي يمكن أن تجلبها الهجمات الانتقامية على علاقات إسرائيل مع العرب وعلى سمعتها الدولية. وبينما رأى فيها سلاح يمكن اللجوء إليه كملاذ أخير في بعض المواقف، فإن شاريت قد خشى من أن الهجمات الانتقامية يمكن أن تتدنى إلى مرتبة الروتين العسكرى الأحمق، وقد أصر على أن اللجوء للقوة يجب أن تسبقه دراسة متأنية لقضايا النطاق والتوقيت في إطار أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية ككل من أجل الحد من عواقبها السلبية على مصالح إسرائيل الإقليمية والدولية.

لقد كان تعيين بنحاس لافون وزيراً للدفاع بمثابة قنبلة زمنية تحت مقعد رئيس الوزراء. وقد اعترض شاريت على تعيينه بقوة وأذعن فقط لأنه كان يجب عليه التخلي عن وزارة الشئون الخارجية إذا أراد تولى منصب وزير الدفاع بنفسه. وكان وزير الدفاع الجديد، حسب تعبير جولدا مائير وزيرة العمل في حكومة شاريت، " واحداً من أبرع رجال حزب ماباى مع أنه أقلهم استفزازاً ومفكراً لا يشق له غبار كان دائماً من أعظم «الحمائم» ولكنه سرعان ما تحول إلى أكثر " الصقور " شراسة بمجرد اهتمامه بالأمور العسكرية ". وقد اعتقدت جولدا مائير والكثير من رفاقها في حزب ماباى أنه غير ملائم تماماً لهذه الوزارة الحساسة، لأنه لم تكن لديه الخبرة ولا التجربة اللازمة. وقد حاولوا لفت نظر بن جوريون إلى ذلك، ولكنه لم يغير رأيه.

إن التحول الشخصي الذى طرأ على لافون بمجرد توليه وزارة الدفاع قد أدهش كل الذين يعرفونه. فالاعتدال الشديد الذى كان يمثل السمة المميزة للافون على مدار سنوات عديدة كمناقض لخط بن جوريون المتشدد سرعان ما تحول إلى اعتناق بالغ

التطرف لسياسة الصقور. تحول المفكر الاشتراكي إلى رسول للسياسة الواقعية، وتوارى المبشر بالإخاء ليفسح الطريق للقومي المزدري للعرب. إن شخصية لافون غير المستقرة، ورغبته في التفوق على شاريت، وخوفه من الحكم عليه بأن يفتقر إلى الشجاعة مقارنة بضباط الجيش، قد جعل كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في تكيفه الخاطف مع المناخ المنحاز لمبدأ الفاعلية في منصبه الجديد.

وقد اعتبر لافون الوضع الراهن غير مرض، وأنه يمكن أن يتم تغييره لصالح إسرائيل فقط بواسطة اللجوء إلى القوة العسكرية. وكان مقتنعاً بأن إسرائيل في وضع سيئ لأنها تواجه جيراناً عدوانيين من كل جانب، كما أن موقعها الجغرافي يعرضها للخطر بدرجة كبيرة. السلام ليس ممكناً من الناحية العملية، لأن العرب غير مهتمين بالسلام وإسرائيل لا تستطيع أن تمنحهم أي شيء ملموس مقابل هذا السلام. علاوة على ذلك، فقد كان الفضل يرجع إلى الحرب الباردة والبترول، في صعود قوى المساومة لدى العرب وانخفاضها لدى إسرائيل وكانت القوى الغربية تخطب ود العرب وليس إسرائيل. فإذا سعت إسرائيل إلى التسوية النهائية للصراع في ظل هذه الظروف، فإنها سوف تكون على حساب إسرائيل. فالهرولة وراء التسوية يمكن أن تؤدي إلى تسوية سيئة. والنتيجة هي أن تكون مستعدة للحياة في دولة اللاسلم واللاحرب، وهذا قد لا يمكنها من تحقيق أهدافها القومية ولكنه على الأقل يترك خيار تحقيقها إلى وقت لاحق. في غضون ذلك، يجب على إسرائيل أن تسعى إلى تنفيذ سياسة ثلاثية الشعب : منع وتأخير التسوية السياسية للنزاع العربي الإسرائيلي، والوقوف بحزم خلف كل الحقوق الإسرائيلية ورفض تقديم أية تنازلات، والرد بقوة على أي عمل من أعمال القوة.

ما لم يصرح به لافون من خلال إشارته إلى الأهداف القومية، هو أنه يقصد توسع إسرائيل على حساب جيرانها، أو أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها فقط، حسب تحليله الخاص، من خلال استخدام القوة العسكرية. بمضى آخر، إن الفرصة التي كان ينظرها هي فرصة الدخول في حرب، من أجل تصحيح وضع إسرائيل الجغرافي السياسي (الجيوسياسي) غير الملائم. وقد كان قاب قوسين أو أدنى من الاعتراف بذلك في أحد اجتماعات اللجنة المركزية لحزب ماباي في أبريل ١٩٥٤. فإذا كان المرء يتطلع إلى الحرب مع العرب فقط من المنظور العسكري، فإنه يخير زملاءه في ثقة، أنه ليس هناك وقت أفضل من الآن : "اليوم يمكن أن يكون بالنسبة لنا أفضل من غد، وغد أفضل من بعد غد، لأن غداً وبعد غد يمكن أن يكون موقفنا العسكري أسوأ من اليوم. إنني لا أستطيع القول: إنني لا أريد الحرب. أقول: إنني أريدها، وأتمنى لو كان هناك موقف ليس فيه انجليز ولا أمريكين،

حيث يكون هناك فقط نحن والعرب، وسوف نفعل ذلك ".

وإذا كان تعيين لافون قنبلة موقوتة تحت مقعد رئيس الوزراء شاريت، فإن تعيين موشيه ديان رئيساً للأركان كان قنبلة أخرى. لقد كان ديان ينتمى إلى جيل جديد من القادة العسكريين المتشددين الذين ترعرعوا فى الوطن. فقد ولد فى ديجانيا، بالقرب من بحر الجليل، وذلك فى عام ١٩٥١، وانضم إلى الهاجاناه فى مرحلة المراهقة. وفى عام ١٩٤١ فقد عينه اليسرى فى عملية عسكرية للحلفاء ضد قوات فيشى فرانسى فى لبنان. وأثناء حرب ١٩٤٨ استولت كتيبة على رامل وليدا، وأصبح فى وقت لاحق عمدة للقدس. والعصابة السوداء التى يضعها على عينه اليسرى كانت أكثر العلامات المميزة له. وعلى الرغم من أنه كان رجلاً مرتفع الذكاء وضابطاً عالى المقدرة، فقد كان أيضاً مستقل الفكر ولا يقبل التبعية، ولذلك لا يمكن أن نتوقع منه أن يحترم سطوة السلطة المدنية. وبينما كان رؤساء الأركان الثلاثة الأوائل لجيش الدفاع الإسرائيلى مستقلين سياسياً، فإن ديان كان عضواً نشطاً فى ماباى، وكان يشتهر بالمراوغة والخداع السياسى. وقد اعترض شاريت على تعيين ديان. فقد رأى أن ديان يتصرف كجندى فى أوقات الحرب فقط ولكن فى وقت السلام كان يتصرف كرجل سياسة وأن تعيينه قد يعنى تسييس الأركان العامة. كان هناك أيضاً اعتراض ملحوظ على تعيين ديان من قبل شركاء ماباى فى الحكومة، ولكن بن جوريون كان له ما أراد. وقد أظهر ديان ولاء شخصياً كاملاً لبن جوريون، معلمه وناصحه الأمين والأب الروحى له. وبعد تقاعد بن جوريون، اعتاد ـ بوكر ديان وشيمون بيريز، مدير عام وزارة الدفاع، زيارة رئيسهم القديم بانتظام فى ساديه للحديث عن الأمور الجارية وأخذ مشورته. ولم يبد أى منهما مثل ذلك الولاء لرئيسهم السياسى الرسمى.

كان ديان توسعياً ومعتنقاً لمذهب الفاعلية فى نفس الوقت. وكان يؤمن بأن حدود إسرائيل يجب أن تمتد لتصحيح أخطاء حرب ١٩٤٨. وقد أحس أن حدود الأردن على وجه الخصوص، التى ساهم هو شخصياً فى التفاوض حولها، لا يمكن التعايش معها ويجب أن تستبدل بحدود طبيعية تمتد عبر نهر الأردن. وكان فعالاً من حيث إيمانه بأن حل مشاكل الأمن الإسرائيلى يكمن فى العمل العسكرى المباشر من أجل إرغام الحكومات العربية على كبح جماح التسلل من أرضيها إلى إسرائيل. والمنطق الكامن وراء هذه السياسة هو أن العلاج الوحيد الفعال للقوة هو القوة - وليس الاعتماد على النوايا الحسنة للجيران العرب أو الاعتماد على حماية القوى الخارجية والدوائر العالمية.

كانت معتقدات ديان بشأن الدور المهيمن للقوة فى تنظيم العلاقات بين إسرائيل والعرب مرتبطة ارتباطاً حميماً بتصوره لطبيعة الصراع. وقد نظر إلى الصراع العربى -

الإسرائيلى على أنه صراع على البقاء بين مجتمعين لا يمكن أن تلتقى مصالحهما. كما أن إسرائيل ليست لديها وسيلة للتغلب على المعارضة العربية لوجودها فى المنطقة. وعلى ذلك فإن الصراع غير قابل للحل السلمى. وكل ما كانت تطمح إليه إسرائيل هو إرغام العرب على الكف عن أعمال العدوان على الرغم من موقفهم العدوانى الثابت. إن أمل إسرائيل الوحيد فى البقاء يكمن فى اليقظة والقوة والتصميم. وهذه النتيجة كانت موضوعاً متكرراً فى تصريحات ديان العامة. وقد قيل ذلك بوضوح وفصاحة فى خطبته بجنازة روى روبترج، وهو مزارع شاب من «كيبوتس نحل عوز» قتل على يد المغيرين العرب فى إبريل ١٩٥٦ :

" صباح أمس قتل روى. لقد خدعه هدوء الصباح الربيعى، ولم ير القتلة وهم يتربصون به. دعونا لا نندفع إلى اتهام القتلة. فما الذى يدعونا إلى الشكوى من كراهيتهم الدفينة لنا ؟ فطوال ثمانى سنوات، وهم يقبعون فى معسكرات الإيواء فى غزة، ونحن أمام أعينهم ندب فوق الأرض والقرى التى عاشوا فيها هم وأجدادهم الأولون. إننا يجب ألا نطالب بالثأر من عرب غزة ولكننا يجب أن نطلب الثأر من أنفسنا...... دعونا نستيقظ اليوم. إننا جيل من المستوطنين، وبدون الخوذة الفولاذية وماسورة البندقية، لن نكون قادرين على زرع شجرة ولا بناء بيت......... دعونا لا نخشى رؤية البغضاء التى تنهش قلوب مئات الآلاف من العرب الذين يتربصون لنا من كل جانب وينتظرون اللحظة التى تستطيع فيها أيديهم الوصول إلى دمائنا. دعونا لا نحول بصرنا، لأن ذلك سوف يضعف يدنا. هذا هو قدر جيلنا. فالخيار الوحيد الذى لدينا هو أن نكون مستعدين ومسلحين، وأقوياء، ومصممين وإلا فسوف يسقط السيف من يدنا وينفرط عقد حياتنا ".

كان ديان، على نحو واضح، غير مبال بالمشاعر العربية. لقد أدرك الظلم الذى حاق بوطنه حسب تصوره على أيدى مئات الألوف من العرب. ولكن هذا الإحساس الجارف قد غذى تشاؤمه العميق بشأن إمكانية التعايش معهم. لم يكن الإحساس بأنه على صواب ولكن قناعته بأن وجود إسرائيل فى خطر هى التى دفعته إلى رفض أى شهامة. كانت فلسفة ديان فلسفة إنسان ولد فى الحرب، وعاش كل حياته فى الحرب، وكانت الحرب دائماً بالنسبة له محور فكره. وقد لخصت خطبته الجنائزية الفلسفة المتصلبة " لمحارب العرب " ذلك المصطلح الذى يكافئ ما يطلق عليه الأمريكيون " محارب الهنود " ذلك النمط الشائع فى الجيل الثانى من المستوطنين فى بلد ما، حيث يرغم القادمون الجدد على قتال الشعب الأصلى. وكان إحساسه الغريزى بأن إسرائيل حكم عليها أن تعيش فى حرب متصلة والهيئة الكريهة التى تبعت ذلك جعلت منه رمزاً لجيل كامل من معتنقى مذهب

الفاعلية أو "محاربو العرب".

لقد كان ديان مرتبطاً بقوة بسياسية الانتقام من البداية. وكرجل لديه شخصية قوية وحازمة، كان لديه القليل من الموانع وليست لديه أية محاذير أخلاقية بشأن استخدام القوى العسكرية حتى ضد المدنيين، حتى إنه دافع عن سياسة العقاب الجماعي للقرى العربية التي تحيط بها الشبهات بشأن إيواء المتسللين والفدائيين خلال اجتماع في يونيو ١٩٥١ ضم أمانة حزب ماباي وأعضاء الكنسيت الدائم علي القرى التي تشتمل على النساء والأطفال و العجائز " هو الوسيلة الوحيدة التي أثبتت أنها فعالة، إلا أنها غير مبررة أو أخلاقية، ولكنها فعالة، حينما يزرع العرب الألغام في أراضينا" هذا هو ما قاله».

إن تعيين ديان رئيساً للأركان كان حجر الزاوية في بناء مذهب إسرائيل العسكري، والذي تمثل سياسة الانتقام قلبه النابض. وحتى وقت تعيينه كانت الانتقامات تحدث في إطار الأمن اليومي، وكان الهدف منها الحد من التسلل، وبعد تعيينه كانت تحدث في نطاق الأمن الأساسي، وكان الهدف منها تعزيز القوة الرادعة للجيش الإسرائيلي، واستعراض التفوق العسكري الإسرائيلي أمام الحكومات العربية، والقضاء على أي أمل يحدوهم في تدمير إسرائيل. بمعنى آخر، تغير هدف الانتقام من المساعدة على الحفاظ على هدوء الحدود إلى تعزيز أمن إسرائيل الأساسي ضد تهديد الهجوم بواسطة الجيوش النظامية للدول العربية.

إن أكثر المظاهر المعبرة عن هذا التغيير في المذهب العسكري قد تمثلت في التحول من استراتيجية " القيمة المضادة " إلى استراتيجية " القوة المضادة ". فاستراتيجية القيمة المضادة موجهة نحو المدنيين، أما استراتيجية القوة المضادة فإنها موجهة نحو الأهداف العسكرية. ومن هذا المنظور مثلت منبحة قيبية نقطة تحول، حيث كانت توجه حتى ذلك الحين الهجمات ضد المدنيين العرب والقرى العربية، وبعد ذلك لم يعد المدنيون هم المستهدفون. إن استراتيجية القوة المضادة، بصرف النظر عن إنسانيتها الطارئة في استبعاد المدنيين الأبرياء، كانت تتميز بأنها وسيلة أكثر فعالية في تعزيز الأمن الأساسي.

إن العرض الأكثر تفصيلاً ورسمية للمنطق الكامن وراء سياسة الانتقام المعدلة قدمه موشيه ديان بنفسه في أحد أحاديثه إلى ضباط الجيش في أغسطس ١٩٥٥. والتفاعل الحادث بين الأمن اليومي والأمن الأساسي كان موضوعه المحوري. وقد ذكر أن الانتصارات و النكسات في المعارك الصغيرة عبر الحدود ذات أهمية بالغة ليس فقط

بسبب تأثيرها المباشر على الأمن اليومي ولكن أيضاً بسبب تأثيرها على تقدير العرب لقوة إسرائيل وإيمان إسرائيل بقوتها. إن واجب جيش الدفاع الإسرائيلي هو تأمين حياة آمنة وظروف مرضية للعمل والإنتاج، في مستوطنات الحدود وداخل البلد. وهذا يعني وضع قوانين لما هو مسموح به وما هو ممنوع في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب " فإننا لا نستطيع حراسة كل ماسورة مياه من النسف وكل شجرة من الاجتثاث، ولا نستطيع صد كل قاتل عن عامل في بستان أو عائلة ترقد في أسرتها، ولكن في استطاعتنا أن نجعلهم يدفعون ثمناً باهظاً لدمائنا.. ثمناً يدفعه المجتمع العربي أو الجيش العربي أو الحكومات العربية، كما أن باستطاعتنا جعل الحكومات العربية، تكف عن استخدام سياسة القوة ضد إسرائيل من خلال تحويلها إلى مظاهرة للضعف ".

تلك هي المعطيات التي قادت سلوك ديان خلال سنواته الأربع الأولى كرئيس للأركان. ومثل زائيف جابوتنسكي، أراد ديان بناء حائط من القوة العسكرية اليهودية. واستخدام الحائط لكي يظهر للعرب مدى تدنيهم العسكري. كان يأمل أن يؤدي الحائط في النهاية إلى قتل كل أمل في نفوس العرب بعدهم بالتفوق في الصراع ضد المجتمع اليهودي.

ويوضح حديث ديان أيضاً مدى تشابهه مع بن جوريون في تصوره للصراع العربي الإسرائيلي في مجمله واستخدام القوة العسكرية كوسيلة في السياسة القومية بشكل خاص. وهذا لا يثير الاندهاش كثيراً، لأن كلاهما كان من أنصار فلسفة الحائط الحديدي. وكان كلاهما يؤمن بأن العرب يمثلون تهديداً متواصلاً للأمن الأساسي لإسرائيل، وكلاهما اعتبر القوة العسكرية الوسيلة الفعالة الوحيدة لتأمين بقاء إسرائيل.

لقد كان التنافر الحقيقي متواجداً بين ذلك النوع العدواني و المتحجر القلب من الفاعلية العسكرية لديان والخط المعتدل الذي يفضله شاريت. وفي أحد الأحاديث المميزة أمام مجموعة من أعضاء حزب ماباي في اجتماع مغلق عقد في أكتوبر ١٩٥٧ بعد مرور أكثر من عام على تركه الحكومة، قام شاريت بعرض مناقشة كاملة بين مؤيدي ومنتقدي الهجمات الانتقامية من خلال مدرستين إسرائيليتين متعارضتي الفكر، وذلك بخصوص كيفية إدارة العلاقات مع العرب. ومن خلال نزاهة وموضوعية متميزة، قام بعرض فكر ما يمكن أن يطلق عليها مدرسة الانتقام، وكذلك انتقاداته الشخصية لها. وقد وضع مقابلها مدرسة التفاوض، التي كان يدعمها بنفسه. ولم يستخف شاريت بتعقد موقف إسرائيل، كما أنه لم يدع أن هناك حلولا بسيطة. ومع ذلك، فقد رفض المعطيات المتشائمة للمدرسة الأولى لأنها قد أغفلت تماماً تأثير سلوك إسرائيل الشخصي على العرب. وانتقد الزعم

الذى يقول إن قدر إسرائيل أن تعيش فى حصن محاصر تدافع عن نفسها وتردع أعداءها بالاعتماد على السيف. ولكنه كان يؤمن بأن هناك طريقة مختصرة لحل المشكلة العربية الإسرائيلية. وما كان يفعله خلال رئاسته للوزراء هو تلمس الطريق نحو سياسة خارجية بديلة لا تتخذ من موقف إسرائيل كحصن محاصر نقطة انطلاق ولكن تسعى إلى إزالة الحواجز التى تفصل إسرائيل عن بيئتها الإقليمية.

كان العام الأول لشاريت كرئيس للوزراء مليئاً بالصعوبات لإسرائيل على الجبهتين السياسية و الأمنية. ففى خلال عام ١٩٥٤ تدهورت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية نتيجة لقرار الولايات المتحدة بإمداد الدول العربية بالأسلحة و اعتماد خططها العسكرية للدفاع عن الشرق الأوسط بشكل متزايد على العراق ومصر. ونتيجة لذلك شعرت إسرائيل بأنها قد همشت. وأدى توقيع بريطانيا لاتفاقية سحب قواتها من منطقة قناة السويس أيضاً إلى إثارة اهتمام إسرائيل كما تدهور الموقف على حدود إسرائيل مع المزيد من حوادث التسلل، والسرقة، والقتل، والتخريب، حيث كانت منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة (UNTSO)غير قادرة على منع ذلك. وقد اجتمعت كل هذه التطورات لكى تجعل الإسرائيليين يشعرون بالعزلة والتجاهل، كما أدى ذلك إلى اشتداد الصراع بين المنهجين. وقد أصبح شاريت من أنصار مذهب الفاعلية فيما يتعلق بالساحة الدبلوماسية الأمريكية فى محاولة لوقف المساعدة العسكرية للعرب وتوفير الأسلحة والضمانات الأمنية لإسرائيل أما لافون، على الجانب الآخر، فإن الحل فى رأيه كان يكمن فى النشاط العسكرى لردع العرب. وعما جعل الأمور أسوأ فهو رفض لافون الخضوع لسلطة شاريت فى الأمور العسكرية. وقد تعامل مع شاريت على أنه مجرد وزير خارجية وحاول الحد من تدخله فيما اعتبره أمور وزارته الخاصة. ولم يكن لافون يقوم بإرسال تقارير منطقية إلى شاريت تتناول عمليات الجيش الإسرائيلى عبر الحدود، والتقارير التى قدمها كانت فى الغالب ناقصة ومضللة. وقد أخفى لافون أيضاً عن مجلس الوزراء جوانب هامة لسياسة الدفاع ولم يقم بأى جهد لكسب ثقة وتأييد زملائه. ومع اقتراب منتصف عام ١٩٥٤ بدأ شاريت عقد لجنة مكونة من خمسة وزراء كبار فى حزب ماباى لمناقشة أمور الدفاع والخارجية. وكان الهدف الأساسى لهذه اللجنة التى كان يشار إليها عادة باسم «لجنة الخمسة»، فض النزاعات الخاصة بسياسة الدفاع. وكانت اللجنة تتكون من شاريت ولافون، وجولدا مائير وزيرة العمل، وليفى أشكول وزير المالية، وزالمان أران الوزير بدون وزارة. الذين حافظوا على سريتها فيما بينهم وكان الدافع وراء عقد شاريت لهذه اللجنة يكمن فى استخدام كبار الزملاء فى الحزب من أجل محاولة تقييد لافون وتجنب حدوث

صدام علني معه في مجلس الوزراء. وخاصة إنه خشي أيضاً من أن تؤدي المواجهة مع لافون إلي حدوث انشقاق في الحزب وتؤدي إلي تهيئة الأجواء لعودة بن جوريون.

وفي يوم ٣١ يناير ١٩٥٤، وبناء على اقتراح لافون، تم عقد اجتماع غير رسمي في منزل رئيس الوزراء لوزراء حزب ماباي ورئيس الأركان الجديد، وحسبما جاء في مذكرات شاريت :

"قام موشيه ديان بعرض خططه واحدة تلو الأخرى من أجل " العمل المباشر ". وكانت الخطة الأولي - ما الذي يجب عمله لكسر الحصار المضروب على خليج إيلات. فيجب إرسال سفينة تحمل العلم الإسرائيلي، وإذا قام المصريون بقصفها، فإننا يجب أن نقصف القاعدة المصرية من الجو، أو نقوم بغزو رأس النقب، أو شق طريقنا جنوب قطاع غزة إلي الساحل. وقد حدث صخب عام. وسألت موشيه ديان " هل تدرك أن ذلك يعني الحرب مع مصر ؟ " ورد قائلاً " بالطبع ".

وقد رفض الحاضرون جميعاً هذه الخطة، وسارع لافون بالانسحاب. وكان اقتراح ديان الثاني يتمثل في القيام بعمل عسكري ضد السوريين من أجل تأكيد حق إسرائيل في الصيد في بحر الجليل. وكان الاقتراح الثالث يتمثل في عبور الحدود إلي سوريا والسيطرة على بعض المواقع هناك في حالة دخول العراقيين إلي سوريا. وقد أوضح شاريت على نحو تام أنه لا يجب القيام بأي عمل قبل الوصول إلي قرار سياسي. ولكنه كان في غاية القلق بسبب طريقة تفكير رئيس الأركان الجديد.

وعندما كان الجنرال نجيب، الرئيس الصوري للثورة المصرية، في صراع مع ناصر وتمت الإطاحة بأديب شيشكلي بواسطة انقلاب سياسي في سوريا في نهاية فبراير ١٩٥٤، تمت دعوة بن جوريون إلي اجتماع مع شاريت و لافون وديان من أجل التشاور حول رد فعل إسرائيل. وقد عقد الاجتماع في مكتبة منزل بن جوريون في تل أبيب. وكانت المكتبة باردة، ولكن الحوار لم يدخل الدفء إلي قلب شاريت. وقد اقترح لافون القيام بزحف عسكري إلي الجنوب من أجل فصل قطاع غزة عن مصر وغزو المنطقة المنزوعة السلاح في الشمال، وذلك عبر الحدود بين إسرائيل وسوريا. وقد وقف بن جوريون ضد القيام بأي استفزاز لمصر ولكنه فضل إرسال الجيش إلي المنطقة المنزوعة السلاح بحجة أن الفوضى الحادثة في سوريا قد دفعت إسرائيل لحماية مستوطناتها. وقد أعلن شاريت أنه يعارض بقوة كلتا الخطتين لأنها من المؤكد أن تؤدي إلي تحالف القوى الغربية ومجلس الأمن ضد إسرائيل، ومن المرجح أيضاً أن تنتهي بانسحاب مهين. فبدا لافون محبطاً. حيث أدرك أن الأمر قد انتهى.

انتهز بن جوريون الفرصة لتقديم خطته الأثيرة إلى قلبه لتقسيم لبنان والمساعدة فى إنشاء دولة مارونية – مسيحية يمكن أن تتحالف مع إسرائيل. وهذا المخطط كان جزءاً من مفهوم أوسع ينادى بتعاون إسرائيل مع الأقليات الأخرى من أجل مواجهة هيمنة المسلمين على الشرق الأوسط. وقد أفاد بن جوريون بأن اللحظة قد حانت لتشجيع الموارنة على إعلان دولتهم المسيحية. وقد أشار شاريت إلى أن المجتمع المارونى منقسم على نفسه، وأن أنصار الانفصال المسيحى ضعفاء وفى موقف دفاعى. فلبنان المسيحى كان يعنى التخلى عن جبل الطير وطرابلس ووادى البقاع. وهذا لن يؤدى فقط إلى تدمير اقتصاد الدولة، ولكن أيضاً لن تكون هناك أية قوة سياسية قادرة على إعادة لبنان إلى حدود ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وقد رد بن جوريون على هذه الحجج باتهام شاريت بالجبن الشديد. وكان من رأيه أن هذا المشروع يستحق إنفاق مليون دولار لأنه يمكن أن يحدث تغييراً حاسماً فى الشرق الأوسط، ويمكن أن يؤدى إلى بداية حقبة جديدة. وكان شاريت قد استنفد تماماً بسبب الجدل مع بن جوريون، الذى كان يشبه العاصفة.

اعترض شاريت على اقتراح لافون باحتلال المنطقة المنزوعة السلاح من خلال إصراره على مسئوليته الرسمية عن طرح الموضوع أمام مجلس الوزراء. وعند اجتماعه فى اليوم التالى، رفض مجلس الوزراء اقتراح لافون رفضاً قاطعاً. وزعم لافون أنه ضاعت بذلك فرصة عظيمة لتقوية إسرائيل. وقد رد شاريت بأن الخطة كانت ستؤدى إلى نتائج عكسية وأنه تم تجنب الوقوع فى ورطة لا ضرورة لها. وفى غضون يومين، قام شاريت بفحص ثلاث خطط للتدخل. وقد صمد شاريت فى وجه الضغط الواقع عليه من تحالف بن جوريون ولافون وديان وقام بحشد مجلس الوزراء كثقل موازن لسياسات أنصار التدخل العسكرى. وقد ألقت المناقشة الضوء على التوتر الحادث بين التيار المؤيد للقيام بمبادرات عسكرية محفوفة بالمخاطر وتدمير الأنظمة العربية والتيار المنادى بالامتناع عن أى مغامرة عسكرية وتجنب التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية المجاورة.

واصل بن جوريون الهجوم على سياسة شاريت، وكذلك لافون وديان وكان شاريت باستمرار واقعاً تحت ضغط الموافقة الرسمية على الهجمات الانتقامية من أجل تجنب فقدان الثقة داخل الحزب، والكنيست والصحافة وفى أنحاء الدولة. وقد وصلت تقارير إلى شاريت تقول بأن قادة الجيش فى حالة تململ وتحفز عسكرى وأنهم ظامئون للحرب. وقد كانوا مستفزين بسبب إمدادات الأسلحة الغربية إلى العرب، وكانوا يرغبون فى الدخول فى مواجهة فورية مع العرب قبل أن يزدادوا قوة. أما لافون، فالحرب كانت تمثل جدول

أعماله غير المعلن، رغم أنه لم يدافع عنها علانية، ولكن تفكيره قد سار في هذا الاتجاه. وكانت إحدى حججه تقول بأنه من المنظور العسكرى البحت من الأفضل القيام بالحرب الآن عن القيام بها فيما بعد. وكانت هناك حجة أخرى وهى أن إسرائيل يجب ألا تحجم عن القيام بأى عمل عسكرى خشية أن يؤدى ذلك إلى الحرب، وقد كشف شاريت عن الخطر الكامن فى هذه الحجج وذلك فى اجتماع اللجنة السياسية للحزب فى يوم ١٢ مايو.. أولاً: أشار إلى أنه ليس كافياً القول أنهم يريدون السلام، فالحكومة وخاصة جيش الدفاع الإسرائيلى، يجب أن تتصرف على هذا الأساس. ثانياً: هناك خطر يتمثل فى الانزلاق إلى حرب بدون الرغبة فى ذلك أو التخطيط لها. ثالثاً: هناك فرق جوهرى بين حرب فرضت على إسرائيل، كما حدث فى ١٩٤٨، وحرب تبدأها إسرائيل - حرب ليس فيها خيار وحرب قائمة على الاختيار. رابعاً: حتى مع افتراض الانتصار العسكرى فى حرب بدأتها إسرائيل، فإن عواقبها الديموجرافية يمكن أن تجعله انتصاراً باهظ الثمن. وحتى لو استولت إسرائيل على بقية فلسطين حتى نهر الأردن، فإن الخروج الجماعى للفلسطينيين ليس من المرجح أن يحدث مرة أخرى. وكان شاريت من جانبه يفضل حدود إسرائيل وقتها، بكل مشاكلها، على ضم الضفة الغربية، مع سكانها البالغ عددهم مليون نسمة.

حدد نطاق الهجمات الانتقامية الواسعة ضد الأردن بسبب النفوذ المقيد لشاريت وبسبب قيام الفيلق العربى بوضع أربع كتائب على الحدود لمنع الغارات الإسرائيلية. ومع ذلك فإن قادة الجيش الإسرائيلى لم يقنعوا بالبقاء فى مقاعد المتفرجين. وقاموا بوضع استراتيجية أكثر سرية وأكثر دهاء لإرهاب الأردنيين. فأرسلوا إلى الضفة الغربية فرقاً صغيرة اعترضت وحدات الجيش وقامت بأعمال القتل والتخريب.ومن أجل التنصل من المسئولية، فإن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلى كان يلفق رواية كاذبة عن تتابع الأحداث.. حيث يزعم عادة أنه قد حدث استفزاز داخل الأراضى الإسرائيلية، أو أن فرقة إسرائيلية قد عبرت الحدود فى مطاردة ساخنة للفدائيين. وقد اعترف ديان إلى جون كيمش، وهو صحفى بريطانى صديق، والذى نقل كلماته إلى شاريت، بأن " تقارير الأمم المتحدة غالباً أكثر دقة من تقاريرنا ".

وقد اصطدم لافون بقادة الجيش الإسرائيلى عندما تم الكشف عن هذه الاستراتيجية الخفية من قبل شاريت وإرسال تقارير كاذبة إليه عندما خرجت الحوادث إلى الضوء، ولكن لافون نفسه لم يكن على علم بكل أنشطة الجيش، والذى كان تحت قيادته اسمياً. وقد طلب شاريت من لافون تقريراً عاجلاً ودقيقاً عن كل عمليات الجيش

الإسرائيلى وعن كل حادث، ولكن كل ما حصل عليه مجرد وعود من لافون بعدم وجود نية لإخفاء أى شيء عنه. والحقيقة أن لافون، في بداية يوليو، قد صرح متباهياً أمام الأركان العامة أن ما لا يقل عن أربعين عملية عسكرية صغيرة قد تم القيام بها منذ أن أصبح وزيراً للدفاع قبل ما يقرب من عام وهذا كان يعني فى المتوسط أكثر من ثلاثة عمليات شهرياً. وقد تفاخر لافون أيضاً بشأن تنوع العمليات : " أعمال السلب، وزرع الألغام، وتدمير المنازل، وحرق السيارات، الخ...... وأثناء تلك السنوات قد تم فعل الكثير من الناحية العسكرية أكثر مما تم عمله في كل سنوات *الصراع* ".

وقد تم إجراء تحقيق مستقل بواسطة شاريت كشف عن أنه على الرغم من تبنيه لمذهب الفاعلية النشطة، فإن لافون كان في الواقع غير قادر على السيطرة الفعالة على الجيش، وأنه لم تواته الشجاعة للاعتراف بذلك لأحد. وعلى ذلك فقد اجتمع شاريت بديان وأمره بأن " يضع نهاية، فورية وشاملة، لسلوكه الجامح فى عبور الحدود كل اثنين وخميس، وبدون أدنى اعتبار لأية عواقب وخيمة ". وهذه الأوامر قد تلاشت فى *الهواء* مثل فقاعات الهواء. ومن ناحية أخرى، بدأ شاريت في بيان آثار صراعه الذى لا يتوقف مع مؤسسته العسكرية. وفى أحد كوابيسه رأى نفسه وزوجته، زيبورا، يتم إعدامهما من خلال فرقة إطلاق النار بتهمة الخيانة العظمى ".

وعلى الساحة الدولية أبلى شاريت بلاءً حسناً يتجاوز ما أنجز على الساحة الداخلية. فمن أجل حل النزاع على المياه بين إسرائيل والدول العربية، أعدت أمريكا خطة بارعة على غرار هيئة وادى تنيسي. وقد تم إرسال ممثل رئاسى وهو إريك جونستون، إلى المنطقة من أجل إقناع كل الأطراف بالتعاون في هذا المشروع، الذى كانت الولايات المتحدة مستعدة لتمويله، وكان الغرض من المشروع إقامة منشآت هيدروإلكترونية (لتوليد الكهرباء) وشبكة رى متقدمة لصالح كل الدول، بالإضافة إلى استصلاح أراض قادرة على إعالة ٩٠٠ ألف لاجئ فلسطينى بالضفة الغربية للأردن. وقد كان هناك أمل فى أن التعاون العربى – الإسرائيلى حول المياه يمكن أن يصبح حجر الزاوية فى تسوية أسهل.

وقد قام إريك جونستون ومعاونوه بزيارة إسرائيل فى أكتوبر ١٩٥٣ وعاد مرة أخرى في يونيو ١٩٥٤ للبدء في جولة كبرى من المباحثات. ولكن كان موقف المؤسسة العسكرية سلبياً تماماً ومثيراً للشك : حيث كان يعتقد أن هدف جونستون هو البحث عن أدلة تدين إسرائيل وتقلص حقوقها. وكان موقف شاريت مرناً وبناءً على نحو مميز. وأعد مذكرة المياه كما ينبغي أن تكون، وأجرى المفاوضات بنفسه. والاتفاقية الوحيدة التى تم التوصل إليها كانت تتعلق بتوزيع أنصبة المياه بين إسرائيل وجيرانها. وقد اقترح

جونستون مبدئياً ٣٢ ٪ لإسرائيل، و٦٤ ٪ للأردن وحصة صغيرة لسوريا. أما التوزيع النهائي فقد أصبح ٤٥ ٪ لإسرائيل و ٥٥ ٪ للعرب. وقد عارض لافون وجيش الدفاع الإسرائيلي هذه الاتفاقية، ولكن الغالبية العظمى من مجلس الوزراء قد أيدت رئيس الوزراء.

وأمام اللجنة السياسية لحزب ماباى، قام شاريت بتوضيح الفكر الكامن وراء هذا المنهج. وهو يأخذ فى الاعتبار المياه والأمن والتنمية الاقتصادية والمصالح السياسية لإسرائيل. وبشكل عام، كانت علاقات إسرائيل بجيرانها متدهورة، و ها هي الآن مساحة ما يمكن إحراز التقدم فيها. ومن جانبه، كان يفضل التعاون المباشر مع العرب، ولكن ذلك لم يكن متاحاً. وكان الخيار الوحيد المتاح يتمثل في الاختيار بين التعاون معهم من خلال مساعدة الأمريكيين أو عدم التعاون معهم على الإطلاق. وقد اختار الأول لعدد من الأسباب. أولاً: إن تخصيص جونستون للمياه يماثل آمال إسرائيل المرجوة. ثانياً: بالنظر إلى الموارد المحدودة لإسرائيل، فإن هذه الاتفاقية منحت إسرائيل نطاقاً واسعاً لتنفيذ خططها على مدى العشر سنوات إلى الخمس عشرة سنة القادمة. ثالثاً: إنها تفتح الطريق أمام إمكانية الحصول على المزيد من المساعدة الاقتصادية الأمريكية. رابعاً: إن ذلك يعتبر بداية للتعاون بين إسرائيل والعرب فى مشروع مشترك.

والواقع إن خطة جونستون لتخصيص حصص المياه كانت نموذجاً متفرداً للاتفاق بين إسرائيل وجيرانها. وقد تم التوصل للاتفاقية ليس من خلال المفاوضات المباشرة ولكن من خلال وسيط. وكانت مادة الاتفاقية مثيرة للنزاع، ورغم ذلك تم التوصل إلى حل وسط. وقد رفض الزعماء العرب توقيع الاتفاقية بسبب أنهم – من حيث المبدأ – يرفضون الاعتراف بإسرائيل. ولكن كلاً من الأردن وإسرائيل قد أخطر الأمريكيين بأنهما سوف تتعامل مع الاتفاقية، كما لو كانت قد تم توقيعها. وعلى مدى العقد التالى كان الطرفان يتصرفان تبعاً لشروط خطة جونستون. وعلى ذلك تمت تبرئة ساحة منهج شاريت المرن.

وبينما كان شاريت يعمل – بمساعدة أمريكا – على تشجيع التعاون العملى مع العرب، فإن قادة الجيش قد واصلوا السعى نحو سياسات عدوانية أدت على نحو متعمد إلى زيادة احتمالات الانزلاق نحو الحرب. وحتى بن جوريون قد أحس أن تابعه المخلص قد تجاوزا الحدود. وعندما أخبره ديان فى ٨ يونيو أنه يرغب فى انتهاج سياسة أكثر فاعلية من السياسة التى تنتهجها الحكومة، فإنه سأله مقاطعاً " أى فعالية ؟ ماذا تريد، الحرب ؟ ". وقد وصف ديان منهجه على النحو التالى :

" إننى ضد حرب نكون نحن البادئين فيها، ولكننى أيضاً ضد تقديم أى تنازلات فى أى مجال من المجالات، فإذا كان العرب - نتيجة لذلك - يريدون الحرب، فإننى لن يكون لدى اعتراض. إن تهديدهم لا ينبغى أن يضع قيداً على تصرفاتنا. كما حدث فى موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، إننا يجب أن نقوم بتنفيذ المشروع، وإذا قام السوريون بإطلاق النيران وحاولوا منعنا من العمل بالقوة، فإننا سوف نرد عليهم بالقوة. ونفس الأمر سوف ينطبق على حرية المرور عبر مضايق إيلات. إننا يجب أن نستعمل المضايق. وإذا حاول المصريون استخدام القوة معنا، فإننا يجب ألا نحجم عن الحرب. والمفهوم السائد اليوم فى الحكومة التى يقودها موشيه شاريت هو " هل نحن نريد الحرب ؟ ". وعندما تكون الإجابة بالنفى، فإن النتيجة هى أن إسرائيل يجب أن تحجم عن فعل أى شىء يكون مسئولاً - بسبب المعارضة العربية - عن إشعال الحرب ".

إن الخلافات السياسية بين ديان و شاريت قد تفاقمت بسبب صراعات القوى والكراهية الشخصية، والنزاعات حول من يدير المؤسسة العسكرية. وهذه المتاهة المظلمة من الصراعات والمكائد والفقدان المتبادل للثقة بين اللاعبين قد شكلت الخلفية المحلية لما عرف باسم " الحادث المؤسف ".

إن الخلفية الخارجية للحادث كانت تتمثل فى الاتفاقية التى وقعت بالأحرف الأولى بين بريطانيا ومصر فى يوليو ١٩٥٤ من أجل جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس. وطبقاً لبنود معاهدة ١٩٣٦، فإن بريطانيا تحتفظ بقواعد عسكرية على طول منطقة القناة، والاتفاقية التى تم التوصل إليها لإخلاء هذه القواعد، بعد مفاوضات طويلة ومضنية، كانت تمثل انتصاراً عظيماً للضباط الأحرار فى كفاحهم من أجل الاستقلال. وفى إسرائيل كان رد الفعل لهذه الاتفاقية متفاوتاً. فالمخططين العسكريين نظروا إليها على أنها كارثة محققة. فقد كانوا يعتقدون أنها سوف تزيل الحاجز الفاصل بين مصر وإسرائيل، وأنها سوف تتبعها مساعدة عسكرية غربية لمصر، الأمر الذى سوف يؤدى إلى زيادة القدرة العسكرية لمصر، مما يؤدى إلى اختلال الميزان العسكرى لصالح مصر. ولذلك فقد كانوا مقتنعين بأن الانسحاب البريطانى يجب أن يتم منعه إما بالوسائل الدبلوماسية أو بأية وسيلة أخرى.

وكان خبراء وزارة الخارجية الإسرائيلية المختصين بالشئون العربية على قناعة بأن ناصر بمجرد أن يحقق هدفه المحورى المتمثل فى تحرير بلده من وجود القوات الأجنبية، فإنه سوف يتبنى سياسة " مصر أولاً " ويصبح أكثر ميلاً للتسوية مع إسرائيل. والمحاولة الإسرائيلية لإفساد الاتفاقية كان لا بد لها أن تفشل وأن تكون لها نتائج عكسية.

والمشكلة، كما كتب أحد هؤلاء الخبراء في مذكراته، كانت تتمثل في أنه قد أصبح من عادة صناع السياسة الإسرائيلية أن يبحثوا عن أية وسيلة أياً كانت من أجل التكيف مع وجهات نظر الجيش. وكلما زاد إصرار الجيش على موقفه وخطة عمله، كلما تم لي عنق الحل المقترح في اتجاهه. علاوة على ذلك، لم يكن هناك تنسيق جيد بين الفروع المختلفة للحكومة: «لقد كنا نحاول امتطاء جوادين في نفس الوقت، أحدهما يسمى التواصل، والآخر يسمى التنازع، وقد سقطنا بين الاثنين».

وبينما كان الدبلوماسيون يتبادلون الرسائل، قامت المخابرات العسكرية الإسرائيلية، والتي كان يرأسها في ذلك الوقت الكولونيل بنيامين جليبي، بضربة مفاجئة وغير متوقعة تماماً ضد مصر. فقد قامت شبكة تخريب يهودية، تنظمها وتديرها المخابرات العسكرية، بسلسلة أعمال تخريبية داخل مصر في يوليو ١٩٥٤. وهذه الأعمال كانت تستهدف تخريب أو تأجيل تنفيذ الاتفاقية البريطانية المصرية. وفي يوم ٢ يوليو تم وضع بعض القنابل الحارقة في صناديق البريد بالإسكندرية، محدثه أضراراً طفيفة جداً. وتم استخدام نفس الأسلوب ضد المكتبات ومكاتب المعلومات الأمريكية في القاهرة والإسكندرية في ١٤ يوليو مرة أخرى بتأثير طفيف. وفي يوم ٢٣ يوليو، في ذكرى قيام ثورة الضباط الأحرار، خطط أعضاء الشبكة لتفجير قنابلهم في عدد من دور العرض التي تعرض أفلاماً بريطانية وأمريكية وفي أحد مكاتب البريد. وقد بدأت إحدى هذه القنابل البدائية في إخراج الدخان قبل موعدها المحدد من جيب أحد أعضاء الشبكة، بينما كان يستعد لدخول دار العرض. وقد تم القبض عليه متلبساً، وأدى القبض عليه إلى القبض على بقية أعضاء الشبكة. وقد قدموا جميعاً للمحاكمة، وفي النهاية تم إعدام اثنين من أعضاء الشبكة، وانتحر آخر في السجن، وحكم على الباقين بالسجن لفترات طويلة.

إن الفكر السياسي الذي كان يقف وراء هذه العملية الطفولية المنفذة على نحو يفتقر إلى الكفاءة هو فكر غير ناضج بدرجة تثير الدهشة. لقد كان الهدف من هذا المخطط تلفيق حوادث مضادة للبريطانيين ومضادة للأمريكيين، وذلك من أجل توصيل رسالة واضحة للغرب مفادها أن نظام ناصر لا يمكن الوثوق به في حماية الرعايا الغربيين وممتلكاتهم في مصر. وبناء على ذلك فإن بريطانيا، كما كان يعتقد، سوف تعيد النظر في قرار سحب قواتها من السويس، ووجودها المستمر سوف يؤدي إلى منع حدوث مغامرات عسكرية مصرية في الشرق الأوسط. الهدف الثاني كان يتمثل في إسدال الستار على التقارب بين مصر والحكومة الأمريكية، والذي كان يهدف إلى إقامة حلف عسكري إقليمي يتمركز في بغداد والقاهرة ويرتبط بالغرب، وهو مشروع اعتبر خطراً على

أمن إسرائيل.

والجدل المرير الذى أشعله السؤال القائل من أعطى الأمر لتنفيذ هذه العملية الكارثة قد انقلب إلى مواجهة بين ضباط الجيش وحاكمهم السياسى. وكان ديان نفسه فى الولايات المتحدة عندما صدر الأمر، وكان يعارض تماماً تنشيط شبكة التجسس. وقد ادعى الكولونيل جليبى أن لافون أعطاه الأمر بتنشيط هذه الشبكة فى مقابلة بمنزل لافون فى ١٦ يوليو. وقد أدى إيمان لافون الشديد بمذهب الفاعلية النشطة والدلائل الموجودة فى ملفات التخريب بوزارته إلى الميل إلى تصديق هذا الزعم. ولكن العملية كانت قد بدأ العمل فيها قبل أسابيع من هذا اللقاء المزعوم، وأثبتت الحقائق التى تم الكشف عنها أن جليبى لجأ إلى تزوير المستندات والاستعانة بشهادات كاذبة من أجل تبرئة نفسه وإلقاء المسئولية على لافون.فأنكر لافون بشدة أنه أعطى الأمر بتنشيط الشبكة وأن الأمر يتجاوز مجرد اتهامه بشكل شخصى، حيث إن هذه الفضيحة المخلة كانت من تدبير ضباط الجيش الذين خططوا لتشويه سمعته وتقويض مركزه.

إن الفعالية النشطة للافون لم تبد أية دلالة على تناقصها، فخلال مناقشة مجلس الوزراء للاتفاقية الأنجلو - مصرية، جن جنونه مقترحاً إلغاء اتفاقية الهدنة مع مصر والاستيلاء على قطاع غزة. علاوة على ذلك، فإن ضباط المخابرات العسكرية لم يظهروا أى ندم على عمليتهم المهلهلة فى مصر. فقد تقدموا باقتراحات لأعمال تهدف على نحو متعمد إلى إشعال الحرب مع مصر.

وفى شهر سبتمبر شرع الجيش الإسرائيلى - على مضض - فى تنفيذ الخطة التى وضعتها وزارة الخارجية من أجل تحدى إغلاق مصر لقناة السويس فى وجه الملاحة الإسرائيلية من خلال إرسال بات جاليم، وهى سفينة صغيرة كانت تقدر حمولتها بنحو بضعة مئات من الأطنان، عبر قناة السويس فى طريقها إلى حيفا رافعة العلم الإسرائيلى. ومنذ البداية كان من المتوقع أن يتم احتجاز السفينة وحينئذ فإن مصر سوف توضع فى قفص الاتهام الدولى. وبما أن هذا الحصار يعتبر انتهاكاً لقرار مجلس الأمن لسنة ١٩٥١ ، فقد تم التفكير فى أن الأعضاء الدائمين للمجلس لن يكون لديهم خيار سوى إرغام مصر على فك الحصار، وبذلك تفتح القناة للملاحة الإسرائيلية. وفى يوم ٢٨ سبتمبر أوقف المصريون بات جاليم عند المدخل الجنوبى للقناة وتم القبض على طاقمها. ولم تقدر القوى الغربية، التى كانت تحاول فى ذلك الوقت حث مصر على الانضمام إلى أحد الأحلاف الدفاعية، المسلك الإسرائيلى. كما أنها لم تكن مهيئة لتخريب علاقاتها الآخذة فى التحسن مع مصر فى محاولة غير مثمرة لإجبارها على الانصياع. وبالتالى،

طاشت المحاولة الإسرائيلية فى الهواء. وكل ما أدت إليه هو أنها أظهرت للمصريين أنه يمكنهم الاستمرار فى الحصار دون أى عقاب.

بعد الفشل فى كسر الحصار البحرى المصرى، بدأ ديان إغراق شاريت بطوفان من المقترحات للقيام بأعمال عسكرية بحتة ضد مصر والأردن. وكان الموقف عبر الحدود مع قطاع غزة متجهاً نحو الانفلات، وكان ديان يريد من شاريت أن يدرك أن سياسة ضبط النفس وتقديم الالتماسات إلى مراقبى الأمم المتحدة وإلى الولايات المتحدة لم تعد تجدى ويجب عليه الموافقة على القيام بعمل عسكرى. و أضاف أن الأعمال العسكرية " بنظام التجزئة " لم تعد تعمل، ولكن فقط القيام بضربة كبرى ذات دوى هائل سوف يرغم السلطات المصرية على القيام بإجراءات فورية وفعالة من أجل التعامل مع المد المتصاعد للعنف. وعلى نحو أكثر تحديداً، اقترح القيام بغارة ليلية على مدينة غزة من أجل نسف مبنى حكومى كبير، أو أقسام الشرطة، أو شبكات المياه. ولأن شاريت كان يرغب فى إظهار إسرائيل فى صورة الدولة المحبة للسلام كما يرغب فى إثناء الدول الغربية عن إمداد مصر بالسلاح،فرفض الاقتراح، لأنه سوف يثبت للعالم أن إسرائيل مصممة على الغزو والعدوان.

وكان الاقتراح التالى لديان القيام بانتقام عسكرى ضد الأردن. وفى يوم ٢٧ سبتمبر كان هناك قطيع من الأغنام يقدر بنحو ٤٨٠ رأس موجودة على الجانب الإسرائيلى من خط الهدنة بين الأردن وإسرائيل. وكانت هذه الأغنام من سلالة ممتازة يفخر بها كيبوتس عين حاشوفيت. وتقول الرواية الإسرائيلية للقصة أن ثلاثة من قطاع الطرق القادمين من إحدى القرى العربية المجاورة قاموا بالاستيلاء على القطيع فى وضح النهار وساقوه عبر الحدود. أما الرواية الأردنية فتنص على أن القطيع قد شرد عبر الحدود متجهاً نحو المراعى الخضراء الأكثر خصوبة،غالباً بعد أن غلب راعيه النعاس لدقيقة أو اثنتين، كما هى طبيعة الرعاة.

وفور تلقى مراقب الأمم المتحدة تقريراً بالحادث شرع على الفور فى العناية بالقضية. ومع ذلك، فإن ديان قد أخطر شاريت أن الفشل فى الانتقام يمكن أن يؤدى إلى جعل منطقة الحدود ساحة مباحة للتخريب والقتل والسرقة. وقدم لشاريت خططا على درجة عالية من الدقة للتدخل العسكرى. وقد أفاد شاريت بأنه يقدر خطورة الأمر ولكنه يرغب فى منح رجال الأمم المتحدة الفرصة لاستعادة الأغنام قبل أن يقرر اللجوء إلى القوة. وبينما كانا يتحدثان، تحدثت مسز ديان تليفونياً لكى تخبرهم بأن القطيع قد تمت استعادته، وأطلق كلا الرجلين زفرة الارتياح، ولكن فى حالة شاريت كانت عميقة ومن

القلب. ولكن في اليوم التالى تم إخطاره أن الرسالة كان بها خطأ بسيط حيث أن كلمة " لم " حذفت منها، والرسالة الصحيحة هى أن القطيع لم يسترد، وفى وقت لاحق من ذلك اليوم تقدم قائد عمليات الجيش الإسرائيلى إلى شاريت بخطة كانت تتضمن احتمالاً كبيرا لحدوث صدام دموى مع الفليق العربى. وقطع بنحاس لافون عطلته من أجل الوقوف بكل ثقله خلف هذه الخطة وخطة تسبقها للهجوم على غزة.

وبعد ظهر أحد أيام الأحد، بعد مرور ستة أيام من شرود الأغنام، تلقى الفريق إى. إل. إم بيرنز، القائد الكندى للجنة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة، استدعاء عاجلاً للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلى بشأن أغنام عين حاشوفيت. وافتتح شاريت الجلسة من خلال الإشارة إلى أنه قد يبدو غريباً أن يقوم رئيس وزراء باستدعاء مسئول كبير بالأمم المتحدة من أجل التشاور معه حول موضوع تافه كهذا، ولكن المسألة مسألة مبدأ. وكان هناك بعض الأشخاص ذوى النفوذ العظيم يؤمنون بأن إسرائيل يجب أن تتسم دائماً باستخدام القوة ضد عنف العرب أو انتهاك الهدنة. وهو شخصياً، والأغلبية فى حكومته، كانوا يؤمنون باتباع المبادئ التى تم إرساؤها فى اتفاقية الهدنة. وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى تحدث فيها شاريت إلى بيرنز بشأن الاتجاهين اللذين كانا يكمن أحدهما فى وزارة الدفاع والآخر فى وزارة الخارجية. ومع ذلك، فإن الكثير من الأشخاص كانوا يشاركونه الرأى، وبشكل أساسى كبار المسئولين فى وزارة الخارجية، الذين تبنوا نفس النظرية. وكان مضمون ذلك أن بيرنز يجب أن يدعم الطرف المؤيد للتفاوض فى الوصول للقنوات الدبلوماسية من أجل تمكينه من الصمود فى وجه مؤيدى الانتقام.

وبعد الكثير من الكر والفر من قبل بيرنز ورجاله، وبعد الجدل المعتاد بين ممثلى الجانبين، تمت إعادة القطيع بعد اثنى عشر يوماً من عبوره خط الهدنة :

" كان هناك الكثير من المساومة بالطبع : حيث تم إدخال ٣٢ رأسا من الغنم من سلالة أردنية متدنية فى وسط العدد البالغ ٤٦٢ رأساً من الغنم. أيضاً، زعم الإسرائيليون أن هناك ٥٥ رأساً قيمة من الغنم مازالت مفقودة، بما فيها كبش من سلالة راقية وقيمة على وجه الخصوص. وقد تم تسلم الأعداد الباقية، أو معظمها، فى وقت لاحق. وأخيراً جاء الكبش النفيس. وقد اشتكى الإسرائيليون من أنه بدا متعباً جداً ".

وكان رجال الأمم المتحدة مسرورين بنتيجة ما أطلق عليها عملية بو - بيب، وكذلك كان شاريت. وعلى الرغم من أنه تمت استعادة " فقط " ٩٠٪ من القطيع، فقد تحقق ذلك دون إطلاق رصاصة واحدة ودون إسالة نقطة دم واحدة. فإذا كان قد ترك العنان لرجال الجيش نافذى الصبر، لانتهى الأمر بكارثة سياسية لإسرائيل. وفى غضون ذلك، ظلت

جبهة غزة هادئة، على الرغم من توقعات ديان بشأن العواقب الوخيمة لعدم القيام بعمل عسكري.

بدلاً من ذلك، حدثت المتاعب على الجبهة السورية. ففي يوم ٨ ديسمبر تم أسر مجموعة إسرائيلية مكونة من خمسة جنود داخل الأراضي السورية. وأفادوا في التحقيق أن تهمتهم كانت تتمثل في استعادة جهاز خاص بتوصيل الخطوط التليفونية تم تركيبه بواسطة الجيش الإسرائيلي في وقت سابق. وبعد أسر تلك المجموعة، أمر لافون القوات الجوية الإسرائيلية بإجبار طائرة ركاب سورية على الهبوط في إسرائيل بهدف استخدام ركابها وطاقمها كرهائن من أجل المساومة على إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الأسرى. والرواية التي أعلنت بعد ذلك بواسطة متحدث باسم الجيش الإسرائيلي والتي تقول أن الطائرة اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي وشكلت تهديداً أمنياً، كانت محض افتراء. فاثير العالم بسبب هذا العمل غير المسبوق من أعمال القراصنة الجوية والذي تقوم به إحدى الحكومات، وكان لابد من إطلاق سراح الطائرة وطاقمها و ركابها بعد مرور ٤٨ ساعة. ولم يعد في مقدور شاريت كظم غيظه. وفي خطاب بعث به إلى لافون اتهم قادة الجيش بالغباء وقصر النظر، أمر الوزير بأن يوضح لكل من يهمه الأمر أن الحكومة لن تتسامح في أي مظهر من مظاهر «السياسة المستقلة» من جانب قوات الأمن.

وقد واصل شاريت الشكوى من عدم مده بالمعلومات من جانب المصادر العسكرية وتحريض الصحافة على انتقاد الحكومة، وطالب رئيس لجنة الهدنة المشتركة السوريين بإطلاق سراح الجنود الإسرائيليين الخمسة، وتطلع شاريت إلى «انتصار آخر للجهود السياسية على القوة العسكرية الغاشمة». ولكن ساءت الأمور، عندما قام أحد الجنود الإسرائيليين ـ وهو، «أوري إيلان» ابن إحدى عضوات الكنيست الشهيرات سابقاً ـ بالانتحار داخل السجن. وأدى ذلك إلى حدوث جلبة في الصحافة الإسرائيلية ضد وحشية السوريين والخطف والتعذيب المزعوم. وقد أدت أنباء الانتحار إلى استثارة دوائر الجيش، ووصل انتقاد الحكومة إلى آفاق جديدة. ففي الكنيست تم تقديم اقتراح من قبل حزب حيروت بسحب الثقة من الحكومة، وفي مناقشة عاصفة قاد حاييم لانداو الهجوم على الحكومة من خلال اتهامها بالانهزامية والجبن والاستكانة وما شابه.

وفي ١٧ يناير ١٩٥٥ قام شاريت بالرد عبر خطاب مباشر وصريح. وكشف النقاب عن مهمة الجنود الخمسة من خلال قراءة تقرير لجنة الهدنة المشتركة، الذي يتناقض مع قصة الجيش الإسرائيلي بأن الجنود قد تم اختطافهم. وقدم أيضاً الحقائق الكاملة عن إجبار الطائرة السورية على الهبوط وأزاح الستار عن المزيد من أكاذيب الجيش. كما حذر

من أن ضرب إسرائيل للآخرين يجعلها هي نفسها معرضة لخطر الضرب. واختتم خطابه بهجوم غير مباشر على لافون من خلال القول بأن إسرائيل يجب عليها أن تختار بين أن تكون " دولة قانون أو دولة قرصنة ". ورد لافون، في مناقشة لاحقة في الكنيست، بالقول إن إسرائيل " دولة قانون ودفاع عن النفس ".

وفي يوم ١٨ يناير ١٩٥٥ تم قتل اثنين من سائقي الجرارات الإسرائيلية على أيدي متسللين أردنيين في منطقة " آجور "، وهي إحدى القرى العربية المهجورة. وقد وقعت هذه الأنباء على شاريت وقع الصاعقة، و سرعان ما أدرك أنه سوف تدق طبول الانتقام، وهذه المرة يجب أن يسمح به. و قد كتب في مذكراته يقول " في الشهور الأخيرة، توقعت وتأملت لوقت طويل، ومنعت الكثير من الأحداث المتفجرة وأدى ذلك إلى توتر الجماهير. إنني لاينبغي على أن أحملهم مالا يطيقون. ويجب أن يكون هناك متنفس وإلا سوف ينفجر الغضب، والذي سوف ينضم إليه الكثير من أصدقائي ". وبالفعل قام اثنان من أصدقائه بزيارته ذلك المساء وهما زالمان آران وجولدا مائير، وقبل أن يكمل آران جملته، قاطعه شاريت قائلاً أنه قد وافق رسمياً على الهجوم بالفعل. فاعتذر آران عن تدخلهما مبرراً ذلك بموجة السخط العام التي تجتاح البلاد، بسبب المحاكمة التي جرت في القاهرة وبات جاليم وأسرى دمشق وانتحار أوري إيلان والآن جريمة القتل المزدوج. وقد أفاد شاريت بأنه يعلم كل ذلك وقال :

"انطلق واشرح لكل شخص في الشارع أن محاكمة القاهرة نحن الذين صنعناها، وإن بات جاليم هي معركة واحدة ضمن مجموعة معارك، وأن الأسرى الموجودين في سوريا قد اختفوا في إحدى العمليات التي بدأناها نحن، وإذا حدث نفس الشيء لعرب على أراضينا لكنا قتلناهم حيث وجدناهم دون أي تردد، كما فعلنا في أولئك الأبرياء الذين ضلوا الطريق ودخلوا أرضنا بالقرب من ميفووت بيتار، وكل منهم لديه أم ثكلت ولدها حتى لو لم تكن عضوة في البرلمان مثل بيجا إلانيت، أذهب واشرح كل ذلك. ومن الواضح أن حادث القتل في آجور كان القشة التي قصمت ظهر البعير وأن الغضب كان يجب أن يهدأ. هذا هو منطق الأمور، وليس هناك منطق آخر. إنني أومن – من وجهة النظر الأمنية – أن الانتقام لن يفعل الكثير بل على العكس، إنني أخشى أن ذلك سوف يكون بداية لسلسة جديدة من حمامات الدم في منطقة الحدود ".

كان انفجار شاريت يكشف بوضوح عن الوظيفة الكامنة التي تقوم بها عمليات الهجوم على الأعداء لإرضاء الرأي العام المحلي. وألقى الضوء أيضاً على الفجوة الواسعة الموجودة بشكل مستمر بين إيمان المؤسسة العسكرية بالتأثير الرادع لهذه الاعتداءات

وتشكيك شاريت في ذلك. وفي رأيه أن الغارات عبر الحدود هي سلاح ذو حدين. فإذا قام بالتصريح بهذه الغارات، كما هو الحال الآن، فإن ذلك يكون عادة لأسباب سياسية داخلية. وإنه لم يكن غافلاً عن الأخطار الكامنة في إرخاء العنان ودلالة على ذلك يقول شاريت :

" إن البناء الذى أقوم بتشييده بقوة منذ عدة شهور وكل الأحجار التى وضعتها وكل الدعامات التى رفعتها، كل هذا معرض للانهيار بضربة واحدة، ولكننى أشعر أننى ليس لدى بديل". وأخيراً جاءت شاريت نجدة السماء، فقد حدث شئ ما جعل المضى فى خطة الانتقام أمراً غير ضرورى. ففى يوم ٢٣ يناير، فى منتصف اجتماع مجلس الوزراء، وصلت رسالة إلى شاريت تقول أن الأردنيين قد أخطروا لجنة الهدنة المشتركة أنهم قد أسروا بعض القتلة، وكانوا جميعاً يعيشون فى قرية " آجور " وفقدوا منازلهم فى حرب ١٩٤٨. وبعد اجتماع مجلس الوزراء، عقد شاريت لجنة الخمسة واقترح إلغاء خطة شن الغارة الانتقامية على الأردن تلك الليلة. وعلى الرغم من تأييد ليفى أشكول له فإن لافون قد ادعى أن ذلك لن يستقبل بارتياح فى الجيش. أما جولدا مائير فإنها قد رأت وجوب القيام بالغارة إذا لم يتم القبض على جميع المجرمين، ولكنها ضد قتل الأبرياء عند العثور على المتهمين. لم يقل آران شيئاً، واختتم شاريت كلامه بالقول أن العملية سوف يتم إلغاؤها. وفى غضون ذلك، كان الجيش تحدوه الأمل فى ألا يكون شاريت قد علم بأمر القبض على بعض المجرمين فى الوقت المناسب لوقف الانتقام المخطط له. وكتب شاريت فى مذكراته يقول " لقد اعتاد أصحاب السلوك البذىء الاعتقاد بأن المرء لا يستطيع أن يرفع معنويات الجيش دون إعطائه حرية سفك الدماء من وقت لآخر ".

إن الحادث المؤسف الذى حدث فى يوليو ١٩٥٤ لم يهدئ من ثائرة المؤسسة العسكرية من أجل الفاعلية العسكرية. فقد أكد السلوك المتشدد للجيش أن العملية المهلهلة هى مجرد شئ يشار له على نحو فج بأنه " الحادث المؤسف " فكان من الحكمة أن يقوم شاريت باستغلال الفرصة لتنظيف «الاسطبل» العسكرى لإسرائيل، ولكنه أضاع تلك الفرصة بالتردد والمماطلة. ولم تقدم له لجنة الخمسة أية مساعدة فى التعامل مع هذا الأمر الشاق. وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، وبعد تقديم أعضاء الشبكة اليهودية إلى المحاكمة فى القاهرة، اجتمعت اللجنة وقررت القيام بحملة لتشويه سمعة السلطات المصرية واعتبار إطلاق سراح المتهمين على قمة الأولويات. وقام شاريت بدوره فى هذه الحملة. وفى ١٣ ديسمبر، بعد يوم واحد من بدء المحاكمة فى القاهرة، قام بالإدلاء ببيان فى الكنيست اتهم فيه السلطات المصرية بالتآمر، وإجراء محاكمة صورية لمجموعة من اليهود وصفهم بأنهم

ضحايا لاتهامات باطلة. ومع ذلك فإن الضحايا الحقيقيين للاتهامات الكاذبة لم يكونوا اليهود المصريين ولكن السلطات المصرية.

وفي الكواليس استأنف شاريت حواره مع ناصر. وكان من الصعوبة بمكان استخدام القناة الخلفية ديفون - صادق خلال عام ١٩٥٤، بسبب انشغال مصر بالتفاوض حول الانسحاب البريطاني من منطقة قناة السويس. وقد تناقضت هجمات يوليو ١٩٥٤ الإرهابية تماماً مع كل التأكيدات السابقة لرغبة إسرائيل في أن ترى مصر حرة مستقلة وهذه الهجمات بدت وكأنها تؤكد أسوأ الانطباعات لدى المصرين عن الازدواجية اليهودية والنفاق اليهودي وأسوأ المخاوف من المؤامرات الشيطانية التي تحاك في الظلام بواسطة الأيدي الإسرائيلية للنيل من وحدتهم القومية واستقلالهم. ولأن المصريين لا يعلمون بالخلفية الداخلية المتشابكة لهذه الهجمات، فمن الممكن إلتماس العذر لهم في معاملتهم لها على أنها تعبير عن السياسة الحكومية الرسمية.

وكان ناصر شخصياً لديه انطباع جيد عن شاريت. فقد تحدث عنه كرجل أمين ومعتدل إلى أحد الدبلوماسيين البريطانيين. وكان موقف ناصر من إسرائيل حتى ذلك الوقت نفعياً وعملياً وليس أيديولوجياً. وكان متحفظاً أمام الجماهير، ولكنه في الحوارات الخاصة مع غير العرب كان يؤمن بأنه سوف يأتي يوم ما يكون فيه سلام مع إسرائيل. ولكن هذا لا يعني أنه كان مستعداً لتحقيق السلام الفوري مع إسرائيل. وكان موقف الضباط الأحرار لا يزال ضعيفاً إلى حد بعيد للتفكير في القيام بأية مبادرة في موضوع بالغ الحساسية ومعرض للنقد مثل موضوع إسرائيل ولكن مندوبيه تعاونوا مع إسرائيل عبر لجنة الهدنة المشتركة لتخفيف التوتر في مناطق الحدود، وأبقى على قناة ديفون- صادق مفتوحة حتى بعد أن قامت الوحدة السرية التي ترعاها إسرائيل بزرع القنابل في القاهرة والإسكندرية.

وقام عبد الرحمن صادق الذي كان في موقع يسمح له بتقييم موقف ناصر من إسرائيل في أوائل الخمسينيات أكثر من أي شخص آخر بوصفه بأنه رجل راجح العقل ومتفتح الذهن، ولكنه يمكن أن يصبح شعلة من الغضب إذا شعر بأنه خدع. ولقد كان ناصر في منتهى الغضب عندما انكشفت مؤامرة تشويه سمعة نظام ضباط الأحرار، ولكنه كان على استعداد لتصديق أن الخدمة السرية الإسرائيلية تصرفت دون علم شاريت. وكان حتى على استعداد لتصديق أن المؤامرة دبرت من خلال بعض المتشددين في الخدمة السرية لتخريب جهود شاريت في حوار السلام مع مجلس قيادة الثورة.

وعلى أي حال، عندما بادر شاريت بتجديد الحوار، لم يبد ناصر أي اعتراض.

وهذه المرة كان لدى شاريت هدف محدد وملح في ذهنه : وهو انقاذ حياة أعضاء شبكة التجسس الذين كانوا ماثلين أمام المحكمة العسكرية في القاهرة. وكان الادعاء يطالب بعقوبة الإعدام على أساس أن المتهمين عملوا لحساب دولة معادية. وكان شاريت يدرك أن عقوبة الإعدام سوف يكون لها تأثير الكارثة في الداخل لأن الرأى العام الإسرائيلي قد تم توجيهه للإيمان بأن المتهمين أبرياء. وعلى ذلك فقد استخدم العديد من القنوات من أجل توصيل هذا الطلب الجاد إلى ناصر لكي يستخدم نفوذه للتأكد من أن عقوبة الإعدام لن تنفذ. واستأنف ديفون وصادق لقاءاتهما في باريس، بينما طلب من موريس أورباخ - وهو أحد أعضاء حزب العمل البريطاني في البرلمان - الذهاب إلى القاهرة من أجل التماس إنقاذ حياة المتهمين.

ولم تقتصر تلك المباحثات التي استمرت من أكتوبر ١٩٥٤ وحتى يناير ١٩٥٥ على موضوعي بات جاليم ومحاكمة القاهرة ولكنها امتدت لكي تغطي مجالات أوسع للعلاقات الإسرائيلية - المصرية، مثل إغلاق قناة السويس وخليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، والموقف عبر الحدود لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ووسائل التعاون الاقتصادي. ومن خلال ممثليهم في باريس، قام شاريت وناصر أيضاً بتبادل الرسائل الخاصة غير الموقعة والمكتوبة على ورق عادى لا يحمل الصفة الرسمية. وفي يوم ٢١ ديسمبر، على سبيل المثال، عبر شاريت عن إعجابه بمثالية ومثابرة ناصر في الكفاح من أجل تحرير وطنه من الهيمنة الأجنبية، واقترح على ناصر رفع الحصار البحرى كخطوة أولى نحو تحسين العلاقات بين بلديهما، وعبر عن أمله الحار في عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في المتهمين في محاكمة القاهرة. وقام ناصر بالرد بعد مرور عشرة أيام :

" وصلني خطابك المؤرخ في ٢١ / ١٢ / ١٩٥٤. وقد أصدرت تعليماتي إلى مبعوثي الخاص لكي يرد على الاستفسارات التي جاءت في خطابك على نحو شفهي. وأنا أشعر بالسعادة البالغة لتقديركم الجهود التي تبذل من جانبنا للوصول بعلاقاتنا إلى الحل السلمي. وآمل أن تقابل بجهود مماثلة من جانبكم، مما يسمح لنا بتحقيق النتائج التي نصبو إليها لمصلحة بلدينا ".

وقد قدم ناصر رداً يتضمن المزيد من التفاصيل على مختلف المقترحات والاستفسارات الإسرائيلية إلى موريس أورباخ. وأنصت بانتباه إلى أورباخ بينما كان يقدم له رسالة طويلة أعدت له بواسطة جيديون رفائيل بوزارة الخارجية الإسرائيلية. وبعد مناقشة زملائه، أعطاه ناصر الردود الآتية. أولاً: طلب من أورباخ أن يبعث بشكره وإعجابه إلى مستر شاريت. ثانياً: أكد على أن المتهمين في محاكمة القاهرة هم عملاء

يعملون لحساب مخابرات أجنبية، ولكنه وعد أيضاً باستخدام نفوذه حتى لا تكون هناك عقوبات مثيرة للمعارضة. ثالثاً: أشار إلى أن بات جاليم سوف يفرج عنها ولكن لن يسمح لها بالمرور عبر قناة السويس. رابعاً: أفاد بأن السفن الإسرائيلية سوف يسمح لها بنقل كل البضائع، فيما عدا المواد العسكرية والبترول، إلى إسرائيل عبر قناة السويس وخليج العقبة. خامساً: أفاد بأن الدعاية العدائية والحرب السياسية سوف تتوقف إذا وصلت إسرائيل نفس الشيء. سادساً: وعد بتكثيف الجهود من أجل منع حوادث الحدود إذا فعلت إسرائيل نفس الشيء. وأخيراً: وافق على إجراء مباحثات على مستوى رفيع، ويفضل في باريس، ولكن بشرط مراعاة السرية التامة.

وكانت موافقة ناصر على المحادثات رفيعة المستوى هي أكثر الأشياء المشجعة. وقد اختار شاريت إيجال يادين، الرئيس السابق للأركان و الذى كان يقوم بالدراسة في لندن، من أجل تمثيل إسرائيل في المباحثات. وبمساعدة جيديون رفائيل، أعد بعض المقترحات الإيجابية للمحادثات والتي كانت تشتمل على إنشاء طريق برى عبر " النقب " بين مصر والأردن ودفع تعويضات للمساعدة على توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة. وكانت خدمات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)متوافرة من أجل تأمين سرية المباحثات. ولكن في يوم ٢٢ ديسمبر انتحر العميل الإسرائيلي ماكس بينيت في زنزانته بالقاهرة، وفي ٢٧ يناير ١٩٥٥ رأت المحكمة العسكرية أن ثمانية من المتهمين الاثنى عشرة مذنبون وحكمت على اثنين منهما بالإعدام. وقد صعق الإسرائيليون فور سماعهم الأنباء. وقام شاريت بإلغاء الاجتماع الرفيع المستوى، قائلاً " إننا لن نتفاوض تحت ظلال المشانق ".

وفي مذكراته اتهم جيديون رفائيل ناصر بالازدواجية والخداع. وأشار إلى أن الرد على شاريت كان " مجرد تكتيك لكسب الوقت وهي لعبة أجادها على مدى سنوات طوال وأصبح بارعاً فيها...... فهو يستطيع أن يكيف وجهات نظره حسب حساسية أذان المستمع إليه. وعند الضرورة فإنه يستطيع التأكيد على رغبته في إقامة علاقات على الالتزام. وحجج التوقيت غير الملائم وتوقعات الإيماءات أحادية الجانب كانت كلها وسائل للخداع". وكل هذه المزاعم ليست هناك مستندات تثبت صحتها والواقع، إنها تمثل عكس الحقيقة كما تظهرها المستندات. فلم يقدم ناصر أية ذرائع ولم يطلب من إسرائيل أية إيماءات أحادية الجانب. وكان رد فعله تجاه الأعمال التي ارتكبتها المخابرات العسكرية الإسرائيلية عقلانياً بدرجة لا تعقل. وأثبت أيضاً أنه رجل يفي بكلمته. فقد وعد بالإفراج عن السفينة " بات جاليم " وقد فعل، ووعد بالكف عن الدعاية العدائية والحرب السياسية،

وقد فعل - أما إسرائيل فقد فعلت العكس - ووعد بأن يبذل كل جهده لمنع حوادث الحدود، وكل سجلات المخابرات العسكرية المصرية تبين أنه فعل. وعن محاكمة القاهرة قال العديد من الأشياء، ولكنه لم يتعهد أبداً بألا تكون هناك أحكام بالإعدام. وكان الخط الرسمي يقول أن الحكومة لا تستطيع التدخل في المحاكمة. وبمجرد إعلان المحكمة العسكرية حكمها بالإعدام، لم يستطع ناصر تغييره بسهولة. وقبل ذلك بوقت قصير، تمت إدانة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بارتكاب أعمال إرهابية مشابهة وتم إعدامهم. وكما شرح ناصر للعديد من الوسطاء المرسلين بواسطة إسرائيل لالتماس تخفيف الحكم، أن الأمر سوف يكون كارثة سياسية عندما يبدو أكثر ترفقاً بالإرهابيين اليهود من الإرهابيين المسلمين.

وربما تكون أوضح المؤشرات الدالة على التزام ناصر المخلص بتحسين العلاقات مع إسرائيل موافقته على إجراء محادثات رفيعة المستوى. وبالنسبة لناصر كان ذلك مغامرة بالغة الخطورة، ومع ذلك فإن شاريت هو من قام بإلغائها وليس هو. وقد أخطر ناصر الإسرائيليين عبر المخابرات المركزية الأمريكية أنه لا يعتبر عقوبة الإعدام سبباً في عدم المضى قدماً لعقد الاجتماع رفيع المستوى. وأراد أيضاً أن يتفهم الإسرائيليون، مع توافر كل النوايا الحسنة، أنه في ظل هذه الظروف لا يستطيع التصرف على نحو مختلف. وقد أثنى الأمريكان على جدول أعمال شاريت البناء الذى اقترحه، وألحوا عليه في المضى قدماً وكان رد شاريت سلبياً. فقد أفاد بأن ناصر إما أنه ذو وجهين أو غير قادر على الحفاظ على كلمته، وفي كلا الحالتين يكون شريكاً غير جاد في المباحثات.

هذه الحقبة القصيرة الشهيرة في العلاقات الإسرائيلية المصرية تثير التساؤل مرة أخرى حول الرواية الرسمية التي تقول بأن إسرائيل سعت بكل الوسائل للاتصال المباشر وكانت تقابل دائماً برفض العرب. بالطبع ليست هناك وسيلة لمعرفة ما كان سوف يحدث لو تم اللقاء الذى كان مخططاً له. هل كان يمكن أن يؤدى إلى لقاء ذى مستوى أرفع مع ناصر نفسه ؟ هل كان يمكن أن يمنع التصعيد اللاحق للصراع ؟ هل كان يمكن أن يؤدى - على الأقل - إلى بعض التمهيد لتحولات كبرى في العلاقات بين إسرائيل وجاراتها الأكثر نفوذاً ؟ ليست هناك إجابات على هذه الأسئلة. لم يفصح التاريخ عن بدائله. وكل ما يستطيع المرأ أن يقوله هو أن ناصر قد منح إسرائيل فرصة الحوار وأن هذه الفرصة قد رفضت بازدراء. ويمكن للمرء أن يضيف أن تردد شاريت لعب دوراً في ضياع هذه الفرصة، فهو لم يرتفع إلى مستوى الحدث، وأبدى تراجعاً وجبناً في وقت يتطلب الشجاعة والإقدام. وحسب تعبير أحد المسئولين، لقد فشل شاريت في إمساك الثور من قرنيه في

الوقت الذي سمح له الثور بذلك.

وفي منزله واصل شاريت الصراع مع عواقب فضيحة القاهرة. وفي ٢ يناير ١٩٥٥، بعد عذاب مرير، قام بتعيين لجنة لتقصي الحقائق الكامنة خلف الفضيحة. وكانت اللجنة مشكلة من إسحاق أوشلان، أحد قضاة المحكمة العليا وياكوف دوري، وهو رئيس سابق للأركان. وقد حصلت اللجنة على أدلة مزورة وشهادات كاذبة تدين لافون، على الرغم من أن ذلك لم يعلن إلا بعد خمس سنوات. وقد أيد ديان وبيريز روايات جليبي وقدما للجنة أدلة تناولت العديد من عيوب لافون كوزير للدفاع. وقد أكد ديان أن لافون خدع شاريت على نحو مستمر، لكنه كان صريحاً بشأن الدور الذي قام به شخصياً في ذلك حيث قال:

" إنني لا أخفي مشاركتي السلبية في خداع شاريت بواسطة لافون. لقد كنت أعلم أن لافون يخدع شاريت من وقت لآخر - من خلال عدم إشراكه في الأمر - ولكن إذا كان لافون قد قام بذلك بنفسه فإنني لم أكن مضطراً للتدخل. علاوة على ذلك، فإنني لا أتفق بالكامل مع مفهوم شاريت السياسي وأرى في رفضه التصريح بالعمليات العسكرية من وقت لآخر إضراراً بمصالح الدولة، وليس لدى أي سبب لمساعدته في ذلك على حساب نداء الواجب ".

وفي النهاية كان أوشلان و دوري غير قادرين على الوصول إلى حكم قاطع. وقد ذكرا في تقريرهما أنهما لا يستطيعان الوصول إلي يقين لا يرقى إليه أي شك في أن جيلبي لم يتلق الأمر بتشغيل الوحدة السرية، ولكن في نفس الوقت ليسا متأكدين أن لافون قد أعطى بالفعل أوامره إليه. ولم يكن لدى شاريت أي شك في أنه إذا كان لافون بالفعل لم يصدر إلى الأمر الخاص الذي أدى إلي فضيحة القاهرة، فإنه يتحمل المسئولية السياسية والأخلاقية لأنه قد ارتكب أعمالاً مجنونة وعلم قادة الجيش درساً شيطانياً يتمثل في كيف يشعلون النار في الشرق الأوسط وكيف يؤججون الصراع وكيف يخلقون المواجهات الدموية ويخربون أهداف وممتلكات الدول العظمي وكيف يؤدون أعمال اليأس والانتحار ". في نفس الوقت، صدم شاريت بسبب الصورة العامة التي برزت من التحقيق. فقد كتب في مذاكرته يقول " إنني لم أتخيل أبداً إننا نستطيع أن ننحدر إلى تلك الدرجة من العلاقات المسممة، وإطلاق العنان لأحط غرائز الحقد والانتقام والخداع المتبادل على مستوى القمة في أكثر الوزارات تألقاً. إنني أهيم مثل السائر نائماً يعترينى الرعب تائهاً، عاجزاً تماماً...... ماذا سوف أفعل، ماذا سوف أفعل؟ ".

وقد أعفى لافون شاريت من الحاجة إلى اتخاذ قرار، وذلك من خلال إرساله

لاستقالته في ٢ فبراير. وقد جاء بن جوريون استجابة للضغوط المكثفة من جانب زملائه في الحزب لكي يخلف لافون ولكي ينظف الفوضى التي تركها خلفه. ففي ٢١ فبراير، عاد بن جوريون من ساديه - بوكر لكي يشغل منصب وزير الدفاع في الحكومة، استمر شاريت في رئاستها. وقد شرح شاريت الأمر لوولتر إتيان وجيديون رفائيل، معاونيه اللذين يثق بهما في وزارة الخارجية، بالقول أن هذه هي الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة وأضاف بهدوء " وكما تعلمان، يا صديقاي أن هذه هي نهاية عملي السياسي ". وقد أضناهما الحديث معه لإخراجه من هذا المزاج الكئيب. ولكن الأحداث قد أثبتت أنه كان أبعد نظراً منهما. وفي نوفمبر من نفس العام كان على شاريت أن يسلم رئاسة الوزراء مرة أخرى إلى بن جوريون. وفي يونيو من العام التالي كان عليه أن يستقيل من منصبه كوزير للخارجية وهذه كانت بالفعل هي نهاية عمله السياسي.

واقترح أنه بعودة بن جوريون إلى الحكومة فإنه سوف يلجأ إلى استعادة التوازن المفقود بين مدرسة التفاوض ومدرسة الانتقام، الأمر الذى تبلور وتصادم مع العواقب القاسية في خضم أحداث ١٩٥٤. ولكن يبدو أنه قد عاد من أجازته القصيرة في ساديه - بوكر بمزاج مشاكس وعنيد، حيث أصر على وجوب العودة إلى إعطاء الأولوية لاعتبارات الدفاع على حساب اعتبارات السياسة الخارجية في علاقات إسرائيل بالعرب. وقد وصل إلى قناعة بأن «ناصر» عدو خطر لا يلين. وبالتالي فقد كان مصراً على التشدد معه ولا يطيق صبراً منذ البداية على سياسة التهدئة لشاريت. وقال لزانيف شاريف، سكرتير مجلس الوزراء، عن شاريت "إنه يربي جيلاً من الجبناء. إنني لن أتركه...... إنني لن أتركه. هذا الجيل يجب أن يكون جيلاً مقاتلاً ".

ومنذ البداية تصرف بن جوريون كما لو كان رئيساً للوزراء. وعندما زاره شاريت في ساديه - بوكر، اقترح الصيغة الآتية " على الرغم من أن الدفاع يحتل الأولوية على أى شيء آخر، فإنه يجب القيام بجهود متصلة من أجل تحقيق السلام ". وهذا كان يعني أن الانتقام سوف يكون مسموحاً به حتى لو دمر بشائر السلام. وقد ذهب إلى اقتراح تجديد " الصدام " بينه وبين شاريت من خلال ما فهمه على أنه الجمع بين الخطين المنفصلين. ورأى أنه من الملائم أن يؤكد على رغبته في رسم سياسة دفاع مستقلة. وكان مستعداً للتشاور : " ولكن التشاور مع وزير الخارجية شيء، والتدخل المستمر بواسطة وزير الخارجية ومسئولين في أمور الدفاع شيء آخر. فأنا لن أوافق على ذلك ". وأعلن عن تقبله للمسئولية الجماعية لمجلس الوزراء والسلطة العليا لرئيس الوزراء، ولكن لم يعن هذا أنه قد تقبل منهج رئيس الوزراء في الأمور التي انقسموا حولها. وانتهى الخطاب بتحذير يقول:

إذا تدخل وزير الخارجية ومعاونوه في أمور الدفاع وأيد رئيس الوزراء تدخلهم، فسوف تكون هناك حاجة إلى تعيين وزير دفاع جديد.»

وفي ٢٨ فبراير، بعد أسبوع واحد فقط من عودة بن جوريون، قام بتدشين سياسته الجديدة المتشددة في الدفاع بغارة مدمرة على غزة في عملية أطلق عليها اسم "السهم الأسود". فتحت جنح الظلام قامت فرقتان من فريق مظلات الجيش الإسرائيلي بقيادة أريل شارون بالهجوم على ومركز قيادة الجيش المصري في ضواحي مدينة غزة وتدميره، حيث قتل ٣٧ جنديا مصريا وجرح ٣١ وقتل من الجانب الإسرائيلي ثمانية جنود وجرح تسعة جنود. إن شدة الهجوم والخسائر المادية التي أحدثها - وفوق كل هذا العدد الكبير من الضحايا - جعل منه أخطر الاشتباكات التي وقعت بين إسرائيل ومصر منذ توقيع اتفاقية الهدنة في عام ١٩٤٩.

لماذا قام الإسرائيليون بهذا الهجوم المدمر ؟ لقد كانت الشهور الأربعة السابقة فترة هدوء نسبي في منطقة الحدود. وقد شكل حادثان كانا يشتملا على متسللين قاموا بالدخول إلى عمق الأراضي الإسرائيلية وسرقة مستندات وقتل أحد راكبي الدراجات سبباً مباشراً للغارة. وبعد الحادث الثاني، ذهب وزير الدفاع الجديد وقائد الأركان للقاء رئيس الوزراء. لقد كان رأيهما أنه ليس هناك شك في أن المتسللين قد تم إرسالهما بواسطة المخابرات الحربية المصرية واقترحا الهجوم على إحدى قواعد الجيش المصري بالقرب من غزة. وقدر ديان عدد الضحايا بحوالي عشر في صفوف العدو، ووعد بن جوريون بإحكام السيطرة على الأمور من أجل تجنب حمامات الدم. ووافق شاريت. وكانت أسبابه للموافقة على الخطة تعود إلى السياسة الداخلية. فقد أحس بأن الجماهير لن تتفهم عدم الرد على الاستفزازات الأخيرة وخاصة في أعقاب تنفيذ حكمي الإعدام في القاهرة. والواقع، أنه شعر بالندم لأن بن جوريون يمكن أن يستغل ذلك في الانتقام بنحو أو بآخر.

أما بن جوريون نفسه فيبدو كما لو كانت لديه أهداف أوسع. ففي المقام الأول: أراد بن جوريون أن يجعل من عودته إلى السلطة مشهداً مسرحياً ويبين أنه بمجرد عودته مرة أخرى أصبحت هناك قيادة حاسمة على القمة. ثانياً: إنه قد شعر في الغالب على نحو أقوى من شاريت أن تصفية الحسابات مع المصريين هي أمر ضروري من أجل تهدئة السخط العام في الداخل. ثالثاً: وهو الأهم، أن بن جوريون قد توصل إلى قناعة بأن منزلة مصر الصاعدة داخل العالم العربي في ظل قيادة ناصر الديناميكية تمثل تهديداً خطيراً للأمن الإسرائيلي، وأنه تطلع إلى وضع ناصر في حجمه الحقيقي من خلال الكشف عن

العجز العسكرى لنظامه.

وقد صعق شاريت وأسقط فى يده حينما استمع إلى تقرير عملية السهم الأسود. وأدرك على الفور أن العدد الكبير من الضحايا يعنى أنه لم يتم فقط تغيير نطاق العملية ولكن تم أيضاً تغيير طبيعتها الجوهرية. وأدرك أن إسرائيل لابد أن تدان تماماً من خلال المجتمع الدولى بسبب عدوانها، وفزع من عواقب ذلك على العلاقات المصرية الإسرائيلية. وكان هناك سبب آخر للغارة تمثل فى بيان جيش الإسرائيلى الذى أعده بن جوريون، والذى زعم أن الاشتباك قد حدث بعد أن هوجمت مجموعة من حرس الحدود الإسرائيلية بواسطة قوة مصرية داخل الأراضى الإسرائيلية.وبينما لم يكن لدى شاريت أى دليل على أنه خدع على نحو متعمد بشأن المستوى المتوقع لعدد المصابين، فقد وبخ بن جوريون بسبب وضعه رواية غير حقيقية لم يستطع أحد تصديقها.

وكشف اجتماع مجلس الوزراء بعد الحادث عن العديد من ردود الفعل المتباينة من قبل بن جوريون و شاريت ليس فقط بالنسبة لعملية غزة ولكن أيضاً بالنسبة لفضيحة الهجمات الانتقامية ككل. وقد أكد بن جوريون على أهمية استعراض تفوق الجيش الإسرائيلى على أقوى بلد عربى وكذلك القيمة الإيجابية لعملية غزة فى بث الثقة فى الجنود والجيش الإسرائيلى. وتجاهل الأثر السياسى السلبى لأنه ليس له وزن يذكر. لأن القوى الغربية، مهما كانت نموذجية السلوك الإسرائيلى، سوف تقف دائماً إلى جانب العرب بسبب أراضيهم الشاسعة وعدد السكان والبترول. وقد تحمل شاريت المسئولية الكاملة للغارة، على الرغم من أن عدد من قتل من الجنود المصريين كان يساوى أربعة أضعاف العدد الذى أخبروه به فى توقعاتهم قبل الغارة. وهو لم ينكر التأثير الإيجابى للغارة فى الداخل، ولكنه توقع أن يكون لها تأثير أسوأ على المباحثات السرية مع مصر، والتى أبدت بعض بوادر التقدم فى الآونة الأخيرة، وكذلك على جهود إسرائيل للحصول على أسلحة وضمانات أمنية من الولايات المتحدة.

وبالنسبة للعلاقات الإسرائيلية المصرية كانت غارة غزة لها عواقب بعيدة المدى. وحسب تعبير «كنيت لاف»، وهو صحفى أمريكى كان مقرباً من ناصر :

" لقد فجرت غارة غزة سلسلة من ردود الأفعال بين جمال عبد الناصر فى مصر ودافيد بن جوريون فى إسرائيل – غارات وغارات مضادة وسباق مسلح وإنحيازات جديدة للقوى العظمى – مما أدى إلى الانجراف نحو حرب لا تستطيع الإرادة البشرية ولا المهارة السياسية أن تحيد عنها. فقد حولت الغارة المستوى الثابت للحوارات الصغيرة بين البلدين إلى حوار يملأه الخوف والعنف حيث تلاشت الحدود الفاصلة بين إجراءات الدفاع

وأعمال العدوان وأصبحت غير مرئية للعالم أجمع ".

وقد وصف ناصر نفسه غارة غزة مرات عديدة بأنها نقطة تحول. وزعم أنها دمرت إيمانه بإمكانية التوصل إلى حل سلمى للصراع مع إسرائيل، وكشفت عن ضعف عدوه، وأحدثت تغييراً فى الأولويات القومية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى الدفاع، وهو تغير بلغ أوجه مع صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر من نفس العام. وقد كشفت الغارة عن العجز العسكرى لنظام ناصر فى الوقت الذى كان يحتاج فيه إلى استعراض قوته من أجل صد التهديد الذى يواجه زعامته بسبب إنشاء حزب بغداد، الذى تم وضع حجر أساسه مع توقيع الاتفاقية التركية - العراقية فى يوم ٢٤ فبراير. وكان ناصر قد أعلن منذ بضعة أيام مقاومته التى لا تلين لحزب بغداد صنيعة الغرب. ووجه اتهامه لإسرائيل - التى استبعدت من هذا النظام الدفاعى الإقليمى وشعرت بأنه يمثل تهديداً لأمنها - بأنها أداة فى يد الإمبريالية الغربية.

علاوة على ذلك، فإن أصداء الغارة لم تكن مقتصرة على وضع ناصر الداخلى وعلاقاته الدولية. فقد كان يحتشد فى قطاع غزة حوالى ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطينى منذ حرب ١٩٤٨ وكانوا يطالبون منذ سنوات بحقهم فى أن يسلحوا وينتظموا فى جيش استعدادا لاستعادة وطنهم. وقد أدى الهجوم الإسرائيلى إلى اشتعال المظاهرات الجماهيرية وأعمال الشغب فى كل أنحاء قطاع غزة واستمرت لمدة ثلاثة أيام. وقام اللاجئون الساخطون باجتياح مبانى الأمم المتحدة والحكومة المصرية وحطموا النوافذ، وأحرقوا السيارات، ووطئوا العلم المصرى بأحذيتهم، واعتدوا بالضرب على الجنود المصريين. وكانت كلمة " السلاح " هى صرختهم المدوية، " أعطونا السلاح وسوف ندافع عن أنفسنا ". هذه المظاهرات وأحداث العنف الغوغائى قد أثارت التساؤلات حول مدى قدرة نظام ناصر على فرض سيطرته على هذه المنطقة الملتهبة والمتفجرة. إن أى نظام عسكرى لا يستطيع أن يعانى إهانة عسكرية دون أن يهدد ذلك مركزه فى الداخل. لقد تعرض ناصر للصفع، وكذلك فإن انتباهه تركز حول إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، بدأت السلطات المصرية - بدلاً من قمع وكبح جماح النشاط العسكرى فى قطاع غزة والتسلل إلى إسرائيل - فى ابتكار الوسائل لتحويل رغبات اللاجئين فى حمل السلاح إلى شكل من أشكال الأعمال الفدائية ضد إسرائيل التى لن تطيق حرباً واسعة النطاق.

وصدق شاريت على رواية ناصر للآثار الناجمة عن غارة غزة. وكان أحد الأفراد القلائل من السياسيين الإسرائيليين الرسميين الذين فعلوا ذلك. وكانت هناك وجهة نظر سائدة تقول بأن غارة غزة كانت ذريعة وليست سببا فى توجه ناصر إلى الكتلة السوفيتية

للحصول على السلاح.

وكان الحوار السرى بين شاريت وناصر أحد ضحايا غارة غزة. وهذا الحوار توتر للغاية بسبب " الحادث المؤسف " ولكنه لم يفقد تماماً. أما غارة غزة فقد حولته إلى أشلاء. وهناك دليلان على ذلك. العقيد صلاح جوهر، المندوب المصرى فى لجنة الهدنة المشتركة، التى عقدت جلسة طارئة بعد غارة غزة، أخبر يوسف تكواح فى حوار غير رسمى أن ناصر أسر إليه أنه على اتصال شخصى برئيس الوزراء الإسرائيلى وأن الأمور سوف تكون على ما يرام مع قليل من المتابعة الجيدة، ولكن جاء هجوم غزة و " انتهى كل شىء ". أما الدليل الثانى فهو غلق قناة ديفون - صادق وذلك فى أعقاب غارة غزة فيما شكل إنقلاباً مفاجئاً لموقف ناصر. كان الاسم الحركى لعبد الرحمن صادق هو ألبرت، وكان رتب لاجتماع متابعة بينه وبين ديفون فى باريس فى شهر مارس. وهذا الاجتماع قد تم إلغاؤه من قبل صادق بعد غارة غزة عبر برقية قالت ببساطة " ليس هناك ألبرت ". وكانت هذه هى نهاية الحوار بين رئيس وزراء إسرائيل المعتدل ورئيس مصر المعتدل حتى تلك اللحظة.

ومن الغريب أن بن جوريون لم يشر حتى إلى غارة غزة فى مذكراته وكتاباته الغزيرة فى تلك الفترة. وكتب فى مفكرته بعد سماعه تقرير عن العملية من أريل شارون " فى رأيى أنها ذروة البطولة الإنسانية ". وربما تكون فى نفس الوقت ذروة الحماقة الإنسانية، من حيث إستراتيجية الإكراه لبن جوريون التى جاءت بنتائج عكسية وصلت إلى حد الكارثة. فقد أدت فقط إلى تأجيج العداء المصرى، وإلى تقوية التحدى المصرى، وإلى بداية دائرة دموية من العنف والعنف المضاد بلغت الذروة فى حرب السويس.

ويؤمن بن جوريون والمدافعون عنه أن غارة غزة لم تكن سبباً، ولكنها كانت مجرد ذريعة لناصر لكى يتحول من الاعتدال إلى المواجهة. وهم ينظرون إلى التطورات الحادثة بعد غزة على أنها لم تنشأ عن الهجوم ولكنها نشأت عن النزعات العدوانية الكامنة فى نظام ناصر. وليس هناك دليل على صحة هذا الاعتقاد ولكن هناك عددا وافرا من الأدلة التى تدحضه. وأوضح مظاهر تحول ناصر إلى التحدى كان يتمثل فى شن حرب عصابات فى صورة هجمات فدائية على إسرائيل. وفى الساحة الإسرائيلية وخلال الأربعة عشر شهراً التالية قامت وحدات الفدائيين، التى تم تجنيدها من بين اللاجئين الفلسطينيين فى غزة وتم تدريبها على العمليات الفدائية بواسطة ضباط مصريين، بتنفيذ سلسلة من الهجمات داخل إسرائيل. فقد قاموا بتلغيم الطرق، وتفخيخ السيارات، وتخريب المنشآت، وارتكاب أعمال القتل، وألقوا الرعب فى نفوس الشعب الإسرائيلى. وكانت هجمات

الفدائيين سبباً واحداً فقط لحث إسرائيل على شن حملة سيناء، ولكنها كانت سبباً هاماً لأنه لم يثبت أن هناك أية وسيلة فعالة لصد هذه الهجمات، ولذلك فإنها كانت تمثل ضلعاً هاماً من أضلاع مثلث تاريخ هذه الحقبة من الزمن.

إن قيام الحكومة المصرية بالبدء في تشكيل وحدات الفدائيين في ربيع عام ١٩٥٥ هو أمر ليس محل شك. وقد فسر الجنرال ديان هذا القرار على أنه امتداد للسياسة المصرية السابقة الخاصة بتدعيم التسلل إلى إسرائيل بكل حماس. أما رواية ناصر، فكانت تقول: أن إنشاء وحدات الفدائيين يمثل انقلابا في سياسته الخاصة بكبح جماح التسلل، وأن الغارة على غزة هي التي أحدثت هذا التحول. بمعنى آخر، إن زعمه يعني أن إطلاق الفدائيين يمثل من جانب مصر رد فعل للعدوان الإسرائيلي وأن إسرائيل، وليست مصر، هي التي تتحمل مسئولية التصعيد اللاحق.

والمستندات المصرية والأردنية التي استولت عليها المخابرات العسكرية بواسطة الجيش الإسرائيلي في حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ تدحض رواية ديان على نحو قاطع وتدعم رواية ناصر. فهذه المستندات تبين أنه حتى غارة غزة، كانت لدى السلطات العسكرية المصرية سياسة حازمة ومستمرة لكبح جماح تسلل الفلسطينيين من قطاع غزة إلى إسرائيل وبعد غارة غزة فقط بدأ تنفيذ السياسة الجديدة والمتمثلة في تنظيم وحدات الفدائيين كأداة رسمية لشن الحرب على إسرائيل.

وتخبرنا الوثائق الأردنية بقصة مشابهة، ونخلص من ذلك إلى أنه فقط في يونيو ١٩٥٥ بدأت المخابرات الحربية المصرية في رعاية التسلل إلى إسرائيل انطلاقا من الأراضي الأردنية. ومع ذلك نجد هنا تغيراً في الموقف الرسمي من التسلل. أما السلطات الأردنية، على النقيض، عندما علمت بالمحاولة المصرية، فإنها لجأت إلى إجراءات أشد صرامة وأكثر اتساعاً لمواجهتها. وهذه الإجراءات قد أدت إلى توليد النزاع والتوتر بين الأردن ومصر.

إن الائتلاف الذي صنع غارة غزة قد جعل من المستحيل الاستمرار في سياسة متلاحمة أو متجانسة في أعقاب الحادث. والسيل المنهمر من الهجمات والاشتباكات الدموية عبر الحدود مع غزة، والتي اعتبرها شاريت نتيجة حتمية للهجوم الإسرائيلي، اعتبرها بن جوريون علامة على التوحش المصري المتنامي الذي إذا ترك له العنان، سوف يهدد أمن إسرائيل الأساسي.

أما الحادث الأكثر خطورة فهو ذلك الذي حدث يوم ٢٥ مارس. فقد وصلت جماعة من المصريين إلى " باتيش "، وهي مستوطنة من المهاجرين القادمين من إيران إلى النقب،

حيث قامت بفتح نيران الأسلحة الأوتوماتيكية وإلقاء القنابل اليدوية على أحد المنازل حيث كان يقام حفل زفاف، وجرح عشرون شخصاً وقتلت امرأة شابة. فاستدعى بن جوريون ديان وأخبره بوجوب طرد المصريين من قطاع غزة والاستيلاء عليها والاحتفاظ بها تحت السيطرة الإسرائيلية. واندهش ديان من هذا الاقتراح. وفى الماضى عارض بن جوريون باستمرار احتلال غزة بسبب احتوائها على ٣٠٠ ألف لاجئ حاقد وشديد العداء وأن إسرائيل في غنى عن ذلك. هذه المرة، فسر بن جوريون الأمر قائلاً: إن من واجبهم حماية سكان المستوطنات، وتعزيز ثقتهم، وتمكينهم من الاستقرار وهو اعتبار يفوق أى اعتبار آخر. أما بالنسبة لديان فإن الاعتبارات العسكرية كانت لا تزال فى غاية الأهمية، وعلى هذا الأساس عارض الفكرة.

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات، أرسل بن جوريون إلى مجلس الوزراء اقتراحا بعيد المدى، مرفقا به خطة تفصيلية تنفيذية للاستيلاء على غزة وطرد المصريين من المنطقة. وقد أصاب تصور بن جوريون لخطته شاريت بالرعب بسبب ضيق أفقها وقصر نظرها، حيث أنها صورت الاستيلاء على غزة كهدف نهائى دون النظر إلى كافة العواقب والتعقيدات المحتمل حدوثها. وفى بيانه أمام مجلس الوزراء، بعد مناقشة ملتهبة للاقتراح، أعلن شاريت عن تفضيله قبول الحدود الحالية لإسرائيل - ومنها -، وتخفيف التوتر مع الدول المجاورة، وتقوية العلاقات مع القوى الغربية والسعى نحو التعاطف الدولى. وسلم بأن اعتبارات الدفاع الملحة يمكن أن تتطلب فى بعض الأحيان أعمالاً من الممكن أن تؤدى إلى زيادة التوتر بين إسرائيل والعالم العربى والإضرار بعلاقات إسرائيل بالقوى الغربية، ولكن هذه الأعمال، فى رأيه، يجب أن تظل فى أضيق الحدود ولا تتراكم فوق بعضها البعض. وفى هذا الإطار العام، عارض اقتراح بن جوريون لأنه سوف يؤدى إلى جعل إسرائيل تظهر بمظهر المعتدى والمسئول عن إشعال الحرب مع مصر ومن المحتمل أن تتدخل بريطانيا فى ظل الإعلان الثلاثى لدعم مصر. بالإضافة إلى ذلك، فقد زعم شاريت أن الاستيلاء على قطاع غزة لن يحل أى مشاكل أمنية، لأنه حتى لو فر نصف اللاجئين القاطنين هناك أو أرغموا على الفرار إلى هضاب الخليل (حبرون)، فإن بغضهم الكامن لإسرائيل سوف يزداد اشتعالاً، حيث يفجر أعمالاً أسوأ أو أكثر عدداً يكون دافعها الثأر والقنوط. ورفض مجلس الوزراء الاقتراح بأغلبية تسعة أصوات مقابل أربعة أصوات، ولكنه لم يغفل ملاحظة شاريت أن غالبية زملائه فى حزب ماباى أيدوا بن جوريون ضده وهذا يمكن أن يخلق اختلالاً فى توازن القوى داخل الحزب فى حالة أن يطلب منه الاختيار بين الحرب والسلام من خلال الموافقة على أو رفض الاستيلاء على قطاع غزة.

وبعد ثلاثة أيام من الرفض النهائى لمجلس الوزراء لخطة غزة، شجع حادث قتل آخر بن جوريون على إرسال اقتراح مفاجئ جديد، وهذه المرة من أجل اتفاقية الهدنة مع مصر. وهو لم يطلب من مجلس الوزراء تحمل مسئولية إلغاء اتفاقية الهدنة، ولكن أن يعلن أنه بما أن مصر قد دمرت الهدنة عملياً من خلال تجاهل قرار مجلس الأمن الخاص بحرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية، فإن مجلس الوزراء يعتبر أن الاتفاقية غير ملزمة لإسرائيل. ومن أجل استغلال ذلك كحيلة لتجديد اقتراحه السابق، فقد أكد على أنه الآن لا يقترح القيام بخطوة عسكرية ولكن خطوة سياسية. وقد زعم أن الهدنة أصبحت مهزلة وتمثيلية رخيصة يجب ألا تكون إسرائيل طرفاً فيها. فإذا أرادت مصر إجراء مفاوضات سلام مع إسرائيل، فنحن نرحب بذلك، وإذا لم ترغب فى ذلك، يجب أن تكون يد إسرائيل غير مغلولة.

وكان انطباع شاريت يتمثل فى أن بن جوريون يبحث عن نجدة من خلال عمل متهور ومحفوف بالمخاطر لم يسبقه تحليل وحساب هادئ. وعلى ذلك فقد شن حرباً لا هوادة فيها على اقتراح بن جوريون. ولقد تفوق على نفسه من خلال الحد اللانهائى الذى يستطيع الوصول إليه فى اعتداله. وفى المقام الأول، أشار شاريت إلى صعوبة إثبات أن إنكار حقوق الملاحة يمكن أن يشكل انتهاكاً لاتفاقية الهدنة والمشكلة الإضافية المتمثلة فى شرح سبب هذا - إذا كان يشكل بالفعل انتهاكاً - انتظار إسرائيل أربع سنوات قبل إصدار البيان المقترح. وسوف يعتبر المراقبون فى الخارج ذلك مجرد ذريعة لإسرائيل من أجل التحلل من القيود المفروضة عليها من خلال الهدنة من أجل القيام بحملة للتوسع الإقليمى. وسوف يؤدى ذلك إلى سيمفونية جماعية من الإدانة الدولية. فلماذا يجب أن تأخذ إسرائيل على عاتقها مسئولية إلغاء اتفاقية الهدنة ؟ كان هذا تساؤل شاريت. فإذا كان الهدف من ذلك، كما زعم بن جوريون، هو اتخاذ موقف سياسى استعراضى وعدم فتح الطريق لعملية عسكرية، فإنه سوف يؤدى فقط إلى الضرر بدون أى مكاسب تعوض ذلك. وأضاف شاريت، أن اتفاقية الهدنة تضفى الشرعية الدولية على حدود إسرائيل، فإذا أنكرتها إسرائيل بنفسها، فإن مصر يمكن أن تغزو إحدى مناطق الحدود فى " النقب " وترغم إسرائيل على القتال والاعتماد على نتيجة الحرب الجديدة. ويجب اتخاذ قرار واضح فيما يتعلق بهدف إسرائيل الأساسى، هل هو تأكيد الواقع الراهن أم هو البحث عن حل جديد بقوة السلاح.

وكانت نتيجة اقتراع مجلس الوزراء هى التعادل : فقد صوت ستة وزراء جميعهم من أعضاء حزب ماباى، لصالح إلغاء اتفاقية الهدنة، وستة وزراء ضد الإلغاء، وامتنع

الباقون عن التصويت. لم يتم تبني اقتراح بن جوريون، ولكنه أيضاً لم يرفض على نحو قاطع. أما بالنسبة لشاريت فإن الاقتراع كان رسالة تحذير شخصية جادة. فلقد نجا من وجوب تقديم استقالته بمعجزة، بينما الحكومة التي يرأسها كانت قاب قوسين أو أدنى من إنزال فاجعة بالبلاد.

أصبحت العلاقة بين بن جوريون و شاريت أكثر توتراً وتكلفاً وعداء، مما أوقع الآخر فريسة الإحباط والهم وتشوش الذهن. فلقد كانت هناك صدامات متكررة خاصة بقرارات السياسة الخارجية ومؤسسة الدفاع في التعامل مع شئون الهدنة، وكذلك بشأن دور الأمم المتحدة في تلك الشئون، والعلاقة بالقوى الغربية، فوق كل شيء، ما يتعلق بقضية الهجمات الانتقامية. ووجد بن جوريون، الذى عاد من ساديه - بوكر لكي يعيد ترسيخ سياسة الدفاع المتشددة، وجد نفسه يسبح ضد تيار من الاعتدال في مجلس الوزراء. وخضوعه الرسمي لشاريت، والذى لم ينعكس بأى حال من الأحوال على علاقات السلطة الحقيقية، كان مصدراً إضافياً للاحتكاك وتعقد الأمور وقد أدى اقتراب الانتخابات العامة، وتزايد حتمال قيامه بتشكيل الحكومة القادمة، إلى أن يخطر شاريت بقراره بإلقاء خطاب علني من وقت لآخر من أجل إطلاع الأمة على مبادئ سياسته الخارجية.

ومن حيث الحاجة إلى ضمانات أمريكية لأمن إسرائيل، لم يكن هناك فرق حقيقي بين الزعيمين. فقد بدأت المناقشات بين البلدين في أغسطس ١٩٥٤ على أثر توقيع اتفاقية الأنجلو - مصرية الخاصة بالسويس والقرار الأمريكي بمد العراق بالسلاح. وكل ما تم تصوره في هذه المرحلة هو تصريح أمريكي أو تبادل الخطابات بين أمريكا وإسرائيل. ولكن بعد أن قامت العراق وتركيا بالخطوة الأولى نحو عقد حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥ قام جون فوستر دالاس، وزير الخارجية بعرض اتفاقية دفاع مشترك على إسرائيل، على شرط أن تتعهد بعدم توسيع حدودها باستخدام القوة وأن تمتنع عن أى انتقام عسكرى ضد جيرانها. وقد أبدى بن جوريون و شاريت رغبة في قبول الشرط الأول، ولكن ليس الثاني. وكانت فكرة إبرام معاهدة دفاع مشترك مع قوة عظمى جذابة كوسيلة لوضع نهاية لعزلة إسرائيل الدولية، وضمان سلامة أراضيها وأمنها على المدى البعيد، حيث سيعمل العرب على حل نزاعهم مع إسرائيل بالطرق السلمية. وفي أول لقاء له مع إدوارد لاوسون، السفير الأمريكي الجديد، أخبره بن جوريون أن أحب ثلاثة أشياء إلى قلبه هي أمن إسرائيل، والسلام في الشرق الأوسط والصداقة بين إسرائيل وأمريكا. وأضاف أن أمريكا في استطاعتها تحقيق الأشياء الثلاثة بحركة واحدة : وهي إبرام معاهدة دفاع

مشترك مع إسرائيل.

واعتبر كل المشاركين فى مؤتمر السفراء الذى عقد في مايو ١٩٥٥، وضم رئيس الوزراء ووزير الدفاع، أن معاهدة الدفاع المشترك مع أمريكا هى هدف سامى يجب أن تسخر له كل الجهود. ولكن تم إدراك أن الشروط لا يمكن قبولها، وبعد الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية، تحول تركيز الدبلوماسيين الإسرائيليين فى مناقشاتهم مع الأمريكيين من إبرام معاهدة دفاع مشترك إلى الرغبة فى الحصول على السلاح. رجل واحد فقط، وهو رئيس أركان الجيش الإسرائيلى هو الذى أبدى اعتراضه على فكرة إبرام معاهدة دفاع مشترك مع أمريكا من البداية حتى النهاية. حيث رأى أنه ليست هناك حاجة لضمانات أمريكية لأمن إسرائيل واعترض بقوة على الشروط الأمريكية التى تنكر على إسرائيل التوسع الإقليمي والانتقام العسكرى. وفى حديث غير رسمى لديان مع سفراء إسرائيل في واشنطن ولندن وباريس، وصف الانتقام العسكرى بأنه " أكسير الحياة ". فهو أولاً: يجبر الحكومات العربية على اتخاذ إجراءات صارمة لحماية حدودها. ثانياً: وهذا هو المهم، أنه يمكن الحكومة الإسرائيلية من الحفاظ على درجة عالية من الانتصار فى البلد وفى الجيش. وقد أبدى جيديون رافائيل، الذى كان متواجداً أيضاً للاجتماع بديان، ملاحظة لشاريت حيث قال " هذه هى الطريقة التى بدأت بها الفاشية فى إيطاليا وألمانيا ".

وكان ديان على الأقل متسقاً مع نفسه فى إيمانه بالاعتماد على النفس ورفضه للضمانات الخارجية، وهو أكثر مما يمكن أن يقال لبن جوريون. وكان هذا الأخير فى غاية الاهتمام بإبرام المعاهدة مع الولايات المتحدة ولكنه كان فقط يعترض على دفع الثمن. فالإحجام عن القيام بالهجمات الانتقامية كان شيئاً مستبعداً تماماً بالنسبة له، بينما بدا فى بعض المناسبات ميالاً لمشاركة ديان إيمانه بالتوسع الإقليمى. إحدى هذه المناسبات كانت اجتماعا لكبار المسئولين دعا إليه بن جوريون فى ١٦ مايو. وفى هذا الاجتماع أشار إلى احتمال قيام العراق بغزو سوريا وذلك من أجل إحياء مشروعه الأثير إلى قلبه والخاص بتدخل إسرائيل فى لبنان بهدف ضم جنوبه وتحويل باقى البلد إلى دولة مارونية.

وقد سخر شاريت من هذه الفكرة. واعتبر أن بن جوريون يعيش خارج الزمن على نحو لا أمل فى إصلاحه حيث لا يزال يعتبر لبنان ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية والأغلبية الساحقة من السكان تتكون من المسيحيين الموارنة. وذكر المناقشة السابقة التى أشار فيها إلى أن الموارنة منقسمين على أنفسهم، وأنهم ليس لديهم زعماء محنكين،

وأنهم من الهشاشة بحيث يمكن تحطيمهم بمنتهى السهولة. ولكن بن جوريون كانت تتملكه رغبة جارفة في التدخل في لبنان. وتساءل لماذا يجب عليهم مساعدة الموازنة على تحويل لبنان إلى دولة مسيحية. وفيما يتعلق بوسائل إحداث تغيير داخلي في لبنان، كان ديان هو الذى لديه اقتراحاً محدداً ولكنه ملىء بالعيوب على نحو ملحوظ حيث إن:

" كل المطلوب هو العثور على ضابط ما، حتى ولو كان برتبة كابتن، حيث نقوم بكسب وده أو استمالته بالمال حتى يوافق على إعلان نفسه منقذاً للشعب المارونى. وبعد ذلك يقوم الجيش الإسرائيلى بدخول لبنان، واحتلال الأراضى الضرورية، وإقامة نظام مسيحى متحالف مع إسرائيل. والأراضى الممتدة من الليطانى إلى الجنوب يتم ضمها بالكامل إلى إسرائيل وكل شيء يصبح على ما يرام ".

كان الفرق الوحيد بين ديان وبن جوريون هو أن الأول يريد تحركاً فورياً، بينما الأخير كان مستعداً لانتظار ذريعة الغزو العراقى لسوريا. ولم ير شاريت أية فائدة من الدخول في مناقشة تفصيلية لخطة بن جوريون " الخيالية المغامرة " والتى كانت " تثير الدهشة بسبب فرط سذاجتها وانفصالها عن الواقع " وذلك أمام معاونيه. ولكنه أشار فقط إلى أن الاقتراح لا يعنى دعم لبنان المستقل ولكنه يعنى حرباً بين إسرائيل وسوريا وهذا يجب أن يوضع فى الاعتبار.

وبعد أن ضرب الخطة فى الصميم، تأمل شاريت فى الافتقار الفظيع للجدية من جانب الجيش تجاه البلدان المجاورة عموماً و التركيب الداخلى المعقد للبنان على وجه الخصوص. وفي يومياته يقول " لقد رأيت بوضوح كيف أن أولئك الذين أنقذوا الدولة بكل تلك البطولة والشجاعة فى حرب الاستقلال يمكن أن يكونوا قادرين على جلب الكوارث فى الأوقات العادية إذا أرخى لهم العنان ".

والأمر الذى لا يقل فظاعة هو ذلك المعيار المزدوج (الكيل بمكيالين) الذى أبداه بن جوريون فى مناقشته الخاصة بلبنان. فنفس الرجل الشديد الغيرة على استقلال إسرائيل وسلامة أراضيها، والذى سرعان ما يشتعل غضباً لأقل بادرة من بوادر التدخل الأجنبى فى شئونها، أظهر تجاهلاً تماماً لحقوق دول أخرى ذات سيادة. وخطته الخاصة بتفكيك لبنان تستحق التوبيخ على نحو خاص لأنها لم تقم حتى على أى استفزاز من جانب لبنان. وذريعته المعتادة بشأن الرد على القوة بالقوة لا يمكن أن تنطبق على هذه الحالة، لسبب بسيط وهو أن لبنان كان مطيعاً بدقة لكل بنود اتفاقية الهدنة التى أبرمها مع إسرائيل فى مارس ١٩٤٩.

أما ديان فإنه لم يصرف خطة التدخل فى لبنان عن ذهنه بسهولة، والتى جمع فيها

بين العناد والجهل بنفس القدر. فلقد أصر في تنفيذ الخطة على تجنيد ضابط لبناني للعمل كدمية تقوم بدعوة الجيش الإسرائيلي لتحرير لبنان من مضطهديه من المسلمين. ومن أجل زحزحة ديان عن الركون إلى هذه " المغامرة المجنونة "، كلف شاريت اللجنة المتعددة الوزارات المشكلة حديثاً والخاصة بلبنان للقيام بمهمة بحثية وإجراء اتصالات مع أكثر المجموعات المارونية تمتعاً بالاستقلال الفكرى والتى يمكن أن تشجع على الميل إلى إسرائيل.

وبينما كان لبنان لا يشكل أى تهديد على الأمن اليومى أو الأمن الأساسى الإسرائيلى، فإن مصر كانت عكس ذلك. فمشكلة الأمن اليومى قد تزايدت حدتها على نحو مستمر فى أعقاب غارة غزة ولكن خلال عام ١٩٥٥ أصبح بن جوريون على قناعة بأن ناصر يشكل تهديداً على أمن إسرائيل ليس فقط على مستوى الأمن اليومى ولكن على المستوى الأكثر جوهرياً. وذهب إلى الاعتقاد بأن ناصر عاقد العزم على تدمير إسرائيل وأن هذا الخطر يجب أن يواجه وجهاً لوجه وكان بن جوريون ينظر إلى ناصر على أنه صلاح الدين الجديد، وكقائد عسكرى قادر على توحيد العالم العربى وقيادته فى المعركة ضد أعدائه. إن شبح العالم العربى الموحد قد أقض مضجع بن جوريون الذى اعتبر ناصر مكافئاً للزعيم التركى المعاصر مصطفى كمال أتاتورك، الرجل القادر على الانطلاق بشعبه من مستنقع التخلف إلى مكانة من القوة يمكن أن تشكل تهديداً لمستقبل إسرائيل. ومثل أنطونى إيدن، تكون لدى بن جوريون هاجس شخصى بخصوص عبد الناصر وتوصل إلى أن الإطاحة به أمر حيوى للمصلحة القومية الإسرائيلية.

ولقد دفع انفجار أحد الألغام بالقرب من الحدود مع مصر والذى أدى إلى إصابة أربعة ضباط إسرائيليين فى منتصف مايو لجنة الخمسة للقيام بانتقام عسكرى. ودعا شاريت جولدا مائير وليفى أشكول للتحدث أولاً. وقرر كلا منهم أن التقاعس فى هذا الأمر لا سبيل إليه، لأن المستوطنين والجماهير يتوقعون من الحكومة فعل شىء ما تجاه الاستفزاز المصرى. وكانت الاعتبارات السياسية الداخلية لها أولوية مطلقة فى أذهان كل الحاضرين. وعلى الرغم من أنه لم يصرح أحد بذلك، فقد أحس شاريت بأنهم جميعاً يؤمنون بأن التقاعس سوف ينزل بحزب " ماباى " كارثة مفجعة فى الانتخابات القادمة، لأن آلاف الناخبين يمكن أن يتجهوا إلى حزبى الفاعلية النشطة حيروت و أحدوت هاعقودة. وكان أحدوت هاعقودة قد انشق عن حزب مابام فى عام ١٩٥٤ بسبب الخلافات المتعلقة بالسياسة الخارجية. وقد ظل حزب مابام متمسكاً بتوجهه الاشتراكى والموالى للسوفيت. أما حزب أحدوت هاعقودة، فعلى الرغم من أنه أيضاً حزب عمال، إلا أنه كان

أكثر تمسكاً بالقومية. وكان إسحاق تابنكين، زعيمه الروحي، يؤمن بإيديولوجية إسرائيل الكبرى. بينما كان إيجال ألون، أحد الزعماء البارزين للحزب، مؤيداً لسياسة الدفاع النشط وكان ناقداً لاذعاً لحزب ماباى. وكان شاريت يرغب في مقاومة هذه الاعتبارات الانتخابية ولكنه كان يقف وحيداً. وقد أفاد بأنه يعارض الاقتراح ولكنه سوف ينصاع لرغبة الأغلبية. وكان يحدوه الأمل فى أن يقوم أحد زملائه بالإشارة إلى الظلم الكامن فى توقع تحمل رئيس الوزراء مسئولية عمل يعارضه، ولكن لم يفعل أحد.

وفي غمار المناقشة، ألقى بن جوريون خطبة لاذعة عن جرائم ناصر كما لو كان فى اجتماع جماهيرى ولا يجلس في حجرة بها حفنة من زملائه من كبار المسئولين. وقد صرخ متوعداً أن ناصر يجب أن يلقن درساً من أجل " أن يقوم بواجبه أو يطاح به. فمن الممكن الإطاحة به، و الإطاحة به يعتبر حتى واجباً دينياً مقدساً (ميتسافيه) (mitz .vah)

والمثير للدهشة أن قرار الانتقام لم يتخذ في مجلس الوزراء ولكنه اتخذ فى ندوة للحزب كانت الاعتبارات الانتخابية فيها على قمة الأولويات. حيث قضى شاريت ليلة لم يذق فيها النوم وكان يفكر في الاستقالة للمرة الثالثة في شهر واحد وقد أصبح مركزه كرئيس للوزراء، حرجاً بسبب قرار ماباى باعتبار لجنة الخمسة هي الفيصل النهائى فى أمور الانتقام العسكرى والآن، بينما كان شاريت يمتلك الأغلبية داخل الحكومة بسبب نهجه المعتدل، فإن بن جوريون كان يمتلك الأغلبية داخل لجنة الخمسة بسبب نهجه المتشدد المؤمن بسياسة الفعالية النشطة أدرك شاريت أنه لا يستطيع اللجوء إلى تأييد زملاء الائتلاف بينما هو ينتمي للأقلية داخل حزبه.

ومع ذلك، فقد كان على قناعة بأن قرار الانتقام قرار فاسد لدرجة أنه وأعاد فتح النقاش مع لجنة الخمسة في اليوم التالي. وظهر عامل إضافي يشجع على الإحجام عن هذا القرار وذلك عندما وصلهم عرض أمريكي لمساعدة إسرائيل فى بناء مفاعل نووى فى الصباح التالي. وعلق شاريت أهمية كبرى على هذا العرض بسبب مساهمته المتوقعة فى كل من البحوث النووية وفى تقوية العلاقات السياسية مع أمريكا، وكان يخشى من احتمال سحب ذلك العرض إذا أصرت إسرائيل على مواصلة العدوان. ومع ذلك فإن كافة جهوده لإقناع رفاقه بتغيير رأيهم، ذهبت أدراج الرياح. وفى نهاية هذا اليوم المحموم، كانت لاتزال هناك أغلبية مقدارها أربعة ضد واحد لصالح العمل العسكرى. وبالتالى قامت قوة إسرائيلية فى ليلة ١٩ مايو بالهجوم على أحد مواقع الجيش المصرى بالقرب من مكان حادث انفجار اللغم، وقامت بنسف الموقع، وعادت إلى قاعدتها سالمة دون تكبد أية خسائر

في الأرواح. وعلى الرغم من أن شاريت كان يؤمن بأن الأركان العامة سوف تعتبر الغارة انتصاراً عليه، فقد شعر بالارتياح لعدم إراقة الدماء.

أدت نتائج الانتخابات العامة التى أجريت فى ٢٠ يوليو إلى إحباط قادة الحزب الحاكم. وفقد حزب ماباى خمسة مقاعد من إجمالى مقاعده الخمسة والأربعين فى الكنيست البالغ عدد أعضائه ١٢٠ عضواً. أما شريك ماباى الرئيسي والمعتدل فى الائتلاف، وهو حزب الصهاينة العموميين، فقد هبط عدد مقاعده من ٢٠ إلى ١٣ مقعداً. وحصل حزب مابام الاشتراكي المعتدل، بعد أن فقد جناحه المناصر للفاعلية النشطة، على تسعة مقاعد فقط. أما أحزاب الفاعلية النشطة، على الجانب الآخر، فقد أبلت بلاء حسناً. وربح حزب أحدوت هاعقودة عشرة مقاعد فى أول حملة انتخابية له. ونجح حيروت فى رفع نسبة تمثيله فى البرلمان من ٨ إلى ١٥ مقعداً، مما جعل منه ثاني أكبر الأحزاب بعد ماباى. ولم تكن السياسة الخارجية هى الموضوع الرئيسى فى هذه الانتخابات، ولكن خط شاريت المعتدل اعتبر على نطاق واسع بأنه ساهم فى الأداء الردىء للحزب فى الانتخابات. فى صبيحة الانتخابات كانت هناك حركة فى ماباى لاستبدال بن جوريون بشاريت كقائد للحزب ورئيس للوزراء. واشترط بن جوريون وجوب القيام بتغيير فى السياسة حتى يوافق على تولى المسئولية. واجتمع برفاقه من كبار المسئولين وأعلن أمامهم " إننى لن أشارك فى حكومة تعمل على نحو يناقض أرائى فى سياسة الدفاع، وإذا تم تشكيل هذه الحكومة، فسوف أحاربها ". وفى الاجتماع قام بتجديد المبادئ الرئيسية لسياسته فى الدفاع والتى تعتمد على: المراقبة الصارمة لاتفاقيات الهدنة، والسعى نحو تحقيق السلام مع الدول العربية المجاورة، وعدم التوسع الإقليمي، لأن ما تحتاج إليه إسرائيل هو المزيد من اليهود وليس المزيد من الأراضي. ولكن إذا قام الجانب الآخر بانتهاك اتفاقيات الهدنة بالقوة، فإن إسرائيل سوف ترد بالقوة. وإذا قام الجانب الآخر بعرقلة الملاحة إلى ومن إيلات بالقوة، فإن إسرائيل سوف تلجأ هى الأخرى إلى القوة. وقد أعلن شاريت أنه بالنظر إلى خلافاته المعروفة جيداً مع بن جوريون بشأن سياسة الدفاع، فإنه يفضل ألا يكون عضواً فى الحكومة القادمة. وهو لم يرفض العمل تحت رئاسة بن جوريون و لكنه أيضاً أوضح أنه لا يستطيع الاضطلاع بتنفيذ سياسة خارجية لا يوافق عليها. ولذلك فقد اقترح مبدئياً مناقشة القضايا الأساسية فى ندوة أوسع للحزب من أجل صياغة موقف واضح من هذه السياسة.

لم يشعر شاريت بأنه قد فشل كرئيس للوزراء وعلى ذلك يجب عليه إفساح الطريق لرجل أفضل. فالواقع أنه كان بداخله بركان من الغضب لأنه أزيح من موقعه بواسطة

زميل شره إلى السلطة. وكانت السياسة الخارجية هي جدول أعمال اجتماع اللجنة المركزية لحزب ماباى في يوم ٨ أغسطس. وفى الاجتماع سارع بن جوريون بشن هجوم مباشر على أولئك الذين، يقصد شاريت، همهم الوحيد الاهتمام بما " يقوله الأغيار ". وحذر من أن محاولة وزارة الخارجية ادعاء حقها فى صياغة سياسة الدفاع يمثل كارثة على أمن إسرائيل. وأصر على أن وزارة الخارجية يجب أن تكون فى خدمة وزارة الدفاع وليس العكس. ودور وزارة الدفاع هو وضع سياسة الدفاع ودور وزارة الخارجية هو شرح هذه السياسة للعالم.

ظل شاريت رئيساً صورياً للحكومة حتى نجح بن جوريون فى النهاية فى تكوين إئتلاف جديد فى نوفمبر ١٩٥٥ ولكن خلال تلك الفترة الطويلة كان فى موقف لا يحسد عليه بسبب اشتداد الصراع مع وزير الدفاع المحارب. واندلعت أزمة كبرى مع اقتراب شهر أغسطس من نهايته، حينما قام شاريت بإلغاء التصريح الذى سبق أن وافق عليه من أجل القيام بعملية عسكرية على نطاق صغير لنسف الجسور الموجودة عبر طريق غزة - رفح.

وكان سبب إلغاء الأمر هو رجاء بضبط النفس تلقاه من جانب إلمور جاكسون، وهو أحد المسئولين الأمريكيين البارزين، الذى طلب منه المصريون القيام بمهمة سرية تهدف إلى السعى للتوصل إلى تسوية سياسية أو على الأقل تسوية مؤقتة مقبولة بين مصر وإسرائيل. وقد أخبر ناصر جاكسون، فى اجتماعهما بالقاهرة يوم ٢٦ أغسطس، أنه لديه ثقة كبيرة فى شاريت وكانت هناك محادثات غير رسمية فى باريس ولكن الاعتداء الأثيم على غزة، بعد عودة بن جوريون كوزير للدفاع، قد دفعه إلى قطع المحادثات غير الرسمية. ومع تصاعد العنف من قبل الجانب الإسرائيلى، لم يكن لديه أى خيار سوى الرد بالمثل. والآن فإنه لم يعد يعرف هل يثق فى شاريت أم فى بن جوريون، ولكنه كان على استعداد لمواصلة النقاش. وفى اجتماع جاكسون مع شاريت وبن جوريون فى ٢٩ أغسطس، تم إخباره أن هناك تصاعدا فى هجمات الفدائيين على إسرائيل من قطاع غزة و أنه رداً على ذلك تم إصدار الأمر بالهجوم الإسرائيلى على خان يونس. فقدم جاكسون تقييمه للموقف بالقول أن التفاوض الأساسى لا يزال على قيد الحياة ولكن قد لا يبقى الحال كذلك إذا تم تنفيذ الهجوم المخطط له. وقد كان لديه انطباع بأن شاريت يوافقه الرأى، ولكن بن جوريون لم يكن له موقف واضح. فقام شاريت بإلغاء الأمر بالهجوم على خان يونس من أجل إتاحة الفرصة للمباحثات غير المباشرة مع ناصر.

وقام ديان باستدعاء الوحدات التى عبرت بالفعل الحدود وبعد ذلك توجه إلى القدس

لإرسال استقالته إلى وزير الدفاع. وفي خطابه ذكر ديان أن الفجوة بين سياسة الدفاع التي تم إرساء قواعدها حديثاً بواسطة مجلس الوزراء والسياسة التي يعتبرها ضرورية جعلت من المستحيل بالنسبة له أن يستمر في الاضطلاع بمسئولياته كرئيس للأركان. وعندما وجد بن جوريون أنه متعاطف تماماً مع ديان، فإنه قام بعقد اجتماع لوزراء ماباى في الحكومة. وفي الاجتماع قدم خطاب استقالة ديان وطالب بتبني خطاً واضحاً إما خط شاريت أو خط بن جوريون - لأن التردد بين الاثنين لا يؤدى إلا إلى الضرر. وعبر بن جوريون عن أسفه لاقتراحه غارة غزة، لأنها قد كانت ضد الخط السياسي السائد. وإذا كانت الأغلبية تفضل خط شاريت، كما قال بن جوريون، فإن هذا الخط يجب تبنيه والالتزام به. وعندما انتهى بن جوريون من كلمته توجه لخارج الغرفة، وكنوع من الاحتجاج، ظل خارج مكتبه في وزارة الدفاع لمدة ٢٤ ساعة. فانهار شاريت. وفي فترة ما بعد الظهر دعا إلى اجتماع مجلس الوزراء، وبناء على توصياته، وافق على خطة ديان للهجوم على قسم شرطة خان يونس، وذلك في أقصى جنوب قطاع غزة. عاد ديان وبن جوريون إلى مواقعهما، وتم شن أول عملية واسعة النطاق منذ غارة غزة، والتي أدت إلى سقوط ٣٧ قتيلا و٤٥ جريحا من المصريين.

ولقد خارت قوى شاريت بسبب الكفاح المستمر من أجل كبح جماح بن جوريون وضباطه. فقد كان يتبع كل حادث على الحدود اقتراح بالانتقام العسكرى وفي كل مرة يستخدم أغلبية مجلس الوزراء لرفض الاقتراح، ويصعد أنصار الفعالية النشطة من حملتهم لتقويض مركزه. ولم يكن عليه أن يناضل فقط ضد اقتراحات الانتقام ولكن كان عليه أيضاً أن يقاوم النداءات المباشرة وغير المباشرة لإعلان الحرب على مصر. وكان حل بن جوريون المقترح لحوادث الحدود هو استدعاء الجنرال بيرنز، رئيس منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة، وتحذيره بأن إما أن يقوم المصريون بوضع نهاية لجرائم القتل أو تقوم إسرائيل باحتلال قطاع غزة وطرد القوات المصرية، والقيام بحراسة الحدود بنفسها. فرد شاريت بالقول أن هذه الخطوة تشتمل على مخاطرة مرتفعة لاندلاع الحرب ويجب ألا تتخذ إلا في حالة تأهب إسرائيل لهذه الحرب وهذا بالتأكيد لا يجب أن يتم دون قرار واضح من مجلس الوزراء. وعلى ذلك فقد تعرض شاريت لصدمة كبرى عندما انضم بعض المعتدلين الرواد في وزارة الخارجية والقريبين منه إلى أنصار الفعالية النشطة في مطالبهم بشن حرب وقائية ضد مصر. ومصطلح " حرب وقائية " هو مصطلح مغلوط لأنه لم يكن هناك أى دليل على أن مصر تخطط للهجوم على إسرائيل، ومع ذلك فأنصار الحرب كانوا دائماً يسمونها كذلك. هؤلاء المطالبون بالحرب افترضوا أيضاً أن الهزيمة

العسكرية يمكن أن تؤدى إلى سقوط النظام العسكرى الذى يرأسه ناصر. وعلى ضوء شعبية ناصر فى بلده، كان ذلك افتراضاً خاطئاً، ولكن كانت تشترك فيه أيضاً بعض الدوائر المضادة لناصر فى الحكومة الأمريكية. وفى يوم ١٢ أكتوبر، تلقى شاريت برقية طويلة وخطيرة من أبا إيبان و كانت تنص البرقية على أن إيبان، و ريفين شلواح، المستشار بالسفارة، وكاتريل سالمون الملحق العسكرى، وجيديون رافائيل توصلوا إلى أن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على تلقى الأسلحة أو الضمانات الأمنية من الولايات المتحدة من أجل تحقيق التوازن مع صفقة الأسلحة السوفيتية التى توشك مصر على استلامها. وعلى ذلك، فقد كانت نصيحتهم هى أن إسرائيل يجب أن تستعد لاحتمال شن حرب وقائية من أجل قصم ظهر الجيش المصرى قبل أن يصبح أقوى و من أجل هزيمة ناصر وعصابته. وسجل شاريت فى يومياته أفكاره السوداء بعد قراءته لتلك البرقية : " ما هى رؤيتنا على هذه الأرض، هل هى الحرب حتى نهاية كل الأجيال وأن نحيا بحد السيف ؟"

قد قام رافائيل فيما بعد بتفسير الموقف بالقول بأن الاختراق السوفيتى للشرق الأوسط ومد مصر بالسلاح السوفيتى قاده وزملاءه إلى التوصل إلى أنه يجب على إسرائيل التعامل مع الخيار العسكرى فقط باعتباره الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الموقف. ولكن شاريت كان فى منتهى الغضب بسببهم. فكان يدرك أن التخطيط للاحتمال الخاص بشن حرب وقائية - حتى بصفته مجرد أحد الخيارات - يمكن أن يولد فى حد ذاته قوة دافعة للحرب. ولذا فقد عزم شاريت من جانبه على فعل كل ما بوسعه لمنع الانجراف نحو الحرب والحفاظ على السلام الذى يرى أنه شيء حيوى لمستقبل إسرائيل. وأشار إلى التشابه بين حرب وقائية تشنها إسرائيل على مصر وحرب وقائية تشنها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتى وعدم اتساق آراء أولئك الذين يعارضون بشدة هذه الأخيرة ولكنهم يرغبون فى المخاطرة بالأولى. وضم هارائيل إيسار، رئيس الموساد وهو جهاز المخابرات الإسرائيلى، صوته القوى إلى الأصوات المطالبة بشن حرب وقائية. وسلم شاريت مذكرة مطولة وتفصيلية عن موضوع الحرب الوقائية التى يوحى بها بشدة. وفشلت المذكرة فى زحزحة شاريت عن قراره المتمثل فى مقاومة الحرب، و لكنها ساهمت فى المزيد من تشوش ذهنه.

وجاءت الطمأنينة من مصدر غير متوقع. ففى يوم السبت ٢٢ أكتوبر، ذهب شاريت لزيارة بن جوريون ووجده مريضاً يلازم الفراش ولكنه كان متوقد الذهن. وأخبره بن جوريون أنه يعارض " المبادرة بالحرب ". وإنه اطلع على برقية إيبان، ومذكرة هارائيل، ومذكرة كتبها إيحو شافات هاركابى مدير المخابرات الحربية، ولم يوافق على الاستنتاجات

التى توصلوا إليها. وقد أدى هذا التصريح إلى تغيير مفاجئ فى مزاج شاريت وخلصه من كابوس الأيام القليلة الماضية. أما الشىء الذى كان ينتقص من هذه الطمأنينة فهو المقترحات التى كان بن جوريون يخطط لوضعها أمام الحكومة الجديدة والتى كانت فى مرحلة الصياغة وتشتمل على الانتقام بقوة ضد أى انتهاك مصرى لاتفاقية الهدنة، والرد من خلال إرسال جيش الدفاع الإسرائيلى إلى المنطقة منزوعة السلاح فى الأوجة والبقاء فيها، واحتلال جزء من المنطقة منزوعة السلاح الشمالية مع سوريا إذ لم يحترم السوريون أنفسهم.

عاد شاريت دون أن يكتشف ما إذا كان بن جوريون ينوى فقط الرد على الاستفزازات أم ينوى التحريض على الحرب. بمعنى آخر، لم يكن يفهم تماماً ما يقصده بن جوريون بالقول أنه ضد " المبادرة بالحرب "، فهل كان يقصد أنه ضد المبادرة أو ضد الحرب أياً كانت. فى اليوم التالى قام شاريت برحلة جوية للالتقاء برئيس الوزراء الفرنسى، إدجار فير، فى باريس، ووزراء خارجية أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى فى جنيف. وكان يقترح الضغط على القوى الغربية إما من أجل منع تسليح مصر أو إعادة التوازن العسكرى من خلال تقديم السلاح لإسرائيل. وباستثناء الوعد الذى حصل عليه من فير بإمداده بطائرات مقاتلة والذى فرض عليه أن يبقيه طى الكتمان، فقد عاد خاوى الوفاض وخائب الرجاء. وقد أدت فقط رحلته العلنية غير الناجحة إلى الحد من عزلة إسرائيل الدولية مقابل المد الصاعد لقوة مصر العسكرية.

وما لم يعلمه شاريت هو أنه فى اليوم التالى لسفره إلى باريس، كان لدى بن جوريون زائراً آخر. كان هذا الزائر هو موشيه ديان، الذى استدعى من إجازته فى فرنسا من أجل تشاور عاجل مع وزير الدفاع الرجل المريض المتوقد الذهن، حيث زار ديان بن جوريون فى فراش المرض فى فندق بريسيدنت بالقدس. وفى كتابه " يوميات حملة سيناء " كشف ديان عن أنه " فى نهاية الحديث أعطانى الأوامر، بصفته وزير الدفاع، بأن أقوم بالاستعداد، ضمن أشياء أخرى، لاحتلال مضايق تيران بشرم الشيخ، ورأس نصرانى وجزر تيران وصنابير، من أجل ضمان حرية الملاحة عبر خليج العقبة والبحر الأحمر ". وعلى الرغم من أن ديان وبن جوريون قد التقيا على انفراد ولم يستغرق الاجتماع سوى دقائق معدودة، فتوضح يوميات مكتب رئيس الأركان طبيعة الأشياء الأخرى التى ألمح إليها ديان فى كتابه. حيث حدد بن جوريون لديان العناصر الرئيسية لسياسة دفاع الحكومة الجديدة وطلب منه التعليق عليها. ومن خلال المناقشة العابرة حصلت سياسة الدفاع الجديد على صياغتها الأولى. وقام ديان بنقل هذه النتائج إلى نائبه وإلى مدير

المخابرات الحربية في نفس اليوم. وبعد مرور ثلاثة أيام عقد ديان اجتماعاً خاصاً للأركان العامة من أجل إعطاء الخطوط العامة لعمل الجيش الإسرائيلي في الأشهر القادمة. وعكست محاضرة ديان بصدق المفهوم الذى توصل إليه مع وزير الدفاع ورئيس الوزراء المنتظر على النحو التالي :

أ - إن الحل الأساسي لمشكلة أمن إسرائيل المتدهور يكمن في الإطاحة بنظام ناصر في مصر. وهناك وسائل عديدة يمكنها تلطيف الوضع مؤقتاً أو تأجيل القرار، ولكن ليس هناك حل سوى الإطاحة بناصر من السلطة، الأمر الذى سوف يستأصل شأفة الخطر المهدد لإسرائيل.

ب - من أجل الإطاحة بنظام ناصر، من الضرورى الدخول في مواجهة حاسمة مع المصريين في أقرب وقت ممكن، قبل أن يؤدى استيعاب الأسلحة السوفيتية في مصر إلى جعل العملية في منتهى الصعوبة أو حتى مستحيلة.

جـ - يجب القيام بجهود هائلة من أجل الحصول على مزيد من السلاح والذخيرة حتى تحين اللحظة، ولكن لا يجب القيام بأى شيء يعتمد على الآخر.

د - على الرغم مما تقدم، فإن هذا التطور يرفض بشكل جوهرى فكرة الحرب الوقائية. فالحرب الوقائية تعني حرباً عدوانية بدأتها إسرائيل على نحو مباشر...... فإسرائيل لا تطيق الوقوف في وجه العالم بأكمله وتوصم بالعدوان.

هـ -...... لا تحتاج إسرائيل إلى اللجوء إلى الاستفزاز......... فمصر تقوم بتوفير ذلك على نحو متصل وإسرائيل تستطيع أن تستغل ذلك في الوصول إلى مرحلة الانفجار، بمعنى أن تتمسك بحقوقها بعناد وبلا هوادة وترد بعنف على أى عدوان مصرى. وهذه السياسة سوف تؤدى في النهاية إلى الانفجار.

لقد نظر إلى الحرب على أنها أمر بالغ الخطورة لا يصح تركه للسياسيين المنتخبين. وجسدت الخطوط العامة التى قام ديان بسردها سياسة الدفاع الجديدة التى لم يتعطف بها على رئيس الوزراء. كما قدمت أيضاً الإجابة عن السؤال الذى أضنى شاريت. فأشارت، بوضوح تام، إلى أن بن جوريون عندما قال أنه يعارض " المبادرة بالحرب "، فإنه كان يقصد أنه يريد الحرب ولكنه لا يريد أن تبدأ إسرائيل هذه الحرب على نحو مباشر. وفي يوم ٢ نوفمبر، تنحي شاريت ليفسح الطريق لبن جوريون. وانتهت فترة رئاسته للوزراء، وسياسة التعايش مع العالم العربي التى رفعها في وجه المعارضة الشرسة من قبل مؤسسته العسكرية.

الطريق إلى السويس
١٩٥٥ ـ ١٩٥٧

مثل كل الحكومات السابقة، فإن تلك التي تم تشكيلها بعد انتخابات يوليو ١٩٥٥ كانت ائتلافاً من عناصر متفرقة يسودها ماباى، ولكن الهدف من تشكيل تلك الحكومة كان أصعب من المعتاد. و لم يكن باستطاعة بن جوريون حتى يوم ٢ نوفمبر من نفس العام أن يقدم للكنيست الحكومة الائتلافية التى تضم التقدميين و الكتلة الدينية فى اليمين، و مابام وأحدوت هاعڤودة فى اليسار. و لم يؤد غياب الصهاينة العموميين ووجود مابام و أحدوت هاعڤودة إلى تغير ملموس فى السياسة الخارجية للحكومة. ومن الناحية العملية، كانت القرارات الكبرى تتخذ بواسطة قادة ماباى وفى بعض الأحيان بواسطة بن جوريون وحده.

استأنف بن جوريون هوايته القديمة فى الجمع بين رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع. وقد وافق موشيه شاريت مع كثير من الهواجس على تولى منصب وزير الخارجية. وقد اكتسب موشيه ديان الكثير من النفوذ نتيجة للتغيير فى الأشخاص على مستوى القمة. وعلى الرغم من أنه من المفترض من الناحية النظرية أن يقوم بتنفيذ السياسة المحددة بواسطة الحكومة، فإنه من الناحية العملية لعب دوراً كبيراً ودائم التوسع فى صنع سياسة الأمن القومى. وكان الرجال الثلاثة على درجة كبيرة من الذكاء والإخلاص والاهتمام بمصلحة إسرائيل على نحو صادق، وأدرك كل منهم أيضاً أن الأمن الأساسى لها قد تأثر بصفقة الأسلحة التشيكية مع مصر. ولكن كانت لديهم وجهات نظر مختلفة بشأن السياسة الملائمة للحفاظ على ذلك الأمن. فقد أراد ديان شن حرب وقائية ضد مصر، وكان شاريت

يعارض تلك الحرب بشدة، أما بن جوريون فلم يكن له رأى واضح. وتطلب الأمر سنة كاملة تقريباً لحل هذه المشكلة، وكانت حرب السويس هى ذلك الحل.

لقد كان افتراض ديان الأساسى هو أن الجولة الثانية آتية لا محالة وعلى ذلك يجب على إسرائيل أن تستعد للحرب وليس للسلام. وكان همه الأساسى التأكد من أن توقيت وظروف الحرب القادمة مناسبة لإسرائيل. وبعد صفقة الأسلحة التشيكية أصبح ذلك الاهتمام ملحاً. وتصورر ديان أن الجيش المصرى سيكون فى موقف يسمح له بالحرب فى صيف أو خريف ١٩٥٦. وكان يهدف إلى دفع الجيش المصرى إلى المواجهة قبل أن يميل الميزان العسكرى لصالح مصر. ولم يؤيد قيام إسرائيل بالضربة الأولى، لأن هذا يمكن يظهرها بمظهر المعتدى. ولكن كانت إستراتيجيته تتمثل فى أن تقوم إسرائيل باستخدام الهجمات الانتقامية على نطاق واسع من أجل إغواء مصر على الدخول إلى الحرب قبل أن تستعد لذلك. ولم يكن هدف هذه الهجمات الانتقامية إجبار المصريين على إبقاء الحدود هادئة، ولكن خلق ظروف من أجل حرب مبكرة، ومن أجل تهيئة الجيش الإسرائيلى لحرب واسعة النطاق، رأى ديان أن من الضرورى جعله منخرطاً فى عمليات عسكرية مستمرة فى وقت السلم. وليس من قبيل المصادفةأنه أشار إلى هذه العمليات ليس باعتبارها هجمات للثأر أو الانتقام ولكن باعتبارها عمليات عسكرية فى وقت السلم. بإيجاز، كان ديان يريد الحرب، كان يريدها فوراً، واستخدم الهجمات الانتقامية من أجل جر المصريين إلى الحرب ومن أجل إعداد جيشه لتلك الحرب.

وعلى النقيض، كان افتراض شاريت الأساسى أن الحرب مع مصر ليست محتمة ويجب فعل أى شئ لمنع تلك الحرب. ولأنه كان يدرك أن هناك احتمالا كبيرا لتصعيد الأحداث كامن فى الصراع العربى الإسرائيلى، فإنه توخى الحيطة والحذر. وكان يخشى من أن يؤدى السلوك الاستفزازى أو اللامبالى إلى انفجار عظيم. وعلى الرغم من علمه بأن الأخطار التى تواجه إسرائيل عظيمة، فإنه لم يكن يعتقد أن بقاء إسرائيل فى خطر شديد. وكانت تهدف سياسته إلى احتواء الصراع والحد إلى أدنى درجة من مخاطر تصعيد الموقف. ومثل ديان، كان شاريت يدرك جيداً أن سياسة الانتقام تحمل مخاطر عالية فى تصعيد الأمور. وكان الفرق بينهما يكمن فى أن ديان يريد التصعيد من أجل اندلاع الحرب، بينما كان شاريت يسعى إلى تجنب التصعيد من أجل منع الحرب.

وكان هناك أيضاً خلاف رئيسى آخر بين شاريت وديان يتعلق بالحصول على الأسلحة. وكان كلا الرجلين بالطبع يسعى بقوة لتسليح الجيش الإسرائيلى، ولكن اتخذ كل منهما اتجاها مختلفاً تماماً من أجل تحقيق هذا الهدف. فقد كان شاريت يؤمن بأن أفضل

الفرص لإقناع القوى الغربية بإمداد إسرائيل بالسلاح تتمثل فى اتباع قواعد القانون الدولي، والتعاون مع مراقبى الأمم المتحدة، والتصرف كعضو مسئول وعاقل فى المجتمع الدولي. أما ديان فكان يؤمن بأنه إذا حسنت إسرائيل من سلوكها فإنها لن تحصل على الأسلحة، بينما إذا أساءت التصرف فإنها سوف تعطي بعض السلاح كحافز لها على التصرف على نحو أفضل. بل يرى أن إسرائيل لديها شخصية مزعجة، وأنه يريد التركيز على ذلك من أجل حث القوى الغربية على إعطاء إسرائيل الأسلحة على أمل أن تكف عن هذا الإزعاج. بمعنى آخر، أنه نظر إلى الفعالية العسكرية على أنها عامل يساعد أكثر منها عامل معوق فى الحصول على السلاح.

هذه الخلافات المبدئية حول وسيلة الحصول على السلاح تحولت بالتدريج إلى اتجاهين متصارعين فى السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن شاريت حقق أول انطلاقة كبرى له فى فرنسا فإنه كان يعلق آمالاً أعظم على أمريكا. وكانت سياسته الخارجية ذات توجه أمريكى حيث كان يسعى للدعم السياسي، وضمانات الأمن، والسلاح. وعلى ذلك فإن الحصول على السلاح تم ربطه باستراتيجية دبلوماسية أوسع وثيقة الصلة لأمريكا فى الشرق الأوسط من أجل تعزيز الأهداف المشتركة، وفى مقدمتها الاستقرار والسلام. أما شيمون بيريز، مدير عام وزارة الدفاع، فقد كان يشكك كلية فى احتمال قيام أمريكا بمد إسرائيل بالسلاح وعمل على نحو متواصل من أجل تعزيز العلاقة مع فرنسا. ومن أجل فعل ذلك، لم يلجأ إلى القنوات الدبلوماسية المعتادة ولكنه توجه مباشرة إلى مؤسسة الدفاع الفرنسية. و سرعان ما انضم ديان إلى بيريز فى لجوئه إلى الوسائل غير التقليدية و فى الدفاع عن التوجه الفرنسي. و فى البداية لم تبدأ مشكلة التوجه لها علاقة باحتياجات أمن إسرائيل. وصدق كل القادة الإسرائيليون على الحاجة إلى تقوية قدرة إسرائيل العسكرية، و كانوا يطمحون إلى أخذ السلاح من أى مكان يستطيعون الحصول عليه منه. ولكن اتضح بعد ذلك أن المصدر يحدث فرقاً كبيراً: حيث قدمت فرنسا السلاح على أمل حث إسرائيل على شن حرب ضد مصر، بينما سمحت أمريكا لحلفائها بمد إسرائيل بالسلاح على شرط ألا تتجه إسرائيل إلى الحرب.

وبخلاف حوار بين ديان ومنافسه شاريت، لم يكن لدى بن جوريون خطاً واضحاً أو متسقاً بخصوص القضايا المتداخلة المتعلقة بالحرب الوقائية، والهجمات الانتقامية، والحصول على الأسلحة، وتوجه السياسة الخارجية. و فى اجتماع ٢٣ أكتوبر، أعطى بن جوريون لديان إشارة البدء فى تنفيذ السياسة التى وضعت لكى تقود إلى مواجهة شاملة مع مصر والإحاطة بنظام ناصر. و لكن الأمر تطلب منه معظم شهور لكى يتغلب على شكوكه وتردده ولكى يسعى إلى تنفيذ منهج المواجهة ليصل به إلى النتيجة المنطقية.

بدأ بن جوريون سياسة التحدى مع مصر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٥، عند تقديم حكومته إلى الكنيست. رغم أن بدايته كانت بانتعبير المعتاد عن رغبته فى الالتقاء بأى زعيم عربى لمناقشة التسوية، إلا أنه اختتم بيانه بتحذير شديد اللهجة بأن الحرب الوحيدة الاتجاه التى تشن ضد إسرائيل بواسطة مصر لن تظل كذلك لمدة طويلة فحسب قوله: "إذا انتهكت حقوقنا بواسطة أعمال العنف براً أو بحراً، فإننا نحتفظ بحرية الرد دفاعاً عن هذه الحقوق بأكثر الطرق فعالية". إننا نسعى للسلام، ولانسعى للانتحار. و من أجل توصيل الرسالة، تم إرسال لواء من الجيش الإسرائيلى تلك الليلة لتدمير المواقع المصرية فى الصبحة، بالقرب من منطقة الأوجة منزوعة السلاح، وانتهت المهمة بعد قتل ٥٠ جنديا مصريا وأسر خمسين آخرين.

وكان الهجوم على الصبحة أكبر عملية عسكرية تنفذ بواسطة الجيش الإسرائيلى منذ نهاية حرب ١٩٤٨. و قد تم التخطيط لها بواسطة ديان كجزء من استراتيجيته الشاملة لجر ناصر إلى الحرب. و فى ليلة الهجوم، مع احتلال آخر موقع مصرى، طلب ديان من بن جوريون التصريح له بأن يأمر قواته بالبقاء فى المناطق التى تم احتلالها، ومعظمها كانت أراضى مصرية خارج المناطق منزوعة السلاح، حتى بعد ظهر اليوم التالى. و كان يفترض أن بقاء القوات الإسرائيلية على الأراضى المصرية يمكن أن يدفع ناصر إلى الأمر بهجوم مضاد ولكن رفض بن جوريون الفكرة، وعادت القوات الإسرائيلية إلى مواقعها، تاركة وراءها أنقاضا خربة ينبعث منها الدخان. و لم يكن هناك أى شك فى ولاء ديان الشخصى لبن جوريون. و يتذكر أوزى ناركيس، الذى كان مساعداً لرئيس العمليات فى ذلك الوقت، مشهد الوقوف مع ديان على قمة جبل صبحة عندما انتهت المعركة، قبل الغروب بقليل. و كان ناركيس يدرك أن ديان كان يحدوه الأمل فى حدوث هجوم مضاد مصرى، لدرجة أنه اقترح أن يحتفظوا بقواتهم هناك بدلاً من العودة إلى قواعدهم. وعبر ديان بقوله عن حسرته: " إن بن جوريون لم يمنحنى تصريحاً لفعل ذلك، و لم أكن لأفعل شيئاً ضد رغبته ".

إن إمداد مصر بالأسلحة من قبل الكتلة الشرقية تبعته أزمة دبلوماسية على شكل ضغط أنجلو – أمريكى مستمر من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى. و قد تبلورت المقترحات الأنجلو – أمريكية على شكل مشروع ألفا فى فبراير ١٩٥٥. و كانت العناصر الرئيسية للمشروع على النحو التالى : ربط مصر بالأردن من خلال منحهما مثلثين فى النقب بدون قطع ارتباط إسرائيل بإيلات، والتخلى للأردن عن بعض الأراضى المتنازع عليها، وتقسيم المناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل وجيرانها، وإعادة توطين عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين وتعويض الباقين، وعقد اتفاقية

خاصة بتوزيع مياه نهر الأردن، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية وتقديم ضمانات غربية للحدود الجديدة. وقد شكل مشروع ألفا الإطار العام للخطاب الذى ألقاه رئيس الوزراء البريطاني، السير أنطوني إيدن، في إبريل والخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية الأمريكي جون فستر دالاس، في ٢٦ أغسطس. ولكن رفضت إسرائيل المقترحات الأنجلو - أمريكية رفضاً باتاً.

وأخيراً، في الخطاب الذى ألقاه في جيلدهول بتاريخ ١١ نوفمبر، وبلغة أكثر صراحة من تلك التي استخدمها دالاس، طالب إيدن بالتوفيق بين حدود قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ و خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩. وأوضح أن لندن وواشنطن تفضل حدوث تنازلات إسرائيلية في النقب لتمكين مصر و الأردن من إقامة " جسر بري " يصل بين البلدين دون المرور عبر أراض غير عربية. و بالنسبة لإسرائيل كان ذلك يعني فقدان السيطرة الشاملة على النقب. وفي الكنيست، في يوم ١٥ نوفمبر، رفض بن جوريون بشدة عرض إيدن للوساطة على هذا الأساس : حيث قال " إن اقتراحه ببتر أراضي إسرائيل لصالح جيرانها، ليس له أى سند قانوني، أو أخلاقي، أو منطقي، ولا يمكن وضعه فى الاعتبار".

أدت خطبة جيلدهول إلى تحويل خيبة الأمل الإسرائيلية في بريطانيا إلى عداء. وحتى إلقاء الخطاب، كان الشعور السائد هو أن بريطانيا كانت مضللة. وبعد الخطاب أصبح ينظر إلى بريطانيا على أنها تتعمد مناصبة إسرائيل العداء. وكان هناك توقع واسع النطاق بأن الرفض البريطاني لحصول إسرائيل على أسلحة يهدف إلى جعل إسرائيل في موقف من المستحيل معه أن ترفض تقديم تنازلات عن الأراضي. وكان يؤمن الكثير من الإسرائيليين، بما فيهم بن جوريون، إن البريطانيين يرغبون في انتقال النقب كلياً أو جزئياً إلى الأردن من أجل أغراضهم العسكرية الخاصة. وقد ألقى هذا الشك الضوء على الحماس المتقد الذى أعلن به القادة الإسرائيليون أن إسرائيل لن تتنازل تحت أي ظرف من الظروف عن بوصة واحدة من أراضيها.

وبينما كان السياسيون والدبلوماسيون يقاومون الضغوط الغربية من أجل تقديم تنازلات إقليمية، كان ديان يفكر في التوسع الإقليمي. وواصل ديان قصف بن جوريون بمقترحات العمل العسكري المباشر. وفي ١٠ نوفمبر، بعد مرور عام على الخطاب، أرسل ديان إلى بن جوريون مذكرة تطالب " بمواجهة مبكرة مع النظام المصري ـ الذى يكافح من أجل تدمير إسرائيل ـ لإحداث تغيير في النظام أو تغيير في سياسته ". وكان ضمن توصيات ديان الخاصة أعمال انتقامية شرسة ضد مصر أو أعمال عدوانية موجهة نحو المصريين، أو الاحتلال الفوري لقطاع غزة، و الاستيطان لاحتلال شرم الشيخ من أجل فك حصار خليج العقبة.

اتبع ديان هذه المذكرة بمحادثات مع بن جوريون بعد مرور ثلاثة أيام، يحثه على القيام بعمل عسكرى فى أقرب وقت ممكن. وقد أبدى بن جوريون اهتماماً حقيقياً بالتحرك لفك حصار إيلات ووصفه بأنه " الاختبار العظيم ". وعلى ذلك فى أثناء المحادثة قدم ديان العملية "عمر"، وهى خطة لاحتلال مضايق تيران. وكانت الخطة تتمثل فى إرسال إحدى السفن إلى المضايق، وإذا قام المصريون بفتح النيران، يتم إرسال قوة ميكانيكية إلى الشاطئ الشرقى لشبه جزيرة سيناء لاحتلال المضايق والاحتفاظ بها. واشتملت الخطة أيضاً على استخدام الأسطول والقوات الجوية والمظلات. وقد تم تشكيل قوة مهام خاصة بقيادة الكولونيل حاييم بارليف حيث كان من المتوقع أن تكمل استعداداتها بحلول نهاية ديسمبر. وكان القائمون بالتخطيط يدركون أن العملية يمكن أن تؤدى إلى اندلاع حرب شاملة مع مصر، و لذلك يجب على الجيش الإسرائيلى أن يكون مستعداً لذلك الاحتمال.

وربما بسبب خطر الحرب، وخطر التدخل البريطانى ضد إسرائيل، لم يبد جوريون أى من حماسه السابق لاحتلال مضايق تيران. وقال لديان بأن عملية "عمر" يجب أن تؤجل إلى آخر يناير وذلك لوجود احتمال الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة. ورد ديان بالقول بأنه يستطيع القتال الآن بدون الأسلحة الأمريكية بدلاً من القتال لاحقاً بالأسلحة الأمريكية. وغادر المكان وهو يتملكه إحساس داخلى بأن بن جوريون لم يستقر حتى الآن على سياسة محددة، ولكنه يميل إلى تفضيل الحل السياسى على الحل العسكرى.

بعد ذلك قام بن جوريون بإرسال خطة احتلال مضايق تيران إلى مجلس الوزراء، ولكن على الرغم من تفسيراته قرر المجلس أن الوقت غير مناسب. ومع ذلك، أضاف المجلس أن إسرائيل يجب أن " تتحرك فى المكان والزمان الذى ترى أنهما مناسبان ". وتم إرسال هذا القرار إلى ديان، الذى رد بخطاب إلى بن جوريون فى ٥ ديسمبر يحثه على وجوب الاستيلاء على مضايق تيران فى غضون شهر واحد. وكان ديان يدرك أن تأجيل العملية (عمر) لأجل غير معلوم يعنى إلغاءها. كما أنه يعنى أيضاً قراراً يعارض الحرب الوقائية من حيث المبدأ. وكان موقف بن جوريون الشخصى غامضاً. فقد أرسل الخطة إلى مجلس الوزراء ولكنه لم يضع كل ثقله خلفها. كما أنه لم يعد الكرة حينما صوت غالبية الوزراء، بما فى ذلك المعتدلون فى حزبه ضدها ومن الواضح أنه كان معجب بفكرة أن يبدو كمناصر للفاعلية النشطة وأن يتصرف كمعتدل فى نفس الوقت. أما النشطون الحقيقيون فشعروا أن فرصتهم الذهبية لخوض الحرب ذهبت أدراج الرياح.

انتهى العام بمرحلة فعالية نشطة فوق العادة كانت مثار خلافات شديدة فى ذلك الوقت، ولذلك لم يتم إعطاء تفسير مرض أبداً لعملية كينيرت أو بحيرة طبرية. ففى ليلة ١١

ديسمبر قامت فرقة من قوات المظلات بقيادة المقدم آريل شارون بالهجوم على مواقع المدفعية السورية على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة كينيرت، و المعروفة خارج إسرائيل باسم بحيرة طبرية، أو بحر الجليل. كانت هذه أعنف عمليات الجيش الإسرائيلي وأكثرها دقة في التنفيذ منذ حرب ١٩٤٨. قامت فرقة المظليين بقتل خمسين سورياً وأسر ثلاثين مقابل ستة قتلى وعشرة جرحى على الجانب الإسرائيلي. ومع انتهاء المعركة كانت المواقع السورية قد تحولت إلى أنقاض.

كانت عملية كينيرت عمل عدواني ليس له ما يبرره. فالهجوم الثلاثي براً وبحراً كان نتاج تخطيط وتدريب طويلين. وكان هناك ما يدل على أن الغارة تم التدريب عليها و وضع التوقيت الزمني لها على نحو بلغ حد الكمال وذلك قبل التنفيذ. وكان غطاء الغارة يتمثل في اعتراض السوريين للصيد الإسرائيلي على الشاطئ الشمالي الشرقي لبحر الجليل. ومع ذلك فإن السوريين لم يطلقوا النار على مراكب الصيد الإسرائيلية ولكن فقط على قوارب الجنود، وذلك فقط عندما أصبحت على بعد ٢٥٠ مترا من الشاطئ. علاوة على ذلك، فإن عملية كينيرت لم تسبقها أية حوادث غير عادية وكان الإسرائيليون ينتظرون أية ذريعة مهما كانت تافهة من أجل القيام بمهامهم المخطط لها بدقة، وعندما أثبت السوريون أنهم غير متعاونين، قام الإسرائيليون بالهجوم. وفي يوم ١٠ ديسمبر تم إرسال قارب شرطة بالقرب من الشاطئ، خصيصاً لكي يقوم باستفزاز السوريين لكي يطلقوا النيران. وبالفعل قام أحد الجنود السوريين بإطلاق بضعة أعيرة نارية أدت إلى خدش بعض الطلاء في قاع القارب. ولم يقتل أو يجرح أحد. كانت هذه هي ذريعة عملية الجيش الإسرائيلي. وقد اتفق معظم المراقبين على أن العقاب كان لا يتناسب بأي شكل من الأشكال مع الاستفزاز. وهذا الحكم يمكن الدلالة على صحته عبر نقطة واحدة فقط : إنه لم يكن هناك أي استفزاز سوري.

والقرار الخاص بالتصريح للعملية المسماة أوراق الزيتون، وهو الاسم الرسمي للعملية، تم اتخاذه بواسطة بن جوريون على نحو منفرد. ولم يقم باستشارة أو إخطار مجلس الوزراء. كما أنه لم يستشر أحد في وزارة الخارجية. وكان شاريت في مهمة بالولايات المتحدة كمحاولة يائسة للحصول على السلاح، وقام بن جوريون بالعمل كوزير مؤقت للخارجية، بالإضافة إلى مناصبه الأخرى. وفي يوم ٢٧ نوفمبر، قام شاريت بالاتصال ببن جوريون تليفونياً لكي يحذره من أن أية هجمة انتقامية يمكن أن تنسف المفاوضات، التي كانت ذات بداية مبشرة. وان من المتوقع تلقي رد أمريكي محدد بحلول يوم ١٢ ديسمبر، وقام بن جوريون بالاتصال بشاريت وطلب منه البقاء في واشنطن حتى يتلقى رد وزارة الخارجية. ومع ذلك قبل يوم من وصول الرد الأمريكي، قام بن جوريون بالتصريح بالهجوم على المواقع السورية.فعلق شاريت تعليق لاذع على عملية اتخاذ القرار

: " قام بن جوريون وزير الدفاع باستشارة بن جوريون وزير الخارجية وحصل على الضوء الأخضر من بن جوريون رئيس الوزراء ".

وكان لأنباء عملية كينيرت وقع الصاعقة على الجمهور الإسرائيلى. وصعق الوزراء عندما علموا بالعملية عن طريق الصحف. وقام النشيطون والمعتدلون على السواء بنقد نطاق وتوقيت العملية وعدم استشارة رئيس الوزراء لهم. وكانوا يرغبون فى معرفة سبب خروجه عن السياسة التى وضعها مجلس الوزراء، وطلبوا بضرورة الحصول على موافقة المجلس عند القيام بعمليات عسكرية أخرى مستقبلاً. واتهم أحد الوزراء الجيش الإسرائيلى بأنه يسعى إلى أن تكون له سياسة مستقلة ويحاول فرض هذه السياسة على الحكومة. وضمن آخرون أن الجيش الإسرائيلى تجاوز حدود الأوامر التى أعطيت له من خلال التوسع فى نطاق العملية.

دافع بن جوريون عن الجيش الإسرائيلى ضد هذه التهم. ولكنه شخصياً كان مندهشاً من النتائج بعض الشىء. وعندما أرسل ديان وشارون التقارير إليه، بدا غير سعيد واشتكى من أن العملية كانت " ناجحة أكثر من اللازم ". وتعرض بن جوريون للوم على نطاق واسع لأنه لم يحدد بدقة نطاق وغرض الغارة. فاقترح أن بن جوريون أعطى لديان الأمر بخوض المعركة مع السوريين وذلك كنوع من الترضية لتأجيل العملية (عمر). ولكن ليس هناك دليل على ذلك. وتبعاً لأريل شارون " أن مفهوم ديان لهذه الغارة تجاوز إلى حد بعيد النطاق الذى حدده بن جوريون له. فكانت لدى ديان دوافعه الخاصة للقيام بتلك الغارة الشرسة لأنه فى. المقام الأول، لم ينهزم الجيش السورى من قبل بواسطة الجيش الإسرائيلى، ومن خلال إلحاق هزيمة عسكرية ساحقة به، فإنه بذلك يحطم سمعته وثقته بنفسه. بالإضافة إلى ذلك، أراد أن يضع اتفاقية الدفاع المشترك التى أبرمت بين سوريا ومصر فى أكتوبر من نفس العام على محل الاختبار. فإذا أخفق ناصر فى أن يكون على مستوى التحدى فسوف ينكشف مدى زيف وعده أمام العالم العربى بأكمله، أما إذا قبل التحدى، فإن هذا الحادث المحلى يمكن أن يتحول إلى مواجهة شاملة مع مصر.

من المؤكد أن بن جوريون كان يدرك ما سيكون عليه رد الفعل الأمريكى لموافقته على الغارة. وربما كان ذلك هو سبب عدم استشارته أحد فى وزارة الخارجية أو مجلس الوزراء. ومن خلال تصريحه بالغارة، فإنه لم ينه فقط على جهود شاريت للحصول على الأسلحة الأمريكية لإسرائيل ولكنه أيضاً قد أنهى على التوجه نحو أمريكا وكامل الاستراتيجية السياسية التى اعتمدت على هذا التوجه. وكان أوزى ناركيس يعتقد أن بن جوريون كان يقصد ذلك فيقول:

" إننى أعتقد أنه كان هناك تعاون بين بن جوريون وديان لإلحاق الأذى بشاريت. وقد تم التوسع في نطاق العملية من أجل توجيه ضربة قاضية إلى شاريت. ولم تكن هناك أية علاقة بين ديان و شاريت حيث كان ديان ينصح بالازدراء لشاريت. وكان هناك حلف غير معلن بين وزير الدفاع ورئيس الأركان لدفع شاريت إلى هوة الفشل والإطاحة به من منصبه. وكان هذا هو المسمار الأول في نعش شاريت ".

وكانت إحدى النكات الشائعة في دوائر الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت تقول أن أكبر انفجارات هجوم طبرية هو ذلك الانفجار الذى أطاح بموشيه شاريت. وكان شاريت نفسه مشتعل الغضب عندما سمع أنباء الهجوم. "لقد اسودت الدنيا في وجهى، وتم اغتيال موضوع الأسلحة" هذا ما كتبه في يومياته. وفي برقية احتجاج إلى بن جوريون، هاجمه بلا هوادة. واختتم البرقية بالتساؤل عما إذا كانت هناك حكومة واحدة في إسرائيل، وعما إذا كانت هناك سياسة واحدة وعما إذا كانت هذه السياسة تتمثل في تخريب جهودها وتدمير أهدافها. وأعرب لأباإيبان عن ارتيابه في أن بن جوريون قد صدق على غارة كينيرت من أجل حرمانه من تحقيق انتصار شخصى في موضوع طلب السلاح. ويقدم إيبان في مذاكرته التحليل التالى للأزمة :

" إن إحساسى الشخصى يقول إن البقية الباقية من قدرة شاريت على العمل مع بن جوريون احترقت مع ما احترق في الجليل في تلك الليلة.و تصورت أنا أيضاً أنه من المستحيل تخيل كيف يمكن أن يوفق بن جوريون بين هذين الخطين المتعارضين. فمن ناحية طلب من شاريت بذل جهود مكثفة من أجل تحقيق قفزة كبرى في موضوع طلبنا للسلاح. ومن ناحية أخرى، قام بالتصريح بعملية عسكرية لها مثل ذلك الصدى القوى الأمر الذى يجعل الرد بالإيجاب على طلب الأسلحة شبه مستحيل. لقد اعتقدت أن هناك خطأ في التقدير. وذكرت ذلك صراحة في خطاب مطول إلى بن جوريون في يناير ١٩٥٦ بعد أن تطرقنا إلى روتين المناقشة والإدانة في مجلس الأمن. وحصلت على رد فورى من خلال سكرتيره يقول : " إننى أقدر تماماً اهتمامك بعملية كينيرت. ويجب أن أعترف أننى أيضاً، بدأت الشك في مدى حكمتها. ولكننى عندما قرأت النص الكامل لدفاعك الرائع عما قمنا به في مجلس الأمن، تلاشت كل شكوكى. لقد أقنعنى إننا كنا على حق، رغم كل شيء».

«اعتبرت هذه الإجابة بها بعض المغالطة لأنها قريبة من الندم وهو ما كنت أرجح الحصول عليه من بن جوريون. إن نقاشى مع المسئولين في إسرائيل لم يكن دفاعاً دبلوماسياً ضد الحاجات العسكرية. حيث كان هناك صدام بين احتياجين عسكريين وهما

الحاجة إلى الانتقام والحاجة طويلة الأمد للأسلحة الدفاعية. وقد بدا لى أن الهدف قصير الأمد انتصر على نحو ملائم على أهدافنا طويلة الأمد ".

أما شاريت فكان ما يزال يستبد به الغضب بعد العودة إلى الوطن، فور إجهاض مهمته. ولذلك بادر الكولونيل نحميا أرجوف، سكرتير بن جوريون العسكرى، الذى استقبله فى المطار، بالقول " لقد طعنونى فى ظهرى". كما وصف غارة كينيرت لأحد قادة حزب ماباى الكبار بأنها "عمل جبان ". وقدم شاريت فى يوم ٢٧ ديسمبر تقريراً عن مهمته فى أمريكا إلى اللجنة السياسية للحزب. وكان يعلم جيداً أن ديان قاد الحملة ضد الخيار الأمريكى ومن أجل شن حرب ضد مصر. وبالإضافة لذلك أرسل تقرير إلى شاريت يفيد بأن رئيس الأركان صرح فى أحد اجتماعات الأركان العامة بأن الحكومة الحالية لن تعلن الحرب ولكن الجيش يمكنه أن يؤدى إلى نشوب الحرب من خلال اشتباكات الحدود. وعلى ذلك ففى خطابه أعلن شاريت معارضته القوية للحرب :

" إننى ضد الحرب الوقائية لأنها يمكن أن تتحول إلى حرب شاملة، ويمكن أن تتحول إلى دائرة من النار تحيط بنا، بدلاً من أن تكون حرب مع مصر فقط. إننى ضد الحرب الوقائية لأن ما لم يحدث فى حرب الاستقلال قد يحدث الآن، أقصد تدخل إحدى القوى العظمى ضدنا...... إننى ضد الحرب الوقائية لأنها تعنى إجراءات بواسطة الأمم المتحدة ضدنا...... إننى ضد الحرب الوقائية لأنها تعنى إلحاق المزيد من الأذى والخراب بوطننا، وتدمير المستوطنات، وإراقة المزيد من الدماء ".

انتقل شاريت بعد ذلك إلى الأثر المخرب لغارة كينيرت. فقد كان صوته يرتعش من الغضب وهو يهتف منفعلاً " إن الشيطان نفسه لم يكن ليختار وقتاً أسوأ من ذلك". وكان بن جوريون يجلس إلى جانب القاعة، ممتنعاً عن تلبية دعوة الرئيس للجلوس فى صدر المائدة. وتبعاً لجيديون رافائيل، الذى كان يجلس بجانبه، فإنه عندما سمع كلمة شيطان " اهتز بعنف كما لو كان قد أصيب برصاصة، و ارتد فى مقعده إلى الخلف دون أن ينبس ببنت شفة. التى أحست بمدى الأذى الذى ألحقته به الكلمة. وكان الحاضرون يحبسون أنفاسهم، كما لو كانوا ينظرون إلى بهلوان يمشى على الحبل وهو يفقد توازنه......... لقد وصلت العلاقة الهشة بين بن جوريون و شاريت إلى نقطة اللاعودة ".

كان الضرر الذى حاق بسمعة إسرائيل الدولية خطيراً. وكان بعض المراقبين يتساءلون حتى عن مدى السلامة العقلية لصناع السياسة الإسرائيلية. إن التنافر الفاضح بين نطاق عملية كينيرت وسببها المزعوم قد وضع إسرائيل فى موقف أسوأ من المعتاد. ومن مناقشة مجلس الأمن للحادث، كانت إسرائيل أكثر عزلة عما كانت عليه فى أية

مناقشة سابقة. حيث تفوق أعضاء مجلس الأمن الإحدى عشر على بعضهم البعض فى إدانة إسرائيل وفى الإعراب عن تقديرهم لاعتدال سوريا والتزامها. وفى يوم ١٩ يناير وافق مجلس الأمن على قرار يدين الحادث بشدة، ويعدد انتهاكات إسرائيل السابقة لاتفاقيات الهدنة، ويعدد بفرض عقوبات عليها فى حالة حدوث المزيد من الانتهاكات.

ومع ذلك كان الثمن الأكثر فداحة لغارة كينيرت هو رفض أمريكا إمداد إسرائيل بالسلاح. ورد بن جوريون بالقول بأن دالاس لم يكن ليعطى إسرائيل السلاح حتى لو لم تحدث الغارة. ونظر شاريت و إيبان إلى تلك الحجة على أنها حجة سخيفة لأن دالاس حتى لو كان قد قرر ذلك بالفعل، فإن إعطاءه مبرراً مثالياً لذلك يعتبر خطأ عظيماً. كما إن بن جوريون كان يعتقد أن دالاس كان يخدع إسرائيل فيما يتعلق بكل من الضمانات الأمنية و الأسلحة على حد سواء. ولكن من خلال اللجوء إلى العمل العسكرى، أرسل بن جوريون رسالة فحواها أنه إذا تعرضت مصالح إسرائيل للخطر، فإنها لن تقبل أى قيود و ستفعل ما يحلو لها. وأراد شاريت و إيبان الانتظار بضعة أيام من أجل الرد الموعود من دالاس دون إعطائه وسيلة سهلة للتملص. وخاصة أنهما أحسا أن اندفاع بن جوريون نسف كل جهودهما الدبلوماسية الصبورة والدؤوبة. وكان هناك بعض النشطين الآخرين الأكثر تطرفاً فى تجاهلهم للدبلوماسية. وكان موشيه ديان و يوسف تكواح على وجه الخصوص يستبد بهما الشعور بالازدراء لإيبان وجهوده الدبلوماسية. وعلى ذلك فإن غارة كينيرت كانت تمثل مرة أخرى الفجوة الموجودة بين مؤسسة الدفاع ووزارة الخارجية.

أدى الكشف عن الوثائق الأمريكية الرسمية لتلك الفترة إلى تبرئة ساحة شاريت و إيبان و إدانة مزاعم بن جوريون وديان و المدافعين الآخرين عن الهجوم. وفى ليلة الهجوم، كان دالاس قد استقر عزمه على بيع الأسلحة لإسرائيل. بل إنه مر بين الأسلحة الدفاعية و الأسلحة الهجومية. مثل الدبابات والطائرات، واقترح إعطاء الأولى لإسرائيل على الفور و الأخرى فى مراحل لاحقة من العام التالى. وكان يعتقد فى تلك اللحظة، إن الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠ يمكن أن يعطى إسرائيل ضماناً معقولاً ضد الهجوم عليها. ومع ذلك، ففى ١٣ ديسمبر، تم إخطار إيبان أن القرار الخاص بطلب إسرائيل للسلاح تأجل البت فيه. وكان السبب الرئيسى الذى ذكر للتأخير هو الغارة الأخيرة على الحدود مع سوريا.

وتكشف الوثائق الرسمية أيضاً النقاب عن أن دالاس لم يكن معادياً لإسرائيل، كما كان يعتقد معظم الإسرائيليين والأمر الأكثر تأكيداً هو أنه لم يرغب فى أن يراها مدمرة. وكانت وجهة نظره تقول أن الجهود المبذولة لجعل قوة إسرائيل العسكرية تضاهى قوة أعدائها العرب لن تضمن أمنها. ولكن السلام فقط مع العرب هو الذى يمكن أن يجعل

إسرائيل تبقى على المدى الطويل. كما كان يؤمن بأنه إذا كانت إسرائيل ترغب فى تحقيق السلام فإنها يجب أن تكون مستعدة لتقديم تنازلات إقليمية واستعادة ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني. كما أن دالاس لم يتشدد فى موضوع الأسلحة حسب افتراض الإسرائيليين. وكان يؤمن بأنه من حق إسرائيل أن الحصول على أسلحة غربية من نفس النوعية، إذا لم يكن بنفس الكمية، التى من المنتظر أن تحصل عليها مصر من الكتلة الشرقية. ولكنه كان متلهفاً على تجنب الاستقطاب فى الشرق الأوسط. ولم يتطلع لتكون الولايات المتحدة هى الموارد الوحيدة للأسلحة الهجومية لإسرائيل أو أن تتخلى عن العالم العربى للاتحاد السوفيتي. وحل المشكلة من وجهة نظره يتمثل فى تشجيع فرنسا وكندا على بيع الأسلحة، وخاصة الطائرات المقاتلة لإسرائيل. وقد حدثت غارة كينيرت في الوقت الذى بدأت فيه السياسة الغربية فيما يتعلق بتوريد الأسلحة فى التغير لصالح إسرائيل. وبذلك فإنها اغتالت الأمل فى الحصول على مساعدة عسكرية أمريكية مباشرة لإسرائيل.

وبالنسبة لقضية الحرب مع مصر، انحاز غالبية أعضاء مجلس الوزراء إلى جانب شاريت. وأخذ بن جوريون على عاتقه فى منتصف ديسمبر ألا يقوم فقط بشرح موقف الحكومة ولكن أيضاً الدفاع عنه فى اجتماع الأركان العامة. من خلال ملاحظاته الافتتاحية قام بتعريف المنطق الكامن وراء مقولة أن مصر تصبح أكثر قوة بمرور الوقت و ما لم نتحرك على وجه السرعة، فقد نفقد فرصة التعامل مع مصر كشيء هش يسهل تحطيمه. ولكنه تطرق إلى الشرح المفصل لأسباب معارضة مجلس الوزراء بأكمله، بما فيهم هو شخصياً، للحرب الوقائية المقترحة. واشتملت الأسباب على الخسائر المادية والدمار المصاحب للحرب، والخوف من التدخل البريطانى لصالح أعداء إسرائيل، كما أن الخطر الناجم عن النظر إلى إسرائيل على أنها تهديد للسلام العالمى يمكن أن يجعل كل من الشرق والغرب ينكر على إسرائيل حقها فى الحصول على السلاح ويتركها ضعيفة ومعزولة فى الجولات القادمة من القتال مع العرب. لكل هذه الأسباب، استنتج بن جوريون أن مجلس الوزراء كان على حق فى معارضته لأن تكون إسرائيل البادئة بالحرب.

وبنهاية عام ١٩٥٥ وحلول عام ١٩٥٦، لم تعد فكرة الحرب الوقائية موضوعاً جاداً للحوار فى الدوائر الحكومية. فلم يكن الجدل يدور حول " الحرب أم السلام "، لأن السلام لم يكن ينظر إليه على أنه خيار متاح فى ذلك الوقت. ولكن كان الجدل يدور بين أولئك الذين كانوا يريدون المبادرة بالحرب و أولئك الذين يريدون استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية لاستعادة التوازن العسكرى بين إسرائيل و مصر. ومع لجوء بن جوريون فى أواخر أكتوبر إلى استراتيجية جر مصر إلى الحرب، فإنه قد بدأ التفكير فى أشياء أخرى مع اقتراب العام من الانتهاء. وعندما طلب منه تقيم الموقف الأمنى فى منتصف يناير

١٩٥٦، أجاب بأنه ليس لديه أدنى شك فى أن ناصر سيشرع فى تدمير دولة إسرائيل فى اللحظة التى يشعر فيها أنه يمتلك القوة لفعل ذلك. وكان إدراك بن جوريون للمخاطر المتضمنة فى التحرك الإسرائيلى من جانب واحد، على الأقل فى ذلك الوقت، هو الذى دعاه إلى التخلى عن سياسة المبادرة بالحرب.

أدت غارة كينيرت، التى كان المقصود بها إضعاف شاريت، إلى زيادة نفوذه فى الحكومة، على الأقل بشكل مؤقت. وكان شاريت يعتقد أن «الجيش الإسرائيلى» يجب أن يكون اسماً على مسمى وأن يعمل فقط فى الأغراض الدفاعية. وكان يدرك أهمية القوة العسكرية. ولم يدخر وسعاً للحصول على أسلحة إضافية «الجيش الإسرائيلى» ولكنه كان يرغب فى استخدام القوة العسكرية من أجل الردع وليس من أجل الهجوم. وأصبح هناك تقدير أوسع نطاقاً لقوة حجج شاريت فى مجلس الوزراء فى أعقاب غارة كينيرت، حيث كتب فى ١٦ يناير إلى دالاس لتجديد طلب إسرائيل للسلاح : " إن الأسلحة التى من نفس نوعية الأسلحة التى تحصل عليها مصر الآن هى بر الأمان الوحيد لنا، وهى الدرع الواقى لنا من العدوان المصرى". وهذا الطلب كان مصحوباً بتعهد رسمى يقول: " إننى مخول بواسطة حكومتى لأعلن إننا إذا أعطينا الأسلحة الكافية، فإنها سوف تستخدم فقط للأغراض الدفاعية وأن تجنب الحرب وتجنب أى تدهور فى استقرار المنطقة سيكون له اعتبار أساسى فى سياستنا وتحركاتنا ". وهذا تقريباً كان يناقض تماماً السياسة التى يدافع عنها موشية ديان. فالحكومة لم تكن تهدد بإثارة المتاعب إذ لم تحصل على السلاح ولكنها تعد بالتصرف المسئول إذا حصلت عليها.

قام الرئيس دوايت أيزنهاور بمبادرة شخصية كبرى من أجل استكشاف إمكانية إيجاد تفاهم بين بن جوريون و ناصر. فقام بإرسال روبرت أندرسون، وهو صديق شخصى ونائب سابق لوزير الدفاع، إلى منطقة الشرق الأوسط. وتم التجهيز للمهمة، التى كان اسمها الحركى عملية جاما، فى نوفمبر ١٩٥٥ بهدف التفاوض للوصول إلى تسوية و الترتيب ـ إذا أمكن ذلك ـ لعقد لقاء مباشر بين الزعيمين. وفى الفترة من ديسمبر ١٩٥٥ حتى مارس ١٩٥٦، أجرى أندرسون ثلاث جولات من المباحثات، فى رحلات مكوكية بين القاهرة والقدس عبر أثينا وواشنطن على نحو بالغ السرية.

وفى إسرائيل، تم التعامل مع عملية جاما بمنتهى الجدية بسبب التدخل الرئاسى والمنزلة الرفيعة للمبعوث الأمريكى، ورغم أن فرص نجاحها لم تكن كبيرة. وكان هم ناصر الأساسى على ما يبدو منصباً على التأكد من عدم تسرب أنباء المهمة. وقد أطلع اثنين فقط من رفاقه على هذا السر، واجتمعا مع أندرسون ليلاً فى شقة خاصة وتوجهاً إلى مكاتبهما

في الصباح التالي لإعطاء انطباع بأنه لم يحدث شئ غير عادي. ولكن على الرغم من تشكيك بن جوريون و ناصر في إمكانية التوصل إلى اتفاق، كان لكل منهما جدول أعماله الخاص. وكان كلاهما في حاجة إلى حسن النوايا الأمريكية: بن جوريون من أجل الحصول على السلاح، و ناصر من أجل الحصول على مساعدة مالية لبناء السد العالي في أسوان. علاوة على ذلك، حتى في حالة فشل المباحثات، كان كلاهما مهتماً بوضع مسئولية الفشل على عاتق الطرف الآخر.

والمواقف الجوهرية لكلا الجانبين وفي المباحثات لم تثر أية دهشة فقد طلب ناصر جانباً كبيراً من " النقب" من أجل إيجاد امتداد متصل بين مصر و الأردن. كان يرغب في أن تقوم إسرائيل بمنح اللاجئين الفلسطينيين حرية الاختيار بين العودة إلى ديارهم و إعادة التوطين مع الحصول على التعويض. وكان بن جوريون و شاريت على استعداد لمناقشة إجراء تعديلات إقليمية طفيفة والمساهمة في حل مشكلة اللاجئين، ولكن فقط في إطار مفاوضات سلام مباشرة.

علق بن جوريون أهمية بالغة على الالتقاء وجهاً لوجه مع ناصر. فكرر ترديد الزعم الإسرائيلي التقليدي بأن الرفض العربي للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود يمثل حجر عثرة في طريق التسوية، وبعد مرور اثنى عشر عاماً على هذا الحدث اتخذ بن جوريون خطوة غير معتادة من خلال نشر محاضر اجتماعية مع روبرت أندرسون. وفي هذه المحاضر لا يتم وصف أندرسون باسمه ولكن يشار له فقط باسم " المبعوث ". وقد نشر بن جوريون هذه المحاضر أولاً في إحدى الصحف وبعد ذلك في كتيب بعنوان المفاوضات مع ناصر. وكان الدافع وراء نشره له هو بلا شك أن يبين أنه فعل كل ما بوسعه وأن ناصر كان وحده المسئول عن فشل المباحثات. ولكن ما يبرز من هذه المحاضر بوضوح هو تكتيك بن جوريون القديم المتمثل في ادعاء العقلانية و إلقاء تبعة الفشل على أكتاف خصومه العرب. كان هذا هو التكتيك الذي أفاده على نحو جيد في علاقته بالمفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني، والزعماء العرب الآخرين في حقبة الاستقلال. ولذلك حاول ممارسة هذا التكتيك مرة أخرى مع ناصر من خلال الإصرار بعناد على الالتقاء به وجهاً لوجه باعتباره الاختبار الحقيقي الوحيد لنوايا الأخير ومع ذلك، أضاف بأنه ليس هناك وسيط، مهما كانت نبالته وحسن نيته، يمكن أن يحل محل الاتصال المباشر بين الطرفين المعينين. فإذا كان يمكنه الالتقاء بناصر وجهاً لوجه، كما أخبر أندرسون، فالسلام يمكن أن يتحقق في بحر يوم أو يومين. وقد بدا ذلك اقتراحاً معقولاً، ولكن بن جوريون كان يعلم جيداً. أنه ليست هناك أدنى فرصة لموافقة ناصر على ذلك، بسبب الخطر العربي المفروض على الاعتراف بإسرائيل أو التحدث إلى العدو. ولابد أن يستنتج المرء من ذلك أن بن جوريون

كان يحاول ببساطة إحراز النقاط على حساب خصمه.

بذل أندرسون كل ما يستطيع من أجل إقناع ناصر بتحقيق رغبة بن جوريون فى عقد لقاء رفيع المستوى، ولكن ناصر رفض الفكرة. وقال إن الشعب المصرى، والجيش المصرى، والأمة العربية لن تسمح بمثل ذلك اللقاء. وأوضح ناصر نقطتين إضافيتين. أولاً: إن إسرائيل ليست مجرد مشكلة مصرية ولكنها مشكلة كل العرب، وأن مصر يجب أن تتحرك للتنسيق مع الدول العربية الأخرى. ثانياً: على قدر اهتمام مصر بالموضوع، فإن القاعدة الوحيدة للتسوية مع إسرائيل هى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم لعام ١٩٤٩. وبالطبع لم تكن هذه بداية جيدة لإسرائيل.

وكان أندرسون يدرك أنه ليست هناك وسيلة لتضييق الهوة بين الجانبين وأن مهمته باءت بالفشل. ومن خلال تسجيله الموجز للمهمة، كتب أندرسون يقول أن ناصر قد ذكر مقتل الملك عبد الله أربع مرات. وكان يطمح فى التفاوض مع الولايات المتحدة، التى يمكنها التفاوض مع إسرائيل، ولكنه لا يستطيع المخاطرة بإحضار إسرائيلى إلى القاهرة، وألقى أيزنهاور باللوم على كلا الجانبين للتسبب فى فشل المباحثات. وكان ناصر يمثل " حجر عثرة يسد الطريق تماماً " بينما كان الإسرائيليون " متشددين تماماً فى مواقفهم المتمثلة فى عدم تقديم أية تنازلات أياً كانت لتحقيق السلام ".

اعتبر بن جوريون مهمة أندرسون محكوم عليها بالفشل من البداية. وكان مقتنعاً بأن ناصر يسعى للحرب مع إسرائيل فطمع بن جوريون للحصول على أسلحة أمريكية من أجل تحقيق التوازن مع الأسلحة التى تحصل عليها مصر من الكتلة الشرقية. وحتى قبل أن يصل أندرسون إلى إسرائيل، أرسل بن جوريون هارائيل إيسار، من أجل التباحث مع ألن دالاس، مدير المخابرات المركزية الأمريكية وشقيق جون فوستر دالاس. وكانت الرسالة التى يحملها هارائيل تقول أن إمداد إسرائيل بالأسلحة سوف يمنع الحرب، بينما عدم حصولها عليها سوف يدفعها إلى طريق الحرب. وكشف هارائيل النقاب أيضاً عن أنه بعد أن سمع عن صفقة الأسلحة التشيكية فإنه قد نصح بن جوريون بالقيام بعمل عسكرى من أجل إيقاع الهزيمة بالجيش المصرى وإسقاط ناصر. وأشار هارائيل إلى رفض بن جوريون لنصيحته على أنه دليل على عقلانيته واعتداله.

وبينما كانت مهمة أندرسون تدور عجلتها، أبدى بن جوريون القليل من الاهتمام بالوساطة الأمريكية وواصل الضغط من أجل الحصول على السلاح. وفى يوم ١٤ فبراير عام ١٩٥٦ كتب إلى الرئيس أيزنهاور، مصوراً ناصر على أنه تهديد للمصالح الغربية فى الشرق الأوسط وأمن إسرائيل محتجاً على رفضه إمداد إسرائيل بالسلاح. وفى لقائه مع

أندرسون في يوم ٩ مارس من نفس العام ألقى على مسامعه ملحوظة فى صورة إنذار. فقال إن تحقيق السلام أمر مستحيل، ولكن هناك طريقة وحيدة لمنع الحرب وهى واحدة وهى التطلع لأمتنا ويكمن خلف هذه الكلمات التهديد باللجوء إلى الحرب إذا استمرت أمريكا فى رفض تقديم السلاح لإسرائيل.

تزامنت مهمة أندرسون مع مهمة داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة، فى المنطقة. ولكن بينما كان هدف أندرسون حث الجهود من أجل التوصل لتسوية سلام بين إسرائيل ومصر، فإن همرشولد كان لديه هدف أقل طموحاً وهو وقف إطلاق النار، وبينما كانت مهمة أندرسون سرية، كانت مهمة همرشولد علنية. وقد قام همرشولد بثلاث رحلات إلى الشرق الأوسط في عام ١٩٥٦، في يناير، وأبريل، ويوليو، واجتمع مع كل من بن جوريون وناصر فى كل رحلة من هذه الرحلات. و كان يهدف إلى تخفيف التوتر عبر الحدود الإسرائيلية المصرية وعلى وجه الخصوص العثور على حل لمشكلة المنطقة منزوعة السلاح عند منطقة الأوجة. وقد قام كلا الجانبين بإدخال قوات عسكرية وبناء تحصينات فى المنطقة منزوعة السلاح على نحو ينتهك اتفاقية الهدنة. ومنذ أواخر شهر أكتوبر فصاعداً، والمتحدثون الإسرائيليون يطلقون على هذه المنطقة اسم نيتزانا ويعتبرونها كما لو كان جزءاً من أرض إسرائيل وليست منطقة منزوعة السلاح تقع تحت سيطرة الأمم المتحدة. وفى يوم ٣ نوفمبر قام همرشولد بإرسال مشروع من ثلاث نقاط محل النزاع.وقد وافق الطرفان على المشروع، ولكن الإسرائيليين أصروا على وجوب رحيل المصريين أولاً، بينما أصر المصريون على وجوب خروج الإسرائيليين أولاً، وهكذا استمرت الأزمة.

كانت المفاوضات مع همرشولد مصحوبة بجدل داخلى فى إسرائيل. وكانت هذه حلقة هامة فى سلسلة من الخلافات بين بن جوريون وشاريت بشأن نظام الهدنة والعلاقات مع الأمم المتحدة. وقد أخذ بن جوريون على عاتقه المسئولية الشخصية للمفاوضات واعتمد اعتمادا تاماً على المشورة العسكرية، وخاصة من موشى ديان. وكان السؤال المتميز الذى ينصب عليه الاهتمام هو ما إذا كان يجب التوسع فى الوجود الإسرائيلى فى المنطقة منزوعة السلاح أو التعاون مع أمين عام الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سلمى. وقد مارس ديان ويوسف تكواح ضغوطاً مكثفة من أجل تحويل منطقة الأوجة منزوعة السلاح إلى جزء من إسرائيل، تماماً مثلما حدث فى حالة المنطقة منزوعة السلاح عبر الحدود السورية. وكانت سياستها تعتمد على تنحية الأمم المتحدة جانباً واستفزاز المصريين من أجل فرض السيطرة الإسرائيلية من جانب واحد. وكان بن جوريون أقل تطرفاً، ولكنه كان يرفض الانسحاب من الأوجة وبسبب أهميتها الإستراتيجية وخاصة فى زمن الحرب. وكان شاريت، على الجانب الآخر، يدافع عن الالتزام الصارم باتفاقية الهدنة.

وكان يعارض سياسة اصطياد المشاحنات مع مصر بما أنه تورط إسرائيل في مواجهة مع الأمم المتحدة. وكان يقبل الوضع الراهن في المنطقة منزوعة السلاح ويعتقد أن هناك فسحة ما للحوار والتفاهم دون التضحية بمصالح إسرائيل الحيوية. وكان هدفه على المدى القريب الحد من التوتر وخلق ظروف مواتية للتحسن التدريجي في العلاقات الإسرائيلية المصرية.

وكان ديان لا يميل إلى التفاهم مع الأمم المتحدة ومارس الضغوط من أجل توسيع سطوة إسرائيل على المنطقة منزوعة السلاح من خلال إرسال جنود إضافيين متنكرين في هيئة مزارعين. وقد تم إقناع بن جوريون بأن يطلب من مجلس الوزراء التصريح ببناء مستوطنتين " مدينتين " في المنطقة منزوعة السلاح. وخوفاً من أن يؤدى ذلك إلى تفاقم الخلاف مع همرشولد بشأن تنفيذ الخطة ذات الثلاث نقاط، حث شاريت بن جوريون على وقف إطلاق النار حتى يتمكنوا من تقييم الموقف برمته. ورغم ذلك قام بن جوريون برفع الموضوع إلى مجلس الوزراء في الاجتماع الذى عقد بتاريخ ١٨ مارس. فوجد نفسه مرة أخرى مع الأقلية، ورفض اقتراحه.

تضاعفت الحوادث في وقت مبكر من شهر أبريل وأدى تعزيز القوات من كلا الجانبين إلى المساهمة في تأزم الأمور. وقرر مجلس الأمن في يوم ٤ أبريل أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم، من فوره، بالتحقيق في هذا الموقف السريع التدهور، فسافر في الحال إلى الشرق الأوسط. ومع ذلك، في ليلة وصوله، قام الجيش الإسرائيلي بالقصف المكثف لمدينة غزة، وذلك بحجة الرد على قصف مصر لإحدى مستوطنات الحدود. وقتل ستين مدنياً مصرياً وجرح ما يزيد على المائة. وأدى ذلك إلى تفجير موجة من هجمات الفدائيين المنطلقين من قطاع غزة. فوخز همرشولدز كل من ناصر و بن جوريون في حالة غضب واهتياج. قرر ناصر الانتقام من خلال السلاح الماضى الوحيد المتوافر لديه، ألا وهو إرسال الفدائيين إلى داخل إسرائيل لقتل المدنيين. حيث شعر بأن بن جوريون لن يستجيب لأى شكل آخر من أشكال الإقناع. وكان يتبين سياسة بن جوريون الشخصية و هى " العين بالعين والسن بالسن ". وكان بن جوريون يعتقد أن همرشولد منحازاً إلى جانب مصر، وأن المحادثات بينهما عقيمة وغير مثمرة. وفي تقريره عن مهمته الذى بعث به إلى مجلس الأمن في يوم ٩ مايو، انعقد همرشولد بصراحة إسرائيل بسبب انتهاكها اتفاقيات الهدنة. وقد جلس شاريت في مقاعد المتفرجين يشاهد التدهور المستمر في العلاقات بين إسرائيل والمنظمة الدولية.

كان موشيه شاريت رجلاً متزناً في زمن معوج، ورجل سلام في زمن عنف،

ومفاوض بالنيابة عن مجتمع يزدرى المفاوضات، ورجل تسوية في مناخ سياسي يرى التسوية جبناً. وكان تنافره المزاجي مع بن جوريون ظاهراً لبعض الوقت ولكن صداماتهما المتكررة بخصوص السياسة المتبعة كانت ذات جذور أعمق من حيث تأثيرها على منزلة إسرائيل العالمية. وكان بن جوريون يؤمن إلى أبعد الحدود بالثورة اليهودية. وكانت عقيدته الأساسية الاعتماد على النفس ويؤمن بقوة أن الأمة اليهودية الناهضة من جديد على أرض وطنها التاريخي «يمكن أن تضع قوانينها الخاصة بها وأن تسترشد بنفسها، وبميثاق الأخلاق الفريد. أما شاريت فقد أكد على الطبيعة العادية لليهود وليس على تفرد اليهود. وعقيدته الأساسية تتمثل في التعاون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات. وكان يؤمن بقوة بالقانون الدولي وبأن قواعد السلوك الدولي السائدة ملزمة لإسرائيل، ويطمح إلى جعل إسرائيل عضو محترم ومسئول في المجتمع الدولي.

وجد التوتر المتزايد بين زعيم مدرسة الاعتدال وزعيم مدرسة الفاعلية النشطة ضالته من الوقود الذى يغذيه فى ربيع عام ١٩٥٦ فى الخلاف حول العلاقة بفرنسا. وكان التحالف الناشئ بين إسرائيل وفرنسا فى تلك الفترة تحالفاً بين وزارتي الدفاع فى البلدين، مع إغفال وزارتى الخارجية. وبصفته على رأس وزارة الخارجية ومن المدافعين الرواد عن التوجه الأنجلو – سكوني، حارب شاريت في معركة خاسرة ضد المفاوضين الرئيسيين للتوجه الفرنسي وهما شيمون بيريز وموشيه ديان. و لأن التحالف مع فرنسا كان متوقعاً بسبب رغبة إسرائيل فى شن حرب ضد مصر، فإن الجدل حول هذا التوجه ظهر مع ظهور الجدل الأكبر حول قضية الحرب الوقائية. وكان بن جوريون يتحول ببطء إلى التوجه الفرنسي، ولكن بمجرد توصله إلى قرار بخصوص ذلك عمل على نحو عاجل وحاسم على نقل السلطة الكاملة في موضوع الحصول على الأسلحة من وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع وتخويل ديان السلطة، فى ١٠ يونيو، للشروع فى إجراء مفاوضات سرية مع فرنسا عملية ذات أهداف بعيدة تشمل على القيام بعمليات حربية ضد مصر، وقد دفع الصدام المباشر بين سياسة العمل على شن حرب ضد مصر بالتآمر مع فرنسا وسياسة العمل على الحفاظ على السلام بالتعاون مع الولايات المتحدة بن جوريون إلى الاختيار بين الاستقالة كرئيس للحكومة أو إقالة وزير الخارجية. ومن خلال تهديد الاحتمال الأول، اختار بن جوريون الاحتمال الثانى وقام شاريت بتقديم استقالة فى منتصف يونيو ١٩٥٦ وكان مطلب شاريت الوحيد هو وجوب عقد حلقة للنقاش فى ندوة الحزب لدراسة المناهج التى تتطلب تغيرات في الأشخاص، ولكن بن جوريون منع حدوث هذا النقاش لأنه سوف يؤدى إلى عودة الخطر الذى يهدده بالاستقالة إلى الحياة. وبناء على ذلك فإن الخلافات حول السياسة الواجب اتباعها والتى أدت إلى رحيل شاريت لم يتم أبداً طرحها للنقاش على

قادة الحزب، كما أنها لم تناقش في مجلس الوزراء. وكثيراً ما قام شاريت بالوقوف في وجه اقتراحات معينة لبن جوريون، ولكنه لم يتناول أبداً الأسس الجوهرية لسياسته تجاه العرب أمام زملاء الائتلاف. وفي الكنيست، ألمح بن جوريون فقط إلى الخلاف حول السياسة من خلال القول بأن التدهور في أمن البلد أقنعه بأن المصلحة القومية الآن تتطلب التعاون الوثيق وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، وكذلك مجيء قيادة جديدة في الأولى.

إن السبب الحقيقي وراء طرد شاريت يتمثل في أنه كان يدافع عن بديل لسياسة بن جوريون العسكرية في الصراع مع العرب. وفي مجلس الوزراء - كما رأينا - كثيراً ما وقف الغالبية العظمى من الوزراء مع شاريت في القضايا المصرية. وأثناء الأشهر الستة التي شغل فيها بن جوريون منصب وزير الدفاع في مجلس الوزراء الذي كان يرأسه شاريت، عاني من هزيمتين كبيرتين: الأولى: بخصوص رفض اقتراحه للاستيلاء على قطاع غزة، والثانية: رفض اقتراحه الخاص بنبذ اتفاقية الهدنة. وبعد أن حل بن جوريون محل شاريت كرئيس للوزراء، عاني من هزيمتين إضافيتين نتيجة لتحريض وزير الخارجية. الأولى: رفض العملية (عمر) الخاصة باحتلال مضايق تيران، وبعد ذلك رفض اقتراحه ببناء مستوطنات جديدة في المنطقة منزوعة السلاح بالأوجة. أجبرت كل هذه القرارات بن جوريون على التخلي عن نهجه العسكري الذي كان ينوي السير فيه، ولكنه بن جوريون لم يتسامح أبداً في كون الإجراءات المدعمة بأغلبية زملائه في الحزب و في الحكومة كانت مؤيدة بالأغلبية " الشاريتية " المكونة من وزارة لا ينتمون لحزب ماباي على نحو واسع.

وكان بن جوريون في سبيله للوصول إلى استنتاج محدد يقول إن الحرب مع مصر لا مناص منها، وكان يدرك أن شاريت سيعارض المبادرة بالقيام بضربة وقائية. وكان يدرك أيضاً أن شاريت سيكون قادراً على حشد الأغلبية في مجلس الوزراء من أجل الاعتراض على قرار المضي إلى الحرب. وقرار دخول الحرب لم يكن قد اختمر بعد في ذهن بن جوريون، ولكنه اختار أن يترك لنفسه خيار فرض رغبته على مجلس الوزراء في وقت لاحق وكان مصمماً بنفس القدر على أن يدفع شخص ما - شاريت - مستقبله السياسي ثمناً لهذا الخيار.

ومن خلال الإطاحة بشاريت، تخلص بن جوريون من مركز قوي لدود وتجمع مؤثر لمعارضة سياسته داخل الحزب ومجلس الوزراء. ووجد في جولدا مائير، التي خلفت شاريت، وزيرة خارجية على هواة، حيث قبلت بلا نقاش بالسلطة المطلقة لرئيس الوزراء وتضوره لدور وزير الخارجية على أنه متحدث رسمي باسم مؤسسة الدفاع. وكان تجاهلها للشئون العالمية أحد مؤهلاتها الرئيسية لهذا المنصب، كما كشف بن جوريون النقاب فيما

بعد عن أن هذا مكن القادة العسكريين من تخطي وزارة الخارجية واللجوء للطرق غير المعتادة والقنوات غير التقليدية في طلب الأسلحة الفرنسية. وقبل كل شيء، تقبلت جولدا مائير الحاجة إلى حرب وقائية، بينما كان سجل شاريت ينوء بقوة عن أنه سوف يكبح جماح الاندفاع نحو الحرب. وعلى ذلك فإن رحيل شاريت كان له مغزى مزدوج: فقد أشار إلى السقوط النهائي لمدرسة الفكر المعتدل فيما يتعلق بعلاقة إسرائيل بالعرب والانتصار النهائي للبن جوريونية، كما أزال أخطر العقبات الداخلية من على الطريق الذى قاد إسرائيل فى غضون بضعة أشهر إلى حرب شاملة مع مصر.

كانت الحرب ضد مصر مرتبطة على نحو صميم بالتوجه الفرنسي في السياسة الخارجية الإسرائيلية. ففي الشهور الأولى من عام ١٩٥٦ تنازل بن جوريون بشكل مؤقت عن فكرة الحرب الوقائية ضد مصر. حيث كان رفض أمريكا النهائي لطلب إسرائيل للأسلحة في أبريل يمثل نقطة تحول بالنسبة له. ومنذ هذه اللحظة فصاعداً، وهو يتطلع إلى فرنسا لإشباع احتياجات إسرائيل من الأسلحة الحديثة. لم يتخير بن جوريون فرنسا كمصدر للسلاح وحليف مفضل على أمريكا، إلا - فقط - بعد أن تلاشى الأمل في الحصول على أسلحة أمريكية فاتجه إلى فرنسا. كان ظهور التوجه الفرنسى فى السياسة الخارجية الإسرائيلية ليس نتيجة إختيار متعمد ولكنه نتيجة فشل التوجه الأمريكى. وقد عادت فكرة الحرب الوقائية إلى الظهور فى إطار العلاقات الحميمة مع فرنسا.

وكان شيمون بيريز، المدير العام لوزارة الدفاع، المهندس الأساسى للعلاقة الفرنسية - أو الجسر الممتد عبر البحر المتوسط - كما كان يسمى أحياناً. ولم يكن بيريز صاحب أيديولوجية ولكنه كان تقنوقراطياً وبراجماتياً. وكان اهتمامه لا ينصب على توجهات السياسة الخارجية بل على الحصول على الأسلحة لإسرائيل. وقد تساءل كيف يمكن كسر الخطر على توريد السلاح لإسرائيل، وتوصل إلى أن فرنسا تمثل أفضل الفرص.

وبدأت العلاقة بين إسرائيل وفرنسا مع توريد السلاح، ثم تطورت إلى تعاون سياسي وعسكرى، ووصلت إلى الذروة فى الحرب المشتركة ضد مصر. ففى علاقة توريد السلاح، حدث أول تحول هام فى أكتوبر ١٩٥٥ حينما وعد رئيس الوزراء الفرنسى إدجار فير شاريت بأربعة وعشرين طائرة مقاتلة من طراز " أوراجان "، والعديد من طائرات النقل، والعديد من مدافع الميدان متوسطة المدى، وكمية من الأسلحة الخفيفة. وفى وقت مبكر من فبراير ١٩٥٦ تم تشكيل حكومة اشتراكية فى فرنسا برئاسة جى موليه بالائتلاف مع الراديكاليين، والذين أصبح ممثلهم موريس بورج ماونورى وزيراً للدفاع. وفى ذلك الوقت صعدت مصر من دعمها للمتمردين الجزائريين الذين كانوا يقاتلون من خلال جبهة

التحرير القومية (FLN)من أجل الاستقلال عن فرنسا.

وبسبب العدو المشترك المتمثل في مصر أصبحت الدولتان أكثر تقارباً. وكان لدى الجيش الفرنسي ثلاث أولويات هي : الجزائر، ثم الجزائر، ثم الجزائر. ولم تلعب إسرائيل فقط على الدعم المصرى لمتمردى الجزائر ولكنها أيضاً بالغت في مدى هذا الدعم. وقد افترض الفرنسيون أنه إذا أمكن الإحاطة بنظام ناصر، فإن التمرد الجزائرى، ينهار ولم يكن هناك أى أساس متين لهذا الافتراض، ولكن الإسرائيليين نفخوا فيه، وكلما أصبح التمرد الجزائرى أكثر قوة، كلما أصبحت الحكومة الفرنسية أقل ممانعة لمد إسرائيل بالسلاح حتى على الرغم من تعارض ذلك مع الإعلان الثلاثى في مايو ١٩٥٠ الذى وقعت عليه فرنسا إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة.

في أول الأمر، كان كريستان بينو، وزير الخارجية الاشتراكي، يرغب في مواصلة السياسة القديمة المتمثلة في تدلية الجزرة أمام ناصر من أجل إثنائه عن مساعدة المتمردين الجزائريين. ولكن سياسة العصا، التى كان يدافع عنها موليه و بورجيه – ماونورى، كانت لها اليد العليا في الربيع، وكانت إسرائيل هى هذه العصا، وتتمثل هذه السياسة في استخدام قوة إسرائيل لتهديد ناصر والحط من شأنه في الشرق الأوسط كان الهدف الطويل المدى يتمثل في إضعاف ناصر، وإضعاف التحالف العربى، الذى أصبح قائداً له، وذلك من أجل تحسين فرص قمع التمرد الجزائرى.

وبحلول الصيف نشأت علاقات أقوى بين مؤسستى الدفاع الفرنسية والإسرائيلية على مختلف المستويات. و كانت الأطراف الأساسية على الجانب الفرنسى هى بورجيه – ماونورى، ولويس ما نجين، مساعده الشخصى و آبل توماس، مدير وزارة الدفاع. أما الأطراف الأساسية على الجانب الإسرائيلى فكانت ممثلة في بيريز، و ديان، و الميجور جنرال يحو شافات هاركابى، مدير المخابرات العسكرية، يوسف ناحمياس، ممثل وزارة الدفاع في باريس. وكانت العلاقات الشخصية بين مسئولى الجانبين ودية وحميمة وكان دبلوماسيو البلدين هدفاً للعديد من النكات. فقد أخبر بيريز بواسطة نظيره بأن يظل بعيداً عن مسئولى وزارة الخارجية لأنهم لا يصنعون السياسة الخارجية ولكنهم بالفعل يصنعون سياسة خارجية. أما الجنرالات الفرنسيون فإنهم لم يبخلوا بالمزاح على ديان حتى بشأن العصابة التى يضعها على عينه التى فقدها وهو يقاتل في صف البريطانيين ضد نظام فيشى في سوريا أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان ديان ماهراً، وناقداً لاذعاً ومتحرراً، وكل هذه الصفات ساعدته على استبعاد كل مسئولى وزارة الخارجية وأن يسلك الطريق المختصر، ويتغلب على المعوقات السياسية والقانونية في طريق الحصول على الأسلحة.

حيث اعتاد القول " إنني لا أهتم بالمقام، وخاصة مقام الآخرين ". ولأنه كان يعتمد مبدأ الشك في دوافع الآخرين، فقد أدرك أن مد إسرائيل بالأسلحة الفرنسية لم يكن دافعها عمل الخير أو التكاتف الاشتراكي وإنما كان دافعه المصلحة الذاتية. وأخبر بن جوريون " إن فرنسا سوف تعطينا السلاح فقط إذا قدمنا لها مساعدة جادة في موضوع الجزائر. والمساعد الجادة تعني قتل المصريين، ولا شئ أقل من ذلك ".

وتم عقد مؤتمر رسمي، ولكنه سرى لكبار القادة العسكريين من الجانبين في نهاية يونيو في " شاتو فير مارس " بجنوب باريس. واشتمل الوفد الإسرائيلي على بيريز، وديان، و هاركابي، و ناحمياس. وفي مقدمة معدة بعناية، تحدث ديان عن الخطر الذى يمثله ناصر على كل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقال أن ناصر يهدف إلى التخلص من كل النفوذ الأوروبي في المنطقة وتحويل مصر إلى قاعدة أمامية للقوى السوفيتية. إن إسرائيل ليس لديها نزاع عام مع العالم العربي، ولكن نزاعها الأساسي مع ناصر، وهدفها الأساسي الإطاحة به وعدم إقامة قاعدة سوفيتية هو هدف عالمي كما هو هدف إسرائيلي. وإسرائيل على استعداد للقيام بعمل مشترك مع فرنسا ضد ناصر في الدائرتين العسكرية و السياسية. والإمبراطورية العربية التي يحلم بها ناصر لن تتحقق بدون قهر إسرائيل أولاً. وطالما كانت إسرائيل على قيد الحياة، لن يتحقق طموحه. وكل انتصار على إسرائيل، مهما كان ضئيلاً، يمكن ناصر من مضاعفة نشاطه على الجبهات الأخرى. ومن هنا تأتى أهمية وجوب بقاء إسرائيل قوية والاحتياجان الملحان لإسرائيل هما الدبابات والطائرات. وأشار ديان إلى أنه مقتنع بأن ناصر في النهاية سوف يهاجم إسرائيل. وهو يريد أن يعرف ما إذا كان الفرنسيون على استعداد للتعاون مع الإسرائيليين أم لا، على نحو مباشر أو غير مباشر، لإسقاط ناصر وزيادة قوة إسرائيل للوقوف في وجه أى هجوم مصرى.

أجاب الفرنسيون بالقول بأنهم يوافقون على تحليل ديان ومقترحاته، مع تحفظ واحد وهو أن الإطاحة بناصر هي أمر سياسي، وأنهم ليس لديهم السلطة لإجبار حكومتهم على ذلك. والقيام بالعمل المشترك من أجل قهر مبادرات ناصر هو أقصى ما يستطيعون. وكان هذا جيداً بما يكفي لديان. وأفاد بأن الشيء الأساسي هو إثبات لناصر وأتباعه أن سياسة تدمير النفوذ العربي في الشرق الأوسط ومناصرة السوفيت لا تجدى. وتم التوصل إلى اتفاقية للتعاون في مجال المخابرات والقيام بعمليات مشتركة مثل نسف محطات بث صوت العرب، التي تبث الدعاية المصرية عبر العالم العربي، وضرب قواعد جبهة التحرير القومية (FLN) في ليبيا. وفي المقابل تعهدت فرنسا بإعطاء إسرائيل ٢٧ طائرة ميستير، و ٢٠٠ دبابة إيه إم إكس، وكميات كبيرة من الذخيرة وقطع الغيار. ووصلت التكاليف إلى

١٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ بالغ الضخامة بأسعار تلك الأيام.

وعندما علم بن جوريون بقائمة المطالب الفرنسية، بدا عليه القلق. وكان يعتقد أن الصفقة تؤدى إلى تعريض وجود إسرائيل للخطر، بينما أقصى ما يمكن أن تتعرض له فرنسا هو الإضرار بمركزها في شمال أفريقيا. فطلب مهلة قدرها ٢٤ ساعة من أجل التشاور مع جولدا مائير وليفى أشكول. وفى اليوم التالى، ٢٧ يونيو، قال لديان " هذه مغامرة خطرة بعض الشيء، ولكن ماذا نستطيع أن نفعل، إن وجودنا بالكامل كذلك ". وكان بن جوريون يعارض ضرب أهداف يمكن أن تجعل ناصر يلجأ إلى الانتقام ولكنه فيما عدا ذلك قد بارك الصفقة.

وكان مؤتمر فيرمارس يمثل نقطة تحول. فقد قدم حلاً فعالاً للمشكلة التي أقضت مضجع مخططى الدفاع الإسرائيلى منذ صفقة الأسلحة التشيكية ألا وهى اختلال الميزان العسكرى لصالح مصر. و الآن فإن التفوق العسكرى الإسرائيلي على مصر أصبح مضموناً بواسطة الفرنسيين و لم تعد هناك حاجة بإسرائيل إلى شن حرب وقائية. وأصبحت مصر لا تمثل أى تهديد حقيقي. وعلى قدر اهتمام إسرائيل بالأمر، يمكن أن يكون ذلك نهاية الموضوع.

إن فكرة الهجوم العسكرى المنسق ضد مصر ظهرت فقط بعد تأميم ناصر لشركة قناة السويس في ٢٦ يوليو، فى الاحتفال بالذكرى الرابعة لثورة الضباط الأحرار. قام ناصر بهذه الخطوة المثيرة بعد الإلغاء المفاجئ للعرض الأمريكي بتمويل بناء السد العالي. وكانت هذه الضربة موجهة للقوى الغربية، وليست موجهة لإسرائيل. وكانت بريطانيا وفرنسا هما الأكثر تأثراً بذلك على نحو مباشر بسبب ملكيتها للأسهم الرئيسية فى شركة قناة السويس. وكانت بريطانيا على وجه الخصوص متكهنة على اتقاء نزاعها مع ناصر بعيداً عن النزاع العربى لإسرائيلي. وأى ظهور لبريطانيا جنباً إلى جنب مع إسرائيل فى منطقة السويس كان يمكن أن يكون بمثابة قبلة الموت لمنزلة بريطانيا فى الشرق الأوسط. بدأت بريطانيا وفرنسا مناقشة القيام بعمل عسكرى مشترك لاحتلال القناة ولكن البريطانيون أصروا على عدم اشتراك إسرائيل فى هذه الخطة أو حتى مجرد العلم بها. وأصرت حكومة إيدن على موقفها غير الودود من إسرائيل ورفضت اقتراحا فرنسياً بأن تقدم الأسلحة لإسرائيل، على أساس أن ذلك سوف يوحد العالم العربي خلف ناصر. ورأت أنه من الملائم أن تطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تمتنع عن أى عمل ضد مصر يمكن أن يؤدى إلى إرباك بريطانيا.

وعلى الرغم من أن تأميم شركة قناة السويس لم يكن يمس إسرائيل على نحو

مباشر، فإن بن جوريون تبادر إلى ذهنه فور سماع الأنباء أن ذلك قد يوفر الفرصة لإسقاط ناصر. أرسل بمبعوثين إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولكنه تلقى رداً غامضاً. وفي ٢٩ يوليو، اقترح ديان على بن جوريون ثلاثة اتجاهات محتملة للتحرك من أجل استغلال الموقف الجديد: احتلال كل شبه جزيرة سيناء حتى حدود قناة السويس، واحتلال مضايق تيران، و احتلال قطاع غزة. ولكن رفض بن جوريون هذه الأفكار على أساس أن الغرب لن يؤيد ذلك، خشية الاتحاد السوفيتي. وكتب بأسى عن ذلك اليوم في يومياته حيث قال "إن القوى الغربية غاضبة... ولكنني أخشى أنها لن تفعل شيئاً. ففرنسا لن تجرؤ على التصرف بمفردها، و إيدن ليس رجل فعل، وواشنطن سوف تتجنب أي رد فعل ".

وكان بن جوريون مخطئاً بشأن الفرنسيين. فعلى الرغم من أن تأميم شركة قناة السويس كان شرعياً تماماً، وعلى الرغم من توافر التعويض لمالكي الأسهم، فإن الفرنسيين كانوا مصرين على الانتقام. فإذا كان الجيش الفرنسي يعاني من أعراض المرض المسمى بالجزائر، فإن السياسيين الفرنسيين كانوا يعانون من أعراض المرض المسمى بميونخ. و أعراض مرض ميونخ كانت تتمثل في محاباة هتلر في أثناء فترة الحرب والكثير من الوزراء الرواد في حكومة جيش موليه وكبار معاونيهم كانوا نشطاء في مقاومة ألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبروا ناصر " هتلر النيل " وصمموا على أن تلك المرة لن تكون هناك محاباة.

وغداة تأميم القناة، دعا بورجيه – ماونوري بيريز إلى اجتماع طارئ في مكتبه. وقد اصطحب بيريز معه يوسف ناحمياس وأصابته الدهشة عندما رأى الوزير محاطاً بالعديد من الجنرالات المنكبين على الخرائط. فباغته الوزير بالسؤال " كم يتطلب من الوقت من «الجيش الإسرائيلي» لكي يشق طريقه عبر سيناء ويصل إلى القناة ؟ ". وقد قدر بيريز أن ذلك قد يتطلب أسبوعين. فعاجله بسؤال آخر يقول " هل إسرائيل مستعدة للاشتراك في عملية عسكرية ثلاثية، يكون دور إسرائيل فيها اجتياح سيناء ؟ ". وقد أجاب بيريز بالقول أنه يفترض أنهم في ظل ظروف معينة سوف يكونون مستعدين. وقام الوزير بإطلاع زائره بإيجاز على خطط العملية "مسكيتر". وهي خطة أنجلو – فرنسية لإسقاط القوات في منطقة القناة و استعادة حقوقهم بالقوة. وفي طريق العودة، قال ناحمياس لبيريز أنه يستحق الشنق لتحدثه في أمر بمثل تلك الخطورة دون تصريح مسبق. وأجاب بيريز بأنه يمكن أن يخاطر برقبته، ولكنه لا يستطيع المخاطرة بفقدان هذه الفرصة الفريدة.

وفي يوم ١٨ سبتمبر، طار بيريز إلى باريس من أجل تسهيل شراء الأسلحة. وكان

يحدوه الأمل أيضاً في القيام بإجراء حديث صريح مع القادة الفرنسيين بشأن انتهاج سياسة مشتركة في الشرق الأوسط. وفي باريس، أخطر بورجيه ماونوري بيريز بأن البريطانيين غير حاسمين بالمرة وأن خطة العملية المشتركة معهم قد يتم صرف النظر عنها، وأنه يبحث عن شركاء آخرين في الحرب ضد ناصر. وأضاف أن هناك ثلاثة تصورات مختلفة للموقف : فالفرنسيون يريدون تأييد العمل العسكري الفوري ضد مصر، و البريطانيون يرغبون في الانتظار لمدة شهرين آخرين من أجل إتاحة الفرصة للعمل الدبلوماسي، أما الأمريكيون فإنهم يريدون الانتظار فترة زمنية أطول من أجل تعويض نظام ناصر بدون استخدام القوة العسكرية. وافترض أن تصور إسرائيل الزمني كان أقرب إلى التصور البريطاني منه إلى التصور الفرنسي.

رد بيريز بالقول بأن المشاركة بالنسبة لإسرائيل هي الأكثر أهمية من التوقيت، واقترح إقامة حوار شخصي على مستوى الوزراء. وقد سلم بورجيه – ماونوري لبيريز خطاباً موجهاً إلى بن جوريون للتهنئة بعيد ميلاده السبعين. واشتمل الخطاب على بعض الجمل المصاغة بعناية عن الخطر المشترك القادم من مصر وأمله في الشراكة الفعالة لصالح بلديهما فكتب بن جوريون إلى بورجيه ماونوري يشكره على تهنئته بعيد ميلاده وأضاف " بالنسبة للتصورات الزمنية الثلاثة فإن أقربها إلى قلوبنا هو في الواقع التصور الفرنسي ". ومغزى هذه العبارة الأخيرة لا يحتاج إلى تأكيد، حيث إنها تمثل استجابة إيجابية مبدئية للمطالب الفرنسية بشأن المشاركة العسكرية ضد مصر.

أدت تهاني عيد الميلاد من وزير الدفاع الفرنسي إلى تهدئة مخاوف بن جوريون بشأن المحاباة الغربية لناصر. وأضافت الجهود الأمريكية لإيجاد حل سلمي لنزاع شركة قناة السويس الكثير إلى هذه المخاوف. وفي يوم ١٠ أغسطس، كتب بن جوريون في يومياته يقول أن ناصر من المرجح أن يخرج منتصراً من الصراع لأن البريطانيين لايبدون مستعدين للتحرك ضده، وبدون استخدام القوة لن يتراجع : " إن صعود نجم ناصر يجعله راغباً في تدمير إسرائيل، ليس من خلال الهجوم المباشر ولكن أولاً من خلال " هجوم سلام " ومحاولة تقليص أرضنا وخاصة في النقب، وعندما نرفض فإنه سوف يهاجمنا ". ومن خلال وضع ذلك في الاعتبار، يكون القيام بعمل عسكري ضد ناصر أمراً بالغ الإلحاح.

وبحلول نهاية سبتمبر قررت الحكومة الفرنسية دعوة ممثلي إسرائيل إلى باريس لمناقشة القيام بعمل عسكري مشترك ضد مصر. وقيل أن البريطانيين وافقوا على الخطة الفرنسية بإشراك إسرائيل على شرط ألا يهاجم الإسرائيليون الأردن. وفي يومياته وصف بن جوريون الاقتراح الفرنسي بأنه " ربما يكون مصيري "، وأخطر به مجلس الوزراء. وفي

مناقشة مجلس الوزراء تم الإعراب عن كثير من المخاوف : فروسيا قد ترسل متطوعين لمساعدة مصر، وبريطانيا قد تخون إسرائيل، والدول العربية قد تنضم إلى الحرب. واجه بن جوريون ذرائع المترددين بعنف. وكان مصمماً على منع أغلبية " شاريت " من التكتل مرة أخرى بعد رحيله. وكان يرغب في التحالف مع القوى الغربية على نحو ملح و أوضح للوزراء بأنه لا مجال لجعل الفرصة تتسرب من بين أيديهم. فقد تقبل الوزراء توصياته ووافقوا على إرسال وفد رفيع المستوى إلى فرنسا. وأعرب ديان لبيريز عن تصوره للموقف بقوله " لقد وصلنا إلى نهاية البداية ".

تم عقد مؤتمر سرى مدته يومان في ٣٠ سبتمبر بسان جيرمان. ورفع المؤتمر مستوى الاتصالات الفرنسية - الإسرائيلية من مستوى المسئولين إلى مستوى الوزراء. وكان يرأس الوفد الإسرائيلي وزيرة الخارجية جولدا مائير، وضم موشيه كارمل وزير المواصلات، الذي مثل حزب أحدوت هاعفودة في مجلس الوزراء، و بيريز وديان ومدير مكتب ديان، المقدم موردخاي بارون. وكانت مهمة الوفد استكشاف إمكانيات الاشتراك مع فرنسا ضد مصر. ولم يكن يمتلك سلطة تقديم أية التزامات سياسية محددة. كما كان الفرنسيون أيضاً غير ملتزمين بشيء محدد، حيث أن تريستيان بينو أبدى تحفظاً أكبر من بورجيه - ماونورى وبدا بينو مهتماً ليس بالعمل المشترك مع إسرائيل ولكن بهجوم إسرائيلي يستخدم ذريعة بعملية أنجلو فرنسية ضد مصر. ومع ذلك، فقد انتهت المباحثات بالاتفاق على نقطتين : المزيد من المعونة العسكرية الفرنسية لإسرائيل، و الاستمرار في التشاور بين الجانبين.

خلقت خطة العمل العسكرى ضد مصر حلقة مفرغة. فقد كان بن جوريون غير مستعد للتحرك ضد مصر بدون المشاركة الفرنسية. أما الفرنسيون فكانوا غير مستعدين للتحرك ضد مصر بدون المشاركة البريطانية. وكانت بريطانيا ملتزمة بالعمل العسكرى المشترك مع فرنسا و لكنها أصرت على استبعاد إسرائيل. وفي منتصف يوليو بذلت العديد من الجهود للخروج من هذه الدائرة المفرغة، وكانت في جانبها الأعظم جهود فرنسية.

لعب الفرنسيون دور منظمو المباريات في عقد الحلف السرى للهجوم على مصر، وأبدوا الكثير من النشاط والبراعة والدهاء في جمع الطرفين معاً على نحو يفوق أى منظم آخر. وفي ١٣ أكتوبر، وضع الفيتو السوفيتي نهاية لخطة فرض اتحاد مستخدمي قناة السويس على مصر. وفي صبيحة اليوم التالى قام فرنسيان بزيارة سرية إلى رئيس الوزراء البريطاني في "شيكيرز"، حيث مقره الريفي، لاقتراح وسيلة للخروج من المأزق. وكان الزائران هما ألبرت حازير القائم بأعمال وزارة الخارجية، وموريس شال، أحد

جنرالات القوات الجوية ونائب رئيس أركان القوات المسلحة الفرنسية. وفى هذا اللقاء قدم الجنرال الفرنسي خطة عمل سرعان ما عرفت باسم سيناريو شال. وكانت الخطة تنص على قيام إسرائيل بالهجوم على مصر فى منطقة قناة السويس، وهذا يوفر لبريطانيا وفرنسا ذريعة للتدخل، ظاهرياً من أجل الفصل بين المتنازعين وحماية القناة.

راقت هذه الفكرة للسير أنطوني إيدن. بل وتبعاً للسير أنطونى نوتينج، وزير الدولة للشئون الخارجية، الذى كان حاضراً اللقاء "كان غير قادر على مداراة سروره". حيث اعتدت بمثابة كانت نقطة تحول بالنسبة لإيدن. فحتى تلك اللحظة كان يضرب أخماساً فى أسداس. وسلون يويد، وزير الخارجية، فى الأمم المتحدة بنيويورك، كان عاكفا على حل سلمى للنزاع مع نظيره المصرى محمود فوزى. ولم ترق لإيدن فكرة الحل الدبلوماسى ولكن لم تكن هناك سياسة بديلة. أما الآن فقد أصبح هناك بديل، وسرعان ما تحول إيدن من المسار الدبلوماسي إلى المسار العسكرى. واستدعى لويد من نيويورك و أمره بإيقاف كل شيء و العودة إلى الوطن فى الحال.

وفي يوم ١٦ أكتوبر، بمجرد وصول لويد إلى لندن، أطلعه إيدن بإيجاز على ما جرى فى اجتماع "شيكيرز" و اصطحبه ليتابع اجتماع باريس. وفي بالاس ماتينجنون. حيث المقر الرسمي لرئيس الوزراء الفرنسي، التقيا حي موليه وكريستيان بينو ووافقا على المضى قدماً تبعاً لسيناريو شال، والذى ينص على أن توفر إسرائيل ذريعة للحلفين وقد حصل الفرنسيان على تعهد من إيدن، تم التأكيد عليه بعد ذلك كتابة،ينص على أنه فى حالة تطور الأمور إلى حرب بين مصر و إسرائيل، فإن حكومة جلالة الملكة لن تتدخل لصالح مصر. وسرعان ما قام الفرنسيون بإخطار الإسرائيليين بهذا الالتزام من أجل تشجيعهم على القيام بدورهم فى سيناريو شال. وبذلك تم التخلص من إحدى العقبات على طريق المؤامرة.

وكان بن جوريون بالغ الحماس بشأن موضوع المشاركة العسكرية مع القوى الغربية ضد مصر ولكنه كان بالغ الشك فى البريطانيين بشكل عام والسير أنطونى إيدن على وجه الخصوص. وعلى الرغم من أنه كان يدرك أن الخطة نشأت فى الأصل من خلال الجنرال شال، وأشار إليها مراراً وتكراراً على أنها " الخطة البريطانية ". وامتعض بشدة من الاقتراح الذى يقول بأن إسرائيل سوف تلعب دور المعتدى، بينما تلعب بريطانيا وفرنسا دور صانعى السلام. فإسرائيل، كما أعلن فى عدد من المناسبات، لن تسمح لنفسها بأن تعامل على أنها مخطئة. وكان ما يتلهف بشدة على ذلك هو شراكة بين أنداد وتنسيق واضح بين الخطط العسكرية، وذلك بعد اللقاء مع إيدن وجهاً لوجه. وعندما جاءته

أنباء الاجتماع الأنجلو فرنسي، كتب إلي يوسف ناحمياس يقول " فيما يتعلق بوصول الوفد البريطاني إلي باريس. يجب عليك الاتصال بالفرنسيين علي الفور وأن تسألهم عن مدى إمكانية أن يكون هذا الاجتماع ثلاثي الأطراف. وممثلو إسرائيل جاهزون للحضور علي الفور في سرية قصوى. ومراتبهم سوف تكون مساوية لمراتب الممثلين الفرنسيين و البريطانيين".

أدرك الفرنسيون أن السبيل الوحيد لإزالة شكوك بن جوريون هو اللقاء وجهاً لوجه. وعلى ذلك قام جي موليه بدعوة بن جوريون إلى باريس و أضاف أنه إذا دعت الحاجة، سوف تتم دعوة أحد أعضاء الحكومة البريطانية. وقد رد بن جوريون بالقول أن الاقتراح «البريطاني» غير قابل للمناقشة، ولكنه لا يزال راغباً في الذهاب إذا كانت زيارته سوف تؤدي إلى اقتراح مفيد. فقد كانت تساوره الشكوك في أن بيرميدياس ألبيون سوف يترك إسرائيل في هزيمة منكرة أو حتى في مرحلة قريبة منها. وقد ذكر خطاب إيدن بشكل خاص الاعتبارات المختلفة التي سوف تطبق على الأردن في حالة بدء العمليات العسكرية، حيث إن بريطانيا لديها معاهدة رسمية بينها وبين الأردن. وقد كتب بن جوريون في يومياته يقول " يبدو لي أن مؤامرة البريطانيين تتمثل في توريطنا مع ناصر، وفي أثناء ذلك تقوم بغزو الأردن بواسطة العراق ". وقد غذا أحد المصادر السرية، والذى كان معروفاً فقط له و لبيريز، تلك الشكوك التي تقول أن بريطانيا كانت تتآمر على إسرائيل و أنها قد تقوم بعمل عسكرى ضد إسرائيل في ظل نصوص الاتفاقية الأنجلو - أردنية.

وقد لعب ديان دوراً حاسماً في إقناع بن جوريون بالذهاب إلى اجتماع باريس. وقد أشار إلى أن بريطانيا و فرنسا لا تحتاجان إلى مساعدة إسرائيل من أجل هزيمة مصر وأن الشيء الوحيد الذى تستطيع إسرائيل تقديمه هو ذريعة لتدخلهما وهذا فقط يعطى إسرائيل بطاقة الدخول إلى نادى حملة السويس ولكن حتى بعد أن استقل الطائرة التى أرسلت إليه بواسطة الفرنسيين، ظل بن جوريون تساوره الشكوك بشأن مدى إمكانية التفاهم مع البريطانيين. وأثناء القتال قرأ بن جوريون بعض الكتب - التى كتبها مؤرخون يهود - والتي تدعي، استناداً على الدلائل الواردة من الجغرافي البيزنطى بروكوبياس ، أن مملكة اليهود كانت توجد في جزر تيران وصنافير، في مدخل خليج العقبة وكان الاسم العبرى لصنافير في تلك الأيام هو " أوفاتا ". ولم يستغرق الأمر كثيراً من الوقت لكي يستنتج بن جوريون، على أساس ذلك الدليل الواهي، أن إسرائيل لها حق تاريخى في مضايق تيران، على الرغم من أنه كان يأسف باعتباره يقرأ اليونانية لعدم توافر النص الأصلي بقلم بروكوبياس. وكانت تلك الكتب هدية من موشيه ديان.

ضم الوفد الإسرائيلي في المباحثات السرية سكرتير بن جوريون العسكري، وطبيبه، ويوسف ناحمياس، وشيمون بيريز، وموشيه ديان،ومورد خاي بارون. وعمل بارون، الذي كان لديه درجة علمية في التاريخ، كسكرتير للوفد الإسرائيلي واصطحب معه كتابات بروكبياس إلى المؤتمر. وكتب العديد من المشاركين في المباحثات عنها فيما بعد، وقام بن جوريون بتسجيل جانب كبير منها في يومياته : ومع ذلك فإن بارون كان المؤرخ الأساسي والأغزر إنتاجاً وصاحب أكثر الكتابات مصداقية عن المؤتمر، وعلى ذلك فإن المؤتمر لم ينتج فقط أشهر المؤامرات العسكرية ولكن أكثرها توثيقاً في التاريخ المعاصر.

عقد المؤتمر في فيلا خاصة بضاحية " سيفريه " التي تقع على أطراف باريس، وامتد من ٢٢ إلى ٢٤ أكتوبر. وعلى المستوى الوزاري كان يمثل فرنسا جي موليه وكريستيان بينو وموريس بورجيه ماونوري، ويمثل بريطانيا سلون لويد. وبدأت الجلسة الأولى قبل وصول لويد من أجل تمكين قادة فرنسا وإسرائيل من التعارف وإيجاد مناقشة تمهيدية. وافتتح بن جوريون النقاش من خلال عرض الاعتبارات العسكرية والسياسية والأخلاقية المتعارضة مع (الخطة البريطانية). وكان اعتراضه الأساسي هو أن إسرائيل سوف توصم بالعدوان، بينما بريطانيا وفرنسا سوف تبدوان كصانعتاي سلام، ولكنه متخوف بشأن تعريض المدن الإسرائيلية لخطر هجوم القوات الجوية المصرية.وبدلاً من ذلك، قدم خطة شاملة، وصفها هو نفسها بأنها (خيالية) لإعادة تنظيم الشرق الأوسط. فالأردن، كما يرى، ليست لها قيمة كدولة مستقلة، ولذلك يجب تقسيمها. والعراق يمكن أن يحصل على الضفة الشرقية مقابل التعهد بتوطين اللاجئين الفلسطينيين هناك وعقد سلام مع إسرائيل، بينما يمكن ضم الضفة الغربية لإسرائيل باعتبارها منطقة شبه مستقلة. ولبنان يعاني من وجود أغلبية مسلحة في الجنوب. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال توسيع إسرائيل حتى نهر الليطاني، وبذلك عليها المساعدة في تحويل لبنان إلى دولة مسيحية، وقناة السويس يجب أن تكتسب صفة دولية، بينما يجب أن تخضع مضايق تيران في خليج العقبة للسيطرة الإسرائيلية من أجل التأكيد على حرية الملاحة فيه. وهناك شرط مسبق لتحقيق هذه الخطة وهو التخلص من ناصر ووضع قائد موال للغرب بدلاً منه يكون مستعداً لإبرام سلام مع إسرائيل.

زعم بن جوريون أن هذه الخطة تخدم مصالح كل القوى الغربية وكذلك مصالح إسرائيل من خلال تدمير ناصر وحركة القومية العربية التي أشعل شرارتها. ويمكن أن تصبح قناة السويس ممر مائي دولي. ويمكن لبريطانيا أن تستعيد نفوذها في العراق والأردن وتضمن الوصول لبترول الشرق الأوسط. ويمكن لفرنسا أن تدعم نفوذها في الشرق الأوسط من خلال لبنان وإسرائيل، بينما سوف تحل مشاكلها في الجزائر من خلال

سقوط ناصر. وحتى أمريكا يمكن أن تقنع بتدعيم الخطة، لأنها تعزز أنظمة مستقرة وموالية للغرب وتساعد على وقف الزحف السوفيتي إلى الشرق الأوسط. وقبل الاندفاع إلى حملة عسكرية على مصر ـ كما أضاف بن جوريون ـ فإنهم يجب أن يفكروا بترو فى الاحتمالات السياسية. وأشار إلى أن خطته قد تبدو خيالية للوهلة الأولى ولكنها ليست مستحيلة التنفيذ إذا وضع فى الاعتبار الدعم البريطانى وحسن النوايا.

وأنصت القادة الفرنسيون إلى مقدمة بن جوريون بصبر ولكنهم لم يظهروا أى نزوع إلى التحول عن المهمة الفورية الخاصة بشن حملة عسكرية على مصر بمشاركة بريطانيا. وأكدوا على بن جوريون أن خطته ليست خيالية ولكنهم لديهم فرصة فريدة بضرب عدوهما المشترك، وأن أى تأخير يمكن أن يكون قاتلاً. وأشاروا أيضاً إلى أنه بينما إيدن نفسه مصمم على القتال، فإنه يواجه معارضة متصاعدة فى بلده وفي مجلس الوزراء، كما أن سلون لويد يفضل الحل الدبلوماسي. وكان لويد متآمرا مشاكساً ولم ترق فكرة التآمر مع الإسرائيليين وذهب إلى الاجتماع فقط لأن إيدن أمره بذلك تقريباً. وسلوكه ككل كان ينم عن الاشمئزاز من الاجتماع ومن الصحبة ومن جدول الأعمال وخاصة أنه وجد أيضاً بن جوريون فى حالة مزاجية عدوانية، مما يشير أو يعطى انطباعا بأن الإسرائيليين ليس لديهمَ أى سبب لتصديق أى شئ يقوله الوزير البريطانى.

وبينما كان الهدف من الاجتماع هو مناقشة القيام بعمل عسكرى، بدأ لويد بالقول، بناء على مناقشاته الأخيرة مع وزير الخارجية المصرى محمود فوزى، أنه يقدر أنه يمكن التوصل إلى حل دبلوماسى للنزاع حول القناة في غضون أسبوع. وفيما يختص باحتمال القيام بعمل عسكرى ثلاثى، فإن حكومته لا تستطيع المضى أبعد من البيان الذى ألقاه إيدن فى اجتماع بالاس ماتينجون فى ١٦ أكتوبر والذى أكده بعد ذلك كتابه. ومن الناحية العملية فإنه كان يرى أن على إسرائيل أن تقوم بالبدء فى حرب شاملة وتظل وحدها فى الحرب لمدة حوالى ٧٢ ساعة، بينما تقوم بريطانيا بإصدار إنذار لإسرائيل بما يعنى أن إسرائيل هى الطرف المعتدى. وبالطبع فإن دور المعتدى بالذات هو الدور الذى لا يرغب بن جوريون في القيام به. والعنصر المشجع الوحيد فيما قاله لويد هو الاعتراف بأن حكومته ترغب فى تدمير نظام ناصر. والعقبة الهامة الوحيدة أمام التسوية مع مصر، كما أفاد، هى بقاء ناصر على قمة السلطة. أدرك لويدأن هدف أية عمليات مشتركة بأنه " غزو قناة السويس وتدمير ناصر ".

وعندما وصلا إلى الحقائق الأساسية، طلب بن جوريون عقد اتفاقية بين بريطانيا و وفرنسا وإسرائيل تقول بأن الأطراف الثلاثة يجب أن تهاجم مصر. وأراد أيضاً الحصول

على تعهد بأن القوات الجوية الملكية سوف تتخلص من القوات الجوية المصرية قبل أن تتحرك القوات البرية الإسرائيلية لأن هناك مدنا إسرائيلية مثل تل أبيب يمكن أن تزال من الوجود. أبدى لويد تفهمه لقلق بن جوريون ولكنه اقتنع بالتعاون مع إسرائيل على نحو مباشر. وحاول أثناء الاجتماع توضيح أن إبرام اتفاقية إسرائيلية فرنسية بريطانية للهجوم على مصر أمر مستحيل. وكل ما وافق عليه هو الاقتراح الفرنسي القائل بأنه عندما تهاجم إسرائيل مصر، فإن بريطانيا وفرنسا سوف تتدخلان لحماية القناة. وبما أن بن جوريون رفض هذا الاقتراح، فإن المناقشة تكون قد وصلت إلى طريق مسدود.

وفي هذا المنحنى الخطير تدخل ديان لإنقاذ المؤتمر. ففي ذلك اليوم كان قد مضى عام تقريباً على إعطاء بن جوريون الأمر له بالسعي إلى حرب مع مصر. وكان مصراً على المضي قدماً في ذلك، مع وجود أو عدم وجود حلفاء. وخلافاً لبن جوريون، فقد حط من شأن خطر قصف المدن الإسرائيلية بواسطة القوات الجوية المصرية. وبعد أن شم رائحة المعركة، لم يكن لديه أي استعداد لأن ينقلب الأمر على عقبيه. وعلى ذلك فقد تقدم باقتراح بالغ الدهاء. حيث تصور القيام بإسقاط مظلي للجيش الإسرائيلي في ممر متلا، على بعد ٣٠ ميلاً من قناة السويس، وبعد ذلك توجيه إنذار أنجلو فرنسي لمصر لإخلاء قواتها من منطقة القناة، وبعد ذلك قذف المطارات المصرية بعد رفض مصر المتوقع للإنذار. وقد أشبعت الخطة كلا من الحاجة البريطانية للقيام " بعمل حقيقي من أعمال الحرب " لتبرير تدخلها وحاجة بن جوريون إلى منفذ للهرب في حالة فشل تدخل التحالف. وأفاد لويد بأن رأيه الشخصي هو أن المساحة الزمنية الفاصلة بين الهجوم الإسرائيلي وتدخل التحالف يمكن أن تختزل من ٧٢ ساعة إلى ٣٦ ساعة. كما قام الفرنسيون بإبداء استعدادهم لوضع سربين من قاذفات المستير المقاتلة داخل إسرائيل ووضع سفينتين حربيتين داخل الموانى الإسرائيلية من أجل حماية الأجواء الإسرائيلية والشواطئ في أول يومين للقتال.

وفي صباح ٢٤ أكتوبر، في اليوم الثالث والأخير للمؤتمر، اتخذ بن جوريون قراره النهائي بشأن تكليف الجيش الإسرائيلي بالمعركة ولخص في يومياته الاعتبارات الأساسية التي قادته إلى قراره المصيري. توصل لرأي يتلخص في أن العملية يجب القيام بها طالما أمكن الدفاع عن الأجواء الإسرائيلية على نحو فعال خلال اليوم أو اليومين السابقين على قيام الفرنسيين والبريطانيين بقصف المطارات المصرية. وساد هدف تدمير ناصر أجواء المؤتمر وكان مسيطراً على ذهن بن جوريون خاصة أنه كتب يقول " هذه فرصة فريدة أن تقوم قوتان غير صغيرتين بمحاولة الإطاحة بناصر، كما أننا لن نقف وحدنا في مواجهته بينما تتزايد قوته ويقوم بإخضاع كل الدول العربية.......... وربما يتغير الموقف بأكمله في الشرق الأوسط تبعاً لخطتي ".

وعندما كانت المفاوضات والمشاورات على وشك الانتهاء، أمسك بن جوريون بزمام المبادرة باقتراح وضع بروتوكول يلخص القرارات التي تم التوصل إليها وأن يتم توقيع هذه الوثيقة بواسطة الأطراف الثلاثة وتكون ملزمة لها. والواقع أن فكرة وضع وثيقة رسمية من جانب بن جوريون تنطوي على مغزى هام لأنها تغطي التفسيرات الإسرائيلية المباشرة للاجتماع، بافتراض توافر النية لتقليص دوره في المؤامرة. وتم إعداد مسودة الوثيقة بواسطة مجموعة من المسئولين الإسرائيليين والفرنسيين وقدمت إلى باتريك دين، وكيل وزارة الخارجية، ودونالد لوجان، سكرتير سلوين لويد الشخصي، الذين قدما لتمثيل بريطانيا بدون رئيسهم السياسي في اليوم الأخير للمؤتمر. واندهش دين ولوجان من رؤية المسودة لأنه لم يسبق ذكر أي شئ عن الالتزام على الورق. ولكن لوجان قد أخبر دين بأنها تسجيل دقيق لما تم الاتفاق عليه وتوصل كلاهما إلى أنه قد يكون من المفيد وجود سجل ما حتى لاينشأ أي سوء فهم للسيناريو المفصل الذي تم الاتفاق عليه.

وبينما كان يتم إعداد الوثيقة، كان هناك حواران سريان يجريان في مكان آخر بالفيلا. حيث كان بن جوريون يتحاور مع نظيره الفرنسي دون وجود أي شخص آخر. وسجل بن جوريون ذلك في يومياته في اليوم التالي : " أخبرته بشأن اكتشاف البترول في جنوب وغرب سيناء، وأن هذا أمر حسن لاقتطاع شبه جزيرة سيناء من مصر لأنها لاتنتمي إليها، سرقها الإنجليز من الأتراك عندما كانوا يظنون أن مصر في جيبهم. اقترحت عليهم مد خط أنابيب من سيناء إلى حيفا لتكرير البترول، وأبدى موليه اهتمامه بالاقتراح ". ولعدم وجود أي سجل آخر لهذا الحوار، فإن المرء يتكون لديه انطباع بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان يمارس هوايته المعتادة في اجترار أحلام التوسع، بينما نظيره الفرنسي يقوم بدور المضيف المهذب حتى النهاية.

جرى حوار آخر أكثر دهاءً بعد انتهاء الحوار الأول. وكان يتعلق بتقديم مساعدة فرنسية إلى إسرائيل لإنشاء تكنولوجيا نووية. وقد برزت التفاصيل الخاصة بهذا الحوار الثاني إلى الوجود للمرة الأولى في عام ١٩٩٥، عندما نشر شيمون بيريز مذكراته. والفقرة المتعلقة بذلك تقول :

" قبل التوقيع النهائي، طلبت من بن جوريون بعض الوقت لكي ألتقي بموليه وبورجيه ماونوري على انفراد. وقمت في هذا الاجتماع بالتوصل إلى اتفاق نهائي لبناء مفاعل نووي في ديمونة بجنوب إسرائيل........ وإمدادنا بخام اليورانيوم لتشغيل المفاعل. وقد قدمت سلسلة من المقترحات التفصيلية، بعد المناقشة، وافقوا عليها ".

كان بناء قوة نووية موضوعاً أثيرا إلى قلب بن جوريون. ونظر إليه على أنه تحد تكنولوجي سوف يساعد على تحويل إسرائيل إلى دولة صناعية متقدمة. وكانت المفاوضات مع الفرنسيين تدور حول مفاعل نووى صغير للأغراض المدنية. ولم يتم ذكر أى شئ في هذه المرحلة عن أى استخدامات عسكرية محتملة لهذه التكنولوجيا. ولكن كان هدف بن جوريون النهائي هو : إنتاج أسلحة نووية. وكان يؤمن بأن الأسلحة النووية سوف تجعل من إسرائيل قوة لا تقهر وتؤمن بقاءها وتمنع حدوث أى هولوكوست أخرى.

كان شيمون بيريز هو القوة المحركة للمحاولة الإسرائيلية للحصول على مساعدة فرنسية لبناء مفاعل نووي. وعارض بينو هذا الطلب، وأيده بورجيه ماونورى بقوة، بينما لم يبد موليه رأياً محدداً. وفى ٢١ سبتمبر، قبل شهر من اجتماع " سيفر "، توصل بيريز إلى اتفاق مع الفرنسيين بشأن تقديم مفاعل نووى صغير واستغل فرصة اجتماع سيفر لمحاولة إلزام فرنسا على المستوى السياسي. وعلى ذلك كان تطرق بيريز إلى موضوع المفاعل النووى في سيفر لا يمثل مفاجأة كاملة. وبعد مرور عام في سبتمبر ١٩٥٧، حينما أصبح بورجيه - ماونورى رئيساً للوزراء، قام الفرنسيون بتقديم مفاعل نووى لإسرائيل بضعف القدرة المتفق عليها من قبل.

لم تنضم إسرائيل إلى مؤامرة الحرب الفرنسية - البريطانية بهدف الحصول على مفاعل نووى فرنسي. فالقضية الحساسة المتعلقة بالمفاعل النووى أثيرت فقط مع اقتراب المؤتمر من نهايته وبعد اتخاذ القرار الأساسي بالدخول في الحرب. ومع ذلك، فإن الصفقة النووية التى أبرمت فى جلسة خاصة بسيفر مثيرة لثلاثة أسباب. أولاً: إنها تبين أن الفرنسيين كانوا مصممين على الذهاب إلى الحرب مهما كان الثمن. ثانياً: إنها تكشف عن مدى كم الحوافز التى كان الفرنسيون على إستعداد لمنحها لإسرائيل من أجل حثها على القيام بالدور الموكل إليها في مؤامرة الحرب ضد مصر. ثالثاً: إنها تؤكد الانطباع بأن إسرائيل لم تكن تواجه أى خطر حقيقى من جانب مصر فى ذلك الوقت ولكنها مع ذلك تآمرت مع القوى الأوربية للهجوم على مصر لأسباب أخرى. وإذا جمعنا معاً جلسة المباحثات الخاصة في سيفر فإننا نصل إلى الرواية الرسمية، والتى تقول أن إسرائيل مضت إلى الحرب فقط لأنها كانت تخشى خطر الهجوم المصرى الوشيك.

والآن نجد أن مؤامرة الحرب الثلاثية تجسدت فى وثيقة رسمية، وهى بروتوكول سيفر، و التي دعى ممثلو الأطراف الثلاثة للتوقيع عليها. وقد وقع بينو بالنيابة عن فرنسا، وبن جوريون عن إسرائيل، و باتريك دين عن بريطانيا. وأوضح دين أنه يوقع مجرد مذكرة، تخضع لموافقة حكومته. وعلى الرغم من أن البروتوكول كان يجب أن يعتمد من الحكومات

الثلاثة، فإن بن جوريون لم يبذل أية محاولة لإخفاء سعادته به. فقد قرأه وطواه بعناية ودسه فى الجيب الداخلى لسترته.

أعطى برتوكول سيفر لبن جوريون الضمانات التى كان يتلهف عليها لحمايته من أية خيانة بريطانية ولكنه كان يحمل أيضاً سلاحاً ينبعث منه دخان المؤامرة الثلاثية. كانت هناك ثلاث نسخ من البرتوكول. تم التخلص من النسخة البريطانية بناء على أوامر إيدن، أما النسخة الفرنسية فقدت أما النسخة الإسرائيلية حفظت فى خزانة معلقة وظل مفتاحها فى أرشيف بن جوريون فى ساديه بوكر لمدة أربعين عاماً. وفى عام ١٩٩٦ تم الإفراج عن النص الفرنسى الأصلى للبرتوكول ولأول مرة، وذلك من أجل مركز وثائق البى بى سى عن أزمة السويس.

وكان بروتوكول سيفر يتكون من سبعة بنود. ينص الأول على أن إسرائيل سوف تقوم بشن هجوم واسع النطاق فى مساء يوم ٢٩ أكتوبر بهدف الوصول لمنطقة القناة فى اليوم التالى. واشتمل البند الثانى على نداءات أنجلو - فرنسية تطالب الطرفين المتحاربين بوقف القتال وسحب قواتهما إلى مسافة عشرة أميال من القناة ويطلب من مصر وحدها أن تقبل بالاحتلال المؤقت لمناطق حيوية على القناة بواسطة القوات الأنجلو - فرنسية. وهذا الطلب وضع من أجل التأكد من أن مصر لن تقبل النداء. ونص البند الثالث على أنها إذا تذعن مصر فى غضون ١٢ ساعة، فإن الهجوم الأنجلو - فرنسى على القوات المصرية سوف يبدأ فى الساعات الأولى من صباح يوم ٣١ أكتوبر. وهذا البند أغفل العدالة من حيث المبدأ. ولم يتم تصور أى عمل عسكرى ضد إسرائيل.

أما البند الرابع فأشار إلى نية الحكومة الإسرائيلية لاحتلال الشاطئ الغربى لخليج العقبة و جزر تيران و صنافير من أجل ضمان حرية الملاحة. ولم تتعهد الحكومتان البريطانية و الفرنسية بتأييد هذه الخطة، ولكنهما لم يظهرا أى اعتراض عليها. وفى البند الخامس تعهدت إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن أثناء فترة العدوان على مصر، وتعهدت بريطانيا بعدم مساعدة الأردن إذا هاجمت إسرائيل. وكان الهدف من هذا الشرط هو الحد من خطر الصدام العسكرى بين إسرائيل و بريطانيا على الجبهة الأردنية. وألزم البند السادس الحكومات بالحفاظ على سرية بنود الاتفاقية. وفى النهاية ذكر البند السابع أن بنود البروتوكول سوف تدخل حيز التنفيذ بمجرد موافقة الحكومات الثلاثة عليها.

وأثناء الأيام الثلاثة التى قضاها فى سيفر، لحبك خطوط مؤامرة الحرب ضد مصر، غير بن جوريون موقفه تماماً. فقد وصل إلى الفيلا وهو يقسم بأنه لن يفعل أى شئ لتنفيذ " الخطة البريطانية " وكان يصر على النية الكاملة للقوتين الأوربيتين. وقد غادر الفيلا

وهو يوافق على شكل معدل لهذه الخطة. ويعزى موردخاى بارون هذا الانقلاب إلى ثلاثة عوامل. ضغوط الفرنسيين ورغبته بن جوريون الشخصية فى دعم التحالف غير المكتوب مع فرنسا، ومهارات ديان السيكولوجية فى تمكين بن جوريون من التغلب على مخاوفه وشكوكه، وحقيقة أن هناك قطعة من الورق نتجت عن لقاء وجهاً لوجه مع وزير الخارجية البريطانى ووقعت بواسطة مسئول بريطانى رفيع.

أشار أبا إيبان إلى أنه " فى سيفر، اتخذت المجموعات الثلاثة من القادة قرارها بشأن خطة شاذة وغريبة الأطوار ". ومع ذلك لم يكن هناك شئ أغرب من الخطة الكبيرة التى حاول بن جوريون بيعها للقادة الفرنسيين فى اجتماعهم بالفيلا النائية. ويتذكر موردخاى بارون مدى الارتباك الذى شعر به عند سماعه لزعمه وهو يقدم خطة فى منتهى الغرابة و الابتعاد عن الهدف الذى اجتمعوا من أجله. وقد نظر المشاركون الإسرائيليون الآخرون أيضاً إلى الخطة على أنها شطحة من شطحات الخيال ودليل على أن التصور السياسى للرجل العجوز سرح به بعيداً. وقد وقى بن جوريون نفسه شر النقد من خلال تسميتها بالخطة " الخيالية ". ومع ذلك فإن يومياته الشخصية تكشف عن أنه كان متشبثاً بها بأسنانه و أظافره وأنه كان يؤمن بأنها لديها فرصة حقيقية لكى توضع موضع التنفيذ.

وعلى ذلك فإن الخطة تكشف عن مكنون نفس بن جوريون بشأن إسرائيل و القوى الأوربية والعالم العربى. كما كشفت عن رغبته الملحة للتحالف مع القوى الإمبريالية ضد قوى القومية العربية. وكشفت أيضاً عن رغبته فى التوسع الإقليمى على حساب العرب والتوسع فى كل اتجاه ممكن : شمالاً وشرقاً وجنوبياً. كما كشفت عن موقفه المتعجرف من استقلال وسيادة وسلامة أراضى الدول العربية المجاورة.

فور عودته إلى وطنه أعد ديان الجيش الإسرائيلى للحرب، بينما كان بن جوريون يُعد الحكومة لذلك. أخطر أولاً وزراء ماباى وأحدوت هاعقودة وبعد ذلك أولئك الذين يمثلون الحزب القومى الدينى والحزب التقدمى. ولم يخطر ممثلى مابام حتى اللحظة الأخيرة، لأنه خشى معارضتهم واحتمال تسرب الأنباء. وانعقد مجلس الوزراء فى ٢٨ أكتوبر، وذلك قبل يوم من بداية الحملة. ولم يكن بن جوريون ينوى إخطار مجلس الوزراء بالاتفاق مع الفرنسيين والبريطانيين، ولكن وزراء أحدوت هاعقودة أصروا على ذلك. وقد وافق مجلس الوزراء على اقتراح الحرب مع مصر بأغلبية كبيرة. واعترض عليه فقط وزيرا مابام: وذلك بسبب الارتباط بالقوى الاستعمارية. ومع ذلك قرار البقاء فى الحكومة والمشاركة فى تحمل المسئولية الجماعية عن القرار. أما مناجم بيجين زعيم حيروت فقد منح خطة الحرب تأييده البالغ الحماسى حينما سمع عنها من بن جوريون.

وفي يوم٢٩ أكتوبر، بعد الظهيرة، بدأ الجيش الإسرائيلي حملة سيناء من خلال إسقاط للمظلات في ممر متلا. وفي يوم ٣٠ أكتوبر قبل أن تصل قوات الجيش الإسرائيلي إلى قناة السويس، أصدرت بريطانيا وفرنسا الإنذار المتفق عليه لمصر وإسرائيل مطالبين بسحب قواتهما إلى مسافة عشرة أميال من القناة. وقبلت إسرائيل الإنذار، أما مصر، كما هو متوقع ورفضت الإنذار. فبدأت بريطانيا وفرنسا القصف الجوي للمطارات المصرية في ليلة ٣١ أكتوبر بدلاً من وقت الغروب كما هو مخطط له. وكان بن جوريون في غاية القلق والغضب بسبب التأخر الذي كاد يهدد بإلغاء الهجوم. وعلى الرغم من التذبذب والتأخير الذي استمر يصاحب العمليات العسكرية للحلفاء، فإن الجيش الإسرائيلي استكمل انتصاره العسكري في غضون أيام قليلة. وانسحبت القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة على عجل عبر قناة السويس، تاركة وراءها ما يقرب من ستة آلاف أسير وكميات كبيرة من المعدات العسكرية في أيدي الإسرائيليين. ومن خلال إعطاء الأمر بالانسحاب، قلل ناصر من خسائر جيشه إلى أدنى حد ممكن. ولكن احتلت غزة يوم ٢ نوفمبر، وبحلول يوم ٥ نوفمبر كانت كل شبه جزيرة سيناء في حوزة الإسرائيليين (انظر خريطة ٦).أما بالنسبة للبريطانيين والفرنسيين فإن مغامرة السويس الطائشة قد انتهت بانسحاب عاجل ومهين. فقد أدى الضغط القوي من جانب القوتين العظميين إلى نهاية الهجوم. وقاد جون فوستر دالاس التحالف ضدهم، وضد وكيلهم الإسرائيلي، في الأمم المتحدة. وأجبر الضغط الاقتصادي الأمريكي الحكومة البريطانية على النكوص على عقبيها، تاركة الفرنسيين في مهب الريح.

وعلى الرغم من أن بن جوريون كان طريح الفراش طوال الحملة، فإنه كان ثملا بنشوة الانتصار عندما انتهت. وفي برقية بعث بها إلى الفرقة السابعة بعد احتلال شرم الشيخ كتب يقول " إن أوتفاتا، أو تيران، التي كانت منذ أربعة عشر قرناً جزءا من دولة يهودية مستقلة، ستعود لتصبح جزءا من مملكة إسرائيل الثالثة ". وفي خطاب الانتصار الذي ألقاه في الكنيست يوم ٧ نوفمبر، ألمح إلى أن إسرائيل تخطط لضم شبه جزيرة سيناء وكذلك مضايق تيران. ومرة أخرى تكلم عن الحق التاريخي في جزيرة تيرانو أوتفاتا واستشهد بمقتطفات من كتابات المؤرخ القديم بروكوبياس باليونانية. وأكد في خطابه بلهجة المنتصر إن اتفاقية الهدنة مع مصر توفاها الله، وأن إسرائيل مستعدة للتفاوض المباشر مع مصر. وأدت اللهجة المتغطرسة إلى إثارة الكثير من الغضب والكراهية خارج إسرائيل، وكذلك في أوساط اليهود الأمريكيين.

إن الغرور يأتي قبل السقوط. فنشوة بن جوريون بسرعة وحجم انتصار إسرائيل العسكري كان عمرها قصيراً. وبمجرد انتهاء الحملة تعرضت إسرائيل لضغوط مكثفة من

كلتا القوتين العظميين للانسحاب الفورى وغير المشروط من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة. وفي يوم ٥ نوفمبر، أرسل نيكولاى بولجانن، رئيس الوزراء السوفيتي، خطابات إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل يهددها بالضرب بالصواريخ وتعهدت بإرسال متطوعين لمساعدة الجيش المصرى. وكان الخطاب الموجه إلى بن جوريون على وجه الخصوص عنيف اللهجة. حيث اتهم حكومة إسرائيل بأنها " تتلاعب، بشكل إجرامي وغير مسئول بمصير العالم" وتعرض وجود إسرائيل بالكامل للخطر وكتب بن جوريون فى يومياته أن هذا الخطاب ربما يكون كاتبه أدولف هيتلر. صاحب الخطاب حرب من الهيستريا والشائعات عن الاستعدادات الخاصة بالتدخل العسكرى السوفيتي. وقد أكد يوسف أفيدار، سفير إسرائيل فى موسكو، أن بولجانن غير جاد فى تهديده، ومع ذلك فإن بن جوريون لم يستطع التغاضى عن خطر احتمال تفاقم الأزمة مع حلول الليل وتحولها إلى حرب عالمية تكون إسرائيل مسئولة عنها وأوفد جولدا مائير وشيمون بيريز إلى باريس لمعرفة تقييم الفرنسيين للموقف، وإذا أمكن الحصول على ضمانات من الفرنسيين بالمساعدة. واكتشفت جولدا مائير على الفور أن كريستيان بينو فأخذ التهديد السوفيتي مأخذ الجد، وعلى الرغم من تعاطفه لا يستطيع التعهد بتقديم أية مساعدة إلى إسرائيل. وطرأت على ذهنها الفكرة التى ذكرها بن جوريون فى سيفر الإنتاج المشترك للبترول فى سيناء وتوزيع الأنصبة بالتساوى فأعادت الحديث فيها. وتبعاً لسردها للقصة، نظر إليها بينو كما لو كانت مختلة العقل وقال " إن الطيارين السوفييت يطيرون الآن فى أجواء سوريا. فالروس يريدون التدخل فى الشرق الأوسط، وأنت لا تزالين تفكرين فى بترول سيناء ؟ "

راقت لبن جوريون فكرة التحول إلى الولايات المتحدة طلباً للحماية، على الرغم من أن الرئيس أيزنهاور كان لا يزال يغلى من الغضب بسبب خداع الدول الثلاثة له. وقد صرح فى أحد الاجتماعات الخاصة بأنه يحاول أن يقنع أيزنهاور بأن يرى الأشياء مثلما يراها هو. ولكن أبا إيبان نصحه بأن المناخ الحالى لا يسمح حتى باقتراح يعقد لقاء معه. وأصرت إدارة أيزنهاور على انسحاب إسرائيلى غير مشروط. وتم إخطار إيبان على نحو شخصى بأنه إذا لم تنسحب إسرائيل، فإن كل المساعدات الرسمية من حكومة الولايات المتحدة والمساعدات الخاصة من اليهود الأمريكيين سوف يتم قطعها وأن الولايات المتحدة لن تعترض على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وهذه العقوبات الاقتصادية قد تم التهديد بها بعد أن قامت الولايات المتحدة بالفعل بنزع الدرع الواقى عن إسرائيل - وكذلك بريطانيا وفرنسا - أمام الانتقام السوفيتي المحتمل فشعر بن جوريون بالمرارة والإحباط، ولكنه وافق على الانسحاب، حيث أخطأ قراءة الموقف العالمى وكان عليه أن يدفع الثمن.

أمضى مجلس الوزراء يوم ٨ نوفمبر سبع ساعات فى مناقشات مشحونة ومتوترة. فكانت هناك مخاوف عظيمة من احتمال اندلاع حرب عالمية نتيجة لقصف الصواريخ السوفيتية. وصل مستوى القلق إلى درجة غير مسبوقة فى تاريخ إسرائيل، وأدى إلى إصابة مجلس الوزراء بالشلل.وكان قراره هو ترك القرار لبن جوريون. وقرر بن جوريون الانسحاب مبدئياً من سيناء. وكان قاب قوسين أو أدنى من إعلان انسحاب إسرائيل الفورى وغير المشروط، حينما تدخل إيبان وقدم اقتراحا ما. كانت فكرته تتمثل فى جعل الانسحاب الإسرائيلى مشروطاً باتخاذ إجراءات مرضية بواسطة قوات الأمم المتحدة من أجل تولى زمام الأمور. وكان بن جوريون فى حالة ذعر كامل لأن إسرائيل كانت معزولة. تماماً فى وجه التهديدات السوفيتية. وقد وصل الضغط من جانب الأمم المتحدة إلى ذروته ذلك الصباح عندماتحدث الأمين العام عن العواقب الوخيمة على إسرائيل. وفى النهاية تبنى بن جوريون اقتراح إيبان، على الرغم من أنه اعتبره يحتوى على مخاطرة. ومن المثير للسخرية، إن بن جوريون، المدافع عن وجهة النظر التى تقول لا يهم ما تقوله الأغيار، قد بدا مرعوباً مما تقوله الأغيار فى هذه المناسبة. أما إيبان، تابع موشى شاريت المخلص، فكانت لديه قراءة صحيحة للموقف العالمى، وكان هو الذى يعيد ترتيب الأمور.

وبعد مرور نصف ساعة على انتصاف ليل ٨ نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء المتعب وواهن العزيمة قرار الانسحاب على شعبه فى الإذاعة. وتبخرت النشوة التى كانت مصاحبة لخطبة الانتصار ولم يعد لها أثر. ومن أجل التأكيد على عزلة إسرائيل قرأ الخطابات التى تلقاها من بولجانين و أيزنهاور وردوده عليها. وعدد أيضاً الأحداث الأخرى فى نفس اليوم، وقرارات الأمم المتحدة، واجتماع مجلس الوزراء، وقرار انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى المحتلة على أساس اتخاذ ترتيبات مرضية من جانب الأمم المتحدة من حيث وجود قوات الطوارئ الدولية، لقد عاشت مملكة إسرائيل الثالثة لمدة ثلاثة أيام.

استمر الكفاح من أجل إنقاذ شئ ما من الحطام السياسى لحملة سيناء لمدة أربعة شهور وكان يقوده ببراعة أبا إيبان. وكان التوجيه الذى تلقاه من بن جوريون يتمثل فى التركيز على هدفين: التأكيد على حرية إسرائيل فى الملاحة عبر مضايق تيران و البحر الأحمر والتأكد من أن النقب لن تتعرض مرة أخرى لهجمات فدائية من جانب غزة. ويعترف إيبان فى مذكراته بأنه "شعر بالابتهاج لكونه قادرا على السعى نحو هذه الأهداف الصعبة ولكنها فى نفس الوقت يمكن تحقيقها بدون عقبة الارتباط بعلاقة أنجلو – فرنسية تم التعبير عنها من خلال اتفاقية ـ تدعو إلى الضحك توصلوا إليها فى سيفر ". لم يرغب بن جوريون فى الواقع فى الاحتفاظ بقطاع غزة لأنه كان يحتوى على ٣٥٠ ألف عربى

ساخط وفوضوى. وأراد استغلال احتلال إسرائيل لقطاع غزة كأداة مساومة من أجل الاحتفاظ بشرم الشيخ. وفي النهاية أجبرت إسرائيل على الانسحاب من شرم الشيخ وكذلك من قطاع غزة. وكان ذلك بالنسبة لموشيه ديان دواء مراً ينبغي عليه ابتلاعه. وأعطى أوامره بتدمير كل المنشآت العسكرية المصرية في سيناء قبل الانسحاب النهائى فى أوائل مارس ١٩٥٧ وشعر إيبان - من جهة أخرى - أن هدفى بن جوريون قد تحققا حينما قرأ مذكرة دالاس فى ١١ فبراير. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتأييد حق إسرائيل فى إرسال سفنها وبضائعها بدون اعتراض عبر مضايق تيران، والاعتراف بأنه إذا قامت مصر بتجديد الحصار، يكون من حقها الدفاع عن النفس تبعاً للبند الواحد والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة " والحفاظ على وجود قوات طوارئ الأمم المتحدة فى منطقتى شرم الشيخ وغزة حتى يحين الوقت الذى لا يؤدى رحيلها إلى تجدد حالة الحرب.

عند تقييم حملة سيناء يجب على المرء أن يميز بين أهدافها العملية الملموسة وأهدافها السياسية الأوسع. فقد كانت هناك ثلاثة أهداف عملية وثلاثة أهداف سياسية. وكانت الثلاثة أهداف العملية هى إلحاق الهزيمة بالجيش المصرى وفتح مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، ووضع حد لهجمات الفدائيين عبر حدود إسرائيل الجنوبية. وهذه الأهداف الثلاثة تحققت جميعاً بدرجة معينة. أولاً: حقق الجيش الإسرائيلى انتصاراً عسكرياً نظيفاً. وتمت هزيمة الجيش المصرى، ولكنه لم يدمر، نتيجة لانسحابه فى الوقت المناسب من سيناء. وعلى ذلك فإن الأضرار التى لحقت بالجيش المصرى كانت طفيفة وسرعان ما تم تداركها. ومع ذلك، فإن حملة سيناء رفعت معنويات ومنزلة الجيش الإسرائيلى ووضعته فى مرتبة أقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط. الهدف الثانى: تحقق أيضاً. فالممر المائى الدولى المار عبر مضايق تيران فتح للملاحة الإسرائيلية. وتم الحصول على تأكيد أمريكى بأن إغلاق مضايق تيران سوف يعتبر سبباً للحرب، وهذا التأكيد تحول إلى شئ هش حينما أغلق ناصر المضايق مرة أخرى فى مايو١٩٦٧، وكان هناك أمل فى أن الحملة سوف تؤدى أيضاً إلى رفع الخطر المفروض على الملاحة الإسرائيلية عبر قناة السويس، ولكن هذا الأمل لم يتحقق. أما الهدف الثالث: فقد تحقق على نحو أكثر اكتمالاً. حيث تم تدمير قواعد الفدائيين فى غزة، وتم إيقاف هجماتهم عبر الحدود. علاوة على ذلك، فإن الجيش المصرى لم يعد إلى قواعده فى سيناء. وعلى ذلك أصبحت شبه جزيرة سيناء فى الواقع منزوعة السلاح. كما أصبح بإمكان إسرائيل التمتع بأحد عشر عاماً من الأمن و الاستقرار النسبى عبر الحدود مع مصر. أما الأهداف السياسية الثلاثة لحملة سيناء فكانت تتمثل فى الإطاحة بناصر، وتوسيع حدود إسرائيل، وإقامة نظام سياسى جديد فى الشرق الأوسط. ولم تتحقق أى من هذه الأهداف. فالعدوان الثلاثى لم يفشل فقط فى

إسقاط ناصر، ولكنه أدى إلى ارتفاع مكانته و ازدياد نفوذه فى المنطقة وفى العالم الثالث. لقد انتزع ناصر انتصارا سياسياً مدوياً من بين أنياب الهزيمة العسكرية. أما إسرائيل، على الجانب الآخر، فقد دفعت ثمناً سياسياً فادحاً نتيجة التآمر مع القوى الاستعمارية ضد القوى الصاعدة للقومية العربية. وكان التآمر دليلاً دافعاً على الطبيعة الرجعية والتوسع للحركة الصهيونية. ولطخت المؤامرة سمعة إسرائيل على نحو خطير. وعلى ذلك فإن أفعالها أصبح من الممكن استخدامها كدليل حى على صحة الزعم الطويل الأمد الذى يقول بأنها شوكة زرعتها الإمبريالية الغربية فى قلب العالم العربى.

الهدف السياسى الثانى: أنه كان هناك أمل فى أن تمكن حملة سيناء إسرائيل من توسيع حدودها، وبعض هذه الطموحات الإقليمية تم تسجيلها حتى فى بروتوكول سيفر. وأعطيت الأولوية القصوى لمنطقة شرم الشيخ وقطعة أرض تتصل بها، ولكنها كانت راغبة أيضاً فى الاحتفاظ بكل شبه جزيرة سيناء، كما قال بن جوريون الكثير فى خطبة الانتصار ولم تتحقق أى من هذه الطموحات. كما أجبرت إسرائيل على التخلى عن كل الأراضى التى استولت عليها وتمت استعادة الوضع الراهن. أما التغير الوحيد فقد طال المنطقة منزوعة السلاح فى منطقة «الأوجة». فلم تعد إسرائيل تعتبرها ذات وضع خاص وأصبحت تتعامل معها من الآن فصاعداً على أنها تنتمى لإسرائيل. وبشكل عام، فإن مخططى حملة سيناء نظروا إليها على أنها المعركة الأخيرة فى حرب ١٩٤٨، أى معركة الحصول على حدود مرضية. ومع ذلك فإن النتيجة الفعلية كانت مناقضة تماماً لهذه النوايا فكانت حملة سيناء المعركة الأخيرة فى حرب ١٩٤٨ من حيث إنها أكدت ودعمت الأمر الواقع الإقليمى الذى تم الوصول إليه فى نهاية تلك الحرب.

الهدف الثالث: كان يتمثل فى خلق نظام سياسى جديد فى الشرق الأوسط. كانت هذه خطة بن جوريون " الخيالية" أو المخطط العظيم، وهذا المخطط العظيم كان له شقان أحدهما إقليمى والآخر سياسى. ولم يقترب أى منهما من التحقيق. فالشق الإقليمى كان يطالب بتوسع إسرائيل حتى قناة السويس وشرم الشيخ فى الجنوب، وحتى نهر الأردن جهة الشرق، وحتى نهر الليطانى فى الشمال. أما الشق السياسى للخطة العظيمة كان مرتبطاً إلى حد بعيد بالشق الإقليمى. وكان الفكر المرتبط بذلك يقول إن لبنان المسيحية سوف تختار من تلقاء نفسها عقد سلام مع إسرائيل، وأن العراق سوف يسمح لها بالاستيلاء على الضفة الشرقية لنهر الأردن على شرط صنع السلام مع إسرائيل و أن مصر المهزومة والمهانة والمحتلة سوف تجبر على صنع السلام حسب شروط إسرائيل. وكان كل ذلك أضغاث أحلام.

وعلى الرغم من كل الحسابات السياسية الخاطئة والإخفاقات لأولئك الذين خططوا لحملة سيناء، فإن روايتهم أصبحت راسخة في أذهان الغالبية العظمى من الإسرائيليين. فالرأى الشعبى السائد في إسرائيل لحرب ١٩٥٦ هو أنها كانت حرباً دفاعية، مجرد حرب، و أنها نفذت ببراعة، وحققت تقريباً كل أهدافها. وهذه الرواية عن الحرب تم الترويج لها ليس فقط من خلال أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ولكن أيضاً من خلال عدد كبير من المؤرخين والصحفيين والمعلقين المتعاطفين معها. ومع ذلك على الرغم من التعلق الشديد بهذه الرواية، فإنها لا تستطيع الصمود في وجه الدلائل الجديدة المتوافرة الآن. وهى مثال صارخ على الطريقة التى يمكن بها التعامل مع التاريخ لخدمة الأهداف القومية. والرواية الإسرائيلية الرسمية لحرب ١٩٥٦، تماماً مثل تلك الخاصة بحرب ١٩٤٨، لاتتعدى كثيراً دعاية المنتصرين.

كانت حملة سيناء نقطة تحول كبرى في علاقة إسرائيل بالعالم العربى. ففى السنوات من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ نشبت معركة داخلية كبرى بين المعتدلين والنشطين، وبين أنصار الدبلوماسية و أنصار القوة العسكرية، بين مدرسة التفاوض و مدرسة الانتقام. وفي يونيو ١٩٥٦ أجبر بن جوريون شاريت على الاستقالة من أجل أن يتيح له فرصة خوض حرب ضد مصر. وكان أى اقتراح يقدمه شاريت للتوصل إلى تسوية سياسة يرفض رفضاً قاطعاً. كما قام شاريت بالدفاع عن إيجاد بديل لسياسة بن جوريون المتشددة. وهذه السياسة البديلة لم تمنح أى فرصة. ودقت حملة سيناء المسمار الأخير فى نعش سياسة الاعتدال البديلة التى كان يمثلها شاريت. فرغم أن بن جوريون فشل فى الإطاحة بناصر إلا أنه نجح فى الإطاحة بشاريت.

تحالف المحيط الخارجى
١٩٥٧ـ ١٩٦٣

لم تؤد حرب السويس ـ حملة سيناء ـ إلى خلق تغيرات إقليمية دائمة فى الشرق الأوسط، ولكن كانت لها آثار عميقة على ميزان القوى بين إسرائيل والعالم العربى، وبين الشرق والغرب، وبين القوى المحافظة والقوى المتطرفة داخل الوطن العربى. وكانت إسرائيل هى الفائزة فى الصراع العسكرى مع مصر بلا جدال، وكانت النتيجة هى تعزيز الثقة بالنفس على المستوى المحلى، وتدعيم القوة الرادعة للجيش الإسرائيلى، والتأكيد على إسرائيل كقوة عسكرية كبرى فى الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، فإن التغير فى علاقات القوى بين الشرق والغرب كان يعمل لصالح العرب. وأدت حرب السويس إلى تقويض تلاحم التحالف الغربى، وانهيار النفوذ البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط، ومهدت الطريق للمزيد من التدخل السوفيتى فى المنطقة.

الأمر الأقل وضوحاً إن لم يكن أقل أهمية كان يتمثل فى التحول فى ميزان القوى داخل العالم العربى. وجنباً إلى جنب مع الحرب العالمية الباردة بين الشرق والغرب، كانت هناك حرب عربية باردة تدور رحاها بين القوى المتطرفة والقوى المحافظة. وكانت حرب السويس تمثل انتصاراً ساحقاً للقوى المتطرفة التى تقودها مصر، ضد القوى المحافظة والموالية للغرب، وخاصة العراق والأردن. وقد بزغ نجم جمال عبد الناصر كزعيم لا خلاف عليه للعالم العربى فى أعقاب الحرب، التى اعتبروها مؤامرة إمبريالية صهيونية على الأمة العربية. وتشدد موقف ناصر الشخصى من إسرائيل نتيجة للحرب. وأثبتت حرب السويس صحة أسوأ مخاوفه وشكوكه تجاه إسرائيل. وبعد حرب السويس اعتبر إسرائيل والقوى الأوربية عدواً واحداً وذكر مراراً وتكراراً أن العرب يجب أن يقاتلوا إسرائيل والقوى التى تقف وراء إسرائيل.

كانت هناك محصلة أخرى لحرب السويس وهى تعميق ارتباط ناصر بالقضية الفلسطينية. فمنذ إنشاء الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥، والموضوعان الرئيسيان فى جدول الأعمال هما الوحدة العربية وقضية فلسطين. وقد حثت حرب السويس ناصر، أوعلى الأقل مكنته، من دمج هذين الموضوعين فى موضوع واحد. وكان هدفه تكوين حركة عربية عسكرية متلاحمة نشطة متحدة، وبدأ فى جعل تحرير فلسطين الهدف الأساسى لحركته. ففى الماضى اعتاد على الحديث عن الحاجة إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بينما بعد ١٩٥٦ بدأ الحديث عن تحرير فلسطين وأخذ زمام المبادرة فى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) عام ١٩٦٤ وأعطى المشكلة الفلسطينية بعداً عربياً شاملاً ونادى بحشد كل موارد العالم العربى من أجل قتال إسرائيل والدول التى تقف وراءها. وأصبح احتواء إسرائيل هدفاً عربياً موحداً.

كانت الحكمة التقليدية تقول بأن حملة سيناء قد منحت إسرائيل أحد عشر عاماً من السلام. وهذا صحيح على نطاق محدود من حيث أن ناصر حافظ على هدوء الحدود مع إسرائيل بينما كان يعمل على تغيير ميزان القوى العسكرية لصالح العرب. ولكن الحكمة التقليدية كانت مخطئة لأن حرب السويس أججت وعمقت الصراع بين العالم العربى وإسرائيل.

على الجانب الإسرائيلى كان الزعيم المطلق وصانع القرار الأساسى فى شئون الدفاع والخارجية هوبن جوريون. وارتفعت منزلته وتعززت قوته السياسية إلى حد كبير من خلال الانتصار على مصر فى عام ١٩٥٦. وكان يستطيع الحصول على دعم الأغلبية لأى شىء يقترحه على حزبه، وفى مجلس الوزراء، وفى الكنيست، على الرغم من أنه كان يلجأ فى بعض الأحيان فى الأمور المتنازع عليها إلى التهديد بالاستقالة لكى يشق طريقه. وفى بعض القضايا الحساسة، مثل التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة وبناء القدرة النووية، لم يرجع إلى مجلس الوزراء على الإطلاق. وقد تعاظمت قوته لدرجة أن شركاءه فى الائتلاف اعتادوا المزاح حول إرساله الاقتراحات إلى مجلس الوزراء فقط عندما يريد لها أن ترفض.

وجد فى جولدا مائير وزيرة خارجية على هواه، واعتاد التباهى بها بالقول بأنها الرجل الوحيد فى مجلس الوزراء. فجولدا، كما هومعروف عنها، لم يكن لديها وجهات نظر محددة خاصة بها فى الصراع العربى الإسرائيلى. فقد كانت تابع بن جوريون المخلص وخضعت لقيادته فى كل قضايا السياسة الكبرى. ومع ذلك، فكان هناك توتر دائم بين جولدا وشيمون بيريز المهندس الرئيسى والمدافع الرئيسى عن التوجه الأوروبى فى السياسة الخارجية الإسرائيلية، بينما كانت جولدا ملتزمة بالتوجه الأمريكى. ولكن المصدر

الحقيقي للخلاف كان يتمثل في سلوك بيريز الدبلوماسي فيما يتعلق بالحصول على السلاح دون مشورة أوإخطار وزيرة الخارجية. وكان بن جوريون أكثر اهتماماً بالنتائج من اهتمامه بسلامة الإجراءات والسلطات الوزارية، على الرغم من تدخله من وقت لآخر لتهدئة ثورة غضب جولدا.

ولم يجد بن جوريون أية صعوبة في فرض سطوته على الجيش الإسرائيلي بعد الانسحاب المثير للجدل من سيناء. وقد واصل موشيه ديان التشبث بوجهات نظر مستقلة وممارسة نفوذه القوى فى قضايا السياسة العليا. ولكن في يناير ١٩٥٨ حل محله رئيس أركان آخر وهوالميجور جنرال حاييم لاسكوف. وكان لاسكوف ضابطاً عسكرياً صارماً خدم في الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية ولم يخض غمار السياسة من قبل. حيث كان مهتماً فقط بالجوانب العسكرية للصراع العربي - الإسرائيلي وشرع في ممارسة مهام عمله على نحومهني متخصص، حيث كسب احترام وحب قائده السياسي. وفي الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣ تمتع بن جوريون بما يشبه الاحتكار في صنع السياسة الخارجية وسياسة الدفاع.

والدرس الرئيسي الذى تعلمه بن جوريون من حرب السويس هوأن إسرائيل لا تستطيع في الواقع تعليق الأمل على التوسيع في أراضيها على حساب جيرانها. تعلم - بعد أن دفع الثمن - أنه فى العالم المعاصر لا يمنح الغزوالعسكرى بالضرورة الحق فى الاحتفاظ بالأراضى التى تم الاستيلاء عليها، وأقر قبول الواقع الإقليمي الذى تمخضت عنه اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ على أنه دائم. وكبديل لسياسة التوسع الإقليمي، تبنى استراتيجية الردع. وكان الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية هوردع الأطراف العربية حتى لا تحاول تغيير الوضع الراهن بالقوة، وذلك من خلال تسليح الجيش الإسرائيلي بأحدث الأسلحة المتقدمة من أجل الحفاظ على تفوقه الكيفي على الجيوش العربية.

وبينما كان الردع يمثل أحد العناصر الكبرى فى استراتيجية بن جوريون بعد السويس، فإن طلب ضمانات خارجية لأمن إسرائيل كان يمثل عنصراً آخر. إدراكا منه لعزلة إسرائيل الدولية في أعقاب حرب السويس، وخاصة فى مواجهة الخطر المتعاظم المثل في الاتحاد السوفيتي. وقد قدم خطاب بولجانين في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ دليلاً مروعاً على التحول في موقف الكرملين من إسرائيل. وعلى الرغم من توقف الهجوم الأنجلو- فرنسي نتيجة للضغط الأمريكي فضلاً عن التهديدات السوفيتية، فإن السوفييت حصلوا على مزيد من ثقة العالم العربي. وفي مواجهة ذلك الخطر كان هناك حد ما لما تستطيعه إسرائيل اعتماداً على نفسها. حيث كانت تواجه إسرائيل قوة عالمية ولذلك كان عليها أن تحصل على قوة عالمية فى جانبها.

اتجه دافيد بن جوريون إلى أمريكا، الطرف الرئيسى الآخر فى الحرب الباردة. وكان يحدوه الأمل فى الحصول على السلاح من أمريكا، وكذلك الدعم السياسي، والضمانات الأمنية. وأرسل استغاثاته لطلب المساعدة من خلال الحديث بلغة الحرب الباردة عن الأخطار التى تمثلها الشيوعية العالمية وبلهجة محسوبة بدقة لكى تروق لجون فوستر دالاس على وجه الخصوص. وكانت نداءاته لطلب المساعدة مصحوبة عادة باقتراح اتخاذ موقف مشترك فى مواجهة الاتحاد السوفيتى وحلفائه العرب. ومع ذلك ظل الأمريكان هادئين وبعيدين. وكانت سياستهم تتمثل فى الحفاظ على ميزان القوى العسكرية، وبما أن إسرائيل - حسب تقديرهم - كانت بالفعل أقوى من جيرانها، فهم يمتنعون عن أن يكونوا المورد الرئيسى للسلاح لها. وكانت هناك أيضاً اعتبارات سياسية لهذا الموقف. فقد أرادوا الحصول على دعم العرب لسياستهم العالمية للاحتواء فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ووجدوا أن فرصتهم فى تحقيق ذلك أفضل لوسعوا إليها بأنفسهم بدلاً من التحالف مع إسرائيل. وكان البترول يمثل عاملاً آخر : فقد ظل الأمريكيون على قدر معين من التباعد عن إسرائيل من أجل ضمان سهولة الوصول لبترول العرب.

أعطى بيان أيزنهاور، الذى تم إعلانه فى ٥ يناير ١٩٥٧، إسرائيل الفرصة لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. حيث تعهد البيان بتقديم المساعدة العسكرية والتعاون مع دول الشرق الأوسط، بما فيهم إسرائيل، وذلك ضد أى اعتداء صريح من جانب أية دولة "تحكمها الشيوعية العالمية ". ودعيت دول الشرق الأوسط إلى الارتباط ببيان أيزنهاور. وانقسم الرأى فى إسرائيل. وكان ماباى الحزب الحاكم يمثل التيار السائد فى تفضيله الارتباط بالبيان. أما شركاء الائتلاف المنتمون لجناح اليسار فى ماباى، ومابام وأحدوت هاعفودة، فقد اعترضوا على الانحياز الصريح لأحد أطراف الحرب الباردة، خاصة أنه لا يوجد مقابل ملموس لذلك. وكان بن جوريون يرى قبول الدعوة، على الرغم من أنها تقصر عن بلوغ غاية تقديم ضمان أمنى أمريكى رسمى. وفى النهاية تم الوصول إلى تسوية، وأصدرت الحكومة بياناً غامضاً على نحومتعمد يؤيد بيان أيزنهاور.

أعطى التورط السوفيتى العميق فى سوريا فى صيف ١٩٥٧، الفرصة لإسرائيل لكى تضع بيان أيزنهاور على محك الاختبار. فقد انتهج الساسة السوريون نهجاً موالياً للسوفييت على نحوسافر حينما تم إبرام صفقة أسلحة بين البلدين. وفى نفس الوقت تصاعد التوتر عبر الحدود السورية – الإسرائيلية نتيجة للحوادث التى قتل فيها العديد من المدنيين الإسرائيليين. واعتقد بن جوريون أن هناك احتمالا حقيقيا لأن تصبح سوريا «جمهورية شعبية» وتنضم للكتلة الشرقية، وتضع إسرائيل وجهاً لوجه أمام الاتحاد السوفيتى. ولكنه اختلف مع تقييم ديان الذى يقول أن الهجوم العربى على إسرائيل غير

مرجع. وفي رأيه، أن الاتحاد السوفيتي يستعد للهجوم على إسرائيل من خلال سوريا. ونظر إلى الإشارات السوفيتية إلى انتشار القوات الإسرائيلية على الجبهة الشمالية كمحاولة لتوفير ذريعة للهجوم أوالاستفزاز.

لم يكن بن جوريون يفكر في شن حرب وقائية، ولكن عندما جاءته الأنباء أن الأمريكيين يشجعون القيام بانقلاب في سوريا، أراد الانضمام إلى ذلك. وفي أغسطس، كتب هارائيل إيسار، رئيس الموساد، إلى ألن دالاس، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، يقترح عليه القيام بعمل مشترك لمنع المزيد من الاختراق. وقد جاء الرد الأمريكي على شكل خطاب من جون فوستر دالاس إلى دافيد بن جوريون. وتجاهل دالاس اقتراح القيام بعمل مشترك، وبدلاً من ذلك طلب ضمانات بأن إسرائيل لن تقوم بأي عمل منفرد ضد سوريا. فرد بن جوريون على الفور، للتأكيد على الأخطار التي يواجهها العالم الحر بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص إذا قامت الشيوعية الدولية بإقامة قاعدة لها في قلب الشرق الأوسط، ولتجديد المطالبة بالقيام بعمل مشترك، والتأكيد على دالاس بأن إسرائيل يمكن أن يعتمد عليها في التصرف بشكل مستقل ومسئول. وبحلول نهاية أغسطس، تلقى هارائيل الرد من ألن دالاس، الذي كان بالخارج. وكان الرد مروعاً وسلبياً بشكل أساسي. وكان الأمريكيون مستعدين للإنصات إلى وجهات نظر إسرائيل وتبادل الأفكار، ولكنهم كانوا حريصين على تجنب أي تعاون نشط مع إسرائيل فيما يختص بالعالم العربي. وقد فهم بن جوريون الرسالة ومنذ ذلك الحين فصاعداً أصبح حريصاً على عدم القيام بأية مغامرة ضد الأقطار العربية بدون الحصول على موافقة مسبقة من الأمريكيين.

ولكن عدم وجود ضمانات أمنية غربية واضحة كان شيئا مستمرا في إقلاق بن جوريون، وفي خريف ١٩٥٧ قام بالبدء في حملة دبلوماسية من أجل ضم إسرائيل إلى منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO) ولم يكن الهدف من الحملة الحصول على عضوية رسمية، حيث إن ذلك كان مستبعداً تماماً، ولكن كان الهدف منها الارتباط الوثيق والتنسيق مع خطط الدفاع. وكان ديان يعارض الفكرة ليس بسبب أنه يرفض التعاون مع الناتو، ولكن لأنه اعتبر أن ذلك نوع من الاستجداء الذي يحط من الشأن. ورفضت وجهات نظره. أما بن جوريون فقد كان مصراً على البحث عن مأوى يستظل به تحت مظلة الناتو لدرجة أنه بعث بجولدا مائير للتباحث مع دالاس كما أرسل مبعوثين خصوصيين من أجل الدفاع عن قضية إسرائيل في باريس وبون. وكان الفرنسيون متعاطفين، ولكن في ديسمبر ١٩٥٧، في ظل ضغوط قوية من أمريكا، رفض مجلس الناتو طلب إسرائيل للانضمام.

وحتى بعد هذا الصد المهين، واصل بن جوريون جهوده لإقناع الأمريكيين بإصدار بيان يذكرون فيه أنهم سوف يهبون لنجدة إسرائيل في حالة تعرضها لهجوم سوفيتي

أوهجوم يدعمه السوفييت. وقد قام بشرح دوافعه لأحد زواره الأمريكيين : " عندما نكون معزولين، فإن العرب سوف يعتقدون بأنهم يستطيعون تدميرنا والسوفييت سوف يستغلون تلك الورقة. وإذا كانت هناك قوة عظمى تقف خلفنا، ويدرك العرب إننا حقيقة واقعة لا يمكن تغييرها، فإن روسيا سوف تتوقف عن عدوانها الموجه إلينا، وبسبب أن هذا العدوان لن يعد يصلح لخطب ود العرب ".

وبما أن الموقف الأمريكي ظل بلا تغيير، توجه الإسرائيليون إلى أوربا الغربية بحثاً عن حلفاء ومصادر جديدة للسلاح. حيث استمر شهر العسل في العلاقات بين إسرائيل وفرنسا حتى بعد حملة السويس. واستمرت فرنسا في القيام بدور المورد الرئيسي للسلاح لإسرائيل، وكان هناك تعاون وثيق بين البلدين في الدوائر الثقافية وكذلك السياسية والعسكرية ودوائر المخابرات. وقد شعر رجل الشارع الإسرائيلي أن فرنسا هي الصديق المخلص والأصيل. ومع ذلك، فإن بن جوريون كانت تساوره الشكوك بشأن مدى الحكمة في الاعتماد كلياً على فرنسا. وأدرك أن السياسة الفرنسية يمكن أن تتغير إما نتيجة لتغير الحكومة في فرنسا أوبسبب التطورات في شمال أفريقيا. ومن ناحية أخرى وافقت بريطانيا على بيع إسرائيل دبابات، وناقلات مصفحة للجنود، وحتى غواصات، ولكنها كانت تريد دفع الثمن بالكامل. وعلى الرغم من أن الرعب المرتبط بالهولوكوست كان لا يزال حاضراً في أذهان الإسرائيليين، بدأ بن جوريون التحول إلى ألمانيا باعتبارها أهم مصادر السلاح الواعدة وذات فائدة اقتصادية من حيث تحمل عبء الدفاع الثقيل.

وكانت جمهورية ألمانيا الاتحادية قد أبرمت بالفعل معاهدة تعويضات مع إسرائيل في عام ١٩٥٢. وفي خريف عام ١٩٥٧ سافر شيمون بيريز في رحلة سرية إلى ألمانيا، وأقنع الحكومة الألمانية بإضافة المساعدة العسكرية إلى المعونة الاقتصادية التي كانت تعطى لها. وأطلق بيريز على الصداقة مع ألمانيا اسم " صداقة ليوم عصيب ". وكانت هذه إشارة غير مباشرة إلى احتمال توقف تدفق السلاح من فرنسا. أما بن جوريون من جانبه، فقد تحدث عن " ألمانيا مختلفة " بزغت بعد هزيمة ألمانيا النازية. وكان وبيريز تجمعهما قناعة مشتركة بأن ألمانيا الجديدة هي أمر حيوي لأمن إسرائيل على المدى الطويل. وعلى ذلك فقد قاما برعاية هذه " الصداقة ليوم عصيب " على الرغم من المعارضة القوية من جانب الحكومة، والكنيست والجماهير بشكل عام.

تم توحيد الصفوف الإسرائيلية مرة أخرى في فبراير ١٩٥٨ عندما اتحدت مصر وسوريا لتشكيل الجمهورية العربية المتحدة (UAR) وقد جاءت مبادرة الوحدة من قبل مجموعة من القادة السوريين الذين كانوا يرغبون في إيقاف الانجراف نحوالشيوعية في وطنهم. ولكن النظم الموالية للغرب في الشرق الأوسط نظرت إلى الوحدة على أنها تهديد

لأمنها. وقامت العراق والأردن بتكوين وحدة هاشمية فضفاضة، وذلك من أجل حماية نفسيهما من المد الناصرى الهادر. وفي إسرائيل، نظر إلى الوحدة المصرية - السورية على أنها محاولة لتطويق إسرائيل وتضييق الخناق عليها. واعتبر بن جوريون هذه الوحدة كماشة تطبق على إسرائيل بفكها من أعلى ومن أسفل. والواقع أن هذا الاندماج لم يغير الميزان العسكرى بين العرب وإسرائيل. ولكن يحوشافات هاركابى، مدير المخابرات الحربية، بالغ في تقدير هذا التطور. واعتبره تهديداً خطيراً لأمن إسرائيل، وتأثر بن جوريون بهذا التقييم. وكان هاركابى يتصرف دائماً على أساس إمكانية حدوث أسوأ الأمور وذلك ليس فقط بسبب طبيعة عمله ولكن أيضاً بسبب طبيعة شخصيته. ومثل بن جوريون، كان قصير القامة، ومثله أيضاً، كانت تساوره المخاوف والشكوك بشأن فرص إسرائيل في البقاء. وفي إحدى المناسبات قال لبن جوريون " إن الشيء المشترك بيننا هو أن كلينا لا يصدق أن إسرائيل موجودة بالفعل ". وكان رد بن جوريون إيماءة، ترك لهاركابى أن يفسرها على النحوالذى يريد.

تحالف المحيط الخارجي

كان أكثر التطورات أهمية وإثارة وتجاهلاً في سياسة إسرائيل نحوالعالم العربى في العقد الذى تلى حرب السويس يتمثل في تحالف المحيط الخارجي.

وكانت الفكرة الأساسية وراء هذا التحالف تتمثل في القفز فوق الدائرة المضروبة من العداء بواسطة الدول العربية من خلال تكوين تحالف مع إيران وتركيا وأثيوبيا. وقد كانت إيران وتركيا دولاً إسلامية ولكنها ليست دولاً عربية، بينما أثيوبيا عبارة عن دولة مسيحية في أفريقيا. وكان الشيء المشترك بين كل هذه الدول هوالخوف من الاتحاد السوفيتي ومن التطرف العربي من ماركة ناصر المسجلة. واعتمد تحالف المحيط الخارجي على القاعدة التي تقول " إن عدوعدوى هوصديقي ". وكان لهذا التحالف هدفان هما وقف زحف السوفييت إلى الشرق الأوسط وكبح جماح نفوذ ناصر في آسيا وأفريقيا. ونشأت فكرة تحالف المحيط الخارجي بواسطة بن جوريون ومستشاره المقربين بعد أن أصبح واضحاً أن التوسع الإقليمي لم يعد ممكناً وأن الضمانات الأمنية الأمريكية أصبحت مستحيلة. لم يكن يهدف التحالف إلى تغيير الوضع الراهن ولكنه كان يهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن ضد محاولات تغيره بواسطة القوى الراديكالية. لقد كانت محاولة لتقوية الردع الإسرائيلي، والحد من عزلة إسرائيل، وزيادة نفوذها وقدرتها على الفعل على الساحة الدولية. ولكن تحالف المحيط الخارجي لم يكن تحالفاً بالمعنى الدبلوماسي التقليدى المعروف في العالم. والواقع، إن إسرائيل لم يكن لها أية علاقات دبلوماسية طبيعية مع أى من هذه البلدان. لقد كان تحالفاً غير رسمي، يتكون في جانبه الأعظم من اتصالات سرية

وخفية. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية والجيش الإسرائيلي قد تم تكليفهما بأدوار مدعمه، فإن الموساد كان يتحمل المسئولية الأساسية في إنشاء التحالف.

كان الشخصان الأكثر فعالية في تعزيز التحالف هما ريفين شيلواح وهارائيل إيسار. وكان شيلواح هوالمهندس الرئيسي والقوة المحركة للتحالف. وكان على رأس الموساد في الفترة ٤٨ - ١٩٥٢ ومستشاراً بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن في الفترة ٥٣ - ١٩٥٧. وفي سبتمبر ١٩٥٧ تم تعيينه مستشاراً سياسياً لجولدا مائير ورئيساً للجنة التخطيط السياسية التي كانت تتكون من كبار مسئولي وزارة الخارجية وممثلين للجيش الإسرائيلي والموساد. وخلال عمله السياسي كان يعمل دائماً في الكواليس ويتجنب الأضواء. وكان منهجه الخاص لتدعيم القوى الصهيونية في فترة ما قبل الاستقلال يتمثل في تكوين الصداقات القوية والتحالفات، وتطوير خدمات المخابرات اليهودية، والتخطيط للعمليات الخاصة. وفي الثلاثينيات بدأ استكشاف وسائل جمع المعلومات والتعاون الإستراتيجي، أولاً مع بريطانيا وبعد ذلك مع أمريكا. وكان هدفه الطويل الأمد يتمثل في جعل دولة إسرائيل، بمساعدة يهود العالم، قوة مخابرات كبرى على المستوى الإقليمي والعالمي وإقناع القوى الغربية بأن إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية. وكانت قوته الفعلية لا تكمن في قيامه بالعمليات ولكن في التخطيط السياسي، وفي ابتكار الإستراتيجيات الملائمة لظروف إسرائيل الخاصة كدولة صغيرة محاطة بالأعداء. وبعد عودته من واشنطن، واصل ذهنه السياسي المتقد العمل في نفس الاتجاه. وكان العنصران الأساسيان في تصوره هما التحالف مع المحيط الخارجي والتحالف مع الولايات المتحدة.

وبالنسبة لشيلواح لم يكن التحالف مع المحيط الخارجي مجرد إستراتيجية سياسية ولكنه كان استجابة أيديولوجية لمذهب ناصر ذي الدوائر الثلاثة. فقد تصور مذهب ناصر مصر على أنها تقف في مركز ثلاث دوائر وهي الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الأفريقية. وكان هذا تصورا بنائيا للشرق الأوسط اعتبر مصر القوة المهيمنة واعتبر التحالف العربي الأيديولوجية المهيمنة. وقد تحدى تحالف المحيط الخارجي هذا المفهوم على مستويين. على المستوى السياسي حيث سعى إلى بناء حلقة خارجية من الدول متصلة بإسرائيل، وعلى المستوى الأيديولوجي قدم فكرة المنطقة الشاملة التي لا تعتمد في تنظيمها على تحالف عربي أوتحالف إسلامي.

وكان المعزز الأساسي الآخر لتحالف المحيط الخارجي هو هارائيل إيسار الذي خلف شيلواح كرئيس للموساد في عام ١٩٥٢. وبينما كان شيلواح منطلق الخيال والأفكار، فإن هارائيل كان رئيس مخابرات عمليا وواقعيا وكانت تتمثل قوته ليس في التحليل ولكن في القيام بالعمليات. وولد هارائيل في روسيا عام ١٩١٢، وهاجر إلى

فلسطين عام ١٩٣١ ولكنه كان قد تكون لديه شعور معادى للسوفييت، مما جعله عدواً للأحزاب اليسارية داخل إسرائيل ومؤيد متقد الحماس للولايات المتحدة في الحرب الباردة. ومثل شيلواح، أراد هارائيل تحويل إسرائيل إلى حليف لأمريكا في النزاع العالمي ضد الاتحاد السوفيتي وفي الصراع الإقليمي ضد التطرف العربي.

وكان رفض أمريكا لعرض هارائيل بالتعاون السرى من أجل الوقوف في وجه اتساع نفوذ ناصر هوالذى أدى به إلى السعي إلى خلق حزام من الدول حول محيط الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد رأى في ناصر ديكتاتوراً خطراً يسعى، بنفس أسلوب هتلر، إلى بسط نفوذه الشخصى في الخارج من خلال استخدام العملاء وفرق الاغتيال والتغيير والدعاية. وكان هدفه بناء سد في وجه الفيضان السوفيتي الناصرى. وبما أن وسيلة ناصر الرئيسية - وكذلك وسيلة الشيوعية - هي التدمير وتكوين طابور خامس، كان من الضرورى اتخاذ إجراءات فعالة في مجال الأمن الداخلي. وعلى ذلك بذل هارائيل جهوداً كبيرة لمساعدة هذه الدول في إنشاء خدمات مخابرات وأمن فعالة وقوة عسكرية قادرة على الصمود في وجه أية محاولة انقلاب داخلية أومدعمة من الخارج.

تطورت الاتصالات مع الدول المكونة للحلقة الخارجية في المجال العسكرى، والتشاور مع الجيش الإسرائيلي، والتعاون في مجال المعدات والتدريب. وقد قامت إسرائيل أيضاً بتنمية علاقاتها مع هذه الدول من خلال تقديم المعونة الفنية وخاصة في مجالات الزراعة وإدارة موارد المياه والرعاية الطبية. ومن خلال هذه التحالفات حاولت إسرائيل تعزيز الاستقرار السياسى في الدول العربية التى كانت رسمياً في حالة حرب مع إسرائيل. فالعديد من زعماء الدول العربية تم إنقاذهم من الاغتيال على أيدى عملاء ناصر وكان الفضل في ذلك لتحذيرات الموساد. فهذه التحذيرات أرسلت إلى الضحايا المستهدفين إما من خلال دول غربية صديقة أومن خلال علاقات إسرائيل بالدول المحيطة. ولم يكن لدى هارائيل أى شك في أن " هذا النشاط المبارك الذى قمنا به أوقف الزحف المظفر لناصر والسوفييت عبر الشرق الأوسط العربى وأفريقيا السوداء ".

بدأت إسرائيل في تعزيز علاقاتها الثنائية مع إيران وتركيا وأثيوبيا قبل وقت طويل من حرب السويس. ولكن قيام الوحدة في صورة الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ والإطاحة بالملكية في العراق بعد خمسة أشهر من هذا التاريخ كان بمثابة الضوء الأحمر الذى أشار لهذه الدول إلى خطر التطرف العربى وشكل خلفية الجهود الإسرائيلية للمضى إلى ما وراء العلاقات الثنائية ومحاولة تكوين تكتل من نوع ما.

كانت إيران هى درة التاج في تحالف محيط الدائرة. وحدودها المشتركة مع الاتحاد

السوفيتي جعلها دولة الخط الأمامي للجبهة في الحرب الباردة. وساهم أيضاً العداء التقليدي بين إيران والعالم العربي في تسهيل التعاون مع إسرائيل. وفي مارس ١٩٥٠ اعترفت إيران بإسرائيل كواقع فعلي وسمحت لها بتمثيل رسمي منخفض المستوى في طهران. وقامت إيران أيضاً بمد إسرائيل بالبترول. وفي أعقاب حرب السويس تحولت هذه العلاقة الاقتصادية المنخفضة المستوى إلى شراكة سياسية إستراتيجية وثيقة. وقام الجنرال تيمور باختيار، رئيس منظمة المخابرات الداخلية المسماة " السافاك " والحديثة التكوين، بأخذ زمام المبادرة في الاتصال بالموساد في سبتمبر ١٩٥٧. وهذه الاتصالات اتسعت لتشمل مجالي الجيش والمخابرات في البلدين. وبدأ ممثلو إسرائيل في زيارة طهران والالتقاء بالشاه، ورئيس وزرائه، وكبار المسئولين الآخرين. وقام الإسرائيليون على نحومنتظم بإرسال التقارير إلى الإيرانيين عن أنشطة مصر في الدول العربية وعن الأنشطة الشيوعية المتآمرة على إيران. بل اتسعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على نحوملحوظ حيث مد الخبراء الإسرائيليون يد العون في عدد كبير من مشروعات التنمية. وبالغ الشاه في تقديره للنفوذ الذي تمارسه إسرائيل في واشنطن، وبدأ في الاتجاه لإسرائيل لمساعدته في تحسين صورته العامة هناك والدفاع عنه لدى الإدارة الأمريكية. وفي ربيع ١٩٥٩، بموافقة شخصية من الشاه وبن جوريون، تم إبرام اتفاقية بين البلدين في مجال التعاون العسكري والمخابرات. وظلت هذه الاتفاقية سارية حتى سقوط الشاه في عام ١٩٧٩.

وقد اتبعت العلاقات مع تركيا مساراً مشابهاً. ومثل إيران كانت تركيا دولة مواجهة موالية للغرب في زمن الحرب الباردة ولم يكن لديها انطباع حسن عن العرب وقدرتهم العسكرية. واعترفت تركيا بإسرائيل في مارس ١٩٤٩، وأصبح لإسرائيل بعثة رسمية في أنقرة كان أول رئيس لها هو إلياس ساسون. وفي ديسمبر ١٩٥٧، التقى ساسون، الذي كان قد أصبح في ذلك الوقت سفيراً لإسرائيل في إيطاليا، مع عدنان منديرز، رئيس الوزراء التركي، وفاتن زورلو، وزيرة خارجيته، وأبرم معه اتفاقية لتنشيط التعاون ضد التهديدات السوفيتية والمصرية، وبعد الثورة الجمهورية في العراق، وافق منديرز على الالتقاء بنظيره الإسرائيلي سراً. وسافر بن جوريون إلى أنقرة في ٢٨ أغسطس ١٩٥٩ والتقى منديرز في اليوم التالي. وتوصل الزعيمان إلى اتفاقية تتعلق بالتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري والتبادل المستمر للمعلومات. وتعهد بن جوريون بتدعيم جهود تركيا للحصول على معونة اقتصادية من أمريكا، بينما وافق منديرز من جانبه على دعم جهود إسرائيل للحصول على السلاح من أمريكا والانضمام إلى الناتو.

كانت إيران وتركيا حليفتين وثيقتي الصلة بأمريكا وتشكلان جزءاً من " الإطار

الشمالى " المصمم من أجل وقف الزحف السوفيتى تجاه الجنوب. وكان البلدان مهتمين أيضاً بالزحف الشمالى لأنشطة ناصر. وقد شجع ذلك الإسرائيليين على محاولة جعل علاقاتهم مع إيران وتركيا قائمة على قاعدة ثلاثية الأطراف. ووفقا لأحد تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن الخدمة السرية الإسرائيلية والذى صدر أثناء الثورة ضد نظام الشاه فى طهران عام ١٩٧٩، قام الموساد مع اقتراب عام ١٩٥٨ من نهايته بإنشاء منظمة ثلاثية مع خدمة الأمن القومى التركى والسافاك الإيرانى. وكان الهدف من هذا التنظيم، الذى كان اسمه الكودى " ترايدنت "، هوتبادل المعلومات السرية على نحو منتظم، والقيام بعمليات مشتركة، وتقديم التدريب والاستشارة الفنية الإسرائيلية فى أمور جمع المعلومات للعضوين الآخرين فى التنظيم.

كان الحليف الأساسى الثالث لإسرائيل فى المحيط الخارجى هو أثيوبيا، التى اعتبروها دولة مسيحية معزولة على الساحل الشرقى لأفريقيا، على البحر الأحمر. وقد كان هناك تعارض فى المصالح بين أثيوبيا ومصر بشأن مياه نهر النيل، ووضع السودان، والذى عمل كحاجز بينهما. وشعرت أثيوبيا بأنها مهددة بطموحات ناصر الأفريقية. وفى عام ١٩٥٥ قام الإمبراطور هيلاسلاسى بإرسال مبعوثين إلى إسرائيل من أجل التعاون فى المجالات العسكرية والتنموية، ولكن فى تلك المرحلة لم يكن على استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية. ومع ذلك، فى عام ١٩٥٧ تم وضع الأساس لإنشاء علاقة عملية وثيقة. وتم إرسال خبراء إسرائيليين لتدريب جيش الإمبراطور وكذلك خدمته السرية، وساعد الإسرائيليون الإمبراطور على تقوية دعائم حكمه والصمود فى وجه الضغوط التوسعية من قبل السودان. وكان بن جوريون يأمل، بعد أن راق له موضوع الدبلوماسية السرية، فى زيارة الإمبراطور ولكنه اضطر للتخلى عن ذلك. فكتب خطاباً شخصياً إلى هيلاسلاسى فى عيد تتويجه أشار بن جوريون فيه إلى الخطر المتزايد للعصابة المسلحة فى القاهرة الموجه نحواستقلال جيرانها وأكد على استعداد إسرائيل للاستمرار فى مساعدة دول آسيا وأفريقيا التى يتهددها هذا الخطر. وقد تعهد بأن يقوم ممثلوإسرائيل بتوضيح أن النيل لا ينتمى فقط إلى مصر ولكنه ينتمى أيضاً إلى السودان وأثيوبيا وذلك للحكومات والرأى العام فى الدول الأخرى. كما أعرب عن تقديره لجهود هيلاسلاسى لتعزيز الوحدة بين زعماء حزب الأمة الذين كانوا يقاتلون من أجل استقلال السودان.

وكان لدى إسرائيل علاقاتها الخاصة بحزب الأمة والتى ترجع إلى عهد موشيه شاريت كرئيس للوزراء، وقد جرت محاولات بعد ذلك من أجل ضم هذا البلد إلى إطار تحالف المحيط. وكان حزب الأمة موالياً للبريطانيين، بينما كان منافسه الرئيسى، وهوحزب الوحدويين القوميين، ذا اتجاهات يسارية وموالياً للمصريين. وكان هناك فرق بين

المسلمين العرب القاطنين في الشمال والأشخاص الأقل تقدماً الذين يقطنون الجنوب، ويقومون بتمردات مستمرة ضد هيمنة الحكم المركزي. وبعض هذه التمردات لجأت إلى إسرائيل من أجل المساعدة، واستجابت إسرائيل من خلال تقديم المال والسلاح وإدخال العملاء إلى جنوب السودان، وأحياناً من خلال التعاون مع أثيوبيا، التي كانت تدعم أيضاً التمردات.

وفي أواخر الخمسينيات بدأت إسرائيل إقامة علاقات ودية مع بلدان أفريقيا السوداء التي كانت في طريقها للاستقلال. واشتملت قائمة بلدان أفريقيا السوداء التي كانت ترعاها إسرائيل على السنغال ومالي وغينيا وليبريا وساحل العاج وغانا وتوجو ونيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو وزائير. وقادت جولدا مائير الهجوم الأفريقي، وتمت إقامة إدارة خاصة للتعاون الدولي داخل وزارة الخارجية. وأدى فتح البحر الأحمر أمام الملاحة الإسرائيلية إلى تسهيل هذه الاتصالات وإقامة علاقات اقتصادية طبيعية. ولأن إسرائيل كانت عبارة عن دولة صغيرة وناشئة، غير ملطخة بصبغة الاستعمار، فقد جعلها ذلك مقبولة من جانب دول العالم الثالث. واستمرت إسرائيل في تقديم المساعدة الفنية على نطاق واسع على هيئة تخطيط اقتصادي وبناء البنية التحتية، وإقامة منشآت تعليمية وطبية واجتماعية وتطوير القوات المسلحة.

في البداية كانت جولدا مائير تعارض طلب الدعم الرسمي الأمريكي من أجل تمويل مشروعات التنمية الإسرائيلية في أفريقيا. وتحملت إسرائيل التكاليف إما بنفسها أومن خلال المساعدة القادمة من يهود أمريكا الأثرياء. وحاولت إسرائيل أيضاً إقناع الحكومة السويدية بالاشتراك في مشروعات مشتركة في أفريقيا، حيث تقدم السويد التمويل وتقدم إسرائيل الخبرة ووسائل التدريب. ولكن نطاق العمليات كان متسعاً لدرجة أن جولدا مائير كان عليها الاتجاه إلى أمريكا طلباً للمساعدة. ومن خلال التقارب اللصيق مع حكومات الدول الأفريقية وخدمات المخابرات - حسب زعمها - يمكن لإسرائيل أن تخدم المصالح الأمريكية وكذلك مصالحها الشخصية. وقد أدرك الأمريكيون قوة هذه الحجة ووافقوا على دفع تكاليف المشروعات على نحوتدريجي. وبحلول منتصف الستينيات كانت إسرائيل قد أصبح لها تواجد ملحوظ في القارة الأفريقية، مما أدى إلى تعزيز موقف إسرائيل العالمي، وخاصة بالأمم المتحدة. وكان هناك أيضاً حماس كبير في داخل إسرائيل لفكرة أن تعمل إسرائيل كمنارة للأغيار "غير اليهود". وقد حول ذلك الأنظار عن صراع إسرائيل الجاري مع جيرانها الملاصقين لها، وأوضح أن إسرائيل - على الرغم من عدوانها ليست أمة تعيش بمفردها.

وبينما رأت أمريكا ميزة في الوجود الإسرائيلي في أفريقيا، فإنها لم تقتنع بتأييد

تحالف المحيط. وفى أواخر عام ١٩٥٨ حاول هارانيل إيسار، من خلال ألان دالاس، الحصول على الدعم المعنوى والسياسى من إدارة أيزنهاور لأنشطة إسرائيل فى المحيط. وزعم أن هذه الأنشطة ساهمت أكثر من أى خطة أخرى فى تقوية النفوذ العربى فى المنطقة وبعد طول انتظار تلقى رداً مهذباً ولكنه سلبى من دالاس. واتفق بن جوريون مع هارانيل على أنهم يجب أن يواصلوا الاعتماد على مواردهم المحدودة من أجل تنفيذ هذه المهمة الإستراتيجية الحيوية.

وفى التحليل النهائى، نجد أن تحالف المحيط لم يحقق كل أهدافه. لقد كان مشروعاً أصيلاً وعملياً، يؤدى إلى بسط نفوذ إسرائيل على نطاق واسع وكبير. ولكنه لم يغير موقف العرب من إسرائيل أويجعلهم يعيدون النظر فى رفضهم التسوية مع إسرائيل. كما أنه لم يتحول من فكرة إلى واقع سياسى. وهذا لا يعنى أنه لم يكن فى الإمكان أفضل مما كان. ففى السياسة لا يستطيع المرء دائماً أن يكون متأكداً مما ستكون عليه النتائج. وقد صنع هذا التحالف فرصة ذهبية لإسرائيل لتنمية علاقاتها الثنائية مع كل الدول فى الطوق الخارجى. وكانت فكرة جمع هذه الدول فى مجموعة واحدة تكون إسرائيل فى مركزها فكرة غاية فى الطموح. وكانت هناك مشكلة أخرى وهى الدعاية المبالغ فيها التى تهدف إلى جذب الدعم الأمريكى. وكان لدى الأمريكيين علاقات جيدة مع إيران وتركيا، ولم تكن بهم حاجة إلى عون إسرائيل. ومع ذلك، على المستوى السيكولوجى، صنع التحالف فرقاً كبيراً. فقد رفع معنويات الإسرائيليين وجعلهم يشعرون بأن لديهم ما يقدمونه. فحسب تعبير أحد المسئولين الإسرائيليين " لقد ساهم هذا التحالف فى إحساسنا بأننا قوة عظمى. وهذا الإحساس بدأ مع حملة سيناء، التى وضعت إسرائيل على الخريطة كقوى قوة عسكرية فى المنطقة. والآن نحن لدينا اتصالات مع إيران وأثيوبيا. وعلى ذلك فإننا لسنا مجرد شحاذ يجلس فى خندق ويطلق النار فى كل الاتجاهات".

فى عام ١٩٥٨ اهتز الشرق الأوسط بعنف بسبب سلسلة من الأزمات ضمت لبنان والعراق والأردن. وكان أحد العوامل المساهمة فى ذلك يتمثل فى النتائج السياسية التى تمخضت عنها حرب السويس، والتى أدت إلى ميل ميزان القوى فى العالم العربى ضد الأنظمة المحافظة الموالية للغرب ولصالح القوى الراديكالية الموالية لناصر والموالية للسوفييت. وفى مايونشبت حرب أهلية فى لبنان بين نظام الرئيس كميل شمعون ذى الأغلبية المسيحية والموالى للغرب والجبهة القومية الاشتراكية ذات الأغلبية المسلحة التى كانت تريد الانضمام للجمهورية العربية المتحدة.

وفى يوم ١٤ يوليوقامت مجموعة من الضباط الأحرار العراقيين بقيادة عبد الكريم قاسم بالاستيلاء على السلطة فى بغداد من خلال انقلاب عسكرى خاطف وعنيف. وتم قتل

الملك الشاب فيصل الثاني وولي العهد عبد الله، ورئيس الوزراء نوري السعيد، وكان هناك حديث عن تحويل العراق إلى جمهورية شعبية. وأدت الإطاحة بحلفاء بريطانيا في بغداد إلى تغيير الخريطة الإستراتيجية للشرق الأوسط، حيث إن العراق كان منتجاً أساسياً للبترول وكان حجر الزاوية في حلف بغداد. وهدد الانقلاب بتقويض النظام الخاص بالسيطرة الغربية على الشرق الأوسط برمته وموارد البترول فيه. وكان هناك خطر حقيقي من أن الأردن، التي كان يحكمها فرع آخر من العائلة الهاشمية، ولبنان قد يغمرهما المد العربي القوي. فشعر حكام هذه الدول بأن هذا الخطر قد بات أكثر اقتراباً. وطلب الرئيس شمعون مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة طبقاً لبيان أيزنهاور. وبعث الملك حسين إلى بريطانيا يلتمس منها المساعدة.

وقررت إدارة أيزنهاور القيام باستعراض للقوة وأرسلت مشاة الأسطول إلى لبنان خلال ثمان وأربعين ساعة من انقلاب بغداد من أجل المساعدة في دعم نظام الرئيس شمعون الآيل للسقوط. وقررت الحكومة البريطانية، برئاسة هارولد ماكميلان، أيضاً القيام باستعراض عام للقوة، على شرط أن يحدث ذلك من خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقررت إرسال ١٥٠٠ جندي فوراً عن طريق الجو من قبرص إلى عمان وطلبت تصريحاً من إسرائيل لعبور مجالها الجوي.

وكانت الاستجابة الإسرائيلية للأزمة مترددة وحذرة ومشوشة. وبما أن انقلاب بغداد، بالتحديد، كان أمراً داخلياً لم يؤثر على الوضع الإقليمي الراهن، فإن إسرائيل التزمت بسياسة عدم التدخل. أدى ذلك إلى تقليص نشاط إسرائيل إلى مجرد دور سلبي يتمثل في إعطاء النصيحة للقوى الخارجية. وكان يحدوها الأمل في أن تتدخل القوى الغربية بالقوة ضد المتمردين في العراق، ولكن سرعان ما أصبح واضحاً عدم واقعية هذا الخيار. واستقبل قرارها الخاص بمساعدة لبنان بالترحاب في إسرائيل وذلك كتعبير عن أن أمريكا تفي بالتزاماتها. ومع ذلك فقد انقسم مجلس الوزراء حول الطلب البريطاني، حيث كان شركاء الائتلاف من الجناح اليساري لماباي يعارضون الطلب. أما وزراء ماباي فقد كان لديهم توجه محايد ولم يرغبوا في الانحياز إلى جانب البريطانيين. وكان وزراء أحدوت هاعفودة يؤمنون بأن الملكية في عمان محكوم عليها بالسقوط، بمساعدة أوبدون مساعدة البريطانيين، وكانوا لا يريدون فقدان فرصة الاستيلاء على الضفة الغربية.

كان خبراء الجيش الإسرائيلي مهتمين أيضاً بشأن مستقبل الأردن. واقترحت مخابراته أن انقلاب العراق تم الإعداد له بشكل جيد وتم تنفيذه بمساعدة الجمهورية العربية المتحدة، وكانوا يخشون من حدوث انقلاب مشابه في عمان بسبب قربها من نقاط إسرائيل الإستراتيجية الحساسة. وتم إعداد خطط طوارئ متعددة من أجل الاستيلاء على

كامل الضفة الغربية، أو أجزاء منها، في حالة حدوث انقلاب ناصرى في عمان. وفي مساء ١٤ يوليو، اقترح قائد الأركان، حاييم لاسكوف، الاستيلاء على الخليل (حبرون)، وإحدى المناطق حول القدس، والأرض المرتفعة الموجودة عبر كل الطرق إلى نابلس. وكان بن جوريون غير مقتنع بذلك. وكتب في يومياته يقول " هذه المرة لن يهرب العرب ". كانت المشكلة الديموجرافية هامة لأنه كان هناك ما يقرب من مليون عربي موجودين في الضفة الغربية، مقارنة بحوالى ١.٧٥ مليون يهودى فقط في إسرائيل كلها. ولكن ذلك لم يكن الاعتبار الوحيد فقد كان هناك اعتبار آخر يتمثل في المعارضة القوية التى من المرجح أن تواجهها إسرائيل إذا استولت على الضفة الغربية وذلك من قبل القوى الغربية ومن جانب المجتمع الدولي. أيضاً، بالاشتراك مع مؤسسة السياسة الخارجية، اعتبر بن جوريون أن بقاء الملكية الهاشمية في عمان أمر أساسي لأمن إسرائيل. وأدركوا جميعاً أن الحفاظ على الواقع الراهن في الأردن ضد المزيد من الزحف الناصرى هومصلحة إسرائيلية حيوية. وكما أخبرت جولدا مائير سلون لويد " إننا جميعاً نصلى ثلاث مرات في اليوم من أجل سلامة ونجاح الملك حسين ". فقد كان الاحتفاظ بحرية إسرائيل في التحرك في حالة سقوط الملك حسين شيئاً، وكان الاستيلاء بالقوة على أجزاء من مملكته وهولا يزال جالساً على العرش شيئا آخر مختلفا تماماً.

ومن خلال وضعه في الاعتبار الانقسامات الحادثة في مجلس الوزراء، قرر بن جوريون التوجه إلى أمريكا من أجل طلب النصيحة قبل الرد على الطلب البريطاني. وقد أيد الأمريكيون الخطة البريطانية الخاصة بإرسال قوات إلى عمان عن طريق الجو. وسعت بريطانيا أيضاً إلى الحصول على تصريح من أجل استخدام الأجواء الإسرائيلية لأنها كانت تنوى الطيران فوق لبنان والأردن والعراق من أجل استعراض القوة والتصميم. ومع ذلك قبل إرسال الرد الإسرائيلي الإيجابى إلى بريطانيا، بدأت طائرات سلاح الطيران الملكي الطيران فوق إسرائيل في طريقها إلى عمان. حيث حملت ٤٠٠٠ مظلى إلى عمان عن طريق الجو، وكذلك المعدات العسكرية والوقود. وبعد تأمين القصر الملكى والمنشآت الأخرى في عمان، بقيت القوات البريطانية لعدة شهور وانسحبت فقط عندما بدا أن الخطر قد زال. وكان الملك حسين ممتناً لمساعدة بريطانيا ولدور إسرائيل في تسهيلها. ولكن أصبح الموقف في الأردن منذراً بالسوء، كما يتذكر ذلك الملك حسين بعد العديد من السنوات :

" فجأة، وجدنا أنفسنا معزولين، فناقلات بترولنا قد تم احتجازها في العراق ولم نستطع الحصول عليها، وتم إغلاق الحدود السورية. وناصر يبسط نفوذه على كل من سوريا ومصر، والسعودية لا تسمح بالطيران فوق مجالها الجوى أوإمدادنا بالغذاء. وعلى

ذلك فقد كنا معزولين تماماً ونحتاج إلى البترول، كانت هناك وسيلة واحدة لذلك. وهي الطيران عبر إسرائيل إلى الأردن. ولم تكن هناك أية مفاوضات مباشرة حتى تلك اللحظة مع إسرائيل. وقد قام البريطانيون والأمريكيون بذلك ونحن قدرنا ذلك بالتأكيد ".

لم يطلب من إسرائيل فعل أي شيء لمساعدة الأردن، فيما عدا السماح لها باستخدام مجالها الجوي. ومع ذلك، فإن بن جوريون كان يأمل بشكل ملح الحصول على شيء ما مقابل مساعدة القوى الغربية. فجمع مستشاريه وأخبرهم " إننا الآن يجب أن نعمل بكل طاقتنا للحصول على السلاح من الولايات المتحدة، وأن نطلب الاشتراك في المناقشات السياسية والعسكرية المتعلقة بالشرق الأوسط، وحشد دول الشرق الأوسط المعارضة لناصر وربطها ببعضها البعض على نحوأكثر قوة ". ومع تصاعد الأزمة، ظهرت أربعة أهداف محدودة وهي : إقناع بريطانيا وأمريكا بتقديم السلاح لإسرائيل، والحصول على ضمانات أمريكية أمنية، وضم إسرائيل إلى الخطط الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط، وتوفير الدعم الأمريكي لتحالف المحيط.

استدعى بن جوريون السفير البريطاني من أجل إجراء مباحثات معه في ١٨ يوليووكان هدفه الأساسي هواقتراح شراكة عمل بين المملكة المتحدة وإسرائيل من خلال الخطوط الموجودة بالفعل بين إسرائيل وفرنسا. أفاد رئيس الوزراء أن ناصر لا يهدد إسرائيل فقط ولكنه أيضاً يهدد المملكة العربية السعودية، وإيران وتركيا والسودان أيضاً. واقترح شراكة بين أنداد قائمة على المصالح المشتركة والقيم المشتركة وطلب ضرورة دراسة هذا الاقتراح على أعلى مستوى. وبعد مرور يومين أرسل ماكميلان خطاباً ودياً ولكنه لا يحتوي على موقف واضح إلى بن جوريون. وأعرب عن الأمل في أن يكون الوضع الحالي بداية لمرحلة مثمرة في تطور العلاقات بين البلدين. ونتيجة للأزمة أصبح البريطانيون أقل تحفظاً بشأن إمداد إسرائيل بالأسلحة، ولكنهم كانوا معرضين بعض الشيء عن افتراض تقديم أي التزامات سياسية طويلة الأمد.

كان بن جوريون يعلق آمالاً كبارا على تغير موقف واشنطن. وعلى ذلك فإنه قد حشد كل جهوده في الإقناع في خطاب بعث به إلى الرئيس أيزنهاور في يوم ٢٤ يوليو. وكان هدفه الرئيسي الحصول على الدعم الأمريكي لتحالف المحيط. وبدأ برسم صورة حقيقية للموقف في الشرق الأوسط بعد الثورة العراقية ووصف القومية العربية على أنها جبهة للتوسع السوفيتي. كما أضاف أن أي شخص يقرأ كتابات الكولونيل ناصر لن يندهش مما حدث في العراق أويعتبره نهاية الأمر. فإذا حقق ناصر هدفه في الهيمنة على العالم العربي بمساعدة الاتحاد السوفيتي، فإن عواقب ذلك على الغرب سوف تكون وخيمة. وبعد ذلك تطرق إلى الإشارة إلى جهود إسرائيل لتقوية علاقاتها بالحلقة الخارجية المحيطة

بالشرق الأوسط - إيران وتركيا والسودان وأثيوبيا - " بهدف إقامة سد منيع في وجه السيل الناصري السوفيتي ".

اعتمد بن جوريون على إمكانيات تعزيز المساعدة المشتركة والحرية في الطوق الخارجي للشرق الأوسط. فقد أشار إلى أنه على الرغم من أن موارد إسرائيل محدودة، فإنها قادرة على مساعدة هذه الدول في الكثير من المجالات وأن حقيقة أن إسرائيل ليست قوة عظمى جعلها أقل إثارة للشكوك من وجهة نظر بلدان أخرى. وكان مضمون ذلك أن إسرائيل في وضع أفضل من الولايات المتحدة للعمل على احتواء ناصر لأنها لا تثير الشكوك حول اعتبارها استعماراً جديداً. وقد أوضح بن جوريون أنه لا يتحدث فقط عن رؤية خيالية ولكنه يتحدث عن مخطط مراحله الأولى في طريقها للتحقيق. وشدد أيضاً على أن الحلقة الخارجية سوف تمثل مصدر قوة للغرب. ومع ذلك، فهناك شيئان اعتبرهما أساسيين : الدعم الأمريكي السياسي والمالي والمعنوي، والإشارة الواضحة إلى أن الجهود الإسرائيلية تحظى بدعم أمريكا. وأختتم بن جوريون خطابه بالتأكيد على إيمانه بأنهم يستطيعون بمساعدة أيزنهاور، حماية استقلال هذا الجزء الحيوي من العالم وأنه يطلب اللقاء في وقت قريب من أجل مناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكثر.

رد أيزنهاور على بن جوريون على الفور. وكان خطابه، مثل هارولد ماكميلان، ودوداً ولكنه لا يحتوي على شيء محدد. فقط احتوى على طمأنة مسكنة بأن إسرائيل " يمكنها أن تطمئن إلى اهتمام الولايات المتحدة باستقلال وسلامة أراضي إسرائيل ". ويتعهد بأن يكتب دالاس إليه بتفاصيل أكثر. وبالفعل قام دالاس بالكتابة إلى بن جوريون يوم ١ أغسطس، ولكن خطابه كان مراوغاً وغامضاً، وبه القليل من التفاصيل، ولا يحتوى على أية التزامات. وأكد على أن أمريكا، مثل إسرائيل، مهتمة بتعزيز أمن الدول المصممة على مقاومة قوى التوسع في الشرق الأوسط، وأشار إلى جهود أمريكا المبذولة في الفترة الأخيرة لتقوية علاقاتها مع تركيا وإيران وباكستان. وفيما يتعلق بأمن إسرائيل، كان كل ما قاله هوأنهم على استعداد لدراسة المضامين العسكرية لهذه المشكلة بذهن مفتوح. ولم يشر بأي حال من الأحوال إلى التزام الولايات المتحدة بنجدة إسرائيل في حالة تعرضها لأي هجوم سوفيتي.

فجأة بدا الاتحاد السوفيتي، الذي لم يلعب أي دور مرئي في أزمة ١٩٥٨، ضخماً في أعين الوزراء الإسرائيليين مع وصول رسالة سوفيتية في ١ أغسطس. ونددت الرسالة بطيران الطائرات الأمريكية والبريطانية فوق الأجواء الإسرائيلية، ووصمت إسرائيل بأعمال العدوان، وتحدثت عن العواقب الوخيمة لذلك على مصالح إسرائيل القومية. وأدت الرسالة إلى ارتفاع الكثير من الأصوات في مجلس الوزراء الإسرائيلي تطالب بسحب التصريح

الخاص بالسماح باختراق المجال الجوى الإسرائيلي. فشعر بن جوريون بأنه ليس لديه أى أساس متين للاستمرار فى مقاومة هذا الضغط، وأخطر أمريكا وبريطانيا بأن الطلعات الجوية يجب أن تتوقف، وعلى نحوغير حكيم قدم الرسالة السوفيتية على أنها السبب الوحيد لهذا القرار. وعلى الفور استدعى دالاس أبا إيبان وتحدث إليه بحدة عن مدى صدمته وصدمة الرئيس عندما علم بأن إسرائيل قد أذعنت إلى المطلب السوفيتي دون حتى استشارته. وعندما حاول أبا إيبان توضيح أن إسرائيل فى موقف لا تحسد عليه لأنها لا تملك أى ضمان أمني رسمي، ذكر دالاس أن بيان أيزنهاور أوضح على نحو قاطع أن الولايات المتحدة سوف تقف بجانب إسرائيل إذا هوجمت بواسطة أى قوة شيوعية. وأراد أن يعرف ما إذا كانت إسرائيل تشعر بأنها مهددة من جانب الاتحاد السوفيتي لدرجة أنها يمكن أن تذعن لأى مطالب سوفيتية مستقبلاً أم لا.

تراجع بن جوريون عن قراره على الفور، حيث سمح باستمرار الرحلات الجوية المتجهة إلى الأردن حتى يوم ١٠ أغسطس وأنكر وجود أية علاقة بين الرسالة السوفيتية وقراره السابق. وعمل بنصيحة أبا إيبان بتأجيل رده على الرسالة السوفيتية والتأكيد للأمريكيين على أن إسرائيل فى الوقت الراهن صامدة لآخر مدى فى وجه الضغوط والتهديدات من جانب موسكو. والحقيقة أن بن جوريون شعر بالمرارة الشديدة بسبب ما اعتبره رياءً أمريكياً يعرض إسرائيل لخطر الانتقام من القوة العظمى الأخرى وينكر عليها أى ضمان دفاعي رسمي وأن تلعب أى دور فى صياغة الخطط الغربية للدفاع عن المنطقة. وكان الاستياء متبادلاً. فقد استاء دالاس من الضغط المستمر الذى يمارسه الإسرائيليون عليه، وخصوصاً أثناء الأزمة. وكان حريصاً فى أحاديثه العلنية على عدم الإفصاح عن أحاسيسه الحقيقية، ولكنه فى مباحثات أنجلو- أمريكية خاصة وصف إسرائيل بأنها " حجر الرحى الموضوع حول رقابنا ".

هدأت أزمة الشرق الأوسط تدريجياً. وفى لبنان، حلت حكومة محايدة برئاسة الجنرال فؤاد شهاب محل الحكومة الموالية لأمريكا برئاسة كميل شمعون. وفى الأردن، على نحويناقض كل التوقعات المحلية، استمر الملك حسين على العرش وأكمل ذلك العام بثبات يختلف عن بدايته. وحقق بن جوريون هدفاً واحداً فقط من الأهداف الأربعة التى وضعها بنفسه حينما اندلعت الأزمة : وهوأن بريطانيا عدلت عن سياستها السابقة الخاصة بفرض قيود على مد إسرائيل بالسلاح، وكانت أمريكا لا تزال تمانع فى أن تكون المورد الرئيسى للسلاح لإسرائيل، ولكنها بدأت فى تقديم " أسلحة إطلاق نار "، كمصطلح مناقض للمعدات العسكرية الدفاعية. ولم تتحقق الأهداف الثلاثة الأخرى. ورفضت بريطانيا وأمريكا إعطاء إسرائيل ضمانات دفاعية رسمية. ورفضت أيضاً على نحومهذب

اقتراحات بن جوريون الخاصة بإقامة شراكة سياسية وعسكرية وثيقة. وفى النهاية لم تنجح الجهود المبذولة في جر الأمريكيين إلى تقديم أى تعهد، ولا حتى تعهد لفظى يتعلق بتحالف المحيط. وكانت هذه النتائج مخيبة للآمال حينما قورنت بتوقعات بن جوريون الأولية المتمثلة فى استغلال أزمة ١٩٥٨ كحجر زاوية فى شراكة استراتيجية مع القوى الغربية ضد قوى القومية العربية المتطرفة.

تبع أزمة ١٩٥٨ سنوات عديدة من عدم الاستقرار الحاد فى السياسات الداخلية للدول العربية أوالعلاقات بين الدول العربية، ولكن عبر حدود إسرائيل مع جيرانها، فيما عدا تلك التى مع سوريا، كان هناك هدوء عام بعد أن ساد التوتر طويلاً. وبدا أن هناك تحسنا ملحوظا ليس فقط فى أمن إسرائيل اليومى ولكن أيضاً فى أمنها الأساسى. وقد انعكس ذلك عبر تعاظم الثقة العامة في قدرة جيش الدفاع الإسرائيلى على التعامل على نحوفعال مع أى هجوم عربى. وعلى الرغم من أن بن جوريون عزز هذا النوع من الثقة، إلا أنه لم يشارك فيها بنفسه. ولأنه يعرف جيداً مدى تفوق العرب من حيث العدد والمساحة والموارد المالية فقد انتابته المخاوف من أنهم فى يوم ما، سوف يقهرون إسرائيل. والانتصار فى حملة سيناء لم يبدد مخاوفه بشأن مستقبل إسرائيل. وكان خوفه الأكبر من حدوث هجوم على كل الجبهات. وفى أواخر الخمسينيات، أسر إلى مساعده قائلاً " إننى لا أستطيع النوم ليلاً، حتى ولا ثانية واحدة. وهناك هاجس وحيد يسيطر على عقلى : هجوم موحد من قبل كل الجيوش العربية ". وكان حل المشكلة يكمن فى فكرة بن جوريون التى قبعت فى ذهنه سنوات عديدة : يجب على إسرائيل أن تبنى قدرة نووية. فالأسلحة النووية سوف توفر قوة رادعة قصوى ضد أية محاولة عربية لإبادة دولة إسرائيل. وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن بن جوريون كانت تسيطر عليه فكرة الأسلحة النووية. فقد شعر أنها على المدى البعيد سوف تكون هى المعادل الوحيد للتفوق العددى للعرب وأنها الضمان المؤكد الوحيد لبقاء إسرائيل.

وبعد عودة بن جوريون من ساديه بوكر عام ١٩٥٥، كان بناء قوة إسرائيل النووية أحد أهدافه الرئيسية. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، لدينا شهادة أوفال نعمان، نائب رئيس فرع المخابرات بالجيش الإسرائيلى، والذى أصبح بعد ذلك عالماً نووياً بارزاً. وفى يوليو١٩٥٦ تم تكليف نعمان بمسئولية الاتصال بخدمة المخابرات والأمن الفرنسى. وعلى الرغم من أن مهمته كانت مقتصرة على المجال العسكرى، فإن بن جوريون شدد على القدرة النووية كهدف بعيد المدى للكفاح من أجله. وفى مؤتمر سيفر، نجح شيمون بيريز فى الحصول على التزام فرنسى رفيع المستوى بإمداد إسرائيل بمفاعل نووى. وكانت المفاوضات مع الفرنسيين تتعلق بمفاعل نووى صغير للأغراض المدنية. ولم يقل أى شىء

فى هذه المرحلة عن تطبيقات عسكرية محتملة لهذه التكنولوجيا النووية، ولكن كان هدف بن جوريون النهائى هوإنتاج أسلحة نووية. وبعد مرور عام، فى أكتوبر ١٩٥٧، حينما كان موريس بورجيه – ماونورى رئيساً للوزراء، وقع الفرنسيون اتفاقية سرية لإمداد إسرائيل بمفاعل نووى تبلغ قدرته ضعف قدرة المفاعل الذى سبق الاتفاق عليه. وقد اشتملت الاتفاقية على وجود معدات لفصل البلوتونيوم، وهى المادة المطلوبة لإنتاج أسلحة نووية. واستقال كل أعضاء لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية، فيما عدا رئيسها، لأنهم اعتقدوا أن البرنامج النووى الإسرائيلى يجب أن يوجه نحوالاحتياجات الاقتصادية وليس العسكرية.

وفى عام ١٩٥٥ قدم الرئيس أيزنهاور لإسرائيل المساعدة فى مجال الأبحاث النووية فى ظل برنامج الذرة من أجل السلام. وكان العرض يتمثل فى مساعدة إسرائيل على بناء مفاعل أبحاث صغير من نوع " حوض السباحة " بقدرة مقدارها واحد ميجاوات. وقد تعهدت إسرائيل باستخدام ذلك المفاعل فقط من أجل أغراض البحث، وتم تدريب مجموعة من علماء الذرة الإسرائيليين فى أمريكا لإدارته. وقرر بن جوريون المضى قدماً مع الأمريكيين والفرنسيين فى نفس الوقت. وبالتالى، فى عام ١٩٥٨ بدأ العمل فى بناء المفاعلين النوويين : ناحال سوريك Nachal Soreq، على بعد ١٥ ميلا من تل أبيب، ومفاعل بقوة ٢٤ ميجاوات يعمل باليورانيوم الخام فى منطقة ديمونة، التى تقع بين بير سبع والبحر الميت.

أقيمت المنشأة النووية فى ديمونة تحت ستار سميك من السرية بدرجة لا يمكن وصفها. وكان سبب هذه السرية هوأن المشروع تم تصميمه من أجل خلق الخبرة ويمثل البنية التحتية التى ستمكن إسرائيل فى النهاية من إنتاج أسلحة نووية. وفى سعيه إلى الخيار النووى، كان بن جوريون يفكر بشكل فردى وسرى. واحتاج إلى التفكير بمفرده لأن البرنامج النووى كان باهظ التكاليف وإيجاد تمويل له كان مهمة صعبة ورهيبة. ولجأ إلى السرية من أجل حماية المشروع، وخاصة فى مراحله الأولى. حيث إن ذيوع سره قبل الأوان سيؤدى بالتأكيد إلى استثارة الضغط الأمريكى على إسرائيل لإيقاف العمل بالمشروع وأيضا إلى محاولة العرب حيازة أسلحتهم النووية الخاصة بهم. وتعدى بن جوريون حدوده إلى أقصى مدى لمنع أى ذيوع لأنباء المشروع، وتصرف حتى على نحوغير ديمقراطى وعلى نحوغير دستورى. فلم يطرح هذا الأمر على الكنيست، ولا على لجنة الكنيست للدفاع والشئون الخارجية، وعلى مجلس الوزراء، الذى كان مسئولاً مسئولية جماعية عن كل تصرفات الحكومة.

انبثقت المناقشات حول الموضوع النووى خارج هذه المؤسسات السياسية الرسمية وذلك بين كبار السياسة والقادة العسكريين والمسئولين. وكان السؤال ليس حول ما إذا

كان يجب على إسرائيل أن تبنى دفاعها على الأسلحة التقليدية أم على الأسلحة النووية. فقد كان واضحاً لكل شخص أن إسرائيل ملزمة بأن تواصل الدفاع عن نفسها بواسطة الأسلحة التقليدية. ولكن كان الجدل يدور حول أولويات الدفاع، وحول تخصيص الموارد القليلة، ومدى سرعة تقدم البرنامج النووى. وكان هدف هذه المناقشات التأكد من أنه إذا دخلت الأسلحة النووية إلى المنطقة، فإن إسرائيل لن تترك بدون القدرة على الردع النووى. وعلى الجانب الآخر كان هناك أولئك الذين يؤمنون بأن خطر تفوق العرب على إسرائيل فى المجالات التكنولوجية والنووية مستبعد تماماً وأن ميزانية الدفاع يجب أن تستمر فى تقوية الجيش الإسرائيلى. وكانت هذه وجهة نظر الغالبية العظمى لكبار القادة العسكريين. وكانت هذه أيضاً وجهة نظر إيجال آلون، زعيم حزب أحدوت هاعفودة والقائد العسكرى السابق. وكان لدى آلون رأى سيئ جداً فى القدرة العسكرية للعرب، كما أنه واصل التطلعَ إلى التوسع الإقليمى، وبرز كأحد أبرز المدافعين عن مذهب الردع التقليدى.

ومع ذلك، فإن القرارات المتعلقة بديمونه تشاور فيها بن جوريون فقط مع حفنة قليلة من كبار زملائه فى الحزب. وعندما أجريت الانتخابات العامة فى نوفمبر ١٩٥٩، تم انتخاب أبا إيبان وموشيه ديان وشيمون بيريز كأعضاء فى الكنيست على قائمة حزب ماباى. ودخل إيبان الحكومة الجديدة كوزير للزراعة، بينما تمت ترقية بيريز من مدير عام إلى مساعد وزير الدفاع. واستاءت جولدا مائير، التى كانت لا تزال وزيرة للدفاع، بقوة من الصاعدين الجدد وخشيت من تدخلهم فى شئونها. كما شغل ليفى اشكول منصب وزير المالية وبنحاس سابير منصب وزير التجارة والصناعة.

انقسم وزراء ماباى حول موقفهم من المشروع النووى فى ديمونة. وكانت إحدى المجموعات تؤمن بأن هذا المشروع يجب أن يتم بأى ثمن. واشتملت هذه المجموعة على بن جوريون وبيريز - وبعد القليل من التردد - ديان. وكانت هناك مجموعة أخرى، بينما لم تتعد نطاق المعارضة غير المتحفظة، فإنها قد تساءلت هل بناء مفاعل نووى بحجم مفاعل ديمونة مطلوب بالفعل أم لا وحذرت من أن التكلفة سوف تكون فلكية ومن المحتمل أن تؤدى إلى شلل الاقتصاد الإسرائيلى. وهذه المجموعة كانت تشتمل على أشكول وسابير. وكانت هناك مجموعة ثالثة تريد استغلال ديمونة لمساومة الأمريكيين. وكانت فكرتها تتمثل فى الإشارة للأمريكيين إلى أن إسرائيل قد تضطر للمضى فى طريق الردع النووى ما لم توافق أمريكا على إمداد إسرائيل بأسلحة متقدمة وبالكم الكافى من أجل تعزيز ميزان القوى بينها وبين أعدائها العرب. وهذه المجموعة كانت تضم جولدا مائير وأبا إيبان، حيث كانا يتفقان فى ذلك مع كبار المسئولين فى وزارة الخارجية. وقد وصف إيبان المفاعل ذات مرة بأنه "تمساح بشع يقبع فى الصحراء". وعلى الرغم من المعارضة الداخلية والتحفظات، مضى

بن جوريون وبيريز قدماً فى إنشاء المفاعل النووى فى ديمونه وفى إنتاج الصواريخ بعيدة المدى، والتى كانت تعتبر ضرورية حتى يصبح الخيار النووى حقيقة واقعة.

جاء التحدى الأول للطموحات النووية الإسرائيلية فى ديسمبر ١٩٦٠، وذلك فى الفترة الفاصلة بين إدارتى أيزنهاور وكيندى. وفى إسرائيل كان هناك تكتم عسكرى شديد، ولكن الصحف الغربية بدأت فى إطلاق الشائعات حول قيام إسرائيل ببناء مفاعل نووى وهذا سيمكنها فى غضون خمس سنوات من البدء فى إنتاج أسلحة نووية. وقد اكتشفت طائرات التجسس الأمريكية من طراز يوتو U 2 أن المصنع الموجود فى ديمونة، والذى كان يوصف على المستوى الرسمى بأنه مصنع نسيج، هو منشأة نووية ضخمة ومحاطة بحراسة مكثفة. وقد أثارت تقارير الصحف الدهشة والشكوك فى الأوساط الرسمية والتنديد فى الدول العربية، وقد أرادت الحكومة الأمريكية معرفة ما إذا كانت إسرائيل تخطط لإنتاج أسلحة نووية.

رد بن جوريون من خلال بيان انتقى كلماته بعناية وألقاه فى الكنيست بتاريخ ٢١ ديسمبر. حيث أعلن، للمرة الأولى وأدهش الجمهور الإسرائيلى، أن إسرائيل تقوم ببناء مفاعل أبحاث بقدرة ٢٤ ميجاوات حرارى، ولكنه أكد على أن المفاعل " مصمم تماماً للأغراض السلمية " وقدر أن البناء سوف يستغرق من ثلاثة إلى أربعة أعوام لكى يكتمل. ووصف التقرير الذى يقول بأن إسرائيل تقوم ببناء قنبلة على أنه " كذب متعمد أوغير متعمد". وكان هذا البيان صحيحاً فى كل ما قاله. ففى الوقت الذى ألقى فيه، لم تكن إسرائيل بالتأكيد تنتج أية أسلحة نووية. ولكن من المؤكد أن بن جوريون لم يقدم أية تعهدات من أى نوع بشأن المستقبل. ولم يقل أن إسرائيل ليست لديها النية لإنتاج أسلحة نووية. كما أنه لم يقترح إرسال أجهزة السلامة الخاصة بالوكالة العالمية للطاقة النووية إلى المفاعل الإسرائيلى. وكان بيانه مصمماً بحيث يعطى أقل معلومات ممكنة ويجعل كل الخيارات مفتوحة.

رد الأمريكيون بطلب المزيد من المعلومات ومحاولة استشفاف نوايا إسرائيل على المدى البعيد. وكان جون كيندى ملتزماً بسياسة خطر انتشار الأسلحة النووية وتبنى موقفاً متشدداً ينادى بالحصول على تعهد من إسرائيل بعدم إنتاج أسلحة نووية وفتح مفاعل ديمونة للتفتيش الدولى. والتقى كيندى وبن جوريون فى لقاء خاص بفندق وولدورف أستوريا بنيويورك فى ٣٠ مايو١٩٦١. وكانت هناك معارضة داخلية متصاعدة لمفاعل ديمونه، من ليفى اشكول وهارائيل إيسار، ولذلك كان بن جوريون يخشى من حدوث الأسوأ. ولكن الاجتماع مع الرئيس الأمريكى الشاب قد مضى على نحوأفضل من المتوقع. وبعد تبادل موجز للمجاملات، انخرط الزعيمان فى مناقشة مفاعل إسرائيل النووى. وكانت

إسرائيل وجهت الدعوة لعالمي فيزياء يهوديين لزيارة ديمونة، ووصف كيندى تقريرهما بأنه مشجع جداً. وقد بدا راضياً من أن المفاعل مصمم تماماً للأغراض السلمية، واقترح ببساطة أنه مثلما أن " المرأة يجب ألا تكون فاضلة فقط، ولكنها يجب أن يكون لها أيضاً مظهر المرأة الفاضلة " فإن أغراض إسرائيل يجب ألا تكون سلمية فقط ولكنها يجب أن تبدوكذلك للدول الأخرى.

وتمت مناقشة العديد من الأمور الأخرى بالاجتماع. وقدم بن جوريون عرضاً مفصلاً لمشكلة أمن إسرائيل، مؤكداً على طبيعته الخاصة. وقال أن هدف ناصر المعلن بشكل رسمى هو تدمير إسرائيل، وعلى ذلك فإن مشكلة أمن إسرائيل ليس لها مثيل فى العالم أجمع. فالهدف المنشود ليس مجرد استقلال الدولة والسيطرة على أراضيها ولكن حماية كل أفراد شعبها. وبالنسبة لناصر فإن ما يقصده بإبادة إسرائيل هوأن يفعل بشعب إسرائيل ما فعله هتلر بستة ملايين يهودى فى ألمانيا. وطلب بن جوريون من كيندى أن يمده على وجه الخصوص بصواريخ أرض جومن طراز هوك. وشرح له أن المجال الجوى هوأمر حيوى لأمن إسرائيل، لأن مساحتها صغيرة وضيقة وبسبب أن لديها ثلاثة مطارات فقط، مقابل ٢٦ مطارا فى الجمهورية العربية المتحدة. وأجاب كيندى بأن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل تبعاً لبنود الإعلان الثلاثى، ولذلك فإنها مهتمة بالتأكد من أن إسرائيل ليست فى وضع يسمح بالاعتداء عليها. وعلى الرغم من مدى حاجة إسرائيل إلى الأسلحة، فإن سياسة أمريكا لم تتغير. حيث ظلت راغبة عن أن تكون موردا أساسيا للسلاح. وخطر تقديم الصواريخ إلى إسرائيل كان يتمثل فى أن الجانب الآخر سوف يحصل أيضاً على صواريخ وسيكون هناك سباق تسلح. وكان يمكن أن يكون الموقف مختلفاً إذا كانت إسرائيل فى وضع بالغ الخطورة. وعلى ذلك على الرغم من أن كيندى لم يستطع تلبية الطلب الخاص بصواريخ هوك، فإنه تعهد بالحفاظ على ميزان القوى بين إسرائيل وأعدائها على نحو مستمر.

وبعد ذلك اقترح بن جوريون إصدار إعلان أمريكى – سوفيتى يضمن الحدود الحالية فى الشرق الأوسط. وقد أجاب كيندى بأن السوفييت ليس من المرجح أن يوافقوا على هذا التصريح المشترك، على الأقل لأن الحدود الحالية غير مقبولة من جانب العرب. وبعد ذلك أثار كيندى قضية اللاجئين الفلسطينيين. فقد كان مدفوعاً بالورطة الواقع فيها، وكان يحدوه الأمل فى أن أية إيماءة إسرائيلية يمكن أن تفتح الطريق لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. وأشار إلى أن لجنة تسوية أوضاع فلسطين التابعة للأمم المتحدة (PCC)، سرعان ما تلم شمل الدول المعنية من أجل السعى للوصول إلى حل يمكن أن يشتمل على دفع بعض التعويضات وإعادة التوطين فى البلاد العربية وهجرة اللاجئين إلى

دول خارج العالم العربي. وأكد بن جوريون على أن اللجنة ستفشل لأن الدول العربية لا تهتم بما حدث للاجئين. وأضاف " إنهم يعتبرونهم أفضل سلاح لقتالنا. فإذا نجحوا في إعادة اللاجئين إلى إسرائيل، فإن ذلك سوف يخلق موقفاً حرجاً. فنحن محاصرون من كل الجهات وهم يستطيعون تدميرنا. وهذا ما يريدون ". وقد اعترف كيندي بأنه من المحتمل أن توافق الدول العربية على أى شيء واقعي، ولكنه فضل ألا تبدومسئولية هذا الفشل ملقاة على عاتق إسرائيل. وانتهت المناقشة بقول الرئيس " بورك صانع السلام " ورد رئيس الوزراء بالقول، إذا تحقق السلام، فسيكون من السهل حل قضية اللاجئين. وعموماً كان الاجتماع ناجحاً من وجهة نظر رئيس الوزراء.

وفي صيف ١٩٦٢ تراجع كيندي عن قراره بعدم بيع إسرائيل صواريخ أرض جو من طراز هوك. وكان يحدوه الأمل فى أن ذلك سوف يثني إسرائيل عن السعي إلى اللجوء إلى الخيار النووي، كما أراد أن يبين للعرب على نحوأكثر وضوحاً أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن إسرائيل. وكان كيندي ومستشاروه يهدفون إلى استخدام الصواريخ هوك من أجل حث إسرائيل على إظهار المزيد من المرونة في قضية اللاجئين واعتبروا اللاجئين الفلسطينيين عاملاً محورياً في المشكلة العربية - الإسرائيلية. وكانت لديهم وجهات نظر ثابتة بخصوص الحاجة إلى تسوية هذه المشكلة. وطلب من دكتور جوزيف جونسون - وهومسئول سابق بوزارة الخارجية - أن يتولى هذا الموضوع، وفي أغسطس ١٩٦١ تم تعيينه كمندوب خاص في لجنة تسوية أوضاع فلسطين (PCC) وبعد زيارته للمنطقة توصل جونسون إلى فكرة إجراء استفتاء على عينة من اللاجئين لتحديد كم عدد من يريدون العودة لديارهم إذا خيروا بين العودة والتعويض ولم ترق هذه الفكرة لإسرائيل وطلبت عدداً لا يحصى من الإيضاحات.

عقد ماير (مايك) فيلدمان، المساعد الخاص لكيندي في الشئون اليهودية، اجتماعاً سرياً مع دافيد بن جوريون وجولدا مائير في ١٩ أغسطس ١٩٦٢. وافتتح فيلدمان اللقاء بإعلان قرار الرئيس بتوفير الصواريخ هوك لإسرائيل ولكن حذر من أن هناك تمهيدا طويلا لذلك وأخبرهما أيضاً أن ناصر سوف يخطر بالقرار، على أمل منع سباق التسلح. وأجاب بن جوريون بالقول بأنه سيكون سعيداً بالموافقة على عدم الحصول على أي صواريخ على الإطلاق إذا وافق ناصر على الحد من التسلح. بعد ذلك قام فيلدمان بعرض خطة جونسون وحصل على رد في غاية التشكيك. ولكن بدلاً من أن يتحمل المسئولية عن فشل الخطة، طلب بن جوريون ضمانات مسبقة من ناصر وهو يعلم بأنه من المستحيل الحصول عليها. وقد كان لديه هو وجولدا مائير شعور قوى بشأن هذا الموضوع وهوأنهما من المحتمل أن يفقدا المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية باعتبارها مرتبطة بالموافقة

على خطة جونسون وأفادا بأنهما يريدان السلام من أجل حل مشكلة اللاجئين ولكنهما كانا مقتنعين بأن الدول العربية تريد إعادة توطين اللاجئين من أجل تدمير دولة إسرائيل. ولم يكن بن جوريون بحاجة إلى القلق. فقد رفضت سوريا الخطة في النهاية بشكل علني، بينما أعطت الدول العربية المعنية الأخرى ردوداً غامضة. وبذلك خرجت إسرائيل من المأزق.

وعلى الرغم من عدم مرونة إسرائيل، استمر كيندى في إمالة ميزان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل. واستقبل جولدا مائير في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٢ بمنزل العائلة في بالم بيتش، بفلوريدا. وألقت جولدا على مسامعه محاضرة طويلة عن التاريخ اليهودى والخوف من حدوث هولوكوست أخرى. وأنصت باهتمام وقدم لها تقييمه الشخصى للموقف. فقال إن أمريكا لديها علاقة متميزة مع إسرائيل مقارنة بالعلاقة الأنجلو- أمريكية الخاصة ولكن يجب عليها أيضاً رعاية البلدان الموالية للغرب في المنطقة. وبهذه الطريقة فإنه يمكن أن توضح للعرب أنها ملتزمة بالصداقة مع إسرائيل والحفاظ على أمنها. وأشار كيندى إلى أنه في حالة حدوث هجوم عربي، فإن أمريكا سوف تستخدم الأسطول السادس في البحر المتوسط وتهب لنجدة إسرائيل. وأراد من إسرائيل أن تفهم بأن أمنها لا يعتمد فقط على أمريكا ولكنه يعتمد أيضاً على سلوكها نحوالعرب. والواقع أن كيندي تحدث عن شراكة بين أمريكا وإسرائيل وتحالف غير مكتوب. وفى سبتمبر ١٩٦٣ أكد على هذه السياسة الأمريكية الجديدة في خطاب بعث به إلى رئيس الوزراء الجديد ليفى إشكول.

تقدمت السن ببن جوريون، وأصبح لديه مزيد من النزوات وعدم المرونة والانفراد بالسلطة وأصبح نمط اتخاذه للقرارات أكثر فردية وأكثر خصوصية. وأصبح يعتمد أكثر على المساعدين الشباب والديناميكيين وعلى الدبلوماسية الشخصية، وتخطى الكنيست والحكومة ووزراء الخارجية. ومن خلال هذا السلوك جلب خصومة زملائه من كبار مسئولى الحزب، وخاصة جولدا مائير التى كانت تكن له الولاء، حيث أصبح مزهواً بنفسه وكثير الشكوك وسريع اللجوء إلى الهجوم على نحوغير قابل للإصلاح. وفى عدد من المناسبات سعى إلى طمأنتها إلى أنه يثق بها ثقة كاملة، ولكنه لم يكن لبقاً وكان ينتهى به المطاف دائماً إلى جعل الأمور أسوأ مما كانت عليه. وفى عام ١٩٦٠ ظهرت أدلة على أن الكولونيل بنيامين جيلبى زور وثائق فى عام ١٩٥٤ من أجل إلقاء المسئولية على بنحاس لافون بخصوص العملية المهلهلة التى نفذت فى مصر والتى كان لا يزال يشار إليها على أنها "حادث مؤسف " وذلك على نحو ملتو. وطلب لافون من رئيس الوزراء أن يبرئ اسمه من ذلك. وأجاب بن جوريون بأنه لا يستطيع فعل ذلك، لأنه ليس قاضياً. وأدت فضيحة لافون

إلى تمزق حزب ماباى وكلفت بن جوريون الهبوط بملكاته الذهبية إلى الحضيض. وكان خلف فضيحة لافون صراع وحشى بين زمرتين فى ماباى من أجل خلافة «الرجل العجوز» إحدى هاتين المجموعتين كانت تحتوى على " الشباب " من أمثال موشيه ديان وشيمون بيريز وجيورا يوسفتال، وزير الإسكان، الذى كان يحظى بدعم بن جوريون. وكانت فى المجموعة الأخرى شخصيات الحزب المحنكة من أمثال جولدا مائير وليفى أشكول وبنحاس سابير الذى ضم جهوده إلى هارائيل إيسار الرئيس القوى للموساد. وأصبحت السياسات الداخلية ذات التعقيد البيزنطى متشابكة فى جدال حول السياسة الخارجية وسياسة الدفاع.

وكان أحد العناصر الرئيسية للنزاع يتمثل فى موضوع استخدام علماء ألمان لتطوير الصواريخ فى مصر. وفى يوليو١٩٦٢ فوجئ العالم بإطلاق مصر لصواريخ أرض أرض والتى - كما زعموا - يمكنها أن تصيب أى هدف جنوب بيروت. وصاحب ذلك تقارير صحفية بأن العلماء الألمان كانوا يساعدون مصر أيضاً على بناء أسلحة غير تقليدية تستخدم فيها مواد مشعة. وكان هارائيل إيسار يؤمن بأن برنامج الأسلحة المصرية يشكل خطراً داهماً على أمن إسرائيل. وعلى ذلك فقد شن حملة من أجل إزعاج وتهديد العلماء من خلال إرسال خطابات مفخخة على سبيل المثال. وطالب أيضاً بشن حملة دبلوماسية قوية ضد الحكومة الألمانية، التى شك فى تورطها فى ذلك. وكان هارائيل مدعماً ليس فقط بحزب حيروت المعارض ولكن أيضاً بجولدا مائير وبعض زملائها. أما بن جوريون فإنه اعتبر أن هذه التقارير مبالغ فيها بدرجة كبيرة وأنه يعارض المخاطرة بالمساعدة الاقتصادية والعسكرية التى تحصل عليها إسرائيل من جمهورية ألمانيا الاتحادية.

اختلف شيمون بيريز بقوة مع تحليل هارائيل ومقترحاته. وتلقى بن جوريون أيضاً تقريراً من الميجور جنرال ماير آمنيت، مدير المخابرات العسكرية، والذى أشار إلى الخطر الذى يمثله برنامج الأسلحة المصرية. وعارض بن جوريون هارائيل، الذى عمل معه فى تجانس تام لمدة خمسة عشر عاماً. وفى ٢٥ مارس ١٩٦٣ استقال هارائيل من رئاسة الموساد، وكان السبب الوحيد الذى ذكره لذلك هواختلافه فى الرأى مع رئيس الوزراء حول موضوع العلماء الألمان الذين يعملون فى مصر. وخلفه ماير آمنيت. واستغل هارائيل حريته الحديثة العهد فى حشد الرأى العام والبرلمان ضد ما اعتبره سياسة رئيسه السابق فى محاباة ألمانيا.

كانت هناك أيضاً علامات على تغير موقف بن جوريون من ناصر، على الرغم من أنه كان يواصل فى العلن الإعراب عن سياسته المتحدية. وظلت عملية بناء قوة إسرائيل الرادعة على قمة قائمة أولوياته، ولكنه كان يرقب أية علامة تدل على التغير من الجانب

العربي. وكان الاعتقاد الذي يقود تصرفاته يتمثل في أنه ليس هناك شيء يمكن أن يتم بشأن السلام إلا إذا أدرك العرب أن إسرائيل قوية بدرجة لا يمكن قهرها. والآن فإنه كان يحاول معرفة ما إذا كان قد وصل إلى هذه النقطة أم لا. وكان ناصر يملك مفتاح ذلك. فقد كان بلا جدال أهم زعيم في العالم العربي. فإذا وافق على التسوية مع إسرائيل، فإن كل الزعماء العرب سوف يحذون حذوه. ولكن بن جوريون لم يستطع معرفة ما هي وجهات نظر ناصر الحالية بالضبط بخصوص الموضوع المصري الخاص بالتسوية. وعلى ذلك فقد أخذ زمام المبادرة عندما طلب من زعماء العالم الآخرين، مثل أونو زعيم بورما وتيتو زعيم يوغوسلافيا، محاولة ترتيب لقاء سري بينه وبين ناصر.

وفي بدايات عام ١٩٦٣ جاءت فرصة غير عادية من تلقاء نفسها. فقد التقى السير دنيس هاملتون، محرر صحيفة لندن صنداي تايمز، مع ناصر في حوار صحفي بمدينة القاهرة. وفي الحوار قال ناصر بوضوح، ليس للنشر، أنه " يشعر أن المشكلة ككل يمكن أن تحل إذا التقى هو(ناصر) وبن جوريون على نحومنفرد لمدة ثلاث ساعات ". وقد نقل هاملتون هذا الحوار إلى البارون إدمون دي روتشيلد الذي قام بدوره بإبلاغه إلى بن جوريون. وقد دعا بن جوريون هاملتون لزيارة إسرائيل، والتقيا في يوم ٢٨ مارس. وقد أخبر هاملتون بأن ناصر هوالزعيم العربي الوحيد القادر على التوصل لتسوية مع إسرائيل، وطلب منه الذهاب إلى القاهرة وعرض الالتقاء مع ناصر في أي مكان يختاره حتى في القاهرة. وقد قام هاملتون بنقل هذا العرض إلى ناصر، ولكنه رفض لقاء بن جوريون، قائلاً أنه ليس لديه ما يدعوه إلى الوثوق به. واستشهد بقائمة طويلة من الأحداث المأخوذة من الخمسة عشر عاماً الماضية، بما في ذلك تجربته الشخصية في حرب ١٩٤٨، والهجوم الإسرائيلي على غزة، وحملة سيناء وذلك كدليل على أن بن جوريون ليس أهلاً للثقة.

ومع تلاشي الأمل في الحوار مع ناصر، عادت المخاوف من حدوث هجوم عربي موحد على إسرائيل في مشاورة بن جوريون على نحورهيب. وفي القاهرة في يوم ١٧ إبريل ١٩٦٣، وقعت مصر وسوريا والعراق دستور الاتحاد العربي. وتحدث الدستور على نحوبارز عن " قضية فلسطين والواجب القومي لتحريرها ". وأرسل ميخائيل كوماي، مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة، خطاباً إلى رئيس مجلس الأمن، قائلاً إن تعبير "تحرير فلسطين " لا يعني أقل من الرغبة في تدمير إسرائيل. وشجب الوثيقة واعتبرها انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وتهديدا مباشرا للسلام والأمن العالميين.

وكان رد فعل بن جوريون الشخصي تجاه الاتحاد العربي قلقاً عميقاً وغير منطقي. ونظر إلى هذا الاتحاد على أنه مخطط لتطويق إسرائيل من كل الجهات والهجوم عليها

وتدميرها في نهاية الأمر. وكانت أعظم مخاوفه تتمثل فى احتمال الإطاحة بالملك حسين، وخضوع الأردن لنفوذ ناصر، وبهذا يصبح تطويق إسرائيل كاملاً. وكان يفكر فى أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بحقها فى الاستيلاء على الضفة الغربية إذا حدث أى تغير مفاجئ في الواقع السياسي الراهن ولكنه لم يحظ بأى تعاطف أياً كان من جانب القوى الغربية. وعلى الرغم من أن مستشاريه لم يشاركوه مخاوفه، فقد قرر القيام بمبادرة شخصية مفاجئة لالتماس التأييد من جانب زعماء العديد من القوى الكبرى تضم الهند والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا. وتمت صياغة كل خطاب على نحومختلف عن الآخر، ولكنها كانت جميعاً تنتهى بطلب الضغط على الدول العربية فى الاجتماع القادم للجمعية العامة من أجل الانصياع لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام استقلال وسلامة أراضى كل الدول فى الشرق الأوسط. أما الخطاب المرسل إلى شارل ديجول، رئيس الجمهورية الخامسة، فقد مضى إلى أبعد من ذلك حيث طلب منه لقاء عاجلاً وضماناً فرنسياً لأمن إسرائيل.

أما الخطاب الأكثر أهمية، والذى كشف بدرجة أكبر عن حالة بن جوريون العقلية، فقد أرسل إلى الرئيس كيندى فى ٢٦ أبريل. حيث كان بن جوريون، الذى كان يعرف نفسه دائماً على نحويرتبط بمصير الدولة اليهودية، فى حالة مزاجية سيئة فى الأشهر الأخيرة من حكمه كرئيس للوزراء، وربما كان الخطاب شكلاً ما من أشكال الوصية السياسية. كان هذا على الأقل انطباع جيديون رافائيل، الذى ساعده فى إعداد النسخة الإنجليزية من الخطاب. وقد عكست المسودة العبرية مزاج بن جوريون السوداوى. وتحدث فيها على نحوموسع عن ناصر ومخططاته الشيطانية. وكتب أنه بعد ما حدث لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنه لا يستطيع أن يطرد من ذهنه أن هذا يمكن أن يحدث مرة أخرى إذا واصل العرب سياسة العدوان على إسرائيل وبعد ذلك جاءت جملة صدمت جولدا مائير وموظفيها " قد لا يحدث ذلك اليوم أوغداً، ولكننى لست واثقاً مما إذا كانت الدولة سوف تستمر فى التواجد أم لا بعد أن تنتهى حياتى". وطلبت جولدا من رافائيل أن يحاول إقناع بن جوريون بالتخلص من هذه النبوءة السوداء المتشائمة، ولكنه كما كان يحدث دائماً، كان عنيداً بشأن الأمور التى كان يرى أنها شديدة الأهمية بالنسبة له.

وفى خطابه إلى كيندى، ذكره بن جوريون أن العالم المتمدن لم يأخذ مأخذ الجد بيان هتلر الذى جاء فيه أن أحد أهدافه هوالإبادة الكاملة للشعب اليهودى. ولم يكن لدى بن جوريون أى شك بأن هناك مصيبة مشابهة يمكن أن تقع على رأس إسرائيل إذا نجح ناصر فى هزيمة جيشها. ومن أجل تجنب وقوع هذه الكارثة قدم بن جوريون اقتراحاً مذهلاً بأن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بإصدار بيان مشترك يقول " إن أى

دولة في الشرق الأوسط ترفض الاعتراف بسلامة أراضي أية دولة أخرى في المنطقة وحقها في أن تعيش في سلام مع الدول الأخرى لن تحصل على أية مساعدة مالية أوسياسية أوعسكرية من القوتين الأعظم". وعلى ذلك فقد اقترح القيام بإجرائين لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. النزع الكامل للسلاح من الضفة الغربية من أجل حماية إسرائيل من مخاطر تغير النظام في الأردن، وعقد اتفاقية أمن ثنائي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تتم دعوة حلفاء الأولى للانضمام إليها. وفي النهاية أعرب عن رغبته في الطيران إلى واشنطن من أجل التباحث مع الرئيس على نحومنفرد.

لم يشارك كيندى بن جوريون تفسيره للاتحاد الثلاثي، ورفض كل مقترحات بن جوريون بما فيها عقد لقاء سرى بينهما. وكانت وجهة النظر الأمريكية تقول أن الاتحاد قد بني على الرمال، وأن الموقف في الأردن مستقر، وأن إسرائيل في موقف يسمح لها بصد أى هجوم عربي، وأن الزعماء العرب يعرفون ذلك. وكان الأمريكيون مقتنعين أيضاً بأن برنامج مصر للصواريخ الباليستيه لا يشكل أى خطر على إسرائيل، كما أغفلوا التقارير التى تقول أن مصر تقوم ببناء أسلحة غير تقليدية.

وبالنسبة للأمريكيين فإن أكثر ما كان يثير قلقهم هوالبرنامج النووى الإسرائيلي. وحذر تقرير للمخابرات المركزية الأمريكية من أن امتلاك إسرائيل لقدرة نووية يمكن أن يلحق الضرر بوضع الولايات المتحدة والقوى الغربية في العالم العربي. فذلك سوف يجعل الشرق الأوسط أكثر استقطاباً وأقل استقراراً، ويجعل سياسة إسرائيل تجاه جيرانها متشددة على نحوأوآخر، ويجعل إسرائيل تشعر بحرية القيام بأى عمل عنيف ضد تحرشات الحدود، وتثير العرب ضد أمريكا وتدفعهم إلى التحول إلى موسكومن أجل الحصول على المساعدة ضد التهديدات الإسرائيلية. وفي مايو، كثف الرئيس كيندى من ضغوطه على بن جوريون من أجل الموافقة على التفتيش الدولى لمفاعل ديمونة. وهذا كان يرجع في جزء منه إلى أن المفاعل كان على وشك التشغيل وفي جزء آخر إلى أن بن جوريون نفسه كان يمارس ضغطاً من أجل الحصول على ضمانات أمنية.

ظل بن جوريون ممانعاً لفتح ديمونة للتفتيش على الرغم من سلسلة الخطابات التى تلقاها من كيندى في هذا الموضوع. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي فقط هى التى تمتلك أسلحة نووية في ذلك الوقت وكان ينظر إلى انتشار الأسلحة النووية على أنه خطر عظيم يهدد الأمن العالمي. وعلى ذلك فقد ضغط كيندى على إسرائيل بقوة في هذا الموضوع. واقترح أولاً أن لجنة الطاقة الذرية العالمية والتى مقرها فيينا يجب أن تشرف على أنشطة إسرائيل النووية. ورفضت إسرائيل هذا الاقتراح على أساس أن هناك دولا غير صديقة ممثلة في هذه الوكالة. وعلى ذلك فقد اقترح كيندى

الإشراف الأمريكي على الأنشطة النووية الإسرائيلية، وكانت هناك مناقشة موسعة من جانب الخبراء لذلك الموضوع ولكن لم يتم التوصل إلى نتائج مرضية. فعبر أحد المسئولين الإسرائيليين المشتركين في هذه المناقشات عن الموقف بقوله : " أننا خبراء في الجدال. فنحن نعرف كيف نراوغ ونراوغ حتى يصيبهم اليأس. وطوال الوقت نزعم أننا ليس لدينا أسلحة نووية، وأننا لدينا المعرفة ولكننا لن نحولها إلى قنابل. وكان لابد أن يكون لدينا المعرفة لأن العرب قد يبدأون غداً فى إنتاج أسلحة نووية. وعلى ذلك فقد ابتكرنا الصيغة التى تقول إن إسرائيل لن تكون أول دولة تدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط".

وفى ١٦ يونيو، أعلن بن جوريون استقالته من الحكومة. وجاء الإعلان مفاجأة كاملة لبلده وللعالم. وعلى الرغم من أن قراره بدا مفاجئاً ونزوياً، سبقته عملية طويلة من البلى والتمزق حيث لعبت فضيحة لافون، والنزاع الدائر حول موضوع العلماء الألمان، والخلافات مع إدارة كيندى حول القوة النووية دوراً كبيراً فى ذلك. فالمفاعل النووى فى ديمونة، ذلك المشروع الذى ملك عليه فؤاده، كان مهدداً بتحالف الضغوط الداخلية والخارجية. ولم ترغب جولدا مائير وهارائيل إيسار فى المضى فى هذا المشروع حتى نقطة المواجهة المباشرة مع أمريكا. أما بنحاس سابير فقد رأى فيه لمسة من جنون العظمة، بينما حذر ليفى أشكول من أن المشروع لن يمكن تقديم المزيد من التمويل له من خلال ميزانية الدولة. وواصل الأمريكيون المطالبة بالإشراف على مفاعل ديمونة والحصول على تعهدات واضحة بأن إسرائيل ليست لديها النية لإنتاج أسلحة ذرية. ومع ذلك، فإن الشيء الذى عجل باستقالة بن جوريون هوالحملة ضد العلماء الألمان فى مصر. فقد توجهت جولدا مائير إلى بن جوريون للتشاور معه حول هذا الموضوع فى ليلة الأحد، وذلك قبل اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعى صباح الأحد. وطالبت باتخاذ موقف عملى ضد العلماء الألمان، لكنه رفض ونشب بينهما شجار عظيم، وهددت بالاستقالة. وعاجلها بإعلان قرار استقالة لا رجعة فيه فى صباح اليوم التالى أمام مجلس الوزراء الذى بدا مصعوقاً من هذا القرار.

كان بن جوريون قد بلغ السادسة والسبعين وأصبح فى غاية التعب مثل بركان خامد كما كان أيضاً مضطرباً ويائساً. وكان مؤسس الدولة اليهودية والمهندس الرئيسى لسياستها العسكرية، ومع ذلك فإن السلام مع العرب قد امتنع عليه. وعلى الرغم من أن إسرائيل من الناحية الموضوعية كانت أكثر أمناً فى عام ١٩٦٣ منها فى عام ١٩٤٨، فقد وقع فريسة للشكوك غير المنطقية والمبالغ فيها بشأن مدى احتمال بقاء بلده على المدى البعيد وذلك مع أفول شمس تاريخه السياسى الطويل. وكان يدرك بنفسه أن قدراته العقلية فى اضمحلال مستمر، وساهم ذلك فى قراره بالاستقالة. وسقطت الحكومة فى يد الحرس القديم للماباى، الذى كان يقوده ليفى أشكول.

شمشون الضعيف المسكين
١٩٦٣ـ ١٩٦٩

كان ليفى أشكول هو الاختيار الأول لكل شخص لكى يخلف بن جوريون كقائد للحزب ورئيس للوزراء، بما فى ذلك رأى بن جوريون نفسه. وعندما تقاعد بن جوريون فى سيد بوكر للمرة الأولى فى عام ١٩٥٣، أراد أن يحل محله أشكول، ولكن الحزب اختار موشيه شاريت. وفى عام ١٩٦٣ كان هناك اتفاق عام فى ماباى على أن أشكول هو أقوى مرشحيهم وكانت مؤهلات أشكول الأساسية فى مجال الشئون الاقتصادية. وقد عمل كوزير للزراعة و التنمية و كوزير للمالية. ولكنه لم يكن جديداً على شئون الدفاع، فقد عمل " كوزير مالية " للهاجاناه وعمل نائباً لبن جوريون فى وزارة الدفاع فى حزب ١٩٤٨. وفى أمور الدفاع كان تابعاً مخلصاً لبن جوريون، ولكن فيما يتعلق بوجهات نظره عن العالم العربى كان أقرب لشاريت منه إلى بن جوريون. وحسب النموذج البن جوريونى، افترض أشكول أن يتولى وزارة الدفاع بمجرد أن يصبح رئيساً للوزراء. وكوزير للدفاع فاقت إنجازاته بطريقة أو أخرى إنجازات سلفه الأكثر شهرة. فقد قام أشكول على نحو راسخ ببناء القوة الرادعة لجيش الدفاع الإسرائيلى، حيث أعطى الأولوية للقوات المدرعة والقوات الجوية. ويرجع الفضل إليه بدرجة كبيرة فى أن جيش الدفاع الإسرائيلى كان على أتم استعداد لخوض الحرب فى يونيو ١٩٦٧.

ولم يكن ليفى أشكول يميل إلى الاختيارات الوحيدة. فقد كان رجل الاتفاق الجماعى و الحلول الوسط. وتفضيله للحلول الوسط يعبر عنه من خلال قصة نادل المطعم الذى سأل أشكول عما إذا كان يريد قهوة أم شايا. وكانت إجابته " نصف و نصف ". وكان أشكول أيضاً معروفاً بحسه الفكاهى و عباراته البارعة بالألمانية التى كان كثيراً ما يرصع بها

حواراته. ففى عام ١٩٦٥، تقرر إرسال عزرا وايزمان قائد القوات الجوية إلى واشنطن ومعه قائمة طويلة من الاحتياجات، والتى اشتملت على عدد كبير من طائرات سكاى هوك وكذلك ٤٥ طائرة اعتراضية من طراز A-6 وقد ذهب وايزمان ليرى وزير الدفاع ليطلب معونته فى مشكلة صغيرة اعترضته. فهو من ناحية يجب عليه أن يبدى درجة معينة من الضعف، لكى يقنع الأمريكيين ببيع الطائرات لهم. ومن ناحية أخرى لديه ثقة كبيرة فى قدرة طياريه ولا يريد أن يتبادر إلى ذهن الأمريكيين إنهم يتعاملون مع سلاح جوى واهن وضئيل. ولم يتردد أشكول لحظة واحدة قبل أن يطلق نصيحته الشهيرة قائلاً : " قدم نفسك على أنك شمشون الضعيف المسكين ".

ولد ليفى أشكول فى أوكرانيا عام ١٨٩٥ باسم ليفى شكولنيك. وفى عام ١٩١٤ فى عمر التاسعة عشرة هاجر إلى فلسطين كجزء من الفريق الممثل لحركة الشباب هاشومر هايزائير (الحارس الشاب). وقد أدت عضويته فى هذه الحركة الشبابية اليسارية إلى مساعدته على تكوين رأيه العام فى العرب. فقد كان موقفه ليبرالياً و إنسانياً ومتعاطفاً وكان مغلفاً بإيمانه بإمكانية التعايش العربى – اليهودى. وفى فلسطين عمل كعامل زراعى عادى و كحارس وعامل بمحطة ضخ وزعيم لاتحاد العمال. وقد كان أيضاً عضواً مؤسساً " لديجانيابت " وهو أحد الكيبوتزات الأولى فى البلاد، أو المستوطنات الجماعية، ومؤسس شركة مياه ميكوروت ولم تكن لديه أيديولوجية معينة ولم يقدم أى إسهام مميز فى الجدل الدائم حول " المشكلة العربية ". و بصفته ابناً باراً متواضعاً للأرض، فإن كل نزعاته كانت مسالمة و إيجابية، وكانت أسعد لحظاته عندما يقوم بالبناء فى وطنه بيديه. وكان موقفه من العرب يتمثل فى عش ودع غيرك يعيش. ومثل موشيه شاريت، رأى إن العرب ليسوا مجرد عدو ولكنهم شعب. ومثل شاريت، لم يكن يؤمن بأن إسرائيل قد كتب عليها أن تعيش للأبد بالسيف. ومثل شاريت، رأى مدى قيمة الحوار و الدبلوماسية التى تتحلى بالصبر سعياً وراء هدف بعيد المدى يتمثل فى التعايش السلمى بين إسرائيل وجيرانها. وعلى الرغم من أن أشكول لم يربط نفسه على نحو واضح بخط شاريت السياسى، فإن صعوده إلى السلطة كان من المتوقع أن يؤدى به إلى رفع شعار التأكيد التدريجى على الاتجاه الشارونى فى السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد استقالة بن جوريون.

ظل تكوين الحكومة كما هو إلى حد بعيد. فقد بقيت جولدا مائير كوزيرة للخارجية، و أصبح بنحاس سابير وزيراً للمالية، وحل زالمان أران محل أبا إيبان كوزير للثقافة و التعليم، وتم تعيين إيبان وزيراً بدون حقيبة وزارية ونائباً لرئيس الوزراء. وقد أدى رحيل بن جوريون إلى ازدياد التوتر بين الحرس القديم لماباى و " الشباب " الذين حاولوا ولكنهم

أخفقوا في الحصول على وزارة الدفاع لموشيه ديان. وقد بقي ديان كوزير للزراعة وبقي شيمون بيريز كنائب لوزير الدفاع، ولكنهما استقالا في وقت لاحق للانضمام إلى رئيسهما القديم لتشكيل حزب منفصل عن ماباي.

وفي ٢٤ يونيو ١٩٦٣ قدم أشكول حكومته إلى الكنيست، مؤكداً على استمرار السياسة المتبعة. وقد أعلن أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها وهي تؤمن بأن السلام و التعاون يعبران عن مصالح و آمال كل شعوب الشرق الأوسط. وهذا الإيمان أيضاً هو الذي يلهم حكومته. ولكن السلام يمكن أن يقوم فقط على الاحترام المتبادل لاستقلال وسلامة أراضي كل دول المنطقة. كما قال إن إسرائيل القوية هي ضمان لمنع الحرب في الشرق الأوسط، و أيضاً من أجل تحقيق السلام في المنطقة في آخر الأمر. فالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وجيرانها تمثل الطريق الوحيد الذي يقود إلى السلام. وبينما تكافح من أجل السلام، فإن الأولوية الأولى لحكومته سوف تتمثل في إرسال دعائم الأمن من خلال الحصول على أحدث المعدات العسكرية وتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة. وعلى ذلك لم يكن هناك شئ أصيل أو لافت للنظر في سياسة حكومة أشكول نحو العرب على المستوى العلني.

والتغيير على مستوى القمة كان ملحوظاً بدرجة أكبر في الطريقة التي شرعت بها الحكومة في العمل. فقد كان أسلوب أشكول هادئا وغير رسمي. كما كان مستمعاً جيداً ولاعباً جيداً في الفريق. ففي مجلس الوزراء كان يتصرف باعتباره الأول ضمن أفراد متساوين، وكرئيس لمجلس هدفه التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة والوصول للاتفاق العام. فلم يسع فقط إلى نصيحة زملائه ولكنه اقتسم معهم سلطاته ومسئولياته. فقد بدأت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء الاجتماع على نحو أكثر انتظاماً وتلقي معلومات أكثر، و المشاركة على نحو أكثر فعالية في صنع السياسة. بالإضافة إلى ذلك، لجأ في كثير من الأحيان إلى التشاور مع مجموعة من الوزراء يقدر رأيهم على وجه الخصوص. وكانت هذه المجموعة تضم جولدا مائير و أبا إيبان، وموشيه هيم شابيرا (زعيم الحزب القومي الديني)، وإسرائيل جاليلي و إيجال آلون (زعيمي أحدوت هاافوداح).

وكان هناك مستشار مؤثر آخر وهو إسحاق رابين، الذي أصبح قائداً للأركان في ١ يناير ١٩٦٤. وكان رابين قريباً من أحدوت هاافوداح وخاصة إيجال آلون، الذي كان ضابطه الأعلى، ولكنه لم ينضم للحزب أبداً. وكان رابين أكثر القادة الميدانيين بجيش الدفاع الإسرائيلي خبرة وكان ضابط أركان ممتازا جمع بين التخصص العسكري و الرأي السياسي الحصيف. وكانت علاقته الخاصة بالعمل مع أشكول وثيقة و متناغمة. وقد

ترك له أشكول هامشا غير قليل من حرية العمل و أعطاه الدعم الكامل و لكنه كان ينتظر منه معلومات كاملة عن كل أمور الدفاع الهامة. وكان رئيس الوزراء الجديد يقوم غالباً بإطلاق وابل من الأسئلة على رفاقه. وربما كان يبدو ذلك مضجراً بعض الشيء، ولكن أشكول كان يفعل ذلك من أجل غرضين: الأول، أن هذه الأسئلة كانت موضوعة على نحو يسمح له بالحصول على مزيد من المعلومات قبل أن يلزم نفسه بشكل نهائي، وأحياناً قادته المعلومات الإضافية إلى تغير رأيه. الثاني، أنها كانت موضوعة بحيث تجعل من الشخص الموجهة إليه طرفاً في القرار.

وفيما يختص بأهداف سياسة الدفاع الإسرائيلية، كان رئيس الوزراء ورئيس الأركان على وفاق تام. والخطة الخمسية الأولى لجيش الدفاع الإسرائيلي التي كانت تنفذ تحت إشراف رابين، قد عكست اتفاقا موسعاً على أن " دولة إسرائيل يمكنها أن تحقق أهدافها القومية على نحو تام داخل حدود اتفاقية الهدنة ". وكان المضمون الواضح لذلك أن إسرائيل لا تحتاج أكثر من الأراضي التي بحوزتها. وكان هناك مضمون آخر وهو أن إسرائيل لن تكون صاحبة المبادرة في شن الحرب على أي بلد عربي. أما إذا فرضت الحرب على إسرائيل، فإن الخطة تتطلب قيام جيش الدفاع الإسرائيلي باجتياح خاطف لأراضي العدو من أجل تدمير البنية التحتية المستخدمة في الحرب.

وكانت إحدى القضايا الأولى التي تحتاج إلى قرار رفيع المستوى تتمثل في مستقبل البرنامج النووي الإسرائيلي. وفي يوم ٤ يوليو، بعد مرور أسبوع على توليه الوزارة، تلقى أشكول خطاباً من الرئيس كيندي يتعلق بمفاعل ديمونة. إلا أن بعض الوزراء الإسرائيليين رفضوا المطالب الأمريكية التي جاءت بالخطاب لأنه يتضمن أمورا تتعلق بالتفتيش على المفاعل، ولكن أشكول قرر أن يحذو حذو سلفه. فقد أقنع كيندي بأن مفاعل ديمونة مخصص تماماً للأغراض السلمية، وهو يوافق من حيث المبدأ على زيارته بواسطة خبراء أمريكيين ولكنه لا يوافق على وجود نظام تفتيش دائم أو متطفل. وقد بدا كيندي راضياً عن هذه التأكيدات وعن التوضيحات الشفهية التي بعث بها أشكول إليه عبر السفير الأمريكي في تل أبيب ومن خلال الموافقة على الزيارات، التي ظلت طبيعتها ونطاقها مجهولين على نحو متعمد، كان أشكول يهدف إلى تطمين كيندي إلى أن إسرائيل ليست على وشك اتخاذ قرار سياسي بعبور الحد الفاصل و البدء في إنتاج أسلحة نووية.ولم يقم أشكول، كما كان يزعم منتقدوه، باستبعاد الخيار النووي أو تجميد البرنامج النووي. أما ما أكد عليه فهو الإحجام عن تبني أي استراتيجية نووية، كما فعل بن جوريون من قبل وفي المقابل حصل أشكول على التزام أمريكي أوضح بأمن إسرائيل ومحادثات

استراتيجية بين خبراء البلدين و الوصول إلى ترسانة الأسلحة الأمريكية التقليدية. لقد كان حلاً كلاسيكياً وسطاً من ماركة أشكول، حيث يحصل على أكثر مما يعطي.

وقد واصلت علاقات إسرائيل بأمريكا التحسن حينما تولي ليندون جونسون مقاليد الرئاسة بعد اغتيال كيندي. وعندما كان عضواً بالكونجرس و نائباً للرئيس اتبع جونسون خطاً مؤيداً لإسرائيل، وواصل إبداء تأييده القوي لإسرائيل بعد تولى الرئاسة وفى بداية يونيو ١٩٦٤ سافر أشكول فى زيارة رسمية للولايات المتحدة، وهو الشرف الذى لم يحصل عليه بن جوريون. ومن الناحية السيكولوجية كانت الزيارة الرسمية تمثل خطوة كبرى للأمام. وكان الموضوعان الأساسيان المطروحان للبحث هما احتياجات إسرائيل من السلاح وتحلية مياه البحر، وقد وعد جونسون بتقديم مساعدة جوهرية فى الموضوعين. وفي نهاية الزيارة، تم إصدار بيان مشترك ضد استخدام القوة و العدوان. وقد تضمن البيان أيضاً الحاجة إلى الحفاظ على سلامة أراضى كل الدول، وقد أشار هذا إلى التخلى النهائي عن أى خطط أمريكية لتغيير اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩. وقد عاد أشكول إلى الوطن وقد تعززت منزلته كزعيم قومى إلى حد كبير.

وفي تقريره عن الزيارة إلى أمانة الحزب، أفاد أشكول بأن جونسون قد أعطاه انطباعاً بأنه مهتم لأقصى حد بأمن وسلامة إسرائيل. و الأمر الذى لا يقل أهمية عن الإسهام الذى أسهمت به الزيارة فى قوة الردع العسكرية الإسرائيلية كما يقول أشكول، هو قدرتها على الردع السياسي. فقد أوضحت للعرب أن إسرائيل لا تقف بمفردها وعلى ذلك فإن الزيارة قد مثلت لإسرائيل خطوة هامة على طريق الهدنة الذى كثيراً ما راوغ بن جوريون، ألا وهو ضمان أمريكى لسلامة أراضى إسرائيل. وفى الوطن قام أشكول بترسيخ دعائم سلطته من خلال التفاوض حول دمج ماباى و أحدوت هاافوداح، مما أدى فى النهاية إلى تجمع جديد عرف باسم التجمع. وكان هذا الاندماج خطوة حاسمة فى صراع القوى داخل ماباى بين الشباب المتعجلين الذين تركهم بن جوريون من خلفه و الحرس القديم للحزب. وكان أحدوت هاافوداح من الممكن أن يقدم مجموعة من القادة الشباب الذين لديهم خبرة جيدة فى أمور الدفاع، مثل إيسار جاليلى و إيجال آلون وموشيه كارميل، الذى كان يقود الجبهة الشمالية فى حرب الاستقلال. والواقع أن هؤلاء القادة لم يشاركوا أشكول إحجامه و اعتداله فى التعامل مع حوادث الحدود. ولكنهم كانوا يقفون بجانبه بقوة و إلى جانب رئيس الأركان، وذلك فى الجدل الدائم حول الاستراتيجية النووية. وكان افتراضهم المبدئى يقول أن جيش الدفاع الإسرائيلى يجب أن تكون لديه القدرة على التعامل مع أى حدث عربى محتمل من خلال الأسلحة التقليدية وحدها. وعلى ذلك فقد

كانوا سعداء بقرار أشكول بإعطاء الأولوية لتدعيم القدرة على خوض حرب تقليدية وذلك أكثر من دفع عجلة البرنامج النووي.

لقد أدى الاندماج مع أحدوت هاافوداح إلى إعطاء بن جوريون الفرصة لتنغيص حياة خليفته، وذلك من خلال إعادة " فضيحة لافون " إلى الأذهان. وكان أحد الأسباب المحتملة لسلوك بن جوريون هو غيرته من نجاح الرجل الذى خلفه فى الحكم ورغبته فى أن يحل محله كما حل محل شاريت فى عام ١٩٥٥. وأياً كانت دوافعه فإن بن جوريون قد انقلب على صديقة القديم بعنف وغل غير مسبوقين، معلناً عدم صلاحيته للحكم. وقد اتهم بن جوريون أشكول بأنه قد حقق فشلاً ذريعاً فى الأمن. فقد شرح له قواده الشباب فى لقاء خاص أن أشكول قد عرض الخيار النووى للخطر من خلال الإذعان للمطالب الأمريكية للتفتيش على مفاعل ديمونة. وهذه المزاعم كانت غير دقيقة على الأقل. وقبل أن يسبب الانشقاق النهائي، قدم بن جوريون اقتراحاً صريحاً بعزل أشكول وذلك فى مؤتمر الحزب. وفى يونيو ١٩٦٥، بعد أن رفض اقتراحه، شكل بن جوريون حزبه السياسى الخاص المنشق، رافى " تجمع عمال إسرائيل ". وقد استقال كل من موشيه ديان و شيمون بيريز من الحكومة والحزب الحاكم وتبعا رئيسهما القديم إلى الأحراش السياسية.

وقد أطلق منتقدو رافى عليه اسم الحزب النووى باعتبار أن هاجسه الأول هو الاستحواذ على القنبلة النووية. ولم يكن رافى كحزب لديه فلسفة اجتماعية و اقتصادية متماسكة أو متفق عليها. فقد كان ما يجمع زعماءه هو التعطش إلى السلطة والرغبة فى ممارسة سياسية أكثر عدوانية فى الصراع مع جيران إسرائيل. وقد بدا أن الحزب يرغب فى إعادة سياسة القبضة الحديدية للانتقام العسكرى التى كان يمارسها الدويتو بن جوريون – ديان فى بداية الخمسينيات. لقد تم شجب سياسة أشكول المعتدلة نحو العرب باعتبارها محاباة خطرة. فقد قيل أن نداءاته من أجل السلام تضعف القوة الرادعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفى ذلك الوقت أثار الحبيب بورقيبة الرئيس التونسى ضجة كبرى لرفاقه العرب بالتخلى عن أمل تدمير إسرائيل وتحقيق السلام معها بناء على حدود التقسيم الواردة بقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ وعودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد رحب أشكول بالدعوة الواقعية التى نادى بها الرئيس التونسي، وخاصة اقتراح أن النزاع العربى الإسرائيلى يمكن أن يحل بالوسائل السلمية، على الرغم من عدم استطاعته الموافقة على تفاصيل البرنامج المقترح. ولكن حتى هذا الترحيب الحذر كان كثيراً جداً بالنسبة لقادة رافى. وقد استندوا إليه باعتباره دليلاً على أوهام السلام المسيطرة على ذهن حكومة أشكول. وقد أصبحت هجماتهم أكثر حدة وعنفاً مع اقتراب الانتخابات العامة.

وفى الانتخابات التى أجريت فى ٢ نوفمبر ١٩٦٥، سحق أشكول بن جوريون. فقد فاز التجمع بـ ٤٥ مقعداً في الكنيست وحصل ماباى على ثمانية مقاعد وقبل الانتخابات مباشرة اندمج " حيروت " مع " الحزب الليبرالى " لتكوين حزب " جاحال " Gahal، ولكن الحزب الجديد قد حصل فقط على ٢٦ مقعداً وكثمن للاندماج، وافق حيروت على إسقاط مطالبته بكل أرض إسرائيل. وقام بعض أعضاء الحزب الليبرالى بدخول الانتخابات تحت اسم مستقل وهو الحزب الليبرالى المستقل وحصل على خمسة مقاعد. وبعد مرور شهرين على الانتخابات قام أشكول بتكوين ائتلاف بأغلبية ٧٥ مقعدا فى الكنيست البالغ عدد مقاعده ١٢٠ مقعداً. وقد اشتمل الائتلاف على التجمع و ماباى والحزب القومى الدينى و الحزب الليبرالى المستقل وحزبين صغيرين. وقد اشتملت المعارضة على جاحال و رافى و أجودات إسرائيل.

وقد عزلت جولدا مائير من منصب وزيرة الخارجية، وكان يفترض أن يكون ذلك نهاية عملها السياسى، ولكن بعد مرور عام على ذلك تم استدعاؤها للعمل كأمينة عام للتجمع. وحل محلها أبا إيبان كوزير للخارجية. وفيما يختص بعلاقتهما بالعالم العربى، فقد كانا مختلفين تماماً، حيث إنها كانت تنتمى لجناح الصقور فى الحزب بينما كان هو من رواد الحمائم. وفى مذكراته يقدم إيبان الموجز الآتى لوجهات نظره :

" فى الستينيات كان المذهب الأمنى الإسرائيلى متمحوراً حول فكرة قوة الردع المستقلة. وقد أيدت هذا التعريف. وكنت أومن بأن استراتيجيتنا نحو العالم العربى يجب أن تحتوى على مرحلة مليئة بالإنهاك. أولاً يجب أن يجبروا على اليأس من إمكانية تدميرنا وتصفيتنا. وفى تلك المرحلة ربما يرون أن هناك مزايا و اضطرارا " لإتمام الصفقة ". وقد علمتنى خبراتى وقراءاتى أن أولئك الذين يكونون أكثر تعطشاً للسلام ليسوا دائماً هم من يحصلون عليه. وفى نفس الوقت، كتبت وقلت أنه حتى إذا أنشأنا حائطاً ضد الهجوم أو التهديد بالعدوان، فإننا يجب أن يكون لدينا باب فى ذلك الحائط فى حالة ما إذا كان الإنهاك قد كتب له النجاح و سعى جيراننا إلى التعايش معنا. وكان هدفنا الملح هو الحفاظ على توازن ردع كاف من أجل جعل الدول العربية أو على الأقل بعض عناصر قياداتها، تمضى إلى الخيار الواقعى المتمثل فى التسوية ".

وفى آرائه الخاصة بالعلاقة مع العرب، كان أشكول أقرب إلى وزير الخارجية الجديد منه إلى وزيرة الخارجية السابقة. ربما يكون الرجلان قد جاءا من خلفيتين مختلفتين، ولكنهما كانا مشتركين فى الإيمان المطلق بأن إسرائيل تستطيع أن تعتنى بنفسها، وفي الرغبة فى استكشاف كل وسيلة ممكنة للوصول إلى تسوية مع العرب، وفى

النظرة المتفائلة للمستقبل. وكانت علاقة العمل بين الرجلين سلسة وبلا قيود وكانا مكملين لبعضهما البعض بدرجة ملحوظة، حيث كان أشكول يقدم التقييم الأساسي المنطقي للأمور بينما يقوم إيبان بالعرض الدبلوماسي المتخصص للموضوع. وقد أعجب أشكول بإيبان من أجل مهارته في عرض قضية إسرائيل على العالم، ولكنه شعر أنه كان منفصلاً عن واقع مشاكل الأمن القومي لإسرائيل. وكان مؤمناً بأن إيبان يمكنه دائماً أن يلقي خطاباً فصيحاً، ولكنه كان أقل إيماناً بأن يستطيع الوصول للحل الصحيح. وبطريقته الساحرة الرائعة المعتادة، كان يطلق على إيبان اسم الماهر الأحمق. وقد احترم إيبان أشكول بسبب ذهنه المتفتح وقدرته على التوفيق بين الاعتبارات ووجهات النظر المتعارضة في صياغة السياسة الخارجية، ومهارته في صنع السياسة الخارجية، ومهارته في حشد التأييد المحلي خلف السياسة الخارجية للحكومة.

وأهمية هذه المهارة الأخيرة يجب ألا يقلل من شأنها، لأن سياسات الحزب و المنافسات الشخصية وصراعات السلطة الداخلية كثيراً ما كانت تقف عقبة على طريق العلاقات الخارجية للدولة. فحزب رافي على سبيل المثال قد اعتاد على استغلال سياسة أشكول المعتدلة نحو العرب كعصا لضربه بها. ويمكن إضافة المثال الخاص باقتراح السلام المصري الذي لم يتم الرد عليه بسبب الصراعات السياسية داخل مؤسسة الدفاع الإسرائيلية.

وكانت الشخصيتان الأساسيتان في الصراع هما ماير آميت وإيسار حارئيل. فقد تم تعيين آميت كرئيس للموساد وذلك بواسطة دافيد بن جوريون وذلك على أثر استقالة إيسار حارئيل في مارس ١٩٦٣. وكان أميت مقرباً من حزب رافي وخصوصاً ديان، الذي كان ضابطه الأعلى في جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد تم تعيين حارئيل مستشاراً لأشكول لشئون المخابرات في سبتمبر ١٩٦٥، وذلك إلى حد بعيد نتيجة لضغوط جولدا مائير و إيجال آلون. وقد قام حزب رافي بشن حملة ضد حارئيل في وسائل الإعلام، زاعماً أنه يستغل بواسطة أشكول من أجل مساعدته في صراعه السياسي ضد بن جوريون. ولقد كانت العلاقات بين حارئيل و أميت متوترة وحادة إلى أبعد مدى، وأحس مجتمع المخابرات بأكمله بالشجار و أصدائه.

ومع اقتراب عام ١٩٦٥ من نهايته تلقى آميت دعوة للذهاب إلى القاهرة من أجل الالتقاء سراً بعبد الحكيم عامر، النائب الأول للرئيس ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية. وبما أن عامر كان الصديق الشخصي المقرب لناصر، فليس من المرجح أن الدعوة قد وجهت دون علم ناصر. وقد كان آميت نفسه يؤمن بأن هذه فرصة للاتصال

بناصر و يجب ألا يدعها تفلت من يده. وكانت مصر في ذلك الوقت تمر بأزمة اقتصادية خانقة، وقد كان عامر يرغب في أن تقوم إسرائيل بمساعدة مصر للحصول على مساعدة اقتصادية أمريكية. وفي المقابل وعد بأن تقوم مصر بالحد من دعاياتها المضادة لإسرائيل وتقليص نطاق المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل و السماح للبضائع الإسرائيلية بعبور قناة السويس ولكن ليس في ظل العلم الإسرائيلي.

وكان ليفي أشكول مؤيداً لإتمام الزيارة وقام بإخطار الأمريكيين بها. وقد رغب أيضاً في أن يكون آميت مصحوباً بزانيف دينشتاين، نائب في الدفاع للشئون الاقتصادية. وقد اعترض حارئيل على الزيارة، محذراً من أن هذه الدعوة هي مجرد خدعة. وقد اقتنع بعض الوزراء برأى حارئيل بأن إسرائيل لن تجني شيئاً من مناورة تهدف إلى تحسين علاقات مصر بالولايات المتحدة. وكلما كان يتم طرح الموضوع للمناقشة كانت تثار اعتراضات جديدة. وفي النهاية قبع آميت و دينشتاين بالمنزل ولم تكن هذه ساعة النهاية بالنسبة لأشكول. وقد سمح للسياسة البيروقراطية بأن تسيطر على استجابة إسرائيل، أو بمعنى أصح عدم استجابتها، للالتقاء بالرجل الثاني في مصر. وليست هناك وسيلة بالطبع لمعرفة ما كان يمكن أن يسفر عنه هذا اللقاء وكل ما يستطيع أن يقوله المرء على نحو مؤيد هو أن المصريين قد وجهوا دعوة للقاء رفيع المستوى و رفضها الإسرائيليون.

ولقد كان أشكول أكثر نجاحاً في إقامة قناة اتصال سريه مع الملك حسين ملك الأردن وفي عزلها عن أهواء السياسة المحلية. وقد كان الهدف من هذه الاتصالات هو تبادل وجهات النظر حول قضية الأمن القومي وتسهيل التعاون العملي و استكشاف إمكانيات التوصل إلى تسوية. ومن الشخصيات الجوهرية على الجانب الإسرائيلي دكتور ياكوف هيرتسوج، مدير عام مكتب رئيس الوزراء و المستشار السياسي الحائز على الثقة. وقد التقى هيرتسوج مع الملك حسين في لندن في يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ في عيادة الطبيب اليهودي للملك، دكتور إيمانويل هيربرت. وكان ذلك اللقاء الأول في سلسلة طويلة من اللقاءات بين الملك و المسئولين الإسرائيليين. وقد أخذ الملك حسين زمام المبادرة في تنظيم هذا اللقاء، وقد شرح أسباب ذلك في وقت لاحق :

" كان لابد أن يقوم المرء بكسر ذلك الحاجز والبدء في حوار سواء أكان ذلك سوف تكون له ثمار فورية أم لا. ولكن كان من المهم توجيه ذلك و التصدي له بشكل مباشر و عدم إتاحة الفرصة للاعبين آخرين لكي يلعبوا بنا. وبالصدفة كان لدى صديق عزيز جداً وهو الدكتور هربرت الذى كان يعتني بصحتي، وأنا...... أعتقد أنه قد قدم لي الغرض الذى يتضمن إمكانية حدوث بعض الاتصالات، وقلت له " حسناً ". هكذا بدأ الأمر. محاولة

الاستكشاف و محاولة اكتشاف كيف يبدو عليه الجانب الآخر للموضع. و ما هي سماته ؟".

وقد أخبر الدكتور هيرتسوج الملك بأن إسرائيل تتفهم اهتمامه الخاص بموضوع تجنب اشتباكات الحدود تفهماً كاملاً و تتفق معه في ذلك. وقد مضى في إرضاء وتطمين الملك بالقول " إن إسرائيل تهتم بسلامة أراضي المملكة الأردنية وسيادتها ومصالحها، كما تهتم بمصلحتها الشخصية. ونحن لدينا ما يدعونا للاعتقاد بأن ناصر يأخذ في حسبانه أن حدوث أزمة في الأردن سوف يؤدي إلى تدخل إسرائيل ". وقد نظر الملك إلى العلاقات مع إسرائيل نظرة بعيدة المدى : " بما أن التوصل إلى تسوية نهائية يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً، فإن و اجبنا التاريخي هو إقامة قنوات للتعاون على نحو حريص و ملائم من أجل الوصول إلى التسوية النهائية ". وقد أعرب أيضاً عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها إسرائيل في الماضي لإحباط المؤامرات المدبرة ضد نظامه.

وفي الاجتماع التالي مع الملك، والذي عقد في باريس في ١٩٦٥، كانت إسرائيل ممثلة في جولدا مائير، وكان بصحبتها ياكوف هيرتسونج. وكانت العلاقات بين العالم العربي و إسرائيل في أدنى صورها بسبب قرار الجامعة العربية بتحويل مجرى نهر الأردن. ومع ذلك يتذكر الملك حسين :

" إنه كان اجتماعاً جيداً. فقد كان لقاء تذويب الجليد ومعرفتنا لبعضنا البعض. وقد تحدثنا عن أحلامنا بأن يعيش أطفالنا و أحفادنا حقبة من السلام بالمنطقة و أعتقد أنها اقترحت أنه قد يجيء يوم ما نستطيع فيه نبذ القوة المسلحة و أن نشيد نصباً تذكارياً في القدس يرمز إلى السلام بيننا ويرى الشباب مدى هشاشة ذلك الصراع الذي كان ومدى العبء الثقيل الذي كان يثقل كاهلينا ولم يتجاوز الاجتماع ذلك. لم يحدث الكثير في الواقع، ولكن مجرد الاتفاق على بقاء خطوط الاتصال مفتوحة بقدر الإمكان".

وقد مهدت هذه اللقاءات المبكرة الطريق لتعاون أكبر في مجال المعلومات بين البلدين. وقد أمد الإسرائيليون جهاز المخابرات الأردني بالمعلومات عن الأنشطة المعادية و المؤامرات الخاصة باغتيال الملك. وقد اتفق الجانبان على احترام حصص المياه المخصصة لهما بواسطة إيريك جونسون. وقد خرج الأردن على الموقف العربي الموحد عندما وافق على تحويل إسرائيل للمياه إلى النقب، بينما وافقت إسرائيل على مشروعات الأردن المتنوعة لتخزين المياه. وقد وافقت إسرائيل في الواقع على دعم طلب الملك حسين لمساعدة أمريكية عسكرية، ولكن على شرط عدم نشر الدبابات الأمريكية في الضفة الغربية. وعلى ذلك، فقد ساد سلام فعلي بين إسرائيل و الأردن في السنوات الثلاث الأولى لحكومة أشكول على الرغم من أنشطة القوات الفلسطينية غير المنتظمة المنطلقة من الأراضي

الأردنية و العدد المحدود من الغارات الانتقامية الإسرائيلية.

كانت الجبهة المصرية أكثر هدوءاً حتى من الجبهة الأردنية وكان اشتراك مصر فى حرب اليمن أحد أسباب تجنب مصر لاشتباكات الحدود مع إسرائيل. وكان تقدير ناصر بأن إسرائيل أقوى عسكرياً من كل الدول العربية مجتمعة سبباً آخر لذلك. وعلى ضوء ذلك التقدير حث ناصر حلفاءه على الاحتراس من خطر المواجهة مع إسرائيل قبل أن يقوموا ببناء قدراتهم العسكرية. وقد تم منع القوات الفلسطينية غير النظامية من تنفيذ العمليات ضد إسرائيل انطلاقاً من قطاع غزة وذلك من أجل عدم منح إسرائيل أى عذر للقيام بأى عمل عسكرى ضد مصر.

وكانت الجبهة الوحيدة المثيرة للمشاكل فى الستينيات هى الجبهة السورية وكانت هناك ثلاثة مصادر رئيسية للتوتر بين إسرائيل و سوريا : وهى المناطق منزوعة السلاح و المياه و أنشطة منظمات حروب العصابات السورية. والصراع على المناطق منزوعة السلاح قد بدأ فى عام ١٩٤٩ و استمر على نحو متقطع منذ ذلك الحين، حيث كانت إسرائيل تحاول تعزيز سيطرتها عليها بالقوة المسلحة بينما يقوم السوريون بالمفاوضة بالقوة المسلحة و بالإضافة إلى هذا النزاع كان هناك النزاع حول المياه. وقد أجبرت إسرائيل على التخلى عن خطتها الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن إلى المنطقة منزوعة السلاح فى النقب فى عام ١٩٥٣ وفى عام ١٩٥٩ بدأت - بدلاً من ذلك - فى بناء مشروع الناقل القومى للمياه من أجل نقل الماء من بحيرة كينرت إلى النقب، وهذا المشروع اكتمل فى عام ١٩٦٤ بعد أن قررت الدول العربية، وعلى رأسها سوريا، إحباط مخططات إسرائيل من خلال تحويل مجرى نهر الأردن، وكانت النتيجة سلسلة من الاشتباكات العنيفة كانت إسرائيل لها اليد العليا فيها. وبسبب الهزيمة التى حلت بهم فى حرب المياه، بدأ السوريون المحبطون فى رعاية الهجمات التى تشن على إسرائيل انطلاقاً من أراضيهم بواسطة منظمات حرب العصابات الفلسطينية. وكان هذان المصدران الآخران هما الأهم فى الصراع. فقد قاما بتغذية التوتر الذى أدى فى النهاية إلى حرب شاملة.

يتكون نهر الأردن بواسطة التقاء ثلاثة أنهار. وهى نهر بانياس الذى ينبع من سوريا، ونهر الحزبانى، الذى ينبع من لبنان، ونهر الدان الذى ينبع من شمال إسرائيل. و حوالى ٥٠ ٪ من مياه نهر الأردن تأتى من نهرى بانياس و حزبانى و الخمسون بالمائة الأخرى تأتى من نهر الدان. وكان أشكول، المدير السابق لشركة مياه ميكوروت، غارقاً حتى أذنيه فى مشكلة المياه. فقد اشترك فى العديد من المناقشات وكان يؤمن بأنه بدون السيطرة على موارد المياه فإن الحلم الصهيونى لن يتحقق. وبدون المياه لن تكون هناك

زراعة، و الزراعة هى أساس وجود الشعب اليهودى على أرض إسرائيل، كما قال.

وكان جنرالات جيش الدفاع الإسرائيلى أكثر اهتماماً بالجانب العسكرى لنزاع المياه أكثر من اهتمامهم بالجانب الاقتصادى، وكان لديهم الكثير من الحسابات القديمة لتصفيتها مع السوريين. وقد عبر قائد اللواء إسرائيل ليور، مساعد أشكول، عن تشككه فى أن تؤدى السلسلة اللانهائية من الفعل ورد الفعل إلى حرب شاملة :

" هناك حرب طاحنة تدور رحاها فى الشمال وذلك من أجل موارد المياه. وهذه الحرب كانت موجهة بواسطة رئيس الأركان، إسحاق رابين، بالإضافة إلى القائد المسئول عن الجبهة الشمالية، دادو إليعازر. وكان لدى إحساس داخلى غير مريح بشأن ذلك الموضوع. فطوال الوقت يبدو لى أن رابين يعانى مما أسميه " العرض السورى ". وفى رأيى، أن كل أولئك الذين خدموا عبر الخطوط الأمامية للجبهة تقريباً...... كانوا مصابين بالعرض السورى. فالخدمة على هذه الجبهة فى مواجهة العدو السورى تغذى الإحساس بالكراهية غير العادية للشعب و الجيش السورى. فيبدو لى أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين موقف الإسرائيليين من الجيش الأردنى أو المصرى و موقفهم من الجيش السورى...... فنحن نحب أن نكرههم.

وقد كان رابين و دادو فى منتهى العدوانية فى تنفيذ العمليات الخاصة بمنابع المياه فى الشمال. وقد أصبحت الحوادث المتعلقة بهذه المنابع و الخاصة بالسيطرة على المناطق منزوعة السلاح جزءاً لا يتجزأ من الروتين اليومى.

وفى يناير ١٩٦٤ عقد مؤتمر قمة للجامعة العربية بالقاهرة. وكان البند الرئيسى فى جدول الأعمال التهديد الذى يشكله تحويل إسرائيل للمياه من الشمال لرى الجنوب و النقص المتوقع لواردات المياه إلى سوريا و الأردن. وكان رد المؤتمر على هذا التهديد خطراً للغاية. ومقدمة قراراته بدأت بما يلى :

" إن وجود إسرائيل هو تهديد أساسى تتفق الأمة العربية جميعاً على وجوب التخلص منه. وبما أن وجود إسرائيل هو خطر يهدد الأمة العربية، فإن تحويلها لمياه نهر الأردن يضاعف من خطرها على الوجود العربى. وعلى ذلك، فإن الدول العربية يجب عليها أن تعد الخطط الضرورية من أجل التعامل مع الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للقضية. و إذ لم تتحقق النتائج المطلوبة، فإن الاستعدادات العربية العسكرية، حينما تكتمل، سوف تشكل الوسائل العملية المطلوبة من أجل التصفية النهائية لإسرائيل ".

كانت هذه المرة الأولى التى تعلن فيها الدول العربية بشكل جماعى فى وثيقة رسمية أن هدفها النهائى هو تدمير دولة إسرائيل. وقد تلى هذه المقدمة قرارات خاصة وعلى درجة

عالية من الأهمية : تحويل منابع نهر الأردن في سوريا و لبنان، و إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (P LO)، وإقامة قيادة عسكرية عربية موحدة. وقد تم تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد مرور عدة أشهر وتم تعيين أحمد الشقيري كأول رئيس لها. وقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية في بادئ الأمر منظمة سياسية تحت إشراف الجامعة العربية، وكانت مصر تلعب الدور الأكبر في توجيه أنشطتها. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية كان لها جناح عسكري، وهو جيش التحرير الفلسطيني (PLA) الذي كانت وحداته متناثرة في مختلف الأقطار العربية وكانت خاضعة لقياداتها العسكرية. وبالتدريج ظهر على الساحة عدد من المنظمات الفلسطينية الأخرى بجانب فتح، التي كانت موجودة منذ عام ١٩٥٨.

وقد أخذ زعماء إسرائيل قرارات المؤتمر بمنتهى الجدية على الرغم من إدراكهم للانقسامات و الصراعات الموجودة في المعسكر العربي. وكانوا يدركون أن الأردن ولبنان، كانا ينظران إلى القيادة العربية الموحدة، التي كان من المفترض أن يرأسها جنرال مصري، على أنها تهديد لاستقلالهما. وقد أعلنت جولدا مائير في إحدى ندوات الحزب أنه حتى على الرغم من أن بعض الدول العربية كانت غير متجاوبة مع قرارات المؤتمر العربي ومعترضة عليها، فإن إسرائيل يجب ألا تفترض أن القيادة العربية الموحدة هي مجرد حبر على ورق. أما إسحاق رابين فقد كان من رأيه أن المؤتمر قد صنع نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وحسب رأيه، فإن جذور حرب الأيام الستة تعود إلى مؤتمر القاهرة.

وقد عقد مؤتمر قمة عربي آخر في الإسكندرية من ٥ إلى ١١ سبتمبر ١٩٦٤. وهذا المؤتمر وافق على الخطط التفصيلية التي أعدت من أجل تحويل مجرى نهر الأردن و الخطة العسكرية المشتركة للدفاع عن هذا المشروع. وقد أصدر مجلس الجامعة نداء يطالب بتحرير فلسطين من الامبريالية الصهيونية و التأكيد على الحاجة إلى تجنيد كل الإمكانيات العربية وحشد كل الطاقات ضد العدو المشترك. كما رحب المجلس بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية من أجل دعم الكيان الفلسطيني و توحيد الكفاح العربي لتحرير فلسطين.

ومرة أخرى نظرت إسرائيل إلى قرارات المؤتمر العربي نظرة جادة. وفي مذكرة إلى مجلس الأمن، قام ميخائيل كوماي، مندوب إسرائيل الدائم بالأمم المتحدة، بلفت الانتباه إلى النداء السابق. وقد كتب يقول " إن المغزى الواضح لهذا النداء هو أن ثلاث عشرة دولة من أعضاء الأمم المتحدة قد وضعت لنفسها هدفاً يتمثل في تصفية دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، أعلنت أن هناك هدفاً مركزياً يوجه أعمالها الجماعية، وقررت تجنيد كل

مواردها القومية لتحقيق ذلك الهدف ". وقد قيل أن قرارات الإسكندرية تتعارض على نحو صارخ مع ميثاق الأمم المتحدة ومع كل المبادئ التى تنظم العلاقات بين الدول. وقد قام أشكول، فى بيانه أمام الكنيست فى ١٢ أكتوبر، بتوضيح أن قرارات المؤتمر تعبر عن تحويل فى مركز الثقل من الشعارات القومية الجوفاء إلى الاستعداد المتأنى من أجل المواجهة الحاسمة مع إسرائيل. وقد أكد على أن إسرائيل مصممة على حماية مصالحها الحيوية وعلى مواصلة خطتها فى سحب الكميات المخصصة لها من المياه من بحيرة كينرت و ذلك تبعاً لمشروع جونسون.

وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء كان متحداً فى عزمه على منع تنفيذ الخطة العربية لتحويل مجرى النهر، فقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة بشأن الوسائل الملائمة لتحقيق ذلك. وكان موشيه ديان يؤمن بأن إسرائيل لن تستطيع منع ذلك بأى وسيلة سوى الحرب. وقد قام حتى بنشر أحد المقالات قال فيه أنه إذا مضى العرب قدماً فى ذلك فإن الحرب ستكون لا مناص منها. وقد اقترح إسرائيل جاليلى و رفاقه أن إسرائيل يمكنها أن تستغل أحد حوادث المنطقة منزوعة السلاح من أجل احتلال بعض الأراضى السورية حول نهر بانياس وتحتفظ بها أطول فترة ممكنة وذلك لممارسة التهديد بها فى حالة استئناف العمل فى تحويل مجرى النهر. وقد بدا هذا الاقتراح مستفزاً بالنسبة لأشكول، الذى انحاز لاقتراح رئيس الأركان أما رابين فإنه قد اقترح منع التحويل من خلال تدمير المعدات الثقيلة التى بدأ السوريون تجميعها بالقرب من الحدود.

وفى يوم ١٣ نوفمبر، تم استدعاء أشكول لاتخاذ قرار عاجل. فقد قام السوريون بفتح النيران على وحدة من حرس الحدود الإسرائيلية، حيث زعموا أنها قد عبرت الحدود. وقد قام رابين بالاتصال بأشكول من أجل التصريح له بإرسال القوات الجوية الإسرائيلية (IAF) للهجوم على المواقع السورية. ولأنه لم يتم استخدام السلاح الجوى لإسرائيل فى اشتباكات الحدود منذ عام ١٩٥١، وذلك خوفاً من اندلاع الحرب، وقد أدرك أشكول الأخطار التي ينطوى عليها ذلك فقد كان يدرك أن الاستعانة بالسلاح الجوى يمكن أن تشكل عملاً ضخماً من أعمال التصعيد العسكرى للموقف ولم يكن يعترض على الانتقام من حيث المبدأ، ولكنه كان انتقائياً فى استعمال القوات المسلحة و حريصاً على عدم جعل الأمور أسوأ مادام يمكن تجنب ذلك. فى هذه الحالة، لأنها مخاطرة كبيرة، ولكنه صرح باستخدام السلاح الجوى ضد مصادر إطلاق النار السورية. وهذا العمل دل على وجود سياسة جديدة وعنيفة ضد سوريا و أى طرف آخر مشترك فى مشروع تحويل مجرى المياه. وفى العام التالى أجاد رابين ورجاله تقنيات قتال النوع الجديد من الحرب :

الحرب ضد الجرارات و البلدوزرات والحفارات و الأوناش. وفي أول الأمر استخدموا الدبابات من أجل ضرب المعدات الهندسية عبر الحدود بالقنابل، ولكن الدبابات كانت ذات مدى قصير و كثيراً ما كانت تخطئ أهدافها. فقاموا بتحسين دقة إصابة الهدف في الدبابات كما قاموا بزيادة مداها من ٧٠٠ – ٨٠٠ متر إلى خمسة كيلو مترات. وفي ربيع وصيف عام ١٩٦٥، قام الإسرائيليون بشن سلسلة من الغارات وذلك من أجل تدمير الجرارات السورية التي كانت تتحرك أبعد و أبعد عن الحدود. وكان هدف إسرائيل إجبار السوريين على الاختيار بين التخلي عن مشروع التحويل أو خوض الحرب. وفي النهاية قام السوريون بالتخلي عن تحويل مجرى نهر بانياس، بينما تخلى اللبنانيون عن استعداداتهم التي يعوزها الحماس لتحويل نهر حزباني.

وفي مؤتمر القمة العربي الثالث، في كازابلانكا في سبتمبر ١٩٦٥، أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أن مشروع تحويل مجرى النهر يجب أن يتوقف بسبب العدوان الإسرائيلي. وقد طالب المندوب السوري بالاستمرار في قتال العدو الصهيوني، ولكن ناصر أطلق صيحة تحذير ضد استئناف العمل في التحويل قبل أن يقوم العرب بتحسين قدراتهم العسكرية البرية و الجوية، وألمح إلى أنه إذا تصرفت سوريا على نحو منفرد، فإنها لا يمكنها الاعتماد على مساعدته. والواقع أنه سلم بأن إسرائيل قد ربحت حرب المياه. والتحدي التالي الذي كان يجب على إسرائيل مواجهته هو هجمات حرب العصابات من جانب فتح التي كانت تعمل بشكل مستقل عن منظمة التحرير. و أول هجمة من هجمات حرب العصابات، في ١ يناير ١٩٦٥، كانت تهدف إلى نسف أنابيب المشروع القومي الإسرائيلي لنقل المياه في عين بون، على الضفة الغربية لنهر الأردن. وكانت الإستراتيجية العامة لفتح تتمثل في جر الدول العربية إلى الحرب مع إسرائيل من خلال إشعال النار على الحدود. وقد حاولت استخدام كل دول المواجهة كقواعد انطلاق للعمليات ضد إسرائيل، ولكن كانت سوريا هي البلد الوحيد الذي أعطى مقاتلي فتح المساعدة و التشجيع وقد منعت السلطات المصرية فتح من العمل ضد إسرائيل من قطاع غزة و سيناء. وكانت المعارضة الأردنية لفتح أكثر قوة، ولكن لم يكن من الممكن دائماً منع الوحدات الصغيرة من عبور الحدود إلى إسرائيل.

وفي ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ تحولت إسرائيل فجأة عن الهجمات الانتقامية الصغيرة الرمزية ضد الأردن وذلك من خلال شن هجمة مدوية على قرية سامو، جنوب الخليل على الضفة الغربية وقد أدى الهجوم الذي تم في وضح النهار و خلال قوة ضخمة تساندها الدبابات، إلى مقتل عشرات الجنود الأردنيين و تدمير ٤١ منزلاً. وكانت إسرائيل تشير

بإصبع الاتهام إلى سوريا، وعلى ذلك فإن الهجوم على الأردن جاء كمفاجأة كاملة في داخل وخارج إسرائيل والسبب الذى قدمه المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلى للغارة هو أن المخربين الذين قاموا بزرع الألغام على الجانب الإسرائيلى من الحدود قد جاءوا من منطقة الخليل، ولكن لم يتم تقديم تفسير مرض لنطاق أو شدة الهجوم.

وداخل الأردن كانت الغارة لها آثار كبيرة من عدم الاستقرار. فقد كشفت مدى ضعف جيش الملك حسين و فجرت قلقاً واسع النطاق و احتجاجاً على نظامه. شعر الملك حسين بالخيانة من جانب الإسرائيليين لأن تصرفهم يتناقض مع هدفهم السابق بأمن و استقرار الأردن. وقد حدثت الغارة فى يوم عيد ميلاده وقتلت واحداً من أقرب أصدقائه :

" لقد خلقت بالفعل تأثيراً مدمراً فى الأردن نفسها لأن هذا العمل، إذا كان قد تم فعلاً انطلاقاً من الأردن، لم يكن شيئاً تسمح به الأردن أو ترعاه أو تؤيده بأى شكل أو وسيلة من الوسائل. وتبعاً للطريقة التى كنت أفكر بها فى ذلك الوقت، فإننى لم أستطع أن أتخيل إذا تم نسف خزان رى صغير أو ماسورة مياه بافتراض حدوث ذلك - وهو أمر لم أتأكد منه بالضرورة – فلماذا يكون رد الفعل على هذه الشاكلة ؟ فهل هناك أى توازن بين العملين ؟ لماذا يقوم الإسرائيليون بالهجوم بدلاً من محاولة إيجاد طريقة للتعامل مع الأخطار بطريقة مختلفة، بطريقة مشتركة ؟ وعلى ذلك فقد كانت صدمة، وكانت هدية عيد ميلاد غير سارة إلى حد كبير ".

وقد صدم إسحاق رابين بسبب عواقب غارة سامو. وأكد مراراً وتكراراً على أنه بينما تكون مشكلة سوريا هى نظامها، فإن المشكلة الموجودة فى الأردن هى المدنيون الذين يساعدون أعداء إسرائيل من الفلسطينيين. وخطة العمل التى اقترحها على مجلس الوزراء كانت تهدف إلى إلحاق الإصابات بالفيلق العربى وتوجيه تحذير فى نفس الوقت للمدنيين لعدم التعاون مع المخربين الفلسطينيين. وقد فاقت الأضرار التقديرات التى قدمها لمجلس الوزراء و اعترف فى وقت لاحق بأن أشكول كان محقاً فى غضبه عليه. فقد قال " إننا لم تكن لدينا أسباب سياسية أو عسكرية للوصول إلى مواجهة مباشرة مع الأردن أو إذلال حسين ".

وقد تعرض رابين لانتقادات واسعة فى مجلس الوزراء، وفى الكنيست، وفى الصحافة بسبب دوره فى فضيحة سامو، ولم يمنحه أشكول أى تأييد. وتتذكر ميريام أشكول، زوجة رئيس الوزراء، مدى المرارة التى كان يشعر بها زوجها تجاه قادة جيش الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت. وكانت ميريام، التى كانت تعمل أمينة مكتبة بالكنيست، الزوجة الثالثة لأشكول. وقد تزوجها فى عام ١٩٦٤ حينما كان يبلغ التاسعة و الستين من

العمر وكانت هى فى الرابعة والثلاثين. وعلى نحو يتناقض بشكل حاد مع طابع أشكول المعتدل، كانت زوجته مولعة بالقتال و المواجهة وألقت الرعب فى قلوب معاونيه. وحتى أعتى جنرالات الجيش كانت ترتعد فرائصهم فى حضورها. وكانت تتوقع من الجنرالات احترام خط زوجها المعتدل تجاه العرب، وكانت أيضاً تسجل يومياتها. وأثناء النقاش حول غارة سامو قال لها زوجها "سجلى ذلك، إننى بخلاف من سبقنى، لست ممثل الجيش فى الحكومة".

لقد كانت غارة سامو خطأً مروعاً وعرف ذلك قادة جيش الدفاع الذين عادوا إلى استهداف سوريا مرة أخرى، التى كانت تشهد عملية تحول نحو التطرف. فقد تولى نظام البعث اليسارى المتطرف السلطة فى دمشق فى فبراير ١٩٦٦ وتبنى سياسة عدوانية أيديولوجية مضادة للصهيونية. وقد نادى هذا النظام بحرب شعبية لتحرير فلسطين و قام برعاية هجمات حرب العصابات التى يشنها الفلسطينيون على الأهداف الإسرائيلية وهذا الشكل الجديد من الحروب لم يكن يهدد أمن إسرائيل الأساسى، ولكنه أدى إلى تفاقم العداء المشترك بين إسرائيل و سوريا. وقد أدى تغير النظام والسياسة فى دمشق إلى تعزيز العرض السورى الذى أصاب الكثير من كبار ضباط إسرائيل. فقد كانوا مصممين على الانتقام. وفى بداية عام ١٩٦٧ واصلوا الزراعة فى المناطق منزوعة السلاح من أجل استفزاز السوريين للاشتباك معهم وكان الاتجاه العام يتمثل فى الانتقام بقوة من العدوان السورى المنخفض المستوى وتصعيد الصراع العسكرى من أجل إجبار النظام السورى على الكف عن أنشطته العدائية.

وكانت هناك علامة بارزة فى مسلسل العنف تمثلت فى المعركة الجوية التى حدثت فى ٧ أبريل ١٩٦٧ حيث تم إسقاط ستة طائرات ميج سوفيتية الصنع بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية. فقد فتح السوريون النار على جرار كان يحرث الأرض فى المنطقة منزوعة السلاح بالقرب من كيبوتز هاون، على الشاطئ الشرقى لبحيرة كينرت وقام الإسرائيليون بالرد بالمثل. وقد بدأ السوريون قصف المستوطنات الأخرى بالمنطقة. وقد تدخلت الدبابات الإسرائيلية و لكنها لم تستطع الوصول إلى كل المواقع التى كان السوريون يطلقون منها النيران وعلى ذلك طلب رئيس الأركان تصريحاً من رئيس الوزراء باستخدام سلاح الجو الإسرائيلى وحصل عليه. ومع انطلاق المقاتلات الإسرائيلية إلى الجو لإسكات المدافع السورية، تم اعتراضها بواسطة طائرات الميج السورية وحدث اشتباك جوى. و التحفظات السابقة تم التغاضى عنها حينما سمح لطائرات السلاح الجوى الإسرائيلى بالتحليق فوق دمشق. فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يقوم فيها

السلاح الجوى الإسرائيلي باختراق المجال الجوى للعاصمة السورية. وقد سقطت طائرتان من طائرات الميج السورية في ضواحي دمشق، مما حول الهزيمة العسكرية السورية إلى مهانة عامة. وكان إسقاط طائرات الميج السورية يمثل بداية العد التنازلي لحرب الأيام الستة.

وكانت استراتيجية إسرائيل لتصعيد الصراع العسكرى على الجبهة السورية هي غالباً العامل الأكثر أهمية في جر الشرق الأوسط إلى الحرب في يونيو ١٩٦٧، على الرغم من المقولة التقليدية بأن العدوان السورى هو السبب الرئيسي للحرب. وهناك اعتقاد راسخ لدي الإسرائيليين يقول بأن مرتفعات الجولان السورية تم احتلالها في حرب السادس من أكتوبر من أجل منع السوريين من قصف المستوطنات التي تقع أسفلها. ولكن الكثير من المعارك كانت تشتعل عمداً بواسطة إسرائيل. ويأتي التأييد لهذه النظرة التصحيحية للأمور في عام ١٩٩٧ من طرف غير متوقع وهو موشيه ديان. وقد توفي ديان في عام ١٩٨١، وعلى ذلك فإن هذا التأييد يأتي من القبر. ففي سلسلة من الحوارات الخاصة في عام ١٩٧٦ مع مراسل صحفي شاب يسمى رامي تال، تحدث ديان عن أخطاء ارتكبها خلال مشواره السياسي. وبعد مرور أحد وعشرين عاماً و بموافقة ابنة القائد العسكرى الشهير، يائيل ديان، قام تال بنشر تعليقاته على الحوارات مع ديان في الملحق الأسبوعي لصحيفة يديعوت أحرونوت وقد اعترف ديان أن أكبر أخطائه، كوزير للدفاع في يونيو ١٩٦٧، أنه لم يصر على اعتراضه الدائم على اجتياح مرتفعات الجولان. وقد بدأ تال بالاحتجاج قائلاً: إن السوريين كانوا يجلسون على قمة مرتفعات الجولان. وقاطعة ديان قائلاً :

" لا تفكر في ذلك أبداً. قبل كل شئ، إنني أعرف كيف بدأت ٨٠ ٪ من الاشتباكات هناك على الأقل. ففي رأيي، أن النسبة تزيد على٨٠ ٪، ولكن دعنا نتحدث عن الثمانين بالمائة. لقد حدثت على هذا النحو لقد كنا نرسل جراراً لكي يحرث مكاناً ما حيث لم يكن من المسموح فعل أي شئ، وذلك في المنطقة منزوعة السلاح، وكنا نعرف مقدماً أن السوريين سوف يبدأون إطلاق النار فإذا لم يفعلوا كنا نعطى الأمر للجرار بالتقدم أكثر، وذلك حتى يشعر السوريون بالانزعاج ويبدأون إطلاق النار. وحينئذ نستخدم المدفعية وبعد ذلك القوات الجوية أيضاً، وهذا ما حدث بالفعل. لقد فعلت ذلك، ولاسكوف وكارا (زائيف تسور، القائد السابق للأركان قبل رابين) قد فعلا ذلك، و إسحاق فعل ذلك، ولكن يبدو لي أن أكثر من استمتع بهذه اللعبة كان دادو (دافيد إليعازر، قائد الجبهة الشمالية، ٦٤ – ١٩٦٩). ومن خلال استعادته للأحداث، فإن ديان لم يستطع أن يشير إلى مفهوم استراتيجي واضح كان يحكم سلوك إسرائيل في المنطقة منزوعة السلاح فيما بين ١٩٤٩

و ١٩٦٧. وكل ما اقترحه هو أنه وبعض التابعين له لم يوافقوا على خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ مع سوريا باعتبارها نهائية وكانوا يأملون فى تغييرها بوسائل لا ترقى إلى مرتبة الحرب، بواسطة " اقتطاع أجزاء من الأراضى و الاحتفاظ بها حتى ييأس العدو و يعطيها لنا ". وهذا ربما كان نوعاً من السذاجة، كما قال ديان، ولكن فى ذلك الوقت لم يكن لديهم الكثير من الخبرة فى مجال الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة.

وكانت تعليقات ديان فى ١٩٧٦ على سلوك إسرائيل تعميمية ومبالغة فى تبسيط الأمور. وربما تكون قد تأثرت بشعوره بالخزى واستقالته كوزير للدفاع بعد فشله فى التنبؤ بالهجوم العربى فى أكتوبر ١٩٧٣. وهذا الفشل أدى به إلى إعادة النظر فى الرواية الرسمية الإسرائيلية للصراع. وبصفته رجل الحلول المتطرفة، فإنه قد أبرأ ساحة السوريين ووضع معظم اللوم فى الصراع على عاتق الجانب الإسرائيلى. ومع ذلك فإن تعليقات ديان فى عام ١٩٧٦ لها أهميتها لمن يؤرخ لتلك الفترة. فهى تؤكد على أن بعض كبار القادة الإسرائيليين كانوا مصابين بالعرض السورى وهذا أدى إلى سلوك عدوانى واستفزازى و إلى مناوشات أدت فى النهاية إلى حرب عربية إسرائيلية شاملة.

ضمن كل الحروب العربية الإسرائيلية، فإن حرب يونيو ١٩٦٧ كانت الحرب الوحيدة التى لم يرغب فيها كلا الطرفين. فالحرب قد نتجت عن أزمة لم تكن إسرائيل و لا أعداؤها قادرة على السيطرة عليها. وقد بدأت إسرائيل انهيار جبل الجليد من خلال إصدار سلسلة من التهديدات بالتحرك ضد النظام السورى ما لم يكف عن دعم حرب العصابات الفلسطينية التى كانت تعمل ضد إسرائيل. وفى ١٢ مايو ١٩٦٧، فى حديث صحفى مع إحدى الصحف، هدد إسحاق رابين باحتلال دمشق والإطاحة بالنظام السورى. وقد أدت كلماته إلى حدوث عاصفة. فقد كانت تتناقض مع الخط الرسمى الذى يقول أن إسرائيل لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية ولكنها فقط تقوم بالدفاع عن نفسها ضد العدوان العربى. وقد انتقد العديد من الوزراء رئيس الأركان فى اجتماع مجلس الوزراء التالى، وقام رئيس الوزراء بتعنيفه. ولكن أشكول نفسه أكد فى ١٢ مايو أنه لن تكون هناك حصانة لأى دولة تساعد المخربين و أن إسرائيل " ربما عليها أن تلقن السوريين درساً أقسى من درس ٧ إبريل ". وقد قامت شخصيات عامة أخرى باستخدام لهجة أكثر حدة فسرت فى العالم العربى على أنها إشارة إلى نية إسرائيل فى الإطاحة بالنظام السورى بالقوة. وقد كتب أبا إيبان فى سيرته الذاتية يقول " إذا كان هناك قدر أكبر من الصمت، فإن مجموع الحكمة الإنسانية ربما كان قد ظل أكثر اكتمالاً ".

لم يفطن القادة الإسرائيليون إلى أهمية ارتباط الاتحاد السوفيتى ببقاء نظام البعث

فى سوريا. ودفع الاهتمام بهذا النظام القادة السوفييت إلى التدخل فى الأزمة للسيطرة على الموقف. فقد أرسلوا بتقرير إلى ناصر يقول أن إسرائيل تحشد قواتها على الجبهة الشمالية و تخطط للهجوم على سوريا. وكان التقرير غير صحيح وكان ناصر يعلم أن ذلك غير صحيح، ولكنه كان فى مأزق. فقد كان جيشه غارقاً فى المستنقع اليمنى فى حرب غير حاسمة، وكان يعلم أن إسرائيل أقوى عسكرياً من كل دول المواجهة العربية معاً. ومع ذلك فإنه من الناحية السياسية لم يكن يستطيع أن يظل خاملاً، لأن زعامته للعالم العربى كانت محل اختبار. ومنذ غارة سامو و الأردنيون يتهمونه بالجبن وبأنه يختبئ من الإسرائيليين خلف قوات طوارئ الأمم المتحدة فى سيناء. وكانت سوريا لديها معاهدة دفاعها مشترك مع مصر تلزمها بأن تهب لنجدة سوريا في حالة حدوث أى هجوم إسرائيلي عليها. وكان من الواضح أن ناصر عليه أن يفعل شيئاً ما، وذلك من أجل أن يحافظ على مصداقيته لحليفته سوريا ولكي يهدئ من ثائرة المتهورين فى دمشق. وهناك اتفاق عام بين المعلقين على أن ناصر لم يكن يرغب أو يخطط للحرب مع إسرائيل. وكان ما فعله هو اللجوء إلى سياسة دفع الأمور حتى لاتصل إلى حافة الهاوية من أجل عبور الأزمة.

قام ناصر باتخاذ ثلاث خطوات بهدف كبح جماح الرأى العام العربي وليس بهدف الاندفاع على نحو واع إلى الحرب مع إسرائيل. وكانت الخطوة الأولى هى إرسال عدد كبير من القوات إلى سيناء. و الخطوة الثانية طلب رحيل قوات الطوارئ الدولية من سيناء. والخطوة الثالثة وهى أكثر الخطوات الثلاثة خطورة، و التى اتخذت فى ٢٢ مايو، هى غلق مضايق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية. وقد اعتبرت إسرائيل ذلك سبباً للحرب حيث إن تلك الخطوة أضاعت الإنجاز الرئيسى الذى حققته حملة سيناء. فالاقتصاد الإسرائيلى يمكن أن يتحمل إغلاق المضايق، ولكن صورة جيش الدفاع الإسرائيلى كقوة رادعة لا تستطيع ذلك. وكان ناصر يدرك المغزى السيكولوجى لهذه الخطوة. فقد كان يدرك أن فلسفة الدفاع الإسرائيلية بأكملها تعتمد على فرض مشيئتها على أعدائها، وليس الخضوع لمشيئة أعدائها. وبغلق مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، ضاعف رهانه إلى ثلاثة أضعاف.. وخسر الرهان.

وقد ترددت إسرائيل على حافة الهاوية. فقد استغرق الأمر من الحكومة، التى أصابها الشلل بسبب الخوف وتيارات الآراء المتصارعة، أسبوعين من أجل التوصل إلى قرار. وهذان الأسبوعان كانا يمثلان تجربة مروعة للجمهور الإسرائيلى، وعرفت فى التاريخ باسم " فترة الانتظار ". وأثناء تلك الفترة تعرضت الأمة الإسرائيلية لمرض نفسى جماعى. فذكريات الهولوكوست كانت قوة سيكولوجية دافعة عمقت الإحساس بالعزلة وأدت إلى

زيادة الإحساس بالخطر. وعلى الرغم من أن إسرائيل، من الناحية الموضوعية، كانت أقوى كثيراً من أعدائها، فإن الكثير من الإسرائيليين قد شعروا بأن بلدهم يواجه خطر التدمير الوشيك. والأمر بالنسبة لهم لم يكن يختص بمضايق تيران ولكنه كان يختص بقضية البقاء. والقيادة الضعيفة كانت مسئولة إلى حد بعيد عن السماح بتفشي ذلك الرعب من السياسيين إلى الشعب ككل. وقد أثبت أشكول ورابين، اللذين فعلا الكثير من أجل إعداد جيش الدفاع الإسرائيلي للحرب، إنهما غير مؤهلين لقيادة الأمة في أزمة كانت تنطوي على احتمال كبير لنشوب الحرب. ومع مواجهتهما لأزمة بهذه الضخامة، تلعثما و اضطربا وعانى رابين من الانهيار المؤقت.

وكان أداء أشكول مشوشاً نتيجة للضغط الذي تحدثه الأزمة، وذلك بسبب افتقاده النسبي للخبرة في الشئون الخارجية، وبسبب الضغوط السياسية الداخلية. وقد أصبح رفاقه السابقون في الحزب الذين انشقوا عنه لتكوين حزب رافي في عام ١٩٦٥ أشد منتقديه وكانوا يشنون عليه حملة لا تعرف الرحمة من أجل تقويض سلطته. وقد حاول بن جوريون و شيمون بيريز و موشيه ديان، الذين كانوا يعانون من الوهن في صفوف المعارضة، تحقيق مكاسب سياسية من الأزمة من خلال لفت الأنظار بشكل مستمر إلى نقائص أشكول. ومن بين الثلاثة، كان ديان هو الأكثر تطرفاً و تلاعباً و تعطشاً للسلطة. وكان طموحه الأكبر أن يحل محل أشكول كوزير للدفاع. وقد رفض أشكول أن يتزحزح عن موقعه كرئيس للوزراء من أجل بن جوريون ولكنه اضطر في النهاية إلى التخلي عن وزارة الدفاع لديان.

وقد تم حل الأزمة السياسية الداخلية في ١ يونيو من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتي اشتملت على حزبين رئيسيين من أحزاب المعارضة، وهما جاحال و رافي. وقد دخل ديان الحكومة كوزير للدفاع، بينما دخل زعيماً جاحال، مناحم بيجين ويوسف سابير، كوزير بدون حقيبة وزارية، وقد جاء ديان على الرغم من المعارضة القوية لجولدا مائير، الأمينة العامة للتجمع. وقد اقترحت إعطاء وزارة الدفاع لإيجال آلون، وأيدها معظم زملائها في الحزب. ولكن الحزب الديني القومي هدد بالخروج من الائتلاف ما لم يتم ضم ديان إلى حكومة الاتحاد الوطني كوزير للدفاع. وكان تعيين ديان ضربة شخصية موجهة لليفي أشكول، ولكنه ساهم في استعادة ثقة الجيش و الشعب في الحكومة.

وكان من عواقب حملة رافي ضد أشكول تحطيم ثقة رابين بنفسه وإثقال كاهله بالإحساس بالذنب. وكان رابين هو المساعد العسكري الرئيسي لأشكول، وأثناء الأزمة ناء بحمل عبء المسئولية، والتي أصبحت أثقل وطأة بسبب دعوته بشكل مستمر لحضور

اجتماعات مجلس الوزراء، ولجنة الدفاع بمجلس الوزراء، ولجنة الكنيست الخاصة بالدفاع والشئون الخارجية. وبعد تحرك القوات المصرية إلى سيناء، اقترح رابين حشداً جزئياً للاحتياطي كإجراء وقائي. وقد انتقد ديان رابين في اجتماع لجنة الدفاع والشئون الخارجية بسبب مساهمته في الأزمة من خلال أعمال لم تتم دراستها دراسة جيدة مثل الهجوم على سامو والغارة الجوية على دمشق. وبعد إغلاق مضايق تيران اعتقد رابين أن إسرائيل يجب أن ترد على الفور من خلال القوة العسكرية من أجل حماية القوة الرادعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ولكن هذه المرة قرر أشكول تأجيل اتخاذ أي إجراء حتى يتم استنفاد كل وسائل الحل الدبلوماسي.

وقد شعر رابين بالحاجة إلى التحدث إلى بن جوريون، ولكن بدلاً من تدعيم معنوياته، فإن الرجل العجوز قد سبب له المزيد من الإحباط. فقد قال بن جوريون " إنني لدي الكثير من الشكوك بشأن ما إذا كان ناصر يرغب في الدخول في حرب أم لا، والآن فنحن في مأزق خطير ". وقد أجاب رابين بالقول أنه قد أوحى باستدعاء الاحتياطي من أجل التأكد من استعداده. وواصل بن جوريون حديثه قائلاً " في تلك الحالة، فإنك تكون، أنت، أو من أعطاك التصريح بحشد الكثير من جنود الاحتياط، قد ارتكبتها خطأ، لقد جعلت الدولة في وضع خطير. إننا يجب ألا نمضي إلى الحرب. إننا معزولون. وأنت تتحمل مسئولية ذلك". لقد صدمت الكلمات رابين مثل ضربات مطرقة وساهمت في زيادة الانهيار الذي كان يعاني فيه مساء ٢٣ مايو. وفي اليوم التالي قبع بمنزله وتلقى عناية حانية. وقد أدى القلق الحاد الذي أصابه إلى شل قدراته لمدة ٢٤ ساعة، والتي عاد بعدها إلى كامل نشاطه.

وقد اشتدت الضغوط القادمة من المؤسسة العسكرية على مجلس الوزراء من أجل الموافقة على القيام بعمل عسكري فوري ضد مصر. وقبل الموافقة على ذلك، أراد أشكول وغالبية وزرائه التأكد من الرأي الأمريكي الحالي بشأن التعهد الذي أعطاه دالاس لإيبان منذ عشر سنوات مضت. وفي ٢٣ مايو قرر مجلس الوزراء إرسال إيبان في مهمة إلى باريس ولندن وواشنطن من أجل بذل الجهود الدولية لإعادة فتح مضايق تيران. وقد عاد بعد مرور ثلاثة أيام خاوي الوفاض. وكانت أهم لقاءاته ذلك اللقاء مع الرئيس ليندون جونسون. وقد أخبر جونسون إيبان بأن هناك إجماعا من قبل خبرائه العسكريين بأنه لا يوجد أي مؤشر يدل على أن المصريين يخططون للهجوم على إسرائيل وأنهم إذا فعلوا ذلك فإن الإسرائيليين سوف "يصبون نيران الجحيم فوق رؤوسهم ". وقد تعهد جونسون بالعمل مع القوى البحرية الأخرى من أجل فتح مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية،

وحذر من قيام إسرائيل بالمبادرة بالعدوان. وقد كرر مرات عديدة أن " إسرائيل لن تكون بمفردها ما لم تقرر هي المضي بمفردها ". وقد أعاد تقرير إيبان الذي أرسله إلى مجلس الوزراء عن النتائج المحبطة للزيارة، أعاد فتح المناقشات حول اقتراح العمل العسكري. وقد قرر مجلس الوزراء بأغلبية تضمنت أشكول في ٢٨ مايو الانتظار من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

وفي ذلك المساء التقى أشكول مع جنرالات الأركان العامة من أجل شرح قرار مجلس الوزراء. وكان اجتماعا عاصفا جداً. فقد استخدم الجنرالات لهجة حادة في اتهامهم للقيادة المدنية بالضعف والتخبط والتشوش. وكانت المشكلة الأساسية بالنسبة لهم هي حق المرور عبر مضايق تيران ولكن انتشار الجيش المصري في سيناء. ولم يكونوا يؤمنون بأن القوى البحرية قادرة على انتشال إسرائيل من أزمتها الطاحنة. وقد أكد البعض بأن القوى البحرية يجب ألا يسمح لها حتى بكسر الحصار المصري، ويجب أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بعمل ذلك بنفسه، وأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لاستفادة القوة الرادعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. وأكد كل المتحدثين أن الوقت عامل جوهري، لأنهم كلما انتظروا مدة أطول، كلما كان ثمن النصر مرتفعاً من حيث عدد الإصابات. وقد رد أشكول قائلاً أن الطريقة الوحيدة لتحقيق الردع هي القيام بهجوم فوري، وأسهب في سرد أسباب عدم القيام بحرب وقائية. ثم ارتفع صوته في غضب قائلاً " هل نعيش للأبد بالسيف ؟ ". وقد أصبح الجو ملبداً بالغيوم لدرجة أن الاجتماع كان لابد أن يؤجل، ثم غادر الاجتماع غاضباً. وما قيل في " ليلة الجنرالات " كان حاداً وصاخباً لدرجة أنه كان يمكن اعتباره ما يشبه نوعا من التمرد الصريح. وقد اعتبر أشكول ما سمعه، حسب تصريح مساعده، بمثابة اقتراح بسحب الثقة منه ومن حكومته.

ولم يكن لدى الجيش أي ثقة في أبا إيبان ولا في تقريره عن الموقف الأمريكي. وعلى ذلك فقد اقترح أن يتم إرسال ماير أميت، مدير الموساد، إلى الولايات المتحدة في مهمة سرية. وكانت مهمته تتمثل في استشفاف كيف يرى الأمريكيون الموقف، وما إذا كانوا يخططون للتحرك. وما يمكن أن يكون عليه رد فعلهم إذا قامت إسرائيل بالمبادرة بالهجوم. وقد تصادف وصول أميت تغييرا في السياسة الأمريكية. فقد أكد ليندون جونسون لإيبان أن أمريكا تخطط للقيام بتشكيل أسطول دولي لفتح المضايق ولذلك طلب من إسرائيل الانتظار. ولكن عندما وصل أميت إلى الولايات المتحدة، تحولت السياسة الأمريكية لصالح إطلاق العنان لإسرائيل ضد ناصر. وقد حول أميت دفة الموضوع من الوضع القانوني للمضايق إلى القضية الاستراتيجية الخاصة بالقوات المصرية في سيناء. وقد أكد لروبرت

ماكنمارا، وزير الدفاع، أن إسرائيل تفكر في الذهاب إلى الحرب. وطلب ثلاثة أشياء : التأييد الدبلوماسي الأمريكي في الأمم المتحدة، والدعم الأمريكي في حالة حدوث تدخل سوفيتي، وإعادة ملء ترسانة السلاح الإسرائيلية، إذا اقتضى الأمر ذلك. وقد كان ماكنمارا يدرك أن أمريكا لديها التزام أخلاقي يقضي بفتح المضايق، ولكنه فضل أن تفعل إسرائيل ذلك بنفسها لأن أمريكا كانت متورطة في فيتنام كما أن المخابرات المركزية الأمريكية قدرت أن إسرائيل يمكنها هزيمة الجيش المصري بدون أي مساعدة خارجية. والواقع أنه قد أعطى إسرائيل الضوء الأخضر من أجل القيام بعمل عسكري ضد مصر.

وقد أبلغ أميت مجموعة صغيرة من المستشارين كانت مجتمعة في منزل رئيس الوزراء مساء السبت ٣ يونيو بنتائج مهمته. وقد أشار إلى أن الأمريكيين يرحبون بضربة إسرائيلية مستقلة لتحطيم ناصر. ومع ذلك، فقد اقترح أميت، على نحو يثير الدهشة، الانتظار لمدة أسبوع من أجل توفير سبب للحرب من خلال إرسال سفينة عبر المضايق. ولكن ديان، الذي كان ذلك هو يومه الثاني في منصبه الجديد، أصر على التحرك الفوري. ورفض الانتظار يوما أو يومين. وقد وافق إيجال ألون، وزير العمل، على ذلك. وقد كانا من أشد المتحمسين للعمل العسكري. وفي اليوم التالي، الأحد ٤ يونيو، اجتمع مجلس الوزراء بأكمله واتخذ قراره بالمضي إلى الحرب.

كانت حرب الأيام الستة أبرز الانتصارات العسكرية في تاريخ إسرائيل. فقد بدأت في يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ بضربة جوية مفاجئة على مطارات العدو وانتهت في ١٠ يونيو باحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء بأكملها والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. وقد تم سحق السلاح الجوي المصري على الأرض في الساعات الأولى من صباح ٥ يونيو، ولكن تم إعطاء معلومات خاطئة لحلفاء مصر من أجل تشجيعهم على الانضمام للمعركة. وبحلول الظهر بدأت القوات الجوية السورية والأردنية والعراقية الهجوم على أهداف داخل إسرائيل. وفي غضون ساعتين تم سحق القوات الجوية السورية والأردنية أيضاً، كما حدث للقاعدة الجوية العراقية الموجودة بالقرب من الحدود الأردنية. ولقد تم تدمير ٤٠٠ طائرة من طائرات العدو في اليوم الأول للمعركة، وكانت هذه في الحقيقة هي النهاية المحتومة للجيوش العربية. وقد دفعت سرعة وحجم الانتصار العسكري بعض المراقبين إلى الشك في أن إسرائيل لم تشن هذه الحرب من أجل الدفاع عن نفسها ولكن من أجل توسيع أراضيها. وكان المراقبون العرب، على وجه الخصوص، يميلون إلى الاعتقاد بأن إسرائيل قد شنت حرب الأيام الستة من أجل طموحاتها الإقليمية التي تحلم بها منذ أمد بعيد. وهذا الرأي ليس له أساس. لقد كانت حرب الأيام الستة حرباً دفاعية. فقد بادرت

إسرائيل بالقيام بها من أجل حماية أمنها، وليس من أجل توسيع أراضيها. وكان العدو الرئيسى هو مصر. وكانت الأهداف الرئيسية هى فتح مضايق تيران، وتدمير الجيش المصرى فى سيناء، واستعادة القوة الرادعة لجيش الدفاع الإسرائيلى. ولم تكن هناك أهداف سياسية وإقليمية محددة بواسطة الحكومة عندما أعطت للجيش الأمر بالهجوم. وقد برزت أهداف الحرب فقط فى سياق القتال على نحو مشوش ومتعارض.

وكان موشيه ديان ينتقد الحكومة بعنف لأنها لم تكن تمتلك خطة سياسية لإدارة الحرب. وبعد أيام قليلة من الانتصار شن ديان هجوما عنيفا على إدارة الحرب وذلك فى اجتماع لجنة الدفاع والشئون الخارجية بالكنيست. فأفاد بأن هذه أقل حروب إسرائيل تخطيطاً. ففى حرب سيناء كانت التحركات محددة مسبقاً. وفى حرب الأيام الستة لم تكن التحركات العسكرية محددة مسبقاً فيما يتعلق بالقدس أو الضفة الغربية أو سوريا. ولم تكن هناك خطة سياسية واضحة، ذات خطوط إرشادية للجيش تبين له المدى الذى يصل إليه. لقد كان هناك تخطيط عسكرى بواسطة الجيش ولكن لم يكن هناك تخطيط سياسى. وفى بعض الحالات كانت الحكومة تسير خلف الأحداث، وفى حالات أخرى انتهزت الفرص. وقد أعطى رئيس الوزراء الجيش الأمر بشن حرب مدتها ٧٢ ساعة فقط، ومضايق تيران لم تكن متضمنة فى الخطة الأساسية التى وافق عليها." إنه عبث " كما قال ديان.

وما غفل ديان عنه هو أنه قد أعطى الجيش معظم الأوامر أثناء الحرب وأنه لم يقم دائماً باستشارة مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء. وكان إسرائيل ليور، مساعد أشكول، غير قادر على سبر غور ديان، وعندما حاول ذلك وجده صعباً. وقد كان رأيه أن قرارات ديان تحتاج إلى عالم نفس من أجل دراستها وليس لمجرد مؤرخ : " فقد كان تذبذبها غير عادى ولكنه ربما كان عادياً لموشيه ديان ".

وكان تصور أشكول للحرب دفاعياً ومحدوداً : من أجل القضاء على التهديد المصرى لأمن إسرائيل بالوسائل العسكرية مادام قد تم استنفاد كل الوسائل الدبلوماسية. وقد أعد فرع العمليات بالأركان العامة خطتين للحرب. إحداهما، سميت أتزمون، وكانت تهدف إلى احتلال قطاع غزة والجانب الجنوبى من العريش. أما الخطة الثانية، والتى كانت تسمى كاردوم، فقد كانت تهدف إلى احتلال الجزء الشرقى من شبه جزيرة سيناء حتى جبل ليبنى. وكلتا الخطتين نصت على الاحتفاظ بالأرض إلى أن توافق مصر على فتح المضايق. وكان تخصيص القوات للجبهتين الشمالية والشرقية يستهدف فقط أغراضاً دفاعية. وفى يوم ٢٤ مايو، وكان رابين مريضاً، قدم الميجور جنرال حاييم بارليف، الذى كان على وشك تولى منصب مساعد قائد الأركان، الخطتين إلى أشكول. وقد تبع أشكول

نصيحة بارليف ووافق على الخطة الثانية. وعندما تولى ديان وزارة الدفاع قام بإدخال تعديلين على الخطة الثانية. وكان أحدهما يختص بالتوسع في المساحة التي يتم الاستيلاء عليها وإضافتها إلى شرم الشيخ. والتعديل الثاني كان يتمثل في جعل تدمير قوات العدو الهدف الأساسي للحرب. وعلى ذلك فقد قام ديان بتغيير المفهوم المتضمن من الحرب المحدودة إلى الحرب الشاملة دون استشارة أو إخطار مجلس الوزراء.

وبمجرد قيام ديان بتغيير الخطة كاردوم، اقترح رابين، من وجهة النظر العسكرية، أن المكان الأكثر منطقية لتوقف قواته هو قناة السويس. وكان ديان يعتقد أن التقدم حتى القناة سوف يكون جنوناً سياسياً وأعطى الأمر بالتوقف على مسافة منها. وكان دافعه إلى ذلك أن القناة ممر مائي دولي، وليس ممرا مصريا، كما أنه كان يخشى التورط مع السوفييت. وعندما أخبروه، في صباح ٧ يونيو، أن قوات حرس الحدود الإسرائيلية قد وصلت إلى القناة، أمر برجوعها فوراً. ومع ذلك ففي المساء، ألغى أمره السابق عندما علم أن مجلس الأمن في سبيله لإصدار أمر بوقف إطلاق النار وأراد تحسين موقف المساومة الإسرائيلي.

وكان صنع القرار فيما يختص بالجبهتين الشمالية والشرقية أكثر عشوائية. فقبل اندلاع الحرب، كانت خطط طوارئ جيش الدفاع الإسرائيلي تطالب بإجراء تعديلات طفيفة في الحدود مع سوريا والأردن. كما كانت تستهدف الاستيلاء على المناطق منزوعة السلاح على الحدود مع سوريا وربط القدس بمقاطعة إسرائيلية في مونت سكوباس. وكان لدى أشكول ورفاقه في الحزب صورة إيجابية للحكام الهاشميين وكان يحدوهم الأمل في التوصل إلى تسوية مع الأردن. فقد أفاد أبا إيبان ذات مرة متحدثاً عن الأردن : " لا يوجد هنا أي أثر للحقد اللاإنساني الذي يشوب موقف المواطنين العرب الآخرين تجاه وجود إسرائيل. وحتى في الحروب، كان هناك ميثاق غير مكتوب بالوئام الذي يسود العلاقات بين إسرائيل والأردن ". وفي مايو - يونيو ١٩٦٧ فعلت حكومة أشكول كل ما بوسعها من أجل حصر المواجهة فقط في الجبهة المصرية. وقد وضع اشكول ورفاقه في حسبانهم احتمال نشوب بعض القتال على الجبهة السورية. ولكنهم كانوا يرغبون في تجنب الاشتباك مع الأردن وما ينطوي عليه ذلك من المواجهة المحتمة مع الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين بالضفة الغربية.

وقد بادرت الأردن بالهجوم على الجبهة الشمالية، ولم تكن إسرائيل هي البادئة. وقد قام الملك حسين بذلك مدفوعاً بالتيار الجارف للقومية العربية. وفي ٣٠ مايو طار إلى القاهرة وقام بتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع ناصر. وفي يوم ٥ يونيو بدأت الأردن قصف

الجانب الإسرائيلي من القدس. وهذا كان يمكن أن يفسر على أنه إما مجرد وفاء بالعهد الذي قطعته الأردن على نفسها أو أنه إعلان للحرب. وقد قرر اشكول إعطاء الملك حسين ميزة الشك. فمن خلال الجنرال أود بول، القائد النرويجي للجنة الإشراف على الهدنة، أرسل الرسالة التالية إلى الملك في صباح ٥ يونيو : " إننا لن نقوم بأي عمل أيا كان ضد الأردن. ومع ذلك، إذا قام الأردن بالبدء في أعمال العدوان، فإننا سوف نرد بكل قوتنا، وسوف يتحمل الملك المسئولية الكاملة لعواقب ذلك ". وقد أخبر الملك حسين الجنرال بول بأنه قد فات الأوان، وأنه قد سبق السيف العزل. وكان الملك حسين قد قام بالفعل بتسليم قيادة قواته لجنرال مصري. لقد ارتكب غلطة عمره. ففي ظل القيادة المصرية قامت القوات الأردنية بزيادة حدة القصف واستولت على المبنى الحكومي الذي يوجد فيه مقر قيادة منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة وبدأت في تحريك دباباتها إلى الضفة الغربية.

وإذا كان الملك حسين قد أعار انتباهه إلى تحذير اشكول، فإنه كان يمكنه الاحتفاظ بمدينة القدس القديمة والضفة الغربية. فلم يقترح أحد في مجلس الوزراء أو الأركان العامة الاستيلاء على المدينة القديمة قبل أن يبدأ القصف الأردني. ومن خلال إلقاء كل ثقله مع ناصر ومن خلال رده الجريء على اقتراح اشكول، قام حسين ببعث طموحات إسرائيل الوحدوية.

وفي مساء ٥ يونيو، اجتمع مجلس الوزراء في ملجأ محصن ضد القصف الجوي في الكنيست. وقد أكد ألون وبيجن أن القصف الأردني قد أعطى إسرائيل فرصة تاريخية لتحرير مدينة القدس القديمة. وأجل اشكول القرار حتى تتم استشارة ديان ورابين. وفي يوم ٦ يونيو سمح ديان لأعضاء الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي بتطويق المدينة القديمة، ولكنه أمرهم بعدم دخولها. وكان ينتابه القلق بشأن إلحاق الضرر بالأماكن المقدسة وأراد تجنب القتال في المناطق السكنية. وقد فكر أيضاً في أن الضغط العالمي يمكن أن يجبر إسرائيل على الانسحاب من المدينة القديمة بعد الحرب، وأنه لا يرغب في أن يدفع ثمناً باهظاً من حيث الأرواح. وقد أدى علمه بأن الأمم المتحدة على وشك إصدار قرار بوقف إطلاق النار إلى تغيير رأيه. وبدون أخذ موافقة مجلس الوزراء أعطى الأمر لجيش الدفاع بالدخول إلى المدينة القديمة. وفي الساعة العاشرة صباحاً في يوم ٧ يونيو كانت في يد الإسرائيليين. وبعد مرور ثلاث ساعات، دخل موشيه ديان وإسحاق رابين وأوزي ناركيس، قائد المنطقة المركزية، المدينة عبر بوابة ليونز. وبجانب حائط المبكى أعلن ديان " لقد حرر جيش الدفاع الإسرائيلي مدينة القدس. لقد أعدنا توحيد القدس المقسمة، العامة الموحدة لإسرائيل. لقد عدنا إلى أماكننا المقدسة، عدنا لكي لا نرحل عنها أبداً ".

وقد كان الجنرال شلومو جورين، الحاخام القائد بجيش الدفاع الإسرائيلي، يرغب في المضي أبعد من ديان ويقوم بنسف مسجد عمر، وأيضاً ما يعرف باسم قبة الصخرة لأنها موقع الصخرة المقدسة التي أسرى منها النبي محمد إلى السماء. ومسجد عمر يوجد فيما يطلق عليه اليهود جبل المعبد، حيث إنه موقع المعبد الثاني الذي دمره الرومان عام ٧٠ بعد الميلاد. وقد بقي من المعبد فقط الحائط الغربي والذي أصبح معروفاً باسم حائط المبكى. فقط قبل وفاته في عام ١٩٩٧، كشف أوزي ناركسيت تفاصيل الحوار الذي تبادله مع الجنرال جورين في يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ عندما كانا يقفان على جبل المعبد بعد النفخ الشعائري للنفير عند حائط المبكى. فقد كان هناك جو من النشوة الروحية. وكانت قوات المظلات تطوف حول المكان بانبهار. وكان ناركيس يقف وحده في لحظة تأمل عميق عندما اقترب منه جورين وقال له " أوزي، هذا هو الوقت المناسب لوضع مائة كيلو جرام من المتفجرات في مسجد عمر وبذلك نتخلص منه دفعة واحدة وللأبد " وقد رد عليه ناركيس بالقول " يا حاخام، كف عن ذلك ". فقال له جورين " أوزي، سوف تدخل كتب التاريخ لو فعلت هذا الصنيع ". فأجاب ناركيس " إن اسمي مسجل بالفعل في صفحات تاريخ القدس ". وابتعد جورين دون أن ينبس ببنت شفة.

والقرارات المتعلقة بالضفة الغربية تم اتخاذها أيضاً على مراحل. فقد أملتها التطورات العسكرية، وليس خطة سياسية شاملة. وكان رد الفعل الإسرائيلي على القصف الأردني مقيداً على أمل أن يتوقف الملك حسين بعد أن أوفى بعهده. وبعد أن تم الاستيلاء على المدينة القديمة، أمر ديان قواته بأن تحفر الخنادق في المنحدرات الواقعة شرق القدس وعندما قام قائد أحد الألوية المدرعة، بمبادرة شخصية منه، بالتوغل على جهة الشرق وأبلغ عن أن منطقة " جيركو " أصبحت على مرمى البصر، أمره ديان في غضب بأن يأمر قواته بالعودة. ولكن بعد أن أخطرته المخابرات بأن الملك حسين أمر قواته بالانسحاب عن نهر الأردن، أمر ديان باحتلال الضفة الغربية بالكامل. وفي ذلك المساء اجتمع ديان بكبار الضباط من أجل النظر في هذه التطورات غير المتوقعة. وطرح إسحاق رابين السؤال التالي " كيف يمكننا السيطرة على مليون عربي ؟ "، وذلك في إشارة واضحة إلى سكان الضفة الغربية. وقد صحح له أحد ضباط الأركان هذا الرقم قائلاً " مليون ومائتان وخمسين ألفا ". ولم يكن لدى أحد إجابة عن هذا السؤال.

وقد شدد ناركيس على مقاومة الحكومة للقيام بعمل عسكري في القطاع الذي كان مسئولاً عنه في فترة ما قبل الأزمة. وفي رأيه أن قيادة ماباي كانت تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن مع الأردن. وكانت المخابرات العسكرية تعتقد أن الأردن لن ينضم إلى

المعركة. وقد صدمهم تحالف حسين وناصر وكأنما أصابتهم صاعقة من السماء. وعلى الرغم من هذا التحالف، رفض رابين السماح لناركيس بالاحتفاظ بفرقة مدرعة لأنه كان يصر على أنه لن يكون هناك قتال فى ذلك القطاع. وحتى بعد أن فتح الأردنيون النار تم رفض كل الاقتراحات التى تقدم بها ناركيس والتى كان من بينها على سبيل المثال احتلال بلدة لاطرون. فقط عند احتلال مقر الحكومة، بدأت الآلة العسكرية الإسرائيلية فى الدوران. فقد كان هناك خطر حقيقى على أمن القدس، ولذلك سمح له بإرسال القوات إلى مونت سكوبس. وقد لخص ناركيس الموضوع فيما يلى : " أولاً، لم يكن لدى الحكومة الإسرائيلية أى نية للاستيلاء على الضفة الغربية. على العكس لقد كانت تعارض ذلك. ثانياً، لم يكن هناك أى استفزاز من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى. ثالثاً، تم إرخاء العنان فقط عندما أصبح هناك خطر حقيقى يهدد أمن القدس. هذا هو ما حدث تماماً فى يوم ٥ يونيو، وعلى الرغم من صعوبة تصديق ذلك. كانت النتيجة النهائية شيئا لم يخطط له أحد ".

وافق رابين على أن المحصلة النهائية لم تحددها فقط الأهداف السياسية للحرب ولكن أيضاً الضرورات العسكرية : "لقد تطورت الحرب نتيجة لمنطقها الداخلى الخاص، وهذا التطور اشتمل على كل قوات الجيش الأردنى فى يهودا والسامرا وأدى شئنا أم لم نشأ إلى الاستحواذ على الحدود الطبيعية لأرض إسرائيل ألا وهى نهر الأردن".

ولم يكن ديان مشتتاً وغير متوقع للأحداث فى أى مكان آخر كما حدث بالنسبة لسوريا. وهنا أيضاً كانت الحكومة غير محددة لأهدافها بدقة. فقد كان جيش الدفاع الإسرائيلى منتشرا على نحو دفاعى على الجبهة السورية، كما كان على الجبهة الأردنية، وذلك عندما اشتعلت الحرب ضد مصر. وكانت سوريا من جانبها ترغب فى البقاء بعيدة عن هذه الحرب. وعلى الرغم من أن قواتها الجوية قامت بإحدى الغارات وقامت مدفعيتها بقصف المستوطنات الإسرائيلية على خط الجبهة. فى ٥ يونيو، فإنها كانت هجمات محدودة وتوقفت بعد أن قامت إسرائيل بهجوم مضاد مدمر ضد القوات الجوية السورية. ولم تكن هناك حاجة بإسرائيل لفتح جبهة ثانية أو ثالثة. وقام دافيد إليعازر، قائد الجبهة الشمالية، بممارسة كل الضغوط الممكنة من أجل شن حرب شاملة ضد سوريا، ولكن ديان كبح جماحه.

وفى ليلة ٥-٦ يونيو، ناقش ديان ورابين مدى إمكانية القيام بالمزيد من العمل العسكرى على الجبهة السورية. وقرر ديان أن جيش الدفاع الإسرائيلى يجب ألا يعبر الحدود الدولية ولكنه يجب أن يسيطر على كل المناطق منزوعة السلاح. وفى اليوم التالى عقد أشكول جلسة تشاور مع الون ورابين واليعازر. واقترح أشكول عمليات أوسع يكون

الهدف منها الاستيلاء على موارد المياه فى بانياس وتل عزازيات، وهو موقع سورى حصين بمرتفعات الجولان. وقد أيد كل المشاركين الآخرين هذا الاقتراح. وقد كان رابين واليعازر يرغبان في المضى أبعد من تل عزازيات وأصر آلون على أنهم يجب أن يحصلوا على تصريح لفعل ذلك. وقد كان هناك الكثير من الانتقادات الموجهة لديان من وراء ظهره.

ضم مستوطنو الشمال صوتهم إلى الاقتراح الخاص بالاستيلاء على مرتفعات الجولان. ونشط لوبى كامل للاستيطان ووجد لدى أشكول أذاناً صاغية. لدرجة أن قام بدعوة ثلاثة ممثلين للمستوطنين من أجل عرض قضيتهم على نحو مباشر على لجنة الدفاع الوزارية، التى اجتمعت فى ٨ يونيو. وفى ذلك التاريخ انهار الجيشان المصرى و الأردنى وأصبحت إسرائيل قادرة على توجيه اهتمامها الموحد نحو الجبهة السورية. والتمس ممثلو المستوطنين من الحاضرين ألا يتم تركهم تحت رحمة المدافع السورية. وقد تركت كلماتهم انطباعاً قوياً لدى كل الحاضرين فيما عدا ديان.

كان ديان مصمماً على عدم المخاطرة بالتدخل العسكرى السوفيتى إلى جانب سوريا. وكان أيضا قلقاً بشأن الانتشار الزائد لقواتهم. قال ديان " لقد بدأنا الحرب من أجل تدمير القوات المصرية وفتح مضايق تيران. وفى الطريق أخذنا الضفة الغربية. وأنا لا أعتقد أنه من الممكن القيام بحملة أخرى ضد سوريا. فإذا كان المطلوب الذهاب إلى سوريا وتغيير الحدود من أجل جعل حياة المستوطنين أسهل فأنا ضد ذلك ". وقد أشار ديان إلى أن السوريين لن يقبلوا أبداً ضياع أراضيهم وسوف تكون النتيجة صراعا لا ينتهى. وبدلاً من محاولة تغيير الحدود الدولية، اقترح نقل عشر مستوطنات إلى مسافة ١٥ كيلو متراً من الحدود. وصعق آلون وأشكول بسبب هذا الاقتراح. وقد قال بصفته أحد أعضاء كيبوتز جينوسار فى الشمال، إن كل لسان الجليل لا يصل طوله إلى ١٥ كيلو متراً وانهم لا يستطيعون التخلى عن جزء من الوطن. وتحدث أشكول كمزارع سابق قائلاً أن فكرة اجتثاث المستوطنات من جذورها ونقلها إلى مكان آخر هو أمر لا محل له من الإعراب. قررت اللجنة تأجيل القرار الخاص بالتحرك على الجبهة السورية لمدة يومين أو ثلاثة وتكليف رئيس الأركان بإعداد خطة تنفيذية. ولم يكن هناك أحد سوى ديان كان يمكنه الوقوف أمام اقتراح يلقى ذلك الدعم السياسى والعسكرى القوى دون أى مساعدة.

أذهلت خطوة ديان التالية رفاقه تماماً. ففى وقت مبكر من صباح ٩ يونيو، بعد ساعات قليلة من طلب سوريا وقف إطلاق النيران،تحدث ديان إلى الجنرال إليعازر على نحو مباشر، متخطيا رئيس الأركان وطلب منه شن الحرب على سوريا. لقد كانت مسئولية رئيس الأركان أن يعطى الأوامر التنفيذية، ولكن فى هذه الحالة لم يكن لدى رابين " أى

رغبة في المراوغة في الوقت الذي كان فيه السوريون على وشك الحصول على صحرائهم والتخلي عن العدوان والغطرسة ". لم يتلق أشكول الأنباء بنفس الهدوء. فقد شك في أن ديان يحاول سرقة المجد لنفسه وفكر حتى في إلغاء هذا الأمر. وقد غمغم في حضور مساعده قائلاً " يا له من رجل شرير ".

وما دفع ديان إلى تغيير رأيه فجأة هو رسالة وجهها جمال عبد الناصر إلى الرئيس السوري نور الدين الأتاسي، والتي التقطتها المخابرات الإسرائيلية في ليلة ٨-٩ يونيو. وكانت الرسالة تقول : " إنني أعتقد أن إسرائيل على وشك حشد كل قواتها ضد سوريا من أجل تدمير الجيش السوري وأنا أرى لنفس السبب الذي دفعني إلى ذلك أن أنصحك بالموافقة على إنهاء كل أعمال العدوان وإخطار يوثانت،السكرتير العام للأمم المتحدة، على الفور من أجل الحفاظ على جيش سوريا العظيم. لقد خسرنا هذه المعركة. وعسى الله أن يوفقنا في المستقبل".

أخوك / جمال عبد الناصر.

وقد زعم ديان أن هذه الرسالة قد غيرت الموقف تماماً وجعلته يصدر الأمر باجتياح مرتفعات الجولان واحتلال أراض أكثر حتى مما تم اقتراحها في اليوم السابق. وكانت أوامره تقول " افعل كل ما تستطيع أن تفعله ". وعلى هامش نص رسالة ناصر، كتب ديان: لأشكول

١- في رأيي أن هذه البرقية تدفعنا إلى الاستيلاء على أقصى ما نستطيع الوصول إليه.

٢- بالأمس لم أتخيل أن مصر وسوريا (من حيث القيادة السياسية) يمكن أن تنهار بهذه الطريقة وتستسلم. ولكن بما أن الموقف كذلك، فإنه يجب أن يستغل لأقصى درجة.

ختام الرسالة

ومع تغيير رأيه، واصل ديان الحرب على الجبهة السورية بعنف ملحوظ. ولكنه استعان بقوة وعزيمة عدوه. وأكد لأليعازر أن الوحدات السورية كانت تتحطم وأن الجنود السوريين كانوا يتفرقون حتى قبل أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بالهجوم. والواقع أن القوات السورية قد قاتلت ببسالة وبكل قوتها، ولكن بحلول مساء ١٠ يونيو، حينما أصبح وقف إطلاق النار - الذي كانت إسرائيل تهمله دائما - سارياً، كانت مرتفعات الجولان في حوزة إسرائيل.

وعلى الرغم من أن ديان قد حاز على الجانب الأعظم من مجد الانتصار على

سوريا، فإنه لاحقاً قد اعتبر قرار الحرب ضد سوريا قراراً خاطئاً. وفي عام ١٩٧٦ في حواره مع الصحفي رامي تال اعترف ديان بأنه في اليوم الرابع من حرب يونيو فشل في أداء واجبه كوزير للدفاع من خلال الموافقة على شن الحرب على سوريا. فلم يكن هناك سبب ملح لذلك، كما قال: إن سكان الكيبوتزات الذين ضغطوا على الحكومة للاستيلاء على مرتفعات الجولان فعلوا ذلك من أجل حيازة أرض زراعية وليس من أجل الأمن. واعترف ديان أن أولئك المواطنين قد عانوا الكثير على يد الجنود السوريين، " ولكنني أستطيع أن أخبرك بثقة مطلقة، أن الوفد الذي جاء لإقناع اشكول بالاستيلاء على المرتفعات لم يكن يفكر في تلك الأشياء. فقد كان يفكر في أراضي المرتفعات ". وهذه الثقة لم يكن هناك ما يبررها. فمحضر اجتماع لجنة الدفاع الوزارية يبين أن قادة الكيبوتزات قد تحدثوا فقط عن الموقف الأمني المروع ولم يذكروا أي شئ عن الأراضي.

والزعم بأن إسرائيل دخلت الحرب ضد سوريا لأن سكان الكيبوتزات كانوا يطمعون في الأرض السورية قد أثار سخطا قوياً داخل إسرائيل. وكان هناك غضب أكثر بسبب زعم ديان الذي جاء من القبر بأن إسرائيل لم تكن مهددة أمنياً بواسطة السوريين. وذلك لأنه قد أصبح أمرا لا يقبل الشك لدى الإسرائيليين أن مرتفعات الجولان قد تم الاستحواذ عليها في ١٩٦٧ من أجل منع السوريين من قصف المستوطنات التي تقع أسفلها. وعندما حاول رامي طرح تلك الحجة قاطعه ديان قائلاً : " انظر، من الممكن أن تتحدث بألفاظ مثل، إن السوريين أوغاد، ويجب أن تنال منهم وهذا هو الوقت المناسب لذلك، وأحاديث أخرى مثل هذا الحديث، ولكن هذه ليست سياسة. إنك لا تقوم بضرب كل عدو لأنه وغد ولكن لأنه يهددك. ولكن السوريين، في اليوم الرابع من الحرب، لم يكونوا مصدر تهديد لنا ".

إن تفسيرات ديان المختلفة للأسباب التي دفعته لشن الحرب على سوريا متنافرة إلى حد بعيد لدرجة أن المرء يحتاج إلى أن يكون عالما في التحليل النفسي لكي يسبر غور سلوكه. ولكن هناك شيئا واحدا يبرز بوضوح من كل تفسيراته المتناقضة : أن حكومة أشكول لم تكن لديها خطة سياسية لإدارة الحرب وكانت منقسمة على نفسها وناقشت الخيارات على نحو ليست له نهاية، وقامت بالارتجال، واقتنصت الفرصة متى لاحت لها. وقد كانت تأمل في القتال على جبهة واحدة، إلا أنها انزلقت إلى حرب أخرى على جبهة ثانية وانتهى بها المطاف إلى القيام بالحرب على جبهة ثالثة والشيء الوحيد الذي لم يكن لديها هو خطة شاملة للتوسع الإقليمي.

وقد تحددت أهدافها الإقليمية ليس مقدماً ولكن استجابة للتطورات في ميدان القتال فالشهية تأتي مع تناول الطعام. وكانت عملية صناعة القرار لدى حكومة أشكول أثناء

الحرب عملية معقدة ومشوشة ومتشابكة فهي لم تحتو على أدنى تشابه مع ما أطلق عليه علماء السياسة بـ" نموذج *الفاعل المنطقي*".

لقد عانى كل من المنتصرين والمهزومين في حرب الأيام الستة خسائر فادحة. فعلى الجانب الإسرائيلي قتل ٩٨٣ جنديا وجرح ٤٥١٧ وفقدت إسرائيل ٤٠ طائرة و٢٥٤ دبابة. ومع ذلك فإن نصف هذه الدبابات على الأقل أعيد إصلاحها في وقت لاحق وعادت إلى العمل بكامل طاقتها. بالإضافة إلى ذلك، استولى الإسرائيليون على حوالى ٥٠ دبابة سوفيتية الصنع وأضافوها إلى عتادهم العسكرية بعد الحرب. أما مصر والأردن وسوريا فقد فقدت ٤٢٩٦ قتيلا و ٦١٢١ جريحا وفقدت على نحو إجمالي ٤٤٤ طائرة و ٩٦٥ دبابة.

كما عانت إسرائيل أيضاً من خسائر فادحة على الجبهة الدبلوماسية تتمثل في قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. وقد أصدر مجلس الأمن نداءه الأول لوقف إطلاق النار في ٦ يونيو، وفي يوم ٩ يونيو وافقت الأردن ومصر وسوريا على وقف الاشتباكات ولكن إسرائيل واصلت الهجوم. وفي يوم ٨ يونيو أصدر الاتحاد السوفيتي بياناً حذر فيه من أنه ما لم يتم وقف إطلاق النار الفورى، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يعيد النظر في علاقته مع إسرائيل. وفي ١٠ يونيو قطعت موسكو علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل وهددت بالتدخل العسكرى ما لم توقف إسرائيل أعمال الحرب. وشنت وسائل الإعلام السوفيتية حملة ضارية ضد الإسرائيليين متهمة إياهم بارتكاب " الأعمال البربرية". وقد وصف موشى ديان بأنه موشى أدولفيتش (أى أنه تابع هتلر المخلص) وأدينت إسرائيل باعتبارها تأوى عصابة من قطاع الطرق وكأداة للرأسمالية وباعتبارها مؤامرة إجرامية موجهة نحو كل الشعوب المحبة للسلام. ولم يكن ثمن إطالة الحرب من أجل الاستيلاء على مرتفعات الجولان فقط فقدان العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ولكن ذلك قد أدى أيضا إلى دفع موسكو إلى منح دعمها الدبلوماسي والعسكرى لأعداء إسرائيل من العرب بعد انتهاء الحرب.

كان الانتصار في حرب الأيام الستة بداية لحقبة جديدة في تاريخ إسرائيل، حقبة الشك. فقد أجاب الانتصار عن السؤال القديم المتعلق بالأهداف الإقليمية للصهيونية، ذلك السؤال الذى هدأ مع إبرام اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩، وتأكدت حدود الهدنة مرة أخرى بعد حملة سيناء. وبحلول عام ١٩٦٧ أصبح واضحاً أن الحركة الصهيونية يمكنها أن تحقق كل أهدافها الأساسية داخل حدود ١٩٤٩. و الآن، بعد الحرب التى كان ينظر إليها معظم الإسرائيليين على أنها حرب دفاعية، حرب كان لابد من خوضها، أصبحوا يسيطرون على سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية (انظر الخريطة ٧).

وحكومة الوحدة الوطنية، التى تم تشكيلها على عجل من أجل دخول الحرب، لم تكن فى وضع يسمح لها بالإجابة عن هذا السؤال وكانت تتكون من ٢١ وزيراً يمثلون سبعة أحزاب مختلفة وذات نطاق واسع من المواقف الأيديولوجية. وبعض الأحزاب كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بما يجب عمله بالنسبة للأرض، وقد نشأ حزب جاحال من خلال اندماج حيروت مع عموم الصهاينة وكان أعضاء حيروت يتبنون الأيديولوجية الصهيونية الجديدة التى كانت تطالب بأن تكون الضفة الغربية جزءاً من أرض إسرائيل بينما لم يكن حزب عموم الصهيونية يعتنق تلك الرؤية. أما التجمع فقد نشأ من اندماج ماباى وأحدوت هاعفودا. وكان معظم قادة ماباى من الساسة البرامجاتيين الذين كانوا يوافقون على الواقع الإقليمى الراهن لفترة ما قبل الحرب، بينما كان قادة أحدوت هاعفودا من أنصار التوسع الإقليمى. وعلى ذلك لم تكن الانقسامات فقط بين الأحزاب ولكنها كانت داخل الأحزاب.

وعلى الرغم من هذه الخلافات، فقد كان هناك اتفاق عام على عدم إعادة القدس الشرقية مرة أخرى للأردن، وفى يوم ١٨ يونيو قررت الحكومة ضم القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها. وفى يوم ٢٧ يونيو، امتدت القوانين والإدارة الإسرائيلية لتشمل القدس الكبرى التى احتوت على المدينة القديمة. وكان ضم القدس الشرقية أول التأكيدات وأكثرها درامية على حق إسرائيل فى السيادة على وطنها القديم. فصهيون وهو أحد الأسماء القديمة لمدينة القدس كانت تمثل قلب الحلم الصهيونى لاستعادة المملكة اليهودية فى فلسطين. وأعضاء الكنيست الذى صوتوا لصالح ضم القدس الشرقية لم يكن لديهم أدنى شك بشأن مشروعية حق إسرائيل فى كامل القدس. أما بالنسبة للسلام، فقد كانوا يؤمنون بأنه لا يمكن التوصل إليه إلا فقط عن طريق القوة أى أن يظهروا للعرب أن إسرائيل لا يمكن هزيمتها. وكان زائيف جابوتنسكى مؤسس الصهيونية الجديدة هو صاحب نظرية بناء ذلك الحائط الحديدى فى وجه الرفض العربى قبل ذلك بنحو أربعين عاماً. وفى هذا السياق فإن ضم القدس كان ينظر إليه على أنه عمل من أعمال السلام بما أنه يوضح للعرب عزم وقوة الدولة اليهودية. ولكن من ناحية أخرى فإن ضم القدس الشرقية كان يمثل تراجعاً مفاجئاً عن سياسة الحركة الصهيونية على مدى الثلاثة عقود السابقة. ومن عام ١٩٣٧ وحتى ١٩٦٧ كانت الحركة الصهيونية مستسلمة لتقسيم القدس،وفى عام ١٩٤٧ قبلت حتى بمشروع الأمم المتحدة لتدويل المدينة. ولكن ابتداء من عام ١٩٦٧ فصاعداً كان هناك دعم واسع من كلا الحزبين الرئيسيين فى إسرائيل للسياسة التى تطالب بكامل القدس كعاصمة أبدية لدولة إسرائيل.

وبدأت المشاورات الخاصة بمستقبل الأراضي الجديدة بمجرد أن صمتت المدافع. وعقد اجتماع غير رسمى فى منزل أشكول فى يوم ١٣ يونيو مع أبا إيبان وموشيه ديان وإيجال ألون وإسرائيل جاليلي. وكان الموضوع الرئيسي للمناقشة هو شروط إسرائيل للتسوية السلمية مع جيرانها. وقد كانت هناك موافقة واسعة على السلام مع مصر وسوريا على أساس الحدود الدولية والانسحاب من المناطق كثيفة السكان فى الضفة الغربية. ودارت المناقشة الرسمية الأولى لمستقبل الأراضي الجديدة فى لجنة الدفاع الوزارية فى اليوم التالي. وفى الفترة من ١٦ إلى ١٩ يونيو ناقش مجلس الوزراء بأكمله مقترحات لجنة الدفاع وتوصل إلى أحد أهم القرارات في تاريخ السياسة الخارجية الإسرائيلية. ونص قرار ١٩ يونيو على : "تقترح إسرائيل إبرام معاهدة سلام مع مصر تعتمد على الحدود الدولية واحتياجات إسرائيل الأمنية ". وقد وضعت الحدود الدولية قطاع غزة داخل أراضى إسرائيل. وكانت شروط إسرائيل للسلام تتمثل فى :

(١) ضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران وخليج العقبة.

(٢) ضمان حرية الملاحة عبر قناة السويس.

(٣) ضمان حقوق الطيران فوق مضايق تيران وخليج العقبة.

(٤) نزع سلاح كل شبه جزيرة سيناء.

واقترح القرار أيضاً إبرام معاهدة سلام مع سوريا تقوم على الحدود الدولية واحتياجات إسرائيل الأمنية. وكانت شروط السلام مع سوريا هى :

(١) نزع سلاح مرتفعات الجولان

(٢) ضمان مطلق لعدم اعتراض تدفق المياه من منابع نهر الأردن إلى إسرائيل.

وفى النهاية وافق مجلس الوزراء على تأجيل اتخاذ قرار يتعلق بالموقف الواجب اتخاذه بالنسبة للأردن. وقد تم اتخاذ القرار بالإجماع.

وتم إخطار أبا إيبان بقرار ١٩ يونيو، حيث كان يقوم بحشد التأييد الأمريكي من أجل المناقشة الوشيكة فى الأمم المتحدة. وكان ذلك قريب الصلة بوجهات نظره التى أعرب عنها فى الجلسات السابقة قبيل سفره. وكتب أبا إيبان فى مذكراته قائلاً:

"كنت مندهشاً من المنهج الشامل الذى كلفنى أشكول به لتوصيله إلى الولايات المتحدة من أجل نقله للحكومات العربية". التقى إيبان مع وزير الخارجية الأمريكي دين راسك فى ٢١ يونيو وقدم له الخطوط الرئيسية لمقترحات إسرائيل الخاصة بالسلام النهائي. ولم يكن راسك ورفاقه قادرين على تصديق ما يسمعون: " *هاهى إسرائيل فى قمة*

انتصارها العسكري تعرض إعادة معظم ما حصلت عليه مقابل شرط بسيط وهو السلام الدائم. كانت هذه أكثر مبادرات إسرائيل إثارة للدهشة قبل أو منذ عام ١٩٦٧، وكان لها أثر قوى على نحو واضح على الولايات المتحدة." ويستطرد إيبان قائلاً " بعد مرور بضعة أيام جاءت الردود عبر واشنطون تقول أن مصر وسوريا رفضت تماما الاقتراح الإسرائيلي. وكان رأيهما أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون بلا قيد أو شرط". ويؤكد السجل الأمريكي للاجتماع أن راسك اعتبر الشروط الإسرائيلية لا بأس بها ولكنه لا يشير إلى أى طلب لإيبان لنقل هذه الشروط إلى مصر وسوريا. كما أنه لا يحوى أى تأكيد من مصادر مصرية أو سورية على أنها تلقت عرضاً إسرائيليا مشروطا بالانسحاب عبر وزارة الخارجية الأمريكية فى آخر يونيو ١٩٦٧ وهذا يخلق انطباعا لدى المرء بأن إيبان كان أكثر اهتماما باستخدام قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونيو من أجل التأثير على الأمريكيين أكثر من اهتمامه بإشراك حكومتى مصر وسوريا فى مفاوضات جدية.

وظل قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونيو محاطاً بالسرية التامة فى إسرائيل. وحتى رئيس الأركان لم يبلغ به. وعلم رابين فقط بالاقتراح من أصدقائه الأمريكيين بعد أن خلع زيه العسكرى وأصبح سفيراً فى واشنطون. علاوة على ذلك، فإن الوزراء الذين أخذوا القرار سرعان ما كانت لديهم أفكار أخرى. فقد اكتشفوا بمنتهى السرعة أن العرض الذى قدم للانسحاب إلى الحدود الدولية كان متعجلا جداً وكريما بدرجة كبيرة وأن مصر وسوريا يجب أن تدفعا ثمناً باهظا لعدوانهما، وعلى نحو خاص وعلنى بدأ الوزراء الحديث عن ضرورة الاحتفاظ ببعض الأراضى وخاصة فى مرتفعات الجولان. واقترح القادة العسكريون بقيادة الجنرال إليعازر الاحتفاظ بجانب كبير من مرتفعات الجولان وذلك من أجل دواعي الأمن وقد أثرت وجهة نظر الجيش على السياسيين. وبحلول منتصف يوليو بدأ الساسة الموافقة على مشروعات بناء مستوطنات يهودية فى مرتفعات الجولان وبفعل ذلك، حافظوا على سياستهم الخاصة ومضوا قدماً على طريق الضم الحثيث. وانتقل قرار ١٩ يونيو إلى عداد الأموات حتى قبل الإلغاء الرسمي له فى أكتوبر.

وإذا كانت الموافقة الجماعية على الانسحاب من سيناء ومرتفعات الجولان تآكلت سريعا فإن الضفة الغربية لم يكن عليها أى اتفاق. وفيما يختص بالضفة الغربية كان هناك بديلان أساسيان: التوصل إلى اتفاق مع الملك حسين أو منح سكان الضفة الغربية استقلالا سياسياً تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وسمى الأول الخيار الأردنى وسمى الثانى الخيار الفلسطينى، والنظرة التقليدية تقول أن سياسة إسرائيل بعد الحرب كانت تقوم على الخيار الأردنى وعلى حل المشكلة الفلسطينية من خلال إعادة معظم أراضى

الضفة الغربية للملك حسين. وتبعاً لوجهة النظر هذه فإن زعماء إسرائيل كانوا شديدى الافتتان بالخيار الأردنى بعد أن فشلوا فى التفكير في أى خيارات سياسية أخرى أثناء محاولتهم التفاعل مع الموقف بعد الحرب. وقام ريفين بيداتسئور بتحدى وجهة النظر التقليدية على نحو مقنع.فقد سمح له بأن يطلع على السجلات الخاصة بمحاضرات ومناقشات السياسة للحزب الحاكم ومجلس الوزراء ولجنة الدفاع بمجلس الوزراء. وتوصل إلى أن الخيار الفلسطيني كان الخيار الأول لصناع السياسة الإسرائيلية وانهم تبنوا الخيار الأردنى فقط بعد محاولات تحقيق الخيار الفلسطينى التى باءت بالفشل.

وكان أشكول يرغب بالتأكيد فى سبر غور الخيار الفلسطينى على الرغم من تعاطفه المستمر مع الملك حسين والأسرة الهاشمية. وقام بتعيين موشيه ساسون، ابن إلياس ساسون، كمستشار خاص للشئون الفلسطينية. وقام موشيه ساسون بعقد لقاءات عديدة مع قادة فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وقدم بعضهم لأشكول. وكانت هذه المناقشات غير مثمرة. حيث كان هناك اعتباران فى غاية الأهمية فى ذهن أشكول: الأمن والتركيب السكانى. لأنه كان يؤمن بأن إسرائيل تحتاج إلى ممارسة السيطرة العسكرية على معظم المناطق حتى نهر الأردن. من ناحية أخرى، كان معترضاً على إدخال عدد كبير من السكان الفلسطينيين إلى الدولة اليهودية. فعندما سألته جولدا مائير: ماذا سوف تفعلون مع مليون عربى أجاب ضاحكاً " إن المهر يرضيك ولكنه لا يرضى العروس" ". فقد كانت المشكلة هى كيف يمكن الاحتفاظ بالضفة الغربية بدون أن تتحول إسرائيل إلى دولة ثنائية الجنسية. وكان الحل الذى افترضه يقول أن نهر الأردن يمثل الحدود وأن يعطى سكان هذه المنطقة وضعاً خاصاً. وما كان يفكر به هو " منطقة شبه مستقلة، بما أن الأمن والأرض في يد إسرائيل. وأنه لا أمانع فى النهاية أن يرغبوا فى التمثيل بالأمم المتحدة. فقد بدأت بمنطقة مستقلة، ولكن إذا بدا أن ذلك غير ممكن، فإنهم سوف يحصلون على الاستقرار".

شارك آخرون من كبار الساسة أشكول فى نزوعه إلى الخيار الفلسطينى وتحدث بعضهم حتى عن دولة فلسطينية. وكشفت مناقشات مجلس الوزراء التى أدت إلى قرار ١٩ يونيو النقاب عن وجود نطاق واسع من الآراء الخاصة بمستقبل الضفة الغربية. وكان مناحم بيجن يمثل أحد الآراء المتطرفة. وطالب بضم الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل، قائلا: إن حدود دولة إسرائيل يجب أن تتطابق مع حدود أرض إسرائيل التاريخية. وكان يوجد فى الناحية الأخرى أبا إيبان، الذى كان يرغب فى إعادة الضفة الغربية إلى الملك حسين. واقترح إيجال آلون ضم يهودا إلى إسرائيل وإعطاء السامرا وضعاً شبه مستقل،

النصف الشمالي من الضفة الغربية. واعترض على إعادة الضفة الغربية إلى الملك حسين وحذر من تكرار أخطاء (٤٨-١٩٤٩) المتمثلة في محاباة المنزل الهاشمي. وكان رأى موشيه ديان مثل ألون أنه ليس هناك أساس للاتفاق مع الملك حسين بشأن مستقبل الضفة الغربية ولكنه كان يشك فى أن إسرائيل يمكنها أن تفرض تسوية سياسية من جانب واحد على الضفة الغربية، كما فعلت بالنسبة للقدس، بدون المخاطرة بتدخل القوى الكبرى. وعلى ذلك فقد اقترح المضى قدماً في تبني نهج براجماتي من أجل تحسين العلاقات مع سكان الضفة الغربية بدون تسوية حالتها.

وربما كان رئيس الأركان هو أقرب الأشخاص إلى رئيس الوزراء في تفكيره. فمن ناحية كان رابين يعتقد أن نهر الأردن هو أفضل خط للدفاع من جهة الشرق ولذلك يكون من الخطأ إعادة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني. ومن ناحية أخرى كان يعتقد أن إضافة مليون عربي سوف يمثل كارثة لدولة إسرائيل. وعلى ذلك فإنه كان يفضل وضعاً خاصاً للضفة الغربية.

والتقى ألون وديان في تأييد الخيار الفلسطيني ولكنهما افترقا بشأن احتياجات أمن إسرائيل في الضفة الغربية. اعتبر ألون أن السيطرة على وادى الأردن شيء حيوى للأمن الإسرائيلي. في حين طالب ديان بالسيطرة على حافة الجبل من "جنين" في الشمال وحتى الخليل في الجنوب باعتباره أمراً أكثر حيوية. بينما تحرك ألون على نحو أسرع في وضع أفكاره على الورق. ففي ٢٦ يوليو قام بإرسال مشروع يحمل اسمه إلى مجلس الوزراء. وطالب فيه بإدخال المناطق الآتية في إسرائيل: قطاع من الأرض يبلغ اتساعه من ١٠ إلى ١٥ كيلو مترا عبر نهر الأردن، ومعظم الصحراء الأردنية عبر البحر الميت ومساحة كبيرة حول القدس الكبرى بما في ذلك لاطرون (أنظر الخريطة ٨). وبما أن المشروع كان موضوعاً بحيث يشتمل على أقل عدد من العرب في المنطقة التي يطالب بها لإسرائيل، فإنه فكر في إنشاء مستوطنات دائمة وقواعد عسكرية في هذه المناطق. وفي النهاية، طالب المشروع بالتفاوض مع الزعماء المحليين حول الأجزاء الباقية من الضفة الغربية لتحويلها إلى منطقة مستقلة يمكن ربطها اقتصاديا بإسرائيل. وناقش مجلس الوزراء مشروع ألون ولكنه لم يتبنه ولم يرفضه.

أرسل موشيه ديان إلى مجلس الوزراء مشروعا بديلاً لمشروع ألون. حيث اقترح ديان ما أسماه (القبضات الأربع) عبر حافة الجبل الذى يمر عبر منتصف الضفة الغربية. وكل قبضة كان من المفترض أن تتكون من قواعد عسكرية كبيرة محاطة بمستوطنات مدنية متصلة بطرق مناسبة تؤدى إلى الأراضي الإسرائيلية داخل الخط الأخضر (حدود ما قبل

الحرب.) وتوضع كل قبضة بالقرب من مدينة عربية كبيرة بالقرب من جنين ونابلس ورام الله والخليل. وكانت إحدى أبرز سمات خطة ديان الرغبة فى توطين اليهود فى قلب المنطقة التى كانت بها كثافة سكانية عربية. وبالنسبة لصناع السياسة الآخرين كان ذلك يعتبر أحد عيوب الخطة. وفى يوم ٢٠ أغسطس تبنى مجلس الوزراء العنصر العسكرى لخطة ديان من خلال قراره بإنشاء خمس قواعد عسكرية على حافة الجبل. واستمرت المناقشات حول المستوطنات وأصبحت خطة ألون القاعدة الأساسية لسياسة الحكومة.

تم عقد مؤتمر قمة عربى فى الخرطوم، العاصمة السودانية، فيما بين ٢٨ أغسطس و ٢ سبتمبر. وكان الاجتماع الأول للزعماء العرب منذ هزيمتهم فى حرب يونيو. وراقب القادة الإسرائيليون المؤتمر بشغف لمعرفة النتائج التى سوف يتوصل إليها القادة العرب من خلال هزيمتهم العسكرية. وانتهى المؤتمر بتبنى الثلاثة لاءات الشهيرة للخرطوم: لا اعتراف ولا تفاوض ولا سلام مع إسرائيل. وهذه القرارات لم تبد أى دلالة على الاستعداد لتسوية، وقد فسرتها إسرائيل على هذا النحو. والواقع، أن المؤتمر كان انتصاراً للمعتدلين العرب الذين كانوا يطالبون بمحاولة الوصول إلى انسحاب للقوات الإسرائيلية من خلال الوسائل السياسية وليس العسكرية. وفسر المتحدثون باسم العرب قرارات الخرطوم بأنها تعنى عدم إبرام معاهدة سلام رسمية، وعدم رفض السلام، وعدم إجراء مفاوضات مباشرة ولكن عدم رفض التحدث إلى الوسطاء، وعدم الاعتراف بإسرائيل على نحو شرعى، ولكن قبولها كدولة. وقد خفف الرئيس ناصر والملك حسين من حدة لهجة المؤتمر وبذلك بدا واضحاً أنهما مستعدان للمضى أبعد من ذى قبل للتسوية مع إسرائيل. وفى الخرطوم، توصل ناصر وحسين إلى تفاهم رائع وتكوين جبهة موحدة ضد المتشددين. وفى وقت لاحق أشار الملك حسين إشارة خاطفة إلى المناقشة التى دارت فى الكواليس:

" فى الخرطوم قالت الثلاثة لاءات. ولكن المناخ قد تحول من مناخ اعتاد كل من فيه على تأييد ناصر... إلى الانقلاب عليه بطريقة بشعة لدرجة أننى وجدت نفسى غير قادر على اتخاذ أى موقف سوى الالتصاق به والدفاع عنه واتهامهم بأنهم مسئولون عن الأشياء التى حدثت. وكان هذا أول صدام لى مع الكثير من أصدقائى فى العالم العربى.

ولكننا تحدثنا أنا وعبد الناصر عن الحاجة إلى قرار والحاجة إلى حل سلمى للمشكلة. وكان منهجه يتلخص فى أننى أشعر بالمسئولية. فقد فقدنا الضفة الغربية وغزة وهذا يأتى فى المرتبة الأولى. أننى لن أطالب بأى انسحاب من قناة السويس. فإنها يمكن أن تبقى مغلقة للأبد حتى يتم حل موضوع الضفة الغربية وغزة وقضية الشعب الفلسطينى. وعلى ذلك أذهب وأتحدث معهم عن ذلك أيضا عن حل المشكلة وعن السلام

الشامل وأفعل أى شىء تستطيع عمله فيما عدا توقيع اتفاقية سلام منفصلة). وقد أجبته بأننى لا أفكر بأى حال من الأحوال فى توقيع اتفاقية سلام منفصلة، لأننا نريد حل هذه المشكلة على نحو شامل".

وعلى ذلك فإن قمة الخرطوم كانت تمثل نقطة تحول حقيقية فى موقف ناصر تجاه إسرائيل. وفى قمة الخرطوم، نصح ناصر، والواقع أنه حث، الملك حسين على استكشاف إمكانية التوصل لتسوية سلام مع إسرائيل،ولم يكن ذلك بالطبع معروفاً فى إسرائيل ذلك الوقت. وأغلقت قرارات الخرطوم كل باب وكل نافذة ممكن أن تؤدى إلى تسوية سلام. فى يوم ١٧ أكتوبر اتخذ مجلس الوزراء قراراً بالإلغاء الرسمى لقرار ١٩ يونيو. و نص القرار الجديد الذى وافق عليه الكنيست بعد بيان رئيس الوزراء فى ٣٠ أكتوبر على:

" تلاحظ الحكومة بكل أسف حقيقة أن الدول العربية تتمسك بمواقفها المتمثلة فى عدم الاعتراف وعدم التفاوض وعدم إبرام أى معاهدات سلام مع إسرائيل. وإزاء هذا الموقف للدول العربية فإن إسرائيل سوف تحافظ على ثبات الموقف من خلال اتفاقيات وقف إطلاق النار وتدعيم موقفها من خلال أخذها فى الاعتبار احتياجاتها الأمنية والتنموية".

وفى نفس اليوم الذى تبنى فيه الكنيست هذا القرار، اتخذ مجلس الوزراء قراراً آخر ظل فى طى الكتمان ولم يتم إبلاغه إلى حكومة الولايات المتحدة. وهذا القرار ألغى مبدأ السعى نحو السلام مع مصر وسوريا بناءً على الحدود الدولية. ولم يحدد المنطقة التى تحتاجها إسرائيل للأمن والمستوطنات. وذكر ببساطة أن الاتفاق مع مصر وسوريا يجب أن يعطى إسرائيل حدوداً آمنة.

وكان الإعلان العالمى الأكثر أهمية فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى بعد حرب الأيام الستة هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وأكدت مقدمة هذا القرار على عدم شرعية ضم الأراضى بالقوة والحاجة إلى العمل لإقرار العدل والسلام ونص البند الأول على أن العدل والسلام الدائم يجب أن يشتملا على مبدأين:

(أ) " انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض تم احتلالها فى الصراع الحديث ".

(ب) احترام حق كل دولة فى المنطقة فى أن تعيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دون التعرض للتهديدات أو أعمال القوة ". وتطرق القرار إلى التأكيد على ضرورة ضمان حرية الملاحة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. وأيد القرار أيضا العرب فى قضية الأراضى وأيد إسرائيل فى قضية السلام. وعلى نحو أساسى اقترح القرار صفقة ما تحصل بموجبها إسرائيل على السلام مقابل أن تعطى للعرب أراضيهم.

وكان هذا القرار مثالاً نموذجياً للغموض البريطاني المتعمد. وكان هذا الغموض هو الذى جلب للقرار تأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأردن ومصر ولكن ليس سوريا. وكان لإسرائيل العديد من النجاحات على الطريق الطويل الذى أدى إلى تبني القرار. وأجهضت سلسلة من المقترحات العربية والسوفيتية التي طالبت بالانسحاب دون سلام وكان هناك نجاح آخر يتمثل في تجنب طلب الانسحاب من " الأراضي" أو "كل الأراضي " المحتلة في الحرب الأخيرة. ولعب مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونيو دوراً كبيرا في حشد التأييد الأمريكي للموقف الإسرائيلي. ولكن الأمريكيين فسروا قرار الأمم المتحدة على أنه يعني انسحابا إسرائيلياً إلى الحدود الدولية في سيناء والجولان.

وكان تفسير إسرائيل للقرار ٢٤٢ أيضاً مختلفاً عن التفسير العربي. فقد وافقت مصر والأردن على السلام ولكنهما أصرتا على أن الخطوة الأولى يجب أن تكون الانسحاب الإسرائيلي الكامل. وأعلنت إسرائيل أيضاً قبل انسحابها من أى جزء من الأراضي بأنه يجب أن تكون هناك مفاوضات مباشرة تؤدى إلى إبرام اتفاقية سلام تحتوى حدوداً آمنة ومعترفا بها. والواقع أن إسرائيل لم تعلن قبولها للقرار ٢٤٢ حتى أغسطس ١٩٧٠ ولكن في ١٢ فبراير ١٩٦٨ أخطر أبا إيبان وسيط الأمم المتحدة دكتور جونار يارنج،أن إسرائيل قد قبلت القرار.

وجاء تعيين يارنج، السفير السويدى لدى موسكو، بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية بناء على القرار٢٤٢ وبعد أن رفضت سوريا القرار، امتنعت عن المشاركة في مهمته. والدول العربية الأخرى كانت تعلق الآمال على هذه المهمة، بينما إسرائيل لم تكن تتوقع منها أن تحقق أى شيء. ونظر إلى يارنج في القدس على أنه غير بارع وغير فعال.

ولكن المشكلة الحقيقية كانت تتمثل في أن إسرائيل لم تكن لديها ثقة في حياد الأمم المتحدة أو في قدرتها على الوساطة. وكان التكتيك الإسرائيلي يعتمد على الاستمرار في إمداد يارنج بالمقترحات والوثائق التي يجب عليه معرفة رد العرب عليها.وكان الهدف من ذلك هو إبقاء المهمة على قيد الحياة وعدم إعادة القضية إلى الأمم المتحدة، حيث يتم إلقاء تبعة الفشل على عاتق إسرائيل. وكان رفاق إيبان سعداء بأن يتركوا له الأمر لكى يتبادل المذكرات مع يارنج طالما لم يقدم أية تنازلات جوهرية. فهم إيبان على نحو أفضل من أى مهمة أخرى كلا من حدود وإمكانيات مهمة يارنج. وقد كتب إيبان يقول "إن بعض زملائي لم يفهموا أنه حتى المناورة التكتيكية لها وظيفتها. فحتى النشاط الدبلوماسي الذى لا يؤدى إلى شيء يكون أفضل من أى نشاط على الإطلاق. والنشاط نفسه يعطى المعتدلين

من العرب ذريعة لتجنب الخيار العسكرى." ومن أجل القيام بنشاط دبلوماسى له هدف خرج إيبان من إطار الأمم المتحدة.

التقى إيبان بالملك حسين فى لندن فى ديسمبر ١٩٦٧ وكان بصحبته دكتور ياكوف هيرتسوج. وكان الملك صاحب فكرة اللقاء حيث التقى هيرتسوج فى ٢ يوليو ثم التقى به مرتين فى نوفمبر. ولم يكن إيبان مخولا من مجلس الوزراء أن يقدم أى اقتراحات سلام. ولكنه كان مخولاً فقط سلطة استكشاف رد فعل الأردن تجاه اتفاقية سلام تحتفظ بموجبها إسرائيل بالقدس وبعض الأراضى عبر نهر الأردن وفى نفس الوقت تعيد الجانب الأعظم من المنطقة المأهولة بالسكان فى الضفة الغربية إلى المملكة الهاشمية. لم يرفض الملك حسين الفكرة ولكنه رغب فى أن تعوض الأردن عن الأراضى التى فقدتها، كما فى قطاع غزة. ولم يتجاوز الاجتماع تبادل وجهات النظر المبدئية.

كان اللقاء مع الملك حسين مؤشراً يدل على تناقص الاهتمام لدى صناع السياسة الإسرائيلية بالخيار الفلسطينى. ولم تؤد المباحثات مع الفلسطينيين إلى أى شئ. وقد أنصت الزعماء التقليديون للضفة الغربية بأدب إلى اقتراحات إسرائيل الخاصة بالاستقلال المحدود، ولكنهم كانوا يريدون استقلالاً حقيقياً، وهو ما لم يعرض عليهم. فقد كانوا يخشون أن ينظر إليهم على أنهم متعاونون مع إسرائيل و خارجون على الصف العربى. وكان الجيل الشاب من القوميين الفلسطينيين ينظرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية على أنها قائدهم. وأصبحوا منخرطين فى الكفاح من أجل تحرير وطنهم وبدأوا تنظيم مقاومة الاحتلال الإسرائيلى. ومن الناحية الظاهرية، أيضاً، لم يكن هناك أى تأييد جوهرى للخيار الفلسطينى. وأشار القرار ٢٤٢ للأمم المتحدة إلى الفلسطينيين على نحو غير مباشر فقط، من خلال المطالبة بحل مشكلة اللاجئين. ولم يكن لدى يارنج أى تعامل مع الفلسطينيين، ولكنه كان يتعامل فقط مع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ولم تبد الأمم المتحدة أى اهتمام بالطموحات الفلسطينية القومية وشجعت إسرائيل على التفاوض مع الملك حسين. ولم يتم أبداً تبنى الخيار الفلسطينى بشكل رسمى بواسطة مجلس الوزراء، كما أنه لم يتم التخلى عنه رسمياً، ولكن فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٨ كان يتم الابتعاد عنه على نحو واضح.

وحدث تطور داخلى كانت له عواقبه على السياسة الخارجية وتمثل هذا التطور فى اتحاد التجمع مع رافى فى يناير ١٩٦٨ لتكوين حزب العمل الإسرائيلى (ماباى). وقد وافقت جولدا مائير على العمل أمينة عامة للحزب الجديد. وقد اعتراض دافيد بن جوريون على عودة " رافى " إلى الحزب الأم. وقد ساهم اتحاد ١٩٦٨ فى حالة التجمد التى أصابت السياسة الخارجية. وتبنى حزب العمل الجديد نطاقاً واسعاً من وجهات النظر : فالحرس

القديم لمابای كانوا براجماتيين و مرتبطين بالتسوية الإقليمية، أما قادة أحدوت هاعفودا فقد كانوا أيديولوجيين و ملتزمين بالحفاظ على أرض إسرائيل، بينما كان قادة رافى يتبنون سياسة الدفاع النشط و سياسة توسعية فى الضفة الغربية. وولد الاتحاد الخوف من القيام بمبادرة تؤدى إلى تصدع الحزب الجديد وتجعل قادة مابای لا يستخدمون أغلبيتهم لصالح قرارات السياسة الخارجية البراجماتية.

وفى أبريل ١٩٦٨ عقد الحزب الجديد الاجتماعات للتشاور حول مستقبل الضفة الغربية. وقبل الاجتماع قام إيجال آلون بتعديل خطته. فقد تخلى تقريباً عن الأمل فى التوصل إلى اتفاق حول استقلال الضفة الغربية بقادتها المحليين. وكان البديل الذى اقترحه يتمثل فى تسليم أجزاء من الضفة الغربية لا تحتاجها إسرائيل إلى المملكة الأردنية الهاشمية. لم يغير آلون خريطة يوليو ١٩٦٧، ولكنه بدلاً من اقتسام الضفة الغربية مع الفلسطينيين، عرض اقتسامها مع الملك حسين. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار بشأن خطة آلون المعدلة، فإن إيبان كانت مخولة له سلطة مناقشة خطوطها العامة مع الملك حسين فى لقائهما المرتقب لندن فى آخر مايو ١٩٦٨. وأبلغ إيبان زملاءه إبان عودته أن الملك حسين لم يعد راضياً عن الشكل العام لتفكيرهم ولكنه توقع اقتراحاً محدداً يمكنه البت فيه. وفى تلك اللحظة فقط تقرر تقديم خطة آلون إلى حسين باعتبارها سياسة إسرائيل الرسمية.

وعقد اللقاء التالى فى لندن يوم ٢٧ سبتمبر. وكان بصحبة الملك حسين مستشاره الثقة زين الرفاعى وكان يصحب إيبان كل من إيجال آلون وياكوف هيرتسوج. وافتتح إيبان اللقاء بوصفه بأنه مناسبة تاريخية. وأكد أنهم أمروا بمناقشة مدى إمكانية التوصل لسلام دائم ولكنه أشار إلى أنه إذا رفض الملك المبادئ الأساسية المقدمة له، فإنهم سوف يكون عليهم البحث عن مسار يؤدى إلى التسوية مع الفلسطينيين بدون الرجوع إلى الأردن. ووصف آلون الاجتماع مع الملك حسين بأنه كان أسعد لحظة فى حياته. وتحدث عن مخاطر التعاون السوفيتى – العربى على النظام الأردنى واقترح أن التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل سوف يؤدى إلى حماية النظام من التدخلات الخارجية و القلاقل الداخلية. ورد الملك بالقول بأن بحثه عن السلام الدائم بدأ قبل اجتماعهم هذا بوقت طويل و أنه يطمح إلى تكريس ما تبقى من حياته لهذا الهدف واعترف بأنه قيل فى الخرطوم أشياء ما كان يجب أن تقال، ولكنه أضاف أنه فى نهاية المؤتمر تم تكليف الأقطار المعنية بشكل مباشر بالعمل نحو التوصل لتسوية سياسية.

حدد إيبان ستة مبادئ أساسية تجسد المنهج الإسرائيلى للتسوية مع الأردن. وبعد

ذلك قدم آلون خريطة تشرح مشروعه. وتبعاً لإيبان " كان رد فعل الأردن المبدئي ينم عن الاهتمام. ولكن عندما تم التعبير عن المفهوم الخاص بسياستنا على الخريطة المنسوبة إلى إيجال آلون وزير العمل أصبح الموقف الأردني أكثر تشدداً. وكان من الواضح أن الملك حسين سوف يترك إسرائيل فريسة للنقد الدولي عندما تستحوذ على كل الضفة الغربية بدلاً من أن يتحمل مسئولية التنازل عن ٣٣ ٪ منها لنا ".

وعلى الرغم من رفض الملك للمشروع، فقد اقترح الوزراء الإسرائيليون عقد اجتماع آخر في غضون الأسبوعين القادمين من أجل منحه فرصة إعادة النظر في موقفه. لم يكن الملك في حاجة إلى أسبوعين. ففي اليوم التالي قام زين الرفاعي باستدعاء هيرتسوج لترتيب مقابلة. وفي هذا اللقاء أعطى الرفاعي لهيرتسوج وثيقة تحوي مبادئه الستة الأساسية رداً على مبادئ إيبان الستة. وكانت الفقرة الخامسة تتحدث عن حدود آمنة. وقدمت رد الملك الواضح على مشروع آلون : " المشروع نفسه غير مقبول بالكامل لأنه ينتهك السيادة الأردنية. والوسيلة الوحيدة المقبولة هي تبادل الأرض بين الطرفين ". أوضحت الوثيقة مدى الهوة التي كانت تفصل بين الموقفين الإسرائيلي و الأردني. وعلى الرغم من رفض الملك للشروط الإسرائيلية للتسوية، فإن الاجتماعات السرية معه لم تتوقف. فقد استمرت حتى عقد معاهدة السلام بين إسرائيل و الأردن في أكتوبر ١٩٩٤، وبعدها لم تكن هناك حاجة للسرية.

فقط بعد توقيع معاهدة السلام وافق الملك على التحدث في حوار مسجل عن اجتماعاته مع القادة الإسرائيليين. وبشأن مشروع آلون، الذي قدم إليه المرة تلو الأخرى، ظل متشدداً :

" لقد رفضت هذا المشروع بالكامل. والواقع أنه في مرحلة لاحقة من المفاوضات والمناقشات و ما إلى ذلك، عرض على حوالي ٩٠ ٪ من الأرض وحتى ٩٨ ٪ فيما عدا القدس، ولكنني لم أكن أستطع قبول ذلك. وكان رأيي استعادة كل بوصة تقع تحت مسئوليتي أو لا شئ. لقد كان ذلك متناقضاً مع ما حدث في عام ١٩٤٨ عندما تم الحفاظ على الضفة الغربية بالكامل بما في ذلك مدينة القدس القديمة. ومع ذلك فإن جدي قد دفع حياته ثمناً لمحاولاته لتحقيق السلام. لو كان الأمر بيدي، كنت أعيد كل شئ ليس لي شخصياً، ولكن لكي يوضع تحت الإشراف الدولي حتى يقرر الناس ماذا يكون عليه مستقبلهم. لو حدث ذلك لأصبحنا في غاية السعادة. ولكنني لم أستطع التوصل إلى تسوية. وهكذا تكرر ذلك مرات و مرات طول العديد من السنوات حتى عام ١٩٩٠. "

في ٢٦ فبراير ١٩٦٩ توفي ليفي أشكول في القدس. كان قد بلغ الرابعة والسبعين

وكان يعاني من السرطان ولم يتحقق أمله في تحويل مكاسب إسرائيل الإقليمية التي حصلت عليها في حرب الأيام الستة إلى تسوية سياسية دائمة مع العالم العربي. تم انتقاده شخصياً في بعض الأحيان لأنه لم يبد الشهامة الكافية في لحظة الانتصار. وهذا الانتقاد ليس مبرراً تماماً فيما يتعلق بمصر و سوريا. فمن حيث المبدأ، كان على استعداد لتحقيق السلام مع هذين البلدين على أساس الحدود الدولية، ولكنه فشل في توصيل مقترحات سلام محددة لهما. وكانت المشكلة مع الأردن أكثر تعقيداً لأن المنطقة الفاصلة بين البلدين كانت تحوى عددا كبيرا من السكان الفلسطينيين. والانتقاد المعتاد هنا هو أن أشكول كان مصراً على الخيار الأردني ولذلك فقد فشل في استكشاف خيار التسوية مع الفلسطينيين. وهذا الانتقاد أيضاً غير مبرر تماماً. فأشكول كان يميل ناحية الخيار الفلسطيني بشكل مبدئي، وانخرط بالفعل في محادثات جادة مع القادة المحليين في الضفة الغربية وغزة بعد انتهاء الحرب. فقط بعد أن اكتشف عدم إمكانية وجود خيار فلسطيني بدأ التحول نحو الخيار الأردني. ولكنه سرعان ما اكتشف وجود خيار أردني. وطلب الفلسطينيون انسحاباً إسرائيلياً كاملاً و استقلالاً سياسياً كاملاً، وهذا ما لم يكن أشكول قادراً على منحه لهم حتي لو أراد. وطلب الملك حسين انسحابا إسرائيلياً كاملاً وهذا أيضاً ما لم يكن أشكول قادراً على منحه له حتي لو أراد. وكان الخطأ الحقيقي يتمثل في احتلال الضفة الغربية و البقاء فيها. فكما أشار أشكول نفسه لجولدا مائير، ليست هناك طريقة يقدمون بها المهر بدون وجود العروس.

الفصل السابع

الجمود

١٩٦٩ ـ ١٩٧٤

كانت جولدا مائير في الواحدة والسبعين من العمر عندما تم انتخابها لكى تخلف ليفى أشكول كزعيمة لحزب ماباى ورئيسة للوزراء في مارس ١٩٦٩. وفي شهر يوليو من العام السابق، استقالت من منصبها كأمينة عامة لماباى، واعتبر هذا دلالة على انتهاء مشوارها السياسي. لقد كانت في حالة صحية سيئة، وتعاني من مرض خطير بالدم وكانت تحتاج للرعاية الصحية المستمرة. وفي صيف عام ١٩٦٨ زارها بنحاس سابيرّ في مقر إقامتها بأحد المنتجعات السويسرية، وكان قد خلفها في منصب أمين عام الحزب. وأخبرها بأن أشكول مريض للغاية وأنها يجب أن تخلفه عندما ينتهي أجله. وقد وافقت جولدا على العمل كرئيسة مؤقتة للوزراء بشرط ألا يكون هناك أي تغيير في تشكيل الحكومة. وأوضح سابير لأبا إيبان بأن جولدا سوف تكون رئيسة وزراء مؤقتة لأنها – أيضاً – مريضة جداً ولكن الحزب يحتاج إليها من أجل عدم حدوث نزاع على المنصب بين موشيه ديان وإيجال آلون. وكان إيبان، خريج جامعة كامبريدج ذو الثقافة الرفيعة، غير معجب بجولدا مائير. وكانت إحدى مزحاته العديدة عنها تقول إنها تتحدث مستخدمة مائتي كلمة فقط على الرغم من أن قاموسها اللغوي يصل إلى خمسمائة كلمة.

بعد أن جاءت من ظلمات التقاعد، حكمت جولدا حزبها وبلدها بقبضة حديدية في الخمسة أعوام التالية. لقد كانت ذات شخصية قوية وحاسمة على نحو غير عادي، متغطرسة ومستبدة ولا تحتمل المعارضة. وكانت الرقة والغموض لا يعرفان إليها سبيلاً. وكانت ذات قدرة كبيرة على تبسيط المشاكل المعقدة. وكانت تنظر إلى العالم على أنه إما أبيض أو أسود بدون أي درجات رمادية. وكانت ثقتها كبيرة في حزبها وبلدها وأنها على

حق بلا حدود. وكان هذا الاعتقاد الجازم بأنها دائما على حق هو ما جعل إقناعها من الصعوبة بمكان.

ولم يكن هناك مجال يتجسد فيه هذا الاعتقاد باحتكار الصواب دائماً من جانب جولدا أكثر من مجال علاقتها بالعالم العربي. وكان موقفها من العرب يقوم دائماً على الانفعال والتخمين وليس على المنطق والتحليل المنهجي. وكما يشير كاتب سيرتها الذاتية :

" كانت جولدا خائفة من العرب، وهذا الخوف كان مرتبطاً بذكريات المحارق والمذابح الجماعية. وربما كانت تخشى أيضاً من النزعة للانتقام التى اكتشفتها لدى العرب. ولم تستطع أن تتفق مع الفكرة القائلة بأن العرب ربما يشعرون بالظلم الواقع عليهم. كما رفضت أيضاً بإصرار الاحتمال القائل بأن بعض المطالب العربية قد تكون مبررة. ورفضت أيضاً الاعتراف بأن العرب يشعرون بالمهانة. ولم تتفق مع الافتراض القائل بأن الفلسطينيين العرب يشعرون بأنهم شعب بلا وطن. وكان من الصعب عليها أن تواجه بتعقل المشكلة الرئيسية التى تواجه الصهيونية: المشكلة العربية. وكان موقفها واضحاً نحن أو هم.

وفى أى شىء يمس أمن إسرائيل كانت جولدا متعنتة. وبعد حرب ١٩٦٧ اعتبرت تعديلات الحدود ضرورية لأمن إسرائيل ورفضت بقوة زعم النقاد بأن هذا دليل على النزعة التوسعية.

وقد كتبت فى مذكراتها تقول:

" وبالطبع كان يجب أن يكون (العنيدة) هو اسمى الأوسط. ولكن لا أنا ولا أشكول ولا الغالبية العظمى من الإسرائيليين، يمكن أن نخفى رفضنا لدولة يهودية ليبرالية غير عسكرية ضعيفة محكوم عليها بالموت أو " تسوية " نكسب من ورائها المجاملات التى تمدح عقلانيتنا وتفهمنا ونخسر بسببها حياتنا...... إن الديموقراطية الإسرائيلية هى ديموقراطية حية والدليل هو وجود الكثير من " الحمائم " والكثير من " الصقور "، ولكننى لا أتفق مع أى إسرائيلى يؤمن بأننا يجب أن نتحول جميعاً إلى أهداف للرماية، ولا حتى من أجل تحسين صورتنا ".

كان اختلاف الطبائع بين جولدا مائير وليفى أشكول مثيراً للدهشة. فقد كانت مقاتلة، وكان هو رجل الحلول الوسط. وكانت منغلقة ومستبدة، بينما كان هو متفتح الذهن ومتردد. وكانت متصلبة، بينما كان هو مرناً. ولكن فى تفكيرهما المتعلق بمستقبل الضفة الغربية لم يكن البون بينهما شاسعاً. وكان كلاهما يرغب فى الحفاظ على الطبيعة اليهودية والديموقراطية لدولة إسرائيل، وكان كلاهما يعترض على ضم الضفة الغربية. وكان كلاهما

يوافق على أن أفضل الحلول للمشكلة الفلسطينية يكمن فى تسوية إقليمية مع الأردن تبقى الجانب الأعظم من السكان الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل. وكان الفرق بينهما يتمثل فى كيفية تنفيذ ذلك : فقد أكد أشكول على ما يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل من أجل الوصول لتسوية مع العرب، بينما علقت هى ذلك على شروط مرتبطة بأمن إسرائيل.

وعندما تولت جولدا مائير رئاسة الوزراء، تبنت مبدأين أساسيين شكلا القاعدة الرئيسية للسياسة الإسرائيلية بعد ١٩٦٧ : لا عودة إلى حدود ما قبل الحرب ولا انسحاب بدون مفاوضات مباشرة ومعاهدات سلام مع الدول العربية. وفى خطابها الأول أمام الكنيست كرئيسة للوزراء، فى ٥ مايو ١٩٦٩، أكدت على تواصل السياسة ولكنها أوضحت، بلهجة قاطعة، أن إسرائيل لن تقوم بأى تسوية أقل من معاهدات سلام رسمية مع جيرانها. وطلب العرب الانسحاب من خطوط وقف إطلاق النار بدون سلام غير مقبول. ومادام العرب يرفضون صنع السلام، فإن إسرائيل سوف تحصن مواقعها عبر خطوط وقف إطلاق النيران. والشىء غير المقبول بنفس القدر هو بدائل معاهدات السلام التى تم اقتراحها على مدار العامين السابقين، مثل نزع السلاح وإنهاء حالة الحرب والضمانات الدولية. فمعاهدات السلام يجب أن يتم التفاوض عليها بشكل مباشر بين حكومات الشرق الأوسط، وليس من خلال قوى خارجية : " يجب أن تشتمل معاهدات السلام على حدود نهائية وآمنة ومعترف بها. ويجب على معاهدات السلام أن تمحق كل دعاوى الحرب والحصار والمقاطعة واعتراض الملاحة الحرة وتقويض ونشاط المنظمات والجماعات المنخرطة فى إعداد وتنفيذ عمليات التخريب انطلاقاً من القواعد ومعسكرات التدريب بالدول الموقعة على معاهدات السلام ". وما لم تفصح عنه رئيسة الوزراء الجديدة، فى هذه المناسبة وفى مناسبات لاحقة هو ما تعنيه بالحدود الآمنة.

ولم تكن هناك موافقة جماعية على مستوى إسرائيل على السياسة المتبعة تجاه العرب. واستقطاب الرأى العام إبان حرب الأيام الستة كان يتبدى كأوضح ما يكون فى ظهور حركتين أيديولوجيتين : حركة إسرائيل الكبرى وحركة السلام. وكلتا الحركتين كانت متشبعة يسودها المفكرون وكلتاهما ترسخت جذورها فى الأحزاب، وكلتاهما كانت تمثل تياراً تقليدياً من الأفكار السائدة فى الصهيونية، وكلتاهما أكدت على أهمية الأيديولوجية كقاعدة للعمل داخل صفوف قيادة ماباى التى كانت تزهو بكونها براجماتية. وكانت الحركة الأولى تنادى بضم كل الأراضى المحتلة فى الحرب إلى إسرائيل. أما الثانية فإنها كانت تنادى بمعظم الأراضى وانتهاج سياسة توفيقية تقود إلى التعايش مع العرب. ومع ظهور الحكومة بمظهر الذاهبة فى طريق لا يؤدى إلى شئ، صعدت كلتا الحركتين من ضغوطها

من أجل تبني سياستها البديلة. وقد أدى اشتعال الجدال الذى ولده ذلك إلى المزيد من التآكل فى الأرض الوسط وزيادة حدة الانقسام داخل صفوف ماباى.

وداخل ماباى، كان معروفاً عن جولدا مائير دائماً ارتباطها بالجناح النشط. لقد كانت تلميذة دافيد بن جوريون المخلصة وشاركته وجهات نظره بشأن العداء الذى لا يهدأ نحو العرب وبشأن الحاجة إلى التعامل معهم من مركز القوة. وبعد عام ١٩٦٧، عندما بدأت مصطلحات " الصقور " و" الحمائم " تحل محل " النشطاء " و" المعتدلين "، استمرت فى الارتباط بجناح الصقور فى الحزب. وكان أشكول معتدلا تقليديا فى ماباى موجودا بين الصقور. وكانت جولدا صقرا تستمع فقط إلى الصقور الآخرين وكانت أكثر التصاقا فى وجهات نظرها بالتكتلات الصغيرة داخل حركة العمال، «أحدوت هاافوداح ورافى»، أكثر من إلتصاقها بزملائها فى ماباى. وكانت قريبة على وجه الخصوص من إسرائيل جاليلى،الذى أصبح مستشارها السياسى الأساسى وكاتب خطبها. ولم تكن قريبة أبداً من موشى ديان على المستوى الشخصى، ولكنها سمحت له بممارسة نفوذ أكبر فى صنع السياسة الخارجية أكثر مما سمح له به أشكول. وكان جاليلى أحد الصقور التى لا تلين داخل حركة العمال المتحدة. أما ديان، الذى كان لا يثق فى إمكانية إقناع العرب بتحقيق السلام مع إسرائيل، فقد أصبح من رواد النزعة التوسعية. وقد ظلت الغالبية العظمى فى ماباى تنتمى إلى الحمائم، ولكن النغمة السائدة فى الحزب كانت نغمة الصقور الثلاثة.

وفى الحكومة أيضاً، مارس الصقور نفوذاً لا يتفق مع عددهم. فمعظم وزراء ماباى كانوا من الحمائم : أبا إيبان وزالمان أران وبنحاس سابير، وزائيف شاريف وياكوف شيمشون شابيرا وإلياهو (إلياس) ساسون. ولكنهم لم يكونوا ائتلافا مع الوزراء الحمائم من مابام والحزب القومى الدينى والحزب الليبرالى المستقل. وقد كانوا يميلون إلى المضى إلى جانب ائتلاف الصقور المكون من جولدا مائير وإسرائيل جاليلى وإيجال آلون وموشيه كارمل وموشيه ديان ويوسف ألموجى ومناحم بيجن ويوسف سابير. وهذا الثنائى الأخير كان يمثل حزب جاحال. وكان جاليلى وديان لديهما اهتمام خاص بالحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية مع ذلك الحزب اليمينى. وكانت الشراكة مع جاحال تعطيهما أغلبية فى الكثير من القضايا التى تهمهما فى الواقع، مثل القضايا المتصلة بالسياسة الخارجية والأمن والأراضى المحتلة. وقد مكنتهما من مقاومة مقترحات المبادرات السياسية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى على أسس يمكن أن تحدث انقساما بين صفوف الأمة.

وفى مجلس الوزراء ألقت جولدا مائير بكل ثقلها خلف سياسة الحفاظ على الوضع الراهن وتجنب المجازفات السياسية. والواقع أنها كانت تمثل سياسة الجمود والتشبث

بخطوط وقف إطلاق النار ورفض التزحزح حتى يوافق العرب على قبول السلام طبقاً للشروط الإسرائيلية. فلم تكن رئيسة قوية قادرة على قلب المائدة على الوزراء الذين يختلفون معها فى الرأى حتى ولو كانوا أغلبية. وبصفتها رئيسة للوزراء كانت مسئولة مسئولية مطلقة عن سياسة الدفاع. وهذه السياسة منصوص عليها دستورياً من خلال رئاسة رئيس الوزراء للجنة الدفاع بمجلس الوزراء. ولكن طوال رئاستها للوزراء لم تجتمع اللجنة بشكل منتظم. وحلت محل اللجنة هيئة غير رسمية عرفت باسم " مطبخ جولدا " لأنها كانت تجتمع في منزلها.

وكان المشاركون بشكل منتظم فى مطبخ جولدا هم إسرائيل جاليلى وإيجال آلون وموشيه ديان وأبا إيبان وبنحاس سابير. ومن وقت لآخر كانت تتم دعوة وزراء آخرين للمشاركة إذا كان هناك موضوع على جدول الأعمال يتصل بهم على نحو مباشر. وكان مجلس وزراء المطبخ يجتمع عادة فى مساء السبت من كل أسبوع، وذلك قبل الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء صباح كل يوم أحد. وكان الهدف الأساسى لاجتماع المطبخ محاولة تكوين موقف موحد للحزب الحاكم وصياغة مقترحات معينة للمناقشة بواسطة مجلس الوزراء. وفى بعض الأحيان كان مجلس الوزراء المطبخى يتخذ قرارات من تلقاء نفسه وكان هناك سجل مكتوب بهذه القرارات. ولكن معظم الاقتراحات الهامة كانت ترسل إلى مجلس الوزراء الكامل للبت فيها. ولقد تم انتقاد جولدا بسبب عدم استشارتها مجلس الوزراء بأكمله فى أمور غاية فى الأهمية والعمل بطريقة غير دستورية. ولكن طوال عملها كرئيسة للوزراء، استمر مجلس المطبخ يلعب دوراً حاسماً فى صنع السياسة الخارجية وسياسة الدفاع.

وهناك جهة أخرى أصبح لها نفوذها فى عهد جولدا مائير وهى هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلى. وقد بدأ ذلك الاتجاه مع النجاح المذهل للجيش الإسرائيلى فى حرب الأيام الستة. وقد بدأ رئيس الأركان فى حضور جلسات مجلس الوزراء بشكل منتظم لعرض المعلومات المتوافرة لديه والتشاور. وقد احتكرت المخابرات الحربية مسألة تحليل المعلومات القومية، وهمشت دور وزارة الخارجية فى هذه العملية. وبما أن مجلس الوزراء لم تكن لديه هيئة خاصة به من الخبراء المسئولين عن تحليل السياسة والتخطيط الطويل الأمد، فإن تقديرات العسكريين كان من الصعب الاختلاف معها وكان قبول توصياتهم عادة أمراً محسوماً.

كان حزم جولدا مائير فى علاقتها مع زملائها المدنيين يقابله تبعية غريبة لمرءوسيها العسكريين. فقد كانت تعتبر نفسها دائماً لا تفهم فى الأمور العسكرية. وكوزيرة للخارجية

حددت ذات مرة مهمتها الأساسية في توفير السلاح للجيش الإسرائيلي. وكرئيسة للوزراء كانت تقبل نصيحة هيئة الأركان العامة دون أدنى مراجعة. وقد أعتبر أبا إيبان ذلك نقطة ضعفها الكبرى كرئيسة للوزراء. فإسرائيل من وجهة نظره تحتاج إلى رئيس وزراء قادر على الاختلاف مع وجهات نظر المؤسسة العسكرية. وكان بن جوريون وشاريت وأشكول جميعاً قادرين على عدم قبول وجهة نظر العسكريين. " أما مسز مائير فقد قالت بنفسها إنني في الأمور العسكرية {لا أفعل شيئاً سوى قبول وجهة نظر العسكريين وأنا مغمضة العينين}. وهذه ليست وظيفة رئيس الوزراء. "

وقد عزز النفوذ المتنامي لكبار ضباط الجيش الاتجاه الذى بقي طويلا والمتمثل فى النظر إلى العلاقات مع الدول العربية من منظور إستراتيجي. وإخضاع الاعتبارات السياسية والدبلوماسية للاعتبارات العسكرية فى صنع السياسة العليا. وكانت دائماً نظرية المؤسسة العسكرية تقول أنه طالما كانت إسرائيل في حالة حصار فإنها يجب أن تتحمل المسئولية الأساسية عن السياسة الخاصة بمجال الأمن ككل، وقد اشتمل هذا على الكثير من العلاقات الخارجية. وبعد حرب الأيام الستة، تعزز موقف إسرائيل التفاوضي (أو قدراتها على المساومة) إلى حد عظيم نتيجة للاستحواذ على أراض عربية، ولكن القيود الداخلية على استخدام تلك القدرة على المساومة قد زادت مع مرور الوقت. وعدم الاتفاق على الأهداف القومية أعاق قدرة الحكومة على اتخاذ المبادرات السياسية. وكانت المبادرات العالمية من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلى ينظر إليها بواسطة مائير ومستشاريها على أنها تعرض أمن إسرائيل للخطر. وعندما لجأت الدول العربية إلى القوة من أجل طرد إسرائيل من أراضيها، ردت إسرائيل بقوة أكبر. وفي ظل قيادة مائير، كانت سياسة إسرائيل فى الصراع تتكون بشكل أساسي من الفعالية العسكرية والجمود الدبلوماسى. ولم يكن "المتعنتة " هو فقط اسمها الأوسط، ولكنه كان أيضاً سمة مميزة لسياسة إسرائيل فى الصراع مع العالم العربى أثناء الخمس سنوات الأولى من قيادتها.

وقد دفع الفشل فى تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة بالطرق السلمية جمال عبد الناصر إلى رفع شعار " ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ". وقد حدثت اشتباكات عسكرية بين مصر وإسرائيل بشكل متقطع من نهاية حرب الأيام الستة وحتى ربيع عام ١٩٦٩. ومع ذلك فإن الهجوم الواسع النطاق الذى شنه الجيش المصرى فى مارس ١٩٦٩، بجانب شجب ناصر لقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، كان هو البداية الحقيقية لحرب الاستنزاف. وقد جاء إعلان رسمي للنوايا لاحقاً فى ٢٣ يونيو. وكان هدف ناصر القريب هو منع تحويل قناة السويس إلى حدود مسلم بها، أما هدفه البعيد

فهو إجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود ما قبل الحرب. والاستراتيجية العسكرية التي تم تبنيها لهذا الغرض كانت عبارة عن قصف المواقع الإسرائيلية عبر القناة بالمدفعية الثقيلة، والقيام بهجمات جوية متفرقة وغارات القوات الخاصة من نوعية «اضرب واهرب». وكانت الفكرة الكامنة وراء ذلك هي استغلال ميزة التفوق المصرى الهائل في القوى البشرية وتضرر إسرائيل النسبى من حالة الحرب المستمرة وحساسيتها المعروفة تجاه الخسائر البشرية وذلك من أجل استنزاف إسرائيل عسكريا واقتصاديا وسيكولوجيا وبذلك يتم تمهيد الطريق للعبور المصرى لطرد القوات الإسرائيلية من سيناء.

وكان على إسرائيل أن تحدد الرد المناسب على التحدى المصرى والمذهب العسكرى التقليدى بنقل الحرب إلى أرض العدو. وعلى ذلك فقد كان هناك اقتراح باحتلال الضفة الغربية لقناة السويس ولكن تم رفض هذا الاقتراح جزئيا ليس بسبب أن الجيش الإسرائيلى لم تكن لديه المعدات البرمائية الضرورية، ولكن ذلك حدث بشكل أساسى لأسباب سياسية. وقد لجأت إسرائيل إلى إستراتيجية دفاعية من أجل منع الجيش المصرى من عبور القناة والاستيلاء على أراضى الضفة الشرقية. وقد فكر الجيش الإسرائيلى في بديلين للدفاع عن سيناء : التواجد المادى الدائم على خط المياه أو حماية منطقة القناة من خلال قوات متحركة تنتشر في الداخل. وقد فضل رئيس الأركان في ذلك الوقت حاييم بارليف البديل الأول. وكانت نتيجة ذلك إقامة خط من التحصينات عبر القناة حمل اسمه. وقد كان للاعتبارات السياسية تأثيرها على القرار المتخذ برفض اللجوء إلى قوات متحركة للدفاع عن سيناء والاعتماد على الدفاع الثابت. وكان هدف جولدا مائير الأساسى هو الحفاظ على الوضع السياسى والإقليمي الراهن وعدم التنازل عن أية مساحة من الأرض حتى توافق مصر على إبرام معاهدة سلام. وكان الدفاع الثابت وسيلة أكثر فاعلية لتحقيق هذا الهدف السياسي، ولكنه أيضا قد خلق مجموعه من المشاكل للجيش الإسرائيلى.

وفى منتصف يوليو ١٩٦٩، بعد مرور أربعة شهور على حالة الحرب الطاحنة وغير الحاسمة في نفس الوقت، تم استخدام القوات الجوية الإسرائيلية " كمدفعية طائرة " فى منطقة القناة. وكان الهدف من ذلك هو السيطرة على الأجواء وضرب القوات البرية المصرية ومنعها من التخطيط لحرب جديدة. وقد وصف بارليف الإستراتيجية الجديدة على أنها محاولة لتصعيد الصراع من أجل عدم التصعيد ولكن كان نتيجة ذلك المزيد من تصعيد القتال.

وقد أجريت الانتخابات العامة في يوم ٢٨ أكتوبر، فى ظل حرب الاستنزاف. واندمج ماباى مع مابام فى العام السابق لتكوين التجمع. وقد عارض ديان الاندماج مع حمائم

مابام وهدد بترك الحزب ما لم يفرض برنامجه الانتخابي. ولم يشر هذا البرنامج أدنى إشارة إلى قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب. علاوة على ذلك، فإن معظم مطالب ديان قد أدرجت في " بيان شفهي " كان ملزماً لكل أعضاء التجمع. وقد أشار هذا البيان إلى ما يعنيه الحزب " بالحدود الآمنة " وقد نص على أن نهر الأردن سوف يكون الحدود الشرقية الآمنة لإسرائيل، وأن مرتفعات الجولان وقطاع غزه سوف تظل تحت السيطرة الإسرائيلية وأن إسرائيل سوف تحتفظ بقطاع من الأرض يتصل بمضايق تيران. وقد فرض ديان منظوره المخادع على البرنامج الانتخابي للتجمع من خلال القول " إن شرم الشيخ بدون سلام أفضل من السلام بدون شرم الشيخ ".

ولم يبل التجمع بلاءً حسناً في الانتخابات. فقد فاز بستة وخمسين مقعداً، مقارنة بثلاثة وستين مقعدا فازت بها الأحزاب المكونة له في عام ١٩٦٥. وفاز " جاحال " بستة وعشرين مقعداً والحزب القومي الديني باثنى عشر مقعدا والحزب الليبرالي المستقل بأربعة مقاعد. وبشكل عام، زاد الجناح اليميني من قوته، ولكن الناخبين واصلوا وضع ثقتهم في التجمع وقائده. وبعد الانتخابات شكلت جولدا مائير حكومة وحدة وطنية قريبة الشبه في تكوينها من تلك التي ورثتها عن أشكول.

وكان التحدي الأول للحكومة الجديدة هو مشروع سلام أمريكي. فقد جاءت إدارة جمهورية إلى السلطة في يناير برئاسة نيكسون، وتولى هنرى كيسنجر منصب مستشار الأمن القومي، وتولى وليام روجرز منصب وزير الخارجية. وقد دافعت وزارة الخارجية طويلا عن انتهاج منهج " عادل " في الصراع العربي الإسرائيلي وتبني دور أمريكي فعال من أجل دفع عجلة التسوية السياسية بناء على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وفي يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٩ قدم روجرز مبادرته للسلام في الشرق الأوسط. وهذه المبادرة كانت تعتمد على القرار ٢٤٢. وقد وضعت تصوراً ينص على عودة إسرائيل للحدود الدولية لجيرانها، مع بعض التعديلات الطفيفة فقط من أجل دواعي الأمن المشترك، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد سببت مبادرة روجرز للسلام دهشة كاملة للقادة الإسرائيليين. واعتبروها دليلاً على التعاون المشترك بين الولايات المتحدة - والاتحاد السوفيتي من أجل محاولة فرض تسوية سلام عليهم. وفي يوم ١٥ ديسمبر قدمت جولدا مائير حكومتها الجديدة إلى الكنيست واستغلت تلك الفرصة من أجل شن أول هجوم على مبادرة روجرز. وأصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة أكثر توتراً، عندما قام تشارلز يوست، المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة في ١٨ ديسمبر، باقتراح خطوط عامة للتسوية بين إسرائيل

والأردن بناء على مبادرة روجرز. وأيد يوست انسحاب إسرائيل من معظم أراضى الضفة الغربية، وتكوين إدارة أردنية للقدس الشرقية وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ووصفت جولدا هذه المبادرة بأنها " كارثة لإسرائيل " وأمرت بشن حملة للاحتجاج عليها بواسطة أصدقاء إسرائيل فى واشنطن واستدعت السفير إسحاق رابين من أجل التشاور العاجل. وتم تعيين رابين سفيراً في واشنطن بعد اعتزاله العمل فى الجيش الإسرائيلى واعتبر العمل الدبلوماسي مواصلة للحرب بوسائل أخرى. وفى اجتماعه بتاريخ ٢٢ ديسمبر، بعد الاستماع إلى تقرير رابين، قرر مجلس الوزراء رفض كل المقترحات الأمريكية رسمياً. وذكر المجلس فى بيانه أنه " إذا تم تنفيذ هذه المقترحات فإن الأمن والسلام الإسرائيليين سوف يتعرضان لخطر داهم. فإسرائيل لن يضحى بها من قبل أى سياسة للقوى العظمى وسوف ترفض أى محاولة لفرض أى حل عليها بواسطة القوة ".

وبعد أن رفضت مقترحات السلام الأمريكية، عادت إسرائيل لمواصلة حرب الاستنزاف. وفي الأسبوع الأخير من ديسمبر، اتخذ مجلس الوزراء قراراً مصيرياً يتمثل فى القصف الإستراتيجى لعمق الأراضى المصرية. وقد نبعت الفكرة من خلال الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وتمت التوصية عليها فى مجلس الوزراء بواسطة وزير الدفاع. وكان المحرك الرئيسى لفكرة القصف الاستراتيجى هو الميجور جنرال عيزرا وايزمان، الذى هبط على الحكومة بالمظلة كوزير ينتمي لحزب جاحال بعد الانتخابات العامة. وواصل الضغط على الحكومة من أجل استخدام الجيش الإسرائيلى لوضع نهاية لحرب الاستنزاف. وكان متحالفاً بقوة مع إسحاق رابين، ذلك الجندى الذى تحول إلى دبلوماسي. وقد أبلغ رابين مجلس الوزراء أن إدارة نيكسون سوف ترحب بقصف عمق الأراضى المصرية لأن ذلك سوف يخدم المصالح الأمريكية فى المنطقة. وقد اختلف أبا إيبان مع تحليل السفير للموقف الأمريكي. وعلل ذلك بأن الأمريكيين لن يرغبوا فى اتساع نطاق الصراع العربى الإسرائيلى بسبب خطر احتمال زيادة ارتباط السوفييت بالجانب العربى. وقد ساهمت زيارة رابين في ترجيح كفة القيام بهجمات عسكرية مدوية على مصر.

وكانت هناك قضية أخرى يجب على مجلس الوزراء حسمها وهى رد الفعل السوفيتى المحتمل على ضرب العمق المصرى. ومرة أخرى وجد إيبان نفسه مؤيداً من قبل الأغلبية. وقد توقع أن يؤدى ذلك إلى زيادة التدخل العسكرى السوفيتى فى المنطقة. وكان رأى الأغلبية أن السوفييت سوف يحتجون ولكنهم سوف يحجمون عن التدخل المباشر. وكانت مناقشات مجلس الوزراء لهذا الموضوع سطحية ومتعجلة وغير قائمة على معلومات دقيقة. وكانت النتيجة ليست فقط الاحتمال المرجح للتدخل السوفيتى ولكن أيضاً تأثير ذلك

على التوازن العسكرى الإسرائيلى المصرى.

وقد تم التصريح للجيش الإسرائيلى بتنفيذ السياسة الجديدة فى ٧ يناير ١٩٧٠. وكانت الأهداف العسكرية لهذه السياسة هى أولاً تخفيف الضغط العسكرى المصرى على منطقة القناة الأمامية، ثانياً منع المصريين من التخطيط لحرب شاملة، وثالثاً وضع نهاية لحرب الاستنزاف وإجبار مصر على قبول وقف إطلاق النار. وكانت الفكرة الكامنة وراء ذلك تتمثل فى إنهاء الحرب بطريقة تعزز القوة الرادعة للجيش الإسرائيلى. وهذا الهدف كان لا يمكن تحقيقه بواسطة وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض أو الوساطة أو وضع شروط له. وكان المطلوب استعراض قدرة الجيش الإسرائيلى من أجل إرغام الجيش المصرى على اتباع المسار المحدد له مسبقاً.

وبالإضافة إلى الأهداف العسكرية، كان يأمل متخذو القرار الإسرائيلى فى تحقيق مجموعة من الأهداف السيكولوجية والسياسية. ولم تكن هذه الأهداف معلنة بوضوح ولم تحظ بموافقة جماعية، ولكنها لعبت دوراً هاماً فى تبنى القرار الخاص بضرب العمق المصرى. وكانت الأهداف غير المعلنة تتمثل فى تحطيم معنويات الجيش المصرى وخلق فجوة من انعدام الثقة بين ناصر والشعب المصرى والإطاحة بنظام ناصر واستبداله بنظام موال للغرب. وكان هذا صدى لما تردد فى حرب سيناء. فالحديث عن إسقاط الأنظمة من خلال ضغط عسكرى خارجي هو عادة علامة على التشوش، ولم يكن هذا استثناء لذلك. وكان لابد للأحداث من أن تبين – كما يقول المنطق والتاريخ ومعلومات الساسة المصريين – أنه بدلاً من أن يؤدى قصف العمق المصرى إلى إضعاف المصريين فإنه سوف يعزز مقاومتهم، وبدلاً من إسقاط ناصر فإنه سوف يؤدى إلى التفاف الجماهير من حوله وإلى تماسك الأمة.

وقد تم شن الغارة الأولى داخل العمق المصرى فى ٧ يناير ١٩٧٠ وحدثت الغارة الأخيرة فى ١٣ أبريل. وفى غضون تلك الشهور الأربعة، قامت المقاتلات الإسرائيلية الأمريكية الصنع الأسرع من الصوت من طراز فانتوم بضرب الأهداف داخل دلتا النيل وفى ضواحى القاهرة. وقد قام الإسرائيليون بـ ٣٢٠٠ غارة جوية وأسقطوا ما يقرب من ٨٠٠٠ طن من القنابل على الأراضى المصرية. ولم تكن هناك سياسة متجانسة لديهم. وقد أنكرت جولدا مائير أن الغارات تستهدف الإطاحة بناصر ولكنها أضافت أنها إذا أدت إلى تغيير النظام فإنها لن تذرف عليه الدموع. وقد أعطت فى بعض الأوقات انطباعاً بأن الغارات كانت جزءاً من حملة تعليمية لجعل ناصر يتوقف عن الكذب على شعبه، كما لو كان ولداً شقياً تجذبه من أذنه إلى غرفة التأديب.

ولم يكن القيام بالحملة مصحوباً بأية إشارة إلى المرونة السياسية. وكان القادة الإسرائيليون يميلون إلى زيادة الضغط العسكرى حتى يحرموا ناصر من التأييد الشعبى فيضطر إلى قبول وقف إطلاق النار دون قيد أو شرط. وكان إيبان مقتنعاً بأن المساعدة الأمريكية هدفها وقف القتال. وفى ٧ فبراير اقترح على مجلس الوزراء مبادرة سياسية لوقف إطلاق النار لمدة محددة كجزء من " مبادرة سلام " جديدة. وكان رأيه أنهم يجب ألا يعلنوا فقط سياستهم ولكن أن يعبروا أيضاً بشكل استعراضى عن استعدادهم لوقف إطلاق نار مؤقت فى قناة السويس كخطوة أولى نحو الحد من التصعيد العسكرى. وأكد على فكرته بالقول بأنه لن نخسر شيئاً إذا قمنا باستكشاف مدى إمكانية وضع نهاية لحرب الاستنزاف وكان هناك بعض التأييد لاقتراحه. ولكن جولدا مائير قد صبت جام غضبها عليه. فهل إيبان لم يكن يتذكر أن ناصر نفسه قد اقترح وقف إطلاق نار مؤقت ؟ فإذا كان ذلك فى مصلحة ناصر، فكيف يكون فى نفس الوقت فى مصلحة إسرائيل ؟ ألم يكن إيبان يقترح مصيدة خطرة لإسرائيل تتناقض مع سياستها المرسومة ؟

ولأن الأغلبية لم تكن تؤيد مبادرته السلمية لم يرغب إيبان فى أن تنزع منه الثقة من خلال طرح الاقتراح للتصويت. ومع ذلك فقد أصرت مائير على التصويت على الاقتراح وقد ناشدها بعض الوزراء أن تتجنب الاقتراع ضد مبادرة للسلام، ولكنها كانت مصرة وانتهى الأمر برفض الاقتراح الذى لم يظهر له أثر بعد ذلك. وقد امتنع إيبان نفسه عن المشاركة فى التصويت. وقد كتب يقول " كانت تلك الحقبة تمثل مدى صعوبة أن تكون وزيراً للخارجية فى مجلس وزراء لديه رؤية متضخمة لدور الحرب فى السياسات العالمية. وقد أدى انتصار قوتنا فى ١٩٦٧ إلى تشجيع الإيمان بإسرائيل التى لا تقهر وهو أمر لم يعد له وجود بانتهاء حرب الأيام الستة. لم تكن جولدا فى أحسن حالاتها. فقد ألقت تلك الحقبة الضوء على مركزية الضغينة الشخصية فى النظام العام لفكرها وعاطفتها ".

وقد أدى قصف العمق المصرى إلى إلحاق أضرار فادحة بالآلة العسكرية المصرية ولكنه لم يجعل ناصر يركع على ركبتيه. وفى ٢٢ يناير سافر إلى موسكو من أجل الاجتماع سراً بالقادة السوفييت لطلب المساعدة العاجلة. وقد استجاب السوفييت من خلال مد مصر بمدافع مضادة للطائرات وبطاريات صواريخ أرض – جو وأنظمة رادار وطائرات ميج مقاتلة وجيش مصغر من الفنيين للعمل على المعدات الجديدة. ولم يحدث من قبل أن قام الاتحاد السوفيتى بإدخال تلك المعدات العسكرية المتقدمة إلى بلد غير شيوعى فى تلك الفترة الزمنية القصيرة.

ونتيجة لذلك، فإن التفوق الجوى الإسرائيلى المطلق السابق وحرية الهجوم على

الأهداف في عمق الأراضي المصرية قد قيدا بدرجة خطيرة. وأرغما إسرائيل على كبح جماح هجماتها الجوية. وفي منتصف أبريل توقف القصف الجوي في العمق تماماً. وفي غضون ذلك استمرت الخسائر الإسرائيلية في الأرواح وفي الطائرات في الارتفاع بدرجة تنذر بالخطر. وكانت هناك رغبة سائدة بين الأركان العامة للتفكير في سحب القوات البرية بعيداً عن القناة، ووضعها بعيداً عن مدى المدفعية المصرية. وقد عارضت جولدا مائير هذه الفكرة تماماً، خشية من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع العرب على تجديد المطالبة بانسحاب إسرائيلي كامل دون مفاوضات أو سلام. وكان التواجد عبر القناة من المفترض أن يوفر

الأمن لإسرائيل. ولكن إسرائيل الآن تلتصق بقناة السويس لأسباب سياسية. وهذا الموقف قد كشف مدى تهافت الرأي القائل بأن الأرض تعطي إسرائيل عمقاً إستراتيجياً وأن هذا العمق الإستراتيجي قد عزز أمن إسرائيل.

وقد تعرضت جولدا مائير لانتقادات داخلية لعدم مرونتها حتى على الرغم من وجود دلائل متزايدة على أن المصريين مهتمون بالتوصل إلى حل دبلوماسي لحرب الاستنزاف. وفي يوم ٢٨ أبريل أرسلت مجموعة من طلاب المدارس العليا خطاباً إلى رئيسة الوزراء. ولأنهم كانوا يتوقعون استدعاءهم للخدمة الوطنية في الجيش الإسرائيلي، فقد ذكروا أنه سوف يكون من الصعب إقناعهم بأن الحرب لا بديل عنها، وذلك بسبب سياسة حكومتها. وقد كان الدافع لهذا الخطاب دعوة ناصر للدكتور ناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، لزيارته في القاهرة. ولم تحدث الزيارة لأن الحكومة الإسرائيلية رفضت التصريح بها. واعتقد الكثيرون في إسرائيل أن هذه الخطوة قد كشفت عن عدم رغبة حكومتهم في الدخول في حوار سلمي مع العدو. وقد جاء في الخطاب " نحن الموقعون أدناه طلاب المدارس العليا الموشكون على التجنيد في الجيش الإسرائيلي، بعد أن رفضت الحكومة مبادرة السلام من خلال رفضها رحلة ناحوم جولدمان، لا نعلم إذا كنا سوف نكون قادرين على القيام بواجبنا في الجيش أم لا تحت شعار لا خيار ". وهذا الخطاب القصير قد أثار مناقشات عامة مطولة تناولت قضية من المسئول عن استمرار حالة الحرب.

استمرت حرب الاستنزاف في الاشتعال عبر قناة السويس بعد توقف قصف العمق المصري. وكل الافتراضات التي شجعت على القيام بقصف عمق الأراضي المصرية قد ثبت خطؤها فلم ينهر نظام ناصر تحت وطأة ضربات الجيش الإسرائيلي وتدخل الاتحاد السوفيتي على نحو مادي وليس فقط من خلال الإدانة اللفظية ولم تظهر الولايات المتحدة أي حماس للقصف كما توقع السفير رابين. فقد أخطأت إسرائيل تماماً تقدير رد الفعل

السوفيتي والأمريكي. وكان عليها الآن اللجوء إلى القوة العظمى التي ترعاها باعتبارها المصدر الوحيد المحتمل للردع أمام القوة العظمى الأخرى. وازداد اعتماد إسرائيل على الدعم الاستراتيجي وإمدادات السلاح من الولايات المتحدة بشكل حاد وكذلك ازداد احتمال تعرضها للضغط السياسي الأمريكي. وعلى ذلك، من خلال الضغط المستمر من أجل التفوق العسكري على مصر، ساعدت إسرائيل على إجهاض هدفها العام الذي كانت تسعى إليه بعد الحرب ألا وهو جعل القوة العظمى بمنأى عن الشرق الأوسط بقدر الإمكان.

ولاحت القوات السوفيتية في الأفق على نحو أوضح. ففي يوم ١٨ أبريل، واجه الطيارون الإسرائيليون طيارين سوفييت يقومون بمهام استطلاعية في منطقة القناة. وفي يوم ٣٠ يونيو حدثت معركة جوية شرسة بالقرب من القناة قام فيها سلاح الجو الإسرائيلي بإسقاط خمس طائرات ميج يقودها طيارون سوفييت. وقد أدى ذلك الانتصار إلى رفع المعنويات الإسرائيلية إلى عنان السماء، ولكن الخبراء العسكريين علموا أن السوفييت والمصريين يقومون بتحريك أنظمة الصواريخ أرض - جو إلى الحافة الغربية لقناة السويس وهذا يمكن أن يكبح جماح التفوق الجوي الإسرائيلي.

وقد دفعت أخطار تصعيد الصراع العسكري وزير الخارجية الأمريكي روجرز إلى تقديم اقتراح ثان في ١٩ يونيو عرف باسم مبادرة روجرز B وكانت لهذه المبادرة ثلاثة أجزاء : الأول، وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة شهور على الجبهة المصرية، الثاني، بيان يصدر عن إسرائيل ومصر والأردن يقول بأنهم يقبلون قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وخاصة النداء الخاص " بالانسحاب من الأراضي المحتلة " والثالث، أن تتعهد إسرائيل بالتفاوض مع مصر والأردن تحت إشراف الدكتور يارنج بمجرد سريان وقف إطلاق النار»...... وقد احتوت المبادرة أيضاً على شرط هام " بالجمود التام " أثناء وقف إطلاق النار : أي أنه غير مسموح لمصر أو إسرائيل بتحريك صواريخها نحو القناة.

وكان رد فعل جولدا مائير الغريزي هو رفض المشروع الأمريكي. وعلى الرغم من أن روجرز B لم تشر على أي نحو إلى الحدود النهائية، فقد ساورتها الشكوك في أنها خدعه لتطبيق روجرز A . وفي جيش الدفاع الإسرائيلي كان هناك اهتمام بأن وقف إطلاق النار المؤقت لا يعد ضماناً كافياً لعدم تجدد حرب الاستنزاف. ولكن الرئيس نيكسون قد نصح إسرائيل بألا تكون البادئة برفض مبادرة روجرز B وقد وافقت كل من مصر والأردن على المبادرة. وفي ٢٤ يوليو، أرسل نيكسون خطابا إلى مائير ذكر فيه بوضوح أن الحدود النهائية يجب أن يتفق عليها بين الأطراف من خلال التفاوض تحت مظلة المبعوث

بارنج وأن الولايات المتحدة لن تمارس أى ضغط على إسرائيل لقبول حل لمشكلة اللاجئين يمكن أن يغير من شخصيتها اليهودية أو يعرض أمنها للخطر، وأنه لن يتم انسحاب جندى إسرائيلي واحد من خطوط وقف إطلاق النار حتى يتم التوصل إلى اتفاقية سلام مرضية لإسرائيل. وكان الخطاب يمثل رفضاً فعلياً لمبادرة روجرز الأولى. وفى بعض ثناياه كان يحمل تصريحاً ثانياً لبلفور.

وقد أقنعت تأكيدات نيكسون والتعهد بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لإسرائيل جولدا مائير ووزراء مطبخها بابتلاع علقم روجرز المر. ومع ذلك فقد أوضحوا دون لبس أنهم يوافقون فقط على وقف إطلاق النار وعلى استئناف مهمة يارنج، وليس على شروط المبادرة . A وفى ٣١ يوليو وافق مجلس الوزراء بأغلبية ١٧ صوتا ضد ٦ أصوات على مبادرة روجرز . B وقد انسحب جاحال من حكومة الوحدة الوطنية لأن قبول المبادرة قد انطوى على قبول القرار ٢٤٢. ولم يكن كل الوزراء يرفضون القرار، ولكن مناحم بيجين كان متشدداً فى ذلك. وقد سرى وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية فى يوم ٧ أغسطس، مسدلاً الستار على حرب الاستنزاف.

وفى يوم سريان وقف إطلاق النار، قامت مصر، بمساعدة السوفييت، بانتهاك اتفاقية تجميد الوضع وقامت بتحريك صواريخها نحو حافة قناة السويس. وقد قررت إسرائيل تجميد مشاركتها فى المحادثات التى كانت على وشك البدء تحت إشراف يارنج. وقد وضعت الحرب أوزارها، ولكن الألاعيب السياسية لم تنته. وبخلاف الحروب الثلاثة التى سبقتها انتهت حرب الاستنزاف دون منتصر أو مهزوم. والواقع أن تلك الحرب التى استمرت سبعة عشر شهراً قد انتهت بالتعادل. وقد اختلف الزعماء السياسيون والعسكريون الإسرائيليون فى تقييمهم لمحصلة تلك الحرب. فالبعض، بما فيهم وزير الدفاع ورئيس الأركان وجنرالات آخرون، قد أشاروا إلى أن مصر قد أخفقت فى تحقيق أى مكاسب إقليمية من هذه الحرب. أما البعض الآخر، لأسباب مختلفة، فقد اعتبر أن مصر كانت المنتصر الفعلى فى هذه الحرب. وقد أدت دراسة مراكز الجانبين قبل وبعد الحرب إلى جعل أبا إيبان يصل إلى نتيجة تقول أن التوازن السيكولوجى والعالمى قد تغير لصالح مصر. أما عيزرا وايزمان فقد كان أكثر اهتماما بالتوازن العسكرى. وكان العنصر الرئيسى فى رأيه أن الحرب قد انتهت بوضع نظام الصواريخ المصرى على حافة القناة وضياع التفوق الجوى الإسرائيلى الذى لم يكن هناك خلاف عليه. وهذه النتيجة، كما أكد وايزمان، قد أرخت العنان للمصريين، على مدى الثلاثة أعوام التالية، للإعداد لحرب أكتوبر العظيمة ١٩٧٣.

ومع بعض الاستثناءات القليلة، تعلم القادة الإسرائيليون دروساً خاطئة من حرب الاستنزاف. فقد واصلوا التعلق بأهداب المذهب العسكرى الدفاعي وكانت نتيجة ذلك نظاما دفاعيا ساكنا، حتى على الرغم من أن الحرب قد بينت أن ذلك المذهب باهظ الثمن وغير فعال. ولذلك كان يجب على موردخاى جور، الذى أصبح رئيساً للأركان فى عام ١٩٧٤، أن يؤكد أنه ليس الانتصار السهل فى حرب الأيام الستة هو الذى جعل إسرائيل تسند رأسها على وسادة الإحساس الكاذب بالأمن فى ليلة السادس من أكتوبر ولكن القراءة الخاطئة لنتائج حرب الاستنزاف هى من فعل ذلك. وقد كتب جور فى مطبوعة شهرية للجيش الإسرائيلي يقول: " ليس هناك شك أن انتصارنا فى حرب الاستنزاف كان فى غاية الأهمية ولكن هناك نتيجة واحدة خرجنا بها منها، فهل كانت هذه النتيجة هى أن نجلس دون أن نفعل شيئاً ؟ وإننا أقوياء، وإذا كان العرب يريدون فإنهم يجب أن يأتونا راكعين ويقبلون شروطنا كان هذا هو الخطأ السياسى والاستراتيجى القاتل ألا وهو الاعتماد على القوة كعامل شامل فى صياغة السياسة ".

كان هذا هو الخطأ الأكبر الذى وقعت فيه الحكومة التى ترأسها جولدا العنيدة. فقد كانت متشددة لأقصى درجة في موقفها من العرب. وكانت سياستها بعد ١٩٦٩ تتمثل فى منح العرب خياراً من اثنين : إما اتفاقية سلام رسمية شاملة دون انسحاب إسرائيلى كامل من الأراضى المحتلة أو استمرار الوضع الراهن دون أية تنازلات. وكانت حرب الاستنزاف، التى كان لها ثمن اقتصادى باهظ وخسائر فادحة فى الأرواح، أطول الحروب فى تاريخ إسرائيل. وبعد أن انقشع غبارها لجأت مائير إلى دبلوماسية الاستنزاف دفاعاً عن الوضع الراهن، وكانت نتيجة ذلك حرباً عربية – إسرائيلية شاملة أخرى.

وقد أثرت حرب الاستنزاف أيضاً على سياسة إسرائيل النووية. فقد استمر الجدل حول الأسلحة الذرية من بداية الستينيات وحتى نهاية العقد. وكان إيجال آلون وإسرائيل جاليلى من المؤيدين المتحمسين للاستراتيجية التقليدية. وكان المدافعان الرئيسيان عن الخيار النووى هما موشيه ديان وشيمون بيريز. وقد ازداد نفوذ ديان على نحو كبير بعد أن أصبح وزيراً للدفاع فى عام ١٩٦٧. وفى عام ١٩٦٨ تم توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT). وقد تعهدت الدول المائة والأربعون الموقعة على المعاهدة بالامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية، مقابل الامتلاك الكامل للتكنولوجيا النووية المستخدمة فى الأغراض السلمية. وبما أن إسرائيل رفضت التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، فقد رغب المسئولون الأمريكيون فى معرفة نوايا إسرائيل تجاه إنتاج الأسلحة النووية. وكان ما يقوله الإسرائيليون عادة رداً على ذلك هو أنهم لن يكونوا أول من " يدخل

" الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط. ومن خلال الضغط عليه، أوضح السفير رابين أن إسرائيل لن تكون أول من " يختبر " تلك الأسلحة أو يكشف عن وجودها علناً. وهذه الصيغة قد أرضت الأمريكيين. فقد توقفوا عن الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية، كما توقفوا عن زيارة ديمونة بواسطة المفتشين الأمريكيين فى عام ١٩٦٩.

وكان موشيه ديان مسئولاً بشكل أساسى عن القرار الخاص بالانتقال من إمكانية الإنتاج النووى إلى الإنتاج الفعلى لعدد قليل من الأسلحة النووية. وقد اتخذ هذه الخطوة جزئياً بسبب خوفه من أن إسرائيل قد تعجز عن الحفاظ على تفوقها التقليدى على العرب وجزئياً من أجل الحد من اعتماد إسرائيل على القوى الخارجية. وقد أدى حظر السلاح الذى فرضته فرنسا فى عام ١٩٦٧ إلى إلقاء الضوء على اعتماد إسرائيل على موردى أسلحتها. وقد فرضت حرب الاستنزاف عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على عاتق إسرائيل وتركتها أكثر اعتماداً على إمدادات السلاح الأمريكية. كما أدت أيضاً إلى المزيد من الارتباط السوفيتى بأعداء إسرائيل. وعلى ذلك فقد ابتكر ديان صيغة جديدة أعطاها عنواناً منذراً بالسوء وهو «القنبلة فى المخزن». وانطوى هذا على إنتاج القنبلة ولكن دون اختبارها ودون الإعلان عن وجودها. وعدم الاتفاق مع الوزراء الآخرين هو الذى أدى فى الغالب إلى إنتاج هذه الصيغة الوسطى، والتى كانت لها ميزة عدم تبنى إسرائيل إستراتيجية نووية مفتوحة بينما فى نفس الوقت تتم الإشارة للعرب ولبقية العالم إلى أن هناك ترسانة نووية فى المخزن الإسرائيلى.

فى سبتمبر ١٩٧٠ تفجر حدثان أديا إلى تحويل الانتباه عن الأزمة المثارة حول التفاعل مع مهمة دكتور يارنج وهما : الحرب الأهلية فى الأردن ووفاة جمال عبد الناصر. ففى الأردن كونت منظمات حرب العصابات الفلسطينية دولة داخل الدولة وشكلت تحدياً لحكم الملك حسين. وقد أمر الملك جيشه بنزع سلاح هذه المنظمات وكسر شوكتها. وفى الحرب التى نشبت قتل آلاف الفلسطينيين وغادر الكثيرون البلد. وفى ذروة الأزمة قامت القوات السورية بغزو الأردن فيما بدا أنه محاولة لمساعدة الفلسطينيين على الإطاحة بالملك. وقد أرسل الملك حسين باستغاثة عاجلة إلى واشنطن. وقد بعث الدكتور كيسنجر، مستشار الأمن القومى الأمريكى لجولدا مائير ما فسر على أنه طلب ملكى لهجوم جوى إسرائيلى على القوات المدرعة السورية فى شمال البلاد. وقد تعهد كيسنجر بأنه إذا قام المصريون باستئناف القتال فى الجنوب، فإن الولايات المتحدة سوف تمد إسرائيل بكل المساعدات العسكرية الضرورية. ووضعت إسرائيل سلاحها الجوى فى حالة تأهب كما

قامت بحشد القوات البرية على الحدود مع الأردن وذلك من أجل الاستعداد للتحرك ضد السوريين. ولكن الحاجة إلى التدخل لم تصل إلى حالة الضرورة لأن الجيش الأردني قام بصد الغزاة السوريين. وانتهت الأزمة بهزيمة الفلسطينيين وانسحاب سوريا وتقوية دعائم عرش الملك حسين في عمان. وفي غضون الأزمة قامت إسرائيل بالتنسيق الوثيق مع واشنطن في كل تحركاتها. ومن خلال استجابتها لنداء الاستغاثة، كسبت إسرائيل امتنان الرئيس الأمريكي وكذلك امتنان الملك الأردني.

وكان الحدث الآخر هو وفاة الرئيس ناصر في يوم ٢٨ سبتمبر. فقد توفي الرئيس البالغ من العمر اثنين وخمسين عاماً نتيجة الإصابة بأزمة قلبية. بعد أن أنهك نفسه في جهود الوساطة بين الملك حسين وخصومه الفلسطينيين. وخلفه نائبه أنور السادات. وكان السادات أحد الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢. الذي كان يعتبره البعض ذا شأن ضئيل من الناحية السياسية وأنه ليس من المرجح أن يمكث طويلاً في الحكم. وفي الأيام الأخيرة من حياته يبدو أن ناصر قد توصل إلى نتيجة مفادها أن الصراع العربي الإسرائيلي لن يحل بالوسائل العسكرية. واحتفظ السادات بآرائه لنفسه إلى حد كبير، لدرجة أنه كان من الصعب التنبؤ بالخط الذي سوف ينتهجه في الصراع.

وبحلول نهاية ديسمبر، بعد مفاوضات مطولة مع إدارة نيكسون، وافقت إسرائيل على المضي في محادثات سلام تحت إشراف الدكتور يارنج. وشجع الأمريكيون يارنج على لعب دور أكثر فعالية مما حدث في الماضي وعدم تقييد نفسه في دور صندوق البريد. ومع ذلك فإن اتصالاته الأولية مع إسرائيل ومصر قد أقنعته بأن كلا الجانبين يتعلق بشدة بموقفه الحالي. وعلى ذلك فقد أخذ على عاتقه محاولة كسر الجمود الدبلوماسي من خلال ذكر المطلوب للتقدم نحو الوصول إلى تسوية. وفي ٨ فبراير ١٩٧١ أرسل مذكرتين متطابقتين إلى كل من مصر وإسرائيل يطرح فيهما اقتراحاته لحل النزاع بينهما. وطلب من مصر التعهد بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وطلب من إسرائيل الانسحاب إلى الحدود الدولية المصرية – الفلسطينية السابقة.

وردت مصر على طلب يارنج في يوم ١٥ فبراير. وجاء في الرد: " أن مصر سوف تكون مستعدة لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل تحتوى على كل الالتزامات السابق ذكرها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ". وتقدمت مصر بعدد من المطالب الإضافية : مثل الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب ليس فقط من سيناء ولكن أيضاً من قطاع غزة، والالتزام بحل مشكلة اللاجئين تبعاً لقرارات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد كان هذا الرد يمثل نقطة تحول. فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها الحكومة المصرية بشكل علني

استعدادها لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل تم الترحيب بالرد المصرى باعتباره تطورا إيجابيا وبعيد المدى وذلك من خلال كل من يارنج وروجرز.

وقد تأثرت الحكومة الإسرائيلية بالالتزام المصرى المعلن لتحقيق السلام ولكنها انزعجت من الشروط والمحاذير التي وضعتها مصر. والواقع أن الشروط المصرية المتعلقة بالأراضي من أجل تحقيق السلام لا تشكل مفاجأة. فقد كانت قريبة الشبه إلى حد بعيد بالقرار المتخذ بواسطة حكومة أشكول في ١٩ يونيو ١٩٦٧ لصالح الانسحاب إلى الحدود الدولية مع مصر وسوريا مقابل السلام. ومع ذلك فإن هذا القرار تم إلغاؤه بواسطة حكومة أشكول وحدث المزيد من التشدد في الموقف الإسرائيلي في غضون ذلك.

وكان الرد الإسرائيلي، الذى أرسل إلى يارنج في ٢٦ فبراير، نتاج مناقشات محتدمة في مجلس الوزراء. فقد أشارت إسرائيل بامتنان إلى رغبة مصر في توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وأعربت مرة أخرى عن رغبتها في إجراء مفاوضات مباشرة تتناول كل القضايا المتعلقة باتفاقية السلام. والمشكلة التى نشأت كانت تتعلق بطلب يارنج من إسرائيل التعهد بالانسحاب الكامل. ومن حيث المبدأ، كان مجلس الوزراء يميل إلى قبول صيغة إيبان غير الملزمة: " انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من خط وقف إطلاق النار مع مصر إلى حدود آمنة ومعترف بها ومتفق عليها تحدد في معاهدة السلام ولكن إسرائيل جاليلى، بمساعدة موشيه ديان قد نجح في إقناع مجلس الوزراء بعدم ترك أي شيء خاص بموضوع الحدود. وفضل مجلس الوزراء الرفض المطلق للعودة إلى الحدود السابقة، وصبغ ذلك رده بنبرة متعجرفة وسلبية. وأضاف إلى عبارة إيبان الخاصة بالانسحاب جملة مقتضبة ولكنها ذات دلالة بالغة : " إن إسرائيل لن تنسحب إلى خطوط ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ ".

وزعم منتقدو حكومة جولدا مائير أن هذه الجملة قد حكمت على مهمة يارنج بالفشل وأدت إلى ضياع فرصة السلام مع مصر. وأكد بعض المعلقين أن لو تم الالتفات إلى نصيحة إيبان وتم حذف هذه الجملة، ربما كان قد تم تحقيق السلام دون مأساة حرب يوم عيد الغفران. وواصل إيبان نفسه الندم على عدم قبول صيغته لأنها كانت تحفظ حق إسرائيل في تعديل الوضع الإقليمي. ولكنه وجد أنه من الصعب قبول أنه إذا كان السادات مستعداً بالفعل لقبول التسوية في تلك المرحلة، فإنه كان من الممكن أن يتخلى عن كل الجهود فقط من أجل طريقة صياغة الرد الإسرائيلي على يارنج. وتعليق إيبان يعنى أنه، هو أكثر وزراء مائير اعتدالاً، قد أخفق في إعطاء الأهمية البالغة لبيان السادات حق قدره.

وحتى إسحاق رابين، سفير إسرائيل في واشنطن، كان أكثر انتقاداً من إيبان

للطريقة التى تعاملت بها إسرائيل مع مبادرة يارنج. وكانت العلاقات بين السفير والوزير متوترة لأنه اعتاد فى أغلب الأحوال إرسال التقارير مباشرة إلى رئيسة الوزراء متجاوزاً وزير الخارجية. ومع ذلك، فى هذا الموقف كان السفير والوزير متفقين فى رغبتهما فى رؤية استجابة إيجابية. وعاد رابين إلى الوطن من أجل التشاور وذلك فى أعقاب رد مصر على يارنج. واعتبر رابين هذا الرد ركيزة أساسية : " فللمرة الأولى فى تاريخ الصراع فى الشرق الأوسط، يقوم بلد عربى – فى الواقع أكبر بلد عربى وزعيم العالم العربى – بإصدار وثيقة رسمية يعرب فيها عن استعداده لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ". وأوصى مجلس الوزراء بأن يرد رداً مشابهاً : أن يعرب عن استعداده لتوقيع اتفاقية سلام وأن يتبع ذلك عرض مفصل لوجهات نظر إسرائيل فى قضايا الحدود واللاجئين. ولم يكن رد مجلس الوزراء أقل إحباطاً بالنسبة له من رفاقه الأمريكيين. فقد انتهى به الحال إلى أن يصبح وثيقة مفككة. زاد إسهابها من غموضها. وأسوأ ما فى الأمر، إنها فشلت فى مهمتها الأساسية : عرض ما تطلبه إسرائيل مقابل السلام ".

واعتبر يارنج الرد الإسرائيلى على الاستيضاح غير مرض. فقد كان يسعى إلى الحصول على تعهد مصرى بصنع السلام مع إسرائيل وتعهد إسرائيلى بالانسحاب من الأراضى المصرية، ولكنه حصل على تعهد مصرى ولم يحصل على تعهد إسرائيلى. وسواء فقدت حكومة جولدا مائير فرصة حقيقية لتحقيق السلام مع مصر أم لا، فقد حددت مصير مهمة يارنج. وألقى بعض المسئولين الإسرائيليين مسئولية الفشل على عاتق وسيط الأمم المتحدة. وكتب جيديون رفائيل يقول: " إن مهمة يارنج، بدلاً من أن تحقق التقدم، عمقت الأزمة ". ونفس الشىء يمكن أن يقال عن الرد الإسرائيلى. ولم تنته مهمة يارنج رسمياً، ولكن تم تداركها بمبادرة أكثر مفاجأة.

تزامن غروب شمس مهمة يارنج مع مبادرة أخرى بواسطة الرئيس المصرى الجديد أنور السادات. كان هدف يارنج هو التوصل إلى إتفاقية سلام شاملة بين مصر وإسرائيل. أما هدف السادات فقد كان الوصول إلى تسوية مؤقتة كمرحلة أولى. وفى ٤ فبراير ١٩٧١، فى خطاب أمام مجلس الأمة المصرى، اقترح السادات إعادة فتح قناة السويس وانسحاباً جزئياً للقوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية للقناة كخطوة أولى لتنفيذ القرار ٢٤٢. وألمح اقتراحه إلى تخطيطه للتحول من التأكيد على وساطة الأمم المتحدة إلى المساعى الأمريكية الحميدة ومن التسوية الشاملة إلى التسوية المؤقتة. وفى استيضاحه الذى تقدم به يوم ٨ فبراير لم يشر يارنج على أى نحو إلى اقتراح السادات. وفى وقت معين ظهر المشروعان على نحو متزامن على الساحة الدولية، ولكن مع اختفاء مهمة يارنج،

أصبحت مبادرة السادات القاعدة الأساسية للمناقشات التالية:

لم يكن اقتراح السادات يمثل مفاجأة لإسرائيل. وبعد انهيار وقف إطلاق النار فى أغسطس ١٩٧٠، تحدث موشيه ديان إلى الصحافة الإسرائيلية عن الحاجة إلى اتفاقية جديدة مع مصر. وكان همه الأساسى الحد من دافع مصر لاستئناف الحرب ومن أجل تحقيق هذه الغاية كان راغباً فى النظر فى أمر التسوية المؤقتة. وكانت إحدى الأفكار التى تطفو إلى ذهنه انسحاباً إسرائيلياً من قناة السويس لتمكين مصر من إعادة فتح القناة وإعادة بناء المدن التى أصابها الدمار بسبب حرب الاستنزاف. وفى ١٥ يناير ١٩٧١ قام جوزيف سيسيكو، مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى، بإخطار رابين أن دونالد بيرجاس، القائم بالأعمال الأمريكى بالقاهرة، قد قدم إليه اقتراحاً بواسطة جنرال مصرى مقرب من الرئيس السادات لاستكشاف مدى إمكانية التوصل لتسوية من أجل إعادة فتح قناة السويس. وكان الاقتراح يتحدث عن انسحاب إسرائيلى إلى خط يبعد أربعين كيلو مترا عن القناة وتقليص محدود للقوات المصرية على الجانب الآخر وإعادة فتح الممر المائى. واعتبر رابين ذلك الاقتراح " تحولاً منعشاً للآمال يبتعد عن مناخ الكل أو لا شئ الذى أحاط بكل مقترحات التسوية النهائية المرتبطة بالقرار ٢٤٢. ولهذا السبب وحده يستحق هذا الاقتراح التفكير الجاد".

وأوصى رابين بالرد الإيجابى على الاقتراح. ولكن جولدا مائير كانت أبعد ما تكون عن السعادة بالاقتراح المصرى. وكانت تخشى من أن يؤدى ذلك إلى انسحاب إسرائيلى إلى الحدود الدولية بدون إبرام اتفاقية سلام. وردت على إعلان السادات العلنى لاقتراحه بتعليقات غاضبة وسلبية فى التليفزيون الأمريكى. ولم يرتدع السادات، حيث أرسل برسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية والتى قامت بتوصيلها إلى القدس. وأوضح أن اقتراحه يهدف إلى القضاء على الخطر الداهم وهو ليس مناورة تكتيكية ولا أكاديمية. وكان يرغب فى إجراء مباحثات جادة مع إسرائيل من خلال وساطة أمريكية وليس من خلال وساطة الأمم المتحدة. وأوصى سيسيكو جولدا مائير بأن ترد على مبادرة السلام بطريقة إيجابية وبناءة، كما فعل أبا إيبان. وفى بيانها أمام الكنيست فى ٩ فبراير، أعربت مائير بحذر عن رغبة الحكومة فى مناقشة الاقتراح المصرى طبقاً لشروط معينه متشددة. وطبقاً لما يقوله جيديون رفائيل " تبنت هذا النهج بفتور، على أنه مناورة تكتيكية أكثر منه هدفاً مرغوباً فيه ".

وأدى الرد المتردد والمتشكك من جانب مائير على مبادرة السادات إلى إثارة ضغط وإلحاح الأمريكيين. وعلى الرغم من أن إعادة فتح القناة كان يمثل مميزات للاتحاد

السوفيتى أكثر مما يمثل للأمريكيين، فإن الفكرة قد راقت لهم كوسيلة لمنع تجدد العداوات. وفى بداية شهر مارس، قدم سيسيكو إلى إسرائيل ورقة تحوى أفكاراً أولية تمت مناقشتها مع السادات. فيجب على إسرائيل أن تقوم بسحب قواتها إلى مسافة قدرها ٤٠ كيلو متراً من القناة والمنطقة التى يتم إخلاؤها سوف تكون منزوعة السلاح ويتم السماح للفنيين المصريين وما لا يزيد على ٧٠٠ رجل شرطة بالتواجد على شريط باتساع عشرة كيلو مترات على الضفة الشرقية للقناة وبعد ستة أشهر من توقيع الاتفاقية يتم فتح القناة للملاحة بما فى ذلك الملاحة الإسرائيلية. وسوف تعتبر هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو التنفيذ الشامل للقرار ٢٤٢ ويكون للطرفان مطلق الحرية فى مراجعة وقف إطلاق النار بعد مرور سنة واحدة.

لم تحظ مقترحات السادات الجديدة بإعجاب جولدا مائير. وكانت فكرة الانسحاب بدون اتفاقية سلام بغيضة بالنسبة لها. وظلت ملتصقة بالنهج الرسمى الذى يقول لا يجب أن ينسحب جندى إسرائيلى واحد من خطوط وقف إطلاق النار قبل إبرام معاهدة سلام. رفضت الربط المقترح بين اتفاقية القناة والتنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢، الأمر الذى كان يعنى من وجهة النظر العربية إخلاء كل الأراضى المحتلة فى حرب ١٩٦٧ . ثالثاً، عارضت بقوة تمركز أفراد عسكريين مصريين فى شرق القناة، أو حتى سبعمائة رجل من رجال الشرطة.

وتمت مناقشة مقترحات السادات الجديدة بواسطة مجلس الوزراء فى يوم ٢٢ مارس. وقضى ديان على زمام المبادرة فى المناقشة، مؤيداً انسحاباً محدوداً من القناة مقابل شيء ما أقل من السلام. واقترح انسحابا محدودا، يمكن مصر من إعادة فتح القناة مقابل أن يطلب منها إنهاء حالة الحرب، ونزع سلاح المنطقة التى تم إخلاؤها وعودة الحياة المدنية الطبيعية على الضفة الغربية للقناة. وكان هناك شرط آخر يتمثل فى تعهد أمريكى بتقديم مساعدة طويلة الأمد لإسرائيل والتأكد من أن المنطقة التى سوف يتم إخلاؤها سوف تظل منزوعة السلاح. وكان ديان على استعداد للانسحاب مسافة ٣٠ كيلو مترا من القناة، وحتى الحافة الغربية لمرى متلا والجدى. وقد وافق مجلس الوزراء على مبدأ انسحاب محدود للقوات فى إطار اتفاقية مؤقتة، وحتى بدون سلام.

ومن خلال هذا القرار، كما يقول أبا إيبان " بدأت حقبة جديدة من الدبلوماسية فى الشرق الأوسط. وحل مفهوم التسوية الجزئية المؤقتة محل النهج السابق المتمثل فى " الكل أو لا شئ " فى قضية السلام. وأن فكرة " المساعى الحميدة " الأمريكية قد حلت محل المفهوم السابق لوساطة الأمم المتحدة. ومع ذلك لم يكن هناك اتفاق على تطبيق هذا

المفهوم. ويشير إيبان إلى حقيقة أن ديان كان هو صاحب الفكرة التى لعبت دوراً ما فى حث مناوئيه السياسيين على معارضتها. والاعتراض على انسحاب جوهرى من القناة قد جاء من قبل إسرائيل جاليلى وإيجال ألون والأكثر إثارة للدهشة أنه جاء أيضاً من قبل بنحاس سابير المعتدل. وكان رئيس الأركان حاييم بارليف يؤمن بأن الانسحاب الإسرائيلى لا يجب أن يتعدى عشرة كيلو مترات من القناة. فقد علل ذلك بالقول أن الانسحاب المحدود سوف يجعل من الصعب على مصر عبور القناة بقوة لبدء الهجوم. كما أنه أيضاً سوف يمكن إسرائيل من " العودة الخاطفة " إلى القناة فى حالة انتهاك مصر للاتفاقية.

وأدت الانقسامات الداخلية إلى تأخير صياغة الاقتراح الإسرائيلى المضاد. وتم إرسال الاقتراح الإسرائيلى إلى الأمريكيين فى يوم ١٩ أبريل وبعد مرور ستة أسابيع قاموا بتقديم أفكار السادات المبدئية إلى إسرائيل. وكانت المشكلة الرئيسية فى الاقتراح الإسرائيلى هى أنه يطلب من مصر إلغاء حالة الحرب مقابل انسحاب إسرائيلى محدود للغاية من القناة. واعتبر رابين ذلك غير واقعى، ولكن مجلس الوزراء كان متشدداً وأمره بإخطار الأمريكيين أن حالة الحرب شرط لابد منه من أجل إبرام اتفاقية جزئية. وإذا سأل ما مدى استعداد إسرائيل للانسحاب، فإن عليه أن يقول أنه لا يعلم. ومطالب إسرائيل، من جهة أخرى، تمت صياغتها ببعض التفصيل : فتح القناة للملاحة أمام كل الدول، بما فى ذلك إسرائيل، ووقف إطلاق نار غير محدد المدة، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مسافة يتفق عليها وعدم وجود أى قوات عسكرية مصرية فى المنطقة التى سوف تخليها إسرائيل، وتقليص عدد القوات المصرية على الشاطئ الغربى للقناة والإفراج عن كل أسرى الحرب.

وأخذ رابين ورقة مجلس الوزراء إلى كيسنجر. وقرأها كيسنجر بسرعة مذهلة وكان رد فعله على الوثيقة عاجلاً بنفس القدر وتساءل: ما هذا ؟ أين النهج الجديد ؟ ". وأضاف " إذا كان هذا هو اقتراحكم، فإننى لا أرغب فى فعل أى شئ به. خذه إلى سيسيكو...... فأنا لا أريد أن ألمسه. إنه يشير لتصور خاطئ على نحو جوهرى لكل من المشكلة الأساسية ولمركزكم فى الولايات المتحدة. وسوف يؤدى إلى الركود والمواجهة. وعلى ذلك افعل ما تريد، ولكن دعنى وشأنى ". وكان رد فعل سيسيكو على الوثيقة الإسرائيلية أقل عدوانية، وبعد استشارة وليام روجرز، أفاد بأنه سوف يقدمه إلى مصر مع طلب رد إيجابى.

وفى بداية مايو، توجه روجرز وسيسيكو إلى القاهرة ومن هناك توجها إلى القدس سعياً وراء التوصل إلى تسوية. وتأثر روجرز باعتدال السادات وتفهمه لاحتياج إسرائيل

إلى الأمن. وكانت جولدا مائير تعتبر روجرز ساذجاً ومن خلال الشد والجذب فيما بينهما ضاع الموضوع. وكان اجتماع ديان اللاحق مع سيسيكو بناء بدرجة أكبر. وعندما سأل عن مدى استعداد إسرائيل للانسحاب، قام ديان بشرح الخطوط العريضة لمنهجين محتملين. أحدهما يفترض أن القتال قد يستأنف. ولذلك فهو يسمح فقط بانسحاب محدود، لمسافة حوالى عشرة كيلو مترات، من أجل تمكين الجيش الإسرائيلى من العودة الخاطفة إلى القناة. وكان هذا هو المنهج الذى عبر عنه مجلس الوزراء فى ورقته. أما المنهج الآخر فقد اشتمل على تدمير خط بارليف والانسحاب مسافة قدرها ٣٠ كيلو مترا حتى ممرى متلا والجدى وعدم إمكانية الوصول للقناة بشكل دائم. ولم يفصح ديان عن أنه شخصيا يؤيد المنهج الثانى ولم يكن يصدق أن المصريين يمكنهم إعادة فتح القناة وإعادة بناء مدنهم والجيش الإسرائيلى على هذه المسافة القريبة جداً. وتم تأنيب ديان لما اعتبره بعض زملائه مرونة زائدة على الحد. وأرسل له إيبان برسالة قصيرة يسأله فيها عما إذا كان سوف يطرح فكرته للتصويت فى مجلس الوزراء أم لا. ورد ديان بالقول ما لم تؤيد رئيسة الوزراء الفكرة، فإنه لن يطرحها للمناقشة. وكان إيبان دائم الأسف لأن ديان " لم يبد أى صلابة فى الوقوف خلف هذا الاقتراح المتصور، الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى إلى تجنب حرب عيد الغفران".

وكان ديان أيضاً يؤمن بأن اقتراحه كان يمكن أن يؤدى إلى تجنب حرب عيد الغفران، ولكنه ألقى باللائمة على جولدا مائير لتفويتها الفرصة. وكان هدفه الأساسى من هذا الاقتراح الحد من دافع مصر للحرب. وكان يؤمن بأن خطر الحرب كان يمكن أن يتقلص إذا قامت إسرائيل بسحب قواتها وسمحت لمصر بإعادة فتح القناة للملاحة الدولية واستئناف الحياة المدنية فى المدن المحيطة بها. وكانت خطوته الأولى هى سؤال الأركان العامة عما إذا كان من الممكن تنفيذ الفكرة أم لا من وجهة النظر العسكرية. وانقسمت الأركان العامة حول ذلك. وأيد بعض الجنرالات مثل إسرائيل تال وآريل شارون الفكرة. ودافعوا من البداية عن أسلوب الدفاع المرن عن سيناء بدلاً من أسلوب الدفاع الثابت لبارليف وكانوا يؤمنون بأن الانسحاب من خط الماء حتى الممرات لن يعرض أمن إسرائيل للخطر، والواقع أن ذلك كان يمكن أن يحل بعض مشاكلها العسكرية. وفضل بارليف ودافيد إليعازر انسحاباً أكثر محدودية من أجل أن يكون الجيش فى موقع يسمح له بالإشراف على الأنشطة فى منطقة القناة. وكانت جولدا مائير، تبعاً لما يقوله ديان، معارضة تماماً لفكرته وسرها الدعم الذى حصلت عليه من بارليف واليعازر. والخلاف بين ديان ومائير لم يكن خلافاً عسكرياً ولكنه كان خلافاً سياسياً. فقد كان يأمل أن تؤدى

الاتفاقية المؤقتة إلى تخفيف التوتر وتمهيد الطريق لمزيد من المفاوضات مع المصريين. وهى ببساطة لم تكن تثق فى المصريين. وبالنظر إلى انقسامات الرأى داخل الجيش الإسرائيلى وداخل الحكومة، كان ديان يؤمن بأنه لا مفر من أن يسود رأى رئيسة الوزراء.

واعتبر الأمريكيون الموقف الإسرائيلى عقبة أساسية أمام التسوية المؤقتة. وقاموا حتى بتجميد إمداد إسرائيل بطائرات الفانتوم من أجل حث إسرائيل على إظهار بعض المرونة الدبلوماسية. وفي يوم ٤ أكتوبر ١٩٧١ لخص ويليام روجرز وجهة النظر الأمريكية المتعلقة بالتسوية المؤقتة فى خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكد أن إعادة فتح قناة السويس سوف يكون خطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ وأن المفاوضات من أجل التسوية الشاملة يجب أن تجرى تحت إشراف الدكتور يارنج. وأضاف أن الجانبين يجب عليهما العثور على حل لكل المشاكل الفنية المتصلة بتشغيل القناة، بما في ذلك وجود أفراد مصريين على الضفة الشرقية للقناة، واقترح إجراء " مباحثات لتقريب وجهات النظر " بين الطرفين فى نيويورك.

وبعد مرور يومين رفضت جولدا مائير هذه المقترحات. وأكدت أن خطاب وزير الخارجية الأمريكي سوف يؤدى فقط إلى تشجيع المصريين على الالتصاق بمواقفهم العنيدة. وأن موافقة إسرائيل على الانسحاب تعتمد على مبدأ عدم تمركز أى قوات مصرية على الشاطئ الشرقي للقناة. والأكثر أهمية هو أنها أصرت على أن الاتفاق على إعادة فتح القناة يجب أن يكون مستقلاً بذاته، وليس جزءاً من اتفاقية شاملة. وكررت هذه النقاط فى خطاب جرىء أمام الكنيست فى ٢٦ أكتوبر. وبعد مرور بضعة أيام أخطرت الأمريكيين أن حكومتها سوف ترفض النظر فى أى اقتراحات أخرى لإعادة فتح القناة حتى يواصلوا تسليم طائرات الفانتوم لإسرائيل.

وفى نفس الوقت، عقد الأمريكيون مباحثات مع السوفييت حول التوصل لحل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. وفي يوم ٥ نوفمبر، أخطر كيسنجر رابين بوجود اقتراح سرى بعث به الرئيس ليونيد برجنيف إلى الرئيس نيكسون. وكان الاقتراح يتضمن التسوية على مرحلتين : الأولى اتفاقية مؤقتة على إعادة فتح القناة، وفى وقت لاحق بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٧٢، يتم التوصل إلى اتفاقية شاملة تقوم على وثيقة يارنج. وفى القدس، وافق الجميع على أنه يجب رفض المبادرة السوفيتية، وتم توجيه الأوامر لرابين بأن يخطر كيسنجر بهذا القرار. وحذر كيسنجر من أن إسرائيل لا تستطيع المضى فى رفض كل الاقتراحات المقدمة لها دون ذكر أى بنود تحوز قبولها. ووضع إصبعه على نقطة الضعف الرئيسية فى الموقف الإسرائيلى : وهو الطلب الخاص بأن تتخلى مصر عن الخيار

العسكرى بينما ترفض أى ارتباط بين التسوية الجزئية والتسوية الشاملة. والشيء الوحيد الذى كان يمكن لكيسنجر ورابين أن يتفقا عليه هو أن رئيسة الوزراء سوف تأتى لإجراء مباحثات مع الرئيس.

والتقت جولدا مائير والرئيس نيكسون في يوم ٢ ديسمبر. وكان هدفاها الأساسيان إقناع نيكسون بأن يتخلى عن مبادرة روجرز وأن يستأنف مد إسرائيل بالسلاح، وحققت كلا الهدفين. وطمأنها نيكسون أيضاً بأنه لن تكون هناك صفقة أمريكية - سوفيتية على حساب إسرائيل. وفيما يتعلق بفكرة التسوية الجزئية كان هناك فقط نقاش عام. ونقل نيكسون مسئولية التعامل مع هذا الموضوع من وزارة الخارجية إلى مستشاره للأمن القومي، وطلب فيها مناقشة التفاصيل معه. وبعد أن اطمأنت إلى أن مبادرة روجرز قد شيعت إلى مثواها الأخير وأن تسليم طائرات الفانتوم سوف يستأنف، أصبحت مائير على استعداد لإظهار مرونة أكبر بخصوص الاتفاقية المؤقتة. وفى اجتماعها مع كيسنجر فى ١٠ ديسمبر قدمت عدداً من التنازلات الهامة : انسحاب إسرائيل حتى مسافة قريبة من المداخل الغربية لممرات سيناء ووقف إطلاق نار محدود تتراوح بين ١٨ و٢٤ شهراً وأن يكون هناك ارتباط بين التسوية المؤقتة والتسوية النهائية، على شرط عدم إلزام إسرائيل بمبادرة روجرز على أى نحو، والسماح لعدد ضئيل من الجنود المصريين المرتدين للزى العسكرى بعبور القناة.

وعلى الرغم من هذه التنازلات، ظل موقف مائير الأساسى لا يتغير. فقد أصرت منذ البداية على أن الانسحاب الإسرائيلى الجزئى لا يلزم إسرائيل بالانسحاب الكامل من سيناء تبعاً لجدول زمنى محدد. وهذه قضية أساسية بالنسبة لها. ليس هناك أى التزام، صريح أو ضمنى، بالعودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ مع مصر. والحدود الجديدة يجب أن يتفق عليها بين إسرائيل ومصر بعد تنفيذ الاتفاقية المؤقتة. واحتفظت بحق إسرائيل فى المطالبة بتعديل الحدود. ولكن الاتفاق من حيث المبدأ على التسوية المؤقتة فى ظل تلك الشروط الصارمة لم يكن يمثل دافعاً إيجابياً، ناهيك عن الحماس لتلك التسوية.

وكان هناك حوار بين الميجور جنرال أهارون ياريف، مدير المخابرات الحربية، ومسز مائير بفندق والدورف استوريا بمدينة نيويورك بعد اجتماعها بالرئيس نيكسون. وقد أوصاها ياريف بالتقدم خطوة أخرى فى اتجاه الاستجابة لمطالب السادات من أجل إعطاء إحساس بالإنجاز وتخفيف الضغوط التى تجعله يلجأ إلى العمل العسكرى. ولم ير ياريف أى ضرر فى السماح للسادات بأن يعلن أنه حرر جزءاً من وطنه وأن العلم المصرى يرفرف على جانبى قناة السويس. وأضاف أن الخطر الكامن فى الانسحاب الإسرائيلى إلى

الممرات لا يزيد عن خطر الانسحاب لمسافة عشرة كيلو مترات من القناة. وأوضح ياريف أن وضعهم الإستراتيجي ممتاز وأنهم يستطيعون أن يكونوا كرماء. وظلت مائير متشككة. فقد كانت تخشى من أن يؤدى الانسحاب الجزئى إلى انسحاب كامل من سيناء، وتشككت فى أن يوافق مجلس الوزراء والشعب على تنازلات بعيدة المدى لمصر. وكانت الاعتبارات الشخصية أيضاً لها دورها. فقد تولد لدى ياريف إحساس غريزى بأن مائير لا تريد أن تبدأ عملية الانسحاب وأن تظهر فى التاريخ الإسرائيلى بمظهر أول رئيسة وزراء تتنازل عن أراض. وربما يكون الحوار قد أثر عليها بعض الشيء لكى تبدى المزيد من المرونة، ولكنها لم تغير من ارتباطها الجوهرى بالوضع الراهن السياسى والعسكرى والإقليمى.

ولم تكن التنازلات التى قدمتها مائير فى اجتماعها مع كيسنجر بالقليلة، وذلك فى ١٠ ديسمبر ١٩٧١، ولكنها كانت قد فات أوانها. فلو تم تقديم هذه التنازلات قبل ستة أشهر من ذلك التاريخ، لكان من الممكن أن تؤدى إلى طفرة فى مجال البحث عن اتفاقية مؤقتة. ولكن موقف السادات أصبح أكثر تشدداً فى غضون ذلك. وعلى الرغم من أنه لم يقلع عن فكرة الاتفاقية، فإنه كان يصر فى ذلك الوقت على أنها سوف تكون مجرد مرحلة فى الانسحاب الإسرائيلى الكامل من سيناء. على أى حال، لم يرسل كيسنجر إلى القاهرة بعرض مائير الأخير.

ولم تكن أسباب كيسنجر وراء ذلك واضحة تماماً. وأحد الاحتمالات كان يتمثل فى أن وزارة الخارجية كانت تحاول تنظيم " مباحثات لتقريب وجهات النظر " بين إسرائيل ومصر ولأسباب تكتيكية تكتم على العرض الإسرائيلى. وهذه المباحثات لم تر النور أبداً، لأن مصر فى فبراير ١٩٧٢ رفضت المشاركة فيها. وكان هناك احتمال آخر وهو إقناع كيسنجر بأن الطريق إلى الاتفاقية يمر بموسكو. فقد كان يدرك أن موسكو تعارض التسوية المؤقتة، ولكنه لم يكن متعجلاً. وكان يعتقد أنه كلما استغرقت المباحثات الأمريكية - السوفيتية وقتاً أطول دون إحراز نتائج، كلما زاد احتمال تحول السادات إلى الولايات المتحدة. ولم يأخذ تصريحات السادات العسكرية العلنية مأخذ الجد وكانت عيناه على اجتماع القوتين الأعظم فى موسكو فى مايو ١٩٧٢. ومع حلول موعد انعقاد القمة، كانت فكرة الوصول لتسوية منفصلة للقناة قد انتهت مدة صلاحيتها وكذلك مقولة مباحثات تقريب وجهات النظر.

كان هدف إسرائيل الأساسى فى الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ هو إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. وقد لخص أبا إيبان كلاً من الدافع وراء هذه السياسة والثمن الذى كان على إسرائيل أن تدفعه فى النهاية :

طوال ذلك الوقت، كانت سياسة الدفاع الإسرائيلية استنزافية على نحو صريح. وكان المنطق الكامن وراء ذلك هو إذا كان العرب غير قادرين على استعادة أراضيهم بواسطة الحرب أو بواسطة ضغط القوى العظمى، فإنهم سوف يضطرون للسعى نحو التفاوض ويضطرون إلى الإذعان لبعض المطالب الأمنية الإسرائيلية. وهذه النظرة لم تتح للعرب أى خيار ثالث، فإما الإذعان أو التفاوض، سوى اللجوء إلى الحرب على أمل أن الهجوم حتى لو كان غير ناجح فإنه سوف يكون مجزياً أكثر من مجرد القبول السلبى لخطوط وقف إطلاق النار".

وكانت استراتيجية الاستنزاف مصحوبة، على نحو كاف من الناحية المنطقية، بدبلوماسية الاستنزاف. فإذا كانت إستراتيجية الاستنزاف موجهة نحو الحفاظ على الوضع الراهن، فإن دبلوماسية الاستنزاف كانت موجهة نحو الحفاظ على الجمود السياسى وإنكار حق العرب فى أى مكاسب سياسية حتى يذعنوا للشروط الإسرائيلية للتسوية. وقد جاءت ثقة إسرائيل فى قدرتها على الحفاظ على الوضع الراهن من مصدرين أساسيين: اختلال الميزان العسكرى لصالحها والتأييد القوى من جانب الولايات المتحدة.

وأثناء رئاسة ريتشارد نيكسون تطورت العلاقة بين البلدين على نحو تدريجى حتى وصلت إلى شراكة استراتيجية وثيقة. وأدى تورط أمريكا فى صراع باهظ الثمن وغير محسوم فى جنوب شرق آسيا إلى صياغة مذهب نيكسون. وهذا المذهب يقول أن أمريكا يجب أن تتجنب التورط العسكرى المباشر فى العالم الثالث وأن تعتمد بدلاً من ذلك على وكلاء لها مثل شاه إيران فى الخليج الفارسى وإسرائيل فى الشرق الأوسط. وفى إطار مذهب نيكسون، استأنفت إسرائيل دور الحفاظ على التوازن الإقليمى للقوى لصالح المصالح الأمريكية. وكان هذا يعنى، قبل كل شىء، كبح جماح التطرف العربى ووقف التوسع السوفيتى فى الشرق الأوسط. وكانت مصالح إسرائيل المحلية فى إبقاء العرب فى مكانهم تتفق تماماً مع مصالح إدارة نيكسون فى طرد السوفييت من الشرق الأوسط.

وكان الشرق الأوسط دائماً محوراً لصراع القوى الخارجية. وكان أيضاً مسرحاً واسعاً لصراع القوى العظمى منذ بداية الحرب الباردة. ولكن، على النقيض من نظرتها فى الخمسينيات، أصبحت الولايات المتحدة الآن تنظر إلى إسرائيل على أنها حامية حمى النظام الإقليمى وركيزة إستراتيجية فى الشرق الأوسط. وكان هنرى كيسنجر هو المهندس الأساسى لتلك السياسة. وكان تكتيك وزارة الخارجية يتمثل فى منع السلاح عن إسرائيل من أجل حثها على إظهار مرونة دبلوماسية أكبر. وكان رأى كيسنجر أنه كلما شعرت إسرائيل أكثر بعدم الأمان، كلما كانت مقاومتها أكبر للتسوية. وقد تحدى أيضاً المنطق

الأساسي لوزارة الخارجية الذي يقول بأن التعقد المستمر للأمور يدعم مركز الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. وكان يرى أن العكس هو الصحيح : فكلما زاد تعقد الأمور، كلما أصبح واضحاً بدرجة أكبر أن الاتحاد السوفيتي قد فشل في منح العرب ما يريدون.

وكانت إستراتيجية الاستنزاف لكيسنجر موجهة بشكل أساسي ضد مصر. ولم يتم تطبيقها على الأردن، جزئياً بسبب أن المملكة الهاشمية كانت حليفة لأمريكا وأيضاً بسبب أنها كانت أقل أهمية إستراتيجية من مصر في الحرب الباردة. علاوة على ذلك، كان موقف الأردن من تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي قريباً من الموقف الأمريكي. وقد وافقت الأردن على كل من القرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز المقدمة في ديسمبر ١٩٦٩، وكان ردها على استيضاح يارنج في فبراير ١٩٧٠ إيجابياً. وعلى ذلك فإن إسرائيل كانت تستطيع الاعتماد على التأييد الأمريكي من أجل استكشاف إمكانيات التسوية مع الأردن. وبينما كانت الاتصالات مع مصر تتم من خلال وساطة الولايات المتحدة فإن الاتصالات مع الأردن كانت مباشرة وعلى أعلى مستوى. ولم تكن جولدا مائير الوحيدة التي كانت تلتقي بالملك حسين في الفترة المتخللة للحرب، على الرغم مما قيل عن غرامها به. فقد التقى به أيضاً أبا إيبان وإيجال آلون وموشيه ديان ومسئولون إسرائيليون آخرون، أحياناً كأفراد، وأحياناً كثنائيات، وأحياناً كمجموعات. وفي بعض الأحيان كانت اللقاءات تتم في لندن وأحياناً في خيمة في الصحراء بالقرب من الحدود بين البلدين، وأحياناً على اليخت الملكي في خليج العقبة، وأحياناً في تل أبيب.

ولم تبد جولدا مائير أبداً أي اهتمام بالخيار الفلسطيني. فقد اعتبرت الفلسطينيين عدواً لدوداً لإسرائيل لا يقبل المهادنة. فقد تشكلت وجهات نظرها عن الفلسطينيين في فترة ما قبل الاستقلال وكان من الصعب أن تتغير. وفي نوفمبر ١٩٤٧ توصلت والملك عبد الله إلى اتفاق لتقسيم فلسطين على حساب الفلسطينيين واستمرت هذه السياسة حتى وقت قريب من يونيو ١٩٦٧. وبعد يونيو ١٩٦٧ ظلت على عدائها السافر للأمة الفلسطينية. والواقع أنها رفضت الاعتراف بأن الفلسطينيين أمة أو أن لهم أي حق في تقرير مصيرهم الوطني. وكرئيسة للوزراء كان معروفاً عنها وجهات نظرها المتشددة والمنطوية على المفارقات التاريخية تجاه المشكلة الفلسطينية واشتهرت بمقولتها المشهورة بأنه ليس هناك شيء اسمه الشعب الفلسطيني. فقد قالت " ليس صحيحاً أنه كان هناك أناس فلسطينيون في فلسطين يعتبرون أنفسهم الشعب الفلسطيني ونحن جئنا وألقينا بهم في الخارج وأخذنا وطنهم منهم " وأضافت " إنهم لم يكونوا موجودين ".

فقد نظرت مائير إلى الأمة الفلسطينية على أنها تمثل تهديداً ليس فقط لإسرائيل

ولكن أيضاً للملكية فى الأردن. وكان هذا أحد أسباب شعورها بالتكاتف مع الملك حسين. وفى أغسطس ١٩٦٨ أرسلت الرسالة التالية إلى الملك من خلال زائر أمريكى : " إننى آمل أن تدرك جلالتكم أن إسرائيل هى أفضل أصدقائكم فى الشرق الأوسط ". وعند عودته للقدس، أفاد ثيودور سورنسون، وهو مستشار سابق كان مقرباً من الرئيس كيندى، أن الملك حسين عندما سمع الرسالة، رد بابتسامة قائلاً " هناك البعض الذى يعتقد أننى أفضل صديق لإسرائيل فى الشرق الأوسط ".

وبالنظر إلى عدائها للفلسطينيين وانجذابها نحو الملك حسين، فلم يكن يثير الدهشة أن ترغب مائير فى إشراكه فى العمل على حل المشكلة الفلسطينية. ولكن كان هناك بعد تاريخى وسياسى لتفكيرها يتجاوز الأشخاص. فقد تم شرح منطقها بواسطة سمحة دينتيز، والذى كان يعمل مديراً عاماً لمكتب رئيسة الوزراء فى الفترة ٦٩ - ١٩٧٣ :" بالنسبة لجولدا كان الحل الواقعى الوحيد للمشكلة الفلسطينية، من وجهة النظر الديموجرافية والجغرافية، هو وضع الفلسطينيين تحت السيادة الأردنية. وأية محاولة للتعامل مع المشكلة الفلسطينية بدون ربطها بالأردن، هى محاولة لخلق دولة إضافية بين إسرائيل والأردن، ولن يكتب لها النجاح لأن تلك الدولة لن تكون لها قاعدة جغرافية أو ديموجرافية كافية. وهذا هو أساس منطقها. وبالتالى، فمن أجل الوصول لحل للمشكلة الفلسطينيـــة، يجب أن تكون هناك صلة مع الأردن. وعلى ذلك كـانت هناك كل تلك الاجتماعات والمباحثات مع حسين ".

وقد ذهب دينتيز إلى القول بأنه على الرغم من عدم التوصل لاتفاقية سلام، فإن التوجه نحو الأردن كان ناجحاً فى عدد من الجوانب المختلفة :

" أولاً: إن الحوار مع الأردن قد منع بروز منظمة التحرير الفلسطينية كقوة محورية على الساحة الفلسطينية. ومادام الحوار مستمرا مع الأردن سيظل الطريق مغلقاً أمام منظمة التحرير الفلسطينية فى أن تصبح المتحدث الرسمى باسم الفلسطينيين أو المتحدث الأكثر أهمية. ثانياً: أنتجت الاتصالات كل أنوع الاتفاقيات، من الاتفاق على قتال الإرهابيين وحتى القتال ضد المسكيتو. وهذه الاتفاقيات العملية والأمنية بين إسرائيل وحسين خلقت سلاماً واقعياً، على الرغم من أنه ليس سلاماً شرعياً. فمن ناحية، كانت هناك سياسة الحوار المفتوح عبر نهر الأردن، ومن ناحية أخرى، كانت هناك جهود مشتركة لقمع الإرهابيين الذين يهددون الأردن ويهددوننا. وكان هناك أيضاً تعاون فى الأمور العملية مثل تقسيم الأراضى والزراعة وإبادة الحشرات والرى.

ثالثاً : لقد خلقت الاتصالات مع حسين سابقة للحوار المباشر مع أحد الزعماء

العرب. وجعلت رحلة السادات إلى القدس أقل ثورية وأقل إثارة للدهشة مما لو لم تكن موجودة. وعلى ذلك فإن هذا الفصل من العلاقات مع الأردن لم يكن مضيعة للوقت ".

وكان للملك حسين أسبابه الخاصة للتعاون مع إسرائيل فى المجالات الأمنية والإدارية والقضائية والاقتصادية. ومع ذلك، فبقدر اهتمامه لم يكن هناك خيار أردنى على الساحة السياسية. وفى إسرائيل، كان الخيار الأردنى الأكثر تبجحاً يعنى التسوية الإقليمية فوق الضفة الغربية. وهذا لم يكن مقبولاً بالنسبة له. وكانت جولدا مائير تفضل مشروع آلون كقاعدة للتسوية، ولكن الملك رفضه المرة تلو الأخرى. وكانت أيضاً مستعدة للمضى قدماً فى مشروع ديان من أجل التوصل إلى حل عملي، وكان جوهر مشروع ديان هو أن الأردن يمكن أن يدير الضفة الغربية بينما تكون إسرائيل مسئولة عن الأمن. وهذا المشروع، أيضاً لم يكن مقبولاً بالنسبة للملك. وفى مارس ١٩٧٢ كشف الملك النقاب عن مشروعه الفيدرالى الخاص لإنشاء مملكة عربية متحدة. وكان من المفترض أن يتكون هذا الاتحاد الفيدرالى من منطقتين : منطقة الأردن التى تشتمل على الضفة الشرقية ومنطقة فلسطين التى تشتمل على الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان المفترض أن تكون لكل منطقة حكومتها ونظامها القضائى المنفصل. وكان من المفترض أن تكون عمان عاصمة الاتحاد الفيدرالي والمنطقة الأردنية، والقدس عاصمة للمنطقة الفلسطينية. ومن خلال طرح ذلك المشروع، كان الملك يرغب فى الإشارة للعالم العربى والمجتمع العالمى إلى أنه ليست هناك أى نية للتخلى عن الحق فى الضفة الغربية أو تمثيل الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. وقد تم رفض الاقتراح من قبل منظمة التحرير الفلسطينية ومصر وإسرائيل.

كان رفض مائير للمشروع عاجلاً وتاماً. وفى خطابها أمام الكنيست فى ١٠ مارس، أكدت على أن إسرائيل لن تتدخل فى التكوين الداخلى أو الشكل الخارجى لأى نظام عربى. فإذا كان ملك الأردن يرى أنه من الملائم تغيير اسم مملكته إلى " فلسطين " وتعديل نظامها الداخلي، فإنها لن تعترض على ذلك. ولكنها لديها اعتراضات قوية على المشروع الفيدرالى للملك لأنه يؤثر على أمن وحدود إسرائيل. وأشارت إلى أن المشروع لم يشر إلى أية رغبة فى التفاوض مع إسرائيل أو صنع السلام معها. وكان رفض مائير الحاد للمشروع الفيدرالى للملك حسين له وقع الموسيقى فى أذن ياسر عرفات، قائد منظمة التحرير الفلسطينية. واعتبر عرفات ورفاقه مشروع الملك " محاولة لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الموضوع برمته ". وأخبر عرفات كاتب سيرته الذاتية أنه إذا كانت إسرائيل وافقت على الانسحاب من الضفة الغربية، فإن الملك حسين كان سوف يبرم معاهدة سلام معها على الفور " وتكون منظمة التحرير الفلسطينية قد انتهى أمرها تماماً. إننى فى بعض

الأحيان أعتقد أننا محظوظون لأن أعداءنا هم الإسرائيليون. لقد أنقذونا مرات عديدة ".

قطع الرئيس السادات علاقاته الدبلوماسية مع الأردن احتجاجاً على مشروع الملك حسين الفيدرالي. وعلى الرغم من أن كليهما كان ينتمي إلى المعسكر العربي المعتدل، فقد كانا ينظران لبعضهما البعض بعين الشك. فقد كان السادات يشك في أن حسين يخطط لإبرام صفقة منفردة مع إسرائيل بخصوص الضفة الغربية، بينما كان الملك حسين يشك في أن السادات يخطط لإبرام صفقة منفردة مع إسرائيل بخصوص سيناء. وكانت إسرائيل مهتمة بإبرام صفقة منفردة مع كليهما، ولكن ليس مقابل الانسحاب الكامل من أراضيهما. وفي يوليو ١٩٧٢ ألقى السادات بقنبلة. فمن خلال حركة مسرحية أصبح مشهوراً بها، أعلن طرد الخبراء السوفييت من مصر والبالغ عددهم خمسة عشر ألفاً. وكانت تلك الخطوة غير مفاجئة كما تبدو في ظاهرها، ولكنها كانت تمثل مفاجأة كاملة لواشنطن والقدس.

ففي القدس تم تفسير طرد الخبراء الروس على أنه يعبر عن اضمحلال الخيار العسكري لدى مصر ودليل على نجاح إستراتيجية الاستنزاف الإسرائيلية. ووجهة النظر العامة، حسب تعبير إيبان، هي أن " السادات قد أرضى الجانب الانفعالي لديه على حساب قوته الإستراتيجية والسياسية. فتمزيق المنظومة العسكرية التي كان يلعب الضباط السوفييت فيها دوراً هاماً سوف يضعف بالتأكيد الاستعداد المصري للمعركة عبر قناة السويس ومصر، مع حرمانها من التواجد السوفيتي، بدت كخصم سياسي أقل حجماً ". ولم يتفق جيديون رفائيل، مدير عام وزارة الخارجية، مع هذه التفسيرات المتفائلة لطرد السوفييت من مصر ولا مع المظهر الهادئ لقائليها. وقد أثار احتمال أن يكون السادات قد اعتبر الاتحاد السوفيتي عاملاً معوقاً وليس مدعماً للعمل العسكري، ولذلك قام بطرد الخبراء السوفيت من أجل اكتساب حرية الفعل. وظل رفائيل هو المؤيد الوحيد لذلك الاحتمال.

ونزع إيبان إلى قبول رأي الأغلبية في أن فرقعة السادات الخاصة بطرد السوفييت هي حبل لفه حول عنقه، وأن ذلك سوف يضعف من قوة مصر ويعزز مركز إسرائيل. ولكنه لم يتفق مع الرأي القائل أن الوضع الجديد يبرر انتهاج سياسة الجمود الدبلوماسي. فقد حذر من أن الفراغ الدبلوماسي من المرجح أن يؤدي إلى اضطراب سياسي في المنطقة. وكان تحذير إيبان كأنما يلقى على أسماع جماعة من الطرشان. فكل الأنشطة الدبلوماسية الخاصة بصراع الشرق الأوسط تم بتجميدها في النصف الثاني من عام ١٩٧٢. وفي القدس كانت دبلوماسية الاستنزاف هي التي لها اليد العليا. فقد اعترف إيبان نفسه لهيئة

تحرير "جيروزاليم بوست" بأن إسرائيل لم تكن تخطط لأى مبادرة سلام : " إن أفضل سياسات إسرائيل هى أن تجعل السادات رئيس مصر يخرج كل ما عنده، وتتناقص البدائل المتاحة أمامه مع مرور الوقت، وفى النهاية سوف يضطر إلى التفاوض مع إسرائيل ". ولم تؤد سياسة الاستنزاف هذه فى الواقع إلى تقليص خيارات السادات، ولم تدفعه فى نهاية الأمر إلى مائدة المفاوضات بل إلى ميدان القتال.

وبينما كان يعد للحرب، قام السادات بمحاولة أخيرة لإقناع أمريكا بالضغط على إسرائيل لقبول شروطه الخاصة بالتسوية السياسية. وأرسل مستشاره للأمن القومى، حافظ إسماعيل، فى مهمة سرية إلى واشنطن. وقام هنرى كيسنجر، الذى حل محل وليام روجرز كوزير للخارجية، بعقد سلسلة من الاجتماعات مع إسماعيل فى الفترة من نهاية فبراير ١٩٧٣ وحتى نهاية مايو. جرى حواران مع الملك حسين قبل وبعد اجتماع كيسنجر الأول مع إسماعيل. وفى ١ مارس، التقت جولدا مائير بالرئيس نيكسون وتبع اللقاء مناقشات مستفيضة مع كيسنجر. وعلى ذلك، ففى الشهور الأولى من عام ١٩٧٣، وجد كيسنجر نفسه مشدوداً، على غير رغبته إلى حد ما، إلى متاهة دبلوماسية الشرق الأوسط.

وربما كانت ممانعة كيسنجر للتوسط بين العرب والإسرائيليين لها بعض الأثر مع ربطها بحقيقة أنه يهودى، وعلى ذلك فقد نظر إليه بواسطة العرب على أنه موال لإسرائيل. ولكن كيسنجر كان فخوراً بقدرته على صياغته سياسة خارجية تعتمد على المصالح، وليس على المبادئ أو العواطف. وكان السبب الحقيقى وراء امتناعه عن الوساطة الدبلوماسية هو أنه كان يتبنى النظرية الإسرائيلية التى تقول أن تأزم الأمور فى الشرق الأوسط يخدم المصالح الأمريكية كما يخدم المصالح الإسرائيلية وأنه يضر بمصالح الاتحاد السوفيتى وحلفائه العرب.

وأدى عرض إسماعيل لشروط مصر للتسوية إلى منح كيسنجر بعض أسباب التفاؤل. أما الملك حسين فقد كان أكثر تعاوناً. ويصف كيسنجر الملك حسين فى تلك المرحلة بأنه كان نافذ البصيرة ومتعاطفاً :

" كرر حسين رغبته فى تحقيق السلام مع إسرائيل. ولكن على الرغم من الاتصالات السرية فقد واجه طريقاً مسدوداً. فحسين كان يمثل رمزاً لمصير المعتدلين العرب. فقد كان واقعاً بين عدم قدرته على تكبد مشقة الحرب مع إسرائيل وعدم رغبته فى الانضمام للمتطرفين. وكان مستعداً للحل الدبلوماسى، حتى ولو كان باهظ الثمن، ولكن إسرائيل لم تبد أى حماس للتفاوض مادام الملك حسين يقف وحيداً. وأى تراجع عن استعادة الأراضى

المحتلة يبدو بالنسبة له أقل أمناً من الحالة الراهنة. كما أن الضفة الغربية بميراثها التاريخي سوف تثير جدلاً عنيفاً داخل إسرائيل حيث إن الحزب الوطني الديني، والذي بدونه لا يستطيع الائتلاف الحاكم إن يبقى في الحكم، يعارض بعناد عودة أي جزء من الضفة الغربية ".

أما الزائر التالي للبيت الأبيض فقد كان جولدا مائير. وفي اجتماعها مع الرئيس نيكسون بتاريخ ١ مارس، أعلنت " إننا لم نكن أبداً في حال أفضل من ذلك " واقترحت أن الأزمة الحالية آمنة لأن العرب ليس لديهم خيار عسكري. وكانت مائير لديها هدفان : أن تكسب الوقت، حيث إنه كلما امتد زمن الوضع الراهن، كلما عززت إسرائيل حيازتها للأراضي المحتلة، وأن تحصل على موافقة نيكسون على حشد جديد من المساعدة العسكرية لإسرائيل. أما فيما يتعلق بالمفاوضات، فكان موقفها بسيطاً. " فقد اعتبرت أن الجيش الإسرائيلي لا يقهر، ولذلك ليس هناك حاجة إلى تغيير. ولكن نظراً لعدم قدرة الأمريكيين الفطرية على تركها تتصرف على هواها، فإنها ترغب في دخول المباحثات دون أن تلتزم بأية محصلة ".

وقد فشلت مباحثات كيسنجر مع الزوار المصريين والأردنيين والإسرائيليين في التوصل إلى أية نتائج عملية، ولكنها ألقت المزيد من الضوء على مواقف الأطراف الأساسية وعلى الأسباب الخفية للجمود في الشرق الأوسط. وهذه المباحثات كانت ضئيلة القيمة فيما عدا أنها كانت تجربة أكاديمية. وبصفته أكاديميا سابقا، فإن الدكتور كيسنجر كان يقدر بلا شك السخرية المتضمنة في أن كلمة " أكاديمي " تعني أيضاً لا طائل منه.
وبعد فشل مباحثات واشنطن في التوصل إلى أية نتائج، مضى أنور السادات وجولدا مائير كل في طريق. وقد أكدت المباحثات وجهة نظر السادات في أن الولايات المتحدة لن تقدم على أية خطوة مادامت مصر نفسها لم تقم بأي عمل عسكري لكسر الجمود الموجود. وتوصل إلى أنه ليس هناك أي خيار سوى المضي قدماً نحو أقصى استعداد مصري ممكن لشن الحرب على إسرائيل. وكانت جولدا مائير مسرورة من نتيجة زيارتها لواشنطن. فقد لعبت دورها المزدوج المعتاد كمورد للسلاح ومماطل سياسي وكانت ناجحة بنفس القدر في كلا الدورين. وكانت أكثر اهتماماً بالأسلحة الأمريكية من الوساطة الأمريكية. وصرح موشيه ديان ذات مرة " إن أصدقاءنا الأمريكيين يقدمون لنا المال والسلاح والنصيحة. ونحن نأخذ المال، كما نأخذ السلاح، ونترك لهم النصيحة ". وكانت هذه هي سياسة مائير الأساسية، على الرغم من عدم إساءة تقديرها أبداً لأهمية الحفاظ على علاقات طيبة مع أمريكا. وفي تلك المناسبة كانت هناك نصيحة أمريكية ضئيلة جداً، وإذا كان هناك أي

ضغط، فإنه كان لطيفاً للغاية إلى درجة عدم الشعور به. وعلى ذلك عادت إلى الوطن وقد عززت قناعاتها بأن العرب ليس لديهم خيار عسكرى، وأن التفوق العسكرى الإسرائيلى مضمون وأن الوضع الراهن يمكن أن يستمر إلى ما شاء الله.

علاوة على ذلك، إبان عودتها إلى الوطن كان عليها أن تجهز حزبها للانتخابات الوشيكة. ولم تكن لديها أى رغبة لإضافة تعقيدات عالمية إلى الشجار المحلى. وكما لاحظ جيديون رفائيل ذات مرة " لقد بدا الجمود لها أبسط الطرق لتجنب الصعوبات. ولكن البساطة لم تكن دائماً خلاصة الحكمة السياسية. حيث إن إحدى علاماتها المميزة هى البصيرة ". وإذا كانت جولدا مائير هى المدافع الرئيسى عن الجمود السياسى، فإن موشى ديان كان المدافع الرئيسى عن التوسع الإقليمى. وفى صيف عام ١٩٧٣ دخل التجمع فى مناقشات مطولة عن مستقبل الأراضى المحتلة. وقام ديان برفع الحظر عن الاستيطان اليهودى الواسع النطاق من أجل تأكيد حق إسرائيل فى الضفة الغربية. وأكد أن الهدف الحالى ليس استكشاف مدى إمكانيات تحقيق السلام مع جيران إسرائيل ولكن خلق حقائق على الأرض ورسم خريطة جديدة لإسرائيل. وفى ٣٠ يوليو ١٩٧٣ أدلى بتصريح لمجلة التايم قال فيه " لم تعد هناك فلسطين. انتهت ". وفى أبريل ١٩٧٣، أعلن من على قمة الماسادا، تصوره " لدولة إسرائيل الجديدة ذات الحدود المترامية الأطراف، القوية والمتماسكة، حيث تمتد سلطة حكومة إسرائيل من الأردن حتى قناة السويس ".

كافح المعتدلون، بزعامة أبا إيبان وبنحاس سابير، من أجل إنقاذ حياة الحزب. وحاولوا، دون إدراك الكثير من النجاح، إلزام الحزب بمسار يضمن له خيار السلام مع العرب وفى نفس الوقت الحفاظ على الشخصية اليهودية والديموقراطية لدولة إسرائيل. وقد حذر إيبان فى سلسلة من الأحاديث والمقالات من أن المذهب الأمنى المعتمد على الثقة اللا محدودة سوف يحط من شأن طريقة ونوعية حياتهم وأن الانطباع الخاص بالقدرة على التحمل قد يكون واهماً. والجمود السياسى والعسكرى يمكن أن يؤدى إلى الحرب، فإذ لم يكن العرب لديهم أى أمل فى الحصول على أى شىء من خلال المجال الدبلوماسى فلا يمكنهم توقع أن يمتنعوا عن العمل العسكرى. وتوقع سابير أن الاحتلال الطويل الأمد سوف يحطم النسيج الأخلاقى للمجتمع الإسرائيلى. وكان يؤمن بأن المجتمع الإسرائيلى بأكمله يعيش نعيم البلهاء. ولكنه كان أقل حدة من إيبان، وذلك بسبب خوفه من تدمير آمال حزبه فى الانتخابات الوشيكة.

وقد تركت لإسرائيل جاليلى مهمة رأب الصدع بين المتشددين والمعتدلين، وكان يشغل منصب وزير بدون حقيبة وزارية وكان هو نفسه واحداً من أعنف المتشددين. وفى

أواخر أغسطس قام جاليلي بنشر بيان صادر عن وزراء الحكومة التابعين لحزب العمل الإسرائيلي يتحدث عن السياسة المقترحة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة على مدى الأربع سنوات القادمة. ونادت هذه الوثيقة، التي عرفت فيما بعد باسم وثيقة جاليلي، بتدعيم المستوطنات اليهودية الموجودة بالأراضي المحتلة وبناء مستوطنات جديدة وتقديم الامتيازات لرجال الصناعة الإسرائيلية لتشجيعهم على تشييد المصانع في الأراضي المحتلة وكذلك السماح بشراء الأراضي وبناء وحدات سكنية فيياميت، بالقرب من رفح، عند المدخل الجنوبي لقطاع غزة. واشتملت وثيقة جاليلي على الكثير من مطالب ديان وكانت تمثل انتصاراً ساحقاً للمتشددين وأنصار ضم الأراضي. وعلى الرغم من أنها لم تنص على الضم الرسمي للأراضي المحتلة، فإنها وفرت قوة دافعة لسياسة الضم التدريجي.

ولم تكن وثيقة جاليلي تتوافق مع السلام مع جيران إسرائيل. وزعم مؤيدوها أنه ليس هناك احتمال حقيقي للسلام مع العرب في المستقبل القريب بأي شكل من الأشكال. وزعم منتقدوها في وقت لاحق إنها أعطت السادات وحافظ الأسد الدفعة الأخيرة للذهاب إلى الحرب. وقرار الحرب السوري – المصري، بالطبع، تم اتخاذه قبل نشر وثيقة جاليلي. ومع ذلك، فإن هذه الوثيقة كانت لها عواقب سيكولوجية بعيدة المدى بسبب ازدرائها المبطن للعرب. وكان السادات على وجه الخصوص حساساً لمظاهر استعراض الصلف الإسرائيلي. ورأى أحزاباً ومرشحين يزايدون على بعضهم البعض في مشاريعهم الخاصة بإدارة الأراضي العربية المحتلة. وتحدث ديان علناً عن تصميماته لإنشاء ميناء ياميت العميق المياه، والذي سوف يفصل مصر عن قطاع غزة. وأعلن السادات " أن كل كلمة قيلت عن ياميت هي سكين كان يمزق لحمي واحترامي لذاتي ".

تضافرت تصريحات أنصار ضم الأراضي من سياسيي التجمع مع الثقة اللامحدودة للقادة العسكريين الإسرائيليين في تكون رأي قومي عالي الصوت. واتفق الزعماء السياسيون والعسكريون البارزون على ذلك الرضا السامي عن الوضع الراهن. وواصل أبا إيبان إلقاء الخطب عن الحاجة إلى التوازن بين حقوق إسرائيل التاريخية وحقوق الآخرين، وعن مخاطر الوضع الراهن، وعن الضرورات الأخلاقية للاستمرار في العمل من أجل السلام، ولكن ذلك كان مجرد صوت وحيد في البراري. وكما يتذكر بنفسه " بحلول عام ١٩٧٣ أدى الجمود الدبلوماسي وفشل مهمة يارنج والدعم القومي من جانب إدارة نيكسون – كيسنجر لسياسة الاستنزاف إلى خلق جو من الثقة المفرطة التي بدأت في الوصول إلى حد يفوق الخيال. وكان هناك هاجس يتعلق بالحدود المادية للدولة دون

اعتبار لأى حدود سياسية أو أخلاقية. لقد كانت اللغة المستخدمة فى عام ١٩٧٣ لا يمكن تصورها. فقد انتقل الرأى من الاتزان إلى الثقة بالنفس ومن الثقة بالنفس إلى النزوات، ووصلت فى عام ١٩٧٣ إلى حد منافٍ للعقل ".

وهذا التيار القومى للثقة المفرطة بالنفس أعلن عن نفسه فى موكب الاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لإعلان دولة إسرائيل فى أبريل ١٩٧٣. وبعد عدة أشهر عقد إيبان بالقدس اجتماعاً للسفراء الإسرائيليين فى أوربا. وطلب بعض السفراء من قادة المخابرات التعليق على مدى إمكانية حدوث هجوم عربى ليس بهدف إلحاق الهزيمة بإسرائيل ولكن بهدف كسر الجمود السياسى. وكان قادة المخابرات واثقين من أن العرب لن يخاطروا بمثل ذلك الهجوم، الذى يعلمون أنه سوف يكون انتحاراً، وحتى لو فعلوا فإنهم سوف يردون على أعقابهم بمنتهى السرعة والعنف بدرجة تجعل القوة الرادعة لإسرائيل أقوى حتى من ذى قبل. وساهمت النظرة المتدنية لقدرة العرب على شن حرب حديثة فى إعطاء ذلك الانطباع الخاطئ. وكما اعترف أحد المديرين السابقين للمخابرات الحربية مؤخراً " كان هناك خليط من الغرور والرضا يشوب تقييم التطورات المستقبلية فى المنطقة".

فى الثانية من بعد ظهر الأحد ٦ أكتوبر ١٩٧٣، قامت مصر وسوريا بهجوم عسكرى مشترك على إسرائيل. واندلعت الحرب التى وصفها قادة المخابرات بأن " احتمال اندلاعها ضئيل " على نحو مفاجئ بدرجة مذهلة. واليوم الذى تم اختياره للهجوم هو يوم عيد الغفران، أقدس أيام التقويم اليهودى. وهذا ما أعطى الحرب اسمها المليء بالدلالات : حرب عيد الغفران.

ولا يحوى التاريخ العسكرى الكثير من المفاجآت الإستراتيجية التامة مثل تلك التى حققتها مصر وسوريا فى يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣. وبعد الحرب قامت الحكومة بتعيين لجنة تحقيق رأسها رئيس المحكمة العليا، الدكتور سيمون أجرانات، من أجل تحديد مدى مسئولية السلطات العسكرية والمدنية عن الفشل فى توقع الهجوم والإخفاق فى التعامل مع الحرب فى مراحلها الأولى. وأعلنت لجنة أجرانات براءة القادة السياسيين وألقت بكامل المسئولية على فشل مخابرات الجيش. وأوصت أيضاً بإقالة أربعة من كبار الضباط، وكان من بينهم رئيس الأركان دافيد إليعازر، ومدير المخابرات العسكرية إلى زائيرا.

وقامت إدارة المخابرات بالجيش الإسرائيلى بجمع معلومات مستفيضة وقيمة عن القدرات العسكرية والخطط العملية للعدو. ولكن الفشل فى توقع الهجوم العربى لم يحدث بسبب نقص المعلومات ولكن بسبب القراءة الخاطئة للمعلومات المتوافرة. وأرجعت لجنة أجرانات فشل المخابرات إلى ما أسمته التصور القائم على افتراضين :

(أ) إن مصر لن تمضي إلى الحرب ما لم تكن قادرة على القيام بضربات جوية في العمق الإسرائيلي، وخاصة مطاراتها العسكرية الكبرى، وذلك من أجل تحييد السلاح الجوى الإسرائيلي.

(ب) إن سوريا لن تقوم بشن حرب شاملة على إسرائيل ما لم تكن مصر مشتركة في هذه الحرب.

ولم يمثل الهجوم العربي فقط فشلاً للمخابرات ولكنه كان يمثل، قبل كل شيء، فشلاً في السياسة. فحتى الساعات الأولى من صباح ٦ أكتوبر، لم يكن قادة المخابرات يعتقدون أن العرب يخططون للذهاب إلى الحرب. ولكن حقيقة أن العرب قرروا خوض الحرب التى بينت مدى فشل سياسة الوضع الراهن، والتى كان يتحمل الساسة المسئولية الكاملة عنها. فهذه السياسة كانت تعتمد على افتراض أن إسرائيل لديها القدرة على الحفاظ على الوضع الراهن إلى ما لا نهاية، وهذا الافتراض ثبت خطؤه. وفشل المخابرات وفشل السياسة كانت له جذوره التى تمتد إلى الثقة المفرطة في قدرة إسرائيل على ردع أى هجوم عربي.

كان هدف العرب من خوض الحرب يتمثل في كسر الجمود السياسي وخلق أزمة دولية تجبر القوى الكبرى على التدخل والضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى التى احتلتها في يونيو ١٩٦٧. وكان هدف مصر عبور قناة السويس بالقوة واتخاذ مواقع حصينة على الضفة الشرقية للقناة قبل أن تبدأ المفاوضات الدبلوماسية. وكان هدف سوريا استعادة أجزاء من مرتفعات الجولان وتدمير بعض القوات الإسرائيلية هناك. كانت كل من مصر وسوريا لديها أهداف عسكرية محدودة. ولم تكن أى منهما تتوهم أنها قادرة على هزيمة إسرائيل أو طردها من الأراضى التى احتلتها في ١٩٦٧. وكان هدفهما الأساسى سياسياً. فقد كانا يتبعان مذهب كلوزويتز الذى يقول إن الحرب استمرار للسياسة بطرق أخرى.

وكان هدف إسرائيل عشية الحرب" عدم تمكين العدو من تحقيق أى مكاسب عسكرية وتدمير قواته وبنيته التحتية العسكرية وإعطاء إسرائيل ميزات عسكرية من حيث توازن القوات وشروط وقف إطلاق النار". وكان الغرض من تحقيق هذا الهدف تدعيم القوة الرادعة لإسرائيل والبرهنة للعرب مرة أخرى على أنهم ليس لديهم خيار عسكرى وإعطاء إسرائيل أوراق لها ثقلها في التفاوض حول إنهاء الحرب. ولم يتحقق أى من هذه الأهداف

على نحو كامل.

كانت حرب أكتوبر هى الحرب السورية - الإسرائيلية الثالثة والحرب المصرية - الإسرائيلية الخامسة. وفى الحروب السابقة كان يلى انتهاء الأعمال العسكرية جمود سياسى. أما حرب أكتوبر فإنها كانت الحرب الأولى التى تلتها تسوية سياسية. وهناك ثلاثة أسباب تساعد على تفسير كيف وضعت هذه الحرب أسس إبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل بعد مرور خمس سنوات.

السبب الأول كان يتمثل فى الأداء المثير للإعجاب للجيوش العربية فى المرحلة الأولى من الحرب فقد عبر الجيش المصرى القناة بالقوة واستولى على خط بارليف وتقدم داخل سيناء لمسافة معينة وألحق بإسرائيل خسائر فادحة فى الدبابات والطائرات والأفراد. وقام الجيش السورى بزحف عالي الفاعلية بالقوات المدرعة على مرتفعات الجولان ولفترة قصيرة من الزمن بدا أنه لا يمكن إيقافه. وأوضح الجيشان أن إسرائيل يمكن أن تقهر، وتحررا من عقدة حرب يونيو. واستعادا الكبرياء العربى والشرف العربى والثقة العربية بالنفس. وبعد الحرب لم يواجها إسرائيل من موقف الدونية اليائسة. كان هذا عنصرا هاماً، ولكنه غير كاف، للتقدم نحو التسوية السياسية.

الوسيلة الثانية التى ساهمت بها حرب أكتوبر فى العملية السياسية تتصل بأداء إسرائيل. فقد أخذت إسرائيل على حين غرة، وكان عليها أن تقوم بحشد الجانب الأعظم من احتياطيها بعد أن بدأت المعركة بالفعل، وعانت من هزائم ثقيلة فى المرحلة الأولى من القتال. ومع ذلك فقد أعدت العدة للتخلص من أثر المفاجأة واستعادة توازنها والقيام بهجوم مضاد بالغ القوة. وكانت أكثر الخطوات التى قامت بها جرأة العبور إلى الضفة الغربية للقناة وقطع الطريق على الجيش الثالث. وعندما انتهت الحرب كانت القوات الإسرائيلية على بعد ستين ميلاً من القاهرة و٢٠ ميلاً من دمشق. فبعد أن امتصت الضربة الأولى، قلبت إسرائيل المائدة على أعدائها. فإذا كان العرب قد فازوا بالجولة الأولى فى النزاع العسكرى، فإن إسرائيل قد فازت بالجولة الثانية، وكانت النتيجة شيئاً قريباً من التعادل. وكانت خسائر إسرائيل أفدح كثيراً من خسائرها فى حرب الأيام الستة. فقد بلغت خسائرها ٢٨٣٨ قتيلا و٨٨٠٠ جريح، بينما بلغت خسائر العرب ٨٥٢٨ قتيلا و١٩٥٤٩ جريحا. وفقدت إسرائيل ١٠٣ طائرات و٨٤٠ دبابة بينما فقد العرب ٣٩٢ طائرة و٢٥٥٤ دبابة. وكانت النتيجة النهائية لحرب ١٩٧٣ مختلفة تماماً عن نتيجة حرب

١٩٦٧. ففى حرب ١٩٦٧ كان الانتصار الإسرائيلى انتصاراً حاسماً وكانت الهزيمة العربية ساحقة لدرجة أن العرب كانوا يرفضون الجلوس مع إسرائيل على مائدة المفاوضات. وفى ١٩٧٣ كانت النتيجة النهائية أكثر توازناً، على الأقل على المستوى السيكولوجي. فقد حثت على تبنى موقف أكثر واقعية من جانب الطرفين وأرست قاعدة أكثر تشجيعاً على المساومة والتسوية.

السبب الثالث الذى جعل من المفاوضات السياسية أمراً محتملاً هو التدخل الأمريكي فور انتهاء الحرب. فقد تحولت السياسة الأمريكية على يد كيسنجر إلى مجرد دعم لإسرائيل وللوضع الراهن ومع ذلك بمجرد اهتزاز الوضع الراهن، تحرك كيسنجر بسرعة ملحوظة من أجل بناء بعد جديد للسياسة الخارجية الأمريكية. وكان هدفه من ذلك استخدام الموقف المرن الذى خلقته الحرب من أجل دفع الأطراف، خطوة خطوة، نحو تسوية سياسية. أصبح هو نفسه منغمساً فى العملية من خلال الاعتماد على دبلوماسية المكوك التى اعتمدت على التنقل بين القدس والقاهرة ودمشق ذهاباً وإياباً.

وبمجرد أن وصل كيسنجر إلى ذروة نشاطه الدبلوماسي، تم عقد مؤتمر عالمى فى جنيف. بواسطة أمين عام الأمم المتحدة وكانت مهمته مناقشة تنفيذ القرار ٢٤٢ وإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط. وكان راعيا المؤتمر هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتم تمثيل أطراف النزاع بواسطة وزراء الخارجية. واستبعدت سوريا نفسها واستبعدت إسرائيل الفلسطينيين. سبق الافتتاح الرسمى للمؤتمر فى ٢١ ديسمبر مناقشات مطولة حول الإجراءات. وكانت إسرائيل تستعد للانتخابات العامة فى نهاية الشهر، وكان لا يمكن اتخاذ قرارات سياسية كبرى قبل الانتخابات. وقدم إيبان، كالعادة، أكثر الخطب بلاغة. وتحدث كيسنجر مؤيداً الانتقال السريع إلى مرحلة عملية من التفاوض. وحث الأطراف على نسيان ضغائن الماضى، مستشهداً بالمثل العربى القائل (اللى فات مات). ومع ذلك فإن الأردنيين سرعان ما اكتشفوا أن كيسنجر لا ينوى العمل على تنفيذ القرار ٢٤٢ على نحو كامل وعلى كل الجبهات. وشكوا فى وجود مؤامرة لإخراج الأردن من اللعبة بأكملها وتمهيد الطريق لصفقة منفردة بين مصر وإسرائيل وهو الأمر الذى يضع فيه كل ثقته. وبعد ثلاثة أيام من الخطب وجلسات العمل، تم تأجيل المؤتمر. وعقد مرة أخرى فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٧٤ ولكنه انفض دون تحديد موعد الجلسة التالية.

وأخذ كيسنجر على عاتقه مسئولية المفاوضات العملية دافعاً الاتحاد السوفيتي إلى الخطوط الخلفية. أدت دبلوماسيته المكوكية إلى إبرام اتفاقيتي فض اشتباك عسكري. ووقعت اتفاقية فض الاشتباك الإسرائيلية ـ المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤ واتفاقية فض الاشتباك الإسرائيلية – السورية في ٣١ مايو ١٩٧٤. ونصت الأولى على وجوب انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها على الجانب الغربي من قناة السويس. وتم تقسيم مساحة يبلغ اتساعها ثلاثين كيلو مترا على الجانب الشرقي من القناة إلى ثلاث مناطق. فتحصل مصر على منطقة ملاصقة للقناة، مساوية لاتساعها، ويسمح فيها ببقاء ٧٠٠٠ جندي و٣٠ دبابة و٣٦ قطعة مدفعية. أما المنطقة الوسطى فتكون منطقة محايدة تخضع لسيطرة الأمم المتحدة. أما المنطقة الشرقية، التي تمتد حتى مضايق سيناء، فيسمح لإسرائيل فيها بأن تحتفظ بنفس مستوى القوات التي تحتفظ مصر بها في منطقتها. ذكر بوضوح أن اتفاقية فض الاشتباك العسكري هي مجرد خطوة أولى نحو التوصل إلى سلام عادل ودائم تبعاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨. وناشد القرار ٣٣٨، في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، كافة الأطراف وقف إطلاق النار والبدء في تنفيذ القرار ٢٤٢. وقدمت إسرائيل تنازلات أكبر من أجل فض الاشتباك مع مصر في ١٩٧٤ من تلك التي رفضت تقديمها مقابل اتفاقية مؤقتة في النصف الأول من عام ١٩٧١. ومن المنطقي افتراض، على الرغم من عدم إمكانية إثبات ذلك، أن إسرائيل لو قدمت هذه التنازلات في عام ١٩٧١، لكان يمكن تجنب حرب عيد الغفران.

واتبعت اتفاقية فض الاشتباك الإسرائيلية – السورية نفس الخطوط العريضة إليها. ولكنها استغرقت من كيسنجر ٣٢ يوماً لكي يصل إليها. فقد كان على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي السورية التي احتلتها أثناء الحرب. وتم تقسيم مرتفعات الجولان إلى ثلاث مناطق : منطقتين واحدة سورية والأخرى إسرائيلية تحتوي على قوات محدودة، ومنطقة محايدة ضيقة تشرف عليها الأمم المتحدة. تمت إعادة مدينة القنيطرة إلى سوريا، ولكن إسرائيل احتفظت بحق السيطرة على التلال المجاورة.

وتم تأجيل الانتخابات الإسرائيلية، التي كان من المقرر أن تجرى في شهر أكتوبر، بسبب الحرب إلى ٣١ ديسمبر ١٩٧٣. تم شن هجوم مرير على الثلاثي مائير – جاليلي– ديان بسبب كل أنشطة الدفاع والخارجية، وبسبب جعل الدولة تركن إلى إحساس كاذب بالأمن وبسبب الفشل في توقع الهجوم العربي. وقد اشتعلت العديد من حركات الاحتجاج، والتي

ضمت عددا كبيرا من الجنود المسرحين حديثاً من الجيش والمحبطين بين صفوفها. وكان الجانب الأعظم من غضب المحتجين موجهاً بشكل شخصي نحو موشيه ديان بسبب ما وصف بأنه التخبط أو الانهيار الذى سبق الحرب. وانخفض تمثيل تجمع العمل فى الكنيست من ٥٦ إلى ٥١ مقعداً. وذهبت معظم أصوات المحتجين إلى أحزاب اليمين. وقبل شهور عديدة من الانتخابات اندمج " جاحال " مع حزبين يمينيين أصغر حجماً لتكوين " الليكود "، والذى يعنى اسمه " الوحدة " بالعبرية. وكان أريل شارون، الذى ترك جيش الدفاع الإسرائيلى فى وقت مبكر من ذلك العام للعمل بالسياسة، هو القوة الدافعة الرئيسية وراء الاندماج. وفاز الليكود بـ ٣٩ مقعداً فى الكنيست، بينما ربحت العناصر المكونة له ٣٢ مقعداً فيما بينها فى الانتخابات السابقة. وعلى الرغم من خسائره، فقد ظل التجمع أكبر الأحزاب، ومع ذلك، طلب من جولدا مائير تشكيل الحكومة الجديدة.

احتفظت مائير بموشيه ديان كوزير للدفاع فى حكومتها الجديدة، التى كانت أقصر الحكومات عمراً فى تاريخ إسرائيل. وفى ١ أبريل ١٩٧٤، بعد ثلاثة أسابيع من تولى الحكومة الجديدة مسئولياتها، نشرت لجنة أجرانات تقريرها المؤقت. وبرأ هذا التقرير كلا من جولدا مائير وموشيه ديان من المسئولية المباشرة عن عدم استعداد إسرائيل لحرب ١٩٧٣. ومدح مائير بسبب قراراتها فى يوم اندلاع الحرب. وأدى نشر التقرير إلى اندلاع غضب شعبى عارم بسبب الظلم البين فى معاقبة الجنود وتبرئة السياسيين. وطالبت المظاهرات الحاشدة باستقالة رئيسة الوزراء ووزير الدفاع. وفى ١٠ أبريل، قدمت جولدا مائير استقالتها ومع بلوغها الخامسة السبعين من العمر وشعورها بالذنب، قررت أنها لا تستطيع الاستمرار. وكان شيمون بيريز وإسحاق رابين هما المرشحان لخلافتها. انتخب الحزب رابين بأغلبية ضئيلة. ظلت مائير رئيسة مؤقتة للحكومة حتى أصبح رابين فى وضع يسمح له بتقديم حكومته إلى الكنيست فى ٣ يونيو.

كانت فترة رئاسة جولدا مائير للوزارة يسودها الرفض المتعنت لإعادة تقييم علاقات إسرائيل بالعالم العربى. وكانت هى شخصياً لا تتفهم العرب وليس لديها أى تعاطف معهم وليست لديها أية قناعة بإمكانية التعايش السلمى معهم. أدى ذلك إلى تكوين صورة لعالم لا يمكن أن ترتكب فيه إسرائيل أى خطأ ولا يفعل فيه العرب أى شىء صحيح. وأكثر من أى زعيم إسرائيلى آخر، كشفت عن عقلية الحصار، القائلة بأن إسرائيل يجب أن تتحصن خلف حائط حديدى، والإيمان القدرى بأن إسرائيل كتب عليها أن تحيا بالسيف. وكانت مائير زعيمة حرب هائلة، ولكن سياسة الجمود التى انتهجتها كانت مسئولة إلى حد كبير

عن حرب عيد الغفران. وعبر خمسة أعوام في السلطة كرئيسة للوزراء ارتكبت خطأين قاتلين. الأول: أنها رفضت اقتراح يارنج القائل بأن إسرائيل يجب أن تتخلى عن سيناء مقابل السلام مع مصر، وهذه كانت شروط معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي أبرمت بعد ذلك بثماني سنوات. ثانياً: أنها رفضت اقتراح السادات للتسوية المؤقتة، مما لم يترك له خيارا سوى خوض الحرب من أجل تغيير الوضع الراهن غير المقبول. فالقليل من الزعماء تحدثوا كثيراً عن السلام وفعلوا القليل لمنحه فرصة التحقق. ولم تكل مائير أبداً من تكرار استعدادها للذهاب إلى أي مكان وفي أي وقت للالتقاء بأي زعيم عربي يرغب في التحدث عن السلام. وبالنظر إلى سياساتها التوسعية، يتضح أن هذه البيانات كانت مجرد كلمات جوفاء. وحتى العاملين معها اعتادوا السخرية من مغسلة جولدا التي تفتح أبوابها ٢٤ ساعة في اليوم. ومع رحيل جولدا مائير، أسدل الستار على مرحلة عقيمة من علاقات إسرائيل بجيرانها.

فك الاشتباك

١٩٧٤ - ١٩٧٧

كان إسحاق رابين سياسياً مبتدئاً عندما بدأ فترة حكمه الأولى كرئيس للوزراء فى ٣ يونيو ١٩٧٤. وقد كان عضواً بالكنيست لأقل من ستة أشهر ووزيراً للعمل لمدة ثلاثة شهور فقط. وكانت إحدى مميزاته الأساسية التى رفعت أسهمه فى النزاع حول خلافه جولدا مائير هى أنه لم يكن له أية صلة بالتخطيط المتعلق بحرب يوم الغفران. كان رابين اختراعاً جديداً فى الحياة السياسية لإسرائيل. فقد كان أول رئيس وزراء ولد فى إسرائيل - فى القدس عام ١٩٢٢ - وأول رئيس وزراء يأتى من بين صفوف الجيش وليس من صفوف حزب العمل. وتشكلت رؤيته للصراع العربى - الإسرائيلى إلى حد كبير من خلال خبرته كجندى وكدبلوماسى. دفعته حياة الجندية إلى النظر فى التطورات التى حدثت بالشرق الأوسط من منظور الأمن الإسرائيلى. كما دفعته الأعوام الخمسة التى قضاها كسفير لإسرائيل فى واشنطن إلى جعله ينظر إليها من منظور علاقة إسرائيل الخاصة مع الولايات المتحدة. وقد اهتم كرئيس للوزراء بقضيتين أساسيتين : أمن إسرائيل وشراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.كان هناك جو من الهواء العليل يحيط بحكومة رابين. فضمن وزرائها البالغ عددهم تسعة عشر وزيراً كان هناك سبعة فقط عملوا فى الحكومة السابقة. وكان متوسط عمر أعضائها أقل من متوسط عمر أعضاء أى إدارة إسرائيلية سابقة. ومع ذلك فقد كانت تشكل فريقاً أبعد ما يكون عن التآلف أو التجانس.

وقد نشأ الكثير من مشاكلها من أثر القتال الدائر داخل الحزب الحاكم. فقد تكون تجمع العمل فى عام ١٩٦٨ ولكن ظلت العناصر المكونة له محافظة على ولاءاتها القبلية.

وأدى ذلك إلى تعقد مهمة تشكيل الحكومة. فقد طالب شيمون بيريز، الذى كان يحظى بدعم جماعة " رافى " والذى جاء فى المرتبة الثانية فى الصراع حول قيادة التجمع، بوزارة الدفاع. وأراد حزب أحدوت هاعفودا الحصول على هذه الوزارة لإيجال ألون. التى أعطاها رابين لبيريز وأعطى وزارة الشئون الخارجية لألون. وانطوى ذلك على استبعاد أبا إيبان، الذى كان يحمل أفضل المؤهلات لتولى منصب وزير الخارجية ولكنه كان يفتقد لقاعدة قوية داخل الحزب. وكان من الصعب أن يتعاون رابين وبيريز فى السعى نحو السلام مع العرب، لأنهما كانا فى حالة حرب مع بعضهما البعض. وكان رابين الشكاك يعتقد أن بيريز دائم التآمر عليه، وأطلق عليه فى مذكراته وصف "المخرب الذى لا يكل". فقد حاول بيريز تقويض سلطة رابين واحتلال مكانه بينما كان لا يزال يعمل كعضو فى مجلس وزرائه. وكان العداء المتبادل بينهما شاملاً ومتصلاً وله تأثير سيئ على أداء الحكومة.

وعانى رابين كرئيس للوزراء من معوق إضافى وهو رئاسة ائتلاف له أضيق أغلبية برلمانية : ٦١ مؤيداً من بين ١٢٠ عضواً بالكنيست. ورفض الحزب القومى الدينى (NRP) الذى كان يمتلك عشرة مقاعد فى الكنيست، الانضمام إلى الائتلاف. فقد كان الحزب القومى الدينى حليفاً تقليدياً لحزب العمل، واشترك زعماؤه فى كل حكومة تقريباً منذ عام ١٩٤٨. ولكن بعد حرب الأيام الستة أصبح أكثر قومية (أو تمسكاً بالطابع القومى)، ومعارضاً لعودة أى جزء من الوطن التوراتى إلى الحكم العربى، وقد أفرز جماعة جوش أمونيم (تكتل المؤمنين)، وهى جماعة استيطان تبشيريه مقاتلة جديدة. وعلى أمل جذب الحزب القومى الدينى، ألزم رابين حكومته فى البداية بإجراء الانتخابات قبل إبرام معاهدة سلام تتضمن التنازل عن أى أراضى فى الضفة الغربية. وفى سبتمبر ١٩٧٤ انضم الحزب القومى الدينى إلى الائتلاف. وأدى ذلك على الفور إلى انفصال حركة حقوق المواطنين، وهى جماعة علمانية عسكرية تنتمى للحمائم لديها ثلاثة مقاعد فى الكنيست. وكانت نتيجة ذلك زيادة القاعدة البرلمانية للحكومة من ٦١ مقعداً إلى ٦٨ مقعداً ولكن فى نفس الوقت أدى ذلك إلى تعقيد حرية رابين بدرجة خطيرة فى التحرك فيما يتعلق بالأردن والفلسطينيين وكان حزبه ملتزماً بالتسوية الإقليمية فى الضفة الغربية وكان الحزب القومى الدينى ملتزماً بالحفاظ على الضفة الغربية – يهودا والسامرا – داخل حدود إسرائيل.

كانت التحديات التى تواجه حكومة رابين الضعيفة والمنقسمة على نفسها هائلة : استعادة المعنويات والقوة الرادعة لجيش الدفاع الإسرائيلى، وتجنب انهيار الاقتصاد، ومواصلة عملية فك الاشتباك العسكرى مع مصر وسوريا. وفى ٣ يونيو ١٩٧٤ قدم رابين حكومته إلى الكنيست وحصل على موافقته. ووصف حكومته بأنها " استمرار وتغيير ".

كان الاستمرار واضحاً، ولكن التغيير كان من الصعب الإشارة إليه. وبعد شهور عديدة في السلطة كان يمكن اكتشاف عناصر النهج الجديد في خطب رابين. أولاً، أوضح أن الطريق إلى السلام محفوف بالأخطار التى توازى على الأقل نفس الأخطار الكامنة فى رفض التزحزح وأن الحكومة التي تكون غير مستعدة للمجازفة سوف تفشل فى أداء واجباتها. كما أكد أن التحرك نحو السلام ليس من المحتم أن يبدأ بالتفاوض المباشر بين العرب وإسرائيل وإنما من الممكن أن يمر عبر مرحلة من التفاوض تضم طرفا ثالثا. واقترح التحرك تدريجياً من خلال التنازل عن أجزاء صغيرة من الأرض مقابل تسوية سياسية لا ترقى إلى مرتبة السلام الكامل.

ومثل هذا النهج تخلياً عن النهج السابق الخاص بتجميد الوضع الراهن وتجنب المخاطر السياسية. حيث انطوى على الرغبة فى استخدام إمكانيات إسرائيل الخاصة بالمساومة من أجل التوصل إلى التعايش على الأقل مع بعض الدول العربية. ولكن عندما تجاوز رابين هذه المبادئ العامة، كان الاستمرار له اليد العليا فوق التغير. وقد رفض رسم خريطة دقيقة مسبقاً قبل الدخول فى مفاوضات. فعندما يضيف المرء كل الأراضى التى يرى أنها أساسية لأمن إسرائيل، فإن الخريطة لن تكون مختلفة عن تلك التى تم وصفها فى المذهب الشفهى لتجمع العمل عام ١٩٦٩. وعلى ذلك فقد كان رابين كما وصفه ببراعة لوفا إلياف المنتمي للتجمع - " أبو الهول بلا أسرار ".

واحتلت الحاجة إلى كسب الوقت مساحة أساسية فى تفكير رابين المتعلق بعلاقات إسرائيل بالعالم العربى. ووصف فترة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بأنها السنوات السبع العجاف التى تأتى بعدها سنوات سبع سمان. والأسباب التى ذكرها للسنوات السبع العجاف كانت تتمثل فى قوة بترول العرب واعتماد أوروبا على البترول العربى واستمرار صراع القوى الكبرى فى الشرق الأوسط. وكانت الأسباب الكامنة وراء السنوات السبع السمان اضمحلال قوة بترول العرب مع نهاية العقد، وتغلب الغرب على الاعتماد على قوة بترول العرب، واستبدال الطابع الانعزالي فى الولايات المتحدة برغبة متجددة فى القيام بالتزامات خارجية تكون إسرائيل هى المنتفع الأساسى بها. وكانت المشكلة تتلخص فى كيف يمكن الوصول إلى نهاية السنوات السبع العجاف دون الانسلاخ عن أمريكا ودون الانصياع إلى المطلبين الأساسيين للعرب : العودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. بإيجاز كانت المشكلة هى كيف يمكن كسب الوقت.

وأعطى تأكيد رابين على اللعب على الوقت انطباعاً بأنه، مثل من سبقته، يريد الحفاظ على الوضع الراهن، وأنه يفضل تجنب القرارات الصعبة، وأنه ليست لديه رؤية

طويلة الأمد للسلام. وهذا الانطباع ليس مبرراً تماماً. فتبعاً لشلومو أفينيرى، كان لدى رابين استراتيجية عظيمة للتوصل إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى. وكان قد تم تعين أفينيرى، المنظر السياسى بالجماعة العبرية بالقدس، فى أوائل عام ١٩٧٦ بواسطة إيجال آلون كمدير عام لوزارة الخارجية. كان أفينيرى قد ذهب لرؤية رئيس الوزراء من أجل أن يطلب منه شرح كيفية تصوره لتحقيق السلام. وأجاب رابين بمحاضرة امتدت على مدى ساعة: "لقد أوضح لى رابين أنه ليس لديه أى شك فى أن التسوية العربية - الإسرائيلية سوف تتضمن الانسحاب من معظم الأراضى التى احتلها جيش الدفاع الإسرائيلى أثناء حرب الأيام الستة، فيما عدا القدس، ووادى الأردن ونقاط معينه ذات قيمة استراتيجية. أما المناطق ذات الكثافة العربية فى الضفة الغربية وقطاع غزة فلا يمكن الاحتفاظ بها تحت حكمنا للأبد، ومن أجل التأكيد على أقصى مرونة تفاوضية، يجب علينا الامتناع عن إقامة مستوطنات يهودية فيها. ويجب أن يكون ملك الأردن هو شريكنا فى التفاوض حول مستقبل يهودا والسامرا. ولكن - وهذا هو لب الموضوع - هذه العمليات يجب ألا تحدث فى ظلال حرب عيد الغفران وتحت ضغط قوة البترول العربى والتى هى فى هذا الوقت فى ذروتها. وأضاف رابين، لا يجب على إسرائيل، تحت أى ظرف، الانسحاب من الأراضى بطريقة تبدو كما لو كانت تعبر عن الضعف الإسرائيلى. وأن المهمة الأولى لحكومته هى إتاحة فترة من الوقت لإسرائيل من أجل إعادة بناء مركزها الاستراتيجى والدبلوماسى والسيكولوجى بعد صدمة حرب عيد الغفران، وحينئذ فقط - حيث حدد فترة قدرها خمس سنوات - يمكن لإسرائيل من مركز القوى العمل من خلال الخطوط العريضة التى حددها ".

كان جوهر استراتيجيته يتمثل فى طرد الفكرة القائلة أن إسرائيل الضعيفة سوف تقدم تنازلات من أذهان العرب. وهذه الاستراتيجية أدهشت أفينيرى باعتبارها استراتيجية حمائم وصقور فى نفس الوقت : استراتيجية حمائم فى أهدافها وصقور فى وسائلها، وسخية فى التنازلات التى يمكن أن تقدمها إلى العرب فى إطار تسوية سلام، ولكنها متعنتة فى الطريقة التى يتم بها الوصول لتلك التسوية. وأشار أفينيرى أيضاً إلى أن رابين لم يستطيع الكشف عن استراتيجيته الحقيقية للجماهير دون أن يتسبب ذلك فى تعريض فرص تنفيذها للخطر. ويقدم موقف حكومة رابين من المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة أفضل مثال على صعوبة تنفيذ خطته الكبرى. فمن ناحية، كان يعارض بناء مستوطنات يهودية فى المناطق ذات الكثافة السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة وذلك كضرورة منطقية لالتزامه بالتسوية الإقليمية. فالأصدقاء قبل الأعداء قد أدانوا على نطاق واسع تلك المستوطنات باعتبارها حجر عثرة على طريق السلام ودليلا على نزعة إسرائيل

التوسعية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك تكتل قوى يناصر المستوطنات داخل الحكومة، وكان يضم شيمون بيريز وإسرائيل جاليلي ووزراء الحزب القومي الديني. والثقل الجماعي لهؤلاء الوزراء فسر القرار الذى تم اتخاذه لبناء مدينة جديدة في مرتفعات الجولان وقت الأزمة المالية الطاحنة وقرار البدء في بناء مستوطنات يهودية في السامرا مع اقتراب الانتخابات العامة لعام ١٩٧٧. كما فسر أيضاً تساهله مع حركة جوش أمونيم، التي تحدته علناً من خلال إقامة مستوطنات غير شرعية في الضفة الغربية. وقد اشتاط رابين غضباً عندما قامت مجموعة من هؤلاء المتعصبين الدينيين بإقامة معسكر في سباستيا، بالقرب من نابلس. ولكن الجهود التى بذلها لطردهم تبخرت في الهواء بسبب الدعم النشط الذى تلقوه من بيريز والدعم السلبى لوزراء آخرين. وشجع النجاح الذى حققته جوش أومونيم في سباستيا على تبنى المزيد من المستوطنات في السامرا على نحو يتحدى الحكومة المنقسمة على نفسها. وهذه المستوطنات المنشأة على غير إرادته ضربت في الصميم استراتيجية رابين الكبرى الخاصة بمقايضة الجانب الأعظم من الضفة الغربية بالسلام مع المملكة الأردنية الهاشمية.

تم توقيع اتفاقية فك الاشتباك العسكرى مع مصر في ١٨ يناير ١٩٧٤ ومع سوريا في ٣١ مايو. وكان على مجلس وزراء رابين الحديث العهد أن يقرر ما الذى سوف يحدث بعد ذلك. ولكن مجلس الوزراء انقسم بين أنصار " الأردن أولاً " وأنصار " مصر أولاً "، كما حدث في أواخر ٤٨ – ١٩٤٩. وكان إيجال آلون هو المدافع الرئيسى عن منهج " الأردن أولاً ". وأكد أن الخطوة القادمة يجب أن تكون اتفاقية مؤقتة مع الأردن، وتليها اتفاقية مؤقتة مع مصر. وكان مؤمناً بالخيار الأردنى، وأراد إعطاء الأولوية للملك حسين من أجل تدعيم موقفه في العالم العربى. وكان إسحاق رابين هو المدافع الرئيسى عن منهج "مصر أولاً ". وطالب باستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاقية مؤقتة مع مصر.

ولم يؤيد أحد التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تشارك في حرب أكتوبر، فإن مركزها السياسى قد تحسن نتيجة للحرب. وقامت المنظمة أيضاً باتخاذ خطوة ما لجعل برنامجها السياسى أكثر اعتدالاً. فقد كان الميثاق الوطنى الفلسطينى يطالب بالكفاح المسلح من أجل تحرير كل فلسطين. وقام المجلس الوطنى الفلسطينى (PNC)، الذى اجتمع بالقاهرة في يونيو ١٩٧٤، بالتحول عن التأكيد على الكفاح المسلح إلى حل سياسى باستخدام برنامج مرحلى. وكمرحلة أولى، وافق على إقامة " سلطة وطنية مستقلة على أى جزء من التراب الفلسطينى يتم تحريره» ". وكانت هذه الصيغة غامضة، ولكنها عبرت عن الرغبة في النظر في إمكانية وجود دولة فلسطينية بجانب إسرائيل بدلاً من وجودها مكانها.

وعلى الجانب الإسرائيلي تم تفسير قرار المجلس الوطني الفلسطيني على أنه نتاج تغيير في التكتيك وليس تغييراً في الأهداف. وتم ضرب العديد من الأمثلة لنظرية المراحل لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل الإشارة إلى أن وجود دولة فلسطينية على جزء من فلسطين سوف يكون فقط مجرد قاعدة لمواصلة الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين. وتمسكت حكومة رابين بالخط التقليدي الخاص برفض الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. واقترح وزيران معتدلان، هما آهارون ياريف وفيكتور شمتوف، صيغة تقول أن إسرائيل سوف تتفاوض مع أى كيان فلسطيني يعترف بها وينبذ الإرهاب. ولكن لم تؤيد الأغلبية هذه الصيغة. وكان رابين يعارضها. فقد أراد الاحتفاظ بالقضية الفلسطينية " في الثلاجة ". وتبنى وجهة نظر تقول أن إسرائيل يجب أن ترفض الحوار مع أى منظمة إرهابية تكرس نفسها لتدميرها. كما أنه ليس مستعداً لقبول وجود دولة فلسطينية بجانب إسرائيل فهذا " سوف يكون بداية النهاية لدولة إسرائيل ". ومن الناحية العملية، كان موقفه هو نفس موقف جولدا مائير. فقد أنكرت وجود الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من اعترافه بوجود الشعب الفلسطيني وأن هناك مشكلة فلسطينية، لم يكن على استعداد لعمل أى شئ بشأن ذلك. وظل موقفه ثابتاً وجامداً : لن تعترف إسرائيل أبداً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولن تتفاوض معها ولن توافق على قيام دولة فلسطينية.

وإذا كانت القناعات الشخصية منعت رابين من تقديم أى شئ إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فإن القيود السياسية المحلية منعته من تقديم أى شيء جوهرى للملك حسين. وحثه أصدقاؤه الأمريكيون على إقامة حوار مع الملك الموالي للغرب. وبعد أسبوعين من تولى رابين السلطة، جاء ريتشارد نيكسون (الذى كان قاب قوسين أو أدنى من فقدان الحكم بسبب فضيحة ووترجيت) إلى إسرائيل في زيارة رسمية. وألح نيكسون على أن اتفاقيتي فك الاشتباك العسكرى مع مصر وسوريا يجب أن تتبعهما اتفاقية مشابهة مع الأردن. وواصل كيسنجر تحذير الزعماء الإسرائيليين بأن لديهم الخيار التسوية مع حسين أو عرفات، ويجب الاختيار بينهما. وقد نصح كيسنجر رابين قائلاً " كرامة لله افعل شيئاً ما مع الملك حسين وهو لا يزال في اللعبة ". ومع ذلك، فإن رابين كان مغلول اليدين بسبب تعهده بأن يخضع أى انسحاب من الضفة الغربية لرأى الناخبين الإسرائيليين، وجبن عن عرض أفكاره على الناخبين. وبالتالي، لم يستطيع منح حسين أى شئ وأسفرت المفاوضات بينهما عن لا شئ.

وعلى الرغم من أن رابين لم يكن مهيئاً لإبرام صفقة تتعلق بالضفة الغربية، فإنه كان يقدر الاتصالات مع الملك حسين. وأثناء الأعوام الثلاثة لرئاسته للوزراء، عقد مع الملك حسين نصف دستة اجتماعات. وكان برفقة الملك دائماً رئيس وزرائه وكاتم أسراره زيد

الرفاعي، بينما كان برفقة رابين آلون وبيريز وكانت إسرائيل دائماً صاحبة المبادرة في كل هذه الاجتماعات التي عقدت على الأراضي الفلسطينية. وعقد أحد هذه الاجتماعات في دار الضيافة بتل أبيب، وكل الاجتماعات الأخرى عقدت في صحراء عرفه، بالقرب من الحدود بين البلدين، في كارافان مكيف الهواء كان يتم تغيير موقعة دائماً لأسباب أمنية. وكان الملك والرفاعي يصلان بواسطة طائرة هليكوبتر وبعد ذلك يتم أخذهما بواسطة سيارة أو طائرة هليكوبتر إلى مكان الاجتماع، بالقرب من الماسادا. وكان كل اجتماع يستمر لمدة ثلاث ساعات ونصف تقريباً ويقدم فيه العشاء. وكانت الاجتماعات تبدأ باستعراض شامل للأحداث الإقليمية والعالمية، ولأن كلاً من رابين وحسين كانا يتحدثان ببطء، فإن ذلك كان يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً. وعلى الجانب الإسرائيلي كان يتم الإعداد لكل اجتماع بدقة مسبقاً من خلال مسئولين يقومون أيضاً بإعداد سجل تفصيلي للمناقشات. وكان لدى إسرائيل أربعة أهداف رئيسية لهذه المناقشات : استكشاف مدى إمكانية إبرام صفقة مع الأردن، وحل المشاكل الصغرى التي تؤثر على البلدين، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتنسيق السياسة فيما يتعلق بالضفة الغربية وتنظيمات حرب العصابات الفلسطينية. وتقدمت الأردن باقتراحين في هذه المناقشات: إبرام اتفاقية مؤقتة تشتمل على انسحاب إسرائيلي جزئي من الضفة الغربية واتفاقية سلام شاملة مقابل الانسحاب الإسرائيلي التام.

وعقد الاجتماع الأول في يوم ٢٨ أغسطس ١٩٧٤. وقام آلون بتقديم رابين وبيريز إلى الملك حسين. وكرر الملك الاقتراح الذي تقدم به إلى جولدا مائير من قبل لإبرام اتفاقية فك اشتباك تشتمل على الانسحاب لمسافة ثمانية كيلو مترات من على جانبي نهر الأردن. ولم يكن هذا الاقتراح يتفق مع مشروع آلون، الذي كان يتصور أن يظل وادي الأردن بأكمله تحت السيطرة الإسرائيلية. ورفض رابين الاقتراح تماماً وأضاف إنه حتى لا يستطيع التفكير فيه كخيار في المستقبل. وبعد ذلك قدم بيريز اقتراحاً خاصاً به.

وقبل الاجتماع مع حسين، حصل بيريز على موافقة رابين وآلون لتقديم أفكاره الخاصة عن المشكلة الفلسطينية. واقترح أن هناك حلا محتملا يكمن في خلق ثلاثة كيانات سياسية: إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني الذي يمكن أن يدار بشكل مشترك. فالكيان الفلسطيني، الذي سوف يشتمل على الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف يكون منزوع السلاح بالكامل ولا تكون له أي سيادة منفردة. ولكن سوف يحمل مواطنوه جوازات سفر أردنية ويحق لهم انتخاب البرلمان الأردني، أما من يحملون الجنسية الإسرائيلية فسوف يكون من حقهم انتخاب الكنيست في القدس. ويحصل سكان غزة، ومعظمهم لاجئون بلا جنسية، على جوازات سفر أردنية. والكيانات الثلاثة سوف تشكل وحدة اقتصادية واحدة

وتكون مفتوحة أمام حرية حركة البضائع والأشخاص والأفكار. وقد اعترف بيريز بأن هذه الخطة قد تبدو خيالية " ولكن الخيال هو الوسيلة الوحيدة لحل هذا الموقف ".

وأشار الملك بنفاد صبر إلى أنه يريد التحدث عن الحاضر، وهو ما يعني اتفاقية فك اشتباك عسكري. وتدخل آلون من أجل إنقاذ الاجتماع من الفشل. واقترح أن يتم تسليم مدينة " أريحا " إلى المملكة الأردنية من أجل إقامة إدارة مدنية هناك. ولم يكن الملك راضياً عن ذلك لأن ما يريده هو انسحاب إسرائيل على طول الجبهة على غرار سيناء ومرتفعات الجولان. وانتهى الاجتماع دون التوصل لاتفاق.

وقد عقد الاجتماع الثاني في ١٩ أكتوبر. وفي هذا الوقت كان الملك يحوم حول خطة "أريحا". ومع ذلك فهو لم يطلب فقط مدينة أريحا ولكنه طلب أيضاً مساحة من الأراضي حولها تتيح له الوصول إلى رام الله. واعتبر حسين خطة أريحا وسيلة لبسط نفوذه على الضفة الغربية. ولكن رابين الذي كان قد أشرك لتوه الحزب القومي الديني في الحكومة، لم يكن راغباً في التفكير في هذه المساحة المطلوبة بسبب خوفه من انهيار ائتلافه الهش. وتم شرح أسباب رفض رابين لخطة أريحا على نحو صريح بواسطة أبا إيبان، والذي كان خارج الحكومة : " إذا سألنا لماذا لم توافق الحكومة الإسرائيلية على فك الاشتباك مع الأردن، فإن الإجابة يمكن العثور عليها فقط في الوضع المحلي. فالقنيطرة والسويس لا تعنيان إجراء انتخابات. أما أريحا فهي تعني إجراء انتخابات، والذي لا يريد الانتخابات لا يريد بالتالي اتفاقية فك اشتباك مع الأردن. وعلى ذلك فلدينا مثال حي على العلاقة المتبادلة بين السياسات الدولية والقيود المحلية ".

وفي نهاية أكتوبر تم عقد اجتماع قمة عربي في الرباط عاصمة المغرب تحت رعاية جامعة الدول العربية. ومني فيه الملك حسين بهزيمة ساحقة بسبب إعلان القمة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي : " الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ". وأكدت القمة أيضاً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره. وكان مضمون هذه القرارات هو أن الأراضي التي تم احتلالها في ١٩٦٧ يجب أن تعود إلى الأردن على أن يعيدها إلى الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقلة. وبعد مرور شهر على القمة تمت دعوة ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي اجتمعت من أجل إصدار قرار يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره القومي. ومع ذلك ظلت الحكومة الإسرائيلية جامدة أمام نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في كسب الشرعية الدولية. والواقع أن رابين قد بالغ في تشدده تجاه منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الإشارة إلى أن إسرائيل لن

تتعامل إلا مع الملك حسين.

ومن وجهة نظر عمان، كان الموقف الإسرائيلي بعيداً كل البعد عن التعاون. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية بشكل مستمر أن تلقي لحسين ولحكومته بطوق النجاة المتمثل في اتفاقية فك اشتباك. وكان موقف حسين ضعيفاً للغاية بالرباط بسبب عجزه عن الإشارة إلى أي نجاح في استعادة الأراضي المحتلة. وعندما قرر الزعماء العرب اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني فإنه لم يكن لديه أي خيار سوى الموافقة على هذا القرار. وكان حسين غاضباً من الإسرائيليين وشعر أنهم تخلوا عنه. ولم يتم عقد اجتماعه التالي مع الزعماء الإسرائيليين إلا في ٢٨ مايو ١٩٧٥. وفي غضون ذلك الوقت بدأت إسرائيل التفاوض حول اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع مصر. وكان حسين يخشى من أن تلك الاتفاقية سوف تؤدي إلى المزيد من الإضعاف لموقف الأردن في الشرق الأوسط، ولكن لم يكن لديه الكثير ليفعله سوى إثارة الشكوك حول إمكانية الاعتماد على السادات. ومثل الاجتماعين السابقين، لم يتم التوصل لأي اتفاق.

وبعد قمة الرباط استمرت الاجتماعات لأن كلا الجانبين قد رأى بعض الأهمية في استمرار الاتصالات. ولكن التركيز تحول من مناقشة التسوية السياسية إلى معالجة المشاكل اليومية. وضمن الموضوعات التي تم تناولها جاء موضوع مكافحة الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها الجماعات الفلسطينية المتطرفة، وموضوعات البيئة والمياه والطيران والملاحة في خليج العقبة وترسيم الحدود. وفيما يتعلق بالموضوعات الهامة بالفعل، تبعاً لما يقوله الملك حسين " كان رابين متشدداً جداً ومهذباً جداً وودوداً جداً ولكن على نحو جامد ومستحيل تغييره ". وعندما اجتمعا مرة أخرى في الفترة الثانية لرابين كرئيس للوزراء، ٩٢ - ١٩٩٥ قال رابين لحسين " لقد كنا عنيدين جداً " وأجاب حسين " نعم، لقد كنت كذلك لأنني لم أكن أستطيع التنازل عن بوصة واحدة من الأرض الفلسطينية أو ذرة واحدة من حقوق الفلسطينيين ". وقد تذكر حسين أيضاً اجتماعه الأخير مع رابين عام ١٩٧٦، حيث قال رابين " حسناً، ليس هناك شئ يمكن فعله. انتظر عشرة أعوام، فربما تتغير الأشياء ". ورد حسين قائلاً " نعم، إلى الأسوأ ".

وبشكل عام، لم يبد رابين الكثير من حنكة رجل الدولة أو نفاذ البصيرة فيما يتعلق بالأردن. فقد أخضع الاحتياجات الدولية للبلد للظروف المحلية. وأحجم عن التصدي للقضايا الكبرى في علاقة إسرائيل بالأردن بسبب أنه لم تكن لديه الشجاعة لمواجهة العواقب السياسية الداخلية. وكان تكتيكه يتمثل في كسب الوقت وتأجيل القرارات الصعبة حتى تتغير الظروف الإقليمية لصالح إسرائيل ولكي يطول عمره السياسي. ولم

تكن مشكلة الأردن أو الفلسطينيين محورية أو ملحة من وجهة نظره. وكرر القول في مناسبات عديدة أن قلب مشكلة الشرق الأوسط هو علاقة إسرائيل بمصر. وعلى ذلك لم يؤد اختياره إعطاء الأولوية لمواصلة عملية فك الاشتباك مع مصر إلى إثارة الدهشة. كما لم يثر الدهشة أيضاً أن منهج الخطوة خطوة لهنرى كيسنجر قد تطابق مع اختياراته الخاصة، بالنسبة للجبهة المصرية، حيث إنه أراد تجنب القضايا الجوهرية في الصراع أطول فترة ممكنة. ولكنه هنا على الأقل كان على استعداد للتنازل عن أجزاء صغيرة من الأرض مقابل شيئاً ما لا يرقى إلى مرتبة السلام.

كان فريق المفاوضات الإسرائيلي الخاص بالاتفاقية المؤقتة (المرحلية) مع مصر يتكون مرة أخرى من رابين وآلون وبيريز. ولكن بينما كان التفاوض مع الملك حسين تفاوضاً مباشراً، فقد تفاوضوا مع مصر من خلال وسيط، وهو وزير الخارجية الأمريكي الذي استأنف رحلاته المكوكية بين القدس والقاهرة في مارس ١٩٧٥. وفي غضون ذلك الوقت غادر ريتشارد نيكسون البيت الأبيض غير مأسوف عليه وتنازل عن الرئاسة لجيرالد فورد. وقد اتفق فورد وكيسنجر مع رابين على أن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ليس من الممكن التوصل إليها وأن الخطوة التالية يجب أن تكون اتفاقية مرحلية بين إسرائيل ومصر. وتعرض كيسنجر لأسلوب رابين الدبلوماسي غير التقليدي خلال سنوات عمله كمستشار للأمن القومي لنيكسون. وهذا هو النحو الذي وصف به كيسنجر رابين عندما كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن :

" كان إسحاق رابين لديه الكثير من السمات الممتازة، ولكن موهبة العلاقات العامة لم تكن من بينها. فإذا تم منحه الأسطول الجوي الأمريكي بأكمله كهدية مجانية فإنه سوف يشكر الظروف التي منحت إسرائيل أخيراً حقها الذي تستحقه. ويعثر على بعض العيوب الفنية في الطائرات الأمر الذي يجعل قبوله لها تنازلاً منه لنا "

وقبل وصول كيسنجر قام صناع السياسة الإسرائيلية بمناقشة نوع الاتفاقية المؤقتة التي يريدون التوصل لها مع مصر. وكما حدث في عام ١٩٧١ كان القادة العسكريون أقل تشبثاً بالأرض من الساسة. وفي القيادة العامة لأركان الجيش الإسرائيلي كان هناك إجماع لصالح إجراء ترتيبات أمنية جديدة في سيناء. وكانت المتطلبات الأساسية تتمثل في إيجاد منطقة عازلة تكون واسعة بقدر الإمكان ولا تكون فيها أية قوات من الجانبين. وهذه المنطقة العازلة، تبعاً لاقتراح الجيش الإسرائيلي، يمكن الإشراف عليها إما من خلال قوات حدود إسرائيلية – مصرية مشتركة أو بواسطة قوات الأمم المتحدة. ومثل الاقتراح تحولاً رئيسياً عن التصور الإستاتيكي للدفاع عن سيناء إلى تصور مرن. وكانت الميزة الكبرى للمنطقة العازلة هي أن أي محاولة من جانب القوات المصرية لعبورها

والدخول إلى الحدود الإسرائيلية سوف تحرمها من مظلة الصواريخ أرض - أرض وتعرضها لهجوم المدرعات والطائرات الإسرائيلية. وكان المدافع الأساسي عن هذا الاقتراح الفريق موردخاى جور، الذى حل محل دافيد إليعازر كقائد للأركان فى إبريل ١٩٧٤. وقد أوصى جور بانسحاب إسرائيلى عميق إلى خط العريش - راس محمد، علاوة على ذلك أوصى بألا يكون هذا مرتبطاً باتفاقية سياسية مع مصر.

لم تقبل الحكومة توصيات رئيس الأركان. فمن ناحية، لم تكن مستعدة للقيام بانسحاب كامل من ممرات سيناء وكانت مصرة على الاحتفاظ بمحطة الإنذار المبكر فى أم هاشيبا فى حوزة إسرائيل. ومن ناحية أخرى، كانت مصرة على الحصول على مكسب سياسى مقابل أى انسحاب تقوم به. واتخذ رابين على وجه الخصوص موقفاً متشدداً. وكما شرح ذلك للرئيس فورد، إن منهج الخطوة خطوة له عيوبه. فإذا كان على إسرائيل أن تتنازل عن "قطعة من الأرض" دون أن تحصل على "قطعة من السلام" فى المقابل، فإن العملية سوف تنتهى بتنازل إسرائيل عن كل ما تملكه بدون أن تحقق هدفها. ولذلك من المحتم أن تحتوى أى اتفاقية قادمة على خطوة سياسية نحو السلام. وعرض رابين إنهاء حالة الحرب والاحتفاظ بممرى متلا والجدى وحقول بترول أبو رديس. ومثل ذلك صدمة لكيسنجر باعتباره موقفاً غير واقعى وذلك عندما استأنف رحلاته المكوكية فى أوائل مارس ١٩٧٥.

وأثناء أحد الاجتماعات بالقدس، اقترح رابين على كيسنجر أن يسأل السادات فى حديث خاص عما إذا كان يقبل إبرام اتفاقية سلام شامل وعلى نحو منفرد مقابل الحصول على معظم سيناء. وكانت الإجابة التى حصل عليها أن السادات لا يستطيع إبرام اتفاقية سلام منفرد. ولكن حتى فى المفاوضات حول اتفاقية مؤقتة، ظل رابين مصراً على شروط تؤدى إلى خروج مصر تماماً من الحرب. وهنا قدم رابين عرضه الأخير والمتمثل فى انسحاب إسرائيل حتى الحافة الشرقية للمضايق، بشرط ألا تتجاوز القوات المصرية الحافة الغربية. وأصر مقابل ذلك على إعلان إنهاء حالة الحرب. وكان ذلك غير مقبول للسادات. وقد ألقى كيسنجر باللائمة على إسرائيل بسبب العراقيل التى تضعها وبدأ فى ممارسة ضغوط ثقيلة عليها. وهدد بأنه إذا استمرت إسرائيل فى موقفها غير المرن، فإن مؤتمر جنيف سوف يعود إلى الانعقاد ومع مشاركة سوفيتية. وفى ٢١ مارس بعث الرئيس فورد إلى رابين برسالة شديدة اللهجة، يحذره من أن فشل مهمة كيسنجر سوف يكون له عواقب وخيمة على المنطقة وعلى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. وأحدثت الرسالة تأثيراً مناقضاً للتأثير المطلوب. وحتى المترددين من أعضاء مجلس الوزراء أصروا على وجوب بقاء فريق التفاوض مصراً على سياسته. وفشلت مهمة كيسنجر الذى ألقى باللائمة على

إسرائيل في هذا الفشل. ومرة أخرى، تحدث للصحافة عن خطته، وأن خط إسرائيل المتشدد قد جعلها تفقد الفرصة.

وبعد فشل مهمة كيسنجر أعلن الرئيس فورد رسمياً " إعادة تقييم " سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وكان هذا الإعلان بداية واحدة من أصعب الحقب في تاريخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ولمدة ستة أشهر، من مارس حتى سبتمبر ١٩٧٥، رفض الأمريكيون التوقيع على صفقات جديدة للأسلحة مع إسرائيل، على الرغم من استمرارهم في وفائهم بالعقود الموقعة قبل نشوب الأزمة. وفي يونيو، قام رابين بزيارة واشنطن كمحاولة لتنقية الأجواء. وأثناء زيارته قام اللوبي اليهودي بحملة علاقات عامة لدعم إسرائيل. فقد وقع ستة وسبعون سيناتور خطابا إلى الرئيس يطالبون فيه " بحدود يمكن الدفاع عنها " لإسرائيل ومساعدة اقتصادية وعسكرية واسعة النطاق. وقدم فورد لرابين خيارين : العودة إلى مؤتمر جنيف من أجل العمل على التوصل إلى تسوية شاملة للشرق الأوسط أو القيام بمحاولة أخرى للتوصل إلى اتفاقية مؤقتة بين إسرائيل ومصر. وفضل رابين الخيار الأخير ولكنه سعى إلى مقابل التنازلات التي يعلم أن إسرائيل سوف تقدمها لمصر.

عكفت الأركان العامة على وضع خطة انسحاب تراعي اعتراضات مصر على الوجود الإسرائيلي عند المدخل الشرقي للممرات. فسوف يبقى جيش الدفاع الإسرائيلي عند شمال ممر الجدي وجنوب طريق متلا ويتمركز عند التلال الشرقية التي تمضي بين الممرين. وهذا سوف يمكن إسرائيل من التحكم في المداخل الشرقية للمضايق بدون احتلالها. مضت الخطة على أن يقوم الأمريكيون باستلام كل منشآت الإنذار المبكر في منطقة الممرات وتشغيلها بالنيابة عن كل من مصر وإسرائيل. وأخذت المفاجأة كيسنجر وفورد عندما علما بفكرة التواجد العسكري الأمريكي في سيناء. وفي وقت مبكر من يوليو أخطرت الإدارة الأمريكية إسرائيل، إنها على الرغم من عدم استعدادها لإرسال أفراد عسكريين إلى سيناء، فإنها على استعداد لإدارة منشأة أم حشيبة وكذلك إنشاء وإدارة محطة إنذار مبكر إضافية على الجانب المصري. ولقد أدى المزيد من التباحث مع الأمريكيين، الذين كانوا على اتصال أيضا بالمصريين، إلى إقناع رابين بأن الطريق أصبح في النهاية مفتوحا لعقد اتفاقية مؤقتة بشروط تقبلها إسرائيل.

امتدت الجولة الثانية من المفاوضات التي كان يقودها كيسنجر من ٢١ إلى ٣١ أغسطس. وخلال تلك الأيام الإحدى عشرة شق كيسنجر طريقه بثبات نحو التوصل إلى اتفاقية. حيث اعتمد أسلوبه في التفاوض على الوصول إلى الحد الأقصى للصبر والمثابرة

وحتى التحمل الجسدى لكل المشاركين. وتم توقيع اتفاقية سيناء الثانية بالأحرف الأولى فى جنيف بتاريخ ٤ سبتمبر. ووافق عليها مجلس الوزراء الإسرائيلى يوم ١ سبتمبر وتم اعتمادها من قبل الكنيست يوم ٣ سبتمبر بأغلبية ٧٠ صوتاً ضد ٤٣ صوتاً. وكان ضمن من صوتوا ضد الاتفاقية موشيه ديان وعضوان آخران من جماعة " رافى ". وكان المبرر الوحيد لاعتراض ديان على الاتفاقية هو غيرته من رابين بسبب نجاحه فيما فشل فيه هو.

تبعت الاتفاقية بين مصر وإسرائيل - أو سيناء ٢ كما عرفت فيما بعد - الخطوط العريضة لاتفاقية فك الاشتباك العسكرى الأولى فى ١٨ يناير ١٩٧٤. ولكنها كانت تحتوى على عنصر واحد جديد : وهو الدور الأمريكى المتعلق بكل من الاتفاقية وإسرائيل. وقد وافقت إسرائيل على الانسحاب من حقول بترول أبو رديس والممرات، ولكن كان عليها أن تحتفظ ببعض التلال عند النهاية الشرقية لممر الجدى. وكان عليها أيضاً أن تحتفظ بمحطة الإنذار المبكر المتطورة فى أم حشيبه، داخل الممرات. وتعهدت أمريكا بأن تنشىء لمصر محطة مشابهة فى الممرات وأن تكون المحطتان جزءاً من بعثة سيناء الميدانية، وأن يديرها فقط أفراد مدنيون أمريكيون. وتم إدراج حقول البترول والممرات ضمن المنطقة العازلة منزوعة السلاح تحت سيطرة قوات الأمم المتحدة. وعلى جانبى المنطقة العازلة للأمم المتحدة كانت توجد منطقتان محدودتا القوات، كما فى اتفاقية سيناء ١ (انظر الخريطة ٩). ومقابل هذه المكاسب وافقت مصر على عناصر عديدة لعدم العدوان، ولكن دون الاتفاق على التخلى الكامل عن حالة الحرب. ونص البند الأول على: «الصراع بينهما وفى الشرق الأوسط لن يحل بالقوة العسكرية ولكن بالطرق السلمية». ونص البند الثانى على: "الطرفان الموقعان هنا يتعهدان بألا يلجآن إلى التهديد باستخدام القوة أو الحصار العسكرى ضد بعضهما البعض ". وألزم البند الثالث الطرفين بأن يواصلا الحفاظ على وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو، بينما تحدث البند الثامن عن استمرار جهود الطرفين فى التفاوض حول اتفاقية سلام نهائية فى إطار مؤتمر جنيف للسلام وتبعاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨.

أوضح رابين لكيسنجر أن مجلس الوزراء لن يصدق على اتفاقية سيناء ٢ ما لم تكن مصحوبة باتفاقية أمريكية إسرائيلية. وعلى ذلك فقد شرعا فى مناقشة "مذكرة اتفاق بين البلدين "، تفصل الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل والنابعة من الاتفاقية المؤقتة.

والمناقشة الختامية الخاصة بالقضايا الثنائية بدأت فى ليلة ٣١ أغسطس واستمرت حتى السادسة صباحاً. والتى بسببها سقط الكثير من المشاركين فيها نتيجة الإنهاك الشديد الذى أصابهم وأصبحت فى النهاية عبارة عن حوار بين رابين وكيسنجر وسط

كورس من النائمين حولهم. وتعهدت المذكرة بتقديم الدعم الأمريكي " على المدى القريب والبعيد للمعدات العسكرية لإسرائيل ومستلزمات الدفاع الأخرى، ومستلزماتها من الطاقة واحتياجاتها الاقتصادية". كما تعهدت بشكل خاص بالرد الإيجابي على طلب إسرائيل لمقاتلات فانتوم ١٦ وصواريخ "بيرشنج " ذات الرؤوس التقليدية. وفي "مذكرة اتفاق" منفصلة، تم الاحتفاظ بها سراً، أكدت الولايات المتحدة أنها لن تتفاوض مع أو تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو حتى تعترف بها، كما أنها لن تقوم بأي تحرك في الشرق الأوسط دون تشاور مسبق مع إسرائيل، أو تحيد عن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس وحيد لمفاوضات السلام.

وكان الاتفاق مع أمريكا هاماً لرابين مثله مثل الاتفاق مع مصر. فإسرائيل الآن متحالفة مع أمريكا في كل شئ فيما عدا الاسم فقط. وكانت تكلفة الاتفاقية للولايات المتحدة حوالي ٤ مليار دولار تدفعها سنوياً طوال الثلاثة أعوام التالية، أو ٢٠٠ ٪ فوق المستوى الحالي للمساعدة الأمريكية لإسرائيل. وتم انتقاد الصفقة في بعض الدوائر الأمريكية باعتبارها مبالغاً فيها، وتصل حتى إلى درجة الابتزاز، بالنظر إلى ما طلب من إسرائيل. وكتب جورج بول أن اتفاقية سيناء ٢ كانت تعادل " صفقة عقارات ضخمة قامت فيها الولايات المتحدة بشراء شريحة من صحراء سيناء من إسرائيل مقابل ثمن مالي وسياسي باهظ وبعد ذلك دفعت لمصر من أجل قبولها ".

وفي إسرائيل تم تقديم اتفاقية سيناء ٢ على أنها خطوة لا تقدر بثمن على طريق السلام مع مصر. وكانت تعبر عن الانفصال الأول لرابين عن السياسة الخارجية لرئيسة الوزراء السابقة. ولكن إلى حد ما شكلت الاتفاقية نهاية الطريق بدلاً من أن تكون بداية جديدة. فقد تخلت إسرائيل عن سبع الأراضي المصرية التي تحتلها، بما في ذلك الممرات الاستراتيجية وحقول البترول. ومع ذلك فقد حصلت في المقابل على فسحة من الوقت لالتقاط أنفاسها مقدارها ثلاث سنوات مطلوب منها خلالها ألا تتخذ أي قرارات سياسية حرجة، كما يمكن أن تستغلها في ترسيخ دعائم الوضع الراهن الجديد. وكان ملحوظاً على نحو بارز عدم وجود أي التزام من قبل إسرائيل للدخول في مفاوضات حول مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية. وصحيح أن الاتفاقية قد احتوت على إشارة إلى استمرار الجهود من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم ولكن فقط بين إسرائيل ومصر. وأوضحت مذكرة الاتفاق بين حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة أن كلتيهما تعتبر اتفاقية سيناء ٢ اتفاقية منفصلة وليست خطوة نحو السلام الشامل في الشرق الأوسط. وينص البند الثاني عشر على أن " موقف الولايات المتحدة يتلخص في أن الالتزامات المصرية تبعاً للاتفاقية المبرمة بين مصر وإسرائيل، وتنفيذها وصلاحيتها ومدتها لا يتوقف على أي تحرك أو

تطورات تحدث بين الدول العربية الأخرى وإسرائيل. فالولايات المتحدة تعتبر الاتفاقية قائمة بذاتها ". وإذا كان هدف كيسنجر هو دق إسفين بين السادات والاتحاد السوفيتي فإن هدف رابين كان يتمثل في توسيع الصدع بين السادات وسوريا.

كانت اتفاقية سيناء ٢ لا تحظى بأي شعبية في العالم العربي. ولم تكن سوريا والفلسطينيون وحدهم في اعتقادهم أن السادات قد أضعف فرص الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية الأخرى التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. فقد شعر السوريون أن السادات قد أحدث تاكلاً في الأصول السياسية التي ساعدت العالم العربي على تحقيق المكاسب في حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومن أجل التعويض عن " ارتداد " السادات حاول السوريون خلق ائتلاف هلالي الشكل، أو "جبهة الموزة". والتي تمتد من العقبة على البحر الأحمر إلى الناقورة على البحر المتوسط. وكان من المفترض أن تتكون من الأردن والعراق ولبنان، وسوريا كمحور للجبهة وأن تمتد حول الجانبين الشرقي والشمالي لإسرائيل. ومن وجهة نظر إسرائيل، فإن نجاح السوريين في توطيد دعائمهم في لبنان كان يمكن أن يزيد من خطر هذه الجبهة.

وفي نفس الوقت، شنت سوريا هجوماً دبلوماسياً على الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي ومن أجل الاعتراف العالمي بحقوق الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المتحدث الوحيد باسم الفلسطينيين. وكان بعض مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية متعاطفين مع وجهة النظر التي تقول أن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط وأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية يمكن أن يتحول إلى اتجاه معتدل.

في يناير ١٩٧٦ انتهز الرئيس فورد فرصة الزيارة الرسمية التي كان يقوم بها إسحاق رابين إلى واشنطن من أجل حثه بشكل علني وبشكل خاص على وجوب اتخاذ المزيد من الخطوات لدفع مفاوضات السلام. وأكد رابين، في خطابه أمام جلسة مشتركة للكونجرس، إن إسرائيل مستعدة للتفاوض مع أي بلد عربي ولكنها ليست مستعدة للانتحار القومي من خلال الاجتماع بمنظمة التحرير الفلسطينية. والواقع، أن طريق التفاوض مع سوريا كان مسدوداً. ووعد كيسنجر السادات أنه بمجرد أن يتم توقيع اتفاقية سيناء الثانية، فإنه سوف يحاول تشجيع إبرام اتفاقية ثانية بين سوريا وإسرائيل ولكنه أيضاً تعهد لإسرائيل كتابة أن الولايات المتحدة تعتبر اتفاقية سيناء ٢ قائمة بذاتها. وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة كانت ملزمة بأن تدعم رأي إسرائيل فيما يتعلق بإمكانية إبرام اتفاقية مع سوريا. تبنت إسرائيل وجهة نظر تقول أن هناك فرصة فقط لإجراء " تغييرات

تجميلية * في خطوط فك الاشتباك في مرتفعات الجولان. وهذا لم يكن يشكل أي أهمية لسوريا، لذلك فإن المفاوضات من أجل اتفاقية إسرائيل - سورية ثانية لم تر النور.

أدى الصدع الحادث بين دمشق والقاهرة إلى تفاقم الصراع في لبنان. رغم أن لبنان لم تكن تشكل مشكلة عسكرية أو استراتيجية لإسرائيل. ونشأت المشكلة أصلا من الموقف السياسي الداخلي في لبنان، الذي كان يدور حول توازن حساس ومتحول بين أربع مجموعات رئيسية: المسيحيون الموارنة والدروز والشيعة والمسلمون السنة. وأدى المجتمع الفلسطيني الضخم، الذي يتكون من لاجئي عام ١٩٤٨ والذين تضخم عددهم بسبب الخروج من الأردن بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٧٠، إلى التأثير على كل من التوازن الديموجرافي والسياسي. مما خلق زعماء ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين انتقلوا من الأردن إلى بيروت وجنوب لبنان، وكونوا دولة داخل الدولة. وكل المجموعات المتصارعة في لبنان كان لها رعاة ومؤيدون خارجيون. وقد أدى إلى ضعف الدولة اللبنانية وتفتت المجتمع اللبناني، ليس فقط إلى السماح بالتدخل الأجنبي ولكن أيضاً إلى تشجيعه. واعتبر الزعماء السوريون لبنان - لأسباب تاريخية - ليست دولة مستقلة لها سيادة ولكنها جزء من سوريا الكبرى.

وتعود علاقات إسرائيل بالمجتمع الماروني إلى فترة ما قبل الاستقلال وبعده، حيث استمرت إسرائيل في تشجيع الاتجاه نحو الانفصال المسيحي والسيطرة المسيحية في لبنان. وكانت هناك روابط وثيقة بين إسرائيل والفلانج، وهو حزب سياسي وميليشيا كانت تعارض الوحدة العربية. وكان الشيء المشترك بين سوريا وإسرائيل هو خوف كل منهما أن يسيطر عدوه على لبنان. فقد أرادت سوريا أن تطوق إسرائيل، لا أن تطوقها إسرائيل. ولم تكن إسرائيل لتسمح بأن توجد قوات سورية على حدودها من ناحيتين. ونظرت كل منهما لتحركات الأخرى في لبنان بعين الشك.

في أبريل ١٩٧٥ أدت التوترات التي وصلت إلى درجة الغليان في لبنان إلى اندلاع حرب أهلية. وكانت المرحلة الأولى من هذه الحرب، التي استمرت حتى يناير ١٩٧٦، تتكون من معارك بالرصاص وأعمال عنف متفرقة بين ائتلاف اليساريين - منظمة التحرير الفلسطينية والميليشيات المسيحية المتنوعة، والتي كانت منقسمة على نفسها. وأما المرحلة الثانية، التي استمرت من يناير حتى مايو ١٩٧٦، فقد شهدت تصعيداً حاداً للقتال والبوادر الأولى لانتصار ائتلاف منظمة التحرير الفلسطينية مع اليساريين واستغاث الموارنة المهزومون بطرفين مختلفين تماماً : سوريا وإسرائيل. وقد أجابت سوريا النداء من خلال اتخاذ سلسلة من الخطوات الأولى حاولت فيها أن تتدخل سياسياً من خلال جمع

الجماعات المقاتلة فى دمشق وفرضت عليهم اتفاقية تمت صياغتها من أجل إعادة النظام الدستورى القديم للبنان مع بعض التغييرات الصغرى. وعندما لم يفلح ذلك، أرسلت سوريا قوات الصاعقة، وهو تنظيم عسكرى يحمل لها الولاء، للتدخل فى الحرب الأهلية لصالح المسيحيين. وفى ١ يونيو ١٩٧٦، عندما واجهت القوات المشتركة المسيحية - واليمينية خطر الهزيمة الساحقة، أرسلت سوريا جيشها النظامى إلى لبنان.

ولم يكن صناع السياسة الإسرائيلية يعرفون تماماً كيف يردون على الأحداث المتلاحقة فى لبنان أو الاستغاثات اليائسة المتزايدة من جانب الموارنة. وكان من الواضح أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، ولكن تفكك الدولة -كما حمل معه الخطر- كان أيضاً يحمل الفرص. وكان إيجال آلون ميالاً إلى إمعان النظر فى الفرص بينما كان إسحاق رابين ميالاً إلى النظر فى المخاطر. وكان آلون يؤيد بقوة التحالف مع الأقليات الأخرى من أجل مواجهة هيمنة المسلمين السنيين على الشرق الأوسط. ورجع سياسة التدخل النشط وإقامة علاقات وثيقة مع الأكراد والدروز والمسيحيين فى العالم العربى. وكان مشروعه الأثير إلى قلبه منذ الخمسينيات يتمثل فى مساعدة الدروز فى سوريا وفى الجولان وفى جبال الشوف فى لبنان وتوحيدهم وإدخالهم فى تحالف مع إسرائيل. وأثناء حرب أكتوبر، أراد آلون التوغل داخل سوريا والمساعدة على إقامة دولة درزية على حساب سوريا ولكن لم يلتفت إلى هذه الفكرة. ورأى آلون أن الحرب الأهلية فى لبنان جاءت بفرصة تاريخية لتصحيح غلطة ١٩٧٣. وتخيل إقامة دولتين صغيرتين للأقليات ترتبطان بإسرائيل، واحدة للدروز والأخرى للموارنة. ومثل دافيد بن جوريون قبل ذلك بعشرين عاماً، كان آلون يمثل الجناح المناصر للتدخل فى السياسة الصهيونية نحو العالم العربى.

وكان إسحاق رابين، على النقيض، أكثر تشككاً بشأن مدى إمكانية تحقيق مكاسب من ذلك وأكثر اهتماماً بالمخاطر الكامنة فى المستنقع اللبنانى. فقد كان بطبيعته حذراً ومتروياً، ولا يميل إلى المقامرة السياسية أو العسكرية. وكانت كل دوافعه الفطرية تميل إلى الحفاظ على الوضع الراهن. لأنه أراد الحفاظ على لبنان كعازل بين سوريا وإسرائيل وليس التعجيل بزوالها أو تحويلها إلى معمل لإجراء تجارب صناعة الدول. وخاصة أنه لم يكن مقتنعاً بالزعماء الموارنة، فقد كان حريصاً على عدم سحبه إلى لبنان لكى يقاتل بدلاً منهم. ومثل موشى شاريت منذ عشرين عاماً قبل هذا التاريخ، كان ينتابه الشك من إمكانية تحول الموارنة إلى كيان هش من السهل تحطيمه. ولم يكن يعارض التدخل على نحو مطلق كما كان يفعل شاريت، ولكنه وضع حدوداً واضحة يرفض تخطيها. وعلى الرغم من أنه قد وافق على منح الموارنة السلاح ووسائل التدريب، فإنه لم يكن مستعداً للتدخل المباشر أو النشط فى الصراع بينهم وبين المجتمعات المسلمة وكان نهجه يتمثل فى

مساعدة الموارنة على مساعدة أنفسهم.

أدى طلب الموارنة للنجدة، وصعود منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها والتدخل السورى، إلى ضرورة إعادة النظر فى سياسة إسرائيل فى لبنان. وقامت الحكومة بدراسة ثلاثة آراء. الأول يتمثل في التدخل الإسرائيلي المباشر فى الحرب الأهلية. وعرض رابين هذا الخيار، وذلك خوفاً من أن يؤدى التدخل الإسرائيلى المكثف لصالح الميليشيات الموجودة إلى حرب مع سوريا ويضر بالعلاقات مع مصر. وكان الخيار الثانى يتمثل في ترك سوريا تتولى الأمر إذ لم يقدر للكيان اللبنانى التقليدى البقاء. وبينما كان ذلك مفضلاً على هيمنة منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها، فإن السلبية المتمثلة فى ذلك هى أنه سوف يؤدى إلى تعزيز مركز سوريا في المنظمة ويجبر إسرائيل على ردع سوريا على جبهتين. وكان الخيار الثالث خياراً وسطاً : قبول التدخل السورى ولكن فى حدود معينة، وأصبحت هذه الحدود المعينة تعرف باسم "الخطوط الحمراء"، وقامت الولايات المتحدة بإبلاغها إلى دمشق. تلك الخطوط كانت تنص على ألا تقوم سوريا بإرسال قواتها جنوب صيدا وألا تستخدم سلاحها الجوى وألا تقوم بنشر صواريخ أرض - جو على الأراضى اللبنانية.

وكان هذا هو الخيار الذى تبنته الحكومة. وعلى نحو مختلف، ذكر أن الخطوط الحمراء تعنى أن سوريا لا تستطيع أن تعبر الخط الذى يمتد جهة الشرق من صيدا إلى الحدود اللبنانية-السورية، وأنها لا تستطيع أن تهاجم إسرائيل عن طريق الجو وأنها لا تستطيع أن تستخدم الصواريخ ضد طائرات إسرائيل.

ومن وجهة نظر إسرائيل فإن اختيار هذه السياسة الوسط كان له عدد من المميزات.

أولاً، أنها قد قللت من مخاطر الصدام العسكرى بين إسرائيل وسوريا فى لبنان.

ثانياً، تم توجيه التدخل السورى نحو أعداء إسرائيل فى لبنان، بالتحديد ضد منظمة التحرير الفلسطينية وقوات المسلمين - واليساريين.

ثالثاً، لقد مكنت هذه السياسة إسرائيل من إتباع سياسة مشتركة مع الولايات المتحدة فى لبنان. وأصبح الأمريكيون، مثل الإسرائيليين، ينظرون إلى سوريا على أنها مصدر استقرار للسياسة اللبنانية.

ولعب الملك حسين دوراً ما فى تنظيم التفاهم الضمنى بين حافظ الأسد والإسرائيليين. ونصح الملك الموارنة بأنهم إذا رغبوا فى الحياة فى الشرق الأوسط، فإنهم يجب أن يتجهوا إلى إسرائيل. ووافق أيضاً على القيام بدور حامل الرسائل إلى الرئيس

الأسد، الذى كان على علم باتصالاته مع الزعماء الإسرائيليين. وفى إحدى ليالى شهر أبريل عام ١٩٧٦ طلب من جيديون رفائيل، سفير إسرائيل فى لندن، لقاء الملك حسين على وجه السرعة في منزل صديق مشترك. وكان الملك مهتماً على نحو عميق بالتوتر المتصاعد في المنطقة. وكما قال الملك، كان من دواعى المصلحة المشتركة الحفاظ على الموقف تحت السيطرة واحتواء القتال الدائر فى لبنان. وكان فحوى الرسالة التى نقلها من الأسد إلى رابين أن التدخل السورى فى لبنان يهدف إلى حماية المسيحيين وأنه ليست هناك نية للمساس بالمصالح الإسرائيلية هناك.

وتعهد الأسد بإبقاء قواته بعيداً عن الحدود الإسرائيلية وطلب من الإسرائيليين عدم التدخل. وبعد ساعات قلائل كان رفائيل فى طريقه إلى إسرائيل. وقدر رابين الرسالة. وفى جلسة خاصة وافق مجلس الوزراء على الإيضاح السورى وأكد على قراره بالإحجام عن التدخل المباشر فى لبنان. وعاد رفائيل مرة أخرى إلى لندن من أجل نقل رسالة الطمأنة إلى الملك، الذى قام على الفور بنقلها إلى دمشق.

وقامت إسرائيل بإجراء اتصالات مباشرة مع الميليشيات العسكرية وذلك استجابة لطلبها المساعدة. ومع اقتراب شهر مارس من نهايته، تم إرسال فريق مكون من أربعة من ضباط الجيش والمخابرات برئاسة الكولونيل بنيامين بن إليعازر من أجل تقييم القدرات العسكرية للميليشيات المسيحية ومدى فرصها فى الحرب المدنية. هبط الفريق من إحدى السفن الحربية مرتدياً الملابس المدنية فى ميناء جونيه وقام بزيارة المعاقل المسيحية فى شمال لبنان. ومن القادة الذين تمت مقابلتهم الشيخ بيير الجميل وولده بشير وكميل شمعون، الرئيس السابق وولده دانى. وقد طلب المسيحيون السلاح من أجل أن يستطيعوا ذبح الفلسطينيين. وروع بن إليعازر بسبب وحشية وحقد وعدم أمانة حلفاء إسرائيل المزعومين. ودعاه كميل شمعون هو ورفاقه للهبوط إلى حديقة الفيللا من أجل تفحص بعض المقاتلات المنتميات لميليشياته. وكانت النسوة الشابات يرتدين بزات القتال ويتسلحن بالكلاشنكوف والمسدسات والقنابل اليدوية وسكاكين الكومندوز. وقد سأل بن إليعازر عن مهامهم. وقال شمعون للفتاة الأولى " أريه ". فقامت بإخراج حقيبة بلاستيك شفافة من جيبها تحتوى على أصابع مبتورة، وإصبع من كل رجل قتلته. وقامت امرأة ثانيه بإخراج حقيبة من البلاستيك مملوءة بالآذان البشرية، أيضاً كتذكارات حرب. هذه المرة رأى بن إليعازر ما فيه الكفاية وطلب الرجوع إلى منزله. واستنتج من الزيارة أن المسيحيين اللبنانيين يرغبون فى أن تقوم إسرائيل بالاستيلاء على لبنان من أجلهم وأن تحارب الحرب الأهلية بدلاً منهم. وعرضوا مقابل ذلك استعدادهم لتوقيع اتفاقية دفاع مشترك وحتى اتفاقية سلام مع إسرائيل.

قام الفريق الإسرائيلي بتقديم تقريره في جلسة خاصة إلى لجنة الدفاع بمجلس الوزراء. وكان ضمن المشاركين رابين وآلون وبيريز ورئيس الأركان موردخاى جور وإسحاق حوفي، رئيس الموساد. كان تقرير بن إليعازر مشوشاً. فقد وصف الانقسامات الداخلية بين المسيحيين وتوقعاتهم المبالغ فيها، ولكنه أوحى بمساعدتهم بالسلاح والتدريب العسكري. وقد حذر حوفي من التورط في لبنان على نطاق واسع. وكان في غاية الحذر وأشار إلى المخاطر الكامنة في التورط في لبنان. وظهر في وقت لاحق أنه كانت هناك مدرستان من الفكر في الموساد فقد كانت مدرسة حوفي تعارض التدخل الزائد عن الحد. أما المدرسة الأخرى، التي كان يقودها دافيد كيمش، فقد كانت تدافع عن التدخل النشط لصالح المسيحيين.

وكان كيمش يؤمن بأن مصالح إسرائيل يمكن خدمتها كأفضل ما يمكن من خلال تحقيق سيادة مسيحية في لبنان. وكان هو الصائغ الرئيسي والقوة الدافعة وراء " المفهوم المسيحي " الذي يقول أن المسيحيين، الذين هم أعداء لنفس أعداء إسرائيل من المسلمين والفلسطينيين، ويجب ألا يتركوا فقط لكي يعيشوا في مناطقهم التقليدية ولكن يجب أن يسودوا الجميع. وكان ينظر إلى المسيحيين على أنهم حلفاء سياسيون ومصدر للمعلومات الخاصة بلبنان والعالم العربي. وواجه مفهوم كيمش معارضة قوية من مخابرات جيش الدفاع الإسرائيلي التي زعمت أن المسيحيين يلعبون لعبة مزدوجة وأن المعلومات التي يقدمونها عديمة القيمة. وفي أبريل ١٩٨٠ قام حوفي بإقالة كيمش من منصبة كنائب لرئيس الموساد، مسئول عن العلاقات الخارجية. وكانت التهمة التي وجهت له هي أنه قد تجاوز سلطاته حينما قدم السلاح إلى المسيحيين. وكان من الواضح أن العلاقات الوثيقة التي أقامها كيمش مع المسيحيين لم ترق لحوفي.

جرى أول لقاء على مستوى القمة بين مسئولين إسرائيليين وموارنة في أغسطس عام ١٩٧٦ وذلك على متن زورق صواريخ خارج ميناء حيفا. وحضر الاجتماع كميل شمعون وإسحاق رابين. سأله شمعون بشكل محدد " هل سوف تتدخلون ؟ ". وأجاب رابين مراوغاً " هل ستطلبون منا ذلك ؟ ". ومضى رابين قدماً معتمداً على تقرير أعده الكولونيل بن إليعازر. وكان التقرير يتحدث عن الانقسامات في صفوف الموارنة والعيوب العسكرية الواضحة، ولكنه أكد أيضاً على تصميمهم على الكفاح ضد منظمة التحرير الفلسطينية والدعم الشعبي الواسع للميليشيات. وطمأن رابين شمعون أن إمدادات السلاح الإسرائيلية سوف تزداد. وأوضح لضيفه اللبناني المسن : «مبدؤنا الأساسي هو أن نساعدكم على مساعدة أنفسكم». وبعد الاجتماع بدأ الموارنة تلقي بنادق أمريكية

وصواريخ تى أو دبليو المضادة للدبابات ودبابات شيرمان عتيقة الطراز. وقدر فى وقت لاحق أن إسرائيل أنفقت أثناء ثلاث سنوات وهى مدة بقاء الحكومة ما يقرب من ١٥٠ مليون دولار فى بناء الميليشيات المارونية فى لبنان.

وبالإضافة إلى الأسلحة والتدريب اللذين منحا للقوات المارونية فى شمال لبنان، مدت إسرائيل أيضاً نطاق مساعداتها لكى يشمل الميليشيات المسيحية الأصغر فى جنوب لبنان. وأصبحت المنطقة القريبة من الحدود دائرة نفوذ إسرائيلية. ومكنت الاتصالات مع الميليشيات إسرائيل من إقامة علاقات مع قطاعات أخرى من المجتمع المسيحى. فقد انفتح الحاجز الذى يفصل بين البلدين فى نطاقات عديدة وأصبح معروفاً باسم " الحاجز المفيد ". وأكسبت سياسة الحاجز المفيد إسرائيل بعض الأصدقاء على الجانب الآخر وأدت إلى توسيع دائرة النفوذ الإسرائيلى، ولكن قيمتها الاستراتيجية ظلت محدودة.

وبينما كانت إسرائيل تقوم بتوسيع دائرة نفوذها فى جنوب لبنان، فإنها كانت تراقب التحركات السورية فى بقية القطر. بعد أن أصبحت الحرب الأهلية اللبنانية قضية كبرى فى السياسة العربية. وفى أكتوبر ١٩٧٦ قامت جامعة الدول العربية بإضفاء الشرعية على الموقف السورى فى لبنان فى ظل قوة الردع العربية. وتم تفويض سوريا لإعادة القانون والنظام وتطبيق وقف إطلاق النار باسم الجامعة العربية. وبناء على ذلك التفويض قامت القوات السورية بدفع وحدات منظمة التحرير الفلسطينية إلى جنوب لبنان. وحذرت إسرائيل دمشق، عبر واشنطن، من تخطى الخطوط الحمراء. واستجاب السوريون على نحو مرض. وأوضحوا إنهم لا يعارضون سياسة الحاجز المفيد وأن هدفهم يتمثل فى نزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية وليس تشجيعها على العمل ضد إسرائيل. وأيد هنرى كيسنجر فكرة انتشار القوات السورية فى جنوب لبنان من أجل نزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت إسرائيل سعيدة لقيام الحكومة السورية بنزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة النظام للجنوب ولكنها لم تثق فى سوريا للقيام بهذه المهمة، ومع ذلك، كما أشار كيسنجر، كان السوريون هم فقط القادرون على إخضاع منظمة التحرير الفلسطينية وتهدئة الوضع فى الجنوب.

وأوضح اتفاق الخط الأحمر أنه على الرغم من عدم وجود أى اتصال مباشر بينهما، فإن القدس ودمشق كانتا قادرتين على إجراء حوار استراتيجى بطريقة عملية. وكان صناع السياسة الإسرائيلية مسرورين من نتائج هذا الاتفاق، ولكن الموقف الجديد لم يكن يخلو من تناقضات. وقدر إسحاق رابين أنه فى خلال شهور قليلة قتل السوريون عدداً من الفلسطينيين يزيد على العدد الذى قتل أثناء حرب العصابات ضد إسرائيل والاشتباكات

مع جيش الدفاع الإسرائيلي على مدى الثلاثين عاماً السابقة. وقد أفاد رابين " أن الأمر الأكثر مدعاة للسخرية يتمثل في حقيقة أنه بسبب أن السوريين كانوا ممنوعين من التحرك جنوب الخط الأحمر. فإن جنوب لبنان قد أصبح مأوى للإرهابيين. لقد توقعنا تلك النهاية ولكننا فضلنا ذلك على قيام السوريين بالسيطرة على المنطقة المتاخمة لحدودنا. ولكن ذلك لم يقلل من سخف الموقف الجديد : فإرهابيو منظمة التحرير الفلسطينية، الأعداء اللدودون لإسرائيل، قد وجدوا الملاذ تحت مظلة الردع الإسرائيلي التي كانت موجهة ضد سوريا ". وكان الهدف من ذلك الإبقاء على مأزق إسرائيل في جنوب لبنان.

الورطة والهزيمة

فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كان عام ١٩٧٦ عاماً خلواً من الأحداث. وتوصل الرئيس السادات إلى أن سياسة الخطوة خطوة قد استنفدت نفسها مع اتفاقية سيناء الثانية وطالب بدفع العملية من أجل التوصل لتسوية شاملة. ولكنه كان غير قادر على حشد ضغط عالمي فعال من أجل إجبار إسرائيل على السير في ذلك الاتجاه. وفي الولايات المتحدة كانت سنة ١٩٧٦ سنة انتخابات، وكالمعتاد تسابق المرشحون المتنافسون على تقديم الوعود بدعم إسرائيل من أجل كسب أصوات اليهود.

ولم يكن لدى رئيس الوزراء رابين أى رغبة في العودة إلى مؤتمر جنيف، بسبب أنه كان يدرك أنه لا توجد أى فرصة في التسوية الشاملة بناء على شروط مقبولة من جانب إسرائيل. ومع غياب أى ضغط حقيقي من جانب أمريكا، كان قادراً على فعل ما يفضله ألا وهو اللعب على الوقت. وكان الاحتمال الوحيد الذى يرغب رابين في سبر غوره هو إبرام اتفاقية منفصلة مع مصر. وفي ربيع عام ١٩٧٦ قام بالاتصال بالملك الحسن الثاني ملك المغرب لكي يعرف منه مدى رغبته في القيام بدور قناة الاتصال مع مصر. ووافق الملك على ذلك، وسافر رابين متخفياً عبر فرنسا كلقائه في المغرب. وطلب رابين من الحسن أن يخبر السادات أن إسرائيل مهتمة على نحو جاد بإجراء مباحثات مباشرة. وقام الحسن بإرسال الجنرال أحمد الدوليمي، قائد الحرس الملكي، إلى القاهرة من أجل توصيل الرسالة بشكل شخصي إلى الرئيس السادات. وكانت الرسالة تقترح عقد مباحثات مباشرة بهدف تحقيق السلام في النهاية كما أنها قد أشارت إلى التزام إسرائيل بالحفاظ على السرية التامة. وعبر الحسن أيضاً عن وجهة نظره الشخصية التي تقول أن رابين جاد في السلام وأنه ينصح بوجوب توقف السادات عن الاعتماد على الأمريكيين والتعامل مباشرة مع الإسرائيليين. ولم يقبل السادات العرض.

وفي بداية عام ١٩٧٧ طلب حسن التهامي، نائب الرئيس المصرى، من المستشار النمساوى برونو كرايسكي أن يرتب له لقاء مع شيمون بيريز. وكان التهامي، أحد أقدم أصدقاء السادات المقربين والمؤتمنين، والذى عمل كسفير لمصر في النمسا. وقام كرايسكي، وهو أحد اليهود الاشتراكيين والذى كان لديه التزام شخصي عميق بحل النزاع العربي - الإسرائيلي، بإرسال أحد الأشخاص المؤتمنين من أجل لقاء رابين. وقد كتب بيريز فى مذكراته يقول : " إن الكثير من الأشياء في تاريخ إسرائيل كانت سوف تمضي على نحو مختلف لو كان ذلك اللقاء المقترح قد حدث ومضى حزب العمل فى عملية السلام مع مصر بدلاً من الليكود ". وأضاف " ولكن من الواضح أن رئيس الوزراء رابين لم يكن مقتنعاً بجدية الاقتراح ". ورد رابين بالقول أنه كان شخصياً مستعداً دائماً للالتقاء بالسادات إذا أراد السادات لقاءه، وأنه يعرف عنوانه وكان يستطيع أن يتصل به مباشرة دون وسطاء. وربما لعبت الغيرة الشخصية دوراً صغيراً في تلك الحقبة. ومع ذلك، فقد كان السبب الرئيسي وراء رفض رابين لعرض الوساطة النمساوى هو أنه كان لا يستطيع تقديم اقتراح بعيد الأثر إلى السادات، لحثه على التفكير في السلام مع إسرائيل، دون أن يخاطر بفقد الأغلبية في البرلمان.

ومع اقتراب عام ١٩٧٦ من نهايته اهتزت سلطة رابين بعنف بسبب إحدى الأزمات السياسية التي كانت من صنعه هو على نحو جزئي. وكلفته هذه الأزمة في النهاية أغلبيته البرلمانية وأعادت فتح الصراع بينه وبين شيمون بيريز على زعامة تجمع العمل. وامتنع الحزب القومي الديني، على الرغم من وجوده في التجمع، عن التصويت على اقتراح سحب الثقة من الحكومة بسبب تدنيس حرمة يوم السبت. وتم رفض اقتراح سحب الثقة، ولكن رابين مضى قدماً وطرد الوزراء الثلاثة المنتمين للحزب القومي الديني من الحكومة. وبعد أن فقد أغلبيته البرلمانية في الكنيست، قدم استقالته وتم تقديم موعد الانتخابات إلى ١٧ مايو ١٩٧٧، وأصبحت حكومته حكومة مؤقتة. وانتهز بيريز الفرصة لكي يجدد ترشيحه لزعامة التجمع، ولكنه لم ينجح في ذلك فقط بأغلبية ضئيلة جداً. وساء موقف التجمع بدرجة أكبر بسبب سلسلة من الفضائح المالية. فقد أتهم آشر يادلين، مرشح رابين لشغل منصب محافظ بنك إسرائيل، بالرشوة وعوقب بالسجن خمسة سنوات. كما حامت الشبهات حول إفراهام أوفر وزير الإسكان من حيث ارتكابه مخالفات مالية وقام بالانتحار.

ولم تؤد الأزمة على الجبهة الدبلوماسية إلى تحسين الفرص الانتخابية للتجمع. وحتى على الرغم من أن علاقات حرب أكتوبر مع الولايات المتحدة كانت تشوبها الأزمات، فإن بعض هذه الأزمات كانت من صنع الحكومة بفرض المساومة. وتكون لدى الشعب الإسرائيلي انطباع بأن حكومته مسئولة عن تدهور العلاقات مع أمريكا. وكان الكثير من

أفراد الشعب الإسرائيلي يؤمنون بأن إسرائيل تنازلت عن أراض كثيرة، ومع ذلك فقد استمر الإرهاب، ولم يصبح السلام مع العرب أقرب، وكان العالم كله يلقي باللائمة على إسرائيل وحتى أصدقاؤها هجروها. ونظر إلى كل ذلك على أنه دليل على الفشل من جانب الحكومة.

والإحساس بأن أمريكا تشيح بوجهها عن إسرائيل تأكد مع انتصار جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية ولم تتوقع حكومة رابين أن تقوم الإدارة الديموقراطية الجديدة بأي مبادرات في الشرق الأوسط أثناء الفترة المبكرة لوجودها في الحكم. ولكن كارتر قام بواجبه في الشرق الأوسط قبل انتخابه. وكان متأثراً في ذلك على وجه الخصوص بتقرير لمجموعة عمل معهد بروكينز جاء فيه أن الوقت قد حان للانتقال من الاتفاقيات المؤقتة إلى التسوية الشاملة. وتم تعيين بعض المؤلفين في الإدارة الجديدة.

وفي الوقت الذي وصل فيه رابين إلى واشنطن في بداية مارس ١٩٧٧، اكتشف أن الرئيس الجديد رسخت في ذهنه ثلاثة أشياء : إعادة عقد مؤتمر جنيف، والانسحاب الإسرائيلي، مع بعض التعديلات الطفيفة فقط، إلى حدود ٤ يونيو ١٩٧٦، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين. وكان كارتر هو أول رئيس أمريكي يطالب علانية بانسحاب إسرائيلي كامل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. والأمر الأسوأ من وجهة النظر الإسرائيلية هو موقفه من القضية الفلسطينية. وأعرب أولاً عن تأييده " لإنشاء وطن للاجئين الفلسطينيين " ولكن ذلك قد تغير إلى تأييد " إقامة وطن للفلسطينيين ". وعلى ذلك فقد كان كارتر أول رئيس أمريكي يناصر الحق الفلسطيني في تقرير المصير. ولأنه كان مقتنعاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للتسوية، فقد استخدم مصطلحي منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين على نحو تبادلي. وعلى ذلك فقد كان لابد أن يصطدم مع رابين ليس فقط فيما يتعلق بالإجراءات والحدود ولكن أيضاً بشأن القضية الفلسطينية. وفي اجتماعهما الخاص كان كارتر ينتقد رفض رابين المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى لو اعترفت بشرعية إسرائيل. وكان الاجتماع ارتداداً خطراً عن استراتيجية رابين الخاصة بالتحرك خطوة خطوة من أجل عقد اتفاقيات جزئية مع الدول العربية من خلال التنسيق الوثيق مع أمريكا.

وطفت المشاكل الشخصية على سطح مشاكل رابين السياسية. وكشفت إحدى الصحف الإسرائيلية النقاب عن أنه كان يحتفظ هو وزوجته بحساب بنكي بالدولار في واشنطن منذ أيام عمله كسفير لإسرائيل هناك. وكان ذلك يعتبر خرقاً لقوانين العملة الإسرائيلية. وكان الحساب رسمياً باسم زوجته ليا، ولكنه شعر بالمسئولية عن ذلك. وفي يوم ٧ أبريل أعلن استقالته. وبعد مرور ثلاثة أيام قامت اللجنة المركزية للتجمع بانتخاب بيريز لرئاسة الحكومة المؤقتة وكرئيس للحزب في الانتخابات العامة القادمة.

أدت انتخابات ١٧ مايو ١٩٧٧ إلى أعظم انقلاب في التاريخ السياسي الإسرائيلي. فقد وضعت نهاية لما يقرب من ثلاثة عقود من هيمنة حزب العمل وجاءت بحزب الليكود اليميني إلى السلطة بزعامة مناحم بيجن. وكان سقوط حزب العمل هو الأكثر إثارة للانتباه من صعود الليكود. وبرز الليكود كأكبر الأحزاب الموجودة على الساحة بعد أن زادت قوته من ٣٩ إلى ٤٣ عضواً في الكنيست. أما التجمع، على الجانب المقابل، فقد انخفض عدد أعضائه من ٥١ إلى ٣٢ عضوا. وكان المنتفع الأساسي من الانفضاض الواسع من حول التجمع ليس حزب الليكود ولكن حزبا جديدا يسمى الحركة الديموقراطية للتغيير (D.M.C)، بقيادة البروفيسور إيجال يادين، الرئيس السابق للأركان وعالم الآثار الشهير. وقد حصل حزب الحركة الديموقراطية للتغيير، الذي اعتبر قوة تسعى إلى "سياسة نظيفة" على ما يقرب من نصف عدد الأصوات التي حصل عليها التجمع والتي وصلت إلى ١٥ مقعاد. وعلى الرغم من هذا الإنجاز البارز، فإن حزب الحركة الديموقراطية التغيير لم يحدث توازناً في القوى في الكنيست الجديد، لأن شركاء التجمع لم يبلوا بلاءً حسناً.

وفقدت قائمة حزب العرب المتحدين المرتبطة بالتجمع مقعدين من مقاعدها الثلاثة، وفقد حزب حركة حقوق المواطنين أيضاً مقعدين من مقاعده الثلاثة وفقد حزب الأحرار المستقلين ثلاثة من مقاعده الأربعة. وزاد تمثيل الحزب القومي الديني من ١٠ إلى ١٢ مقعداً. وقد اختار هذا الحزب، الذي كان يعتبر رمانة الميزان في الكنيست الجديد، الانضمام لليكود. وأدى اتحاد الليكود والحزب القومي الديني وحزبان دينيان صغيران وبعض من الأحزاب الصغيرة الأخرى إلى إعطاء بيجن أغلبية برلمانية زادت بشكل جوهري عندما انضم حزب الحركة الديموقراطية للتغيير إلى الائتلاف. وليسدل الستار على الحقبة التي هيمن فيها حزب العمل على السياسة الإسرائيلية.

وقد استمرت فترة رئاسة إسحاق رابين الأولى للوزراء ثلاثة أعوام بالكاد. والتي اعتبرها رابين نفسه فترة من الفشل الشخصي. وحمل نفسه مسئولية عدم إرساء دعائم سلطته بقوة في الحزب والحكومة. وعلى الجبهة الخارجية لم يحقق رابين أي إنجاز. فقد كان متردداً ويفتقد الإقدام وبالغ الحرص. وبدلاً من انتهاز الفرصة، كان ينتظر تغير الظروف لصالح إسرائيل. وكانت استراتيجيته تتمثل في إعادة بناء الحائط الحديدي للقوة العسكرية اليهودية إلى درجة تجعل التنازلات لا تفسر على أنها علامة على الضعف. وبناء على ذلك أثناء السنوات الثلاثة لرئاسته للوزراء، لم يفعل أكثر من اللعب على الوقت. والدرس الحقيقي المستفاد من رئاسته للوزراء، وكذلك من رئيسي الوزراء السابقين عليه، هو أن الوقت لا يكون صديقاً لإسرائيل مادام لم يستخدم في الدبلوماسية النشطة سعياً نحو السلام مع العرب. وقد استفاد رابين من هذا الدرس عندما عاد إلى السلطة بعد خمسة عشرة عاماً.

السلام مع مصر
١٩٧٧ ـ ١٩٨١

لم يكن فوز حزب الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧ مجرد ثورة فقط في صناديق الاقتراع في إسرائيل، ولكنه كان أيضاً بمثابة علامة فاصلة في علاقة إسرائيل بالعالم العربي وخصوصاً في سياستها تجاه الأراضي المحتلة. ولقد كان الاختلاف الرئيسي بين السياسة الخارجية لتجمع العمل والسياسة الخارجية لليكود يتمثل في أن الأولى كانت تتصف بالبراجماتية بينما كانت الأخيرة مصطبغة بالصبغة الأيديولوجية. ففيما يتعلق بالأراضي المحتلة، كانت سياسة حزب العمل محكومة بصفة رئيسية باعتبارات الأمن، بينما كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي التي تتحكم بصفة أساسية في سياسة الليكود. ولا يعني ذلك أن حزب العمل كان غير منحاز للأيديولوجية الوطنية، أو أن الليكود كان غير مبال بقضايا الأمن، ولكنه وببساطة يشير إلى اختلاف أولوياتهم.

الأيديولوجية والسياسة الخارجية

من الممكن تلخيص أيديولوجية الليكود في كلمتين – إسرائيل الكبرى. ووفقاً لهذه الأيديولوجية، كانت يهودا والسامرا – وهو الاسم التوراتي للضفة الغربية – تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل. وقد رفض الليكود بشكل مطلق أي إدعاء للأردن بالسيادة على هذه المنطقة. وبنفس الدرجة من الشدة، كان رفضهم لوجود أي حق للفلسطينيين في تقرير المصير هناك. وكان تعبير - SHELMUT HAMOLEDET أي وحدة أراضي الوطن – بمثابة معتقد أساسي في العقيدة السياسية لحزب الليكود، وذلك كما جاء بوضوح في بيان الحزب في انتخابات عام ١٩٧٧، حيث جاء فيه:

"إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق خالد، وهو جزء لا يتجزأ من حقه في الأمن والسلام. ولذلك، فإنه لن يتم التنازل عن يهودا والسامرا إلى حكم أجنبي،

ولن يكون فيما بين البحر المتوسط والأردن إلا السيادة اليهودية فقط.

وأى خطة تتضمن التخلي عن أجزاء من الضفة الغربية هي خطة تعمل ضد حقنا فى الأرض، وسوف تؤدى حتماً إلى إقامة "دولة فلسطينية"، تهدد أمن السكان المدنيين، وتعرض وجود دولة إسرائيل للخطر، وتدمر كل آمال السلام".

كان زائيف جابوتنسكى - مؤسس الصهيونية الجديدة - هو المصدر الرئيسى للإلهام الأيديولوجي لزعيم الليكود مناحم بيجن ورفاقه. ففى مطلع شبابه فى بولندا، إطلع بيجن على رسالة جابوتنسكى الخاصة بالتحرر الوطنى، والقوة، والعظمة. واعتاد بيجن الإشارة إلى جابوتنسكى دائماً باسم "أستاذنا، ومعلمنا، وأبانا". وعارض بيجن التقسيم عام ١٩٣٧، وعارضه مرة أخرى عام ١٩٤٧، وكقائد لمنظمة أرجون وزعيم للمعارضة بعد الاستقلال، ظل بيجن مخلصاً للفلسفة السياسية الأساسية لجابوتنسكى. وقد أعطى احتلال الضفة الغربية فى حرب الأيام الستة لأفكار جابوتنسكى فجأة فرصة جديدة للحياة مرة أخرى. وكوزير فى حكومة الوحدة الوطنية، لم يكن بيجن ضد التخلى عن سيناء ومرتفعات الجولان، ولكنه عارض وبحزم ما أطلق عليه تعبير "إعادة تقسيم أرض الوطن التاريخية". وكانت هذه النقطة بالذات هى سبب استقالته من الحكومة فى عام ١٩٧٠.

لقد كانت حياة بيجن أكثر مأساوية ومعاناة من حياة جابوتنسكى. فقد توفى جابوتنسكى فى عام ١٩٤٠، وذلك قبل بداية الهولوكوست، التى لقى فيها ستة ملايين من اليهود حتفهم. وفقد بيجن والديه وأخاه فى الهولوكوست، وظلت هذه التجربة القاسية تطارده بقية حياته. ونتيجة لذلك، نظر بيجن إلى العالم على أنه وسط معادى بشكل جذرى للسامية، وعدوانى إلى أقصى درجة، وفى منتهى الخطورة. ونظر إلى العداء العربى كامتداد للعداء للسامية الذى أدى إلى إبادة يهود أوروبا. وكان بيجن طوال عمله السياسى بادى العداء للعرب. وقد عمقت تجربة الهولوكوست من عدم ثقته فى كل ما هو غير يهودى، بما فى ذلك العرب. وبدا له من الثابت أن الأغيار(كل الشعوب غير اليهودية) قد خرجوا لتدمير وإفناء الشعب اليهودى وأن القوة العسكرية اليهودية هى فقط التى تستطيع حماية اليهود من هذا الخطر. وعزز هذا من ميوله نحو الفعالية وعمق من التزامه بالهدف المتمثل فى سيطرة اليهود على المصير اليهودى. وقد وصف بيجن جيله بأنه جيل الهولوكوست وجيل التحرر والانعتاق. وبالنسبة له ولرفاقه فى "العشيرة المحاربة" فإن خيوط السبب والنتيجة بين الهولوكوست ومعتقدات السياسة الخارجية الإسرائيلية كانت أكثر وضوحاً وقوة ومباشرة من مثيلاتها لدى أى جماعة سياسة أخرى فى إسرائيل.

ومن أجل الربط بين فكر جابوتنسكى والسياسة الخارجية لرئيس وزراء إسرائيل الجديد، فإننا نورد شهادة إلياهو بن اليسار مدير مكتب رئيس الوزراء، والتى جاء فيها:

"إن القوة الرادعة، الحائط الحديدى بلغة جابوتنسكى، كان الهدف منها إقناع العرب بأنه لن يكون فى قدرتهم التخلص من الوجود اليهودى السيادى المطلق فى أرض إسرائيل، حتى إن لم يستطيعوا حمل أنفسهم على الاعتراف بعدالة دعوى الشعب اليهودى فيما يتعلق بوطنه". لقد آمن بيجن بأن المهمة أو الوظيفة الأساسية لجيش الدفاع الإسرائيلى ليست الذهاب إلى الحرب، ولكن بالأحرى منع العرب من الذهاب إليها. وكان من أسباب ارتياحه فكرة أن التركيب الفعلى لحكومته من شأنه منع العرب من مهاجمة إسرائيل، إذا كانت تدور فى رؤوسهم مثل تلك الأفكار. وقال لمساعديه : "إن العرب لن يجرؤا على شن الحرب ضدنا، إذا كان فى الحكومة قادة عسكريين من أمثال موشيه ديان وعزرا وايزمان وإريل شارون". حيث شغل ديان وزارة الخارجية، وتولى وايزمان وزارة الدفاع، واحتل شارون منصب وزير الزراعة. وانضم حزب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير إلى الحكومة بعد مرور أربعة أشهر من تشكيلها. وكان من بين زعماء هذه الحركة أثنين من الجنرالات السابقين وهما إيجال يادين ومير أميت. وقد عزز هذا من إيمان بيجن بقدرة حكومته على منع العرب من الهجوم على إسرائيل.

كان القرار الأهم الذى اتخذه بيجن أثناء تشكيله لحكومته الأولى هو قيامه بعرض وزارة الخارجية على موشيه ديان. وقبل ديان ذلك العرض بشرط عدم بسط السيادة الإسرائيلية على الأراضى التى جرى احتلالها فى حرب الأيام الستة وذلك مادامت هناك مفاوضات للسلام تجرى مع العرب. ومن أسباب قيام بيجن بعرض هذه الوزارة الرئيسية على ديان هو تأكيده على استمرارية السياسة الخارجية لإسرائيل. فقد كان بيجن مدركاً تماماً انه ينظر إليه بشكل واسع خارج إسرائيل على أنه شخصية متطرفة متعصبة ومشعلة للحروب. وكان يعلم بالمخاوف الكبيرة من أن صعوده إلى الحكم سيؤدى إلى التوتر بين إسرائيل وجيرانها. ومن أجل تهدئة هذه المخاوف، فإنه حاول إعطاء الانطباع بأنه رجل عقلانى ويتصف بالمسئولية.

قام بيجن فى يوم ٢٠ يونيو بتقديم حكومته إلى الكنيست، وفاز فى اقتراع على الثقة بغالبية ٦٣ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً. وأكدت الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للحكومة على "حق الشعب اليهودى غير القابل للشك والخالد والتاريخى فى أرض إسرائيل ميراث أجدادهم الغابرين"، وتعهدت هذه السياسة ببناء مستوطنات زراعية ومدنية على هذه الأراضى. ونصت الخطوط العريضة آنذاك على أن الحكومة ستبذل ما فى وسعها من أجل تحقيق السلام فى المنطقة، وأن كل جيران إسرائيل ستتم دعوتهم للاشتراك فى مفاوضات السلام بدون أى شروط مسبقة. وأعلنت الحكومة أيضاً عن استعدادها لحضور مؤتمر جنيف على أساس قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨. والأمر الأكثر أهمية

على الإطلاق، أن هذه الخطوط وعدت بعدم بسط القانون الإسرائيلى على الضفة الغربية وذلك أثناء سير المفاوضات فى طريقها للوصول إلى معاهدات سلام بين إسرائيل وجيرانها. وخلال تأكيده على التمسك الأيديولوجى لحكومته بكل أراضى إسرائيل، فإن بيجن أوضح بأنه ليست لديه أية خطة جاهزة لضم الضفة الغربية أو قطاع غزة. ولكن جيران إسرائيل لم يطمئنوا إلى هذه التصريحات. فقد أصيب قادة الأردن فى الواقع بالذعر فى هذا الوقت. حيث خشوا من أن الحكومة الجديدة لن تقوم فقط بضم الضفة الغربية، ولكنها أيضاً ستقوم بتنفيذ عملية طرد واسعة النطاق للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن.

رحلة السادات إلى القدس

بعد انتخابه بوقت قصير، أرسل بيجن بإشارات إلى واشنطن حول نواياه السلمية. وكانت الإشارات الصادرة من الطرف المقابل - والتى نقلها من البيت الأبيض زعماء من اليهود الأمريكيين - تفيد بعدم استطاعة إدارة كارتر قبول الدعاوى الأيديولوجية لليكود، وأن الحكومة الجديدة فى إسرائيل لو كانت جادة فى تنفيذها، فإن ذلك لن يؤدى سوى إلى مشاكل فى العلاقات بين واشنطن والقدس. وأعلن الرئيس كارتر التزامه بانسحاب إسرائيلى على كل الجبهات إلى خطوط عام ١٩٦٧ مع بعض التعديلات الطفيفة فقط. واعتبر المستوطنات اليهودية فى المناطق المحتلة غير شرعية، وأنها عقبة فى طريق السلام. وعلى نحو مختلف عن سابقيه فى البيت الأبيض، نظر كارتر إلى المشكلة الفلسطينية على أنها قلب الصراع فى الشرق الأوسط، وكان أول رئيس أمريكى يؤيد إقامة وطن للفلسطينيين. وهكذا ومنذ البداية، كان كل من بيجن وكارتر يسيران على طريق الصدام. فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلى غير مستعد لقبول مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية تحت أى ظرف من الظروف، وكان ملتزماً ببناء المزيد من المستوطنات اليهودية هناك. ولكن وحتى على الرغم من شعور بيجن بأنه لا يستطيع تقديم أى تنازلات تتفق مع وجهة نظر كارتر بشأن المسألة الفلسطينية، إلا أنه كان مستعداً لإعادة النظر فى السياسة الإسرائيلية تجاه مصر وسوريا.

وقد أمسك كارتر بزمام المبادرة بدعوة بيجن إلى اجتماع فى واشنطن فى ١٩ يوليو ١٩٧٧، وكان هدفه هو حمل إسرائيل والعرب على التوصل إلى معاهدة سلام. وذهب بيجن إلى الاجتماع حاملاً معه خطة مفصلة ساعده على إعدادها موشيه ديان، وحظيت بموافقة مجلس الوزراء. ونص الجزء الأول من الخطة على استعداد إسرائيل للمشاركة فى مؤتمر يعقد فى جنيف وفقاً لقرارى مجلس الأمة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨، على أن يشمل الحضور كل من إسرائيل ومصر وسوريا والأردن، وألا يفرضوا أية شروط مسبقة من أى نوع، وأن

يجرى بعد الجلسة الافتتاحية إنشاء ثلاثة لجان مشتركة منفصلة:

لجنة مصرية -إسرائيلية، ولجنة سورية - إسرائيلية، ولجنة أردنية - إسرائيلية. وتقوم هذه اللجان بتولي عملية التفاوض وصياغة معاهدات السلام فى شكلها النهائى بين إسرائيل وجيرانها.

كان هذا الجزء من الخطة - والمتعلق بإجراءات الدعوة إلى مؤتمر جنيف - تقدم به بيجن فى الاجتماع الصباحى له مع كارتر ومساعديه. وكان هناك جزء ثان للخطة يعالج القضية الأساسية الخاصة بالحدود والضفة الغربية. ولم يشر بيجن إلى هذا الجزء خلال الجلسة الصباحية. وقد قام بقراءته على كارتر فى حديثهما الخاص الأول الذى عقد بعد مأدبة العشاء الرسمية. واشتمل هذا الجزء على ثلاث فقرات. نصت الأولى على أنه فى ضوء المساحة الواسعة الفاصلة بين مصر وإسرائيل، فإن إسرائيل مستعدة - وذلك فى إطار معاهدة سلام - للقيام بانسحاب كبير لقواتها من سيناء. ونصت الفقرة الثانية - وذلك فيما يتعلق بالحدود الإسرائيلية السورية - على أن إسرائيل ستبقى فى مرتفعات الجولان ولكننا - وذلك مرة أخرى فى إطار معاهدة سلام - "مستعدين لسحب قواتنا من الخطوط الحالية وإعادة نشرها على طول خط ستجرى إقامته بوصفه حدودا دائمة". وجاء فى الفقرة الثالثة - المتعلقة بالضفة الغربية - "أن إسرائيل لن تقوم بتسليم يهودا والسامرا وقطاع غزة إلى أى سلطة أجنبية". وجرى إبداء سببين لهذا الموقف، وهما: "الحق التاريخى لأمتنا فى هذه الأرض" و" احتياجات أمننا القومى، التى تتطلب قدرة على الدفاع عن دولتنا وأرواح مواطنينا ".

وفى أعقاب الاجتماع، قدم الأمريكيون ورقة عمل لدفع عجلة مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية. وتضمنت خمسة مبادئ كان الأمريكيون يأملون فى قبولها من جانب الطرفين. ولم تبد إسرائيل أى اعتراض على المبادئ الثلاثة الأولى، وهى :إن الغرض من مفاوضات جنيف هو التوصل إلى معاهدات سلام، وأن أساس المؤتمر يقوم على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وأن هدف القرار رقم ٢٤٢ ليس فقط وضع نهاية لحالة الحرب الفعلية،ولكن أيضا إقامة علاقات طبيعية على نحو كامل. ومع ذلك، لم تكن إسرائيل مستعدة لقبول المبدأين الآخرين، حيث دعا أحدهما لانسحاب إسرائيلى على كل الجبهات، ودعا الآخر إلى منح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

بينما واصل الأمريكيون العمل من أجل عقد مؤتمر جنيف، بدأ بيجن وديان فى استكشاف إمكانية التوصل إلى معاهدة ثنائية بين إسرائيل ومصر. ومع وجود الليكود فى السلطة، فإن التوجه نحو الأردن والذى كانت تتبناه السياسة الخارجية لإسرائيل قد تم استبداله بالتوجه نحو مصر. ولكن قبل إرسال أى اقتراحات سلام إلى مصر، قام ديان

بترتيب اجتماع سرى مع الملك حسين فى لندن فى ٢٢ يوليو. وسأل ديان الملك حسين عن نواياه فيما يتعلق بالفلسطينيين الموجودين فى الضفة الغربية. وكان حسين لا يزال يشعر بالمرارة بسبب قرارات القمة العربية فى الرباط بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين، وسحب هذا الدور منه. وأوضح أنه يركز الآن على تنظيم وإدارة مملكته، وأنه ليست لديه أية نية للقيام بأية مبادرة فى الأمور المتعلقة بالفلسطينيين. لقد كان حسين يشعر بالتزام عميق بمساعدتهم ولكنه لم يعد بعد اليوم ممثلهم ولم يكن ليحاول فرض نفسه عليهم. ثم سأل ديان الملك عما إذا كان سيوافق على معاهدة سلام مع إسرائيل قائمة على تقسيم الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل. وحسب رواية ديان، فإنه لم يتلق فقط رداً واضحاً قاطعاً بالرفض، ولكنه تلقى أيضاً درساً تعليمياً. لقد رفض الملك الفكرة على الفور، قائلا أنه لا يستطيع - كملك عربى - اقتراح ولو حتى على سكان قرية واحدة أن ينفصلوا عن إخوانهم العرب وأن يصبحوا إسرائيليين. وأن الموافقة على مثل هذه الخطة تعتبر خيانة. وسوف يتم اتهامه ببيع الأراضى العربية إلى اليهود من أجل توسيع مملكته. ولم يتضمن الاجتماع أية مفاجآت. وتلقى ديان الإجابات التى توقعها، وقام بإبلاغها إلى بيجن. وأكدت الإجابات ببساطة وجهة نظر بيجن بأن الملك لم يكن ليوافق على تقسيم الأرض. وكان بيجن فى كثير من المناسبات التالية يقتبس كلمات الملك بأن مثل هذا التقسيم كان "أمرا غير مقبول تماما". إن أى حل وسط حول الأرض قد آن الآن أوان سحبه من على مائدة البحث من جانب كلا الطرفين. وشعر بيجن وديان بأنهما أصبحا أحراراً فى استكشاف الخيار المصرى. وضاعفا من جهودهما الدبلوماسية لإقناع الرئيس السادات بأن إسرائيل تريد بدء المفاوضات.

وفى يوم ٢٥ أغسطس، قام بيجن بزيارة الرئيس الرومانى نيكولاى تشاوشيسكو، الذى كان صديقا حميما للرئيس السادات. وأعطى بيجن لمضيفه الانطباع بأنه جاد فيما يتعلق بالسلام، وأن هدفه الأول هو السلام مع مصر. وقام شاوشيسكو بتوصيل الرسالة إلى السادات. وكان الملك الحسن الثانى ملك المغرب يمثل قناة أكثر أهميه للاتصالات مع مصر. وفى الرابع من سبتمبر، شرع ديان فى أول زيارة ضمن ثلاث زيارات سرية له إلى المغرب. وكان غرضه الرئيسى هو محاولة ضمان مساعدة الملك الحسن فى ترتيب عقد اجتماع بين المندوبين الإسرائيليين والمصريين. وأوضح ديان للملك أنه يبدو أن هناك مشكلتين متناقضتين. فمن ناحية، ليس هناك استعداد لدى أى بلد عربى لعقد سلام منفصل مع إسرائيل، ومن الناحية الأخرى، من المستحيل تحقيق اتفاق سلام مع كل الدول العربية فى وقت واحد. وهكذا كانوا يدورون فى حلقة مفرغة، وقد اقترح ديان كسر

هذه الحلقة عن طريق عقد اجتماع على مستوى رفيع بين إسرائيل ومصر.

وتحرك الملك الحسن بسرعة ملحوظة نحو ترتيب اجتماع بين ديان ود/ حسن التهامي نائب الرئيس المصري، الذي كان قد طلب من الرئيس شاوشيسكو في قمة سابقة في نفس العام ترتيب اجتماع له مع شيمون بيريز. وفي السادس عشر من سبتمبر، قام ديان بزيارة سرية ثانية له للمغرب، ولكن هذه المرة لمقابلة د/ تهامي. ولقد كان تهامي يسيطر عليه مبدأ طاغ مهيمن ألا وهو: السلام في مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من كل الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة. وقال تهامي: إن السادات كان مستعداً لفتح حوار مع إسرائيل، ولكن فقط بعد موافقة بيجن على مبدأ الإنسحاب الشامل، فإن السادات سيقابل بيجن ويصافحه. ولم يدل ديان بأي تعليق على ذلك. ومن خلال تلميح ديان بأن الانسحاب الكامل من سيناء قد يكون أمراً ممكناً، فإنه توصل إلى الانطباع بأن هذا من الممكن أن يفتح الطريق إلى تسوية منفصلة بين مصر وإسرائيل. وإنتهى الاجتماع بالاتفاق على قيام الطرفين بإبلاغ ذلك فوراً إلى رئيسي حكومتيهما وأخذ موافقتهما على اجتماع أخر في غضون أسبوعين يتم خلالهما إعداد الوثائق المتعلقة بالسلام. ووافق بيجن على عقد اجتماع آخر وعلى صياغة مقترحات لمعاهدة سلام من أجل دراستها سوياً. ولكنه لم يكن مستعداً للتعهد بانسحاب كامل من سيناء قبل عقد لقاء مع الرئيس السادات.

وتوجه ديان – الذي قام بكتابة تقرير لبيجن عن ذلك – إلى الولايات المتحدة من أجل عقد مباحثات مع الرئيس كارتر ووزير خارجيته سايروس فانس بشأن مؤتمر جنيف، ولم يذكر أي شيء حول اجتماعه مع التهامي.لم يكن مؤتمر جنيف ذا أهمية حقيقية سواء لدى بيجن أو السادات. وأراد بيجن عقد مفاوضات ثنائية مع مصر ثم سوريا ثم الأردن، على نحو الترتيب. وكان مستعداً لمناقشة مؤتمر جنيف لأن الأمريكيين كانوا ينظرون إليه على أنه الطريق الوحيد للتقدم إلى الأمام. وكان السادات يرى أن مؤتمر جنيف ضروري من حيث الإجراءات وليس من حيث الجوهر، وكان قلقاً أيضاً من الدور السوفيتي كشريك في المفاوضات. وفي الأول من أكتوبر، فاجأت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي العالم بإصدار بيان مشترك لهما بالدعوة مجدداً إلى عقد مؤتمر جنيف. وهذا أغضب السادات، حيث قال مزمجرا: "لقد طردنا الروس من الباب، والآن يعيدهم السيد كارتر من الشباك". وثار بيجن لأن البيان تضمن إشارة "للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني".

وعقد ديان محادثات أخرى مع كارتر وفانس في محاولة للحد من الأضرار. وأسفر ذلك عن ورقة عمل أمريكية – إسرائيلية مشتركة بعنوان: "مقترحات استئناف مؤتمر جنيف للسلام". ووافق بيجن على ورقة العمل هذه وذلك في محادثة تليفونية له مع ديان، ولكن

ثلاثة من مساعديه المقربين انتقدوها. وجاء فى الفقرة الأولى منها: "إن الأطراف العربية سوف يكون تمثيلها من خلال وفد عربى موحد يضم العرب الفلسطينيين". وكانت الفقرة الثالثة هى الأكثر إثارة للجدل، حيث نصت على "القيام بمناقشة المسائل المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مجموعة عمل تضم إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين العرب". وكانت هذه هى المرة الأولى التى توافق فيها إسرائيل على تمثيل الفلسطينيين العرب فى مفاوضات رسمية. وكانت هذه الفقرة هدفاً لانتقادات أكثر حدة حتى من النقد الذى تعرضت له الفكرة المتعلقة بوفد عربى موحد. وكان الثقل الكامل لسلطة ووزن بيجن مطلوباً من أجل ضمان موافقة مجلس الوزراء على ورقة العمل. وفى مناقشات الكنيست، تبنى المتحدثون باسم حزب العمل المعارض وجهة النظر المتمثلة فى أن على إسرائيل عقد محادثات مع الأردن فقط، وأن يكون ممثلو الضفة الغربية وغزة ضمن الوفد الأردنى. وقد رفض اقتراح حزب العمل عند التصويت عليه حيث نال ٢٨ صوتاً مقابل ٤١ صوتاً، وهكذا حازت ورقة العمل المثيرة للجدل على الموافقة البرلمانية. ووقفت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد ورقة العمل، وكانت مصر مستعدة لقبولها، فقط بشرط القيام بذكر منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح وصريح، وكان الملك حسين مستعداً لضم ممثلى الضفة الغربية فى وفده ولم ير أى حاجة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالنسبة للسادات، كان رد الفعل السورى بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير. فإذا كان لابد من عقد مؤتمر جنيف، فإنه أراد أن يظهر العرب فى وفود منفصلة. وأصر الرئيس السورى حافظ الأسد على تمثيل العرب من خلال وفد موحد. وقد ضغط الرئيس كارتر بشدة على السادات لكى يقبل اقتراح الأسد، ووافق السادات على مضض، ولكن بعد ذلك، ازدادت أكثر فأكثر معارضة سوريا لمؤتمر جنيف. وشعر السادات بأن عليه العمل بمفرده. وقرر الجلوس وجهاً لوجه مع إسرائيل، ولم يقم بإبلاغ الأمريكيين أو الإسرائيليين بالمبادرة السياسية التى عقد العزم على القيام بها. وفى التاسع من نوفمبر، وفى خطاب له أمام مجلس الشعب المصرى، قام السادات بإلقاء قنبلته، حيث أعلن عن استعداده للذهاب إلى أقصى الأرض من أجل السلام، حتى إلى الكنيست نفسه.

وأصبحت الكرة الآن بالتأكيد فى ملعب إسرائيل. وبعد ذلك بأربعة أيام، وجه بيجن دعوة شفهية للرئيس السادات بالنيابة عن الحكومة الإسرائيلية لزيارة القدس والتباحث من أجل التوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل ومصر. وجرى إرسال دعوة رسمية إلى السادات وذلك عن طريق السفارة الأمريكية فى تل أبيب، وتم قبول الدعوة فى الحال. ونشرت الصحف الإسرائيلية تصريحات لخبراء عسكريين لم يجب ذكر أسمائهم يقولون فيها بأن السادات كان يتحدث عن السلام بينما يستعد للحرب. وقال رئيس الأركان

موردخاى جور فى مقابلة صحفية معه بأن هناك دلالات على أن مبادرة السلام ربما تكون غطاءً لعمل عسكرى تعد له مصر. واقترح نائب رئيس الوزراء يجال يادين تعبئة جزئية للإحتياطى وذلك من أجل تجنب تكرار مفاجأة السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ وقام عيزرا وايزمان وزير الدفاع بتوجيه اللوم بشكل علني لجور، وأعلن رفضه لاقتراح يادين. فعلى الرغم من أن وايزمان كان أحد الصقور البارزين في الجيش الإسرائيلي، إلا أنه كان مقتنعاً بأن نوايا السادات شريفة وجديرة بالاحترام، وأصبح واحدا من أقوى مؤيدى السلام مع مصر.

وصل السادات إلى مطار بن جوريون في مساء السبت التاسع عشر من نوفمبر، بعد قليل من نهاية السبت اليهودى. وجرى استقباله ببساط أحمر، وأعلام وطنية ترفرف، وأناشيد وطنية عزفتها إحدى الفرق الموسيقية العسكرية، وحرس للشرف، وصف طويل من الشخصيات العامة البارزة حضروا للترحيب به. لقد كانت لحظة درامية مؤثرة بالنسبة للضيوف المدعوين وبالنسبة لملايين الإسرائيليين والآخرين حول العالم الذين شاهدوا المراسم على شاشات التليفزيون – إنه أنور السادات، الرجل المسئول عن حرب أكتوبر، يصل فى طائرة مدنية مصرية ويحط فى مطار إسرائيل الدولى كضيف على الحكومة الإسرائيلية. لقد صنع السادات شعار "لا حرب بعد اليوم"، وكان لهذه الرسالة البسيطة تأثير عاطفي جبار على الجمهور الإسرائيلي. كان أحد أهداف السادات من رحلته إلى القدس يتمثل فى كسر الحاجز النفسى الذى كان فى رأيه يشكل جزءاً كبيراً من الصراع العربي الإسرائيلى، وبالفعل نجح السادات نجاحاً باهراً فى هذا المضمار.

وبعد ظهر يوم الأحد العشرين من نوفمبر، وصل السادات إلى الكنيست. وجرى استقباله بعاصفة من التصفيق استمرت لفترة طويلة. ورحب به المتحدث باسم الكنيست، ودعاه لإلقاء خطابه. ولقد كان الخطاب الذى ألقاه السادات خطاباً بارعاً يبرر قراره بزيارة القدس، ذلك القرار الذى أثار حنق العالم العربي. ومن أجل إزالة الانطباع بأنه مهتم فحسب باستعادة الأراضى المصرية وأنه مستعد لعقد سلام منفصل مع إسرائيل، فقد قام بتكرار المواقف العربية الدائمة. حيث دعا إلى "سلام شامل" قائم على العدل، وقال بأن هذا يتضمن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً إلى حدود عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق الفلسطينيين فى أن تكون لهم دولتهم الخاصة وكيانهم الخاص. ولكنه اعترف أيضاً بحق إسرائيل فى الوجود كدولة ذات سيادة فى الشرق الأوسط، وأن يجرى الاعتراف بها رسمياً من جانب جيرانها العرب، وأن تكون لها ضمانات فيما يتعلق بأمنها.

وتحدث بيجن بعد السادات، وكان من الواضح أنه لم يكن قادراً على الارتفاع إلى مستوى المناسبة التاريخية. فقد كانت نبراته تفيض بالغطرسة وكان رده متسماً بالخشونة

ويفتقد إلى السماحة. لقد قام بنبش في الماضي قديمه وحديثه، وجمع قائمة طويلة من الشكاوى الإسرائيلية ضد العرب. ولم يتحرك نحو ما هو أبعد من المواقف الإسرائيلية الثابتة ولم يعط أية وعود. حيث قال إن الرئيس المصرى يعلم قبل قدومه للقدس أن آراء إسرائيل فيما يتعلق بحدود دائمة تختلف عن تلك التي لدى مصر. وما اقترحه على السادات هو مفاوضات بدون أي شروط مسبقة. وتجاهل بيجن تماماً القضية الفلسطينية مشيراً إلى أن إسرائيل ليس لديها أية نية للتخلي عن السيطرة على القدس بأسرها. ولم يحتو خطابه على أي شيء يبعث على التفاؤل.

ولكن الطفرة الحقيقية قد تحققت في اجتماع جرى بعد منتصف ليل ذلك اليوم بين بيجن والسادات، وذلك بعد المأدبة الرسمية. ولم يكن أحد من المسئولين حاضراً في هذا الاجتماع، ولم يكن هناك محضر رسمي للمحادثات. ولكن حسب رواية ديان، فقد وافق الزعيمان على ثلاثة مبادئ هي: لا حرب بعد اليوم بين الدولتين، استعادة مصر بشكل رسمي للسيادة على شبه جزيرة سيناء، نزع السلاح من معظم سيناء، مع مرابطة قوات مصرية محدودة فقط في المنطقة المتاخمة لقناة السويس، بما في ذلك ممرى متلا والجدى. وجرى إصدار بيان مشترك في نهاية الزيارة. ولم يذكر هذا البيان المشترك أي شيء عن الاتفاق المبدئي حول سيناء، أو عن الخلافات التي لم يتم التوصل لحل لها والمتعلقة بمطالب السادات بانسحاب شامل ودولة فلسطينية. وفي المؤتمر الصحفي كرر الزعيمان المرة بعد الأخرى الشعار الذي جعله السادات يكتسب صفة الشعبية، ألا وهو: "لا حرب بعد اليوم".

وبعد وقت قليل من عودة السادات من زيارته للقدس قرر عقد "مؤتمر للسلام" في القاهرة ودعا ممثلي الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة، وإسرائيل. ولم يعط السادات أية تفاصيل عن جدول الأعمال أو مستوى الوفود المشاركة، ولكن هدفه كان واضحاً، وهو: إرسال إشارة إلى العالم العربي بأنه لم يكن يتحرك تجاه اتفاقية منفصلة مع إسرائيل. ولكن اتفاقية سلام منفصلة قد كانت هي بالضبط ما يأمل فيه بيجن وديان، ولذلك فإنهما أخذا على حين غرة باقتراح السادات. ومع ذلك، فقد جاء بعد ذلك ببضعة أيام طلب السادات الباعث مجدداً على الطمأنينة ألا وهو عقد اجتماع آخر بين ديان والتهامي في المغرب. وهكذا، في الثاني من ديسمبر توجه ديان لحضور اجتماعه الثاني مع التهامي. وطار هذه المرة بشكل مباشر إلى مراكش في طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، ولكن هذا الاجتماع كان سرياً أيضاً بناءً على طلب السادات.

ومرة أخرى في هذا الاجتماع الثاني، وضع ديان على الورق أفكار إسرائيل الخاصة بالتوصل إلى اتفاقية مع مصر. وأخذت الورقة على عاتقها افتراض أنه ستصبح

هناك اتفاقية سلام كاملة بين البلدين، وأنها ستتضمن تطبيعاً كاملاً للعلاقات بينهما. وكان هناك افتراض ثانٍ بأنه سيتم عقد إتفاقية السلام بسرعة، وأنها غير متوقفة على عقد إتفاقيات سلام بين الدول العربية الأخرى وإسرائيل. وأكد ديان على أن الأفكار التي يقدمها لم يجر طرحها على مجلس الوزراء لأخذ الموافقة عليها، وأن الهدف من الاجتماع هو استكشاف رد الفعل المصرى عليها. وانهمك الملك الحسن - الذى استضاف الاجتماع - ومعه د/ التهامى فى قراءة وإعادة قراءة الورقة. وكان المصدر الرئيسى لقلقهما هو الشكوك العربية في أن مصر كانت تستعد لعقد صفقة منفصلة مع إسرائيل. وبعد مناقشة الورقة الإسرائيلية، قرأ التهامى من وثيقة باللغة العربية مكتوبة بخط اليد رسالة من السادات تتكون من أربعة نقاط. وكانت النقطة الأولى والأكثر أهمية هى أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه سيحتاج إلى أن يتضمن قراراً خاصاً بالصراع مع كل الدول العربية الأخرى، ولذلك لا يجب تقديمه على أنه اتفاق ثنائى بحت. وكانت النقاط الثلاث الأخرى تعالج القضايا المصرية - الإسرائيلية. وكانعكاس لحادثات ذلك اليوم، كان ديان غير سعيد بسبب افتقاد الموقف المصرى للوضوح. فلم يرد إلى ذهنه أن السادات سيتراجع عن الطريق الذى سار فيه، ولكنه شك فى أنه لم يكن متأكداً تماماً من الطريقة التى يتم بها التقدم: فالسادات يعرف ما يريد، ولكنه لا يعرف كيفية تحقيقه.

وكان هناك سؤال اختلفت ردود المشاركين عليه، وهو الخاص بتوقيت الوعد الذى جرى إعطاءه للسادات بأن إسرائيل ستنسحب بشكل كامل من سيناء: هل كان قبل زيارته للقدس، أم أثنائها، أم بعدها. فقد ادعى التهامى بأن ديان أعطاه هذا الوعد فى اجتماعهما الأول في المغرب. وزعم ديان بأن بيجن قد أعطى - بصفة مبدئية - هذا الوعد للرئيس السادات وذلك فى نهاية زيارة الأخير للقدس. وأشار إلياهو بن اليسار مدير مكتب رئيس الوزراء إلى أن ديان قد قطع هذا الوعد فى اجتماعه الثانى مع التهامى. وحسب رواية بن اليسار، فقد اقترح ديان نزع السلاح من المناطق الواقعة إلى الشرق من ممرى متلا والجدى، وأن تقوم دوريات مشتركة بالعمل فى هذه المناطق حتى عام ٢٠٠٠، الذى سيجرى فيه إعادة النظر فى الموقف. وأشار ديان إلى أنه يحبذ بسط السيادة المصرية - وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة - بنسبة ١٠٠٪ على المناطق المصرية الممتدة حتى رأس محمد، ولكنه شدد على أنه لو جرى الاستشهاد بما قاله فإنه سينكره. وكانت هذه - حسبما قال بن اليسار - هى المرة الأولى التى يتحدث فيها مندوب إسرائيلى معتمد أمام مندوب مصرى عن إستعداده لرؤية كامل شبة جزيرة سيناء تحت السيادة المصرية.

ويقال أن التهامى قد رد على ذلك القول بأن المصريين ليس لديهم أى اهتمام باتفاقية منفصلة وأن حل المشكلة الفلسطينية من الضرورى أن يكون متفقاً ومنسجماً مع

طموحات العالم العربي. وأنه من الضروري إزالة المستوطنات الموجودة في سيناء، ليس بشكل فوري ولكن وفقاً لخطة وجدول زمني، وإلا فإن الأمر سيكون تقسيماً، وليس سلاماً. لقد كان نزع السلاح أمراً مقبولاً لدى التهامي، ولكن الدوريات المشتركة لم تكن كذلك. وإعترف ديان بأنه لم يكن يعتقد أن الملك حسين سينضم إلى العملية. حيث قال ديان أمام التهامي والملك الحسن : "إن حسين يتصف بالجبن، وأنه ليس لديه الاستعداد لأن ينغمس في هذا الأمر. وأنه لن يتحرك بدون الأسد." وتطوع الملك المغربي بتقييم منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قال "إن منظمة التحرير الفلسطينية هي سرطان في قلب الشرق الأوسط، وأن مصيرها لا يقلقه على الإطلاق".

وانتهى الأمر بمؤتمر السادات التحضيري – الذي افتتحه في القاهرة في الرابع عشر من ديسمبر – إلى الفشل الذريع. حيث لم يقبل بلد عربي واحد دعوته. ولكن العمل بدأ بمشاركة أربعة وفود فقط، من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. وكان الحوار غير مثمر بين الوفدين المصري والإسرائيلي. فقد تقدم المصريون بقائمة المبادئ كأساس للسلام، ولكن الإسرائيليين رفضوها على الفور. ولم يجر التوصل إلى اتفاق حول أي موضوع من الموضوعات، أو حتى على المسائل الإجرائية. ولاحظ ديان "أن كلا الجانبين كانا يعرفان أنهما مدفوعان فقط بالقوة الدافعة للمؤتمر، وأن اللعبة التي كانوا يلعبونها كانت مثل حوار الطرشان الذين لم يستطيعوا بعد قراءة الشفاه". وكان هناك حدثان آخران تزامنا مع مؤتمر القاهرة. الأول هو الاجتماع الذي عقدته الدول العربية الرافضة في طرابلس عاصمة ليبيا. حيث عارضت هذه الدول أي اعتراف أو تفاوض أو تسوية مع إسرائيل. وأصدر رؤساء كل من سوريا والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا بياناً يتهمون فيه السادات "بالخيانة العظمى"، وأعلنوا عن نيتهم لتأسيس "جبهة الصمود والتصدي". وانضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى هذه الدول في إعلان فرض مقاطعة اقتصادية ودبلوماسية على مصر بسبب مفاوضاتها مع إسرائيل. وكان الحدث الثاني هو الزيارة التي قام بها بيجن إلى واشنطن.

خطط من أجل حكم ذاتي للفلسطينيين

كان غرض بيجن من رحلته إلى واشنطن هو معادلة الانطباع الجبار الذي خلفته زيارة السادات إلى القدس. حيث سعى إلى عقد لقاء مع الرئيس كارتر من أجل تقديم الخطط التي لدى إسرائيل لتحقيق سلام مع مصر وحكم ذاتي للفلسطينيين العرب. فالسادات لم يصر فقط على المطلب المصري المتعلق بسيادة مصر على كل سيناء، ولكنه أصر أيضاً على حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وشكل هذا المطلب الثاني مأزقاً حقيقياً خطيراً لبيجن. واضطره للاختيار بين التزامه الأيديولوجي الأبدي بوحدة أراضي

الوطن ورغبته في السلام. وقاوم بيجن هذا المأزق وقام بمساعدة موشيه ديان بالتوصل إلي حل في شكل مشروع لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان جوهر المشروع يكمن في كونه لا يتعلق بالأرض. بمعنى أخر، أن الحكم الذاتي لن ينطبق على الأرض ولكن فقط على الناس الذين يعيشون عليها. وجاء الإلهام بهذا المشروع عن طريق زائيف جابوتنسكي، الذي أقر منح حقوق معينة للعرب الفلسطينيين وذلك بعد إقامة الحائط الحديدي. وبالنسبة لبيجن، كان مشروع الحكم الذاتي يحتوي على عاملي جذب رئيسيين. أولهما، أنه يمكنه من البقاء مخلصاً لمبدئه بعدم السماح بأية سيادة أجنبية غرب نهر الأردن. وثانيهما، أنه لا يجبر أياً من الطرفين المتجادلين على التخلي عن مطالبهما وطموحاتهما المتعلقة بهذه المنطقة. وجرى تأجيل القرار المرتبط بالسيادة إلى وقت لاحق. وبترك مسألة السيادة مفتوحة، فقد حدا بيجن الأمل في تحقيق الهدفين اللذين أصر هو وحكومته عليهما، ألا وهما: الحفاظ على وحدة أرض الوطن وتحقيق السلام. لقد وضع بيجن خطته للحكم الذاتي بعد مشاورات مكثفة مع وزير خارجيته، ومع النائب العام أهارون باراك، ومع رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي. وجرى إقامة غرفة عمل خاصة في وزارة الدفاع تحت رئاسة الميجور جنرال أفراهام تامير رئيس فرع التخطيط بالأركان العامة. وتوصل فريق تامير بشكل مستقل إلى نفس الاستنتاج الذي كان رئيس الوزراء قد توصل إليه، ومفاده: أن الحل العملي الوحيد الذي تستطيع كل الأطراف التعايش معه هو إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة واستبداله بحكم ذاتي فلسطيني. وقبل التوجه إلي واشنطن، عقد بيجن اجتماعا خاصاً للجنة الأمن بالوزارة لمناقشة الخطط التي كان سيقوم بعرضها على الرئيس كارتر. وقد عبر بعض الوزراء – ومن ضمنهم إريل شارون – عن مخاوفهم من أن الحكم الذاتي سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. ولكن اللجنة وافقت على الخطة مع عمل بعض التعديلات عليها.

وكانت خطة بيجن للحكم الذاتي تتكون من ٢٦ بنداً. حيث تصورت إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي واستبداله بحكم ذاتي إداري لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لفترة مبدئية قدرها خمس سنوات. على أن يقوم السكان العرب بانتخاب مجلس إداري مكون من أحد عشر عضواً ومقره بيت لحم. وسوف يمتلك المجلس الأهلية والاختصاص فيما يتعلق بكل الأمور الإدارية الخاصة بالسكان. ويتألف من إحدى عشرة إدارة، للتعليم والشئون الدينية والمالية والنقل والتعمير والإسكان والصناعة والتجارة والزراعة والصحة والعمل والضمان الاجتماعي وشئون اللاجئين وإدارة الصحة والإشراف على قوات البوليس المحلي، على أن يكون الأمن والنظام العام من مسئولية إسرائيل. ويتم السماح للسكان العرب بالاختيار بين الجنسية الإسرائيلية والأردنية، وهذا الاختيار يقرر المكان

الذي عليهم التصويت فيه. وتقوم لجنة مشتركة من إسرائيل والأردن والمجلس الإداري بمراجعة وتعديل التشريعات القائمة. وتكون هناك لجنة أخرى تقرر معايير الهجرة، بما فيها هجرة اللاجئين. كما يتم السماح للمواطنين الإسرائيليين بشراء الأراضي والاستيطان في يهودا والسامرا (الضفة الغربية). وهذه المبادئ تخضع للمراجعة بعد فترة خمسة أعوام. ونصت المادة رقم ٢٤ والمتعلقة بموقف إسرائيل من المسألة الحيوية المرتبطة بالسيادة على: "إصرار إسرائيل وتمسكها بحقها ودعواها المتعلقة بالسيادة على يهودا والسامرا وقطاع غزة. ومع علمها بوجود دعاوى أخرى مضادة، فإنها تقترح – وذلك سعياً منها نحو الاتفاق والسلام – ترك مسألة السيادة على هذه المناطق مفتوحة".

وفي يوم ١٦ ديسمبر، قدم بيجن إلى الرئيس كارتر ومساعديه مقترحاته بشأن حكم ذاتي فلسطيني. وكان الأمريكيون على علم بالفعل بالخطوط العريضة لمقترحات إسرائيل الخاصة بالسلام مع مصر، ولكن خطة الحكم الذاتي كانت أمراً جديداً بالنسبة لهم. ولقد أكد بيجن على المخاطر المتضمنة في الانسحاب من سيناء وفي منح حكم ذاتي للفلسطينيين. ورحب كارتر بمقترحات بيجن للسلام مع مصر، ولكن كانت له تحفظات جدية على خطته للحكم الذاتي الفلسطيني. وبالرغم من هذه التحفظات، فقد ناشد بيجن الرئيس كارتر إبلاغ السادات رغبته في لقائه وجهاً لوجه من أجل مناقشة المقترحات الإسرائيلية. وكان هدف بيجن من زيارته لواشنطن ثم لندن هو إكساب توجهه الشرعية الدولية. واعتقد بأنه إذا قبل كارتر مقترحاته، فسوف يكون من الصعوبة بمكان رفض السادات لها. وفي تصريحاته للصحف، أوشك بيجن على القول بأن الرئيس كارتر قد وافق على خطته. ورد المتحدثون الرسميون في واشنطن على ذلك القول بأن هذه الخطة هي خطة إسرائيلية، وأن الأمر يرجع لإسرائيل والعرب في دراستهما وإتخاذ قرار بشأنها.

وفي يوم ٢٥ ديسمبر، طار كل من بيجن وديان ووايزمان ومستشاريهم للاجتماع بالرئيس المصري في الإسماعيلية. واعتبر هذا الاجتماع بمثابة مناسبة تاريخية، من الممكن مقارنتها بزيارة السادات إلى القدس. ولكن كانت هناك خلافات جدية بين وايزمان والوزراء الآخرين – خصوصاً ديان – حول المدى الذي يعتبر السادات نفسه فيه متمسكاً أو مصمماً على الوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية. وقد جادل وايزمان بأنه كلما كان من الأسرع فهم المشاكل التي لدى السادات والاستجابة لمطالبه، كلما كان المطلوب لإرضائه أقل. ومن المدلولات التي سبقت الرحلة إلى الإسماعيلية، تبني وايزمان وجهة النظر التي تقول أن كل ما أراده السادات فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية هو إعلان عام للمبادئ؛ من الصعب أن يتحول إلى إلزام ما لأي طرف من الأطراف. وكرر وايزمان مراراً وتكراراً القول: "بأن السادات إنما يريد مجرد ورقة لتدعيم موقفه مع الدول العربية، فإذا لم

نعطها له الآن، فإن المشكلة الفلسطينية سوف تصبح فرعاً، ثم تنمو إلى أن تتحول إلى شجرة". وربما يكون الوزراء الآخرون قد استمتعوا بخيال وايزمان النباتي، ولكنهم لم يبالوا بنصيحته. وأكد ديان على أن السادات سيقتنع بخطة الحكم الذاتي، بشرط أن يكون حكماً ذاتياً كاملاً مائة بالمائة. ولكن وايزمان لم يعتبر الخطة التي كانوا يقترحونها حكماً ذاتياً تاماً وكاملاً. حيث قال: إنه عن طريق القيود والصلاحيات التي فرضوها، فإن بيجن والآخرين اختزلوا خطة الحكم الذاتي وحولوها إلى صورة مشوهة لحكم ذاتي فريد في نوعه".

وجذبت قمة الإسماعيلية اهتمام وسائل الإعلام العالمية بدرجة كبيرة، ومن بينهم مائة مراسل من إسرائيل وحدها. ولكن كان الجو المخيم على القمة أبعد ما يكون عن التجانس والانسجام. فقد كانت المواجهة المباشرة بين الوفدين الرفيعي المستوى مصحوبة بعدد لا حصر له من مواقف سوء الفهم وحتى تبادل الإهانات. فقد كان المصريون ساخطين بسبب المستوطنات الجديدة التي بدأ الإسرائيليون بهمة ونشاط في بنائها في رفح. ولم يكن مصير المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في سيناء قد تقرر بعد، وبدا هذا للمصريين على أنه محاولة فجة للغاية لمواجهتهم بالأمر الواقع. أما بالنسبة للإسرائيليين فقد بدا أن العاملين مع السادات لم يشاركوه التزامه بالسلام، وأنهم كان يضعون العراقيل على نحو متعمد في الطريق. ونظر المصريون إلى بيجن نفسه على أنه العقبة الرئيسية أمام التقدم. حيث نرى بطرس بطرس غالي – وزير الدولة للشئون الخارجية في مصر – وقام بتضمين كتابه المسمى "طريق مصر إلى القدس" بعض الانطباعات عن الوفد الإسرائيلي في الإسماعيلية، حيث قال: "إن شخصية بيجن المتحجرة كانت بادية في كل كلمة ينطقها وفي كل حركة قام بها. هذا الرجل الذي كان رجل دولة وسياسي – كان مولعاً بالحرب، وأصابني بالخوف لكونه خطر على السلام وعلى عملية السلام. ومن ناحية أخرى، فإن وايزمان – الذي كان رجلاً عسكرياً عظيماً – قد سحرني بأسلوبه الجذل وحضوره الذي خفف من سخونة الجو. وكان ديان رجلاً لا يمكن توقع تصرفاته. ففي لحظة تجده متغطرساً وعنيفاً؛ وفي اللحظة التالية تراه وهو يقترح حلولاً خلاقة، ويدفع بالعملية إلى الأمام".

طرح بيجن مقترحاته للسلام، وأفاد السادات بأنها غير مقبولة وأن مصر ستقدم مقترحات مضادة. وأصر على انسحاب إسرائيلي شامل، وعلى حق تقرير المصير للفلسطينيين، وعلى سلام غير منفصل وكان بيجن والسادات يقفان على طرفي نقيض، وزاد التوتر بينهما على نحو مستمر. ولم يستطع مساعدوهما وضع بيان رسمي متفق عليه، ولذلك فقد جرى الإدلاء ببيانين منفصلين في المؤتمر الصحفي. حيث جاء في

أحدهما: "إن الموقف المصرى يتمثل فى وجوب قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة". وجاء في الأخر : إن الموقف الإسرائيلي يتمثل فى إن الفلسطينيين العرب المقيمين فى يهودا والسامرا وقطاع غزة يجب أن يتمتعوا بحكم ذاتى".

وكان الإنجاز الوحيد لقمة الإسماعيلية هو موافقة السادات على إقناع بيجن بإنشاء فريقي عمل – أحدهما للمسائل السياسية والمدنية، والأخر للمسائل العسكرية. وكانت اللجنة السياسية سوف تجتمع فى القدس مع تناوب وزيرى الخارجية المصرى والإسرائيلى لرئاستها، بينما كانت اللجنة العسكرية ستجتمع في القاهرة مع تبادل وزيرى الدفاع فى البلدين الجلوس على مقعد رئاستها.

وفي الثامن والعشرين من ديسمبر، عقد الكنيست مناظرة سياسية. وقدم بيجن تقريراً عن محادثاته في واشنطن ولندن، وعن اجتماع القمة فى الإسماعيلية. وقرأ النص الكامل لخطته الخاصة بالحكم الذاتي للفلسطينيين العرب، وعرض مسودة لمقترحاته الخاصة بالسلام مع مصر. وفي نهاية المناظرة حول بيان رئيس الوزراء، جرت الموافقة على خطة الحكومة للحكم الذاتي وعلى المبادئ الأولية للسلام بين مصر وإسرائيل وذلك بأغلبية ٦٤صوتاً مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٤٠عن التصويت. ولم تأت المعارضة الصاخبة لاقتراح الحكومة من المقاعد التي يحتلها حزب العمل، ولكنها جاءت من جانب أعضاء الحزب الحاكم. وبالرغم من ذلك، فقد أصبح بيجن الآن يمتلك تصديقاً من البرلمان ورئاسة الوزراء على خطته للسلام. وكان يستطيع محاكاة نموذج شارل ديجول فى إعطاء ظهره لحزبه والانطلاق وفقاً لقناعته. ومع ذلك فقد كان بيجن يفتقد شجاعة المضي قدماً فى قناعاته السلمية. ونتيجة لمواجهته وجد تمرداً علنياً من داخل حزبه وتحديا عنيدا من جانب حركة جوش أمونيم من أجل بناء المزيد من المستوطنات فى سيناء، لجأ بيجن إلى البلاغة الخطابية القومية تلك التى كان أستاذاً من أساتذتها فى الماضى، وبدأ فى وضع تعديلات على خطته للسلام وذلك بطريقة تتجه نحو تقليص أكثر فأكثر للمصداقية الضئيلة التي يتمتع بها في عيون العرب. وقال بأنه لم ينو أبداً السماح بوضع المستوطنات الموجودة فى سيناء تحت السيطرة المصرية. وأنكر أيضاً أى نية فى التخلى عن المطارات الإسرائيلية في سيناء. ثم جاء من العدم بتصريح يقول أن القرار ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة. وهكذا، فإنه قد صادر من الناحية العملية أى نتيجة يمكن للجنتين المنعقدتين فى الإسماعيلية أن تصلا إليها من خلال المفاوضات.

افتتحت اللجنة السياسية أعمالها فى القدس فى السابع عشر من يناير ١٩٧٨، وكانت النتيجة إخفاقاً أخر. وكان يرأس الوفد المصرى محمد إبراهيم كامل، وزير الخارجية المعين مؤخراً خلفاً لإسماعيل فهمي الذى استقال احتجاجا على مبادرة السادات

للسلام. وجرى تحقيق بعض التقدم في اليوم الأول، ولكن خطاباً ألقاه بيجن على مائدة العشاء تكريماً لمحمد إبراهيم كامل أدى إلى تعكير الأجواء. فقد بدأ بيجن بقوله : "إن وزير الخارجية المصري كان لا يزال صغيراً جداً عندما ابتلى اليهود بالهولوكوست على يد النازي، ولذلك فإنه لا يدرك الحاجة الملحة لهم للعودة إلى أمان وطنهم التاريخي". ثم أصبحت نبرته أكثر ضراوة فقال : "لقد تمتع العرب بحق تقرير المصير في ٢١ بلداً عربيا لمدة طويلة جداً. فهل من الكثير على إسرائيل أن يكون لها بلد من بين ٢١بلداً ؟ لا، إنني أعلنها بأعلى صوت، لا للانسحاب إلى خطوط عام ١٩٦٧، لا لتقرير المصير للإرهابيين". وفي وقت لاحق من تلك الليلة، اتصل كامل هاتفياً بالسادات وأبلغه بأن بيجن يقف عائقاً أمام القيام بمفاوضات هادفة. مما أدى بالسادات إلى إصدار الأمر لكامل ورجاله بحزم حقائبهم والعودة إلى مصر. في الوقت الذي استمرت فيه اللجنة العسكرية في مناقشاتها في القاهرة تحت رئاسة عيزرا وايزمان ونظيره المصري اللواء عبد الغني الجمسي. وكانت الأجواء في القاهرة أكثر هدوءً ومودةً بكثير مما هي في القدس. وأقام وايزمان علاقات شخصية حميمة مع القادة المصريين، وخصوصاً السادات. ولكن لم يتم التمكن من إحراز تقدم حقيقي بعد تعليق المفاوضات السياسية. وكانت هاتان اللجنتان تمثلان المحاولة الجادة الأخيرة لعقد مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل. وبالتالي كان على الأمريكيين التدخل لمنع انهيار مبادرة السادات للسلام. وفي لقاء له مع مجلة أكتوبر المصرية الأسبوعية، هاجم السادات إسرائيل بعنف، وقال أنه فقد الأمل في أن يتمكن من التوصل إلى اتفاق معها حول أسس السلام. وأن إسرائيل لا تقل أبداً في تعنتها عن أي دولة من دول الرفض مثلها مثل سوريا.

وأن إسرائيل قد زرعت الشوك ولن تجني سوى الشوك. وأنه بزيارته للقدس أعطى إسرائيل الأمل في السلام والأمن والشرعية، ولكنه لم يحصل على شئ في المقابل. إنه لم يغامر فقط بمستقبله السياسي، ولكن أيضاً بحياته، إلا أنه كان يؤمن بأنه بعمله هذا وضع نهاية للصراع العربي الإسرائيلي. ومع ذلك فإن، إسرائيل ترفض الموافقة على مبادئ السلام التي اقترحها، والتي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان والاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم. وأنها لو وافقت على ذلك، فإنها سوف تحصل على اعتراف العرب بها وكذلك على علاقات طبيعية مع جيرانها. ولكنه أضاف ببساطة أن علي إسرائيل أن تختار بين الأرض والسلام. وليس هناك طريق وسط.

لقد فشل السادات في إدراك أهداف بيجن الحقيقية وطموحاته. وكما لاحظ إلياهو بن اليسار، فإن بيجن كان قد وضع لنفسه هدفاً طموحاً ولكن في الاتجاه المعاكس. وأراد

إبعاد مصر عن دائرة الحرب وكان مستعدا لدفع ثمن باهظ مقابل ذلك. ولكن لم تكن لديه النية فى جعل هذا الثمن يتضمن أى أرض أكثر من شبه جزيرة سيناء. وبينما اعتبر السادات رحلته إلى القدس بمثابة الزلزال، فإن بيجن قد نظر إليها من منظور أكثر عملية. ومقولة السادات المكررة فى معظم الأحيان بأن الحاجز النفسى يمثل حوالى ٧٠٪ من الصراع العربى الإسرائيلى و٣٠٪ فقط متروكة للتفاوض بعد زيارته. لقد كان بيجن سياسياً متشددا ولم يكن مستعداً لأن يعطى أصولاً ملموسة مقابل مبادرة – مهما كانت رائعة – تهدف إلى كسر الحواجز النفسية. وكان تقييم بن اليسار يتمثل فى أن السادات قد فشل فى سبر غور الإسرائيليين وفهم مدى خوفهم مما اعتبروه تصميماً عربياً على عدم السماح باستقلال يهودى فى الشرق الأوسط: "إن السادات لم يفهم مدى ممانعة الأغلبية العظمى من الإسرائيليين للتخلى عن "الحائط الحديدى"، سواء كانوا على دراية بتعبير جابوتنسكى هذا أم لا. والأرض هى أيضا جزءًا من هذا "الحائط الحديدى".

اكتنفت السادات حالة من اليأس. بسببها توجه فى الثالث من فبراير إلى الولايات المتحدة ولجأ بصورة مباشرة إلى مساندة كارتر. ولم يستطع كارتر – الذى شارك السادات سخطه على الخط المتشدد الذى يتبعه بيجن فيما يتعلق بسيناء والضفة الغربية – إلا أن يكون أكثر تعاطفاً وتأييداً. وكانت زيارة السادات بمثابة انتصار إعلامى أيضاً. حيث أثار تعاطف الجمهور الأمريكى، وعملت أيضاً على إقناع بعض الزعماء اليهود بأن بيجن رجل لا يحتكم للعقل. وتوجه بيجن إلى واشنطن فى الواحد والعشرين من مارس لمحاولة موازنة تأثير زيارة السادات. وتأخرت زيارته بسبب قيام مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين فى الحادى عشر من مارس بالهجوم على أتوبيس إسرائيلى على طريق حيفا – تل أبيب الساحلى، مما أدى إلى مقتل خمسة وثلاثين من الركاب وجرح واحد وسبعين آخرين. وردت إسرائيل على ذلك بشن عملية الليطانى حيث قامت قوة عسكرية كبيرة من جيش الدفاع الإسرائيلى بتمشيط جنوب لبنان كله وحتى نهر الليطانى وذلك لإبادة قواعد منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تكن هذه الحملة واحدة من العمليات العسكرية الأكثر نجاحاً للجيش الإسرائيلى. فقد فر معظم مقاتلى منظمة التحرير إلى الشمال، وتحمل السكان المدنيين وطأة الغزو الإسرائيلى، وجرى تدمير القرى، وارتكاب بعض جرائم الحرب، وفر آلاف المدنيين المسالمين من بيوتهم فى ذعر.

وعند وصول فريق بيجن إلى واشنطن أثير الكثير من الأسئلة حول نطاق وهدف ووسائل العملية الإسرائيلية فى جنوب لبنان. ونظر الأمريكيون إلى العملية على أنها رد فعل مبالغ فيه على المذبحة التى وقعت على الطريق الساحلى، ولها تأثيرها على عملية السلام.ولقد كان تحقيق السلام هو البند الرئيسى فى جدول أعمال اجتماع كارتر –

بيجن. وأعاد كارتر إلى الأذهان أن هذه هى الزيارة الثالثة لبيجن إلى واشنطن. وأنه كان يملأه الأمل فى السابق، أما الآن فقد ويخ بيجن لرفضه التخلى عن المستوطنات الموجودة فى سيناء، ورفضه التخلى عن السيطرة السياسية على الضفة الغربية، ورفضه منح الفلسطينيين الحق فى الاختيار بعد فترة خمسة أعوام بين الانضمام إلى الأردن أو الانضمام إلى إسرائيل أو البقاء على الوضع الراهن. وتذكر ديان ذلك قائلاً : "على الرغم من أن كارتر قد تحدث بأسلوب رتيب فاتر،إلا أن الغضب الشديد كان يترائى فى عينيه الزرقاوين الباردتين، وكانت نظراته السريعة تتسم بالحدة. كان تصوره لموقفنا صحيحاً بصفة أساسية، ولكنه لم يستطع التعبير عنه بشكل أكثر عدوانية". وقد اعترف بيجن فيما بعد بأن هذه كانت واحدة من أصعب اللحظات فى حياته. وعاد بيجن إلى الوطن فى حالة من الصدمة، والاتهامات الأمريكية تطن فى أذنيه.

لقد كان الضغط الأمريكى على بيجن ضغطاً صارماً لا يلين. فبعد قليل من عودته إلى الوطن، أرسل الأمريكيون وثيقة رسمية تتضمن قائمة من الأسئلة عن مستقبل الضفة الغربية وغزة في نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية. وكان بيجن- الذى أضيفت مشاكله الصحية إلى مشاكله السياسية - غير قادر على صياغة رد له على هذه الأسئلة، وذلك حتى النصف الثانى من شهر يونيو. وكان رده - من حيث الجوهر - هو أن إسرائيل لن تكون مستعدة بعد الخمس سنوات لمناقشة مستقبل الأراضى أو مسألة السيادة عليها، ولكنها سوف يكون فى استطاعتها فقط مناقشة "طبيعة العلاقات المستقبلية" بينها وبين سكان هذه الأراضى. ولم يوافق مجلس الوزراء حتى على هذه الصيغة المراوغة إلا بعد جدل عنيف.

وفى السابع عشر من يوليو، انطلق ديان حاملاً معه هذا القرار إلى الاجتماع الذى عقد فى ليدز كاسيل بإنجلترا مع محمد إبراهيم كامل وسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى. وقدم كامل وديان الأوراق الخاصة بموقف بلديهما، ولكن محاولة عبور الهوة بينهما انتهت بالفشل. وأبدى ديان - الذى لم يكن يحمل تفويضاً من مجلس الوزراء - وجهة نظره الشخصية بأنه إذا تم قبول اقتراح إسرائيل المتعلق بحكم ذاتى فلسطينى، فإن إسرائيل سوف تكون مستعدة فى نهاية الخمس سنوات لمناقشة مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة. وكان بيجن يشعر بالاستياء من ديان لتجاوزه لسلطاته، ولكنه بالرغم من هذا - خاض بعض الصعوبات من أجل تأمين وضمان موافقة مجلس الوزراء على الصيغة الجديدة. ولم تكن الصيغة الجديدة إلا ورقة توت لستر عورة إسرائيل، ولأنها كذلك، فقد رفضها السادات. وفى السابع والعشرين من يوليو، أمر السادات بمغادرة الإسرائيليين المشاركين فى اللجنة العسكرية بالقاهرة. وكان الأمل الوحيد الباقى لديه

لإنقاذ مبادرته للسلام يتمثل في الضغط الأمريكي على إسرائيل.

وفي أوائل شهر أغسطس، قام سايروس فانس بزيارة كل من مصر وإسرائيل من أجل الوصول إلى حل للأزمة. وحمل معه دعوة لاجتماع قمة بواشنطن على مستوى رؤساء الحكومات - كارتر والسادات وبيجن. وقبل السادات بابتهاج ودون أية شروط مسبقة دعوة الرئيس كارتر للحضور إلى المنتجع الرئاسي في كامب ديفيد بولاية ميريلاند. ولم تكن لديه أى طلبات خاصة بالتزام إسرائيلي مسبق بانسحاب شامل أو بتقرير المصير للفلسطينيين، ولكنه كان يتوقع مساندة كارتر له في تقدمه بهذه المطالب في كامب ديفيد. وعبر السادات عن وجهة نظره بأنه وبيجن يملكان السلطة ليس فقط للمناقشة ولكن أيضاً لإتخاذ قرارات فوريه باسم حكومتيهما، وأن كل منهما جاء بمستشاريه الثقاة معه.

ولقد قبل بيجن أيضاً الدعوة بدون أية شروط مسبقة. وعلى الرغم من أنه كان لا يزال هدفاً للهجوم العنيف من جانب المتشددين في حزبه بسبب تقديمه لتنازلات أكثر من اللازم، إلا أن المناخ في بلده تحول إلى الاتجاه المعاكس كنتيجة لنجاح السادات في كسر الحاجز النفسي الشهير. وحدث في بدايات شهر مارس أن قامت مجموعة مؤلفة من حوالى ٣٥٠ من ضباط الاحتياط بالتوقيع على خطاب مفتوح يحثون فيه رئيس الوزراء على بغيي أولوياته وقبول مبادلة السلام بالأرض. وعلى أثر هذا الخطاب ظهرت في إسرائيل حركة جديدة تطلق على نفسها إسم "حركة السلام الآن". وقامت هذه الحركة بتنظيم مظاهرات وتجمعات حاشدة بغرض استعطاف الحكومة وحثها على عدم تضييع الفرصة لتحقيق السلام، ونالت الحركة تأييد ثلاثين من أعضاء الكنيست من ستة أحزاب مختلفة. افتتحت قمة كامب ديفيد أعمالها في يوم ٥ سبتمبر. وفي عشية رحيل الوفد الإسرائيلي إلى واشنطن، نظمت الحركة مظاهرة في الميدان الرئيسي في تل أبيب شارك فيها حوالى ١٠٠ ألف شخص. وكانت بمثابة أكبر مظاهرة سياسية في تاريخ إسرائيل، وتعبير جدير بالملاحظة عن حنين الشعب للسلام.

اتفاقيات كامب ديفيد

ذهب مناحم بيجن إلى اجتماع القمة وهو مستعد أتم الاستعداد حيث صحب معه مجموعة كبيرة من المساعدين والمستشارين، بما في ذلك وزيرى الخارجية والدفاع. وكان هو ومستشاريه كلهم ذوى آراء أكثر براجماتيه ومرونة من آرائه. ودل تشكيل الوفد والعدد الكبير من الخبراء فيه إلى أن بيجن أراد نجاح المؤتمر. ودل على ذلك أيضاً حقيقة أنه أقنع مجلس الوزراء بمنح السلطة للفريق الوزارى لاتخاذ قرارات فورية بدون الحاجة إلى العودة إلى أى مرجع. لمعرفته أن هناك قرارات صعبة لابد من اتخاذها، ولو أراد تجنب اتخاذ مثل هذه القرارات، لكان لم يطلب من مجلس الوزراء تفويضه سلطاته. وبالرغم من ذلك،

كان لبيجن فى نفس الوقت خطوطه الحمراء. ولم يكن مستعداً بأى حال من الأحوال قبول حل وسط فيما يتعلق بوضع القدس. وهناك خط أحمر ثان تمثل فى ادعائه السيادة على الضفة الغربية: أى لم يكن ليقبل بحل وسط حول هذا الادعاء. وكان هناك خط أحمر ثالث يتعلق بنوعية السلام: أى لا انسحاب كامل من سيناء بدون سلام كامل مع مصر. باختصار، ذهب بيجن إلى كامب ديفيد للعمل من أجل السلام، ولكن كان يتحتم على ذلك السلام أن يكون من النوعية التى أرادها بيجن - سلام يضمن تحقيق حلمه بإسرائيل الكبرى.

وأدلي موشية ديان بالرؤية العامة التالية لمسار مؤتمر كامب ديفيد وللعلاقات بين بيجن والأعضاء الآخرين فى الوفد الإسرائيلى، حيث قال :

"لقد دام مؤتمر قمة كامب ديفيد ثلاثة عشر يوماً، من الخامس من سبتمبر ١٩٧٨ وحتى السابع عشر منه. وبرهن على كونه المرحلة الحاسمة والأكثر صعوبة والأقل مسرة فى مفاوضات السلام المصرية - الإسرائيلية. وكانت الخلافات كثيرة جداً وواسعة وجوهرية بين المواقف التى تبناها كارتر والسادات وبيجن، وكان على الأطراف الثلاثة حل أزمات نفسية وأيديولوجية مؤلمة من أجل التوصل إلى اتفاق. وكان هذا يعنى التخلى عن وجهات نظر تقليدية دامت لسنوات طويلة، والتطلع إلى اتخاذ مواقف جديدة.

ولقد اتصفت المجادلات بالحدة والعنف بيننا وبين المصريين وكانت أكثر من ذلك مع الأمريكيين. وللأسف، فحتى المناقشات التى دارت داخل وفدنا الإسرائيلى لم تكن هادئة دائماً. وكانت هناك أوقات كنت أضغط فيها على أسناني وقبضتى لكى أتمكن من منع نفسى من الانفجار. لم يكن هناك أحد ينازع بيجن حقه - كرئيس للوزراء وكرئيس لوفدنا - في كونه الحكم الأخير والمرجع المعتمد فى موقف إسرائيل من كل الأمور المطروحة للمراجعة.ولكن لم يكن أحد منا ميالا لقبول آرائه التى بدت لنا متطرفة وغير معقولة. ولم نكن على طرفى نقيض دائما، فالحقيقة أنه كانت لنا آراء متطابقة فى معظم المسائل.ولكن فى الحالات التي كنت لا أتفق فيها معه وكنت أناقش مقترحاته، كان يغضب، وكان يرفض أى اقتراح لم يرق له وكأنه سوف يتسبب فى إلحاق الدمار بإسرائيل.

على الجانب الإسرائيلى كان بيجن يتصف بالعناد، بينما كان وفده يتمتع بالمرونة بالتساهل. وكان شكل المفاوضات على الجانب المصرى على العكس تماما : فكان السادات يتصف بالمرونة.بينما كان وفده يتسم بالتشدد، وقد كان السادات يلجأ إلى استغلال هذا السلاح عند أى مواجهة بينه وبين الأمريكيين والإسرائيلين. وكان حسن التهامى الرجل المقدس، والمدافع عن الأخلاق هو العضو الأكثر غرابة فى الوفد المصرى.

فقد تحول التهامي الذى كان ضابطا سابقا بالجيش إلى متصوف غامض، يعتقد بأنه يتلقى الوحي في الحلم من النبي مباشرة. واعتبر نفسه نوعاً ما من "صلاح الدين" المصرى، ملقاة على كاهله تبعة استعادة القدس والدفاع عن الإسلام.وكان السادات يتبسط معه ويستمتع بصحبته، ولكن المسئولين المصريين الآخرين كانوا يرون أنه مجنون. وقام التهامي بتوزيع قطع من العنبر على زملائه، وقال لهم ضعوها في أكواب الشاي، لأنها كانت ستعطيهم القدرة على مواجهة الإسرائيليين. وقام بعضهم باستخدام هذه المادة ذات الرائحة الكريهة والمستخلصة من أحشاء حوت العنبر.ولكن بطرس بطرس غالي رفض هذا العرض.

ومع مرور الأيام، بدت كامب ديفيد أكثر فأكثر كمعسكر اعتقال.ومن أجل الترويح عن ضيوفهم، قام الأمريكيون بتنظيم زيارة لهم إلى المتنزه العسكرى الوطني في جيتسبرج، ذلك المكان الذى شهد واحدة من المعارك الهامة أثناء الحرب الأهلية الأمريكية.وفي أثناء سيرهم على الأرض التي شهدت المعركة، وجد بطرس غالي نفسه بين موشي ديان وحسن التهامي. وسأل التهامي وزير الخارجية الإسرائيلي قائلا له : هل أنت المسيخ الدجال ؟ ولكنه لم يتلق أي رد. ثم أعلن التهامي بعد ذلك عن أنه قد عقد النية على دخول القدس على صهوة حصان أبيض، وأن يتولى منصب حاكم المدينة. وابتسم ديان بأدب ولكن لم يصدر منه أي تعليق، وكان هذا هو ما عزز من أوهام وضلالات التهامي.

لقد كانت المناقشات في الأيام الخمسة الأولى من كامب ديفيد تدور في دوائر مفرغة وتنتهي بإخفاق تام. وقدم بيجن بعض التنازلات بعيدا عن السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية. وفي العاشر من سبتمبر، طرح الأمريكيون وثيقة ما كأساس للاتفاق النهائي، ولكن الأمر تطلب ثلاثة وعشرين مسودة من أجل التوصل إليها. وتقدم الإسرائيليون باقتراح مضاد، ولكنه قوبل بالرفض من جانب الطرفين الآخرين.ومارس كارتر ضغوطا شديدة على بيجن من أجل التخفيف من موقفه في كل مرحلة من مراحل المفاوضات. ولم يدع مجالا للشك في بيان أنه إذا فشلت القمة، فإن المسئولية في ذلك سوف تقع على عاتق بيجن، وسوف يكون لذلك عواقب وخيمة على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. وتعرض السادات أيضا لضغوط قوية من جانب كارتر من أجل إظهار مرونة أكثر، ومن جانب مستشاريه من أجل التمسك بموقفه والإصرار عليه. إلى أن تقدم محمد إبراهيم كامل باستقالته في كامب ديفيد وذلك لأنه شعر بأن السادات تنازل في كل النقاط الهامة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، وأنه جعل مصر معزولة عن العالم العربي.وكان كامل هو ثاني وزير خارجية يستقيل احتجاجا على سياسة السادات. وكانت المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والقدس هما العقبتين الرئيسيتين في المفاوضات. وأراد بيجن

بوضوح الإبقاء على المستوطنات، بما فيها مستوطنة سيناء الجديدة التى كان يخطط للاستقرار فيها بعد اعتزاله الحياة السياسية. ولكن المصريين كانوا مصرين بصلابة على إستعادة كل قدم مربع من أرضهم، واستسلم بيجن فى النهاية. ولكن التنازل تم بشكل أكثر سهولة نتيجة لمكالمة هاتفية من إريل شارون أكد فيها الجنرال السابق المتشدد - وذلك بناء على طلب من وزير الدفاع - أن إخلاء كل المستوطنات والقواعد الموجودة فى سيناء لن يتضمن أية مخاطر أمنية مستعصية. وبالرغم من ذلك، فقد جعل بيجن إخلاء المستوطنات فى سيناء مرهوناً بتصديق الكنيست على ذلك. وكانت الخلافات حول القدس أكثر جوهرية. فقد أراد السادات ضم القدس الشرقية مع الضفة الغربية. وأصر بيجن على كون القدس الموحدة هى العاصمة الأبدية لإسرائيل. وفى السابع عشر من سبتمبر - وهو اليوم الأخير للمؤتمر - وصلت الأزمة إلى ذروتها بقيام الوفد المصرى بحزم حقائبه استعداداً للعودة إلى الوطن. وتمت تسوية الأزمة فى آخر دقيقة عن طريق تبادل الرسائل. حيث قام كل من السادات وبيجن بتسليم كارتر رسائل تعرض موقفهما حول القدس، بينما سلم كارتر السادات رسالة تؤكد استمرار الولايات المتحدة فى معارضة ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل.

وفى السابع عشر من سبتمبر، تم التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد وذلك فى حفل مثير للمشاعر بالبيت الأبيض. وحملت الاتفاقيتان عنوانى : "إطار للسلام فى الشرق الأوسط" و"إطار لإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر" وقد نصت الاتفاقية الأولى فى مقدمتها على "إن الأساس المتفق عليه للتسوية السلمية للصراع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وكل أجزائه". وعالج الإطار المسألة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، ولم يتصور شيئاً أقل من "حل القضية الفلسطينية من كافة نواحيها". وكانت مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطينى هم أطراف المفاوضات التى كانت ستتواصل فى ثلاثة مراحل. كان سيجرى فى الأولى وضع أسس انتخاب "سلطة حكم ذاتى" للمناطق والأراضى، وصلاحيات هذه السلطة سوف تكون محدودة. وفى المرحلة الثانية وبمجرد تأسيس سلطة الحكم الذاتى، سوف تبدأ مرحلة انتقالية. وتقوم إسرائيل بسحب حكومتها العسكرية وإدارتها المدنية، وكذلك سحب قواتها المسلحة وإعادة نشر القوات المتبقية فى مواقع أمنية محددة. وفى المرحلة الثالثة - بعد فترة لا تزيد على ثلاثة أعوام من بداية المرحلة الانتقالية - يتم عقد مفاوضات لتحديد الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة. ويجب على هذه المفاوضات الاعتراف "بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى ومطالبه العادلة".

لقد جرى عن عمد جعل صياغة "إطار للسلام فى الشرق الأوسط" غامضة وذلك

فيما يتعلق بالكثير من المسائل الحساسة بهدف جعل الاتفاق أمراً ممكناً. وبالرغم من ذلك، فقد احتوت على عدد من المبادئ والنصوص التي اعترض عليها بيجن في الماضي. ففي البداية – على سبيل المثال – رفض بيجن ضم القرار ٢٤٢ إلى المقدمة، لأنه يؤكد على عدم مشروعية الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، ولكنه وافق في النهاية على "القرار ٢٤٢ بكل أجزائه". "وكان كل طرف يستطيع تفسيره بطريقته". وكان سحب القوات المسلحة من الضفة الغربية بمثابة تنازل آخر. ومع ذلك، فإن الشطط الأكبر لبيجن عن معتقدات الصهيونية الجديدة وعن مواقف كل الحكومات الإسرائيلية السابقة كان يكمن في اعترافه "بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة". وجرى استخدام ألفاظ ذات دلالات خاصة من أجل إبهام وعدم توضيح مغزى التغير في النص العبري للاتفاقية. وهكذا، فقد تحدث النص الإنجليزي عن الضفة الغربية وغزة، على حين تحدث النص العبري عن يهودا والسامرا وقطاع غزة. وعلى نحو مماثل، ظهرت كلمة "الفلسطينيين" في النص العبري على أنها "العرب الموجودين على أرض إسرائيل". "وكان النص الإنجليزي – بالرغم من ذلك – هو وحده الملزم لكل الأطراف".

وكان تعبير "إطار لعقد إتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر" هو تعبير أقل تعقيداً وتشابكاً. حيث تصور أنه سيتم إبرام معاهدة سلام في خلال ثلاثة أشهر ويتم تنفيذ بنودها في غضون عامين إلى ثلاثة أعوام من توقيعها. وكانت المعاهدة تركز على أربعة مبادئ هي : انسحاب إسرائيلي كامل من سيناء والاعتراف بالسيادة المصرية على هذه المنطقة، ونزع سلاح معظم سيناء، وتمركز قوات الأمم المتحدة لمراقبة نزع السلاح وضمان حرية الملاحة في خليج السويس وقناة السويس، وتطبيع كامل للعلاقات بين مصر وإسرائيل. ونص الجدول الزمني على أن يبدأ سريان التطبيع بعد انسحاب إسرائيل من غرب سيناء. وكان هذا يعني أنه لعامين آخرين كانت إسرائيل ستظل تحتفظ بالسلطة على المنطقة الواقعة إلى الشرق من خط العريش – راس محمد بالإضافة إلى مستوطناتها المدنية، ومعسكراتها الحربية، ومطاراتها.

وعند العودة من كامب ديفيد، جرى استقبال بيجن بمظاهرات تأييد من جانب حركة السلام الآن، ومظاهرات احتجاج من جانب التجمع الوطني. وقامت مجموعة من أنصار حزب حيروت بانتظاره عند أبواب القدس رافعين المظلات السوداء. وكانوا يصيحون قائلين "تشمبرلين" واتهموه بمهادنة أعداء إسرائيل. وقد تركز النقد على تنازله عن كل سيناء وتخليه عن المستوطنات المدنية هناك، وليس على اتفاقية السلام وتطبيع العلاقات مع مصر.

واحتاج بيجن إلى كل مهاراته كسياسي وبرلماني من أجل إقرار اتفاقيات كامب ديفيد. وأدرك أنه إذا سعى نحو موافقة حزبه، فإنه لن يحصل على الأغلبية. ولهذا السبب،

فإنه رفض إجراء مشاورات داخل الحزب وقام بالترتيب لعقد اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٢٤ سبتمبر وإجراء مناظرة في الكنيست في اليوم التالي، بحيث لم يترك أي فسحة من الوقت لعقد اجتماع للجنة الشئون الخارجية والدفاع بالكنيست. ودام اجتماع مجلس الوزراء سبع ساعات. وكان بيجن صريحاً وقوياً في دفاعه عن الاتفاقيات، وهجومه بدون رحمة على الانتقادات وعلى المترددين. وفي نهاية الاجتماع، وافق المجلس على مشروع بيجن بأغلبية كبيرة. حيث صوت أحد عشر وزيراً لصالحه، مقابل صوتين، وامتناع واحد عن التصويت ولم يشارك الوزراء ذوو الاتجاه الديني في تصويت مجلس الوزراء، حيث لم يتح الوقت لأحزابهم لصياغة موقف لها. وأعطى قرار المجلس السلطة لرئيس الوزراء لكي يقترح على الكنيست إصدار قرارا بالموافقة على اتفاقيات كامب ديفيد والتصريح للحكومة بإجلاء المستوطنين الإسرائيليين من سيناء.

وجرى أكثر من مرة مقاطعة خطاب بيجن أمام الكنيست بصيحات الاستهجان والتحدى. حيث قال بيجن: "إننى أحمل إلى الكنيست، ومن خلال الكنيست إلى الأمة أنباء إقامة السلام بين إسرائيل وأقوى وأكبر دولة عربية وأيضاً، في النهاية وبشكل حتمى، مع كل جيراننا". وأتهم المحتجون بيجن بفرض الأمر الواقع على الكنيست، ورفض بيجن هذا الاتهام. وقال: إن الاتفاقية التى جرى التوصل إليها خاضعة لموافقة الكنيست. وأن الكنيست يستطيع إقرارها وبذلك تتحول إلى أساس للمفاوضات نحو إبرام معاهدة سلام مع مصر. أو يستطيع رفضها، وفى هذه الحالة سوف تكون الاتفاقية لا شئ وتصبح باطلة، ولن تكون هناك مفاوضات مع مصر. والأمر متروك للكنيست لكى يقرر. وقام زعيم المعارضة شيمون بيريز بتهنئة رئيس الوزراء بيجن والحكومة "على القرار الصعب الخطير، والحيوى، الذى كان عليهم اتخاذه من أجل ضمان السلام بثمن جرىء كان يعتقد أنه مستحيل بالنسبة لهذه الحكومة". وناشد بيريز أنصاره مساندة الاتفاقية بوصفها أفضل أمل راهن للسلام. وقال إن التصويت ضد الحكومة سوف يجرى تفسيره على أنه رفض لليد المصرية الممدودة بالسلام وكذلك للنصيحة الودية الأمريكية.

قام كل أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضواً بالتصويت في نهاية مناظرة استمرت سبع عشرة ساعة. وكانت النتيجة ٨٤ صوتا لصالح الحكومة مقابل ١٩ ضدها وامتناع ١٧ عن التصويت. وأدلى معظم أعضاء حزب العمل بأصواتهم لصالح الحكومة، ولولا مساندتهم لكان من المحتمل أن يرفض الاقتراح. وكان معظم الذين صوتوا ضد الاقتراح أو امتنعوا عن التصويت من حزب الليكود ومن الحزب القومى الدينى. ومن بين الـ ٨٤ صوتاً المؤيدة، كان ٤٦ فقط من بين صفوف الائتلاف، و٢٩ فقط من أعضاء الليكود البالغ عددهم ٤٣ عضواً وقد امتنع الأعضاء البارزون في الليكود عن التصويت، مثل

إسحاق شامير المتحدث باسم الكنيست، وموشيه أرينز رئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع التابعة للكنيست. وبتصويت الكنيست عليها، دخلت اتفاقية كامب ديفيد إلى حيز التنفيذ. وكان تأييد الاتفاقية في البلد بصورة عامة أكبر وأكثر تحمساً مما كان في الكنيست. وأظهر استطلاع للرأى العام أن ٨٢٪ ممن جرى سؤالهم كانوا فى صالح الاتفاقية.

إن الإنجاز الأكثر إثارة للدهشة فيما يختص ببيجن تمثل بطريقة ما فى تصديقه هو على الاتفاقية التى قدمها أمام الكنيست. ومن المحتمل أن الضغط الأمريكى فى كامب ديفيد قد دفعه إلى القيام بتنازلات أكبر من التى كان ينوى تقديمها، ولكنه لم يتجاوز خطوطه الحمراء. واعتقد كل من موشيه ديان وعزرا وايزمان – اللذان أسهما إسهاماً حيوياً فى نجاح المؤتمر – أن بيجن عاش بقية حياته نادماً على التنازلات التى قدمها فى كامب ديفيد. ولكن أرى ناعور – الذى كان أكثر اقتراباً من الناحية الشخصية والسياسية من بيجن – لم ير أى مظهر من مظاهر ذلك الندم. ووفقاً لناعور، فإن بيجن قد عانى من صراع داخلى طويل حول الاختيار، ولكنه بمجرد أن توصل إلى القرار لم يتردد أبداً فى اقتناعه بأن هذا هو الاختيار الصحيح. إن اتفاقيات كامب ديفيد – بالنسبة للطريقة التى كان يفكر بها بيجن – لم تكن فقط ضرورية لتحييد مصر كدولة نشطة من دول المواجهة، موفراً هكذا سنوات طويلة من السلام والسكينة لإسرائيل، ولكنها أيضاً كانت أفضل ضمان لمنع أى سيادة أجنبية على الجزء الغربى من أرض إسرائيل. واعتقد بيجن أنه بتوقيعه على اتفاقيات كامب ديفيد إنما يكون قد حقق لإسرائيل الهدفين الثابتين لسياسته – السلام ووحدة أرض الوطن.

معاهدة السلام مع مصر

لقد جرى فى كامب ديفيد تحديد فترة ثلاثة أشهر للانتهاء من وضع اللمسات النهائية لمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر. ووعد بيجن والسادات كل منهما الأخر بمحاولة الانتهاء منها فى خلال شهرين، ولكن فى النهاية، استغرق الأمر ستة أشهر لإكمال المفاوضات. وكان منح جائزة نوبل للسلام حافزاً للزعيمين على مواصلة الطريق الذى بدآه. ولكن المعارضة السياسية فى الداخل قللت من المساحة المتوفرة لديهما للمناورة. حيث كان بيجن هدفا للهجوم المتواصل من جانب زملائه فى الحزب. وشعر أن موشيه ديان وعزرا وإيزمان كانا متلهفين أكثر من اللازم على الاندفاع نحو السلام مع مصر بأى ثمن وكان عليه هو كبح ذلك.

وتعرض السادات لهجوم عنيف داخل مصر والعالم العربى بسبب توقيعه على

اتفاقيات كامب ديفيد. وكانت الاتفاقيات وضعت تصوراً لدور الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى فى المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة. ورفض الملك حسين - على الرغم من التوسلات الأمريكية - الاشتراك فى المفاوضات. كذلك فعل فلسطينيو الأراضى المحتلة. وشجبت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات كامب ديفيد وشنت هجوما دعائياً ضد السادات. وجرى عقد اجتماع قمة عربى فى بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨. وأكد قرار قمة الرباط عام ١٩٧٤باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، وهددت القمة بطرد مصر من الجامعة العربية إذا قامت بعقد سلام منفصل مع إسرائيل.

وأدى الكبرياء الوطنى المصرى والغرور الإسرائيلى إلى صعوبة الوصول لاتفاق. وأدرك بعض المفاوضين الإسرائيليين مدى الحاجة إلى عدم إعطاء الانطباع بإملاء شروط المنتصرين. ومع ذلك، فإن البعض الآخر تصرف على أساس انه بما انهم يتنازلون عن سيناء فعلى المصريين تقديم التنازلات فى كل النقاط الأخرى. ولكن المصريين لم يغلب عليهم أى إحساس أو شعور بالشكر والعرفان نحو هذا التنازل الإسرائيلى. وتبنوا وجهة النظر التى تقول أن سيناء هى أرض مصرية وأن إسرائيل استولت عليها بالقوة المسلحة، وأنه يجب على الإسرائيليين إعادتها مقابل السلام. بالإضافة إلى ذلك، لم يشعر المصريون بأنهم قد جاءوا إلى مائدة المفاوضات كأمة مهزومة. فقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالنسبة لهم مصدراً لفخر وطنى عظيم : حيث اخترقوا خط بارليف، وعبروا إلى الجانب الشرقى لقناة السويس، واشتبكوا مع جيش الدفاع الإسرائيلى فى معركة ناجحة. ولم تؤد حقيقة قيام جيش الدفاع الإسرائيلى فيما بعد بقلب المائدة عليهم إلى تغيير هذا الإحساس لديهم. والحقيقة أنهم نظروا إلى الانسحابات الإسرائيلية السابقة من سيناء فى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ على أنها إنجازات سياسية نتجت عن نجاحهم العسكرى.

وفى الثانى عشر من أكتوبر، بدأت فى واشنطن المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة سلام وذلك على مستوى وزراء الخارجية. وكانت المفاوضات طويلة وشاقة ومتقطعة وذلك بسبب الأزمات. وكانت هناك ثلاث عقبات رئيسية أمام أى اتفاق. تمثلت الأولى فى التناقض بين معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ومعاهدات مصر مع الدول العربية، والتى اقتضت أنه إذا ارتبطت مصر بهذه المعاهدات العربية فإنها من المحتم أن تكون فى حالة حرب مع إسرائيل وكانت مصر قد اقترحت صيغة عامة فشلت فى كسب رضا الإسرائيليين. وأرادت إسرائيل إضافة فقرة إلى اتفاقية السلام تنص بصفة خاصة على أن هذه المعاهدة سوف يكون لها الأولوية فوق أى التزامات أخرى لمصر. أما العقبة الثانية فقد كانت هى مسألة الربط بين تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل والمفاوضات المتعلقة

بالحكم الذاتي الفلسطيني حيث أرادت مصر ربط العلاقات الثنائية بالقضية الفلسطينية وذلك من أجل تجنب إعطاء الانطباع بالشروع في إقامة سلام منفصل. ولم تكن إسرائيل على استعداد لجعل معاهدة السلام بينها وبين مصر جزءًا من اتفاقية أخرى. فقد أرادت لهذه المعاهدة أن تكون قائمة بذاتها. وكانت العقبة الثالثة تتعلق بإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء. وكان قد جرى الاتفاق في كامب ديفيد على أن يكون ذلك متزامنا مع انسحاب إسرائيل إلى خط العريش - راس محمد. واقترحت مصر فيما بعد عملية أكثر تدرجاً، تبدأ بتبادل القائمين بالأعمال، وتنتهي ربما بعلاقات دبلوماسية كاملة بعد اكتمال الانسحاب من سيناء. وأصرت إسرائيل على علاقات دبلوماسية كاملة على الفور بعد انتهاء المرحلة الأولى من انسحابها.

ولقد ألقت إسرائيل بحجر عثرة كبير في الطريق بزيادتها ومضاعفاتها للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. وادعى الرئيس كارتر أن بيجن وعده في كامب ديفيد بأن تجميد بناء المستوطنات سوف يستمر حتى اكتمال المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني. ورد بيجن بأنه وعد فقط بتجميده أثناء الثلاثة أشهر المخصصة للتفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة سلام مصرية إسرائيلية، وأن التجميد لا يمنع من توسيع المستوطنات القائمة. وانهارت المحادثات في منتصف شهر نوفمبر، وحزم الوفدان حقائبهما وعادا إلى بلادهما وقام سيروس ڤانس بعدة محاولات لإعادة بدء المحادثات، ولكن بدون جدوى. وفي يناير عام ١٩٧٩ أطاحت ثورة إسلامية بشاه إيران، وكان هذا الحدث مادة لتفكير كلا البلدين. فقد خشي المصريون من أن أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل سوف يؤدي بهم إلى الدخول في صراع مع العناصر الراديكالية في العالم الإسلامي. وبالنسبة للإسرائيليين الذين انقطعت على الفور مواردهم النفطية من إيران، بدا التخلي عن حقول البترول الموجودة في سيناء أمراً محفوفاً بالمخاطر.

وقام الأمريكيون - الذين عانوا من النكسة بسبب سقوط الشاه - بعقد اجتماع ثان في كامب ديفيد في الحادي والعشرين من فبراير ١٩٧٩. وقد قضى مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري وموشيه ديان وزير الخارجية الإسرائيلي أربعة أيام بحثاً عن أرضية مشتركة دون أن يستطيعوا التوصل إلى أي اتفاق. وقرر كارتر السفر شخصياً إلى مصر وإسرائيل في أوائل شهر مارس من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة. وقد اعترف فيما بعد بأن المبادرة الجديدة كانت "محاولة يائسة". وفي يوم السابع من مارس، وصل كارتر إلى القاهرة وسط استقبال حماسي وتوصل إلى تفاهم مع السادات حول عدد من المسائل. وفي القدس، عقد كارتر عدة اجتماعات مع مجلس الوزراء الإسرائيلي ولجنة الشئون الخارجية والدفاع، وألقى خطاباً أمام الكنيست. ولكن الاجتماعات بين كارتر وبيجن كان

يشوبها التوتر ولم تأت بأى نتيجة. ولم يقدم بيجن أى عون وذلك لرفضه التوقيع بالأحرف الأولى على أى اتفاقية بدون تقديمها أولا إلى مجلس الوزراء ثم إلى الكنيست لمناقشتها والتصديق عليها. وفى الثالث عشر من مارس، وقبل قليل من إقدام الرئيس كارتر على إلغاء مهمته، جرى التوصل إلى حل وسط حول كل المسائل الهامة. وطار كارتر مرة أخرى إلى القاهرة لعرض الصيغة الجديدة على السادات. وقابل السادات فى المطار وحصل على موافقته على كل التغييرات. وفى حضور السادات، اتصل كارتر ببيجن للإعلان عن التقدم المحرز.

لقد كانت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بمثابة تنفيذ مفصل للمبادئ التى جرى الاتفاق عليها فى كامب ديفيد. ونصت المقدمة التمهيدية على أن المعاهدة هى خطوة هامة على طريق البحث عن سلام شامل فى الشرق الأوسط وتسوية الصراع العربى الإسرائيلى فى كل نواحيه. ونصت المادة الأولى على وجوب قيام إسرائيل بسحب قواتها المسلحة وإجلاء مدنييها من سيناء إلى الحدود الدولية من أجل السماح لمصر باستئناف ممارسة سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة. على أن تقوم علاقات دبلوماسية كاملة بعد إكمال المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلى. وعالجت البنود الأخرى الترتيبات الأمنية فى سيناء، وتمركز قوات الأمم المتحدة، وحرية الملاحة، والنواحى المختلفة المتعلقة بالتطبيع. وكانت المعاهدة مصحوبة بمذكرة للتفاهم تضمن إمداد إسرائيل بالبترول على مدى الخمسة عشر عاماً التالية، وتضمن لإسرائيل مساندة أمريكا فى حالة حدوث أى انتهاكات، واستمرارها فى الالتزام "بالاستجابة" إلى احتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية وأخيراً وصل خطاب مشترك من السادات وبيجن إلى الرئيس كارتر يتعهدان فيه ببدء مفاوضات الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة خلال شهر من التصديق على معاهدة السلام. وكان الهدف من ذلك هو إخفاء حقيقة أن السادات قد وافق على سلام منفصل مع إسرائيل. إننا فى التحليل النهائى لذلك نجد أن بيجن وصل إلى ما أراده، ألا وهو: اتفاقية سلام مع مصر قائمة بذاتها.

وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى على معاهدة السلام بعد استماعه إلى تقرير من بيجن وديان. بعد ذلك، اتجه بيجن إلى الكنيست للحصول على موافقته على معاهدة السلام وملاحقها والخطابات المصاحبة لها. واشترك كل أعضاء الكنيست تقريباً بما فيهم غالبية الوزراء فى المناقشات التى استمرت لثمانية وعشرين ساعة. وفى الثانى والعشرين من مارس، صدق الكنيست على معاهدة السلام بأغلبية ٩٥صوتاً مقابل ١٨ وامتناع عضوين عن التصويت، وأعلن ثلاثة من الأعضاء عدم اشتراكهم فى التصويت.

وفى اليوم التالى، توجه بيجن إلى واشنطن على رأس وفد كبير ضم فريق التفاوض

وممثلين من الحكومة والمعارضة. وجرى التوقيع على معاهدة السلام فى السادس والعشرين من مارس فى حفل كبير أقيم فى حديقة البيت الأبيض فى حضور مئات الضيوف ومراسلى التليفزيون من كل أنحاء العالم. وألقى كل من كارتر والسادات وبيجن خطاباً أكد فيه على الأهمية التاريخية للمناسبة، وحرصوا على مجاملة بعضهم البعض. حيث أثنى بيجن على كارتر بسبب تفانيه، وعلى السادات بسبب شجاعته التى ساعدت على تغيير مجرى التاريخ.

تم طرد مصر من جامعة الدول العربية عقب إبرامها معاهدة السلام مع إسرائيل. وكان الاتهام الرئيسى الموجه لها هو إنها شقت وحدة الصف العربى وعقدت اتفاقية منفصلة مع العدو. وصحب ذلك خوف من وجود تحالف سرى بين إسرائيل ومصر يكمن خلف بنود المعاهدة، بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعتقد أصحاب نظرية المؤامرة أن مصر سوف تكون القائد السياسى، وأن أسرائيل سوف تكون القائد التكنولوجى، وأن الولايات المتحدة سوف تكون الدعم المالى، وأن هذا الثلاثى معاً سوف يهيمن على منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من العداء العربى الواسع، إلا أن تنفيذ معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر مضى على نحو سلس ووفقاً للخطة الموضوعة. وفى السادس والعشرين من مايو ١٩٧٩، تم إعادة العريش إلى مصر، وجرى فى الخامس عشر من نوفمبر إعادة دير سانت كاترين قبل الموعد المحدد دلالة على حسن النية، وتم فى الخامس والعشرين من نوفمبر تسليم حقول البترول فى علما إلى مصر. وتم فى السادس والعشرين من يناير ١٩٨٠ فتح الحدود بين مصر وإسرائيل، بعد أن قامت إسرائيل بالانسحاب إلى خط العريش – رأس محمد، مما جعل ٨٠٪ من سيناء تعود إلى السيادة المصرية. وجرى فى السادس والعشرين من فبراير إقامة علاقات دبلوماسية، وتبادل السفراء، وجرى رفع العلم الإسرائيلى فوق السفارة الإسرائيلية فى القاهرة. وتحقق أيضاً تقدم كبير فيما يتعلق بإقامة علاقات اقتصادية طبيعية، وخطوط أرضية وجوية للاتصالات، والتسهيلات السياحية. وفى نفس الوقت – بالرغم من ذلك – برزت مشاكل حقيقية فى معالجة موضوع الحكم الذاتى الفلسطينى.

فقد أدار بيجن محادثات الحكم الذاتى بطريقة جعلت من المستحيل تحقيق شئ ما. وكان أول مؤشرات ذلك هو قيام بيجن بتعيين د/ يوسف بورج وزير الداخلية رئيسا لفريق التفاوض الإسرائيلى المؤلف من ستة أعضاء. وكان بورج زعيماً للحزب القومى الدينى، الذى نظر إلى حق إسرائيل فى يهودا والسامرا (الضفة الغربية) على أنه حق وارد فى الكتاب المقدس، وساند الأنشطة الاستيطانية لجماعة جوش امونيم. ولقد كان هناك شئ

ما له دلالة رمزية في إسناد مهمة إجراء المفاوضات حول الضفة الغربية إلى وزير الداخلية وليس وزير الخارجية. فقد فضل بيجن بورج على ديان، وذلك لأن ديان أراد النجاح لمحادثات الحكم الذاتي وكانت له بعض الأفكار الخلاقة حول كيفية المضي بهذه المحادثات إلى الأمام.

وهناك دليل أخر على أن بيجن لم يرد لمحادثات الحكم الذاتي أن يكتب لها النجاح، ويتضح ذلك في التغيير الذى أدخله على خطته التي وضعها من قبل. فقد اعتبر بيجن دائماً أن الحكم الذاتي ينطبق على سكان الضفة الغربية وغزة، وليس على الأرض. ولكنه عندما وضع خطته المتعلقة بالحكم الذاتي، اقترح بقاء مسألة السيادة مفتوحة. حيث تقول الفقرة المعنية : "إن إسرائيل تتمسك بحقها وبدعواها في السيادة على يهودا والسامرا وقطاع غزة. ومع علمها بوجود دعاوى أخرى مضادة، فإنها تقترح - سعيا منها نحو الاتفاق والسلام - ترك مسألة السيادة في هذه المناطق مفتوحة".ومع ذلك - وبعد توقيع معاهدة السلام مع مصر - لم يرغب بيجن في تكرار وإعادة هذا النص، واقترح على مجلس الوزراء صياغة نسخة جديدة. وكان نص النسخة الجديدة كما يلي: في نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية، سوف تستمر إسرائيل في المطالبة بحق السيادة على الأراضي الإسرائيلية. يهودا والسامرا وقطاع غزة. ونصت النسخة الجديدة أيضاً وبوضوح على أن إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية. وأدرك ديان أن الفلسطينيين لن يكون في وسعهم الموافقة على التفاوض على هذا الأساس، وترك الأمر برمته في يد بيجن وبورج. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لديان هي قرار الحكومة بمصادرة أراضي ذات ملكية خاصة وتقع في الضفة الغربية وذلك من أجل إفساح المجال للمتعصبين الدينيين من جماعة جوش إمونيم لبناء مستوطنات جديدة عليها. وفي الثاني من أكتوبر، كتب ديان إلى بيجن رسالة قدم فيها استقالته بسبب اختلافه مع الخط الرسمي حول الحكم الذاتي، ومع الطريقة التي كانت تجرى بها إدارة مفاوضات الحكم الذاتي.

وتولى بيجن بنفسه وزارة الخارجية لمدة ستة أشهر إلى أن قام في أوائل شهر مارس عام ١٩٨٠ بتعيين إسحاق شامير في هذا المنصب الحساس. وكان بين بيجن وشامير خلافات طويلة الامد تعود إلى أيام ماقبل الاستقلال عندما كان بيجن زعيماً لعصابة "أرجون" وكان شامير يقود العصابة الأكثر تطرفاً والتى كانت تسمى "شتيرن". وكان شامير قد عبر مؤخراً عن تحفظاته على سياسة السلام التى تتبعها حكومة بيجن. ولم يكن شامير - وذلك حسب وصفه - مرشحاً طبيعياً لأرفع منصب في وزارة الخارجية، معقل حزب العمل. حيث قال : "لقد كنت معروفاً بأننى من "المتشددين"، رجل أمتنع عن التصويت في عام ١٩٧٨ على اتفاقيات كامب ديفيد، ومرة أخرى في عام ١٩٧٩ عند التصويت على معاهدة السلام مع مصر، ورجل - كما يعتقد الكثيرون - كان من المحتمل

أن يصوت ضد كلا الاتفاقيتين إذا امتلك حرية فى فعل ذلك. ولكن الآن بعد ترشيحى كوزير للخارجية، فان الاتفاقيات والمعاهدة يشكلون الآن حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الخارجية لإسرائيل". إن ما وحد بين بيجن وشامير هو التزامهما الأيديولوجى العميق بوحدة أرض الوطن. وسواء أكان ذلك عن عمق أم لا، فإن تعيين شامير كان رسالة موجهة إلى مصر مغزاها أن زمن التنازلات الإسرائيلية قد ولى. وكان أيضاً إشارة - فى الداخل والخارج - إلى أن البراجماتيه التى أفرزت معاهدة السلام مع مصر فى طريقها للزوال وأن السياسة الخارجية من الآن فصاعداً سوف تتبع القواعد الأيديولوجية للصهيونية الجديدة.

وفى حكومة يقودها بيجن وشامير، أصبح موقف عيزرا وإيزمان حرجاً إلى حد بعيد. وقد استمرت المحادثات المتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى من أجل المحافظة على التواصل بين المسئولين المصريين والإسرائيليين ولكن بدون أى تقدم محسوس. وفى غضون ذلك، قامت شخصيات بارزة من الأراضى المحتلة بتشكيل لجنة للتوجيه والإرشاد الوطنى، كان هدفها الرئيسى هو مكافحة الخطة الإسرائيلية للحكم الذاتى وقيادة النضال من أجل انسحاب إسرائيلى كامل وإقامة دولة فلسطينية. وكان وايزمان ميالاً للتحدث مع أعضاء من اللجنة ومحاولة إقناعهم للاشتراك فى مفاوضات حول الحكم الذاتى. ولكن اللغة التى يتحدث بها مجلس الوزراء الآن كان يصيغها وزراء معارضون لأى حوار مع الوطنيين الفلسطينيين ومساندين لجهود القوميين من جماعة جوش أمونيم الهادفة لبناء المزيد من المستوطنات فى الضفة الغربية حتى إن اقتضى ذلك خرق القانون. ولم يستطع وايزمان الموافقة على إحداث تعديل فى القانون يجعل من الممكن مصادرة الأراضى العربية ذات الملكية الخاصة من أجل إقامة مستوطنات مدنية بما يتعارض مع الاحتياجات الأمنية. ولم يستطع أيضاً الموافقة على قيام الحكومة بتخصيص الاعتمادات المالية لبناء المستوطنات بينما يجرى إجراء تخفيضات فى ميزانية الدفاع. وبحلول شهر مايو عام ١٩٨٠، شعر وايزمان بأنه مضطر لتقديم استقالته من الحكومة احتجاجاً على ما اعتبره تضييعاً لفرصة تاريخية للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى. وفى طريقه للخروج من مكتب رئيس الوزراء، قام وايزمان بنزع بوستر للسلام من على الحائط وتمزيقه. وزمجر قائلاً "لا أحد هنا يريد السلام". وقرن استقالته باتهام مرير للحكومة بأنها لا تبالى بتحقيق السلام. وفى تصويت لاحق فى الكنيست للاقتراع على طلب لسحب الثقة من الحكومة، رفع وايزمان يده مع المعارضة. وقد تولى بيجن وزارة الدفاع وظل محتفظاً بها حتى قيامه بتشكيل حكومته الثانية.

المستنقع اللبنانى
١٩٨١ - ١٩٨٤

لم يقرأ أنور السادات الخريطة السياسية الإسرائيلية بشكل صحيح. رغم أنه كان محقاً فى اعتقاده بأن ليكود بيجن هو فقط الذى يستطيع تحقيق السلام مع مصر، ولكنه لم يكن يدرك أن تجمع العمل هو فقط الذى يستطيع تحقيق السلام مع الفلسطينيين. ونظر السادات إلى بيجن كزعيم قوى يمكن الاعتماد عليه فى منح حكم ذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة. ومن ثم، ساعده بشكل متعمد ضد منافسيه فى حزب العمل وذلك فى التمهيد لانتخابات ٣٠ يونيو عام ١٩٨١، وقام السادات بعقد اجتماع قمة مع بيجن فى شرم الشيخ، التى كانت لا تزال فى أيدى إسرائيل. وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسى الذى أدى إلى حدوث الخلافات بين مصر وإسرائيل، ألا وهو الحكم الذاتى للفلسطينيين، فلم يتم التوصل إلى أى إتفاق فيما عدا الاستمرار فى المباحثات. وقامت الكثير من شبكات التليفزيون بتصوير الزعيمين وهما جالسان فى جو من الاسترخاء فى إحدى الشرفات المطلة على البحر. وحظر القانون الإسرائيلى الخاص بالانتخابات نشر أو عرض هذه الصور فى نشرات الأخبار، ولذلك جرى تضمينها فى الحملة الدعائية لحزب الليكود قبل الانتخابات. وبعد ذلك بثلاثة أيام، قام الجيش الإسرائيلى بشن هجوم مباغت على المفاعل النووى العراقى.

عملية بابليون

كانت "عملية بابليون" هى الاسم الشائع للهجوم الذى شنه سلاح الجو الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى فى العراق بالقرب من بغداد. وذلك بعد ظهر يوم السبت ٧ يونيو ١٩٨١، حيث أقلعت ست عشرة طائرة من قاعدة إيتسيون الجوية فى شرقى سيناء. وكانت ثمانى من هذه الطائرات من طراز إف ١٦ فالكون، تحمل كل واحدة منها ألفى

رطل من القنابل الموجهة بأشعة الليزر. وكانت الثماني الأخرى من طراز إف ١٥ إيجل، تحمل صواريخ جو -جو، وأجهزة للتشويش الإليكتروني، وخزانات وقود إضافية. وبسبب طيرانها على ارتفاع منخفض، تجنبت اكتشاف أجهزة الرادار لها في كل من الأردن والسعودية والعراق. ولم يطلق عليها صاروخ عراقي واحد. واستمر الهجوم لدقيقتين. وتم تدمير المفاعل النووى العراقي المسمى بمفاعل تموز، وعادت جميع الطائرات الإسرائيلية إلى قاعدتها بسلام. وساعدت هذه الغارة الجريئة والذكية حزب الليكود على الفوز في الانتخابات العامة التي جرت بعد ذلك بثلاثة أسابيع وفي ظل منافسة قوية.

وتعرض كل من قرار شن الهجوم وتوقيته للنقد داخل إسرائيل. وعارض شيمون بيريز - زعيم تجمع العمل - الهجوم، قائلاً بأنه كان من الممكن منع العراق من الحصول على أسلحة نووية وذلك بالوسائل الدبلوماسية. وأتهم زعماء آخرون من التجمع مناحم بيجن بأنه أمر بالهجوم عن عمد قبل الانتخابات من أجل تعزيز فرص حزبه الآخذة في التضاؤل. وهكذا، نظرت هذه الانتقادات إلى عملية بابليون على أنها عمل انتخابي. ولكن الحقيقة كانت أكثر تعقيداً من ذلك.

كان مجلس الوزراء الإسرائيلي قد توصل إلى قراره بإعطاء الإذن بالعملية بعد مناقشات طويلة ومنهكة. وكان مناحم بيجن وإسحاق شامير وأريل شارون هم أقوى مؤيدي العملية. فعندما تولى بيجن رئاسة الوزراء، قام إسحاق رابين بإطلاعه على خطط العراق لإنتاج أسلحة نووية، وعلى جهود إسرائيل لإحباط هذه الخطط. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً، ظل بيجن مهموماً بهذه المشكلة. فوجود أسلحة نووية في يد العراق قد أثار في ذهنه شبح هولوكوست أخرى ودمار دولة إسرائيل.

وفي يوم الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٧٨، وقبل وقت قليل من رحلته إلى كامب ديفيد، عقد بيجن اجتماعا لكبار الوزراء والخبراء لمناقشة التطورات في المجال النووى في العالم العربي عموماً والعراق بصفة خاصة. وبدأ بيجن الاجتماع بدعوة مدير المخابرات العسكرية لتقديم تقريره، ثم سأل بعد ذلك الوزراء عن آرائهم. وقد اعتقد كل الوزراء بأنه يجب عدم السماح للعراق بالحصول على أسلحة نووية، ولكنهم لم يستطيعوا الاتفاق على الوسائل التي على إسرائيل اتخاذها لتحقيق هذه الغاية. وكانت هذه الانقسامات لا تزال موجودة حتى لحظة صدور القرار النهائي. واقترح أريل شارون تبني سياسة تنص على أن أي محاولة تقوم بها دولة عربية لإنتاج أو الحصول على أسلحة نووية سوف يجرى اعتبارها مبرراً للحرب. وكان معظم المتحدثين الآخرين غير مستعدين للوصول إلى هذا الحد. وفضلوا الاستمرار في مراقبة التطورات بدون اتخاذ أي قرارات ملزمة. ودعا إيجال يادين،

نائب رئيس الوزراء وزعيم الحركة الديمقراطية من أجل التغيير، إلى التزام الحذر فى معالجة موضوع حساس كهذا، وعارض بشدة فكرة القيام بأى عمل عسكرى ضد المفاعل النووى العراقى. واتفق العديد من الخبراء، ومن بينهم شلومو جازيت مدير المخابرات الحربية وإسحاق حوفى رئيس الموساد، فى الرأى مع يادين. وأشاروا إلى أن المفاعل النووى العراقى لا يزال أمامه شوط طويل قبل أن يبدأ فى العمل، وأنه إلى حين حلول هذا الوقت فإنه لن يشكل أى خطر جدى. واختتم بيجن الاجتماع بقوله أن الخطر الذى يواجه إسرائيل هو خطر لا يستهان به، وبعرض طرق مختلفة للعمل من أجل إبطاء البرنامج النووى العراقى. وهكذا، فبينما كان بيجن يتفاوض مع مصر، كان مهتماً بشكل عميق بالخطر القادم من الشرق. وبعد فترة قصيرة من الحرب العراقية - الإيرانية، هاجمت الطائرات الإيرانية المفاعل النووى العراقى فى العراق، ولكن الخسائر كانت محدودة. واستخلص بيجن من تقارير المخابرات اللاحقة أن إصلاح وإعادة فتح المفاعل لن يستغرق طويلاً.

وفى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٨٠، عقد بيجن اجتماعا للجنة الوزارية للأمن ودعا إليه عدداً كبيراً من الخبراء وعلى الرغم من معارضة معظم الخبراء للقيام بعمل عسكرى مباشر لتدمير المفاعل العراقى، إلا أن رفائيل إيتان رئيس الأركان كان مؤيداً بشدة لمثل هذا العمل. وبدأ أيضاً فى إعداد خطة عملية أوكلت هذه المهمة لسلاح الجو الإسرائيلى. وافتتح بيجن المناقشة بقوله بأن على الحكومة الاختيار بين أحد الشرين: فإما قصف المفاعل العراقى والمخاطرة بردود أفعال عدائية من جانب مصر وبقية العالم، أو الجلوس مكتوفى الأيدى والسماح للعراق بالاستمرار فى جهوده لإنتاج أسلحة نووية. وحبذا هو نفسه الشر الأول، لأن الحرب العراقية - الإيرانية أضعفت العراق وأبطأت برنامجه النووى، وقللت بذلك من مخاطر التسرب الإشعاعى، ولأن صدام حسين إذا كان حقاً يمتلك القنبلة النووية، فإنه ما كان يتردد أبداً كل هذا الوقت فى قصف تل أبيب بها. وتوصل بيجن إلى أن مخاطر عدم القيام بالعمل تفوق مخاطر المبادرة بالقيام به. وأيد شارون بيجن فى ذلك الرأى. وقال مبرهناً على ذلك إن توجيه ضربة ما ضد المفاعل العراقى سوف يكون لها تأثير رادع على الدول العربية الأخرى ذات الطموحات النووية، ولهذا السبب، فإنه لابد من تنفيذ هذه الضربة فى أقرب وقت ممكن. وترأس يادين مرة أخرى المعارضة. وقام بتعديد مخاطر أى عمل عسكرى، بما فى ذلك الرد السوفيتى على هذا، وإيقاف أمريكا شحن السلاح إلى إسرائيل، أوضح أنه ليس مستعداً للمشاركة فى أى مسئولية جماعية عن أى قرار لقصف المفاعل، وطلب طرح الأمر أمام مجلس الوزراء بأكمله.

وفي يوم الثامن والعشرين من أكتوبر، عقد بيجن اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء. وطلب من رئيس الأركان و كبار الضباط الآخرين تقديم تقرير موجز عن برنامج العراق النووي. ثم طرح بعد ذلك وجهة نظره فيما يتعلق بالتهديد النووي الذي يواجه إسرائيل، تلك التي تبلورت فيما بعد بما يعرف بمبدأ أو عقيدة بيجن. ولقد أعطى بيجن كل المستشارين الذين عارضوا العمل العسكري الفرصة لعرض تحفظاتهم. وفي النهاية صوت عشرة وزراء لصالح اقتراح بيجن مقابل ستة عارضوه.

وقد تلت القرار المبدئي بقصف المفاعل النووي العراقي سلسلة من التأجيلات في تنفيذ العملية. ففي الثلاثين من ديسمبر، استدعى بيجن شيمون بيريز زعيم المعارضة وأبلغه بصفة شخصية بالقرار، وأرسل بيريز رسالة سرية مكتوبة باليد إلى بيجن يحثه فيها على تأجيل العملية على الأقل. وتأجلت العملية حتى السابع من يونيو. وعقد بعد ظهر ذلك اليوم اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء في مقر رئيس الوزراء. وتحدث بيجن عن الصراع الطويل الذي كان يحتدم بداخله حول القرار. فلم تكن هناك سابقة في التاريخ العالمي لما هم موشكون على فعله، كما لاحظ هو، ولكنهم كانوا يقومون بذلك من منطلق أن هذا العمل ضروري لإنقاذ شعبهم وأطفالهم من خطر رهيب. وجرى الاتفاق على إصدار بيان فقط إذا أعلن أي مصدر عربي عن تدمير المفاعل.وقام بيجن بإعداد نص البيان.

وفي اليوم التالي، جرى إبلاغ بيجن بأن راديو عمان أعلن عن قيام إسرائيل بإرسال طائرات لمهاجمة أهداف حيوية في العراق. وفي الحال، قرر بيجن إصدار البيان الذي يشرح الأسباب التي دعت الحكومة إلى إصدار الأمر بالهجوم. وكانت الجملة الأخيرة كما يلي: "إننا لن نسمح مطلقاً لأي عدو بإنتاج أسلحة دمار شامل ضد شعب إسرائيل". كانت هذه هي عقيدة بيجن. وقد تضمنت أن تدمير مفاعل تموز لم يكن إجراء استثنائياً بل جزء من سياسة عامة لمنع أي بلد عربي من إنتاج أسلحة نووية. وكان في ذلك تلميح أيضاً إلى نية بيجن في الاحتفاظ الأبدي لإسرائيل بالاحتكار النووي.

لقد جرى استقبال نبأ الهجوم على المفاعل العراقي بعاصفة من الشجب والإدانة من جانب كثير من الدول، بما فيها الولايات المتحدة. وأعلن الرئيس ريجان عن تعليق تسليم صفقة طائرات إلى إسرائيل وعن كونه ينظر في فرض عقوبات أخرى. ورد بيجن بإرسال رسالة شخصية إلى ريجان مملوءة بالإشارات إلى الهولوكوست، حيث جاء فيها: "لقد جرى تسميم مليوناً ونصف من الأطفال بغاز الزيلكلون أثناء الهولوكوست. والآن فإن أطفال إسرائيل على وشك أن يجرى تسميمهم بالإشعاع النووي. لقد عشنا طيلة عامين في ظل الخطر الذي يتهدد إسرائيل من المفاعل النووي في العراق. وكان ذلك سيصبح هولوكوست

جديدة. منعتها بطولة طيارينا الذين ندين لهم بالكثير".

أرسل بيجن رسالة أخرى إلى السادات لتبرير العمل الإسرائيلى، ولكنه لم يستطع حمل السادات على تهدئة ثائرته. فحضوره اجتماع القمة مع بيجن قبل الهجوم بثلاثة أيام جعله يبدو فى أعين العرب كشريك فى عمل إجرامى. وكان حامل رسالة بيجن إلى السادات هو السفير الإسرائيلى موشيه ساسون. وقد استقبل السادات ساسون - الذى يتحدث العربية بطلاقة - فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم ١٠ يونيو فى استراحة المعمورة بالإسكندرية. فى حديقة تطل على البحر المتوسط. وكان هذا الاجتماع بالنسبة للسفير الإسرائيلى هو أكثر الاجتماعات توتراً ودرامية طوال عمله الدبلوماسى كله. وقرأ السادات رسالة بيجن بتأن شديد جداً. وتبع ذلك صمت طويل. ثم ترك السادات غليونه وبدا مستغرقاً فى تفكير عميق. ثم نهض وبدأ يذرع المكان جيئة وذهاباً، وكأنه أسد محبوس فى قفص. وعندما قطع صمته فى النهاية، كان ذلك من أجل أن يقول إن الشىء الأكثر أهمية بالنسبة له هو عملية السلام فى المنطقة وأن الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى أعاد التاريخ إلى الوراء إلى النقطة التى سبقت مبادرته السلمية. وكان هدفه منها كسر الحاجز النفسى ومساعدة إسرائيل على اكتساب صورة بلد يستطيع العرب العيش معه فى سلام. لكن إسرائيل عادت الآن إلى صورتها القديمة المتعجرفة كقوة لا تقهر، وكقوة ذات ذراع طويلة تستطيع بها الوصول إلى أبعد بقعة فى العالم العربى. ومرة أخرى قال السادات: "إننا نواجه نفس إسرائيل الغافلة عما يحدث فى العالم العربى وعما يعتقده العرب فيها".

وقد تنفس ساسون الصعداء عندما طلب منه السادات إبلاغ بيجن أنه عن نفسه سوف يتمسك بقوة بما تبقى من عملية السلام. ثم توقف السادات عن السير وقال وكأنه كان يتحدث مع بيجن: "الله يسامحك يامناحم". وكرر هذه الجملة عدة مرات، مع هز رأسه وهو يقول هذا. وشرح السادات للسفير الإسرائيلى إنه قال لبيجن مراراً: "يا بيجن، احتفظ بصداقة مصر! إن الشعب المصرى سوف يقف بجانبك دائماً إذا فزت بصداقته واحتفظت بها... إنك إذا فزت بصداقة الشعب المصرى فإنك على مدار الزمن سوف تكسب أيضاً تعاطف العالم العربى. إن الشعب المصرى شعب نبيل وودود، وعندما يمنح صداقته لأحد، فإنه لا يسحبها ما لم يحدث شئ رهيب أو كريه جداً" واشتكى السادات من أن الهجوم على المفاعل العراقى زود الاتحاد السوفيتى وسوريا بذريعة للهجوم على مصر و على عملية السلام. واختتم حديثه قائلاً بأن الهجوم على الأشخاص هو شئ مؤلم وخطير، ولكن الأخطر منه الهجوم على عملية السلام.

قلل بيجن من شأن التأثير السياسي والنفسي المحتمل للعملية العسكرية الإسرائيلية على العالم العربي. وكان مأخوذاً تماماً بأمن إسرائيل لدرجة عدم وضع الأحاسيس العربية في حساباته. إن إصراره على تدمير المفاعل العراقي لم تمليه عليه الاعتبارات الانتخابية فقط، كما يدعي منتقدوه، ولكن أيضاً اقتناعه الحقيقي بأن إسرائيل كانت تواجه خطراً مميتاً. فبمجرد أن تمت عملية بابليون بنجاح، فإنه - بالرغم من هذا - سعى نحو تخليصها تماماً من أي منفعة أو استفادة انتخابية. وشن هجوماً على قادة تجمع العمل قائلاً بأن انتقاداتهم - وليس قراره - هي التي تحركها الاعتبارات الانتخابية. وقام حتى باتخاذ خطوة غير مسبوقة بنشره للنص الكامل للخطاب السري للغاية الذي أرسله إليه بيريز. وكانت الرسالة التي أراد نقلها أو تبليغها للجمهور أنه كانت لديه الشجاعة للإقدام على ضرب أعداء إسرائيل البعيدين، بينما سعى متحديه على منصب رئاسة الوزارة إلى إقناعه بالعدول عن ذلك. وقد حظيت العملية بشعبية واسعة لدى الجمهور الإسرائيلي، وتلقى بيجن وزملاؤه الكثير من المدح والثناء عليها.

إن قصف المفاعل العراقي قلب المقاييس لصالح الليكود في انتخابات ٣٠ يونيو ١٩٨١ فقبل العملية بثلاثة أشهر بدا فوز بيريز أمراً مؤكداً. حيث تقدم تجمع العمل بنسبة ٢٥٪ على الليكود في استطلاعات الرأي. ولكن في الانتخابات نفسها، حصل الحزبان على عدد متساو تقريباً من الأصوات. حيث فاز الليكود بـ ٤٨ مقعداً في الكنيست، مقابل ٤٧ مقعداً لتجمع العمل. ازدادت بذلك نسبة تمثيل التجمع من ٣٢ مقعداً إلى ٤٧ مقعداً، ولكن حلفاءه التقليديين أخفقوا بشدة، على حين اختفى من على الخريطة السياسية كل من الحركة الديمقراطية من أجل التغيير والليبراليين المستقلين. عند ذلك، دعا الرئيس إسحاق نافون زعيم أكبر حزب وهو بيجن إلى تشكيل الحكومة الجديدة. وقد نالت الحكومة الائتلافية التي شكلها تأييد ٦١ عضواً من أعضاء الكنيست : ٤٨منهم من الليكود، و٦ من الحزب القومي الديني، و٤ من حزب أجودات إسرائيل، و٣ من حزب تامي، وهو حزب ديني استمد معظم مؤيديه من جماعة اليهود القادمين من شمال إفريقيا. ولأول مرة في تاريخ إسرائيل تتشكل الحكومة الائتلافية كلها من الجناح اليميني للساحة السياسية. ومن الناحية العددية، كانت هذه حكومة ضعيفة ذات أغلبية ضئيلة. ولكن ما افتقدته من ناحية القوة العددية عوضته بشكل أكبر من حيث التماسك السياسي والحماس الأيديولوجي.

وقد عكس تكوين الحكومة أيضاً تحول الثقل السياسي لصالح اليمين. وكانت حكومة بيجن الأولى تضم موشيه ديان وزيراً للخارجية وعيزرا وايزمان وزيراً للدفاع وإيجال يادين نائباً لرئيس الوزراء. ومارس هؤلاء الرجال بشكل فردي وجماعي تأثيراً

مؤدياً للاعتدال وكبح جماح سياسة الحكومة تجاه العالم العربي. ولم يسمح في حكومة بيجن الثانية بترك أي أثر لهذ التأثير الداعي للاعتدال. فقد تولى إسحاق شامير وزارة الخارجية، بينما ألح إريل شارون - الصقر الذى لا يلين - على بيجن لكي يوليه حقيبة الدفاع. ومع وجود هذا الثلاثي في السلطة، أصبحت سياسة إسرائيل الخارجية أكثر ميلا إلى الإجراءات العملية وأكثر عدوانية واتصافاً بالنزعة الوطنية المتطرفة التى لا تعرف الحلول الوسط.

وفي بداية شهر أغسطس، قدم بيجن حكومته الجديدة إلى الكنيست وكانت الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لحكومته تتصف بالفظاظة وعدم التردد. حيث أكدت فيما يتعلق بوضع القدس على كونها "عاصمة إسرائيل الأبدية، وخضوعها بأسرها وبشكل لا يقبل التقسيم للسيادة الإسرائيلية "، "وأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدى لا يمكن التعدى عليه ويتواءم مع حقه في الأمن والسلام". وتعارضت هذه الخطوط مع الاتفاقية التي وقعها بيجن بنفسه في كامب ديفيد. حيث أقر فيها بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ووافق على منح سكان الضفة الغربية وغزة حكماً ذاتياً كاملاً. ونصت هذه الخطوط العريضة في عام ١٩٨١ على أن إسرائيل سوف تدافع عن حقها في السيادة على كل الأراضي الواقعة إلى الغرب من نهر الاردن في نهاية الفترة الانتقالية المتصورة في "إطار السلام في الشرق الأوسط" الذى جرى التوقيع عليه في كامب ديفيد. وهكذا، أصبحت مسألة فرض سيادة دائمة وقسرية على حوالي ١,٣مليون من العرب من سكان الضفة الغربية وغزة سياسة رسمية. وقد اجتمعت عدة عوامل على دحض أى إمكانية لاستمرار عملية السلام من بينها تفريغ مفهوم الحكم الذاتي من أى محتوى سياسي، وبناء مستوطنات يهودية جديدة في مناطق الضفة الغربية الأكثر كثافة سكانية، ومصادرة الأراضي العربية واستبدال ملكيتها، وسياسة اليد القوية المرتبطة بالقمع العسكرى والتي بدأها الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة. وأعلن بيجن وهو واقف عند قبر زائيف جابوتنسكي: إن أرض إسرائيل الغربية هي بكاملها تحت سيطرتنا. ولن يجرى أبداً تقسيمها مرة أخرى. ولن يجرى التنازل عن أى جزء من أرضها لأى حكم دخيل، أو أى سيادة أجنبية.

قام السادات بمحاولة أخيرة لإنقاذ عملية السلام المتداعية وذلك في اجتماع قمة مع بيجن في ٢٦ أغسطس بالإسكندرية. وكان السادات متلهفاً على تمهيد الطريق لرحيل إسرائيل عن الجزء المتبقى من سيناء، وهو الرحيل الذى كان مقدراً له حسب الجدول أن يتم في أبريل ١٩٨٢ واتفق الزعيمان في القمة على البدء مرة أخرى في محادثات الحكم

الذاتي الفلسطيني المتوقفة، وعلى توسيع التبادلات التجارية والثقافية والسياحية بين بلديهما. وكانت هذه محاولة شجاعة من السادات، ولكن إعادة انتخاب بيجن قضت على أي أمل في حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين. وعلى الرغم من أن السادات كان ممانعاً وكارهاً للاعتراف بذلك بشكل علني، إلا أن مبادرته السلمية لم تحقق النتائج التي كان يرجوها. وفي السادس من أكتوبر ١٩٨١ في الذكرى السنوية لحرب أكتوبر، اغتيل السادات على يد ضابط إسلامي أصولي وذلك أثناء حضوره لعرض عسكري بهذه المناسبة. وبعد ذلك بعشرة أيام، توفي موشيه ديان متأثرا بمرض السرطان. وبذلك اختفى المهندسان الرئيسيان لعملية السلام بين مصر وإسرائيل من الساحة في نفس الشهر. وقد حضر بيجن جنازة السادات وقابل خلفه حسني مبارك. حيث أكد مبارك لبيجن أنه لن يتزحزح عن طريق سلفه. وأكد بيجن من جانبه لمبارك أن إسرائيل تنوي التمسك بالتزامها بالانسحاب من سيناء. ولكن كان هناك شعور عام بعدم الارتياح في بعض أنحاء إسرائيل من أن رؤية السادات المتعلقة بسلام شامل في الشرق الأوسط قد رحلت معه.

ضم مرتفعات الجولان

اتجهت إسرائيل خلال الفترة الثانية لبيجن في الحكم نحو إقامة تعاون استراتيجي أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على الرغم من الأزمة التي حدثت بينهما بسبب قيام إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي. وحلت إدارة ريجان الجمهورية التي جاءت إلى الحكم في يناير ١٩٨١، ذات النزعة العالمية التي يتمثل هدفها الرئيسي في محاربة النفوذ السوفيتي، محل إدارة جيمي كارتر ذات النزعة الإقليمية. وحاول الكسندر هيج وزير الخارجية الجديد إيجاد "إجماع استراتيجي" في الشرق الأوسط لمواجهة التوسع السوفيتي. واعتنق كل من بيجن وشارون بشغف – يفوق شغف أي زعيم عربي آخر – فكرة تشكيل جبهة متحدة مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي. وكان أحد الأهداف الأساسية لبيجن بعد وصوله إلى السلطة إظهار أن إسرائيل هي "العون الاستراتيجي" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولم تكن لديه أي موانع أيديولوجية أو سياسية من الوقوف بشكل صريح إلى جانب أحد الأطراف في مواجهة الطرف الآخر خلال الحرب الباردة. بل على العكس، حاول استغلال الخصومة أو المنافسة العالمية بين الشرق والغرب من أجل كسب اعتراف الولايات المتحدة الرسمي بإسرائيل كحليف ومعاون سياسي طبيعي. وتكللت جهوده بالنجاح في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ عندما وقع الجانبان في واشنطن على مذكرة تفاهم حول التعاون الاستراتيجي.

وأهمية المذكرة من حيث الشكل توازي أهميتها من حيث الجوهر. حيث شكلت هذه

المذكرة ولأول مرة مفهوم التعاون الأمريكي الإسرائيلي الاستراتيجي، وجاء فيها: " إن التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل الهدف منه مواجهة تهديد الاتحاد السوفيتي للأمن والسلام في المنطقة ومن جانب القوى الواقعة تحت السيطرة السوفيتية من خارج المنطقة والمتدخلة في المنطقة". وحملت المذكرة عدداً من المزايا لإسرائيل. أولا، أدت إلى إقامة قنوات للتنسيق العسكري والمخابراتي على نحو أوثق. ثانياً، إنها نصت على وضع معدات عسكرية أمريكية في إسرائيل، وعزز هذا من ثقة الإسرائيليين بأنهم لن يكونوا وحدهم في أي حالة طوارئ. ثالثاً، إنها دعت إلى التعاون فيما يتعلق بالبحوث والتطويرات الدفاعية. وأخذت إسرائيل على عاتقها التعاون مع الولايات المتحدة في المواقف الطارئة ووضع كل إمكانياتها في خدمة الانتشار السريع للقوات الأمريكية. ولأول مرة يتم وصف الاتحاد السوفيتي في إحدى الوثائق الرسمية الإسرائيلية بأنه دولة مواجهة، وزادت إمكانية استخدام الجيش الإسرائيلي في مهام غير متصلة بالدفاع عن إسرائيل.

وعندما تكشفت بنود مذكرة التعاون الاستراتيجي هاجم زعماء تجمع العمل الحكومة بسبب دخولها في مثل هذه التعهدات البعيدة المدى بدون أي مناقشة أو تصديق برلماني. وأشاروا إلى أن الولايات المتحدة لم يصدر منها أي التزام بالإسراع بمساعدة إسرائيل في حالة أي هجوم عربي على نحو يتجاوز دورها كضامن في اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. بل بالأحرى إسرائيل هي الملتزمة بمساعدة الولايات المتحدة في أي حالة طارئة في الشرق الأوسط والخليج العربي تكون القوات السوفيتية أو أي قوات حليفة للسوفييت طرفا فيها. ففي حالة وقوع - على سبيل المثال - انقلاب مدعوم من جانب السوفييت في المملكة العربية السعودية، فإن إسرائيل تكون مجبرة على مساعدة الولايات المتحدة حتى وإن لم يكن هناك تهديد مباشر لأمنها.

وإذا كان بيجن هو الأب الأيديولوجي لهذه المذكرة المثيرة للجدل، فإنه أيضاً الرجل الذي أوشك على تدميرها. ففي نهاية شهر نوفمبر، انزلقت قدم بيجن أثناء وجوده بالحمام، وانكسرت عظمة أعلى الفخذ. وعاني بيجن من ألم شديد، وكان عليه البقاء في المستشفى. وفي الأيام التالية، ربما يكون الألم والمسكنات قد أثرا في قدرته على الحكم والتمييز. وأصبحت تصرفاته - على أية حال - أكثر شذوذاً وتهوراً عما هو معتاد. فبينما كان يتعافى في المستشفى، قرر القيام بضم مرتفعات الجولان. وبدا الوضع الدولي مواتياً لذلك. وكانت القوى الكبرى مشغولة بالأزمة التي وقعت في بولندا. ومصر تترقب استعادة بقية سيناء في الربيع التالي. وكانت هناك جماعة ضغط في إسرائيل تقود حملة سياسية هائلة لضم مرتفعات الجولان. وضمت مؤيدين لتجمع العمل، حيث كانت توجد في الجولان

مستوطنات يغلب عليها أنصار التجمع. وكانت هناك انتقادات لبيجن نفسه من جانب التجمع بأنه يفضل الضفة الغربية على الجولان، التى تتصف بالحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الجليل، بينما كان اليمينيون – من حزبه ومن الأحزاب الأخرى – يتكتلون ضد تفكيك المستوطنات اليهودية في سيناء. وألمح بيجن إلى وجود فرصة لدحض وتفنيد الانتقادات الموجهة إليه وذلك من خلال قيامه بتحرك من المرجح أن يجتذب إجماعاً وطنياً واسعاً، ألا وهو ضم مرتفعات الجولان. وجرى إبلاغ وزير الخارجية والدفاع سراً بالخطة. وفى آخر يوم له في المستشفى، استدعى بيجن موشيه نسيم وزير العدل، وأمره بإعداد التشريعات الضرورية خلال ٢٤ ساعة.

وفى اليوم التالى، أى فى ١٤ ديسمبر، استدعى بيجن مجلس الوزراء لاجتماع صباحى فى مقر إقامته. وفوجئ معظم الوزراء عند سماعهم لما كان رئيس الوزراء متلهفاً على قوله. فقد أبلغهم – وهو جالس على كرسي بمسند للذراعين وبقدم متوجعة موضوعة على حامل – بقراره بضم مرتفعات الجولان وتمرير التشريعات الضرورية لذلك من خلال الكنيست فى نفس اليوم. واستلزم هذا الاقتراح غير العادى القيام في يوم واحد بضغط ثلاث قراءات لمشروع قانون سيعمل على مد القانون والسيادة والحكم المدنى الإسرائيلى على منطقة خضعت للاحتلال العسكرى منذ عام ١٩٦٧ وأكد بيجن على ضرورة العمل الفورى من أجل منع الولايات المتحدة والأمم المتحدة من ممارسة الضغوط على إسرائيل.

ووصل بيجن إلى الكنيست على كرسى متحرك لتقديم مشروع قانونه. وقال بيجن بأن مرتفعات الجولان كانت لأجيال مضت جزءاً من فلسطين، وأن قراراً اعتباطياً من القوى الاستعمارية على أثر الحرب العالمية الأولى أدى إلى استثنائها من المنطقة الخاضعة للانتداب البريطانى فى فلسطين. وأن مرتفعات الجولان من وجهة النظر التاريخية هى تبعاً لذلك جزء من أرض إسرائيل. وكان عداء سوريا العتيد لإسرائيل ورفضها لحقها فى الوجود داخل أى حدود هو مبرر آخر لبيجن لطرح مشروع القانون. وفى النهاية، أنكر بيجن كون هذا الضم سيعوق خيار المفاوضات مع سوريا، حيث قال: "وإلى أن يأتى اليوم الذى يمكن فيه التحدث مع أحد ما فى سوريا، فإننى مقتنع بأن هذه الخطوة لن تمنع المفاوضات". وتبنى الكنيست قانون مرتفعات الجولان بأغلبية ٦٣ صوتاً مقابل ٢١ صوتاً. وكان من بين الذين صوتوا لصالح القانون ثمانية أعضاء من تجمع العمل.

شكل ضم مرتفعات الجولان انتهاكا لمبادئ القانون الدولى، وللقرار رقم ٢٤٢، ولاتفاق الفصل بين القوات الإسرائيلية و السورية الموقعة فى مايو عام ١٩٧٤، ولاتفاقيات كامب ديفيد. وشكل أيضا انحرافا عن سياسة كل الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧

والمتمثلة في ترك كل الخيارات مفتوحة أمام تسوية سلمية مع سوريا. وتجمعت عدة أسباب لحث بيجن على الإقدام على هذه الخطوة، وهي أسباب ترتبط بالسياسات المحلية والإقليمية والدولية. فأولاً ومن خلال تأكيد السيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، استطاع بيجن إرضاء و إشباع الحق الإسرائيلي. ثانياً، أنه ربما أراد اختبار التزام حسني مبارك بمعاهدة السلام التي وقعها سلفه، ثالثا، إن تمرير قانون مرتفعات الجولان كان بمثابة رسالة إلى العالم بأسره بأنه لن تكون هناك أي انسحابات إسرائيلية أخرى من الأرض بعد إتمام الانسحاب من سيناء. بمعنى آخر، بضم مرتفعات الجولان، سعى بيجن لوقف أي قوة دفع نحو تسوية أو سلام عربي إسرائيلي شامل، و قد أثار ضم الجولان صيحات احتجاج عالية في كل أنحاء العالم العربي. وجرى اتخاذه كدليل على أن إسرائيل مهتمة بالأرض أكثر من اهتمامها بالسلام. و أدى إلى توتر كبير في علاقات إسرائيل بمصر، ولم يترك مجالاً للأمل في إمكانية تمخض محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني عن أي شيء حقيقي. وفي الجولان نفسها، قام السكان الدروز - و الذين يتصفون في العادة بالهدوء - والذين يقترب عددهم من ١٥ ألف شخص بإثارة الاضطرابات احتجاجا على طلب إسرائيل منهم حمل بطاقة الهوية الإسرائيلية. وردت سوريا بغضب على ضم أراضيها. وقال وزير الدفاع السوري إن القوة هي أفضل رد على القرار الإسرائيلي. و قامت سوريا أيضاً في ١٧ ديسمبر بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن، الذي تبنى بالإجماع قراراً يعيد التأكيد على المبدأ الذي يقول بأن ضم الأراضي بالقوة هو عمل غير مقبول و لا يمكن التسامح إزاءه، ودعا إسرائيل إلى إلغاء قرارها على الفور. وصوت مندوب الولايات المتحدة لصالح هذا القرار.

وكانت تسود واشنطن موجة من الإحباط و الفزع بسبب عدم قيام إسرائيل بالتشاور مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة البعيدة المدى. و أعلنت إدارة ريجان الإيقاف المؤقت لمذكرة التفاهم، و تعليق مبيعات للأسلحة قيمتها ٣٠٠ مليون دولار كان قد تم الاتفاق عليها من قبل. و أستدعى بيجن صموئيل لويس سفير أمريكا في إسرائيل و قرأ عليه بياناً كان أعنف وأكثر بيان بعيد عن الدبلوماسية يلقيه رئيس وزراء إسرائيلي متناولا أمريكا. و قال بيجن مزمجراً بأن الوقف المؤقت للاتفاقية إنما يعني إلغاءها. وقال للويس بأن إسرائيل ليست "ولاية تابعة لأمريكا" أو "جمهورية من جمهوريات دول الموز". وأضاف مشيراً إلى قدمه المستندة على قاعدة العمود بقوله : "إن هذه القدم ربما تكون مكسورة، و لكن ركبتي غير منحنية ولن تنحني".

وفي طريقه للخروج، رأى لويس رئيس الأركان الإسرائيلي ومجموعة من كبار

الضباط وبين أيديهم خريطة. إذ أنهم حضروا لاجتماع لمجلس الوزراء لمناقشة الخيارات المتاحة فى حالة القيام بأى عمل عسكرى من جانب سوريا. وسمع الوزراء المجتمعون إعادة للمحاضرة التى ألقاها رئيس الوزراء على لويس. وعلق بيجن أهمية كبرى على سلوكه المتسم بالتحدى بأن أمر سكرتارية مجلس الوزراء بتسريب نص ما قاله للويس إلى الصحف. فعلى الرغم من أن بيجن كان قد قدم اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة على أنها إنجاز كبير، إلا أنه لم يكن مستعداً أن يطلب من الأمريكيين التمسك بها. والواقع، إنه هو الذى اختار تفسير الإيقاف المؤقت للاتفاقية على أنه إلغاء لها. وكان هناك انطباع لدى سكرتارية مجلس الوزراء بأن بيجن الذى بذل جهوداً كبيرة فى العناية بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية - يرحب الآن بالفرصة السانحة لإعادة التأكيد على حرية إسرائيل فى العمل. وتكشفت دوافع بيجن خلال زيارة لاحقة قام بها إلى البيت الأبيض و ذلك عند توضيحه لمعنى مصطلح "اليهود المتمتعين بالحماية". وكان هذا التعبير يشير إلى اليهود الذين كانوا يتلقون الوعد من النبيل صاحب الأرض غير اليهودى بحمايتهم من الهجوم والإغارة عليهم. حيث قال بيجن، مستشهداً بكلمات جابوتنسكى، «إن الصهيونية قد وضعت نهاية لهذا الوضع المريب». وكان بيجن يؤكد حتى مع أصدقائه على أن الإسرائيليين سوف يتعاملون فقط كأنداد، وعلى أساس تبادل المصالح. ومرت ستة أشهر قبل أن يدعو ريجان بيجن لزيارة عمل لواشنطن من أجل استئناف الحوار الإستراتيجى بين بلديهما. وخلال فترة الاجتماع، قامت الحرب فى لبنان.

خطة إريل شارون الكبرى

كان هناك إتجاهان فى السياسة الإسرائيلية أديا إلى الغزو الواسع النطاق والشامل للبنان فى يونيو ١٩٨٢ وهما: التحالف مع المسيحيين اللبنانيين والرغبة فى تدمير منظمة التحرير الفلسطينية. وساند بيجن بقوة كلا الاتجاهين فى هذه السياسة. فخلال السنوات التى قضاها فى المعارضة،وضع بيجن مفهوماً سياسياً - إستراتيجياً مشابهاً فى بعض الوجوه لمفهوم منافسه العظيم ديفيد بن جوريون. حيث أكد هذا المفهوم على المصالح التى تربط إسرائيل بالدول أو الأقليات غير العربية أو غير الإسلامية فى الشرق الأوسط أو المنطقة المحيطة. وقد احتل مسيحيو لبنان فى هذا المفهوم الواسع مكانة خاصة، حيث كانوا يواجهون - كما يزعمون - خطر الإبادة على أيدى خصومهم العرب والمسلمين. وكان بيجن مصمماً على عدم تكرار أخطاء مؤتمر ميونيخ عام ١٩٣٨ الذى تخلت فيه كل من بريطانيا وفرنسا عن تشيكوسلوفاكيا وتركاها تحت رحمة أدولف هتلر الذى لا يعرف الرحمة. وشبه بيجن إسرائيل بالقوى الغربية، وشبه الموازنة بالتشيك، والسوريين

والفلسطينيين بألمانيا النازية. وشعر بأن على إسرائيل الدفاع عن حلفائها الموارنة. وكان في نفس الوقت متمسكاً بإعلان الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية بسبب الهجمات التى كانت تشنها عبر الحدود انطلاقا من لبنان. وكان الانتقام غير كاف من وجهة نظره، فرأى وجوب إمساك إسرائيل بزمام المبادرة، وتدمير قواعد رجال حرب العصابات في جنوبى لبنان(*)، ودفع حرب العصابات إلى شمال البلاد، إلى أبعد مدى ممكن عن إسرائيل. كان هذا هو المفهوم الأساسى الذى حدد الأهداف التى كان بيجن يأمل فى تحقيقها بغزو لبنان.

ومع ذلك، كان أريل شارون هو القوة الحقيقية المحركة وراء غزو إسرائيل للبنان، والذى كانت أهدافه أكثر طموحاً بكثير وأوسع مدى. فمن اليوم الأول له فى وزارة الدفاع، بدأ شارون فى التخطيط لغزو لبنان. ووضع ما أصبح يعرف باسم "الخطة الكبرى" لاستخدام القوة العسكرية لإسرائيل في تحقيق سيطرة سياسية في الشرق الأوسط. وكان الهدف الأول لخطة شارون هو تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان وتحطيمها كتنظيم سياسى. وكان الهدف الثانى هو إقامة نظام سياسى جديد فى لبنان عن طريق مساعدة أصدقاء إسرائيل الموارنة - وعلى رأسهم بشير الجميل - على تشكيل حكومة تسارع إلى توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. ومن أجل جعل ذلك الأمر ممكناً، كان من الضرورى - الهدف الثالث - طرد القوات السورية من لبنان أو على الأقل إضعاف الوجود السورى هناك بشكل جدى. وفى خطة شارون الكبرى، كانت الحرب فى لبنان تهدف لتغيير الوضع ليس فقط فى لبنان ولكن أيضا فى الشرق الأوسط بأسره، حيث أن تدمير منظمة التحرير الفلسطينية سيؤدى إلى كسر شوكة الكبرياء الوطنى الفلسطينى، ويسهل عملية امتصاص الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل الكبرى. كما إن نزوح الفلسطينيين من لبنان والضفة الغربية إلى الأردن بسبب ذلك سوف يؤدى فى النهاية إلى الإطاحة بالنظام الملكى الأردنى وتحويل الضفة الشرقية إلى دولة فلسطينية. وتوصل شارون إلى أن تحول الأردن إلى دولة فلسطينية سيضع نهاية للضغوط الدولية على إسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية. ولم يكن بيجن مطلعاً على كل نواحى سيناريو شارون والسياسى الجيوسياسى الطموح، ولكن الرجلين كانت تجمعهما الرغبة فى العمل ضد منظمة التحرير الفلسطينية.

كان هناك شخص آخر مؤيداً متحمس للعمل العسكرى ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وهو رافائيل إيتان رئيس الأركان وأعد الجيش الإسرائيلى الخطط المتعلقة بالغزو - والتى أطلق عليها الاسم الكودى "أشجار الصنوبر" - من نسختين، نسخة كبيرة وأخرى صغيرة.

(*) يقصد بهم المقاومة المشروعة فى الجنوب اللبنانى.

حيث جرى إطلاق اسم "أشجار الصنوبر الصغيرة" على استئصال شأفة حرب العصابات من جنوبي لبنان. وتصورت عملية " أشجار الصنوبر الكبيرة" الضغط العسكري المتواصل حتى طريق بيروت - دمشق السريع، وإنزال قوات عن طريق البحر لمحاصرة بيروت في حركة كماشة، وإمكانية إنزال آخر في جونية للالتحام بالقوات المسيحية في الشمال. وكان الهدف النهائي للعملية هو تدمير مراكز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبنيتها التحتية في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك بيروت. وقد جرى أولاً عرض عملية أشجار الصنوبر الكبيرة على مجلس الوزراء في ٢٠ ديسمبر ١٩٨١، وذلك بعد وقت قصير من الإعلان عن ضم مرتفعات الجولان. وكان هذا هو الاجتماع الذي أعلن فيه بيجن عن التعليقات المريرة التي قام بتوجيهها إلى السفير الأمريكي في أعقاب تعليق اتفاقية التعاون الاستراتيجي. وما كاد الوزراء يلتقطون أنفاسهم من أثر الصدمة إلا وفاجأهم مجدداً بتقديمه لخطة شن الحرب على لبنان. وأوضح شارون أن الفكرة لم تكن هي الصدام مع السوريين في مرتفعات الجولان، ولكنها القبض على الفرصة لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية في لبنان. وقال : "إن السوريين إذا بدءوا أي شئ، فإننا سوف نرد في لبنان وننهي المشكلة هناك". ثم قام إيتان مستعيناً بخريطة بعرض الخطة العملية للوصول إلى بيروت وما وراءها. وقد أصيب الوزراء بالذهول من نطاق العملية المقترحة، وتحدث العديد منهم معارضين لها. وفجأة، أنهى بيجن المناقشة بدون طرح الاقتراح للتصويت وذلك عندما أصبح من الواضح أن الهزيمة ستكون من نصيبه وبأغلبية كبيرة.

ولجأ شارون وإيتان - اللذان أدركا استحالة إقناع مجلس الوزراء بالموافقة على عملية واسعة النطاق في لبنان - إلى تكتيك مختلف. بدأ بتقديم اقتراحات لمجلس الوزراء لقصف أهداف لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، متوقعين قيام الميليشيات بالرد بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على مستعمرات إسرائيل الشمالية، وكان هذا سيجبر مجلس الوزراء على الموافقة على إجراءات أكثر عنفاً. وكانت الفكرة هي تنفيذ عملية «أشجار الصنوبر الكبيرة» على مراحل وذلك من خلال التلاعب باستفزازات العدو والرد الإسرائيلي عليها. وحدثت عدة مواجهات في مجلس الوزراء نتيجة لهذه التكتيكات. وعارض الوزراء الذين كانوا ضد شن حرب في لبنان المقترحات الأكثر اعتدالاً المتعلقة بقصف أهداف في لبنان وذلك لأنهم أدركوا النية من وراء هذه المقترحات وما ستؤدي إليه. ولم يجد شارون أي عائق يمنعه من مواصلة استعداداته لشن الحرب أو الاتصال بالموارنة. ولم يكن هؤلاء الموارنة يشكلون مجموعة متحدة، بل كانوا ينقسمون إلى عدة ميليشيات مختلفة يرأسها قادة حرب متنافسون، و تكون الروابط العائلية أقوى وأكثر أهمية من الروابط الدينية.

وكانت الكتائب هي واحدة من هذه الميليشيات، وقد أسسها بيير الجميل في عام ١٩٣٦ على غرار الحركة الشبابية النازية، وكانت تحتفظ بأقوى الروابط مع إسرائيل. وفي يناير ١٩٨٢، قام شارون - بموافقة من رئيس الوزراء - بزيارة سرية لبيروت للاجتماع مع بشير الجميل من أجل تقييم ما هو متوقع من الكتائب في حالة نشوب الحرب. وجرى في هذا الاجتماع ذكر الاستيلاء على بيروت صراحة، ومناقشة تقسيم العمل بين إسرائيل والكتائب. واستقبل بيجن بنفسه بشير الجميل في القدس يوم ١٦ فبراير. وفي هذا الاجتماع، أعلن بيجن أن إسرائيل ستدخل لبنان إذا ما استمرت أنشطة الإرهابيين و في حالة حدوث ذلك فإن قواتها سوف تتقدم إلى الشمال بقدر ما تستطيع.

كانت العلاقة مع بشير الجميل والكتائب علاقة مثيرة دائماً للجدل. وكان لعملاء الموساد - الذين أقاموا هذه العلاقة وتمتعوا بالاتصالات الشخصية معهم - وجهة نظر إيجابية عموماً فيما يتعلق بالإمكانيات السياسية والقدرة العسكرية للكتائب. ومع ذلك، أثارت المخابرات العسكرية الشكوك حول حقائق الموقف في كلا الموضوعين. ومنذ البداية كان خبراء الجيش الإسرائيلي يشعرون بالفتور تجاه هذه العلاقة وتناولوا بشكل منتظم عيوب ومساوئ الكتائب. وعلى عكس الموساد، فإنهم لم يعتبروا الكتائب مصدر قوة لهم، ولم يثقوا في قادتها. وكان ياحوشو ساجاي - مدير المخابرات الحربية - مقتنعاً بأنه وحتى إذا تم انتخاب الجميل رئيساً للبنان، فإنه سيتحول تجاه العالم العربي. وحذر ساجاي بشكل متكرر رؤساءه من أن الجميل يحاول استغلال إسرائيل فقط لتحقيق أغراضه وأنه - نظرا للروابط الوثيقة بين لبنان والعالم العربي - لن يكون قادراً على عقد سلام مع إسرائيل.

وجرى تحذير الوزراء صراحة من جانب أجهزة المخابرات - وذلك خلال اجتماع في منزل بيجن في شهر أبريل ١٩٨٢ - من محاولة تأمين انتخاب بشير الجميل للرئاسة. وفي هذا الصدد، أيد رئيس الموساد الجنرال إسحاق حوفي ساجاي فيما ذهب إليه. وكان كلاهما حذراً من افتراض الترتيب لانتخاب الجميل من خلال المساعي الحميدة للجيش الإسرائيلي، ثم الاستدارة بعد ذلك والانسحاب من لبنان بعد بضعة أسابيع. ولكن العلاقة الشخصية بين شارون والجميل كانت حميمة جداً في هذا الوقت، وكانت خططهما المشتركة قد تقدمت جداً لدرجة عدم المبالاة برأي الخبراء وتحذيراتهم من التدخل في العملية السياسية اللبنانية. ولكن نفوذ الخبراء بدأ في التضاؤل سريعاً عندما وجد الكتائبيون طريقهم بشكل مباشر إلى مزرعة شارون في النقب.

وكان شارون وإيتمان دائماً في انتظار حجة أو مبرر ما لبدء عملية في لبنان. وفي

بداية شهر مارس، عقد بيجن فى منزله اجتماعاً حضره العديد من الوزراء ورئيس الأركان. وفاجأ شارون وإيتان الوزراء باقتراح سبب جديد للقيام بعملية فى لبنان، وكان هذا السبب يتمثل في التزام إسرائيل وتعهدها لمصر بالانسحاب من شرقى سيناء فى ٢٦ أبريل، بما فى ذلك انسحابها من بلدة ياميت وقد قالا بأنه بمجرد اكتمال الانسحاب من سيناء، فإن المصريين قد يقومون بإلغاء معاهدة السلام وأن عملية ما فى لبنان ستكون بمثابة اختبارا لنواياهم. وانقلب كل من إسحاق شامير ويوسف بورج وسيمحا إرليخ على هذا الاقتراح. وقالوا بأن السلام مع مصر وقف على قدميه بمفرده، ومن الواجب عدم ربطه بلبنان.

وتمت المرحلة الأخيرة من الانسحاب من سيناء فى ظل معارضة داخلية قوية. وقاد المعارضة كل من البروفيسير أوفال نعيمان زعيم حزب تحيا القومى المتطرف الصغير وموشيه أرينز عضو الليكود البارز ورئيس لجنة الشئون الخارجية والدفاع التابعة للكنيست. وأراد نعيمان وأرينز وبعض زملائهم إلغاء المعاهدة قبل الموعد المحدد لقيام إسرائيل بسحب قواتها وإخلاء المستوطنات المدنية الواقعة بين خط العريش – رأس محمد والحدود الدولية. وحاولوا إقناع الجمهور الإسرائيلى بأن المصريين – برحيل السادات – سوف ينتظرون إلى أن تصبح سيناء فى يدهم، وبعد ذلك سيرتدون عن اتفاقية السلام مع إسرائيل، وينضمون مجدداً إلى العالم العربى. وقاوم بيجن هذه الضغوط، وبشدة أكبر بعد قيام الرئيس مبارك بالكتابة إليه مؤكداً له مجدداً بأن مصر ستواصل التمسك بمعاهدة السلام وباتفاقيات كامب ديفيد بعد الانسحاب الإسرائيلى.

وكان شارون مسئولا عن الانسحاب بوصفه وزيراً للدفاع. وكان الجزء الأكثر إيلاماً وإشكالية من العملية هو الجزء المتعلق بإجلاء المدنيين الإسرائيليين الذين شيدوا بيوتاً لهم فى سيناء. وتم تقديم عرض تعويضات مالية مجزية لهؤلاء المستوطنين، ولكن الكثيرين منهم رفضوا الرحيل طواعيةً. وتسلل متطرفون سياسيون من بقية البلاد إلى سيناء لإظهار تضامنهم وتخريب الانسحاب. واستمرت مقاومة الانسحاب عدة أيام وكانت مصحوبة بمشاهد مؤثرة للغاية على شاشات التليفزيون. ولكن فى النهاية، نجح جيش الدفاع الإسرائيلى فى إجلاء كل المستوطنين والمتظاهرين بدون إراقة للدماء. وأصدر اريل شارون أمراً إلى الجيش بتدمير بلدة ياميت ومساواتها بالأرض بدلاً من تسليمها سليمة إلى المصريين على النحو الذى تصورته معاهدة السلام. وأدعى بأن المصريين أنفسهم هم الذين طلبوا تدمير ياميت، ولكن أتضح فيما بعد كذب هذا الادعاء. وكانت الدوافع الحقيقية لشارون من وراء تنفيذ هذا العمل البربرى موضوعاً للتأمل. وأفاد أحد الإقتراحات بأن

شارون جعل عن عمد القضية بأسرها أكثر جرحاً وإيلاماً مما يحتاج إليه الأمر بحيث يستعظمه الجمهور الإسرائيلي عند تفكيك أي مستوطنات أخرى حتى وإن كان ذلك طلباً للسلام. وما تثبته القصة كلها هو مدى القسوة التي يمكن لشارون أن يكون عليها في سبيل السعي نحو تحقيق خططه، واستخفافه برأي زملائه الوزراء الذين لم يوافقوا على تدمير ياميت. وكان بيجن مسروراً جداً بالطريقة النشطة والفعالة التي جرى بها الإخلاء. وهو - أيضاً - لم يعتبر هذه سابقة. والواقع، أنه قدم اقتراحاً - نال الأغلبية في الكنيست - وكان الهدف منه جعل من المستحيل على أي حكومة مستقبلية توقيع اتفاقية تتضمن الانسحاب من أرض إسرائيل أو إزالة أي مستوطنات يهودية من هذه الأرض.

الطريق إلى الحرب

بمجرد أن تمت تسوية مسألة سيناء، بدأ شارون التفكير بعقلية أكثر انفرادية على مشروعه الكبير للبنان. وأدرك أن الكنيست لن يوافق على أي حرب تهدف إلى جعل بشير الجميل رئيساً للبنان، وأنه كان تواقاً لتجنب أي صدام مع السوريين، ولكن شارون كان واثقا من الحصول على موافقته على أي هجوم ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وأخبر مجلس الوزراء بما أراد أن يسمعه بينما ظل يمارس ضغوطه على الأركان العامة للجيش من أجل الإعداد لحرب كبيرة. ووافق معظم ضباط الأركان العامة على توقع ياهوشو ساجاي بأن الصدام مع السوريين سوف يكون أمراً حتمياً وأن الكتائبيين سوف يظلون سلبيين إلى حد بعيد، وأن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تنهزم ولكنها لن تدمر كلياً. ومع ذلك، فإنه لم يقم بإبلاغ مجلس الوزراء بهذه الشكوك والتحفظات.

وكان أحد أسباب ممانعة مجلس الوزراء للذهاب إلى الحرب في لبنان، يتمثل في الخوف من معاداة الولايات المتحدة. وفي شهر يوليو ١٩٨١، نجح فيليب حبيب - وكان أحد كبار الدبلوماسيين الأمريكيين من أصل لبناني - في تحقيق وقف لإطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير. ومع ذلك، فسر كلاهما الاتفاقية بطريقة مختلفة. حيث اعتبرت منظمة التحرير أن الاتفاقية تنطبق على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية. بينما أكد الإسرائيليون على أنها تستلزم وقفاً كاملاً للهجمات الإرهابية على كل الجبهات، سواء داخل إسرائيل، أو في أي مكان آخر في العالم. واعتبر الأمريكيون أن الاتفاقية قد عنت بالضبط ما قالته. حيث نصت على : "أنه لن تكون هناك أي أنشطة معادية من لبنان موجهة ضد أهداف في إسرائيل والعكس صحيح." ووفقاً لهذا التفسير، حذر الأمريكيون بشكل متكرر إسرائيل من تعريض وقف إطلاق النار للخطر.

كان الأمريكيون يعرفون الكثير جداً عن خطط شارون أكثر مما كان يدرك. وكان

صموئيل لويس واحداً من الدبلوماسيين الأجانب القلائل الذين أدركوا أن الهدف النهائى لشارون هو تحطيم النظام الهاشمى واستبداله بدولة فلسطينية على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وأن ذلك كان مرتبطا بخططه المتعلقة بلبنان. ولم يكن بشير الجميل يخفى أمنيته الخاصة بطرد الفلسطينيين من لبنان، واستنتج لويس هذا. وشك لويس أيضاً فى أن شارون كان يأمل فى أن تؤدى هزيمة منظمة التحرير فى لبنان إلى تمكنه من إملاء شروطه فى المفاوضات المستقبلية حول الأراضى المحتلة، وإعطاء إسرائيل السيادة والسيطرة المطلقة على الضفة الغربية.

وكشف شارون نفسه عن نفس الالتواء والمراوغة فى علاقاته مع إدارة ريجان، وذلك كما فعل من قبل فى علاقاته مع زملائه فى مجلس الوزراء. فقد غذى الأمريكيين بمعلومات غير كاملة كان الهدف منها إثبات أن منظمة التحرير تستهزئ باتفاقية وقف إطلاق النار والاحتفاظ بحق إسرائيل فى الرد. وفى ٥ ديسمبر ١٩٨١ - على سبيل المثال - قال شارون لفيليب حبيب :" إذا استمر الإرهابيون إذا فى انتهاك وقف إطلاق النار، فإننا لن يكون أمامنا خيار آخر سوى اقتلاعهم بشكل كامل من لبنان، وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير هناك.... إننا سوف نستأصل منظمة التحرير من لبنان". وقد أخذ الرعب فيليب حبيب من وحشية مسعى شارون. وغمغم حبيب قائلاً: "جنرال شارون ! إن هذا هو القرن العشرون والزمن قد تغير. إنك لا تستطيع أن تمضى هكذا غازياً الدول، تنشر الدمار وتقتل المدنيين. وفى النهاية، سوف يتحول غزوك إلى حرب مع سوريا، وسوف تكتوى المنطقة كلها بالنار".

وفى أواخر شهر مايو ١٩٨٢ وبعد توصل مجلس الوزراء إلى قرار مبدئى بالرد بشكل واسع على أى هجوم إسرائيلى فى لبنان، قام شارون بزيارة واشنطن. وكان هدفه التعرف على الرد المحتمل لإدارة ريجان على أى هجوم إسرائيلى فى لبنان. والتقى شارون الكسندر هيج ومستشاروه فى وزارة الخارجية فى ٢٥ مايو. ووفقا للرواية اللاحقة لهيج، فإن شارون قد صدم حجرة مليئة بخبراء وزارة الخارجية بخطته لحملتين عسكريتين محتملتين: الأولى كانت لإعادة الهدوء إلى جنوبى لبنان، والأخرى كانت لإعادة رسم الخريطة السياسية لبيروت لصالح الكتائب المسيحية. وكان من الواضح لهيج أن شارون يرغب فى إحاطة الولايات المتحدة علماً بأن : أى استفزاز آخر من جانب الفلسطينيين، سوف يدفع إسرائيل لتوجيه ضربة قاصمة لمنظمة التحرير. ويزعم هيج أنه - فى حضور مستشاريه وبعد ذلك فى مجالسة الخصوصية - كرر على مسامع شارون ما قاله مرات عديدة من قبل، ألا وهو : إنه ما لم يكن هناك استفزاز معترف به دولياً، وما لم يكن الرد

الإسرائيلى متناسباً مع هذا الاستفزاز، فإن أى هجوم إسرائيلى داخل لبنان سوف تكون له عواقب وخيمة فى الولايات المتحدة. ورد شارون بسرعة وحسم قائلاً "بأنه لا أحد يملك الحق فى إخبار إسرائيل بالقرار الذى يجب عليها اتخاذه فى الدفاع عن شعبها".

واعترف شارون نفسه بأنه كان مسروراً جداً من نتيجة مهمته. وعند عودته إلى إسرائيل، ادعى شارون بأن الأمريكيين قد وافقوا ضمنياً على عملية عسكرية محدودة فى لبنان. وهذا هو تماماً ما كان يخشاه هيج. ومن أجل تجنب أى سوء للفهم، كتب هيج إلى بيجن فى ٢٨ مايو، لتأكيد قلقه تجاه أى أعمال عسكرية إسرائيلية محتملة فى لبنان. وحث إسرائيل باسمه وباسم الرئيس ريجان على الاستمرار فى ممارسة ضبط النفس بشكل كامل والابتعاد عن أى عمل من شأنه الإضرار بالتفاهم القائم عليه وقف إطلاق النار. ورد بيجن مستخدما لغةً أظهرت مشاعره الدفينة، حيث قال لهيج: "إنك تنصحنا بضبط النفس الكامل والابتعاد عن أى عمل... سيدى الوزير، صديقى العزيز، لم يولد بعد ذلك الذى يحصل منى على موافقة بترك اليهود يقتلون على يد عدو متعطش للدماء، والسماح لهؤلاء المسئولين عن إراقة هذه الدماء بالتمتع بالحصانة".

كان هيج وريجان بحق أقوى مؤيدى إسرائيل داخل الإدارة الأمريكية. وكان الأقل وداً لإسرائيل هو وزير الدفاع كاسبر واينبرجر، الذى عمل على تفريغ مذكرة التفاهم حول التعاون الاستراتيجى من الكثير من المزايا التى كان من الممكن منحها لإسرائيل، وأصر على تعليقها وعلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل فى أعقاب قيامها بضم مرتفعات الجولان وعلى حين أعتبر واينبرجر إسرائيل عقبة على طريق علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربى، وخصوصاً الدول المنتجة للبترول والواقعة على الخليج العربى، اعتبرها هيج ذخيرة استراتيجية فى الحرب ضد التطرف العربى والإرهاب الدولى.

وقد أظهر هيج تسامحاً وتفاهماً أكثر من أى زميل آخر فى الإدارة تجاه مناحم بيجن شخصياً. فكجنرال سابق محنك وصعب المراس، شعر هيج بأن عدوانية بيجن كانت تنبع من شعوره بأنه هدف للعدوان، حيث كتب فى مذكراته يقول :" إن بيجن يؤمن بالتأكيد بأن إسرائيل محاصرة. ولكن كل دوافعه هى حماية أرواح اليهود، إنه لا يعانى من عقدة ما – و لكن فقط ذكريات لاتبارح مخيلته عن الهولوكوست." و قد كتب بيجن ذات مرة إلى هيج بأن ملايين اليهود من جيله لقوا حتفهم لسببين :"الأول إنهم لم تكن لديهم أدوات الدفاع عن أنفسهم، والثانى لأنه لم يسارع أحد بإنقاذهم ". و كان بيجن مصمماً بشدة على عدم السماح بحدوث ذلك مرة أخرى : "إن خطاباته، و أحاديثه، و خطبه – وبلا شك –أفكاره، كان يسيطر عليها – عندما كان رئيساً للوزراء – الإحساس بأن أرواح شعبه وبقاء

إسرائيل أمانة فى عنقه شخصياً. وقال ذات مرة - عند سؤاله عن الشيء الذى يريد أن يذكر له - بأنه يتمنى أن يذكره التاريخ على إنه الرجل الذى وضع حدوداً أبدية لدولة إسرائيل". و فى ظل هذه الخلفية، لم يكن من الصعب إدراك لماذا كان خطاب هيج - وذلك فى أعقاب زيارة شارون - لطيفاً جداً، ولماذا لم يحمل أى تهديد بفرض عقوبات. ومن المؤكد أن الخطاب لم يعط الضوء الأخضر لإسرائيل لغزو لبنان، ولكنه لم يضئ أيضاً بوضوح الضوء الأحمر. واستنتج بيجن أن الولايات المتحدة وافقت على حق إسرائيل فى الرد على أى استفزاز تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية، و لم يقم حتى بلفت انتباه مجلس الوزراء إلى خطاب هيج. وفى يوم ٣ يونيو، جاء المبرر الذى انتظره المتشددون. حيث قامت مجموعة من الإرهابيين الفلسطينيين بإطلاق النار وإصابة شلومو أرجوف سفير إسرائيل بلندن بإصابة خطيرة خارج فندق دور كستر. وكان الرجال المسلحون ينتمون إلى جماعة منشقة يقودها أبو نضال (صبرى البنا) العدو اللدود لياسر عرفات. وكان أبو نضال يتلقى الدعم من العراق فى كفاحه ضد زعامة عرفات "الاستسلامية" لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان أبو نضال يشير عادة إلى عرفات "بابن اليهودية". وأصدرت منظمة التحرير حكمها بالموت على أبو نضال لاغتياله بعض من أعضائها المعتدلين الذين دافعوا عن الحوار مع إسرائيل. وكانت هناك معلومات لدى مصادر الموساد توحى بأن محاولة الاعتداء على حياة أرجوف كان الهدف منها استفزاز إسرائيل للهجوم على معقل عرفات فى لبنان وتحطيم قوته.

ولم يكن بيجن مهتماً بتفاصيل من الذى أطلق النار على أجروف ولماذا؟! وتم استدعاء مجلس الوزراء لاجتماع طارئ صباح يوم ٤ يونيو. وكان إريل شارون فى طريق عودته من رحلة سرية إلى رومانيا. وكان بيجن فى حالة هياج واضح، حيث قال: "إننا لن نقف مكتوفى الأيدى نشاهدهم وهم يهاجمون سفيراً إسرائيلياً. إن أى اعتداء على أحد سفرائنا هو بمثابة الاعتداء على دولة إسرائيل وسوف نرد عليه". وقدم أفراهام شالوم - رئيس جهاز الأمن العام - تقريراً مفاده أن الهجوم هو على الأرجح من تدبير الفصيل الذى يتزعمه أبو نضال، واقترح قيام جيديون ماتشانيمى - مستشار رئيس الوزراء فيما يتعلق بالإرهاب - بدراسة طبيعة تلك المنظمة. ولم يكد ماتشانيمى يفتح فمه ليتكلم إلا قاطعه بيجن بقوله: "إنهم كلهم منظمة التحرير الفلسطينية". وكان رافائيل إيتان راغباً بنفس القدر فى سماع هذه التفاصيل. وكان أحد ضباط المخابرات قد أخبر إيتان قبل قليل من دخوله غرفة الاجتماعات بأنه من الثابت بالدليل العملى أن رجال أبو نضال هم المسئولون عن محاولة الاغتيال. وسخر إيتان من ذلك قائلاً: "أبو نضال، أبو شميدال... إننا

لابد وأن نضرب منظمة التحرير".

وقد أوصى إيتان بأن يتم إرسال القوات الجوية لمهاجمة تسعة أهداف لمنظمة التحرير في بيروت وجنوبي لبنان. وأشار إلى أن الرد المحتمل لمنظمة التحرير سوف يتمثل في إطلاق الصواريخ على المستوطنات الواقعة على طول الحدود الشمالية لإسرائيل. ولكن الشيء الذي لم يكشف عنه هو المعلومة المخابراتية التي أبقاها في حوزته بأن منظمة التحرير أصدرت أوامر لمدفعيتها الموجودة على الخط الأمامي بالرد أوتوماتيكياً على أي هجوم للطيران الإسرائيلي على مقرات المنظمة في بيروت بضرب المستوطنات الإسرائيلية بنيران المدفعية. وكان هناك بعض التحفظات التي جرى التعبير عنها أثناء المناقشة المتعلقة بمدى أو نطاق القصف المقترح في بيروت، خصوصاً بسبب المخاطر المتعلقة بوقوع إصابات بين المدنيين، وبصدور رد فعل أمريكي عدائي. وأكد إيتان لمجلس الوزراء بأنه تم اتخاذ الإجراءات الوقائية والاحتياطية لتجنب الإصابات المدنية. ووافق الوزراء على الخطة العملية بصدر منقبض، لأنهم كانوا يعلمون أن الضربة الجوية سوف تتصاعد إلى حرب كاملة في لبنان. ومع ذلك، فإنهم أحسوا في ظل هذه الظروف بأنهم غير قادرين على منع كرة الثلج من البدء في التدحرج.

وعند الظهيرة، قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب الأهداف التابعة لمنظمة التحرير في بيروت وجنوبي لبنان. وقصفت الإستاد الرياضي في بيروت، وقامت بتدمير مستودع الذخيرة الذي أقامته منظمة التحرير تحت المدرج الرئيسي. وبعد ساعتين، ردت منظمة التحرير بالضبط كما كان متوقعاً منها. حيث أطلقت نيران المدفعية على طول الحدود بأسرها، مستهدفةً ٢٠ قرية في الجليل، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين. وبعث الرئيس ريجان برسالة إلى بيجن، حثه فيها على عدم توسيع الهجوم بعد قصف الإستاد. وكان ياسر عرفات موجوداً في المملكة السعودية، وأبلغ السعوديون الأمريكيين بأن عرفات مستعد لوقف القصف عبر الحدود. ولكن الوقت كان قد تأخر جداً على ذلك. كان بيجن في حالة لا تسمح له بالإصغاء. حيث استيقظت مشاعره الدفينة. وكتب يقول: "إن أهدافنا العسكرية حصينة تماماً... وهدف العدو هو القتل – قتل اليهود، رجالاً ونساءً وأطفالاً".

وبالنسبة للوزراء الذين اجتمعوا في مقر إقامة بيجن في مساء يوم ٥ يونيو بعد نهاية يوم السبت اليهودي، كان من الواضح أن وقت الحساب قد أزف. وافتتح بيجن اجتماع المجلس بقوله:

"حانت ساعة القرار. إنكم تعرفون ما فعلته، وما فعله كل منا، من أجل منع الحرب والموت. ولكن قدرنا هو أنه لا مفر في أرض إسرائيل من القتال بروح التضحية بالنفس.

صدقونى إن البديل للقتال هو التريبلينكا (Treblinka)، وقد قررنا أنه لن يكون هناك أى تريبلينكا بعد الآن. إن هذه هى اللحظة التى لا بد فيها من القيام باختيار شجاع. ولابد أن يعلم الإرهابيون المجرمون والعالم أن الشعب اليهودى يمتلك حق الدفاع عن نفسه، تماماً مثل أى شعب آخر".

إن ما اقترحه بيجن كان حرباً للقضاء مرة واحدة وللأبد على التهديد المعلق فوق رأس الجليل، حرباً تجرى وفقاً لخطوط خطة عملية أشجار الصنوبر الصغيرة. وفى خطابه إلى ريجان فى اليوم التالى، اعلن بيجن أن الجيش الإسرائيلى لن يتقدم لأكثر من ٤٠ كيلو مترا داخل لبنان. وقام بيجن بدعوة إريل شارون - الذى عاد من رومانيا فى غضون ذلك - لكى يشرح لمجلس الوزراء الخطة العملية. ولم يذكر شارون أى شىء عن "الخطة الكبرى". بل على العكس، تحدث بوضوح عن مدى يقدر بأربعين كيلو مترا، وأكد عدم وجود أى نية للاصطدام بالقوات السورية فى لبنان. وقام شارون وإيتمان بنقل خمسة مبادئ إلى مجلس الوزراء، وهى: (١) أن الجيش سوف يتقدم داخل لبنان على ثلاثة محاور رئيسية؛ (٢) أن بيروت والمناطق المحيطة بها ليست من بين أهداف العملية؛ (٣) أن مدى العملية هو حتى أربعين كيلو مترا من الحدود الدولية؛ (٤) أن الوقت الذى ستستغرقه العملية هو من ٢٤ ساعة إلى ٤٨ ساعة؛ (٥) عدم وجود تخطيط لحسم الصراع مع السوريين، وأن الجيش الإسرائيلى سوف يكون حريصاً على وجود مسافة قدرها على الأقل أربعة كيلو مترات من الخطوط السورية.

وبالرغم من ذلك، قال شارون أن حسم الصراع مع السوريين هو أمر لا يمكن غض النظر عنه بأسره، ولكن هدفه هو الالتفاف حولهم وتهديدهم بدون فتح النار عليهم وذلك لكى يجبرهم على الانسحاب من وادى البقاع، جنباً إلى جنب مع مدفعية منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يقل بأن الصدام مع السوريين - من وجهة نظره ومن وجهة نظر خبراء الجيش الإسرائيلى - أمر لا مفر منه. وكانت هذه أيضاً وجهة نظر نائب شارون موردخاى زيبورى الذى كان موجوداً فى الاجتماع. فزيبورى - وهو بريجيدير سابق فى الجيش - كان العضو الوحيد فى مجلس الوزراء - فضلاً عن شارون - الذى وصل إلى رتبة كبيرة فى الجيش الإسرائيلى. وأخبر زيبورى مجلس الوزراء بلغة واضحة بأن الخطة المقترحة سوف تؤدى بشكل حتمى إلى وقوع صدام مع السوريين. ولم يلتفت بيجن إلى تحذير زيبورى. وسأل سمحا إرليخ عما إذا كانت هناك أى نية للوصول إلى بيروت. فأكد له شارون وبيجن بأن بيروت خارج نطاق العملية المقترحة تماماً. وأضاف بيجن بأن هذه الحرب - وعلى النقيض من بعض حروبهم السابقة - لن تشهد أى انحراف عن الخطة دون

قرار واضح وصريح من مجلس الوزراء، وصوت أربعة عشر وزيراً - بما فيهم زيبورى - لصالح العملية، بينما امتنع اثنان عن التصويت. وقام بيجن بنفسه بوضع بيان مجلس الوزراء، وكان هو الذى غير الاسم الكودى للعملية من عملية "أشجار الصنوبر" إلى عملية "السلام للجليل". وقام المجلس باتخاذ القرارات التالية:

(١) إصدار التعليمات لقوات الجيش الإسرائيلى بأن تضع كل السكان المدنيين بعيداً عن مدى نيران الإرهابيين(*) التى تطلق من لبنان، حيث يتمركزون وتتركز قواعدهم ومقارهم الرئيسية. (٢) إن اسم العملية هو السلام للجليل. (٣) لن يجرى أثناء العملية مهاجمة الجيش السورى ما لم يقم بمهاجمة قواتنا. (٤) ستظل إسرائيل تطمح إلى عقد اتفاقية سلام مع لبنان المستقل، والحفاظ على وحدة أراضيه.

ادعى كل من شارون وإيتمان فيما بعد بأن مجلس الوزراء كان يعلم مسبقاً بأن نطاق العملية لن يقتصر على ٤٠ كيلو متراً. وكتب إيتان فى مذكراته قائلاً بأنهم عرضوا "الخطة الكبرى" فى اجتماع ٥ يونيو، وأن مجلس الوزراء وافق عليها. وذهب إلى مدى أبعد بإصراره على أن القرار كان يهدف إلى تدمير الإرهابيين، وأنه لم يتم وضع أى حد لتقدم قوات الجيش. وادعى بأن الخرائط التى بسطها أمام مجلس الوزراء كان عليها أسهم تشير إلى الشمال حتى طريق بيروت - دمشق السريع، وأنه لم يكن هناك أى مجال لإساءة فهم ما كان يجرى اقتراحه. لكن كل هذه الادعاءات تتناقض مع سجل مناقشات مجلس الوزراء ولم يتم نشر نص القرار على الملأ. وجاء فى النص أن المجلس وافق على الاقتراح المقدم بواسطة وزير الدفاع ورئيس الأركان. وذكر الاقتراح صراحة حداً يقدر بأربعين كيلو مترا أو اثنين وأربعين كيلو متراً على الأكثر، تمتد حتى جنوب صيدا. ولكن عملياً، جرت الحرب وفقاً "للخطة الكبرى" التى تم تقديمها إلى مجلس الوزراء مرة واحدة فقط وذلك فى العشرين من ديسمبر ١٩٨١، ورفضها المجلس بشكل قاطع. إن حيلة أو خدعة إيتان - كما أطلق عليها بعض زملائه - كانت تتمثل فى الحصول على تصريح بعملية أشجار الصنوبر الصغيرة ثم يتم تنفيذ العملية الكبيرة.

اعترف شارون - فى محاضرة ألقاها بعد هذا الحدث بخمسة أعوام - بأن قرار مجلس الوزراء يوم ٥ يونيو ١٩٨٢ تحدث فقط بشكل عام عن جعل الخليل خارج نطاق أو مدى نيران العدو. ولكنه ادعى بأن الهدف السياسى من الحرب لم يكن يتمثل فقط فى تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير فى جنوبى لبنان، ولكن أيضاً تدمير مراكز قيادتها وقواعدها فى بيروت. وتبعاً لشارون، فإن كل شخص على صلة بهذا الأمر - سواء من

(*) المقصود هنا نيران قوات منظمة التحرير الفلسطينية من خلال قواعدها فى لبنان.

الحكومة أو الجمهور عموماً أو من الجيش - كان يعرف تماماً ما الذى تعنيه الصياغة العامة للأهداف.ومع ذلك، لم يكن هناك أحد من الوزراء الذين اتخذوا القرار بقادر على تأكيد هذا المفهوم. كان شارون هو من أخبرهم بأن بيروت خارج نطاق العملية. كما كان هو من فسر قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ يونيو على أنه بمثابة موافقة على المرحلة الأولى من العملية الكبيرة، وعلى أساس هذا التفسير المشكوك فيه، أمر الجيش بالإعداد لاحتلال المنطقة كلها وحتى بيروت، وقطع طريق بيروت - دمشق السريع، والالتحام بالقوات المسيحية، وتدمير القوات السورية. وأدرك شارون عبر خبرته فى الجيش والحكومة أنه ما أن يبلغ الجيش ذروة نشاطه، يصبح من الصعب السيطرة سياسياً على أعماله.

حرب لبنان

فى يوم الأحد ٦ يونيو ١٩٨٢، عبرت أربعة طوابير إسرائيلية مدرعة الحدود إلى داخل لبنان، ونزلت قوات محمولة عن طريق البحر إلى جنوب صيدا (أنظر الخريطة رقم ١٠). وفى اليوم الأول من الحرب، احتلت هذه القوات النبطية، وحاصرت كل المدن الساحلية اللبنانية وحتى صيدا، وهاجمت قوات منظمة التحرير أينما وجدت، وأغلقت عليها طريق الهرب إلى الشمال. وفى اليوم الثانى للحرب، أمر شارون الجيش بالإعداد لقتال القوات السورية والهجوم على جناحها الشرقى، والتحرك تجاه طريق بيروت - دمشق السريع. وفى ليلة اليوم الثالث، حضر بشير الجميل بطائرة هليوكوبتر إلى مركز القيادة الأمامى للجيش لمقابلة رافائيل إيتان. وجرى إبلاغ زعيم الكتائب بأن جيش الدفاع سيلتحم بقواته، وأن من الواجب عليه الإعداد للاستيلاء على بيروت وتشكيل حكومة جديدة فى لبنان. ولم يتم إخبار مجلس الوزراء الإسرائيلى بهذا الحوار. وحتى هذه المرحلة، كان هناك إجماع قومى واسع - بما فى ذلك حزب العمل المعارض - على مساندة عملية السلام للجليل. وفى يوم ٨ يونيو، أكد بيجن للكنيست بأن إسرائيل لا تريد الحرب مع سوريا، وأن الحرب كلها سوف تنتهى فور قيام الجيش بتطهير منطقة تقدر بـ ٤٠ كيلو مترا من حدود إسرائيل الشمالية. وتحدث بيجن بنبرة درامية قائلاً: "من هذا المنبر أناشد الرئيس الأسد بإعطاء الأوامر للجيش السورى بعدم مهاجمة الجنود الإسرائيليين، وعندئذ لن يصيبهم أى ضرر".

أما المشهد من دمشق فقد كان مختلفاً جداً. كان السوريون والإسرائيليون منخرطين فى صراع طويل من أجل السيطرة على الشرق. ومن وجهة نظر الأسد، فإن نداء بيجن لابد وأن يبدو كأنه تحد. وكما ذكر كاتب السيرة الذاتية للأسد، حيث كتب يقول:

"إن الأسد وبيجن - بطلا الرؤى المتناقضة - يتقاتلان، كما هو الحال بينهما فى

بعض الأحيان، حول لبنان فيما يعد بأنه أكثر الاشتباكات إثارة في الصراع على الشرق الأوسط. كانت لبنان فى الثمانينيات هي الساحة السيئة الحظ للصدام بين إسرائيل المسيطرة والمتسعة والتى كان بيجن مصمماً على بنائها والنظام الإقليمى المنافس الذى حاول به الأسد إيقاف بيجن. واعتبر كل منهما الآخر عدوه الأول الذى من الممكن أن يعرض كل عزيز لديه للخطر. باختصار، ذهبت " إسرائيل الكبرى " إلى الحرب ضد "سوريا الكبرى "، وكلاهما مفهومان مثيران للجدل لتعريف غير مؤكد، ولكن من المؤكد أن كل منهما يبطل الآخر ". إن الصراع - وهما فى أوج حياتهما السياسية - دمر كلا منهما تقريبا".

وكان الجيش الإسرائيلي، حتى أثناء حديث بيجن، منخرطاً في قتال القوات السورية فى القطاع الأوسط بالقرب من جزين. واقترح شارون على اجتماع مجلس الوزراء فى ٨ يونيو أحد خيارين : إما القيام بهجوم بالمواجهة على القوات السورية أو القيام بالمناورة على الأجناب بهدف جعلهم ينسحبون طواعية". ولم يجر ذكر خيار البقاء بعيداً عن المواقع السورية. وقد وافق مجلس الوزراء على خيار المناورة على الجوانب والذى كان ينطوى على حتمية حدوث صدام كبير نظراً لتمسك السوريين بمواقعهم. وللإيحاء بأنهم ليست لديهم نية للتراجع، قام السوريون أيضاً بتحريك بطاريات الصواريخ أرض - جو إلى داخل لبنان. وكان هذا بمثابة تحرك دفاعي، ولكن شارون قدمه لمجلس الوزراء على أنه تحرك هجومي، وحصل على موافقته بالهجوم على بطاريات صواريخ سام. وهذا القرار - الذى جرى اتخاذه يوم ٩ يونيو - قد غير من طبيعة الصراع برمته.

لم يكد السياسيون يعطون الضوء الأخضر إلا وكان هناك أكثر من مائة طائرة إسرائيلية تغطى سماء وادى البقاع فى واحدة من أكبر المعارك الجوية فى تاريخ العالم. حيث هاجمت الطائرات الإسرائيلية مواقع صواريخ سام -٦ على جانبى الحدود، ودمرتها جميعاً. وقامت أيضاً بإسقاط٢٣ طائرة ميج سورية دون أن تفقد طائرة واحدة. وفى نفس الوقت، واصلت الطوابير الإسرائيلية المدرعة تقدمها لسحق القوات السورية على الأرض. وقاتل السوريون ببسالة وعناد وأحضروا تعزيزات، وأصبح القطاع الأوسط ميدان المعركة الرئيسي بين الجيشين. وتقدمت القوات الإسرائيلية على طول الساحل إلى الدمور وبحيرة كارعون في وادى البقاع. وكان هدفها هو الوصول إلى طريق بيروت- دمشق السريع، وقطع الطريق على القوات السورية إلى العاصمة اللبنانية، ولكنها فشلت فى تحقيق هذا الهدف قبل سريان وقف إطلاق النار الذى كانت ترعاه أمريكا فى ١١ يونيو. وقد ألقى بعض قادة الجيش الإسرائيلى باللوم فى الفشل على التكتيكات المراوغة التى سعى بها

شارون نحو تحويل عملية صغيرة إلى عملية كبيرة. وفي كل مرة كان شارون يريد فيها الذهاب إلى ما هو أبعد مما وافق عليه مجلس الوزراء، فإنه كان يتجه إلى بيجن لكي يحصل على الموافقة. وبإبلاغه لبيجن بأن أي تغيير إضافي في خطة الحرب هو ضروري من أجل إنقاذ أرواح الجنود الإسرائيليين، فإن شارون كان يحصل في العادة على موافقة بيجن، ولكن ذلك كان يستغرق وقتاً. وقد أكد بيجن فيما بعد أن شارون كان يبلغه بكل خطوة يقوم بها الجيش - أحياناً قبل أن يتم اتخاذها، وأحيانا أخرى بعد القيام بها.

وعندما بدأ سريان وقف إطلاق النار، كان الجيش الإسرائيلي قد وصل إلى الضواحي الجنوبية لبيروت، وهي مسافة أبعد بشكل ملحوظ من أربعين كيلو مترا. وحتى بعد دخول وقف إطلاق النار إلى حيز التنفيذ، فإن الجيش استمر في الزحف تجاه بيروت. وفي تلك الليلة، طار شارون إلى جونية لمقابلة بشير الجميل. وسرعان ما طفا على السطح اختلاف المفاهيم المتعلقة بطبيعة الصراع. حيث أراد شارون من الكتائب التحرك ضد الفلسطينيين الذين حوصروا في بيروت الغربية وكانوا واقعين تحت ضغط عنيف. وكان الجميل راغباً في التراجع إلى الوراء وترك الإسرائيليين يقومون بالقتال كله. وبدأ يتضح لشارون أن المسيحيين اللبنانيين لن يلعبوا أي دور فعال في الحرب ضد منظمة التحرير، إلا أنه لم تكن لديه أية نية لصرف النظر عن هذه الحرب. وبناءً على أوامره، واصل الجيش التقدم خلسة حتى وصل إلى طريق بيروت - دمشق السريع والتحم مع القوات المسيحية. وداخل صفوف الجيش، كان هناك الكثير من الاستياء من الوسائل التي يتبعها شارون، ومن المستوى المتفاقم للخسائر التي استلزمتها هذه الوسائل، ومن البيانات الكاذبة التي كان يدلي بها متحدثوهم الرسميون. ولكن بحلول الثالث عشر من يونيو، أحكم الحصار حول بيروت، وحقق شارون العديد من أهدافه، وهي: إيقاع منظمة التحرير في المصيدة في بيروت، والتحام قواته بالقوات المسيحية، وعزل الوحدات السورية في بيروت عن القوام الرئيسي للسوريين في وادي البقاع، وتطورت خطة السلام للجليل إلى حرب إسرائيلية - سورية ثم إلى محاصرة عاصمة عربية.

وكان الهدف الإسرائيلي التالي هو استئصال شبه الحكومة التي كانت تمثلها منظمة التحرير في بيروت. ولم تكن القوات المسيحية مستعدة للاضطلاع بهذه المهمة على الرغم من عروض المساندة التي قدمتها إسرائيل. ومع ذلك فإن احتلال الجيش لبيروت عن طريق القتال من شارع إلى شارع كان سيتضمن مستوى غير مقبول من الخسائر. وكانت الطريقة التي وقع الاختيار عليها هي مزيج من الضغط العسكري والحرب النفسية لإقناع منظمة التحرير بأن الخيارين الوحيدين أمامها هما الاستسلام أو الإبادة. وجرى استخدام

الهجمات الجوية، والقصف عن طريق السفن الحربية، ونيران المدفعية، وكذلك الميكروفونات والمنشورات، وذلك فى حملة من الضغط والتخويف. وكانت الحملة موجهة نحو مواقع منظمة التحرير، ولكنها تسببت فى معاناة هائلة و سقوط عدد كبير من الضحايا بين صفوف السكان الفلسطينيين فى بيروت.

وخلال الشهرين التاليين، كان حصار بيروت يزداد بشكل مستمر. وفى الرابع من يوليو، قام الجيش الإسرائيلى بقطع إمدادات المياه والطاقة عن المدينة، ولكنه أعادها بعد بضعة أيام، بعد احتجاج الرئيس ريجان. وواصلت أربعمائة دبابة وألف مدفع إسرائيلى قصف بيروت. وبحلول نهاية الأسبوع الأول من يوليو، كان قد جرى تدمير خمسمائة مبنى من جراء القصف الأرضى والجوى. وفى الأول من أغسطس، ضاعفت القوات الإسرائيلية من قصفها المدفعى والجوى والبحرى لبيروت. وقامت وحدة مظلات إسرائيلية باحتلال مطار بيروت الدولى، بينما دخلت الدبابات الإسرائيلية الضواحى الجنوبية للمدينة. وأثارت الطرق والوسائل المستخدمة القلق داخل الجيش، كما أثارت احتجاجات سياسية داخل إسرائيل، ونقداً دولياً متزيداً. ونفد صبر الرئيس ريجان وانضم إلى حملة النقد الموجهة ضدها. وطلب من بيجن وقف قصف بيروت فوراً، وهدد بالقيام بإعادة النظر فى العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية. ورد بيجن بإرسال برقية إلى ريجان كانت فى غاية الغرابة وأوحت بأنه كان يعيش فى عالم آخر، حيث كان نصها:

"الآن هل لى أن أخبركم سيدى الرئيس، بما أشعر به هذه الأيام عندما أتجه إلى الله بالشكر والعرفان العميق. إننى أشعر بأنى رئيس وزراء يمتلك سلطة إصدار التعليمات إلى جيش باسل يقف أمام "برلين" حيث يختفى هتلر وأتباعه بين المدنيين الأبرياء فى مخبأ يقع عميقاً تحت الأرض. إن جيلى،عزيزى رون، قد أقسم أمام مذبح الرب أن أى كائن ما يعلن عن نيته فى تدمير الدولة اليهودية أو الشعب اليهودى، أو كليهما، سوف يلقى جزاءه، وأن الذى حدث ذات مرة بتعليمات من برلين لن يحدث أبداً مرة أخرى".

لقد أصاب نص البرقية – التى جرى نشرها فى صحيفة جيروزاليم بوست – الكثير من الإسرائيليين بالصدمة، والذين شعروا بأنه من الواجب عدم إثارة ذكرى الهولوكوست لتبرير حرب لبنان أو حصار بيروت. وما أصابهم أيضاً بالقلق الدلالات الواضحة.والملموسة على أن رئيس وزرائهم فقد الاتصال بالواقع وأنه كان يطارد خيالات الماضى فحسب. وناشد تشايكا جروسمان – وهو عضو يسارى فى الكنيست خاض الحرب فعلياً فى حى اليهود فى وارسو – بيجن قائلاً له: "عد إلى الواقع، إننا لسنا فى حى اليهود فى وارسو، إننا فى دولة إسرائيل". وأرسل الكاتب أموس أوز – الذى وصف عملية السلام للجليل بأنها

"صورة طبق الأصل من خيالات جابوتنسكي" – رسالة مشابهة إلى رئيس الوزراء قال فيها: "إن هذه الرغبة فى إحياء هتلر، فقط من أجل قتله المرة تلو الأخرى، هى نتيجة الألم الذى يمكن للشعراء السماح لأنفسهم باستخدامه، ولكن ليس رجال الدولة... وحتى وإن كان الأمر سيكلفك تضحية عاطفية شخصية كبيرة، فإنك لابد أن تذكر نفسك والشعب الذى انتخبك زعيماً له بأن هتلر قد مات وتحول جسده إلى رماد".

كان ألكسندر هيج – وهو أحد القلائل الذين اعتقدوا بأن بيجن لم يكن يعانى من "عقدة الهولوكوست" – هو نفسه ضحية لحرب إسرائيل فى لبنان. اعتقد خلال حصار بيروت بان الوقت قد حان لإخراج كل القوات الأجنبية – السورية والفلسطينية والإسرائيلية – من لبنان، وإعادة البلد للبنانيين تحت حماية دولية وضمانات مناسبة. وكانت إستراتيجيته تتمثل فى استغلال صدمة الهجوم الإسرائيلى لإجبار منظمة التحرير الفلسطينية على الخروج من بيروت. ولكن بنهاية شهر يونيو، اضطر هيج لتقديم استقالته وسط مزاعم بأنه وضع بلده فى موقف لا يمكن الدفاع عنه بموافقته ضمنياً على الغزو الإسرائيلى للبنان. وحل محله جورج شولتز، الذى استهل أول أعماله كوزير للخارجية بإرساله لفيليب حبيب للتفاوض من أجل وضع نهاية للقتال حول بيروت. وأعلن ياسر عرفات على الملأ استعداده لسحب رجاله من المدينة، وذلك إذا تم إيجاد شروط وضمانات ملائمة.

لقد كان انسحاب منظمة التحرير الآن مجرد مسألة وقت، ولكن كانت هناك مشكلة تتمثل فى أنه لم يكن أمام أفرادها مكان آخر يذهبون إليه. وتقدم إريل شارون بأحد الاقتراحات. حيث طلب من المصريين التوسط لإقناع عرفات بإعادة منظمة التحرير إلى الأردن، وقال إن عرفات لو وافق على ذلك، فإن إسرائيل سوف تجبر الملك حسين على إفساح الطريق للمنظمة. وقال شارون متبجحاً: "إن كلمة منى سوف تجعل الملك حسين يدرك أن الوقت قد حان لكى يحزم حقائبه". وجرى نقل الرسالة إلى عرفات، الذى طلب من الوسيط إيصال رد فورى إلى شارون، وهو: "إن الأردن ليست وطن الفلسطينيين. إنك تحاول استغلال محنة الشعب الفلسطينى بتحويل نزاع فلسطينى – لبنانى إلى خلاف فلسطينى – أردنى". وأفاد عرفات أيضاً بأن شارون يحاول خلق صراع أردنى – فلسطينى لإعطاء الحجة لإسرائيل لاحتلال الضفة الشرقية لنهر الأردن. وعندما سمع شارون جواب عرفات، رد بإلقاء اللعنات بلغة عربية غير واضحة (؟!).

كان هدف فيليب حبيب هو التوصل إلى ترتيب تنسحب بموجبه القوات الفلسطينية و

السورية من بيروت، وألا تحاول إسرائيل الدخول إلى المدينة، وأن تستعيد الحكومة اللبنانية السيطرة الكاملة على عاصمتها. واتفقت الحكومتان الأمريكية والفرنسية على إرسال قوات لهما ضمن قوة متعددة الجنسية للإشراف على عملية الإخلاء. ورد بيجن وشارون بطريقة مختلفة جداً على الاقتراح الأمريكى بإرسال قوات البحرية الأمريكية (المارينز) إلى بيروت. أراد بيجن اتفاقا سياسياً، وكان مستعداً للدخول فى مفاوضات مع الحكومة اللبنانية. وأراد شارون تغيير نظام الحكم فى لبنان وفقاً "لخطته الكبرى"، وكان يخشى من وقوف الجنود الأمريكيين فى طريقه. وقام حبيب بعرض مسودة اتفاقية على إسرائيل فى العاشر من أغسطس. عند ذلك، أمر شارون – الذى نفد صبره مما اعتبره تطفلاً أمريكياً – بإمطار بيروت بقصف لم يسبق له مثيل، أدى إلى مقتل ٣٠٠ شخص على الأقل. واستشاط ريجان غضباً وبعث بنداء آخر إلى القدس، قال فيه: "يا مناحم ! أعتقد أننا كنا صبورين جداً. وما لم توقف القصف على الفور، فإننى أخشى من حدوث عواقب وخيمة على العلاقات بين بلدينا". وإذا كانت ثقة بيجن فى شارون بدأت فى الاضمحلال، فإن مجلس الوزراء لم يكن لديه فيه أى ثقة على الإطلاق. وفى اجتماعه الذى انعقد فى الثانى عشر من أغسطس، قام المجلس بتجريد وزير الدفاع من معظم سلطاته، مثل إصدار الأوامر باستخدام القوات الجوية، والقوات المدرعة، والمدفعية، وعهد بها إلى رئيس الوزراء فى حالة عدم قدرة مجلس الوزراء على الانعقاد.

ونجح حبيب فى النهاية فى ترتيب انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس. وغادرت أول مجموعة من المقاتلين عن طريق البحر فى الواحد والعشرين من أغسطس، ورحل عرفات يوم الثلاثين من أغسطس على متن سفينة تجارية يونانية مع قيام الأسطول السادس الأمريكى بتغطية عملية الرحيل. وجرى إجلاء ما مجموعه ثمانية آلاف وخمسمائة رجل عن طريق البحر إلى تونس، ورحل ألفان وخمسمائة آخرون عن طريق البر إلى سوريا والعراق واليمن. ورفضت مصر والسعودية والدويلات الواقعة على الخليج العربى استقبال أفراد منظمة التحرير الذين جرى إجلاؤهم. وبعد خمسة وسبعين يوماً من القتال العنيف، تم طرد منظمة التحرير الفلسطينية من معاقلها فى لبنان إلى أطراف العالم العربى، وهى مسافة تبعد كثيراً عن أربعين كيلو مترا من حدود إسرائيل. وكان بيجن مسروراً بالنتيجة، وأعلن تحقيق عملية السلام للجليل لمعظم أهدافها.

وبالنسبة لشارون، بدا أن المسرح معد الآن لتنفيذ المرحلة الثانية من "خطته الكبرى"، ألا وهى خلق نظام سياسى جديد فى لبنان. وجرى تحديد يوم الثالث والعشرين من أغسطس موعداً للانتخابات الرئاسية اللبنانية. وكانت الأسابيع التى شهدت الحصار

تم استغلالها في الضغوط والمناورات السياسية من وراء الستار. وأراد الإسرائيليون من نواب البرلمان – الذين سينتخبون الرئيس – الشعور بأن البقاء الوطنى إنما يعتمد على اختيار مرشح مقبول لدى إسرائيل. واحتاج بشير الجميل إلى مساعدة إسرائيل للحصول على أغلبية الثلثين التى ينص عليها الدستور لأن نسبة كبيرة من النواب كانوا يعيشون فى المناطق التى تسيطر عليها إسرائيل. وتألفت جبهة متحدة من النواب المسلمين وكذلك الموارنة المنافسين للجميل، وقررت مقاطعة الانتخابات على أساس أنها ستقام فى ظل المدافع الإسرائيلية. وكان لدى الإسرائيليين قائمة بكل النواب، وفعلوا ما بوسعهم لمساعدة أنصار الجميل وإعاقة خصومه عن الوصول إلى بيروت للإدلاء بأصواتهم. وتم انتخاب بشير الجميل رئيساً بسبعة وخمسين صوتاً من مجموع الاثنين وستين صوتاً الذين حضروا الجلسة. وعندما جرى الإعلان عن نتيجة التصويت، ساد فرح غامر الأحياء المارونية فى بيروت. وانضم إليهم الإسرائيليون أيضاً فى التعبير عن الابتهاج. فقامت مجموعة من رجال الموساد بإطلاق دفعة كاملة من الذخيرة فى الهواء، مقتنعين بأن صبرهم ومثابرتهم أثمرا أخيراً.

وكانت البرقية التى وصلت من القدس إلى المرشح المنتصر تقول: "أحر التمنيات من القلب بمناسبة انتخابكم. الله معكم، يا صديقى العزيز، فى تحقيق مهمتكم التاريخية العظيمة، من أجل حرية لبنان واستقلاله. صديقكم مناحم بيجن". ولم يتردد كل من بيجن وشارون وشامير فى توقع أن لبنان – وهو متحرر من الشراك السورية – سيوقع على اتفاقية سلام مع إسرائيل. وأعلن شامير "إن أى اعتراض سورى على هذا البرنامج سوف يكون بمثابة تهديد همجى ووقح للسلام". ودعا بشير الجميل نفسه إلى انسحاب كل الجيوش الأجنبية من لبنان – السورية والإسرائيلية والفلسطينية. ومن وجهة النظر السورية، ارتكب الجميل جريمة شنعاء بوضعه للسوريين على قدم المساواة مع الإسرائيليين. وكان الجميل – تلقى من الإسرائيليين الدفعة التى صعدت به على حصان الرئاسة – متلهفاً على إظهار استقلاليته، وتوسيع قاعدته السياسية المحلية، والتأكيد على توجهه العربى وليس الإسرائيلى فى سياسته الخارجية. ولكنه كلما بدا أكثر تهرباً ومراوغة، كلما ازداد إصرار الإسرائيليين على مطالبته مبكراً بالدين السياسى الذى يدين به لهم. وما أراده الإسرائيليون كان شيئاً لا يقل عن معاهدة سلام وعلاقات دبلوماسية كاملة مع لبنان، على نحو يماثل ما حققوه فيما سبق مع مصر. ولكن الشيء الذى بدا أن الإسرائيليين غير قادرين على فهمه هو – وذلك على العكس من مصر – أن لبنان بلد صغير لا يطيق تحدى العالم العربى بأسره.

وفي ليلة الأول من سبتمبر، جرى استدعاء بشير الجميل لحضور اجتماع سرى مع بيجن فى نهاريا ذلك المنتجع الساحلي الواقع شمال إسرائيل. ولم يستغرق انعدام التفاهم بينهما الكثير من الوقت لكي يعلن عن نفسه. فعلي حين طالب بيجن صراحة بتطبيع العلاقات بين إسرائيل ولبنان وتوقيع معاهدة سلام، فإن الجميل التمس بعض الوقت لتعزيز موقفه ولم يشر إلا إلى إمكانية التوقيع على إتفاق عدم اعتداء. وكان هناك سبب آخر للنزاع يتعلق بمستقبل الرائد سعد حداد، قائد الميليشيا المسيحية فى جنوبى لبنان، والذى كانت إسرائيل تسانده. وأشار بيجن إلى أن حداد على الأقل عرف الجانب الذى فيه مصلحته، وأعتبره قدوة تحتذى. ورد الجميل على ذلك بقوله بأنه سوف يعمل على محاكمة حداد لهروبه من الجيش اللبناني. وعندما قاطعه بيجن باقتراحه تعيين حداد رئيساً للأركان، تحول الاجتماع إلى مباراة فى الصياح. وكان صوت شارون هو الصوت الأعلى في الغرفة. قام شارون بتذكير الجميل بان إسرائيل تمسك بلبنان فى قبضتها، وأخبره بأنه سيكون قد اتبع النصيحة الأفضل لو قام بعمل ما هو متوقع منه. وما كان من الجميل إلا أن مد يديه إلى شارون صارخاً فيه بقوله: "ضع فيهما الأغلال ! إننى عبدك". وانتهى الاجتماع فجأة وبحدة، وبدون التوصل إلى أى إتفاق.

وفي اليوم الذى قابل بيجن فيه الجميل، أعلن الرئيس ريجان عن خطة جديدة للسلام في الشرق الأوسط. وقال أن رحيل الفلسطينيين من بيروت قد صور بشكل أكثر درامية عن ذى قبل مأساة تشرد الشعب الفلسطيني. وكانت خطته تتمثل فى منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الارتباط بالأردن. وأعلن بأنه لا مجال لدولة فلسطينية أو لضم إسرائيل لهذه المناطق. وأن أى مستوطنات إسرائيلية أخرى فى هذه المناطق سوف تكون عائقاً أمام السلام، وأن وضع القدس يجب البت فيه. وكانت الرسالة واضحة: رفضت الولايات المتحدة الدعوى الإسرائيلية بالسيطرة الدائمة على الضفة الغربية وغزة. وكانت هناك رسالة أخرى لا تقل عنها فى الوضوح: إن الولايات المتحدة لا تؤمن بأن إسرائيل يحق لها استغلال المذبحة التي جرت في لبنان مؤخراً لتنفيذ مشروعها الكبير الخاص بإسرائيل الكبرى. أدرك ريجان ومستشاروه الهدف الإقليمى النهائى لخطة شارون الكبرى، وقد رفضوها بحزم. واعترفوا بحق إسرائيل فى أن تنعم بالأمن علي طول حدودها الشمالية، ولكنهم لم يقروا رغبتها فى التوسع الإقليمى على حساب الفلسطينيين. ولم يكن غريباً أن يرفض بيجن مشروع ريجان للسلام بكل ما لديه من عنف، أو أن يجد الدعم والتأييد لموقفه المتحدى من جانب أغلبية كبيرة من أنصاره فى الكنيست.

في الرابع عشر من سبتمبر، وبعد ثلاثة أسابيع من انتخابه، اغتيل بشير الجميل، على الأرجح على يد عملاء المخابرات السورية. وأدى اغتياله إلى سحب البساط من تحت أقدام السياسة الإسرائيلية كلها في لبنان. ومع الإطاحة العنيفة بالجميل من على خشبه المسرح فإن خطة شارون من أجل نظام سياسي جديد في لبنان - تلك الخطة التي قامت منذ البداية على بشير الجميل شخصياً - قد انهارت مثل منزل من الورق. وخشي شارون من قيام الميليشيات اليسارية ومائتين من رجال منظمة التحرير الذين يزعم بأنهم لا يزالوا طليقي السراح في بيروت بتدمير الأمل في نظام مستقر وموالٍ لإسرائيل في لبنان. وجرى استغلال اغتيال الجميل كذريعة لإرسال القوات الإسرائيلية داخل بيروت الغربية في اليوم التالي وذلك للاستيلاء على المناطق التي كانت تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية. كما أصدر شارون أوامره إلى قادة الجيش بالسماح للكتائب بدخول مخيمي صابرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين واللذين يقعان في الناحية الجنوبية من بيروت، وذلك من أجل استئصال الإرهابيين الذين ـ كما ادعى هو ـ كانوا مندسين هناك.

وداخل المخيمين، ارتكب رجال الكتائب المتعطشون للانتقام مذبحةً رهيبة، حيث قتلوا المئات من الرجال والنساء والأطفال. وقدرت إسرائيل عدد الموتى من سبعمائة إلى ثمانمائة شخص. بينما قال الهلال الأحمر الفلسطيني بأن عددهم يربو على ألفين. وقد استمرت المذبحة من مساء يوم الخميس ١٦ سبتمبر وحتى يوم الأحد. وعلم الجنود الإسرائيليون بالفعل مساء يوم الخميس - بعد وقت قصير من إنزالهم لحلفائهم المسيحيين خارج المخيمين - بالمذبحة ولكنهم لم يفعلوا شيئاً لوقفها. وسمع بيجن بالمذبحة عند استماعه لإذاعة «بي بي سي» بعد ظهر يوم السبت. واتصل بشارون الذي وعده بالحصول على تقرير بذلك من الجيش. وحاول المتحدثون الرسميون في البداية طمس الحقيقة المتمثلة في أن رجال الميليشيا المسيحيين قد دخلوا المخيمين بعلم ومعاونة قادة الجيش. وقال بيجن نفسه - الذي كانت كلماته تغلفها مسحة من التعالي - "إن غير اليهود يقتلون غير اليهود، ثم يحاول العالم كله شنق اليهود عن هذه الجريمة". ومع ذلك، وكما لاحظ الحاخام أرثر هيرتزوج - وهو زعيم يهودي أمريكي ليبرالي - متنبئاً، إن بيجن لن يستطيع البقاء في السلطة " إذا فرط في كنز إسرائيل الثمين - ألا وهو احترامها لذاتها و احترام العالم لها". وأجبر الإحساس بالصدمة والاشمئزاز في إسرائيل وصيحات التنديد العالمية الحكومة على تشكيل لجنة تحقيق برئاسة إسحاق كاهان قاضي المحكمة العليا.

وواصلت إسرائيل في الشهور التي تلت المذبحة الغوص أعمق فأعمق في المستنقع اللبناني. ولم يؤد تعيين أمين الجميل رئيساً خلفاً لأخيه الأصغر إلى أي شيء من شأنه

إعادة الأمل لإسرائيل فى لبنان. فعلى حين حافظ بشير على علاقات وروابط وثيقة مع إسرائيل، فإن أمين كان يعتبر دائماً رجل سوريا فى لبنان. ومن الممكن التنبؤ بأن أمين الجميل رفض التعاون مع إسرائيل لصياغة نظام سياسى جديد فى لبنان. وهكذا كان المؤشر الذى يشير إلى علاقة إسرائيل بالطائفة المارونية عاملاً على الإحباط بشكل غير عادى. وخلال فترة زمنية تقدر ببضعة أشهر، وفى النصف الثانى من عام ١٩٨٢، اكتشفت إسرائيل - مقابل ثمن باهظ - أن بشير الجميل لا يمثل الكتائب تماماً، وأن الكتائب لا تمثل كل الطائفة المارونية، وأن الطائفة المارونية لا تتحدث باسم كل المسيحيين اللبنانيين، وأن مسيحيى لبنان لم يعودوا ضامنين لهيمنتهم وسطوتهم. ولم تكن هناك نهاية لهذا الدرس.

قامت لجنة كاهان فى ٧ فبراير عام ١٩٨٢م بتقديم تقريرها. وتوصل التقرير إلى أن إسرائيل تتحمل مسئولية غير مباشرة عن مذبحة صابرا وشاتيلا نظراً لأن الكتائب دخلت المخيمين بعلم الحكومة وبتشجيع من الجيش. وأوصت بإعفاء وزير الدفاع وعدد من كبار الضباط من مناصبهم. وأعلن شارون على الفور رفضه لنتائج وتوصيات لجنة كاهان. وفى ١٤ فبراير، قرر مجلس الوزراء - بأغلبية ١٦ صوتاً مقابل صوت واحد وهو صوت شارون - قبول توصيات تقرير لجنة كاهان. وظل شارون فى مجلس الوزراء كوزير دون حقيبة وجرى استبداله كوزير للدفاع بموشيه أرينز سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة.

وكان أرينز - وهو أستاذ سابق فى هندسة الطيران فى معهد تكنيون - متشدداً ينتمى إلى حزب حيروت. إلا أنه أدرك بأنه لا الجمهور ولا الجيش سوف يتحمل وجوداً طويلاً وبلا هدف فى لبنان أو نزيف الخسائر اليومى. وبناءً على هذا الاتجاه، قام ديفيد كيمشه - وهو أحد كبار ضباط الموساد ومؤيد قوى للنظرية المسيحية التى قادت السياسة الإسرائيلية فى لبنان - بإجراء مفاوضات مع الحكومة اللبنانية. واستمرت المفاوضات خمسة وثلاثين جلسة بمشاركة أمريكية رفيعة المستوى، بما فى ذلك قيام جورج شولتز بجولات مكوكية استغرقت عشرة أيام. وفى ١٧ مايو ١٩٨٣، وقعت إسرائيل ولبنان على اتفاقية أنهت بصورة رسمية حالة الحرب واعترفت بالحدود الدولية بينهما بوصفها غير قابلة للانتهاك. وتعهد الطرفان بمنع استخدام أراضى أحدهما فى ممارسة أنشطة إرهابية ضد الآخر. وكان على إسرائيل سحب قواتها إلى مسافة من أربعين إلى خمسة وأربعين كيلو متراً من الحدود الدولية إلى منطقة عرفت باسم "المنطقة الأمنية". وتخضع المنطقة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية لسيطرة قوة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام فى لبنان. وأكدت الاتفاقية أيضاً على الاعتراف بميليشيات الرائد سعد حداد "كقوة لبنانية

معاونة" وجرى منحها وضعاً شرعياً تحت مظلة القانون اللبناني. ولكن كان هناك خلل في صلب الاتفاقية يتمثل في أنها كانت مشروطة بسحب سوريا لقواتها من لبنان، وهو ما لم تتفضل به سوريا.

وفي صيف عام ١٩٨٣، قررت إسرائيل سحب قواتها من لبنان على مراحل دون انتظار انسحاب متزامن لسوريا أو تنفيذ اللبنانيين لاتفاقية ١٧ مايو. وبمجرد بدء إسرائيل انسحابها على نحو فردي وغير مشروط، سقطت الفكرة الدبلوماسية التي كانت تقوم عليها الاتفاقية. ولم يكن موشيه ليفي - رئيس الأركان الجديد - معنياً بالصراع السياسي الداخلي الذي شكل الجزء الأساسي من الحرب في لبنان. وأراد تخفيض حجم الجيش المرابط في لبنان، وإعادة نشر قواته للتقليل من الخسائر. وأقنع هو وأرينز مجلس الوزراء بالموافقة على سحب القوات الإسرائيلية من ضواحي بيروت إلى خط يمكن الدفاع عنه بسهولة أكبر يقع بمحاذاة نهر العوالي. وجرى تأجيل الانسحاب مرتين بناءً على طلب الأمريكيين، الذين أرادوا إعطاء المسيحيين الفرصة لتعزيز مواقعهم. ولكن في أغسطس، بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من جبال الشوف. وهذه الخطوة لم يكن لها تأثير سيئ على أمنهم، ولكن كان لها عواقب وخيمة على لبنان. أولا، أنها لقد سمحت لسوريا باستعادة السيطرة على طريق بيروت - دمشق السريع، وإعادة إحكام قبضتها على العاصمة اللبنانية. ثانياً، أنها أشعلت جولة جديدة من الصراع القديم الأزلي للسيطرة على جبال الشوف بين الدروز والميليشيات المسيحية. وكانت للدروز اليد العليا، فأخذوا في نهب وتدمير كل القرى المسيحية، محولين الآلاف من سكانها إلى لاجئين. ووقعت القوات الإسرائيلية المنسحبة في مصيدة النيران المنطلقة من الجانبين. وحتى الشيعة - الذين رحبوا في البداية بدخول إسرائيل لبنان بسبب التوتر بينهم وبين الفلسطينيين حولوا دفة غضبهم الآن نحو قوات الاحتلال الإسرائيلية ونحو المسيحيين. لم يكن القتال بين الطوائف أمراً جديداً في لبنان، ولكن كل الطوائف قد أصبح لها الآن عدو مشترك وهو إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، كان للحرب في لبنان تأثير سلبي جداً على صورة إسرائيل لدى العرب. حيث كانت إسرائيل بسبب وفائها بالالتزام بالانسحاب من سيناء قد حازت على الكثير من الثقة والمصداقية في مصر، وبعض الثقة في بقية العالم العربي. استطاعت مصر إبقاء رأسها عالياً، والبرهنة للمتشككين على أن السلام مع إسرائيل أثمر عن فوائد ومزايا حقيقية وملموسة. لكن إسرائيل بددت بغزوها للبنان كل هذه الثقة، ووضعت مصر في وضع غير مريح بدرجة كبيرة. وأدت القوة الضخمة التي نشرتها إسرائيل في لبنان، ونطاق المعاناة التي سببتها، ومحاصرة بيروت، ومذبحة صابرا وشاتيلا، إلى إصابة العالم العربي

بأسره – وفوق كل ذلك المصريين – بالذهول والصدمة. كان المصريون على قناعة بأن هدف إسرائيل هو فرض اتفاقية سلام منفصلة بالقوة على لبنان. وعلى الرغم من أنهم كانت لهم مصلحة فى العمل على جعل الدول العربية الأخرى تحذو حذوهم وتعقد سلاماً مع إسرائيل، إلا أنهم رفضوا تماماً الوسائل التى استخدمتها إسرائيل لتحقيق هذه الغاية. إن المصريين لم يقوموا بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، ولكنهم استدعوا سفيرهم من تل أبيب، وجمدوا عملية التطبيع، ولجاءوا إلى ما أطلق عليه بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية "السلام البارد".

نهاية حقبة بيجن

فى الثامن والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٨٣، عرض مناحم بيجن على مجلس الوزراء رغبته فى الاستقالة من منصبه واعتزال الحياة السياسية. وكان المجلس غير مستعد تماماً لهذه الاستقالة، وحاول بعض زملائه إقناعه بالعدول عن ذلك، ولكن دون جدوى. وكان السبب الوحيد الذى قدمه بيجن للمجلس لتبرير قراره سبباً شخصياً، حيث قال لهم: "إننى غير قادر على الاستمرار". فقد بدا طيلة أسابيع عديدة هزيلاً، ومنسحباً، وفاتر الهمة تقريباً. وأخذت الشائعات فى الانتشار حول صحته العليلة وأدائه الضعيف. ولكن مساعديه كانوا يقومون بكل ما فى وسعهم لإخفاء مدى إنهاكه البدنى والنفسى عن الجمهور. وفى ذلك المساء، تجمع المئات من الناس خارج مقر إقامة رئيس الوزراء، وكان من بينهم أنصار الجناح اليمينى الذين دعوه لأن يواصل، ومؤيدو حركة "السلام الآن" الذين هنأوه على قراره الشجاع.

وأصبح بعد استقالته منعزلاً عن العالم. وانسحب إلى بيته محطم الجسد والروح. وظل سبب استقالته شيئاً أشبه باللغز، حيث إنه لم يوضح لماذا لم يستطع الاستمرار. فمن الناحية النفسية، كان بيجن ميالاً دائماً للتأرجح بين الابتهاج الشديد والاكتئاب العميق، وقد أصابته وفاة زوجته أليزا فى سبتمبر عام ١٩٨٢ بحالة من الاكتئاب العميق. وعلى المستوى السياسى، ربما كانت الحرب فى لبنان هى السبب الرئيسى فى شعوره بالاكتئاب واليأس. فالحرب التى قال بيجن عنها أنها ستستغرق يومين، دخلت الآن عامها الثانى، ولا تلوح لها أى نهاية فى الأفق. وكانت تكلفة الحرب من الأرواح البشرية – وهو ما كان بيجن حساساً تجاهه بشكل خاص – تتصاعد طوال الوقت.

حملت مجموعة من المتظاهرين خارج منزله لافتة كتب عليها أرقام الخسائر التى كانت تتجدد باستمرار. وعندما استقال بيجن، كان أكثر من خمسمائة جندى إسرائيلى قد لقوا حتفهم فى لبنان. وألقى الآباء المكلومون والأمهات الثكلى باللوم على بيجن بسبب الموت

الذى لاقاه أحباؤهم بلا مبرر. وأرسل أحد الآباء رسالة مؤلمة أنهاها بالكلمات الآتية: "وإذا كان لا يزال لديك ذرة من الضمير والإنسانية، فإن ألمي العظيم - معاناة أب فى إسرائيل تحطم كل عالمه - سوف يطاردك للأبد، فى نومك ويقظتك وسوف يظل رمز قابيل معلقاً فوقك إلى الأبد". وكان بيجن لديه ذرة ضمير وإنسانية داخله، على الأقل عندما تعلق الأمر بأرواح اليهود، وتغلب عليه أخيراً الشعور بالذنب.

انتخبت اللجنة المركزية لحزب الليكود إسحاق شامير خلفاً لبيجن. و كان التباين فى الطباع والشخصية والأسلوب بين الرجلين كبيراً جداً. كان أحدهما سريع التأثر متقلباً والآخر متماسكاً يعول عليه. أحدهما كان ذو شخصية ساحرة للجماهير ومستبداً، والآخر كان باهتاً وصارماً. وأحدهما كان خطيباً مفوهاً، والآخر كان يستطيع بالكاد وضع جملتين معاً. وربما كانت رمادية شخصية شامير وافتقاده للكاريزما ساعدا، فى الواقع، على انتخابه. ونظر إليه بعض أعضاء الليكود على أنه نوع ما من كليمنت اتلى إسرائيلى، كوسيلة إنقاذ وعلاج شافى مرحباً به لدرامية وعاطفية أسلوب الزعيق التشرشلى لبيجن.

ومع ذلك، من حيث الاستشراف والأيديولوجية، فإن الفارق بين شامير وبيجن لم يكن بكل هذا الاتساع. كان كل منهما تابعاً ومريداً لزائيف جابوتنسكى. وكل منهما كان مؤمناً بمبدأ أرض إسرائيل. كما كان كل منهما متحمساً للنسخة الحزينة لرواية التاريخ الإسرائيلى، ناظراً إليه على أنه سلسلة طويلة من المحاكمات والمحن والتى وصلت إلى ذروتها في الهولوكوست. و كان كل منهما متشككاً فى القوى الخارجية، ومدافعاً قوياً عن اعتماد إسرائيل على نفسها. وعلى نحو ما، كان شامير أكثر تصلباً من بيجن. فبالنسبة لشامير، لم يكن من الممكن الانسحاب من أى أرض، وليس فقط أرض إسرائيل. وهذا هو السبب فى معارضته للانسحاب من سيناء، والسبب فى تأييده لضم مرتفعات الجولان. كان بصفة عامة غير متقبل لفكرة المساومة أو الحلول الوسط. وكانت الغريزة الطبيعية عنده هى الوقوف بحزم فى مواجهة الضغوط الخارجية. وبحلول العاشر من أكتوبر، كان شامير قد شكل ائتلافا تألف من الكثير من نفس الوزراء والأحزاب مثلما كان عليه الأمر فى وزارة بيجن، ووافق الكنيست على الخطوط العريضة لسياسته. وكانت المهمة الرئيسية للحكومة الجديدة هى إخراج الجيش الإسرائيلى من لبنان بأفضل الشروط الممكنة. وبعد قليل من توليه منصبه، تسلم شامير وثيقة من قسم التخطيط بالجيش، حيث لم ير المخططون أى أمل فى إنسحاب سورى من لبنان، وبالتالى أوصوا بانسحاب إسرائيل من جانب واحد. وكانت هذه التوصية تسير عكس الاتجاه السائد نحو المواجهة مع سوريا والذى كان يفصح عن نفسه فى واشنطن تحت قيادة جورج شولتز. فقد توصل شولتز إلى أن سوريا

غير قابلة للإذعان لأى ضغوط دبلوماسية أو للإقناع، وأن اللغة الوحيدة التى تفهمها هى لغة القوة العسكرية.

وتجدد الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء زيارة شامير إلى واشنطن فى نوفمبر ١٩٨٣، ووافق شامير على عدم البدء فى انسحاب أحادى آخر طالما كان المارينز موجودين فى لبنان، وعدم الشروع فى أى عمل كبير من أعمال الحرب ضد سوريا بدون تشاور مسبق مع واشنطن. واتفق الحليفان أيضاً على العمل سوياً على "ممارسة ضغط تكتيكى وإستراتيجي متواصل على سوريا" لإجبارها على الدخول فى مفاوضات مع أمين الجميل حول سحب قواتها من لبنان. ومع ذلك، فشلت هذه السياسة المتصفة بالصرامة والخشونة فى تحقيق أهدافها. فلم تكن هناك نية لدى السوريين فى قبول اتفاقية السابع عشر من مايو، التى تجاهلت مصالحهم بشكل كامل. ولقد كان المحور الأمريكى الإسرائيلى غير قادر على كبح جماح سوريا أو جعل الخصوم المحليون للرئيس الجميل يدخلون جحورهم. وفى مارس ١٩٨٤، تم استدعاء الجميل إلى دمشق وإصدار الأمر إليه بإلغاء اتفاقية السابع عشر من مايو. وتحولت سياسة إسرائيل نتيجة لذلك من الاعتماد على الحكومة اللبنانية والجيش اللبنانى إلى السعى نحو ترتيبات أمنية فى جنوب لبنان بالتعاون مع عملائها المسيحيين هناك. وهكذا ظلت إسرائيل تحت قيادة شامير متورطة فى صراع طويل ومكلف ولكنه غير محسوم فى لبنان.

كانت النتائج السياسية للحرب أكثر إحباطاً، خصوصاً إذا جرى قياسها على توقعات إريل شارون، المهندس الرئيسى للحرب. فقد كانت خطة شارون الكبرى تقوم على سلسلة من الافتراضات التى انهارت مثل صف من قطع الدومينو وذلك عندما وضعت على محك الاختبار. إن الفكرة الخاطئة الأكبر التى شكلت الأساس لكل الأفكار الأخرى، كانت تتمثل فى أن التفوق العسكرى الإسرائيلى من الممكن أن تتم ترجمته إلى إنجازات سياسية أبدية. والواقع، أن ثمن التوازن بين القوة العسكرية والمكاسب السياسية لم يكن أبداً فى صالح إسرائيل، ولم تكن حرب لبنان تشكل استثناء من ذلك. وأساء شارون قراءة الخريطة السياسية الإسرائيلية بعدم إدراكه أن الإجماع الوطنى سوف يميل حتماً إلى الانقسام والتشرذم، مع افتراضنا للطبيعة العدوانية والتوسعية لهذه الحرب. وفى تخطيطه لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية، قلل شارون من شأن مرونة أو مطاطية المنظمة ومن شأن المصادر غير العسكرية لقوتها. كما أساء أيضاً قراءة الخريطة السياسية اللبنانية وضلل نفسه بالاعتقاد بأنه من الممكن فرض السيطرة المارونية على كل تيارات المعارضة. وعوّل شارون على تغيير سياسى ما داخل لبنان لبدء سلسلة من ردود الفعل للتفوق على كل

أعداء إسرائيل، وإعطائها وضعا سياديا إقليميا ليس من الممكن تحديه. والتغيير السياسي الذي سعى شارون نحو تحقيقه في لبنان كان من الممكن أن يتحقق فقط على جثة سوريا. وقد أدرك شارون - على الرغم من أنه لم يعترف بذلك لزملائه في مجلس الوزراء - أن طرد القوات السورية من لبنان هو أمر ضروري وذلك إذا كانت إسرائيل تريد أن تبزغ كقوة إقليمية مسيطرة. ولكنه - مرة أخرى - أساء تقدير مدى صلابة سوريا ومرونتها. وعاني السوريون من نكسات عسكرية خطيرة أثناء حرب لبنان، ولكن حافظ الأسد - مثله مثل جمال عبد الناصر في حرب السويس - انتزع نصراً سياسياً ثميناً من بين براثن الهزيمة العسكرية.

على الرغم من أن شارون كان هو القوة الدافعة الرئيسية وراء الحرب في لبنان، إلا أن بيجن هو الذي تحمل المسئولية السياسية النهائية عنها. وعلى الرغم من أن آماله لم تكن تتصف بالمبالغة على عكس شارون، إلا أن بيجن كان أيضاً ضحية تفكير ملئ بالأمنيات. لم يكن بيجن يأمل - عن طريق توجيه ضربة قاصمة لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان - فقط في تحقيق السلام للجليل، ولكن أيضاً في دحض الدعوى الفلسطينية المتعلقة بالدولة المستقلة على ما اعتبره هو وحزبه أرض إسرائيل. وبمجرد أن تم سحق منظمة التحرير الفلسطينية في معقلها بلبنان، ذاعت المقولة التي مفادها إن أي مقاومة فلسطينية فعالة ضد فرض حكم إسرائيلي دائم على الضفة الغربية وغزة لن يصبح له وجود. باختصار، كانت الحرب في لبنان - بالنسبة لبيجن وكما كانت بالنسبة لشارون وإيتمان - حرباً من أجل أرض إسرائيل. ولكن من العبث الافتراض بأن المشكلة الفلسطينية يمكن حلها من خلال القيام بعمل عسكري في لبنان لأن جذور المشكلة لا تكمن في لبنان. وبعيداً عن إحالة المشكلة الفلسطينية إلى الهامش، فإن الحرب في لبنان - وخصوصاً مذبحة صابرا وشاتيلا - قد أدت إلى لفت اهتمام العالم إلى الحاجة إلى إيجاد حل لهذه المشكلة. وبعيداً عند الحد من الضغط الدولي على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة، فإن الحرب أحدثت تغيراً في السياسة الأمريكية من تقبل حكم ذاتي للفلسطينيين وفقاً لاتفاقيات كامب ديفيد إلى خطة ريجان، التي دعت إلى انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وغزة لإفساح المجال لوطن فلسطيني مرتبط بالأردن. وبعيداً عن الجمع بين معاهدة سلام مع لبنان وتلك التي مع مصر، فإن غزو لبنان أدى إلى توتر العلاقات مع مصر إلى درجة القطيعة تقريباً.

إن أي إدعاء بتبني إستراتيجية تعمل تجاه سلام شامل مع العالم العربي كان يحتفظ به بيجن حتى يونيو ١٩٨٢، جرى تفنيده بشكل نهائي ومؤكد عن طريق غزو لبنان.

لقد كان الهدف من الحرب فى لبنان هو تعزيز سيطرة إسرائيل على يهودا و السامرة. و لم يكن هذا هو الهدف المعلن للحرب، ولكنه كان يمثل المفهوم الأيديولوجي الكامن وراءها. كانت كل حروب إسرائيل السابقة - باستثناء حرب السويس - هى حروب لم يكن لإسرائيل خيار فيها، ولكنها كانت حروبا فرضت عليها من جانب العرب. وتمتعت حرب السويس بإجماع قومى كامل داخل إسرائيل وذلك لأنها قد جرى النظر إليها على إنها رد مشروع على استفزازات العرب، وكانت حرب قصيرة، ولم تتضمن خسائر كبيرة. وعلى الجانب الآخر، فإن الحرب فى لبنان - باعتراف بيجن نفسه - كانت "حرباً اختيارية"، حرباً لم يفرضها الأعداء العرب على إسرائيل. لقد قام قادتها باختيار طريق الحرب عن عمد سعياً وراء النفوذ وبعض المكاسب السياسية المثيرة للجدل إلى حد بعيد. وهكذا فإن الكثير من الثقة والمصداقية التى حازها بيجين بسبب صنعه للسلام مع مصر فى فترة حكمة الأولى ذهبت أدراج الرياح من جراء حرب ذات تصور خاطئ وذات نتائج خاطئة كان مسئولاً عنها أثناء فترة حكمه الثانية.

إن رئاسة بيجن للوزراء تقدم مثالاً شيقاً لما يطلق عليه طلاب العلاقات الدولية أحياناً اسم مأزق الأمن. ففى ظل غياب حكومة عالمية، فإن الدول المفردة تكون مدفوعة نحو الحصول على قوة أكبر فأكبر وذلك من أجل النجاة من تأثير قوة الآخرين. ولكن السعى نحو الأمن المطلق يحمل فى داخله أدوات هزيمته لأنه يولد الشعور بعدم الأمن على الجانب الآخر لدى الأعداء ويحضهم على اللجوء إلى اتخاذ إجراءات مضادة دفاعاً عن النفس. والنتيجة هى حلقة مفرغة تراكم القوة وعدم الأمان. وفى حالة بيجن، فإن صدمة الهولوكوست قد ولدت لديه رغبة مشبوبة فى توفير السلامة والأمن المطلق للشعب اليهودى، ولكنها أيضاً أعمته عن المخاوف والهواجس التى سببتها أفعاله لجيرانه العرب. وبغزوه للبنان فى عام ١٩٨٢، اعتقد بيجن أنه كان سيخرج منها بسلام، ملحقاً الهزيمة بكل أعداء إسرائيل بشكل نهائى وإلى الأبد، ومحققاً الأمن الكامل لشعبه. ولكن لم يكن هناك منفذ للخروج بسلام من الحلقة المفرغة.

الشلل السياسى

١٩٨٤ - ١٩٨٨

كان التورط فى المستنقع اللبنانى، وازدياد الأزمة الاقتصادية سوءًا يمثلان خلفية الانتخابات العامة فى ٢٣ يوليو ١٩٨٤ ومع هذه الخلفية، وفى وجود معدل تضخم بلغ ٤٠٠٪، كان الفوز الساحق لتجمع العمل شيئاً منتظراً، لكن النتيجة الفعلية كانت أقرب للتعادل. فقد انخفض عدد مقاعد تجمع العمل فى الكنيست تحت قيادة شيمون بيريز من ٤٧ إلى ٤٤ مقعداً، بينما انخفض عدد مقاعد الليكود بزعامة إسحاق شامير من ٤٨ إلى ٤١ مقعداً. وخاب مسعى بيريز فى تشكيل ائتلاف محدود لأن الأحزاب الدينية فضلت الليكود. لذلك، لجأ على مضض إلى البديل المتمثل فى ائتلاف كبير يضم الليكود. وسميت الحكومة الجديدة حكومة الوحدة الوطنية، لكنه كان اسما على غير مسمى نظرا للفجوة الأيديولوجية الشاسعة بين الحزبين، حيث كان الليكود يتمسك بشدة بوحدة أرض الوطن، بينما تعهد التجمع بالبحث عن حل وسط.

وبينما كانت هناك حكومات وحدة وطنية سابقة فى تاريخ إسرائيل، فإن اتفاق التناوب الذى توصل إليه بيريز وشامير كان جديدا تماما وغريبا أيضا. كان يقضى بتولى بيريز رئاسة الوزراء لمدة الخمس والعشرين شهرا الأولى من حياة الحكومة. بينما يشغل شامير منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ثم يتبادل الرجلان المراكز خلال الخمس والعشرين شهرا التالية. وأن يتولى إسحاق رابين العمل كوزير للدفاع طوال فترة حياة الوزارة. وفى ١٣ سبتمبر، وبعد مفاوضات مطولة ومساومات، قدم بيريز الحكومة الجديدة للكنيست. وبالإضافة إلى التجمع والليكود، تضمنت الحكومة الحزب القومى الدينى، وحزب شينوى، وحزب شاس، وموراشا، واجودات إسرائيل. وكان هناك خمسة وعشرون وزيرا، ستة منهم كانوا وزراء دون حقائب. وضم المجلس رئيسا سابقا وثلاثة رؤساء سابقين للوزراء، وأربعة وزراء سابقين للدفاع، وثلاثة رؤساء سابقين للأركان.

كانت سلطة الحزبين الرئيسيين متساوية تقريبا. وخرج حزب مابام من التجمع وانضم إلى المعارضة، لكن عيزرا وايزمان، الذى دخل الانتخابات على قائمة مستقلة، وفاز بثلاثة مقاعد، قرر الانضمام إلى التجمع. فكانت الحكومة تتمتع بدعم تسعة وسبعين عضوا في الكنيست. وتم تكوين مجلس وزراء مصغر من خمسة أعضاء من التجمع وخمسة أعضاء من الليكود. ولم تمثل الأحزاب الصغيرة فيه. وتولى هذا المجلس المصغر السلطات التى كانت تمارس في السابق بواسطة اللجنة الوزارية للدفاع، وكان عليه اتخاذ كل القرارات الهامة. وكان لابد من وجود أغلبية حتى يتخذ قرارا أو يتقدم بتوصية إلى المجلس الكامل. وما كان يعنيه ذلك في الواقع هو أن كل حزب كان له حق الاعتراض على مقترحات الحزب الآخر. وبما أن الحزبين كانا منقسمين بشدة فى اتجاهاتهما تجاه العرب وعملية السلام، كان الوضع عبارة عن وصفة للشلل السياسى.

كانت الخطوط الأساسية لبرنامج الحكومة تتكون من ثلاث وثلاثين نقطة. وكانت النقاط الرئيسية فيما يختص بالسياسة الخارجية هى انسحاب قوات جيش الدفاع الإسرائيلى من لبنان مع ضمان أمن المستوطنات الشمالية، وإرساء دعائم السلام مع مصر، ومواصلة عملية كامب ديفيد للسلام، ودعوة الأردن لبدء مفاوضات سلام، ورفض قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية فى فترة تولى هذه الحكومة، وإقامة خمس أوست مستوطنات يهودية فى الضفة الغربية خلال عام، والمزيد من المستوطنات خلال فترة زمنية لاحقة، والمحافظة على القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية المطلقة، مع حرية معتنقى كل الديانات فى الوصول إلى أماكنهم المقدسة. ومثلت هذه الخطوط الرئيسية القاسم المشترك الأدنى بين كل أحزاب الائتلاف. وأحتفظ الحزبان الرئيسيان بحق الاعتراض على أى اقتراح يتعلق بالسياسات حتى وإن كان يتعلق بالخطوط الأساسية المتفق عليها.

الثنائى الشاذ

ولد كل من بيريز وشامير فى بولندا، لكنهما كانا على طرفى نقيض فى المزاج والأسلوب والموقف تجاه العرب. كان بيريز مرنا ومتفتح العقل، وكان شامير متصلبا ودوجماتيا. وكان بيريز فنيا يعتمد كثيرا على مشورة العلماء والخبراء، بينما كان شامير أيديولوجيا لا يتزعزع التزامه بالاحتفاظ الدائم بكامل أرض إسرائيل. وكان بيريز حساسا لأبسط تغيير فى اتجاهات العرب ناحية إسرائيل بينما كان شامير يؤمن بأن أى تغيير فى اتجاهات العرب هو مجرد تغيير تكتيكى وأن الهدف النهائى لكل العرب هو تدمير دولة إسرائيل وإلقاء اليهود فى البحر. وتجلى هذا الاعتقاد مرارا فى قوله: "إن العرب هم العرب، والبحر هو البحر". آمن بيريز أن بقاء الوضع على ما هو عليه فى

الأراضي المحتلة لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة، بينما رأى شامير أن الاحتفاظ بالوضع الراهن هو مصلحة قومية عليا. كما كان أسلوب السياسة الخارجية للرجلين مختلفا جدا. وكان بيريز ميالا للنقاش والحوار مع معارضيه السياسيين واستغلال الاتصالات الدولية، واقتناص الفرص وعقد الاتفاقات. كان يجمع بين موهبة غير عادية في الإقناع وكسب ود الأخرين، وعلى النقيض كان شامير متجهما كثير الشكوك، وميالا لرؤية المخاطر والشراك فقط، ويزدرى الحلول الوسط، ولا يلين في مقاومته للضغوط الدولية لصنع السلام. وقد كان من المؤكد أن تتضارب أهداف الحكومة ذات الرئيسين اللذين شكلاها، وأن تتحدث بأكثر من صوت. كان الترتيب الذى وضعاه لاقتسام رئاسة مجلس الوزراء شاذاً بالتأكيد، وتم وصفهما شخصيا، وبصورة لا تفتقد الدقة، على أنهما زوجان شاذان.

بالرغم من الصورة غير الطبيعية لحكومته، كان بيريز مؤثرا وناجحا كرئيس للوزراء خلال العامين اللذين تولي فيهما السلطة، وخاصة على الجبهة الداخلية. وكانت لديه ثلاث أولويات: السيطرة على التضخم، وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان، وإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. جاء بيريز إلى رئاسة الوزراء وهو مستعد على نحو جيد. فقد أعد فريق من الأكاديميين الشباب، والذين عرفوا باسم فريق المائة يوم، مجموعة مفصلة من الاقتراحات للتحرك على هداها في الشئون الداخلية والخارجية انتظارا لفوز التجمع في الانتخابات. وكان رئيس الفريق الدكتور يوسي بيلين، وهو مفكر سياسي واسع الخيال عميق الفكر ومتحدث سابق باسم التجمع، يجمع بين الآراء المعتدلة غير المعتادة فيما يختص بالعلاقة مع العرب، والولاء الشخصي التام لبيريز. وقد عين بيلين سكرتيرا لمجلس الوزراء، وواصل العمل عن قرب مع بيريز. وأصبح الدكتور نمرود نوفيك، وهو عضو آخر بالفريق، مستشارا سياسيا لبيريز. وأصبح افراهام تامير، وهو جنرال سابق عمل رئيسا لقسم التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي، مديراً عاماً لمكتب رئيس الوزراء. أحسن هذا الفريق من المتخصصين خدمة بيريز. وكان أول إنجازاته قهر التضخم الرهيب، و تحقيق استقرار الاقتصاد، والحد من البطالة، وإنعاش النمو الاقتصادي.

كان الإنجاز الثاني لبيريز يتمثل في إخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان. فقد كلفت الحرب في لبنان إسرائيل ٦٠٠ قتيل، وزادت من المصاعب الاقتصادية، وقوضت الإجماع القومي المتعلق بالأمن، وأساءت إلى صورة إسرائيل في الخارج. كما أفرزت الحرب جماعة عسكرية جديدة تدعى حزب الله، والتي أدارت حرب عصابات شعواء لإخراج الجنود الإسرائيليين من لبنان، بدعم من إيران وسوريا. كما أن كل الجهود التي بذلت للحصول على تعهد بانسحاب القوات السورية من لبنان مقابل انسحاب القوات

الإسرائيلية، باءت بالفشل. وفضل قادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي القيام بانسحاب منظم من طرف واحد لوضع حد للخسائر في لبنان. مع ذلك ظل غالبية وزراء الليكود غير مقتنعين بضرورة الانسحاب. وفي ظل الصراع الدائر لإقناع الحكومة بالموافقة على الخروج من لبنان، وجد بيريز في إسحاق رابين حليفاً قوياً. فقد تقدم رابين بخطة مفصلة إلى مجلس الوزراء المصغر تقترح انسحاباً يتم على مراحل ويمكن جيش الدفاع من القيام بدوريات في منطقة أمنية ضيقة على طول الحدود بالاشتراك مع وكيله، جيش لبنان الجنوبي. وعارض وزراء الليكود، بزعامة شامير، الخطة، ولكن تصدعت صفوفهم عندما صوت ديفيد ليفي، وزير الإسكان، لصالح الخطة. وكان معنى هذا أن الخطة يمكن التوصية بها أمام المجلس بأكمله. وفي ١٤ يناير ١٩٨٥ أقر مجلس الوزراء الخطة. وقد صوت ضدها كل وزراء الليكود تقريبا، بما فيهم شامير وشارون وآرنز، لكن القرار تم اتخاذه بأصوات ليفي، والتجمع والشركاء الأصغر في الائتلاف. وأوضح أحد استطلاعات الرأى أن أكثر من ٩٠٪ من الشعب يؤيدون القرار. وتم الانسحاب من لبنان على مراحل فيما بين فبراير ويونيو. وعادت الغالبية العظمى من القوات إلى قواعدها داخل إسرائيل. و بقيت قوات صغيرة في المنظمة الأمنية حيث قامت بتنسيق نشاطاتها مع جيش جنوب لبنان الذي يقوده الجنرال أنطوان لحد. ومن وقت لآخر، كانت تصطدم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بوحدات المقاومة، وخاصة تلك التابعة لحزب الله، و كانت تطلق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية الشمالية.

مع ذلك فقد خفت حدة التوتر وكان هناك إحساس عام بالارتياح بأن الكابوس انزاح. وأثناء العمل على تخليص إسرائيل من لبنان، بذل بيريز مجهودا كبيراً لاستعادة سمعة إسرائيل على الساحة الدولية. فقد فقدت الحكومة السابقة الكثير من التعاطف الدولي بغزوها لبنان، وبما أظهرته من تشدد سياسي في التعامل مع الفلسطينيين والأردن. فعندما وصل بيريز إلى السلطة، كانت عملية السلام تحتضر، وكان المطلوب مجهودا مستمرا لإقناع العرب والعالم إن السلام في الشرق الأوسط ليس قضية خاسرة. وتصدى بيريز بحماس منقطع النظير لمهمة تغيير المناخ المحيط بعلاقات إسرائيل بجيرانها. وقد ظهر بمظهر رجل الدولة صاحب الرؤية، ورسم صورة لإسرائيل توحي بأنها دولة عاقلة ومعتدلة ذات اهتمام حقيقي باستقرار وسلام المنطقة.

كانت العلاقات مع مصر توترت لدرجة خطيرة بسبب غزو لبنان، وبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، والخلاف على منتجع طابا، بالقرب من رأس خليج العقبة، والذى لم يحل بعد. احتفظت حكومة بيجن بهذا الشاطئ الذى تبلغ مساحته ١,٢كم٢ وقت

انسحابها من إسرائيل في إبريل ١٩٨٢، وبالتالي سمحت ببناء فندق فخم وقرية ترفيهية عليه، بالرغم من مطالبة مصر به. وكان بعض المسئولين الإسرائيليين على استعداد للاعتراف في مجالسهم الخاصة بأن هذه القطعة الصغيرة من سيناء تم الاحتفاظ بها ليس بسبب الاعتقاد السائد بأن لإسرائيل حقا مشروعا فيها، لكن لتفادي سابقة الانسحاب الكامل والذي يمكن أن يطلب في المباحثات المستقبلية الخاصة بالضفة الغربية. لكن الرئيس مبارك كان مصرا على حل هذا النزاع قبل لقاء بيريز. وأقرت معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية أن أي نزاع لا يمكن حله بالتفاوض ينبغي حله بالتراضي، أو خضوعه للتحكيم.

وقد أصر مبارك على إخضاع الأمر للتحكيم، وعرض كحافز مجموعة مغريات تتضمن عودة السفير المصري إلى إسرائيل، واستئناف عملية التطبيع في مجالات مثل التجارة والسياحة والنقل والثقافة. وكان بيريز مستعدا لقبول ذلك. لكن مجلس الوزراء المصغر انقسم حول الأمر إلى نصفين متساويين. ولم يقبل وزراء الليكود الخمس التزحزح عن موقفهم. واستند زعيمهم إسحاق شامير إلى كل ذخيرته من العناد في مواجهة هذا الأمر البسيط نسبيا. وأراد في الغالب، حرمان بيريز من تحقيق انتصار دبلوماسي وإبقاء العراقيل على طريق مباحثات السلام. وقد استمر الجدل داخل مجلس الوزراء المصغر حتى اتخذ ديفيد ليفي جانب التجمع في النهاية، كما فعل فيما يختص بالانسحاب من لبنان. وفي ١٢ يناير ١٩٨٦ قدم بيريز للمجلس الكامل اقتراحا بإحالة نزاع طابا للتحكيم وهدد بإسقاط الحكومة لو استمر شامير وزملاؤه في مقاومة الاقتراح. واستمر الاجتماع اثنتي عشرة ساعة، واقتضت الحاجة فضه عدة مرات عندما بدا أنه على وشك الخروج عن السيطرة. وقد كال وزراء الليكود الإهانات إلى رئيس الوزراء بينما اتهمهم هو بتخريب عملية السلام. ومع مطلع الفجر، تم التوصل إلى قرار بإحالة الأمر للتحكيم، لكن وزراء الليكود نجحوا في تأجيل تنفيذ القرار لمدة تسعة أشهر أخرى. وحكم المحكمون في النهاية لصالح مصر، وعاد الشاطئ للسيادة المصرية في مارس ١٩٨٩.

كتب شامير في مذكراته يقول: "لم تكن لحظة سعيدة بالنسبة لي، كنت مقتنعا أننا لو بقينا متحدين، لاحتفظنا بطابا دون الإخلال بشيء، ومن المثير للسخرية أن أمثالي ممن يقاومون إعطاء أجزاء من أرض إسرائيل إلى أعدائها، ينبغي أن ينتقدوا بقسوة "لتعصبهم"، بينما لم يعترض أحد أو حتى يهتم (عدا الليكود) عندما تمسك المصريون بطابا، مخاطرين بالسلام نفسه، فقط من أجل الكبرياء الوطني. بالطبع لم يتغير شئ بعد طابا، كان الأمر وكأن شيئا لم يكن". هذا التعليق يستحق الانتباه لعدة أسباب. الأول، و

هو الأهم، أن شامير أشار إلى مصر على أنها عدو، بالرغم من توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل قبل عقد مضى. وبعد ذلك يأتى استهتار شامير بالقانون الدولى وحقوق الدول الأخرى. وأخيرا، وليس آخرا، كشفت هذه العبارات عن عجز شامير التام عن فهم أى رأى خلاف رأيه.

عودة الخيار الأردنى

كان طموح شيمون بيريز الأكبر يتمثل فى تسوية المشكلة الفلسطينية عبر اتفاق منفرد مع الأردن. وكان هذا أكثر الخطوط ثباتا فى السياسية التى انتهجها خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، أولاً كرئيس للوزراء، وبعد ذلك كوزير للخارجية. فخلال السنوات السبعة السابقة لليكود فى الحكم، لم يكن هناك أى اتصال رفيع المستوى بين إسرائيل والأردن. وشعر بيريز أن ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، الذى يمثل هدف الليكود على المدى البعيد، خطأ فادح لأنه سيقوض الشخصية الديمقراطية واليهودية لدولة إسرائيل. كما أن استمرار الاحتلال اليهودى العسكرى لم يكن حلا مرضيا أيضا، لأن هناك ١,٥ مليون عربى فى الضفة الغربية وغزة. وبما أن نسبة مواليدهم كانت أعلى من نسبة مواليد اليهود، فإن ميزان التركيبة السكانية من المؤكد أنه سيميل لصالحهم. وكان البديل الوحيد هو الخيار الأردنى .. أى حل وسط مع الملك حسين يعيد لمملكته الأراضى المكتظة بالسكان فى الضفة الغربية وغزة، ويترك الأراضى الاستراتيجية الهامة فى يد إسرائيل. كان هذا هو الخيار المفضل لحزب العمل منذ عام ١٩٦٧.

وكان إسحاق رابين يتفق تماما مع بيريز فى هذا. وأخبر زملاءه أثناء الحملة الانتخابية أن "الخيار الأردنى أكثر أهمية حتى من إعادة بناء الاقتصاد". وأضاف قائلاً "إنها القضية الأساسية التى ينبغى لحركة العمل الاهتمام بها عند وصولها للسلطة". وقد وجه بيريز ورابين فريق الخبراء بقيادة يوسى بيلين لاستكشاف الخيار الأردنى و العثور على الوسائل التى يمكن تحقيقه من خلالها. وأمروهم باستبدال علامة الاستفهام الخاصة بالخيار الأردنى، بعلامة تعجب. وكانت توصية الفريق هى اتباع نموذج كامب ديفيد.. أى المباحثات المباشرة بين إسرائيل والأردن بمشاركة ومساعدة الولايات المتحدة وبدعم من مصر. وعلى ذلك، بدأ بيريز منذ اليوم الأول له فى السلطة العمل من خلال قنوات خاصة لتجديد الحوار مع الأردن.

كان رد فعل عمان حذراً، لكنه كان مشجعا. أبدى الملك حسين رغبة فى استكشاف سبل بدء المفاوضات دون تأكيدات فيما يختص بالنتيجة النهائية. بينما كان فى الماضى يطلب دائما اتفاقا مبدئيا على النتائج النهائية قبل الموافقة على بدء المفاوضات بشكل

رسمي.أما الآن فانه كان على استعداد للنظر في البدء في التفاوض دون شروط مسبقة، لكنه كان يواجه مشكلتين. أولا، أن قمة جامعة الدول العربية في الرباط عام ١٩٧٤ أعلنت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. لذلك لم يكن باستطاعته الدخول في مفاوضات رسمية مع إسرائيل دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. ثانيا، إن قمة جامعة الدول العربية في فاس بالمغرب، عام ١٩٨٢، أيدت فكرة التفاوض مع إسرائيل، ولكن في إطار مؤتمر دولي فقط. لذلك لم يكن باستطاعته التفاوض على انفراد مع إسرائيل دون أن ينقلب العالم العربي عليه، ربما على نحو خطير. وللتغلب على هاتين المشكلتين، عرض حسين عقد مؤتمر دولي بمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وكل أطراف الصراع بما فيهم الفلسطينيون. وكان أمله أن يمكنه المؤتمر الدولي من البقاء داخل حدود الإجماع العربي، مع توفير غطاء للمباحثات المباشرة التي كان الإسرائيليون يريدونها بشدة.

لكن فكرة المؤتمر الدولي لم تكن لها أي شعبية في إسرائيل. كانت بمثابة حل خارجي يفرض عليها، ورفضت كل الأحزاب الرئيسية هذا. لقد قاوم حزب العمل هذه الفكرة دائما، مفضلا المباحثات المباشرة مع الدول العربية منفردة. ولم يكن بيريز مستعدا للسماح للقوى الخارجية بأن تكون لها كلمة في تحديد حدود إسرائيل، وكان يخشى أن تكون الأطراف العربية الأكثر تطرفاً هي الأعلى صوتاً تحت مظلة المؤتمر الدولي. و لم ينظر الليكود إلى المؤتمر الدولي على أنه ساحة للتفاوض، ولكن على أنه أداة لإرغام إسرائيل على التنازل عن الأراضي المحتلة. وكان شامير، بوجه خاص، عنيفاً وصاخباً في رفضه لعقد مؤتمر دولي في أية هيئة أو شكل. وأصر على أن المؤتمر الدولي سيعرض وجود إسرائيل للخطر. وأورد أسباب ذلك في مذكراته:

" ظننت أننا سرعان ما نجد أنفسنا منعزلين أكثر فأكثر، في مواجهة ضغط دولي مكثف لا نستطيع الصمود في وجهه، وأننا سنضطر للرضوخ لمطالب العرب (الذين يساندهم الكل تقريبا) الأمر الذي يمكن أن يعيد إسرائيل للوضع الإقليمي الذي يتعذر الدفاع عنه، والذي كنا نحيا فيه قبل ١٩٦٧". كان التحدي الذي يواجه بيريز هو العثور على صيغة تمكن الملك حسين من بدء المباحثات مع إسرائيل تحت مظلة دولية، وتكوين فريق أردني ـ فلسطيني للمباحثات، مع تخطي منظمة التحرير الفلسطينية.

كان على الملك حسين الاحتفاظ بتوازن صعب، والتقدم بحرص كمن يمشي على سلك مشدود. فبداية كان عليه الحصول على الشرعية للتفاوض بشأن مستقبل الضفة الغربية من عدوه اللدود ياسر عرفات. وفي ١١ فبراير ١٩٨٥ أبرم مع عرفات اتفاقاً

بخصوص منهج مشترك لعملية سلام تتضمن إسرائيل. وذلك بغرض ممارسة حق تقرير المصير للفلسطينيين من خلال اتحاد أردني فلسطيني كونفدرالي، والسبيل هو وفد أردني فلسطيني للتفاوض مع إسرائيل في مؤتمر دولي، وصيغة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية تقول "الغياب في البداية، والتواجد في النهاية". وكانت الشروط الثلاثة التي على منظمة التحرير الفلسطينية قبولها لتتأهل للمشاركة في مرحلة لاحقة هي قبول قرار ٢٤٢، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف. وتلك هي الشروط التي وضعها هنري كيسنجر عام ١٩٧٥ للمباحثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما ظلت إدارة ريجان تصر على أن تجتاز المنظمة هذا الاختبار لكي تشارك في العملية الدبلوماسية. ولم تكن الإدارة الأمريكية متحمسة لفكرة عقد مؤتمر دولي،لأن ذلك كان يعني مشاركة سوفيتية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، لكنها كانت أكثر من راغبة في محاولة التوصل إلى نوع من الغطاء الدولي للمفاوضات الأردنية - الإسرائيلية.

ازدادت المجهودات الإسرائيلية المبذولة لتمهيد الطريق للمباحثات مع الأردن بعد الخروج من لبنان. وفي يوليو ١٩٨٥ قدم أفراهام تامير مذكرة مطولة لبيريز يقول فيها أنه خلال العام السابق أصبحت الظروف مواتية لاستئناف عملية السلام. وقام بذكر أربعة أسباب لذلك. كان أولها يتعلق بالحرب الإيرانية العراقية. التي أدت إلى تركيز العراق على احتواء التهديد الشيعي الإيراني للعالم العربي، وبالتالي قبول بغداد لاستراتيجية القاهرة الخاصة بالتعايش مع إسرائيل. ثانياً، تغير موقف منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لفقدها البنية التحتية العسكرية في لبنان. و كان هذا التغير هو المسئول عن تحالف حسين وعرفات، وعن الانقسامات داخل منظمة التحرير الفلسطينية بين الراديكاليين والمعتدلين، وعن قرار المعتدلين البحث عن حل للمشكلة الفلسطينية بالاشتراك مع الأردن، ورغبتهم في التفكير في قبول القرار ٢٤٢ ثالثا، إن استعادة مصر لزعامتها التقليدية للعالم العربي عزز الاتجاه الذي يفضل الحل السلمي للنزاعات الدولية.. رابعا ساعدت سياسات الحكومة الإسرائيلية على خلق مناخ أفضل للتفاوض. ويمكن إضافة إلى ذلك أيضاً الانسحاب من لبنان، و تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وتحسن مستوى معيشة السكان العرب في الضفة الغربية، والتقدم في تسوية النزاع الخاص بطابا عن طريق التحكيم، والرغبة في الدخول في مفاوضات مع الأردن دون شروط مسبقة فيما يتعلق بالنتائج النهائية. ووافق بيريز ورابين ومساعدوهما على هذا التحليل. وكانت استراتيجية بيريز تتمثل في التركيز على وضع إطار للمفاوضات، وترك كل القضايا الجوهرية لمرحلة لاحقة.

التقى بيريز مع الملك حسين في لندن في ١٩ يوليو ١٩٨٥، وكان هذا أول لقاء لهما

وجها لوجه في غضون عشر سنوات. وتم اللقاء في منزل الملك في بالاس جرين، في حي كنسنجتون، والذي كان على بعد أمتار قليلة من السفارة الإسرائيلية. واتفق الملك ورئيس الوزراء على المضي قدماً على مراحل. ففي المرحلة الأولى يلتقي وفد أردني فلسطيني مشترك بريتشارد ميرفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى و شرق آسيا، وفي الثانية تفي منظمة التحرير الفلسطينية بالشروط الأمريكية للتحاور، ثم تبدأ مباحثات السلام في المرحلة الثالثة. ومع ذلك، بقيت نقطة واحدة لم يستطيعا الاتفاق عليها. فقد أراد الملك أن يضم الوفد المشترك بعض مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يكن هذا مقبولا لرئيس الوزراء. ومع ذلك، كان بيريز مهتما بدرجة كافية بالسيناريو الذي رسمه الملك إلى حد أن يطلب من الأمريكيين منحه فرصة ما. وكما كشف جورج شولتز في مذكراته، في ٥ أغسطس، فقد حضر سيمحا دينتز، أحد سفراء إسرائيل السابقين في واشنطن، إلى منزله وهو يحمل بعض الأنباء التي أثارت دهشته. لقد أرسله بيريز، دون علم مجلس الوزراء، ليبلغه بنتائج اجتماعه مع الملك حسين. ولكن بالإضافة إلى إبلاغه بالتقدم الذي تم إحرازه في الاجتماع، أبلغ دينتز شولتز بشيء يبدو أن بيريز لم يخبر الملك به: لو اشترك بعض مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في الوفد المرسل للمباحثات الأولية مع ريتشارد مورفي، فإن إسرائيل سيكون عليها قبول هذا، على الرغم من اعتراضها العلني على ذلك. كما تلقى شولتز رسالة مختلفة من شامير من خلال لن جارمنت، النائب العام لولاية واشنطن. إذ أبلغه جارمنت أن وزير الخارجية شامير يريد منه ألا يلتقي بأي فلسطيني. وشكك شامير حتى في مجرد التفكير في إمكانية حدوث ذلك اللقاء، كما أعرب أنه يحطم نص وروح التزامهم عام ١٩٧٥ بعدم لقاء أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل المنظمة شروطهم، ويزرع الفرقة بين صفوف الحكومة الإسرائيلية، ويعرض العلاقات الأمريكية الإسرائيلية للخطر. كان هذا مثالا آخر لتحدث حكومة الوحدة الوطنية بصوتين، لكنه كان مثالا صارخا. و قام شولتز بالتشاور مع رونالد ريجان، الذي قرر أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي غموض بشأن رفضهم التعامل مع أي شخص على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ولو من بعيد.

كان موقف إسرائيل فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية أقرب لموقف الولايات المتحدة، منه لموقف الأردن. فقد رأت الأردن أن المنظمة ضعيفة نسبيا، ولذلك يمكن الضغط عليها لتقديم تنازلات. لكن رد إسرائيل كان يشبه الرد الأمريكي كثيرا، وهو أنه إذا كانت المنظمة ضعيفة، فينبغي استبعادها كلية من العملية الدبلوماسية. وكان ذلك الاختلاف حول المنظمة عاملا رئيسيا في فشل النهوض بمباحثات السلام. وكما لاحظ أحد الدارسين

للعلاقات الإسرائيلية الأردنية: "بالنسبة لبيريز ولحزب العمل، كلما زاد مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات، كلما ازدادت صعوبة خلق أغلبية سياسية مؤازرة للعملية في إسرائيل. وبالنسبة لحسين والهاشميين كلما زاد مستوى تمثيل المنظمة، كلما قلت مخاطر أية مفاوضات، في الإطار الإقليمي والإطار الأردني الداخلي. لقد شعر حسين انه لا يستطيع التقدم دون منظمة التحرير الفلسطينية، وشعر بيريز أنه لا يستطيع التقدم في وجودها".

وفي صيف ١٩٨٥ صعدت منظمة التحرير الفلسطينية من هجماتها على الأهداف الإسرائيلية انطلاقا من الأردن. ونشطت القوة ١٧ من منظمة فتح، والمعروفة أيضا بحرس عرفات، في منطقة شرق البحر المتوسط. وفي سبتمبر، قتلت «القوة ١٧» ثلاثة من الإسرائيليين الذين كان يعتقد أنهم عملاء للموساد، على ظهر يخت في ميناء لارناكا بقبرص. وطالب أريل شارون على الملأ أن تنتقم إسرائيل بضرب "مقر قيادة الإرهابيين في عمان". ولم يبد شارون أي اهتمام باستئناف الحوار مع الأردن. كان يعارض دائما الخيار الأردني وأشار إلى تحالف حسين وعرفات على أنه دليل على أن حسين شريك غير مناسب لمباحثات السلام. لكن بيريز ورابين لم تكن لديهما أي نية لتلبية طلب شارون بالقيام بعملية داخل الأردن، لكنهما لم يكن باستطاعتهما الظهور بمظهر "لين" أمام نصف الإدارة الذي يمثله الليكود. لذلك عرضا على مجلس الوزراء المصغر أن يوجه جيش الدفاع الإسرائيلي ضربة إلى مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. وأيد كل أعضاء مجلس الوزراء المصغر الاقتراح عدا عزرا وايزمان. وكان السبب الرئيسي الذي ذكره لمعارضته الغارة هو الضرر الذي من المحتمل أن تلحقه بعلاقات إسرائيل بمصر.

وفي الأول من أكتوبر شنت ثماني مقاتلات إسرائيلية من طراز إف ١٦ إس غارة على حمام الشط، مركز التجمع العسكري لمقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، فقتلت ٥٦ فلسطينيا و١٥ تونسيا، وأصابت حوالي ١٠٠ آخرين بجراح. ونجا عرفات من الموت بأعجوبة. كانت الغارة استعراضا آخر لليد الطولى لإسرائيل. فتونس تبعد عن إسرائيل مسافة قدرها ٢,٤٦٠كم. واستغرقت رحلة الطائرات خمس ساعات ونصف، وتمت إعادة تزويدها بالوقود في الجو. وأدان مجلس الأمن والعديد من الدول الغارة، لكن الولايات المتحدة اعتبرتها رد فعل شرعي ضد الإرهاب. وأرسل ريجان رسالة إلى بيريز معربا عن رضائه عن العملية. وأمر ريجان نفسه في العام التالي بالقيام بضربة جوية ضد ليبيا كجزء من مواجهة الإرهاب الدولي.

في ٥ أكتوبر، بعد خمسة أيام من الغارة على تونس، عقد بيريز اجتماعا آخر مع الملك

حسين في لندن. وكان الملك يزداد ميلا تجاه وجهة النظر الأمريكية بأن على منظمة التحرير الفلسطينية تغيير سياستها قبل السماح لها بأن تلعب دورا في مباحثات السلام. وكان رئيس الوزراء يزداد ثقة في قدرته على إقناع الجمهور الإسرائيلي بالحاجة إلى نوع من الحشد الدولي إذا كان لابد من استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية. و قام الملك بتقييم اتصالاته بالمنظمة، وجهوده لتكوين وفد أردني فلسطيني مشترك من أجل مباحثات السلام مع إسرائيل، وأكد على أن المفاوضات لابد أن تكون جزءا من مؤتمر دولي. كما قام رئيس الوزراء بتقييم الموقف السياسي الداخلي المعقد للتأكيد على أهمية التحرك على وجه السرعة. فقد ذكر أنه سيكون عليه تبادل المناصب مع شامير خلال عام، وعندئذ سيكون من الصعب التحرك في اتجاه السلام نتيجة للأيديولوجية القومية لشامير وحزبه. وأبدى الملك قلقه لشلل الحكومة الإسرائيلية وعجزها عن اتخاذ القرارات الصعبة نتيجة لتكوينها غير المعتاد. ورد رئيس الوزراء بالقول أنه لو جاءت لحظة اتخاذ القرار، وكان وزراء الليكود هم العقبة النهائية في طريق مفاوضات السلام مع الأردن، فإنه لن يتردد في فض الائتلاف. ثم تبادل الزعيمان الآراء بخصوص خطبتيهما المقرر إلقاؤهما في وقت لاحق من ذلك الشهر في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. وانتهى الاجتماع الذي دام ساعتين بالتصافح، واتفاق على اللقاء مرة أخرى "لدفع عملية السلام".

ألقى بيريز خطابه أمام الجمعية العامة في ٢١ أكتوبر. وأعلن للعالم أن إسرائيل تنوي التفاوض من أجل السلام مع جيرانها إلى الشرق، المملكة الهاشمية الأردنية. وأن الغرض من هذه المفاوضات هو التوصل إلى معاهدات للسلام بين إسرائيل والدول العربية، بالإضافة إلى حل القضية الفلسطينية. وأن المفاوضات ستركز على قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى الرغبة في الاستماع إلى المقترحات المقدمة من المشاركين الآخرين. وأن المفاوضات بين إسرائيل والأردن ستتم بصورة مباشرة بين وفد إسرائيل من جانب، ووفد أردني – أو أردني فلسطيني – على الجانب الآخر. ولم يذكر بيريز مرة واحدة في خطابة الكلمتين السحريتين "مؤتمر دولي" لكنه ترك الباب مفتوحاً لاجتماع دولي يقوم بدعم البدء في المفاوضات الثنائية، وهو ما اعتبر تحولاً في السياسة الخارجية لإسرائيل.

كان رد الفعل الدولي لمبادرة بيريز السياسية طيبا بوجه عام، بالرغم من وجود بعض الانتقادات اليمينية المكبوتة في الوطن. وقد كرر النقاط الأساسية لرؤيته، بما في ذلك قبول مؤتمر دولي، في بيانه أمام الكنيست. ومرة أخرى كان هناك بعض الاعتراض من جانب أعضاء الليكود، وأعضاء الأحزاب الأكثر يمينية، لكن الكنيست أقر الخطة. وسر

بيريز بالنتيجة، لكنه أساء تقدير القوة الحقيقية للمعارضة. فبالرغم من أن شامير وزملاءه كانوا يعارضون الخطة بشدة، لكنهم خشوا من أنهم لو ضخموا الأمور، فقد يرفض بيريز تنفيذ اتفاق تبادل المناصب. وكان شامير يعرف أن أية أزمة سياسية نتيجة لذلك ستؤدى إلى تشكيل حكومة ذات أغلبية ضئيلة برئاسة بيريز، أو إلى انتخابات جديدة من المنتظر أن يفوز فيها. ونتيجة لذلك أيضا انتظر شامير الفرصة الملائمة لكى يستعيد السلطة وحتى يكون فى مركز أفضل لإفساد خطة منافسه.

وفي الكواليس كان ريتشارد ميرفى مشغولا بتمهيد الأرض لمباحثات السلام. كان يعرف العرب جيدا، حيث كان سفيرا للولايات المتحدة فى سوريا والمملكة العربية السعودية. كما أنه كان يحوز على ثقة إسرائيل. وكان جورج شولتز يظن أن لديه مؤهلات رائعة للاضطلاع بهذه المهمة الدبلوماسية الصعبة: "بإمكان ميرفى الجلوس فى انتباه كامل دون أن تطرف عينه بينما يستغرق الممثلون العرب ساعات للوصول إلى نقطة معينة. كما أن لديه أعصابا فولاذية تجعله ثابتا عندما يتطرق الممثلون الإسرائيليون إلى ما يريدونه مباشرة ويحاولون النيل منه". تنقل ميرفى على نحو مكوكى جيئة وذهابا لأسابيع بين القدس وعمان، وفي يناير ١٩٩٦ توجت جهوده بالنجاح. بحصوله على موافقة الملك حسين على وثيقة من عشر نقاط بخصوص إجراءات المفاوضات. كان سيعقد مؤتمر دولى، لكن بشكل صورى دون سلطة حقيقية. وكانت المفاوضات ستتم من خلال لجنتين، كل منهما مستقلة عن الأخرى. ولا يمكن لأى طرف المشاركة فى المؤتمر إلا إذا قبل القرارين رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ وتخلى عن العنف.

كانت هذه الوثيقة إنجازا هائلا لبيريز. إذا حصل على موافقة حسين على مؤتمر دولى سيكون مجرد مراسم، مؤتمر "مخصى"، كما أسماه مساعدوه فيما بينهم. لكنهم ظلوا منقسمين حول ثلاث نقاط جوهرية. كانت النقطة الأولى هى ماذا سيحدث لو قبلت منظمة التحرير الفلسطينية شروط المشاركة فى المؤتمر الدولى. ظل رفض إسرائيل إجراء مباحثات غير مشروطة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بينما كان حسين ملزما بتحالفه مع عرفات بإشراك المنظمة فى المباحثات. وكانت النقطة الثانية تتعلق بالاتحاد السوفيتى. إذا أراد بيريز أن تكون مشاركة السوفييت مشروطة بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (والتى قطعت فى يونيو ١٩٦٧) وبفتح الباب لهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل. لكن حسين لم ير سببا يلزمه بهذين الشرطين، وخاصة الشرط الثانى. وكانت النقطة الثالثة تختص بحق الرجوع إلى المؤتمر فى حال وصول اللجان الثنائية إلى طريق مسدود. حيث أصر حسين على الاحتفاظ بهذا الحق، بينما كان رأى

بيريز أن القوى الخارجية لا ينبغي أن تكون لها سلطة التدخل فى الأمور الجوهرية. فمن وجهة نظره، يجب على الغرباء حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ثم الاختفاء بعد ذلك تاركين أطراف النزاع لإجراء سلسلة من المفاوضات الثنائية المتوازية. ولم تحل هذه الخلافات أبدا.

وفى نفس الوقت، ازدادت العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية سوءا. ففى ١٩ فبراير ١٩٨٦، وفى خطاب استغرق ثلاث ساعات ونصف، أعلن الملك حسين أنه سوف يضع حداً لجهوده لبناء استراتيجية سلام مشتركة مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية. ووصف عرفات بأنه غير جدير بالثقة، وقال أن المشكلة هى عدم رغبة عرفات قبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ دون شروط. وأسدل خطاب الملك الستار على هذا الفصل من عملية السلام، وألقيت مسئولية انتهائه قبل الأوان، بوضوح وبشكل مباشر، على عاتق عرفات. أدى الشقاق بين حسين وعرفات إلى إحياء الأمل فى معسكر بيريز بإمكانية تحقيق الخيار الأردنى من خلال المفاوضات مع وفد من الأردنيين والفلسطينيين المؤيدين لهم من الضفة الغربية. وبدأ حسين خطة خمسية طموحة لتحسين الأوضاع الاقتصادية فى الضفة الغربية. وساندته الحكومة الإسرائيلية فى مجهوداته للحصول على تمويل أمريكي لخطته، وفي مجهوداته لاستعادة نفوذه السياسى على الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن اغتيال منظمة التحرير الفلسطينية لزفير المصرى، عمدة نابلس المؤيد للأردن، فى ٣ مارس ١٩٨٦، كان بمثابة رسالة شديدة الوضوح مفادها أنها تنوى القتال من أجل مركزها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

التقى إسحاق رابين بالملك حسين بالقرب من ستراسبورج بفرنسا فى مارس ١٩٨٦ وكانا قد التقيا آخر مرة فى عام ١٩٧٧ عندما كان رابين رئيسا للوزراء. والآن هو وزير الدفاع ومسئول عن الأراضى المحتلة. وأعرب رابين عن قلقه بشأن زيادة نشاط منظمة التحرير الفلسطينية فى حرب العصابات، وطلب من حسين كبح جماح زعماء المنظمة المقيمين فى الأردن. وقال حسين أنه لا ينوى السماح للمنظمة بتصعيد هجماتها على إسرائيل. كما طلب بدوره مساعدة إسرائيل له فى تقوية الروابط الاقتصادية والمؤسساتية التى تربط الفلسطينيين فى الضفة الغربية بالحكومة الأردنية. كان اللقاء فى ستراسبورج ناجحا جدا من وجهة النظر الإسرائيلية. وأمر حسين بعد عودته إلى الوطن بقليل بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية فى عمان، وطرد خليل الوزير (أبو جهاد)، رئيس عمليات المنظمات ونائب عرفات. وبلغ التوتر بين الأردن والمنظمة آفاقا جديدة نتيجة لهذه الخطوات.

قام رابين وبيريز بزيارة سرية لحسين فى استراحته فى العقبة فى يوليو. كانت المسافة قصيرة بالزوارق السريعة من إيلات إلى المرفأ الخاص لحسين عند مدخل خليج العقبة. وكان برفقتيهما رئيس الأركان موشيه ليفى لأن مواجهة الإرهاب كانت إحدى القضايا التى ضمتها أجنده البحث. وكان رئيس الوزراء زيد الرفاعى أيضا حاضرا. واستمرت المباحثات لأكثر من أربع ساعات، وكان الوقت قد تجاوز منتصف الليل بكثير عندما أبحر الإسرائيليون عائدين إلى وطنهم. ولم يكن هناك مفر من تناول موضوع المؤتمر الدولى للسلام. قال بيريز أنه سيتابع العمل بخصوص هذا الأمر بعد توليه وزارة الخارجية، وأن رابين سيمثل أيضا عنصرا للاستمرارية على الجانب الإسرائيلى. واتفق حسين مع الإسرائيليين على أنه ليس من الحكمة الانتظار حتى تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية موقفا موحدا وواقعيا. وقال أنه سيحاول اجتذاب الزعماء المعتدلين فى الأراضى المحتلة كبديل للمنظمة. ثم تحول النقاش إلى الخطة الخمسية الأردنية للتطوير الاقتصادى للضفة الغربية. وعد الإسرائيليون بالقيام بمساعيهم الحميدة لدى واشنطن، لكن رد الفعل الأمريكى كان مخيبا للآمال. كان الأردن يأمل فى الحصول على ١,٥بليون دولار فى السنوات الخمسة القادمة، لكن الكونجرس وافق على٩٠ مليونا فقط. وفيما يختص بالضفة الغربية، أعاد الإسرائيليون التأكيد على سياستهم الخاصة بتوفير حوافز اقتصادية للعناصر المؤيدة للأردن وتشجيعها. وأعلن رابين هذه السياسة على الملأ فى حديث لإحدى الصحف فى شهر سبتمبر: "إن سياسة إسرائيل تتمثل فى تدعيم الأردن فى يهودا والسامرا، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية".

كانت هناك زيادة محمومة فى النشاط الدبلوماسى فى الشهور الأخيرة لرئاسة بيريز للوزراء. ففى ٢٢يوليو وصل بيريز إلى المغرب فى زيارة رسمية كضيف على الملك الحسن الثانى. وصحبت الزيارة دعاية كبيرة جدا.سبق لبيريز الذهاب إلى المغرب مرتين من قبل كزعيم للمعارضة، لكن هذه المرة تختلف، كانت زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيلى لملك عربى لم يشتهر بحسن ضيافته فقط، ولكن باهتمامه البالغ بإرساء دعائم السلام فى الشرق الأوسط. وبما أن الغرض المحدد من هذه الزيارة لم يعلن، كانت هناك الكثير من التكهنات بشأنها فى الإعلام الإسرائيلى. وظن بعض المعلقين أن بيريز يسعى لتحقيق إنجاز دبلوماسى بأى ثمن ليتفادى الاضطرار إلى ترك المنصب لشامير. وكان بعض أتباع بيريز بالتأكيد يحثونه على التخلص من الليكود ومحاولة تشكيل ائتلاف بأغلبية ضئيلة يكون التجمع فيه هو الحزب الحاكم. لكن لو كانت هذه هى خطة بيريز،

فإن زيارته للمغرب لم تأت بالكثير لتحقيقها. عقد الملك الحسن وضيفه ثلاث جلسات للمباحثات، لكنهما فشلا فى التوصل إلى أية نتائج هامة.

أعقب بيريز هذه الزيارة بلقاء الرئيس مبارك فى الإسكندرية فى ١١ سبتمبر، بعد قليل من توقيع البلدين الوثيقة التى سمحت بإحالة نزاع طابا إلى التحكيم. وقد أمضى بيريز يومين فى الإسكندرية والتقى مع مبارك فى مباحثات استغرقت ثلاث ساعات. وأشار البيان المشترك الذى صدر إلى الاتفاق الخاص بطابا، وكرر التزام إسرائيل ومصر بتحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط، وتم إعلان عام ١٩٨٧ "عام المفاوضات من أجل السلام". وأشار الزعيمان إلى تأييدهما لانعقاد مؤتمر دولى، لكنهما اختلفا فيما يتعلق بدور منظمة التحرير الفلسطينية وحل المشكلة الفلسطينية.

فى النهاية، أوفى بيريز بالتزامه بتبادل المناصب مع شامير. وبالرغم من عدم ثقته فى شامير، فقد شعر أن مصداقيته سوف تتأثر لو أنه تراجع عن تنفيذ الاتفاق. وفى بيانه إمام الكنيست يوم ٧ أكتوبر ١٩٨٦ تفاخر، وكان محقاً فى ذلك، بإنجازاته خلال الـ ٢٥ شهرا التى تولى فيها الإدارة: الحد من العنف الداخلى، والانتعاش الاقتصادى، والانسحاب من لبنان، والتعايش السلمى الجديد فى الأرض المحتلة، والتحسن فى العلاقات مع مصر، والتقدم فى عملية السلام. وقال بيريز أن الخيار الآن هو بين مباحثات دون شروط مسبقة، أو شروط مسبقة دون مباحثات. وأنه يفضل الخيار الأول. كما أشار إلى أن المناقشات دائرة مع الأردن من خلال الولايات المتحدة، للتحضير لمفاوضات السلام:

" إن المطلوب فى هذه المرحلة،من وجهة نظر العرب لبدء المفاوضات، تجمع دولى من جهة، والاتفاق على تشكيل وفد فلسطينى من الجهة الأخرى. إن إسرائيل ليست بحاجة لتجمع دولى، لكن الأردن ذكر أنه لن يستطيع المشاركة فى المفاوضات دون هذا التجمع . ومصر تساند موقف الأردن. ونحن يمكننا خوض المفاوضات دون تجمع دولى، لكننا لا يمكننا إجراء مفاوضات دون الأردن ودون العناصر الفلسطينية المشاركة فى وفده. لهذا السبب وافقنا على التجمع الدولى الذى سيمكن المفاوضات أن تبدأ ".

كان هذا ملخصا معبراً عن التفاهم الذى تم التوصل إليه مع الأردن حتى تلك اللحظة. ولكنه أهمل ذكر الخلافات المتبقية فيما يختص بحق الإحالة ومشاركة السوفيت. فمن الواضح أن بيريز كان ينوى مواصلة جهوده لحل هذه المشاكل. وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٨٦ قام بتسليم رئاسة الوزراء إلى إسحاق شامير، وانتقل هو إلى وزارة الخارجية. وقد قررت المصافحة التى تمت بين رئيس الوزراء القادم ورئيس الوزراء المنصرف مصير عملية السلام، لكن هذا لم يتضح حتى ستة أشهر لاحقة.

الصفقات السرية مع إيران

تحول انتباه إسرائيل عن اهتمامها الأوحد والخاص بمتابعة الخيار الأردني نتيجة للتغير الذى حدث على مستوى القمة، ونتيجة لفضيحة إيران جيت. ففى نوفمبر ١٩٨٦، بعد عدة أسابيع من تولى إسحاق شامير رئاسة الوزراء، نشر الإعلام الأمريكى سلسلة من القصص المثيرة للدهشة عن إمدادات سرية من الأسلحة لنظام آية الله خومينى فى إيران مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين فى لبنان. قيل أن إسرائيل قد اتخذت زمام المبادرة فى ربيع ١٩٨٥ فى بيع أسلحة أمريكية الصنع سرا إلى إيران، ثم فى توريط أمريكا فى عملية التبادل القذرة للسلاح مقابل الرهائن. ورفض جورج شولتز وكاسبر واينبرجر بشدة فكرة مبادلة السلاح بالرهائن عند طرحها لأول مرة. كما رفضا الشكل الاستراتيجي غير الشرعى الذى زينت به الفكرة، وهو أنه بتقديم كمية متواضعة من السلاح، ستساعد أمريكا المعتدلين على الفوز على المتطرفين فى نظام خومينى، فتكسب إيران إلى صف الغرب مرة أخرى.

اتضح أن الإسرائيليين تآمروا مع مسئولي الـ "سى.آى.إيه" ومجلس الأمن القومى (إن.إس. سى) بالرغم من معارضة شولتز وواينبرجر. وقام روبرت ماكفارلين، مستشار ريجان للأمن القومى، وأوليفر نورث، أحد مسئولي مجلس الأمن القومى بتسليم الأسلحة سرا إلى إيران، واستخدما العائد فى تمويل أحد المشروعات الأثيرة إلى قلب الرئيس، وهو مساعدة ثوار الكونترا فى نيكاراجوا، الأمر الذى كان الكونجرس يحرمه. وكان الغرض من ذلك جعل إدارة ريجان شريكة فى هذه الصفقة، وإعطاء إسرائيل غطاء سياسيا لشحناتها المستمرة من السلاح إلى إيران. ولجأت إسرائيل فورا للدفاع عن نفسها بالكشف عن اتجارها فى السلاح، ودعمها السرى لأكثر الدول المناهضة للغرب فى الشرق الأوسط، والتلاعب بالحكومة الأمريكية. واختارت إسرائيل ألا تنكر ادعاءات معينة ولكن أن تركز على الحد من الإضرار بعلاقتها بالإدارة والكونجرس والجمهور.

كان الدعم الإسرائيلى لإيران مفاجأة كبرى لأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت أشد المعارضين أيديولوجيا للدولة اليهودية. وكان هناك أكثر من سبب لهذا الدعم، ففى المقام الأول، كانت إسرائيل تهتم بالاحتفاظ بعلاقة خفية على الأقل مع إيران بعد الثورة الإسلامية لمساعدة اليهود الإيرانيين. ولكن كانت هناك أيضا اهتمامات جيواستراتيجية أكبر. كانت الحرب الإيرانية العراقية دائرة منذ عام ١٩٨٠ ، وكان الوضع الأمثل من وجهة نظر إسرائيل أن يخسر الطرفان الحرب.أما السيناريو التالى من حيث الأهمية فهو أن تدمر إيران والعراق بعضهما البعض فى حرب استنزاف طويلة وممتدة . وكان مد إيران

بالسلاح، والتى كانت تخضع لحظر أمريكى صارم منذ قيام الثورة، وسيلة لإشعال الحرب والمحافظة على استمرار الورطة. ومادام العراق متورطاً فى هذا النزاع، فإنه يظل عاجزاً عن الانضمام إلى سوريا والأردن لتشكيل جبهة شرقية ضد إسرائيل . وعلى ذلك كانت سياسة إسرائيل فى الخليج العربى تتناقض سياستها فى الشرق الأوسط. ففى الشرق الأوسط كانت إسرائيل فى حالة تعاون غير معلن مع الأردن، وفى حالة صراع صريح مع سوريا. ومع ذلك كانت للأردن صلات وثيقة مع العراق، بينما كانت سوريا تدعم إيران. لذلك وجدت إسرائيل نفسها فى نزاع الخليج، وبطريقة غير مباشرة، فى نفس الجانب الذى تقف فيه سوريا وعلى الجانب الخطأ من الأردن.

كان هناك تعارض أكبر يكمن فى جوهر السياسة الإسرائيلية، وهو ما يتعلق بموضوع دقيق ألا وهو الإرهاب. كانت إسرائيل تحظى بتأييد واسع، ليس فى الولايات المتحدة فقط، بسبب رؤيتها الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى: كان عنف خصومها "إرهابا"، أما عنفها هى فهو"دفاع شرعى عن النفس". علاوة على ذلك، كانت إسرائيل فى طليعة الحملة الشعواء على الإرهاب الدولى. كما أصبح بنيامين نتانياهو، سفير إسرائيل بالولايات المتحدة، متحدثاً باسم من يطالبون باتخاذ أشد الإجراءات صرامة لمواجهة الإرهاب فى الغرب. وفى عام ١٩٨٦ قام بنشر وقائع مؤتمر عقده معهد جوناثان الإسرائيلى فى واشنطن، تحت عنوان "الإرهاب: كيف يمكن للغرب أن يربح المعركة". عزز هذا الكتاب، عن طريق هجومه القاسى على منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا وسوريا، الانطباع بأن أعداء إسرائيل هم أيضا أعداء أمريكا، وأن العرب الذين يستخدمون العنف ضد إسرائيل هم إرهابيون، وأن الدول التى تدعم العنف ضد إسرائيل هى دول إرهابية، وأن استخدام القوة الغاشمة ضدهم ليس فقط أمرا مشروعا، لكنه مرغوب أيضا. وكتب نتانياهو يقول: " إن الدولة التى تأوى وتدرب وتطلق الإرهابيين، تصبح هدفاً مشروعاً للرد العسكرى".وقد كان للكتاب تأثير كبير على المواقف الأمريكية خلال فترة رئاسة ريجان الثانية. وتأثر ريجان شخصياً بالكتاب، وأوصى كبار المسئولين العاملين معه بقراءته ومع ذلك فقد كشفت فضيحة إيران - كونترا تضاربا هائلا فى سياسة إسرائيل تجاه الإرهاب. كانت إسرائيل تدين سوريا لسجلها الإرهابى بينما هى تشحن السلاح إلى إيران بالرغم من سجلها الإرهابى. ونتيجة لمناقضتها لمبادئها الخاصة، والاستمرار فى المحافظة على تدفق الأسلحة إلى إيران الخومينى، فى الوقت الذى كانت فيه الراعى الرئيسى للإرهاب المناهض للغرب، غرقت إسرائيل فى مستنقع فضيحة إيران - كونترا، وجذبت أمريكا معها.

كان الضرر الذى سببته فضيحة إيران - كونترا فى أمريكا هائلا. كانت على وشك تدمير رئاسة ريجان كما دمرت فضيحة ووترجيت رئاسة نيكسون. وبينما اقتصر ضرر ووترجيت إلى حد كبير على المسرح المحلى، فإن إيران ـ كونترا ألحقت الضرر بجوانب جوهرية فى سياسة ريجان الخارجية كما أدت إلى تقويض الروح المعنوية لإدارته. ووصف جورج شولتز الأضرار الحادثة فى ذلك الوقت على النحو التالى:

"بعد سنوات من العمل، تم وضع حجر الزاوية فى سياستنا ضد الإرهاب: لا تعامل مع الإرهابيين. والآن وقعنا فى المصيدة. جعلنا أنفسنا طواعية، ضحايا لابتزاز عصابات الإرهابيين. لقد أوجدنا صناعة احتجاز الرهائن. إن كل مبدأ امتدحه الرئيس فى كتاب نتانياهو عن الإرهاب تلقى لطمة شديدة نتيجة لما حدث. اعتدينا على سياستنا الخاصة فى الشرق الأوسط. فقد اعتمد العرب علينا لنقوم بدور قوى ومسئول لاحتواء حرب الخليج ووضع حد لها فى نهاية الأمر. والآن ينظر إلينا على أننا نساعد أكثر القوى تطرفاً فى المنطقة. تصرفنا بطريقة تتناقض على نحو مباشر مع مجهوداتنا الضخمة لإيقاف الحرب عن طريق حجب الأسلحة اللازمة لاستمرارها. إن الأردنيين - والعرب المعتدلين الآخرين - روعهم ما فعلناه. وانهارت آمالنا فى القيام بعمل مشترك مع الحلفاء ضد سوريا، بعد أن رآنا الحلفاء نقوم بما مارسنا الضغوط عليهم بلا هوادة حتى لا يقوموا هم به".

لقد ألحقت المبادرة التى تسببت فيها إسرائيل ضرراً بالغاً بشولتز، وكان أخلص مؤيدى إسرائيل فى إدارة ريجان، بعد الرئيس مباشرة. وكانت هناك محاولة خلال الصراع البيروقراطى الداخلى العنيف الذى تبع انكشاف الأمر، لتحويله إلى كبش فداء، مما اضطره للقتال من أجل حياته السياسية. وكان غاضبا من الإسرائيليين لالتفافهم من وراء ظهره للتآمر مع مسئولين بالبيت الأبيض، كان يعدهم جهلاء وبلهاء وغير مسئولين. وتقدم بيريز إليه باعتذارات كثيرة، وأرسل إليه رسالة مهذبة كان محتواها: "مرحبا. لا ترحل". لكن شولتز لم يهدأ، وبدأ يميل ناحية شامير، الذى أرسل إليه عدة رسائل لمؤازرته وتشجيعه عبر نتانياهو. ومن المحتمل أن تكون توابع فضيحة إيران - كونترا هى التى جعلت شولتز لا يقف بكل ثقله خلف اتفاقية لندن.

اتفاقية لندن

ما أن انتقل شامير إلى منصبه الرفيع، حتى أصبح لا يكل من إفساد المبادرات بينما كان بيريز لا يكل فى تعزيزها. ولم يوهن انتقال بيريز إلى وزارة الخارجية من عزيمته فى متابعة النافذة الأردنية بنشاط وإصرار. وكان الأردنيون على استعداد للدخول فى مباحثات ثنائية مع إسرائيل ولكن فقط فى ظل مؤتمر دولى، لكن شامير رفض الفكرة

تماما. وكذلك لم يبد الأمريكيون تحمسا لفكرة عقد مؤتمر دولي لأنهم لم يرغبوا في مشاركة الاتحاد السوفيتي في دبلوماسية الشرق الأوسط. ولأن القنوات الدبلوماسية الرسمية لم تسفر عن أي تقدم، حاول بيريز تحقيق طفرة ما من خلال عقد قمة سرية. إذا اتصل باللورد فيكتور ميشكون، وهو يهودي بريطاني بارز وصديق للملك حسين وطلب منه تنظيم لقاء بينهما. وتم تحديد الزمن والمكان: السبت ١١أبريل ١٩٨٧، في منزل اللورد ميشكون في وسط لندن. وأخطر بيريز شامير بالاجتماع، وحصل على موافقته. وفي يوم الجمعة اتجه بيريز إلى لندن على متن طائرة صغيرة، يرافقه يوسي بيلين، المدير العام السياسي لوزارة الخارجية، وإفرايم هاليفي من الموساد.

حضر الملك حسين إلى الاجتماع برفقة زيد الرفاعي. واستمر الاجتماع من الصباح إلى المساء وتخلله الغداء بصحبة المضيف. وكان قد تم منح الخدم أجازة في ذلك اليوم وقامت الليدي ميشكون بالطهي وتقديم وجبة شهية بنفسها. وكان الملك في حالة مزاجية رائعة وهو يمزج النوادر المسلية بتقييماته السياسية القوية. وعند انتهاء الغداء اقترح أن يدخل هو وبيريز إلى المطبخ للمساعدة في غسل الأطباق. وفي الثانية ظهرا جلسا للعمل الجاد، واستمرت مناقشتهما سبع ساعات. بدأت باستعراض أحداث العام السابق. ومضى الحوار بسلاسة وود وتحول تدريجيا إلى القضايا الهامة.

كان الملك حسين يعتقد أن إدارة ريجان يسودها الارتباك الشديد فيما يتعلق بما تحاول تحقيقه في المنطقة، لكنه احتفظ بأكثر تعليقاته حدة لأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية. كان الغموض يحيط بمواقفهم السياسية الأساسية. كما قال، لكنه لم يكن غموضاً بناءً، ولكنه غموض يعكس رؤية سياسية غير واضحة وغير محددة. فقد واصلت المنظمة أعمال العنف ورفضت كل العروض من أجل مفاوضات مثمرة. وأكد الملك أن رؤيته للمؤتمر الدولي لا تتضمن المنظمة مادامت استمرت في رفضها لقراري ٢٤٢ و٣٣٨. وشعر بيريز أنهما على نفس الموجة. وأفاد أن لا إسرائيل ولا الأردن يمكنهما النظر إلى المنظمة، والتي يلزمها ميثاقها بالسعي لتدمير إسرائيل، على أنها شريك في السلام. وأضاف أن إسرائيل لا تريد بالتأكيد رؤية ياسر عرفات وهو يحكم عمان. كما ذكر بيريز أن مبعوثا سوفيتيا جاء في لقاء اشتراكي دولي في روما خصيصا لمقابلته، وأن الرسالة التي كان يحملها مفادها أن موسكو تقبل فكرة مؤتمر دولي "غير ملزم". وأشار الملك حسين إلى أن صناعة السياسة السوفيتية تمر بتغييرات حقيقية وإيجابية، حتى وإن ظل الكثير من المسئولين السوفييت كما هم.

وجد الزعيمان أنهما يتفقان في الكثير من القضايا الهامة، وإن لم تكن جميعها.

واتفقا على أن الوقت مناسب للتحرك نحو حل النزاع. كما اتفقا على ضرورة عقد مؤتمر دولى لبدء العملية، لكن لا ينبغى له أن يفرض الحلول. وكان رأيهما أن المؤتمر يجب أن يجتمع مرة واحدة، مع ضرورة حصول كل جلسة تالية له على الموافقة المسبقة للطرفين. كما اتفقا على ضرورة وجود وفد أردنى فلسطينى مشترك لا يتضمن أعضاء معروفا انتماؤهم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأخيرا، اتفقا على أنه بعد الجلسة الافتتاحية، تتم المفاوضات وجها لوجه فى لجان ثنائية مكونة من الإسرائيليين وخصومهم العرب. وأعلن رفاعى أنه أيضا يوافق على النقاط الرئيسية التى ذكرها بيريز.

"حسنا"، قال بيريز، "لماذا لا ندون اتفاقنا؟". فقال الملك أنه لا يمكنه القيام بهذا حيث إنه مرتبط بموعد آخر سيستغرق ساعة. واقترح أن يقوم الإسرائيليون بكتابة مشروع وثيقتين: إحداهما تذكر تفاصيل مبادئ وإجراءات المؤتمر الدولى المزمع عقده، والثانية تحدد الاتفاقات والتفاهم بين إسرائيل والأردن. ثم انصرف الملك والرفاعى، أسرع الإسرائيليون للقيام بالعمل. وبعودة الملك والرفاعى، كان قد تم إعداد الوثيقتين. وقرأهما بعناية وبدأ الرفاعى فى اقتراح بعض التعديلات، لكن الملك حسين استوقفه قائلا أنهما تعكسان الاتفاقات التى تم التوصل إليها بدقة. ثم قررا أخيرا نقل الورقة إلى الأمريكيين وأن يطلبا منهم تقديمها على أنها ورقة أمريكية. وانتهى الاجتماع فى تفاؤل. وكان كلا الزعيمين يشعر بالرضا العميق لما أنجزه من عمل فى ذلك اليوم.

لم يتم توقيع اتفاق بيريز – حسين، لكنه كان يحتوى إشارة إلى المكان والزمان فى نهايته، وعرف باسم اتفاقية لندن. وكان مكتوباً على الآلة الكاتبة باللغة الإنجليزية، ومن ورقة واحدة، ومقسما إلى ثلاثة أجزاء. اقترح الجزء الأول أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بدعوة الأعضاء الخمسين الدائمين لمجلس الأمن وأطراف النزاع العربى الإسرائيلى للتفاوض على تسوية سلمية بناء على القرارين ٢٤٢و ٣٣٨ "بهدف تحقيق السلام الشامل فى المنطقة والأمن لدولها، والاستجابة للحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى". واقترح الجزء الثانى أن يدعو المؤتمر الطرفين لتكوين لجان ثنائية للتفاوض حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وكان الجزء الثالث جوهرياً لأنه لخص النقاط التى اتفق عليها الأردن وإسرائيل:

١ ـ لن يفرض المؤتمر الدولى أى حلول أو يعترض على أى اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف.

٢ ـ تتم المفاوضات فى لجان ثنائية بصورة مباشرة.

٣ ـ تتم مناقشة القضية الفلسطينية عبر لجنة الوفدين الأردنى – الفلسطينى والإسرائيلى.

٤ ـ ينضم الممثلون الفلسطينيون إلى الوفد الأردني الفلسطيني.

٥ ـ تتوقف المشاركة في المؤتمر على قبول الأطراف للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والتخلي عن العنف والإرهاب.

٦ ـ تقوم كل لجنة بالتفاوض بصورة مستقلة.

٧ ـ يتم حل القضايا الأخرى بالاتفاق المتبادل بين الأردن وإسرائيل.

وأخيرا ذكر أن هذه الورقة مشروطة بموافقة حكومتي كل من الأردن وإسرائيل، وأنها ستعرض وتقدم إلى الولايات المتحدة. وكان من المؤكد أن يغضب الفلسطينيون لعدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية في أي مكان من الوثيقة. كما كان من المؤكد أن يغضب الإسرائيليون اليمينيون لذكر المؤتمر الدولي، مهما كان مدى عجزه. وكان الأمر أقل صعوبة بالنسبة لإقناع حسين للعرب بالفكرة، عن إقناع بيريز لأبناء وطنه بها، لو بدا أنها قادمة من الولايات المتحدة. ولهذا كان قرار طلب المساعدة من الولايات المتحدة. حيث قام حسين بالاتصال بجورج شولتز بعد فترة غير طويلة من عودته إلى الوطن وشرح له ما تم الاتفاق عليه، وحثه على مباركة ما تم. وتصرف بيريز بسرعة أكبر، فأرسل بيلين إلى هلنسكي لمقابلة شولتز والذي كان في طريقه إلى موسكو للإعداد لاجتماع قمة بين رونالد ريجان وميخائيل جورباتشوف. كما اتصل بيريز بشامير بشكل شخصي بمجرد عودته إلى الوطن صباح الأحد. واتفقا على اللقاء على انفراد بعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء. وسلمه بيريز تقريرا كاملا عن مباحثاته مع الملك حسين وقرأ عليه نص الوثيقة. فطلب منه شامير قراءتها مرة أخرى، ففعل. ولكن عندما طلب شامير نسخة من الوثيقة، رفض بيريز إعطاءها له. وأخبره صراحة أنه يخشى أن تتسرب عن طريق أحد العاملين معه، وليس عن طريقه هو. كما أضاف بيريز بمكر: بما أن المفترض أن يتقدم الأمريكيون بالخطة على أنها فكرتهم، فإنه من الأفضل أن يتلقاها شامير من الأمريكيين مباشرة. لم يقل شامير شيئا، لكنه وزملاءه لم يثقوا في بيريز، وبالرغم من أن اتفاقية لندن ناقشت الإجراءات فقط، فقد شكوا في أن يكون بيريز قد قدم تنازلات سرية خاصة بالأمن. وبدت لهم حقيقة أن حسين الذي كان يصر دائما في الماضي على معرفة نتائج أية مباحثات رسمية قبل أن تبدأ، وافق الآن على التفاوض دون شروط مسبقة، معززة لهذه الشكوك. وعلى الرغم من عدم إلزام اتفاقية لندن لإسرائيل رسميا بشيء ذي مغزى مقدما، فإن شامير خشي أن تفتح الباب إلى حلول وسط فيما يختص بالأرض، وهو ما يفضله التجمع.

وفي هلنسكي أعطى بيلين تقريرا كاملا عن اجتماع لندن لشولتز، واصفا إياه بأنه إنجاز تاريخي، وحث شولتز على تبنيه كخطة أمريكية. وقال له "الأمر بين يديك الآن. لا

تدعه يتبخر". لم تكن لدى شولتز مشكلة فيما يختص بفكرة عقد مؤتمر دولى تحت السيطرة الكاملة، لدفع الأطراف فى اتجاه مباحثات ثنائية مباشرة. لكنه رآه أمراً غريباً أن يطلب منه وزير خارجية حكومة الوحدة الوطنية لإسرائيل أن يقنع رئيس الوزراء الإسرائيلى، وهو زعيم الحزب المنافس، باتفاق عقد مع رئيس دولة أجنبية. وزاد المشكلة تعقيدا أن شامير فى رسالته إلى الرئيس ريجان فى عيد الفصح اليهودى فى ١ أبريل قال أنه "لا يتصور أن يوجد فى الولايات المتحدة أى دعم لفكرة عقد مؤتمر دولى، وهو شئ من المحتم أن يعيد السوفيت إلى المنطقة مضطلعين بدور جوهرى".

فى ٢٢ أبريل اتصل شولتز تليفونيا بشامير ليبلغه أنه علم باتفاقية لندن من خلال وزير خارجيته، ومن خلال ملك الأردن وليخبره أنه مستعد للحضور إلى الشرق الأوسط للمضى قدماً فى عملية السلام. ورد شامير بأنه يريد التفكير ليوم أو يومين، لكن شولتز كان باستطاعته أن يشعر أنه يرفضها بشدة. وبعد ساعتين، اتصل إلياكيم روبنشتاين مساعد شامير من القدس لينقل رده. لم يرد شامير أن يقول هذا مباشرة، لكن اتفاقية لندن لم ترق له وأنه لا يرحب بزيارة وزير الخارجية الأمريكى. إن المؤتمر الدولى سيزيد الضغط على إسرائيل لصالح العرب. ولو شاركت الأمم المتحدة، فما من شك أن منظمة التحرير الفلسطينية أيضا ستشارك. وفى اليوم التالى، ٢٣ أبريل، وصلت رسالة من بيريز كان سعيدا بالطريقة التى تولى بها شولتز الأمر مع شامير، وأنه سيضطر للمخاطرة بفض الحكومة بسبب هذا الأمر، فهو لن يشارك فى ضياع هذه الفرصة على إسرائيل: "لقد اشتركت إسرائيل والأردن فى مفاوضات مباشرة فى لندن، وتوصلا إلى اتفاق. فهل يضيع رئيس وزراء إسرائيل هذه الفرصة؟" هكذا تساءل بيريز.

كان هناك جذب وشد بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء من أجل الفوز بانتباه وزير الخارجية الأمريكى. بدا الأمر وكأن الرجلين يجذبان الأمريكى القصير القوى من ذراعيه فى اتجاهين متضادين. وفى ٢٤ أبريل وصل موشيه أرينز إلى مكتب شولتز، حيث أرسله شامير دون علم وزير خارجيته. وقال أرينز بطريقة جافة أن وزير الخارجية وحزبه يعارضان عقد مؤتمر دولى بخصوص الشرق الأوسط، وأنه لو زار شولتز إسرائيل لعرض اتفاقية بيريز-حسين، فسيجد نفسه متورطاً فى جدل سياسى إسرائيلى داخلى. وشرح شولتز لأرينز بإسهاب كيف يمكن أن يعمل المؤتمر وكيف يمكن إبقاءه تحت السيطرة، لكن أرينز لم يتزحزح عن موقفه. وانتهى أرينز إلى أنه لا شئ يمكن أن يحدث حتى يلتقى شامير والملك حسين وجها لوجه. وأكد الحوار بينهما على هذه الملحوظة الرصينة، ولكن على نحو يبدو أنه يصل إلى حد طلب المساعدة فى ترتيب مثل هذا اللقاء.

شارك كل وزراء الليكود شامير في عدائه لاتفاقية لندن. ولم يكن ديفيد ليفي مستعدا للخروج عن الصف في هذا الموضوع كما فعل بخصوص الانسحاب من لبنان. ولم يرغب إريل شارون في القيام بأية مفاوضات سلام مع الأردن، في وجود أو عدم وجود مؤتمر دولي. وفي ٦ مايو قدم بيريز للمجلس المصغر اقتراحاً مفصلا بناء على اتفاقية لندن، وواجه معارضة جماعية من وزراء الليكود. وكان باستطاعته طرح الأمر للتصويت لكنه قرر ألا يفعل هذا، لأن النتيجة كان من المؤكد أن تسفر عن انقسام الأصوات بالتساوي. وبعد الاجتماع، تابع بيريز الدعوة في الداخل والخارج لعقد مؤتمر دولي، قائلا أنه ليس هناك قرار حكومي ضده. وكان رأى شامير أن بيريز يتخطى سلطاته حيث إنه لم يكن هناك قرار حكومي لصالح المؤتمر. وقد فكر بيريز في الاستقالة لكن هذا كان يعني إعلان أسباب الاستقالة على الملأ، وهذا يخلف الوعد الذي قطعه على نفسه للملك حسين أثناء اجتماعهما في لندن بإبقاء الأمر سرا.

وشعر الملك حسين بخيبة أمل مماثلة لخيبة أمل بيريز عندما لم يسفر مشروعهما المشترك عن شئ. وأثناء استعادته للأحداث، نزع إلى الاعتقاد بأن بيريز أساء تقدير قوة المعارضة الداخلية التي سوف يواجهها، وبالغ في تقدير قدرته على حشد الدعم الأمريكي للمشروع:

" لقد تعثرت اتفاقية لندن على مستويين. لقد جاء شيمون بيريز كوزير للخارجية وتوصلنا إلي اتفاق في لندن ووقعناه بالأحرف الأولي. وقال أنه سيعود إلي إسرائيل ويرسله في الحال إلي جورج شولتز، وأنه خلال ٤٨ ساعة سيعود الاتفاق كملحق أمريكي لخطة ريجان، ووعدت أنا أن يقبله الأردن. وانصرف على هذا الأساس. وبعد أسبوعين، لم يحدث شئ. ثم أرسل شولتز خطابا إلي رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، إسحاق شامير، يخبره فيه بالاتفاق الذي توصل إليه مع بيريز، ويطلب منه رأيه فيه. وبالطبع اتخذ شامير موقفا سلبيا منه، وانهار الأمر بأكمله. لا يمكنني تحديد ماذا حدث في إسرائيل،ولكن ما يعنيني في الأمر، أن بيريز كان يمثل إسرائيل. وقد تحدثت أنا إليه. واتفقت وإياه على شيء معين، لكنه لم يستطع الوفاء بما اتفقنا عليه.

بعد أن ألقي باتفاقية لندن في سلة المهملات، سعى شامير لترتيب لقاء مع الملك حسين. ولم يكن معروفا ما جدوى هذا اللقاء حيث كان الهدف الأكبر للملك استعادة الأراضي التي فقدها في يونيو ١٩٦٧، بينما كان شامير مصرا على أن هذه الأراضي ملك إسرائيل. وفي خطابه أمام اللجنة المركزية لحزب الليكود غض شامير الطرف عن هذا العائق، وأكد على أن الطريق مفتوح للتعاون بين إسرائيل والأردن في الشئون ذات

الاهتمام المشترك مثل المياه والبيئة والسياحة وخلافه. وعلى أي حال، نجح شامير في ترتيب لقاء مع الملك حسين، تم في إنجلترا في ١٨ يوليو ١٩٨٧.

أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي والعاهل الأردني جورج شولتز بتقييمين مختلفين للقاء. أرسل تقرير شامير في سرية تامة بواسطة أحد كبار مساعديه وهو دان ميريدور. واستضاف الملك اللقاء في منزله بمنطقة "سيري". وقدم وجبة مطهوة على الطريقة اليهودية "الكوشير" لشامير. وقد استمر اللقاء خمس ساعات، وبدأ رسميا، وانتهى وهو يسوده الود. وتقدم شامير بقائمة طويلة من خطوات التعاون التي يمكن لإسرائيل والأردن القيام بها معا ثم راجع الاتفاقيات المؤقتة للحكم الذاتي الفلسطيني الذي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد. وقال شامير أن هذا هو السبيل لمواصلة العمل، وليس عن طريق مؤتمر دولي. وأثار شولتز في تردد إمكانية عقد مؤتمر دولي للتجمل، يفتح الطريق للمفاوضات المباشرة، ثم ينفض. لكن ميريدور قال :"نحن ضد المؤتمر الدولي". وكان من الواضح أن شامير يريد التركيز على اتصالاته الخاصة بالملك. وقال ميريدور أنهما موافقا على أن يرسل شامير مبعوثا إلى عمان على وجه السرعة. وتساءل شولتز عما إذا كان هناك أي احتمال بإصابة شامير بحمى السلام؟. ربما يريد التنافس مع بيريز كصانع للسلام ولكن بطريقته الخاصة: سراً مع الملك حسين ودون وجود مؤتمر دولي؟

لم يعط التقرير القادم من عمان أي دافع للتفاؤل فيما يختص بهذا الموضوع. أرسل حسين رسالة بخصوص لقائه بشامير، لكن وصفه للقاء كان بعيدا جدا عن وصف ميريدور. في الواقع، كان حسين يقول أن شامير لا أمل فيه، وأنه لا يستطيع العمل معه بينما كان شامير يدعى أن بإمكانه العمل مباشرة مع حسين وأنه ليس بحاجة لمساعدة خارجية. وأصر كل منهما أن لا يكشف شولتز تقييمه للمقابلة للآخر. وطلب شولتز من الملك حسين بالتحديد الإذن بأن يكشف لشامير أنه تلقى تقييمه للجلسة. وكان الرد بالنفي. وبدا أن كلا الطرفين يقلل من أهمية الولايات المتحدة في كل هذا.

وبما أن الطرفين لم يحققا أي تقدم بمفرديهما، اهتدى شولتز إلى فكرة ربط محادثات السلام الخاصة بالشرق الأوسط بقمة ريجان - جورباتشوف التي كان من المقرر عقدها في واشنطن في نهاية العام. وكانت فكرته أن يقوم ريجان وجورباتشوف بدعوة حسين وشامير، إضافة إلى ممثلين من مصر وسوريا ولبنان، كمكملين للقمة، للاجتماع في الولايات المتحدة في ظل الرعاية الأمريكية - السوفيتية، وفي وجود الأمين العام للأمم المتحدة. وأعطى رونالد ريجان والذي كان يزداد ضيقا بالشرق الأوسط، وبالمناورات المستمرة لزعمائه، إشارة الموافقة. لكنه قال أن"أول شخص يرفض الفكرة سوف يقتلها".

وفي منتصف أكتوبر، طار شولتز إلى إسرائيل لعرض الفكرة على شامير. وألقى شامير بالعديد من الأسئلة تشير كلها، عند التفكير فيها، بأنه لا يمكنه الموافقة. "حسنا" قال شولتز، "أنا لا أريد إضاعة وقتك. قل لا فقط". لكن شامير أراد مهلة للتفكير والتشاور. كان لقاؤهما التالي قصيرا. واختتمه شامير قائلا:"سيادة الوزير، أنت تعرف أحلامنا، وتعرف كوابيسنا. ونحن نثق فيك. فامض قدماً".

وفي الليلة التالية عرض شولتز فكرته على الملك حسين في مقر إقامته في لندن. دهش الملك ومستشاروه للفكرة، وذهلوا لمعرفة أن شامير وافق عليها. وكان حسين أيضا في حاجة لمهلة للتفكير والتشاور. وعندما التقيا في اليوم التالي كان قد حسم رأيه: وكان رده: لا. وقدم سببين لذلك. لقد كان مجرد ذكر اسم شامير يثير أعصابه. "لا يمكنني البقاء بمفردي مع هذا الرجل" قالها في حديث جانبي لريتشارد ميرفي. لم يصدق حسين أن شامير سيسمح أبدا للمفاوضات أن تجتاز قضية الترتيبات "الانتقالية" لمن يعيشون في الضفة الغربية وغزة. كما أنه لم يكن يؤمن بأن شامير سيتنازل عن بوصة واحدة من الأرض، أو يعمل من أجل التوصل لاتفاق خاص "بالوضع النهائي" للأراضي المحتلة. لذلك، فالإجابة هي الرفض، وهذه نهاية الأمر، قالها الملك.

بدأ شامير نفسه يشعر بالملل من المناورات المستمرة للعثور على حل سلمي للنزا ع العربي – الإسرائيلي. وكتب في مذكراته يقول: " استمر تقديم خطط السلام ورفضها طوال فترة رئاستي للوزراء، فلا يمر عام دون تقديم عرض رسمي من الولايات المتحدة، أو إسرائيل، أو حتى مبارك، وكل منها يجر وراءه أزمة داخلية جديدة وتوقعات وإحباطات جديدة، وإن كنت قد اكتسبت مناعة ضد الأخيرة نوعا ما". ونادرا ما تضمنت هذه الخطط عناصر جديدة حسب شكوى شامير وكان أقصى ما تصل إليه هو "السلام مقابل الأرض، أو الاعتراف بالوجود مقابل الأرض، لكنها أبدا لم تكن "مجرد" سلام ". وكان السبب وراء هذه التعليقات افتراض أن إسرائيل يحق لها أن تحصل على السلام مع جيرانها العرب على طبق من الفضة، دون الحاجة إلى أن ترهق نفسها، أو أن تقدم أية تنازلات.

وطبقا لمعاييره، كان شامير رئيس وزراء ناجحا. كان يظن أن الوقت في صالح إسرائيل، وقد نجح في اللعب على الوقت. فهو لم ترق له اتفاقية لندن، ونجح في تقويضها. وعارض المؤتمر الدولي في أي شكل أو هيئة، ولم يعقد هذا المؤتمر حتى عام ١٩٩١والتزم بالحفاظ على الوضع الراهن في الأراضي المحتلة، وقد تم الحفاظ عليه، على السطح على الأقل. أما تحت السطح، فكان الإحباط واليأس الفلسطيني يتزايد طوال الوقت. وكل الآمال التي بعثتها اتفاقية لندن في الأراضي المحتلة، تبخرت في الهواء. وساد شعور باليأس

بينما يراقب الفلسطينيون المستوطنات الإسرائيلية وهى تبتلع المزيد والمزيد من أراضيهم. وظلت الظروف الاقتصادية تعسة كما كان الحال دائما، بينما ازداد تدخل الحكومة العسكرية الإسرائيلية وازدادت قسوتها. وأصبحت الأراضى المحتلة كصندوق الحطب الذى ينتظر شرارة.

حرب الاستقلال الفلسطينية

كانت الشرارة التى أشعلت الانتفاضة الفلسطينية هى حادثة سيارة فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧، عندما قتل سائق شاحنة إسرائيلى أربعة من سكان جباليا، أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية الموجودة فى قطاع غزة. وقد أشيع خطأ أن السائق تعمد قتلهم انتقاما لطعن شقيقه حتى الموت فى غزة قبل يومين من وقوع الحادث. فلم تكن هناك علاقة بين الرجلين. ومع ذلك، ألهبت الشائعة مشاعر الفلسطينيين وبعثت الاضطرابات فى معسكر جباليا وبقية قطاع غزة. ومن غزة انتشرت الاضطرابات إلى الضفة الغربية. وخلال أيام غمرت موجة من المظاهرات التلقائية، غير المنظمة، والشعبية، والاضطرابات التجارية على مستوى لم يسبق له مثيل فى الأراضى المحتلة. كما كان مدى المشاركة الشعبية فى هذه الاضطرابات غير مسبوق: عشرات الآلاف من المواطنين العاديين، بما فيهم النساء والأطفال. وأحرق المتظاهرون إطارات السيارات، ورشقوا السيارات الإسرائيلية بالحجارة وزجاجات المولوتوف، وحملوا القضبان الحديدية، ولوحوا بالعلم الفلسطينى. ارتفع المد الغاضب ضد الحكم الإسرائيلى. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية كل ما لديها من إجراءات للسيطرة على الجموع لتهدئة الاضطرابات: الهراوات، والعصى، والقنابل والذخيرة الحية. لكن الاضطرابات اكتسبت المزيد من قوة الدفع.

كان نشوب الانتفاضة تلقائيا تماما. فلم يكن هناك إعداد أو تخطيط لها من قبل الصفوة المحلية للفلسطينيين، أو منظمة التحرير الفلسطينية، والتى سارعت بالانضمام إلى تيار عدم الرضا الشعبى ضد الحكم الإسرائيلى ولعب دور الزعامة بجوار هيئة تم تشكيلها حديثا هى القيادة الوطنية الموحدة. لم تكن الانتفاضة فى الأصل ثورة وطنية. كانت جذورها تعود إلى الفقر، وظروف الحياة التعسة لمعسكرات اللاجئين، وكراهية الاحتلال، وفوق كل هذا، الإذلال الذى كان على الفلسطينيين تحمله خلال العشرين عاما السابقة. لكنها تطورت إلى بيان فى غاية الأهمية السياسية. هذا ولم تعلن أهداف الانتفاضة منذ اللحظة الأولى، لكنها ظهرت خلال الكفاح. كان الهدف النهائى هو حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تلك التى لم تتمكن من الظهور قبل أربعين عاما بالرغم من قرار الأمم المتحدة للتقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى

الانتفاضة على أنها حرب استقلال فلسطينية. لقد تغير اتجاه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ١٨٠ درجة.

فاجأت الانتفاضة إسرائيل مفاجأة تامة. فلم ينتبه الزعماء السياسيون ومجتمع المخابرات بأكمله لما كان يجرى أمام أعينهم. فوجئوا باشتعال الانتفاضة لأنهم كانوا يؤمنون بسعادة بالغة بفكرة بعيدة عن الواقع. كان لهذه الفكرة جانب سياسى، وجانب عسكرى. حيث افترض غالبية الساسة أن الوقت إلى جانبهم، وأن المقيمين فى الأراضى المحتلة يعتمدون على إسرائيل فى أعمالهم، وأن هناك قبولا غير معلن للحكم الإسرائيلى، وبناء عليه، تستطيع إسرائيل مواصلة عملية ضم الأراضى تدريجيا دون المخاطرة بثورة شعبية على مستوى واسع. ولم يفترض فقط الخبراء العسكريون أن وسائلهم التقليدية ستمكنهم من التعامل بكفاءة مع أى اضطرابات قد تحدث، بل كانوا واثقين من هذا، كما كانوا واثقين من إمكانية القضاء بسرعة على أى مظهر من مظاهر العنف يأتى به سكان الأراضى المحتلة فى مهده.

استغرق الإسرائيليون ما يقرب من شهر لإدراك أن الاضطرابات ليست شيئا عارضا، وأنهم لم يعد بإمكانهم الاستمرار فى تجاهل مشكلة دامت أربعة وعشرين عاما. واضطر المجتمع الإسرائيلى إلى التفكير بجدية فى بدائل للوضع السائد، لكن النتيجة كانت انقساما مريرا، وتحولا إلى أقصى المواقف تطرفا على جانبى الساحة السياسية. ففى اليسار كان هناك إدراك متزايد بأنه لابد من العثور على حل سياسى للمشكلة الفلسطينية، وأن هذا يعنى غالباً التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى النهاية، إلى جانب إسرائيل. وفى اليمين، حيث لم تكن الحلول الوسط فيما يختص بالأرض محل ترحيب أبدا، وتبلور الاعتقاد بأن القوة الغاشمة قد تضع حدا للمشكلة. وكانت النتيجة الفورية للاضطرابات هى الميل لاستخدام للعنف. وانعكس هذا فى زيادة عدد الأصوات المنادية بأن تضرب قوات جيش الدفاع الإسرائيلى بقبضة من حديد لتحطم الانتفاضة نهائيا.

أبرزت الانتفاضة مدى الانقسام داخل حكومة الوحدة الوطنية. إذ واجه الليكود والتجمع، الحزبان الرئيسيان فى الحكومة، درجة كبيرة من الانشقاق الداخلى. ولم يستطع أى من الحزبين وضع سياسة واضحة وثابتة للتعامل مع الانتفاضة. ففى داخل التجمع، مال شيمون بيريز تجاه المبادرة السياسية، ومال إسحاق رابين ناحية استخدام القوة. وأعاد بيريز إحياء فكرة "غزة أولا" التى قدمت فى البداية أثناء مباحثات الحكم الذاتى الفلسطينى مع مصر فى عهد السادات. واقترح أمام لجنة الشئون الخارجية والدفاع

للكنيست في منتصف ديسمبر، أن يتم نزع السلاح في قطاع غزة، ولكن أن تظل تحت الإشراف الإسرائيلي، وأن تتم إزالة الثلاث عشرة مستوطنة إسرائيلية المقامة هناك. وقد عرض إزالة الثلاث عشرة مستوطنة كجزء من اتفاق شامل للتسوية وليس كتحرك إسرائيلي فوري، أو من طرف واحد. هاجم شامير الاقتراح ووصف بيريز بأنه "انهزامي يمسك مبضعا، ويريد أن تستلقي إسرائيل على طاولة العمليات حتى يمكنه التنازل عن غزة اليوم، ويهودا والسامرا غدا، ومرتفعات الجولان بعد غد". كما ادعى شامير أن بيريز وحزبه هم من يقع عليهم اللوم لقيام الاضطرابات لأنهم شجعوا العرب على اللجوء للعنف. ولم تكن المشكلة الحقيقية طبقا لشامير نزاعا على الأرض يمكن حله من خلال بعض التنازلات الخاصة بها، لكنها كانت تهديدا لبقاء دولة إسرائيل.

كان إسحاق رابين، بوصفه وزيرا للدفاع، المسئول الأول عن مواجهة الاضطرابات، أقرب في رأيه إلى شامير منه إلى بيريز. و عندما اندلعت الاضطرابات، أساء تقدير خطورة الموقف وقام بإجراء زيارة كانت مقررة إلى الولايات المتحدة. وعند عودته، تحول إلى النقيض، وأمر باستخدام القوة على نطاق واسع لقهر الانتفاضة. "حطموا عظامهم" هذا ما تناقلته الصحف عنه أثناء توجيه قواته في الميدان خلال الأسابيع الأولى للانتفاضة. هذه العبارة صنعت له سمعة دولية سيئة. ونفى فيما بعد قوله ذلك. لكن صورة رابين محطم العظام ظلت عالقة بالأذهان. كان هدف رابين إقناع سكان الأراضي المحتلة بفكرة أنهم لن يسمح لهم بتحقيق أية مكاسب سياسية نتيجة لاستخدام العنف. كما أراد أيضا ألا يترك لديهم أى شك فيما يختص بمن الذى يجب أن يتولى إدارة الأراضي المحتلة. وللقيام بهذا، حث قواته على استخدام "الشدة والقوة والضرب". لكن هذا النوع من الغطرسة والاتجاه العدواني هما بالتحديد ما أثار الانتفاضة في المقام الأول. وفي النهاية، كان سكان الأراضي المحتلة هم أنفسهم الذين أثبتوا لرابين أن القوة العسكرية هي جزء من المشكلة أكثر منها حلا.

بناء على أوامر عليا، لجأت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى مجموعة من الإجراءات شديدة القسوة لسحق الانتفاضة. وكان من ضمنها ترحيل النشطين السياسيين، والاغتيال السياسي، والحجز الإدارى، والاعتقال الجماعي، وحظر التجول، والسياسات الاقتصادية العقابية، وإغلاق المدارس والجامعات، و هدم البنايات العامة. وتم إلقاء القبض على الآلاف من الفلسطينيين بتهمة التآمر من أجل الإخلال بالأمن العام، والتحريض على العنف، وكان لابد من إقامة معسكرات احتجاز خاصة على عجل

لاستيعاب كل المقبوض عليهم. هذه الإجراءات القصوى لم تضع الانتفاضة تحت السيطرة. وبنهاية الشهر الأول، كان إفلاس سياسة جيش الدفاع الإسرائيلي واضحا جدا. وبدأ كبار الضباط الاعتراف بأنه لا عودة إلى وضع ما قبل ديسمبر ١٩٨٧، وأن الانتفاضة قد تستمر إلى ما لا نهاية.

كان الأكاديميون أسرع من الساسة أو العسكريين في تفهم الطبيعة الحقيقية للظاهرة التي كانت إسرائيل تواجهها. علق يهوشا بوراث، وهو خبير بارز في التاريخ الفلسطيني على الموقف بالقول :"إنها المرة الأولى التي يقع فيها عمل شعبي، يضم كل الطبقات والجماعات الاجتماعية... السكان جميعا يثورون، وهذا يخلق تجربة وطنية مشتركة". وكانت مناطق الحضر ومناطق الريف تشارك في الانتفاضة في تعبير غير عادي عن التماسك الوطني. وطبقا لتقدير بوراث، حققت الانتفاضة في أشهرها الأولى أكثر مما حققه إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية خارج البلد طوال عقود. وأشار البروفيسور شلومو أفينيري، أحد مفكري حزب العمل البارزين، إلى أن "الضفة الغربية وغزة تحت الحكم الإسرائيلي هما تهديد لا تكفي القوة الكاملة للجيش الإسرائيلي للوقوف ضده... فبإمكان الجيش الانتصار على جيش، ولكن ليس بإمكانه الانتصار على شعب... إن إسرائيل تتعلم أن القوة لها حدود. فالحديد قد يفل الحديد لكنه لا يفل قبضة لا تحمل سلاحا".

حظت الأحداث في الأرض المحتلة بتغطية إعلامية مكثفة. وروع العالم بالصور المؤلمة للقوات الإسرائيلية وهي تطلق النار على المتظاهرين الذين يلقون بالحجارة، أو يضربون من يمسكون بهم بالهراوات، ومن بينهم النساء والأطفال. وتعرضت سمعة إسرائيل الدولية لأضرار بالغة نتيجة لهذه التغطية الإعلامية. وقد اشتكى الإسرائيليون من أن نقل الأخبار كان متحيزا ضدهم وأنه ركز عن عمد على المناظر الوحشية بينما هو مجهود طبيعي لإعادة النظام. لكن لم يكن أي قدر من الاستعطاف بقادر على إخفاء الرسالة التي كانت تطل بشكل ثابت من الصور في الصحف وعلى شاشات التليفزيون: إطلاق جيش قوي على سكان مدنيين يحاربون من أجل حقوقهم الإنسانية الأساسية ومن أجل حق تقرير المصير السياسي. وصورة داود وجالوت كما تصورها التوراة، تظهر الآن معكوسة، فتبدو إسرائيل كجالوت المستبد، والفلسطينيين، وبأيديهم الحجارة، كداود الضعيف. وبالطبع انحاز الزائرون البريطانيون إلى الجانب الضعيف. فقد أعرب ديفيد ميلور، وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية، عن غضبه من الوضع في معسكرات اللاجئين بغزة: " إنني أتحدى أي شخص يحضر إلى هنا ولا تصيبه صدمة. إن الأوضاع

هنا إهانة للقيم الحضارية. إنه لشيء مروع أن يوجد الرخاء على بعد عدة أميال من هنا شمال الساحل، بينما البؤس هنا على نطاق يمكن أن يتحدى أى شئ فى أى مكان آخر فى العالم". وأعلن جيرالد كاوفمان، المتحدث باسم حزب العمل فيما يختص بالشؤون الخارجية، واليهودى المؤيد لإسرائيل منذ زمن طويل، أن "أصدقاء إسرائيل وأعداءها أصابتهم صدمة ويشعرون بالحزن لرد فعل الدولة تجاه الاضطرابات". وخلال فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة، هبطت شعبية إسرائيل إلى أدنى مستوى لها منذ حصار بيروت عام ١٩٨٢، لقد أصبحت هدفاً للانتقادات الدولية العلنية من جانب المصادر الرسمية وغير الرسمية. وأدانت الأمم المتحدة بشدة انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة كما فعلت مراراً فى الماضى. وأضيف إلى هذا إدانة جيش الدفاع الإسرائيلى "لقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل". ودعا مجلس الأمن لإجراء تحقيق، وزار ماراك جولدنج نائب السكرتير العام للأمم المتحدة للشئون السياسية الخاصة، الأراضى المحتلة فى يناير ١٩٨٨ التقى بوزير الخارجية بيريز، لكن رئيس الوزراء شامير رفض مقابلته لأنه يتدخل فى "شئون إسرائيل الداخلية". وقد أعلن أنه شاهد إسرائيل تستخدم إجراءات "بالغة القسوة" فى الأراضى المحتلة، وأنه بالرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلى يحق له المحافظة على النظام، فإن رد فعله كان "مبالغاً فيه" فى مواجهة المظاهرات. وتم إصدار حوالى ٢٠ قراراً خلال دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٨ أدانت كلها إسرائيل وطالبتها بالالتزام بمعاهدة جنيف لحماية المدنيين فى زمن الحرب. وشكا مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة من أن المنظمة منحازة لدرجة " إننا لو ألقينا بالزهور على من يلقون علينا قنابل المولوتوف، فإن المنظمة سوف تعثر على طريقة لإدانتنا".

ومما لا شك فيه أن أكثر آثار الانتفاضة خطورة كان تأثيرها على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. فبينما امتنعت إدارة ريجان عن التصويت على الكثير من قرارات الأمم المتحدة التى أدانت إسرائيل أو استخدمت حق الفيتو ضدها، فإنها كانت تنتقد سراً طريقة مواجهة إسرائيل للانتفاضة. أحدثت الانتفاضة تحولاً جذرياً فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى، بلغ ذروته بنهاية ١٩٨٨ بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف شرعى فى المفاوضات. وكان هناك تحول ملحوظ فى الرأى العام الأمريكى بعيداً عن دعمه التقليدى لإسرائيل. إذا أحدثت الانتفاضة تعاطفاً مع الفلسطينيين على جميع مستويات المجتمع الأمريكى. كما دفعت أيضا بعض زعماء اليهود الأمريكيين، للمرة الأولى منذ حرب لبنان، إلى التشكيك فى مدى حكمة السياسات الإسرائيلية، وأخلاقياتها ووسائلها. وفى الدوائر الحكومية كان هناك قلق من إمكانية أن

يؤدى التقارب الشديد بين أمريكا وإسرائيل، بالرغم من تحديها للرأى العام العالمى، إلى التأثير بالسلب على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج العربى. وفشلت المحاولات السابقة لعقد مؤتمر دولى لأنه لم يتم التوصل إلى حل لمشكلة تمثيل الفلسطينيين كما أن زعماء الليكود رفضوا الفكرة برمتها. وكان رد فعل أمريكا على هذه المعارضة ليناً بعض الشيء. ومع اكتساب الانتفاضة لقوتها المحركة، أصبح جورج شولتز متورطاً بصفة شخصية مرة أخرى. وكانت النتيجة هى أول محاولة أمريكية كبرى لحل النزاع العربى الإسرائيلى منذ خطة ريجان عام ١٩٨٢.

قام شولتز برحلتين إلى المنطقة بحثاً عن أفكار طازجة ثم قدم، فى ٤ مارس ١٩٨٨، مشروع سلام عرف فيما بعد باسم مبادرة شولتز. سار المشروع على درب اتفاق كامب ديفيد في طلب الحكم الذاتي للفلسطينيين، ولكن عن طريق جدول زمني قصير. كان هناك أيضا عنصر جديد هام : "الصلة"، صلة تربط بين المباحثات الخاصة بالفترة الانتقالية للحكم الذاتي، ومباحثات الوضع النهائى. كان الغرض من هذا طمأنة الفلسطينيين ضد التلكؤ الإسرائيلى. وكان المنتظر أن تتقدم الأحداث بسرعة. أولا، يدعو السكرتير العام للأمم المتحدة كل أطراف النزاع العربى - الإسرائيلى والأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن إلى مؤتمر دولى. ولا يستطيع هذا المؤتمر فرض حلول على المشاركين أو الاعتراض على أية اتفاقات يتوصلون إليها. ثانيا، تبدأ المفاوضات بين الوفدين الإسرائيلى والأردنى - الفلسطينى يوم الأول من مايو وتنتهى يوم الأول من نوفمبر. ثالثاً، تبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة أشهر وتستمر لثلاث سنوات. رابعاً، تبدأ المفاوضات الخاصة بالوضع النهائى قبل بداية الفترة الانتقالية، وينبغى الانتهاء منها خلال عام. بمعنى آخر، ستبدأ المفاوضات الخاصة بالوضع النهائى بغض النظر عن نتيجة المرحلة الأولى من المفاوضات.

أيد شيمون بيريز مبادرة شولتز، وأعلن هذا علنا. وكذلك فعل الرئيس مبارك. وناشد الملك حسين، بالرغم من بعض التحفظات، العرب الآخرين ألا يرفضوا المبادرة من حيث المبدأ. وانضم الرد الفلسطينى إلى الكورال الذى يردد المقولة القديمة بأن العنوان الوحيد الذى ينبغى أن ترسل إليه أية عروض هو: منظمة التحرير الفلسطينية، تونس. ولم تكن هناك نية لدى زعماء المنظمة فى تونس بترك "من بالداخل" يسرقون الأضواء بلقاء وزير الخارجية الأمريكى.

وإذا كان شولتز قد أصابه الإحباط بسبب الرد الفلسطينى، انتابه الفزع من رد رئيس وزراء إسرائيل. فشامير الذى شجع شولتز فى البداية، كان الآن يتحدث لغة

مختلفة. انتقد بشدة فكرة المؤتمر الدولي، ورفض مفهوم الربط على اعتباره يتعارض مع اتفاق كامب ديفيد. وكان ما يدعو لصدمة أكبر، اكتشاف أن تفسير شامير للقرار رقم ٢٤٢ لم يشمل مبدأ "الأرض مقابل السلام". لقد قال أنه على استعداد للتفاوض من أجل السلام مع الملك حسين وأى فلسطينيين يحضرهم معه، لكنه غير مستعد للتنازل عن أى أرض مقابل السلام. وعندما ذكر شولتز اسم فيصل الحسيني وهو شخصية معتدلة وبارزة ضمن الزعماء الفلسطينيين المحليين، لم يقل شامير سوى: "لدينا ملف عنه"، واعترف شولتز انه لا يعرف الرجل، لكنه اقترح أن يظل احتمال إشراكه فى مفاوضات مستقبلية مفتوحاً. "إنه ملف ضخم جداً" كررها شامير ليؤكد ما يريد قوله. "نعم" قال شولتز مؤكداً رأيه، "لكن السؤال هو : ماذا يفعل المرء بالملف". انهارت مبادرة شولتز، وآمن مبتكرها أن السبب الرئيسي لهذا هو رئيس الوزراء الإسرائيلي. وبالرغم من أنه لم يعلنها صراحة، فقد ظن هو ومساعدوه أن سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط أصبحت رهينة بسبب تعنت إسرائيل أو عدم قدرتها على صنع القرارات.

أعادت الانتفاضة تركيز الأنظار على العالم العربى والمشكلة الفلسطينية. ففى قمة جامعة الدول العربية فى عمان، فى نوفمبر ١٩٨٧، تراجعت المشكلة الفلسطينية إلى الخطوط الخلفية. ثم اندلعت الانتفاضة فى الشهر التالى، وكانت اللامبالاة التى أظهرها العالم العربى بمصير الفلسطينيين أحد الأسباب وراء قيامها. أدت شجاعة الفلسطينيين فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلي إلى جعل بقية العالم العربى يشعر بالخجل. وفى يونيو ١٩٨٨ عقدت قمة عربية غير عادية فى الجزائر. وأكدت القمة مرة أخرى دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى فى أية مفاوضات وتعهدت بتقديم الدعم المالى والسياسى للانتفاضة، كان الخاسران الرئيسيان من الانتفاضة هما إسرائيل والأردن. واضطر الملك حسين لإعادة تقييم موقف الأردن. وفى ٣١ يوليو ١٩٨٨، أعلن فجأة، قطع الأردن للصلات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. كان الأردن قد استمر فى دفع رواتب حوالى ثلث الموظفين العاملين فى الضفة الغربية خلال العقدين السابقين على الاحتلال الإسرائيلي. وشعر الكثير من سكان الضفة الشرقية أنهم لم يحصلوا على شئ سوى نكران الجميل نظير مجهوداتهم فى مساعدة الفلسطينيين، وأن الوقت حان للحد من خسائرهم. كما شعر الملك نفسه أن الأردن يحارب معركة خاسرة دفاعاً عن مواقع سقطت بالفعل فى يد منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد عقدين من محاولة تذويب الحاجز بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، خلص إلى أن الوقت حان للتأكيد على أن الضفة الشرقية ليست فلسطينية، وأن الأمر يعود إلى الفلسطينيين لتقرير ماذا يريدون

عمله بالضفة الغربية، وليتعاملوا مباشرة مع الإسرائيليين بخصوص مستقبلها. وكما قال هو فيما بعد:

"كانت الانتفاضة حقاً هى التى تسببت فى قرارنا بالانفصال عن الضفة الغربية. وكذلك عجزنا عن التوصل إلى أى اتفاق مع أشقائنا الفلسطينيين. أتمنى لو أنهم كانوا صرحاء بما يكفى بخصوص ما أرادوه، كان من الممكن أن يحصلوا عليه منذ زمن طويل. لكننا تمزقنا فى محاولة لجمع كل أجزاء اللغز لمساعدتهم. مع ذلك اعترضت الشكوك والريب الطريق. لكن بخلاف هذا، أدركنا أن هناك اتجاهاً محددا قد بدأ قبل قرار الرباط فى ١٩٧٤، واستمر بعد ذلك. إنهم يمكنهم أن يعطوا أو يأخذوا، أو يفعلوا ما يريدونه. إن بإمكانهم غالباً أن يعطوا أكثر مما يمكننا نحن، لكنهم أعلنوا عن رغبتهم فى أن يكون لهم رأى فى مستقبلهم، وأنا شخصيا حاولت مساعدتهم بقرارى هذا".

وفى مؤتمر صحفى فى ٧ أغسطس، قال الملك أن الأردن لن يقوم بدور المفاوض نيابة عن الفلسطينيين مرة ثانية أبداً. وهذا الإعلان غالباً لم يقصد منه أن يكون نهائياً كما يبدو. لكن بإلغائه فكرة وفد أردنى - فلسطينى، وضفة غربية ترتبط بشكل ما بالأردن، بدا لوزير الخارجية الأمريكى أن قرار الملك يسدل الستار على مبادرته. وبعد بضعة أسابيع من إعلان الملك لقراره، طلب من وزارة الخارجية الأمريكية توصيل رسالة إلى شيمون بيريز: لقد تم اتخاذ قرار إبعاد الأردن عن عملية السلام على أمل أن يؤدى ذلك إلى "أن ترى منظمة التحرير الفلسطينية النور وتتقبل الواقع".

لم يكن بإمكان الرسالة الخاصة عمل شئ سوى تخفيف الصدمة التى كان من المؤكد أن يسببها قرار الملك لدى شريكه فى اتفاق لندن الذى تم إجهاضه. وكان تأثير الرسالة العلنية يتمثل فى تقوية مركز المنظمة، وتقويض ما يسمى بالخيار الأردنى لتجمع العمل. وكان الملك نفسه لا يروق له تعبير "الخيار الأردنى" لأنه يوحى بالاتفاق بين إسرائيل والأردن وتخطى الفلسطينيين. لذلك، فى خطابه ومؤتمره الصحفى، قام بتنقية الأجواء. وقال أنه لو كان هناك بالفعل ما يسمى بالخيار الأردنى لتسوية المشكلة الفلسطينية، فهو الآن قد مات بالتأكيد.

ومن وجهة نظر إسرائيلية، فإن خطاب الملك أعلن انهيار فكرة ذات شعبية كبيرة. فقد عنى أن الأردن لم يعد مستعداً لمناقشة المشكلة الفلسطينية مع إسرائيل وأن القضية الوحيدة التى قد يناقشها، هى حدوده هو. وبُهت الإسرائيليون بالخطاب وفسروه بداية على أنه ليس أكثر من حركة تكتيكية للملك حتى يعلن الفلسطينيون أنهم مازالوا يريدون منه أن يمثلهم. لكن عندما طلب الملك من مؤيديه فى الضفة الغربية ألا يؤيدوا أية التماسات تحثه

على العدول عن موقفه، اضطر الإسرائيليون إلى التسليم بأن قطع علاقة الأردن بالضفة كان يمثل حركة استراتيجية وليست تكتيكية. وحتى زعماء الليكود، كان لديهم ما يدعوهم للندم بخصوص هذا التصرف، لأنهم أدركوا تحقق تنبؤات كل نذر الشؤم: إذ وجدت إسرائيل الآن نفسها وحيدة في الحلبة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن النتائج الأخرى للانتفاضة، مولد حماس والاسم بالعربية يأتي من الحماس وهو أيضاً اختصار "لحركة المقاومة الإسلامية". تأسست حماس في غزة عام ١٩٨٨ على يد الشيخ أحمد ياسين وهو مدرس متدين مصاب بالشلل، وذلك كأحد أجنحة حركة الإخوان المسلمين التي توجد في فلسطين منذ أمد بعيد. وللحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية، اضطرت الحركة إلى التعهد بأن جهادها في سبيل الحقوق الفلسطينية سيكون في إطار القانون ودون استخدام السلاح. ومما يدعو للسخرية، أن السلطات الإسرائيلية شجعت حماس في البداية على أمل إضعاف القومية غير الدينية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الانتفاضة الفلسطينية كان لها تأثير راديكالي على حماس، وبدأ أعضاؤها الخروج عن حدود القانون. وبالرغم من أن الإسرائيليين انقضوا مراراً على الحركة، فإن الجذور التي ضربتها في الأرض، كانت تنمو من جديد مؤدية إلى مزيد من العنف في كل مرة. وفي عام ١٩٨٩، قبض الإسرائيليون على ياسين وسجنوه حتى عام ١٩٩٧، مع ذلك، تابعت حماس التحول من استخدام الحجارة، إلى استخدام السلاح. وفي عام ١٩٩٤ بدأت عبر جناحها العسكري، شن هجمات انتحارية بالقنابل داخل إسرائيل. وكانت الهجمات الانتحارية تتم بواسطة أفراد من حماس يلفون المتفجرات حول أجسادهم ويفجرونها في الأماكن المزدحمة مثل الأتوبيسات والأسواق، وفشل تكتيك "فرق تسد" الإسرائيلي فشلا ذريعا.

وبينما أدت الانتفاضة بحماس إلى التطرف، كان لها أثر معتدل على الفلسطينيين العلمانيين. فمن ناحية، رفعت الانتفاضة من الروح المعنوية للمجتمع الفلسطيني وعززت لديه الشعور بالفخر والثقة بالنفس. ومن ناحية أخرى، لم تضع حداً للاحتلال الإسرائيلي وتدهورت الظروف المعيشية بسبب الصراع الدائر. وأدرك الزعماء المحليون أنه من الضروري ظهور مبادرة سلام فلسطينية. لأنهم كانوا قلقين من أن تنتهي الانتفاضة دون تحقيق أية مكاسب سياسية ملموسة. ونتيجة لهذا بدأوا ممارسة الضغوط على زعماء منظمة التحرير الفلسطينية في تونس حتى يخضعوا للشروط التي تمكنهم من بدء المفاوضات مع إسرائيل. ومع مرور الزمن، تحول السواد الأعظم من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً، لكنهم تفادوا إصدار بيان صريح بهذه

المواقف خوفاً من معاداة الجماعات العسكرية فى المنظمة. مع ذلك، وعلى ذلك، ألقى الزعماء المحليون بكل ثقلهم وراء التيار المعتدل. وحثوا قادة المنظمة فى تونس على الاعتراف بإسرائيل، وقبول وجود دولتين، وإعلان قيام دولة فلسطينية وتكوين حكومة فى المنفى.

دعت الانتفاضة أيضاً إلى إعادة تقييم سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، ولكن ذلك لم يكن أمراً هيناً، بسبب الوضع المعقد للنظام السياسى الإسرائيلى. وكان الرأى العام الإسرائيلى منقسماً. اعتقد البعض أن الانتفاضة حرب لا يمكن الفوز فيها ولذلك يجب على إسرائيل السعى نحو التوصل إلى حل سياسى يضع نهاية للاحتلال. وكان الرأى الآخر يقول بوجوب استخدام قوة أكبر لسحق الانتفاضة. وكلا الرأيين كان ممثلا داخل حكومة الوحدة الوطنية، والتى كانت تصاب بالشلل فى كل مرة تتم فيها إثارة الموضوع. فحينما كان يبدو أن الحكومة على وشك تحقيق تقدم، كانت إطاراتها تلتصق بالأرض على الفور. وكل مرة تأخذ خطوة للأمام، تشدها القوى الداخلية خطوتين للخلف. ومالت الحكومة إلى التعامل مع أكثر القضايا التنفيذية إلحاحاً وتأجيل مناقشة القضايا الطويلة المدى التى أثارتها الانتفاضة. وعلى ذلك، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أثبتت حكومة الوحدة الوطنية مرة أخرى أنها حكومة شلل سياسى.

وضع العراقيل

١٩٨٨ - ١٩٩٢

أجريت الانتخابات العامة فى الأول من نوفمبر ١٩٨٨ فى ظل الانتفاضة. وكانت إحدى عواقب الانتفاضة تتمثل فى جذب الاهتمام إلى القضايا الجوهرية ذات الأهمية القومية مثل الأمن والسلام ومستقبل الأراضى المحتلة. جعلت الحملة الانتخابية لتجمع العمل من السلام قضيتها المحورية. وتحدث شيمون بيريز عن اتفاقية لندن، وعن الخيار الأردنى وعن عقد مؤتمر دولى. وكان هدفه الأساسى يتمثل فى إقناع الناخبين بأنه يستطيع التفاوض حول تسوية تحقق السلام دون المساس بأمن إسرائيل ووضع خطا فاصلا بين رؤيته للمستقبل ورؤية خصومه السياسيين. ومع ذلك جعلت الانتفاضة الأمن هو القضية الجوهرية ودعمت من موقف الأحزاب اليمنية التى كانت تدافع عن سياسة "القبضة الحديدية" من أجل استعادة النظام والقانون فى الأراضى المحتلة. وألقى سياسيو الليكود باللائمة على سياسيى العمل بسبب نهجهم الرخو فى التعامل مع الانتفاضة وبسبب رغبتهم فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى من خلال مبادلة الأرض بالسلام.

شدد البرنامج الانتخابى لحزب الليكود على مدى الهوة الموجودة بين الحزبين من ناحية مستقبل الأراضى المحتلة. ونص على أن " حق الشعب اليهودى فى إسرائيل الكبرى هو حق أبدى ولا يقبل النزع، ويرتبط بحقنا فى الأمن والسلام. فدولة إسرائيل لها الحق فى السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. وسوف تعلن إسرائيل ذلك دائما وتعمل على تحقيقه. وأى مشروع يشتمل على التخلى عن أجزاء من إسرائيل الكبرى لحكم أجنبى، كما يقترح بواسطة تجمع العمل، ينكر حقنا فى هذا البلد ". وأثناء الحملة الانتخابية كرر

إسحاق شامير على نحو مستمر أن الانتفاضة لا تتعلق فقط بالأرض المحتلة ولكنها تتعلق بجوهر وجود إسرائيل وعلى ذلك فإن قمع الانتفاضة هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لإسرائيل.

لم تؤد الانتخابات إلى نصر حاسم لا لليكود ولا التجمع العمل، على الرغم من حصول الليكود على عدد مقاعد يزيد بمقدار مقعد واحد عما حصل عليه حزب العمل. وقد انخفض تمثيل الليكود من ٤١ إلى ٤٠ مقعدا. بينما انخفض عدد مقاعد تجمع العمل من ٤٤ إلى ٣٩ مقعدا. فقد كلاهما عددا من المقاعد لصالح الأحزاب الأصغر والأكثر أيديولوجية والمنتمية لأقصى اليمين واليسار على الساحة السياسية الإسرائيلية. وحصل خمسة عشر حزبا على أصوات كافيه للحصول على تمثيل فى الكنيست. ففى أقصى اليمين كانت هناك ثلاثة أحزاب هى "تحيا" أى (النهضة)، والذى كان يرأسه البروفيسور ايفال نعمان، الذى حصل على ثلاثة مقاعد، و"تسومت" بمعنى (مفترق الطرق) وهو عبارة عن مجموعة منشقة عن "تحيا" يقودها رئيس الأركان السابق رفائيل إيتان، وفاز بمقعدين، ومولديت أى (الوطن الأم)، وهو حزب جديد كان يرأسه الجنرال ريحافام زائيف، والذى كان يطالب بالنفى الجماعى للفلسطينيين وحصل على مقعدين. وفى أقصى اليسار فازت قائمة الشيوعيين الجدد بأربعة مقاعد، بينما حصلت قائمة التقدميين على مقعد واحد. وقد أبلت الأحزاب الدينية بلاءً حسنا، وزاد تمثيلها من ١٢ إلى ١٨ مقعدا، وبذلك أصبحت رمانة الميزان في الكنيست الجديد.

قام الرئيس حاييم هيرتسوج باستدعاء شامير، بصفته زعيم أكبر الأحزاب، لتشكيل الحكومة، أوصى بتكوين حكومة وحدة وطنية أخرى. وحاول شامير تكوين حكومة محدودة بالاستعانة بالأحزاب الدينية ولكن خاب مسعاه. وبعد ٥٢ يوما من المفاوضات توصل الليكود وتجمع العمل إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك لم يكن هناك هذه المرة تبادل لمنصب رئيس الوزراء : فسوف يظل شامير رئيسا للوزراء طوال فترة الأربع سنوات. وقد تخلى بيريز عن منصب وزير الخارجية لكى يصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية واحتفظ إسحاق رابين بمنصب وزير الدفاع. كما تم تعيين موشيه أرينز وزيرا للخارجية، وديفيد ليفى نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للإسكان،أريل شارون وزيرا للتجارة والصناعة. وكانت اتفاقية الائتلاف شبيهة باتفاقية ائتلاف ١٩٨٤ من حيث الاحتياج إلى اتفاق الحزبين على القضايا المتنازع عليها، مثل التسوية الإقليمية ووسائل تحقيق السلام. ومع ذلك، كان تجمع العمل هو الشريك الأصغر فى هذا الائتلاف.

لغز إسحاق شامير

كان ذلك بالنسبة لإسحاق شامير يمثل ذروة قوته السياسية. كان يدين في فترته الأولى كرئيس للوزراء لقرار مناحم بيجن المفاجئ باعتزال الحياة العامة، وأثناء فترته الثانية كان نفوذه مقيدا إلى حد كبير ومعوقا بسبب اتفاقية تبادل السلطة مع بيريز. أما الآن، فأصبح للمرة الأولى سيداً لمنزله. ومع ذلك على الرغم من مكانته البارزة في الحياة العامة خلال الثمانينيات، ظل شامير لغزا من الألغاز. فالسنوات العشرون التي قضاها في العمل السري كعضو في "أرجون"، وقائدا لعصابة شتيرن، والعمل في الموساد من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥ ساعدت على تحويل شامير إلى شخص كتوم وقليل الكلام وكثير الشكوك.

كان فقده عائلته في هولوكوست النازي هو تجربة أخرى ساهمت في تكوين شخصيته مما أدى إلى تعزيز تلك النظرة الجامدة إلى العالم. وعلى الرغم من أنه نادر ما كان يذكر الهولوكوست في أحاديثه الهامة، فإن هذه التجربة تركت آثارها في نفسه واستمرت تصبغ موقفه تجاه العدو الأكبر لشعبه ألا وهو العرب. وفي الصورة الأحادية لشامير عن العالم، نجد أن "العرب" يمثلون عدوا متحدا لا يلين يهدف إلى تدمير دولة إسرائيل وإلقاء اليهود في البحر. وعدم الثقة في السلام ورفض دفع أي ثمن مقابله هو جوهر رؤيته الراسخة للعالم المعادي والعرب الأشرار والخطر الدائم. وقام أموس ألون بوصف شامير قائلا:"إنه رجل الكلمات القليلة والعبارات القصيرة البسيطة ولكن حين يتحدث عن الأرض، الوطن، بصوته العميق الأجش، فإن صوته يهتز بعنف عبر جسده الضئيل.إن جسده الضئيل القصير المدكوك القوي وعيناه الرماديتان يعبرون عن التصميم والعناد والعزيمة التي لا تعرف الكلل".قام المحللون السياسيون في إسرائيل وفي الخارج بالكثير من التأملات حول التكوين المعقد لشخصية شامير. ونظر إليه البعض على انه " المرعب القصير ". واعتبره آخرون واقعيا متصلب الرأي وقاضيا لا يرحم فيما يتعلق بتوازن القوى السائدة. وأحد تفسيرات لغز شامير، والذي اكتسب ذيوعا واسعا بين اليهود الأمريكيين، وصفه بأنه مساوم صعب المراس كما إنه مهتم بالسلام بالفعل وعلى ذلك فإنه ملائم بشكل مثالي لكي يمثل إسرائيل في المفاوضات مع العرب. كما إن مؤهلات شامير الوطنية التي لا تقبل الجدل،كما هو مفترض، قد تكون أقوى أسلحته في التفاوض حول تسوية مع العرب والتعامل مع المعارضة الداخلية لهذه التسوية.وكما كان بيجن مستعدا للانسحاب من سيناء مقابل معاهدة سلام مع مصر، فإن شامير، -كما قيل-، يمكن الاعتماد عليه لمبادلة الأرض بالسلام على الجهتين الشرقية والشمالية. ومع ذلك، فإن هذه النظرة لشامير كانت قائمة على اعتقاد أكثر من متفائل.

مفتاح الكشف عن لغز شامير يمكن العثور عليه في مقابلة شخصية أجريت معه

عام ١٩٨٥. حيث قال " إنني أبلغ اليوم سبعين عاما، وقد عشت على أرض إسرائيل خمسين عاما وقاتلت من أجل مبادئنا ستين عاما. فهل تعتقد أنني سوف أتخلى عن هذه المبادئ من أجل أحد ؟ ". وقام أفيشاي مارجاليت، وهو مراقب وثيق الصلة بالساحة السياسية الإسرائيلية بإلقاء الضوء على جمود الموقف الأساسي لشامير: "إن نجاح شامير مع الكثير من اليهود الأمريكيين يبدو قائما على ثقتهم في أنه مفاوض شديد المراس "أسد يهودي". ولكن شامير ليس بمفاوض. أن شامير هو رجل له بعدان. أحدهما طول أرض إسرائيل، والثاني، عرضها. وبما أن رؤية شامير التاريخية تقاس بالبوصة، فإنه لن يتنازل عن بوصة واحدة. لن يساوم حول أرض إسرائيل أو حول أية اتفاقية مؤقتة تشتمل على أقل مخاطرة بفقدان السيطرة على الأرض المحتلة."

العامل الأهم في رؤية شامير العالمية هو القوة. فلكي تحقق إسرائيل أهدافها، يجب أن تكون قوية. وفي مستهل مقاله الذى أطلق عليه " دور إسرائيل في شرق أوسط متغير " في الجريدة الأمريكية الشهيرة شئون خارجية، كتب شامير يقول " من الناحية التقليدية فإن الهدفين المتلازمين لسياسة إسرائيل الخارجية كانا دائما السلام والأمن وهما مفهومان مترابطان على نحو وثيق : عندما تكون هناك قوة، يكون هناك سلام. على الأقل، سوف نقول، أن السلام لديه فرصة ما. إن السلام لا يمكن الوصول إليه إذا كانت إسرائيل ضعيفة أو نظر إليها على هذا النحو. وهذا –في الواقع– من أهم الدروس الحيوية التى يجب تعلمها من تاريخ الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية".

بالنسبة لطريقة تفكير شامير، فان الضعيف لا يمكنه أن يحظى بالاحترام في هذا العالم القاسي المتشابك المصالح. والأصوات العربية التى تنادى بالسلام هي بالنسبة لشامير مجرد "ضجيج". وهي إما علامة على الضعف أو مجرد حيلة لمواصلة الحرب ضد إسرائيل بوسائل أخرى. لذلك اعتبر شامير أن سياسة مصر السلمية هي مجرد تكتيك وليست انعكاسا لالتزام إستراتيجي، كما ظل متشككا بشأن الملك حسين، الذى بدا له يتحدث بصوتين. وهذا الشك في النوايا العربية غذى منطق السلبية والحفاظ على الوضع الراهن. ومن خلال الاستجابة للمبادرات السياسية –حسب رأى شامير– فإن إسرائيل سوف تضعف نفسها وتدمر قدرتها على كسب الاحترام وتحقيق أهدافها. والرغبة في التفاوض قد ينظر إليها بواسطة العرب على أنها علامة على الضعف وسوف تؤدى إلى الإضرار بمصالح إسرائيل القومية، وأهم هذه المصالح يتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن. ومن خلال لا مبالاته بقضايا العدل والأخلاق، اهتم شامير بشكل جوهري بقوة إسرائيل العسكرية باعتبارها الوسيلة الوحيدة الأكيدة للحفاظ على الوضع الراهن.

في ذكرى الاحتفال بميلاد زائيف جابوتنسكي أعلن شامير في خطابه " إن السلام

هو شئ مجرد، فأنت توقع على ورقة وتقول هنا سلام. ولكن ماذا يحدث إذا قمت غدا بتمزيق الورقة وبجرة قلم ألغيت المعاهدة ؟ ". إن الشكوك المتضمنة في توقيع معاهدة سلام أكثر من الشكوك المتضمنة في الحفاظ على الوضع الراهن فمعاهدة السلام يمكن تمزيقها، بينما الأرض لا يمكن استعادتها بسهولة.. وأضاف شامير " إننا لدينا تجارب كافية، وعلى ذلك فإننا لن نتنازل عن الأرض مقابل السلام مرة أخرى، ولكن فقط السلام مقابل السلام ".وكان هذا نقدا غير مباشر لمناحم بيجن، الذى أعطى الأرض مقابل السلام مع مصر، ومن وجهة نظر شامير فإن ذلك يتناقض مع مذهب جابوتنسكي الخاص بالحائط الحديدى. ومع ذلك، فإن شامير نفسه كان متهما بتبسيط وتشويه أفكار جابوتنسكى. اعتبر جابوتنسكى الحائط الحديدى ضرورة لتحقيق الهدف الأساسى للصهيونية ألا وهو إقامة الدولة اليهودية، ولكنه اعترف أيضا بالحاجة إلى التفاوض حول الحقوق القومية الفلسطينية بمجرد تأمين الدولة اليهودية، ولكن شامير لم يفعل ذلك فالحائط الحديدى لجابوتنسكى يحتوى على نظرية لتغيير العلاقات العربية - اليهودية تؤدى إلى التصالح والتعايش السلمى، بينما كان شامير متوقفا عند الحائط الحديدى كوسيلة لمنع أى تغيير فى العلاقات العربية الإسرائيلية.

مبادرة شامير السلمية

تزامن مجيء حكومة شامير مع حدوث ثورة فى الفكر السياسى الفلسطينى. والقوة الدافعة لهذه الثورة جاءت من الانتفاضة، وكان الرجل المهيمن عليها هو ياسر عرفات. وأعطى نجاح الانتفاضة لعرفات وتابعيه الثقة التى يحتاجونها من أجل الاعتدال فى برنامجهم السياسى. وبعد سنوات من التردد، عبروا الحاجز. وفى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى (PNC) فى الجزائر فى منتصف نوفمبر ١٩٨٨، حظى عرفات بالأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرار التاريخى الخاص بالاعتراف بشرعية إسرائيل، وقبول كل قرارات الأمم المتحدة والتى ترجع إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وتبنى مبدأ الحل المعتمد على وجود دولتين. والمطالبة بكل فلسطين، تلك المتضمنة فى الميثاق الوطنى الفلسطينى، آن الأوان لأن تهدأ، وصدر إعلان الاستقلال لقيام دولة مصغرة فى الضفة الغربية وغزة، تكون عاصمتها القدس الشرقية. لكن كان رد فعل إسرائيل بالغ الحدة تجاه قرارات ١٥ نوفمبر ١٩٨٨. فبينما كان الفلسطينيون يتجهون نحو حل إقليمى وسط، كانت إسرائيل بقيادة شامير تتجه بعيدا عنه. وفى نفس اليوم، عبر شامير عن رد فعله من خلال بيان مكتوب: " إن قرارات منظمة التحرير الفلسطينية وإعلان الدولة هى خطوة دعائية خادعة، وهى تهدف إلى خلق انطباع بالاعتدال والإنجاز عن أولئك الذين يقومون بأعمال العنف فى أراضى

يهودا والسامرة." وكان مجلس الوزراء الإسرائيلي ينبذ بنفس القدر هذه القرارات. وبعد اجتماعه في ٢٠ نوفمبر، قام مجلس الوزراء بالتصريح التالي:" إن إعلان المجلس الوطني الفلسطيني هو محاولة أخرى للتضليل وضرب من الخداع وخلط الأوراق، ويهدف إلى تضليل الرأى العام العالمي.فمنظمة التحرير الفلسطينية لم تغير ميثاقها ولا سياستها ولا مسارها الإرهابي ولا شخصيتها."

على الجانب الآخر أعقبت منظمة التحرير الفلسطينية هذه القرارات بمحاولة مكثفة لرسم صورة أكثر اعتدالا. كما بذلت جهودا مكثفة لكسب الاحترام من خلال نبذها للإرهاب. وأصدر عرفات سلسلة من التصريحات حول هذا الموضوع، فشلت في إرضاء الولايات المتحدة، وعلى ذلك أملت وزارة الخارجية على عرفات النص الذى قرأه فى افتتاح المؤتمر الصحفي في جنيف في ١٤ ديسمبر. فقال عرفات " إنني أكرر مرة أخرى، أننا ننبذ بشكل كامل ومطلق كل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الفردى والجماعي وإرهاب الدول. وبين جنيف والجيرز جعلنا موقفنا واضحا تمام الوضوح "

فى هذا التصريح أعلن عرفات قبول القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ دون شروط واعترف بوضوح بحق إسرائيل في الوجود. وكل الشروط التى وضعها هنرى كيسنجر عام ١٩٧٥ للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية تم تنفيذها. وكان أحد الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية لإدارة ريجان المنصرمة يتمثل في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح حوار جاد معها. وهذا الحوار قد أجرى بواسطة السفير الأمريكي في تونس. وأعلن الرئيس ريجان أن الالتزام الخاص للولايات المتحدة بأمن إسرائيل وسلامتها لا يهتز.

ولكن كان واضحا لشامير تمام الوضوح، مرة أخرى، أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخل عن طريق الإرهاب. فمنظمة التحرير الفلسطينية في رأيه كانت وستبقى للابد منظمة إرهابية. وكان رد فعله تجاه التغيرات الجذرية التى تحدث فى المعسكر الفلسطيني هو إعادة التأكيد على موقفه السابق : لا للانسحاب من الأراضي المحتلة، لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية، ووصف قرار الولايات المتحدة بالدخول فى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بأنه "خطأ فادح ". كما اعتبره تهديدا للتعاون الطويل الأمد بين أمريكا وإسرائيل لدعم الوضع الراهن. " بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الدولة الفلسطينية هى أمر واقع. وعلى ذلك،أى شخص يدخل معها فى مفاوضات يقبل هذا المبدأ. فما الذى يمكن للمراء أن يتحدث فيه مع منظمة التحرير الفلسطينية، إذا لم يتحدث عن الدولة الفلسطينية ؟ " هكذا تحدث شامير. وقد وصف نائبه بيريز افتتاح الحوار الأمريكى – الفلسطيني بأنه " يوم حزين لنا جميعا " ولكنه شعر أن إسرائيل يجب أن تقدم مبادرة

سلام خاصة بها، بما أنه من المستحيل الحفاظ على الوضع الراهن. كما أنه كان من رأيه أن السياسة الجديدة سوف تقود الإدارة الجمهورية القادمة، لأنها تمت بعلم وموافقة جورج بوش. وألقى بيريز باللائمة على زعماء الليكود في هذا التطور من خلال اقتراح أن أولئك الذين عارضوا اتفاقية لندن وعارضوا إقامة مؤتمر دولي قد مهدوا الطريق لمنظمة التحرير الفلسطينية وقال: "إن هناك شيئا ما قد حدث، ويجب علينا أن نقدم ردا ما ".

لعب إسحاق رابين دورا كبيرا في صياغة الرد الإسرائيلي. فالانتفاضة علمته العديد من الدروس الهامة. ففي المقام الأول، تعلم أنه ليس الأردنيون هم الذين سوف يحضرون الفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات، ولكنهم سيأتون عن طريق آخر.ثانيا،أدرك أن إسرائيل يجب أن تتفاوض مباشرة مع الفلسطينيين المحليين وهذا أيضا يشتمل على الابتعاد عن الخيار الأردني. ثالثا، توصل إلى أن سياسة إسرائيل لا يجب أن تعتمد فقط على القمع العسكري ولكنها يجب أن تشتمل على مبادرة سياسية. -وحسب تعبيره-، يجب على إسرائيل أن تمشي على قدمين، القدم العسكري والقدم السياسي. وفي يناير ١٩٨٩ روج رابين لخطة ذات أربع مراحل واستقلال موسع طالبت بـ : وقف العنف الفلسطيني، فترة هدوء قدرها من ثلاثة إلى ستة أشهر قبل الانتخابات الفلسطينية، التفاوض مع القادة الفلسطينيين المنتخبين ومع الأردن من أجل شكل مؤقت للاستقلال، ثم التفاوض حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة. والفكرة الأساسية التي تقف وراء هذه الخطة هي إجراء انتخابات فلسطينية واستقلال موسع لفترة مؤقتة مقابل وقف الانتفاضة.

أيد موشيه ارينز، وزير الخارجية الجديد، فكرة المبادرة السياسية الإسرائيلية عبر الخطوط المقترحة بواسطة رابين. وكان أرينز من أعضاء حزب حيروت المتشدد،وخلافا لشامير، وضع الأمن فوق الأيديولوجية. وكان لدى أرينز فهما أكثر رقيا لفلسفة زائيف جابوتنسكي من شامير، وكان يدرك أن بناء الحائط الحديدي يجب أن تتبعه مفاوضات سياسية. وساعد الضغط الأمريكي على إقناع أرينز أن الموقف الحالي لا يمكن أن يستمر للأبد وأنه يجب التوصل إلى حل سياسي. وكان جورج بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر، أقل تسامحا مع العقبات التي يضعها شامير من ريجان وشولتز. كما أرادا سماع أفكار جديدة بخصوص دفع عجلة السلام. وفي النهاية فإن الضغط القادم من الولايات المتحدة ووزيري دفاعه وخارجيته قد أقنع شامير بتقديم بعض الأفكار الجديدة.

في ١٤ مايو، قدم شامير لمجلس الوزراء مبادرة سلام لمناقشتها والاقتراع عليها وكان مشروعه يتمثل في الدعوة إلى الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يمكن لإسرائيل التفاوض معهم حول اتفاقية مؤقتة للحكم الذاتي. ونص المشروع على أن المفاوضات سوف تقوم على

المبادئ المقررة في اتفاقيات كامب ديفيد وألا يكون هناك مشاركون من منظمة التحرير الفلسطينية ولا تكون هناك دولة فلسطينية واستمرت المناقشة لمدة أربع ساعات. وكان هناك بعض المعارضة من اليسار، من أولئك الذين شعروا أن المشروع يمثل كارثة على إسرائيل، كما أنه سيشجع الإرهاب ويؤدى لحرب أخرى. وفي نهاية المناقشة، صوت عشرون وزيرا لصالح المشروع وستة وزراء ضده. وما بدا من قبل مستحيلا أصبح الآن ممكنا : فقد قدم إسحاق شامير مبادرة سلام.

كانت الاستجابة العامة في واشنطن لمبادرة شامير للسلام تتميز بالتعاطف، على الرغم من تكهنها بأنه بدون موافقة إسرائيل المسبقة على مبدأ الأرض مقابل السلام لن تكون هناك عملية سلام حقيقية ولن يكون هناك سلام. وفي الثاني من مايو تحدث جيمس بيكر في المؤتمر السنوى لإيباك (EIPAC) لجنة العلاقات العامة الأمريكية - الإسرائيلية) في واشنطن. وكانت إيباك جماعة ضغط قوية، حشدت تأييد المجتمع اليهودى الأمريكى وكثير من غير اليهود إلى صف دولة إسرائيل. وفي كلمته الافتتاحية ألقى بيكر الضوء على الالتزام المشترك بالقيم الديمقراطية والشراكة الاستراتيجية القومية بين أمريكا وإسرائيل. وعلى ذلك رحب بمبادرة شامير باعتبارها "بداية مهمة وإيجابية على الطريق نحو إقامة مفاوضات فعالة ". ولكنه عندما وصل إلى قلب الموضوع ألا وهو مصير الأرض المحتلة، فإنه ألقى بقنبلة من خلال تفسيره للقرار ٢٤٢ على أنه يطالب بمبادلة الأرض بالسلام، أشار بيكر إلى "الانسحاب " كنتيجة مرجحة للمفاوضات. وعلى ذلك، فى إشارة محددة إلى أيديولوجية شامير قال بيكر " بالنسبة لإسرائيل، حان وقت التخلى عن الرؤية غير الواقعية الخاصة بإسرائيل الكبرى. والمصالح الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة –الأمن وأشياء أخرى - يمكن الحفاظ عليها من خلال التوصل إلى تسوية تعتمد على القرار ٢٤٢، وعدم ضم الأراضى وإعادة فتح المدارس والتعامل مع الفلسطينيين على أنهم جيران لهم حقوق سياسية ". لم يلق خطاب بيكر قبولا حسنا من جانب الجمهور الأمريكى –اليهودى، وأثار القلق فى إسرائيل، وأشار إلى التحول نحو دور أكثر فعالية لإدارة بوش لإعادة صياغة مبادرة شامير إلى شئ مقبول للفلسطينيين.

لم تكن مبادرة شامير مقبولة في شكلها الأصلي للفلسطينيين، داخل وخارج الأرض المحتلة. وأصدرت القيادة القومية الموحدة إحدى كراساتها الدورية رفضت فيها المشروع بسبب إنه يدعو إلى الانتخابات فى ظل الاحتلال، وأيضا لأنه يدعو إلى تصفية الانتفاضة. وأضافت الكراسة أنه ليس هناك بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن التسوية يمكن الوصول إليها فقط فى إطار مؤتمر دولى تحضره جميع القوى. وقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على فكرة الانتخابات ولكن فقط على شرط أن تقوم إسرائيل

بانسحاب جزئى من الأراضى المحتلة قبل الانتخابات ويتم وضع جدول زمنى للانسحاب الكامل.

مع ذلك، فإن المعارضة النارية لمبادرة شامير جاءت من بين صفوف حزبه، حيث بدأ أريل شارون وديفيد ليفى وإسحاق مودائى التمرد على شامير، واتهموه بجر إسرائيل إلى طريق الدمار. وقد اشتهروا باسم " المقيدين " لأنهم زعموا أنهم سوف يقيدون شامير. وبعد خطاب بيكر، قاموا بإثارة ضجة، تم التخلص منها من خلال قرار بوضع مبادرة السلام أمام اللجنة المركزية للحزب من أجل مناقشتها بعمق فى بداية يوليو. وفى الاجتماع قاموا بتقديم اقتراح بإضافة أربعة مبادئ " إضافية " أخرى على أمل أن تؤدى إلى إعاقة المبادرة الأصلية، وكانت هذه المبادئ تنص على الآتى: يجب تحطيم الانتفاضة وأن يتم منع عرب القدس الشرقية من المشاركة فى الانتخابات وألا يكون هناك تقسيم للجزء الغربى من أرض إسرائيل وأيضا ألا يكون هناك اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يقاتل شامير من أجل مشروعه. بل على النقيض، سمح لهذا الائتلاف الطموح بأن يقيده وأن يدمر مبادرته. كان توقع الصدام فى اللجنة المركزية لليكود أكثر إرهابا لشامير من الصدام المؤكد مع أمريكا والصدامات اليومية مع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة. ومن خلال الخضوع لإرادة منافسيه فى الليكود، فإن شامير فى الواقع تبرأ من المبادرة التى تحمل اسمه. "وعلى ذلك من خلال حركة بارعة، قام الساحر العظيم إسحاق شامير فى تتابع سريع بإسقاط مشروعه للسلام، حيث جعله يبدو مثل حمامة من الطين لاتصلح لشئ سوى بعض تدريبات الرماية ". وأدت الظروف الجديدة إلى وضع نهاية للجهود الأمريكية لإقامة حوار بين إسرائيل والفلسطينيين المعتدلين دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وكان بيكر يغلى من الغضب. وقد أخطر لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس أنه " عبر ذلك النهج لن يكون هناك أبداً حوار حول السلام. فإذ لم يقم المسئولون الإسرائيليون بعرض أى موقف إيجابى فسوف أقول فقط خذوا هذا الرقم : ١٤١٤-٤٥٦-٢٠٢. وعندما تكونوا جادين بشأن السلام، اتصلوا بنا ". وكان هذا رقم سويتش تليفونات البيت الأبيض. وفى سبتمبر ١٩٨٩ قام الرئيس مبارك بطرح مشروعه الخاص للسلام المكون من عشر نقاط. تعاملت سبع منها مباشرة مع إجراءات الانتخابات الفلسطينية، وأشارت نقطة إلى صيغة الأرض مقابل السلام وطالبت نقطة أخرى بوقف نشاط الاستيطان.. وأيدت النقطة الثالثة حق عرب القدس الشرقية المشاركة فى الانتخابات. أثار هذا المشروع أزمة فى حكومة الوحدة الوطنية. وضغط وزراء التجمع من أجل الاستجابة بشكل إيجابى على أساس أن المشروع لا يطالب بأن تلعب منظمة التحرير الفلسطينية دورا ما، أو إنشاء دولة فلسطينية، كما أنه لم يشر إلى العودة إلى حدود

١٩٦٧ وعلى الجانب الآخر، عارض وزراء الليكود كثيرا من نقاط المشروع واعتقدوا أنه يهدف إلى إدخال منظمة التحرير الفلسطينية من الباب الخلفي. وبذلك أصبح هناك مشروعان، وفضل وزراء التجمع مشروع مبارك على مشروع شامير لأنه بدا من المرجح أن يؤدى إلى الخروج من الطريق المسدود.

فى أكتوبر، اقترح جيمس بيكر أن تعقد مباحثات إسرائيلية - فلسطينية فى القاهرة، ووضع مشروعاً يتكون من خمس نقاط تغطى إجراءات اختيار المشاركين الفلسطينيين ونطاق المباحثات. وكان مبارك متحمسا تجاه استضافة المباحثات فى القاهرة، وكان الفلسطينيون مستعدين للمضى قدما فى مشروع بيكر على الرغم من استبعاده لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت حكومة الوحدة الوطنية فى إسرائيل منقسمة على نفسها، حيث إن وزراء تجمع العمل يتخذون موقفا إيجابيا فى المبادرة. بينما اعتبر شامير زعيم الليكود أن نقاط بيكر الخمس ليست سوى خدعة لجعل إسرائيل تجلس مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويملى عليه إحساسه الوقوف فى وجهها. ومع ذلك، أثار الثلاثى «شارون - ليفى - مورائى» ضجة أخرى ضد ما اعتبروه استسلام زمرة شامير - أرينز لمطالب الولايات المتحدة.

مع انتهاء عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠، أصبح بيكر محبطا بدرجة أكبر بسبب الشجار الناشب بين الفلسطينيين وتصلب حكومتهم. وكان شامير وأرينز، اللذان تم اتهامهما من جانب رفاقهما العسكريين بضعف الإدارة، يصران على أنه يجب تحقيق شرطين قبل المضى فى أية مفاوضات مع الفلسطينيين: الأول الاتفاق على ألا يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاشتراك فى المفاوضات، والثانى: الاتفاق على أن السكان العرب فى القدس لن يشاركوا فى الانتخابات الفلسطينية. وهذه الشروط اعتبرت من جانب وزراء تجمع العمل غير عملية، وبدا أن الائتلاف فى طريقه للانهيار.

فى ١٣ مارس ١٩٩٠ أخبر شامير مجلس الوزراء أن " السيد بيريز طلب منه حل حكومة الوحدة الوطنية وإنهاء وجودها من خلال اتهام هذه الحكومة ظلما بأنها لا تحاول التقدم فى عملية السلام - هدفها الأساسى. وهذا لا يترك لى أى خيار سوى إنهاء خدمته فى هذه الحكومة." وتقدم وزراء تجمع العمل العشرة الآخرون باستقالة جماعية وخرجوا من الوزارة. وبعد يومين قدم تجمع العمل اقتراحاً بسحب الثقة من الحكومة. وبالفعل وافق الكنيست على سحب الثقة من الحكومة بأغلبية ٦٠ صوتا مقابل ٥٥ صوتا. وبذلك أصبح شامير أول رئيس وزراء فى تاريخ إسرائيل يسقط نتيجة لتصويت برلمانى بسحب الثقة. ليعطى الرئيس حاييم هيرتسوج لبيريز تفويضا لتشكيل حكومة جديدة،ولكن بعد مرور ستة أسابيع تم إجبار بيريز على الاعتراف بعجزه عن تكوين ائتلاف. ثم منح شامير ستة

أسابيع أخرى لتكوين ائتلاف محدود بمساندة الأحزاب الدينية وحزبين علمانيين صغيرين مغالين فى القومية، تحيا وتوسمت. وكانت هذه اكثر الحكومات يمينية فى تاريخ إسرائيل وبالتأكيد الأكثر تشدداً من حيث العلاقة بالعرب. وتم منح منافسى شامير الألداء مناصبا حيوية فى الحكومة الجديدة : اصبح ديفد ليفى وزيراً للخارجية واريل شارون وزيراً للإسكان وإسحاق موداثي وزيرا للمالية. كما أصبح البروفيسور يوفال نعمان المنتمى لحزب تحيا وزيرا للطاقة والبنية الأساسية بينما اصبح رفائيل ايتان المنتمى لحزب تسومت وزيرا للزراعة. وفى الحادى عشر من يونيو، قدم شامير حكومته إلى الكنيست. ووصفها بأنها " متحدة عبر المفهوم الذى يقول أن أرض إسرائيل هى فكرة، وليست فقط مكان ". وعكست الخطوط العامة لسياسة الحكومة تعقدها الأيديولوجي : لا للدولة الفلسطينية، لاتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بقاء القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، إنشاء مستوطنات جديدة والتوسع فى الموجود منها وإجراء مباحثات مع الدول العربية وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بناء على مبادرة ١٩٨٩. وبعد خروج تجمع العمل من الحكومة، استعاد شامير بعض حريته فى العمل، أو على الأرجح حرية عدم العمل. وفى حديث من القلب بين أرينز وشامير، أخبر أرينز شامير أن الحوار فى القاهرة لا مفر منه وأنهم سوف يكونون أحرارا ليقولوا لا فى القاهرة عند الضرورة. لم يرد شامير سوى بالقول إنه غير متأكد حتى إن الحوار مع الفلسطينيين ضرورى بالفعل. وكان أرينز غير قادر على اكتشاف - حتى ذلك الوقت أو فى وقت لاحق - كيف يتصور قائد حزبه حل الصراع العربى - الإسرائيلى دون الاتصال الكامل بالفلسطينيين. وإحدى الأفكار التى قدمها ارينز لشامير فى عدد من المناسبات هى أن إسرائيل يجب أن تتخلى عن قطاع غزة لأنه قد أصبح عائقا لها، ولكنه كان يعنفه فى كل مرة يقول ذلك. وكان شامير يقول " إن غزة هى جزء من أرض إسرائيل "

أزمة الخليج

هناك تحديان كبيران واجها حكومة شامير فى النصف الثانى من عام ١٩٩٠: تصاعد المد الفلسطيني والأزمة الناشئة عن اجتياح العراق للكويت فى الثانى من أغسطس. مبدئيا، غطت أزمة الخليج العربى على الانتفاضة، ولكنها أدت إلى تصعيد خطير للصراع الفلسطيني - الإسرائيلى، دفعه إياه إلى حافة الحرب العالمية. وعلى نحو متزايد، أصبح حل الأزمة مرتبطا فى المناقشات العامة بحل المشكلة الفلسطينية، مما أدى إلى "علاقة " ملغزة جديدة. وأصاب الغزو العراقى إسرائيل بالدهشة، حتى على الرغم من اعتبار العراق خطرا متناميا على المنطقة. فبعد انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية فى يوليو ١٩٨٨، كانت المخابرات الإسرائيلية تراقب عن كثب النمو العسكرى العراقى، والذى كان

يشتمل على إنتاج أسلحة كيميائية ونووية وبرامج صواريخ باليستية طويلة المدى، وبناء منصات صواريخ في غرب العراق والتحالف العراقي - الأردني المتنامي مما يمكن الطائرات العراقية من القيام بطلعات استطلاعية عبر الحدود مع إسرائيل. وفي أوائل عام ١٩٩٠ قام صدام حسين، رئيس العراق، بالإسراع في برنامجه النووي، بهدف إقامة توازن مع ترسانة إسرائيل من الأسلحة النووية، والتي كانت تقدر بنحو ٢٠٠ رأس نووي و ٤٧ قنبلة ذرية في ذلك الوقت. وفي شهر أبريل قام بإعلان تهديده الشهير باستخدام الأسلحة الكيميائية الانشطارية لإبادة نصف إسرائيل " إذا جرؤ الكيان الصهيوني، الذي يمتلك قنابل ذرية، على الهجوم على العراق ". وأقنعت حوادث متعددة صدام حسين بأن هناك مؤامرة تحاك خيوطها لتخريب البرنامج النووي العراقي والقيام بهجوم خاطف شبيه بذلك الذي دمر المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. وكان يهدف من خلال تهديده إلى ردع إسرائيل. وكان الجمع بين التهديدات اللفظية وبناء منصات الصواريخ سببا في أخذ جعل خبراء المخابرات الإسرائيلية تهديد بغداد مأخذ الجد وأن يعبروا عن اهتمامهم لرؤسائهم المدنيين. وفي صيف ١٩٩٠ جاءت رسالة من المخابرات تقول بأن العراق على وشك أن يصبح قوة عسكرية عظمى، وأن موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي أصبح متشدداً على نحو متزايد، ولهذا فهو يقوم ببناء قدرة استراتيجية طويلة الأمد وأسلحة غير تقليدية يمكن أن توجه نحو إسرائيل. حذر الجنرال ديفيد أفرى، المدير العام لوزارة الدفاع، على نحو متكرر من أن الصواريخ العراقية تمثل تهديدا خطيرا وأن إسرائيل لا تستطيع الرد عليها، ولكن الوزراء لم يأخذوا هذه التحذيرات مأخذ الجد واعتبرها أحدهم مثل حكايات ريد ريدنج هوود الصغير.

لكن الاجتياح العراقي للكويت، وضع جيش الدفاع الإسرائيلي في حالة تأهب. وذكر المسئولون أن دخول القوات العراقية إلى الكويت لا يشكل في حد ذاته تهديدا لإسرائيل ولن يقابل برد عسكري. وقال أحد المسئولين " إن الكويت هي طريق طويل وبعيد » واستغل زعماء الليكود الاجتياح العراقي من أجل توصيل الانطباع القائل بأن العراق يمثل تهديدا عظيما على استقرار الشرق الأوسط أكثر مما يمثله الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وشبهوا صدام حسين بأدولف هتلر واجتياح الكويت بأعمال ألمانيا العدوانية في الثلاثينيات. وهذا القياس كان مصحوبا عادة بنداءات للعالم الغربي، وخاصة الولايات المتحدة، للتدخل من أجل صد الديكتاتور العراقي. كان هناك خوف كامن من أنه ما لم تتدخل القوى الغربية، فإن المواجهة بين إسرائيل والعراق سوف تصبح محتمة عاجلاً أم آجلاً، وأملا لم يتم الإفصاح عنه في أن تقوم أعظم حليفة لإسرائيل بانتهاز الفرصة لإلحاق الهزيمة بأقوى أعداء إسرائيل.

كانت إحدى خصائص أزمة الخليج أن إسرائيل وجدت نفسها في نفس الخندق مع الغالبية العظمى للدول العربية، بما فيهم عدوتها اللدود سوريا. ولكن كان هناك فرق أساسي بين المدخل العربي للأزمة ومدخل إسرائيل. كان العرب في معظمهم يريدون صد العدوان العراقي واستعادة الوضع السياسي السابق واحتواء العراق، بينما كانت إسرائيل ترغب في تدمير الآلة العسكرية للعراق و تحطيم قدرته القتالية. وكانت سوريا على وجه الخصوص قلقة لأن تدمير القوة العراقية سوف يميل ميزان القوى العربي - الإسرائيلي لصالح إسرائيل. ولهذا السبب بالتحديد كانت إسرائيل ترغب في التدمير الشامل للعراق. وكان من رأى بعض الخبراء الإسرائيليين، أنه لا شئ أقل من الأسلحة غير التقليدية سوف يوقف العراق فى أعقاب اجتياح الكويت. بعد عشرة أيام من الأزمة، وفى يوم ١٢ أغسطس، أعلن صدام حسين فيما اعتبر ضربة سياسية نادرة، أن العراق يمكن أن ينسحب من الكويت إذا ما انسحبت إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة وانسحبت سوريا من لبنان. وهذا الاقتراح هو الذى أدخل مفهوم الربط داخل المعجم الدبلوماسي للشرق الأوسط. وبين ليلة وضحاها أصبح صدام حسين بطل الجماهير العربية ومنقذ الفلسطينيين.

أصبح صراع الخليج والصراع العربى - الإسرائيلى، الذى اجتهدت إسرائيل فى إبقائه بعيداً، مرتبطين معاً فى ذهن الجماهير. وقام متحدث باسم الحكومة برفض اقتراح صدام حسين باعتباره حيلة دعائية رخيصة. ولكن الاقتراح نزل على رأس إدارة بوش نزول الصاعقة. فهى لا ترغب، من ناحية، فى مكافأة صدام حسين مقابل عدوانه، ومن ناحية أخرى لا تستطيع أن تنكر أن الصراع العربى - الإسرائيلى المزمن يحتاج أيضاً إلى تسوية. وكانت وسيلة الرئيس بوش للخروج من الورطة تتمثل فى إنكار أن هناك أى ارتباط بين الاحتلالين.. ولكنه وعد أنه بمجرد ترك العراق للكويت، فإن تسوية المشكلة العربية - الإسرائيلية سوف تكون لها الأولوية على جدول أعمال إدارته. بمعنى آخر، فإنه رفض الربط الفورى بين الصراعين ولكنه لم يرفض الربط المؤجل. وأدى هذا إلى وضع إسرائيل مرة أخرى فى موقف الدفاع عن نفسها.

بعد كثير من الجدل، قررت الحكومة الإسرائيلية البدء فى توزيع أقنعة الوقاية من الغازات على المدنيين في الأول من أكتوبر. وبالنسبة لأمة تطاردها ذكريات غرف الغاز النازية، كان ذلك موضوعاً بالغ الحساسية. وصعوبة حل هذه المشكلة كان مرجعها أن الجيش الإسرائيلى ليست لديه معلومات مؤكدة عما إذا كان العراق قادراً أم لا على وضع رؤوس كيماوية على صواريخ سكود. وإذا كان توزيع أقنعة الغاز يمكن أن يرى فى بغداد على أنه مقدمة لضربة وقائية، فإن المخاطرة الأخرى تتمثل فى أنه يمكن أن يعتبر موقفاً

دفاعياً بحتاً وعلامة على الضعف وأن قوة الردع الإسرائيلية يمكن أن تضمحل نتيجة لذلك. ومن أجل التأكيد على أن ذلك لم يحدث، أصدر شامير سلسلة من التصريحات العامة ذات لهجة بالغة الحدة، حيث أوضح أن أى هجوم على إسرائيل سوف يقابل بالرد الإسرائيلى. واختار كلماته بعناية، ووصف الرد الإسرائيلى على نحو بارز بأنه سوف يكون " رهيباً ". وفسرت تحذيرات شامير على نحو موسع بواسطة المعلقين داخل وخارج إسرائيل على أن الهجوم العراقى على إسرائيل بالأسلحة الكيماوية سوف يقابل برد إسرائيلى نووى. ولم يفعل شامير شيئاً لكى يصحح تفسير تصريحاته، بل بدا راضياً أن الإعلام الغربى يشيع أن التورط مع إسرائيل يمكن أن يؤدى إلى إبادة بغداد. وعلى الساحة الدبلوماسية واصلت حكومة شامير مقاومة كل محاولات ربط صراع الخليج بالقضية الفلسطينية، بينما أطلق الفلسطينيون النار على أنفسهم من خلال المناداة بصدام حسين كبطل لهم بعد غزو الكويت. فقد وجدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مهرباً من الحصار الذى أحاط بالمعسكر الفلسطينى على مدى العامين السابقين فى الانحياز علناً للطاغية العراقى بدلاً من الوقوف ضد اغتصاب الأراضى بالقوة التزاما بالمبدأ. وشددت حكومة شامير على ذلك وعلى اللغة العسكرية المعادية لإسرائيل التى صاحبتها، وذلك كمبرر لرفضها أى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. ورفضت الحكومة قطعياً اقتراحا سوفيتيا فى بداية سبتمبر لعقد مؤتمر دولى لمعالجة كل النزاعات فى الشرق الأوسط. ومن جانبها رفضت الولايات المتحدة أيضاً العرض السوفيتى. وبعد عقد لقاء مع ديفيد ليفى فى واشنطن، أفاد بيكر وزير الخارجية الأمريكى أن النزاع العراقى - الكويتى والنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى هما أمران منفصلان، يجب أن يعالجا على نحو منفصل.

هذه الجبهة الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة ضد الربط بين القضيتين اهتزت بعنف يوم ٨ أكتوبر من خلال الحادث الدموى فى معبد الجبل (Temple mount) فى قلب القدس. وهو عبارة عن هضبة صغيرة خلف حائط المبكى فى المدينة القديمة يعتبر مقدساً للمسلمين وكذلك لليهود، وبينما يشير اليهود إلى المنطقة باسم حار حابيت (معبد الجبل)، فإن المسلمين يطلقون عليها اسم الحرم الشريف لأنه يضم قبة الصخرة والمسجد الأقصى. حيث قامت مجموعة من المتطرفين اليهود الذين يطلقون على أنفسهم " أوفياء معبد الجبل " بدخول المنطقة ومنع المصلين المسلمين من الدخول وإحكام السيطرة اليهودية رد المصلون المسلمون على هذا الاستفزاز بإلقاء الحجارة. بينما استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية للتعامل مع الاحتجاج الإسلامى الذى تحول إلى شغب، حيث قتل واحد وعشرون وجرح ما يزيد على مائة. ومرة أخرى تصدرت إسرائيل مانشتات الصحف. وأطلقت مذبحة معبد الجبل موجة عالمية من الإدانة. وتعرضت الحكومات العربية التى

انضمت إلى التحالف الذى تقوده أمريكا ضد صدام حسين إلى الهجوم بسبب التواطؤ مع أمريكا فى الكيل بمكيالين من حيث الهرولة للدفاع عن الكويت وفى نفس الوقت عدم فصل شئ لوضع نهاية لثلاثة وعشرين عاماً من الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة. والصلة التى فشل صدام حسين فى إيجادها أصبحت الآن واضحة وضوح الشمس بسبب السلوك الوحشى لقوات الأمن الإسرائيلية. وكانت أمريكا مجبرة على التصويت لصالح قرارى الأمم المتحدة اللذين يدينا إسرائيل. وبينت الإدانة العالمية أن هناك معادلة جديدة فى طور التكوين : منهج أمريكى تجاه الشرق الأوسط يقوم على التحالف مع العرب ومنهج إسرائيلى تجاه الفلسطينيين يتجاهل أمريكا، والعرب، والرأى العام العالمى إلى حد بعيد. وأصبح ذلك مصدرا للتوتر الدائم فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. وهذا التوتر زال مؤقتاً فى يوم ٢٩ نوفمبر عندما أقر مجلس الأمن القرار ٦٨٧ الذى صرح باستخدام " كل الوسائل الضرورية " ضد العراق ما لم ينسحب من الكويت بحلول ١٥ يناير ١٩٩١. بدا أن الإنذار يقترح أن تقوم أمريكا وحلفاؤها بالعمل. ومع ذلك، فإن الابتهاج الإسرائيلى تلاشى فى اليوم التالى حينما عرض الرئيس بوش المضى " ميلاً إضافياً من أجل السلام " من خلال دعوة طارق عزيز، وزير الخارجية العراقى، إلى واشنطن لإجراء مباحثات. ومع الحرص على ألا يعطوا انطباعا بأنهم يحثون أمريكا على المضى إلى الحرب، فإن إسرائيل وأصدقاءها من أصحاب النفوذ فى واشنطن ناقشوا مدى حكمة سياسة المحاباة التى تتبعها الإدارة الأمريكية.

وأعاد البروفيسور يوفال نعمان، قائد حزب تحيا وأحد الصقور الرواد فى مجلس الوزراء، إلى الأذهان المقارنة التى عقدها جورج بوش بين صدام حسين وأدولف هتلر وعلى ذلك فلا مفر من المقارنة بين بوش ونيفيل شامبرلين.

تكثفت المشاورات الأمريكية الإسرائيلية رفيعة المستوى بهدف مناقشة موضوع الانسحاب العراقى من الكويت. وفى يوم ١١ ديسمبر، اجتمع شامير مع بوش لمدة ساعتين بالبيت الأبيض حيث قطعا بعض الطريق نحو رأب الصدع بينهما. وطمأن بوش شامير بأنه فى حالة قيام العراق بالبدء بالهجوم، فإن الولايات المتحدة سوف تهرع لمساعدة إسرائيل. وشدد بوش على أن إدارته تبذل ما فى وسعها لتجنب الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، ومن الضرورى أن تقوم إسرائيل بنفس الشيء من خلال الإحجام عن أى عمل من جانب واحد ضد العراق. وتعهد شامير بعدم القيام بضربة وقائية والتشاور مع بوش قبل الرد على أى هجوم عراقى. وفى نهاية الشهر، حدث تكثيف فى التعاون بين البنتاجون والجيش الإسرائيلى. ومقابل التعهد بالتشاور الكامل مع الولايات المتحدة قبل القيام بأى عمل عسكرى ضد العراق، أعطيت إسرائيل حق الاستفادة من

جهاز المخابرات المركزية الأمريكية وهو حق لا يعطى عادة لأى دول أخرى. ومن أجل تسهيل التعاون، تم إنشاء خط ساخن، كان اسمه الحركى "هامر ريك"، بين غرفة البنتاجون لإدارة الأزمات ووزارة الدفاع الإسرائيلية فى تل أبيب. وشكل ذلك إغواءً لإسرائيل لكى تكون رابطة الجاش وأن تحجم عن خلق أى توتر غير ضرورى.

أبرزت أزمة الخليج أيضاً الحاجة إلى إعادة تقييم سياسة إسرائيل نحو الأردن. واعتبر حزب العمل دائما أن بقاء نظام الملك حسين فى عمان أمراً حيوياً لأمن إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن الليكود تبنى خطأً يقول: «إن الأردن هى فلسطين " وبالتالى، إذا قام الفلسطينيون بالإطاحة بالملكية وحولوا الأردن إلى دولة فلسطينية، فإنها لن تهدد أمن إسرائيل ويمكن الترحيب بهذا التغيير. وكان أريل شارون هو أكثر المدافعين عن الإطاحة بالنظام الملكى لإقامة دولة فلسطينية، وخطوة خطوة، يتم دفع فلسطينى الضفة الغربية عبر النهر إلى الجهة الأخرى. لعب هذا الفكر داخل إسرائيل دوراً مهما فى دفع الملك حسين إلى التحالف مع العراق، وهو تحالف أمده بالردع الوحيد المتاح ضد أى تحرك من جانب الليكود لتحقيق أطروحته بأن الأردن هى فلسطين. وأثناء أزمة الخليج اكتسب الأردن أهمية أكبر كمخفف للصدمات وساحة معركة محتملة بين العراق وإسرائيل.

هنا فقط اكتشف قادة الليكود فجأة قيمة وجود بلد مستقر فى ظل حاكم معتدل على الحدود الشرقية. وتغيير ذلك أمر غير مأمون العواقب. وبدلاً من إطلاق التهديدات، بدأت الحكومة إرسال رسائل تهدئة، عبر طرف ثالث، إلى عمان لطمأنة الملك بأنهم ليست لديهم أية خطط للهجوم على الأردن وحثه على ألا يسمح بدخول أية قوات عراقية إلى الأردن. وبمجرد اندلاع الأزمة، كتب شامير إلى بوش يحذره من أن دخول القوات العراقية إلى الأردن سوف يكون " خط أحمر " من وجهة نظر إسرائيل. وأوضح شامير أيضاً إن إسرائيل ليست لديها نوايا عدوانية تجاه الملك حسين وطلب من بوش إثناء الملك عن خدمة الأعمال العدوانية للديكتاتور العراقى. وفى بداية عام ١٩٩١ كانت هناك علامات تدعو للقلق من أن الأردن يقوم بحشد قواته شرق نهر الأردن، وأن الملك يفقد السيطرة على الموقف. وكان شامير يبحث عن قناة أكثر مباشرة للاتصال بعمان وبالفعل قام الملك حسين – الذى كان متلهفاً بنفس القدر على تجنب المواجهة العسكرية – بدعوة شامير إلى اجتماع سرى فى منزله بلندن فى يوم الجمعة ٤ يناير ١٩٩١. وكان شامير بصحبة إلياكيم روبنشتين ويوسى بن أهارون، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء والميجور جنرال إيهود باراك، نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلى. مكث المسئولون الإسرائيليون بمنزل الملك طوال الليل واستمتعوا بطعام الكوشير الذى طلب خصيصاً لهم. ثم عقد اجتماع مع الملك ومستشاره العسكرى، الجنرال زيد بن شاكر مساء الخامس من يناير، بعد نهاية السبت اليهودى.

وطبقاً لما يقوله لشامير، قام الملك حسين بافتتاح الاجتماع بعرض عام للصعوبات التي يواجهها : فالأمريكيون تخلوا عنه، والسعوديون معادون له، وهو معزول في العالم العربي. وداخل وطنه سوف يقوم الفلسطينيون بالكثير من حوادث الشغب إذا تبرأ من أفعال صدام حسين. وهو لا يريد الحرب، ويخشى آثارها التي تؤدي إلى عدم الاستقرار ورغبته الوحيدة تتمثل في ألا يتحول الأردن إلى ساحة للقتال بين إسرائيل والعراق.وقد طلب من إسرائيل أن تتعهد بألا تنتهك سلامة أراضي الأردن براً أو جواً، وكان يأمل أن يساعده ذلك في الحصول على تعهد مشابه من العراق.

أكد الملك حسين حدوث الاجتماع السرى، ولكن كان له تفسير آخر لسبب هذا الاجتماع وهو أن شامير كان يسعى للحصول على تأكيد بأن الأردن لن يهاجم إسرائيل إذ يقول: " في ذلك الوقت، قبل الحرب مباشرة، كان هناك اقتراح بالاجتماع مع رئيس الوزراء، وقد اجتمعنا في لندن وكان بصحبته إيهود باراك وقال "انظر، إننى في ورطة. في أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن شعبنا يقظاً بما فيه الكفاية، وحدث الهجوم العربي وسبب لنا العديد من الأضرار. والآن أنت تحشد قواتك وقوادى الآن يطلبون منى أن أفعل نفس الشيء وأن أجعل قواتي تواجه قواتك. ليست هناك مسافة كبيرة في وادي الأردن، وسوف يكون عدم مسئولية تامة من جانبي، كما يقولون، إذ لم نتخذ نفس الإجراءات ". وعلى ذلك قلت:

" إنه من حقك أن تتخذ نفس الإجراءات إذا كنت تفضل ذلك، ولكن دعني أقترح أنه إذا حدث ذلك فإن احتمال حدوث حرب طارئة بيننا سوف يكون أمرا واقعيا جدا ". فقال شامير " حسناً " ما، هو موقفك» ؟ فقلت: " إن موقفي دفاعي تماماً ". فقال " أهذه كلمة شرف ؟." فقلت " نعم، كلمة شرف ". فقال " هذا يكفيني، وسوف أمنع قواتي من القيام بأي تحرك. وقد فعل. وهذا واحد من الأحداث الذي سوف أتذكرها دائماً. لقد أقر بأن كلمتي تكفيه وهذه هي الطريقة التي يتعامل بها الناس مع بعضهم البعض ".

إن احتمال حدوث صدام مع الأردن أثار بعض الحديث الطائش في القدس. وبعض السياسيين المنتمين لأقصى اليمين لم يشاركوا في التحول المفاجئ نحو قضية الملك. ولم يقتنع أريل شارون بالرأى القائل بأن إسرائيل يجب أن تبذل كل ما في وسعها من جهد للحفاظ على الأردن بعيداً عن التورط في صراع الخليج. على العكس، كان أحد دوافعه في الدفاع عن القيام بعمل عسكرى خاطف وقوى ضد العراق يتمثل في رغبته في إحداث عدم استقرار في نظام عمان. وقد واصل مجلس الوزراء تلقى تقارير المخابرات حول الموقف في الأردن، ولكن بعد انتهاء مهلة الإنذار، وجهت اهتمامها نحو التطورات الحادثة جهة الشرق.

حرب الخليج

بدأ الهجوم الجوى للتحالف على العراق فى منتصف ليلة ١٦ يناير ١٩٩١. وفى ليلة ١٨ يناير، سقطت أول مجموعة صواريخ سكود وعددها ثمانية على تل أبيب وحيفا. فبعد شهور من الشكوك والتهديدات، نفذ صدام حسين تهديده بالهجوم على الدولة اليهودية، مما أدى إلى تصعيد الأحداث فى حرب الخليج. وكان ذلك أول هجوم جوى على مدينة إسرائيلية منذ عام ١٩٤٨. وكان الضرر المادى الحادث محدوداً لأن صواريخ سكود كانت تعتبر " تكنولوجيا من العصر الحجرى ". ووصف أحد شهود العيان الصواريخ الساقطة من السماء بأنها " صناديق قمامة طائرة ". لم يمت أحد كنتيجة مباشرة للإصابة من صواريخ سكود، على الرغم من وفاة الكثيرين بسبب الأزمات القلبية أو بسبب إنهم نسوا فتح صمام الهواء فى قناع الغاز. وبلغ إجمالى عدد الصواريخ التى سقطت على إسرائيل أثناء الحرب تسعة وثلاثين صاروخاً، أدت إلى إصابة مباشرة واحدة. مع ذلك، كان الأثر النفسى للهجوم عميقاً.

تمت الدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء الإسرائيلي في ظهر السبت ١٩ يناير. وكان هناك فوران للمشاعر والكثير من الوزراء جاءوا وهم على استعداد للموافقة على القيام بعمل عسكرى فورى ضد العراق. وأعد جيش الدفاع الإسرائيلى خطة للتدخل فى غرب العراق من أجل تدمير منصات الصواريخ. وفى اجتماع مجلس الوزراء قام الجيش بالإلحاح من أجل إعطائه الضوء الأخضر للقيام بالهجوم ولكن دان شومرون رئيس الأركان ونائبه إيهود باراك لم يؤيداه. كما شعر موشيه آرينز، أيضاً، بأنه غير قادر على التوصية بتنفيذ خطة الجيش الإسرائيلى كان الوزراء منقسمين. فكان سبعة منهم موافقين على الخطة وسبعة منهم معارضين لها أو على الأقل لا تروق لهم. وبشكل عام، كان الخبراء العسكريون أقل ميلاً للعمل العسكرى وأكثر إدراكاً لأهمية التنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة من السياسيين. وجاء موقف شامير ليرجح كفة عدم القيام بعمل عسكرى. وكانت نقطة البداية بالنسبة له العهد الذى قطعه لجورج بوش فى ديسمبر ١٩٩٠ بأن إسرائيل لن تقوم بالهجوم على العراق دون التنسيق المسبق مع الولايات المتحدة. وقام بوش بالاتصال بشامير تليفونياً قبل اجتماع مجلس الوزراء مباشرة لكى يخبره بأنه سمع عن خطة إسرائيل وطلب منه عدم تنفيذها. واختتم شامير الاجتماع بالقول بأنه يعارض أى عمل دون التنسيق مع الولايات المتحدة. وكان معنى ذلك أن يحافظ على خطه الثابت خلال الحرب ومبدأه المضاد للتدخل العسكرى، وكان أعلى الأصوات المطالبة بالقيام بضربة عسكرية ضد العراق هو صوت أريل شارون وزير الإسكان. واعتاد شارون أثناء الحرب زيارة الأماكن التى سقطت فيها صواريخ سكود وإخبار الأشخاص الذين أصبحوا بلا

مأوى بسبب ذلك بأن الحكومة عاجزة عن توفير الحماية لهم. وأدت هذه الهجمات إلى قيام جيديون ساميت، الصحفي بجريدة هاآرتس اليومية باتهام شارون بأنه " ينقب في الأنقاض ". وداخل مجلس الوزراء أعلن شارون إنه إذ لم تقم إسرائيل بضرب العراق، فإنها سوف تفقد مصداقيتها وقوتها لردع الهجمات المستقبلية. وأي دولة عربية سوف تشعر بأنها حرة في الهجوم على إسرائيل وتفلت من العقاب. وكان اقتراح شارون الخاص هو إرسال طابور دبابات عبر الأردن إلى غرب العراق. ورفض شامير طرح اقترح شارون أمام مجلس الوزراء للتصويت. وعندما قامت عشرات الآلاف من الجنود العراقيين بالتسليم بدون قتال أمام زحف الحلفاء في الحرب البرية، أصبحت هناك نكتة شائعة بين العسكريين الإسرائيليين تقول أن الجيشين العراقي والإسرائيلي لديهما شيء مشترك وهو : أن كليهما لم يشارك في القتال.

إن الشكوك المحيطة بقدرة العراق على وضع رؤوس كيماوية على صواريخ سكود كانت شيئاً ما مقدرا لإسرائيل أن تتعايش معه حتى نهاية الحرب. ومن أجل منع حدوث ذلك قامت إسرائيل بإشاعة إستراتيجية التهديد الغامض، من خلال الإشارة على نحو غامض إلى " القنبلة الموجودة بالمخزن ". بينما تتجنب بحرص تبني موقف نووي صريح. وقد اكتشف أحد الأقمار الصناعية الأمريكية على نحو متكرر، بعد إطلاق أول صاروخ سكود، أن منصات الصواريخ الإسرائيلية المسلحة برؤوس نووية تم تحريكها ونشرها على نحو مواجه للعراق، وأصبحت جاهزة للإطلاق فور إصدار الأمر بذلك .كما التقطت المخابرات الأمريكية إشارات أخرى تشير إلى أن إسرائيل أعلنت استعداداً نووياً كاملاً سيبقى سارياً لعدة أسابيع، وقد لاحظ الأمريكيون أيضا من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية أن هناك زيادة في عدد الإسرائيليين الذين يعتقدون أن الهجوم الكيميائي يبرر استخدام الأسلحة النووية. وقام الأمريكيون باستغلال هذه الأصوات لأقصى درجة من أجل إثناء صدام حسين عن استخدام الأسلحة الكيماوية. وأفاد ريتشارد تشيني، وزير الدفاع الأمريكي، في يوم ٢ فبراير أنه إذا قام العراق باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل، وهذا التصريح كان مهما ، أولاً، لأن التحذير صدر ليس باسم واشنطن ولكن بشكل غير مباشر باسم إسرائيل، ثانياً ، لأنه قد أكد أن إسرائيل قادرة على تبني خيار غير تقليدي، ثالثاً لأن التحذير من خطر التصعيد وجه فقط نحو العراق وليس نحو إسرائيل.وكان هذا التصريح يهدف إلى تعميق الوعي في بغداد إلى أن إسرائيل لديها أسلحة نووية جاهزة للاستخدام، وربما لعب دورا ما في قرار صدام حسين بعدم تصعيد الصراع على نحو يتجاوز عتبة الأسلحة التقليدية ومع ذلك، استمر إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين من منصات إطلاق متحركة في غرب العراق، وكانت بطاريات

صواريخ باتريوت المجهزة بأطقم أمريكية للعمل عليها ذات نجاح محدود فى اعتراضها. ونتيجة لذلك، تزايدت الضغوط من أجل تدخل جيش الدفاع الإسرائيلى.

فى يوم ١١ فبراير، قام موشيه أرينز بصحبة إيهود باراك بزيارة سرية إلى واشنطن من أجل حث الأمريكيين على تصعيد هجماتهم الجوية على الأهداف العراقية التى تهم إسرائيل بدرجة أكبر والنظر فيما إذا كان يمكن إعطاء الضوء الأخضر لتدخل إسرائيل فى القتال. وكان الاجتماع الأكثر أهمية هو اجتماعه مع الرئيس بوش. وزعم بوش أن عدد منصات الصواريخ نقص إلى حد بعيد، وأنه يشك فى أن إسرائيل يمكن أن تحقق نتائج أفضل مما يحققها الأمريكيون وحلفاؤهم. وأشار أيضاً إلى استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل وكيف أنها تشير إلى تأييد واسع جداً للسياسة الرسمية المتمثلة فى ضبط النفس. وتم تذكير أرينز بأن إسرائيل يمكن أن تصل إلى العراق فقط من خلال المرور بالمجال الجوى الخاص بإحدى الدول العربية وهذا التصرف يمكن أن يصيب التحالف بالضرر. وكان بوش ورفاقه على استعداد للاستجابة لبعض مطالب أرينز الخاصة بالسلاح والمساعدة المالية ولكنهم لم يظهروا أى تعاطف نحو رغبة إسرائيل فى التدخل وأصروا على ضرورة التنسيق العسكرى.

على جانب آخر فإنه فى اجتماعات مجلس الوزراء المتكررة تم التأكيد مراراً على سياسة ضبط النفس. ومن الناحية الرسمية، كانت إسرائيل " تؤجل " الرد العسكرى تاركة جميع الخيارات مفتوحة، محتفظة بحق الرد فى الوقت المناسب وبالطريقة التى تراها ملائمة. ومع ذلك، من الناحية العملية كانت إسرائيل تشبه الرجل الذى يتم استفزازه ولكنه يرغب فى أن يتم منعه من الاضطرار للقتال. وطبقاً لإحدى الوثائق التى تم الإفراج عنها حينما انتهت الحرب، بعد كل هجوم بصواريخ سكود، كان آرينز يطلب من تشينى شفرات تحديد هوية إلكترونية للتمييز بين العدو والصديق وبعد ذلك طلب إنشاء ممر جوى عبر المملكة العربية السعودية لتمكين الطائرات الإسرائيلية من الثأر دون المرور بأجواء الأردن، ولكن كان هذا بلا طائل. وكان شامير يقوم بتقييم الأمور ولا يتحرك وعلى ذلك لم يحدث شىء. ومن الناحية المزاجية ومن ناحية المظهر السياسى كان شامير يميل إلى السكون وعدم التحرك، ومقاومة الضغوط الخارجية والدفاع عن الوضع الراهن. وعلى ذلك فإنه أثناء حرب الخليج كان متسقا مع نفسه. فلقد سيطر بثقة كبيرة على قواته المسلحة الأسطورية. وكقائد لأمة فى حالة حرب، لم يحصل على أى استحسان. فما ميز هذه الحرب عن كل حروب إسرائيل السابقة هو عجز قواتها المسلحة عن حماية الجبهة الداخلية. وهذه الحقيقة، ضمن حقائق أخرى، هى التى حولت الستة أسابيع الخاصة ببداية عام ١٩٩١ إلى تلك المحنة النفسية المروعة للسكان المدنيين. كان هناك تمزق وصراع مزدوج بين

البراعة العسكرية المعترف بها من ناحية والإحساس بالعجز التام من الناحية الأخرى. لقد أصبح شعب شامير معتاداً على الأعمال البطولية لقواته المسلحة، مثل الغارة على مطار عنتيبي في أوغندا لإنقاذ الرهائن، وقصف المفاعل النووي العراقي. كانوا أذكياء بما يكفي لفهم أن هذه الأزمة مختلفة، و ٨٠ ٪ منهم أيد السياسة الرسمية الخاصة بالامتناع عن الرد (أو ضبط النفس). ولكنهم كانوا في حاجة إلى من يقودهم ويلهمهم ويوحد صفوفهم وكل ما حصلوا عليه من شامير هو الصوت الأجش والصمت المطبق. لم تكن هناك تلك الفصاحة الخطابية التشرشلية التي تبقي معنوياتهم مرتفعة. وقد كتب أحد الصحفيين الساخطين ذات مرة يقول " ربما لا نستحق خطيباً مفوهاً مثل تشرشل، ولكن قدم لنا معروفاً يا رئيس الوزراء، وقل لنا شيئاً ".

كان الرد الوحيد على هذا الالتماس هو الصمت المستمر والمثير للقلق. وعلى الرغم من أن الشعب لم يكن يعلم فيما كان يفكر الرجل الضئيل الجالس في أعلى بقعة على الأرض، فإنه بحلول منتصف فبراير، بينما كان الحلفاء (قوات التحالف) يستعدون لاستكمال الهجوم الجوي بحرب برية فإن إمكانية حدوث تغيير في السياسة الإسرائيلية لاحت في الأفق. أصبح آرينز مقتنعاً بأن إسرائيل يجب أن تنتقم وكان يحدوه الأمل في أن الحرب البرية سوف تمنح الجيش الإسرائيلي " نافذة " يطل منها. وكان منطقه أنه في هذه المرحلة النهائية من الحرب، لن يكون من المرجح وجود مقاومة نشطة للطيران فوق المجال الجوي الأردني، كما أن الضرر السياسي الذي قد يصيب التحالف سوف يكون ضئيلاً وإذا علم الأمريكيون بالتدخل الإسرائيلي الوشيك فسيكون عليهم إفساح الطريق. وقامت الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بإعداد خطة تنفيذية وكانت جاهزة للتنفيذ بمجرد تلقي الأوامر.

وكان رئيس الأركان مقتنعاً الآن بأن مكاسب التدخل العسكري تفوق التكاليف وكان متلهفاً على المضي قدماً في هذا الأمر بدافع شخصي أية فقد ناقش مع آرينز سيناريوهات معينة للتدخل، ولكنها لم تأخذ شكلاً ملموساً. وفي الأسبوعين الأخيرين من الحرب، قام العراقيون بإطلاق ستة صواريخ سكود فقط، في محاولة ظاهرة لإصابة المفاعل النووي في ديمونة، ولكنها سقطت جميعاً في صحراء النقب دون أن تسبب أي أضرار. وفي غضون ذلك، وصلت القوات البرية للتحالف إلى البصرة، في جنوب العراق. وحققت عملية عاصفة الصحراء هدفيها المعلن عنهما : طرد القوات العراقية من الكويت وإعادة الحكومة الشرعية في الكويت، وفي يوم ٢٨ فبراير أصدر الرئيس بوش أوامره بوقف إطلاق النار، وضاعت من إسرائيل فرصة الانتقام.

إذا كانت حرب الخليج مليئة بالتناقضات والمفارقات من وجهة نظر إسرائيل، فإن

نتيجتها لم تكن أقل من ذلك. المفارقة الأولى والأكثر وضوحاً هى أن إسرائيل لم تشارك فى الجانب العسكرى من هذه الحرب، سوى إنها كانت هدفاً. إن إسرائيل كانت من أشد المدافعين عن الهجوم الشامل على العراق وكانت هى الطرف الأكثر سلبية عندما جاء وقت تنفيذ هذا الهجوم. كما أن مذهب الأمن الإسرائيلى كان قائماً على نقل الحرب إلى أرض الأعداء على نحو خاطف ومدمر على قدر الإمكان، ولكن أثناء حرب الخليج كل ما حاول جيشها القيام به، ولم ينجح فيه، هو حماية الجبهة الداخلية من الهجوم. وهناك مفارقة أخرى وهى أنه على الرغم من أن إسرائيل والعراق كانا عدوين لدودين، فإن إسرائيل استبعدت من التحالف المكون من ثلاثين دولة تقودها الولايات المتحدة ضد هذا العدو، وذلك خوفاً من تراجع الدول العربية. وهناك مفارقة ثالثة ومرتبطة بذلك وهى أن إسرائيل قامت بأعظم مساهمة لها فى حملة التحالف لهزيمة هذا العدو من خلال البقاء بعيداً والتزام الهدوء.

فى بداية أزمة الخليج، حصلت إسرائيل على بعض المكاسب الجوهرية، ولكن المحصلة النهائية قصرت عن بلوغ التوقع الأصلى. فمن المسلم به، أن سيناريو الكابوس لم يتحقق على أرض الواقع، أياً كانت الأسباب، فصدام حسين لم ينسحب سلميا من الكويت وكان لابد من إزاحته بالقوة.ولكن من وجهة نظر إسرائيل، أن عملية عاصفة الصحراء انتهت قبل الأوان.فأهداف إسرائيل كانت ثلاثية: الإطاحة بصدام حسين وتدمير الآلة العسكرية العراقية، وتحييد قوة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ولم يتحقق الهدف الأول بواسطة حرب الخليج، والهدفان الآخران قد تحققا جزئياً فقط. وقدرة إسرائيل على ردع أى معتد عربى ضعفت على الأرجح وذلك من خلال اختيارها المتعمد أن تظل فى الخطوط الخلفية لهذا الصراع. وخاصة أن إسرائيل تعهدت بأنها إذا هوجمت فإنها سوف تنتقم. وقد هوجمت، ولكنها لم تنتقم. ونتيجة لذلك، حدث تناقص فى قدرتها التقليدية على الردع. وأياً كان الدافع وراء سياسة عدم الانتقام، فإن النتيجة هى انكماش مكانة إسرائيل كقوة عسكرية فى نظر نفسها وفى نظر أعدائها.

النتيجة الأكثر أهمية لحرب الخليج بالنسبة لإسرائيل، مع ذلك، كانت تتعلق بعلاقتها المميزة بأمريكا وإحدى طرق النظر إلى حرب الخليج هى القول بأن إسرائيل كانت أعظم المستفيدين منها، فدون أن تحرك أصبعاً شهدت هزيمة ألد أعدائها على يد أخلص أصدقائها. ولكن هذا الرأى يشتمل على تبسيط مخل، فبالنسبة لإسرائيل كانت تعتبر من الناحية التقليدية شريكاً استراتيجياً وركيزة استراتيجية للولايات المتحدة وحرب الخليج كانت اختباراً حقيقياً، لذلك فقد كان هناك صراع يهدد أهم المصالح الحيوية لأمريكا فى المنطقة، وأفضل خدمة قدمتها لشريكها الرفيع المقام كانت عبارة عن الإحجام عن فعل أى

شيء وأبعد ما تكون عن العمل كركيزة استراتيجية، بل نظر إلى إسرائيل على أنها عقبة وعائق. وخلال أزمة الخليج والحرب التى تبعتها، كان هناك توتر فى العلاقة الثلاثية المكونة من أمريكا وإسرائيل والعرب. وعلى نحو تدريجي ولكنه خال من الأخطاء، تحت تأثير الأزمة، واصلت أمريكا التحرك بعيداً عن الاعتماد على إسرائيل والاعتماد على الحلفاء العرب القدامى والجدد من أجل تحقيق أهدافها فى المنطقة. ومن هذا المنظور الهام، فإن إسرائيل كان يجب أن تخرج من صراع الخليج خاسرة تماماً وليست فائزة. ولا شيء يشرح ذلك على نحو أكثر وضوحاً من الضغط الذى مارسته إدارة بوش على إسرائيل للمشاركة فى مفاوضات سلام مع العرب بمجرد أن صمتت المدافع فى الخليج العربى.

مؤتمر مدريد للسلام

رأى البابا، حسبما تقول قصة أسفار العهد القديم، أن هناك حلين محتملين للصراع العربى – الإسرائيلى : الحل الواقعي والحل المعجزة. ويشتمل الحل الواقعي على تدخل إلهى، بينما الحل المعجزة هو الاتفاق الاختيارى بين أطراف القضية. وكان هناك حل ثالث، لم يتوقعه البابا، وهو التدخل الأمريكى. وقد مثل مؤتمر الشرق الأوسط للسلام أكثر المحاولات جدية من جانب الولايات المتحدة لتشجيع التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى.. وهناك حدثان بالغا الدلالة مكنا أمريكا من القيام بهذه المحاولة هما هزيمة الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة وهزيمة التطرف العربى فى حرب الخليج.

من الناحية الشكلية، كان الاتحاد السوفيتى راعيا مشتركا لمؤتمر مدريد، ولكن من الناحية العملية كان فى المراحل النهائية من التفكك. وانهيار الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى خلف وراءه يتامى من رعاياه السابقين وسحب البساط من تحت أقدام جبهة الرفض العربى التى عارضت دائماً أى تسوية سلام مع إسرائيل. وعلى ذلك فإن إسدال الستار على النزاع العالمى بين الراعيين الرئيسيين جعل من الممكن، أو على الأقل يمكن تصور، إسدال الستار على الصراع بين العرب والإسرائيليين. وقبل الرئيس حافظ الأسد رئيس سوريا الدعوة إلى مدريد ليس نتيجة تحول مفاجئ فى تصور دمشق للسلام مع إسرائيل ولكن لأنه فقد مساندة القوى العظمى الصديقة وأصبح عليه أن يصنع السلام من خلال القوى العظمى الوحيدة الباقية. وحذت حكومة لبنان حذوه. أما الملك حسين، الذى أثار حنق الغرب بسبب انضمامه لصدام حسين، فقد كان متلهفاً على العودة إلى مسرح الأحداث وعلى ذلك كان جاهزاً تماماً للموافقة على تشكيل وفد أردني – فلسطيني مشترك لكى يكون مظلة للمشاركة الفلسطينية فى محادثات السلام. أما منظمة التحرير

الفلسطينية، التى كانت كالبعير الأجرب بعد مساندتها لصدام حسين أثناء أزمة الخليج، فقد أذعنت لقرار استبعادها ومارست نفوذها بنجاح من خلف الستار على الوفد الفلسطينى من الأراضى المحتلة. بينما كان إسحاق شامير الزبون الأكثر مشاكسة، وكان يحتاج إلى الكثير من لى الذراع من أجل قيادته إلى مدريد. وقام شامير بتوجيه التحذير إلى جيمس بيكر من أن عواقب أى محاولة من جانب الولايات المتحدة لفرض منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل سوف تكون خطيرة جداً وأن استخدام كلمة " مؤتمر " سوف يكون " مستفزاً ".

بعد أن رفض بشكل مستمر أى ربط بين النزاع العراقى - الكويتى والنزاع الإسرائيلى - العربى، كان لدى شامير النية للعودة إلى الوضع الراهن. ومن أجل الإشارة إلى تصميمه على مقاومة الضغوط لإجراء محادثات سلام، قام بالقبض على الزعيم الفلسطينى المعتدل سارى نصيبح بناء على اتهام زائف بالتجسس لحساب العراقيين وقيد لأقصى درجة من تحركات ديفيد ليفى وزير الخارجية، وعين فى مجلس الوزراء الجنرال السابق ريحافام زائيف المثير للضجيج، وزعيم حزب مولديت المغالى فى الوطنية وصاحب السمعة السيئة فى المناداة " بنقل " أو الترحيل الإجبارى للفلسطينيين. وكان الموضوع الأكثر جوهرية يتمثل فى المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة. ومن أجل إتاحة الفرصة لمحادثات السلام، تم حث حكومة إسرائيل من قبل جميع الأطراف على التوقف عن بناء مستوطنات ومساكن جديدة. وأعلن المتحدثون باسم الحكومة أن المناداة بتجميد نشاط الاستيطان هو الذى يمثل شرطاً مسبقاً، لأنه إذا استمر دون مساءلة لن يكون هناك شىء للحديث بشأنه، فالمستوطنات تحدد نتيجة المفاوضات. والنشاط الاستيطانى لم يكن فقط غير متوائم مع عملية السلام، ولكنه كان يهدف أيضاً إلى تخريبها. وفى مرحلة حساسة من الطريق إلى مدريد، أعلن المسئولون الإسرائيليون عن موجة جديدة من البناء تهدف إلى مضاعفة عدد السكان اليهود فى الأراضى المحتلة فى غضون أربع سنوات. وهذا يتناقض على نحو فاضح مع التعهد السابق بأنه لن يتم البناء على نحو واسع النطاق خلف الخط الأخضر.

لم يتعرض شامير لأى ضغط من الأحزاب الدينية والمتعصبة دينياً التى كانت تؤلف لوبى استيطانى قويا داخل مجلس الوزراء. فهو نفسه كان ينتمى إلى الجناح اليمينى فى مجلس وزرائه اليمينى المتطرف. ولكن الكثير من القوة الدافعة للتوسع فى الاستيطان قد جاءت من وزير إسكانه ورفيقه فى الحزب آريل شارون. وعلى الرغم من أن الرجلين كانا متنافسين سياسياً، فإن الفروق السياسية بينهما كانت ضئيلة. وكان الفارق الجوهرى يتمثل فى أن شارون أعلن صراحة عن نيته لفرض الأمر الواقع على الأرض من أجل إعاقة

التوصل إلى تسوية خاصة بالأرض أو إقامة حكم ذاتي فلسطيني، بينما شجع شامير تلك السياسة دون أن يعلن ذلك. وكانت المناقشات الدائرة داخل الليكود تتعلق بما إذا كان يجب على إسرائيل الدخول في محادثات سلام مع العرب أم لا، وإذا كانت الإجابة بنعم، فمع من ؟. وكان شارون معارضاً تماماً لمحادثات السلام، بينما كان موشيه أرينز من رأيه أن المفاوضات لا تعني بالضرورة الانسحاب. وفي اجتماع لجنة الشئون الخارجية والدفاع لحزب الليكود، أعاد آرينز على أسماع الحاضرين المقال الذى كتبه زائيف جابوتنكسي عام ١٩٢٣ حينما قال أنه يجب إجراء مفاوضات مع العرب، تؤدي إلى اتفاق معهم ولكن ذلك فقط بعد اكتمال بناء " الحائط الحديدي". وهنا طرح أرينز مسألة ما إذا كان الحائط اكتمل بناؤه أم لا، ورد بالإيجاب : إن اليهود الآن لم يعد أحد يستطيع إخراجهم أحد. وبالنسبة للسؤال الثاني: مع من يجب التفاوض ؟ أجاب أرينز بأنه إلى جانب الدول العربية التي كانت في حالة حرب معهم، فأنهم يجب أن يتعاملوا مع مظالم وطموحات الفلسطينيين وأن يتحدثوا معهم حول اتفاقية مؤقتة على غرار اتفاقيات كامب ديفيد. وهذا كان من الصعب اعتباره اقتراحا متطرفا، ومع ذلك فإنه لم يلائم الإستراتيجية العامة لشامير الخاصة بالمراوغة والمماطلة. ومع ذلك، كانت إسرائيل في وضع غير جيد من الناحية الاقتصادية. فاعتمادها على المساعدة المالية الأمريكية من أجل استيعاب الهجرة اليهودية الواسعة النطاق من الاتحاد السوفيتي أعطى جورج بوش نفوذا غير مسبوق. استغله استغلالا كاملا. فمن خلال تجميد قرض قدره ١٠ بلايين دولار طلبته إسرائيل، أجبر شامير على الحضور إلى مائدة التفاوض. وقد بلغت المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل ٧٧ بليون دولار وكانت لا تزال مستمرة لتدعيم الدولة اليهودية بمقدار ٣ بلايين دولار في العام.

لم يحدث طوال التاريخ الإنساني أن كان شعب بهذا الحجم الصغير مدينا لشعب بهذه الضخامة. وشعر بوش نفسه بأنه لا يدين بشيء لإسرائيل أو لليهود الأمريكيين. وقد كان نائبا للرئيس لمدة ثماني سنوات في الإدارة الأكثر تأييدا لإسرائيل طوال التاريخ الأمريكي، ومع ذلك فانه ربح فقط ٥٪ من أصوات اليهود في انتخابات ١٩٨٨ الرئاسية. وعلى ذلك كان بوش في موقف قوى لتخيير شامير بين الاحتفاظ بالأراضي المحتلة أو الاحتفاظ بالدعم الأمريكي.

وقد تم الإعداد لمؤتمر مدريد للسلام بحرص على نحو مرحلي بواسطة الأمريكيين، وعمل جيمس بيكر كمنسق عام للمؤتمر. وقد أصبح هو ومساعده معروفين باسم محركي السلام، وهم من اختاروا مكان عقد المؤتمر وأصدروا الدعوات الرسمية، وقدموا ضمانات مكتوبة لكل طرف، وأكدوا على أن أساس المفاوضات سوف يكون قراري مجلس الأمن

رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ مبادلة الأرض بالسلام. وما ميز مدريد عن أي مؤتمر عربي – إسرائيلى سابق هو أن الفلسطينيين ممثلين لأول مرة على قدم المساواة مع إسرائيل. وقد سجل مؤتمر مدريد وصول الفلسطينيين، بعد طول غياب، إلى مائدة مؤتمر الشرق الأوسط. كان مجرد وجود ممثلين رسميين للفلسطينيين في مدريد يمثل تغيراً، إن لم يكن انقلاباً، في رفض إسرائيل المستمر لاعتبار الفلسطينيين شريكاً في المفاوضات. وأدى اعتراض إسرائيل على أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية وسكان القدس الشرقية إلى أن أصبح الفلسطينيون جزءا من وفد أردني فلسطيني مشترك ومجلس استشارى كان فيصل الحسيني منسقاً له والدكتورة حنان عشراوى متحدثة باسمه. ومن المفارقات الساخرة، أنه باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، ساعدت إسرائيل سكان الأراضي المحتلة على الاستعانة بوجوه جديدة وتقديم صورة جديدة للأمة الفلسطينية.

ذهب شامير إلى مدريد بمزاج منحرف وعنيف. والخطب الافتتاحية بواسطة رئيس الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني عكست بإخلاص مواقف الجانبين. بدا شامير، مثل بوربون فرنسا، وكأنه لم يتعلم شيئاً ولم ينس شيئاً. وكانت لهجة خطابه مليئة بالمفارقات، المشبعة باللغة السخيفة للماضي وغير ملائمة تماماً للمناسبة. وقد استخدم المنصة من أجل إلقاء أول خطاب إسرائيلى أمام جمهور عربى. ورؤيته للصراع العربى الإسرائيلى كانت ضيقة وغامضة، تصور إسرائيل ببساطة على أنها ضحية للعدوان العربى وترفض الاعتراف بأى تطور حدث فى الموقف العربى أو الفلسطينى تجاه إسرائيل. فكل العرب، فى رأى شامير، يريدون تدمير إسرائيل، والفرق الوحيد بينهم يتمثل فى وسائل القيام بذلك. وحديثه المطول عن الأكليشيهات الخاصة بالعداء العربى، كانت عديمة المضمون. ومن خلال الإصرار على أن السبب الجذرى للصراع ليس الأرض ولكن رفض العرب الاعتراف لشرعية دولة إسرائيل، أصبح قاب قوسين أو أدنى من رفض القاعدة الأساسية للمؤتمر ألا وهى قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام. وكان التناقض بين خطاب شامير وخطاب الدكتور حيدر عبد الشافى، رئيس الوفد الفلسطينى، مثير للاندهاش سواء فى لغته أو روحه أو جوهره. فهذا الخطاب المنفرد احتوى على كثير من الدلائل على فكر جديد أكثر من كل الخطب الأخرى، العربية والإسرائيلية، معاً. ذكر عبد الشافى الحاضرين بأنه قد آن الأوان للفلسطينيين لكى يقدموا رؤيتهم. وبينما كان خطابه يمس الماضى مساً رقيقاً، فإنه لم يعد إلى الخلف ولكنه ينظر إلى الأمام. وقال " إننا باسم الشعب الفلسطينى نرغب فى مخاطبة الشعب الإسرائيلى الذى تقاسمنا معه الآلام لوقت طويل ولذلك دعونا نتقاسم الآمال. إننا نرغب فى الحياة بجانب بعضنا البعض على الأرض ونتطلع إلى المستقبل ومع ذلك فإن هذه المشاركة تحتاج إلى شريكين يرغبان فى التعامل كأنداد.

فالمشاركة والتبادل يجب أن يحلا محل الهيمنة والعدوان من أجل المصالحة والتعايش السلمي في ظل الشرعية الدولية. فأمنكم وأمننا معتمدان على بعضهما البعض، ومتداخلان مثل مخاوف وكوابيس أطفالنا ".

كانت رسالة عبد الشافي الأساسية هي أن الاحتلال الإسرائيلي يجب أن ينتهي وأن فلسطين لديها حق تقرير المصير، وأنهم مصممون على السعي نحو هذا الحق بلا كلل حتى يقيموا دولتهم. واقترح أن الانتفاضة قد بدأت بالفعل في تجسيد الدولة الفلسطينية وفي بناء مؤسستها وبنيتها التحتية ولكن مع المطالبة بالدولة الفلسطينية فإنه مهد لها بطريقتين أولاً: وافق على الحاجة إلى مرحلة انتقالية، على شرط ألا تتحول الترتيبات المؤقتة إلى وضع نهائي.، ثانياً: تصور تكوين اتحاد كونفيدرالي بين دولة فلسطين المستقلة والأردن. بينما كان رئيس الوفد الفلسطيني يلقي خطابه قام رئيس الوزراء الإسرائيلي المتحجر القسمات بتقديم ملحوظة قصيرة إلى أحد زملائه. وأحد الصحفيين البالغ عددهم خمسة آلاف الذين يقومون بتغطية المؤتمر أفاد بأن الملحوظة ربما كانت تقول " لقد ارتكبنا غلطة كبرى. كان يجب أن نصر على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ".

كان خطاب عبد الشافي في مدريد هو العرض الأكثر فصاحة واعتدالا للقضية الفلسطينية الذي يقوم به متحدث رسمي فلسطيني منذ بداية الصراع في نهاية القرن التاسع عشر. فمنظمة التحرير الفلسطينية، مع كل اعتدالها المتزايد، لم تكن قادرة أبداً على تقديم عرض سلام قاطع باتر إلى إسرائيل، بسبب انقساماتها الداخلية وقيود السياسة العربية المتداخلة. ولم يكن هناك أي مسئول من مسئولي منظمة التحرير الفلسطينية قادراً على القول بمثل هذا الوضوح أن الدولة الفلسطينية سوف تكون مستعدة للدخول في اتحاد كونفيدرالي مع الأردن. وكان المغزى الكلي للخطاب أكثر تفهماً وأكثر إيجابية من أكثر تصريحات منظمة التحرير الفلسطينية اعتدالاً. وحسب تعبير عفيفي صافي أحد مسئولي منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الخطاب كان " معقولاً بدرجة لا تعقل ". وكان الهدف الأساسي للخطاب، وهو هدف صادق عليه قادة المنظمة في تونس، هو إقناع الشعب الإسرائيلي بأن الفلسطينيين ملتزمون بالتعايش السلمي. وفي وسائل الإعلام الغربية حظي الخطاب بترحاب بالغ. واعترف حتى بعض المسئولين الإسرائيليين في مدريد بأنهم تأثروا به. أدى الأسلوب الهادىء والباعث على الاطمئنان للطبيب. المسن القادم من غزة إلى التأكيد على إنسانية ومعقولية رسالته.

إن أسلوب أبا إيبان الساخر القديم ضد الفلسطينيين لم يكن مناسباً تماماً لهذه المناسبة ،كما أنه كان يمكن أن ينقلب ضد الجانب الإسرائيلي. وحتى تكوين الوفدين كان

يشير إلى التحول التاريخي الذى حدث على طريق السلام. ونصف المندوبين الفلسطينيين في مدريد كانوا من الأطباء وأساتذة الجامعة. أما الوفد الإسرائيلي، على الجانب الآخر، كان يقوده - حسب تعبير فاروق الشرع وزير الخارجية السورى - إرهابى سابق كان مطلوباً بواسطة البريطانيين بسبب اغتياله الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة فى فلسطين. قال الشرع " إن هذا الرجل " سأرسم صورة لشامير وهو فى الثانية والثلاثين من العمر، " قد قتل وسطاء السلام ".

أثار أداء شامير فى مدريد تساؤلات جادة عما إذا كان هو وجيله من قادة الليكود قادرين على إلقاء الماضى وراء ظهورهم والعمل من أجل التعايش بالفعل مع الفلسطينيين. وعندما كان أحد الصحفيين يستمع إلى خطابه، تعجب مما إذا كان مسئولوه قد نقلوا بسبيل الخطأ أحاديثهم من خطابات جولدا مائير في أوائل السبعينيات. وكانت أطروحة شامير الأساسية هى أن العرب لا زالوا يرفضون قبول إسرائيل ككيان دائم فى الشرق الأوسط. ولكن السلام مع مصر والتواجد فى غرفة المؤتمر وحوله مندوبون من كل دول المواجهة وكذلك ممثلين عن الفلسطينيين نقل إليه رواية مختلفة تماماً. وبعد اليوم الأول من المحادثات، سأل شامير ما هو شعوره وهو يجلس فى النهاية وجهاً لوجه مع خصوم إسرائيل العرب. وأجاب " إنه يوم عادى". وإذا كان الفلسطينيون أثبتوا لشامير أنه لم يعد يستطيع الاعتماد عليهم لكى يعرقل المسيرة، فإنه كان لديه حظ أوفر مع وزير الخارجية السورى. عندما أدار فاروق الشرع الشريط القديم الخاص بالرفض والهجاء. كان دون شك الممثل العربى الأكثر عسكرية والأكثر تطرفا فى مدريد وكان أيضاً الأكثر عزلة. وهبط مستوى الحوار فى المؤتمر إلى درجة مبتذلة على نحو غير لائق بين الإسرائيليين والسوريين. وأدان شامير سوريا باعتبارها ذات نظام من أكثر النظم قمعاً واستبدادا فى العالم. ورد الشرع بالمثل وأدان إسرائيل كدولة إرهابية يقودها إرهابى سابق، ورفض بعد ذلك الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه بواسطة صحفيين إسرائيليين فى المؤتمر الصحفى كان الشرع مثل خفاش يحاول التحليق فى وضح النهار. وكشف أداؤه عن البقعة المغلقة المظلمة التى ما زالت سوريا تعيش فيها، بصرف النظر عن انتقالها من المعسكر السوفيتى إلى المعسكر الأمريكى. ومقابل هذه الخلفية من الرفض السورى العالى الصوت، كان استعداد الفلسطينيين للدخول فى حوار بناء مع الإسرائيليين أكثر إثارة للدهشة.

بعد الجلسة الشاملة بدأت المرحلة الثانية من عملية السلام في مدريد. وقد أخذت شكل سلسلة من الاجتماعات الثنائية المنفصلة بين إسرائيل وكل وفد عربى على حده. وهنا أيضاً، كان السوريون هم الأكثر جموداً وتصلباً، بينما بدا الفلسطينيون أكثر تلهفاً من أى وفد عربى آخر لدفع عجلة المحادثات. ونتيجة لهذه الفروق، انهارت الجبهة العربية الموحدة.

وسعت سوريا نحو موقف عربي موحد من أجل مساندة مطلبها الخاص بالتزام إسرائيلى لإعادة مرتفعات الجولان مقابل السلام قبل بدء المباحثات الثنائية. وكان هناك بعض السخط الظاهر بين أعضاء الوفد الفلسطينى بسبب محاولة سوريا وضع جدول أعمال عربى موحد للمحادثات. وعلى ذلك خرجوا على الصف السورى ولم يجتمعوا بالإسرائيليين فقط ولكنهم صافحوهم أمام الكاميرات. وما كان يقوله الفلسطينيون، فى الواقع، هو أن سوريا ليست لديها أية سلطة للاعتراض على تحركاتهم الخاصة ولن يسمحوا لعملية السلام مع إسرائيل بأن تخضع لأية سياسة مرتبطة بأية دولة عربية.

كان هناك مفتاح آخر لنجاح الفلسطينيين فى مدريد وهو التحالف السياسى الذى كونوه مع الولايات المتحدة، القوة الدافعة للمؤتمر. وظهور المحور الأمريكى الفلسطينى حطم الشكل التقليدى لسياسة الشرق الأوسط. وكان لدى الأمريكيين العديد من الأسباب لكى يشعروا بالسرور من أداء الوجوه الجديدة من الفلسطينيين فى أول ظهور لهم على الساحة العالمية فى مدريد. والشيء الأكثر أهمية من الأداء الرفيع للوجوه الفلسطينية الجديدة هو حقيقة أنهم أقرب إلى الموقف الأمريكى فى مدريد من الإسرائيليين. فقد وافقوا بوضوح على أن المفاوضات يجب أن تقوم على قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، بينما لم يفعل الإسرائيليون. استقلوا الباص الذى أخبرهم جيمس بيكر إنه يأتى مرة واحدة فقط، بينما واصل شامير المراوغة حول المسافة وسلطات السائق وحقوق الركاب الآخرين وسرعة الباص والطريق والمحطةالنهائية. هذا الانقلاب فى الموقفين الفلسطينى والإسرائيلى فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط مثل علامة فاصلة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. والاعتدال الذى أظهره الفلسطينيون فى مدريد جعل الأمر أسهل بالنسبة لإدارة بوش لكى تغير من مسارها وتبتعد عن إسرائيل. وبعد مدريد واصلت الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل للتفاوض حول القضايا الجوهرية الخاصة بالأرض مقابل السلام وحق تقرير المصير للفلسطينيين وعندما فشل الجانبان فى التوصل إلى اتفاق حول موعد ومكان إجراء المحادثات الثنائية، قام الأمريكيون بأخذ زمام المبادرة من خلال إصدار دعوات رسمية لإجراء محادثات فى واشنطن فى الرابع من ديسمبر، مضيفين أن ذلك من أجل اقتراحات خاصة بأمور جوهرية الهدف منها تضييق الفجوة بين إسرائيل والعرب. أدى هذا إلى غضب إسحاق شامير ورفاقه فى مجلس الوزراء بسبب عدم قيام أمريكا بالتشاور المسبق معهم، ومحاولتها فرض السلام بالقوة، وكذلك جدول أعمالها الخاص بالمحادثات، والمنهج الأحادى الجانبى لعملية السلام. فالاجتماع فى العاصمة الأمريكية مع كل الوفود العربية فى نفس المكان وفى نفس الوقت لا يتماشى مع فكرتهم عن المحادثات الثنائية. والتحفظات التى

أبدوها بشأن الأمور الفنية كانت تخفي وراءها عدم ارتياح عميق بشأن جوهر واتجاه عملية السلام بأكملها. قالوا أنهم لا يستطيعون البدء في المحادثات قبل التاسع من ديسمبر وأصروا على أن الهدف الأساسي للاجتماع في واشنطن يجب أن يتمثل في وضع القواعد الأساسية للمحادثات الثنائية المنفصلة التي سوف تعقد في الشرق الأوسط. ورفضت أمريكا التزحزح عن موقفها. وكانت النتيجة أن كل الوفود العربية وصلت للتباحث في واشنطن، ولكن الإسرائيليين لم يكونوا هناك.

في اليوم المقرر لبدء المباحثات التي ولدت ميتة، ألقى شامير خطاباً جريئاً، وأعلن صراحة عن كل ما يؤمن به بشأن إسرائيل الكبرى ورفض إعادة ولو حتى حجر واحد مقابل السلام. فقد قال " إن زعماء إسرائيل لا يستطيعون تصور التفكير في أفكار تهدف إلى التنازل عن القدس، والضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان ". ومن أجل التأكيد على هذه النقطة، تم إنشاء مستوطنة أخرى بالقرب من المدينة العربية المسماة البيرة في الضفة الغربية.

مفاوضات السلام الثنائية

تم عقد خمس جولات من المحادثات الثنائية في واشنطن بعد مؤتمر مدريد للسلام. وخلال هذه المحادثات، واصلت حكومة الليكود رفض التخلي عن الأرض مقابل السلام ولعبت على عامل الوقت. وضاع الكثير من الوقت في المشاحنات حول الإجراءات، ولم يكن من الممكن معالجة القضايا الأساسية إلا بعد أن وافقت إسرائيل على التفاوض على نحو منفرد مع الوفدين الفلسطيني والأردني. وحتى ذلك الوقت كانت المفاوضات تدور في دائرة مفرغة وتنتهي إلى لا شيء. وكان رؤساء الوفود الإسرائيلية في المحادثات الثنائية لديهم تعليمات واضحة بعدم التزحزح وإعطاء الانطباع بأن هناك مفاوضات حقيقية تحدث وأن عملية السلام لا تزال على قيد الحياة وبصحة جيدة، وفي نفس الوقت عدم تقديم أية تنازلات في القضايا الجوهرية. وهذا الموقف كان الهدف منه بشكل أساسي إقناع الأمريكيين بأن إسرائيل تتفاوض بنية حسنة وإثارة غضب الأطراف الأخرى. وفي الصحف الإسرائيلية كان نفس الإحجام يتكرر مرة تلو الأخرى : "التقينا وتحدثنا وهذا في حد ذاته يمثل تقدماً ". ولم تكن هناك أية نتائج ملموسة يمكن الحديث عنها.

على النقيض، فإن الخلافات الجوهرية حول المبادئ الأساسية المتضمنة في عملية السلام ككل لم تحل أبداً. وهذه الخلافات كانت تتبع فئتين أساسيتين. إحداها كان يتعلق بإسرائيل فاثنتان كانتا ترتبطان بالدولتين العربيتين ذات السيادة المشتركة في المحادثات وهما سوريا والأردن، والأخرى خاصة بإسرائيل والفلسطينيين. وقد دار الجدل بين الدول

حول تفسير القرار ٢٤٢. وكان رأى العرب أن هذا القرار يلزم إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضى التى احتلتها أثناء الحرب فى يونيو ١٩٦٧. - مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية - وذلك تماماً كما فعلت بالنسبة لسيناء. وهذا هو معنى مبدأ الأرض مقابل السلام. وكان رأى الحكومة الإسرائيلية يتمثل فى أنها بإعادتها سيناء إلى مصر، نفذت الشروط المتعلقة بالأرض فى القرار والآن فالأمر راجع إلى العرب فى عرض السلام مقابل السلام. والفجوة الموجودة فى الصراع بين المجتمعين، أى بين إسرائيل والفلسطينيين، هى حتى أعمق من تلك الموجودة فى الصراع بين الدول. فإسرائيل والفلسطينيون من المفترض أن يتفاوضا حول الاتفاق على " حكم ذاتى مؤقت " للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ترك الوضع النهائى لهذه الأراضى للتفاوض فى نهاية الفترة الانتقالية التى مقدارها خمس سنوات. ولكن مصطلح " الحكم الذاتى " تم تفسيره على نحو مختلف بدرجة كبيرة من الجانبين.

ألقت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الضوء فقط على الفجوة الشاسعة بينهما. وبدأ الفلسطينيون بافتراض أنهم شعب لديه حقوق قومية وأن الترتيبات المؤقتة الخاضعة للمناقشة هى مقدمة للاستقلال ويجب أن تصاغ على هذا النحو. وبدأت الحكومة الإسرائيلية بافتراض أن الفلسطينيين هم مجرد سكان ليست لديهم حقوق قومية من أى نوع وليس لديهم حق الاستقلال على وجه الخصوص، حتى بعد نهاية الفترة الانتقالية. وفى الجولة الرابعة من المحادثات، التى عقدت فى أواخر فبراير ١٩٩٢، قدم الجانبان مشروعين غير متوافقين من أجل فترة مؤقتة من الحكم الذاتى. وكان المشروع الفلسطينى يتلخص فى سلطة حكم ذاتى فلسطينى مؤقت أو PISGA وكان مشروع إسرائيل المقابل يتلخص فى " ترتيبات حكم ذاتى " وخلف الاسمين كان يكمن موقفان متعارضان بخصوص طبيعة وأهداف " الحكم الذاتى المؤقت ". هاجم المفاوضون الفلسطينيون المشروع الإسرائيلى باعتباره يهدف إلى جعل المستوطنات اليهودية باقية للأبد فى الضفة الغربية وغزة، وتشديد قبضة إسرائيل على أرض ومياه هذه الأراضى، وتعزيز سياسة التمييز، أو الفصل العنصرى. واتهموا إسرائيل بسد كل المنافذ من أجل خلق " الأمر الواقع على الأرض ". على الجانب الآخر اتهم الإسرائيليون الفلسطينيين بمحاولة التأثير على الوضع النهائى للأراضى المتنازع عليها من خلال تقديم اقتراحات تبدو مثل إنشاء مبانى الدولة المستقبلية. وكان كلاهما على حق.

وكان هناك تصميم مشابه على تأييد الوضع الراهن يميز المنهج الإسرائيلى فى التعامل مع المحادثات الثنائية مع سوريا ولبنان. وبالتالى، فإن هذه المحادثات أيضاً لم تسفر عن شىء. كان رئيس الوفد الإسرائيلى فى المحادثات مع سوريا هو يوشى بن

أهارون، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء والذى يشارك شامير رؤيته السياسية ويتمتع بمساندته القوية. ومن رأى بن أهارون أن الالتزام الأيديولوجى بإسرائيل الكبرى يتعزز عبر القناعة الدينية، بينما رؤيته للعالم العربى المعاصر يتعزز من خلال معرفته بالحضارة الإسلامية الكلاسيكية. وكان أيضاً شخصية مهنية ذات مسحة من الترفع الثقافى التى سادت لغته على الجانب الإسرائيلى ومارس نفوذه دون مواربة. وعلى الرغم من أنه موظف مدنى، فقد اعتبر نفسه صانعاً للسياسة والفكر ويعرف أكثر من أى وزير فى الحكومة ما فيه مصلحة بلده على المدى الطويل وأفضل الطرق للتعامل مع العرب. وكانت كل قدراته الفكرية والإدارية موجهة نحو التأكد من أنه لا شىء سوف يتغير نتيجة للمحادثات مع العرب. وخرجت لمحة مما حدث خلف الأبواب المغلقة للمحادثات الإسرائيلية - السورية بواسطة الدكتور يوسى أولمرت، المتحدث باسم الحكومة الذى شارك فى أول جولتين من قبل أن يزيحه بن - أهارون. وتبعاً لما صرح به أولمرت، كان بن - أهارون فظاً ومتحدياً وجارحاً ومهيناً ومستفزاً لنظرائه السوريين من أجل الكشف عن تطرفهم المستتر. وفى الاجتماع الأول بواشنطن، ألقى فى وجه رئيس الوفد السورى كتاباً بالعربية يحتوى على عبارات مضادة للسامية كتبه مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى. وقد روع بعض الخبراء فى الفريق الإسرائيلى بسبب تصرف بن - أهارون غير اللائق، ولكن لم يكن بيدهم شيىء يفعلونه إلا القليل. كان يمكنهم الاجتماع مساء فى بار الفندق الذى يقيمون فيه والتدرب على إلقاء الكتب على هدف معين. وأشار أولمرت، وهو أكاديمى متخصص فى السياسة السورية، إلى أن الرغبة فى الدخول فى مفاوضات مباشرة كانت تعكس تغيراً جذرياً فى الموقف السورى. وكان انطباعه يتمثل فى أن شامير، مثل أول رئيس وزراء لإسرائيل، ديفيد بن جوريون، يؤمن بأن الوقت لصالح إسرائيل ولذلك فهو ضد تقديم أى تنازلات إلا إذا كانت لا مهرب منها. وكان من رأى أولمرت أن حكومة الليكود كانت لديها فرصة حقيقية لدفع عجلة السلام مع سوريا وهذه الفرصة قد ضاعت بدرجة كبيرة بسبب تطرف وتعنت رئيس الوفد الإسرائيلى.

فيما يتعلق بلبنان فإن اختلال ميزان القوى بين الدولتين كان أكثر بروزاً مما فى حالة سوريا، وعواقب هذا الاختلال كانت ظاهرة بوضوح تام فى المحادثات الثنائية وبعض السياسيين اللبنانيين، مثل رئيس الوزراء السابق سليم الحص، كانوا يرون أن لبنان يجب أن يلبى دعوة مؤتمر مدريد وألا يستجيب للمحادثات الثنائية مع إسرائيل وأن يصر على التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥. وهذا القرار الذى صدر بعد الغزو الإسرائيلى للبنان فى مارس ١٩٧٨، كان يطالب إسرائيل بسحب قواتها من كل الأراضى اللبنانية. وعندما قامت إسرائيل بسحب جانب كبير من قواتها من لبنان فى

١٩٨٥، أعلنت عن وجود منطقة أمنية فى جنوب لبنان وواصلت السيطرة عليها من خلال وكيلها، جيش لبنان الجنوبى (SLA) وكان من المحتم، بالنظر إلى اختلال ميزان القوى بين الدولتين، أن لبنان فى أى محادثات ثنائية مع إسرائيل سوف يخضع للضغط الإسرائيلى القوى وإذا اتجه إلى الأمم المتحدة لكى يطلب تنفيذ القرار ٤٢٥، فإن الإجابة تكون: إن الأمر متروك للبنان للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل على نحو مباشر فى إطار عملية السلام.

وفى المحادثات الثنائية مع لبنان، كان الإسرائيليون متشددين وغير منطقيين كما هو متوقع من خلال سجلهم القديم. والمشروع الذى وضع بواسطة أورى لوبرانى، رئيس الوفد الإسرائيلى، بدا للبنانيين شركاً أكثر منه مشروع سلام. وكإجراء تجريبى، تصور المشروع انسحاب جيش لبنان الجنوبى من شريط ضيق من الأرض حول جيزين، عند النهاية الجنوبية للمنطقة الأمنية المعلنة بواسطة إسرائيل. ولم تكن هناك أى إشارة إلى انسحاب إسرائيلى كامل، وهو ما كان يأمل فيه اللبنانيون. وكان هناك عنصر آخر جعل الخطة غير مقبولة وهو أنها كانت تطلب من الحكومة فى بيروت التفاوض مع الجنرال أنطوان لحد، قائد جيش لبنان الجنوبى، وهذا يتضمن اعترافاً ضمنياً بسلطته على الجزء الجنوبى من البلد. بالإضافة إلى ذلك تطلب المشروع من الحكومة اللبنانية أن تشدد على الأمن وتقوم بقمع الجماعات المضادة لإسرائيل مثل حزب الله فى منطقته الصغيرة المثيرة للمتاعب. واشتمل المشروع على اختبار غاية فى التشدد لحكومة لبنان الهشة، حيث تم وضعها فى موقف صعب دون تقديم أى مغريات هامة. رفض أعضاء الوفد اللبنانى العرض، وظل الموقف فى جنوب لبنان دون تغيير. وعلى الرغم من أن المحادثات الثنائية، حسب تعبير إسحاق رابين، كانت مجرد طحن للماء، فإنها ولدت جدلاً شعبياً واسعاً حول مستقبل الأراضى المحتلة وعلاقات إسرائيل مع جيرانها وبينت استطلاعات الرأى بوضوح أن الشعب الإسرائيلى كان أكثر تأثيراً من حكومته بإشارات الاعتدال القادمة من الجانب الآخر وأكثر رغبة فى مبادلة السلام بالأرض. وحتى على الجبهة الشرقية كانت الغالبية العظمى من الإسرائيليين مستعدة للنظر فى تقديم تنازلات إقليمية ذات مقادير متنوعة. وتركزت المناقشات القومية على هذه الجبهة، وذلك لأنها تمس القيم الجوهرية للحق الإسرائيلى ولأنها ساحة المعركة الأساسية للانتفاضة.

هنا تعرض شامير للهجوم من اتجاهين متعارضين فقد زعم منتقدوه المنتمون لليسار أنه، من خلال وضع الأرض قبل البشر ومن خلال بناء المزيد من المستوطنات فى الضفة الغربية بدلاً من العناية الملائمة بالمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفيتى، فإنه يشوه النموذج الصهيونى. وكان هناك اتهام آخر مرتبط به يقول أنه عبر جموده

الدبلوماسي وعجزه السياسي التام، فإنه يدمر علاقة إسرائيل المتميزة مع الولايات المتحدة. أما نقاده المنتمون لليمين فقد اتهموه بأنه يمضي بعيداً جداً وعلى نحو سريع جداً على طريق الحكم الذاتي الفلسطيني، ذلك الوتد المسنون للدولة الفلسطينية، وأنه في ظل الضغط القادم من الولايات المتحدة على استعداد لبيع أرض إسرائيل، ومن أجل أن يقي نفسه من هذا الضغط، تبنى شامير استراتيجية مزدوجة المسار، حاول إقناع الأمريكيين أنه متلهف بشأن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، بينما يقوم في نفس الوقت بتطمين منتقديه من جناح اليمين بأنه ليس هناك ما يدعو إلى قلقهم، بما أنه لا ينوى تقديم أى تنازلات هامة إلى الفلسطينيين. وعندما تم اتهامه بعدم الصدق، أجاب شامير بفخر " من أجل أرض إسرائيل، مسموح بالكذب "ونتيجة لكذبه، فقد شامير مصداقيته لدى الأمريكيين ولدى بعض زملائه في الائتلاف المصابين بمرض الخوف من الأجانب. وفي مذكراته يؤكد شامير على أن هدف زملائه في الائتلاف، مثل إدارة بوش، كان يتمثل في الإطاحة بالليكود: " إن الأحزاب الصغيرة على يمين الليكود - مثل تحيا وتسومت وموليدت - والتي كانت تضع على أعينها عصابة التطرف، وعلى الرغم من علمها بأن الحكومة ملزمة بالحفاظ على حق اليهود في الاستيطان في أي مكان على أرض إسرائيل، وحيث كنت أنا شخصياً مدافعا متحمسا عن هذه السياسة كأي عضو من أعضائها، قد بدأت هذه الأحزاب في الارتياب فيَّ والتصدي لي".

وفي منتصف يناير ١٩٩٢ قام ريحافام زائيف الجنرال السابق اللاذع العبارة، ويوفال نعمان، الكولونيل السابق والصقر الشهير، بالتخلي عن شامير، تاركين حكومته تحت رحمة أغلبيتها الضئيلة في الكنيست مما أثار المزيد من الشكوك حول مستقبل عملية السلام الإقليمية. وصرح البروفيسور نعمان في خطاب استقالته " إنني آمل أن يؤدي تركي الحكومة إلى إبطاء عملية السلام، التي أرى أنها خطراً محدقاً بدولة إسرائيل ". وباستقالة وزراء أقصى اليمين، بدأ العد التنازلي للانتخابات العامة التالية. ولأن وجهه دائماً بلا تعبير، كان من الصعب معرفة ما إذا كان سعيداً أم حزيناً. ومن المؤكد أنه كان يمكن أن يقدم نفسه إلى الناخبين على أنه الزعيم الذي ضحى بحكومته من أجل عملية السلام، وبدا واثقاً من أنه يمسك بمعظم أوراق اللعبة السياسية المحلية. ومع ذلك، فإن الجوكر في أوراق اللعبة قد أصبح القرض البالغ ١٠ بلايين دولار وهذه الورقة كان يقبض عليها جورج بوش بقوة.

لم تكن هناك أى مرونة واضحة في الخط الرسمي لمحادثات السلام بعد خروج حزبي تحيا وموليدت من الائتلاف الذي يقوده الليكود. وفي اجتماع الوفود في واشنطن من أجل بدء الجولة الرابعة من المحادثات، وذلك مع حلول نهاية فبراير، أعلن شامير أن

بناء المستوطنات سوف يستمر وأنه شخصياً لن يكون طرفاً في أي اتفاق يعرض ذلك للخطر. ورفض على وجه الخصوص أي ربط بين موضوع المستوطنات وطلب إسرائيل للقرض الأمريكي. وتوصل بوش وبيكر إلى أن شامير لن يغير سياسته. وعلى ذلك اتخذا خطوة جريئة تتمثل في الإشارة للناخبين الإسرائيليين أنهم إذا أرادوا استمرار الدعم المالي الأمريكي، فإنهم يجب أن يغيروا حكومتهم. وكان هدف بوش وبيكر إما إلحاق هزيمة ساحقة بشامير في الانتخابات المقررة إقامتها في يونيو أو إجباره على تكوين حكومة ائتلافية مع رابين، الزعيم المنتخب حديثاً لتجمع العمل، الذي اعتبروه أكثر معقولية.

كانت انتخابات ٢٣ يونيو ١٩٩٢ واحدة من أهم الانتخابات في تاريخ إسرائيل لأنها ركزت بشكل حاد على قضية السلام ومستقبل الأراضي المحتلة. مثل إسحاق شامير السياسة التقليدية لليكود الخاصة بالتوسع الإقليمي، ومثل إسحاق رابين، السياسة التقليدية لحزب العمل الخاصة بالتسوية الإقليمية. وفي يناير ١٩٩٢ كان شامير قد قام بإثارة الضجيج من خلال القول بأن " إسرائيل الكبرى "مطلوبة الآن من أجل توطين اليهود السوفيت. واعتبر هذا التصريح في الخارج مؤشراً على أن إسرائيل قررت ضم الأراضي المحتلة. وبعد مرور أسبوعين، وفي اجتماع مع المراسلين السياسيين، أعلن شامير أن حزبه سوف يضع على قمة برنامجه الانتخابي " السعي الجاد والدءوب لتحقيق السلام " وهذا أيضاً سوف يمثل رسالته الرئيسية في الحملة الانتخابية. وعندما سأل عما إذا كان يخطط لتحقيق السلام دون التخلي عن الأراضي المحتلة، أجاب بلا تردد " بالطبع. دون التخلي عن أراضي إسرائيل الكبرى. إننا سوف نمضي في مسارين وهما الاحتفاظ بأرض إسرائيل والجهود المتصلة لتحقيق السلام".

لم يكن موقف حزب العمل محدداً بالتفصيل. فقد ركز مديرو الحملة الانتخابية لحزب العمل جهودهم على تقديم زعيمهم البالغ من العمر ثلاثة وسبعين عاماً على أنه زعيم قومي ذو مصداقية بدلاً من التركيز على تفاصيل السياسات التي سوف ينتهجها الحزب إذا فاز في الانتخابات. ومع ذلك فإن رابين نفسه أشار إلى ثلاث نقاط محددة تميزه بوضوح عن منافسه في جناح اليمين. تعهد بأنه إذا تم انتخابه، سوف يسعى نحو إبرام اتفاق خاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في غضون ستة أشهر من هذا العام. كما أنه وافق على أن يكون هناك مواطنون من القدس الشرقية ضمن الفريق الفلسطيني. وأيضا هذا هو الأهم، أفاد بأنه سوف يفضل تجميد البناء الذي أطلق عليه " المستوطنات السياسية " في الأراضي المحتلة.

من خلال الإشارة إلى ذلك الاختلاف الواضح بين البرنامج الانتخابي للحزبين المتنافسين،أصبحت الانتخابات أشبه ما تكون باستفتاء على قضية السلام. فذهاب

الناخبين إلى الانتخابات، يعنى انهم يسألون أن يختاروا بين سياسة التوسع الإقليمى وبناء المزيد من المستوطنات اليهودية استمرارا فى الحفاظ على فكرة أرض إسرائيل الكبرى.. وهذا ما يتبناه اليمين.. أو السلام القائم على التسوية والحفاظ على الدعم الأمريكى واستيعاب المهاجرين السوفيت داخل حدود ما قبل ١٩٦٧، وهذا ما كان يتبناه حزب العمل، وكان هناك اختيار أكثر أهمية متضمنا فى هذه الاختيارات : هل يرغبون فى أن يعيشوا فى دولة تتكون فى جانبها الأعظم من اليهود بينما يحترمون الحقوق الإنسانية للأقلية العربية التى تعيش داخل حدودها أو فى دولة ذات عدد كبير من السكان العرب يعارضون بغضب عنيف الحكم الإسرائيلى وعلى ذلك فإنهم يجب أن يتم إخضاعهم من خلال نظام عسكرى قمعى ينكر عليهم أى حق فى الانتخابات ؟. كان الاختيار بين دولة يهودية ديموقراطية أو دولة فى سبيلها أن تصبح غير ديمقراطية تضم شعبين. على هذه السلسلة من الأسئلة الصعبة، أعطى الناخب الإسرائيلى إجابة واضحة قاطعة. أعاد حزب العمل إلى السلطة بتفويض صريح لتنفيذ برنامجه وأبعد الليكود إلى صفوف المعارضة. وقد زاد حزب العمل من مقاعده فى الكنيست من ٣٩ إلى ٤٤ مقعدا، بينما انخفض عدد مقاعد الليكود من ٤٠ إلى ٣٢ مقعدا. ويجب على المرء الرجوع إلى انتخابات عام ١٩٧٧ من أجل مقارنتها بذلك الانتصار الانتخابى الساحق.

مع ذلك، قد يكون من المضلل تفسير هزيمة الليكود ببساطة من خلال الرجوع إلى سياسته الخارجية. كانت هناك قوى أخرى منفصلة أو مرتبطة جزئيا بسياسته الخارجية. والأسباب الرئيسية لهزيمة الليكود يمكن تلخيصها على النحو التالى. أولا، بعد خمسة عشر عاما فى الحكم، قدمت كتلة الليكود للناخبين مشهدا غير لائق يحتوى على الانقسام والفساد والصلف وافتقاد الزعامة. ثانيا، كان سجل الليكود الخاص بإدارة الاقتصاد ملطخا بالعجز ونسبة التضخم المرتفعة ونسبة بطالة قدرها ١١٪. ثالثا، أن العداء الواضح من جانب يهود الصفوة الغربيين (الاشكنازى) تجاه ديفيد ليفى المغربى المولد ومساعديه مما أدى إلى تخلى المؤيدين الشرقيين التقليدين لليكود عنه. رابعا، أن سجل الليكود الكئيب فى التعامل مع تدفق المهاجرين من الاتحاد السوفيتى قد جعل عددا كبيرا من القادمين الجدد ينقلب على الحزب الحاكم. خامسا، فشل الليكود فى قمع الانتفاضة بالوسائل العسكرية وكان غير قادر على التوصل إلى أى حل سياسى مقبول. سادسا، توصل عدد كبير من الإسرائيليين من أصحاب نظرية منتصف الطريق إلى أن الظروف ملائمة للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى وأن حكومتهم تقاعست عن ذلك. وأخيرا وليس آخرا، شعر الكثير من الإسرائيليين أن شامير ضحى بالعلاقة المتميزة مع أمريكا، شريان الحياة بالنسبة لهم، على مذبح حلم إسرائيل الكبرى فى الوقت الذى

كان يجب التحول فيه إلى زعيم أكثر براجماتية.

لكن على الرغم من الهزيمة لم يشعر شامير بالندم أو التراجع عن التزامه الأيديولوجي الخاص بأرض إسرائيل كما كان في السلطة. وشك الكثير من المراقبين في أنه لم يتفاوض بنية حسنة كما انه استغل عملية السلام التي ترعاها أمريكا كستار من أجل تشديد قبضة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة. وأكد شامير نفسه هذه الشكوك في لقاء صحفي تحدث فيه بصراحة تامة مع جريدة معاريف الإسرائيلية غداة هزيمته في الانتخابات. في هذا اللقاء أكد شامير على أن الليكود يجب أن يسترشد بالأيديولوجية لأن أي تحرك سياسي لا يمكن أن يكتب له النجاح دون أيديولوجية، وحجر الزاوية في أيديولوجية حزبه، كما أفاد هو أرض إسرائيل، ولا يجب أن يكون هناك أية تفريط فيها. وأضاف أن " الاعتدال يجب أن يرتبط بالتكتيك وليس بالهدف. وهذا ما قمت به كرئيس للوزراء. وفي نشاطي السياسي أعرف كيف أظهر تكتيكات الاعتدال، ولكن دون التزحزح عن الهدف قيد أنملة وهذا الهدف هو تكامل أرض إسرائيل. وفي رأيي، أن أي شخص لا يوافق على ذلك، لا ينتمي للحركة القومية ". وقد كشف شامير عن جدول أعماله السري لمحادثات السلام حينما سئل عن أهم ما أسف عليه بعد مغادرته السلطة ورد قائلا " إن أشد ما يؤلمني أنه في السنوات الأربع القادمة لن أكون قادرا على توسيع المستوطنات في يهودا والسامرا وعلى إكمال الثورة الديموجرافية في أرض إسرائيل. إنني أعلم أن هناك آخرين سوف يحاولون العمل ضد ذلك. وبدون هذه الثورة الديموجرافية، لن تكون هناك قيمة للحديث عن الاستقلال، لأن هناك خطر تحوله إلى دولة فلسطينية. ما هذا الحديث عن " مستوطنات سياسية " ؟ لقد كنت سأقوم بإجراء محادثات عن الاستقلال لمدة عشر سنوات، وفي غضون ذلك كان سيصل عدد اليهود في يهودا والسامرا إلى نصف مليون" وعندما تم تذكيره، من خلال نتائج الانتخابات الأخيرة،بأنه ليست هناك أغلبية تؤيد أرض إسرائيل، أجاب بفظاظة على الفور "إنني أعتقد أن هناك أغلبية تؤيد أرض إسرائيل الكبرى. ولكن ذلك يمكن أن يتحقق مع مرور الوقت. وهذا يجب أن يكون اتجاها تاريخيا.فإذا أسقطنا هذه القاعدة، لن يكون هناك شيء يمنع إقامة دولة فلسطينية ".

تم تناقل حديث شامير على نحو موسع عبر وسائل الإعلام العالمية وأدى إلى إثارة غضب الأمريكيين والعرب والفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. أغضبت هذه التصريحات بعض زملاء شامير من الوزراء، والذين شعروا بأنهم لحقهم الخزي بسبب اعترافه. وقام موشية أرينز، الذي قرر اعتزال العمل السياسي في أعقاب هزيمة حزبه المهينة، بوصف تصريحات شامير بأنها " غلطة " وفي واشنطن ارتسمت إمارات الدهشة على الوجوه، وخاصة في وزارة الخارجية، حيث تأكدت الشكوك التي استمرت طويلا في

أن حليفهم كان يضيع وقتهم سدى. كما أن جيران إسرائيل، الذين كان لديهم أسباب ضئيلة للثقة فى شامير، علموا الآن، من فمه شخصيا، أنه من البداية، وعلى الرغم من لغة السلام القادمة من القدس، كان يأمل أن تفشل محادثات السلام.

هذه هى التركة الثقيلة التى تركها شامير لمن خلفه فى حزب العمل. ومن حيث الأقوال وكذلك الأفعال،كان إسحاق شامير مؤيدا لنظرية الصراع الدائم بين إسرائيل والعرب. وكل مظاهر الاعتدال البادية كانت بالنسبة له ليست أكثر من مجرد سراب. وكانت لغة الحرب تفرض نفسها على كلماته وعلى أحاسيسه الداخلية ووجهة نظره العالمية أكثر من إمكانية التعايش السلمى. وإسرائيل كما كان يراها، محاطة بالأعداء من كل الجهات لا يمكن الثقة بهم و هم أشرار بطبعهم ومصممون على تدميرها. وشن الحرب ليس فقط ضرورة لبقاء إسرائيل ولكن وسيلة لا غنى عنها للحياة. وقبل يومين من هزيمته فى الانتخابات، خطب شامير فى اجتماع تذكارى للمحاربين من أجل حرية إسرائيل (المعروفين باسم عصابة شترن) فى كيرات أتا. وكان موضوع خطبته أنه لم يتغير شئ منذ حرب الاستقلال." إننا لا نزال نريد هذه الحقيقة اليوم، حقيقة قوة الحرب، أو على الأقل نحتاج إلى القبول بأن الحرب لا مفر منها، لأنه بدون ذلك، لن تكون هناك أية فرصة للحياة ولن تكون هناك أية فرصة لبقاء الأمة ". والتفسير الحسن النية لأقصى درجة ممكنة الذى يستطيع المرء استخلاصه من هذه العبارة هو أن الرجل البالغ سبعة وسبعين عاما والمنتمى للصهيونية الجديدة وضع فى ذهنه الحرب ليس من أجل الحرب ولكن كوسيلة للدفاع عن أرض إسرائيل،التى هى محور حياة شامير.

ولا تلقى سيرته الذاتية الكثير من الضوء على تاريخه السياسى، ولكن الحملة الأخيرة تكشف عن ذلك بدرجة كبيرة. لقد كتب يقول "إذا كان التاريخ سوف يتذكرنى بأى من الأشكال، فإننى آمل أن يتذكرنى كرجل أحب أرض إسرائيل وسخر لها حياته بكل وسيلة ممكنة ". سوف يتذكر التاريخ شامير بلا شك كرجل أحب أرض إسرائيل. ولكنه سوف يتذكره أيضا كرجل خرب بشكل مستمر كل مبادرة لحل الصراع بين إسرائيل والعرب أثناء رئاسته للوزراء.

الطـفـرة

١٩٩٢ - ١٩٩٥

عندما خرج حزب العمل منتصراً من الانتخابات الإسرائيلية العامة فى ٢٣ يونيو ١٩٩٢، سأل أحد مراسلى الإذاعة البريطانية أحد البوابين العرب فى القدس عن انطباعه تجاه ذلك فأجاب قائلاً "هل ترى فردة حذائى اليسرى، هذا هو إسحاق رابين. وهل ترى فردة حذائى اليمنى، هذا هو إسحاق شامير. زوج إسحاق وزوج أحذية، ما هو الفرق"؟!

هذا الشعور السائد بأنه ليس هناك الكثير من الاختلاف بين الحزبين الرئيسيين لم يكن مقصورا فقط على العرب. فعندما شغل رابين منصب وزير الدفاع فى حكومة الوحدة الوطنية التى كان يرأسها شامير، كانت هناك نكتة تتردد فى إسرائيل تقول: ما الفرق بين ليكودى اليمين وليكودى اليسار؟ والإجابة هى: أن ليكودى اليسار يتبع إسحاق شامير وليكودى اليمين يتبع إسحاق رابين.

تغير الأولويات القومية

أظهرت السياسة الخارجية التقليدية للحزبين المتنافسين اللذين يقودهما الإسحاقان بعض التشابهات القوية. فكلاً من حزبى العمل والليكود لديه بقعة عمياء حينما ينظر إلى الفلسطينيين، مفضلاً معالجة الصراع العربى الإسرائيلى باعتباره صراعاً بين الدول. وكلا الحزبين كان يعارض بشدة القومية الفلسطينية وينكر على الفلسطينيين حقهم فى تقرير المصير. وكلاهما كان يرفض دائماً التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وهذا الرفض كان مطلقاً وليس مشروطاً وكلاهما كان يعارض على نحو مطلق إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ومع ذلك فإن الفروق بين العمل والليكود كانت عميقة تماماً، وذلك في كل من الأيديولوجية والسياسة العملية. وكان اعتراف شامير بأنه ليست لديه أية نية في الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين ترك خلفه ميراثاً ثقيلاً من عدم الثقة. ويحرر نفسه من هذا الميراث، أكد رابين على جوانب الاختلاف وحط من شأن جوانب التشابه بينه وبين سلفه. واعتبر نتائج الانتخابات تمثل تحولاً وليس استمراراً لموقف الدولة من مباحثات السلام. وأخبر الكنيست "إننا ورثنا منظومة مؤتمر مدريد من الحكومة السابقة". وأفاد قائلاً "ولكن هناك تغييرا جوهريا وهو أن الحكومة السابقة خلقت الأدوات، ولكنها لم تنو أبداً استخدامها لتحقيق السلام".

وأدى التكوين الجديد للحكومة أيضاً إلى التأكيد على الاختلاف الحاد مع ميراث الليكود. فإذا كانت حكومة شامير أكثر الحكومات تشبهاً بالصقور في تاريخ إسرائيل، فإن حكومة رابين كانت أكثر تشبهاً بالحمائم، ولم يكن رابين نفسه من الحمائم التي على شاكلة موشيه شاريت أو ليفي أشكول، ولكن حكومته الائتلافية ككل كانت أكثر اقتراباً من اتجاه الحمائم من أي ائتلاف سابق لحزب العمل. وكان هناك أحد عشر وزيراً من حزب العمل، على الأقل يمكن أن يحسبوا على الحمائم. وكان الشريك الأساسي في الائتلاف هو حزب ميرتس – وهو حزب يساري تكون من خلال دمج حركة حقوق المواطنين ومابام وشنيوى – حيث كان يمتلك ١٢ مقعداً في الكنيست. والشريك الثاني في الائتلاف كان حزب شاس، الحزب الديني المركزي لليهود الشرقيين والذي زاد تمثيله من ٥ مقاعد إلى ٦ مقاعد في الكنيست.

وعلى الرغم من أن حكومة رابين كانت تمتلك فقط أغلبية ضئيلة تبلغ ٦٢ مقعداً في الكنيست البالغ عدد مقاعده ١٢٠ مقعداً، فقد كانت تعتمد على دعم الأعضاء الخمسة العرب في الكنيست والأعضاء الشيوعيين من أجل سياسة خارجية معتدلة. وعلى ذلك تمتع رابين بمساحة معقولة في صنع السياسة الخارجية. وبصفته قائداً لحزب العمل، أمسك بزمام الأمور في حزبه بعد قرابة عقدين من الصراع المرير بينه وبين شيمون بيريز.

وقف الحزب خلف رابين بعد أن فاز في الصراع على الزعامة وخاض الانتخابات في ظل شعار "حزب العمل تحت قيادة إسحاق رابين". وأعطته نتائج الانتخابات تفويضاً شخصياً بالتغيير. وأصبح يمتلك نوعاً من السلطة تشبه تلك التي يمتلكها رئيس الولايات المتحدة وليس رئيس وزراء إسرائيل. ولكن رابين كان أيضاً نتاج نصف قرن من تاريخ شعبه. وكان أول رئيس وزراء إسرائيلي يولد في إسرائيل، وكان إلى حد أكبر كثيراً من أي من سابقيه، مهتماً بالوصول لنهاية حاسمة للصراع مع العرب. وقد عاصر عمله العسكري أول عقدين في تاريخ الدولة. حيث بدأ كقائد لواء في حرب الاستقلال ووصل إلى

ذروته كرئيس للأركان فى حرب الأيام الستة، فى يونيو ١٩٦٧ وهذا الاشتراك المباشر فى الصراع بين إسرائيل والعرب، أولاً كمحارب وبعد ذلك كدبلوماسى ثم سياسى، لعب دوراً حاسماً فى تشكيل وجهة نظر رابين العالمية.

والشك فى العرب والإحساس العميق بالمسئولية الشخصية تجاه أمن إسرائيل كانتا السمتين المصاحبتين لوجهة النظر هذه. وبالنسبة لرابين فإن العرب كانوا يمثلون التهديد الأخطر والأسبق، حيث إنه كان يميل إلى رؤية كل التطورات فى المنطقة من المنظور الضيق لاحتياجات أمن إسرائيل. وتاريخه السابق كمحارب جعله يمضى بحذر على أساس "تحليل أسوأ الاحتمالات"، وجعله يميل إلى افتراض المخاطر. وكجندى محترف تحول إلى سياسى، مال إلى التعامل مع الدبلوماسية على أنها امتداد للحرب ولكن بوسيلة أخرى. وكصانع للسلام، أدرك بنفسه أنه لم يحقق نجاحاً مشهوداً خلال فترته الأولى كرئيس للوزراء، فى ١٩٧٤ – ١٩٧٧ وكل ما أنجزه هو إبرام اتفاقية مؤقتة مع مصر، بينما حقق من خلفه من حزب الليكود طفرة حقيقية من خلال إبرام اتفاقية سلام مع مصر فى عام ١٩٧٩.

والآن فإن رابين لديه فرصة ثانية، وهو مصمم على ألا يضيعها. وقد توصل إلى الإيمان بأن الدبلوماسية لكى تكون فعالة فإنها يجب أن تدعمها القوة العسكرية ولكن التركيز يجب أن ينتقل من الأخيرة إلى الأولى. ومثل القادة الآخرين لحزب العمل، وخصوصاً ديفيد بن جوريون، كان رابين متأثراً بنظرية الحائط الحديدى لزائيف جابوتنسكى. ولكنه كرئيس للوزراء للمرة الثانية، أدرك أن الحائط الحديدى المؤلف من القوة العسكرية اليهودية حقق هدفه وأنه الآن يجب أن يتفاوض لينهى الصراع مع الدول العربية ومع الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن ضجة مدريد لم ترق له كوسيلة للوصول إلى هذه الغاية، لأنها تلزم إسرائيل بأن تتفاوض مع كل أعدائها فى وقت واحد. وبدلاً من أن يكافح من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى، فإنه كان يؤمن إيماناً عظيماً بتحقيق سلام واحد فى كل مرة على حدة. وكانت الفكرة الكامنة خلف هذا المنهج تتمثل فى تفتيت الجبهة العربية الموحدة، والتفاوض مع كل طرف على نحو منفصل، ودفع أقل ثمن ممكن من الأرض مقابل كل اتفاقية ثنائية.

تولى رابين وزارة الدفاع إلى جانب رئاسته للوزراء فى الحكومة الجديدة. وقام بتعيين شيمون بيريز، منافسه القديم، وزيراً للخارجية، ولكن مع اتفاق واضح على أنه شخصياً سيكون مسئولاً بشكل عام عن السياسة الخارجية للبلد. كانت سلطة بيريز مقيدة. واضطر للموافقة على عدم القيام بأية مبادرة مستقلة فى السياسة الخارجية وترك مسار العلاقات مع الولايات المتحدة بين يدى رابين. وتقسيم العمل بين الرجلين كان يتمثل

فى أن يقوم رئيس الوزراء بتوجيه كل المحادثات الثنائية مع العرب، بينما يقوم وزير الخارجية بتوجيه المحادثات متعددة الأطراف والأقل أهمية. وعلى ذلك، منذ البدايات المبكرة جداً، تمتع رابين بالسيادة فى صنع سياسة الحكومة وسياسة الدفاع.

تم القيام بمحادثات متعددة الأطراف فى مؤتمر مدريد من أجل أن تكون موازية للمحادثات الثنائية. اعتمدت على مجموعة أكثر اتساعا من المشاركين والقضايا. كما اشتملت على أربعين دولة تضم إسرائيل وكل دول المواجهة العربية ودولا عربية أخرى من الخليج والمغرب، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى والاتحاد الأوروبى واليابان. وبينما كان من المتوقع أن تقدم المحادثات الثنائية قاعدة سياسية لحل الصراع، فإن المحادثات المتعددة الأطراف كانت تهدف إلى علاج المشاكل التى تتعدى الحدود القومية وتقديم إطار عام للتعاون الإقليمى. وقد تم تشكيل العديد من مجموعات العمل من أجل التعامل مع الموارد المائية والبيئة واللاجئين ومراقبة التسلح والتنمية الاقتصادية.

وكان شيمون بيريز ملائماً بشكل رائع لمهمة الإشراف على المشاركة الإسرائيلية فى المحادثات متعددة الأطراف. فإذا كان رابين خبيراً فى الأمن، فإن بيريز كان رجل دولة يهدف إلى تغيير مسار التاريخ. لديه تعاطف أكبر مع العرب، وفهم أفضل للاقتصاد وتقييم أوضح للانتفاع المتضائل بالقوة العسكرية فى العالم المعاصر ورؤية معنية بشرق أوسط جديد. واستلهم رؤيته، التى تحدث عنها فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، من تجربة الاتحاد الأوروبى. ووضع شرطاً مسبقاً لتحقيق هذه الرؤية يتمثل فى التوصل لتسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى. وحسب رأيه فإن الأمن لا يحتوى فقط على عناصر عسكرية ولكنه يحتوى أيضاً على عناصر سياسية وسيكولوجية واقتصادية. وكان يؤمن بأنه من الخطأ أن تحاول إسرائيل إبقاء الوضع الإقليمى الراهن إلى الأبد ومواصلة بناء أمنها القومى على قوات مسلحة ضخمة ومكلفة.

وكان البديل الذى دافع عنه يتمثل فى انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، وحل الصراع وفتح الحدود الأمر الذى يمكن إسرائيل من توسيع علاقاتها الاقتصادية عبر المنطقة الممتدة من شمال أفريقيا وحتى الخليج العربى. وكان يؤمن بقوة بالبعد الاقتصادى لصنع السلام. حتى إنه أفاد ذات مرة بأن "بناء السلم السياسى دون دعامات اقتصادية معناه المخاطرة بمن يتسلق هذا السلم خاصة إنه من المحتمل أن يسقط قبل بلوغ القمة".

وكان موقف بيريز الأساسى واضحاً للدائرة المقربة من مستشاريه بينما كانوا يقومون برحلتهم الطموحة فى صيف ١٩٩٢ وبما أنهم فقدوا "الخيار الأردنى"، على الأقل فى الوقت الحالى، فلم يعد لديهم خيار سوى تنمية الخيار الفلسطينى. ولم يكن هناك أية ثمرة حقيقية

متوقعة من تنفيذ مشروع الاستقلال الفلسطيني الذى اقترحه الليكود في عام ١٩٧٨ ولم تؤد المفاوضات القائمة على صيغة كامب ديفيد إلى شيء في الماضي. وكان بيريز يؤمن بأن الاستقلال الحقيقي يجب أن يتضمن التخلي عن كامل الضفة الغربية وغزة للحكم الفلسطيني، ولكنه كان يدرك أيضاً أن معظم الإسرائيليين غير مستعدين لذلك. وكبديل، أيد فكرة إبرام معاهدة مؤقتة. فإذا كانوا لا يستطيعون في تلك المرحلة الموافقة على خريطة، فإنهم قد يستطيعون على الأقل التوصل إلى اتفاقية تتضمن جدولا زمنيا معينا، على أمل أن تتغير الظروف بمرور الوقت. وأوضح بيريز منذ البداية أنه لم يدخل الحكومة لاستئناف الصراع القديم مع رابين ولكن من أجل تكريس نفسه لقضية السلام. وأفاد بأن علاقاته المستقبلية مع رابين سوف يحكم عليها من خلال معيار واحد وهو عملية السلام. فإذا كان هناك تقدم مرض، فإنه سيكون أكثر الوزراء ولاءً لرابين، ولكن إذا سمح لعملية السلام أن تبطأ حتى تتوقف، فإنه لن يتردد في رفع راية العصيان.

بينت الأحداث أن الرجلين نجحا في تحويل صراعهما القديم إلى تعاون وثيق. وكان رابين في السبعين وبيريز في التاسعة والستين، واتحدا معاً سعياً إلى هدف واحد له الأولوية الأولى ألا وهو صنع السلام مع العرب. وكان الرئيس حاييم هيرتسوج، الجنرال السابق وعضو حزب العمل، في غاية الاندهاش والسرور بسبب تعاون رابين - بيريز من أجل السلام:

"كانت علاقتهما السياسية فريدة: فلم يكن يحب أحدهما الآخر ومع ذلك كانا يكملان بعضهما البعض على نحو لم يحدث مع أى فريق آخر في تاريخ إسرائيل. وكان نجاحهما في مشروع السلام نموذجاً مثالياً لذلك. وفي النهاية راهن على عرفات عندما اعتقد الكثيرون أن هذا الخيار حماقة كبرى. ولكن بيريز لم يكن يستطيع أبداً تنفيذ هذا المشروع دون قوة رابين وحذره والثقة التى استلهمها من الشعب الإسرائيلي".

قدم رابين حكومته وبرنامجه في خطاب عظيم ألقاه أمام الكنيست في يوم ١٣ يوليو. ولخص فيه الفروق بين الحكومة الحالية و القادمة من خلال ثلاثة عناوين رئيسية: الأولويات القومية وعملية السلام ومكانة إسرائيل في العالم. وبينما قامت الحكومة الحالية بتبديد المال على الأرض، فإن رابين وعد بتوجيه الموارد نحو امتصاص المهاجرين والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وشن الحرب على البطالة وتحسين التعليم. وعلى قدر الاهتمام بعملية السلام، اقترح رابين الانتقال من "العملية" إلى صنع السلام وإعطاء الأولوية للمباحثات المتعلقة بالاستقلال الفلسطيني، بما ينطوى عليه ذلك من أن سوريا يجب أن تنتظر دورها. ومع هذا، فإن السلام لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن

إسرائيل. حيث قال "وعندما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل، فإننا لن نقدم أية تنازلات. فموقفنا المبدئي هو أن الأمن له الأولوية فوق السلام".

ولكن الجزء الأكثر إثارة للدهشة وغير المتوقع في خطاب رابين كان ذلك المتعلق بمكانة إسرائيل في العالم. فالتاريخ اليهودي قدم من الناحية التقليدية على أنه سلسلة لا تنتهي من المحاكمات والمحن، والتي بلغت ذروتها في غرف الغاز النازية. وكان قادة الليكود، لأغراضهم السياسية، يقومون دائماً برسم صورة لإسرائيل على أنها دولة يهودية صغيرة من السهل إيذائها وأنها محاطة ببحر من العداء العربي. وأن الرد على هذا الشعور بالخطر الدائم هو بناء إسرائيل الكبرى كقلعة لكل الشعب اليهودي. ولم ينبذ رابين هذه السياسة فقط ولكنه أيضاً تحدى الفكر الكامن وراءها. حيث أعلن في خطاب التاريخي أمام الكنيست "إننا لم نعد شعباً يعيش وحده، ولم يعد صحيحاً أن العالم كله ضدنا. إننا يجب أن نتغلب على الإحساس بالعزلة الذي جعلنا عبيداً له لما يقرب من نصف قرن". هذه الكلمات كانت بمثابة انحراف حاد عما أطلق عليه المؤرخ الأمريكي اليهودي سالو بارون ذات مرة النظرة الحزينة للتاريخ اليهودي. لقد كانت أكثر من مجرد صدفة أن ينطق بهذه الكلمات أول رئيس وزراء يولد في إسرائيل وليس في الشتات.

فشل مباحثات السلام الثنائية

سرعان ما ظهرت آثار الموقف الجديد في القدس حينما تم عقد الجولة السادسة من مباحثات الشرق الأوسط في واشنطن بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ وجاء اقتراح استئناف المباحثات من الجانب الإسرائيلي وهذه الجولة كانت أطول من الجولات الخمس السابقة، واستمرت لمدة شهر تخللتها فترة راحة مدتها عشرة أيام في وسطها. وقبل البدء في المباحثات تطوعت إسرائيل بالقيام ببعض الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الثقة مثل الإفراج عن بعض السجناء الفلسطينيين وإلغاء أوامر الترحيل. وبدأت المباحثات في جو إيجابي، تتحدث فيه كل الأطراف لغة جديدة وتتبنى أسلوباً أكثر تفهماً.

أدى موقف إسرائيل الأكثر مرونة تجاه الدور الذي تلعبه منظمة التحرير الفلسطينية من وراء الستار لتوجيه مباحثات السلام إلى تكوين انطباع حسن لدى المفاوضين الفلسطينيين. ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد وإسرائيل تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية على نحو غير مباشر لأن الوفد الفلسطيني كان على اتصال وثيق مستمر بقائد منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في تونس. وكان شامير يعلم ذلك ولكنه رفض الاعتراف بذل. فقد فضل الاحتفاظ بالقصة الخيالية التي تقول إن منظمة التحرير الفلسطينية خارج الصورة تماماً. واختار أن يدفن رأسه في الرمل ويمارس سياسة النعامة حتى على الرغم

من - كما لاحظ أبا ايبان - أن وضع النعامة لا هو أنيق ولا هو مريح. أما رابين - على النقيض - فإنه لم يهتم بمن يلتقى بهم المفاوضون الفلسطينيون ولا بمن يعطيهم التعليمات. فقد تعامل مع الحقائق، ولم يتعامل مع الوهم الذى صنعه الليكود. وفي ديسمبر ١٩٩٢ تقدمت حكومة رابين خطوة أخرى وقامت بإلغاء القانون الذى صدر منذ ستة أعوام والذى يحرم أى اتصال بين المواطنين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأوضح رابين أمام الكنيست أن رفع الخطي لا يعني أن حكومته سوف تدخل في مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن لم يعد اتصال الإسرائيليين بمسئولي منظمة التحرير الفلسطينية يشكل جريمة. وبدون الكثير من التردد، تحمل رابين المسئولية الشخصية للقيام بمحادثات ثنائية، حيث وضع في اعتباره أنه لا الأردن ولا لبنان من المرجح أن تغامر بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، لأن الأردن ستعترض على إعطاء الأولوية للفلسطينيين ولبنان ستخشى من إعطاء الأولوية للسوريين. وقد أدى ذلك إلى وجود طرفين يمكن عقد أول اتفاقية سلام معهما: الفلسطينيون وسوريا. وكبداية، خطط رابين للتركيز على التوصل إلى اتفاقية حول استقلال الفلسطينيين. ولكنه غير رأيه.

وكانت هناك أسباب عديدة لهذا التغيير، أولاً: إن المباحثات مع الفلسطينيين لا تمثل بداية جيدة، بينما المباحثات مع السوريين تفعل ذلك. ثانياً: تم تحذير رابين من قبل الأمريكيين بشأن عدم ترك السوريين في العراء، لأن ذلك سوف يؤدى بهم على الأقل إلى عرقلة المباحثات بين إسرائيل والأطراف الأخرى. ثالثاً: إن حافظ الأسد نفسه أرسل رسائل واضحة إلى رابين عبر الرئيس بوش والرئيس مبارك رئيس مصر، يعبر فيها عن اهتمامه بإجراء حوار جاد مع إسرائيل. وتوصل رابين إلى أن التسوية مع سوريا قد تكون ممكنة رغم كل شيء، وهذه التسوية مع ثاني أقوى دولة مواجهة بعد مصر، يمكن أن تغير من الصورة الاستراتيجية على نحو جذرى لصالح إسرائيل.

واحتفظ رابين بإلياكيم روبنشتاين المنتمي لليكود كرئيس للوفد الإسرائيلي فى المباحثات مع الفلسطينيين. وسواء كان ذلك مقصوداً أو غير مقصود، فإنه عبر عن الاستمرار فى السياسة الإسرائيلية. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أية أفكار مختلفة جذرياً قدمت لكى تنفى هذا الانطباع الخاص بالاستمرارية. وقد حل الحوار الحقيقى محل الشعارات، ولكن مواقف الطرفين ظلت متباعدة بدرجة كبيرة. وبدأت الجولة السابعة فى ٢٤ أغسطس بغرض إسرائيل انتخاب مجلس إدارى فلسطينى مكون من ١٥ عضواً، بينما طالب الفلسطينيون ببرلمان مكون من ١٢٠ عضواً وله سلطة تشريعية وهذا هو ما انتهت عليه المباحثات مع وجود القليل من الانفراج فى الموقف الإسرائيلى. فعرضت إسرائيل

تفويض سلطة بعض المهام، بينما أصر الفلسطينيون على الانتقال الكامل للسلطة.

وأثناء الجولة السابعة من المباحثات، في نوفمبر ١٩٩٢، تلاشى الغموض الذى كان يخيم على هوة المفاهيم بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني منذ بداية المباحثات.

فقد بدا من المستحيل للجانبين أن يتفقا على الخطوة الأولى، لأن كلاً منهما كان ينوى المضى فى طريق معاكس. حيث أراد الفلسطينيون إنهاء الاحتلال وأراد الإسرائيليون الاحتفاظ بمقاليد الأمور أطول وقت ممكن. وحاول الفلسطينيون التفاوض حول إنشاء دولة فلسطينية. فأصروا على أن الاتفاقية المؤقتة ستسمح وتصنع الأساس لتكوين دولتهم ذات السيادة. وكان الإسرائيليون مصممين بنفس القدر على منع الاتفاقية المؤقتة من أن تمثل جنيناً للدولة الفلسطينية. وأصروا على الاحتفاظ بالسيطرة الوحيدة على المستوطنات اليهودية وعلى الطرق فى الأراضى المحتلة أثناء الفترة الانتقالية وتقاسم السيطرة فقط على أرض الدولة. وعندما افتتحت الجولة الثامنة من المباحثات فى واشنطن، يوم ٧ ديسمبر وذلك مع غروب شمس إدارة بوش، وصلت المباحثات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى طريق مسدود.

وتم استئناف المفاوضات حول حكم ذاتى مؤقت ولكن إسرائيل واصلت التركيز على إجراءات مؤقتة بينما حاول الفلسطينيون دون النجاح فى ذلك تحويل الاهتمام إلى الحكم الذاتى. وبدا للراعى الأمريكى أن التصور الإسرائيلى للحكم الذاتى خاطئ تماماً. ولكن إدارة بوش وهى تلفظ أنفاسها الأخيرة لم تكن فى وضع يسمح لها بأن تقنع الإسرائيليين بأن الحكم الذاتى المؤقت يعنى حسب تصورها مرحلة تقود إلى حكم ذاتى كامل.

وأدى عدم تحقيق نتائج ملموسة عبر عملية السلام إلى إضافة المزيد من الإحباط إلى الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وولد دعماً شعبياً واسع النطاق كحركة المقاومة الإسلامية، حماس، التى كانت تعارض التفاوض مع الدولة اليهودية. وكان من المقرر أن تنتهى الجولة الثامنة من المباحثات فى ١٧ ديسمبر، ولكنها انتهت على نحو مفاجئ فى يوم ١٦ من نفس الشهر عندما أعلن رابين قرار حكومته بترحيل ٤١٦ من نشطاء حماس إلى لبنان بعد خطف وقتل أحد حراس الحدود الإسرائيلية التابعين للشرطة الإسرائيلية. فقامت كل الوفود العربية بتعليق مشاركتها فى مباحثات السلام ورفضت تحديد موعد لاستئنافها. وأدين رابين على نطاق واسع ولكنه لم يكن نادماً. وأفاد بأن سياسة الحكومة تجاه الفلسطينيين لها شقان: قتال المتطرفين منتهجى العنف وإجراء مباحثات سلام مع المعتدلين. ولكن قراره الخاص بالنفى لم يكن له مثيل وكان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولى. فقد تفوق على أشد قرارات الليكود صرامة وبلغ ما لم يبلغه شامير. فلم يتم اتهام أو

محاكمة أو السماح لأى من النشطاء الإسلاميين المبعدين بالدفاع عن أنفسهم قبل أن يساقوا معصوبي الأعين إلى المنفى فى لبنان. وكان هذا الإجراء يهدف إلى كبح جماح نفوذ حماس المتصاعد، ولكنه أدى إلى حدوث أثر معاكس. كما أدى إلى فقدان الثقة فى مباحثات السلام وتقوية المتطرفين وإضعاف المعتدلين. لقد كان خطأ أسوأ من جريمة. ولكنه أدى قرار الاستبعاد إلى زيادة شعبية رابين داخلياً ورغم ذلك لم يوقف تيار العنف. ففى مارس ١٩٩٣ تم قتل ١٣ إسرائيليا على يد عناصر بارعة فى استخدام السكين. ومعظم هذه الهجمات نفذت بواسطة أعضاء من الجناح العسكرى لحماس، واشتمل بعضها استخدام الأسلحة النارية وخاصة ضد المستوطنين والجنود الإسرائيليين فى الأراضى المحتلة. وكان رد رابين انتقامياً عنيفاً، ففى ٣٠ مارس أمر بإغلاق حدود ما قبل ١٩٦٧ فى وجه العمال القادمين من الأراضى المحتلة. على ذلك تم عقاب ما يقرب من ١٢٠ ألف أسرة بسبب أعمال حفنة من القتلة. وقد حقق الإغلاق هدفه الفورى من حيث تقليل شدة العنف، ولكنه أيضاً كان له مغزى أعمق. أفاد هدف رابين الجديد المتمثل فى فصل إسرائيل عن الأراضى المحتلة كما أعاد خلق حدود ١٩٦٧ وأدى إلى الفصل الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعين اليهودى والفلسطينى. وعلى الرغم من أنه كان مطلوباً بسبب الاعتبارات الأمنية قصيرة الأمد، فإن الإغلاق عمل ضد سياسة الحكومة السابقة المتمثلة فى طمس الخط الأخضر لصالح إسرائيل الكبرى.

بدأت الجولة التاسعة من المباحثات الثنائية فى واشنطن بتاريخ ٢٧ إبريل، وذلك بعد أربعة شهور ونصف الشهر من التوقف. ومن أجل بدء المباحثات من جديد، قدمت إسرائيل «تنازلين» صغيرين: قبول فيصل الحسينى كمفاوض على الرغم من إقامته فى القدس الشرقية وقبول وجود قوة شرطة فلسطينية – من حيث المبدأ – فى إسرائيل. وكانت هناك دلائل أخرى على وجود مرونة إسرائيلية أكبر بخصوص المسائل الجوهرية. وأصبح الإسرائيليون راغبين الآن فى قبول الربط بين المرحلة المؤقتة والمرحلة النهائية من الحكم الذاتى الفلسطينى. وأشاروا إلى أن الهيئة المنتخبة لحكم الفلسطينيين لمدة مؤقتة قدرها خمس سنوات يمكن أن يكون لها بعض السلطات التشريعية.

كما أكدوا على أن التفاوض حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة يمكن أن يعتمد على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وعلى الرغم من هذه البداية الميمونة، فإن الوثيقة المقدمة بواسطة الوفد الفلسطينى رداً على المقترحات الإسرائيلية كشفت عن عدم الالتقاء فى ثلاث قضايا أساسية: تطبيق القرار ٢٤٢، والعلاقة بين المرحلة المؤقتة والمرحلة النهائية وطبيعة وسلطات السلطة الفلسطينية المؤقتة. وكمحاولة للخروج بمحادثات السلام من

الدائرة المغلقة، قامت الحكومة الديمقراطية المنتخبة مؤخراً برئاسة بيل كلينتون بصياغة وتقديم ورقة عمل إلى الفلسطينيين اقترحت بنوداً جديدة للمباحثات. ومع ذلك، فإن المفاوضين الفلسطينيين اكتشفوا بصمات إسرائيل فى كل أنحاء الورقة الأمريكية.

وعلى عكس السياسة الأمريكية المتبعة لمدة ستة وعشرين عاماً، فقد قبلت الورقة الزعم الإسرائيلى القائل بأن القدس الشرقية وباقى الضفة الغربية وغزة هى أراض متنازع عليها وليست أراضى محتلة. وأشار الوفد الفلسطينى إلى أن الورقة انحرفت عن المبادئ الأساسية للمباحثات وعلى ذلك فإنها غير ملائمة حتى كنقطة بداية للمباحثات. وقد سخر المفاوضون الفلسطينيون بقولهم أن الأمريكيين قد أرسلوا لهم "لا أوراق" لأنهم اعتبروهم "لا شعب" ولم يستجيبوا لمعظم طلباتهم لأنهم اعتبروهم "لا وفد". وبمجرد دخول بيل كلينتون البيت الأبيض، أصبح الاتجاه المؤيد لإسرائيل فى السياسة الأمريكية أكثر وضوحاً. وقد تم استبدال المنهج المنصف لإدارة بوش وحل محله منهج "إسرائيل أولاً" الذى أحيا من جديد عصر ريجان. ورفض كلينتون الضغط على إسرائيل وتبنى منهج رفع الأيدى عن عملية السلام. وبدأت عملية السلام ولها اثنان من الرعاة فى مدريد، ولكن أحدهما وهو الاتحاد السوفيتى لم يعد موجوداً، وأصبحت الولايات المتحدة مجرد متفرج.

وفشلت الورقة الأمريكية فى دفع المحادثات إلى الأمام. وانتهت الجولة العاشرة، التى استمرت من ١٥ يونيو إلى ١ يوليو، بالفشل. وتم توقع القليل ولم يتحقق شىء. وفى إسرائيل بدأت حكومة رابين فى التعرض للانتقادات بسبب فشلها فى تحقيق وعدها بالتوصل إلى اتفاق حول الاستقلال الفلسطينى. وقد حاول المتحدثون باسم الحكومة التخلص من المسئولية عن الأزمة من خلال إلقاء تبعة ذلك على عاتق الفلسطينيين وكان هناك شىء واحد واضح على الأقل فى نهاية عشرين شهراً وعشر جولات من مباحثات السلام العربية الإسرائيلية: إن صيغة مدريد غير قادرة على مواكبة حقبة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط. ويجب العثور على صيغة جديدة.

وعلى الرغم من أن صيغة مدريد أشركت إسرائيل فى مفاوضات غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أصر رابين لمدة عام كامل على رفض بالاعتراف الرسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية. ونظر إلى ياسر عرفات على أنه عقبة رئيسية على طريق الاتفاق حول الاستقلال الفلسطينى وبذل كل ما بوسعه لتهميش دوره، وعلق آماله على القادة المحليين فى الأراضى المحتلة، والذين اعتبرهم أكثر اعتدالاً وأكثر براجماتية. ومع ذلك فقد علمته التجربة أن القادة المحليين لا يستطيعون التصرف بشكل مستقل عن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموجود فى تونس، فإذا أراد الحصول على صفقة ما عليه أن

يحسم الأمر مع عدوه اللدود.

وأدى فشل المحادثات الرسمية على المسار الفلسطيني في واشنطن إلى وجود خيارين أمام رابين: التوصل إلى اتفاق مع الرئيس السوري حافظ الأسد الأمر الذي ينطوي على الانسحاب الكامل والتخلي عن المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان، أو الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية حول حكم ذاتي مؤقت، الأمر الذي لا ينطوي على التزام فوري بالانسحاب من الضفة الغربية أو التخلي عن المستوطنات اليهودية. وقد اختار البديل الثاني.

قناة أوسلو

كان قرار عقد محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ثورة دبلوماسية في السياسة الخارجية الإسرائيلية كما أدى إلى تمهيد الطريق لاتفاقية أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ وكان هناك ثلاثة رجال مسئولين بشكل أساسي عن هذا القرار: وهم إسحاق رابين وشيمون بيريز ويوسي بيلين نائب وزير الخارجية الشاب. وقد تحفظ رابين على إجراء مباحثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وذلك قدر ما يستطيع. وتبنى بيريز وجهة نظر تقول أنه بدون منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون تسوية. وأفاد في إحدى المناسبات أن توقع أن تمكن منظمة التحرير الفلسطينية القادة الفلسطينيين المحليين من التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل يوازي توقع أن يقوم الديك الرومي بالمساعدة في إعداد عشاء عيد الشكر. وأضاف أنه طالما بقي ياسر عرفات في تونس، فإنه يمثل "الأدراف الخارجية" والفلسطينيين المشتتين وسيبذل كل ما في وسعه من أجل إبطاء محادثات السلام. وكان بيلين أكثر ميلاً لوجهة النظر التي تقول أن التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية شرط ضروري للاتفاق مع الفلسطينيين. وكان منتمياً دائماً للحمائم المتطرفة في حزب العمل. والمهندس الحقيقي للاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية. وأيده بيريز على طول الخط، ونجح الاثنان في حث زميلهما المتردد والكثير الشكوك على المضي معهما.

ولم يعترف بيلين فقط بالحاجة إلى التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ولكن كانت لديه أيضاً استراتيجية طويلة الأمد واضحة ومتماسكة لتوجيه المباحثات. وقد أدرك منذ البداية أنه لكي تتحقق التسوية السلمية مع الفلسطينيين، يجب على إسرائيل أن تدفع ثمناً باهظاً لذلك: ألا وهو العودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ فقط مع بعض التعديلات الطفيفة، وقبول وجود دولة فلسطينية مستقلة والتخلي عن المستوطنات اليهودية ومنح الفلسطينيين سيطرة عملية على القدس الشرقية. أما رابين، على الجانب الآخر، فلم تكن لديه فكرة واضحة عن الشكل النهائي للتسوية مع الفلسطينيين. وكان يرغب في الإبقاء

على المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة والإبقاء على الحدود الإسرائيلية الآمنة بمحاذاة نهر الأردن. ولكنه رغب أيضاً فى إنهاء حراسة المدن الفلسطينية الكبرى بواسطة الجيش الإسرائيلى، لأن ذلك يؤدى إلى حدوث احتكاكات لا تنتهى، كما انه يرغب فى الاتجاه نحو إنشاء كيان فلسطينى مستقل، لا يرقى إلى مرتبة الدولة، ويقوم بإدارة شئون حياة المواطنين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت هذه السياسة المتمثلة فى خلخلة قلب الحكومة هى التى مكنت بيلين من تولى مقاليد الأمور وممارسة نفوذ لا يتناسب إطلاقاً مع منصبه الصغير.

كان لابد مع حدوث الأزمة فى المباحثات الرسمية فى واشنطن، من العثور على طريق بديل لإجراء محادثات غير رسمية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبالفعل جرت محادثات سرية فى أوسلو فى أواخر يناير ١٩٩٣ بتشجيع من بيلين، الذى جعل بيريز على علم تام بما يحدث. وتم عقد أربع عشرة جلسة مباحثات على مدى فترة قدرها ثمانية شهور، وذلك تحت غطاء كثيف من السرية. وقام وزير الشئون الخارجية النرويجية جوهان جورجين هولست وعالم الاجتماع تيرج رود لارسين بالعمل كراعين ومدعمين لعمل هذه الاجتماعات. وكانت الشخصيات الرئيسية هى الأكاديميان الإسرائيليان د. يائير هيرشلفد و د. رون بونداك وأمين صندوق منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع والمعروف باسم أبو علاء. وبعيداً عن صخب الجماهير والضغوط السياسية، عمل هؤلاء الثلاثة على التوصل إلى اتفاق إسرائيلى - فلسطينى. وقد جرت المناقشات بالتوازى مع المحادثات الثنائية فى واشنطن، ولكنها استمرت دون معرفة المفاوضين الرسميين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتناولت المباحثات غير الرسمية على نحو مبدئى التعاون الاقتصادى وسرعان ما تطرقت إلى التحاور حول إعلان مشترك للمبادئ العامة.

أصبح ذلك ممكناً من خلال التغير فى موقف منظمة التحرير الفلسطينية. ففى الماضى كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطالب دائماً بأن تقوم إسرائيل بالاعتراف بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير وذلك مقابل الاعتراف بإسرائيل. والآن فإن رجال منظمة التحرير الفلسطينية مستعدون لمناقشة التوصل إلى ترتيبات مؤقتة دون اتفاق مسبق على المحصلة النهائية. وكان هناك تغيير أيضاً فى المواقف الإسرائيلية. وقد أدى الإغلاق الطويل إلى تحول فى الرأى العام لصالح الفصل بين إسرائيل والأراضى المحتلة. وكان هذا صحيحاً على وجه الخصوص بالنسبة لقطاع غزة الفقير والمزدحم، حيث كانت توجد دائماً مشاعر معادية لإسرائيل بدرجة كبيرة. خاصة مع انتشار الصور المعروضة على

شاشات التليفزيون والتى تصور السلوك الوحشى للجنود الإسرائيليين ضد المدنيين العزل أساءت إلى صورة إسرائيل فى الخارج وهزت الجماهير داخل الوطن. وفى أعقاب الإغلاق أعيد فتح المناقشة العامة فى إسرائيل حول اقتراح انسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة. أيد الكثير من الإسرائيليين الاقتراح، حيث اعتبروا غزة حجراً ثقيلاً حول أعناقهم. وفى مايو، وسط كرب وغم جميع الأطراف، اتخذ بيريز قراراً بالغ الأهمية: حيث أمر أورى سافير، المدير العام لوزارة الخارجية، ويوئيل سنجر أحد القانونيين ذائعي الصيت والذى عمل بالإدارة القانونية لجيش الدفاع الإسرائيلي لمدة عشرين عاماً - بأن ينضما إلى هيرشفيلو وبونداك فى رحلات نهاية الأسبوع إلى أوسلو.

وعند هذه النقطة بدأ بيريز يبلغ رابين بشكل منتظم بالتطورات في القناة الخلفية النرويجية. وقد أبدى رابين في أول الأمر قليلاً من الاهتمام بهذه القناة، ولكنه لم يبد أى اعتراض على مواصلة استكشاف الموقف. وأصبح بالتدريج أكثر اهتماماً بالتفاصيل، وتبنى دوراً نشطاً فى توجيه المباحثات إلى جانب بيريز. وبما أن أبا علاء كان يتصل بشكل مباشر بعرفات ونائب عرفات، محمود عباس (أبو مازن)، فقد تمت إقامة خط مباشر من الاتصال بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس. ومن أجل حث عرفات على التحرك للأمام، قام بيريز بالترويج لفكرة "غزة أولاً". فكان يؤمن بأن عرفات متعطش إلى تحقيق إنجاز ملموس من أجل تدعيم موقفه السياسى المتعثر وغزة يمكن أن تمده بأول موطيء قدم فى الأراضى المحتلة. وكان بيريز يدرك أيضاً أن الانسحاب الإسرائيلى من غزة يمكن أن يقابل بعلامات الارتياح من جانب الغالبية العظمى من أبناء وطنه. ومع ذلك، فإن عرفات لم يبتلع الطعم، وكان يشك فى وجود مخطط إسرائيلى لحصر حلم الاستقلال الفلسطينى فى قطاع ضيق من الأرض يمتد من مدينة غزة إلى رفح. وكانت الفكرة جذابة لبعض الفلسطينيين، وخاصة سكان قطاع غزة، ولكن ليس للسياسيين فى تونس. وبدلاً من رفض العرض الإسرائيلى تماماً، قدم عرفات عرضاً مضاداً: "غزة وأريحا أولاً". واختياره لمدينة صغيرة وهادئة بالضفة الغربية قد بدا غريباً للوهلة الأولى، ولكنه كان رمزاً يدل على مطالبته بكامل الضفة الغربية. لم يعترض رابين على هذا العرض حيث دعم من قبل خطة آلون التى كانت تنص على تسليم مدينة أريحا إلى الحكم الأردنى بينما يتم الاحتفاظ بوادى الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية. ولكن كان له شرط واحد: أن يكون الموقع الفلسطينى فى الضفة الغربية جزيرة داخل أراضى تسيطر عليها إسرائيل ويظل جسر اللنبى أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية. كما فضلت الأردن إسرائيل على الفلسطينيين عند النهاية الأخرى للجسر. وعلى ذلك فقد استقر عرفات على النسخة الإسرائيلية من المشروع والذى يقول "غزة وأريحا أولاً".

وتحول رابين إلى فكرة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية سبقه أربعة تقييمات وصلته فيما بين نهاية مايو ويوليو. الأول كان عبارة عن نصيحة من إيتمار رابينوفيتش، رئيس الوفد الإسرائيلي للمحادثات مع سوريا، والتي تقول أن التسوية مع سوريا ممكنة ولكن فقط في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل عن مرتفعات الجولان. والثاني كان عبارة عن تقارير من جهات متنوعة تقول إن القيادة الفلسطينية المحلية تم تحييدها. والثالث، تصور مدير مخابرات الجيش الإسرائيلي الذي يقول بأن موقف عرفات السيئ والانهيار الوشيك المتوقع، يجعله المحاور الأكثر ملاءمة لإسرائيل في الوقت الحاضر. الرابع، التقارير الواردة من أوسلو وتشير إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه. وهناك تقارير أخرى وصلت إلى رابين أثناء تلك الفترة أشارت إلى الشعبية المتصاعدة على نحو ينذر بالخطر لحماس والجهاد الإسلامي في الأراضي المحتلة. وقد شدد كل من قادة الجيش وقادة الأمن الداخلي على نحو متكرر على مدى الأهمية الملحة للعثور على حل سياسي للأزمة في العلاقات بين إسرائيل وسكان الأراضي المحتلة. وعلى ذلك فقد أعطى رابين الضوء الأخضر لفريق التفاوض الإسرائيلي والدبلوماسية السرية في أوسلو قد تحولت إلى آلة بالغة النشاط.

قام رابين بالصياغة السرية الحذرة لكل كلمة في إعلان المبادئ. وعلى الرغم من هذا الحرص، قطع رابين شوطاً طويلاً في وقت قصير. ففي يونيو لم يكن يأخذ قناة أوسلو بجدية تامة، وفي أغسطس أراد قطع الطريق للنهاية. وفي النهاية رغب هو وبيريز استخدام كل ثقلهما لتحقيق طفرة كبرى من خلال أوسلو.

وفي ٢٣ أغسطس أعلن رابين للمرة الأولى "أنه لا مفر من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية". وفي جلساته الخاصة تحدث بالتفصيل عن الثمن الذي ستحصل عليه إسرائيل مقابل هذا الاعتراف. ففي تقديره أن منظمة التحرير الفلسطينية "على محك الاختبار" وعلى ذلك من المرجح أن تقوم بإسقاط بعض مبادئها المقدسة مقابل الاعتراف الإسرائيلي وتبعاً لهذا، بينما كان يبارك إعلان المبادئ المشترك عن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أصر على إجراء تغييرات في الميثاق الوطني الفلسطيني كجزء من الصفقة.

وقام بيريز، أثناء رحلة عادية إلى الدول الاسكندنافية، بالالتقاء سراً بأبي علاء في أوسلو في ٢٤ أغسطس وإنهاء الاتفاق.

وبما أن وضع مسودة إعلان المبادئ المشترك قد اكتملت بالفعل، فإن المناقشة وجهاً لوجه بين وزير الخارجية الإسرائيلي ومسئول منظمة التحرير الفلسطينية ركزت على

العنصر الأكثر حيوية فى الاتفاق، ألا وهو الاعتراف المتبادل. ومع بداية تناثر الشائعات حول الاجتماع السرى، طار بيريز إلى كاليفورنيا لشرح الاتفاق لوزير الخارجية الأمريكى، وارين كريستوفر. واندهش كريستوفر من نطاق الاتفاق والطريقة غير التقليدية التى تم التوصل إليه بها. وكان يفترض بشكل طبيعى أن أمريكا تحتكر عملية السلام. وارتعدت فرائص مساعديه فى وزارة الخارجية بسبب تجاوزهم بواسطة النرويجيين. ومن ناحية أخرى، فإن كل المشاركين فى قناة أوسلو الخلفية، قد شعروا بالرضا لإدراكهم أنهم توصلوا إلى الاتفاق بأنفسهم دون أى مساعدة من وزارة الخارجية الأمريكية. وأظهر نجاحهم أن مصير عملية السلام يوجد فى أيدى أصحابها وليس فى أيدى الوسطاء.

تم تقديم اتفاقية أوسلو إلى مجلس الوزراء فى ٣٠ أغسطس. وقد كان اجتماعاً حاشداً، فبالإضافة إلى الوزراء حضره كبار المسئولين وقادة المخابرات، وإلياكيم روبنشتاين ويوسى بيلين، ويوئيل سنجر ويورى سافير. وقام سنجر بتقديم الوثيقة. وقدم إيهود باراك، رئيس الأركان، تقييمه للاتفاق. وقام روبنشتاين، الذى كان لا يعلم أى شىء بشأن قناة أوسلو، بإيراد ٢١ تحفظاً. وكل الوزراء تقريباً الذين تحدثوا فعلوا ذلك على نحو إيجابى وقدموا تهانيهم للمفاوضين. ووافق مجلس الوزراء على الاتفاقية بالإجماع، مع امتناع صوتين فقط عن التصويت. وكان لا يمكن تغيير نص الاتفاقية، ولذلك فإن التصويت ضدها كان يعنى سحب الثقة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ومع ذلك، فإن درجة الاتفاق الجماعى بين الوزراء لصالح الاتفاقية كانت ملحوظة تماماً.

اتفاقية أوسلو

كان إعلان المبادئ بخصوص ترتيبات الحكم الذاتى المؤقت هو فى الأساس جدول أعمال المفاوضات، المحكوم بنطاق زمنى دقيق، وليس اتفاقية كاملة. وقد نص إعلان المبادئ على أنه فى خلال شهرين من مراسم التوقيع، يجب التوصل إلى اتفاقية حول الانسحاب العسكرى الإسرائيلى من غزة وأريحا، وفى غضون أربعة أشهر يجب أن يكتمل الانسحاب. وكان يجب استقدام قوة شرطة فلسطينية، مكونة فى معظمها من مقاتلين فلسطينيين موالين لعرفات، من أجل الحفاظ على الأمن الداخلى فى غزة وأريحا، مع احتفاظ إسرائيل بالمسئولية الكاملة عن الأمن الخارجى والشئون الخارجية. وفى نفس الوقت، فى مكان آخر بالضفة الغربية، تعهدت إسرائيل بنقل السلطة إلى "الفلسطينيين المعنيين" فى خمس دوائر هى: التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. وخلال تسعة أشهر كان يجب على الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة عقد انتخابات المجلس الفلسطينى الذى سيتولى مقاليد الأمور ويصبح مسئولاً عن معظم

وظائف الحكومة فيما عدا الدفاع والشئون الخارجية. واتفقت إسرائيل مع الفلسطينيين على البدء، في غضون عامين، في التفاوض حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة، وفي غضون خمس سنوات يجب تنفيذ التسوية الدائمة. بإيجاز، تعهد إعلان المبادئ بالعمل على إنهاء الحكم الإسرائيلي لمليوني فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وغزة.

ولم يتم تحديد شكل التسوية النهائية في إعلان المبادئ ولكن ترك ذلك للتفاوض بين الطرفين أثناء المرحلة الثانية. وكان إعلان المبادئ صامتاً تماماً بشأن قضايا حيوية مثل حق العودة للاجئي ١٩٤٨، وحدود الكيان الفلسطيني ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، ووضع القدس. وسبب هذا الصمت ليس من الصعب فهمه: فهذه القضايا لو تم التطرق إليها، لما كان هناك اتفاق. فكلا الطرفين خاض مخاطرة محسوبة، حيث أدرك أن جانباً كبيراً من الأمر يعتمد على كيفية سير الحكم الذاتي الفلسطيني من الناحية العملية. وكان رابين يعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة ويفضل قيام اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني. ولكن عرفات كان مصراً بقوة علي وجوب قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، ولكنه في نفس الوقت لم يرفض فكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن.

وعلى الرغم من كل عيوبه وغموضه، فإن إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا مثل طفرة كبرى في الصراع الذي بلغ قرناً من الزمان بين العرب واليهود في فلسطين.

والأجيال القادمة ستعود بذاكرتها إلى يوم الاثنين ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، ذلك اليوم الذي تم فيه توقيع إعلان المبادئ في حديقة البيت الأبيض والمصافحة التاريخية التي تمت بين رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات، باعتبارها أحد أبرز الأحداث في تاريخ الشرق الأوسط في القرن العشرين. ففي حركة واحدة مذهلة أعاد الزعيمان رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بأسرها.

وعلى الرغم من توقيع إعلان المبادئ في واشنطن، وبحضور الرئيس كلينتون كراع لمراسم التوقيع، فقد تم التفاوض عليه في أوسلو، وتم التوقيع عليه هناك. وتألفت اتفاقية أوسلو من جزءين،كلاهما كان نتاج الدبلوماسية السرية في العاصمة النرويجية. وقد تكون الجزء الأول من الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. واتخذ شكل خطابين، على ورق أبيض وبدون أي أكلاشيه بأعلى الورق، بتاريخ ٩ سبتمبر ولكن تم توقيعهما بواسطة الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين على التوالي في ٩ و ١٠ سبتمبر. وأخذ توقيع إعلان المبادئ تقريباً كل الشهرة، ولكن بدون الاتفاق المسبق على الاعتراف

المتبادل كان لا يمكن الاتفاق على الحكم الذاتي الفلسطيني.

وفي خطابه إلى رابين، أشار عرفات إلى أن توقيع إعلان المبادئ يشكل حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. وعلى ذلك فقد أكد على التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بحق إسرائيل في أن تعيش في أمن وسلام، وقبول قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، ونبذ استخدام الإرهاب وأعمال العنف وتغيير تلك الفقرات الموجودة بالميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تتوافق مع هذه الالتزامات. وفي رده الموجز المكون من جملة واحدة، أكد رابين على أنه في ضوء هذه الالتزامات، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدأ التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حول عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإذا وضعنا جزئي اتفاقية أوسلو معاً نجد أنهما استفادا استفادة كاملة من الجانب "التاريخي" لأنهما وفقا بين الطرفين الأساسيين للصراع العربي - الإسرائيلي. فقد كان الصدام بين القومية اليهودية والفلسطينية دائماً هو محور الصراع العربي الإسرائيلي. فقد أنكرت الحركتان القوميتان اليهودية والفلسطينية حق الأخرى في تقرير المصير في فلسطين. وكان تاريخهما عبارة عن إنكار متبادل ورفض متبادل لبعضهما البعض. فلم تعترف إسرائيل فقط بالفلسطينيين كشعب له حقوق سياسية ولكنها اعترفت رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لهذا الشعب. والمصافحة التي تمت بين رابين وعرفات في . راسم التوقيع بالبيت الأبيض، على الرغم من لغة الجسد المرتبكة للأول، كانت رمزا قويا يدل على المصالحة التاريخية بين الأمتين. والمحارب الإسرائيلي القديم لم يكن يشعر بالارتياح تجاه تلك الخطوة العملاقة الخاصة بفتح العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد أسبوع واحد فقط من نعتها «بالمنظمة الإرهابية». وأسر إلى مساعديه بأن "الفأر يلعب في عبه". ومع ذلك حيث جاهد للتغلب على شكوكه وتحفظاته واتخذ خطوته العملاقة، وهو يعلم تمام العلم بأنه ليس هناك رجوع. ولقد قامت المصالحة التاريخية على حل تاريخي وسط: قبول مبدأ تقسيم فلسطين. فقد قبل الجانبان الحل الإقليمي الوسط كأساس لتسوية صراعهما الطويل والمرير.

والتقسيم بالطبع لم يكن فكرة جديدة. فقد اقترح لأول مرة بواسطة لجنة بيل في عام ١٩٣٧ واقترح مرة أخرى في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، ولكنه رفض في المرتين من قبل الفلسطينيين، الذين أصروا على وجود دولة موحدة في كل فلسطين.

ومن خلال إصرارهم على الكل أو لا شيء، انتهوا إلى شيء. ومن خلال قبول مبدأ التقسيم في النهاية، فإن الجانبين تخلصوا من النزاع الأيديولوجي الخاص بمن هو المالك

الشرعي لفلسطين والتحول إلى العثور على حل عملي لمشكلة اقتسام المساحة الموجودة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. والتزم كل جانب بالجزء من الأرض الذى اعتبره ليس فقط إرثه ولكنه أيضاً يمثل له جزءاً حيوياً من هويته القومية. وكل جانب كان مدفوعاً لهذه التسوية التاريخية بالاعتراف بأنه يفتقد القوة لفرض رؤيته على الجانب الآخر. وعلى ذلك فإن فكرة التقسيم التى قبلت فى النهاية يبدو أنها تدعم وجهة نظر أبا إيبان حين قال إن الرجال والأمم يتصرفون غالباً بحكمة حين يستنزفون البدائل الأخرى. وقد تحققت طفرة أوسلو من خلال فصل التسوية المؤقتة عن التسوية النهائية. ففى الماضى رفض الفلسطينيون دائماً النظر إلى أية تسوية مؤقتة ما لم يتم الاتفاق مسبقاً على مبادئ التسوية الدائمة. أما إسرائيل، على الجانب الآخر، فقد أصرت على بدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات بدون اتفاق مسبق حول طبيعة التسوية الدائمة وكان الهدف من ذلك دفع الجانبين للعمل معاً. وفى أوسلو وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الصيغة الإسرائيلية. وعلى النقيض من الموقف الفلسطينى الرسمى فى واشنطن، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على فترة الخمس سنوات الانتقالية دون التزامات واضحة من جانب إسرائيل بشأن طبيعة التسوية الدائمة.

وكانت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية ذات مضامين بعيدة المدى بالنسبة للبعد الدولى للصراع العربى الإسرائيلى. ففى الأساس دخلت الدول العربية إلى الصراع الفلسطينى دون النظر إلى التضامن مع عرب فلسطين ضد الدخلاء الصهاينة.

والاستمرار فى الالتزام بالقضية الفلسطينية منع الدول العربية باستثناء مصر، من الاعتراف بالدولة اليهودية. وإحدى الوظائف الأساسية للجامعة العربية، التى أسست عام ١٩٤٥، هى مساعدة الفلسطينيين فى الكفاح من أجل فلسطين. وبعد عام ١٩٤٨ أصبحت الجامعة العربية منتدى لتنسيق السياسة العسكرية وتأجيج نيران الحرب السياسية والاقتصادية والأيديولوجية ضد الدولة اليهودية. وفى عام ١٩٧٤ اعترفت الجامعة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى. والآن فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت رسمياً بإسرائيل، ولذلك فليس هناك أى سبب قهرى يدعو الدول العربية للاستمرار فى رفض ذلك. ومن الواضح، أن هناك أحد المحرمات الهامة تم تحطيمه. حيث كان اعتراف المنظمة بإسرائيل علامة بارزة على طريق الاعتراف العربى بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وقد شعرت مصر، والتى كانت أول دولة عربية تتخذ زمام المبادرة فى أواخر السبعينيات، بأنها كانت على حق وابتهجت بالطفرة التى ساعدت على حدوثها. وبعد أن توقف رابين فى الرباط فى طريقه إلى الوطن بعد حضور مراسم التوقيع

فى واشنطن، استقبل كأى رئيس دولة أخرى بواسطة الملك الحسن الثانى ملك المغرب. وسمحت الأردن للتليفزيون الإسرائيلى بأن يبث أول تقرير على الهواء من عمان بواسطة أحد مراسليه. فبدأت بعض الدول العربية، مثل تونس والسعودية، فى التفكير بجدية فى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وبدأت المناقشات فى جامعة الدول العربية حول رفع الحظر الاقتصادى المطبق على إسرائيل منذ إنشائها. لم يبق شىء على حاله فى العالم العربى نتيجة للاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى. فقد تغيرت قواعد اللعبة فى الشرق الأوسط على نحو جذرى ولم يكن التغير فى منهج إسرائيل تجاه خصومها العرب بأقل من التغير فى منهج العرب تجاه إسرائيل.

فالسياسة الصهيونية، قبل وبعد ١٩٤٨، واصلت الافتراض أن الاتفاق حول تقسيم فلسطين سيتحقق مع حكام الدول العربية المجاورة بدرجة أسهل من تحقيقه مع الفلسطينيين. وكان تقرب إسرائيل للقادة العرب المحافظين، مثل الملك حسين ملك الأردن والرئيس السادات رئيس مصر، هو محاولة لتخطى العرب المحليين، وتجنب التصدى للموضوع المحورى فى الصراع. فاعتراف الدول العربية بإسرائيل، كما كان يأمل فى ذلك، سيساعد على تلطيف حدة الصراع دون منح الفلسطينيين حق تقرير المصير. والآن انعكست هذه الاستراتيجية. وكان من المتوقع أن يمهد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل الطريق لاعتراف أوسع من جانب الدول العربية من شمال أفريقيا وحتى الخليج العربى. وعبر رابين عن هذا الأمل عند توقيع خطابه إلى عرفات والذى اعترفت فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد قال "إننى أومن بأن هناك فرصة عظيمة ليس فقط لتبادل العلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن أن يمتد ذلك إلى حل الصراع بين إسرائيل والدول العربية وشعوب عربية أخرى".

وعلى كلا الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى، أدت صفقة رابين - عرفات إلى توليد معارضة قوية وشرسة من جانب المتشددين. واتهم الرجلين بالخيانة والتفريط فى الأراضى. وقام زعماء الليكود والأحزاب القومية المتطرفة بالهجوم على رابين بسبب خروجه على سياسة الحزبين فى رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية واتهموه بالتخلى عن ١٢٠ ألف مواطن يهودى يسكنون المستوطنات فى الأراضى المحتلة وتركهم تحت رحمة الفلسطينيين. فتم شجب مشروع غزة - أريحا باعتباره نواة لإقامة دولة فلسطينية وبداية النهاية إسرائيل الكبرى. ومع ذلك فقد أشار استطلاع رأى أجرته مؤسسة جالوب، إلى وجود تأييد شعبى كبير لرئيس الوزراء. فضمن ألف إسرائيلى تم استطلاع رأيهم، قال ٦٥٪ منهم أنهم يوافقون على اتفاقية السلام،وأفاد ١٣٪ فقط بأنهم "ضدها بدرجة كبيرة".

وافق الكنيست على الاتفاق، وذلك في نهاية المناقشات التى استمرت على مدى ثلاثة أيام وذلك بأغلبية ٦١ صوتاً مقابل ٥٠ صوتاً وامتناع ٩ أصوات عن التصويت. وأثناء المناقشات، بدا اليمين أكثر انقساماً فيما يختص بموضوع السلام من الائتلاف اليسارى المؤيد من قبل الأعضاء الخمسة العرب بالكنيست. ورفض بنيامين نتانياهو، الذى خلف إسحاق شامير كزعيم لليكود، الاتفاق رفضاً تاماً وأعلن ذات مرة أنه لو عاد الليكود إلى الحكم فإنه سوف يلغيه. وقارن الاتفاق بمحاباة نيفيل شامبرلين لهتلر ووجه حديثه لبيريز قائلاً "إنك حتى أسوأ من شامبرلين. فهو عرض شعب آخر للأذى، ولكنك تفعل ذلك فى شعبك". وقال رافائيل إيتان، زعيم حزب "تسوميت"، لقد وقعت الحكومة اتفاقاً "مع أكبر قاتل لليهود منذ هتلر". وهامش انتصار الحكومة، الذى كان أكبر مما هو متوقع، قد زاد من شعبية رابين وسياسته الصائبة. وبالنظر إلى الأهمية التى أولاها لوجود "أغلبية يهودية" تؤيد سياسته، فإنه اطمأن إلى حد بعيد بسبب أن الأعضاء اليهود المؤيدين أكثر عدداً من المعارضين. وأعطاه الاقتراع تفويضاً واضحاً للمضى قدماً فى تنفيذ مشروع غزة - أريحا.

وداخل المعسكر الفلسطينى، واجه الاتفاق أيضاً معارضة عالية الصوت ولكنها غير فعالة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها منقسمة على نفسها، حيث كان القوميون المتشددون يتهمون عرفات بالتخلى عن المبادئ من أجل التمسك بالسلطة.

كان من بينهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التى مقرها دمشق، بقيادة نايف حواتمة. وقد نجح عرفات فى حشد الأغلبية الضرورية لصالح المشروع وذلك فى اللجنة التنفيذية للمنظمة المكونة من ١٨ عضواً ولكن بعد معركة دامية واستقالة أربعة من زملائه. وخارج المنظمة، فجر الاتفاق غضب حركة المقاومة المسلحة، حماس والجهاد الإسلامى، واللتين اعتبرتا أية تسوية مع الدولة اليهودية شيئاً محرماً.

ومعارضة الاتفاق من جانب الأطراف المعارضة، سواء العلمانية أو الدينية، كانت متوقعة. أما الأمر الأكثر إثارة للاضطراب فهو معارضة شخصيات بارزة مثل فاروق قادومى، "وزير خارجية" منظمة التحرير الفلسطينية ومفكرين بارزين مثل البروفيسور إدوارد سعيد بجامعة كولومبيا والشاعر محمود درويش. وكانت بعض الانتقادات مرتبطة بأسلوب عرفات الأوتوقراطى والمفرط الحساسية والسرية فى الإدارة. وكانت هناك انتقادات أخرى متعلقة بجوهر الاتفاق والانتقاد الأكثر جوهرية تمثل فى أن المشروع الذى تفاوض حوله عرفات لم يحمل أى وعد، ناهيك عن ضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة.

اتخذ هذا النقد أشكالاً متعددة. فقد أعلن فاروق قادومي أن الاتفاق يفرط في الحقوق القومية الأساسية للشعب الفلسطيني وكذلك حقوق لاجئي ١٩٤٨. ووبخ إدوارد سعيد عرفات بسبب إلغاء الانتفاضة من جانب واحد، وبسبب الفشل في التنسيق مع الدول العربية، وإحداث الانقسام بين صفوف منظمة التحرير الفلسطينية. وكتب سعيد يقول "لقد حولت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها من حركة تحرير وطني إلى حكومة مدنية صغيرة، تحكم نفس الحفنة من البشر".

أما بالنسبة للاتفاق نفسه، فإن سعيد لم يقل سوى الازدراء. وكتب يقول "إن كل الصفقات السرية بين شريك بالغ القوة وآخر بالغ الضعف من الضروري أن تحتوى على تنازلات يخبئها هذا الأخير". وواصل قائلاً "إن هذه الصفقة أدت إلى استنزاف قيادة المنظمة وعزلتها، وزيادة عنف إسرائيل". ولعن محمود درويش الصفقة قائلاً "غزة وأريحا أولاً... وأخيراً". وكانت ردود الفعل العربية للاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني مشوشة. وقد أستقبل عرفات استقبالاً مؤدباً ولكنه بارد من قبل وزراء خارجية الدول العربية التسع عشرة المجتمعين بالجامعة العربية في القاهرة وذلك بعد أسبوع من مراسم توقيع الاتفاق في واشنطن. وبعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وخاصة الأردن وسوريا ولبنان، شعرت بالرعب بسبب الدبلوماسية المنفردة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتهكت التعهدات العربية بالتنسيق فيما بينها من أجل استراتيجية التفاوض. ودافع عرفات عن قراره بالتوقيع على الاتفاق من خلال تقديمه كخطوة أولى نحو سلام أكثر شمولاً في الشرق الأوسط. وأفاد بأن الاتفاق المؤقت هو مجرد خطوة أولى نحو التسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية وتسوية للصراع العربي الإسرائيلي تشتمل على الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة بما في ذلك "القدس الشريف". وبرر لجوءه إلى القناة السرية بالقول إن عامين من المفاوضات العلنية في ظل رعاية الولايات المتحدة لم تصل إلى شيء. واتفق بعض وزراء الخارجية العرب مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على أن الاتفاق هو خطوة أولى هامة، وإن كانوا لم يتفقوا جميعاً على الخطوة التالية أو الهدف النهائي.

تنفيذ إعلان المبادئ

تم عقد لجنتين في أوائل أكتوبر ١٩٩٣ من أجل التفاوض حول تنفيذ البيان الرفيع المقام الموقع في واشنطن. وقد رأس اللجنة الأولى شيمون بيريز ومحمود عباس، القائد الذى وقع البيان بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. وهذه اللجنة الوزارية كان من المقرر أن تجتمع في القاهرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. أما اللجنة الأخرى كانت تتكون

من خبراء وكان من المقرر أن تجتمع لمدة يومين أو ثلاثة فى منتجع طابا المصرى، على البحر الأحمر. وكان يرأس الوفود فى هذه المحادثات نبيل شعث والميجور جنرال أمنون ليبكين شاحاك الرجل الثانى فى الجيش الإسرائيلى ورئيس مخابراته العسكرية. ورتب الجانبان مسألة وضع جدول أعمال للاجتماع وشكلا مجموعتين من الخبراء، واحدة للتعامل مع الشئون العسكرية والأخرى لنقل السلطة.

اتخذ مسئولو الجيش الإسرائيلى خطاً متشدداً فى المفاوضات. فقد تم استبعادهم من المحادثات السرية فى العاصمة النرويجية شعروا بالمرارة لأنهم لم يستشاروا بشأن المضامين الأمنية للاتفاق. وكان إيهود باراك رئيس الأركان يؤمن بأن السياسيين عبر هرولتهم للعثور على مكان لهم فى التاريخ قدموا الكثير من التنازلات لمنظمة التحرير الفلسطينية وعندما حان الوقت لتنفيذ الاتفاق، تحمل الجيش مسئولية التصدى لمشاكل الأمن. وكان قرار رابين بإلقاء تبعة المفاوضات التفصيلية مع المنظمة على عاتق جنرالات الجيش يرجع فى جانب منه إلى رغبته فى كبح جماح بيريز من أجل عدم تقديم المزيد من التنازلات. وفى جانب آخر إلى رغبته فى تهدئة ثورتهم لاستبعادهم من قبل. ولكن، كما أشار بعض رفاق رابين فى الحزب فى ذلك الوقت، أدى اعتماده بشكل أساسى على الجنرالات إلى خلق سابقة غير صحية لتدخل الجيش فى أمور السياسة العليا.

كان هناك اختلاف أساسى حول المفاهيم أدى إلى تعقد مفاوضات طابا، حيث كان المندوبون الإسرائيليون يرغبون فى انتقال تدريجى ومحدود للسلطة وفى نفس الوقت الاحتفاظ بالمسئولية الكاملة عن الأمن فى الأراضى المحتلة. وقد أرادوا إعادة انتشار وليس إنهاء الاحتلال الإسرائيلى العسكرى. وإحدى وسائل فعل ذلك تمثلت فى نقل الجانب العظيم من القوات من المدن الكبيرة إلى المناطق الريفية، حيث تكون المقاومة أكثر صعوبة فى تنظيمها والاشتباكات أقل. ورغب الفلسطينيون فى نقل مبكر وشامل للسلطة لتمكينهم من البدء فى وضع دعائم الدولة المستقلة. وكان ينتابهم القلق بشأن التخلص من الاحتلال الإسرائيلى ويكافحون من أجل اكتساب أى رمز من رموز السيادة. ونتيجة لهذا الاختلاف فى المفاهيم الأساسية، دخلت مفاوضات طابا فى أزمة بعد أخرى واستغرقت وقتاً أطول للاكتمال من الشهرين الموضوعين لها فى الجدول الزمنى الأصلى.

وبعد أربعة شهور من الجدال، تم التوصل إلى اتفاق على شكل وثيقتين – واحدة تحتوى على المبادئ العامة، والأخرى تختص بتقاطعات الحدود. والوثيقتان تم توقيعهما بواسطة شيمون بيريز وياسر عرفات فى القاهرة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٩٤, وعلى الرغم من أن اتفاقية القاهرة قدمت بلباقة كحل وسط، فقد مالت بدرجة كبيرة نحو الموقف

الإسرائيلي. وعمل الجيش الإسرائيلي على فرض تصوره الخاص للفترة المؤقتة: خطوات معينة لنقل سلطات محدودة إلى الفلسطينيين دون التخلي عن المسئولية الشاملة لإسرائيل عن الأمن. وتعهد الجيش الإسرائيلي بإعادة نشر وليس انسحاب قواته من قطاع غزة وأريحا. وقد أعطت اتفاقية القاهرة الجيش الإسرائيلي السلطة الكاملة على تجمعات المستوطنات الثلاثة في غزة، والطرق الأربعة الجانبية التي تربطها بالخط الأخضر و"الأرض التي تشرف عليها". وكانت أهم ملامح الاتفاقية تتمثل في السماح لجيش الدفاع الإسرائيلي بالاحتفاظ بتواجد عسكري في وحول المنطقة المخصصة للحكم الذاتي الفلسطيني والاحتفاظ بالمسئولية الكاملة عن الأمن الخارجي والسيطرة على تقاطعات الحدود مع مصر والأردن.

وعلى الرغم من هذه العيوب الخطيرة فإن اتفاقية القاهرة كانت تمثل الخطوة الأولى في تنظيم انسحاب الإدارة المدنية الإسرائيلية والخدمة السرية من غزة وأريحا. وقد تعرضت عملية الانسحاب لهزة عنيفة في يوم ٢٥ فبراير ١٩٩٤، حينما قام الدكتور باروخ جولدشتاين، وهو مستوطن أمريكي المولد وعضو في حركة كاخ المتطرفة، بفتح النار ببندقية ماركة جليل تابعة الجيش الإسرائيلي على المصلين في مقبرة البطاركة في الخليل، حيث قتل ٢٩ فرداً قبل أن يضرب بالهراوات حتى الموت بواسطة من نجوا من المذبحة. وقد كشف التقرير الأولي للجنة التحقيق المعينة بواسطة الحكومة عن الفشل المستمر وعدم الكفاءة في تطبيق القانون على المستوطنين اليهود المسلحين من جانب قوات الأمن الإسرائيلية. ولكن مذبحة الخليل كشفت أيضاً عن أن المفهوم الإسرائيلي للأمن في الأراضي المحتلة هو مفهوم خاطئ من أساسه لأنه يراعي فقط اليهود، بينما يتجاهل احتياجات السكان الفلسطينيين. فالمستوطنات الإسرائيلية لديها الجيش والشرطة وحرس الحدود لحمايتها، بالإضافة إلى أن سكانها مدججين بالسلاح. أما السكان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، على الجانب الآخر، فقد تركوا تحت رحمة المستوطنين وخدمات الأمن الإسرائيلي.

وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بتعليق مشاركتها في محادثات السلام رداً على المذبحة، وطالبت بالتخلص من أربعمائة من المستوطنين المسلحين من الخليل ونزع سلاح الباقين. وطالبت حماس، حركة المقاومة المسلحة التي كانت تعارض بشدة محادثات السلام مع الدولة اليهودية من البداية، بالانتقام بالمثل تماماً. انكمش التعاطف مع المستوطنين على نحو حاد بعد المذبحة بسبب محاولتهم عرقلة عملية السلام وبسبب تهديدهم بتوريط المزارعين في دائرة مفرغة من العنف وحمامات الدم.

تعرضت الحكومة الإسرائيلية لضغوط قوية لاتخاذ إجراءات مشددة لفرض النظام على المستوطنين المسلحين، و كانت الغالبية العظمى من الوزراء مستعدة لإزالة المستوطنات من الخليل، ولكن رئيس الوزراء لم يكن كذلك. فقد رفض نقل المستوطنين من الخليل، كما رفض نقل المستوطنين من غزة على أساس أن اتفاق أوسلو لم يلزم إسرائيل بتفكيك أى مستوطنات أثناء الفترة المؤقتة. بدلاً من ذلك، فإن الحكومة حظرت حركة كاخ واحتجزت بعض قادته دون محاكمة. وأذعنت أيضاً لمطلب منظمة التحرير الفلسطينية الخاص بأن يكون هناك تواجد عالمى مؤقت فى الخليل للمساعدة على تعزيز الاستقرار واستئناف الحياة الطبيعية فى المدينة. ورفض طلب منظمة التحرير الفلسطينية وجهات أخرى بوضع موضوع المستوطنات بأكمله على مائدة البحث بواسطة الحكومة على أساس أنها غير ملزمة بذلك بواسطة الاتفاق الأصلى حتى بداية العام الثالث من الفترة الانتقالية. ومع ذلك فإن الحكومة وعدت فى بيان مشترك أصدرته مع منظمة التحرير الفلسطينية فى القاهرة بتاريخ ٣١ مارس، بتسهيل انسحابها من غزة وأريحا، وأن يتم ذلك من خلال التواريخ التى جاءت فى إعلان المبادئ.

وهذه التنازلات كانت كافية لحث منظمة التحرير الفلسطينية على استئناف مشاركتها فى مباحثات السلام، وأدت جولة أخرى من المفاوضات إلى اتفاقية تم توقيعها بواسطة رابين وعرفات فى القاهرة بتاريخ ٤ مايو، واختتمت اتفاقية القاهرة مفاوضات غزة - أريحا، ووضعت بنود التوسع فى الحكم الذاتى الفلسطينى فى بقية الضفة الغربية. وتقرر أن يتم التوسع على ثلاث مراحل. أولاً: أن يتم نقل السياحة والتعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية والضرائب المباشرة من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. ثانياً: أن تقوم إسرائيل بإعادة انتشار قواتها المسلحة بعيداً عن " مراكز تجمع الفلسطينيين ". ثالثاً: يجب أن يتم عقد انتخابات فى الضفة الغربية وغزة لانتخاب السلطة الجديدة، واعتبرت اتفاقية القاهرة بواسطة الجانبين اتفاقية طلاق بعد ٢٧ عاماً من الحياة التعسة التى قام فيها الشريك الأقوى بإجبار الشريك الأضعف على الحياة فى ظل عبوديته. وكان هذا صحيحاً من حيث قيام إسرائيل بإنشاء نظام قانونى منفصل وأنظمة ماء وكهرباء وطرق للمستوطنات اليهودية. ولم يكن صحيحاً من حيث إن الوثيقة أعطت الطرف الأقوى سيطرة قوية على العلاقة الجديدة.

شددت وثيقة القاهرة على نحو متكرر على الحاجة إلى التعاون والتنسيق والتناغم فى العلاقة الجديدة. أعطت العدد الكبير من لجان العلاقات المتبادلة، والتى كانت يجب أن تحتوى على عدد متساوى من المندوبين من الجانبين، مظهراً سطحياً بالتكافؤ. ولكن هذا

التكافؤ انهار لصالح الطرف الأقوى من خلال حقيقة أن قوانين الاحتلال الإسرائيلى والأوامر العسكرية كان يجب أن تبقى سارية حتى يتم تعديلها أو إلغاؤها من خلال الاتفاق المشترك. وكان هذا يعنى من الناحية العملية أن أية قضية لا تحل بالمفاوضات ستخضع لنصوص القانون الإسرائيلى بدلاً من نصوص القانون الدولى. وكان هذا يتنافى مع المطلب الفلسطينى بأن يكون القانون الدولى، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، هو مصدر التشريع والتقاضى أثناء الفترة الانتقالية.

وبعد مرور أسبوع من توقيع اتفاقية القاهرة، دخلت قوة رمزية مكونة من ثلاثين شرطيا فلسطينيا إلى قطاع غزة عبر مصر من أجل تولى مقاليد الأمن الداخلى من الإسرائيليين المنسحبين. وكان هذا أول دليل ملموس على أن الاحتلال الإسرائيلى فى طريقه للزوال، وحتى ذلك الوقت كانت كل التحركات أحادية الجانب، حيث كان الجيش الإسرائيلى يعيد انتشار قواته من أجل توفير الحماية المستمرة للمجتمع الضئيل من المستوطنين اليهود فى القطاع. والآن فإنه يجب أن تقوم قوة شرطة فلسطينية جديدة بتولى مسئولية مراكز تجمع الفلسطينيين طبقاً للتقسيم الموضوع للعمل. وقد قوبل الانسحاب الإسرائيلى بابتهاج عظيم وسعادة غامرة من جانب أهل غزة. ومع انسحاب آخر جندى إسرائيلى من المعسكرات الحربية فى رفح ونصيرات، تم استبدال العلم الفلسطينى بالعلم الإسرائيلى. فالتجربة التى مدتها سبعة وعشرون عاماً من فرض الحكم الإسرائيلى على مليونى عربى رافض لهذا الحكم تقترب الآن من نهايتها بشكل رمزى ومرئى.

وسياسة الحكومة الخاصة بالانسحاب المنظم من غزة وأريحا حظيت بدعم شعبى كبير. وعلى قدر ما حاولوا جاهدين، فشل قادة المعارضة فى حشد الشعب ضد قرارات الحكومة. وعلى قدر اهتمام الحكومة بالاتفاق، كانت المفارقة الحقيقية تتمثل فى أنها تريد منظمة التحرير الفلسطينية قوية لتنفيذ تسوية غزة - أريحا، ولكن منظمة التحرير الفلسطينية القوية يمكنها أن تدعم عزم الفلسطينيين على الكفاح من أجل إقامة دولتهم المستقلة.

لم يكن رئيس الوزراء الإسرائيلى يجيد فن العطاء السخى، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية كان يكافح فى كل قضية، مهما كانت صغيرة، للحصول على أقصى تنازل ممكن.

كشف وصول ياسر عرفات الذى طال انتظاره إلى غزة فى أول يوليو عن مدى الرعب والخوف الذى مازال يسببه للإسرائيليين حتى بعد مصافحته التاريخية لرئيس

وزرائهم. وعلى ذلك فقد مثلت زيارة عرفات لحظة صدق في السياسة الداخلية لإسرائيل. ونظر قادة الليكود إلى الزيارة على أنها فرصة لاستعراض القوة، ووضعوا أيديهم فى أيدى قادة حزبى أقصى اليمين توسميت وموليديت. ووصلت لغتهم المضادة لعرفات إلى مستويات هستيرية. وأحد الاجتماعات الحاشدة التى نظمها " المعسكر القومى " فى ميدان صهيون بالقدس المحتلة قد تحول إلى إثارة عظيمة بواسطة ما يقرب من عشرة آلاف متطرف يمينى ضد العرب وممتلكاتهم فى المدينة القديمة. وهذا العنف الجارف لم يفعل شيئاً من أجل تقريب المتشددين من قلب الجمهور الإسرائيلى، وبدلاً من أن يؤدى الاجتماع إلى تحريض الشعب ضد سياسة الحكومة، ارتدت سهامه إلى نحر منظمه، مما منح الوزراء فرصة سانحة لشجب التطرف اليمينى.

حافظت الحكومة على التزامها بالسلام مع الفلسطينيين على الرغم من احتجاجات اليمن والهجمات الفدائية من جانب حماس والجهاد الإسلامى بهدف تدمير محادثات السلام. وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ تم توقيع الاتفاقية المؤقتة الإسرائيلية – الفلسطينية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة فى واشنطن بواسطة إسحاق رابين وياسر عرفات بحضور بيل كلينتون وحسنى مبارك والملك حسين ملك الأردن. وعرفت هذه الاتفاقية باسم اتفاقية أوسلو ٢ وهذه الاتفاقية، التى كانت تمثل ختام المرحلة الأولى من المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، دمجت ونسخت اتفاقيات غزة – أريحا والاتفاقيات المبكرة لنقل السلطة. وكانت الاتفاقية المبكرة شاملة فى نطاقها، ومع ملاحقها المتنوعة، امتدت إلى ما يزيد على ثلاثمائة صفحة. ومن منظور التغيرات الأساسية، فقد كانت ذات مغزى بالغ الأهمية. نصت على إجراء انتخابات من أجل انتخاب المجلس الفلسطينى ونقل السلطة الشرعية إلى هذا المجلس، وانسحاب القوات الإسرائيلية من مراكز تجمع السكان الفلسطينيين، وتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق هى A، B، C. وتتكون المنطقة A من المدن الفلسطينية والمناطق الحضرية، وتتكون المنطقة B من القرى الفلسطينية والمناطق ذات الكثافة السكانية الأقل، وتتكون المنطقة C من الأراضى المصادرة بواسطة إسرائيل من أجل المستوطنات والطرق. وقد تم وضع المنطقة A تحت السيطرة الفلسطينية الشاملة والمنطقة C تحت السيطرة الإسرائيلية الشاملة، وفى المنطقة B يمارس الفلسطينيون سلطة مدنية بينما تواصل إسرائيل مسئوليتها عن الأمن. وفى ظل بنود هذه الاتفاقية، منحت إسرائيل السيطرة المدنية الفلسطينية ما يقرب من ثلث الضفة الغربية. فقد تم تسليم ٤٪ من الضفة الغربية (تضم مدن جنين ونابلس وقلقيلية وطولكرم ورام الله وبيت لحم والخليل) إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة و٢٥٪ منها للسيطرة المدنية – الإدارية (انظر الخريطة ١١). وفى قطاع غزة، احتفظت إسرائيل بالسيطرة على ما يزيد على ٢٥٪ من الأرض،

والتى تحتوى على المستوطنات اليهودية والطرق المؤدية إليها، وما تبقى تم تسليمه للسلطة الفلسطينية. وعلى ذلك فإن أوسلو ٢ كانت تمثل نقطة هامة فى عملية إنهاء السيطرة الإسرائيلية الإجبارية على الشعب الفلسطينى.

وفى ٥ أكتوبر، أعطى إسحاق رابين للكنيست فكرة شاملة عن أوسلو ٢ وعن الفكر الكامن وراءها. كانت صيحات الاستهجان المنطلقة من أماكن جلوس أعضاء المعارضة تقاطع خطابه على نحو مستمر. وقام اثنان من أعضاء الليكود بفتح مظلات سوداء كرمز لمحاباة تشامبرلين لهتلر فى ميونيخ. ومن خلال خطابه، وضع رابين الخطوط العريضة لتصوره للتسوية الدائمة : تواجد عسكرى ولكن عدم ضم وادى الأردن، والاحتفاظ بمجموعات واسعة من المستوطنات بالقرب من حدود ١٩٦٧، والاحتفاظ بالقدس الموحدة مع احترام حقوق الديانات الأخرى، وكيان فلسطينى لا يرقى إلى مرتبة الدولة وتكون أراضيه منزوعة السلاح. وحقيقة قيام رابين بشرح مبادئ التسوية الدائمة في جلسة مخصصة للتسوية المؤقتة دل على الاهتمام البالغ بالخطوة القادمة. ولم ينزعج رابين كثيراً بتوقع قيام كيان فلسطينى له معظم سمات الدولة المستقلة. ولكنه أراد أولاً أن يقوم الزعماء الفلسطينيون بإثبات أنهم يمكن الاعتماد عليهم فى التصرف على نحو مسئول، وخاصة فى التعامل مع «الإرهاب الإسلامى». فقد كان هناك منهج تدريجي يتوافق مع مزاجه. ومن ناحية أخرى، شعرت أحزاب المعارضة اليمينية أن مخاوفها تأكدت الآن. فالحلم الخاص بأرض إسرائيل غير المقسمة يحتضر بشكل واضح. واعتمد الكنيست اتفاقية أوسلو ٢ بواسطة أغلبية ضئيلة مقدارها ٦١ صوتا ضد ٥٩ صوتا. وعلى الجانب الفلسطينى، أيضاً، كانت هناك خيبة أمل مريرة بسبب نتائج أوسلو ٢ فقد قامت الاتفاقية على افتراض أن العداء بين الطرفين المتحاربين سوف يخمد أثناء الفترة الانتقالية، ويمهد الطريق لتسوية نهائية عادلة.

ولكن هذا لم يحدث. على العكس، قام المتطرفون من الجانبين بفعل كل ما بوسعهم من أجل تقويض الاتفاقية. وكان هناك انخفاض خطير فى مستوى المعيشة فى الضفة الغربية وغزة، وهذا يرجع جزئياً إلى الإغلاقات المتكررة للحدود الإسرائيلية، علاوة على ذلك، لم يكن هناك أى كسب فى حقوق الإنسان لتعويض المستوى المتزايد من البطالة والفقر والعوز. وكان يتم التضحية بحقوق الإنسان على نحو مستمر فى سبيل " الأمن " بواسطة كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأسوأ ما فى الأمر، أنه تم الاستمرار فى بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية فى انتهاك صارخ لنص، اتفاق أوسلو. وفى قطاع غزة، الذى يشكل وطناً لفقط خمسة آلاف مستوطن يهودى، سيطرت

إسرائيل على ثلث الأرض ومعظم موارد المياه الشحيحة والتي يحتاج إليها مليون فلسطيني يسكنون فيها. أما في الضفة الغربية، احتفظت إسرائيل بالسيطرة على موارد المياه وعلى ثلاثة أرباع الأرض. وبناء المستوطنات في أنحاء الضفة الغربية وخاصة في القدس الشرقية استمر بكل قوة، وتم إنشاء شبكة من الطرق المتقاطعة يبدو الغرض منها استبعاد إمكانية إقامة دولة فلسطينية. وبكل هذه الوسائل المختلفة، أدت عملية أوسلو في الواقع إلى المزيد من تدهور الموقف في الأراضي المحتلة وخيبت آمال الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم المستقلة.

المسار السوري

استمرت المفاوضات على المسار السوري على نحو مواز لتلك التي على المسار الفلسطيني. وكانت استراتيجية رابين تتمثل في فصل المسار السوري عن المسارات الفلسطينية والأردنية واللبنانية وتحكم في معدل سير المفاوضات مع سوريا حسبما يحدث على المسارات الأخرى. وعندما تولى مقاليد السلطة، حدد مرشحين لتحقيق طفرة في المفاوضات الجانبية: الفلسطينيون وسوريا، وشعر بقوة أن إسرائيل يجب أن تمضي قدماً نحو عملية سلام واحدة في المرة الواحدة، ولكنه لم تكن لديه أفضلية محددة لمن يجب أن يكون الشريك الأول.

كان الأمريكيون يفضلون سوريا وعرضوا مساعيهم الحميدة في محاولة للوساطة للتوصل إلى تسوية معها. وكانت الهوة الثقافية بين إسرائيل وسوريا أكثر عمقاً من تلك التي بين إسرائيل والفلسطينيين، وكانت الحاجة إلى وسيط خارجي أكبر. وبموافقة الطرفين، لعب المسئولون الأمريكيون دوراً نشطاً في تنظيم المحادثات على المسار السوري. فعقد الرئيس كلينتون اجتماعين مع الرئيس الأسد، وقام وارين كريستوفر وزير الخارجية بعدة زيارات عمل إلى المنطقة متنقلاً على نحو مكوكي بين تل أبيب ودمشق. والواقع أن الدور الأمريكي لم يرق إلى مستوى توقعات رابين. فقد توقع رابين أن تستخدم أمريكا نفوذها من أجل دفع سوريا إلى التسوية، بينما حبس كريستوفر نفسه في دور حامل الرسائل من هنا إلى هناك.

وجد رابين في حافظ الأسد خصماً عنيداً. فالفكر السياسي لحافظ الأسد تهيمن عليه الرغبة في استعادة مرتفعات الجولان، التي فقدتها سوريا حينما كان وزيراً للدفاع في عام ١٩٦٧ والصراع الجغرافي - السياسي (الجيوسياسي) الأوسع مع إسرائيل للسيادة على المنطقة. وكان جوهر فكرة الاستراتيجي متمثلاً في أن العرب يجب أن يكافحوا من أجل امتلاك قوة ردع كافية لكبح جماح إسرائيل. والفشل في ذلك يعني أنهم

ليس لديهم خيار سوى الخضوع لما تمليه عليهم، ومفهوم الأسد للسلام الشامل قد نبع من نفس الجذور التى نبع منها طموحه الخاص "بالتكافؤ الاستراتيجى". وفى رأيه أن السلام لا يتجزأ، فالتسوية الشاملة وحدها هى التى يمكن أن تحمى المنطقة العربية من الأطماع الإسرائيلية وتمنع إسرائيل من التقاط الأطراف العربية الأضعف واحداً بعد الآخر.

وافق الأسد على المشاركة فى عملية السلام التى بدأت فى مدريد ولكنه أصر على طول الخط على وجود جبهة عربية موحدة تؤدى إلى اتفاقيات سلام مرتبطة ببعضها البعض تقوم على قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام. والصيغة التى تبناها كانت تقول "الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل".

وعندما تحدث السوريون عن الانسحاب الإسرائيلى الكامل من مرتفعات الجولان، فإنهم كانوا يقصدون الانسحاب إلى خطوط الهدنة فى ٤ يونيو ١٩٦٧. أما الإسرائيليون فإنهم كانوا يفضلون، كنقطة مرجعية، الحدود الدولية التى تم الاتفاق عليها بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٩٢٣، والفرق بين الاثنين ضئيل جداً من ناحية الأرض، ولكن الأول يشتمل على تواجد سورى عبر الساحل الشمالى الشرقى لبحر الجليل، وكذلك السيطرة على منطقة الهامة جنوب البحيرة.

عقد الاجتماع الأول بين مسئولين إسرائيليين يمثلون حكومة رابين ومسئولين سوريين فى واشنطن فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٢، وكان يرأس الوفد السورى والمحادثات موفق العلاف، بينما يرأس الوفد الإسرائيلى إيتمار رابينوفيتش الأستاذ فى تاريخ الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب والصديق الشخصى لإسحاق رابين. والتقى الوفدان فى غرفة اجتماعات وزارة الخارجية الأمريكية، ولم تكن هناك مصافحة بالأيدى عندما بدأ الاجتماع، وبما أنه لم يكن هناك رئيس للجلسة فقد قرر رابينوفيتش افتتاح المناقشة. وفى خطابه الافتتاحى، الذى وافق عليه رابين مسبقاً، أفاد بأن إسرائيل لا ترغب فقط فى التفاوض حول السلام ولكنها تفهم أيضاً أنها يجب أن تعيد الأرض من أجل السلام. كما أعلن أن حكومته توافق على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فى كل جوانبه التى تنطبق على المفاوضات مع سوريا. وهذا الإعلان كان يمثل تحولاً جذرياً فى موقف إسرائيل.

وبينما رفضت حكومة شامير مبدأ مبادلة السلام بالأرض فيما يتعلق بمرتفعات الجولان، فإن حكومة رابين قد وافقت عليه.

وفى عام ١٩٩١ قام رابينوفيتش بنشر كتاب عن مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية بعد حرب ١٩٤٨ أطلق عليه اسم " الطريق الذى لم يتخذ ". وقبل الاجتماع

مباشرة قام رابينوفيتش بإهداء الوفد السورى نسخة من الكتاب. وكتب فى الإهداء " إلى السفير علاف، أملاً هذه المرة أن يتم اتخاذ الطريق"، وعندما قام رابينوفيتش بختام خطابه الافتتاحي، أخذ الكتاب إليه وبسط إليه يده، وقام العلاف بأخذ الكتاب ومصافحته. لقد كانت بداية رائعة. وأثنى بشارة كنفاني، المتحدث باسم الوفد السورى فى واشنطن على المدخل الإسرائيلى الجديد باعتباره " بناء " ويعكس " فكراً سياسياً " طازجاً. ومع ذلك، رفض رابين التطرق إلى مناقشة الأمور الخاصة بالأرض قبل أن يلتزم السوريون بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وفتح الحدود والتطبيع. وقد واصل الوفدان اللقاءات، ولكنهما لم يحققا سوى تقدم ضئيل فى القضايا الجوهرية الخاصة بمفهوم السوريين للسلام ومدى الانسحاب الإسرائيلي.

وعندما أدرك رابين فى النهاية أن السوريين لن يناقشوا أى عنصر آخر من عناصر التسوية السلمية قبل أن يقتنعوا بنية إسرائيل فى القيام بانسحاب كامل، قام بالتدخل على نحو شخصي. ففى خلال اجتماعه بكريستوفر فى القدس فى ٣ أغسطس ١٩٩٣، آثار للمرة الأولى، ودون استشارة مجلس الوزراء أو وزير الخارجية، إمكانية الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. وكان رابين بالغ الحرص والحذر. وكان يخشى من أن يحصل الأسد على الالتزام الخاص بالأرض وبعد ذلك يبحث عن مبرر لتأخير تسوية السلام. وبدلاً من إلزام نفسه، وضع رابين سؤالاً : " هل سوريا مستعدة لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل إذا استجابت إسرائيل لطلبها الخاص بالانسحاب الكامل؟.... وهل السوريون مستعدون لسلام حقيقي، بما فى ذلك فتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية؟". ومن خلال الاستشهاد بمعاهدة السلام مع مصر، قال رابين إن إسرائيل سوف تحتاج إلى عناصر معينة للسلام قبل اكتمال الانسحاب مثل : السفارات والحدود المفتوحة والترتيبات الأمنية. وأضاف أن إسرائيل سوف تحتاج إلى خمس سنوات لإكمال الانسحاب من مرتفعات الجولان، متناسياً أن الانسحاب من سيناء اكتمل فى ثلاث سنوات. وفى نهاية الحوار أخبر رابين كريستوفر أن " هذا اقتراح يمكن أن تقدمه لهم، ولكنه سوف يكون اقتراحك". بإيجاز، دون تقديم أى التزام مباشر، أراد رابين أن يقوم كريستوفر باستكشاف رد الفعل السورى تجاه اقتراح السلام الشامل مع إسرائيل الذى يقود إلى انسحاب إسرائيلى كامل من مرتفعات الجولان على مدى فترة زمنية قدرها خمس سنوات. والتقى كريستوفر بالأسد يوم ٤ أغسطس وعاد إلى القدس فى اليوم التالى لكى يخطر رابين بنتائج الاجتماع. وأعرب كريستوفر عن اعتقاده بأن رد فعل الأسد كان إيجابياً بالنسبة لمقترح رابين وكذلك وافق على "المعادلة الأساسية " الخاصة بالسلام مقابل الانسحاب. ومع ذلك، فإن رابين أحبط بسبب رد الأسد، فعلى الرغم من أنه بدا موافقاً على إبرام معاهدة سلام مقابل

الانسحاب الكامل، فإنه أبدى بعض التحفظات والشروط. فهو لم يوافق على إعطاء إسرائيل بعض عناصر السلام قبل اكتمال الانسحاب. كما أنه لم يوافق على الجدول الزمني المقترح البالغ خمس سنوات لإكمال الانسحاب، مقترحاً مدة قدرها ستة شهور. كما أخبر الأسد كريستوفر أيضاً أنه ليس مرتاحاً لمصطلح " تطبيع " ورفض طلب رابين الخاص بإقامة قناة مباشرة وسرية للحوار.

وبما أن رد الأسد لم يرق إلى مستوى طموحاته، فإن رابين أعطى بيريز الضوء الأخضر لإكمال المفاوضات مع الفلسطينيين عبر قناة أوسلو.

وبعد ثلاثة أشهر، في ١٢ نوفمبر ١٩٩٣، أخبر كلينتون رابين أن السوريين يتوقعون أن تقوم إسرائيل بإعادة التأكيد على التزامها بالانسحاب الكامل. ولم يرق لفظ " التزام " لرابين وفضل عليه لفظ وعد، بمعنى تعهد مشروط يمكن أن يسحب. وأثناء الحوار لم يكن هناك ذكر محدد لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعلى مدى الشهور القليلة التالية أوضح السوريون على نحو قاطع أن الانسحاب الكامل يعني الانسحاب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وليس الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ التي تقع على مسافة أبعد جهة الشرق. وفي ٢ مايو ١٩٩٤ أبلغ كريستوفر رابين أن الأسد ومصر إلى أقصى حد على حدود ٤ يونيو، وإذ لم تتم الموافقة على ذلك، لن يتم استئناف المفاوضات. والحوار الجوهري الخاص بهذه الحدود جرى في ١٨ يوليو ١٩٩٤. وأفاد كريستوفر بأنه من الضروري بالنسبة له أن يكون قادراً على إخطار الأسد ما الذي يتوقعه إذا قبل شروط رابين. وأفاد رابين " إنك لا تستطيع أن تخبره أن لديه سبباً جوهريا لكي يتوقع ما ستكون عليه المحصلة، ولكن الإسرائيليين لن يقولوا شيئاً قبل أن تجاب كل مطالبهم. تستطيع أن تخبره أن هذا هو مفهومك ولكنه لن يستطيع أن يكون قادراً على الحصول على ذلك إذا لم يستجب لمطالبنا ". وعلق كريستوفر قائلاً " سوف أحتفظ به في جيبي ولن أضعه على المائدة ". وبناء على هذه الملحوظة، أصبح الاسم الحركي للمحادثات الخاصة بحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ "ملف الجيب".

زعم السوريون فيما بعد أنهم تلقوا في يوليو ١٩٩٤ التزاماً إسرائيلياً بالانسحاب الكامل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ولهذا قاموا باستئناف المفاوضات على مستوى السفراء في واشنطن.

واصل أيتمار رابينوفيتش، الذي كان في ذلك الوقت عين سفيرا في واشنطن، رئاسة الوفد الإسرائيلي في المحادثات مع سوريا. و كان صديقاً مقرباً لرابين وكاتماً لأسراره وكان يبلغه على نحو مباشر بأخبار المباحثات مع سوريا، دون المرور بوزارة

الخارجية. وكان رئيس الوفد السورى هو الآن وليد المعلم، سفير سوريا في واشنطن منذ عام ١٩٩٠. وأدلى المعلم برأيه في المفاوضات على نحو عميق وصريح غير معتاد بالنسبة لأحد المسئولين التابعين للنظام السورى القابض على الحكم بقوة. وحسب تصريحات المعلم، فإن الأمر استغرق عاماً كاملاً للاتفاق على الانسحاب الكامل لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ولكن هذا الاتفاق جعل من الممكن استئناف المفاوضات بناء على عناصر أخرى للتسوية السلمية، وهو ما اعتاد رابين أن يطلق عليه "الأربعة أرجل للمائدة". فبجانب الانسحاب، الأرجل الثلاثة الأخرى هى التطبيع والترتيبات الأمنية والجدول الزمنى لتنفيذ إجراءات متعددة يتم الاتفاق عليها.

والنقطة الأساسية المختلف عليها فيما يتعلق بموضوع الأمن هى طلب إسرائيل الاحتفاظ بمحطة إنذار مبكر على الجولان بعد الانسحاب. وزعمت سوريا أن هذا يعد انتهاكاً لسيادتها. ثانياً، طلبت إسرائيل أن يتم تقليص القوات السورية عبر الحدود. ثالثاً، أصرت إسرائيل على أن المنطقة منزوعة السلاح تمتد حتى جنوب دمشق. ورفض السوريون كل هذه الطلبات. واعتبروا المخاوف الأمنية الإسرائيلية مبالغ فيها بدرجة كبيرة، بالنظر إلى التكنولوجيا المتقدمة التى تمتلكها إسرائيل، وحجم ونوعية قواتها المسلحة وترسانتها النووية.

ورفضت سوريا أيضاً مقترحات إسرائيل وقام المعلم بشرح أسباب ذلك:

"إنهم يريدوننا أن نقنع شعبهم أن السلام فى صالحهم. لقد أعددنا شعبنا للسلام مع إسرائيل. وهناك أشياء كثيرة تغيرت فى وسائل إعلامنا. ولكنهم يريدون منا التحدث فى وسائل الإعلام الإسرائيلية لإعداد الرأى العام الإسرائيلى. وأرادوا منا أن نسمح للإسرائيليين بأن يزوروا سوريا. اعتبرنا هذا الإصرار علامة سلبية. فإذا لم تعد شعبك للسلام مع جارك، فإن هذا يعنى أنك ليست لديك النية لتحقيق السلام".

كان الإسرائيليون يريدون أيضاً فتح الحدود وفتح أسواق لبضائعهم. وكان السوريون خائفين من تعريض اقتصادهم وبضاعتهم الوليدة للاختراق الإسرائيلى، حيث إن متوسط دخل الفرد لديهم ٩٠٠ دولار سنوياً، بينما متوسط دخل الإسرائيليين ١٥ ألف دولار سنوياً. ومع ذلك فقد نفى المعلم مسئولية سوريا عن الإيقاع البطىء فى تقدم المحادثات. وقال إن إسرائيل تتحرك ببطء شديد وبحرص أشد بعد توقيع اتفاقية أوسلو ٢ مع الفلسطينيين. وأن "رابين كان عنيداً وشكاكاً وبالغ الحذر. ولا يتحرك ببطء شديد، بوصة بوصة". وكدليل على اهتمامهم الجاد بالمحادثات، أرسل السوريون رئيس أركانهم، حكمت شهابى، للتباحث مع نظيره الإسرائيلى إيهود باراك، فى واشنطن فى ديسمبر

١٩٩٤ ولم تسر المحادثات سيراً حسناً. فقد شعر السوريون أن الإسرائيليين لم يقدروا أهمية إرسالهم هذه الشخصية الرفيعة إلى المحادثات. وكان السوريون منزعجون أيضاً من أسلوب باراك المتعالى ونزعته للمحاضرة. كما أن السوريين لم ترق لهم ترتيبات الأمن المشددة التى قدمها لهم باراك. وأكد شهابى أن سوريا لديها أكثر من سبب لكى تخشى إسرائيل أكثر مما تخشاها إسرائيل، وأن السلام هو أفضل حل لمشاكلهم الأمنية: فعندما يكون لديك السلام، لا تحتاج إلى ترتيبات أمنية عديدة.

ولكن المشكلة الأكثر خطورة نجمت من حقيقة أن رابين لم يخطر باراك بموافقته المشروطة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ على النقيض أصدر رابين أوامره إلى الجيش الإسرائيلى بأن يعد الخطط من أجل انسحاب جزئى فقط من مرتفعات الجولان. وقد أرجع الأمريكان هذا التناقض إلى تكتيكات رابين فى المساومة ورغبته فى إبقاء كل الخيارات مفتوحة. ولكن السوريين بدأوا الشك فى أن الأمريكيين تعمدوا تضليلهم بشأن موقف رابين من أجل جرهم بدرجة أعمق إلى المفاوضات.

وبعد فشل الاجتماع، كتب كلينتون خطابين إلى الأسد بهدف استئناف المباحثات بين رئيسى الأركان. ورد الأسد بالقول إن الأمر يرجع إلى السياسيين لتحديد المبادئ ووضع إطار للمفاوضات. وبناء على ذلك، اتخذ الأمريكان زمام المبادرة بوضع مسودة ورقة من خلال التشاور الوثيق مع وليد المعلم وإيتمار رابينوفيتش. وفى ٢٢ مايو ١٩٩٥ وافقت سوريا وإسرائيل على النسخة النهائية للورقة "أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية" وتم إيداعها فى وزارة الخارجية. وكانت هذه الورقة هامة لأنها رسخت مبدأ المساواة وتبادل المنافع. كما أنها أقرت أن أمن أحد الجانبين يجب ألا يتم على حساب أمن الطرف الآخر.

أدى الاتفاق على المبادئ إلى إمكانية استئناف المحادثات على مستوى رئيسى الأركان. وفى آخر يونيو ١٩٩٥ عقد حكمت شهابى محادثات استغرقت يومين "فورت ماك نير" فى واشنطن مع رئيس أركان إسرائيل الجديد أمنون ليبكين شاحاك. وأراد شاحاك، مثل سلفه الاحتفاظ بمحطة إنذار مبكر فى الجولان حتى بعد عقد تسوية السلام. وأفاد شهابى أن رئيس الوفد الإسرائيلى يعلم بلا شك خط الانسحاب النهائى، مشيراً إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ .

ورد شاحاك بالقول أنه لا يعلم شيئاً عن ذلك. وقدم أحد مساعدى شاحاك خطة الجيش الإسرائيلى لنظام الأمن. وقد رفض شهابى الخطة من حيث المبدأ، دون النظر إلى التفاصيل - لأنها لم تكن قائمة على افتراض الانسحاب إلى حدود ٤ يونيو. وكانت وجهة نظر شهابى أن مطالب إسرائيل فى مجال الأمن مبالغ فيها ولا مبرر لها. كما كرر اقتناعه

بأن السلام في حد ذاته هو أفضل ضمان للأمن. ولم يتم التوصل لاتفاق على أى شيء محدد. ومع ذلك، فقد نقل الإسرائيليون إلى واشنطن انطباعاً بأنهم فتحوا حواراً حقيقياً مع المؤسسة العسكرية السورية.

وتبعاً لما قاله المعلم، قام رابين على طول الخط بفرض إيقاعه الخاص على سير المفاوضات مع سوريا على أساس تحول أولوياته فيما يتعلق بالأطراف العربية الأخرى المعنية فى عملية السلام. وعندما تحرك على المسار الفلسطيني في سبتمبر ١٩٩٣، على سبيل المثال، أرسل برسالة تقول بأنه لا يستطيع المضى قدماً على المسار السورى لأن الجمهور الإسرائيلى يحتاج إلى مزيد من الوقت لاستيعاب اتفاقية أوسلو. وعلى ذلك قام بتعليق المحادثات. وفي عام ١٩٩٤ قام بالتحرك على المسار الأردني وزعم أن الجمهور الإسرائيلي يحتاج إلى الوقت لاستيعاب اتفاقية السلام مع الأردن. ومرة أخرى تم تجميد المباحثات مع سوريا. فقط بعد أن قام الإسرائيليون بتوقيع اتفاقية أوسلو ٢، في أواخر سبتمبر ١٩٩٥، قاموا بالتحول إلى السوريين وأرادوا التحرك بمنتهى السرعة. وما وعد به رابين السوريين على وجه الدقة لا يمكن أن يتحدد بأية درجة من التأكيد. وأحد الأسباب التى تدعو إلى الارتياب هى أن رابين اتصل بالأسد ليس على نحو مباشر ولكن من خلال المساعي الحميدة لوزير الخارجية الأمريكي. ومن خلال تلهفه على تحقيق طفرة على المسار السورى، فإن وارين كريستوفر ربما يكون ذهب إلى مدى أبعد من خط القاعدة الذى يضعه رابين. وربما يفسر ذلك الزعم السورى اللاحق الذى يقول بأن رابين قد وافق على نحو محدد على الانسحاب إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ولكن تقييم المفاوضات على المسار السورى لا يكشف عن التزام واضح من رابين بالانسحاب إلى هذه الحدود، كما أنه لم يكن هناك أى شيء مكتوب يشير إلى ذلك. والتفسير المرجح هو أن رابين نفسه تعمد إرسال إشارات متعارضة إلى دمشق كجزء من استراتيجية مساومة متقنة. من ناحية أخرى – فقد أخطر الأمريكيين بأنه، في ظل شروط معينة، قد يكون مستعداً للنظر في الانسحاب إلى حدود يونيو ١٩٦٧ من ناحية أخرى، عبر رؤساء أركانه، كان أقل تحديداً بخصوص حدود الانسحاب، وتمسك بتواجد إسرائيلى فى الجولان حتى فى سياق تسوية سلام.

واحتمال أن فرصة تحقيق السلام بين إسرائيل وسوريا ضاعت خلال رئاسة رابين للوزراء يتجاوز ما تدعمه الدلائل المتوافرة. ولم يحدث في أى وقت من الأوقات أن اقترب السوريون من الموافقة على شروط رابين المتعلقة بالتطبيع والأمن. وشروط سوريا غير المثمرة لتسوية السلام جعلت رابين متشككاً في فرص التوصل إلى اتفاق. وكانت أولوياته

فى المباحثات الثنائية تتمثل فى تنفيذ اتفاق أوسلو وبعد ذلك العمل من أجل اتفاقية سلام مع الأردن. وبينما لم يكن رابين متفائلاً بشأن إمكانية تحقيق السلام مع سوريا، فإنه لم يرغب في تحمل تبعة فشل المباحثات. وكان هو والأسد لديهم الكثير من الأشياء المشتركة. فقد كان كلاهما جنرالاً سابقاً بالغ التشدد والشك. وكان رابين يتملكه هاجس الحفاظ على الأمن الإسرائيلى، أما الأسد فيتملكه هاجس استعادة السيادة السورية على كل بوصة فى الجولان. وكلا الرجلين كان مفاوضاً متأنياً وعنيداً وداهية. وكلاهما كان صلباً كالصخر.

السلام مع الأردن

مبدئيا كان رابين متفتح الذهن بشأن ما إذا كانت اتفاقية السلام الأولى يجب أن تكون مع الفلسطينيين أم مع سوريا ولكن بعد توقيع اتفاقية أوسلو، كان مصرا تماما على أن شريك إسرائيل التالى فى السلام يجب أن يكون الأردن وليس سوريا. وطوال الوقت التزم بمبدأ سلام واحد فى المرة الواحدة،على النقيض فى شيمون بيريز، الذى كان يريد التحرك في وقت واحد على المسارات الأربعة نحو الهدف النهائى للسلام الشامل فى الشرق الأوسط.

وكان الأردن الأكثر تأثرا على نحو مباشر بالاتفاق الإسرائيلى-الفلسطينى فى أى بلد عربى آخر. فبعد يوم فى تقديم الاتفاق إلى العالم، فى احتفال بالغ التواضع فى وزارة الخارجية، قام ممثلو الأردن وإسرائيل بتوقيع جدول أعمال مشترك للمفاوضات التفصيلية التى تهدف إلى التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة فى الشرق الأوسط. وكان جدول الأعمال يتكون من مسودة أولية لمعاهدة السلام. وكانت عناصرها الأساسية هى الحدود والأمور الإقليمية والماء والأمن واللاجئين. وكانت الوثيقة تحمل الخاتم الشخصى للملك حسين، الذى كان مهتما بإقرار السلام فى الشرق الأوسط فى الخمسة وعشرين عاماً السابقة. وكان جدول الأعمال الأردنى - الإسرائيلى جاهزاً للتوقيع فى أكتوبر ١٩٩٢، ولكن الملك فضل الانتظار حتى يتم تحقيق تقدم بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلى ذلك فقد كان فى شدة الغضب حينما أشيع أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يقوم بمفاوضات سرية مع إسرائيل. وحتى بعد أن قام الملك بدراسة الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى وأيده على الملأ، بقى موقفه متأرجحاً بعض الشىء. فمن ناحيته، شعر بأنه على حق حينما أعلن على طول الخط أن العرب يجب أن يصلوا إلى تسوية مع إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، فإن التحالف غير المقدس بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل يمكن أن يهدد المنزلة التقليدية للأردن "كأفضل أعداء" إسرائيل. فإذا أصبحت إسرائيل والكيان الفلسطينى شريكين اقتصاديين متلازمين، فإن النتيجة يمكن أن تكون

التضخم والبطالة فى الضفة الشرقية لنهر الأردن، مما يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى. وكان أكثر من نصف سكان الأردن البالغ عددهم ٣,٩ مليون نسمة من الفلسطينيين. فإذا حدث لأى سبب أن تدفق الفلسطينيون من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، فإن الضغط المتزايد يمكن أن يحول المملكة الهاشمية إلى جمهورية فلسطين. بإيجاز، إن جوهر وجود الأردن كدولة مستقلة يمكن أن يوضع على محك الاختبار.

وكانت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية لها مضامين أيضاً متعلقة بتقدم الأردن نحو الديموقراطية. وهذه العملية كانت تمضى قدماً مع انتخابات نوفمبر ١٩٨٩ وقدمت أبلغ رد على تحدى الأصوليين الإسلاميين. وكان من المقرر أن تتم الانتخابات التالية فى ٨ نوفمبر ١٩٩٣ ومع ذلك فإن صفقة عرفات كانت تعنى أن بعض الفلسطينيين يمكن أن يصوتوا طبقاً لتشريعية أحدهما فى عمان والآخر فى أريحا. وقام مصطفى حمرانى، وهو خبير فى الدستور، بشرح الموقف لأحد الصحفيين الأجانب: "توجد حالياً ظروف بالغة الدقة فى الأردن. فياسر عرفات لم يخرج أرنباً من قبعته، ولكنه أخرج جملاً لعيناً".

وتحت تأثير الصدمة الأولية للاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى، قام الملك حسين بالإشارة على نحو واضح إلى نيته فى تأجيل الانتخابات. والتطمينات الإسرائيلية، التى أعطيت له فى لقاء سرى، تكمن وراء القرار اللاحق المتمثل فى المضى قدماً حسبما كان مخططاً.

لعبت الدبلوماسية الشخصية دائماً دوراً حيوياً فى مسار العلاقات بين الأردن وإسرائيل. وعقدت اجتماعات لا حصر لها عبر خطوط المعارك بين " الملك الصغير الشجاع "، كما كان يسمى حسين، وقادة إسرائيل. وهذه المرة جاء العرض السياسى لعقد اجتماع رفيع المستوى من الجانب الإسرائيلى. واستشهدت الصحيفة الإسرائيلية اليومية معاريف بتقارير المخابرات التى تقول أن الملك قد شعر بأنه " خدع وتجاهلوه " بخصوص الاتفاق. وقد تم إرسال تقرير إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى يقول " إن عالم الملك حسين السياسى انهار من حوله ومطلوب أكثر الوسائل مباشرة من أجل تهدئته". ولأن رابين يدافع عن التعاون مع الأردن منذ وقت طويل، فإنه عمل بالنصيحة. فأمضى عدة ساعات على ظهر اليخت الملكى فى منتجع البحر الأحمر على خليج العقبة يوم الأحد ٢٦ سبتمبر، يتشاور مع الملك ومستشاريه وطمأن رابين الملك بأن إسرائيل لا تزال ملتزمة بقوة بدعم نظامه، وأن المصالح الأردنية سوف تتم حمايتها عند التعامل مع الموضوع الفلسطينى، وأن استراتيجية السلام المستقبلية سوف يتم التنسيق مع الأردن بشأنها على نحو وثيق.

وأدت الانتخابات العامة التى عقدت فى ٨ نوفمبر ١٩٩٣، وهى أول انتخابات متعددة الأحزاب، منذ ١٩٥٧، إلى ما خطط له الملك حسين بحرص : تقوية التكتلات القبلية المحافظة المستقلة وفشل ذريع لجبهة العمل الإسلامي والتى تعارض قاعدتها الأساسية محادثات السلام مع إسرائيل. وهذه النتيجة منحت حسين برلماناً طيعاً للمضى قدماً بهدف صنع السلام العربى - الإسرائيلى. وأدت أيضاً إلى الاعتقاد بأن توقيع اتفاقية سلام أردنية - إسرائيلية بات وشيكاً.

وفى المفاوضات التى أدت إلى معاهدة السلام، كان اللاعبون الأساسيون الأربعة هم الملك حسين وأخيه الأصغر، ولى العهد الأمير حسن، وإسحاق رابين وشيمون بيريز. وقام الأمريكان بتشجيع وتدعيم التقدم على المسار الأردنى ولكنهم لم يلعبوا دوراً فعالاً فى الوساطة، كما حدث على المسار السورى، لأن القادة تمتعوا بقنوات اتصال مباشرة. وعلى الجانب الأردنى كان الملك حسين هو متخذ القرار الرئيسى. واستعان فى المحادثات مع الإسرائيليين بخبرة عريضة فى الشئون الإقليمية والعالمية، ومسحة من الواقعية، ومهارات اجتماعية شهيرة ساعدت على خلق جو إيجابى لحل المشاكل. ولعب الأمير حسن دوراً جوهرياً فى إجراء مفاوضات السلام. فكان يجمع بين الخبرة فى الشئون الاقتصادية ونطاقاً واسعاً من الاهتمامات الفكرية، بما فى ذلك علم اللاهوت اليهودى فى العصور الوسطى. وكان يدهش ويسعد المفاوضين الإسرائيليين من خلال إعطائهم نسخاً من مقالاته وكتبه ذات المعرفة الواسعة وعليها إهداء بالعبرية، والتى درسها فى أكسفورد.

وكان موقف حسين من بيريز متأرجحا. فقد احترم طاقته والتزامه بقضية السلام وأفكاره المبدعة التى كان يقدمها بشكل مستمر. من ناحية أخرى، لم يستطع حسين أن ينسى أن بيريز تخلى عنه فى اتفاقية لندن فى أبريل ١٩٨٧ فنظر إلى بيريز باعتباره حالماً وباحثاً عن الشهرة، ولم يثق فيه تماماً. وبالنسبة لرابين، فكان الملك يكن له احتراماً ملحوظاً، نما فقط مع مرور الوقت، لأنه يتحدث بدقة كرجل عسكرى وكان دائماً عند كلمته. وكانت الثقة الشخصية بين الملك ورئيس الوزراء هى مفتاح التقدم على المسار الأردنى.

تحدث الملك بأسى بعد موت رابين قائلاً " لقد كانت بيننا علاقة فريدة، شعرت بأنه وضع نفسه مكانى مرات عديدة. ووضعت نفسى مكانه. لم نحاول تسجيل النقاط ضد بعضنا البعض. وحاولنا بناء شىء له معنى، شىء مقبول لشعبينا، شىء متوازن، شىء معقول. وهذا هو النهج الذى تبنيناه وهذا هو ما عملنا من أجله؟. وأمسك رابين وحسين بزمام المبادرة فى المفاوضات السياسية، بينما كان بيريز وحسين مسئولين بدرجة كبيرة عن الجوانب الاقتصادية لعملية السلام.

تم تكوين لجنة اقتصادية ثلاثية إسرائيلية - أردنية - أمريكية فى أكتوبر ١٩٩٣ أثناء اجتماع بالبيت الأبيض بين بيل كلينتون والأمير حسن وشيمون بيريز. وهذه اللجنة انعقدت أولاً في واشنطن وبعد ذلك كانت تعقد بشكل دورى فى المنطقة. وتم تأسيس مجموعات فرعية لمناقشة قضايا خاصة مثل التجارة والمال والبنوك والطيران المدنى والمشروعات المشتركة فى وادى الأردن. وبينما كان الاجتماع فى البيت الأبيض عاماً، قام بيريز فى ٢ نوفمبر بالالتقاء بحسين سراً فى القصر الهاشمى فى ضواحى عمان، وذلك لدراسة الجوانب السياسية والاقتصادية لاتفاقية السلام المقترحة. وقام بيريز بالمبالغة بدرجة عظيمة فى نتائج الاجتماع مع الرجل الذى أشار إليه ذات مرة بأنه " ذو جبن ملكى". وعاد إلى إسرائيل فى حالة مزاجية رائعة، مما أعطى إيماءات قوية بأن معاهدة السلام مع الأردن باتت وشيكة. تحدث إلى الصحفيين قائلاً " ضعوا يوم ٣ نوفمبر فى مفكراتكم كموعد تاريخى ". وأضاف " إن كل المطلوب هو قلم لتوقيعها".

وفى غضون ذلك، واصلت اللجنة الاقتصادية الثلاثية أعمالها، وكان الأردنيون هم من اقترحوا أنها يجب أن تنتقل من واشنطن إلى المنطقة. وكان هدفهم من هذا الاقتراح هو إخطار الرأى العام بالمنافع المحتملة للسلام. وتم عقد الاجتماع الخامس للجنة فى منطقة "عين عفرونا" على الحافة الشمالية للعقبة وإيلات، فى ١٨ - ١٩ يوليو ١٩٩٤ وفى اليوم التالى تم عقد اجتماع عام بين بيريز ورئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية عبدالسلام المجالى، وذلك فى فندق " منتجع البحر الميت " بالأردن. وقاموا بمناقشة مشروعات خاصة بقناة البحر الأحمر - البحر الميت، وربط شبكات الكهرباء على الجانبين ببعضهما البعض وتحويل صحراء وادى عربة الجرداء إلى " واحة للسلام "، ذات مراكز زراعية وصناعية وسياحية مزدهرة. وأفاد بيريز " إن الرحلة استغرقت فقط ١٥ دقيقة ولكنها عبرت هوة قدرها أربعة وستون عاماً من الحروب والضغائن".

اقترح الإسرائيليون اتفاقية سلام وأرسلوا حتى مسودتها فى نهاية عام ١٩٩٣، ولكن الأردنيين رفضوا مناقشتها. وطلبوا بدلاً منها " أوراق موقف " تحتوى مقترحات إسرائيل المتنوعة لكى يحموا أنفسهم من انتقاد العالم العربى فى حالة حدوث تسرب للأنباء. وقام الملك حسين بالتحرك بحذر وقام بتغطية ظهره. وعقد مع رابين سلسلة من الاجتماعات الجادة. واشتمل الأول على قضاء الليل فى قصر الملك بالعقبة فى يوم ٦-٧ أكتوبر ١٩٩٣ ونقل الملك إلى ضيفه انطباعاً بمدى الأهمية التى يعلقها، كملك هاشمى، على موقفه كحارس للأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس. وفى هذا الاجتماع قام الزعيمان بالعمل على ما تحول إلى إعلان واشنطن.

وفى ٢٨ مايو ١٩٩٤ التقى رابين مع حسين فى منزل الأخير فى لندن من أجل تقييم التقدم الذى تم إحرازه بواسطة معاونيهم. وفى هذا الاجتماع سمع حسين للمرة الأولى أن إسرائيل سوف تكون مستعدة لمنح الأردن مكانة مميزة فى الإشراف على الأماكن الإسلامية المقدسة بالقدس فى أية تسوية سلام مستقبلاً. وكانت هذه نقطة تحول فى المحادثات. وافق حسين على إعلان مشترك للمبادئ وتتبعه مفاوضات تفصيلية للتوصل إلى معاهدة سلام. ووافق أيضاً على اجتماع علنى مع رابين فى المقابل بتوصية الرئيس الأمريكى والكونجرس بإلغاء ديون الأردن للولايات المتحدة. وقام حسين بنفسه بتقديم القرار إلى الشعب باعتباره قراراً مشتركاً نشأ كنتيجة طبيعية للتقدم فى المحادثات:

" إن الحقيقة المتمثلة فى أننا لم نعلن عن اتصالات السلام التى تمت فى الماضى تعود إلى الاتفاق المشترك على ذلك. ففى أول الأمر كنا متباعدين بدرجة كبيرة لدرجة أنه لم تكن هناك أية فائدة يمكن الحصول عليها من الإعلان عن هذه الاجتماعات. وهذه الاجتماعات قد مكنتنا من معرفة بعضناً البعض. كما مكنتنا من مراجعة مواقفنا الآن وفيما بعد لمعرفة ما إذا كانت هناك أية فرصة للتقدم أم لا. وأدت بالتأكيد إلى تغيير المناخ، ولكننا اتفقنا على التزام الصمت حتى يكون لدينا شىء له قيمة وحتى نصل إلى اللحظة المناسبة التى لا نفقد فيها كل ذلك.

لقد عدت إلى الوطن وجمعت البرلمان وأخبرته بقرار الاجتماع. كما أعلنت فى الولايات المتحدة بأننى لست ضد الاجتماع علناً مع رابين. وهذه هى الطريقة التى تعقد بها الصفقات، وليست هناك طريقة أخرى.

كما أننا أعددنا الوثيقة التى تحولت إلى إعلان واشنطن. وفى أول الأمر أردت أن يعقد الاجتماع فى وادى عربة، ولكن عندما أخبرنا الأمريكيون بذلك، قام الرئيس كلينتون بدعوتنا إلى البيت الأبيض وشعر كلانا أن الأمريكيين هم شركاؤنا فى محاولة الوصول للهدف البعيد، وخاصة الرئيس كلينتون. وعلى ذلك فقد وافقنا. وقمنا بوضع التفاصيل النهائية للورقة المتفق عليها، وأعطيناها لمكتب الرئيس فى آخر لحظة فى المساء بحيث لاتنشر فى الصحف حتى يتم التصديق عليها بواسطتنا فى الصباح التالى". وتم عقد الاجتماع الشهير فى البيت الأبيض فى ٢٥ يوليو ١٩٩٤ . وعبر هذا الاجتماع ظهر إعلان واشنطن، موقفاً من رئيس الوزراء رابين والملك حسين، والرئيس كلينتون كراع لمراسم التوقيع وشاهد. ووضع إعلان واشنطن نهاية لحالة الحرب بين الأردن وإسرائيل وألزم البلدين بالعبور نحو سلام عادل ودائم وشامل قائم على قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ وقد تعهدت إسرائيل رسمياً باحترام الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن

الإسلامية المقدسة بالقدس وإعطاء الأولوية لهذا الدور، حينما تجرى المفاوضات حول الوضع النهائي للقدس. وكان ذلك يمثل صدمة خطيرة لياسر عرفات، الذى اعتبر الإشراف على الأماكن المقدسة امتيازاً فلسطينياً، وينادى بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

وفى النهاية، تم الإعلان عن إجراءات ثنائية عديدة، مثل إقامة خطوط تليفون مباشرة، وشبكات كهرباء مشتركة ومعابر حدود جديدة، وحرية دخول السياح الأجانب والتعاون بين شرطة البلدين لمكافحة الجريمة وتهريب المخدرات.

وفى خطابه الذى ألقاه فى الاجتماع، أعلن رابين أسماء كل المسئولين الذين ساهموا فى هذا التحول التاريخي فى العلاقات مع الأردن، ولم يتم ذكر بيريز. وكان المقصود من هذا التجاهل إلقاء الضوء على دور رابين كصانع للسلام. ولأن هذا كان من المفترض أن يكون اللقاء الثانى بين رابين وحسين، اندهش كلينتون من مدى التآلف بينهما. وتساءل " قل لى منذ متى تعرفان بعضكما البعض؟". وأجاب رابين " منذ واحد وعشرين سنة، سيدى الرئيسى". وصحح حسين الرقم قائلاً بابتسامة لطيفة " إنها عشرون عاماً فقط ".

كان إعلان واشنطن، الذى قصر عن بلوغ مستوى معاهدة سلام مع الأردن، له شعبية طاغية بين الأوساط السياسية الإسرائيلية، فقد وافق عليه الكنيست بأغلبية ٩١ صوتاً مقابل ٣ أصوات. وقد تضاحك الكثير من الإسرائيليين قائلين إنهم يرحبون بحسين كملك لهم أيضاً.

وكانت الاستجابة الشعبية حماسية بدرجة كبيرة لدرجة أن حتى حزب الليكود أجبر على إسقاط شعار " الأردن هى فلسطين " الذى شاع بواسطة أريل شارون والكف عن الحل المفضل الخاص بالحق المطلق والمتمثل فى : إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الشرقية بدلاً من النظام الهاشمى. وأثنى بنيامين نتنياهو على إعلان واشنطن علناً وأسر إلى الأمير حسن ولى العهد أن موقف شارون لا يتفق مع موقفه ولا موقف حزبه.

وبعد مراسم التوقيع فى واشنطن، انكب الخبراء من الجانبين على العمل على القضايا الحساسة الخاصة بحصص المياه وترسيم الحدود والأمن المشترك. و عقدت معظم الاجتماعات فى منزل الأمير حسن فى العقبة. وبالقرب من حلول نهاية سبتمبر، أرسل الإسرائيليون بمسودة معاهدة سلام، وهذه تم الاعتماد عليها كأساس للجولة النهائية من المفاوضات. وكان يتم استدعاء رابين وحسين لحل المشاكل الطارئة. و التقيا فى قصر الهاشمية بحضور معاونيهم فى مساء ١٦ أكتوبر وعملوا أثناء الليل.

وكانت المشكلة الشائكة الأكثر صعوبة هي مشكلة ترسيم الحدود لأن إسرائيل قد توسعت في حدودها الشرقية في الستينيات إلى مسافة تقدر بنحو ٣٦٠ كيلو مترا مربعا، وبعض هذه الأرض قد أصبح أراضي زراعية. ونزل رابين وحسين على أيديهم وأرجلهم من أجل التحديق في خريطة ضخمة موضوعة على الأرض. وقاما معاً برسم خط الحدود الواصل من إيلات إلى العقبة في الجنوب حتى نقطة الالتقاء مع سوريا في الشمال. وفي بعض المناطق اتفقا على تبادل الأرض. وفي مناطق أخرى وافق حسين، بشهامة ملحوظة، على السماح للمزارعين الفلسطينيين بالاستمرار في استعمال الأرض التي كانوا يزرعونها بعد إعادتها للسيادة الأردنية. وبالنسبة للمياه، تقرر أن يحصل الأردنيون على ٥٠ مليون متر مكعب إضافية من إسرائيل وأن يقوم البلدان بالتعاون للحد من مشكلة نقص المياه من خلال إنشاء موارد مائية جديدة ومنع التلوث والحد من فقدان المياه. وكان أحد العناصر الهامة في المعاهدة من وجهة نظر إسرائيل يتمثل في تعهد حسين بألا يسمح لأي طرف ثالث بنشر قواته في الأردن على نحو يهدد إسرائيل. كما تعهدت إسرائيل بأن تحترم المكانة الخاصة للأردن في القدس. وفي النهاية، وافق الطرفان على العمل معاً من أجل التخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين بالأردن.

تم توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية بواسطة رئيس الوزراء رابين والملك حسين في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ في نقطة حدودية في وادي عرفة كانت حقلاً للألغام فقط منذ أيام قليلة مضت.

وحضر التوقيع الرئيسي كلينتون، ووزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا ومصر ومندوبين من العديد من الدول العربية الأخرى. وتم بث الحدث على الهواء إلى كافة الجماهير حول العالم. لقد كانت المعاهدة الثانية التي يتم إبرامها بين إسرائيل وبلد عربي في غضون خمسة عشر عاماً، والأولى التي يتم توقيعها في المنطقة. فرابين الذي أظهرت لغة جسده الكثير من الذعر، بينما كان يصافح ياسر عرفات في البيت الأبيض منذ عام مضى، هو الآن في حالة مزاجية رائعة. وقد بدا وحسين وكأنهما يتمتعان بالموقف الشبيه بالكرنفال، بينما كان يتم إطلاق آلاف البالونات الملونة في الهواء وقام كبار المسئولين الإسرائيليين والأردنيين بتبادل الهدايا، وقال رابين أنه قد جاء الوقت لجعل الصحراء خضراء، وتعهد حسين بأن يكون سلاماً دافئاً، وليس مثل السلام البارد مع مصر. وقد صدق الكنيست على معاهدة السلام مع الأردن بأغلبية ١٠٥ ضد ٣ وامتناع ٦ أصوات عن التصويت.

جاءت المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية معها بإمكانية بناء السلام بكل معنى الكلمة.

فقد كان الأردن هو ثانى بلد عربى يوقع معاهدة سلام مع إسرائيل، ولكنها كانت الأولى من ناحية واحدة : إنه لم يسبق لأى بلد عربى أن قدم سلاماً دافئاً. وقد أكد البروفيسور شيمون شامير، الذى عمل سفيراً لإسرائيل لدى كل من مصر والأردن، على تفرد المنهج الأردنى فى السلام. فالسلام مع مصر قد تحقق تحت ضغط العداوات المتجددة وفى ظل معارضة شرسة من جانب الدول العربية الأخرى، وفى عالم تسوده الحرب الباردة. وكانت الترتيبات الأمنية فى سيناء هى محور معاهدة السلام، بينما كان التطبيع مجرد ورقة مساومة بالنسبة للمصريين. أما معاهدة السلام مع الأردن، على الجانب الآخر فقد أبرمت بعد سنوات من الحوار الهادئ والتفاهم الضمنى، ومن خلال شرعية توافرت عبر مدريد وأوسلو، فى عالم أصبح شعاره العولمة والتعاون الدولى والسوق. وبالتالى، فإن المعاهدة لم تحتو إلا القليل عن الأمن والكثير عن التعاون الاقتصادى. وقد فضل الزعماء الأردنيون مصطلح "صنع السلام" بدلاً من "التطبيع" لأنه يشير إلى مشروع مشترك لمصلحة البلدين.

نظر الملك حسين إلى السلام على أنه إنجاز يتوج فترة حكمه الطويل وأمل أن يجنى ثماره وهو على قيد الحياة. وعندما اقترح عليه أن معدل التقدم فى صنع السلام يجب أن يخضع للسيطرة، أجاب بأنه على العكس، يجب أن يتم دفع عجلة التعاون والتوسع فيه من أجل تدعيم ركائز السلام. وكان يدرك أن معاهدة السلام كانت تمثل مفاجأة لشعبه، لدرجة أن الكثير من رعاياه الفلسطينيين وجدوا صعوبة فى قبولها، وأن المعارضة الإسلامية والمتطرفة سوف تفضل أى شىء لتدميرها. ولكنه كان يدرك أيضاً، فى التحليل النهائى، أنه سوف يتم الحكم على السلام من خلال نتائجه العملية. وعلى ذلك فإن الأهمية التى يوليها لتحويل السلام مع إسرائيل إلى قصة نجاح اقتصادى سوف توصل فوائده إلى رجل الشارع. والسلام البارد الذى كان سمة العلاقات بين مصر وإسرائيل كان بعيداً تماماً عن طريقة تفكيره:

"إننى لا أستطيع فهم مصطلح "السلام البارد". إننى لا أفهم ما الذى يعنيه. إنك إما أن تكون فى حالة حرب، أو حالة اللاسلم واللاحرب، أو تكون فى حالة سلام. والسلام فى جوهره هو حل لجميع المشاكل، وهو إزالة الحواجز بين الشعوب. وهو أن تلتقى الشعوب وتتعرف على بعضها البعض. وهو تعانق أطفال الشهداء من الجانبين. ومعناه أن يقوم الجنود الذين قاتلوا بعضهم البعض بالالتقاء معاً، وأن يتبادلوا الذكريات عن الظروف المستحيلة التى واجهوها فى مناخ مختلف تماماً. وأن يلتقى الناس ويتبادلون الأنشطة التجارية. إن السلام الحقيقى لا يكون بين الحكومات ولكنه يكون بين الناس الذين اكتشفوا أنهم لديهم نفس المشاكل ونفس الاهتمامات وأنهم عانوا بنفس الطريقة،

وأنهم يستطيعون إقامة علاقة تفيدهم جميعاً."

والتقدم في صنع السلام لم يضاه هذه الرؤية. فالمنافع الاقتصادية للسلام مع الأردن كانت هامشية. ومقاومة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل قد مضت على نحو أعمق مما توقعه حسين، والواقع الجديد الذى كان يصبو إليه قد فشل في التحقق. فقد كان الملك يحدوه الأمل في تحويل السلام مع إسرائيل إلى سلام بين الشعوب، ولكنه نظر إليه في الأردن على نحو واسع النطاق على أنه سلام الملك. وعلى الجانب الإسرائيلي، ظل السلام مع الأردن له شعبية واسعة، مثل انطباع الملك نفسه. وقد أدرك كل من رابين وبيريز أهمية تسليم الأنصبة الاقتصادية للسلام. ولكن البيروقراطيين قد تحركوا ببطء وحذر، والوعد الذى تضمنته معاهدة السلام بقيام سلام حقيقي لم يتحقق إلى حد بعيد.

الــردة

١٩٩٥ - ١٩٩٦

فى عملية تنفيذ اتفاق أوسلو، بدأ إسحاق رابين التعامل مع عرفات على أنه شريك على طريق السلام. وكانت لدى كل من الزعيمين رؤية مختلفة لاتفاق أوسلو. فقد تصور رابين حدوث نزع سلاح تدريجي من تلك الأجزاء من الأراضى المحتلة غير الضرورية للأمن الإسرائيلى أو للاستيطان الإسرائيلى حيث ينتهى الأمر بتكوين كيان فلسطينى منزوع السلاح. وقد تصور عرفات انسحابا إسرائيليا من كل الأراضى المحتلة تقريبا متبوعا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تكون عاصمتها القدس الشرقية، وواجهت سياسة حكومة رابين الخاصة بالتوسع فى إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية صعوبة فى التوفيق بين هاتين الرؤيتين.

وكان من المقرر أن تجرى مفاوضات تحديد الوضع النهائى للأراضى المحتلة فى ٤ مايو ١٩٩٦. ومن المستحيل معرفة كيف كان رابين سيتعامل مع هذه المفاوضات لأنه سقط ضحية اغتيال سياسى.

اغتيال رئيس الوزراء

وضعت ثلاث رصاصات أطلقت من مسدس على مسافة قريبة فى مساء السبت الرابع من نوفمبر ١٩٩٥، نهاية لحياة رابين فى ختام اجتماع حاشد للسلام فى أكبر ميادين تل أبيب. فقد قام متعصب يمينى متطرف بإطلاق النار على رئيس الوزراء. وتم نقل رابين إلى المستشفى على وجه السرعة، حيث توفى بعد ساعة من وصوله متأثرا بجراحه. وكان يبلغ من العمر ٧٢ عاما. ووجد فى جيب سترته ورقة مطوية بعناية تحتوى على كلمات الأغنية التى غناها فى الاجتماع " أنشودة السلام ". ولطخت دماؤه أنشودة السلام وثقبتها إحدى رصاصات القاتل.

وفي اجتماع السلام تظاهر حشد مكون من ١٥٠ ألف شخص لتأييد سياسة السلام لحكومة رابين. لقد كانت أكبر تظاهرة شعبية شهدتها تل أبيب منذ توقيع الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣. وقد بدا رابين الحزين والمكتئب عادة سعيداً ومبتهجا. فللمرة الأولي أمام الجماهير، يطرح الازدواجية التي كان يشعر بها بشأن وضع السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلاقاته مع أعضاء جماعة " السلام الآن " لم تكن سهلة في الماضي، ولكنه الآن عبر عن امتنانه لتأييدهم على نحو غير متحفظ. كان هناك أيضا مشهد مؤثر حدث على المنصة في ذلك المساء: فقد احتضن رابين بيريز أمام الحشد المبتهج.

وألقى رابين خطاباً بليغاً وموجزاً حيث بدأ بملحوظة شخصية تقول : "لقد كنت جندياً لمدة ٢٧ عاماً. وقاتلت عندما لم تكن هناك فرصة للسلام. وأنا أومن الآن بأن هناك فرصة للسلام، فرصة عظيمة يجب أن تستغل". وتعهد بأن هذه الحكومة سوف تفعل كل شيء وأي شيء لتحقيق السلام الشامل. كما أعلن إنه حتى مع سوريا ،قد يكون من الممكن تحقيق السلام. واختتم خطابه بنداء يقول:

"إن هذا الحشد يجب أن يرسل برسالة إلى الشعب الإسرائيلي والشعوب العربية وشعوب العالم بأن الأمة الإسرائيلية تريد السلام وتؤيد السلام".

أصاب الذهول إسرائيل بسبب نبأ اغتيال رئيس الوزراء، وأعلنت الحداد. واحتشد ما يزيد على مليون شخص أمام النعش الذي وضع أمام الكنيست. وقام عشرات الآلاف من الشباب بالتوجه إلى الميدان الذي قتل فيه رابين. وقاموا بإضاءة الشموع ونثر الزهور وإنشاد الأغنيات تخليدا لذكرى الرجل الذي انتهت حياته شهيدا للسلام. وبعد سبعة أيام من الحداد، أطلق على الميدان اسم إسحاق رابين.

تم دفن رابين عبر مراسم شرف عسكرية في مونت هيرتزل، مقابر إسرائيل القومية. واجتمع زعماء ما يزيد على ثمانين دولة في تل أبيب وفاءً للزعيم الراحل. وحضر العديد من ممثلي الدول العربية: حيث مثل مصر الرئيس مبارك والأردن الملك حسين، ومثل عمان وقطر وتونس والمغرب وزراء خارجيتهم، وقد بينت الجنازة أن إسرائيل لم تعد أمة تعيش بمفردها، كما أنها في طريقها لكي يتم قبولها كجزء لايتجزأ من الشرق الأوسط. وتحدث.. بيل كلينتون في حفل التأبين مختتماً حديثة بكلمتين عبريتين شالوم، حافير " سلام، يا صديقي ".

وقام الملك حسين بتأبين صديقه بخطاب تأبين كان بليغا وثريا في مغزاه التاريخي. وأكثر من أي ضيف عربي آخر، شعر الملك بمدى تاثير هذه اللحظة. فقد كان في القدس

للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ وفاءً للقائد الذى قاد قوات إسرائيل فى حرب يوليو. وقال الملك " إننا لسنا خجلين كما أننا لسنا خائفين، ولسنا أى شىء آخر سوى إننا مصممون على مواصلة الطريق الذى سقط فيه صديقى، كما سقط جدى فى هذه المدينة وكنت بصحبته صبيا."

أما الزعيم العربى الوحيد الذى كان غيابه عن الجنازة واضحا فهو شريك رابين فى الكفاح من أجل السلام – ياسر عرفات. وكان عرفات يرغب فى حضور الجنازة ولكنه نُصح أن يمكث بالمنزل لأسباب أمنية. ومع ذلك، فقد زار لئية رابين، أرملة رابين، فى منزلها بتل أبيب لكى يقدم احترامه وعزاءه. وقال عرفات:

" لقد كان إسحاق رابين بطلا للسلام، وفقدت صديقا. إنها خسارة عظيمة لقضية السلام ولى شخصيا. لقد صدمت وروعت بسبب هذا الحادث المأساوى".. وأظهرت لئية رابين إخلاصا وشجاعة عظيمة فى تلك اللحظة الحزينة. ورفضت مصافحة بنيامين نتنياهو زعيم الليكود، عندما جاء لتقديم واجب العزاء وذلك بسبب الدور الذى لعبه فى التحريض الذى أدى إلى اغتيال زوجها. لقد كانت مدفوعة بالإخلاص والدفء الذى أبداه عرفات خلال زيارته.

وقالت متأملة " أحيانا، أشعر أننا نستطيع العثور على لغة مشتركة مع العرب على نحو أسهل مما نستطيع مع المتطرفين اليهود. ويبدو أننا نعيش بعاطفتين مختلفتين"

و لقد أفادت بأن مصافحة عرفات تعبر عن أملها فى السلام، بينما مصافحة نتنياهو لا تعبر عن ذلك الأمل.

وأدى الاغتيال إلى أن تطفو على السطح الانقسامات العميقة التى نشأت داخل المجتمع الإسرائيلى بسبب السلام مع الفلسطينيين وكان القاتل، إيجال عامير، وهو صهيونى متطرف يبلغ خمسة وعشرين عاما ويدرس القانون فى جامعة بار أيلان، نتاجا للتطرف الدينى والسياسى اليمينى. وولد عامير فى عائلة متدينة من أصل يمنى فى أعقاب حرب ٦٧، ومثل الشباب الآخرين من جيله من المتطرفين اعتبر انتصار إسرائيل علامة على إنعام الله على إسرائيل وصك ملكية دائم الأرض.

وكانت الأيديولوجية البسيطة التى تقود إيجال عامير يشترك فيها الكثير من المنتمين للمعسكر القومى الدينى. فالشعب اليهودى شعب الله المختار، وهو صاحب أرض الميعاد، أرض إسرائيل والفلسطينيين غرباء عن هذه الأرض، ومثل كل العرب الآخرين، عدو لدود. إنهم يريدون الأراضى التى تم تحريرها بواسطة إسرائيل عام ١٩٦٧ من أجل شن حرب إبادة ضد الشعب اليهودى ودولة إسرائيل، وفى انتخابات ١٩٩٢ صوت عامير

لصالح موليديت، الحزب القومي – العنصري الذى ينادى بطرد الفلسطينيين من أرض إسرائيل.

واعترف عامير أثناء المحاكمة بأنه قتل رابين من أجل تدمير عملية السلام، واستشهد بالقانون الديني اليهودى لتأييد القتل وشكك في شرعية الحكومة وأنكر حق المواطنين العرب في إسرائيل في لعب أي دور في الديمقراطية الإسرائيلية، وأدان رابين بسبب تخليه عن المستوطنين. أخبر عامير المحكمة انه طبقا للهالاخاه HALACHA، فإن اليهودى الذى يعطى أرضه للعدو ويعرض حياة اليهود الآخرين للخطر يجب أن يقتل. ووصف الفلسطينيين بأنهم إرهابيين غير قابلين للإصلاح وحمل رابين المسئولية الشخصية عن قتلهم لليهود. وزعم أن رابين تلطخ دماء اليهود يداه، وقال عامير للجنة التحقيق: "عندما أطلقت النار على رابين، شعرت وكأنني أطلق النار على إرهابى" .وعوقب عامير بالسجن مدى الحياة، ولكنه لم يبد أى ندم على ما اقترفت يداه. على النقيض، بل إنه كان فخورا بما صنع وزعم بشكل متكرر أنه نفذ مشيئة الله وأنه أنقذ وطنه من مضطهده . لم يكن عامير مختل العقل. بل كان عاقلاً تماماً ولكنه كان متطرفا فى معتقداته السياسية والدينية حيث كان يجمع بين التعصب الدينى والقومية العنصرية فى خليط بالغ الفاعلية.كما انه لم يكن وحيدا. فقد كان ينتمى لجماعة أصيبت بداء التعصب الدينى بعد حرب ٦٧، وحسب تعبير الكاتب زائيف شافيتز " لقد كان عجينة طيعة. رباه حاخاماته، وفي رأيي أنه جذب الزناد بدلا منهم ".

كان لحرب ٦٧ تأثير عميق على المعسكر الدينى فى إسرائيل وأدى إلى نشوء "الصهيونية الدينية". فغزو الضفة الغربية، حيث تشكل الضفة الغربية جزءا لايتجزأ من المملكة اليهودية التوراتية، قد أقنع الكثير من الحاخامات والمعلمين الدينيين أنهم يعيشون عصر المسيح المنتظر وأن الخلاص على الأبواب. ودلت الحرب عن أن يد الله تقوم بالعمل وأن هذه " بداية الخلاص ". وعلى الفور، بدأ هؤلاء الحاخامات تطهير ارض أجدادهم وجعلها هدفا للعاطفة الدينية. وجعلوا من تطهير الأرض عقيدة محورية للصهيونية الدينية. وتبع ذلك أن أى شخص على استعداد للتنازل عن أجزاء من أرضه المقدسة هو خائن وعدو للشعب اليهودى. ومن هذا المنظور، فإن مقتل رابين هو اغتيال دينى، نفذ بتصديق من الحاخامات المتعصبين.

وجماعة جوش امونيم " تكتل المؤمنين " ومستوطناتها التى أقيمت فى يهودا الضفة الغربية كانت ابلغ تعبير عن الموجة الجديدة من التعصب المؤمن بالمخلص المنتظر التى اجتاحت قطاعات كبيرة من المجتمع الإسرائيلي. وحول مستوطنو جوش امونيم الفلسطينيين إلى غرباء على تراب وطنهم. وبينما قام حزب العمل برعاية المستوطنات على

أمل زيادة نصيب إسرائيل من الأرض المتنازع عليها، فإن الأحزاب اليمينية، الدينية والعلمانية، استخدمت أسبابا أيديولوجية لتدعيم الاستيطان فى كل ارض إسرائيل. واكتسبت حركة الاستيطان الوليدة الاحترام من خلال توحيد قضيتها مع الحزب القومى الدينى(NRP)، ففى الحزب القومى الدينى، أكبر الأحزاب الدينية، بدأ الحاخامات التقليديون الإمساك بزمام الأمور. وفى ظل هذه الظروف، أصبح الحزب القومى الدينى، هو حليف تاريخى لحزب العمل فى الحكومة، هو الحليف الطبيعى لليمين. وعندما جاء مناحم بيجن إلى السلطة عام ١٩٧٧، كانت الأحزاب الدينية سعيدة بالانضمام إلى حكومته كشركاء صغار. وقد اتجهت الأحزاب الدينية بخطى ثابتة نحو اليمين، وأصبح الليكود أكثر اصطباغا بالصبغة الدينية، وكانت النتيجة شراكة وثيقة الأواصر بينهم.

وأساء إسحاق رابين على نحو قاتل تقدير قيمة العاطفة القوية التى تحرك اليمين الدينى والخطر الذى تشكله على الديمقراطية الإسرائيلية. وبصفته رجلا علمانيا بدرجة كبيرة، فإنه لم يكن لديه فهم حقيقى لمعتقدات اليمين الدينى ونزع إلى التغافل عنها باعتبارها جماعة سياسية هامشية على الرغم من صوتها المرتفع. وبعد مذبحة الخليل، قامت حكومته بحل الحزبين العنصريين كاخ وكاهانا شاى وسجنت بعض نشطائهما. ولكنه ظل هو وأجهزته الأمنية غير مستعدين للعنف القادم من الجانب الأكثر تطرفا فى اليمين الدينى، على الأقل كانا غير مستعدين لمواجهة العنف الموجه ضد اليهود. كما كانت علاقة رابين بالمستوطنين علاقة كراهية واضحة، ولكن اتفاقية أوسلو وضعته على طريق الصدام معهم. ولمدة ربع قرن كانت إسرائيل تتجنب اتخاذ أى قرارات تتعلق بمستقبل الأراضى المحتلة وفى عام ١٩٩٣ اختار رابين طريقا يتعارض مع مبدأ تكامل أراضى الوطن وجهود المستوطنين للحفاظ عليها. وفى عام ١٩٦٧ كان رابين بطلا لليمين الدينى بسبب دوره فى تحرير وطنه التاريخى، وفى عام ١٩٩٣ اصبح فى نظره خائنا بسبب مشروعه للتنازل عن جزء منه. وبتوقيع اتفاقية أوسلو، وقع على شهادة وفاته.

إن السياسة الإسرائيلية هى سياسة فظة فى العادة، ولكن الهجوم على رابين بعد أوسلو اتخذ أبعادا جديدة وبلغ آفاقا لم يتم بلوغها من قبل من الحقد والغل. واتهم رابين بأنه يتذلل للزعماء الأجانب وانه يطعن وطنه فى الظهر وانه يرغب فى الانسحاب إلى "حدود أوسشفيتز " وكانت صورته وهو يرتدى ملابس النازى تعرض فى تجمعات المعارضة. وقام الحاخامات المتعصبون، من بينهم اثنان من رؤساء الحاخامات السابقين، بتحريض الجنود الإسرائيليين، باسم القانون الدينى اليهودى، على عدم إطاعة الأوامر الخاصة بالانسحاب من بعض مناطق الضفة الغربية. وكانت نداءاتهم تشبه بعض الفتاوى التى تصدر فى أماكن عديدة بالشرق الأوسط من جانب قادة الأصوليين الإسلاميين. وكان الأعضاء

الرواد في المعارضة يزعمون أن رابين ليس لديه تفويض في سياسته، لأن أغلبيته في البرلمان تعتمد على الأعضاء غير اليهود في الكنيست والذين يتلقون أوامرهم من ياسر عرفات.

وفي يوم ٥ أكتوبر اليوم الذى صدق فيه الكنيست على اتفاقية «أوسلو ٢» بأغلبية قدرها صوت واحد، تجمع آلاف من المتظاهرين فى ميدان صهيون بالقدس المحتلة. وكان زعماء المعارضة في مقاعد المتفرجين بينما يقوم المتظاهرون بعرض صورة رابين في زى النازي. وأمسك بنيامين نتنياهو بزمام الموقف من خلال خطبة ملتهبة. فقال " اليوم تم وضع اتفاقية الاستسلام المسماة «أوسلو ٢» أمام الكنيست. والغالبية اليهودية في دولة إسرائيل لا توافق على هذه الاتفاقية. ونحن سوف نحاربها وسوف نسقط الحكومة ". ووصف نتنياهو الاتفاقية بأنها كابوس أمني وأضاف " إن رابين يقوم بإهانة الوطن من خلال قبول مايمليه عليه عرفات «الإرهابي».

وقبل أسبوعين من الاغتيال، قال الروائي موشيه شامير في أحد البرامج الإذاعية، " إن إسحاق رابين ليس ضابطا نازيا كما يقدمونه على هذه الصورة. ولكن رابين يتعاون مع آلاف الضباط النازيين الذين يحضرهم إلى قلب إسرائيل ويسلمها لهم وذلك تحت قيادة قائدهم ادولف عرفات، من أجل تنفيذ مخطط تدمير الشعب اليهودى ".

شيمون بيريز والشرق الأوسط الجديد

فى حادثة غير مسبوقة، قام ١١٢ عضوا من أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضواً بترشيح شيمون بيريز لدى الرئيس لكي يكلفه بتشكيل الحكومة بعد اغتيال رابين. وتم القيام بهذه المهمة على جناح السرعة. وخلف بيريز رابين كرئيس للوزراء ووزير للدفاع. وأصبح إيهود باراك، الرئيس السابق للأركان وزيراً للخارجية وأصبح يوسى بيلين وزيراً بدون حقيبة وزارية فى مكتب رئيس الوزراء. وعاد بيريز ليمسك بدفة الأحداث وسط موجة من التأييد الشعبي. واعتبر نتنياهو على نحو واسع النطاق جثة سياسية. وأظهر استطلاع للرأى أن فقط ٢٣٪ من الناخبين يؤيدونه كرئيس للوزراء فى أعقاب اغتيال رابين. ولكن الرصاصة التى اخترقت قلب رابين قتلت أيضاً شيئاً ما داخل بيريز. اختفى بريق عينيه ولم يبق لديه إلا القليل من حيويته السابقة وصلابته وروحه المقاتلة.

قدم بيريز حكومته إلى الكنيست في يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥ ولم تكن هناك تغيرات جوهرية فى الخطوط العريضة للحكومة مقارنة بتلك الخاصة بحكومة رابين. وفى خطابه تعهد بيريز بمواصلة السير على الطريق الذى بدأه رئيس الوزراء الراحل منذ ١٩٩٨، وأفاد بأن الأهداف الجوهرية لحكومته هى الأمن القومى والأمن الشخصى وحماية

الشخصية الديمقراطية لإسرائيل والاستمرار فى عملية السلام من خلال تنفيذ الاتفاق المؤقت مع منظمة التحرير الفلسطينية والسعى نحو السلام الشامل مع سوريا ولبنان ودول عربية أخرى. كما أقسم بيريز على محاربة العنف والتطرف وكان شعاره " لا للعنف، نعم للسلام ". وعن أستاذه ومعلمه دافيد بن جوريون، قال بيريز انه تعلم أن العمل " كمنارة للأمم " هو رؤية يهودية واستراتيجية إسرائيلية.

لقد كان خطابا مثيرا للقلاقل، ولكن بيريز كسب اقتراعا للثقة بأغلبية فقط ٦١ صوتا، وكانت تلك دلالة مباشرة على موقفه الحرج فى السلطة.

ومع ذلك، بعد عودته إلى السلطة، استمر بيريز فى تعزيز رؤية السلام باعتبارها فجر عصر جديد فى المنطقة واستمرت التنويعات على موضوع السلام فى الظهور عبر عقل بيريز السياسى المبدع. وشرح ذلك قائلا " فى الماضى، كانت هوية الأمة تنبع من خصائص شعبها. وجغرافية أرضها والخصائص الفريدة للغتها وثقافتها. واليوم، فإن العلم ليست له هوية والتكنولوجية ليس لها وطن، والمعلومات ليس لها جنسية ". وأضاف قائلا "والشرق الأوسط الجديد سوف تسوده البنوك وليست الدبابات والانتخابات وليست الرصاصات وسوف تكون الجنرالات الوحيدة الموجودة هى جنرال موتورز وجنرال إليكتريك".

كان معظم جيران إسرائيل أقل ارتياحا لهذه الرؤية، فالشىء الذى تمت إضافته كما أحسوا، هو إعادة بناء الشرق الأوسط بحيث تكون إسرائيل فى مركزه، وكان خوفهم الأساسى يتمثل فى أن تحل الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية محل الهيمنة العسكرية. نظر السوريون إلى اللغة الجديدة القادمة من القدس على أنها ليست اكثر من دلالة على انه حان وقت تنفيذ الطموح الإسرائيلى للسيطرة على الشرق. وشك المصريون فى أن إسرائيل ترغب فى الاضطلاع بدورهم التقليدى الخاص بالقيادة السياسية فى الشرق الأوسط. وحذر محمد حسنين هيكل، عميد المعلقين السياسيين العرب، من أن عملية السلام تم تفصيلها لكى تخدم مصالح إسرائيل فقط. وأعلن أن " الحقبة السعودية " افلت شمسها" والحقبة الإسرائيلية تبزغ شمسها. فالإسلاميون فى كل أنحاء الشرق الأوسط واجهتهم المتاعب بسبب الاتجاه الغربى الذى تروج له إسرائيل فى بلادهم. وحتى المثقفون العرب وقفوا مكتوفى الأيدى أمام الرؤية الخاصة بالشرق الأوسط الجديد.

وأصبحت سوريا المرشح المثالى لحمل لواء القومية العربية. فبعد ردة مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، أصبحت دمشق هى الملاذ الأخير للمقاومة العربية، متمسكة بالانسحاب الإسرائيلى الكامل من مرتفعات الجولان. وكوزير للخارجية، أصبح بيريز

منتقدا لمنهج رابين في المحادثات مع سوريا. ففي المقام الأول، كان بيريز يؤمن بأن التركيز بشكل منفرد على جوانب الأمن في الاتفاق مع سوريا، كما كان يبدو في تصرفات رابين، هو خطأ تكتيكي. فمن خلال التعامل مع كل القضايا في نفس الوقت يمكن لإسرائيل أن تكون لديها مساحة أكبر للمناورة، وبمجرد تحقق السلام فإن ترتيبات الأمن سوف توضع دون صعوبة كبيرة. ثانيا: شعر بيريز بأن رابين بالغ في القيمة الإستراتيجية لمرتفعات الجولان. فالخطر الحقيقي، كما كان يعتقد بيريز، ينبع من صواريخ أرض - أرض السورية والأسلحة غير التقليدية والإرهاب الذى ترعاه الدولة، والوجود الإسرائيلي في مرتفعات الجولان لايستطيع صد هذه الأشياء. فأهمية الجولان تكمن فقط في كونها ورقة مساومة من أجل السلام. ثالثا: عاب بيريز على رابين تأكيده الزائد في تصريحاته العامة على الثمن الباهظ للسلام مع سوريا ولم يركز على المقابل المحتمل : السلام الشامل مع العالم العربي والتخلص من التهديد بحرب عربية - إسرائيلية أخرى.

وبعد ساعة من جنازة رابين، التقى بيريز وبيل كلينتون في فندق الملك داود. وكان كلينتون يرغب في معرفة وكذلك السوريون، إذا ما كان بيريز سوف يلتزم بالاتفاق المزعوم مع سلفة الراحل على الانسحاب إلى حدود ٤يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام الشامل مع سوريا. واندهش بيريز، الذى كان لايدرى شيئا عن المحادثات مع سوريا،عندما اكتشف إن رابين وصل إلى ذلك المدى. ومع ذلك، فقد أخبر كلينتون بأنه سوف ينفذ أية تعهدات قطعها رابين، سواء كانت شفهية أو مكتوبة. وبعد الاجتماع اجتمع بيريز مع إيتمار رابينوفيتش والمسئولين الأخرين المشتركين في المباحثات مع سوريا وطلب رؤية كل المستندات المتعلقة بذلك. وعلى ذلك فقد استبدل أورى سافير برابينوفيتش كرئيس للوفد الإسرائيلي في المباحثات مع سوريا. والأمر الأكثر أهمية، أنه كرر بذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق طفرة على المسار السورى.

وفي منتصف ديسمبر، طار بيريز إلى واشنطن من أجل تقديم مشروعه الخاص باستئناف المفاوضات مع سوريا بعد توقف دام ستة اشهر. وكان المشروع يهدف إلى التوصل إلى سلام شامل واستلهم فيه رؤيته الخاصة بالشرق الأوسط. وأخبر بيريز الأمريكيين بأنه مستعد ليبدأ مفاوضات على أعلى مستوى ممكن تتناول كل القضايا في نفس الوقت دون أية شروط مسبقة. وكان بيريز يحدوه الأمل في أن تكون المفاوضات أقل رسمية وأكثر عملية وأن تجرى بأسرع إيقاع ممكن. وعبر عن رغبة قوية في افتتاح المفاوضات من خلال اجتماع قمة مع الأسد، ولكن هذا لم يكن شرطا مسبقا وإنما مجرد اقتراح. كان بيريز متفائلا ويتعجل الحصول على نتائج. وقد قدر إن إبرام معاهدة سلام مع سوريا، أو على الأقل إعلان مبادئ وعقد قمة مع الأسد، سوف يساعده على الفوز في

الانتخابات القادمة المقرر إجراؤها فى أكتوبر ١٩٩٦. ومع ذلك فإن وزير خارجيته وقادته العسكريين لم يشاركوه تفاؤله.

وكانت الإشارات الأولية القادمة من دمشق مشجعة ولكن لم يكن هناك أى تغير فى خط سوريا المتشدد. وعلى الرغم من أن الأسد لم يرفض الاجتماع مع بيريز أثناء المحادثات فإنه رفض تحديد موعد لذلك. وقد تم استئناف المحادثات المباشرة على مستوى المسئولين فى ٢٧ ديسمبر فى واى بلانتيشن فى ولاية ميريلاند. وتم وضع كل القضايا على مائدة البحث فى وقت واحد - الحدود والتطبيع وموارد المياه وترتيبات الأمن - ولكن لم يتم تحقيق إلا قدر ضئيل من التقدم. وتم افتتاح جولة ثانية من المحادثات فى واى بلانتيشن فى ٢٤يناير ١٩٩٦ وذلك بمشاركة خبراء عسكريين من الجانبين. ولكن مرة أخرى فشلوا فى تحقيق أية نتائج إيجابية. واستنتج بيريز من خلال تقرير اورى سافير انه لا توجد أية فرصة للتوصل إلى اتفاق مع سوريا قبل أكتوبر من ذلك العام. وعلى ذلك فقد قرر خوض انتخابات مبكرة وتقرر أن يكون ذلك فى ٢٩ مايو. وقدر إنه يستطيع أن يفوز بتفويض لأربع سنوات أخرى فى السلطة وعلى ذلك يستأنف محاولته التوصل للاتفاق مع الأسد وتحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط.

أدى تشدد الأسد فى المفاوضات إلى شعور بيريز بخيبة أمل مريرة. وكانت خيبة أمل عظيمة بسبب أن الأولوية التى أعطاها للاتفاق مع الأسد كانت على حساب إحراز تقدم مع عرفات. وقام يوسى بيلين بالفعل بإعداد المسودة الأساسية لاتفاقية " الوضع النهائى" من خلال سلسلة من الاجتماعات فى استوكهولم. وشارك فى هذه الاجتماعات أربعة من الأكاديميين، اثنان من الفلسطينيين واثنان من الإسرائيليين. وكان الأكاديميان الإسرائيليان هما الدكتور يائير هيرشفيلد والدكتور رون بونداك واضعا اتفاقية أوسلو، أما الأكاديميان الفلسطينيان وهما الدكتور حسين أغا والدكتور احمد خالدى. وكان الأكاديميان الإسرائيليان يرسلان بتقاريرهما إلى بيلين، بينما الأكاديميان الفلسطينيان يقومان بإرسال تقاريرهما إلى أبو مازن "محمود عباس". ولم يخطر بيلين بيريز أو رابين بشأن قناة استوكهولم. وفى ٣١ أكتوبر ١٩٩٥، قبل ثلاثة أيام من اغتيال رابين، التقى بيلين وأبو مازن فى تل أبيب مع مستشاريهما ووضعا اللمسات الأخيرة على اتفاقية "الوضع الدائم ". وفى كتاب يسمى " لمس السلام "يصف بيلين الاجتماع من خلال لمسة رائعة من الدراما :

" كان أبو مازن فى غاية الانفعال وعندما تعانقنا لاحظت أن عينيه مبللتان بالدموع بعض الشىء. لقد لمسنا هنا وللمرة الأولى أكثر القضايا حساسية فى عملية السلام. فإذا كانت عملية أوسلو تمثل طفرة فى إطارها تعارفنا على بعضنا البعض، ففى عملية

استوكهولم تعاملنا مع قلب الصراع. فالذى أجلناه فى أوسلو هو جوهر استوكهولم. والقضايا التى كنا نعتقد أننا لن نستطيع التوصل إلى أى تفاهم حولها اتفقنا عليها من حيث المبدأ. ومن الواضح، على أننا أصبح لدينا وثيقة، على الأقل، أو حل كامل للصراع البالغ ٢٨ عاما وربما لصراع عمره ١٠٠ عام ".

وكان العنصر الأساسى لمشروع بيلين - أبو مازن هو أن تكون هنالك دولة فلسطينية منزوعة السلاح. ونص المشروع على ضم إسرائيل لحوالى ٦٪ من الضفة الغربية، بينما يبقى حوالي ٧٥٪ من المستوطنين اليهود. والمستوطنون الآخرون يخيرون بين التعويض أو البقاء فى ظل السيادة الفلسطينية.

وأصرت إسرائيل على مطالبتها بكامل القدس، ولكن الفلسطينيين اعترفوا فقط بالقدس الغربية كعاصمة لإسرائيل. والأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس الشرقية تعطى وضعا غير إقليمى، بينما تكون عاصمة الدولة الفلسطينية خارج حدود المدينة كما حددت بواسطة إسرائيل. ومن وجهة النظر الفلسطينية، فإن اتفاقية استوكهولم كانت تمثل خطوه عملاقة للأمام. لقد كانوا ينتظرون قيام الدولة والحصول على ٩٤٪ من الضفة الغربية والتعويض عن الستة بالمائة الأخرى فى صحراء جنوب غزة وعاصمة فى القدس. وأطلق حسين أغا عليها اسم "صفقة القرن ". ومن خلال التحدث إلى يوسى بيلين، وصل إلى أغا انطباع بأن رابين من المرجح أن يتبنى المشروع بدرجة اكبر من بيريز، فرابين يقبل حتمية قيام دولة فلسطينية، بينما بيريز كان يرغب فى بقاء كل الخيارات مفتوحة. وشك الفلسطينيون فى أن تصور بيريز للوضع النهائى للأراضى المحتلة عبارة عن سلسلة من المقاطعات والتى يستحيل إقامة دولة فلسطينية عليها واعتبروا أن رابين يمكن الاعتماد عليه أكثر من بيريز لأن مع رابين نعم تعنى نعم ولا تعنى لا، ولكن بالنسبة لبيريز فإن نعم ولايعنيان ربما وعلى الرغم من تمتعهم بعلاقات ودية مع بيريز، اعتبروا بيريز غير مستقر وعلى ذلك فهو غير قادر على اتخاذ قرارات حاسمة والالتزام بها.

وبعد مضى أسبوع على مقتل رابين، قدم بيلين المشروع إلى بيريز، وبسط الخرائط أمامه، وأخبره القصة الكاملة لقناة استوكهولم. وأوصى بيلين بتبنى المشروع وذلك كقاعدة لمفاوضات الوضع النهائى التى كانت المقرر لها أن تبدأ فى ٤ مايو وكبرنامج انتخابى لتجمع العمل فى الانتخابات المقرر لها ٢٩ أكتوبر. ولكن بيريز لم يقنع بالمشروع وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: إنه يريد أن تكون هناك علاقة مستقبلية بين فلسطين والأردن، وأنه اعتبر الأفكار المتعلقة بالقدس غير كافية، كما أنه أراد أن يكون وادى الأردن حدودا استراتيجية لإسرائيل.

وفي بداية يناير ١٩٩٦ واجه بيريز قرارا صعبا آخر. فقد طلب منه جهاز الأمن العام الإسرائيلي – شاباك – التصريح باغتيال يحيى عياش، الذى كان يلقب بالمهندس، والعقل المدبر للعديد من عمليات حماس الانتحارية والتى قتل فيها ٥٠ إسرائيليا وجرح ٣٤٠، وأظهرته وسائل الإعلام الإسرائيلية فى صورة عدو إسرائيل رقم واحد، وبالغت فى مدى مكانته داخل حماس وأغفلت أن الهجمات التى نظمها جاءت نتيجة للمذبحة التى قام بها د. باروخ جولدشتاين فى الخليل فى فبراير ١٩٩٤. وفي منتصف عام ١٩٩٥ ذهب عياش إلى غزة متخفيا وقامت خدمة الأمن الوقائى الفلسطينى بإخبار الشاباك بأنه لن ينظم أية هجمات أخرى على الإسرائيليين. ولكن رئيس الشاباك ، الذى كان على وشك الإزاحة من منصبه بسبب فشله فى حماية رابين، أراد أن يبقى فى الذاكرة من خلال أخر نجاح مدوى يحققه. وأعطاه بيريز الضوء الأخضر، معتقدا انه ناهيك عن مسألة تنفيذ العدالة، فإن العملية سوف ترفع من معنويات الشعب وأجهزة الأمن. وفي يوم ٥يناير تم قتل عياش فى غزة بواسطة جهاز تليفون محمول مفخخ. وتحول قرار قتل عياش إلى أكبر خطأ ارتكبه بيريز طوال تاريخه السياسى. أعلنت حماس استشهاد عياش ووعدت بالانتقام. وفي يوم ٢٥ فبراير وفى نهاية شهر رمضان المعظم، قام أحد تلاميذ عياش بتفجير نفسه داخل حافلة نقل ركاب فى القدس، متسببا فى مقتل جميع ركابها. وتبع ذلك ثلاث هجمات مروعة أخرى توالت فى سرعة خاطفة فى عسقلان والقدس وتل أبيب، كانت آخرها فى ٣ مارس. وفقد ستون إسرائيليا حياتهم فى هذه الهجمات، وجرح عدد كبير. وأدت هذه الهجمات إلى الإضرار بمصداقية بيريز وحكومته بدرجة خطيرة، فالمرة الأولى منذ مقتل رابين،يضع استطلاع الرأى بنيامين نتنياهو فى المقدمة متفوقا على بيريز. وقام آلاف من المنتمين لأجنحة اليمين بمظاهرات ضد رئيس الوزراء وضد عملية السلام. وداخل حزبه نفسه تعرض بيريز إلى ضغوط من أجل أن يظهر انه يستطيع أن يكون صارما فى حماية أمن إسرائيل وحتى أكثر صرامة من رابين. وقام بيريز بتعليق المحادثات مع السلطة الفلسطينية ـ التى حظيت بدرجة عالية من الشرعية الديمقراطية نتيجة للانتخابات التى أجريت فى ٢١يناير ـ كما قام بإغلاق حدود إسرائيل فى وجه العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وأعلن حربا شاملة على حماس ومنظمة الجهاد الإسلامية. ومع ذلك ظل يفقد التأييد الشعبى. جاء مقتل رابين على يد متعصب يهودى لصالحه، وجاء قتل الإسرائيليين على يد المتعصبين المسلمين لصالح نتانياهو. وقرر بيريز أيضا تعليق محادثات السلام مع سوريا، وهذا القرار، أيضا كان متأثرا باعتبارات سياسية داخلية. وكان بيريز يعارض تقديم تنازلات إلى سوريا فى فترة ما قبل الانتخابات وذلك حتى لايعرض نفسه لهجوم خصومه فى الجناح اليمينى. ومن خلال اتخاذ خط

متشدد مع الأسد، كان بيريز يأمل فى حماية جبهته الداخلية خلال هذه الفترة الحرجة. وكان المبرر الذى أعلنه لتعليق المباحثات مع سوريا هو إن سوريا يجب إن تختار بين إيواء المنظمات الفدائية وبين إجراء مفاوضات سلام حقيقية مع إسرائيل. وكانت سوريا لا تزال على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب العالمي.

وفى محاولة يائسة لإنقاذ حكومة بيريز وإنقاذ عملية السلام، تم عقد قمة مضادة للإرهاب فى شرم الشيخ فى ١٣ مارس واشتملت القمة على ٢٧ دولة بما فيها عدد من الدول العربية والسلطة الفلسطينية. وامتنعت سوريا ولبنان عن حضور القمة. وكانت وقائع القمة تتكون إلى حد بعيد من كلمات جوفاء، ولكنها قطعت شوطا ما فى إعطاء الانطباع بأن العالم العربى أو أجزاء منه، تواصل دعم الزعيم الإسرائيلى فى عملية السلام. وذهب بيل كلينتون إلى ابعد حد فى كيل المديح لإسرائيل، وتعهد بتقديم الدعم غير المحدود لها لمكافحة العنف الإسلامي. وكانت مساهمة بيريز الشخصية فى القمة مجرد هراء من وجهة نظر شعبه. فقد ألقى محاضرة على الفلسطينيين يذكرهم بواجبهم لتحطيم "مراكز قيادة القتلة " الموجودة بينهم. وأدان إيران كدولة " تشجع وتدعم وتصدر العنف والتعصب ". كما شدد على قيمة العمل المشترك ضد المتطرفين المسلمين. ولكن القمة لم تؤد إلى أية نتائج مهمة سوى إظهار المساندة والتأييد العالمى لإسرائيل فى حربها ضد «الإرهاب الإسلامي». وكانت تركيا إحدى الدول الإسلامية التي تربطها علاقات دفاع وثيقة مع إسرائيل. والعلاقات بين الدولتين قد تحسنت مع بداية عملية السلام التى ترعاها أمريكا فى أعقاب حرب الخليج. وعلى الرغم من أن تركيا هى جمهورية إسلامية، فإن حكومتها العلمانية أقامت علاقة وثيقة مع إسرائيل. ولقد كانت الدولتان تمثلان الحكومتين الوحيدتين ذات النمط الغربى فى الشرق الأوسط، وكانت كلتاهما فى مرحلة تأسيس روابط أقوى مع الاتحاد الأوربى. وفى أواخر الخمسينيات كانت كل من إيران وتركيا ضمن حلف المحيط الخارجي الذى كانت تحاول إسرائيل تكوينه ضد الدول العربية الموجودة فى قلب الشرق الأوسط. والآن فإن جمهورية إيران الإسلامية هى التى تقدم الدعم المادى لحزب الله وحماس على ذلك تبذل إسرائيل جهودها من أجل جعل تركيا معادلا موضوعيا لإيران ولأقرب وجود عربى من إيران، ألا وهو سوريا. وهناك تغير أخر يتعلق بالموقف الأمريكى. فبينما رفضت الولايات المتحدة فى أواخر الخمسينيات أن يتم جرها إلى تحالف المحيط الخارجي، فقد أصبحت تركيا لاعبا أساسيا فى نظام واشنطن الشرق أوسطى فى التسعينيات، وألقت إدارة كلينتون بكل ثقلها وراء التحالف الناشئ بين الحليفتين الإقليميتين اللتين تحظيان برعايتها. وتم توقيع اتفاقية للتعاون بين الدولتين فى فبراير ١٩٩٦، ولكن لم يعلن عنها إلا بعد شهرين من توقيعها. وسمحت تركيا لسلاح الجو

الإسرائيلي باستخدام مجالها الجوى وقواعدها. وتعهدت إسرائيل بمدها بالعتاد العسكرى وتحديث مقاتلات الفانتوم القاذفة فى سلاح الجو التركى. وبضربة معلم قامت إسرائيل بتعزيز نطاق عملياتها إلى حد بعيد : فهى تستطيع أن تهاجم سوريا من اتجاهين، كما تستطيع أن تنشر طائراتها المقاتلة عبر البوابة التركية. وروعت الاتفاقية الدول العربية والإسلامية. وذكرت سوريا تركيا بقرار منظمة المؤتمر الإسلامى الذى أيدته أنقره والذى ينص على إن كل أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى يجب أن يمتنعوا عن أى تعاون عسكرى مع إسرائيل مادامت تحتل أرضاً عربية. ووصفت الجامعة العربية الاتفاقية بأنها " عمل عدواني " وتهديد مباشر لأعضائها.

وأعلن وزير الخارجية المصرى، عمرو موسى، أن الاتفاقية سوف تخلق توترات جديدة فى الشرق الأوسط. وقالت الصحافة العراقية إن الاتفاقية سوف " تشجع الكيان الصهيونى على مواصلة سياسة الاحتلال والاستعمار ". وقالت ليبيا إن الاتفاقية منحت الإسرائيليين " ميزة خطيرة وهائلة سوف تخدم مخططاتهم للهيمنة على المنطقة ". وهددت الاتفاقية بتقسيم المنطقة إلى " معسكر سلام "يتكون من أولئك الذين يقفون إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل " معسكر حرب " يشتمل على من ليسوا كذلك.

عملية عناقيد الغضب

أدت الاتفاقية التركية - الإسرائيلية إلى انطلاق إنذار واضح فى دمشق. فقد شعر النظام السورى بأنه محاصر وأن إحساسه بالعزلة ازداد عمقا. وإذا كان هناك أى أمل فى توصل سوريا إلى تفاهم مع إسرائيل، فإن الاتفاقية التركية قضت عليه. وكان الهدف الأول من حملة إسرائيل المتصاعدة " ضد الإرهاب " هو لبنان. فالهدوء المنذر بالخطر على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية لم يعد كذلك. فقد بدأ حزب الله بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات فى شمال الجليل وصعد من هجماته على الوحدات الإسرائيلية والميليشيا التابعة لها "جيش لبنان الجنوبي" داخل المنطقة الأمنية لإسرائيل فى جنوب لبنان. وقد فقد جيش لبنان الجنوبي الرغبة فى القتال. والاتفاق غير المكتوب الذى رعته الولايات المتحدة فى يوليو ١٩٩٣ نص على ألا يقوم حزب الله بإطلاق الصواريخ داخل إسرائيل وألا تقوم إسرائيل بضرب الأهداف المدنية فيما وراء منطقتها الأمنية. وهذا الاتفاق تم انتهاكه بواسطة الجانبين، حيث ادعى كل منهما أن الآخر هو البادئ بذلك.

اعتبر حزب الله نفسه هدفا بديلا لإحباط إسرائيل بسبب «إرهاب» حماس والجماعات الأخرى. ولكن الهدف الأساسى لعملياتها العسكرية كان يتمثل فى طرد إسرائيل من جنوب لبنان. أما إسرائيل فقد شاهدت الأصابع الإيرانية فى كل مكان، بينما

امتنعت سوريا عن استخدام نفوذها لكبح جماح حزب لله مادام لا يوجد هناك أي تحرك في المفاوضات حول مرتفعات الجولان. وأدى كل ذلك إلى تعقد وتشابك الأمور.

أدى الموقف السياسي الداخلي في إسرائيل إلى جعل لبنان هدفا ملحا للتدخل العسكري. وكان الشعب الإسرائيلي تواقا للانتظام. وأعطت هجمات الكاتيوشا لبيريز الفرصة لإثبات أنه لايهاب العمل العسكري الصارم وانتهز الفرصة بعد تردد. تردد لأنه كان يعلم جيدا، من تجارب الماضي المريرة، مخاطر التدخل العسكري في لبنان. ولكن جنرالاته ومستشاريه في الحزب، لأسباب مختلفة، حثوه على التحول من العمل الدبلوماسي إلى العمل العسكري. وكانت عملية عناقيد الغضب تهدف إلى تحقيق الأمن في الجليل من خلال قصف مواقع حزب الله في جنوب لبنان ولكن هدفها الآخر كان يتمثل في إظهار بيريز بمظهر الرجل القوي في السياسة الإسرائيلية وذلك قبل مجيء الانتخابات العامة الفاصلة. وأيدت الولايات المتحدة بشكل ضمني صامت عدوان إسرائيل على جارتها التي لا حول لها ولا قوة.

وكان الهدف النهائي من عملية عناقيد الغضب هو سوريا. رغب المخططون العسكريون الإسرائيليون ووزير الخارجية ايهود باراك، والذي قاد كرئيس للأركان الهجوم الإسرائيلي على لبنان في يوليو ١٩٩٣، أن يجبروا السكان المدنيين على الفرار مذعورين من جنوب لبنان إلى شماله من أجل تجهيز المنطقة للهجوم المكثف على حزب الله وفرض تغيير قواعد اللعبة التي تم الاتفاق عليها في ١٩٩٣ بالقوة وذلك على كل من حزب الله وسوريا. واعتمد تفكيرهم على سياسة الارتباطات في أبسط صورها. وكانت الفكرة الأساسية تتمثل في الضغط على المدنيين في جنوب لبنان، فيقومون بالتالي بالضغط على حكومة لبنان، وتقوم الحكومة بالضغط على الحكومة السورية وفي النهاية تقوم الحكومة السورية بكبح جماح حزب الله وتوفير الحماية للجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان. وفي ١١ إبريل بعد إجازة عيد الفصح قامت إسرائيل بشن عملية عناقيد الغضب. وكان هجوماً مدمرا مستعيناً بالتكنولوجيا المتقدمة على جنوب لبنان وعلى بيروت وعلى وادي البقاع. وترك مايقرب من ٤٠٠ ألف لبناني مدنهم وقراهم وتحولوا إلى لاجئين. وتم شن هجوم بالمدفعية والسلاح الجوي على حزب الله حيث بلغ عدد الهجمات ٢٠٠ غارة جوية وتم إلقاء ٢٥ ألف قنبلة. وكان لدى حزب الله ٣٠٠ مقاتل نظامي. وكان سلاحهم الأكثر فعلية يتمثل في صواريخ الكاتيوشا التي يتم إطلاقها من منصات متعددة. وكانت عتيقة وغير دقيقة وأقصى مدى لها هو ١٢ميلا. وكانت استراتيجية إسرائيل تشبه استخدام البلدوزر لإزالة العشب من حديقة. ومع ذلك، على الرغم من قوة النيران الموجه إليه، واصل حزب الله إطلاق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود. وفي يوم ١٨ إبريل حدثت مذبحة. قتلت القذائف

الإسرائيلية ١٠٢ لاجىء فى قاعدة الأمم المتحدة فى قانا. واعترفت إسرائيل بخطئها، ولكن صور المذبحة، التى تناقلتها وكالات الأنباء عبر العالم، منحت حزب الله انتصارا معنويا حاسما. وأدينت إسرائيل من العالم أجمع، وتدخلت الولايات المتحدة لانتشال حليفتها من المستنقع اللبناني.

فبعد أن أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لتحطيم حزب الله، تراجعت الولايات المتحدة وطلبت منها التوقف. ومرة أخرى هرع الدبلوماسيون الأمريكيون لإنقاذ إسرائيل من عواقب العمل العسكرى الذى شجعته الولايات المتحدة فى أول الأمر. وتم توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار برعاية الولايات المتحدة يوم ٢٧ إبريل. وعلى الرغم من ادعاء بيريز عكس ذلك فأنه لم يؤد إلى أى تحسن مهم فى اتفاق يوليو ١٩٩٣ غير المكتوب. ولكنه أدى فقط إلى استئناف الهدنة غير المريحة فى لبنان.

و مرة أخرى استفاد حافظ الأسد من العمل العسكرى الإسرائيلى الذى كان يستهدفه. وكان هدف عملية عناقيد الغضب، من وجهة نظر دمشق، هو إضعاف الأسد وجعله يعانى مرارة الهزيمة العسكرية، وجعله يخفف من إحكام قبضته على لبنان وهى الورقة الرابحة الوحيدة التى لا تزال فى يده. وعلى الرغم من أن الإجتياحين الإسرائيليين للبنان فى ١٩٨٢ و١٩٩٦ كانا مختلفين بدرجة كبيرة من حيث النطاق والمدة الزمنية فإنهما كانا يشتركان فى كثير من الأشياء. فكلاهما أعلن عن أن هدفه هو حماية شمال إسرائيل وكلاهما كانا ذا تسمية خادعة وفى الحالتين كان الهدف الحقيقى هو الأسد. ومن وجهة نظر الأسد، فإن الهجومين الإسرائيليين، اللذين قام بهما مناحم بيجين وشيمون بيريز، كانا عبارة عن ممارسات طموحه من حيث التخطيط الجيوسياسى " الجغرافى - السياسى " تهدف إلى إعادة بناء المنطقة لصالح إسرائيل. وكلاهما فى رأى الأسد يعكس النزعة التدخلية للسياسة الإسرائيلية، التى تهدف منذ رئاسة دافيد بن جوريون للوزراء، إلى الهيمنة على العرب من خلال الوسائل العسكرية.

كانت عملية عناقيد الغضب عبارة عن فشل سياسى وعسكرى ومعنوى. فيبدو أن إسرائيل تناست الكثير مما تعلمته: أن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه بالقوة العسكرية والثمن الباهظ الذى يجب عليها دفعه بسبب الاعتماد عليها أكثر من اللازم. وأدان المجتمع العالمى على نحو متكرر إسرائيل بسبب استهدافها الوحشى للمدنيين. وكان العالم العربى بأكمله يغلى من الغضب بسبب المعاملة الوحشية للشعب اللبنانى. وكانت الحكومات العربية المعتدلة ترغب فى بقاء بيريز فى السلطة ولكنها كانت تنتقده بدرجة كبيرة بسبب العملية ككل، وعلى وجه الخصوص قتل اللاجئين فى قانا. وفجأة، بدا الشرق الأوسط الجديد الذى تنفخ له الأبواق مثل الشرق الأوسط الشرير القديم. حيث إسرائيل المتغطرسة تلقى بكل

ثقلها باسم الأمن الذى داس على كل شىء فى طريقه.

ومن المنظور الانتخابى أيضا، فإن عملية عناقيد الغضب كانت فشلا ذريعا. ومحاولة بيريز لتغيير صورته من السيد سلام إلى السيد أمن لم تؤد سوى إلى تدمير مصداقيته. وشعر عرب إسرائيل بأن العملية العسكرية كشفت عن الوجه الحقيقى لبيريز، وهدد الكثير منهم بالتصويت ضده أو ترك بطاقة الانتخاب بيضاء فى الانتخابات العامة الوشيكة. أما الناخبون اليهود،على الجانب الآخر، فلم يتأثروا بمحاولة بيريز إعادة تقديم نفسه على أنه صقر أمن. واستغل بنيامين نتانياهو الفرصة للإدعاء بأن حكومة العمل جاءت بالسلام دون أمن، بينما الليكود، فى ظل قيادته، سوف يجلب السلام ومعه الأمن.

كان الأمن المادى للمواطنين الإسرائيليين داخل حدود ما قبل ١٩٦٧يحظى باهتمام بالغ فى الفترة السابقة على الانتخابات. والمثير للسخرية أن نتنياهو، اكثر المتحدثين ضد حماس هو أيضا المستفيد الرئيسى سياسيا من سلسلة الهجمات الانتحارية التى وقعت فى المدن الإسرائيلية الكبرى. وهذه الهجمات أدت إلى تحول الرأى العام ضد حكومة العمل وإلى حد ما ضد عملية السلام مع الفلسطينيين ولصالح السياسيين اليمينيين المتشددين المتبنين موقفا جامدا تجاه الأمن. وأدى اغتيال رابين إلى توجيه ضربة قاصمة لنتنياهو ومنح بيريز الريادة فى استطلاعات الرأى. وعندما تمت الدعوة للانتخابات فى منتصف فبراير ١٩٩٦، كان بيريز متقدما فى استطلاعات الرأى بفارق يصل إلى ٢٠٪ ولكن فيضان التفجيرات الانتحارية الذى تبع اغتيال يحيى عياش أطاح بتقدمه فى استطلاعات الرأى. لقد عمل «الإرهاب الإسلامى» بقوة لصالح نتانياهو.

ولعبت التركيبة الشخصية للمرشحين دورا جوهريا فى تحديد نتائج الانتخابات التى أجريت فى ٢٩ مايو ١٩٩٦، وكانت هذه أول انتخابات يطبق فيها القانون الجديد الذى ينص على الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الإسرائيلى، وبالتالى فإن كل مواطن إسرائيلى بلغ سن الثامنة عشرة لديه صوتان انتخابيان أحدهما للحزب والآخر لرئيس الوزراء. وكانت قائمة الأحزاب السياسية المتنافسة طويلة كالمعتاد، ولكن كان هناك مرشحان فقط لمنصب رئيس الوزراء هما شيمون بيريز وبنيامين نتانياهو.

وخاض بيريز حملة يعوزها البريق. رفض الاقتراح بأن يقوم بجعل اغتيال رابين، والخطر المزدوج للتعصب الدينى والتطرف السياسى، جوهراً لحملته الانتخابية. ولكنه بدلا من ذلك قام بالتركيز على نحو حاد على الفروق الجوهرية فى السياسة بين تجمع العمل والليكود. وعلى الرغم من الهجمات الانتحارية كانت الغالبية العظمى من الإسرائيليين لا تزال ترغب فى المضى قدما فى تنفيذ اتفاقيات أوسلو. وكان يكفى بيريز أن يخير الناخبين

بين سياسة السلام الخاصة بحزبه وسياسة إسرائيل الكبرى الخاصة بالليكود. ولكنه لم يفعل شيئا من هذا القبيل، تاركا الساحة لنتانياهو يمرح فيها. وأثناء الحملة الانتخابية تصرف بيريز مثل اليهودى الموجود فى النكتة اليهودية الذى تم تحديه للمبارزة فأرسل برقية لخصمه تقول " إننى سوف أتأخر، ابدأ القتال بدونى ".

أدت إحدى المناظرات التلفزيونية فى الليلة السابقة للانتخابات إلى المساعدة على ميل الكفة لصالح نتانياهو. فقد بدا نتانياهو مستعدا على نحو جيد ومتماسكا وحازما، بينما بدا بيريز عجوزاً ومتعبا وتائها. وبين استطلاء للرأى انهما كانا يمضيان كتفا بكتف، ولكن عندما ظهرت النتائج، فاز نتانياهو بهامش ضئيل بلغ ٣٠ ألف صوت. فقد حصل على ٥٠.٤٪ من الأصوات، بينما حصل بيريز على ٤٩.٦٪ من الأصوات. وفاز حزب العمل بـ ٣٤ مقعدا فى الكنيست بينما حصل الليكود على ٣٢ مقعدا فقط. ولكن تبعا لقانون الانتخابات الجديد فإن مهمة تشكيل الحكومة الجديدة كانت يجب أن توكل إلى نتانياهو.

وبالنسبة لشيمون بيريز البالغ من العمر ثلاثة وسبعين عاما، فإن الانتخابات كانت مسألة حياة او موت. وكان لدى الخاسر الدائم فى السياسة الإسرائيلية فرصة عظيمة لتحقيق رؤيته الخاصة بالسلام الشامل ونظام شرق أوسطى جديد تكون إسرائيل فى مركزه.

وفى خاتمة كتابه " الكفاح من أجل السلام " وصف بيريز نفسه بأنه " الحالم بلا مقابل " كان حلم بيريز على محك الاختبار فى الانتخابات العامة فى ٣١ مايو ١٩٩٦، وتلقى الحلم طعنة نجلاء من خلال خسارته المروعة للانتخابات.

عـودة إلـى
الحائط الحديدى
١٩٩٦ - ١٩٩٨

كان وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة إيذاناً بانتهاء البراجماتية التى ميزت نهج حزب العمل تجاه العالم العربى، وإعادة تأكيد على التشدد الأيديولوجى الذى ترجع جذوره إلى الصهيونية الجديدة. وجاء نتنياهو نفسه من عائلة شهيرة تميل بشدة إلى الصهيونية القومية الجديدة. فكان والده بن صهيون مؤرخا لليهود الأسبان، ومستشارا لزائيف جابو تنسكي، ومحررا بالجريدة اليومية للمجددين والتى كانت تدعى هاياردين. وفي عام ١٩٦٢، ومع عدم استطاعته الحصول على عمل فى الجامعة العبرية، قام بن صهيون نتنياهو وعائلته بالرحيل إلى الولايات المتحدة حيث أصبح أستاذا للتاريخ اليهودى بجامعة كورنل. وفي المنزل، تشبع نتنياهو، الابن الثانى، بتعاليم جابوتنسكى، وبمرارة والده. وكانت روح عقيدته التى ورثها هى أن اليهود كانوا دائما، وسيظلوا مضطهدين من كل المحيطين بهم.

ولد بنيامين عام ١٩٤٩ عندما كان عمر إسرائيل عاما واحدا. وبعد إتمامه لدراسته الثانوية فى أمريكا، عاد إلى إسرائيل حيث التحق بالجيش وخدم لخمس سنوات فى وحدة مميزة هى «سايريت ماتكال» حيث ترقى إلى رتبة النقيب. وشارك فى الإغارة على مطار بيروت عام ١٩٦٨، وفى اقتحام طائرة شركة سابينا المختطفة عام ١٩٧٢. لكن شقيقه الأكبر يوناثان (يونى) هو الذى حقق الشهرة، فقد كان الكوماندو الإسرائيلى

الوحيد الذى قتل عام ١٩٧٦ أثناء غارة لإنقاذ الرهائن فى مطار عنتيبي. وإحياءً لذكرى يونى أقامت الأسرة معهد يوناثان بغرض حث الحكومات والرأى العام فى الغرب على مواجهة الإرهاب. وبعد تسريحه من الجيش، عاد بنيامين للدراسة مرة أخرى فى الولايات المتحدة حيث حصل على بكالوريوس فى العمارة، وماجستير في إدارة الأعمال من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وبعد أن أنهى دراسته الجامعية، بدأ ممارسة الأعمال التجارية فى الولايات المتحدة أولا، ثم فى إسرائيل بعد ذلك.

وفى عام ١٩٨٢ عين بنيامين نتنياهو نائبا لسفير إسرائيل في واشنطن وبعد عامين، عين مندوباً دائماً فى الأمم المتحدة، حيث حقق نجاحا فى كلا المنصبين. واكتسب أثناء وجوده فى الولايات المتحدة شهرة كبيرة كأحد الخبراء فى الإرهاب الدولى وكان ضيفا دائماً على البرامج التليفزيونية التى تناولت هذا الموضوع. وفى عام ١٩٨٨ عاد نتنياهو إلى إسرائيل حيث انتخب عضواً بالكنيست ضمن لائحة حزب الليكود. وعمل نائباً لوزير الخارجية فى حكومة إسحاق شامير، وكان له تواجد بارز فى أجهزة الأعلام، وخاصة أثناء حرب الخليج ومؤتمر مدريد للسلام. وفى السباق على خلافة شامير لرئاسة الحزب، تمتع بالدعم المالى من جانب اليهود الأمريكيين الأثرياء، وقام باستخدام الأسلوب الأمريكى فى الدعوة لانتخابه. وكان منافساه هما ديفيد ليفى وبنى بيجن، ابن مناحم بيجن. وامتنع "أمراء" صغار آخرون فى حزب الليكود، مثل دان مريدور وإيهود أولمرت عن المشاركة فى الصراع بسبب شعبية نتنياهو. وفى الانتخابات الأولية، وصف بنى بيجن نتنياهو بأنه "رجل الحيل والخدع"، وأنه يفتقر للثقل السياسى. كما نظر أعضاء آخرون من الليكود إلى نتنياهو على أنه مفكر من الوزن الخفيف، ضحل وسطحى، ليس أكثر من مردد لما يقوله التليفزيون الأمريكى. لكن من جانبه، فإنه كان يتمتع بالشباب، والحماس، والوسامة، والقدرة على التواصل مع الناس.

بعث الصهيونية الجديدة

انتخب بنيامين نتنياهو زعيما لحزب الليكود فى مارس ١٩٩٣، وفى ذلك العام قام بنشر كتاب هام بعنوان: "مكان وسط الأمم: إسرائيل والعالم". واستلهم الكتاب من تعاليم زائيف جابوتنسكى وبن صهيون نتنياهو. وكانت فكرته الرئيسية هى حق اليهود فى كامل أرض إسرائيل. أعيدت كتابة التاريخ من وجهة نظر جديدة ليبين أن اليهود ليسوا هم من اغتصبوا الأرض من العرب ولكن العرب هم من اغتصبوها من اليهود. وتم تصوير بريطانيا على أنها ليست صديقا لليهود، وسمى الفصل الخاص بالانتداب البريطانى على فلسطين "الخيانة". ونظر إلى العالم كله على إنه معاد لدولة إسرائيل، والعداء للسامية

موجود فى جذور هذا العداء.

نظر نتنياهو إلى علاقة إسرائيل بالعالم العربى على أنها صراع دائم لن ينتهى بين قوى النور وقوى الظلام. وكانت الصورة التى رسمها للعرب سلبية تماماً، دون الاعتراف بإمكانية حدوث تحول أو تغيير. ولم يحتو كتابه على إشارة واحدة إيجابية للعرب أو تاريخهم أو حضارتهم. وظهرت الأنظمة العربية على أنها تمارس العنف على نحو مستمر ضد مواطنيها، وعبر الحدود :"العنف فى كل مكان فى الحياة السياسية لكل البلدان العربية إنه الوسيلة الأولى للتعامل مع المعارضين، الأجانب والمحليين، العرب وغير العرب". إضافة إلى هذا، ادعى نتنياهو أن "الإرهاب الدولى هو المنتج التصديرى الأول للشرق الأوسط"، وأن الوسائل التى يستخدمها فى كل مكان هى نفس الوسائل التى اخترعتها النظم والمؤسسات العربية ". ووصف العالم العربى بالعداء الشديد للغرب. وقد أقر نتنياهو بأن بعض الحكام العرب يبدون الود تجاه الولايات المتحدة، لكنه حذر من التوهم بأن هذا يعكس العاطفة الحقيقية لجموع العرب. فمثل هؤلاء الحكام فى رأيه "عادة ما يمثلون قشرة رقيقة على سطح مجتمع عربى وإسلامى متفجر".

ادخر نتنياهو للفلسطينيين الكثير من عنفه وسمومه. فقد شن هجوما عنيفا على الرأى القائل أن المشكلة الفلسطينية تمثل لب الصراع فى الشرق الأوسط. فبالنسبة له لم تكن المشكلة الفلسطينية مشكلة حقيقية، ولكنها مشكلة مصطنعة. وأنكر على الفلسطينيين الحق فى تقرير المصير، وزعم أن السبب الرئيسى للتوتر فى الشرق الأوسط هو التنافس بين العرب. وفى رأيه إن الوصول إلى تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية هو أمر مستحيل، لأن هدفها هو تدمير دولة إسرائيل، وهو الهدف الذى يبرر وجودها ذاته. وهذا، من وجهة نظره، هو الذى يميز منظمة التحرير الفلسطينية عن الدول العربية، حتى أكثرها تطرفاً. فبينما ترغب هذه الدول فى اختفاء إسرائيل من الوجود، فإن حياتها القومية لا ترتكز على تدمير إسرائيل: "لكن الأمر يختلف بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية. فهى دستوريا مرتبطة بفكرة تصفية إسرائيل: "تخلص من هذه الفكرة، ولن تجد هناك أى وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية".

نشر مكان بين الأمم قبل خروج اتفاق أوسلو إلى النور. ويبدو أن احتمال عقد حكومة إسرائيلية لاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية لم يخطر على بال نتنياهو. وكان ما يؤرقه هو فكرة أن يتلاعب" الإرهابيون والشموليون " العرب بديمقراطيات الغرب لتحاصر إسرائيل لمصلحتهم. وكان ما يخافه أكثر من أى شيء أخر هو تكرار خدعة حصان طروادة: "فمنظمة التحرير الفلسطينية هى حصان طروادة للعرب جميعا، هدية

يحاول العرب إقناع الغرب بقبولها منذ عشرين عاما ليقوم الغرب بدوره بالضغط على إسرائيل لتدخلها إلى داخل أسوارها." وبينما كان من الصعب على الغربيين غير المدركين للأمر أن يتخيلوا أن يدمر العرب إسرائيل كما دمر اليونانيون طروادة، فقد حذر نتنياهو من "إنه من السهل جداً على من يعرف طبيعة أرض إسرائيل أن يتخيل، وكما وعد عرفات، أن وجود دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية يتم زرعها على مسافة عشرة أميال من شواطئ تل أبيب سوف يمثل خطرا مميتاً على الدولة اليهودية".

يدعي الفصل السابع من كتاب نتنياهو "الحائط" وهو إشارة إلى مقال زائيف جابوتنسكي الشهير عام ١٩٢٣ الذى دعا اليهود لبناء حائط حديدى يرغم العرب على قبولهم. وتوسع نتنياهو فى هذا الفصل فى الحديث عن القيمة العسكرية للسيطرة على مرتفعات الجولان وجبال الضفة الغربية ودعم حديثه بخرائط توضح الضعف الجغرافى الاستراتيجي لإسرائيل. كما استشهد مرات عديدة بمشروع البنتاجون الذى يرجع تاريخه إلى ١٨ يونية ١٩٦٧ لتدعيم رأيه القائل أنه حتى تحمى إسرائيل مدنها، ينبغى عليها الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على كل المناطق غرب نهر الأردن. ولم يكن هناك أى ذكر للكثير من الجنرالات الإسرائيليين الذين كان رأيهم أن السيطرة على الضفة الغربية ليست لها أى ضرورة عسكرية. وكانت النتيجة التى خلص إليها أن غرب فلسطين كله يكون وحدة أرضية متكاملة: " إن تقسيم هذه الأرض إلى أمتين غير مستقرتين، وغير آمنتين، ومحاولة الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، هو دعوة لكارثة. واقتطاع الضفة الغربية من إسرائيل يعنى تقطيع أواصل إسرائيل".

تم التوقيع على اتفاق أو أسلو بعد نشر كتاب نتنياهو بقليل. وأدى الاتفاق إلى ما حذر منه نتنياهو بالضبط: اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وأقر بالحق الشرعى للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وبدأ عملية تقسيم غرب فلسطين. لقد تناول نتنياهو فى كتابه دروس محاباة ألمانيا النازية، وخيانة القوى الغربية لتشيكوسلوفاكيا، وقارنها بما يحدث فى الشرق الأوسط المعاصر. لقد شبه العرب بألمانيا النازية، والفلسطينيين بألمان إقليم السوديت، وإسرائيل بالدولة الديمقراطية الصغيرة فى تشيكوسلوفاكيا ضحية اتفاق تشيمبرلين وهتلر فى ميونخ عام ١٩٣٨ وفى مقاله فى صحيفة النيويورك تايمز فى ٥ سبتمبر ١٩٩٣، تحت عنوان "السلام فى زماننا ؟ " أعاد نتنياهو نفس المقارنة. وأظهر إسرائيل على أنها الديمقراطية الصغيرة، المعرضة للخطر، والتى تتعرض للضغط للتخلى عن قطعة من الأرض لن تستطيع دونها الدفاع عن نفسها فى مواجهة الهجوم المستقبلى القادم لا محالة.

كان نتنياهو يهاجم اتفاق أوسلو بلا هوادة. ففى كتابه "مكافحة الإرهاب"، والذى نشر عام ١٩٩٥، كتب يقول :"فى أوسلو، قبلت إسرائيل المرحلة الأولى من الخطة المرحلية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهى الانسحاب التدريجي إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، وتهيئة الظروف المناسبة لقيام دولة مستقلة لمنظمة التحرير الفلسطينية على حدودها". مع ذلك أوضحت استطلاعات الرأى فى الفترة السابقة لانتخابات مايو ١٩٩٦ أن غالبية الإسرائيليين يؤيدون عملية السلام مع الفلسطينيين، وسياسة الانسحاب التدريجى المحدد من المناطق المحتلة، وأنهم أقل قلقا من احتمال تواجد دولة فلسطينية إلى جوار إسرائيل عن الساسة اليمينيين. نتيجة لهذا بدأ نتنياهو الانحناء فى مواجهة الرأى العام السائد. قال إن اتفاق أوسلو يعرض إسرائيل للخطر، لكن المرء لا يستطيع تجاهل الواقع. ووعد بأنه إذا تم انتخابه فإنه لن يخل بأية تعهدات دولية لإسرائيل، لكنه أوحى بأنه سيقوم بتجميد عملية أوسلو. وأدعى أن الفارق الحقيقى هو أن زعماء حزب العمل اشتروا السلام دون الأمن، بينما سيحضر هو السلام والأمن. لكنه لم يوضح كيف سيحقق السلام دون تنازلات، أو الأمن دون السلام.

إعلان الحرب على عملية السلام

بالرغم من أن انتخاب بنيامين نتنياهو تم بفارق أقل من ١٪ من الأصوات، وكان يمتلك ميزة كونه أول رئيس وزراء لإسرائيل يتم انتخابه بالانتخاب المباشر. كان المقصود من الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الحد من قوة الأحزاب الصغيرة، لكن كان له أثر عكسى حيث زاد من تمثيل هذه الأحزاب على حساب الحزبين الكبيرين وعزز بدرجة عظيمة من استقلال ونفوذ رئيس الوزراء. نتيجة لهذا، على الرغم من أن حزب الليكود قد حصل فقط على ٣٢ مقعداً فى الكنيست البالغة عدد مقاعده ١٢٠ مقعداً، فإن هذا السياسى غير المحنك، ذا الـ ٤٦ عاما آلت إليه سلطات واسعة لصنع السياسة الخارجية والدفاعية لإسرائيل وصياغة علاقاتها مع العالم العربى.

تضمن الائتلاف الذى كان يقوده الليكود بزعامة نتنياهو خمسة شركاء : الحزب القومى الدينى، وحزب التوراة المتحد، وحزب شاس - وهو حزب دينى يتكون أساسا من اليهود الشرقيين وحزب الطريق الثالث - وهو جماعة منشقة عن حزب العمل تسعى إلى المزيد من الحرص فى صنع السلام وإسرائيل بعالياه – وهو حزب للمهاجرين الروس يتزعمه ناتان شارانسكي– وقد شغلت أحزاب الائتلاف مجتمعة ٦٦ مقعدا فى الكنيست، مما أعطى الحكومة أغلبية مريحة.

تم إعطاء المراكز الرئيسية فى الحكومة الجديدة لزعماء الليكود فأصبح ديفيد ليفى

وزيراً للخارجية، وإسحاق موردخاى وزيراً للدفاع، وعين إيريل شارون وزيراً للبنية التحتية القومية وهو منصب تم استحداثه. لكنه كان واضحا من البداية أن هؤلاء الرجال لا يمكنهم تكوين فريق سعيد أو متجانس بسبب التنافس الشخصى بينهم، و بسبب خلافاتهم السياسية. وكان نتنياهو نائبا لليفى فى نهاية الثمانينيات وكانت العلاقة بينهما متوترة جدا حتى أن إسحاق شامير في النهاية نقل الأول من وزارة الخارجية إلى مكتب رئيس الوزراء. وكان شارون وليفى قطبين متناقضين سياسيا، لكنهما كانا متقاربين على المستوى الشخصى. فقد كان شارون يمثل الجناح الأكثر تشدداً فى الليكود، بينما كان ليفى يمثل الجناح المعتدل، لكنهما مع ذلك نجحا فى تكوين حلف انتخابى ضد نتنياهو. ولم يجلس ليفى فى المقاعد الأمامية للحكومة فى الكنيست حتى حصل شارون على السلطات الإضافية التى طلبها. وكان إسحاق موردخاى الوزير الوحيد الذى ابتعد عن الصراعات. فكان جنرالا سابقا بالجيش الإسرائيلى، من أصل كردى عراقى، يحظى بالاحترام فى المؤسسة الدفاعية، وبشعبية فى الحزب.

فسر نتنياهو انتخاب الشعب الإسرائيلى له بطريقة مباشرة على إنه امتياز يمكنه من إدخال الأسلوب الأمريكى فى إدارة الوزارة. فمجلس الوزراء الذى نادرا ما اتفقت سلطاته الحقيقية، وسلطاته الرسمية، كان يعانى من تآكل خطير فى سلطته. ولم يتقبل نتنياهو نصيحة زملائه فى المجلس، واتخذ خطوات تحد من مشاركة المجلس فى عملية السلام، وقلل من دور وزارتى الخارجية والدفاع فى صنع السلام. كما أنه لم يكن يتقبل نصيحة قادة الأمن. فقد رأى أنهم يدعمون سياسية حزب العمل اللينة تجاه العرب، وتوقع مقاومتهم له فى الارتداد عن هذا الخط. أما قادة الأمن فمن ناحيتهم كانت لديهم شكوك خطيرة فى كفاءة نتنياهو وقدرته على الحكم ومدى ملاءمته لمنصب رئيس الوزراء. ولم يكن وجود صورة لإسحاق رابين فى مكتب رئيس الأركان، وغياب صورة بنيامين نتنياهو شيئا دون مدلول. حتى إن بن صهيون نتنياهو أعلن شكه فى ملاءمة ولده لهذا المنصب الرفيع، قائلا أنه ربما يمكنه أن يصبح وزيرا للخارجية فقط.

لم يكن نتنياهو قادرا على التمييز بوضوح بين صنع السياسة الخارجية وتقديم السياسة. لقد كان خبيرا بالعلاقات العامة. ومكنته مناصبه السابقة من تنمية مهاراته فى العلاقات العامة، لكنها أعطته القليل من الخبرة في صنع السياسة. فقد أكد طوال مشواره المهنى على أهمية الـ«هاسبارا» - الإعلام - أى شرح موقف إسرائيل وسياستها للعالم الخارجي. وكرئيس للوزراء، تابع الاهتمام بتقديم سياسة إسرائيل للإعلام أكثر من ترأس المشاورات والمناقشات الخاصة بخيارات السياسة الخارجية. وأحاط نفسه بمجموعة

منتقاة من المستشارين الذين قضوا الكثير من حياتهم خارج إسرائيل مثله وكانت خبرتهم فى الحكم قليلة أو منعدمة. وكان لدى نتنياهو عدد من المستشارين يفوق ما كان لدى أى رئيس وزراء إسرائيلى سابق، لكن معظمهم كانوا خبراء بالإعلام والعلاقات العامة دون أى خبرة في التعامل وعلى درجة محدودة من الوعى بشئون المنطقة. فأصبح ديفيد بار إيلان، المحرر السابق بجريدة جيروزاليم بوست، مديرا للتخطيط السياسى والاتصالات فى مكتب رئيس الوزراء. لقد كان تكليف نفس الشخص بمهمة التخطيط للسياسة وتقديمها وهما شيئان منفصلان تماماً، تصرفا غير مستغرب من جانب نتنياهو. وأصبح الدكتور دور جولد، وهو أكاديمى ولد وتعلم فى الولايات المتحدة، المفاوض الرئيسى أمام السلطة الفلسطينية.

كان الاعتقاد السائد بين المعلقين الإسرائيليين أن نتنياهو سيتبنى طريقا براجماتياً للعمل، وأنه لن يحاول الارتداد عن السياسة التى بدأها من سبقوه فى حزب العمل بتوقيعهم اتفاق أوسلو. كما حول الإعلام العربى الشك لصالح نتنياهو. فاقترح الكثير من المعلقين أن حيازة السلطة ستحوله من متشدد أيديولوجى إلى سياسى براجماتى عملى. وقد أضاف البعض أن مؤهلاته اليمينية سوف تضعه فى مركز قوى لمواصلة سياسة التكيف مع العرب.

ففى أول حديث هام له بعد فوزه بفارق هزيل فى الانتخابات، سعى نتنياهو إلى إعطاء انطباع باستمرارية السياسة الخارجية. لكنه قال أن أولويته الأولى هى توحيد المجتمع الإسرائيلى. وأكد أنه سيكون زعيماً لكل الإسرائيليين: اليهود والعرب والمتدينين والعلمانيين. "بداية، وأهم من كل شئ، لابد من التوصل إلى سلام فى الوطن، سلام بيننا "هكذا قال لمؤيديه المتحمسين فى ٢ يونيه ١٩٩٦ لكنه أيضا تحدث بلسان المصالحة، ومد "يد السلام" إلى جيران إسرائيل من العرب :" أعلنت أن السلام يبدأ من الوطن لكنه يجب أن يمتد إلى الخارج". وأضاف "إننا ننوى الاستمرار فى الحوار مع كل جيراننا للتوصل إلى سلام دائم وحقيقى، سلام مع الأمن". ولم تكن هناك إشارة إلى المعارضة المريرة لاتفاقية الأرض مقابل السلام التى أبرمتها الحكومة السابقة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن الخطوط العريضة لسياسة الحكومة والتى قدمها نتنياهو للكنيست فى ١٨ يونيو، أشارت إلى نية واضحة للبعد عن طريق الحكومة السابقة داخليا، وفيما يتصل بالعرب. ولم يشعر من توقعوا أن يبدأ زعيم الليكود، بمجرد انتخابه، الحد من حدة معارضته لعملية السلام، بالارتياح لهذه الوثيقة. حيث كانت تعبر عن حكومة عنصرية

قومية دينية. فقد تعهد الجزء الخاص بالتعليم بتنمية القيم اليهودية، ووضع التوراة واللغة العبرية وتاريخ اليهود فى جوهر المقررات الدراسية. وعبرت خطوط السياسة الخارجية عن معارضة قوية للدولة الفلسطينية، وحق الفلسطينيين فى العودة وإزالة المستعمرات اليهودية. كما احتفظت بحق استخدام قوات الأمن الإسرائيلية ضد التهديدات الإرهابية القادمة من مناطق الحكم الذاتى للفلسطينيين. ودعت سوريا لمتابعة مباحثات السلام دون شروط مسبقة، لكن فى نفس الوقت، استبعدت أى تراجع عن السيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان. وكان تأكيد السيادة الإسرائيلية على القدس بأكملها واضحا وقاطعاً. وكذلك كان الالتزام بمواصلة إنشاء المستوطنات للتعبير عن "تجسيد المنهج الصهيونى". ولم تشر الخطوط العامة لسياسته بوضوح إلى اتفاق أوسلو، أو اتفاق القاهرة، بالخير أو بالشر.

وأشار نتنياهو فى خطابه الافتتاحى فى الكنيست إلى التغير الذى حدث فى زعامة دولة إسرائيل، وانتقال السلطة من الآباء المؤسسين إلى الجيل الشاب الذى ولد بعد تحقيق الاستقلال. وتعهد بأن تعمل حكومته على بعث الروح القومية، وأن تمضى فى طريق جديد يدفع إسرائيل إلى الأمام. وجعل العلاقات مع السلطة الفلسطينية والعودة إلى مباحثات الوضع الدائم مشروطة بتحقيق كل التزاماتها والتعاون مع إسرائيل فى كبح الإرهاب الإسلامى. واعتبر الكثيرون أن دعوة سوريا للمباحثات دون شروط مسبقة هى محاولة لحل نفسه من الوعود الشفهية التى قطعها من سبقوه. لكن كان هناك أيضا تحذير ضمنى أن إسرائيل لن تتحرك فقط ضد «الإرهابيين» و لكن أيضاً ضد من يدعمون الإرهاب. وأخيرا أعلن نتنياهو أن سياسة إسرائيل الخارجية سوف تواصل تعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة. لكنه أضاف أن الولايات المتحدة، مثلها مثل روسيا والاتحاد الأوروبى، يمكنها فقط أن تلعب دورا محدودا فى المفاوضات بين العرب وإسرائيل، لأن الأطراف التى ستتحمل العواقب هى فقط التى يحق لها اتخاذ القرار.

وبعد انتهاء نتنياهو من بيانه الافتتاحى، صعد شيمون بيريز إلى المنصة وألقى أول خطاب له كزعيم للمعارضة. وأعلن إن "الوقت ليس شيئاً تافهاً، إنه ذو أهمية خطيرة". وأضاف قائلاً: "إن هناك جياداً كثيرة للحرب فى المنطقة وأنه من الخطأ إدارة السياسة كالسلحفاة التى تتحرك ببطء اعتمادا على الدرع الذى تحمله فوق ظهرها". وتابع بيريز وهو ينظر إلى نتنياهو قائلا : "صديقى، رئيس الوزراء، أخشى أنك ستكتشف سريعا أن البرنامج الذى على أساسه تم انتخابك لا يصلح لإحراز للتقدم فى عملية السلام. وسيكون عليك أن تخيب ظن الكثير من ناخبيك وشركائك إذا أردت تحقيق أية نتائج. فالشعارات البراقة لا يمكن أن تحل محل السياسة، والمعادلات الائتلافية لن تغنى عن الحاجة إلى

القرارات الشجاعة والخيارات الصعبة".

وبينما كان العالم العربي يستعيد توازنه -بعد صدمة انتخاب بنيامين نتنياهو- كان رد فعله استنكاراً أشد لتشكيل وزارته، ولخطابه الافتتاحي في الكنيست. فقد كتبت صحيفة دمشق أن الوزرة الجديدة "التي يسودها الحاخامات والجنرالات والعنصريون والقتلة ودعاة الانتقام"، يمكن تلخيصها في عبارة واحدة: "تدمير ركائز السلام". وأضافت الصحيفة إن نتنياهو مصر على "إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات بواسطة الإرهاب والقهر والحرب". وأعلن راديو دمشق إن نتنياهو لم يترك شيئا للعرب ليتفاوضوا من أجله. كما تعرضت الولايات المتحدة للهجوم الشديد. فبينما أشاد المسئولون الأمريكيون برغبة نتنياهو المعلنة للتفاوض دون شروط مسبقة، قال العرب أن سياساته جعلت من محاولات الولايات المتحدة إقناعهم بأنه رجل يمكنهم التفاوض معه شيئا يدعو للسخرية. "إن برنامجه وصفة لتحطيم عملية السلام" حسب قول صحيفة الحياة السعودية. وقد أرسل الملك فهد إلى الرئيس كلينتون تحذيرا مفاده إن تجميد حكومة نتنياهو لعملية السلام سيؤدي إلى تجميد دول الخليج لعملية التطبيع مع إسرائيل.

جاء نتنياهو بإضافة جديدة إلى قضية الوحدة العربية : فقد أثار الخوف إلى حد أن عدد الزعماء العرب الذين اجتمعوا في قمة القاهرة التي استمرت لمدة يومين في ٢٢ يونية قد فاق عدد من اجتمعوا في أي وقت آخر منذ أغسطس ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت. وكانت مصر وسوريا والسعودية المشجعين الرئيسيين لعقد قمة جامعة الدول العربية التي حضرها ثلاثة عشر رئيسا من مجموع واحد وعشرين رئيس دولة. وكان الغرض من القمة لم الشمل العربي وإحاطة إسرائيل والولايات المتحدة علماً بأنه ما لم يعد رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إلى القاعدة الأساسية التي بنيت عليها المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مدريد، وهي الأرض مقابل السلام، فإن عملية السلام سوف تنهار، وستنزلق المنطقة بأكملها إلى سلسلة من التوتر والعنف.

واقترحت سوريا، وهي المؤيد الرئيسي لعمل عربي موحد، أنه مع إعادة تكريس السلام كخيار استراتيجي للعرب، فإن القمة ينبغي عليها التخطيط للاحتمالات الأخرى، بما فيها الحرب. ودعت سوريا المشاركين لإنشاء جبهة موحدة ضد السياسات العدوانية والمضادة للسلام للحكومة الإسرائيلية الجديدة. وانضم المتحدثون عن السلطة الفلسطينية إلى عدوهم اللدود، الرئيس الأسد، في وصف سياسة الحكومة الإسرائيلية بأنها تصل إلى حد إعلان الحرب على عملية السلام. وقال الرئيس مبارك إن الدول العربية ستعيد النظر في موقفها إذا اتبعت إسرائيل خطا متشددا. ودعا إسرائيل إلى متابعة تنفيذ كل ما

وافقت عليه، والعودة إلى التفاوض دون مماطلة ودون شروط مسبقة. وأصر الأردن وحده على ضرورة استمرار التطبيع بغض النظر عن أية عثرات في عملية السلام، لأنها الطريقة الوحيدة لتشجيع إسرائيل على التحرك للأمام.

أكد الرؤساء في بيانهم الختامي أن السلام الشامل والعادل مازال هدفهم الاستراتيجي. ولكن ذلك يتطلب " مشاركة جادة، وصداقة متبادلة من إسرائيل". ودعوا إسرائيل إلى الانسحاب من مرتفعات الجولان، ولبنان، والقدس الشرقية. ومع التذكرة بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي أرساه، قالوا "إن أي انحراف لإسرائيل عن التزاماتها أو واجباتها، أو اتفاقاتها أو أي مماطلة في تنفيذها سيعرض عملية السلام للخطر". لكنهم لم يحددوا الإجراءات التي سوف يتخذونها لو تراجعت إسرائيل عن الوفاء بالتزاماتها، ملمحين إلى أن نتيجة ذلك قد تتمثل في تجميد التطبيع، تاركين لها خيار استكمال التقدم الحقيقي، من عدمه. وبينما كان جيران إسرائيل يمكنهم اتباع سياسة الانتظار والترقب، لم يكن في مقدور الفلسطينيين فعل ذلك.

لم تكن هناك دلائل على مرونة نتنياهو المنتظرة على نطاق واسع تجاه العرب خلال الأشهر القليلة الأولى لتوليه السلطة. على العكس، فقد كانت السياسة الرسمية انعكاسا مخلصا لآرائه التي رددها في خطبه وكتاباته قبل انتخابه. ففي مقابلة هامة مع الصحيفة اليومية المستقلة "هاآرتس"، أعاد التأكيد على رؤيته المنحازة للحتمية وإيمانه بأن إسرائيل مقدر لها أن تحيا بحد السيف. وأفاد نتنياهو أن السبب الرئيسي للصراع هو شعور العالم العربي أن الدولة اليهودية عنصر غريب لا يحق له التواجد في الشرق الأوسط. وأن المشكلة الفلسطينية نتيجة أكثر منها سبب لهذا الصدام. وأن الكثير من الإسرائيليين افترضوا أن حل المشكلة الفلسطينية سوف يؤدى إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي. وشكك نتنياهو في صحة هذا الافتراض، زاعماً أنهم حتى لو توصلوا إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين، فإن ذلك لن يحل الصراع العربي الإسرائيلي برمته. إن الصراع سوف ينتهي فقط عندما يقتنع العالم العربي كله بأن إسرائيل حقيقة واقعة.

وبسؤاله عما إذا كان يشارك شيمون بيريز رؤيته الذائعة الصيت "شرق أوسط جديد"، أجاب نتنياهو أن الفكرة تميز من يعيشون تحت الحصار المستمر، ويريدون تغيير ما يحدث خارج أسوارهم بتخيل واقع مختلف. وقال "أنا لا أعتنق الفكر النفسي للمحاصرين". "إنني أنظر بموضوعية لما يحدث في الخارج وأعرف أنه في المستقبل القريب سيعتمد استعداد العرب لقبول دولة إسرائيل والعيش معها في سلام، على قدرتنا على أن نوضح لهم إننا لسنا حدثا عابرا". وبسؤاله ما إذا كان هذا يعني أن على إسرائيل

الاستمرار في سياسة الحائط الحديدي، أجاب نتنياهو: "حتى إشعار أخر، نحن في شرق أوسط من الجدران الحديدية. وما تفعله الجدران الحديدية هو إنها تمنحنا الوقت. والأمل في أن تحدث تغييرات داخلية إيجابية في العالم العربي مع مرور الوقت، تمكننا من خفض الجدران الدفاعية، وربما إزالتها في يوم من الأيام. هذه العملية تتم تدريجيا، لكن حتى تكتمل، ينبغي علينا خلق فهم ثابت في العالم العربي بأننا لن نختفي".

وقد ادعى نتنياهو أن هناك تآكلاً قد أصاب قوة الردع الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة. وقال "لقد كان ذلك خطأ مفاهيمي ارتكبته الحكومة السابقة. فقد اعتقدت أن السلام بمفرده يوفر الأمن، وسمحت لنفسها بألا تزيد من قوتنا". واتهم نتنياهو الحكومة السابقة بالقيام بمخاطر دبلوماسية وعسكرية، والسماح بتقلص القوة القومية والذى سار جنباً إلى جنب مع انكماش الأرض. وهو ينوى تغيير هذا الاتجاه لأنه يعتقد أن ظهور إسرائيل بمظهر ضعيف في مباحثات الوضع النهائي، سيؤدى إلى وجود ذريعة دائمة لمهاجمتها. وأقر على مضض: "لابد أن ندرك أن معاهدات السلام تساعد على استقرار الأمن، لكنها لا يمكن أن تكون بديلا عن الردع. والعكس صحيح. فالقوة العسكرية شرط أساسي للسلام. فالردع القوى هو فقط القادر على حفظ وإقرار السلام ".

وكان نتنياهو ينتوى بوضوح إعادة تركيز مباحثات السلام على أمن إسرائيل بدلا من التركيز على فكرة الأرض مقابل السلام والتي كانت تمثل قوة الدفع الرئيسية لحكومة حزب العمل. وكان هدفه الأول هو اتفاق أوسلو، والذى على الرغم من إنه لم يلزم إسرائيل بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، فإنه كان يسير في هذا الاتجاه. ومن خلال توضيحه لمعارضته الشديدة للدولة الفلسطينية، فإنه لم يفعل سوى إزالة حجر الزاوية من عملية السلام. لقد كان اتفاق أوسلو خطوة للابتعاد عن سياسة إسرائيل السابقة الخاصة بالاحتفاظ بالسيطرة على الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وباتباعه الموقف المتشدد الذى كان يسبق أوسلو، فإن نتنياهو كان يعيد التأكيد على مذهبه. لقد كان هدفه الاحتفاظ بالحكم الإسرائيلي المباشر وغير المباشر على المناطق الفلسطينية بكل السبل المتاحة له. حيث كان يعارض قيام دولة فلسطينية بلا هوادة، مثل إسحاق شامير، ومناحم بيجن من قبل. ولكن، كان من رأيه، إن حزب العمل الذى سبقه قد باع التصريح بذلك، لذلك عليه أن يكون خلاقا في مجهوداته لاستعادة ما فقدوه. وكانت العناصر الأساسية لاستراتيجيته هي الحد من تطلعات الفلسطينيين، وإضعاف ياسر عرفات وسلطته الفلسطينية، وإيقاف المزيد من إعادة الانتشار الذى نص عليه اتفاق أوسلو، واستخدام بنود الأمن في هذا الاتفاق لإعادة تأكيد السيادة الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالدول العربية، وخاصة سوريا، كان نتنياهو مصرا على عدم الاستمرار في طريق الأرض مقابل السلام. فقد كان يعرف أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وهزيمة العراق في حرب الخليج قد تركا الدول العربية دون خيار عسكري. فيمكنها أن ترغي وتزبد، وأن أيا منها لا تستطيع ممارسة أي ضغط عسكري لصالح الفلسطينيين. والواقع أن نتنياهو كان يعتقد أن موقفه المتشدد سيجبر الدول العربية نفسها على تقديم المزيد من التنازلات عن حقوقها، وسيتركه في موقف يتيح له الإعلان عند إعادة ترشيح نفسه أنه لم يقامر بأمن البلد، على عكس حكومة حزب العمل. لكن هذه السياسة كانت محفوفة بالمخاطر، وأدت إلى فهم خاطئ للموقف الحقيقي لإسرائيل. فافتراض أن العرب سوف يتخلون على نحو مفاجئ عن صراعهم الطويل لاستعادة الأراضي المحتلة، لم يكن فقط ساذجا، لكنه كان أيضا مستفزاً. وقد خلق توتراً خطير في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي.

اتفاقية الخليل

خلال المائة يوم الأولى من حكمه، اختلف بنيامين نتنياهو مع كل من قابلهم تقريبا. فقد تشاجر مع حلفائه في الحكومة، ومع نقابات العمال، ومع رجال الأعمال الإسرائيليين. لكن الصدع الأكبرُ هو ذلك الذي حدث بينه وبين الرجال المتشددين الذين كانوا يديرون أمن إسرائيل، لأنه لم يأبه تحذيراتهم، ولم يعر نصائحهم بالا المرة تلو الأخرى. لقد أوجد اتفاق أوسلو دورا جديدا لقوات الأمن الإسرائيلية، وكذلك لنظيرتها الفلسطينية كحماة لعملية السلام. فبينما كانت القضية في الماضي هي قدرتهما على مواجهة بعضهما البعض، أصبحت القضية الآن قدرتهما في السيطرة على الصراعات المحدودة النطاق التي كان من المفترض أن تستمر في وجه عملية السلام. لكن رئيس الوزراء، بخلاف مسئولي الأمن، لم يقبل الفلسطينيين كشركاء، وتراجع عن الكثير من الالتزامات التي ورثها عن الحكومة السابقة.

وحدث تدهور شديد في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين نتيجة لتراجع نتنياهو. حيث تبنى منهج "المغالاة في التقيد بالنص" لتقويض اتفاق أوسلو. لم يكن هناك انسحاب إسرائيلي من الخليل، أو فتح "ممر آمن" من غزة إلى الضفة الغربية، أو المزيد من المناقشات بخصوص إعادة الانتشار بالضفة الغربية والذي تعهدت إسرائيل بالقيام به في وقت مبكر من شهر سبتمبر. بدلا من ذلك تم تدمير المنازل الفلسطينية المنشأة دون تصاريح إسرائيلية في القدس الشرقية، وتمت الموافقة على خطط بناء مستعمرات إسرائيلية جديدة. وتدهورت نوعية حياة الفلسطينيين على نحو مستمر، وكاد الأمل في

مستقبل أفضل أن ينطفئ. كانت المناطق المحتلة كصندوق للحطب. وكان كل ما هو مطلوب شرارة لكي يشتعل.

وقد قدم نتنياهو الشرارة عندما أمر بحفر نفق أثرى بالقرب من المسجد الأقصى فى القدس القديمة ليلة ٢٥ سبتمبر. وكان الغرض منه فتح مدخل ثان للنفق الذى استخدمه الهاسمونيين فى القرن الثانى قبل الميلاد لإحضار الماء إلى المعبد اليهودى. وقيل أن الغرض من هذا النفق هو تسهيل حركة السياح عبر الموقع الأثرى الشهير. وقد ظهرت البوابة الجديدة عند حائط المبكى وعند قاعدة قبة الصخرة، حيث يقع فوقه مباشرة الموقع الإسلامى المقدس. وبالرغم من كونها ليست هامة فى حد ذاتها، فقد مثلت البوابة الجديدة إهانة رمزية ونفسية للفلسطينيين وانتهاكا إسرائيليا سافرا للتعهد بحل النزاع الخاص بالقدس عن طريق التفاوض، وليس بفرض الأمر الواقع. وذلك بإعطاء الأمر بفتح مدخل جديد لنفق قديم يعود إلى ألفى عام، دمر نتنياهو آخر الآمال الواهنة فى إقامة حوار سلمى مع الفلسطينيين.

أثار هذا العمل ثورة عارمة من الغضب الفلسطينى وأشعل نار المواجهة، وخرجت المظاهرات الكبيرة و أحداث الشغب عن نطاق السيطرة، واستفز الأمر الشرطة الفلسطينية لدرجة إطلاق النار على الجنود الإسرائيليين. واشتدت أعمال العنف وشملت الضفة الغربية وغزه كلها. وفى خلال ثلاثة أيام من المواجهات الدموية، قتل ١٥ جنديا إسرائيليا، و٨٠ فلسطينيا. وكانت هذه أكثر المواجهات عنفا منذ أسوأ أيام الانتفاضة. وأصابت الصدمة الجمهور الإسرائيلى عند رؤيته الشرطة الفلسطينية تفتح النار على مثيلتها الإسرائيلية. لكن معظم المراقبين الخارجيين نظروا إلى سياسة نتنياهو فى إعاقة عملية السلام على أنها السبب الأساسى لهذه المواجهة الدموية الباهظة الثمن.

دعا الرئيس كلينتون على وجه السرعة إلى عقد قمة فى واشنطن فى محاولة لاحتواء الموقف، ومنع الانهيار التام لأى تقدم فى اتجاه التسوية. لكن الرئيس مبارك رفض الدعوة. واستجاب الملك حسين، وياسر عرفات، وبنيامين نتنياهو، لكن الاجتماع قد انتهى دون التوصل إلى أى اتفاق. وأعرب كل الزعماء العرب عن خيبة أملهم فى الزعيم الإسرائيلى، وكان الملك حسين أكثرهم حدة لأنه كان الوحيد الذى لم ينضم لحملة الاستنكار التى أعقبت فوز نتنياهو فى الانتخابات. وكان هناك جانب شخصى وسياسى لخيبة أمل الملك. فقد قامت علاقته مع إسحاق رابين على الثقة المتبادلة، وكان يأمل أن تكون هناك علاقة مماثلة مع نتنياهو. لكن ثقة الملك تعرضت لاختبار دقيق عندما أرسل نتنياهو دور جولد للقائه قبل افتتاح النفق بقليل، معطيا بذلك انطباعاً خاطئا بأن الملك كان

يعرف بالمشروع مقدما. وكان التهديد الأخطر لنتنياهو يتمثل في الإضرار بجهود الملك لتحقيق السلام بين العالم العربي وإسرائيل. فبالرغم من أن الملك لم يكن من المعجبين بياسر عرفات، فإن السلام بين عرفات وإسرائيل، كان يمثل أساس السلام بين الملك وإسرائيل، ونتنياهو الآن يدمر هذا الأساس. لهذا تحدث الملك بحدة إلى نتنياهو فى البيت الأبيض، كما نقلت الصحف في ذلك الوقت، وكما أكد هو فيما بعد: "تحدثت عن غطرسة القوة. وعن الحاجة للمساواة بين الناس فى التعامل. عن الحاجة لإحراز تقدم". ولم يستجب نتنياهو، لكن بينما كانوا ينصرفون، ذهب إلى حسين وقال: "إننى مصر على أن أفاجئك."

كان الملك حسين أقل استعدادا للمخاطرة بنفسه فى سبيل التطبيع مع إسرائيل بعد المواجهات الدامية التى حدثت. وكانت كل الأحزاب السياسية تقريبا فى مملكته تدعو لوضع حد لكل أشكال التطبيع مع "العدو الصهيونى". وكانت المشاعر متأججة ضد إسرائيل عبر العالم العربى، من شمال إفريقيا، وحتى الخليج الفارسى. وكان من المقرر انعقاد المؤتمر الاقتصادى الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مينا ٣، فى القاهرة فى شهر نوفمبر. وبدا لوهلة إنه لن ينعقد مطلقا. فقد هدد الرئيس مبارك بإلغاء المؤتمر إذا استمرت إسرائيل فى التنصل من التزاماتها الخاصة بالسلام. ولم يتراجع إلا تحت وطأة الضغط الشديد للولايات المتحدة.

افتتح مؤتمر مينا ٣ فى القاهرة يوم ١٣ نوفمبر فى ظل مناخ من العداء المحسوس تجاه المهرولين. ومصطلح "المهرولين" أصبح مصطلحاً جوهرياً فى لغة الحوار السياسى العربى. وقد ابتكر الشاعر السورى نزار قبانى هذا اللفظ بعد المصافحة التى جرت بين إسحاق رابين وياسرعرفات فى حديقة البيت الأبيض، والذى فسره على أنه استسلام مهين للأمة العربية كلها. وصب قبانى جام غضبه فى قصيدة أسماها "المهرولون":

وقفنا صفوفا
كالأغنام قبل الذبح
جرينا متقطعى الأنفاس
وتدافعنا لتقبيل أحذية القتلة.

أصبح الاندفاع لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيونى موضع استهزاء أولئك الذين يرون أنه علامة على ضعف العرب. وكان النشاط التجارى لب هذا التطبيع، كما كان واضحا من تلك المؤتمرات السنوية. وكان الهدف الأساسى تكوين نظام اقتصادى إقليمى بحيث تكون إسرائيل جزءا لا يتجزأ منه، وكان من المنتظر أن يؤدى التعاون الاقتصادى

إلى إرساء دعائم السلام في الشرق الأوسط. وفي مؤتمر كازابلانكا عام ١٩٩٤، وفي عمان عام ١٩٩٥، بادرت إسرائيل بفتح الطريق لتبني رؤية شيمون بيريز لشرق أوسط جديد يضم الدولة اليهودية.

كان الملك حسين يخبر شعبه أن التطبيع سيأتي بالرخاء. وكان عرفات يقول أنه لو توافر لديه المناخ الاقتصادي الملائم، فإنه سيحول فلسطين إلى سنغافورة جديدة.وكانت من حجج "المهرولين" الأساسية الأخرى أن المصالحة العربية لإسرائيل سوف تشجعها على إتمام عملية السلام على الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية. وقبلت البلدان العربية غير المشاركة في الصراع بشكل مباشر هذا المنطق. فقررت المغرب وتونس وقطر فتح مكاتب علاقات تجارية في إسرائيل. ووافقت قطر على مد إسرائيل بالغاز الطبيعي.

على الجانب الآخر، اقترح منتقدو المهرولين أن العرب يجب عليهم الكف عن تقديم الثمار الاقتصادية للتطبيع كآخر سبيل لهم لممارسة الضغط على إسرائيل. ورفضت السعودية رفع المقاطعة عن إسرائيل لحين تحقيق سلام شامل. وقد رجح انتخاب نتنياهو كفة المنتقدين. كما كان مثالاً حياً للخطأ الذى ارتكبه المهرولون. وسأل المنتقدون :"لماذا نشارك في تجمع اقتصادي دولي من المفترض أن الهدف منه ربط السلام والأمن الإقليميين بالتعاون الاقتصادي بينما إسرائيل ترفض السلام؟" وأرسل الأردن والسلطة الفلسطينية وفدين متوسطي المستوى. وأجلت قطر افتتاح مكتبها في تل أبيب وعلقت اتفاقية الغاز الطبيعي. وأمرت حكومات أخرى وفودها بعدم إبرام أية اتفاقات مع الإسرائيليين، وأوضح المصريون أنه بما أن إسرائيل تتراجع عن عملية السلام، فإن على العرب التراجع عن الأهداف الرئيسية لمينا ١ و مينا ٢، وتحويل مينا ٣ إلى منتدى للتجارة بين العرب فقط.

أجبر رد فعل العرب والأمريكيين تجاه "ثورة النفق" نتنياهو للخضوع قليلا للفلسطينيين فيما يختص بنقطة أخرى حساسة في الضفة الغربية، وهي الخليل. ففي سبتمبر ١٩٩٥ أبرمت حكومة حزب العمل اتفاقا لإعادة نشر القوات في الخليل، ولكن تم تجميده بعد ستة أشهر بسبب التفجيرات الانتحارية. وعقب فوزه في الانتخابات، حاول نتنياهو التعامل مع الخليل كقضية منفصلة، بينما حاول الفلسطينيون ربطها بعملية أوسلو. وقد حاول نتنياهو أيضا تقليص الدور الأمريكي لكن أزمة النفق دعت الرئيس كلينتون إلى التدخل لمنع الانهيار التام لعملية السلام. وفي نهاية اجتماع قمة واشنطن، أمر كلينتون مبعوثه الخاص دنيس روس بالذهاب إلى المنطقة لمساعدة الأطراف في وضع الترتيبات اللازمة لإعادة نشر القوات الإسرائيلية في الخليل. واستغرقت الأطراف ثلاثة

أشهر ونصف للتوصل إلى اتفاق. وكانت العملية نفسها تستحق التنويه للدور الفعال الذى لعبته الولايات المتحدة، ولأنها كانت المرة الأولى التى تشارك فيها حكومة حزب الليكود فى مفاوضات مع الفلسطينيين بناء على إعلان المبادئ والاتفاق المؤقتين.

وقعت اتفاقية الخليل فى ١٥ يناير ١٩٩٧ وكانت علامة مميزة على طريق عملية السلام في الشرق الأوسط، وأول اتفاق يتم توقيعه بين حكومة الليكود والفلسطينيين. وقسمت الاتفاقية الخليل إلى منطقتين يتم حكمهما بترتيبات أمنية مختلفة. المنطقة الفلسطينية (خ١) وتشمل حوالى ٨٠٪ من الخليل، بينما شملت المنطقة اليهودية (خ ٢) ٢٠٪. ونصت على أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية الكاملة فى المنطقة اليهودية خلال الفترة الانتقالية. وأشار المنتقدون الفلسطينيون للاتفاقية إلى أن معادلة التعايش هذه أعطت ٤٥٠ مستوطنا يهوديا يمثلون ٣, ٠٪ من السكان أفضل ٢٠٪ من وسط المدينة التجارى، بينما حصل ١٦٠,٠٠٠ فلسطينى على ٨٠٪ خاضعة للكثير من القيود والحدود. كما ألزمت اتفاقية الخليل إسرائيل بإعادة نشر قواتها فى الضفة الغربية ثلاث مرات خلال الـ ١٨شهراً التالية.

قدمت اتفاقية الخليل فى اجتماع خاص لمجلس الوزراء الإسرائيلى فى ١٤ يناير. وكان اجتماعا مشحوناً بالتوتر استمر ثلاث عشرة ساعة. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هى البند الخاص بعمليات إعادة الانتشار. وفى نهاية الاجتماع أقر الوزراء الاتفاقية بأغلبية أحد عشر صوتاً مقابل سبعة أصوات. وقد استقال بنى بيجن وزير العلوم والتكنولوجيا احتجاجا على القرار، وقال أن حتى أصغر تنازل فى الخليل سيعد سابقة خطيرة، وأنه لا يمكنه اعتبار بند إعادة الانتشار متماشيا مع العهد الذى قطعه على نفسه بأداء واجباته على أكمل وجه. أما إسحاق موردخاى وزير الدفاع، فقد عاون نتنياهو فى إقناع المجلس بالموافقة على اتفاقية الخليل. وأوضح موردخاى فى أحاديثه الخاصة أن الحكومة بتوقيعها للاتفاقية قبلت مخاطرة محسوبة لتتفادى الانهيار الكامل لعملية أوسلو، ولتقليل التوتر فى الشرق الأوسط.

وفى ١٦ يناير ألقى نتنياهو بيانا خاصا بالاتفاقية على الكنيست، وجاء فيه: "نحن لن نترك الخليل، ولكننا نعيد الانتشار فيها. فنحن نلتمس فيها القاعدة الأساسية لحسنا القومى، وأساس وجودنا". وادعى أن هذا الاتفاق يوفر لإسرائيل شروطا أفضل من الاتفاق الذى آل إليه من الحكومة السابقة، مشيرا إلى نقطتين. الأولى، إن تنفيذ عمليات إعادة الانتشار الثلاثة هو أمر متروك لإسرائيل، وليس للمفاوضات مع الفلسطينيين. ثانيا، إن الإطار الزمنى ملائم بدرجة أكبر ويعزز قدرة إسرائيل على المناورة. باختصار، كما

قال نتنياهو، أعطت اتفاقية الخليل السلام والأمن لإسرائيل. وفي نهاية النقاش الذى استمر على مدى ١١ساعة متصلة وشارك فيه ٩٠ عضوا، أقر الكنيست اتفاقية الخليل بأغلبية ٨٧ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً وامتناع ١٥ عن التصويت. وكانت غالبية المعارضين ينتمون إلى الائتلاف، والكثير من المؤيدين قد جاءوا من بين صفوف المعارضة.

أظهر تصويت الكنيست إجماعا قوميا عريضا على استكمال عملية أوسلو. وكانت النظرة العريضة لاتفاقية الخليل هى أنها تمثل نهاية حلم الصهيونية الجديدة بكل أرض إسرائيل، كما بشر بذلك إعلان المبادئ فى سبتمبر ١٩٩٣ وعلى ذلك، وبعد تطبيق إعادة الانتشار فى الخليل، ظلت إسرائيل تسيطر سيطرة تامة على ٧١٪ من الضفة الغربية (المنطقة ج)، وظلت تفرض السيطرة الأمنية على ٢٣٪ أخرى (المنطقة ب)، بينما فرضت السلطة الفلسطينية السيطرة الكاملة على ٦٪ فقط (المنطقة أ). قد يكون هناك تنازل قد حدث فى مبدأ وحدة الأرض التاريخية،لكن إعلان موت أيديولوجية إسرائيل الكبرى كان سابقا لأوانه بعض الشىء.

المعركة من أجل القدس

نظرا لاضطراره لانتهاج خط استرضائى نسبيا فيما يتعلق بالخليل، وبمعاداته للكثيرين من اتباعه نتيجة ذلك، تبنى نتنياهو خطا متحديا فيما يتعلق بالقدس. فبتوقيعه اتفاقية الخليل، حطم نتنياهو محرماً من محرمات الليكود فيما يختص بالتنازل عن الأرض مقابل السلام. لذلك أقسم على إحكام قبضة إسرائيل على القدس، ومقاومة تقديم أية تنازلات، أو حتى إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن مستقبل المدينة المقدسة. وماكان يعرف أنه ما من عربى ليقبل أقل مما يطالب به عرفات – سيادة مشتركة. لكنه كان يعتقد أن تأكيدا إسرائيليا من طرف واحد بالسيطرة على المدينة ليضع حدا لأوهام العرب باستعادة السيطرة على الجزء الشرقى، وهى الأوهام التى ادعى أن حكومة العمال السابقة شجعتها.

وهكذا أطلق نتنياهو الطلقة الأولى فى المعركة من أجل القدس فى ١٩فبراير بإعلانه خطة لبناء ٦,٥٠٠ وحدة سكنية من أجل ٣٠,٠٠٠ إسرائيلى فى هار حوما، بالقدس الشرقية. "بدأت المعركة من أجل القدس"، هكذا أعلن فى منتصف مارس بينما شرعت البلدوزرات الإسرائيلية فى إعداد الموقع للمنطقة الإسرائيلية بالقرب من قرية سور باهر العربية "نحن الآن فى خضم المعركة، ولا ننوى أن نخسرها". كان هارحوما تلاً تغطية الأشجار الصنوبرية، جنوب المدينة، وعلى الطريق إلى بيت لحم. وكان اسمه العربى جبل أبو غنيم. وقد اختير هذا الموقع لإتمام حلقة المستوطنات اليهودية حول القدس

المحتلة، وقطع الاتصال بين الجانب العربى للمدينة وبقية أراضى الضفة الغربية. لقد كان مثالا صارخا للتكتيك الصهيونى المتمثل فى خلق الواقع على الأرض لامتلاك ميزة عند الجلوس إلى مائدة التفاوض.

كان مشروع هار حوما تم تجميده لعامين لأن الفلسطينيين حذروا من إنه سيضر بعملية السلام فى الشرق الأوسط، ولأن رابين وبيريز كانا يعرفان مدى خطورته. لكنه كان جزءا من السياسة التى اتبعتها كل الحكومات الإسرائيلية بعد ١٩٧٦، سواء كانت للعمال أو لليكود، أن تحيط منطقة القدس الكبرى بدائرتين مشتركتين فى المركز من المستوطنات، مع وجود طرق ومراكز عسكرية. وغطت هذه المستوطنات ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وأقام فيها نصف المستوطنين الإسرائيليين فى المنطقة، وكان من الواضح إذن أن مشروع هار حوما لم يكن يعرض فقط المباحثات من أجل مستقبل القدس للخطر، ولكن أيضا مباحثات التسوية النهائية للضفة الغربية ككل.

واقتضى الأمر تزويد البلدوزرات الإسرائيلية بحراسة مسلحة حتى تقوم بتسوية الأرض من أجل المستوطنة. ونظم الفلسطينيون إضرابا عاما احتجاجا على المشروع وعلى نزع ملكية الأرض العربية التى سيقام عليها. واشتبك الجنود مع المتظاهرين، وأعلنت بيت لحم والخليل اللتين تبعدان عدة أميال عن الموقع منطقتين عسكريتين مغلقتين، وتم تعليق دوريات الحراسة المشتركة. وقام عرفات بتجميد كل الاتصالات مع الإسرائيليين، ورفض تلقى مكالمتين من نتنياهو. وأعلن أحمد قميع (أبو علاء)،المتحدث بأسم المجلس الفلسطينى التشريعى " إن بلدوزرات نتنياهو قد دمرت أية فرصة للسلام".

قادت بريطانيا الحكومات الغربية فى إدانة هذا العمل وسط اهتمام متزايد بتعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط. وأعلن وزير الخارجية مالكولم ريفكند "إن بدء البناء لن يفعل شيئا سوى الإضرار بعملية السلام". وأضاف قائلاً" ككل المستوطنات، ستكون هذه أيضا غير شرعية، وضد روح اتفاق أوسلو". واستخدمت الولايات المتحدة الفيتو مرتين لوقف قرارين لمجلس الأمن ينتقدان قرار إسرائيل بإقامة مستوطنة هار حوما. وأصدرت جلسة خاصة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو إلى وقف العمل فى هارحوما، ووضع حد لكل نشاطات الاستيطان فى المناطق المحتلة. ولم تصوت ضد القرار سوى ثلاث دول هى إسرائيل والولايات المتحدة وميكرونيزيا. لقد كانت عزلة إسرائيل كاملة تقريبا.

وفى الوطن، ابتعد تجمع العمل عن الحزب الحاكم ووبخته لفشله فى تحقيق السلام أو الأمن. وحل إيهود باراك محل شيمون بيريز كزعيم للتجمع بعد هزيمة الأخير فى

الانتخابات. كان باراك رئيسا سابقا للأركان ومن المتشددين بالنسبة للأمن ووعد باتباع خطى إسحاق رابين. لكن التجمع واصل تحت زعامته التحرك فى المسار الذى رسمه بيريز. وفي مؤتمره السنوى فى مايو ١٩٩٧، وافق الحزب على حذف معارضته القديمة لقيام دولة فلسطينية من برنامجه الانتخابى. ولم تكن السياسة الجديدة تأييدا لقيام دولة فلسطينية، ولكن مجرد اعتراف بأن حق إقامة الدولة هو ضمن حق الفلسطينيين فى تقرير المصير. وأظهرت استطلاعات الرأى العام أن غالبية الإسرائيليين يقبلون قيام دولة فلسطينية مستقلة كنتيجة حتمية لعملية أوسلو.

واستنكر زعماء الليكود التغيير باعتباره دليلا آخر على اتباع سياسة الاسترضاء تجاه الفلسطينيين. لكن فى النقاش الذى تلى ذلك، تم تحدى الليكود لكي يقدم خطته لتحقيق السلام والأمن دون متابعة عملية الوفاق مع الفلسطينيين. فقد قال باراك "إن إسرائيل لا تحتمل حكم شعب آخر، ولا ينبغى عليها أن تحاول هذا" وأضاف "أظن أن علينا الابتعاد بأنفسنا عن الفلسطينيين. نحن لا نحتاج لنوع من التفرقة العنصرية هنا، أو إلى شئ يشبه ما يحدث فى البوسنة، وهذا ما قد يحدث تحت قيادة نتنياهو".

فى محاولة لتطويق باراك والذى كان قائده فى «سايريت ماتكال»، وحدة الصفوة فى الجيش الإسرائيلى، قدم نتنياهو لمجلس الوزراء الداخلى خطة لتسليم الفلسطينيين حوالى ٤٠٪ من الضفة الغربية كتسوية نهائية. وحيث أن الخطة أعدها الجيش، فقد أكدت على مصالح إسرائيل الأمنية فى الضفة الغربية. ولم يرفق نتنياهو خريطة بمشروعه لكنه أشار إلى المناطق التى ستظل تحت السيادة الإسرائيلية: القدس الكبرى، والتى سيتم توسيعها، والتلال شرق القدس، ووادى الأردن ومناطق المستوطنات المكثفة بالقرب من حدود ١٩٦٧، والممرات والطرق الضرورية، وموارد المياه. وأطلق نتنياهو على خطته اسم "آلون بلاس" على أمل أن تجتذب دعم الناخبين اليساريين. ومع ذلك فقد كان هناك اختلاف رئيسى بين الخطتين. فقد تضمنت خطة آلون الاحتفاظ بحوالى ٣٠٪ من الضفة الغربية وإعادة الباقى إلى الحكم الأردنى. بينما احتفظت خطة نتنياهو بحوالى٦٠٪ من الضفة الغربية لإسرائيل وعرضت إعطاء الـ ٤٠٪ الباقية للسلطة الفلسطينية.

كانت خطة نتنياهو تستهدف الجمهور الإسرائيلى أكثر من الفلسطينيين فلم يكن هناك أمل فى أن يقبل الفلسطينيون هذا العرض لأنهم كانوا ينتظرون استعادة ٩٠٪ من الضفة الغربية طبقا لبنود الاتفاق الانتقالى الموقع فى سبتمبر ١٩٩٥ (أوسلو٢). وقصرت خطة نتنياهو السيطرة الفلسطينية على منطقتين إلى الشمال وإلى الجنوب من القدس، ترتكزان على نابلس والخليل، لكن دون إتصال بينهما على الأرض. ومعنى ذلك أن يصبح

الفلسطينيون فى القدس وحولها معزولين عن المنطقتين. و قال صائب عريقات، المفاوض الرئيسى للسلطة الفلسطينية " *إن هذا غير مقبول. إن نتنياهو يفاوض نفسه، أو بالأحرى، نفسه والمتطرفين الآخرين فى حكومته. لقد نسى أن له شريكا*".

وبينما اتفقت خطة نتنياهو ومعادلة أوسلو الخاصة بالأرض مقابل السلام، فإن سياسته فى الواقع كانت تعمل فى طريق معاكس. فكل يوم كان الفلسطينيون يحصلون على أرض *أقل*، والإسرائيليون على سلام *أقل*. فقد كانت رؤيته *للمستقبل تتخذ الشكل* المادى لتلال الضفة الغربية. وارتفعت مشتريات المنازل الجديدة بمعدل يزيد على ٥٠ *،إلى* ١,٥٦٠ منزلا، خلال الأشهر السبعة الأولى من ١٩٩٧، وذلك بسبب الإغراءات الحكومية. وبلغ تعداد المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة ١٦١,١٥٧ بحلول ١٩٩٧- بزيادة ٩٪ عن عام ١٩٩٦ وعادت حماس للهجوم مرة أخرى بتفجير قنبلتين انتحاريتين فى القدس فى ٣٠ يوليه و٤ سبتمبر. وحمل نتنياهو السلطة الفلسطينية مسئولية الهجمات الفدائية المنطلقة من المناطق التى تسيطر عليها، وطالب باعتقالات موسعة لأعضاء حماس. وقال إن إسرائيل لن تسلم المزيد من المناطق للسلطة الفلسطينية لو أن هذه المناطق ستستخدم لشن هجمات الفدائيين الإسلاميين.

هل كان هناك ما يمكن أن تقوم به إسرائيل لمنع العنف ضد مواطنيها، أو الحد منه على الأقل؟ لقد قضى نتنياهو وقته فى السلطة محاولا تحاشى هذا السؤال. لكن قادة الأمن لم يفعلوا. فالسؤال المحدد هو ما إذا كانت هناك صلة بين تراجع إسرائيل عن اتفاقيات أوسلو، وعزوف عرفات عن التصرف بحسم ضد حماس والجهاد الإسلامى. وكان رأى رئيس هيئة الأمن العام ومدير المخابرات العسكرية أن عرفات ليس لديه ما يحثه على التعاون مع إسرائيل فى مواجهتها «للإرهاب الإسلامى» مادام مؤمنا بأن إسرائيل لن تلتزم بمقررات أوسلو. لكن نتنياهو رفض تقييمهما للموقف. فقد اعتبر الهجمات الفدائية للجماعات الفلسطينية المتطرفة تهديدا استراتيجيا لدولة إسرائيل، واستغلها لتبرير تجميد العملية السياسية مما كان يعنى تحول مركز إسرائيل بالكامل فى العالم العربى.

وقد نبهت التفجيرات الاستشهادية إدارة كلينتون لخطورة انهيار عملية الشرق الأوسط كلها تحت تأثير موجة جديدة من العنف. وغيرت مادلين أولبرايت، والتى خلفت وارين كريستوفر كوزيرة للخارجية بعد إعادة انتخاب كلينتون، من سياستها المتجاهلة لعملية السلام فى الشرق الأوسط بزيارة المنطقة فى بداية شهر سبتمبر. لقد كان لدى الأمريكيين شكوك لفترة ما أن هدف نتنياهو الحقيقى هو إخراج قطار السلام الذى انطلق من أوسلو عن القضبان. كما اشتبهوا فى احتفاظ عرفات عن عمد بالذراع «الإرهابى»

لجبهة المقاومة الإسلامية كوسيلة للضغط على إسرائيل. وكان الغرض من زيارة أولبرايت إزالة الستائر الدخانية التى أقامها الزعيمان، والضغط عليهما لإعادة قطار السلام إلى مساره الصحيح.

كانت تلك هى الزيارة الأولى لأولبرايت للشرق الأوسط، وقد أسعدت المسئولين الإسرائيليين بإلقائها التبعة الفورية لإنقاذ السلام على ياسر عرفات. وساندت بقوة إصرار إسرائيل على أن تقوم السلطة الفلسطينية بسحق المنظمات الإسلامية العسكرية كشرط مسبق لمواصلة عملية أوسلو للسلام. وقالت إن الأمن يأتى على رأس جدول أعمالها. وفى مؤتمر صحفى مشترك، كرر عرفات شجبه لاستخدام العنف وقدم تعازيه لضحايا حادثى التفجير فى القدس. لكن أولبرايت أشارت إلى أنها غير راضية عن محاولاته للقبض على منظمى العنف. ومرددة لما يقوله نتنياهو، دعت إلى اتخاذ خطوات حاسمة ومستمرة ضد الإرهاب بدلا من إتباع سياسة "الباب الدوار" المتمثلة فى إلقاء القبض ثم إطلاق السراح.

أما بالنسبة لإسرائيل فلم يكن لدى أولبرايت إلا أقل القليل من النقد. فقد ذكرت مصادرة الحكومة للأراضى العربية، وتدمير منازل العرب ومصادرة الهويات الفلسطينية على أنها أعمال يرى الفلسطينيون أنها مستفزة. واقترحت عشية مغادرتها للمنطقة أن تتوقف إسرائيل مؤقتا عن بناء منازل يهودية على الأراضى الفلسطينية. وأصرت على إنه ليس هناك أى وجه للمقارنة من الناحية الأخلاقية بين قتل الناس وبناء المنازل. وبالرغم من صحة هذا، إلا أن الإشارة العابرة لبناء المنازل أظهرت فهماً ضئيلاً لعمق المرارة الفلسطينية التى يبعثها الانتشار المستمر للأحياء اليهودية الجديدة. وقيل أن عيزرا وايزمان الرئيس الإسرائيلى السابق قد أبلغ أولبرايت أن الضغط الذى يمارس على نتنياهو للالتزام بروح اتفاقات أوسلو غير كاف. وحثها على طلب انسحاب المزيد من القوات من الضفة الغربية ووضع قيود على إنشاء المستوطنات اليهودية. كما قال لها أن عليها تضرب رأسى عرفات ونتنياهو ببعضهما البعض. لكن أولبرايت لم تستمع للنصيحة.

ثم وقعت الأزمة الكبرى التالية فى الشرق الأوسط بعد ثلاثة أسابيع فقط من عودة وزيرة الخارجية الأمريكية إلى وطنها، وكانت بلا جدال من صنع إسرائيل. فقد أعد الموساد خطة لقتل خالد مشعل، أحد قادة حماس متوسطى المنزلة، بحقن سم بطئ المفعول فى أذنه بينما كان يدخل مكتبه فى عمان. وفشلت الخطة فشلا ذريعا. فقد تم حقن مشعل، لكنه لم يمت، وأمسك حارسه بعميلى الموساد اللذين كانا يتنكران فى شكل

سائحين كنديين. ركز الإسرائيليون، بطريقتهم الانطوائية، على الجانب التقنى للعملية، أكثر من تركيزهم على الحماقة السياسية الفظيعة للعملية. واندلعت معركة سياسية بخصوص من ينبغى لومه لفشل محاولة الاغتيال. فرئيس أركان الجيش الإسرائيلى ومدير المخابرات العسكرية لم يكونا على علم بالمهمة حتى سمعا تقارير عن إلقاء السلطات الأردنية القبض على عميلين للموساد. وقيل أن رجل الموساد فى الأردن عارض المهمة خوفا من أن تفسد العلاقات بين إسرائيل والأردن. لكن رئيس الوزراء قد أعطى الأمر بالتنفيذ. وبهذا استحق أن ينال شرف أن يكون أول محرض، منذ عم هاملت، كلاوديوس، يحاول قتل غريمه بوضع السم فى أذنه.

وقال الملك حسين، أفضل أصدقاء إسرائيل فى العالم العربى، بعد فشل محاولة الاغتيال إنه شعر كما لو كان شخص ما " قد بصق فى وجهه". وقبل ثلاثة أيام من محاولة الاغتيال كان المسئولون الإسرائيليون والأردنيون يتباحثون فى مشكلة «الإرهاب» الإسلامى. وعقد الاجتماع فى عمان فى إطار الحوار الاستراتيجى بين الجانبين. وقد أكد الممثلون الأردنيون فى الاجتماع التزامهم بالتعاون الوثيق مع الموساد لمواجهة «الإرهاب». وتدخل الملك حسين فى الحوار بشكل شخصى لتقديم عرض بوقف إطلاق النار من جانب حماس. وطالب بنقل هذا العرض إلى رئيس الوزراء مباشرة. لهذا كان غضبه ودهشته عظيمين عندما علم أن نتنياهو شخصيا هو من أمر بتنفيذ هذه العملية الشاذة فى العاصمة الأردنية.

علق أحد كبار المسئولين الأردنيين على ذلك بالقول إن التنبؤ بمسار نظام الأرصاد الجوية الغامض "النينو"، أسهل من التنبؤ بسلوك رئيس الوزراء الإسرائيلى. وربط المسئولون الأردنيون بين محاولة الاغتيال الفاشلة وعملية السلام. وذكروا أن حماس امتنعت عن القيام بهجمات فدائية خارج حدود إسرائيل والأرض المحتلة. وأفادوا أنه بمحاولة اغتيال مشعل خارج هذه الحدود، فإن إسرائيل تهدف إلى خلق استفزاز لا يمكن تحمله. وهذا سوف يجبر حماس على الرد ومد عملياتها إلى مناطق جديدة. وتبعاً لذلك تقوم إسرائيل بإلقاء تبعة هذه الموجة الجديدة من العنف على عاتق عرفات، ومرة أخرى توضع عملية السلام فى الثلاجة.

بإصداره الأمر لتنفيذ تلك العملية فى عمان، أظهر نتنياهو نفسه بمظهر العاجز، وغير المسئول، وقصير النظر الذى يتخبط فى الأشياء. كانت العواقب وخيمة جدا. فأضعفت العملية الملك حسين الذى ظلت معاهدة السلام بينه وبين إسرائيل غير مقبولة وسط شعبه بقدر قبولها بين الإسرائيليين. ولإطلاق سراح عميلى الموساد، كان على

نتنياهو تسليم الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحى لحماس والذى كان يزداد وهنا فى أحد السجون الإسرائيلية. وزاد إطلاق سراح الشيخ ياسين وعودته منتصرا إلى غزة عبر عمان من صعوبة تحقيق عرفات لمطالب إسرائيل بالقبض على أعضاء حماس النشطين. وأدى اضطرار إسرائيل للإفراج عن ياسين إلى ارتفاع منزلته ومنزلة المنظمة التى أسسها. وهكذا، عن طريق تركيزه الذى لم يفتر على حماس، انتهى الأمر بنتنياهو إلى رفعها إلى مكانة فى بالغة الأهمية. وعن طريق أفعاله الهوجاء اقترب من تدمير إحدى الركائز الأساسية لسياسته تجاه الفلسطينيين وهى رفض التفاوض لحين توقف العنف.وكما اضطره فتح النفق القديم فى المدينة القديمة فى القدس إلى التراجع عن سياسته الخاصة بعدم مبادلة الأرض بالسلام، فإن عملية عمان الفاشلة دحضت قضيته الخاصة برفض تطبيق اتفاقيات أوسلو حتى تقتلع السلطة الفلسطينية البنية الأساسية لحماس من جذورها. وأضيفت مكونات وشكوك جديدة إلى صراع الشرق الأوسط.

وكان العائق الرئيسى لاستئناف مباحثات السلام هو سياسة حكومة الليكود المتمثلة فى إعطاء الدعم السياسى والمالى للتوسع فى المستوطنات اليهودية فى المناطق الفلسطينية فيما وراء الخط الأخضر. وكان الفلسطينيون يخشون من أن ضم الأراضى عن طريق الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة المقصود به تقويض مطالبتهم بوطن قومى. وتعرضت السياسة الرسمية للتوسع فى المستوطنات للهجوم داخل إسرائيل أيضا. ففى بداية مارس ١٩٩٨ دعى ١٥٠٠ من ضباطى الاحتياط فى الجيش والشرطة الإسرائيلية، من ضمنهم ١٢ من العمداء، رئيس الوزراء لنبذ سياسة التوسع فى المستوطنات اليهودية فى المناطق الفلسطينية واختيار السلام. وذكر خطابهم المنشور أن استمرار الحكم الإسرائيلى لـ ٢,٨٥ مليون فلسطينى سوف يضر بالشخصية الديمقراطية واليهودية لدولة إسرائيل، ويزيد من صعوبة تمسكها بالطريق الذى تسير فيه. وقال الخطاب "إن الحكومة التى تفضل الاحتفاظ بالمستوطنات فيما وراء الخط الأخضر على حل الصراع التاريخى وإقامة علاقات طبيعية فى المنطقة ستؤدى بنا إلى الشك فى مدى سلامة الطريق الذى نسلكه".

وركزت الضغوط الخارجية على الحاجة إلى الوفاء بالالتزام بتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار بعد تلك التى تم القيام بها فى الخليل. ورد نتنياهو على هذه الضغوط بالتفاوض على ضم أشد الأحزاب معارضة للسلام إلى ائتلافه. وبذلك زاد عدد مقاعد الحكومة فى الكنيست من ٦١ إلى ٦٣ مقعدا وبالتالى، تبعاً لنتنياهو، زادت مقدرة الحكومة على تقديم التنازلات إلى الفلسطينيين. لكن لائحة موليديت كانت تدعو لإلغاء اتفاقات

أوسلو و"نقل" الفلسطينيين إلى الضفة الأخرى لنهر الأردن. وبغض النظر عن ادعاء نتنياهو عكس ذلك، فإن اتخاذ هذا الحزب العنصرى شريكا، جعل الحكومة أكثر تصلبا منها مرونة فى تعاملها مع الفلسطينيين.

لم يتغير تصور الجيش الإسرائيلى للمصالح الاستراتيجية لإسرائيل نتيجة للتغيرات السياسية على مستوى القمة. فخريطة الأمن التى قدمتها هيئة الأركان إلى إسحاق رابين لم تختلف كثيرا عن تلك التى قدمت إلى إسحاق موردخاى. فقد أشارت الخريطة إلى ضرورة احتفاظ إسرائيل بشريط من الأرض على امتداد نهر الأردن، وبمحاذاة الخط الأخضر، وحول القدس. وأضافت الحكومة إلى خريطة المتطلبات الاستراتيجية الهامة هذه، خريطة "للمصالح القومية". وابتدع إريل شارون هذه التسمية الجديدة لكى تشتمل على كل المستوطنات التى توجد فى الأرض المحتلة. واستخدمتها الحكومة ضمن جهودها للتعتيم على الفارق بين الاحتياجات الأمنية الحيوية كما تحددها هيئة الأركان، وأيديولوجيتها الخاصة التى تتعامل مع كل مستوطنة فى الضفة الغربية على أنها شئ مقدس.

أدى انعدام الثقة بين السلطة الفلسطينية وحكومة الليكود إلى عدم إمكانية تنفيذ عملية أوسلو. وفى بداية مايو ١٩٩٨ دعى تونى بلير، رئيس الوزراء البريطانى، الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين للتشاور فى لندن فى محاولة لكسر الجمود. وتم إقناع عرفات بأن المشاركة البريطانية الأوروبية على طاولة السلام بجانب الأمريكيين هى فكرة سديدة. لكن نتنياهو كان يحتل عناوين الصحف بادعاءاته بأنه بذل جهدا إضافيا من أجل السلام فى لندن. لكنه لم يكن ملتزما بإحداث انفراجة. بل على العكس، استمر فى رفضه للعرض الأمريكى بأن إسرائيل يجب أن تتخلى عن ١٣٪ من الضفة الغربية كمرحلة ثانية من إعادة الانتشار طبقا لبنود اتفاق أوسلو. وانتهى اجتماع لندن بالفشل. وظلت مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية معلقة. وقد كان واضحا جدا، للفلسطينيين على الأقل، أن الزعيم الذى يدعى أن الانسحاب من ١٣٪ يمثل تهديدا لأمن بلده، ليس من المحتمل أن يوافق على انسحاب أكبر فى مفاوضات الوضع النهائى للأراضى المحتلة. وهذه المباحثات، طبقا للجدول الزمنى الذى تمت الموافقة المتبادلة عليه، كان من المقرر لها أن تكتمل بحلول ٤ مايو ١٩٩٩ وبحلول الذكرى الـ ٥٠ لقيام إسرائيل، ١٤ مايو ١٩٩٨، كانت المباحثات لم تبدأ بعد.

الجمود على الجبهتين السورية واللبنانية

فيما يتعلق بسوريا، انقسم صانعو السياسة الإسرائيلية طويلاً إلى مدرستين

للفكر. إحداهما تؤيد إجراء اتفاق مع حافظ الأسد، حتى وإن كانت شروطه قاسية، على أساس أنه حاكم قوى، ويمكن الثقة فى التزامه. والمدرسة الثانية تقترح الانتظار إلى عصر ما بعد الأسد توقعا لزعامة أضعف، وبالتالى أكثر مرونة. وارتبط نتنياهو بالمدرسة الثانية عندما كان فى المعارضة، لكن بمجرد وصوله إلى السلطة مال إلى المدرسة الأولى. وبدا أنه وزملاءه المتشددين في حزب الليكود يظنون أن سوريا يمكن "اعتصارها" وعزلها، وأن أهداف إسرائيل على الجبهة الشمالية يمكن تحقيقها قبل اختفاء الأسد من المسرح السياسي. انتقد نتنياهو إسحاق رابين وشيمون بيريز لتركهما أمورا كثيرة للأسد وزعم أنه من الممكن جعل سوريا تقبل ترتيبات تزيد من أمن إسرائيل دون الحاجة لرد أية مناطق فى الجولان. وهكذا أعد المسرح لمواجهة سياسية بين أسد دمشق العجوز، ومتحديه الإسرائيلى المتهور.

وقد دعت السياسة العامة لحكومة الليكود لاستئناف مباحثات السلام مع سوريا، لكنها استبعدت الانسحاب الإسرائيلى من مرتفعات الجولان. وذكرت "إن الاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على الجولان سيكون أساس الاتفاق مع سوريا". وكان هذا يساوى رفض مبدأ "الأرض مقابل السلام" وهو أساس مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد. وقد سارع نتنياهو بإعلان أن حكومته لن تفى بالالتزامات التى أقرها رابين وبيريز بالانسحاب إلى خط ٤ يونيو ,١٩٦٧ وكان رأيه أن تلك الالتزامات المزعومة لم تكن أكثر من مجرد "بيانات افتراضية " ذات طبيعة غير ملزمة، لم تتضمنها وثيقة رسمية، ولم توقع أبدا. وقال إنها "بيانات خرجت أثناء المفاوضات، وليست جزءاً من التزام رسمى... وأنا سوف أفى فقط بالالتزامات الرسمية ".

وكانت وجهة النظر السورية هى أنه بالرغم من أن الالتزام الذى قطعه رابين وبيريز على نفسيهما بالانسحاب إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ كان مشروطا بتلبية سوريا لمتطلبات إسرائيل الخاصة بالأمن والتطبيع، فقد كانت التزامات رسمية تقدمت بها حكومة إسرائيلية، ولذا فهى ملزمة للحكومة التالية. وطبقا لهذا أصر السوريون على أنه لو مقدر للمباحثات أن تستأنف، فينبغى البدء من حيث توقفت. وفى يوليه ١٩٩٦ حاول دنيس روس، مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية إلى الشرق الأوسط، إحياء المباحثات الإسرائيلية السورية بناء على المعادلة السورية التى اقترحت متابعة "مباحثات السلام مع إسرائيل بناء على الالتزام الذى سبق التوصل إليه من قبل". لكن نتنياهو رفض هذه المعادلة بشدة. وقال "لا، إننى على استعداد لاستئناف مباحثات السلام فقط فى حالة عدم وجود أية شروط مسبقة ".

لم يكتف نتنياهو فقط بالتنكر لالتزامات من سبقوه علانية، بل شن أيضاً حملة شعواء خلف الكواليس لإلغاء النتيجة الوحيدة الملموسة للوساطة الأمريكية في الصراع الإسرائيلي السوري. وكانت تتمثل في الورقة المسماة "أهداف ومبادئ الترتيبات الأمنية"، والتي أودعها المفاوضون الإسرائيليون والسوريون في وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٢ مايو ١٩٩٥ وقد حددت الورقة المبادئ الرئيسية للترتيبات الأمنية بين الطرفين في إطار اتفاقية سلام. وذكرت مبادئ تخفيض القوات والمناطق منزوعة السلام عل جانبي الحدود، لكنها لم تحدد الحدود أو حجم المناطق منزوعة السلاح. وكانت الورقة نتاج خمسة أشهر من المفاوضات المكثفة التي تبعت لقاء رئيسي الأركان الإسرائيلي والسوري في واشنطن في ديسمبر ١٩٩٤ ولأن الورقة لم يتم التوقيع عليها، فإن منتقديها أسموها "اللاورقة".

شن نتنياهو ومستشاروه هجوما شاملا على هذه الورقة. فتضمنت مبادئ المساواة، والمبادلة، والمعاملة بالمثل، وقالوا إن هذه المبادئ تؤدي إلى إضعاف الترتيبات الأمنية التي تعد حيوية لإسرائيل. وعلى نحو خاص، كانوا يؤمنون بأنه من الخطأ قبول مبدأ نزع السلاح على الجانب الإسرائيلي من الحدود بعد الانسحاب من الجولان. لهذا طلب نتنياهو من الأمريكيين أن يؤكدوا كتابة أن "اللاورقة" ليس لها سند في القانون الدولي، ولهذا فهي غير ملزمة لإسرائيل. واستجاب وارن كريستوفر. وفي ١٨ سبتمبر ١٩٩٦أرسل خطابا شخصيا وسريا إلى نتنياهو يقول فيه أن الورقة محل السؤال غير ملزمة لإسرائيل من وجهة القانون الدولي، لكن الولايات المتحدة تحتفظ بالحق في إثارة الموضوعات التي تتضمنها الورقة مرة أخرى. وعكس رد كريستوفر المنظور الضيق لرجل القانون للمشكلة. فتجاهل أن الورقة لم يقصد التوقيع عليها، حيث إنها كانت جزءا من شئ أكبر في انتظار التفاوض فيه. وأطاح بثمار أربع سنوات من الدبلوماسية الأمريكية. وزاد من صعوبة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

وزادت صعوبة استئناف التفاوض مع سوريا أكثر عندما صوت الكنيست في يوليو ١٩٩٧ على مشروع قانون خاص للتأكيد على قانون ١٩٨١ الخاص بضم الجولان. فقد قررت الحكومة عدم تقديم المزيد من التشريعات. لكن عند عرض المشروع الخاص للقراءة الأولى في الكنيست، صوت رئيس الوزراء وغالبية زملائه في المجلس لصالح المشروع. ولم يكن وزير الخارجية ووزير الدفاع حاضرين، وهاجما المشروع في وقت لاحق باعتباره غير ضروري وضاراً. وأضرت تغيرات الاتجاه المفاجئة لنتنياهو بمصداقيته أكثر، خاصة وأنه وعد ديفيد ليفي بسحب المشروع من جدول الأعمال. واستنكرت الصحافة السورية المشروع باعتباره عملاً آخر من أعمال العدوان الغرض منه قطع الطريق على استئناف

مباحثات السلام.

قامت مادلين أولبرايت أثناء زيارتها للمنطقة فى سبتمبر ١٩٩٧ بمحاولة فاترة لإعادة الإسرائيليين والسوريين إلى مائدة المباحثات. وأخبرها نتنياهو أنه قد يكون مستعدا "للنظر" فيما قاله زعماء حزب العمل، دون أى التزام من جانبه. وطلب منها عرض هذا على الأسد. وحاولت أولبرايت إقناع الأسد بقبول عرض نتنياهو لبدء المباحثات "دون شروط مسبقة". ونصحته بالبدء فى المباحثات ورؤية إلى أين تأخذه. لكن الأسد لم يهتم بذلك. وقال لأولبرايت" أنا لا أريد المباحثات من أجل المباحثات فى حد ذاتها". حيث كانت المسألة بالنسبة له، مسألة مبدأ وليست مسألة إجراءات.

تصاعد التوتر بشكل حاد بين إسرائيل وسوريا فى نهاية صيف ١٩٩٧ وخريفها حتى أن الصدام العسكرى بينهما قد بدا ممكنا، إن لم يكن مرجحاً. وقد زادت من حدة التوتر سلسلة من الإجراءات التى اتخذها الجانبان ردا على التهديدات التى شعرا بها. وكان السبب المباشر للتوتر من وجهة النظر الإسرائيلية، إعادة نشر سوريا لحوالى ثلث قواتها فى لبنان إلى مسافات قريبة من المواقع الإسرائيلية فى جبل حرمون. فقد ظن خبراء الدفاع الإسرائيليون أن سوريا ربما تخطط "لانتزاع الأرض" فى المناطق التى تحتلها إسرائيل فى مرتفعات الجولان. وكان هناك قلق خاص من احتمال محاولة سوريا الاستيلاء على مجمع الاتصالات الإسرائيلى الحديث على جبل حرمون والتمسك به حتى يدعو مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار تاركا القوات السورية فى موقعها. وقد فكر مجلس الوزراء فى لحظة ما فى حشد احتياطى الجيش.

اتضح فيما بعد أن التقديرات الإسرائيلية للنوايا السورية أثناء هذه الأزمة، وأزمات سابقة كانت نتيجة لمعلومات خاطئة أوردها ضابط بالموساد يدعى يهودا جيل. وأثناء محاكمة جيل فى تل أبيب بتهم التجسس والسرقة، ظهر أنه فى سبتمبر ١٩٩٦ قام بتلفيق معلومات توحى بأن الرئيس الأسد توصل إلى قرار بشن الحرب على إسرائيل. وقد جاء تقرير جيل بشكل كبير من خلال اتصال سورى مزعوم، زعم أن الأسد فقد الأمل فى الحصول على أى تنازلات من حكومة نتنياهو، ولهذا عزم على القيام بعمل عسكرى. وقد صور إعادة نشر القوات السورية على مرتفعات الجولان وفى سهل البقاع على أنها تمهيد لشن هجوم مفاجئ. وربما كان لجيل هدف أيديولوجى لتلفيق هذه المعلومات الخاطئة، فبعد تقاعده من الخدمة فى الموساد، أصبح سكرتيرا للحزب اليمينى المتطرف موليديت، والذى يدعو لإخراج العرب من أرض إسرائيل. وكان يعارض بقوة أى تفاهم مع العرب عموما، ومع سوريا على وجه الخصوص. وكان ولاؤه لأرض إسرائيل، وليس لدولة إسرائيل. لكن

أياً كانت دوافعه، فإن تقاريره الكاذبة في سبتمبر ١٩٩٦ أدت إلى تصاعد التوتر بين إسرائيل وسوريا ودفعت بالدولتين إلى حافة الحرب.

كان لسياسة التشدد التى أتبعها نتنياهو تجاه سوريا ما يقابلها فى سياسته تجاه لبنان فقد رفض هناك أيضا الوفاء بالاتفاقيات غير المكتوبة. وأمر الجيش الإسرائيلى بالانتقال من الدفاع السلبى عن منطقة الحدود، إلى تكتيكات أكثر عدوانية، وإلى هجمات قوية ضد الشيعة اللبنانيين. وأرسى سياسة الانتقام العنيف ضد هجمات حزب الله، وأعلن أن الجيش السورى لن يفلت من العقاب لدوره فى دعم حزب الله. وفى نفس الوقت، سعى إلى فصل الحوار مع سوريا عن الحوار مع رئيس وزراء لبنان، البليونير رفيق الحريرى الذى كان يهدف إلى إعادة لبنان إلى كونه مركزا تجاريا ومتنفسا للعالم العربى.

ومثل الحكومات الإسرائيلية السابقة، أكدت حكومة نتنياهو أنها ليست لها أية تطلعات إقليمية فى لبنان. وبعد وصوله إلى السلطة بقليل، قدم نتنياهو اقتراحاً يدعى "لبنان أولا". وطبقا لهذا المقترح، تنسحب إسرائيل من جنوب لبنان مقابل التزام الحكومة اللبنانية بحل ميليشيا حزب الله وضمان أمن حدود إسرائيل الشمالية. وكان هذا تراجعاً عن مواقف حكومات العمل والليكود السابقة حيث لم تعد إسرائيل تصر على اتفاقية سلام مع لبنان كشرط للانسحاب. لكن فى إعداده لعرضه المنمق لإلغاء المنطقة الأمنية التى أعلنتها إسرائيل من جانب واحد فى جنوب لبنان، لم يكن نتنياهو يعرض تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨، والذى نادى بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات الإسرائيلية إلى الجانب الخاص بها من الحدود الدولية. ولكن لم يكن الانسحاب الذى عرضه فوريا أو غير مشروط.

كان يفكر فى انسحاب على مراحل فى مقابل نزع سلاح المقاومة اللبنانية. وتجاهل عرضه عن عمد أية إشارة إلى انسحاب متزامن من الجولان. كان المطلوب من سوريا المشاركة فى مفاوضات بخصوص لبنان دون النظر فى مطالبها الخاصة بأرضها.

كان الغرض من عرض "لبنان أولا" تهميش سوريا، لكن سوريا رفضت التهميش والحكومة اللبنانية رفضت الدخول فى مفاوضات منفصلة مع إسرائيل على غير رغبة سوريا. وكانت النتيجة استمرار تورط إسرائيل فى لبنان، حيث كان مصيرها يزداد شبها بمصير أمريكا فى فيتنام: زيادة فى الخسائر نتيجة للتورط فى حرب لا نهائية ولا يمكن الفوز فيها ضد قوات حرب عصابات فطرية. ومثل الأمريكيين فى فيتنام، خاض الإسرائيليون عمليات عسكرية كبيرة تكلفت الكثير من الأموال والأرواح، لكنها لم تسفر

عن أية نتائج دائمة. وبلغت الخسائر الإسرائيلية منذ انتهاء حرب لبنان وحتى نهاية ١٩٩٦ حوالى ٤٠٠ قتيل و١٤٢٠ جريحا. وأضيفت إليها ٧٣ جنديا فقدوا حياتهم عند اصطدام طائرتين مروحيتين عقب إقلاعهما فى الطريق إلى لبنان. فبدأ الكتاب تسمية لبنان "فيتنام الصغيرة"، و"المكان الملعون"، و"وادى الموت"، والوحش" الذى يلتهم شبابهم بوحشية وانتظام.

كانت إسرائيل تواجه المشاكل مع حلفائها، و كذلك مع أعدائها فى لبنان. فجيش لبنان الجنوبى المكون من ٢٥٠٠ رجل والذى كان بمثابة حاجز واق بين حزب الله وشمال إسرائيل ازدادت عدم كفاءته وانهيار روحه المعنوية. وهرب بعض جنوده لينضموا إلى المقاومة الإسلامية للاحتلال الإسرائيلي. وأدى نجاح حزب الله فى اجتذاب قلوب وعقول القرى الشيعية فى الجنوب إلى التشكك فى مدى جدوى إقامة المنطقة الأمنية. لكن أغرب ما كان يميز المنطقة الأمنية هو أنه كان من النادر أن تبين "العدو"، لكن عدم وضوحه كان مقياسا لكفاءة حزب الله. فطريقته فى الهجوم والهرب كانت مؤثرة بوجه خاص ضد جيش جنوب لبنان. وبالتالى كان على إسرائيل القيام بما لم يعد بإمكان وكلائها القيام به. فضاعفت قواتها فى المنطقة إلى ٢٠٠٠ رجل، وتسلمت بعض مواقع جيش جنوب لبنان، أنفقت ١٠ ملايين دولار فى إعدادها ومع ذلك لم تستطع وقف نزيف الدم الذى سببته أسلحة حزب الله الأكثر تطورا وأساليبه الأكثر جرأة. كان عدد مقاتلى حزب الله يقدر بنحو ٤٠٠ مقاتل، لكن إيران كانت تدعمه بشدة، وكانت معنوياته مرتفعة، وكان واثقاً من قدرته على طرد الدخلاء الإسرائيليين من لبنان.

كانت إسرائيل ممزقة بين ثلاثة خيارات: الانسحاب من طرف واحد، أو شن هجوم آخر شمال المنطقة الأمنية لضرب المقاومة وربما تلقين سوريا درسا، أو البقاء حيث هى واستمرار وجود شبابها أهدافاً لتدريب حزب الله. عارضت مؤسسة الدفاع الانسحاب من طرف واحد من المنطقة الأمنية فى الماضى قائلة إنه ما لم يكن الانسحاب جزءاً من تسوية شاملة مع سوريا ولبنان، فسيفسر فى العالم العربى على إنه هزيمة إسرائيلية. وكان هناك رأى أخر يقول إن الانسحاب سيسمح لحزب الله بنشر مقاتليه على حدود إسرائيل الشمالية و الضغط عبر الحدود.

لكن قدرة حزب الله على العمل داخل المنطقة الأمنية، ونصب الكمائن للإسرائيليين ولجنود جيش جنوب لبنان وقتلهم، أضعفت من مقولة أن أفضل دفاع هو ذلك الذى يتم من داخل لبنان. شعر بعض كبار الضباط أن الجيش الإسرائيلى وصل إلى طريق مسدود فى لبنان، وأن السبيل الوحيد للخروج هو التسوية السياسية. لكن بما أن الحكومة كانت

عاجزة عن تحقيق تسوية سياسية، فإن ترك صنع السياسة بلا ضوابط لارتجال العسكريين. وأخذ عميرام ليفين، قائد الجبهة الشمالية، المبادرة فى الإعداد لانسحاب إسرائيلى من طرف واحد من لبنان، ولكن على مراحل. فقد قدر إنه لو انسحبت إسرائيل من لبنان، فإن حزب الله وسوريا سوف يتحولان إلى متنافسين، و تبعاً لذلك تضعف قوة حزب الله. وكان واثقا أن الجيش الإسرائيلى يمكنه القيام بالعمليات العسكرية الضرورية انطلاقا من الجانب الآخر من الحدود. وخلص إلى أن فوائد الانسحاب من لبنان تفوق فوائد البقاء فيه. باختصار، لقد خلص إلى أن لبنان فخ، وأن الجيش الإسرائيلى ينبغى أن يخرج من الفخ. مع ذلك فقد ظل ضباط كبار آخرون يظنون أن الانسحاب الإسرائيلى من طرف واحد من لبنان سيكون غلطة. ولم ينحز رئيس الأركان إلى أى من الجانبين.

لم يشكك أحد فى أن الانسحاب المقرون بتفاهم مع لبنان أو سوريا أفضل من الانسحاب من جانب واحد. لكن خيار التفاهم مع لبنان لم يكن له وجود، وانتظار التفاهم مع سوريا بشروط نتنياهو كان فى الواقع حكما على الجيش الإسرائيلى بالبقاء فى لبنان إلى أجل غير مسمى. فمادام نتنياهو قد استبعد الانسحاب من الجولان وعرض على سوريا فقط "السلام مقابل السلام"، فإنه لن يكون باستطاعته العثور على أى رغبة لدى السوريين للتفاوض معه. وقد كانت فكرته "لبنان أولا" التى روج لها كثيرا غير صالحة للعمل لأن سوريا كانت لديها القدرة على إيقاف أية تسوية لا ترق لها فى لبنان.

حاول نتنياهو من خلال عدة تنويعات على فكرته "لبنان أولا " أن يجعلها أكثر جاذبية للبنانيين، لكن سوريا اعترضت عليها جميعاً ورفضها لبنان. وفى ديسمبر ١٩٩٦ اقترحت إسرائيل تشكيل قوة متعددة الجنسيات من مصر والأردن وربما فرنسا لتحل محل قوات الجيش الإسرائيلى فى جنوب لبنان. لكن لبنان رفض ذلك قائلا إن على إسرائيل الانسحاب دون شروط. وفى مارس ١٩٩٨ عرضت إسرائيل مرة أخرى أن تنسحب شريطة أن تتولى الحكومة اللبنانية السيطرة على المنطقة الفاصلة التى يتم الانسحاب منها، وأن تمنع الهجمات عبر حدود إسرائيل الشمالية. لكن هذا العرض رفض أيضا. باختصار، أدت سياسة نتنياهو المتشددة مع سوريا إلى المزيد من الجمود على الجبهة السورية والجبهة اللبنانية.

لم يكن بنيامين نتنياهو بالسوء الذى بدا عليه عندما تقدم لانتخابات أعلى منصب فى السياسة الإسرائيلية فى ٢٩ مايو ١٩٩٦. كان أسوأ كثيرا. فوعد أثناء الحملة الانتخابية، بخلاف حزب العمل، بأنه سيأتى بالسلام والأمن. لكن أثناء أول عامين له فى السلطة أوقف كل تقدم تجاه السلام، ولم يأت بتحسن فى الأمن. لقد انقسم المعلقون فى

البداية إلى من يظنون أن أيديولوجيته الخاصة بالصهيونية الجديدة ستقف فى طريق صنع السلام مع العالم العربى، وإلى من اعتقدوا أن المذهب البراجماتى سيغلب عليه. لكن سجل نتنياهو قد أوضح أنه ليس أيديولوجيا خالصاً، أو سياسيا براجماتياً خالصا، ولكنه خليط عجيب منهما. لقد كان مسلكه فى إدارة علاقات إسرائيل الخارجية غريباً ومتناقضاً، ولكن كانت لديه سمة واحدة يواظب عليها ألا وهى الميل للمقامرة بكل ما لديه. وقد تسببت هذه النزعة في صناعة سجله المليء بالكوارث في معاداة كل أصدقاء إسرائيل، إضافة إلى خصومه فى العالم العربى. وباعتباره سيداً للكلمة، كان نتنياهو يفخر بجملته التى ابتدعها : " إننا نعيش فى منطقة شرسة ". لكن محاولاته لتحقيق السلام والأمن، وفى نفس الوقت التمسك بالقدس الشرقية، وغالبية الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، توحى بأنه كان يعيش فى جنة البلهاء.

الخاتمـة

احتفل الإسرائيليون بالعيد الخمسين لإقامة دولتهم فى مايو ١٩٩٨ فى جو كئيب وحالة مزاجية سيئة. فكان المجتمع الإسرائيلى منقسما على نفسه أكثر من أى وقت مضى منذ إنشاء الدولة، حيث لم يكن هناك اتفاق جماعى حول معالم الطريق. من ناحية أخرى، كان يمكن لإسرائيل أن تتباهى ببعض الإنجازات الهائلة التى حققتها مثل نظام الحكم الديمقراطى الذى يتميز بحق الاقترا ع العام، ونظام التعدد الحزبى الراقى، والسلطة القضائية المستقلة، والساحة الثقافية النابضة بالحياة، والخدمات التعليمية والصحية المتطورة، وارتفا ع مستوى المعيشة، ومستوى دخل سنوى للفرد يوازى ذلك الخاص ببريطانيا.

لقد نجحت فى لم شمل المشتتين. ووصل عدد سكان إسرائيل إلى ستة ملايين نسمة فى عام ١٩٩٨، أى ما يقرب من عشرة أضعاف عددهم عام ١٩٤٨. فثلث يهود العالم يعيشون فى الدولة اليهودية، ويتحدثون اللغة العبرية، والتى كانت مقتصرة فقط على الطقوس الدينية حينما ولدت الصهيونية، منذ مائة عام مضت. ومن حيث هدفها الأساسى المتمثل فى منح اليهود المشتتين وطناً، وزرع فيهم الإحساس بالانتماء، وتكوين دولة حديثة، وحققت الصهيونية نجاحا باهرا. وهذه الإنجازات كانت أكثر وضوحا مع وجود مأساة مروعة فى المشهد الخلفى : ألا وهى إبادة ستة ملايين يهودى بواسطة النازى أثناء الحرب العالمية الثانية.

من ناحية أخرى، فإن هناك بعض الإخفاقات التى يمكن رؤيتها. وأبرز هذه الإخفاقات فشل إسرائيل فى حل الصرا ع مع العرب. فالصرا ع المصاحب للمشروع الصهيونى قبل أن يظهر أدولف هتلر بوقت طويل ظهر على مسرح الأحداث. واشتمل الصرا ع على الدول العربية المجاورة، ولكنه كان فى أساسه وجوهره عبارة عن صرا ع بين حركتين للتحرير القومى : الحركة اليهودية والحركة الفلسطينية. وفى عام ١٩٤٨ حققت الحركة الصهيونية

هدفها الخاص بتقرير المصير القومي اليهودي في فلسطين. ولكن حرب استقلال إسرائيل كانت كارثة أو (نكبة) حسب التعبير العربي بالنسبة للفلسطينيين والقضية الأخلاقية الخاصة بإقامة الدولة اليهودية المستقلة كانت قوية، وخاصة في أعقاب الهولوكوست. ولكن ليس هناك شك أن إقامة دولة إسرائيل أنزلت بالفلسطينيين ظلما كبيرا. وبعد مرور نصف قرن من الزمان، لا تزال إسرائيل عليها أن تدفع فاتورة حساب الآثام التي ارتكبتها في حق الفلسطينيين، وأن تعترف بأنها تدين للفلسطينيين بدين يجب أن تفي به.

والصراع مع الفلسطينيين، ومع العالم العربي بشكل عام، ألقى بظلاله الكئيبة على حياة إسرائيل. ففي أول خمسة وأربعين عاما من وجودها المستقل، كان زعماء إسرائيل غير راغبين في مناقشة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم القومي. وكانت جولدا مائير تتخذ موقفا منافيا للطبيعة من خلال إنكارها لوجود الشعب الفلسطيني. ولكن المشكلة كانت موجودة بالفعل، وكان الصهاينة الأوائل على علم جيد بها على الرغم من أنهم نادرا ما يتحدثون عنها. والمشكلة، في جوهرها، كانت تتمثل في أن الطموح اليهودي للسيادة على فلسطين كان لا يمكن أن يتماشى مع الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني للسيادة فوق نفس البلد. وهذا هو " السؤال المستتر" الذي طرحه المعلم الصهيوني إسحاق ابشتاين في مقاله بجريدة هاسكلاه في عام ١٩٠٧. وكان هذا قبل وقت طويل من تحول السؤال المستتر إلى سؤال معلن ومفتوح بشكل دائم ومستمر.

وكان زائيف جابوتنسكي هو أول زعيم صهيوني كبير يعترف بأن الفلسطينيين أمة ولا يمكن توقع أن يتخلوا طواعية عن حقهم في تقرير المصير القومي. وعلى ذلك فقد كان من الحمق في تلك المرحلة المبكرة من المشروع الصهيوني أن يتم التفاوض مع الفلسطينيين، وكان لابد من تنفيذ البرنامج الصهيوني من جانب واحد وبالقوة. وكانت نصيحة جابوتنسكي أن يتم بناء المشروع الصهيوني خلف حائط حديدي لا يستطيع السكان العرب المحليون اختراقه. ومع ذلك فإن جابوتنسكي لم يكن معترضا على الحوار مع الفلسطينيين في مرحلة لاحقة. على النقيض، فإنه كان يؤمن بأنهم بعد أن يضربوا رؤوسهم في الحائط، فإنهم سوف يدركون في النهاية أنهم في موضع ضعف مستمر، وأنه آن الأوان للتفاوض معهم حول وضعهم وحقوقهم القومية في فلسطين.

وبشكل أو بآخر فإن هذا هو ما حدث. وتاريخ دولة إسرائيل يثبت صحة وجهة نظر جابوتنسكي في استراتيجيته الخاصة بالحائط الحديدي. فقد أدرك العرب - أولا المصريون وبعد ذلك الفلسطينيون ثم الأردنيون - أنه لا يمكن قهر إسرائيل واضطروا للتفاوض مع إسرائيل من مركز ضعف واضح. والخطر الحقيقي الذي تفرزه استراتيجية الحائط

الحديدى هو أن القادة الإسرائيليين، الأقل استيعابا من جابوتنسكى، قد يقعون فى حب مرحلة معينة من هذه الاستراتيجية ويرفضون التفاوض حتى لو كان هناك من يمكن التحدث إليه عبر الجانب الآخر. ومن المفارقات المثيرة للسخرية، أن سياسيى اليمين، ورثة جابوتنسكى، كانوا يميلون بشكل خاص للوقوع فى حب الحائط الحديدى ويتمسكون به كوسيلة دائمة للحياة. ومع ذلك فإن الحائط الحديدى لجابوتنسكى قد أفرز نظرية تغيير فى العلاقات اليهودية – الفلسطينية تؤدى إلى التصالح والتعايش السلمى. أما إسحاق شامير، على النقيض، فقد تصور الحائط الحديدى باعتباره «متراس» ضد التغيير ووسيلة لجعل الفلسطينيين فى حالة دائمة من الخضوع الذليل لإسرائيل.

وأول محاولة جادة لعبور الحائط الحديدى قام بها إسحاق رابين بعد انتصار حزب العمل فى انتخابات يونيو ١٩٩٢. وأمام الحائط، لم يكن رابين مرشحاً مرجحاً لإحداث انقلاب فى سياسة إسرائيل التقليدية نحو العالم العربى. فقد أمضى حياته كجندى، يقوم بتشييد الحائط الحديدى من أجل الهدف المزدوج المتمثل فى ردع العرب وصد هجماتهم. وكرئيس للأركان فى يونيو ١٩٦٧، كان اسمه مقروناً بأكبر انتصار لإسرائيل على أعدائها وفقا للتصور الإسرائيلى ومد الحائط لكى يحيط بالمزيد من أراضيهم. وبعد الحرب انحاز إلى رأى الأغلبية فى حزب العمل من حيث تفضيل التسوية مع الملك حسين على التسوية مع الفلسطينيين. وأثناء فترته الأولى كرئيس للوزراء، ظل رابين معارضا على نحو متصلب لأى إشارة للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع ذلك، أثناء رئاسته الثانية للوزراء بعد استنفاد كل البدائل الأخرى، «قبض رابين على الجمر»، أى أنه قرر التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت النتيجة اتفاقية أوسلو والمصافحة التاريخية مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى البيت الأبيض يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. واتفاقية أوسلو قامت على المصالحة بين الشعبين اللذين اشتبكا فى صراع من أجل فلسطين على مدار القرن الماضى. وهذه الاتفاقية قد أدت إلى الاعتراف المتبادل بين الطرفين بحق كل منهما فى تقرير مصيره فى أجزاء منفصلة من فلسطين، وفهم أن الخلافات الباقية سوف يتم حلها من خلال الطرق السلمية.

ومنطق عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية اعتمد على التحرك التدريجى نحو قيام دولة فلسطينية. وهذا لم يتم ذكره صراحة. ولكن المنطق الأساسى المتضمن فى إعلان المبادئ قد أشار إلى أن حل الصراع الإسرائيلى –الفلسطينى يجب أن يتم تدريجيا. والموضوعات الأكثر صعوبة، مثل حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ومستقبل المستوطنات

اليهودية والحدود والقدس، تركت للمرحلة الأخيرة في مفاوضات الحالة النهائية للأراضي المحتلة. والتقدم التجريبي كان يقصد منه تمكين المجتمعين من التغلب على مخاوفهم وشكوكهم وتعلم العيش في سلام بجانب بعضهم البعض. وتوقع أيضا أن التطبيع بين إسرائيل والفلسطينيين سوف يمهد الطريق للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية.

وتأثير اتفاقية أوسلو كان رائعا. فبعد عام من مصافحته لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، قام رابين بتوقيع معاهدة السلام مع الملك حسين عاهل الأردن في احتفال بهيج بالصحراء. لقد كانت معاهدة السلام الثانية لإسرائيل مع دولة عربية وأول معاهدة توقع بالمنطقة. علاوة على ذلك، على النقيض من السلام البارد مع مصر، قرر الملك حسين أن يكون سلاما دافئاً. ومع حلول انتخابات مايو ١٩٩٦، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع خمس عشرة دولة عربية؛ كانت أولها مع المغرب وتونس. وفي منطقة الخليج الفارسي كانت عمان وقطر أول دولتين تقيم علاقات مع إسرائيل. وبدأت جامعة الدول العربية في رفع الحظر الاقتصادي على إسرائيل الذي كان قديما قدم إنشاء دولة إسرائيل. وتم عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا كحدث سنوي شاركت فيه إسرائيل مشاركة كاملة ونشطة. وبدا أن إسرائيل على طريق يؤدي إلى الاندماج في سياسة واقتصاد الشرق الأوسط. وكان لا يزال هناك طريق طويل من أجل تحقيق رؤية شيمون بيريز الجديدة للشرق الأوسط، ولكن هناك تحسنا مفاجئا حدث بالفعل في العلاقات بين إسرائيل وبقية العالم العربي.

وإذا كان بيريز حالما، فإن بنيامين نتنياهو كان مدمرا للأحلام. وقد كان نتنياهو مؤيدا لبرنامج الصهيونية الجديدة الخاص بأرض إسرائيل غير المقسمة، وليس للتعايش السلمي مع الفلسطينيين على هذه الأرض. ورفض اتفاق أوسلو وساهم في التحريض ضد الحكومة المنتخبة، الأمر الذي بلغ ذروته باغتيال رابين. وفي المرحلة التمهيدية لانتخابات مايو ١٩٩٦، خفف نتنياهو من حدة لهجته في الاعتراض على اتفاقيات أوسلو لأسباب خاصة بالنفعية السياسية: حيث بينت استطلاعات الرأي العام ان ثلثي السكان يؤيدون المضي في عملية أوسلو. وفاز في المعركة ضد بيريز بفارق يقل عن ١٪ ولكن بعد انتخابه مباشرة عاد إلى الرفض بشغف شديد.

وبصفته أحد أتباع زائيف جابوتنسكي المخلصين كما يحلو له القول بذلك، قدم نتنياهو رؤية للحائط الحديدي أكثر تشددا وأكثر جمودا وأكثر تشاؤما. وكان رأيه أن السلام الحقيقي غير ممكن مع دول غير ديمقراطية وبالتالي يجب على إسرائيل مواصلة تنمية قوتها العسكرية باعتبارها الوسيلة الوحيدة الآمنة للردع. وعندما قام بزيارة

اوسشفتز أثناء الاحتفال بالعيد الخمسين لإنشاء دولة إسرائيل أعلن أن " السيادة اليهودية والقوة اليهودية هي الرادع الوحيد والضمان الوحيد ضد ذبح اليهود ". لقد كان تصريحا مولعا بالقتال وأحادى الجانب من زعيم أعماه هاجس القوة العسكرية عن مشاهدة التغيرات التى تحدث على الجانب الآخر من الحائط الحديدى.

وأظهر نتنياهو تجاه الفلسطينيين حقدا دفينا وكراهية مقيتة، الأمر الذى يتناقض مع " الحياد الكيس " لجابوتنسكي. لقد أراد جابوتنسكي أن يعيش ويدع غيره يعيش، أما نتنياهو فقد أراد أن يهيمن. وقد فهم جابوتنسكى أهمية القوة العسكرية، بينما واصل نتنياهو الضرب على وتر أهمية القوة العسكرية ولكن دون فهم لحدودها. ونظر جابوتنسكى إلى القوة العسكرية اليهودية كوسيلة وليس غاية، أما نتنياهو فنظر إلى القوة العسكرية اليهودية أحيانا كوسيلة لتحقيق الأمن وأحيانا كغاية فى حد ذاتها. وبدا أن رؤيته لدور إسرائيل التاريخى يتمثل فى المزيد من تراكم القوة العسكرية من أجل المزيد من إخضاع العرب داخل وخارج أرض إسرائيل.

ومنذ اليوم الأول له فى السلطة عمل نتنياهو، على نحو مستهتر ولكنه منظم، لتخريب اتفاقيات أوسلو. وباستثناء الانسحاب المنظم من الخليل، فقد علق كل أنشطة إعادة الانتشار الملتزمة بها إسرائيل حسب نصوص هذه الاتفاقيات. وفى ظل قيادته زاد معدل مصادرة الأراضى العربية على نحو فاق الحد أرخى لمستوطنى الجناح اليمينى العنان لإيذاء والتحرش وإهانة السكان العرب الذين طالت معاناتهم فى الأراضى المحتلة. وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، عوملت بواسطة رئيس الوزراء على أنها ليست شريكا على طريق السلام ولكن كأداة مدمرة للأمن الإسرائيلى. والتعاون لمكافحة الإرهاب كان عنصرا هاما، على الرغم من عدم ذكر ذلك، فى عملية أوسلو. وعرض نتنياهو هذا التعاون للخطر من خلال الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل قمع المقاومة الإسلامية المسلحة حتى لو تنصلت إسرائيل من دورها فى الصفقة.

وبدأت عملية أوسلو بأكملها فى التداعى تحت وطأة اليد الثقيلة لحكومة الليكود. وتجربة العمل معا أدت فقط إلى تعميق الصراع وتفاقم فقدان الثقة بين الجانبين. ومع ذلك، فإن كل تنازل إسرائيلى كان يتم فقط بعد مفاوضات مضنية وتأخيرات متعمدة وأزمات مطولة. وكل خطوة صغيرة للأمام اشتملت على مماطلة وزادت من المرارة التى كان يشعر بها الجانبان. وبينما حصلت حكومة العمل على محصلة إيجابية فى علاقتها بالسلطة الفلسطينية، فإن حكومة الليكود قد عادت إلى نقطة الصفر فى اللعبة التى كان فيها الفوز

الذى يحققه جانب تقابله خسارة لدى الجانب الآخر.

والمفاوضات الخاصة بالوضع النهائي للأراضى المحتلة التى دخلتها حكومة العمل فى ٤ مايو ١٩٩٦، قبل وقت قصير من الانتخابات، لم تستأنف حتى بواسطة حكومة الليكود فى الأعوام الثلاثة التالية لانتصارها فى الانتخابات، وكان من المقرر أن تنتهى مفاوضات الوضع النهائى فى ٤ مايو ١٩٩٩. وفى ظل عدم حدوث أى تقدم بدأ ياسر عرفات المحبط التهديد بإعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد فى الموعد المحدد.

والدمار الذى أحدثه نتنياهو لم يقتصر على العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية الثنائية ولكنه امتد إلى الخارج حيث طال العلاقات الخارجية للدولة. وتوترت العلاقات مع مصر والأردن بدرجة خطيرة.

والاتجاه نحو التطبيع بين إسرائيل وبقية العالم العربى توقف فجأة. وقامت المغرب وتونس بسحب ممثليهما فى تل أبيب. وقامت عمان وقطر بتجميد أنشطتهما التجارية الوليدة مع إسرائيل. وفى المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى يعقد سنويا، أصبحت إسرائيل مشاركا غير مرغوب فيه وضيفا ثقيلا. فقط الضغوط الأمريكية القوية التى مورست على الدول المضيفة هى السبب وراء دعوة إسرائيل.

وما يبدو أن حكومة الليكود لم تفهمه هو أن السلام الحقيقى الذى اعتبره الكثيرون من الإسرائيليين بمثابة حلم يتحقق اعتبره العرب منطويا على الاعتراف بالعجز والهزيمة. والسلام الذى صنعته الدول العربية مع إسرائيل لم يكن سلاما أيديولوجيا ولكنه كان سلاما براجماتيا (نفعيا). وهذا النوع من السلام هو فى حد ذاته هش جدا وقابل للانهيار إذ لم يرتفع إلى مستوى التوقعات البراجماتية للعرب والتى يأتى على رأسها استعادة الأرض المحتلة.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن استعادة الأرض كانت مقترنة على نحو وثيق بالتطلع إلى الاستقلال السياسى وإقامة الدولة. فقد احتوت اتفاقيات أوسلو على فهم ضمنى أن إسرائيل لن تحصل على السلام حتى تعترف بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير. وعلى الرغم من كل عيوبها، فإن هذه الاتفاقيات احتوت على قاعدة لمصالحة تاريخية بين الطرفين الأساسيين فى الصراع البالغ عمره قرنا من الزمان من أجل فلسطين. وإعلان المبادىء الذى تم توقيعه عام ١٩٩٣ حمل إمكانية التوصل إلى تسوية شاملة للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، على شرط أن ينفذ بأمانة وعدالة وبطريقة تأخذ فى الاعتبار المصالح المشروعة للجانبين. وفى وقت حلول العيد الخمسين لإقامة دولة إسرائيل، بعد مرور خمسة أعوام على توقيع إعلان المبادئ، لم تتحقق هذه الإمكانية.

ومع ذلك فإن اتفاقيات أوسلو يجب ألا يحكم عليها بالفشل. فهى لم تنهر تحت وطأة تناقضاتها الخاصة، كما يروق للنقاد الادعاء بأن العملية دمرت بواسطة بنيامين نتنياهو وزملائه فى معسكر التطرف القومى. ومن خلال تخريب اتفاقيات أوسلو، ألحق نتنياهو أضراراً بالغة ليس فقط بالفلسطينيين ولكن أيضا بوطنه والشرق الأوسط ككل. لقد اتخذ الفلسطينيون قرارهم. وعرضوا على إسرائيل السلام مقابل إعادة ما أخذ منهم بالقوة.والكرة الآن أصبحت بلا جدال فى ملعب إسرائيل. وكان يجب على إسرائيل أن تختار. إما أن يكون لديها الأرض أو يكون لديها السلام. وهى لا يمكن أن تحصل على الاثنين معا.

وتبين الأحداث المحيطة بمذكرة واى ريفر مرة أخرى أن حكومة الليكود تفضل الأرض على السلام. وتحت وطأة الضغط المكثف من إدارة كلينتون، وافق بنيامين نتنياهو على عقد لقاء قمة مع ياسر عرفات فى واى بلانتيشن فى ميريلاند. ومن خلال ماراثون تفاوض استمر لمدة سبع وعشرين ساعة نجح الرئيس بيل كلينتون فى عقد صفقة تبادل مميزة تنص على مبادلة الأرض المحتلة فى الضفة الغربية بإجراءات لمكافحة الإرهاب يتخذها الفلسطينيون وتراقب تنفيذها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ووصل الملك حسين إلى واى بلانتيشن قادما من مايو كلينيك فى روشستر، بولاية منيسوتا، حيث كان يعالج من سرطان الغدد الليمفاوية، وذلك لكى يضيف صوته إلى التسوية. وبدا هزيلا وضئيلا حيث مارس كل ما يستطيع من سلطة معنوية من أجل التأثير على نتنياهو وعرفات للتوصل إلى اتفاق من أجل الأطفال الأبرياء. وكان هذا الإسهام الأخير للملك فى قضية السلام فى الشرق الأوسط، لأنه خسر معركته ضد السرطان بعد ثلاثة أشهر.

والمذكرة التى تم عمل مسودتها فى واى تم توقيعها فى واشنطن يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨. فقد تعهدت بدفع عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية التى بدأت فى أوسلو، بعد تسعة عشر شهرا من الركود والتوتر المتصاعد، وتمهيد الطريق للمفاوضات الشاملة من أجل التوصل إلى تسوية سلام نهائية. وتعهدت إسرائيل بسحب قواتها من ١٣٪ أخرى من الضفة الغربية، وذلك على ثلاث مراحل خلال فترة زمنية قدرها ثلاثة أشهر، وإعطاء السلطة الفلسطينية سيطرة كاملة أو جزئية على ٤٠٪ من الأراضى المحتلة. وفى المقابل، وافق الفلسطينيون على " خطة عمل " مفصلة سوف يقومون طبقا لها بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من أجل تعقب والقبض على متطرفى حماس وجماعة الجهاد الإسلامية. وتعهد عرفات أيضا بعقد اجتماع المجلس التشريعى الفلسطينى من أجل إعادة النظر فى الميثاق الوطنى الفلسطينى لعام ١٩٦٨ وشطب البنود التى تنادى بتدمير

إسرائيل.

وعند عودته إلى الوطن، استطاع نتنياهو تحويل مذكرة واى ريفر إلى إنجاز شخصى ونجاح سياسى ثبت دعائمه فى السلطة حتى نهاية فترة رئاسته للوزراء البالغة أربع سنوات. وأظهر استطلاع للرأى أجرته جريدة "يديعوت أحرونوت " الواسعة الانتشار، أن ٧٤ يؤيدون الاتفاق. وكان تجمع العمل يخشى من أن يحظى نتنياهو بتأييد شعبى أوسع من خلال ارتداء عباءة صانع السلام، ولكنه استطاع معارضة الاتفاق بالكاد على استحياء. أما المعارضة الحقيقية فقد جاءت من شركاء الليكود فى الائتلاف فى الأحزاب الدينية والقومية ومن الأحزاب المنشقة اليمينية المتطرفة.

ووافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على اتفاق واى الذى ينص على الأرض مقابل الأمن فى يوم ١١ نوفمبر بشق الأنفس، وذلك بعد أسبوعين من توقيع رئيس الوزراء عليه فى البيت الأبيض. وجاءت الموافقة بعد مناقشة عاصفة استمرت سبع ساعات. وكجزء من المساومة من أجل الموافقة على الاتفاق من جانب حكومته الائتلافية اليمينية، وافق نتنياهو على إصدار تصاريح عامة لبدء العمل فى "هار حوما"، تلك المنطقة اليهودية الجديدة فى القدس الشرقية.

وعلى الرغم من المزيد من التنازلات التى حصل عليها نتنياهو من واشنطن والفلسطينيين من أجل استرضاء متطرفى اليمين، فإنه كان لا يزال غير قادر إلا على حشد ثمانية أصوات فقط من الوزراء لمساندة اتفاق واى. وكانت هناك خمسة أصوات ممتنعة عن التصويت وأربعة أصوات رافضة فى المجلس المكون من سبعة عشر وزيرا.

ووافق الكنيست على اتفاق واى فى ١٥ نوفمبر بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع تسعة أصوات عن التصويت، مما يعكس مرة أخرى الطبيعة المنقسمة للحكومة حول قضية الأرض مقابل السلام. وعرض الاقتراع مدى الانشقاق بين صفوف الحكومة، ولكنه بين أيضا الاتفاق القومى الواسع على المضى قدما فى عملية أوسلو. ومع ذلك فقد قرر نتنياهو محاولة إنقاذ حكومته من خلال الميل نحو اليمين وتفريغ الاتفاقية التى وقعها حديثا من أى معنى حقيقى. وتعهد كلا الطرفين فى واى باتخاذ " إجراءات وحيدة الجانب " من أجل تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن بعض الوزراء المتشددين حثوا المستوطنين اليهود على انتزاع المزيد من أرض الضفة الغربية من أجل إبعادها عن أيدى الفلسطينيين. وشهدت المرحلة الأولى لانسحاب القوات الإسرائيلية تصاعدا مفاجئا فى مصادرة الأرض بهدف بناء مستوطنات يهودية وإنشاء شبكة من الطرق بينها. وهذه الإجراءات أضعفت الثقة فى عرفات وسممت العلاقات مع إدارة كلينتون.

وفي تناقض حاد مع النكوص الإسرائيلي، التصق الفلسطينيون بالمسار الذي تم الاتفاق عليه في واي. ومن أجل الإحباط المرير للسنوات القليلة الماضية، فإن ما يزيد على ٧٠٪ من الفلسطينيين الذين تم استطلاع رأيهم في أوائل ديسمبر ١٩٩٨ أعربوا عن أنهم لازالوا يؤيدون شكلا ما من أشكال السلام. وفي ١٤ ديسمبر، قام عرفات بعقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة. وتم إجراء اقتراع برفع الأيدي من أجل إلغاء هدف منظمة التحرير الفلسطينية الخاص بتدمير إسرائيل وذلك بشهادة ومباركة الرئيس كلينتون باعتبارها لحظة تاريخية في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط. وفي خطابه وجه كلينتون الشكر لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لرفعهم أيديهم ورفضهم " رفضا كاملا ونهائيا وإلى الأبد " الأساس الأيديولوجي للصراع العربي – الإسرائيلي. وحققت إسرائيل إلغاء مجددا للبنود العدوانية في الميثاق الوطني الفلسطيني، ولكن المستفيد الحقيقي لزيارة كلينتون كان الفلسطينيون. فقد شكلت الزيارة انقلابا هاما في موقف أمريكا نحو الاعتراف بالطموحات الفلسطينية لإقامة دولتهم المستقلة.

وفي يوم ٢٠ ديسمبر قامت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ قرار له مغزى كبير ألا وهو تنفيذ "الانسحاب الثاني المنصوص عليه في مذكرة واي ريفر وذلك على شرط أن تقوم السلطة الفلسطينية بالوفاء بخمسة شروط. ومعظم هذه الشروط كانت جديدة وكان الغرض منها نسف عملية السلام وإلقاء اللائمة على الفلسطينيين. وحقيقة الأمر أن الفلسطينيين وأوفوا بالتزاماتهم الخاصة بالمرحلة الثانية من واي : ألا وهي نقل ٥٠٪ من الضفة الغربية من السيطرة الإسرائيلية الشاملة إلى السيطرة الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة.

من خلال إعطاء ظهره لاتفاقية واي، ارتد نتنياهو عن المبدأ الأساسي الذي يفترض أنه يقود سياسته على الأقل على المستوى الظاهر، وهو الالتزام بكل الاتفاقيات الدولية التي أبرمها لبلده. وفي الماضي أنكر الاتفاقيات الدولية التي أبرمها السابقون عليه، ولكنه الآن ينكر اتفاقية وقعها هو بنفسه. وأثنى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية على جهود الفلسطينيين لتنفيذ اتفاق واي وأعلن أن إسرائيل يجب أن تقوم بدورها في الاتفاق بصرف النظر عن الصعوبات السياسية الداخلية.

أدت مناورات نتنياهو الضبابية إلى سقوط حكومته في نهاية الأمر. ففي يوم ٢٣ ديسمبر قرر الكنيست بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ٣٠ صوتا حل نفسه وإجراء انتخابات جديدة، على الرغم من أن الحكومة لم تمض في الحكم سوى عامين ونصف من مدتها البالغة أربعة أعوام. وأثناء هذين العامين والنصف عام خسر نتنياهو ثقة زملائه في الحزب وشركائه في الائتلاف والجمهور الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية والعالم العربي والولايات

المتحدة. وقرار عقد انتخابات جديدة بلغ مرتبة الاعتراف من جانب الليكود بأن نتنياهو فشل كزعيم قومي وكرئيس للوزراء.وكان سقوط حكومته محتماً بسبب التناقض الجوهرى بين هدفها المعلن الخاص بالسعى من أجل السلام مع العالم العربى وتركيبها الأيديولوجى الذى كان يعمل ضد مبادلة السلام بالأرض. وبسبب هذا التناقض كانت حكومة نتنياهو غير قادرة على التعامل بأمانة أو فعالية مع الفلسطينيين. وبدت فى نظر العالم الخارجى تقوم عن وعى وعن عمد بإضاعة فرصة تحقيق السلام مع الفلسطينيين. وكان نتنياهو نفسه يوصف بواسطة المعلقين داخل إسرائيل على أنه " المريض بالرفض " الذى خلق مناخا خطيرا فى العلاقات مع العالم العربى والخوف من نشوب المزيد من الحروب والمزيد من الانتفاضات للشعب الإسرائيلى فى بلده.

إن من سخريات القدر فى التاريخ الصهيونى أن بنيامين نتنياهو، الفخور باعتناقه مبدأ الصهيونية الجديدة، خان تراث مؤسس الحركة عندما رفض عرض السلام مع الفلسطينيين. فقد وضعت استراتيجية زائيف جابوتنسكى الخاصة بالحائط الحديدى من أجل دفع الفلسطينيين إلى اليأس من الأمل فى إخراج اليهود من فلسطين وإرغامهم على التفاوض مع الدولة اليهودية من مركز ضعف. وأثناء رئاسة إسحاق رابين القصيرة المأساوية للوزراء، قام حزب العمل بتنفيذ الجزء الثانى من استراتيجيته وحقق طفرة فى العلاقات مع الفلسطينيين. أما نتنياهو على الجانب الآخر فظل فى حالة ثبات على الجزء الأول فى استراتيجية الحائط الحديدى لمعلمه الأيديولوجى و بالتالى حذف الكثير من الأعمال الحسنة التى قام بها السابقون عليه. وفى ظل قيادة نتنياهو غرق المجتمع الإسرائيلى فى حالة من التشوش والتخبط لم يسبق لها مثيل فى تاريخ إسرائيل.

و كانت الانتخابات العامة التى أجريت فى ١٧ مايو ١٩٩٩ واحدة من أكثر الانتخابات اشتعالا فى تاريخ إسرائيل وألقت الشهور الخمسة للحملة الانتخابية الضوء على الانقسامات الداخلية المريرة. بما فى ذلك الحقد المتزايد بين العلمانيين و الدينيين، واليهود العرب، وبين المهاجرين وغير المهاجرين واليهود الشرقيين و الغربيين. وكانت الانتخابات حاسمة لكل من مستقبل علاقات إسرائيل مع العرب والشكل المستقبلى للمجتمع المنقسم على نفسه على نحو مزمن. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كانت إسرائيل تتجه إلى أن تكون مجتمعا حرا مستنيرا ذا توجه غربى أو إنها تتجه إلى السقوط تحت عجلات النفوذ المتصاعد للأحزاب الأصولية. ومع ذلك فقد ركزت الحملة على شخصية نتنياهو. على الرغم من اتهام الكثير من الإسرائيليين له بأنه أدى إلى تفاقم الانقسامات داخل إسرائيل بسبب شخصيته المصابة بجنون العظمة و ازدواجيته وانحرافه وعجزه عن

التواصل مع زملائه. فقد قام ثلاثة من كبار وزرائه والذين تركوا مجلس الوزراء في أوقات مختلفة ـ دان ميريدور و دافيد ليفي و إسحاق موردخاي – بمساندة منافسه إيهود باراك لرئاسة الوزراء.

وعلى نحو آخر كانت حملة مايو ١٩٩٩ عكس حملة مايو ١٩٩٦ ففي عام ١٩٩٦ كان اليمين متحدا، وفي عام ١٩٩٩ كان منقسما على نحو مرير. وأثناء فترته القصيرة في السلطة قطع نتنياهو شوطا بعيدا في عزل زملائه و تدمير حزبه. و في كلنا الحملتين كان الحزب الحاكم مبالغا في الثقة بنفسه ثم وجد الأرض تميد تحت قدميه. كما أن الحالة المزاجية للأمة قد تغيرت بدرجة ملحوظة فيما بين الحملتين. وقد أوضح انتصار نتنياهو بفرق ضئيل على شيمون بيريز في عام ١٩٩٦ مدى انقسام إسرائيل بين إعطاء الأرض مقابل السلام و الاحتفاظ بها بأي ثمن. وكان التحول لصالح التوصل إلى تسوية سلام مع الفلسطينيين و إعطائهم دولة على معظم الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. و من نسبة انقسام قدرها ٥٠ ٪ إلى ٥٠٪، فإن النسبة المئوية لكل الإسرائيليين الذين اعتبروا الدولة الفلسطينية أمرا محتما، والذين لم يعتبروها تمثل خطرا على أمن إسرائيل وقد زادت لتصل إلى ما يزيد على ٧٠٪ وعلى ذلك فإن التاريخ يمكن أن ينظر إلى سنوات حكم نتنياهو على أنها شر لابد منه : الوقت الذي كان يجب على الغالبية العظمى من الإسرائيليين أن تقبل بوجود دولتين كحل للصراع مع الفلسطينيين والتخلي عن حلم إسرائيل الكبرى.

وأدى نتنياهو إلى غضب اليمين بسبب تفريطه في أيديولوجية إسرائيل الكبرى، بينما أدى أيضا إلى الإحباط في مركز ويسار الساحة السياسية من خلال ظهوره بمظهر المتمسك بهذه الأيديولوجية على الرغم من كل التغيرات الملموسة التي كانت تحدث في موقف العرب من إسرائيل. و في ظل قيادة نتنياهو توقفت عملية السلام وتدهورت الحالة الاقتصادية وأصبحت إسرائيل ممزقة أكثر بسبب الانقسامات العرقية. وكان منهج باراك أكثر براجماتية وأكثر قبولا للحلول الوسط وكان هدفه إعادة المنطقة الوسطى للسياسة الإسرائيلية وإعادة توحيد إسرائيل. فقد رفع في حزب العمل شعار إسرائيل واحدة وتخلص من الكثير من أيديولوجيته واستطاع الوصول إلى تجمعات كان يتم إغفالها من الناحية التقليدية من جانب الصفوة الإسرائيلية.

وأثناء الحملة الانتخابية شدد باراك على أن إسرائيل تواجه بعض القرارات المصيرية ولكنه واثق من أنها سوف تؤدى إلى الأمن و السلام. وكان هو نفسه صقرا من صقور الأمن وكان وسطياً وهذا هو ما كان يريده المجتمع الإسرائيلي. وبصفته قائدا

سابقا للأركان والمحارب صاحب الأوسمة الأكثر عددا، حظى باراك بالمصداقية كزعيم قومى و كزعيم لن يبيع بلده مقابل عقد صفقة مع العرب. لم يكن باراك ممثلا لحركة "السلام الآن" التى تنادى بالعودة إلى حدود ٦٧ كما أنه لم يكن ينوى تكرار أخطاء شيمون بيريز من خلال المضى قدما نحو سلام اعتبره معظم الإسرائيليين مخيفا. ولكنه قدم نفسه كخليفة لإسحاق رابين وكجندى قضى سنوات من عمره يقاتل العرب ثم تحول إلى السلام. وتعهد بأن يتبع مسار رابين الخاص بأوسلو و لكن بحذر ودون الاستهانة بالصعوبات الموجودة على الطريق. كما تعهد بالتنفيذ الفورى لاتفاق واى ريفر واستئناف المفاوضات حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة مع السلطة الفلسطينية. و لكنه فى نفس الوقت قرر أن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ١٩٦٧، وأن الإسرائيليين لن يتخلوا عن القدس وانه سوف يتم الاحتفاظ بقطاعات واسعة من المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تعهد باراك أيضا بالبدء من جديد فى المحادثات المتوقفة مع سوريا والتوصل فى غضون عام إلى اتفاقية سلام يمكن أن تشتمل على انسحاب إسرائيلي من لبنان. والفرق بين باراك ونتنياهو كان فرقا بين مفاوض حازم ولا مفاوض.

وفى الانتخابات المباشرة لانتخاب رئيس الوزراء هزم باراك نتنياهو هزيمة منكرة. فقد حصل باراك على ٥٦ ٪ من الأصوات بينما حصل نتنياهو على ٤٤٪. وفقد حزب العمل الذى ينتمى له باراك، والذى أصبح جزءا فى مجموعة " إسرائيل واحدة "، ثمانية مقاعد و لكنه حصل فى النهاية على ٢٦ مقعدا مما جعله أكبر الأحزاب. وهبط عدد مقاعد الليكود من ٣٢ مقعدا إلى ١٩، مما أضعف موقفه إلى حد بعيد على الخريطة السياسية. أما حزب شاس الذى يمثل اليهود المتدينين والذين ترجع جذورهم إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد حصل، على نحو يثير الذهول على ١٧ مقعدا، بزيادة قدرها ١٠ مقاعد عن الكنيست السابق. أما حزب ميرتس العلمانى اليسارى الحليف الطبيعى للعمل، فقد حصل على ١٠ مقاعد. وحصل حزب شنيوى العلمانى على ٦ مقاعد فى حملة غير تقليدية. كما حصل حزب الوسط الجديد، بقيادة إسحاق موردخاى، على ٦ مقاعد. وأدى تشتت الكنيست على هذا النحو إلى تعقيد عملية تشكيل ائتلاف حكومى. ولكن التفويض الشخصى القوى لباراك من أجل التغيير قد جعله فى موقع قوى نسبيا لتكوين ائتلاف يلائم برنامجه.

وحتى قبل أن يتم إعلان النتائج النهائية للانتخابات، ألقى نتنياهو بالمنشفة إلى الحلبة، وتمنى لخليفته حظاً طيبا واستقال من زعامة الليكود. وقوبل سقوط نتنياهو من على كرسى الحكم بارتياح هائل فى واشنطن وفى العواصم العربية لأنه فتح الطريق لنفخ

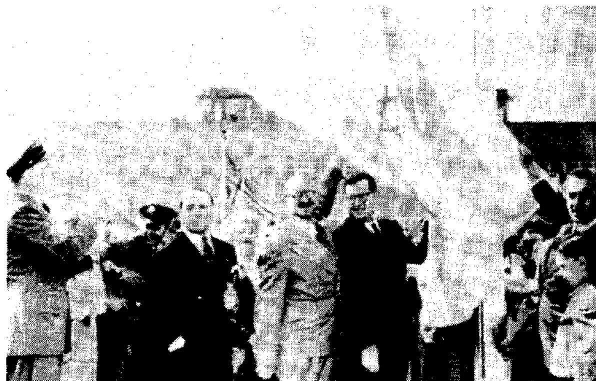
الحياة في محادثات السلام العربية - الإسرائيلية التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة. ومثل منافسه في جناح اليمين. طرح باراك جانبا رؤية " الشرق الأوسط الجديد " التي بشر بها شيمون بيريز. وبخلاف منافسه، لم يلتصق باراك بفكرة أن إسرائيل محاطة بالمتوحشين. وعلى ذلك فقد مثل نجاح باراك في الانتخابات بداية جديدة للبحث عن السلام في الشرق الأوسط. ولكن في نفس الوقت ليس هناك شك أن باراك انتوى أن يحكم كما جاء في حملته الانتخابية كخليفة لرابين رجل الدولة المحارب، وليس كبيريز الشاعر الفيلسوف.

كانت انتخابات مايو ١٩٩٩ علامة فاصلة في تاريخ الدولة اليهودية. وكان من أهم آثارها ذلك الأثر البعيد المدى على العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. فلم يكن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين مجرد أمل كاذب أو حلما بعيد المنال، وقد أرسى إسحاق رابين دعائم سلامه من خلال اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ واتفاقية أوسلو ٢ عام ١٩٩٥. وخسر من خلفه انتخابات ١٩٩٦ ليس لأن مشروع السلام فقد بريقه ولكن إلى حد بعيد نتيجة تدخل القائمين بالهجمات الانتحارية من أعضاء حماس. ولم يستخدم نتنياهو كل قواه المدمرة، كرئيس للوزراء، لتجميد وتخريب اتفاقية أوسلو، ولكن لكي يكتشف فقط أنها لا يمكن إلغاؤها. وفي عام ١٩٩٩ أصدر الناخبون الإسرائيليون على نتنياهو حكما قاسياً ومنحوا باراك تفويضا صريحا لتتبع خطى معلمه على الطريق الوعر المؤدى للسلام.

وفاز باراك فوزا ساحقا وكان فوزه ينطوى على أكبر تغير سياسى منذ انقلاب ١٩٧٧، حينما اكتسح الليكود الانتخابات واحتل موقع السلطة بقيادة مناحم بيجين. ولا يثير الدهشة أن نتيجة انتخابات عام ١٩٩٩ كانت أشبه ما يكون بزلزال سياسى. ولكنها كانت أكثر من زلزال.إنها الشمس التى أشرقت بعد ثلاثة أعوام رهيبة مظلمة قاد فيها إسرائيل أشخاص متعصبون تعصبا أعمى للحائط الحديدى.



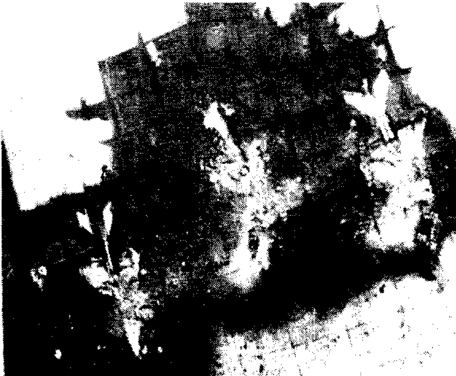
ديفيد بن جوريون يقرأ إعلان الاستقلال - ١٤ مايو ١٩٤٨



رفع العلم الإسرائيلي بعد أن أصبحت إسرائيل عضوا بالأمم المتحدة - إلى اليمين موسى شاريت ، إلى اليسار أبا إيبان



المؤتمر الصحفي لموشي ديان رئيس الأركان عن حملة سيناء



حرب ١٩٦٧ . ثلاث طائرات مصرية من طراز ميج ٢١ دمرت بواسطة الطائرات الإسرائيلية
أثناء هجومها على إحدى الطائرات المصرية



مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي يرحب بالرئيس السادات في مطار بن جوريون ١٤ نوفمبر ١٩٧٧



الرئيس كارتر والرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجين يوقعون اتفاقيات كامب ديفيد بالبيت الأبيض-١٧ سبتمبر ١٩٧٨



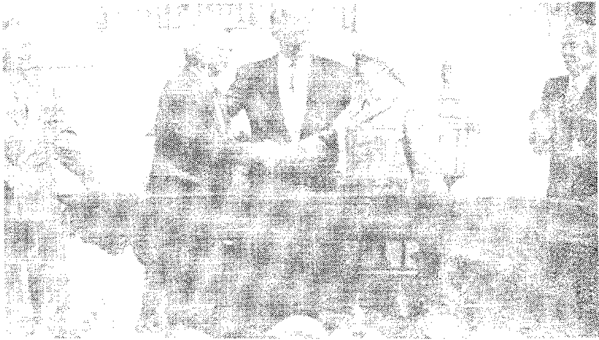
حرب لبنان ، ٢١ يونيو ١٩٨٢ ـ طوابير إسرائيلية مدرعة على الطريق الساحلي المؤدي لبيروت



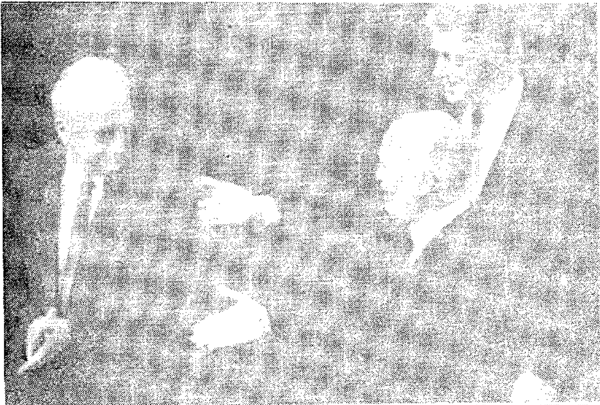
فلسطينيون يحرقون الإطارات في مظاهرة بـ «رام الله» أثناء الانتفاضة ـ ٣ أكتوبر ١٩٨٨



منازل مدمرة في رامات جان بعد سقوط أحد صواريخ سكود العراقية أثناء حرب الخليج ـ ٣٠ يناير ١٩٩١



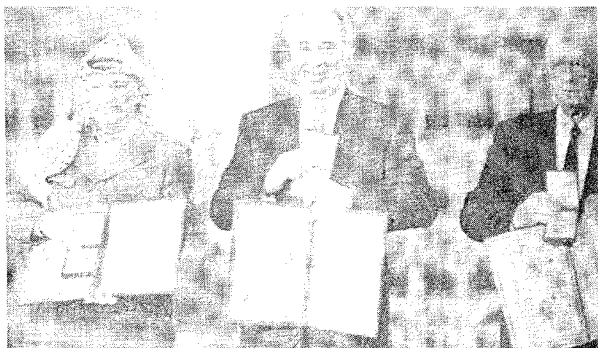
رئيس الوزراء إسحاق رابين يصافح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عند توقيع إعلان المبادئ
في البيت الأبيض ١٣ سبتمبر ١٩٩٣



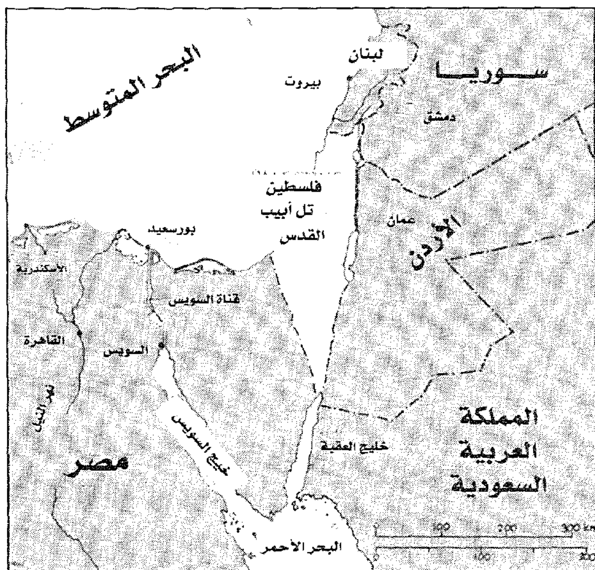
الملك حسين يبسط يده لإسحاق رابين بينما يتطلع إليهما الرئيس كلينتون في بداية احتفال في « روز جاردن»
لتوقيع إعلان واشنطن- ٢٥ يوليو ١٩٩٤



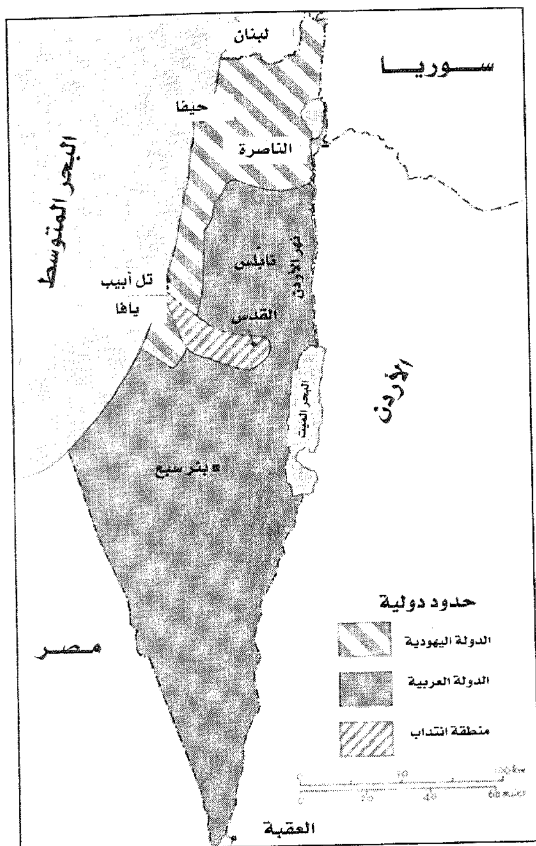
رابين وعرفات يوقعان خرائط أوسلو ٢ في البيت الأبيض في حضور الرئيس مبارك والرئيس كلينتون والملك حسين ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥



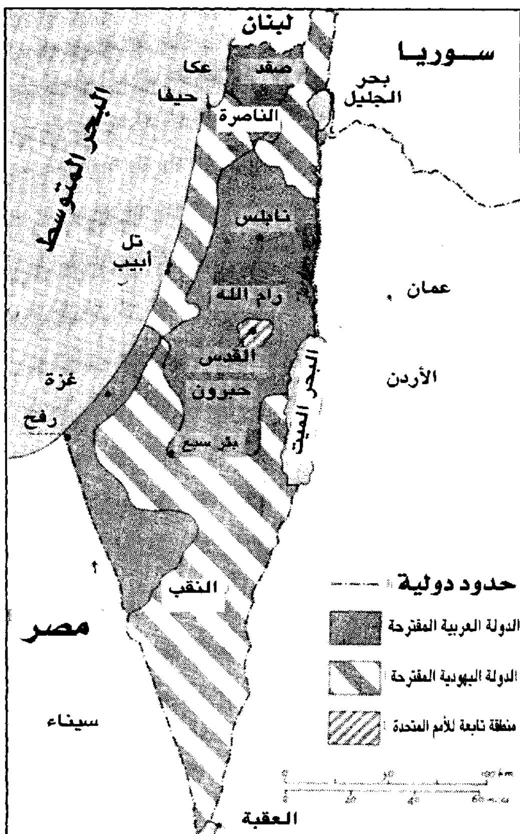
الفائزون بجائزة نوبل لعام ١٩٩٤ في أوسلو - ١٠ ديسمبر ١٩٩٤ - من اليمين إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي ، شيمون بيريز وزير الخارجية و ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية



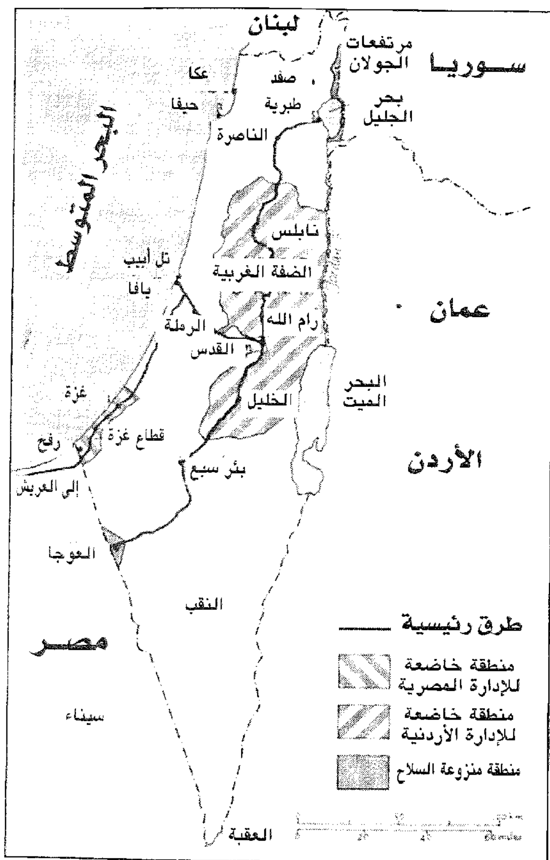
الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، خريطة رقم (١)



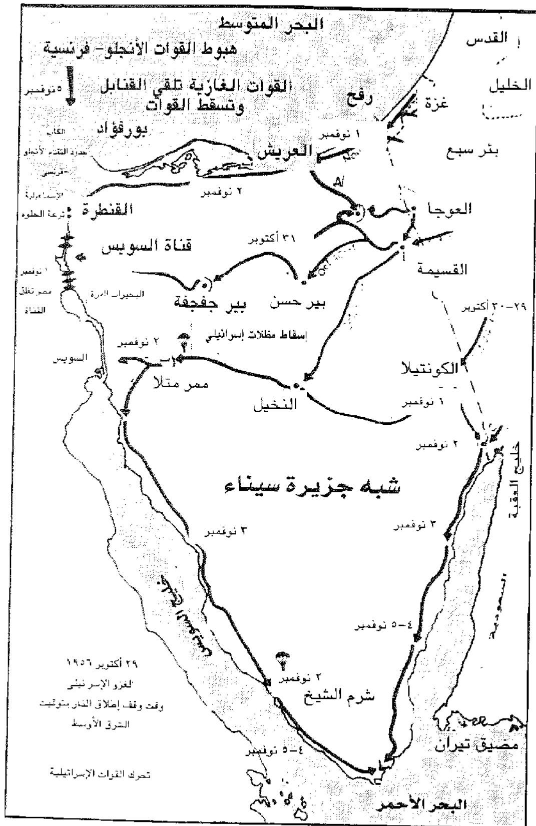
اقتراح لجنة بيل لتقسيم فلسطين ١٩٣٧، خريطة رقم (٢)



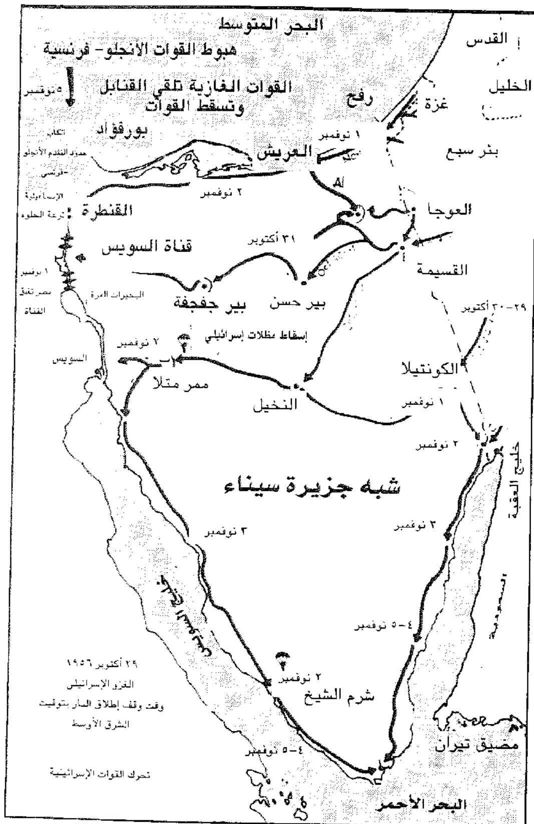
مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، ١٩٤٧، خريطة رقم (٣)



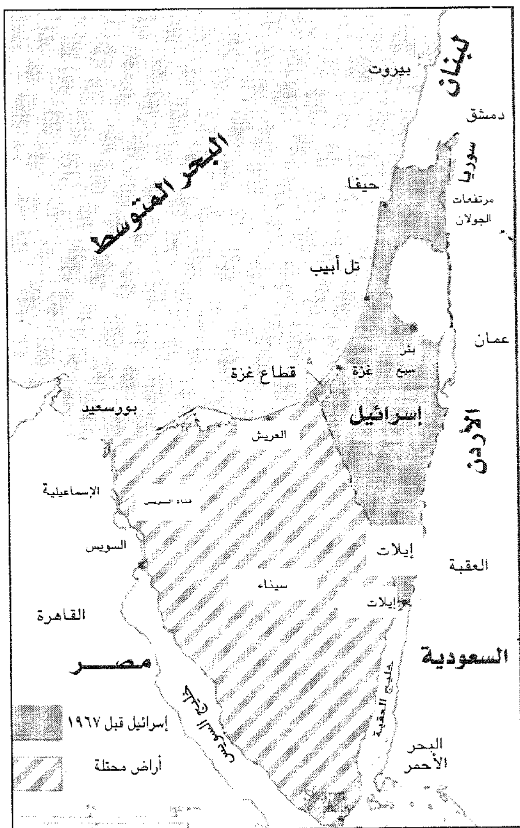
إسرائيل بعد اتفاقيات الهدنة - ١٩٤٩ - خريطة رقم (٤)



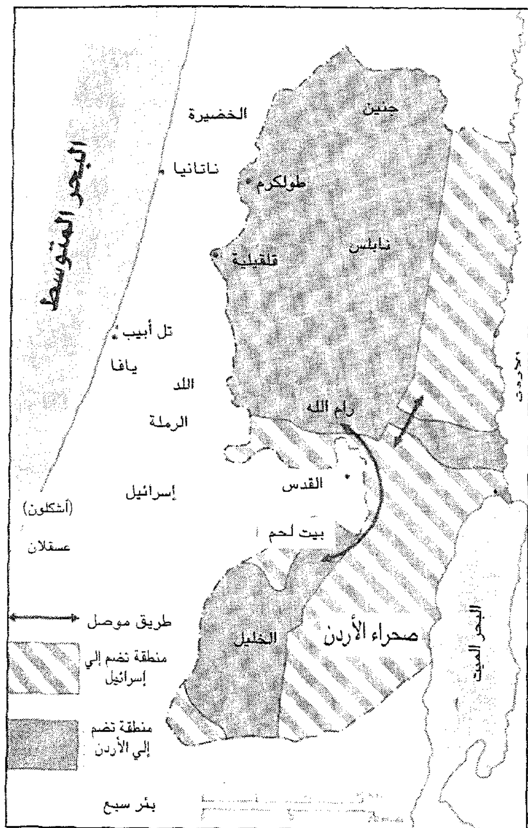
حدود الهدنة الإسرائيلية ـ السورية ، خريطة رقم (٥)



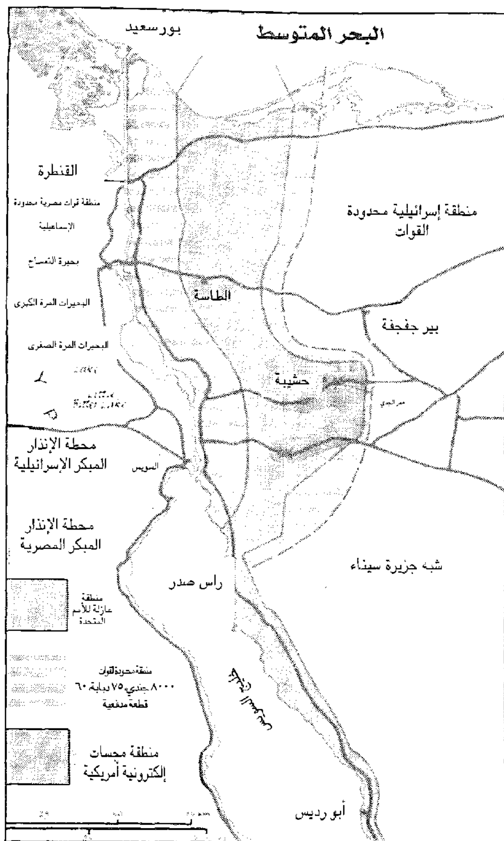
حرب السويس – خريطة رقم (٦)



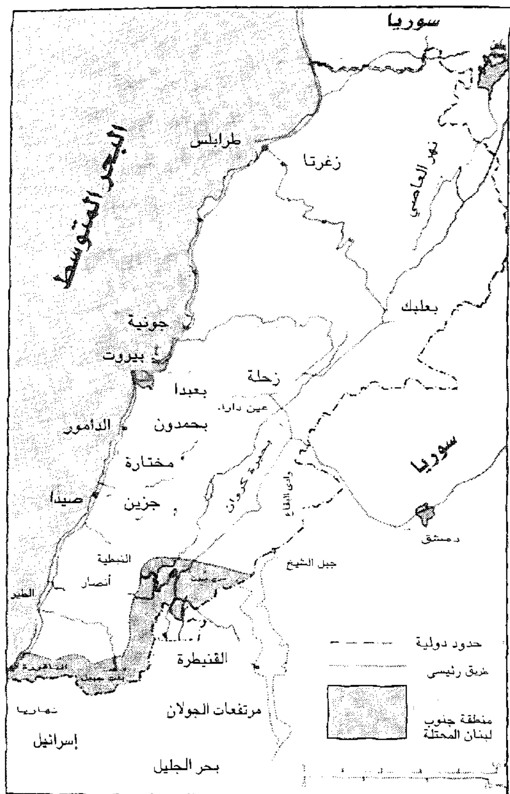
إسرائيل والأراضي المحتلة ١٩٦٧ - خريطة رقم ٧



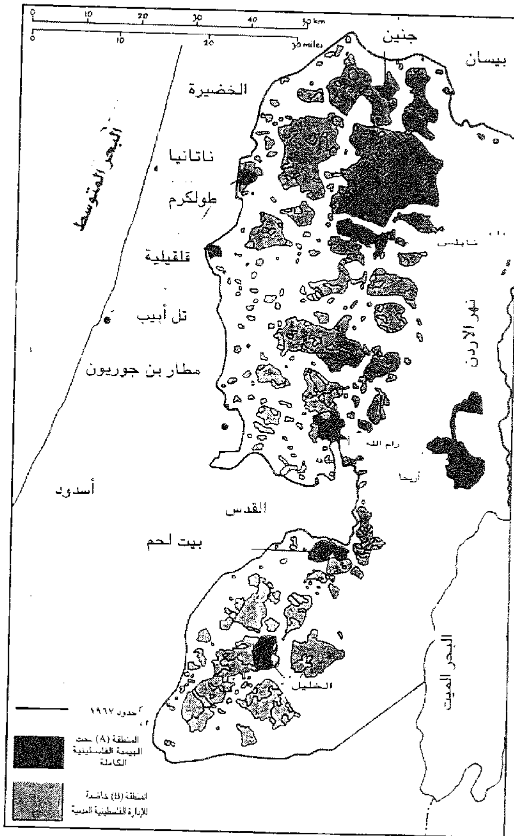
مشروع آلون –خريطة رقم (٨)



اتفاقية سيناء الإسرائيلية -المصرية ٤ سبتمبر ١٩٧٥ - خريطة رقم (٩)



لبنان – خريطة رقم (١٠)



أوسلو٢ – خريطة رقم (١١)

مطابع روزاليوسف الجديدة

الـمـــــائط الـحـــــــيـدى (الكتـــــاب الذهـبى)

رقم الإيداع	٢٠٢٨/ ٢٠٠١
الرقم الدولى	977 - 201 - 051 - 8

الحائط الحديدى

قررت «روزاليوسف» أن تحصل على هذا الكتاب.
وأن تقوم بترجمته إلى اللغة العربية، حتى نستوعب كل ما جاء فيه، ونسلط الضوء على مؤرخى هذه الحركة الجديدة. حيث يقوم هؤلاء المؤرخون بكشف الكثير من الحقائق حول الأكاذيب والأساطير الإسرائيلية. وخاصة أنها تجاوزت مايمكن أن نقوله نحن العرب. فهى شهادة تخرج من قبل مؤرخين إسرائيليين أيقنوا فساد كل الأساطير والأفكار التى ابتدعها الرواد الأوائل!
وترجع أهمية تسليط الأضواء على مثل هذه الكتب والأفكار، ليس فقط من أجل أن نعرف نحن هذه الحقائق. ولكن فى المقام الأول لكى تكون هذه الأفكار نواة لمجهود إعلامى ودبلوماسى متقن من الجانب العربى يقدم فيه للرأى العام العالمى الصورة الحقيقية عن طبيعة الصراع العربى الإسرائيلى، الذى مازال دائراً حتى يومنا هذا بصور مختلفة، والذى فشلنا طوال أكثر من نصف قرن من الزمان، فى تقديم صورة واقعية عنه تستقطب الرأى العام العالمى إلى جانب الحق العربى، وكشف زيف الأساطير والادعاءات الإسرائيلية.
وتعد حركة «المؤرخون الجدد» من أخطر الحركات الثقافية فى تاريخ الدولة العبرية، إلى الدرجة التى يضعها البعض فى الترتيب التالى مباشرة بعد حركة «الهسكلاة» التنويرية والتى بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر وضمت بين جنباتها فكرة قيام إسرائيل كدولة. ويأتى هذا الترتيب رغم التباين الشديد بين الحركتين، فالأولى تعد من أبرز الحركات الصهيونية الثقافية. أما الحركة الثانية «المؤرخون الجدد» فهى تعمل على تكذيب فكرة الصهيونية بصورة أو بأخرى. ومن هنا كان الصراع محتدما بين أعضاء الحركتين، وكان من المؤسف أن أغفلنا الحركة الأولى، فكان ما كان من أحداث مازلنا نعانى منها. والأكثر أسفا أننا لا ننتبه إلى الحركة الجديدة التى يمكن استغلالها فى خدمة قضايانا ووجهات نظرنا التى لم يستمع إليها أحد حتى الآن.

محمد عبد المنعم



